المركز القومى للترجمة

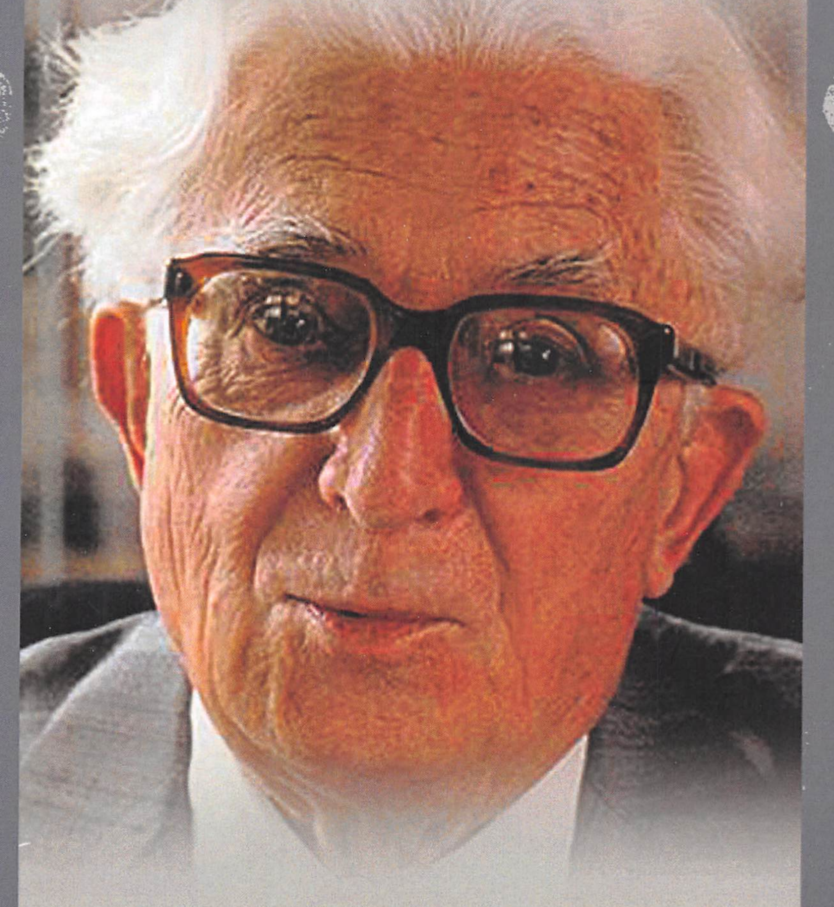
المشروع القومى للترجمة

فرنان برودل

الحضارة المادية والاقتصاد والرأسمالية

من القرن الخامس عشر حتى القرن الثامن عشر

ترجمة: مصطفى ماهر



الجزء الثانى

التبادل التجارى وعملياته

ميراث الترجمة

1874



ليس من شك فى أن هذا الكتاب الموسوعى بأجزائه الثلاثة من أهم الكتب التى ظهرت فى فرنسا فى القرن العشرين، وليس غريباً أن يترجم إلى كثير من اللغات.

إن مؤلفه صاحب مدرسة فى التاريخ اتسمت بالنظر إلى التاريخ نظرة تجمع شتات الحياة فى العصور التى يتناولها، فجعلت التاريخ تاريخ بشر بقدر ما هو تاريخ دول، وذلك حين طرح موضوع نمو أوروبا قبل دخولها عصر الصناعة على مائدة البحث، ودخولها المتدرج فى الأنماط العقلانية للسوق والمشروع والاستثمار الرأسمالى.

إنه كتاب يتناول مرحلة مفصلية فى تاريخ البشرية وليس فى تاريخ أوربا فقط.

تصميم الغلاف: هانى الشناوى

الحضارة المادية
والاقتصاد والرأسمالية

الجزء الثاني

المركز القومى للترجمة
إشراف: جابر عصفور

سلسلة ميراث الترجمة
المشرف على السلسلة: مصطفى لبيب

- العدد: 1874
- الحضارة المادية والاقتصاد والرأسمالية: من القرن الخامس عشر حتى القرن الثامن عشر (الجزء الثانى) التبادل التجارى وعملياته
- فرنان برودل
- مصطفى ماهر
- 2013

هذه ترجمة كتاب:

Civilisation Matérielle, Économie et Capitalisme, XVe-XVIIIe Siècle

Tome 2

Les Jeux de l'échange

Par: Fernand Braudel

شارع الجبلاية بالأوبرا- الجزيرة- القاهرة. ت: ٢٧٣٥٤٥٢٤ فاكس: ٢٧٣٥٤٥٥٤
El Gabalaya St. Opera House, El Gezira, Cairo.
E-mail: egyptcouncil@yahoo.com Tel: 27354524 Fax: 27354554

الحضارة المادية والاقتصاد والرأسمالية

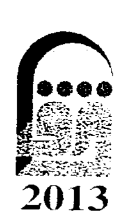
من القرن الخامس عشر حتى القرن الثامن عشر

(الجزء الثانى)

التبادل التجارى وعملياته

تأليف : فرنان برودل

ترجمة : مصطفى ماهر



2013

بطاقة الفهرسة
إعداد الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية
إدارة الشئون الفنية

برودل؛ فرنان
الحضارة المادية والاقتصاد والرأسمالية من القرن الخامس عشر حتى القرن الثامن عشر/ (الجزء الثانى)
تأليف: فرنان برودل؛ ترجمة: مصطفى ماهر
القاهرة: المركز القومى للترجمة، ٢٠١٣
٨٣٢ ص؛ ٢٤ سم
١- الاقتصاد - تاريخ
(أ) ماهر، مصطفى (مترجم)
(ب) العنوان ٣٣٠,٠٩

رقم الإيداع ٢٠١١/١٠٤٥٥
الترقيم الدولى I.S.B.N 978 - 977 - 704 - 651 - 0
طبع بالهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية

مقدمـة المترجـم

هـذا هـو المجلـد الثـانـي مـن كـتـاب فـرنـان بـرودل المـوسـوعـي *«الحضارة المادية والاقتصاد والرأسمالية من القرن الخامس عشر حتى القرن الثامن عشر»*، نقدمه إلى القاريء بعد المجلد الأول الذي ظهر في العام الماضي في طباعة ممتازة. وبقي المجلد الثالث، الذي ندعو الله أن يوفقنا إلى إتمامه في العام القادم، إذا كان في العمر بقية. وقد وفر عليَّ برودل مهمة الحديث عن صعوبة الصياغة فذكر في مقدمته أنه صاغ الكتاب المرة تلو المرة حتى وصل إلى هذه الصياغة العاشرة فدفع بها إلى قراء الفرنسية دون أن يكون مطمئناً كل الاطمئنان إلى بلوغ الهدف، ويمكننا أن نتصور أن المترجم مر بهذه المراحل العشر، وسعى ما استطاع إلى السعي من سبيل إلى أفضل تطابق أو على الأقل تقارب بين الفكرة والكلمة في هذه الترجمة التي يقدمها إلى قراء العربية.

وإذا كان موضوع هذا المجلد هو التجارة بكل صورها في القرون الأربعة بين غروب العصر الوسيط وشروق عصر الصناعة، فقد جال بنا المؤلف الموسوعي في جولات، مس بها موضوعات تتصل بحياتنا المعاصرة أشد الاتصال. وإذا كان برودل يهتم بتاريخ فرنسا وأوروبا في المقام الأول، فهو يضع دراساته وأفكاره في إطار العالم كله من حيث هو وحدة متكاملة، وهويعرض منهج الإطارات المتعددة التي تنتظم البحوث العلمية الحديثة. فالباحث يتنقل في دراساته بين إطار تخصصه الضيق المحدود وبين العديد من الإطارات حتى تكتمل الصورة. وهكذا اندفع بنا شرقا وغرباً مع الجغرافيا والتاريخ ودار بنا دورات في علوم الاقتصاد والاجتماع والسياسة، وعرج إلى الثقافة واللغة والفلسفة والفنون، وطرح موضوعات أساسية مثل الدولة واقتصاد السوق والرأسمالية، والإنتاج والتجارة واللعب بالمال، ولم يكتف بآرائه هو بل قدم العديد من الآراء، منها ما ارتضاه وفي مجمله أو في

جزء منه، ومنها ما رفضه في مجموعه أو في جانب منه. ومناقشة برودل لآراء الآخرين مدرسة بمعنى الكلمة في مناهج الحوار مع الفكر الآخر.

ونلاحظ أن برودل مس في هذا المجلد موضوع تأثر أوروبا بالحضارة الإسلامية فأشار في مواضع متعددة إلى مجالات تقدم الشرق التي يرى أن الغرب نقل عنها، ومنها مثلاً الأسواق بأنواعها المختلفة العادية والموسمية والمتخصصة، فيحدثنا عن الأسواق الموسمية التي ارتبطت بالموالد، وكيف نشأت وتطورت في مصر، ويذكر من أمثلتها مولد السيد البدوي في طنطا، والرأي عنده أن ظهور هذاالنمط من الأسواق الموسمية الدائمة فيما بعد في هولندة، يمكن أن يعني أن هولندة نقلته عن العالم الإسلامي. كذلك يرجع إلى كتاب المقريزي فيجد فيه حديثاً يشهد على أن مصر عرفت سوقاً من نوع البورصة سبقت أوروبا، وهذا شاهد آخر على أن البورصة يحتمل أن تكون قد نشأت في مصر، وأن الإيطاليين نقلوا فكرتها إلى أوروبا. ويتسع الحديث عن احتمالات تأثير الشرق على الغرب، فيتناول برودل موضوع الكمبيالة، والصكوك التي عرفت باسم السفتجة أو ما شابه ذلك من أسماء

، ويرى أن الشرق عرفها قبل الغرب بزمن طويل. بل إن موضوع التقييد المزدوج الذي أحدث تحولاً كبيراً في المحاسبات التجارية، وفي الأنظمة المالية والمصرفية، تشير الدلائل على أن العرب ابتكروه، ونقله الغرب عنهم.

دكتور مصطفى ماهر

القاهرة في يونية ١٩٩٣

مقدمة

لو كان للحديث أن يتصل في سهولة ويسر، لقلت إننا تصورنا موضوعنا على صورة بيت يتكون من دور أرضي، ترتفع فوقه أدوار البناء المختلفة. ولقد فرغنا في المجلد الأول من دراسة الحياة المادية التي تمثل الدور الأرضي من البناء، وهانحن أولاء ننتقل في هذا المجلد الثاني إلى الأدوار التالية مباشرة حيث الحياة الاقتصادية، ومن فوقها الرأسمالية. وما أظن إلا أن صورة البيت هذه تترجم حقيقة الأشياء التي نتناولها بالدراسة خير ترجمة، عندما تنقل المفاهيم المجردة إلى أشياء ملموسة محسوسة.

وما بين الحياة المادية التي نَعْني بها الاقتصاد في صورته الأولى، وبين الحياة الاقتصادية، آلاف من النقاط المتواضعة التي لا تأتلف في نسيج متواصل، وإنما تجسم الاتصال على نحو أو آخر، نذكر منها الأسواق، والدكاكين والحوانيت... وتعتبر هذه النقاط علامات تدل على الحد الفاصل بين جانبين : من ناحية : الحياة الاقتصادية بما أوتيت من ألوان التبادل، والعملات، ونقاط الالتقاء، والوسائل المتميزة العالية المستوى من قبيل المراكز التجارية، والبورصات، والأسواق الموسمية ؛ ومن ناحية ثانية : ***الحياة المادية*** أو اللاإقتصادية، الحياة التي تقوم على الاكتفاء الذاتي، أو التي يمثل الاكتفاء الذاتي علامتها المميزة الفارقة. اقتصاد من ناحية ولاإقتصاد من الناحية الأخرى ؛ ولكن الاقتصاد يبدأ حيث يبدأ التبادل، أو بعبارة أخرى يبدأ عند ما نصل إلى تلك العتبة التي تقوم على ***قيمة التبادل***.

ولقد سعيت في هذا المجلد الثاني من الكتاب إلى تحليل ممارسات التبادل التجاري في ***مجموعها***، من المقايضة البدائية إلى الرأسمالية في أكثر صورها شطارة. وانطلقت في هذا التحليل من وصف حرصت فيه على التدقيق والحيدة ما استطعت إليهما سبيلاً، واهتمت

بالإحاطة بالمسارات المتسقة اتساق القاعدة، وبالآليات، ساعياً إلى كتابة نوع من تاريخ اقتصادي ***عام***، على هيئة الجغرافيا العامة، أو إذا أردنا أن نعبر بلغات أخرى، سعيت إلى التوصل إلى ***نمطية***، أو إلى ***نموذج***، أو ***نحو*** grammaire قادر على الأقل على تحديد معنى بعض الكلمات الأساسية، الكلمات المفتاحية، وبعض الحقائق الواقعة الأساسية الواضحة. ولست أدعي أن هذا ***التاريخ العام*** له صفة الدقة الحاسمة، ولا أن هذه ***النمطية*** لها صفة الإلزام أو الاكتمال، ولا أن ***النموذج*** ينضبط انضباطاً رياضياً دقيقاً قابلاً للبرهنة، ولا أن ***النحو*** أعطانا مفتاح لغة اقتصادية أو خطاب اقتصادي، هذا إذا كانت هناك أصلاً لغة اقتصادية لها نصيب كاف من الثبات من خلال العصور المختلفة والأماكن المتباينة. ويمكننا أن نقول بصفة عامة إننا نقوم بمحاولة إلقاء الضوء على المادة المتاحة لكي نتبين فيها تقسيمات وتطورات معينة، بل ولنتبين فيها أيضاً تلك القوى الهائلة التي تحفظ النظام التقليدي وتُبقي عليه، وتحفظ كذلك ما أسماه جان پول سارتر «ألوان العنف البليد»؛ ويمكننا أن نصف محاولتنا أيضاً بأنها دراسة تلتقي فيها علوم الاجتماع والسياسة والاقتصاد. وليس هناك في التصدي لمثل هذه المحاولة إلا منهج واحد ممكن: الملاحظة.. ثم الملاحظة.. ثم الملاحظة حتى تعجز العين عن المزيد، والاستعانة بمختلف علوم الإنسان، والقيام بعملية أهم من هذه وتلك هي المقارنة المنظمة، ومواجهة الخبرات المتشابهة بعضها بالبعض الآخر، وليس هناك خوف كبير من الوقوع في فوضى لا معنى لها ونحن نقوم بهذه المقارنات والمواجهات، فكل منظومةلها صلابتها التي تحتمي بها. ومارك بلوك يفضل منهج المقارنة على كل المناهج الأخرى الممكنة، ونحن نتبع هنا منهج المقارنة من منظور الامتداد الزمني. ويتيح لنا المستوى الحالي للعلم إمكانية التجول في آفاق الزمان والمكان والتقاط معطيات عديدة قابلة للمقارنة، حتى إن الإنسان ليشعر بأنها ليست معطيات جمعتها الصدفة المحضة، بل يوشك أن يظن أنها تجارب أجريت حسب خطة موضوعة. ومن هذا المنطلق أسلك كتابي في مكان وسط بين التاريخ - من حيث هو مَعين معلومات بالغ الأهمية - وبين العلوم الإنسانية الأخرى.

ولقد تبينت مراراً، عن طريق هذه المقارنة والمواجهة بين النموذج والملاحظة، أن هناك تعارضاً أكيداً بين اقتصاد مقايضة عادي كثيراً ما استقر استقرار الروتين - وكان هذا اللون من الاقتصاد يسمى في القرن الثامن عشر اقتصاداً ***طبيعياً*** - وبين اقتصاد عال معقد - كانوا يسمونه في القرن الثامن عشر اقتصاداً ***مصطنعاً***(1). ولقد تأكد لي أن هذا التعارض واضح ملموس يوشك الإنسان أن يلمسه بيديه، لأن ***العوامل الفعالة*** والبشر وألوان السلوك والتوجهات تختلف من هذا الاقتصاد الطبيعي إلى ذلك الاقتصاد المصطنع اختلافاً بيناً، فكل منهما يمثل طابقاً مختلفاً من طوابق البناء. كذلك تأكد لي أن قواعد

اقتصاد السوق، التي يصفها علم الاقتصاد الكلاسيكي، والتي نجدها في بعض المستويات، لا تظهر إلا نادراً في إطار المنافسة الحرة في المنطقة العالية من البناء الاقتصادي وهي منطقة الحساب والتدبير والمضاربة. هذه المنطقة العالية التي تحيط نفسها بأستار تحجب عنها الضياء ، تتصل فيها أنشطة المحنكين العليمين بالأسرار، هي المنطقة التي تبدأ فيها . في اعتقادي - جذور ما نسميه الرأسمالية، من حيث هي تراكم سلطة (سلطة تقيم المبادلة التجارية على أساس موازين القوة بقدر ما تقيمها أو أكثر مما تقيمها على أساس الاحتياجات المتبادلة)، ومن حيث هي تطفل اجتماعي سواء كان هذا التطفل الاجتماعي شيئاً لابد منه أو كان شيئاً من الممكن تلافيه، والجدل الدائر يشمل هذا التطفل وغيره من ألوان التطفل. ومجمل القول إن هناك هيكل هرمي ينخرط فيه عالم التجار، حتي ولو لم تكن الطوابق العلوية - كما هي الحال في كل الهياكل الهرمية عامة - تستطيع الحياة بدون الطوابق السفلى التي تستند عليها وتتربع فوقها . ولا ننسيَنَّ أن هناك من تحت طابق المبادلات تتصل حلقات أنشطة *الحياة المادية* - وهكذا أسميتُ هذه الأنشطة لأنني لم أجد التسمية المطابقة التي تدل عليها - وكانت أنشطة الحياة المادية تُمَثِّل في العهد القديم - قبل الثورة الفرنسية - أكثر مناطق البناء الاقتصادي كثافة.

وربما وجد القارئ أمراً يلوح له مثيراً للجدل، بل ربما لاح له أكثر إثارة للجدل من المقارنة بين مستويات الاقتصاد المختلفة، هو أنني استخدمت لفظة *الرأسمالية* في وصف المستوى الأعلى أو الطابق الأعلى من البناء الاقتصادي. وكلمة *الرأسمالية* هذه لم تظهر في صورتها الناضجة وبقوتها المتفجرة إلا متأخراً مع بداية القرن العشرين ؛ نشأت الرأسمالية نشأتها الحقيقية في الوقت الذي تحدد فيه معناها العميق. وسيقول قائل إن نقل هذه اللفظة القرون الطوال إلى الوراء، وإلقاءها بالبراشوت في الفترة بين عام ١٤٠٠ وعام ١٨٠٠ يعني ارتكاب المؤرخ للخطيئة الكبرى، ألا وهي خطيئة مجافاة التاريخ أو اللاتاريخية. والحق أنني لم أحس بحَيْرة كبيرة حيال هذا الاستخدام. وكان لي رأيي الذي اعتمدته. فالمؤرخون يخترعون الكلمات واللافتات التي يستخدمونها - في مسيرتهم النكوصية من الحاضر إلى الماضي - عند توصيف مشكلاتهم وعصورهم : من هذه الإطلاقات حرب المائة عام، النهضة - الرينسانس، الإنسانياتية - الهومانية، الإصلاح .. [وهي إطلاقات لم يكن حملة هذه الأحداث ومعاصروها يعرفونها بل اخترعها المؤرخون متأخراً، دون أن تكون هناك شبهة اللاتاريخية] ولقد وجدتني بحاجة إلى كلمة خاصة أطلقها على هذا الطابق من البناء أو على هذه المنطقة التي ليست هي اقتصاد السوق الحقيقي بل كثيراً ما قامت منه مقام المعارض والنقيض، وكانت الكلمة التي عرضت لي وألحت عليّ إلحاحاً لا سبيل إلى درئه هي كلمة : الرأسمالية. فلماذا لا أستخدم هذه الكلمة

الموحية بالصور، متناسياً ومستبعداً كل المناقشات الساخنة التي أثارتها والتي لا تزال تثيرها ؟

ولقد اتبعت في تأليف المجلد الثاني من كتابي هذا القواعد التي تحكم إقامة كل نموذج بحثي، فانطلقت من البسيط إلى المعقد. والمجتمعات الاقتصادية القديمة تَبْسُطُ أمام الملاحظة الأولى دون صعوبة ما يُسمى عادة ***التداول*** أو ***الدوران*** أو ***اقتصاد السوق***. ولهذا عكفت في البابين الأولين من الكتاب : «***أدوات التبادل***» و «***الاقتصاد في مواجهة الأسواق***» على وصف الأسواق، والباعة الجائلين، والدكاكين، والأسواق الموسمية، والبورصات .. وربما أكثرت من التفصيلات فأسرفت. وحاولت استخلاص قواعد التبادل إذا كانت هناك قواعد. أما البابان التاليان : «***الإنتاج أو الرأسمالية في غير عالمها***» و «***الرأسمالية في عالمها***» فإنهما يدرسان على هامش التداول والدوران مشكلات الإنتاج المختلطة ؛ وتناولت شيئاً أساسياً لا مناص عنه، هو التحديد الدقيق لمعنى كلمات لها مواقعها الحاسمة في الجدل الذي قبلنا الدخول فيه : رأس المال، الرأسمالي، الرأسمالية ؛ ويتضمن البابان محاولة لتحديد موضع القطاعات الذي نشطت فيها الرأسمالية، وكان السعي إلى إقامة هذا التنميط وسيلتنا لكشف حدود الرأسمالية ، ويطبيعة الحال لكشف طبيعتها. وهكذا وصلنا إلى صلب مشاكلنا، لا إلى نهاية جهودنا المضنية. أما الباب الأخير «***المجتمع : الإطار الأكبر، أو إطار الإطارات***» وهو أكثر الأبواب ضرورة بلا شك، فيحاول وضع الاقتصاد والرأسمالية في الإطار العام للواقع الاجتماعي، وهو الإطار الذي لا يمكن أن يتخذ أي شيء معناه الكامل إلا فيه.

ولكن الوصف والتحليل والمقارنة والتفسير يعني في كثير من الأحيان الوقوف خارج الرواية التاريخية، أو هو تجاهل أو تعمد تحطيم الأزمنة المستمرة في التاريخ، الاستمرارية. ولكن هذه الأزمنة المستمرة، وهذه الاستمرارية، موجودة ؛ وسنلتقي بها في المجلد الثالث : «***الزمن في العالم***». وهكذا فإننا في مجلدنا الثاني هذا نقف في مرحلة تمهيدية لم نركز الاهتمام فيها على الزمن في استمراريته، بل استخدمناه كوسيلة من وسائل الملاحظة.

ولم يؤد هذا إلى تسهيل مهمتي، فقد تناولت الأبواب التي يأتلف منها الكتاب أربع أو خمس مرات بالتعديل والصياغة، وناقشتها في الكوليج دي فرانس وفي مدرسة الدراسات العليا. كتبتها مرة ثم أعدت كتابتها بالكامل مرات. ولقد حكى لي أحد أصدقاء الرسام هنري ماتيس Henri Matisse وكان يقف موديلاً أمامه، أن هنري ماتيس اعتاد أن يرسم ثم يمزق ما رسمه، ويلقي به في سلة المهملات ثم يعود فيرسم من جديد عشر مرات متتالية، يوماً بعد يوم، ولا يحتفظ إلا بالرسم الأخير الذي كان يعتقد أنه وجد فيه نقاء الخط وبساطته. وأنا لست هنري ماتيس، للأسف. بل إنني لست متأكداً من أن صياغتي الأخيرة هي أوضح

الصياغات، وأكثرها مطابقة لما فكرت فيه أو لما حاولت أن أفكر فيه. ولقد واسيت نفسي بتكرار عبارة قالها مؤرخ هو فريدريك ميتلاند Frederic W. Maitland في عام ١٨٨٧ : «ليست البساطة هي نقطة البداية، بل هي الهدف»[٢] وقد يؤتى الإنسان الحظ أحيناً فتكون نقطة الوصول.

• الملحوظات الهامشية المرقمة مجموعة في آخر الكتاب

الباب الأول

أدوات التبادل

تبين لنا النظرة الأولى إلى الاقتصاد أنه يتكون من مجالين رئيسيين هائلين : مجال الإنتاج ومجال الاستهلاك. أما مجال الاستهلاك فهو المجال الذي ينتهي إليه كل شيء، ويُستهلك فيه كل شيء، وأما مجال الإنتاج فهو المجال الذي يبدأ فيه كل شيء، الذي ينشأ فيه كلُّ منتَج، وعملية الإنتاج عملية مستمرة، ما تكاد مرحلة منها تبلغ منتهاها حتى تبدأ غيرها من جديد، وهكذا دواليك. وكارل ماركس Karl Marx (١) هو القائل : " لا يستطيع أي مجتمع أن يكف عن الإنتاج، ولا أن يكف عن الاستهلاك." هذه حقيقة بديهية. وقد عبر پرودون Proudhon (١٨٠٩-١٨٦٥) عن المعنى نفسه تقريباً عندما أكد أن الغاية الواضحة التي يسعى إليها الإنسان هي : العمل والأكل. هناك اذن عالمان كبيران : عالم الإنتاج وعالم الاستهلاك . ولكننا عندما نمعن النظر نتبين أن هناك عالماً ثالثاً يندس بين هذين العالمين، عالم ضيق، ولكنه على ضيقه قويٌ مثل النهر العارم، وهو أيضاً عالم من الممكن التعرف عليه من النظرة الأولى : ذلك هو عالمُ التبادل، أو التجارة، أو إذا شئنا اقتصاد السوق - وكان اقتصاد السوق هذا ، إبان القرون التي ندرسها في هذا الكتاب، يفتقر إلى الكمال، وإلى الاستمرارية، ولكنه كان مؤثراً ضاغطاً، وكان بكل تأكيد يتسم بالثورية. هذا العالم، عالم التبادل، إذا ما نظرنا إليه في وسط إطار جامع، وجدناه يحرص حرصاً عنيداً على التمسك بالتوازن القائم المألوف، فهولا يخرج منه إلا يعود إليه من جديد، ولكنه كان إلى ذلك منطقة التغيير والتجديد .. وكارل ماركس هو الذي وصف عالم التبادل هذا بأنه يقوم على التداول أو الدوران Zirkulation (٢) والرأي عندي أن هذا الوصف موفقٌ كل التوفيق . وليس من شك في أن كلمة دوران، التي أُخذت عن الفسيولوجيا وطبقت على الاقتصاد(٣) كلمة ذات دلالات كثيرة، توشك كثرتها أن تكون مفرطة. ويذهب ج.

شيلله G. Schelle الذي نشر الأعمال الكاملة لتورجو Turgot إلى أن تورجو كان يفكر في تأليف مقال عن التداول أوالدوران Traité da la circulation كان ينوي أن يتكلم فيه عن البنوك وعن طريقة لو Law والائتمان والتحويل والتجارة وأن يختمه بحديث عن الترف، أي يتناول فيه موضوعات الاقتصاد كله تقريبا كما كانوا يتصورونه في ذلك الزمان. ويمكننا على سبيل المقارنة أن نتساءل : ألم يتسع مجال مصطلح اقتصاد السوق اليوم هو الآخر فأصبح يتجاوز بكثير المفهوم البسيط للتداول وللدوران والتبادل ؟

هناك إذن ثلاثة عوالم. وإذا كنا قد أفسحنا المجال في المجلد الأول للحديث عن الاستهلاك، فإننا سنتناول بالحديث في الفصول التالية من هذا المجلد الثاني موضوع التداول أو الدوران ، أما مشكلات الإنتاج الصعبة فسنؤخر حديثنا عنها إلى النهاية [٦]. وليس معنى هذا أننا نستطيع أن نجادل ماركس أو برودون في اعتبارهما هذه المشكلات مشكلات جوهرية. ولكن المؤرخ الذي يقوم عمله على أساس النظر من الحاضر الى الماضي يصعب عليه أن يبدأ بمجال الإنتاج فهو مجال مضطرب متداخل متشابك، لم يحط التسجيل بكل جوانبه إحاطة كافية، ومن الصعب تتبع مسالكه ومعالمه تتبعاً واضحاً. أما التداول فيمتاز بأن من السهل ملاحظته وتتبعه : فكل شيء فيه يتحرك، وكل حركة فيه واضحة. يطالعنا التداول أو الدوران في الأسواق، والأسواق ملء السمع والبصر، لا تغيب عن إدراكنا في أيامنا هذه، فهي تنشر من الصخب والضجيج ما لا يمكن أن تغفل عنه آذاننا. ويمكنني أن أقول في غير مبالغة إنني أستطيع أن أتمثل التجار الكبار والباعة الصغار وأخلاط العملاء وراغبي الشراء في سوق ميدان ريالتو بالبندقية حول عام ١٥٣٠ عندما أنظر من نفس النافذة التي كان أريتينو Aretino يطل من خلالها، فيرى المشهد اليومي نفسه ويتمتع به [٧] ؛ كذلك يمكنني أن أعود الى عام ١٦٨٨، بل ربما قبل هذا التاريخ، فأدخل إلى بورصة أمستردام، وأسير في جنباتها دون أن أضل طريقي، وكدت أقول إنني أستطيع أن أمارس المضاربة هناك دون أن أخطيء. ومن الممكن أن أتصور أن يعترض عليّ چورچ جورڤيتش Georges Gurvitch قائلاً إن الأشياء التي **تسهل ملاحظتها** أشياء عديمة القيمة أو أشياء ثانوية. وهو يلقي كلامه بثقة غريبة، يتمسك بأهدابها، ولا أجد لنفسي من سبيل إليها، ولا أعرف كيف يمكنني أن أتبع رأيه : ولست أتصور أن رجلاً مثل تورجو، نعرف عنه أنه كان حانقاً على الإطار الكلي للاقتصاد في زمانه، يمكن أن يكون قد أخطأ خطأً جوهرياً، تحول به من الضد إلى الضد، عندما استثنى التداول والدوران، وميّزه تمييزاً لا مراء فيه. أضف إلى هذا أن نشأة الرأسمالية ترتبط أوثق الارتباط بالتبادل، وهذا شيء لا يمكن أن يغفل عنه الإنسان. والإنتاج يعني تقسيم العمل، ويعني بالضرورة أن البشر قضي عليهم بالتبادل.

من هذا الذي يمكن أن يهوّن فعلاً من دور **السوق** ؟ حتى إذا كانت السوق بدائية فإنها المكان المفضل للعرض والطلب ، وللالتجاء إلى الآخرين، وهي أشياء لا يمكن بدونها أن يكون هناك اقتصاد بالمعنى العادي للكلمة، وإنما تكون الحياة حياة ***مغلقة*** (بالفرنسية enfermée وتسمى بالإنجليزية embedded أي راقدة في الفراش) محبوسة في نطاق الاكتفاء الذاتي أو اللاإقتصاد. السوق تحرر وانفتاح ودخول إلى عالم آخر. السوق خروج إلى السطح. وانظر إلى نشاط البشر والفائض الذي يتبادلونه تجده يمر شيئاً فشيئاً من خلال السوق، هذه الفجوة الضيقة، مروراً يكون عسيراً في البداية مثل مرور جمل من ثقب إبرة أو سم الخياط كما يقول الكتاب المقدس . ثم اتسعت الثقوب، وتعددت، وأصبح المجتمع في نهاية المطاف، " مجتمعاً ذا سوق عامة "[(٧)] وإذا كنا قد استخدمنا عبارة " في نهاية المطاف " فإننا نعني بها أن الأسواق جاءت متأخرة، ونضيف إلى ذلك أنها لم تظهر في كل مكان من العالم، ولم تظهر في وقت واحد، ولا على نحو واحد. ولهذا فإن تاريخ تطور الأسواق ليس تاريخا سهلاً بسيطاً يسير على وتيرة واحدة. كانت هناك السوق التقليدية، والسوق العتيقة، والسوق الحديثة، والسوق الحديثة جداً يجاور بعضها البعض الآخر في وقت واحد، بل لا تزال هذه الصورة مألوفة حتى الآن . ومن السهل أن نجد الصور الشاهدة عليها، وأن نجمعها معاً، ولكن ليس من السهل، حتى بالنسبة إلى أوروبا - وهي حالة متميزة - أن نرتبها في تتابع يبين علاقتها الواحدة بالأخرى.

فهل ترجع هذه الصعوبة، وهذا التداخل، إلى أن الفترة التي تنصب عليه ملاحظاتنا - من القرن الرابع عشر إلى القرن الثامن عشر - فترة ليست كافية،تعتبر قصيرة نسبياً بالقياس إلى الموضوع المطروح للبحث؟ هذه إجابة ممكنة. وليس من شك في أن المجال المثالي لمثل هذه الدراسة ينبغي أن يشمل أسواق الدنيا كلها منذ أصولها الأولى وحتى يومنا هذا. وهذا هو المجال الذي أكب عليه بالأمس كارل بولاني Karl Polanyi وتحمس حماساً خارقاً للمألوف دونه حماس المتعصبين لتحطيم الصور الذين عرفهم تاريخ المسيحية(٩). ولكن هل من الممكن أن نشمل كل الأسواق بتفسير واحد عام شامل، ينطبق على أسواق بابل القديمة التي لم تكن أسواق بمعنى الكلمة، كما ينطبق على حلقات االتبادل التي لا يزال البدائيون في جزر تروبريان Trobriand يقيمونها، وعلى أسواق أوروبا في العصر الوسيط وعصر ما قبل الثورة الصناعية ؟ هذا شيء لا أراني مقتنعاً به كل الاقتناع.

أياً كان الأمر فلسنا نريد من البداية أن نحبس أنفسنا في تفسيرات عامة. سنبدأ أولاً بالوصف. ستكون أوروبا نقطة انطلاقنا، نسمع شهادتها. فأوروبا شاهد أساسي في

قضيتنا، ونحن نعرف أوروبا أفضل من معرفتنا بغيرها من بقاع الدنيا. ولكننا سننتقل إلى تلك البقاع بعد ذلك، فالرأي عندنا أن أي وصف لا يمكن أن يؤدي بنا إلى بداية تفسير له قيمته إلا إذا دار حول العالم.



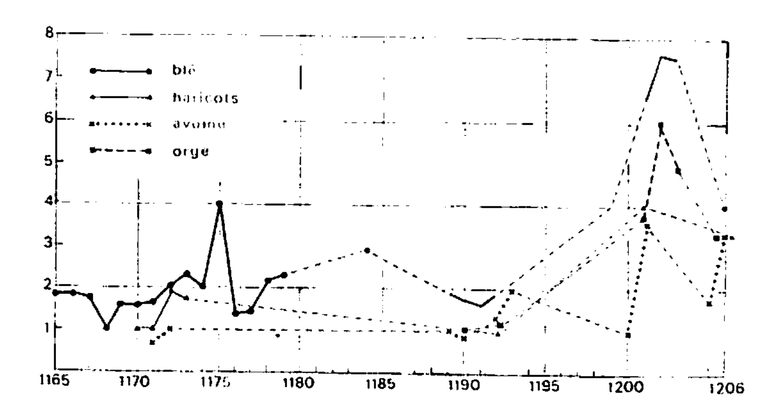
جسر ريالتو Rialto في البندقية.

لوحة من رسم كارپاتشو Carpaccio ترجع إلى عام ١٤٩٤

أوروبا :

الآليات عند أدنى حدود المبادلات

نبدأ إذن بأوروبا . أوروبا سبقت، منذ ما قبل القرن الخامس عشر إلى التخلي عن الصور العتيقة للمبادلات. وأسعار السلع التي وصلت إلينا، أو التي نفترض وجودها منذ القرن الثاني عشر أسعار تتسم بأنها ليست ثابتة، بل متأرجحة [١١]، وهذا دليل على أن الأسواق كانت في ذلك الزمان أسواقا **عصرية** وأنها كانت قادرة، عندما تتاح لها الفرصة،



١ . تأرجحات الأسعار المبكرة في إنجلترة.

نقلاً عن D.L.Farmer, " Some Prices Fluctuations in Angevin in England" in : The Economic History Review, 1956-1957. ونلاحظ الارتفاع المتزامن الذي شمل أسعار الغلال المختلفة نتيجة لسوء المحاصيل في عام ١٢٠١.

على أن ترتبط بعضها بالبعض الآخر، وعلى أن ترسم صوراً أولية لشبكات تجارية تضم عدداً من المدن. ونحن نعرف أن المدن الكبيرة والصغيرة وحدها هي التي كانت لها أسواق. كانت هناك بعض الأسواق الريفية في القرن الخامس عشر [١١] ، ولكنها تلاشت، وأصبحت شديدة الندرة، فلا تثريب علينا إذا اعتبرناها كماً مهملاً. أما المدينة في الغرب فقد التهمت كل شيء، وأخضعت كل شيء لقوانينها واحتياجاتها وإشرافها، وأصبح السوق آلية من آلياتها [١٢].

أسواق عادية

كأسواقنا الحالية

لا تزال الأسواق التقليدية موجودة إلى يومنا هذا في صورتها البدائية، لعلها تتشبث بالحياة، أوبحلاوة الروح التي تسبق الإعدام ! لا زلنا نرى الأسواق بعيوننا تقوم في أيام معلومة، وأماكن معلومة في مدننا، أسواقاً تتسم بسماتها المعهودة من هرج ومرج وزحام وتكالب وصياح وجلبة وروائح نفّاذة، وبضائع طازجة. ولم تكن صورة الأسواق فيما مضى من الزمان تختلف كثيراً عن صورتها في أيامنا : كانت عبارة عن بضعة حوامل من الخشب، وغطاء من القماش لدرء المطر، ومكان مرقوم لكل بائع [١٣] قد حُدّد له من قبل تحديداً، وسُجل رسمياً في السجلات، كان على البائع حسب الأعراف أن يسددُ عنه أجراً إلى السلطات الحكومية أو إلى الملاّك ؛ ثم كانت السوق جمهرة من راغبي الشراء، وجمهرة من الباحثين عن الربح القليل، وجمهرة من الكادحين يعج بهم المكان : منهم النساء اللاتي يُقَصِّصن البسلة واللاتي ذاعت شهرتهن في الثرثرة والتقول والغيبة والنميمة، ومنهم الرجال الذين يسلخون الضفادع ويجهزون أوراكها للبيع (وكانت الضفادع تصل إلى چينيف[١٤] وإلى باريس بحمولات كبيرة تحملها البغال)، ومنهم العتّالون، والكناسون، والعربجية، والباعة، والبائعات، ومن هؤلاء وأولئك من كانوا يبيعون خفيةً، ويحرصون على أن يتواروا عن الأنظار؛ ويختلف إلى السوق من يتصنعون الصرامة من المفتشين الذين يتوارثون حرفتهم الصعبة أباً عن جد؛ وتجار القطاعي، والفلاحون والفلاحات يُعرفون بمظهرهم، ونساء بورجوازيات يسعين إلى الشراء، وخادمات يصفهن سادتهم الأغنياء بالشطارة والمكر، ويقولون إنهن يعرفن كيف يقتطعن لأنفسهن من كل شيء نصيباً، واستخدموا في وصف هذا المكر عباراتٍ استعارية، فمن قائل إن هذه تلعب بمقبض السلة حتى كأنه يرقص في يدها، وتلك وصلت في الشطارة إلى أبعد الحدود حتى إنها إذا شاءت تستطيع أن تركّب للبغلة حدوة[١٦] ؛ وترى في السوق فرانين يبيعون الخبز الفلاحي، وجزارين نصبوا مناضدهم المتنقلة حيث شاءوا فهي لا تكف عن عرقلة الحركة في الطرقات : وتجار الجملة، وباعة الأسماك، وباعة الجبن والزبد[١٧] ، ومحصلي الضرائب والعوائد... فإذا نظرت حواليك رأيت البضائع منشورة، على عينك يا تاجر، كتلاً من الزبد، وأكواماً من الخضروات، وتلالاً من الجبن، وأكداساً من الفاكهة، وأنواعاً من السمك الطازج يقطر منها الماء، وأخلاطاً من حيوانات وطيور الصيد، وأصنافاً من اللحم يقطعونه تحت أعين الزبائن، وكتباً مرتجعة يستخدمون صفحاتها المطبوعة ورقاً للف البضائع [١٨]. ومن بقاع الريف المختلفة كانت تأتي إلى الأسواق بضائع أخرى منها القش والخشب والتبن والصوف، وقد يأتي القنب والكتان أو أقمشة نسجه القرويون.

وإذا كانت هذه السوق البدائية، التي لا تشبه إلا ذاتها، قد قاومت البلى وبقيت على مر القرون، فإنما يرجع ذلك يقيناً إلى أنها، ببساطتها العتيدة، لا سبيل إلى القضاء عليها، فهي تعرض البضائع التي يسهل فسادها طازجة، تأتي بها من الحدائق والحقول المجاورة مباشرة ، وهي تعرض البضائع بأسعار منخفضة لأن السوق البدائية سوق يتم فيها البيع بلا وساطة، من " اليد الأولى " [١٩] مباشرة، وهذه الطريقة هي أكثر طرق التبادل مباشرةً ووضوحاً، وأفضلها خضوعاً للرقابة، وأنآها عن الغش. وربما جاز لنا أن نسأل : هل هي أكثرها عدالةً ؟ وإليك هذا الكتاب الذي يجيب عن السؤال بالإيجاب، ويلح على ذلك إلحاحاً، إنه ***كتاب الحرَف*** Le Livre des Métiers لإتيين بوالو Boileau (الذي ألفه حول عام ١٢٧٠ بتكليف من الملك لويس التاسع المعروف بالقديس) [٢٠] يقول : « فهم يعاينون البضائع التي تأتي إلى قلب السوق ليتأكدوا من جودتها وسلامتها [...] وتراهم يبيعون في السوق بضائع للناس على مختلف درجاتهم [...] فينال الأغنياء بغيتهم، ويجد الفقراء حاجتهم.» ويصور التعبير الألماني عن أسلوب التعامل في السوق بأنه ***التجارة يداً في يد وعيناً في عين*** Hand-in-Hand- und Auge -in-Auge-Handel [٢١] أي التبادل المباشر: فما يباع يباع على الفور، وما يشتريه الناس يتسلمونه على الفور، ويسددون ثمنه حالاً ؛ ولا نكاد نجد الائتمان يلعب دوره إلا في القليل من الأسواق [٢٢]. كان الناس يمارسون هذا اللون القديم العتيق من التبادل في پومپيي وأوستيا Ostia بإيطاليا وتاموجادي Thamugadi بشمال أفريقيا أيام خضوعها للرومان (حالياً في الجزائر)، وقبل هذه وتلك بمئات أو آلاف السنين كانت بلاد الإغريق لها أسواقها ؛ كذلك كانت الصين القديمة ومصر الفرعونية لها أسواقها، وفي بلاد بابل حيث مارس الناس المقايضة منذ وقت جد مبكر [٢٣]. ولقد أسهب الأوروبيون في وصف الألوان المزركشة الخلابة والنظام الذي قامت عليه سوق تلالتكو Tlalteco المجاورة لتينوكتيتلان Tenochtitlanعاصمة الأزتيك التي ابتنى المستعمرون مكانها مدينة مكسيكو [٢٤] وكذلك الأسواق ***المنظمة والمتحضرة*** في أفريقيا السوداء والتي أثار نظامها إعجابهم على الرغم من تواضع حجم التبادل [٢٥]. أما الأسواق في إثيوبيا فإنها ترجع إلى عصور سحيقة تخيم عليها ظلمات بداية التاريخ [٢٦].

المدن والأسواق

تقام الأسواق الحضرية عادةً مرة أو مرتين أسبوعياً، ويحتاج الريف لكي يمد السوق بالبضاعة إلى وقت لينتج المواد الغذائية وليجمعها، كذلك لابد له أن يتمكن من أن يخلي طائفة من اليد العاملة تتولى البيع (وكان أهل الريف يفضلون أن يوكلوا هذا العمل إلى النساء). والحق أن الأسواق في المدن الكبيرة أخذت تتجه إلى الانعقاد يومياً، وكان المفروض في باريس مثلاً أن تنعقد الأسواق أيام الأربعاء وأيام السبت، وكثيراً ما كان هذا يحدث

بالفعل[٢٧]. وأياً كان الأمر، فسواء كانت الأسواق متقطعة أو مستمرة، فقد كانت هذه الأسواق البدائية، من حيث قيامها بالتجارة بين الريف والمدينة، تمثل بعددها الكبير وتكرارها المتزايد أكبر نمط معروف من التبادل، كما لاحظ آدم سميث Adam Smith، فلا غرابة في أن تمسك السلطات الحضرية في يدها بزمام تنظيم الأسواق ومراقبتها والسهر عليها : فذلك أمر حيوي بالنسبة إليها، وهي سلطات قريبة من الأسواق، سريعة في تأدية خدماتها، وفي التنظيم، وفي مراقبة الأسعار عن كثب مراقبة مباشرة. ويشير ما لدينا من معلومات عن صقلية إلى أن البائع الذي تحدثه نفسه بأن يتجاوز التسعيرة بمقدار مليم واحد من فئة الجرانوgrano كان يعرض نفسه لعقوبة لا تقل عن التجديف على سفن العذاب الجاليرية! وقد حدث ذلك بالفعل في ٢ يولية من عام ١٦١١، في مدينة باليرمو[٢٨]. أما في مدينة شاتودان Chateaudun[٢٩] فكان الخبازون الذين يرتكبون مخالفة للمرة الثالثة « يقذف بهم دون رحمة أو شفقة من فوق عربة وقد لفّوا بالحبال حتى أصبحوا على هيئة المقانق ». وترجع هذه الطريقة في العقاب إلى عام ١٤١٧ عندما أعطى الملك شارل دورليان Charles d'Orléans رجال القضاء المحلي حق الرقابة على الخبازين، ولم تحصل السلطة المحلية على رفع هذا النمط من التعذيب إلا في عام ١٦٠٢.

ولكن الرقابة والعقوبات لم تمنع السوق من الازدهار ومن التوسع مع زيادة الطلب، ومن الانتقال إلى قلب الحياة في المدينة. ولما كان الناس يختلفون إلى السوق في أيام محددة، فقد أصبحت السوق مركزاً طبيعياً للحياة الاجتماعية، يتلاقون فيها، ويتحادثون، ويتسابون، وينتقلون من التهديد بالكلام إلى التضارب بالأيدي ؛ ثم كانت الحوادث تحدث، والتحقيقات والقضايا تكشف عن خبايا التواطوء والمتواطئين ؛ وربما تدخلت الشرطة، في حالات نادرة، ولكن تدخلها كان يتسم بالإثارة ما في ذلك شك، ويتسم كذلك بالحذر[٣٠]، وكانت الأسواق مجالاً تنيع فيه الأخبار السياسية، وغير السياسية. وشهد ميدان سوق فاكينهام Fakenham في دوقية نورفوك Norfolk في عام ١٥٣٤ رجالاً رفعوا أصواتهم بنقد تصرفات الملك هنري الثامن ومشروعاته[٣١]. وهل خلت سوق من أسواق انجلترة على مر السنين يوماً من وعاظ يلقون على مسامع الناس عظات تفيض حماساً وتتأجج ناراً ؟ فقد غشت الأسواق جماهير من الناس تغريها تنعطف كل أنواع القضايا، حتى الطيبة منها. كذلك كانت السوق المحل المختار لعقد الاتفاقات التجارية أو العائلية. هكذا « نري في جيفوني Giffoni بإقليم ساليرنو الإيطالي في القرن الخامس عشر، بناءً على سجلات الموثقين أن يوم انعقاد السوق كان يشهد، علاوة على بيع المواد الغذائية ومنتجات الصناعات الحرفية المحلية، نسبة أعلى من المألوف من تسجيل عقود شراء وبيع الأطيان، وعقود تأجير التركات، وعقود الوهبة، وعقود الزواج واتفاقات المهور »[٣٢]. والخلاصة أن

السوق بثت السرعة في كل شيء». حتى في حركة البيع والشراء في الدكاكين والمحلات، خارج السوق، وهو شيء منطقي، هكذا نقرأ أن وليم ستاوت William Stout الذي كان يمتلك دكاناً في لانكستر بانجلترة في القرن السابع عشر كان يتخذ لنفسه من يساعدونه مساعدة إضافية في أيام الأسواق العادية والأسواق الموسمية (٣٣). وليس من شك في أن هذا الذي كان يفعله كان قاعدة عامة، بطبيعة الحال، شريطة ألا يكون على هذه المحلات والدكاكين بحكم القانون أن تغلق أبوابها في أيام الأسواق العادية والموسمية، كما كان يحدث في كثير من المدن (٣٤).

أما أن السوق تتخذ مكاناً خاصاً في حياة الناس وما تتصل فيها من علاقات، فهو ما تشهد عليه الأمثال الشعبية، ونذكر منها بعض النماذج (٣٥) : « كل شيء يباع في السوق ويشترى إلا الكياسة والشرف » ، « إذا اشتريت السمك في البحر [قبل أن يكون في قبضتك] فقد لا تنال إلا رائحته »، « إذا لم تكن تعرف فن البيع والشراء فعليك بالسوق فهي كفيلة بتعليمك إياه ». وحكمة الأمثال السائرة تعلم الإنسان أنه ليس وحده، فهذا مثل يقول : « لا تفكر في نفسك، بل فكر في نفسك وفي السوق »، أي فكر في نفسك وفي الآخرين. والحكمة الإيطالية تقول : « لئن يكون لك أصدقاء في السوق خير من أن تكون لك أموال في الصندوق ». والتراث الشعبي الحالي في داهومي يصور في أمثاله أن الحكيم هو من يقاوم إغراء السوق : « إذا قال لك البائع تعال اشتر ولا تبالي، فالزم باب الحكمة، وقل له : لن أنفق أكثر من مالي » (٣٦).

الأسواق تتزايد وتتخصص

تلقفت المدن الأسواق، فإذا الأسواق تنمو مع نمو المدن، وتتعدد وتتكاثر، بل لقد تضخمت وأوشكت على الانفجار في الربوع الحضرية التي كانت أضيق من أن تتسع لها. ولما كانت الأسواق تمثل العصرية المندفعة في طريقها فلم تكن ترضى بأن تعوق سرعتها أية معوقات، بل كانت تفرض على المدينة في إصرار اختناقاتها ونفاياتها وجماهيرها العنيدة. ولم يكن أمام المدينة من حل آخر سوى أن تقذف بالأسواق صوب الأبواب أو وراء الأسوار، أو تبعدها حتى تبلغ بها الضواحي، وهذا هو الحل الذي أصبحوا يأخذون به عند إنشاء سوق جديدة . وهكذا فعلوا في باريس عندما أقاموا السوق في ساحة سان برنار Saint-Bernard في ضاحية سانت أنطوان Saint-Antoine (٢ مارس ١٦٤٣)، وهكذا فعلوا أيضاً في باريس في أكتوبر ١٦٦٠ عندما أقاموا السوق " بين بوابة سان ميشيل Saint-Michel وخندق « عاصمتنا باريس وشارع دانفير d'Enfer وبوابة سان جاك Saint-Jacques » (٣٧). ولكن نقل السوق لم يكن يؤثر على اللقاءات القديمة التي كانت تتم فيها عندما كانت في قلب المدينة، كانت هذه اللقاءات تستمر في مكانها القديم المألوف ؛ بل



في باريس سوق الخبز وسوق الطيور على رصيف أوجيستان
quai des Augustains حول عام ١٦٧٠.

لقد كان مجرد نقل السوق نقلاً بسيطاً عملاً صعباً، على نحو ما جرى في عام ١٦٦٧، عندما نقلت السوق من أول جسر سان ميشيل إلى نهايته (٣٨)، أو ما جرى بعد ذلك بنصف قرن، عندما نقلت السوق في مايو ١٧١٨من شارع موفتار Mouffetard إلى فناء دا البطاركة القريب (٣٩). فما كانت السوق الجديدة تستطيع أن تزيح السوق القديمة كل الإزاحة. ولما كانت أسوار المدن تتزحزح إلى الخارج كلما تضخمت التجمعات الحضرية، فإن الأسواق، التي كان أصحاب الحل والعقد يأخذون أنفسهم بالحكمة ويقيمونها على أطراف المدينة، كانت بمرور الوقت، وبزحزحة الأسوار إلى الخارج، تجد نفسها ذات يوم في داخل أسوار المدينة، فتتشبث بموضعها.

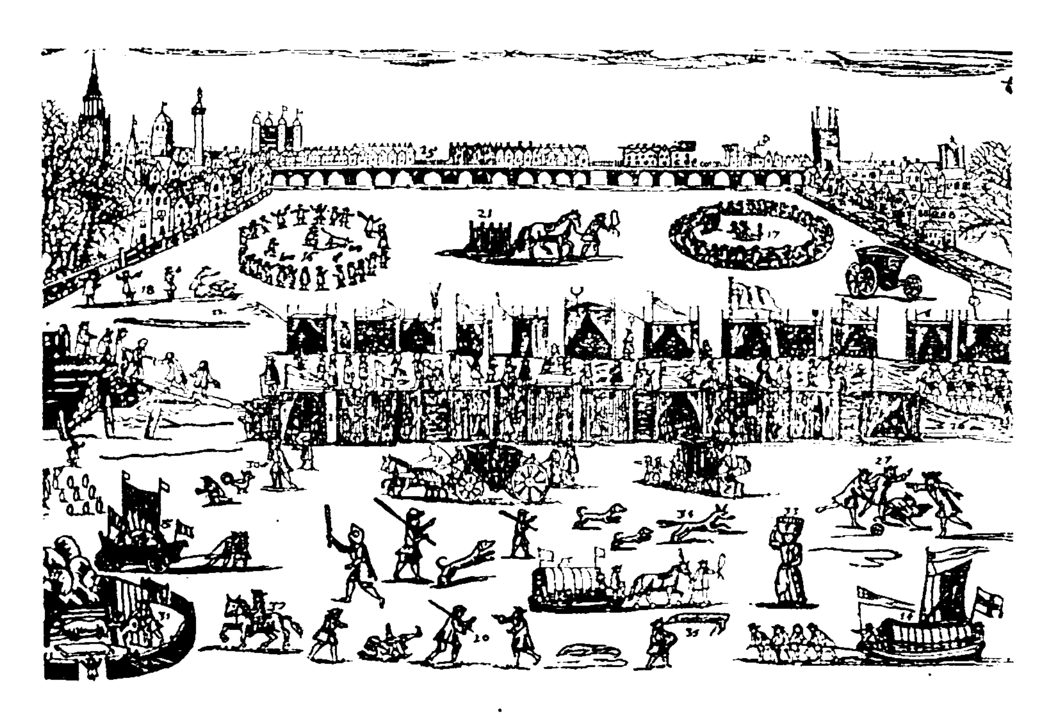
وإذا نحن نظرنا إلى باريس، وجدنا البرلمان ورجال السلطة القضائية ورئيس الشرطة يبذلون منذ عام ١٦٦٧جهوداً يائسة من أجل أن تلزم الأسواق حدوداً عادلة. ولكن جهودهم كانت تذهب أدراج الرياح. وهكذا لم يكن المارة يستطيعون السير في شارع سانت أونوريه Saint-Honoré في عام ١٦٧٨ ؛ لأن سوقاً قامت هناك في مكان قريب دون سند

من القانون أمام جزارة في شارع سانت أونوريه ، قرب مبرة العميان : كانت نساء ريفيات وبائعات يأتين في أيام السوق، من الحقول ومن المدينة على السواء، وينشرن بضائعهن في قلب الشارع ويعرقلن الحركة في هذا الشريان الذي كان يعتبر واحداً من أهم شرايين المرور في باريس والذي كان من الضروري أن يظل خالياً بغير معوقات (٤٠). كان الخلل واضحاً، ولكن كيف السبيل إلى معالجته ؟ كان إخلاء مكان، يعني شغل مكان آخر. ومن هنا نفهم أن تلك السوق الصغيرة المواجهة لمبرة العميان ظلت في مكانها نفسه بعد خمسين عاما تقريباً، وهذا ما نستنتجه من هذه المذكرة التي رفعها مفتش الشرطة بروسيل Brussel في ٢ يونية من عام ١٧١٤ إلى رئيسه في مديرية الشرطة التي اتخذت من الشاتيليه Châtelet مقراً لها : « تلقيت اليوم يا سيدي شكوى من المواطنين في منطقة السوق الصغيرة عند مبرة العميان - وكنت هناك للتفتيش على الخبز - والشكوى موجهة ضد بائعات سمك الماكريل اللاتي يلقين بنفايات سمكهن على الأرض مما يثير سخط الناس بما يبثه في السوق من نتن. وسيكون من الخير [...] أن تطالب النسوة بالقاء نفايات السمك في سلال يتم تفريغها في عربة القمامة كما يحدث بالنسبة لنفايات البسلة » (٤١). وهناك حالة أخرى، أكثر نكراً لأنها كانت تجري على رصيف كاتدرائية نوتردام في أثناء شعائر الأسبوع المقدس، ونعني بها سوق شحم الخنزير Foire du Lart التي كانت في حقيقة الأمر سوقاً كبيرة لفقراء باريس، ولمن هم أقل من الفقراء، يلمون بها ليشتروا احتياجاتهم من لحم الخنزير المقدد المعروف باسم الچامبون، وشحم الخنزير. وكان الوزّان الرسمي يتخذ مكانه تحت مظلة بوابة الكاتدرائية، حيث كان الناس يتزاحمون ويتدافعون على نحو يفوق الوصف، فقد كان كل واحد يسعى إلى أن يسبق الآخرين في وزن مشترواته، وكان الناس إلى هذا التزاحم، يتراشقون بالنكات، ويعبث بعضهم بالبعض عبثاً صاخباً، وربما تعرض البعض للسرقة والنشل. بل إن رجال الدرك الفرنسيين أنفسهم، الذين كانوا مكلفين بحفظ النظام، لم يكونوا في سلوكهم أفضل من غيرهم ؛ وحدِّث ولا حرج عن الدفانين وحملة النعوش الذين كانوا يترددون على المستشفى المجاور لنقل الموتى، فقد كانوا يسمحون لأنفسهم بألوان من العبث الصاخب (٤٢). إلا أن هذا كله لم يمنع السلطات من التصريح للفارس دي جرامون Gramont في عام ١٦٦٩ بإقامة « سوق جديدة بين كنيسة نوتردام وجزيرة الباليه Palais ». وكانت النتيجة تتمثل في اختناقات رهيبة تصيب المرور أيام السبت. فمن هذا الذي كانت له القدرة على تدبير حركة مرور المواكب الدينية أو عربة الملكة في وسط هذا الميدان المزدحم بالناس أشد الازدحام (٤٣) ؟

ومن البديهي أن الأسواق كانت تتحين الفرص، فما يكاد مكان يخلو حتى تحتله. ففي موسكو مثلاً عندما تتجمد مياه نهر الموسكوڤا Moskova في الشتاء، كانت الدكاكين

والأكشاك والنصبات تقام فوق صفحة النهر التي استحالت إلى ثلج، وكانت هذه الفترة من العام التي تسبق أعياد الميلاد تشهد زيادة خارقة للمألوف في عمليات التبادل، حيث كان النقل يجري في سهولة باستخدام الزحافات الثليجية، وكان الهواء البارد يتولى تجميد اللحوم والحيوانات المذبوحة. أما لندن، فقد ألمت بها في القرن السابع عشر إبان فصول الشتاء موجات قارسة، تجاوزت برودتها المألوف، وكم كانت فرحة الناس عندما استطاعوا أن يستخدموا صفحة النهر المتجمد في إقامة احتفالات الكرنفال التي نقلوها إليها من «ربوع انجلترة كلها، وظلوا على هذه الحال إلى ما بعد الغطاس». بل كانوا يقيمون فوق صفحة المياه المتجمدة « أكواخاً تتخذ سمة الحانات »، ويشوون أفخاذاً ضخمة من لحوم البقر في الهواء الطلق، ويقدمون النبيذ الإسباني والبراندي، يجتذبون بهذا كله الجماهير الغفيرة، بل ربما اجتذبوا الملك نفسه كما حدث في يوم ١٣ يناير ١٦٧٧ [٤٦]. فلما زادت الأحوال سوءاً في يناير وفبراير من عام ١٦٨٣، وفوجئت المدينة بموجات من البرد القارس لم يسمع أحد بمثل قسوتها من قبل، فكانت كتل من الثلوج الضخمة عند مصب نهر التيمز تهدد بتحطيم السفن التي عجزت عن الحركة، وعزت الأقوات والبضائع، وارتفعت الأسعار الى ثلاثة أو أربعة أمثالها، وغصت الشوارع بالثلوج الهشة والصلدة فلم يعد من الممكن السير فيها. هنالك لاذ الناس بحياتهم فوق صفحة النهر المتجمد، فاستخدموها طريقاً لعربات نقل الأقوات، ولعربات الأجرة، وأقام التجار والباعة والحرفيون عليها أكشاكاً لهم، وهكذا نشأت سوقاً مرتجلة هائلة تعكس ضخامة أعداد الناس في العاصمة الهائلة - ولقد كانت السوق هائلة فعلاً حتى إنها اتخذت سمات السوق العملاقة، على حد قول شاهد من أهل توسكانا - ومن البديهي أن « المحتالين والخلعاء وأرباب الألاعيب والحواة ما لبثوا أن أتوا ليحققوا لأنفسهم شيئاً من الربح » [٤٧]. وخلفت هذه السوق ذكراها في رسم حمل اسم ***سوق على صفحة التيمز*** The Fair on the Thames [١٦٨٣]، وهي صورة محفورة على النحاس، تفتقر إلى المهارة الفنية، ولكنها سجلت الواقعة، دون أن تعطينا انطباعاً كافياً عن الحركة الجياشة الحاشدة المزركشة التي اتصلت أسبابها هناك [٤٨].

إلا أن زيادة حركة التبادل أدت بالمدن الى إنشاء الأسواق المسقوفة التي عرفت بالفرنسية باسم halles، وكانت في أغلب الأحوال أروقة تُبتنى حول السوق المكشوفة، وغلب على هذه الأسواق المسقوفة أنها كانت أسواقاً دائمة ومتخصصة. فكانت هناك أسواق عديدة تخصصت في المنسوجات [٤٩]، بل إن مدينة فرنسية متوسطة مثل كاربنترا Carpentras اتخذت لنفسها سوقاً مسقوفة خاصة بها، [٥٠] وابتنت مدينة برشلونه سوق منسوجاتها ala dels draps فوق البورصة Lonja [٥١]، ويرجع تاريخ بناء سوق المنسوجات في لندن Blackwell Hall [٥٢] إلى عام ١٣٩٧ وأعيد بناؤها في عام ١٥٥٨، فلما أتى عليها حريق عام ١٦٦٦



سوق على صفحة التيمز في عام ١٦٨٣. هذه الصورة المحفورة على النحاس ظهرت في كتاب إدوارد روبنسون Edward Robinso عن المقاهي الإنجليزية المبكرة The early English Coffee Hause تبين مشاهد السوق التي قامت على صفحة مياه النهر المتجمدة. وإلى اليسار يظهر برج لندن، ويبدو جسر لندن في مؤخرة الصورة.

أعيد بناؤها في عام ١٦٧٢ بمقاييس كبيرة خارقة للمألوف. وظلت عمليات البيع في البداية قاصرة على بضعة أيام في الأسبوع، ثم أصبح البيع يتم يومياً، واعتاد تجار المنسوجات الريفيون country clothiers أن يودعوا مخازن السوق القطع التي لم يتم بيعها، ليعرضوها في يوم انعقاد السوق التالي. وما نصل إلى عام ١٦٦٠ تقريباً حتى نرى السوق قد أصبح لها مندوبوها وموظفوها ونظامها الخاص المعقد، ولكننا نلاحظ، حتى قبل بداية هذا الازدهار، أن شارع بيزنجهول Basinghall Street الذي قام فيه البناء الكبير بأقسامه الكثيرة المتداخلة قد أصبح "*قلب حي الأعمال*"، وأن دوره كان يفوق دور فندق الألمان Fondacho dei Tedeschi (٣:).

ومن البديهي أنه كانت هناك أسواق مشيدة منوعة بحسب تنوع البضائع التي تتناولها، فكانت هناك سوق للقمح (في تولوز منذ عام ١٢٠٢) وسوق النبيذ، وسوق الجلود، وسوق الأحذية، وسوق الفراء (كانوا يسمونها في ألمانيا Kornhäuser , Pelzhäuser,

Schuhhäuser)، بل إننا نجد في منطقة جورليتس بألمانيا Görlitz التي كانت تنتج النيلة pastel، مادة الصباغة النباتية الثمينة، سوقاً لصبغة النيلة [٥٥]. أما في القرن السادس عشر فقد شهدت مدن انجلترة الصغيرة والكبيرة إنشاء العديد من الأسواق المشيدة بأسماء مختلفة، وكثيراً ما كان تاجر غني من المنطقة ينفق على إنشائها بدافع من الكرم [٥٦]. وفي مدينة أميان Amiens الفرنسية كانت السوق في قلب المدينة خلف كنيسة ***سان فيرمان أن كاستيون*** Saint-Firmin-en-Castillon على بعد خطوتين من السوق الكبيرة أو سوق القمح : وكان الحرفيون يتزودون هناك بخيوط الصوف التي كانت تسمي ساييت sayette ، وكانت تُنقَّى من الدهن وتمشَّط وتُغزَل عادة بمغزل صغير : وكان هذا الغزل منتجاً يحمله إلى المدينة الغزالون من أهل الريف القريب [٥٧]. وربما نشأت السوق بتقريب النصبات بعضها من البعض الآخر في مكان مسقوف، وهذا ما حدث عندما ضُمَّت نصبات الجزارين فنشأتا سوق كالمشيدة في مدينة إيڤرو Évreux بفرنسا (٥٨)، كذلك نشأت سوق من هذا النوع في مدينة طروا Troyes الفرنسية، في هانجار مظلم [٥٩]. ومن هذا القبيل أيضاً جزارات البندقية الكبيرة، التي عرفت باسم بيكاري Beccarie، حيث ضمت بعضها إلى البعض الآخر منذ عام ١٣٣٩ على بعد بضعة خطوات من ميدان ريالتو، في كاكوريني Ca'Querini، وكان الشارع والقناة يحملان نفس الاسم بيكاري، وكانت للجزارين كنيستهم، كنيسة سان ماتيو San Matteo التي ظلت باقية زمناً طويلاً ولم تهدم إلا في مطلع القرن التاسع عشر [٦٠].

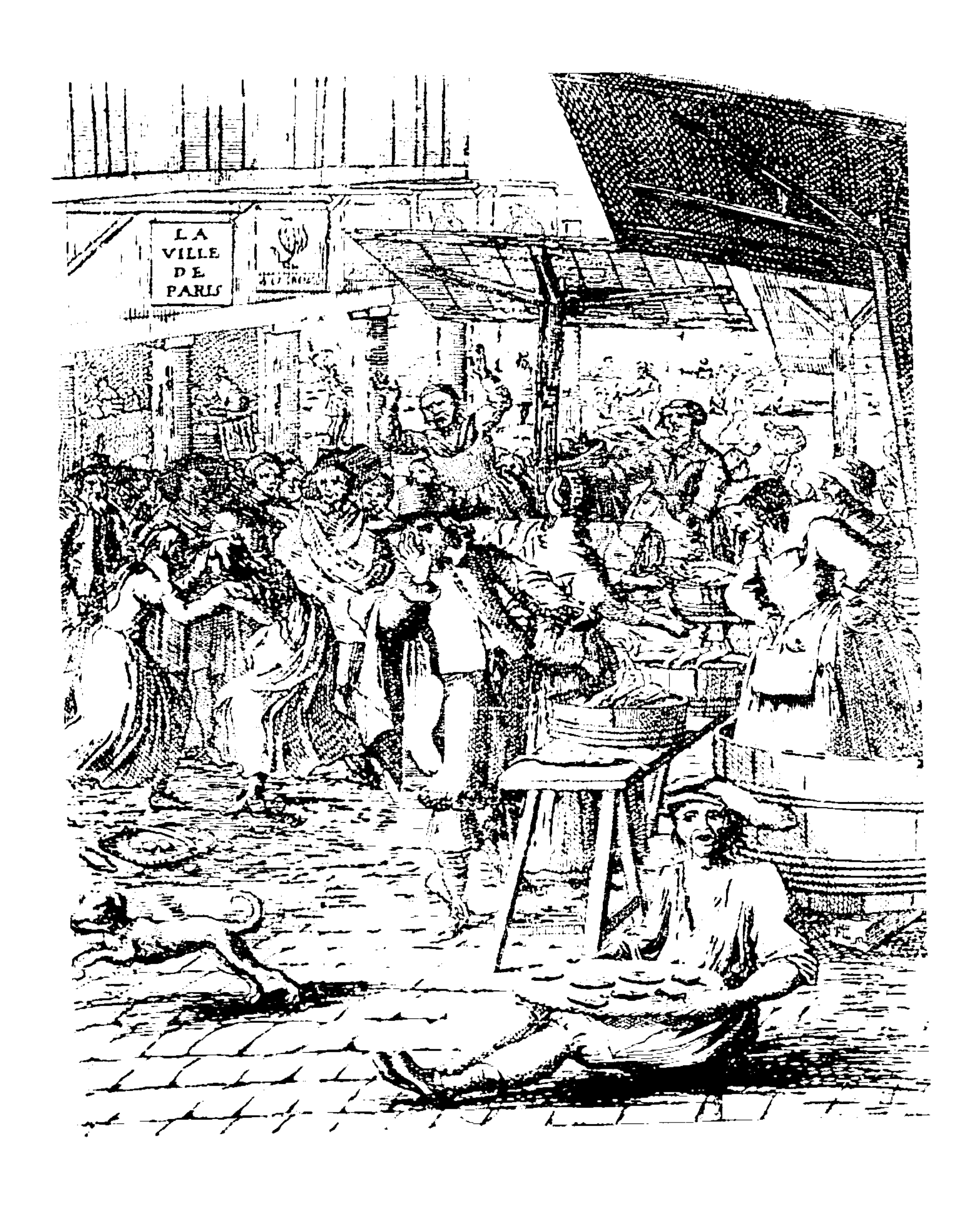
ومن الممكن أن تتخذ كلمة halle الفرنسية والتي نعرِّبها إلى ***السوق المشيد*** دلالات متعددة تبدأ من السوق المسقوفة، وتصل إلى التنظيم المعقد لسوق باريس Halles التي اعتبرت منذ وقت مبكر بمثابة " ***بطن باريس*** ". ويرجع تاريخ هذه السوق الباريسية الهائلة إلى الملك فيليب أوجست [٦١] ، ففي زمنه شيد البناء الضخم فوق أرض الشامبو -Cham peaux على مقربة من ***قرافة الأبرياء*** التي لم تلغ إلا في وقت متأخر، في عام ١٧٨٦[٦٢]. إلا أن الكساد الضخم الذي اتسع مداه من عام ١٣٥٠ إلى عام ١٤٥٠ غيّر أحوال هذه السوق بشكل واضح. تغيرت أحوال السوق إذن نتيجة لهذا الكساد، وتغيرت كذلك نتيجة لمنافسة المحلات المجاورة. وأياً كان الأمر فإن الأزمة التي ألمّت بسوق باريس لم تكن أزمة باريسية خالصة، بل كانت أزمة شملت مدناً أخرى في المملكة، حيث أُهملت بعض الأسواق المشيدة وتهدمت، بل كان منها ما تحول إلى مقلب زبالة المنطقة. وانظر إلى ***سوق النساجين*** في باريس تجد في " الحسابات التي وصلت إلينا من عام ١٤٨٤ إلى عام ١٤٨٧ ما يشهد على أنها استخدمت على الأقل جزئياً كجراچ لعربات المدفعية الملكية "[٦٣].
ولقد قرأنا أراء روبرتو س. لوبيث Roberto S. Lopez [٦٤] التي يتناول بها دور ***المؤشرات*** الذي تلعبه المباني الدينية : فإذا تعثر بناؤها، كما حدث لكاتدرائية بولونيا

Bologna في عام ١٢٢٣، أو كاتدرائية سيينا Siena في عام ١٢٦٥، أو كاتدرائية Santa Maria del Fiore سانتا ماريا دل فيوري في فلورنسا بين عامي ١٢٠١-١٣٠٢، فذلك مؤشر يقيني على وجود أزمة. فهل يحق لنا أن ندفع بالأسواق المشيدة، التي لم تحط بها إلى الآن دراسة شاملة، إلى ذلك الموقع الكريم الذي تعتبر فيه بمثابة مؤشرات ؟ وإذا صح هذا، وكان ما يجري على بناء الأسواق مؤشرات لها دلالاتها، فإننا نستنتج أن باريس شهدت ازدهاراً إبان الفترة من ١٥٤٣ إلى ١٥٧٢، وأنه كان على الأرجح في السنوات الأخيرة أبرز مما كان في السنوات الأولى من هذه الفترة. وما كان المرسوم الذي أصدره الملك فرانسوا الأول في ٢٠ سبتمبر من عام ١٥٤٣، وتم تسجيله في المحكمة في الحادي عشر من أكتوبر التالي، إلا خطوة أولى، تبعته خطى أخرى، كانت تهدف في الظاهر إلى تجميل باريس، ولكنها في الحقيقة كانت تهدف إلى إقامة مؤسسات قوية في العاصمة. وهكذا كانت عملية تنشيط الحياة في العاصمة وتجديدها، وتوسيع رقعتها، وإصلاح سوق باريس وما تبع هذا الإصلاح من تناقص عدد المحلات ونقاط البيع في المنطقة القريبة عملية تجارية فاقت المألوف. أياً كان الأمر فإن سوق باريس تغيرت حالها منذ نهايات القرن السادس عشر، بعد أن جددت جلدها كما يقولون، فاستعادت نشاطها القديم الذي مارسته في عصر الملك القديس لويس في القرن الثالث عشر. وكان الذي حدث في هذا المجال "***نهضة***" من نوع حركة النهضة التي عرفت باسم الرينسانس والتي اتصلت أسبابها في ذلك العصر (٦٥).

وليس هناك تخطيط لسوق باريس les Halles يمكن أن يعطي صورة صحيحة عن هذه السوق الضخمة في مجموعها: بمساحاتها المكشوفة، ومساحات المسقوفة، وأعمدتها التي ارتكزت عليها بواكي البيوت المجاورة، وحياتها التجارية المتدفقة التي كانت تمتد فتغزو كل حافة وهامش، وتفيد من الهرج والمرج، بل تخلقهما خلقاً لتحقق لنفسها المزيد من الخير. ويؤكد ساڤاري Savary فيما كتبه في عام ١٧٦١ أن السوق المجمعة ظلت على حالها فلم تتغير ولم تتحور منذ القرن السادس عشر(٦٦). ولا ينبغي أن نصدق هذا الكلام على علاته: فقد جرت في السوق حركات وتنقلات داخلية مستمرة، أضف إلى ذلك تجديدين في القرن الثامن عشر: في عام ١٧٦٧ نقل جناح القمح وابتني له مبنى في مكان دار آل سواسون Soissons، وفي نهاية القرن الثامن عشر أعيد بناء جناح السمك البحّاري، وجناح الجلود ونقل جناح النبيذ خارج بوابة سان برنار Saint-Bernard، وتوالت المشروعات لتنظيم الأجنحة أو نقلها، ولكن السوق الضخمة في مجموعها - وكانت مساحة الأرض التي شغلتها خمسين ألف متر مربع - بقيت في مكانها، وهذا شيء منطقي.

ولم تحتل الأروقة المسقوفة سوى الأجنحة الخاصة بالأقمشة المصنوعة من الصوف أو الجوخ ، والأقمشة المصنوعة من التيل، بالأسماك المملحة، والأسماك البحرية الطازجة. ومن حول هذه الأجنحة المبنية التصقت بها في الهواء الطلق أسواق القمح والدقيق والزبد القوالب، والشمع والدوبار وحبال الآبار. وعلى مقربة من العمدان، عمدان السوق، اتصلت حلقات حياة صعبة في منطقة محيطة، عاش فيها باعة الكراكيب والخبازون وصناع الأحذية " وغير هؤلاء وأولئك من التجار الفقراء في باريس ممن كانوا يسددون الرسوم ليصرح لهم بافتراش هذا المكان ". ويحكي اثنان من الرحالة الهولنديين أنهما شاهدا في أول شهر مارس من عام ١٦٥٧ [٦٧] " سوق الكراكيب la Fripperie القريب من سوق باريس، وهو عبارة عن رواق طويل يعتمد على عمدان من الحجر المقطوع أقام من تحتها كل باعة الكراكيب القديمة [...] وتقام السوق مرتين في الأسبوع [...] : عند ذاك يفرش هؤلاء الباعة، ومن بينهم عدد كبير من اليهود على ما يبدو، وفي كل ساعة يمر الإنسان بهم يزعجونه بنداءاتهم التي لا تنتهي : بالطو فلاحي مفتخر ! فستان جميل يا جميل ! ويكثرون من ذكر تفصيلات بضائعهم، ويشدون الزبائن إلى داخل محلاتهم [...] والإنسان لا يكاد يصدق أنهم يعرضون هذا الكم الهائل من الثياب والموبيليات القديمة : ومنها ماهو جميل بديع، ولكن من الخطر أن يشتري الإنسان هناك، إذا لم يكن من العليمين بهذه الأشياء، فلديهم موهبة رائعة في تناول الأشياء القديمة بالترقيع والتلميع حتي تبدو كالجديدة. " ولما كانت المحلات سيئة الإضاءة " فقد تظن أنك اشتريت ثوباً أسود اللون، فإذا خرجت إلى حيث الإضاءة الوضاحة وجدته أخضر أو بنفسجي اللون أو مبرقشاً كفراء الفهد. "

كانت سوق باريس مجمعاً من الأسواق، يلتصق بعضها بالبعض، وترتفع في جنباتها أكوام القمامة، وتتجمع مياه الصرف، ويتراكم السمك المنتن، ولهذا فقد كانت هذه السوق الجميلة " أسوأ أحياء العاصمة وأشدها قذارة." وهذا هو ما يعترف به في عام ١٧٤٢ بيجانيول ديلافورس Piganiol de la Force [٦٨]. وكانت هذه السوق في جانب من جوانبها بؤرة المشاحنات الصاخبة واللغة السليطة الجارحة، وكانت البائعات أكثر عدداً من الباعة الرجال، وكن يضفين على السوق سمته المميزة، وذاعت شهرتهن في الكلام السليط والشتائم البذيئة والردح، ومن كلامهن [ما نحاول ترجمته إلى] : " هيه، يا ولية يا كُلْحة، يابجحة ! اشجينا، اطربينا. يا وسخة، يا شرشوحة، يا مفضوحة ! يا اللي بتجري ورا عيال المدارس! هالا هالله ! روقينا ! ياالله انكشحي، وزقي عجلك على جمعية سف وهف ! يا ولية انكسفي علي دمك ! يا قرشانة.. يا عجرانة.. يا كركوبة. روحي اتنيللي بستين نيلة، يا سكرانة، ياللي في الخمرة غرقانة، يا طينة، يا اللي الهباب طافح كما الخرارة من بوزك. كانت تلك عبارات الردح التي كانت بياعات السمك وغيرهن من نسوة السوق يطلقنها في القرن السابع عشر [٦٩] ، وبعد القرن السابع عشر أيضاً، ما في ذلك شك.



في باريس بائعة الرنجة وبائعات السمك الأخريات في عز المعمعة على بلاط سوق باريس . ونرى في مقدمة الرسم بائع حلويات. رسم بالحفر لرسام مجهول ، ترجع إلى منتصف القرن السابع عشر. (متحف الرسومات بالمكتبة القومية بباريس).

على المدينة أن تتدخل

ومهما كانت هذه السوق المركزية الباريسية من التعقيد والتشابك والغرابة، فإنها تعكس تعقيدات وضرورات تموين مدينة كبيرة خرجت منذ وقت مبكر على المقاييس المألوفة. فمنذ أن تطورت لندن على النحو الذي نعرفه - والأسباب نفسها تؤدي إلى النتائج نفسها - غزتها الأسواق المتشابكة، المرتبكة، المزدحمة. لم تستطع هذه الأسواق المتضخمة أن تلزم أماكنها القديمة، ففاضت على الشوارع المجاورة حتى تحول كل شارع إلى سوق متخصصة: سوق للسمك، سوق للخضروات، سوق للطيور الخ. وأخذت هذه الأسواق في عصر الملكة اليزابث تزحف على أكثر الشوارع حركةً، فلا تكف عن زحفها، وترهقها بالزحام والجلبة. ولم يتغير الوضع إلا بعد الحريق الكبير Great Fire في عام ١٦٦٦ حيث بدأ تنفيذ برنامج تنظيم عام، وبنت السلطات مبان متسعة حول أحواش فسيحة، فنقلت إليها الأسواق الذي زحمت الشوارع، وكانت المباني الجديدة أسواقا مغلقة مسورة، ولكنها كانت مكشوفة الأحواش تحت قبة السماء، ومن الأسواق ما كانت متخصصة، ومنها ما كانت أسواق للجملة، أو أسواقا منوعة.

وهكذا أنشئت سوق ليدنهول Leadenhall التي كانت أوسع الأسواق جميعاً - ومن قائل إنها كانت أوسع أسواق أوروبا قاطبة - وكان منظرها شبيهاً بمنظر سوق باريس المركزية. امتصت سوق ليدنهول في أربعة مبان ضخمة كل الأسواق التي كانت قبل عام ١٦٦٦ قد ترعرعت شيئاً فشيئاً حول مكانها القديم، وهي أسواق:

Gracechurch Street, Cornhill, The Poultry, New Fish Street, Eastcheap. في حوش من أحواش السوق نصبت مائة نصبة جزارين لبيع لحم الكندوز، وفي حوش آخر نصبت مائة وأربعون نصبة لبيع أنواع اللحوم الأخرى، وفي حوش ثالث كانوا يبيعون السمك، وغيره للجبن والزبد والمسامير والمصنوعات الحديدية.. والخلاصة "أن تلك السوق كانت سوقاً هائلة، كانت المدينة فخورة بها، وكانت مزاراً من أعظم مزاراتها". ولكن من البديهي أن النظام الذي كانت سوق ليدنهول رمزاً له لم يدم طويلاً، فقد ظلت المدينة تتسع، وتجاوزت في اتساعها الحلول المعقولة، وعادت تواجه المشكلات القديمة. ففي عام ١٦٩٩ - بل قبل ذلك بلا شك - غزت نصبات الجزارين الشوارع من جديد، واستقرت تحت أبواب البيوت. وانتشر باعة القطاعي في جنبات المدينة على الرغم من الحظر المتكرر الذي فرض على الباعة الجائلين والسريحة: وكانت أطرف مناظر السريحة هي مناظر بيّاعات السمك المناديات على بضاعتهن بنداءات مميزة، يرفعن فيها أصواتهن الصارخة، وقد حملن السمك في مشنات فوق رؤوسهن. وكانت بياعات السمك سيئات السمعة، مضغة تلوكها الأفواه المستنكرة، ويسخر منهن الساخرون، ويفيض في وصفهن الواصفون. ولك أن تتأكد، إذا

باعت النسوة بضاعتهن بربح طيب، من أنك ستراهنّ في حانة من حاناتهن الأثيرة إذا أرخى المساء أستاره : ليس من شك في أنهن كن سليطات اللسان، متمكنات من الشجار والنقار والردح مثل نظيراتهن في سوق باريس [٧٠].

ولنعد إلى باريس. كان على باريس أن تحيط نفسها بمنطقة هائلة تؤمّن منها تموينها: كانت الأسماك والمحار تأتي إلى باريس من دييپ Dieppe ، وكروتوا Crotoy وسان ڤاليري Saint-Valéry، ويحدثنا أحد الرحالة مرّ بالمدينتين الأخيرتين في عام ١٧٢٨: « لم نصادف هنا سوى عربات تنقل السمك » ويضيف إلى ذلك قوله : « ولم تستطع أبصارنا أن تحيط بكل شحنات السمك التي انتشرت في كل ناحية [...] وهم ينقلون كل هذا السمك إلى باريس » [٧١]. أما أنواع الجبن المختلفة فكانت تأتي إلى باريس من مو Meaux ؛ والزبد من جورني Gournay على مقربة من دييپ، أو من إيزنيي Isigny ؛ وحيوانات الذبح من أسواق البهائم في پواسّي Poissy وفي سو Sceaux وفي نوبور Neubourg ؛ والخبز الجيد من جونيس Gonesse ؛ والبقول الجافة من كوديبيك Caudebec بمنطقة نورمانديا، حيث كانت سوقها تقام كل سبت... [٧٢] وكان من الضروري اتخاذ الإجراءات تلو الإجراءات، وتناولها بالتعديلات بعد التعديلات، من أجل تحقيق هدف جوهري يتمثل في حماية منطقة التموين المباشر للمدينة، وإتاحة فرص العمل فيها للقائمين بالإنتاج والبيع والنقل، وكانوا كلهم أناساً متواضعين نشبّههم بالممثلين المتواضعين الذين يقومون بأدوارمتواضعة في تمثيلية كبيرة هي تزويد أسواق المدينة. كذلك كانت الإجراءات تهدف إلى منع التجار المحترفين من أن يمارسوا في هذه المنطقة القريبة نشاطهم التجاري الحر، بل كان عليهم أن يظلوا خارج حدودها، وهناك أمر من شرطة الشاتيليه Châtelet في باريس حدد بعشرة أميال قطر الدائرة التي يسمح للتجار خارجها بشراء القمح والاتجار فيه ؛ وحددت الشرطة في عام ١٦٣٥ قطر الدائرة بسبعة أميال بالنسبة لشراء التجار للبهائم القائمة ؛ وفي عام ١٦٦٥ حددت قطر الدائرة بعشرين ميلاً بالنسبة لشراء العجول المسمنة التي كانوا يسمونها broutiers وكذلك الخنازير ؛ وأربعة أميال بالنسبة لأسماك المياه العذبة منذ مطلع القرن السابع عشر [٧٣] ؛ وعشرين ميلاً بالنسبة لشراء النبيذ بالجملة [٧٤].

وكانت هناك مشكلات أخرى تتصل بتموين باريس : من أشدها مشكلة تدبير الخيول - وكذلك تدبير الماشية بصفة عامة. وكانت هذه العمليات تجري في أسواق صاخبة، كانوا يجتهدون قدر الطاقة في القذف بها إلى حافة المدينة أو خارج حزام المدينة. ولقد ظلوا زمناً طويلاً يقيمون سوقاً للخيل في المكان الذي تحول فيما بعد إلى ميدان ڤوج la place des Vosges، وكان ساحة مهملة مهجورة قرب التورنيل Tournelles [٧٥]. وهكذا كانت باريس محاطة بهالة من هذه الأسواق، التي تكاد تكون أسواقا دائمة. فإذا انقضت سوق، قامت

الأخرى في اليوم التالي بنفس الحشود البشرية، ونفس القطعان من الخيل والبهائم. ويحدثنا شهود عيان (٧٦) عن إحدى هذه الأسواق، ولابد أنها سوق سان ڤيكتور، في عام ١٦٦٧، فيقولون : « كان هناك أكثر من ثلاثين ألف حصان [مرة واحدة]، وهذا شيء عجيب، لأن السوق تنعقد مرتين أسبوعياً.» والحق أن تجارة الخيول كانت متغلغلة في جنبات المدينة كلها : كانت هناك الخيول *الجديدة* القادمة من الأقاليم أو من الخارج، وكانت هناك أكثر منها الخيول *القديمة*، أي [...] التي كانت تعمل من قبل ، وكانت أرخص سعراً. وكان أهل المدن [أحياناً] يؤثرون التخلص منها بالبيع المباشر دون الالتجاء إلى إرسالها إلى سوق »، ولهذا تكونت طائفة من السماسرة ومن البياطرة تقوم بأعمال الوساطة في خدمة تجار الخيول وراغبي البيع من أصحاب الاسطبلات. أضف إلى ذلك أن كل حي كان به من يؤجر الخيول.

كذلك كانت أسواق البهائم الكبيرة أماكن احتشاد وهرج ومرج ضخمة، نذكر منها سوق سو Sceaux (كل اثنين)، وسوق مدينة پواسي Poissy (كل خميس) وكانت تنعقد عند بوابات المدينة الصغيرة الأربع (٧٨) (وهذه البوابات هي :

les portes aux Dames, du Pont, de Conflans, de Paris). وكانت هناك تجارة نشيطة منظمة في اللحوم تتولاها شبكة أو سلسلة من المتعهدين يدفعون في الأسواق النقود مقدماً عند الشراء (ويستردونها بعد ذلك)، ومن الوسطاء والسماسرة (من السماسرة من سُمُّوا باسم griblins ومنهم من سموا باسم bâtonniers) كانوا يتنقلون بين ربوع فرنسا كلها ليشتروا حيوانات الذبح، أضف إلى هؤلاء وأولئك الجزارين أنفسهم، فلم يكونوا جميعاً من البائسين الذين يعملون بالقطاعي، بل كان منهم من أسسوا أسراً بورجوازية مرموقة(٧٩). وهناك حسابات تبين بأرقام مقرّبة أعداد الحيوانات التي كانت تباع في باريس أسبوعياً في عام ١٧٠٧ وهي: ١٣٠٠ من البقر، ٨٢٠٠ من الضأن، نحو ٢٠٠٠ من العجول (١٠٠٠٠٠ في السنة). وفي عام ١٧٠٧ شكا المتعهدون الذين « كانوا قد أحكموا قبضتهم على سوق پواسي وسوق سو من أن هناك صفقات تعقد [خارج سيطرتهم] في المنطقة حول باريس، في پيتيمونتري مثلاً Petit-Montreuil "(٨٠).

ولنذكر أن سوق اللحوم التي كانت تزود باريس باحتياجاتها كانت منطقة ممتدة تغطي مساحة واسعة من فرنسا، شبيهة بالمناطق التي كانت العاصمة تستمد منها القمح، على نحو منتظم أو غير منتظم (٨١). وكان اتساع المنطقة يطرح مشكلات الطرق والاتصالات – وهذا موضوع هام لا يمكن أن نعرض حتى خطوطه العريضة بكلمات قليلة، ولكننا نشير إلى بعض الأمور الجوهرية، ومنها بلا شك استخدام وسائل النقل المائية لتموين باريس : نهر اليون l'Yonne ونهر الأوب l'Aube ونهر المارن la Marne ونهر الواز l'Oise، وكلها أنهار

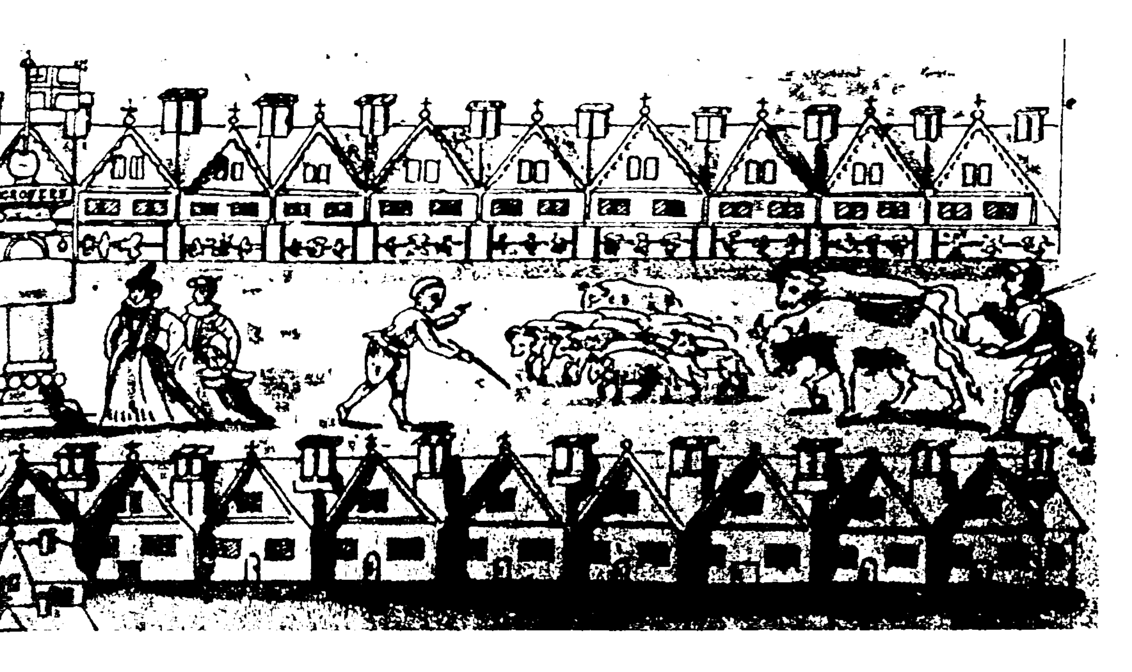
تصب في السين، واستخدام نهر السين نفسه، ونهر السين يخترق باريس، وتطل عليه مجموعة من الموانيء - كان عددها ٢٦ ميناء في عام ١٧٥٤ - وكانت هذه الموانيء نفسها أسواقاً واسعة ومدهشة، تُشترى فيها البضائع بأسعار أرخص. وكان أهم مينائين في باريس هما ميناء جريڤ Grève الذي كانت تنتهي إليه التجارة القادمة من ناحية المنبع: القمح والنبيذ والخشب والدريس (على الرغم من أن ميناء التويليري كان على ما يبدو هو الميناء الذي غلب عليه الاهتمام بتموين الدريس)؛ والميناء الثاني هو ميناء سان نيقولا (٨٢) الذي كان يتلقى التجارة القادمة من ناحية المصب . وكانت صفحة الماء تغص بالمراكب التي لا يحصيها العد، وصنادل مسطحة تجرها الخيول، وقوارب صغيرة تحت طلب الزبائن، وكانت أشبه شيء بالحنطور النهري (٨٣) وبآلاف الجرمات أو الجندولات التي كان يغص بها نهر التيمز من وراء جسر لندن في اتجاه المنبع، وكان الناس يفضلونها على الحناطير الصاخبة التي تجري خلال المدينة (٨٤).

قد تبدو حالة باريس معقدة في ظاهرها، ولكنها على الرغم من ذلك قريبة الشبه من عدد من المدن الأخرى لا يقل عن عشر مدن وقد يصل إلى عشرين مدينة. ومجمل القول إن كل مدينة هامة تحتاج إلى منطقة تموين خاصة بها، على مقاسها. مدريد مثلاً. فقد شهد القرن الثامن عشر تعبئة مسرفة لغالبية وسائل المواصلات في قشتالة لخدمة مدريد إلى الحد الذي حطم اقتصاد البلاد بالكامل (٨٥). ولنأخذ لشبونة مثلاً آخر. إذا صدقنا تيرسو دي مولينا Tirso de Molina وما كتبه في عام ١٦٢٥، فقد كانت أمور تموين لشبونة سهلة ميسرة، كانت الفواكه تأتي من منطقة سيرا ديستريلا Serra d'Estrela، ومنها كانوا يجلبون الثلوج، وكل الأطعمة عن طريق البحر الكريم : « كان الناس، وهم يجلسون إلى المائدة ويتناولون الطعام، يرون شباك الصيادين تمتليء بالسمك [...] تحت أبواب بيوتهم » (٨٦). وهناك نص يرجع إلى شهري يولية أغسطس من عام ١٦٣٣ يقول إن العين لتبتهج عندما ترى على صفحة نهر التيخو Tejo مئات بل آلاف من سفن الصيادين (٨٧). وكأنما كانت تلك المدينة الشرهة، الكسولة، التي تتخذ البلادة أحياناً سمة مميزة لها، توشك أن تأكل البحر. ولكن هذه الصورة فيها من الجمال أكثر مما فيها من الحقيقة، والحقيقة أن لشبونة كانت تتعب تعباً لا نهاية له من أجل أن تجمع القمح الذي تحتاج إليه في طعامها اليومي. فكلما زاد عدد سكان أية مدينة، تعقدت سبل تموينها، وارتهنت بالقَدَر وأحكامه. وإليك مدينة البندقية التي كان عليها، منذ القرن الخامس عشر، أن تشتري من المجر الأبقار التي تحتاج إلى لحومها ف طعامها (٨٨). وكانت استانبول في القرن السادس عشر، وقد بلغ عدد سكانها نحو ٧٠٠٠٠٠ نسمة، تلتهم كل قطعان الضأن في البلقان، وتلتهم قمح البحر الأسود ومصر. ولو تراخت حكومة السلطان القاسية، لتعرضت المدينة الضخمة لمشكلات صعبة وموجات غلاء عارمة وقحط رهيب، وهو ما جرى عليها بالفعل (٨٩).

حالة لندن

وتعتبر حالة لندن حالة نمطية لهاخصوصيتها، فهي تشمل - مع الأخذ في الاعتبار كل الاختلافات الخاصة بكل مدينة على حدة - كل العناصر التي يمكن أن تخطر ببالنا عند الحديث عن العواصم التي تضخمت علي نحو خارق في وقت مبكر. ونظراً لأن حالة مدينة لندن أصبحت أكثر وضوحاً من حالات العواصم الأخرى نتيجة لما تم من بحوث ودراسات تاريخية (٩٠) فإنها تتيح لنا أن نصل إلى استنتاجات تتجاوز حدود الطرافة في التصوير والنوادر. ولقد كان جراس N. S. B. Gras (٩١) على حق عندما اعتبرها مثلاً نمطياً يشهد على القواعد التي قال بها فون تونن von Thünen والتي تنص على أن الساحة الاقتصادية من حول العاصمة ترتسم فيها مناطق أو دوائر متتالية عرفت باسم ***الدوائر التوننية*** Die Thünenschen Kreise. وربما سبق هذا التنظيم الذي ارتسم حول لندن التظيم الذي ارتسم حول باريس بقرن من الزمان (٩٢). وتوشك المنطقة التي خصصت لخدمة لندن على أن تغطي كل المجالات الإنتاجية والتجارية في انجلترة. أياً كان الأمر فقد كانت المنطقة التي تخدم لندن في القرن السادس عشر تصل شمالاً إلى اسكتلندة ، وجنوباً إلى بحر المانش، وشرقاً إلى بحر الشمال الذي كانت الملاحة قرب الشاطيء فيه شيئاً جوهرياً بالنسبة للحياة اليومية، وغرباً إلى ويلز وكورنوول. ولكن هذه المنطقة كانت تضم مساحات لم تستغل جيداً أو استغلت استغلالاً رديئاً، أو وعرة، منها مثلاً بريستول Bristol وما حولها. وانظر إلى خريطة لندن تجدها شبيهة بخريطة باريس (وطبقاً لتخطيط فون تونن) كانت المناطق أكثر بعداً هي المناطق الخاصة بتجارة البهائم، وكان إقليم ويلز يشارك في هذه العملية منذ القرن السادس عشر، ثم شاركت اسكتلندة فيما بعد متأخرة بعد اتحادها مع انجلترة في عام ١٧٠٧.

أما قلب السوق اللندنية فكان يتكون بطبيعة الحال من الأراضي المطلة على التيمز، وهي أراض قريبة، كان من السهل الوصول إليها، فيها الممرات المائية التي تستخدم في النقل، وفيها شبكة المدن التي تقوم مقام المحطات (وهي يوكسبريدج Uxbridge وبرينتفورد Brentford وكينجستون Kingston وهامبستيد Hampstead واتفورد Watford وسانت ألبانس St Albans وهيرتفورد Hertford وكرويدون Croydon ودارتفورد Dartford) والتي كانت تبذل الجهد كل الجهد لخدمة العاصمة، فتقوم بطحن الحبوب، وتوريد الدقيق، وإعداد الشعير النابت اللازم للبيرة، وإرسال المواد الغذائية والمنتجات المصنعة إلى المدينة الضخمة. ولو كانت لدينا صور متتابعة تصور المراحل المتتالية لتطور **سوق** العاصمة، لرأيناها تمتد، وتتضخم عاماً بعد عام، مواكبةً إيقاع نمو المدينة نفسها : في عام ١٦٠٠ كان عدد سكان لندن ٢٥٠٠٠٠ نسمة على أكثر تقدير، فبلغ ٥٠٠٠٠٠ في عام ١٧٠٠ بل



سوق إيستشيب Eastcheap للبهائم في لندن، في عام ١٥٩٨، وقد وصفها ستو Stow (في كتابه الخطط اللندنية Survey of London) بأنها سوق اللحوم. وكان الجزارون يقيمون في البيوت على جانبي الشارع، وكذلك الطهاة والشواؤون الذين كانوا يبيعون وجبات جاهزة.

ربما زاد عن هذا العدد. وكان العدد الكلي لسكان انجلترة يتزايد بلا انقطاع هو الآخر، ولكن بإيقاع أقل سرعة. وهل من الممكن أن نجد تعبيراً أفضل من تعبير تلك المؤرخة التي قالت إن لندن كانت تتأهب لتلتهم انجلترة "is going to eat up England" (٩٣)؟ وكان الملك جاكوب الأول يعبر عن معنى شبيه عندما قال إن انجلترة ستتحول بمرور الزمن إلى لندن "With time England will only be London" (٩٤). وليس من شك في أن هذه العبارات فيها من الصواب مثل ما فيها من الخطأ، وفيها من التهويل مثل ما فيها من التهوين، فلم تكن لندن تلتهم فقط ما بداخل انجلترة، بل كانت تلتهم أيضاً - إذا صح هذا التعبير - ما بخارجها، بمعنى أنها كانت تستهلك ثلثي أو ثلاثة أرباع التجارة الخارجية كذلك (٩٥). ولكن لندن، يدعمها ثالوث البلاط والجيش والبحرية لم تكن تلتهم كل شيء، ولم تكن تخضع كل شيء لسيطرة جاذبية رؤوس أموالها وأسعارها العالية. بل إن تأثير لندن قد رفع الإنتاج القومي سواء في المناطق الريفية أو في المدن الصغيرة التي كانت « تقوم بالتوزيع أكثر مما كانت تقوم بالاستهلاك (٩٦) ». كانت هناك علاقة تبادلية تحكم الخدمات المؤداة.

أما الشيء الذي تحقق مواكباً لاتساع لندن فكان تحول الحياة الإنجليزية إلى العصرية، وتغلغل الثراء في الربوع الريفية المجاورة، وظهرهذا الثراء واضحاً جلياً أمام أعين الرحالة الذين قالوا عن خادمات الحانات انهن « كن يلبسن ثياباً بالغة النظافة والأناقة، حتى إن الإنسان ليظنهن من الهوانم.» كذلك حسن هندام الفلاحين الذين راحوا يأكلون العيش الأبيض، ونبذوا القبقاب الخشبية التي كان الفلاحون الفرنسيون يلبسونها، ولبسوا الأحذية، ومنهم من كانوا يركبون الخيل[٩٧]. كانت أذرع لندن تمتد بالتطور الحضري إلى بعيد فتحيط بانجلترة واسكتلندة وويلز، وتحدث فيها ما تحدث من التأثير والتغيير[٩٨]. وكانت كل منطقة يصل إليها تأثير لندن تتجه إلى التخصص والتحور والتحول التجاري، وإن صح أن هذا التطور كان يجرى في قطاعات محدودة، لأن النظام الزراعي القديم، بمزارعه التقليدية وزراعاته التقليدية كثيراً ما كان يبقى قائماً في المناطق التي تدخلها العصرية. كانت هذه هي الحال في منطقة **كنت** Kent جنوبي التيمز، الشديدة القرب من لندن، حيث ظهرت فيها حدائق الفاكهة، وحقول حشيشة الدينار التي كانت تموِّن العاصمة، ولكن **كنت** بقيت على الرغم من ذلك على حالها، بفلاحيها، وحقول قمحها، وتربية ماشيتها، وغاباتها الكثيفة (التي كانت مخبأ لقطاع الطرق) بما عمرت به من طيور الصيد الوفيرة - التي تعتبر دليلاً واضحاً على بقاء الأحوال القديمة - طيور الدُّرَّج ، والحجل، والديك البري، والسمان، والشرشير، والبط البري... ونوع من طائر الجنايني الإنجليزي المعروف باسم traquet - « الطائر كله لا يزيد عن قضمة واحدة، ولكن لحمه طري غض العصارة لا يدانيه في ذلك طائر آخر[٩٩] ».

ومن النتائج التي ترتبت على تنظيم السوق اللندنية نذكر أفول نجم السوق التقليدية، السوق المفتوحة open market، العمومية، المكشوفة التي كانت تجمع مباشرة المنتج القائم بدور البائع وابن المدينة المستهلك القائم بدور المشتري، ولم يكن من سبيل إلى وقف هذا التحول نظراً لتعاظم المهام التي وقعت على السوق. ومن هنا بعدت المسافة بين الطرفين بعداً هائلاً، المنتج البائع من ناحية والمستهلك المشتري من ناحية ثانية، ولم يعد في مقدور الصغار اجتيازها اجتيازاً كاملاً. وهنا ظهر الطرف الثالث، الشخصية الثالثة، شخصية التاجر، التي ظهرت في انجلترة منذ وقت طويل، على أقل تقدير منذ القرن الثالث عشر، تمارس نشاطها بين الريف والمدينة، وبخاصة في مجال تجارة القمح. وامتدت شيئاً فشيئاً سلاسل من الوسطاء بين المنتج وبين التاجر الكبير من ناحية، ومن ناحية ثانية بين التاجر الكبير وتجار القطاعي، وعن طريق هذه السلاسل سار تصريف أكبر قدر من تجارة الزبد والجبن، ومنتجات المزارع الداجنة، والفاكهة والخضروات واللبن. وأدت هذه العمليات إلي أن اللوائح والعادات والتقاليد التي كانت قائمة تبددت وذرتها الرياح. هكذا تولدت عن السوق تغييرات

ثورية. وأين هذا الإنسان الذي كان يمكنه أن يتنبأ بأن بطن لندن، أو بطن باريس كانا يتهيآن ليحدثا تطورات ثورية ! لم يكونا بحاجة إلا إلى النمو الضخم ليلعبا هذا الدور.

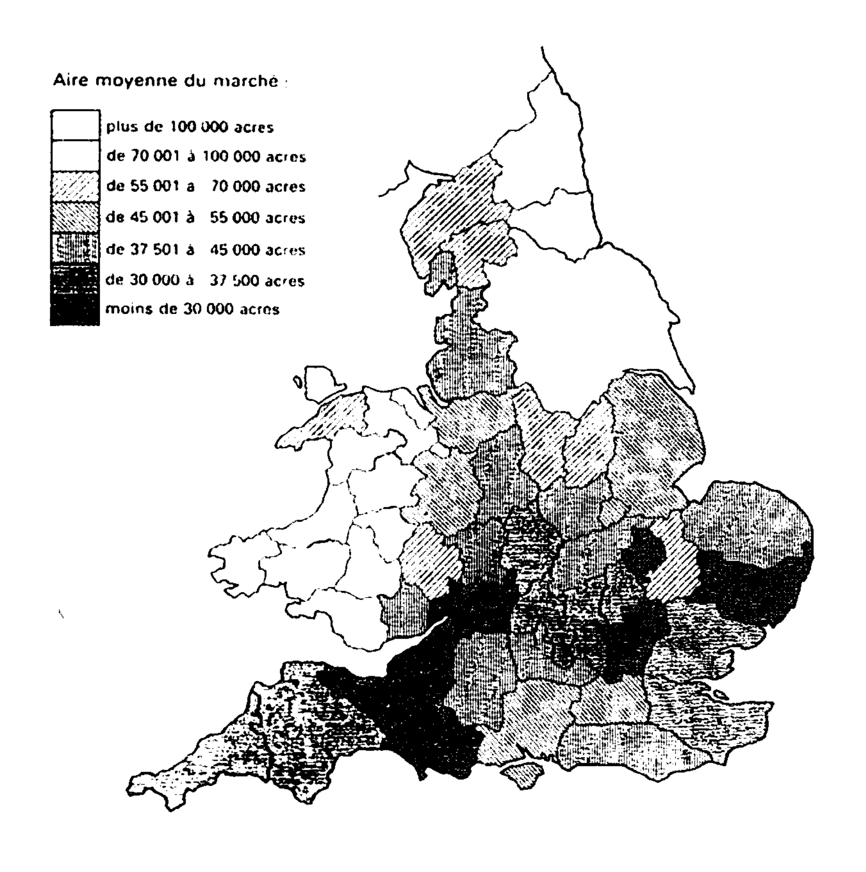
خير لنا أن نعد

هذه التطورات تصبح أكثر وضوحاً أمام عيوننا إذا أتيحت لنا أرقام وحسابات ووثائق ذات سمة دورية. والحق أنه من الممكن جمع مثل هذه البيانات بكمية كبيرة على نحو ما تبين الخريطة التي استعرناها من الدراسة الممتازة التي نشرها آلان إيفريت Alan Everitt في عام ١٩٦٧، وتناول فيها أسواق انجلترة وويلز بين عام ١٥٠٠ وعام ١٦٤٠ [١٠٠]؛ أو الخريطة التي تناولنا فيها منطقة قان Caen في عام ١٧٢٢ ؛ أو البيانات التي أعدها Eckart Schremmer عن أسواق باڤاريا بألمانيا في القرن الثامن عشر[١٠١]. ولكن هذه الدراسات وما شابهها لا تزيد عن أن تكون بداية اتجاه.

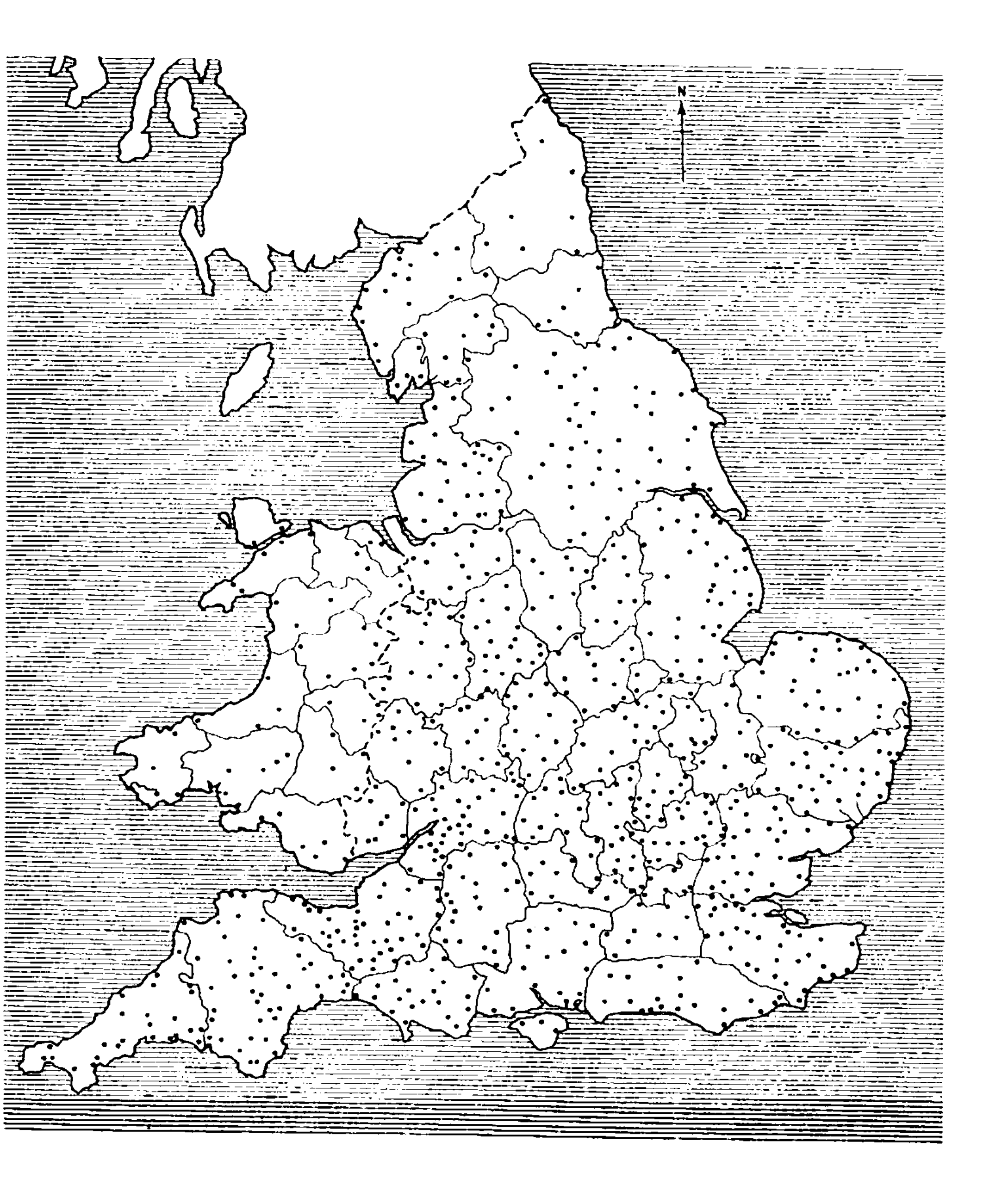
وإذا غضضنا الطرف عن خمس أو ست قرى، احتفظت، **على سبيل الاستثناء،** بسوقها، فإننا نجد في انجلترة في القرنين السادس عشر والسابع عشر ٧٦٠ مدينة أو بندراً فيها سوق واحدة أو عدة أسواق، و ٥٠ في ويلز، وبصفة عامة ٨٠٠ موضع أوتيت أسواقاً منتظمة. وإذا كان عدد سكان انجلترة وويلز يقدر بنحو ٥ . ٥ مليون نسمة، فمعنى ذلك أن كل موضع كان يخص في المتوسط ، من حيث التبادل التجاري، ما بين ٦٠٠٠ و ٧٠٠٠ نسمة، في حين أنه لم يكن يضم من السكان في حدوده سوى ١٠٠٠ نسمة، ومعنى هذا أن التجمع البشري التجاري يقوم بتبادلات تجارية مع ست أو سبع أمثال عدد الأهالي الذين يكونون سكانه. ونحن نجد نسباً مناظرة لهذه النسب في باڤاريا في أواخر القرن الثامن عشر : حيث كانت هناك في المتوسط سوق لكل ٧٣٠٠ نسمة [١٠٢]. ولكن لا ينبغي أن تدفعنا هذه النسب المناظرة التي نعتبرها وليدة الصدفة إلى استنتاج قاعدة ثابتة. فليس من شك في أن النسب تتغير من عصر إلى عصر، ومن مكان إلى مكان. ثم إنه ينبغي أن يتنبه الإنسان إلى الطريقة التي يتم به الحساب في كل حالة.

أياً كان الأمر فإننا نعرف أنه كان هناك على الأرجح في انجلترة إبان القرن الثالث عشر من الأسواق أكثر مما كان بها في عصر الملكة إليزابث، وكان عدد السكان في العصرين متساوياً تقريباً. وهذا ما يمكن تفسيره بأن عصر الملكة إلإليزابث شهد نشاطاً أكبر، وبالتالي كانت كل وحدة تبث إشعاعاً أوسع، أو يمكن تفسيره بأن انجلترة في العصر الوسيط كان فيها زيادة مفرطة في الأسواق، حيث كان السادة الإقطاعيون يتحمسون لإنشاء الأسواق إما عن اعتداد بالكرامة، أو كَلَف بالكسب. وسواء صح هذا الاحتمال أو ذاك، فقد كان هناك فيما بين العصرين ***أسواق تلاشت*** [١٠٣] ليس من شك في أنها كانت لها أهمية مثل أهمية القرى التي تلاشت التي أثار كتّاب التاريخ في الآونة الأخيرة حولها ضجة أي ضجة، وكانوا على حق.

فلما حدث التطور في القرن السادس عشر، وبخاصة بعد عام ١٥٧٠، نشأت أسواق جديدة، أو عادت إلى الحياة من رفاتها، أو من مراقدها. وما أكثر الشجار الذي نشب إذّاك! كانوا يستخرجون الوثائق القديمة ليعرفوا منها من له حق الحصول على عوائد السوق، وعلى من تقع تكاليف تجهيزات السوق: الفانوس، والجرس، والصليب، والميزان، والدكاكين، والأقبية والمخازن التي تعرض للإيجار. إلى آخر هذه الأمور.



٢- كثافة المدن ذات الأسواق في انجلترة وويلز من عام ١٥٠٠ الي عام ١٦٨٠
انطلق إيفريت في حسابه من أن الزمام في المتوسط هو المنطقة التي تخدمها مدينة ذات سوق. فانتهى إلى زمامات قد تكبر فتزيد مساحة الواحد منها على ١٠٠٠٠٠ أكر (= ٤٠٠٠٠هكتار حيث أن الأكر = ٤٠٥٠ متراً مربعاً) وقد يصغر الزمام في أقصى الشمال والغرب إلى ما دون ٣٠٠٠٠ أكر أي نحو ٤٥٠ هكتاراً. ويتضح من البيانات أنه كلما زاد عدد السكان قلت مساحة السوق. نقلاً عن A.Everitt, The Market Town, in :The agrarian History of England and Wales, p.p. J. Thirsk, 1967, p. 497

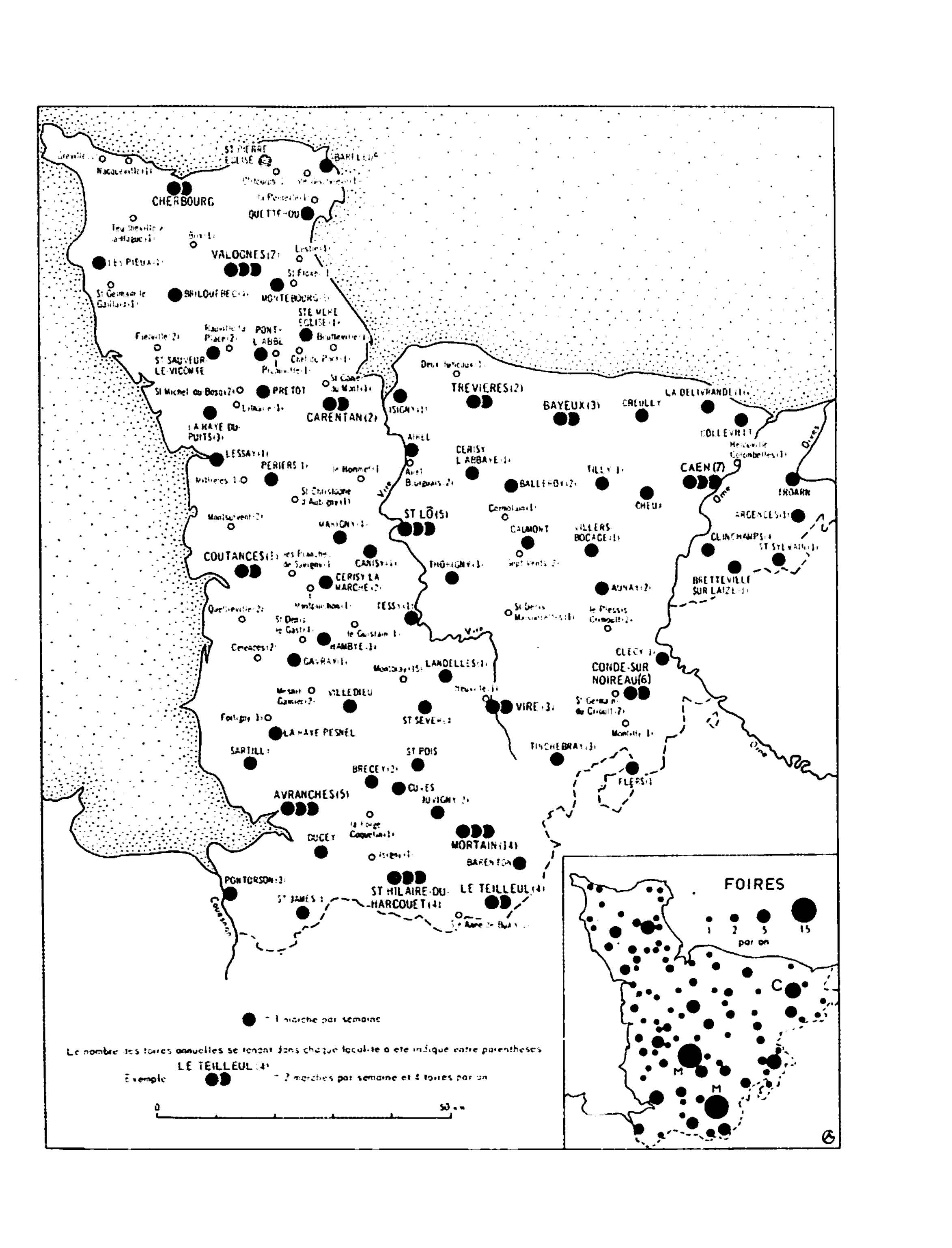


٣- المدن ذات الأسواق في انجلترة وويلز ، وكان عددها ٨٠٠ في الفترة بين ١٥٠٠ و ١٦٤٠ .
في كل مدينة على الأقل سوق عادية ، وفيها عادة أكثر من سوق . وينبغي أن نضيف إلى الأسواق العادية ، الأسواق الموسمية
والخريطة مأخوذة من نفس المرجع السابق ص ٤٦٨ - ٤٧٢

ثم ظهرت على المستوى القومي ظاهرة تقسيم عمليات التبادل بين الأسواق، بحسب طبيعة البضائع المعروضة، وبحسب المسافات، أو التسهيلات - المتاحة أو غير المتاحة - الخاصة بالطرق والمواصلات، وبحسب جغرافية الإنتاج، وجغرافية الاستهلاك التي لا تقل عنها أهمية. كانت الثمانمائة سوق الحضرية التي عددها إيفريت تحيط الواحدة منها بدائرة قطرها ٧ أميال [أي ١١ كيلومتراً]. ونعلم أن القمح الذي كان ينقل حول عام ١٦٠٠ **بطريق البر** لم يكن ينقل إلى مسافات أبعد من عشرة أميال، ولم تكن في أكثر الأحوال تزيد على خمسة أميال ؛ وكانت الأبقار تنقل إلى مسافات تصل إلى ١١ ميلاً ؛ والأغنام ما بين ٤٠ و ٧٠ ميلاً ؛ والأصواف والمنسوجات الصوفية ما بين ٢٠ و٤٠ ميلاً. وإذا نحن نظرنا إلى دونكاستر Doncaster في منطقة يوركشير Yorkshire وهي واحدة من أكبر أسواق الصوف، وجدنا أن المشترين كانوا في عصر الملك تشارلس الأول يأتون من جينسبورو Gainsborough أي يقطعون مسافة ٢١ ميلاً ، ومن لينكولن Lincoln (٤٠ ميلاً)، وووِرسوب Warsop (٢٥ ميلاً)، وبليزلي Pleasley (٢٦ ميلاً)، وبلانكني Blankney (٥٠ ميلاً). فإذا انتقلنا إلى لينكولنشير Lincolnshire وجدنا جون هاتشر John Hatcher وهو من أهل كيربي Careby يبيع غنمه في ستامفورد Stamford ويبيع ثيرانه وبقراته في نيورك Newark ويشتري عجوله اللباني في سبيلسبي Spilsby، وسمكه في بوسطن، ونبيذه في بورن Bourne، وبضائعه الترفية في لندن.

كانت الأسواق إذن مبعثرة ، وفي ذلك دليل على تخصصها المتزايد، فمن بين ٨٠٠ مدينة وبندر في انجلترة وويلز كانت ٣٠٠ على الأقل قد تحددت أنشطتها في حدود التخصص الصارم :١٣٣ تجارة القمح ؛ ٢٦ تجارة الشعير النابت ؛ ٦ تجارة الفاكهة ؛ ٩٢ تجارة العجول ؛ ٣٢ تجارة الغنم ؛ ١٢ تجارة الخيل ؛ ١٤ تجارة الخنارير ؛ ٣٠ تجارة السمك ؛ ٢١ تجارة الصيد والطيور ؛ ١٢ تجارة الزبد والجبن ؛ أكثر من ٣٠ تجارة الصوف الخام أو لمغزول ؛ ٢٧ أو أكثر بيع الأقمشة الصوفية ؛ ١١ المنتجات الجلدية ؛ ٨ التيل ؛ ٤ على الأقل القنب. وهناك علاوة على هذه التخصصات الواسعة تخصصات ضيقة، ربما لا يتوقع الإنسان وجودها، من ذلك مثلاً أن وايموندهام Wymondham كانت متخصصة في الملاعق والصنابير المصنوعة من الخشب.

ومن البديهي أن تَخَصُّصَ الأسواق اتجه إلى التزايد في القرن الثامن عشر، ولم يكن هذا الاتجاه قاصراً على انجلترة وحدها. ولو أتيحت لنا إمكانية جمع إحصائيات تبين مراحل هذا التطور في بقية بلدان أوروبا، لتكونت أمامنا خريطة نمو أوروبا، ولحلت هذه الخريطة على نحو إيجابي مفيد محل البيانات الوصفية البحتة التي بين أيدينا.


CHERBOURG
VALOGNES (2)
CARENTAN (2)
COUTANCES
ST LÔ (5)
TREVIERES (2)
BAYEUX (3)
CAEN (7)
CONDE-SUR NOIREAU (6)
VIRE (3)
AVRANCHES (5)
MORTAIN (14)
ST HILAIRE-DU-HARCOUET (4)
LE TEILLEUL (4)
VILLEDIEU
FOIRES
1 2 5 15
par an
= 1 marché par semaine
Le nombre des foires annuelles se tenant dans chaque localité a été indiqué entre parenthèses
LE TEILLEUL (4)
Exemple = 2 marchés par semaine et 4 foires par an
0 50 km



الفلاحة تذهب إلى السوق لتبيع طيورها الحية. صورة من مخطوط في المتحف البريطاني يرجع إلى عام ١٥٩٨ (Eg. 1222, f.73)

إلا أن أهم استنتاج نخلص به من كتاب إيفريت : هو أن إقامة هذه الأسواق المنتظمة لم يف على نحو كاف مناسب بمتطلبات الزيادة السكانية في انجلترة، ولا بمتطلبات التقدم في القرنين السادس عشر والسابع عشر على الرغم مما أخذت به من التخصص ومن التركيز، وعلى الرغم من الدور المكمل الهام الذي أدته الأسواق الموسمية - التي تعتبر أداة أخرى تقليدية من أدوات التبادل سنعود للحديث عنها فيما بعد [١٠٤]. ولقد شجعت زيادة التبادل

← ٤- الأسواق والأسواق الموسمية في زمام قان عام ١٧٢٥

خريطة أعدها ج. أربيللو G. Arbellot استناداً على بيانات أرشيف كالفادوس Les Archives départementales du Calvados (الحافظة رقم C 1358) . وقد نبهني J. -C. Perrot إلى ست أسواق موسمية إضافية أخرى في المنطقة (١في سان چان دو فال Saint-Jean-du-Val ، ٢ في بيري Berry ، ١ في مورتان Mortain ، ٢ في فاسي) لا تضمها هذه الخريطة . ويبلغ عدد الأسواق الموسمية ١٩٧ سوقاً ، أكثرها كانت تنعقد يوماً واحداً ، ومنها ما كان يستمر يومين أو ثلاثة أيام . وكانت سوق قان الموسمية الكبيرة تستمر خمسة عشر يوما كل عام . وكانت هذه الأسواق الموسمية في مجموعها تنعقد ٢٢٢ يوماً في العام ، في مقابلها ٨٥ سوقاً تقام اسبوعياً ، وهو ما يساوي في مجموعه ٤٤٢٠ يوماً سنوياً . وكان عدد أهالي هذا الزمام في ذلك الحين بين ٦٠٠٠٠ و ٦٢٠٠٠ نسمة . وكانت مساحته حوالي ١١٥٢٤ كم ٢ . ولو جمعت بيانات شبيهة عن مناطق فرنسية أخرى لأتاحت لنا مقارنات مثمرة .

الالتجاء إلى قنوات جديدة للدورة الاقتصادية تكون أكثر حرية ومباشرة. ولقد رأينا أن نمو لندن قد أسهم في إحداث هذا التطور. وكان هذا هو السبب في الحظ الذي نعمت به السوق الخاصة private market وهذه هي التسمية التي أخذ بها إيفريت، فلم يجد أفضل منها، ولم تكن السوق الخاصة في حقيقة الأمر سوى صورة مقلوبة أو عكسية للسوق العامة، السوق المفتوحة open market التي تخضع للرقابة الوثيقة. وكان أرباب هذه الأسواق الخاصة غالباً من تجار الجملة الجائلين، بل من السرّيحة والدلالين. وكانوا يذهبون إلى قلب المزارع، ويشترون مقدماً القمح والشعير والخراف والصوف والطيور وفراء الأرانب والخراف. وكان هذا يعني أن الأسواق زحفت وفاضت على االقرى. وكثيراً ما كان هؤلاء القادمون الجدد، الذين أتوا للشراء من المنتجين المباشرين أوغيرهم، يعقدون جلساتهم في الحانات التي أصبحت بديلاً عن الأسواق، وبدأت تلعب دورها الهائل. وكانوا يتنقلون من دوقية إلى أخرى، ومن مدينة إلى أخرى، فيعقدون هنا اتفاقاً مع صاحب محل، وهناك مع سرّيح أو مع تاجر جملة. بل كان يحدث أحياناً أن يلعبوا هم أنفسهم دور تجار الجملة الحقيقيين، دور الوسطاء على اختلاف أنواعهم، مستعدين لكل الأعمال التجارية، من توريد الشعير لصناع البيرة في البلاد الواطئة، إلى شراء حبوب الجاودار في منطقة البلطيق لتوريدها إلى من يطلبوتها في بريستول. وربما اشترك اثنان أو ثلاثة معا ليوزعوا بينهم المخاطر.

أما أن هذه الشخصية الجديدة ذات الأوجه المتعددة تعرضت للكراهية والمقت نتيجة لما أخذت به من أساليب الشطارة والمكر، وما اتسمت به من الصلابة والقسوة، فهذا شيء تبينه لنا بما فيه الكفاية القضايا التي تداولتها المحاكم آنذاك. هذه الأشكال الجديدة للتبادل التجاري، التي كانت تحسب حساباتها على ورقة عادية، وتلزم البائع نهائياً (وكثيراً ما كان البائع لا يعرف القراءة)، كانت تتسبب في خلافات ومشاجرات تعود إلى سوء الفهم، بل ربما نشأت عنها أنواع من المآسي الحقيقية. ولكن التاجر الذي كان يتابع خيوله المحملة بالبضائع، أو يشرف على تحميل غلاله فوق المراكب على صفحات الأنهار، كان يجد في ممارسة التنقل والجري وراء الصفقات ما يستهويه ويفتنه : اجتياز ربوع انجلترة من اسكتلندة إلى كورنوول، الالتقاء مع الأصدقاء أو الرفاق، تارة في هذه الحانة، وتارة في تلك، الشعور بأنه ينتمي إلى عالم أعمال ذكي وجريء - كان ينعم بكل هذا ويكسب حياته على خير وجه. كانت تلك ثورة ماجت بها مياه الاقتصاد ومازالت تموج حتى فاضت من مجال الاقتصاد وزحفت إلى مجال السلوك الاجتماعي. والرأي عند إيفريت أنه لم تكن من قبيل المصادفة أن تلك الأنشطة الجديدة تطورت في نفس الوقت الذي شقت فيه جماعة **المستقلين** السياسية طريقها ومكنت لنفسها. حدث هذا في الوقت الذي انتهت فيه الحرب الأهلية، عندما أعيد فتح الشوارع والطرق من جديد، حول عام ١٦٤٧ ؛ ولنستمع إلى هيو

بيتر Hugh Peter – وهو واعظ من أبناء كورنوول – يرفع صوته بالثناء والتهليل : « ما أسعد الإنسان عندما يرى هذا التغيير ! عندما يرى الناس تتحرك من جديد، وتخرج من إدنبره لتشق طريقها حيث تريد، فتصل حتى لسان لاندسئند Land's End، في أبعد طرف في الجنوب الشرقي لكورنوول دون أن يصدمهم أحد عند أبوابنا، في بلادنا ؛ ما أسعد الإنسان عندما يرى الطرق الكبيرة تدب فيها الحركة والنشاط من جديد ؛ ويسمع صفير الحوذي يحث الحيوان على المسير ؛ ويرى رجل البريد ينطلق مرة أخري هنا وهناك إلى مختلف الاتجاهات حاملاً الرسائل في مشاويره الأسبوعية المنتظمة ؛ وأن يشاهد التلال يعود إليها الشباب، والوديان تضحك من جديد ! (١٠٥).»

حقيقة انجليزية

حقيقة أوروبية

ولكن السوق الخاصة ليست فقط حقيقة واقعة في انجلترة وحدها، فنحن نجد من الدلائل ما يوحي إلينا بأن التاجر في القارة الأوروبية عاد يستطعم مذاق الرحيل هو الآخر، ويحب السفر سعياً وراء التجارة، وإليك أندرياس ريف Andreas Ryff هذا الرجل الحكيم النشيط من أبناء مدينة بازل الذي لم يكف طوال النصف الثاني من القرن السادس عشر عن القيام برحلات وكأنما كان ينتشر كأشعة النور في كل اتجاه، فهو الذي قال عن نفسه: « ما كنت أركن إلى السكون، وأتوق القليل من الراحة حتى أحس بالسرج يشدني لأمتطي صهوة حصاني وأنطلق إلى سفر جديد (١٠٦) ». والحق أنه ليس من السهل علينا، إزاء قصور معلوماتنا، أن نفرق دائماً بين تجار الأسواق الموسمية الذين كانوا يتنقلون من سوق إلى سوق، وبين التجار الذين كانوا يسافرون رغبة في الشراء من مصادر الإنتاج نفسها. ولكن الشيء المؤكد هو أن السوق العامة قد تبين في أوروبا كلها تقريباً أنها لم تعد كافية، وأنها ترزح تحت عبء رقابة مبالغ فيها، وأن هناك، في كل موضع تصل اليه الملاحظة، طرق ملتوية، أو سبل تحايل معوجة، يستخدمها الناس بالفعل، أو يوشكون على الالتجاء إليها.

وهناك ملحوظة وردت فيما كتبه ديلامار Delamare عن صور الغش والتحايل التي يلجأ إليها التجار السريحة في باريس في أبريل من عام ١٦٩٣ ليتفادوا البيع داخل السوق، يقول : «إنهم بدلاً من أن يبيعوا بضائعهم في قاعات السوق المشيدة أو في الأسواق العامة، يبيعونها في الحانات [...] وفي خارج الأسواق » (١٠٧). ثم يقدم عرضاً مسهباً دقيقاً لسبل التحايل التي يلجأ إليها الطحانون والخبازون والجزارون والتجار وأصحاب المخازن لكي يشتروا البضائع بسعر أرخص، مما يضر بواردات الأسواق العادية (١٠٨). ونجد حول عام ١٣٨٥، في إيڤرو Evreux بنورمانديا، وثائق تدلنا على أن القائمين على النظام العام كانوا

يؤثمون المنتجين والباعة الذين كانوا يعقدون اتفاقاتهم « همساً ، أو يستخدمون إشارات خاصة وهم يتكلمون بصوت منخفض، أو يتكلمون بعبارات غريبة أو ملتوية ». ومن أشكال التحايل على القواعد أن يسرع التجار إلى الفلاحين فيشترون منهم البضاعة قبل أن يذهب الفلاحون بها إلى السوق (١٠٩). ومن هذا القبيل أيضاً ما كانت بائعات الخضروات في كاربنترا Carpentras تفعلنه في القرن السادس عشر، حيث كن يذهبن إلى الطرق الزراعية ويشترين من الفلاحين بثمن بخس البضاعة التي يحملنها إلى السوق (١١٠). وكان ذلك النهج مألوفاً في كل المدن (١١١). ولم يغير من الأمر شيئاً أن أصحاب الحل والعقد كانوا في انجلترة، في أبريل من عام ١٧٦٤ يستنكروون هذه الطريقة ويعتبرونها من طرق التهريب والتحايل. ونقرأ في رسالة كتبها واحد من الدبلوماسيين « أنه ينبغي على الحكومة على الأقل أن تهتم نوعاً ما بهمسات التزمر التي يتهامس بها الشعب نتيجة لغلاء الأقوات ؛ خاصة وأن هذه الهمسات المتزمرة تدور حول فساد يمكن أن ينسب بحق إلى رجال الحكومة [...] فالسبب الرئيسي لهذا الغلاء ، [...] هو جشع وشراهة المحتكرين الذين تغص بهم المدينة. فقد دخلوا منذ حين في سباق مع السوق، فتراهم يسارعون إلى الشوارع والطرقات مبكرين، ويتلقفون الريفيين القادمين ببضائعهم قبل أن يصلوا بها إلى السوق، فيستولون على كميات الأطعمة المختلفة التي يأتون بها، ويبيعونها هم بالسعر الذي يرونه مناسباً...» (١١٢). ويسمي هذا الشاهد هؤلاء التجار « الطغمة الخبيثة »، ولكنها فئة من الناس نجدها في كل مكان.

كذلك نجد في كل مكان نشاط التهريب الحقيقي بأنواعه المختلفة، قد فشلت كل محاولات التصدي له، وكأنه كان يسخر من كل اللوائح والقرارات ومن إجراءات الجمارك والمراسيم. كان المهربون يتعاملون في كل شيء : أقمشة الهند الملونة، الملح، النبيذ، الكحول. وتحدثنا وثيقة بتاريخ أول يولية ١٧٢٨ عن الأحوال في ضول Dole بمنطقة الفرانش كونتيه Franche-Comté فنعرف منها أن الاتجار في البضائع المهربة كان يتم علناً وليس أدل على ذلك من أن أحد التجار كانت لديه الجرأة ليذهب إلى المحكمة ليستصدر حكماً على عميل يلزمه بدفع ثمن بضائع مهربة اشتراها منه (١١٣). وهذا واحد من وكلاء ديماريه Desmarets، آخر مفتش عام في عصر لويس الرابع عشر، يكتب إليه : « لو أنك، يا صاحب السعادة، وضعت جيشاً كاملاً، على كل سواحل بريتانيا ونورمانديا، لما حال ذلك دون التحايل للتهريب (١١٤).»



بائعة الخضروات وحمارها، لعلها كانت تنادي : حلو يا كرات ! جميل يا سبانخ ! رسم بالحفر على الخشب من القرن السادس عشر.

أسواق وأسواق :

سوق حتى للعمل

كانت هناك أسواق مباشرة، وأسواق غير مباشرة، تتصل فيها حلقات تبادل متعدد الأشكال، لا يكف عن رج الاقتصاد، حتى في أنماطه التي تتسم بالثبات أشد الثبات. كانت عمليات التبادل تهز الاقتصاد هزاً، وربما قال البعض إنها لم تكن تضر به، بل كانت تبث فيه الحياة. أياً كان الأمر، فليس من شك في أن كل شيء كان يمر ذات يوم بالسوق، لا يقتصر ذلك على ما تنتجه الأرض أو الصناعة، بل يشمل الأطيان، ويشمل المال الذي كانت يتحرك بسرعة تفوق سرعة البضائع الأخرى، ويشمل العمل الذي يكدح الإنسان فيه، ناهيك عن الإنسان نفسه.

ومن البديهي أنه كانت هناك دائماً في المدن الكبيرة، والمدن الصغيرة والقرى عمليات تجارية تدور حول أراضي البناء، والمساكن، والمحلات ومساكن الإيجار. وليس المهم أن نستعين بالوثائق المتوفرة لدينا لنثبت أن بيوتاً كانت تباع في جنوة في القرن الثالث عشر[115]، أو أنه كانت هناك في هذا العصر نفسه أراض للإيجار أقيمت عليها البيوت[116]. إنما المهم أن نتبين أن عمليات التبادل والمعاملات في هذا المجال زادت، وأن نتبين ملامح أسواق العقارات التي اكتملت صورها وأصبحت ذات يوم تشهد موجات عارمة

من المضاربات . مما يدل على أن حجم المعاملات كان قد نما نمواً كبيراً، وهذا هو ما تشهد عليه حركة الإيجارات في باريس - بما في ذلك ايجارات الدكاكين - في القرن السادس عشر : فقد كانت هذه الإيجارات تصعد مع النمو الاقتصادي وتهبط عندما يحل الكساد [١١٧]. ولما كانت الإيجارات كثيرة التغير، فقد أعد عقود إيجارات مطبوعة لتكون جاهزة تحت أيدي الناس. والدليل بين أيدينا : فقد وجدنا في مدينة صغيرة هي تشيزينا Cesena في إقليم إيميليا Emilia الإيطالي عقد إيجار دكان بتاريخ ١٧ أكتوبر من عام ١٦٢٢ حفظته بطريق المصادفة المكتبة البلدية ، كتب هذا العقد على نموذج مطبوع، كان المطلوب ملء فراغاته وتوقيعه [١١٨]. أما المضاربات فقد بدأت متأخرة، واتخذت صبغة عصرية، وليست مضاربات أصحاب مشروعات البناء وعملائهم من ظواهر العصر الحاضر. فمن الممكن تتبع بعض المضاربات التي شهدتها باريس حتى نصل إلى أصول لها في القرن السادس عشر، منها تلك التي دارت حول الأرض التي ظلت فضاء ردحاً من الزمن في منطقة بريئوكليرPré-aux-Clercs [١١٩] على مقربة من نهر السين، أو الأرض التي كانت خالية على النحو نفسه في منطقة تورنيل Tournelles حيث قام كونسورسيوم يرأسه هارلي Harley منذ عام ١٥٩٤ بعملية مربحة تمثلت في بناء بيوت رائعة نراها اليوم تطل على ميدان الڤوج Vosges وقد أُجرت هذه البيوت فيما بعد إلى أسر كبار النبلاء [١٢٠]. وفي القرن السابع عشر جرت مضاربات شبيهة على مشارف ضاحية سانچيرمان، وليس هناك شك في أن مضاربات شبيهة جرت في أماكن أخرى [١٢١]. ففي أيام حكم الملك لويس الخامس عشر، ثم الملك لويس السادس عشر، امتلأت العاصمة الفرنسية بساحات نشطت فيها أعمال البناء، وشهد سوق العقارات فيما بعد أياماً زاهرة. ففي أغسطس من عام ١٧٨١ ذكر رجل من أهل البندقية لواحد من مراسليه أن منتزه پوروايال في باريس قد خرب وقطّعت أشجاره على الرغم من تزمر وامتعاض أهل المدينة جميعاً nonnostante le mormorazioni di tutta la città، فقد قام دوق شارتر «بإنشاء بيوت ليسكنها الناس بالإيجار... » [١٢٢].

وشمل التطور نفسه مجال الأطيان : فقد انتهى أمر ***الأرض*** إلى الدخول إلى قلب السوق، وتدل البيانات على أن أراضي السادة في بريتانيا - وغير بريتانيا بطبيعة الحال - كانت، منذ القرن الثالث عشر [١٢٣]، ويقيناً قبل القرن الثالث عشر، تباع وتباع. وتحت أيدينا بالنسبة لأوروبا، فيما يتعلق ببيع الأطيان، أرقام متتابعة من الأسعار، لها مدلولها[١٢٤]، ولدينا مراجع عديدة تبين ارتفاعها المتتالي المنتظم. بالنسبة لإسبانيا كتب أحد سفراء البندقية في إسبانيا في عام ١٥٥٨ [١٢٥] :

...i bieni che si solevano lasciare a otto e dieci per cento si vendono a quatro

e cinque يعني أن الأطيان التي كان أصحابها ينزلون عنها بالبيع لقاء ما بين ٨ ٪ أو ١٠ ٪ - أو بعبارة أخرى ١٢,٥ أو ١٠ أضعاف مردودها - أصبحت تباع لقاء ما بين ٤ و ٥ ٪، أو ما يساوي ٢٥ أو ٢٠ مثل مردودها ، وهو ما يعني أن الأسعار تضاعفت **نتيج لوفرة النقود**. وفي القرن الثامن عشر كانت هناك عمليات تأجير للعزب البريتانية إلى تجار كبار في سان مالو Saint-Malo، وكانت تتم عن طريق شبكات من الوسطاء تمد فتصل إلى باريس وإلى دائرة الحكر العام (١٢٦).وكانت الصحف تتلقى كذلك إعلانات عن أطيان معروضة للبيع (١٢٧). وهكذا نلاحظ أن الإعلام واكب هذا التطور. أياً كان الأمر، فسواء كان هناك إعلام أو لم يكن، ففي ربوع أوروبا قاطبة، لم تكف الأرض عن الانتقال من يد إلى يد، سواء عن طريق الشراء أو البيع أو البيع المتكرر. ومن الواضح أن هذه الحركة كانت في كل الأنحاء مرتبطة بالتحول الاقتصادي والاجتماعي الذي جرد الملاّك القدامى، سواء كانوا من السادة أو من الفلاحين، من أملاكهم، ونقلها إلى أبناء المدينة الأغنياء الجدد. وكانت جزيرة إيلديفرانس في القرن الثالث عشر تعج **بسادة نبلاء لا أرض لهم** - وهذا التعبير من صياغة مارك بلوك Marc Bloch وجي فوركان Guy Fourqui هو الذي تحدث عما أسماه ***العزب المجتثة***(١٢٨).

أما سوق المال وإقراضه لآجال طويلة أو قصيرة فموضوع سنعود إلى الحديث عنه تفصيلاً، ولكننا نقول هنا إنها كانت تقوم من نمو أوروبا مقام القلب، ومن الأشياء التي لها دلالتها أن هذه السوق لم تتطور في كل مكان بنفس الإيقاع ولا بنفس الفعالية. اختلف الإيقاع، واختلفت الفعالية باختلاف المكان، أما الشيء العام، الذي حدث في كل مكان، فهو وجود مقرضي المال، وشبكات من المرابين، منهم اليهود واللومبارديون وأبناء مدينة كائور Cahors الفرنسية، أو رهبان بعض الأديرة في باڤاريا جنوبي ألمانيا الذين تخصصوا في تسليف الفلاحين (١٢٩). ما تتاح لنا بيانات حتى نتبين أن الربا كان قائماً، موفور الصحة، كامل العافية. تلك حقيقة لا تنطبق على حضارة دون أخرى، بل تنطبق على كل حضارات العالم.

إلا أن سوق تسليف المال بالأجل لا يمكنه أن يثبت أركان وجوده إلا في المناطق التي يكون الاقتصاد فيها تياراً عالي الجهد، إذا استخدمنا مصطلحاً من هندسة الكهرباء. ونلتقي بسوق مال من هذا النوع منذ القرن الثالث عشر في إيطاليا، وألمانيا، والأراضي الواطئة. كانت كل العوامل تتضافر من أجل إنشاء هذه السوق : تراكم رؤوس الأموال، التجارة الخارجية البعيدة، وسائل وحيل صكوك الائتمان، سندات الدين العام التي أنشئت مبكرة، استثمارات الأنشطة الحرفية والصناعية وعمليات إنشاء السفن، ورحلات السفن التي أخذت أحجامها تتزايد حتى قبل نهاية القرن الخامس عشر فلم تعد ملكاً لفرد واحد. ثم نلاحظ أن سوق المال انتقلت إلى هولندة. وفيما بعد انتقلت إلى لندن.

وأهم سوق من هذه الأسواق المتشابكة، من منظور كتابنا هذا هي سوق العمل. وسأترك جانباً، مثلما فعل كارل ماركس، الحالة الكلاسيكية للعبودية التي لم تنحسر إلا لتمتد من جديد، ولم تختف إلا لتعود إلى الظهور [١٣٠]. المشكلة التي تعنينا تتمثل في أن نتبين كيف أصبح الإنسان، أو على الأقل كيف أصبح عمل الإنسان بضاعة. ولقد عرفنا رجلاً جريئاً هو توماس هوبز Thomas Hobbes (١٥٨٨ - ١٦٧٩) قال: « قدرة كل فرد [والأحرى بنا أن نقول القدرة على العمل] بضاعة »، إنها شيء يعرض عادة للتبادل في إطار منافسة السوق [١٣١] - ولم تكن عبارته هذه تعبر عن معنى مألوف في زمانه. وأنا أحب تلك الفكرة العابرة التي عبر عنها قنصل فرنسي عجيب في جنوة، من المؤكد أنه لم يكن يواكب فكر زمانه، بل كان متخلفاً عنه، يقول: « هذه هي المرة الأولى التي أسمع فيها، يا صاحب الغبطة، أن الرجل يمكن أن يُترجَم إلى مال أو يُرمز إليه بالمال.» أما ريكاردو Ricardo فهو يكتب في وضوح: « العمل مثله مثله كل الأشياء التي تباع وتشترى...» [١٣٢].

ومع هذا فليس هناك شك في أن سوق العمل - سواء من ناحية الواقع أو من ناحية المفهوم - لم تكن من ابتداء عصر الصناعة. وسوق العمل هي السوق التي يأتي إليها الإنسان، من أي مكان، مجرداً من كل ***معينات الإنتاج*** التقليدية، على فرض أنها أتيحت له، ونعني بها مثلاً: الأرض، نول النسج، الحصان، العربة الخشبية.... ليس لديه من شيء يعرضه إلا يديه، ساعديه، ***قوة العمل*** . وعلاوة عليها بطبيعة الحال ***المهارة*** . والإنسان الذي يؤجر نفسه أو يبيع نفسه على هذا النحو، يدخل من خلال الثقب الضيق إلى السوق، ويخرج من الاقتصاد التقليدي. وتلوح لنا هذه الظاهرة واضحة وضوحاً، دونه وضوح الشمس، في حالة عمال مناجم وسط أوروبا. كان هؤلاء العمال في بداية الأمر عمالاً حرفيين مستقلين، يمارسون عملهم في مجموعات صغيرة، فاضطروا في القرنين الخامس عشر والسادس عشر إلى الخضوع لسيطرة التجار، الذين كانوا هم وحدهم القادرين على تقديم المال اللازم للاستثمارات الكبيرة التي تَطَلَّبها تجهيز المناجم العميقة. وإذا بهم يتحولون إلى أُجَرَاء. وقال شيوخ مدينة يواخيمستال Joachimsthal الصغيرة في عام ١٥٤٩، وهي من مدن منطقة بوهيميا المعروفة بمناجم الفضة، كلمة جامعة لا يشق لها غبار: ***رجل يدفع ورجل يعمل*** بالألمانية Der eine gibt das Geld, der andere tut die Arbeit.. هل من الممكن أن نجد أبلغ من هذه العبارة في وصف المواجهة المبكرة بين رأس المال وبين العمل [١٣٣] ؟ والحق أن الأجير عندما يتخذ صفة الأجير يمكن أن يفقد كيانه ويتحول إلى العبودية، يشهد على ذلك ما حدث في بساتين الكروم في المجر، في توكاى Tokai منذ عام ١٥٧٠ وما بعده، وفي ناجيبانين Nagybanyn في عام ١٥٧٥، وفي سنتجيورجي بازين Szentgyörgy Bazin في عام ١٦٠١، حيث قام نظام استعباد الفلاحين هناك في كل

مكان[١٣٤]. ولكن هذا الوضع وضع خاص بأوروبا الشرقية، أما أوروبا الغربية فإن عمليات تحول الناس إلى أجراء – وهي عمليات تمثل ظاهرة اتسمت بالحتمية – فقد حدثت في وقت مبكر في كثير من الأحيان، وكثيراً ما شملت أعداداً من البشر أكبر بكثير مما يورده الكتّاب عادةً.

وإذا نحن رجعنا ببصرنا إلى الوراء، إلى القرن الثالث عشر، وجدنا ميدان جريف Grève في باريس، وإلى جواره ميدان چوريه Jurée ناحية سان پول ديشامب Saint-Paul-des-Champs والميدان الممتد عند رأس كنيسة سان چيرڤيه Saint-Gervais قرب la maison de la Conserve، كانت تلك هي الأماكن المألوفة للأجراء[١٣٥]. ولقد وجدنا عقود عمل عجيبة ترجع إلى عام ١٢٨٨ وعام ١٢٩٠ بقيت في أضابير المحفوظات، وتخص العمل في صناعة القرميد في المنطقة المحيطة ببياتشنتسا Piacenza في اللومبارديا بإيطاليا[١٣٦] كذلك لدينا من الوثائق ما يشهد على أن الريف البرتغالي عرف بين عام ١٢٥٣ وعام ١٣٧٩ العمال الأجراء[١٣٧]. وشهد عام ١٣٩٣ في مدينة أوسير Auxerre البورجوندية[١٣٨] إضراباً قام به عمال بساتين الكروم – ويصح أن نذكر هنا أن المدينة كانت كالغارقة إلى نصفها في الحياة الزراعية وأن الكروم كانت أساساً يقوم عليه شيء من صناعة. ونتبين من مطالعة أخبار هذا الإضراب تفصيلات لها مغزاها، منها : أن العمال الأجراء والمخدِّمين كانوا يلتقون عند مشرق الشمس كل يوم من أيام الموسم في ميدان بعينه في المدينة، وكثيراً ما كان المخدمون ينيبون عنهم من يمثلونهم، من قبيل مقاولي الأنفار أو المعلمين، وكانوا يسمونهم closiers. كانت هناك سوق من أسواق العمل الأولى أمكننا أن نكتشفها اعتماداً على الوثائق. ومن الوثائق ما يدلنا على أن عمال اليومية Tagelöhner كانوا في عام ١٤٨٠ في مدينة هامبورج الألمانية يذهبون إلى جسر تروستبروكه Trostbrücke بحثاً عن سيِّد يستخدمهم، وكانت تلك السوق ***سوق عمل واضحة المعالم لا شك فيها***[١٣٩]. وفي الوقت الذي عاش فيه كاتب المذكرات تاليمان دي روTallemant des Réaux في أڤينيون Avignon « كان الخدم الذين يبحثون في أڤينيون عن عمل يقفون فوق الجسر »[١٤٠]. وكانت هناك أسواق عمل أخرى، منها على الأقل ما كانت تقوم في إطار الأسواق الموسمية، وكانوا يسمونها louées حيث كان الأجراء يُستأجرون، وكانت هذه الأسواق الموسمية تقام في أيام ترتبط بموالد القديسين أو الأعياد الدينية مثل عيد القديس يوحنا [٢٤ يونية]، وعيد القديس ميخائيل وعيد القديس مارتن، وكل القديسين، وعيد الميلاد المجيد وعيد الفصح[١٤١] وكان الأجراء والأجيرات الزراعيون يعرضون أنفسهم لاختبار المخدِّمين الذين كانوا من كبار الفلاحين أو من السادة النبلاء من أمثال السيد جوبرڤيل Gouberville[١٤٢] كما تُعرض البهائم التي كان مشتروها يتفحصونها لتقدير قيمتها والتأكد

من ميزاتها.» كان كل مركز أو قرية كبيرة في شمال نورمانديا، حول عام ١٥٦٠، فيه ساحة لاستئجار الأجراء، كانت تشبه سوق العبيد وسوق العيد في آن واحد »[١٤٣]. في مدينة إيڤرو Evreux كانت سوق الحمير تقام في يوم القديس يوحنا [٢٤ يونية] وكانت سوق الأجراء تقام في اليوم نفسه، فقد كان هو يوم استخدامهم[١٤٤] . أما في مواسم الحصاد والجني فكانت أعداد من العمالة الإضافية تهرع من كل صوب وحدب التماساً للعمل، وكانت تعمل بحسب العرف القائم، إما لقاء أجر من المال أو أجر عيني. فإذا سأل سائل: هل كانت تلك الأعداد تمثل حركة ضخمة ؟ رددنا بالإيجاب عن يقين، وإنما نجيب عن السؤال اعتماداً على بيانات. فنحن نجد من حين لآخر إحصائية[١٤٥] تؤكد ذلك كل التأكيد. وربما وجدنا بعض تفصيلات دقيقة، كتلك التي وصلت إلينا من القرنين السابع عشر والثامن عشر عن ناحية مدينة شاتو جونتييه Château-Gontier، وهي مدينة صغيرة في إقليم أنجو Anjou[١٤٦]، تتيح لنا أن نتصور أخلاط الأجراء، عمال ***اليومية*** ، الذين يتوافدون زرافات زرافات للعمل « في قطع الشجر، ونشر الكتل، وتقطيع خشب التدفئة ؛ وتقليم الكروم، وجني العنب؛ واقتلاع الحشائش، وتقليب التربة، وتجهيز الحدائق [..]، وبذر الخضروات، وحش النجيل وتخزين الدريس ؛ وحصاد القمح، وضم القش، وضرب الحب، وحصحصة الغلال...». وهناك بيان عن باريس[١٤٧] يذكر الحرف المختلفة التي مارسها العمال في ميناء الدريس، فذكر «عمال الشحن، والشيالين، والسُّياس، والحوذيين، والحزامين، والشغالين باليومية...» هذه القوائم وأشباهها تفتح أمامنا باب الأحلام، نرى فيها وراء كل كلمة تستحي صورة وحركة، فنشاهد في المجتمع الريفي أو الحضري، عملاً يقوم به عامل مقابل أجر يدفع إليه عن مدة طالت أو قصرت، عملاً مأجوراً يتصف بشيء من الدوام، زاد هذا الدوام أو قل. وليس من شك في أنه ينبغي علينا أن نتجه إلى الأرياف، التي ضمت في ربوعها غالبية السكان، لنكون صورة أقرب إلى جوهر الموضوع ، نتبين فيها أعداد العاملين وحركة سوق العمل. ولقد عرفت سوق العمل نوعية من تشغيل الأجراء على نطاق واسع ضخم، متمثلة فيما واكب نمو الدولة بشكلها الحديث من استخدام الجنود المرتزقة. كانت لهم سوق يعرفها من يسعى إلى شراء هذه النوعية من السلع، ويعرفها أولئك الذين يبيعون أنفسهم جنوداً مرتزقة. كانت العملية تتم طبقاً لنظام السوق. كذلك الحال بالنسبة للمستخدمين والخدم، سواء منهم من كانوا يعملون في المكاتب، أو من يلبسون زي الشماشرجية، برتبهم المتدرجة التي كانت تترتب حسب هيكل هرمي دقيق ، وكانت لهم مكاتب تخديم، كالتوكيلات، أنشئت منذ وقت مبكر، فنراها في باريس منذ القرن الرابع عشر، ولدينا وثيقة تشهد يقيناً على وجود هذه المكاتب في مدينة نورنبرج الألمانية في عام ١٤٢١[١٤٨].

وبمرور الأعوام اكتسبت أسواق العمل سمات رسمية، وازدادت قواعدها وضوحاً. وإليك هذا الكتاب الذي يحمل عنوان *الدليل المريح لعناوين باريس في عام ١٦٩٢* Le Livre commode des adresses de Paris pour 1692 من تأليف أبراهام دي برادل Abraham du Pradel، وهو اسم مستعار أطلقه على نفسه مؤلف اسمه نيقولا دي بلنيني Nicolas de Blégny . إنه كتاب يقدم إلى أهل باريس معلومات من النوع التالي[١٤٩]: « هل تريد خادمة ؟ اذهب إلى شارع ڤانيري Vannerie إلى مكتب *التوصيات* فستخذ خادماً في سوق المارشيه نيف أي السوق الجديدة Marché Neuf، وطباخاً في سوق جريف la Grève. هل تريد صبياً حرفياً ؟ إذا كنت تاجراً فاذهب إلى شارع كانكامپوا Quincampoix ، وإذا كنت جراحاً فاذهب إلى شارع كوديلييه Cordeliers؛ وإذا كنت أجزجياً فاذهب إلى شارع هوشيت Huchette ؛ أما البنائون والفعلة من أبناء منطقة الليموچ فتجدهم تحت أمرك في ميدان الجريف ؛ وأما صناع الأحذية، وصناع المفاتيح، والنجارون، وصناع البراميل، والضاربون ببندقية الأركبوزه، والطهاة الذين يعدون الشواء، وغيرهم فإنهم يسعون إلى العمل بأنفسهم، فيدخلون المحلات ليعرضوا خدماتهم على أصحابها »

والحق أن تاريخ العمل بالأجر لا تزال معرفتنا به سيئة، ولكن هناك من البحوث المتفرقة ما يكشف لنا عن الاتساع المتزايد الذي شهده قطاع العمال الأجراء. فإذا نحن نظرنا إلى انجلترة في عصر آل تودور Tudor [١٤٨٥-١٦٠٣] وجدنا « بالدليل الموثوق أن أعداداً تفوق بكثير نصف، بل ثلثي الأسر تتلقى كلياً أو على الأقل جزئياً دخلها في صورة أجر أو راتب »[١٥٠]. وفي بداية القرن السابع عشر كانت أعداد الأجراء في مدن الهانزا، وبخاصة في مدينة شترالزوند Stralsund تمثل على الأقل ٥٠٪ من السكان[١٥١]. أما باريس، فكانت النسبة فيها، عشية الثورة الفرنسية، تربو على ٥٠ ٪[١٥٢].

ولكن تطور العمل المأجور الذي بدأت حلقاته منذ وقت طويل لم يبلغ بطبيعة الحال غايته، بل ظل يفتقر إلى الكثير، وهذا هو تورجو Turgot يشكو من هذا النقص في حديث عابر : « ليست هناك دورة للعمل مثل دورة المال »[١٥٣]. ومع هذا فنحن نلاحظ أن حركة العمل كانت قد بدأت، وانطلقت، وأصبحت تسير إلى كل ما يمكن أن يتضمنه المستقبل في هذا المجال من ألوان التغيير والتكيف والمعاناة أيضاً.

وأين هذا الذي يمكن أن يشك في أن الانتقال إلى العمل المأجور - أياً كانت دوافع هذا الانتقال والمنافع التي يعود بها - كان انتقالاً واكبه نوع من التدهور الاجتماعي ؟ تشهد على ذلك الإضرابات العديدة[١٥٤] ويشهد عليه القلق الواضح في أوساط العمال في القرن الثامن عشر. ولقد وصف چان چاك روسو حال هؤلاء العمال قائلاً : « إذا فكر أحد في

مضايقتهم، فما أسرع ما يحزمون أمتعتهم، ويحملونها على ذراعيهم، وينصرفون إلى حال سبيلهم »[١٥٥]. فهل ولدت هذه الحساسية لدى العمال، وهذا الوعي الاجتماعي بالفعل نتيجة للإرهاصات التي كانت قد بدأت تشير إلى عصر الصناعة الكبيرة ؟ هذا سؤال نجيب عنه بالنفي. ولدينا من الشواهد ما نعتمد عليه في نفينا هذا. فنحن إذا انتقلنا إلى إيطاليا وجدنا أن الرسامين كانوا طبقاً لتقاليداستقرت منذ زمن طويل يعتبرون من العمال الحرفيين، وكانوا يعملون في محلاتهم مع مستخدميهم، الذين كثيراً ما كانوا في أكثر الأحيان أبناءهم. وكانوا، مثلهم مثل التجار، يمسكون دفاتر حسابات، ولدينا دفاتر حسابات لورنتسو لوتو Lorenzo Lotto وباسّانو Bassano وفاريناتي Farinati والجيرتشينو Il Guercino[١٥٦]. وكان صاحب المحل هو التاجر الذي يتعامل مع الزبائن ويتلقى طلباتهم. أما مساعدوه، بمن فيهم أبناؤه أنفسهم، فما أسرع ما كانوا يتمردون عليه على الرغم من أنهم كانوا يتلقون أفضل الأجور بالقياس إلى ما كان الأجراء الآخرون يحصلون عليه. وما دمنا قد علمنا هذا فإننا نفهم بسهولة ويسر ما أسرّ به الرسام برناردينو إنديا Bernardino India إلى مراسله شيپيوني تشيبو Scipione Cibo : لقد عرض عليه الرسامان المرموقان أليساندرو أكتشايولي Alessandro Acciaioli وبالدوڤيني Baldovini أن يشغّلاه عندهما بالأجر، فرفض، مفضلاً حريته، رافضاً ترك أعماله الخاصة في مقابل أجرة حقيرة "per un vil salario"[١٥٧]. حدث هذا في عام ١٥٩٠ !

السوق حد

ولكنه حد متغير

وما السوق في حقيقة الأمر إلا حد، أو خط فاصل من نوع الخطوط الفاصلة التي تمثلها الأنهار. والإنسان لا يعيش في هذا الجانب على نفس النحو الذي يعيش عليه في الجانب الآخر. فمن الناس من قُضي عليهم أن يشتروا متطلباتهم كلها من السوق وحده، كما جرى على عمال الحرير في ميسّينا Messina[١٥٨]، وما مثلهم إلا واحد من مئات الأمثلة الشبيهة، فقد هاجروا إلى قلب المدينة، وأحيط بهم في سجن نظامها التمويني، وكانت حالتهم أشد قسوة من حالة النبلاء أو أهل المدينة المقيمين الذين كثيراً ما كانت لهم أرض قريبة، أو حديقة، أو بستان، أي كانت لهم مصادر خاصة بهم يستمدون منها طعامهم. كان هؤلاء العمال يأكلون القمح القادم عن طريق البحر، وكان قمحاً رديئاً أصابه قدر كبير من العفن، يصنع الخبازون منه خبزاً يبيعونه إليهم بسعر مرتفع، فإذا سئموه، لم يكن أمامهم من سبيل آخر إلا أن يرحلوا إلى كاتانيا Catania أو إلى ميلاتسو Milazzo ليبدلوا عملاً مأجوراً بعمل مأجور، وسوقاً بسوق أخرى يشترون منها ما يقيمون به أودهم، وهذا هو ما فعلوه في عام ١٧٠٤.

أما السوق، فإنها تبدو لغير المعتادين عليها، أي لأولئك الذين لا شأن لهم عادة به أو الذين تباعد الظروف بينهم وبينها، كأنها حفلٌ خارق للمألوف، أو كأنما كان الذهاب إليها رحلة، أو رحلة عجيبة توشك أن تكون مغامرة. وكان الذهاب إلى السوق فرصة *للظهور* كما يقولون بالأسبانية presumir ، يظهر فيها الإنسان أما الناس ويتظاهر. وهناك كتاب ***مدخل إلى التجارة والتجار*** صدر في منتصف القرن الخامس عشر (١٥٩) يصف البَحّار بأنه غشيم أحمق، استبد به الغشم والحمق حتى إنه إذا تناول مشروباً في حانة أو اشترى رغيفاً من *السوق* ظن نفسه انساناً مهماً. وما أشبهه بذلك الجندي الإسباني(١٦٠) الذي ألقت به المقادير، بين معركتين، إلى سوق سرقسطة في عام ١٦٤٥، فذهل إذ رأى ما لم يكن يخطر له على بال، رأى أكواماً من سمك التونة الطازج، ومن السلمون، ومن مئات الأصناف من الأسماك المختلفة أتوا بها من البحر أو النهر القريب . فماذا اشترى بدُرَيْهِماته القليلات بعد طول الفرجة في السوق ؟ اشتر شيئاً من السردين المملح sardinas salpesadas قامت صاحبة الحانة على الناصية بشيها، فكانت وليمة أي وليمة، رواها بالنبيذ الأبيض.

ومن البديهي أن الحياة الريفية هي التي بقيت في المقام الأول المنطقة خارج قبضة السوق - على الأقل إلى نصفها - فقد ظلت منطقة الاستهلاك الذاتي والاكتفاء الذاتي والانطواء الذاتي. فالفلاحون كانوا يقنعون طوال حياتهم، بما تنتجه أيديهم أو بما يقدمه إليهم الجيران مقايضةً على أقوات أو خدمات يقدمونها إليهم. ولكنهم كانوا كذلك يختلفون إلى سوق المدينة أو المركز، يتوافدون عليها بأعداد كبيرة. وليس أولئك الفلاحون الذين يقنعون من السوق بشراء سلاح للمحراث، أو بالمقايضة للحصول على المال الذي يحتاجون إليه لتسديد الضرائب والعوائد مقابل سلة من البيض، أو قالب من الزبد، أو بعض الطيور أو الخضروات، ليس أولئك الفلاحون مشاركين حقيقيين في عمليات تبادل السوق. إن علاقتهم بالسوق لا تزيد عن أن تكون مس حافته. من هذا القبيل أيضاً الفلاحون النورمانديون «الذين كانوا يحملون إلى السوق بضاعة قليلة، يتلقون ثمناً لها ١٥ أو ٢٠ سولاً، ملاليم، فيدخلون حانة، يتناولون فيها مشروباً لا يكلفهم أكثر من هذا المبلغ الضئيل الذي كسبوه... » (١٦١). ولم يكن الاتصال بين القرية والمدينة يتخذ دائما هذه وتلك من الصور المباشرة، فكثيراً ما كان يتم عن طريق وسيط، قد يكون تاجراً من هذه المدينة، أو ناظر الزراعة القيِّم على دائرة السيد في الناحية (١٦٢).

وكثيراً ما نبه الباحثون إلى هذه الحياة التي كان الناس يعيشونها بعيداً عن السوق، وليس هناك من يستطيع أن ينكر وجود هذه الحياة البعيدة عن السوق. وعلينا أن نلاحظ أن البعد عن السوق له درجات، وأن هناك من الاستثناءات أكثر مما نتصور عادة. فهناك من

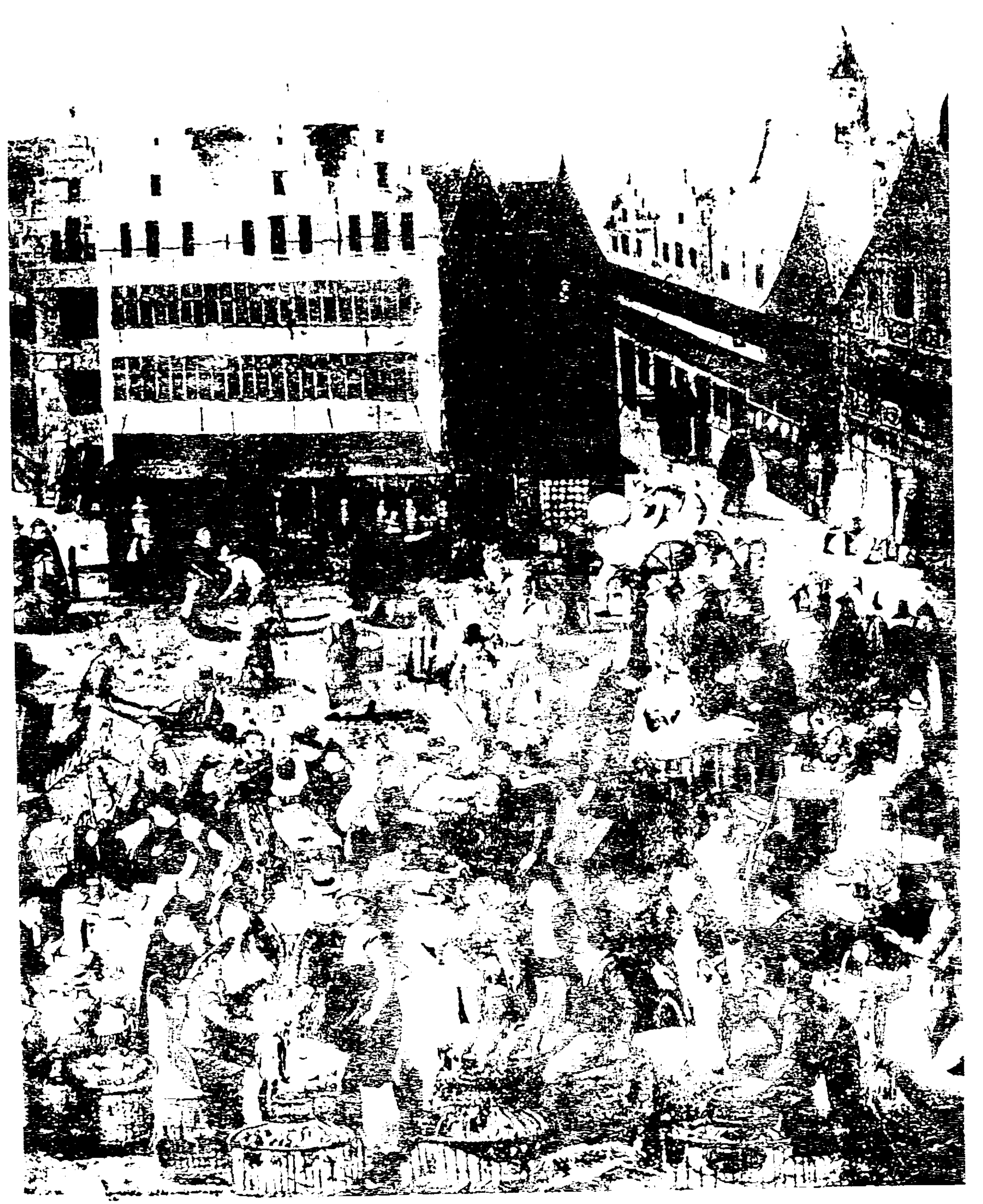


في المجر في القرن الثامن عشر، عاملان يحملان خنزيراً إلى كلية دبريسن الداخلية (وثيقة من مقتنيات المؤلف).

الشواهد ما يدلنا على أن كثيراً من الفلاحين الموسيرين كانوا يستخدمون السوق على أوسع نطاق : منهم *المزارعون* الإنجليز - الذين استأجروا أطيان السادة - وعرفوا السبيل إلى التسويق التجاري لمحاصيلهم، فلم تعد بهم حاجة إلى تمضية كل شتاء في غزل صوفهم أو قنّبهم أو كتّانهم ونسجه، بل أصبحوا من عملاء السوق المنتظمين. ومنهم الفلاحون في القرى الكبيرة المتقاربة أو المتباعدة في الأقاليم المتحدة الهولندية [التي استقلت بنفسها متحالفة ضد فيليب الثاني في مطلع القرن الثالث عشر] ومن هذه القرى ما كان عدد سكانه ٣٠٠٠ أو ٤٠٠٠ نسمة. كان فلاحوها ينتجون الألبان واللحوم والشحوم والجبن والنباتات ذات الاستخدامات الصناعية، ويشترون القمح وخشب الوقود. ونجد في المجر الفلاحين ينتجون المواشي، ويصدرون القطعان إلى ألمانيا وإيطاليا، وكانوا يشترون القمح الذي يحتاجون إليه ومن الفلاحين الموسرين الذين استخدموا السوق على نطاق واسع: كل زراع الخضروات في المناطق المحيطة بالمدن، الذين كثيراً ما نوه بهم علماء الاقتصاد، كان هؤلاء الزراع يطوقون المدينة الكبيرة، ويثرون منها : ولقد كان الثراء الواسع الذي نعمت به مونتري Montreuil قرب باريس مما كانت تبيعه من إنتاج بساتين كرومها

وخوخها، ثراءً كتب عنه لويس سيباستيان ميرسييه Louis-Sébastien Mercier [١٦٣] في عام ١٧٨٢ أنه خرافي كالأحلام. ومن منا لا يعرف النمو المتزايد الذي حققته مراكز إنتاج الطعام حول لندن، وحول بوردو Bordeaux وحول أنجوليم Angoulême [١٦٤] !هذه بلا شك حالات استثنائية إذا قيست بالعالم الريفي الذي كان في ذلك العصر يمثل في مجموعه ما بين ٨٠ و ٩٠ ٪ من سكان العالم. ولا ينبغي أن ننسى أن الأرياف الفقيرة نفسها شملها نوع من الاقتصاد المستتر، كما يتسلل المرض خفية في البدن. كانت قطع النقود تصل إليها بطرق مختلفة تتجاوز السوق بمعناها المحدد. كان يتولى هذا الأمر التجار الجائلون، والمرابون في المركز أو القرية – ولنذكر هنا المرابين اليهود في أرياف شمال إيطاليا [١٦٥]، وأصحاب الأعمال القائمون بالصناعات الريفية، والبورجوازيون، والمزارعون الذين حققوا ثراءً ، وكانوا يبحثون عن عمالة لاستغلال أراضيهم، بل وأصحاب الدكاكين الريفية...

من الضروري أن نأخذ في الاعتبار هذه الأمور التي لا تمنع المؤرخ الذي يتصدى للاقتصاد القديم من النظر إلى السوق من حيث هي اختبار، أو مؤشر لا يهون من قيمته أبداً. ولم تخطيء بيسترا تسفيتكوفا Bistra A. Cvetkova عندما تبنت أن السوق من حيث هي مؤشر تمثل نوعاً من الهيكل الهرمي المدرج، وقامت على هذا الأساس بتحديد الوزن الاقتصادي للمدن البلغارية المطلة على نهر الدانوب بناءً على قيمة الضرائب التي كانت تفرض على مبيعات السوق، مبينة أن الضرائب كانت هناك تسدد بنقود فضية من نوع الأقچا aspres [الأقچا عملة عثمانية فضية، هي الوحدة الأساسة. كانت البارة تساوي ٣ أقچا ؛ القرش = ١٢٠ أقچا] وأنه كانت هناك آنذاك أسواق متخصصة في ذلك الوقت المبكر [١٦٦]. وتبين ملحوظتان أو ثلاث ملحوظات عن مدينة ياسي Jassy بمولداڤيا أن المدينة كان فيها في القرن السابع عشر « سبع ساحات تتداول البضائع، كان بعضها يحمل اسم البضائع الأساسية التي تباع في هذه الساحة أو تلك، فهذه سوق الأحذية الطويلة، وتلك سوق الدقيق.... » [١٦٧]. وهكذا يتكشف لنا نوع من التقسيم شمل الحياة التجارية. أما آرثر يانج Arthur Young فيخطو خطوات أبعد في ملحوظاته، فعندما برح أراً Arras في أغسطس من عام ١٧٨٨ لقي ما لا يقل عن « مائة حمار محملة [...] على ما يبدو بأحمال خفيفة جداً، ورأى زرافات من الرجال والنساء تشبه الأسراب ». كانت هذه العمالة تغطي حاجة السوق بل تغرقه. هكذا كانت « أعداد كبيرة من العمالة الريفية تترك العمل الريفي في أثناء موسم الحصاد حتى تزود المدينة بالأقوات ، ولو كانت هذه المدينة في انجلترة لزودها بحاجتها من الأقوات واحد على أربعين من هؤلاء العمال. إنني عندما أري أسراباً بشرية من هذا النوع تتسكع في سوق من الأسواق – وهذه هي النتيجة التي يخلص إليها – فإنني أستنتج أن الملكية الزراعية قد تفتت يقيناً إلى أقصى حد » [١٦٨]. فهل معنى هذا أن



سوق في مدينة أنتفربن. لوحة من رسم رسام مجهول من نهاية القرن السادس عشر.



(المتحف الملكى للفنون الجميلة في أنتفرين)

الأسواق التي يقل فيها البشر، والتي لا يلهو فيها الناس ولا يتسكعون أكثر مما ينبغي، هي سمة الاقتصاد العصري ؟

ما تحت

السوق

بينما كان الاقتصاد التجاري يتسع ويهز أركان منطقة الأنشطة التي تجاوره، ومنطقة الأنشطة التي من دونه، كانت الأسواق تكبر وتتعاظم. وكانت الحدود تتغير، والأنشطة الأساسية تتحور وتتعدل. وليس هناك من شك في أن المال لم يكن إلا في حالات نادرة يمثل في الأرياف رأسمال حقيقي، بل كان يستخدم في شراء الأراضي، ويهدف من خلال هذا الشراء إلى التعبير عن الصعود الاجتماعي، وكان في أحوال أكثر من السابقة يُكتنز: وعلينا أن نذكر قطع العملة التي كانت عقود النساء في أوروبا الوسطى تُصنع منها، ولنذكر كؤوس وطاسات الصياغ الريفيين في المجر (١٦٩)، والصلبان الذهبية التي كانت تتخذها الفلاحات الفرنسيات عشية الثورة الفرنسية (١٧٠). ولكن المال كان على الرغم من ذلك يلعب دوره في هدم القيم والتوازنات القديمة. فقد اعتاد الفلاح الأجير، الذي أصبح له حساب في دفتر المخدوم، أن يحسب على أساس نقدي، حتى إذا كان سيده يعطيه جزءًا مقدماً في صورة عينية يغطي مستحقاته بحيث لا يتبقى له في نهاية العام عند تقفيل الحساب مستحقات يتلقاها نقداً في يده (١٧١). وقد أدى هذه المعاملة النقدية على المدى الطويل إلى تغيير العقلية، وتغييرعلاقات العمل كما أدى إلى تسهيل التكيف مع المجتمع العصري، ولكن هذا التغيير لم يكن قط في صالح الأكثر فقراً.

وليس هناك مؤرخ اقتصادي برع في بيان مدى تأثر المِلْكية والسكان في الريف بالتقدم الحتمي الذي سار اقتصاد السوق في مدارجه أكثر من ذلك المؤرخ الاقتصادي الشاب إيميليانو فرنانديث دي بينيدو Emiliano Fernandéz de Pinedo وهو من أبناء الباسك(١٧٢). كانت ديار الباسك قد غلب عليها في القرن الثامن عشر اتجاه عام زيّن لها أن تصبح ***السوق القومية*** ونجم عن ذلك ظهور نهج تجاري ظل يتزايد حتى شمل الملكية الريفية ؛ وما زالت الأراضي المختلفة تنزل إلى السوق فتباع وتشتري، حتى انتهت إلى السوق أراضي الكنيسة نفسها، وأراضي من أطلق عليهم اسم الأرشدين majorat وهي أراضي النبلاء التي كانت التقاليد تقضي بوقفها على الإبن الأرشد، وكانت مثل أراضي الكنيسة أراض حرام لا تمس. وإذا بالملكية العقارية تتركز في أيد قليلة محدودة، وإذا بالفلاحين الذين كانوا يعانون الفقر والبؤس يزيدون فقراً وبؤساً، فقد أصبح عليهم، أن يسلكوا بأعداد أكبر، لم تشهدها البلاد من قبل، من خلال الفتحة الضيقة لسوق العمل، سواء كانت تلك السوق في المدينة، أو في الريف. وكانت السوق، عندما اتسعت وتعاظمت،

هي التي أحدثت هذه الدوامات وما نتج عنها من نتائج لم يعد إلى ردها من سبيل. وليس ما جرى هنا سوى صورة متكررة من تطور حدث من قبل - مع الأخذ في الاعتبار الاختلافات المرتبطة بالظروف المختلفة - في انجلترة قبل ذلك بزمن طويل، وأدى هناك إلى ظهور عمليات الاستغلال التي قام بها كبار المزارعين الإنجليز.

وهكذا شاركت السوق في التاريخ بمعناه الكبير. والسوق درجة من درجات الهيكل الاقتصادي الهرمي، حتى أكثر الأسواق تواضعاً درجة في هذا الهيكل الهرمي، هي بطبيعة الحال أوطى الدرجات . ولو أتاحت لنا الملاحظة أن نكتشف بيئة لم تعرف السوق، أو كانت السوق فيها عارية عن الأهمية، ووجدنا فيها المال نادراً مفرط الندرة، اتخذ لنفسه قيمة هائلة نَصِفُها بأنها انفجارية، فإننا نكون يقيناً حيال بيئة تدنت فيها حياة البشر إلى درجة الصفر، وهي الدرجة التي يكون فيها على كل فرد أن ينتج بنفسه كل شيء تقريباً. كانت هناك مجتمعات قروية عديدة في أوروبا قبل عصر الصناعة تعيش في هذا المستوى، على هامش اقتصاد السوق. وكان الرحالة الذي تحمله المغامرة إلى مثل هذه البقاع يستطيع، بما معه من قطع نقدية قليلة زهيدة، أن يقتني كل خيرات الأرض بأسعار بخسة لا يصدقها العقل. وليس من الضروري، لمشاهدة هذه العجائب أن يذهب الإنسان مثل المعلم مانريك Maestre Manrique إلى أراكان Arakan (١٧٣) في بورما حول عام ١٦٣٠، حيث وجدهم يبيعون ثلاثين دجاجة بأربعة ريالات، ومائة بيضة بريالين [بملاليم]. كان يكفي أن يبتعد الإنسان في أوروبا عن الطرق الكبيرة الرئيسية، وأن يتوغل في دروب الجبال، أو يهبط جزيرة سردينيا، أو يلم بالشاطىء في موضع غير مألوف عند ساحل إستريا Istrie على البحر الأدرياتيكي. والخلاصة أن حياة السوق التي يسهل على المؤرخ أن يدركها، تواري عنه في أحوال كثيرة كثرة مفرطة حياة أخرى تتصل أسبابها من تحتها، هي حياة هينة، ولكنها مستقلة قائمة بنفسها، وكثيراً ما تكون مكتفية بذاتها، أو ساعية إلى الاكتفاء الذاتي. تلك الحياة تمثل عالَماً آخر، اقتصاداً آخر، مجتمعاً آخر، ثقافة أخرى. ومن هنا كانت أهمية المحاولات - من نوع محاولات ميشيل مورينو Michel Morineau (١٧٤) أو ماركو كاتّينو Marco Cattino (١٧٥) - التي استهدف دراسة ما يجري من تحت السوق، وما يفلت من السوق، أو باختصار دراسة رقعة الاستهلاك الذاتي الريفي. ولقد سلك المؤرخان طريقاً واحداً : انطلقا من سوق الغلال، ونظرا إلى الرقعة العامرة بالسكان التي تعتمد على هذه السوق من ناحية، ونظرا من ناحية ثانية إلى طلب السكان، ومن الممكن حساب استهلاك السكان طبقاً للمعايير المعروفة. فإذا نحن عرفنا، علاوة على ذلك، مقدار الانتاج المحلي، والأسعار، والكميات التي يجري تداولها في السوق، والكميات التي تستهلك محلياً، والكميات التي يتم تصديرها أو استيرادها، فإننا نستطيع أن نكوّن فكرة عما يجري، عن المفروض

أن يجري، من تحت السوق. وقد انطلق ميشيل مورينو في بحثه من مدنة متوسطة هي شارلفيل Charleville ؛ وانطلق كاتَبني من بندر من بنادر مودينا Modena أكثر قرباً من الحياة الريفية، في منطقة منزوية إلى حد ما.

ويسلك الباحث إيف ماري بيرسيه Yves-Marie Bercé نهجاً مشابهاً، وإن سلك سبلاً مختلفة [١٧٦]، فيما عبر عنه من رأي مؤخراً حول ثورات الفلاحين في أكيتانيا في القرن السابع عشر. وهو يدرس هذه الثورات ويستنتج منها عقليات السكان ودوافعهم، وهي أمور كثيراً ما لا يحيط بها التاريخ. وأنا أقدّر على نحو خاص ما يقوله عن أرباب العنف من مرتادي الحانات الريفية التي كانت مواضع متفجرة.

أياً كان الأمر فقد أصبح الطريق مفتوحاً أمام الباحثين. قد تتغير المناهج والسبل وطرق المعالجة (وهو ما نعرفه مسبقاً)، ولكن هناك شيء ثابت لا يقبل التغيير وهو أنه ليس هناك من سبيل إلى كتابة تاريخ كامل، وبخاصة تاريخ للريف يستحق أن يتسمى بهذا الاسم، إذا لم يكن في مقدورنا أن نصور على نحو شامل متكامل مترابط حياة الناس خارج نطاق السوق، أو في تلك المنطقة التي نتصورها تحت السوق.

الدكاكين

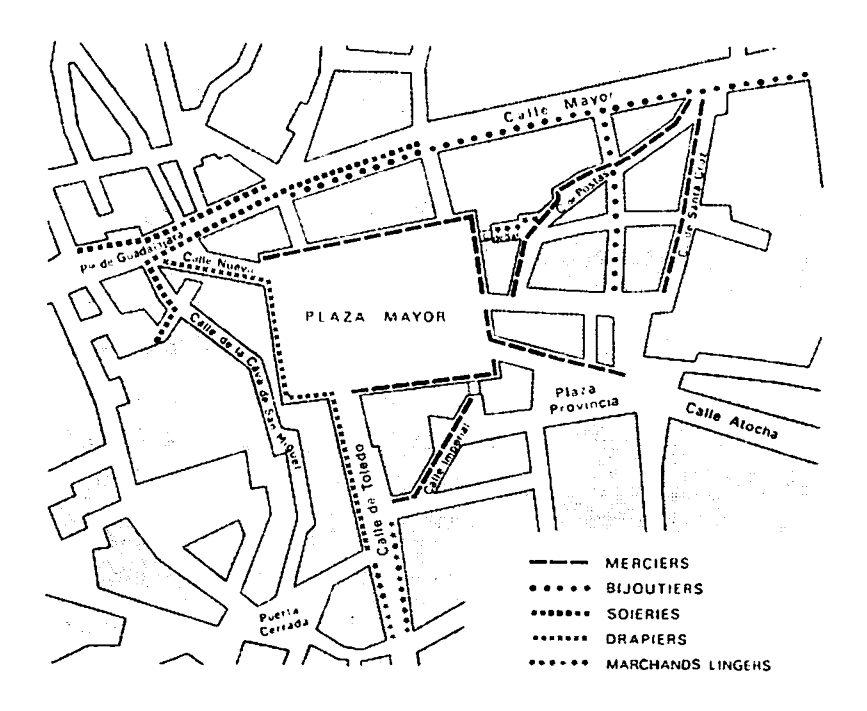
أما المنافس الأول للسوق (وإن كانت منافسة أفادت التبادل) فقد تمثل في الدكاكين. والدكاكين عبارة عن خلايا صغيرة لا حصر لها، وهي أداة أولية أخرى من أدوات التبادل. الدكاكين تشبه السوق، ولكنها تختلف عنه : فالسوق ليست مستمرة ليست قائمة مفتوحة على الدوام، بينما الدكان مستمر، مفتوح على الدوام، تقريباً بلا توقف. هذه هي القاعدة العامة، وما من قاعدة إلا لها استثناءاتها.

فنحن علي سبيل المثال نترجم كلمة سوق العربية soukh إلى مارشيه marché بالفرنسية التي يضع لها القاموس كلمة سوق كمقابل لها، ولكن السوق في المدن الإسلامية في كثير من الأحوال حارة تكتنفها الدكاكين أو الحوانيت التي تخصصت جميعها في تجارة واحدة، وهي صورة كانت معروفة أيضاً في كل بلدان الغرب. ففي باريس كانت هناك منذ القرن الثاني عشر دكاكين جزارة مجاورة لسانت اتيين دي مون Saint-Étienne-du-Mont هي التي أعطت شارع مونتاني سانت جينيفيف Montagne-Saint-Geneviève اسم rue des Boucheries أي شارع الجزارات [١٧٧]. ونقرأ عن باريس في عام ١٦٥٦ « أن كل تجار الحديد والنحاس الأصفر والنحاس الأحمر والصاج اتخذوا دكاكينهم بجانب قرافة سانت إنوسان Saint-Innocent...» [١٧٨] وشهد شاهد في عام ١٦٤٣ أن « الطيور كانت تباع في ليون Lyon في دكاكين خاصة، في منطقة الفرارجية، شارع سان چان» [١٧٩]. كذلك عرفت المدن الأوروبية شوارع تضم دكاكين محلات البضائع الترفية (انظر تخطيط مدينة

مدريد على الصفحة المقابلة)، ومن هذا القبيل أيضاً شارع الميرتشيريا Merceria الممتد من ميدان سانماركو إلى جسر ريالتو في البندقية. وهو شارع قال عنه أحد الرحالة في عام ١٦٨٠ إنه جدير بأن يعطي الإنسان صورة عظيمة عن البندقية [١٨٠]، ومن قبيل الدكاكين المصفوفة التي تكتنف الشاطيء الشمالي في الميناء القديم بمارسيليا، حيث كانت تباع بضائع الشرق، وكانت هذه الدكاكين « رائجة لدرجة أن دكاناً مساحته عشرين قدم مربع - كما ذكر دي بروس de Brosses - كان يؤجر بخمسمائة جنيه ليفر » [١٨١]. وتعتبر هذه الشوارع بدكاكينها من قبيل الأسواق المتخصصة.

وهناك استثناء آخر من القاعدة : هناك خارج أوروبا ظاهرتان لم يعرفهما أحد في أوروبا من قبل. كانت أولهما في إقليم سيتشوان وهو المنطقة العليا من حوض نهر اليانج تسي كيانج الذي احتله الاستعمار الصيني من جديد في القرن السابع عشر. حكى الرُّحالة عن هذا الإقليم أنه كان أشبه شيء بمجموعات متناثرة من الأحياء المتباعدة المتفرقة ؛ كانت صورته تختلف عما كانت عليه الحال في الصين نفسها التي كانت القاعدة فيها هي تجمع السكان تجمعاً مكثفاً ؛ في وسط هذا التناثر الذي تميز به إقليم سيتشوان كانت تقوم في الخلاء مجموعات من الدكاكين الصغيرة ياوتيين yao-tien كانت تلعب آنذاك دور السوق الدائمة [١٨٢]. ونعتمد على الرُّحالة مرة أخرى فنعلم منهم أنهم لما نزلوا جزيرة سيلان في القرن السابع عشر وجدوا فيها الظاهرة نفسها : لم تكن بها أسواق بل كانت بها دكاكين [١٨٣]. وإذا نحن عدنا إلى أوروبا رأينا في باريس أكشاكاً أنشئت حيثما اتفق في شوارع باريس، على الرغم من قرار حظرها الذي صدر في عام ١٧٧٦ ؛ كانت هذه الأكشاك عبارة عن فرش خفيف طياري مثل فرش الأسواق، ولكن الفرق بينهما كان يكمن في أنها كانت تقوم بالبيع يومياً على طريقة الدكاكين [١٨٤]. هذه هي بعض الشكوك التي تساورنا في هذا المقام، ومن شكوكنا مثلاً ما نعلمه من أن بعض المناطق التجارية، مثل يسترهام Westerham، أوتيت صفاً row من دكاكين البقالة والخردوات قبل أن تؤت سوقاً بزمن طويل [١٨٥]. ومن شكوكنا أيضاً أن الكثير من الدكاكين كان يقام على أرض السوق نفسها ؛ وأنها كانت تستمر في البيع حتى عندما تبدأ السوق في نشاطها. ثم أليس تهيئة مكان كالدكان وسط سوق السمك في مدينة ليل الفرنسية Lille لبيع السمك المملح هو في الحقيقة جمع بين السوق والدكان ؟ [١٨٦].

ولكن هذه الشكوك لا تمنع بطبيعة الحال أن الدكان تميز عن السوق، وأن تميزه عنه ازداد وضوحاً بمرور الأيام.



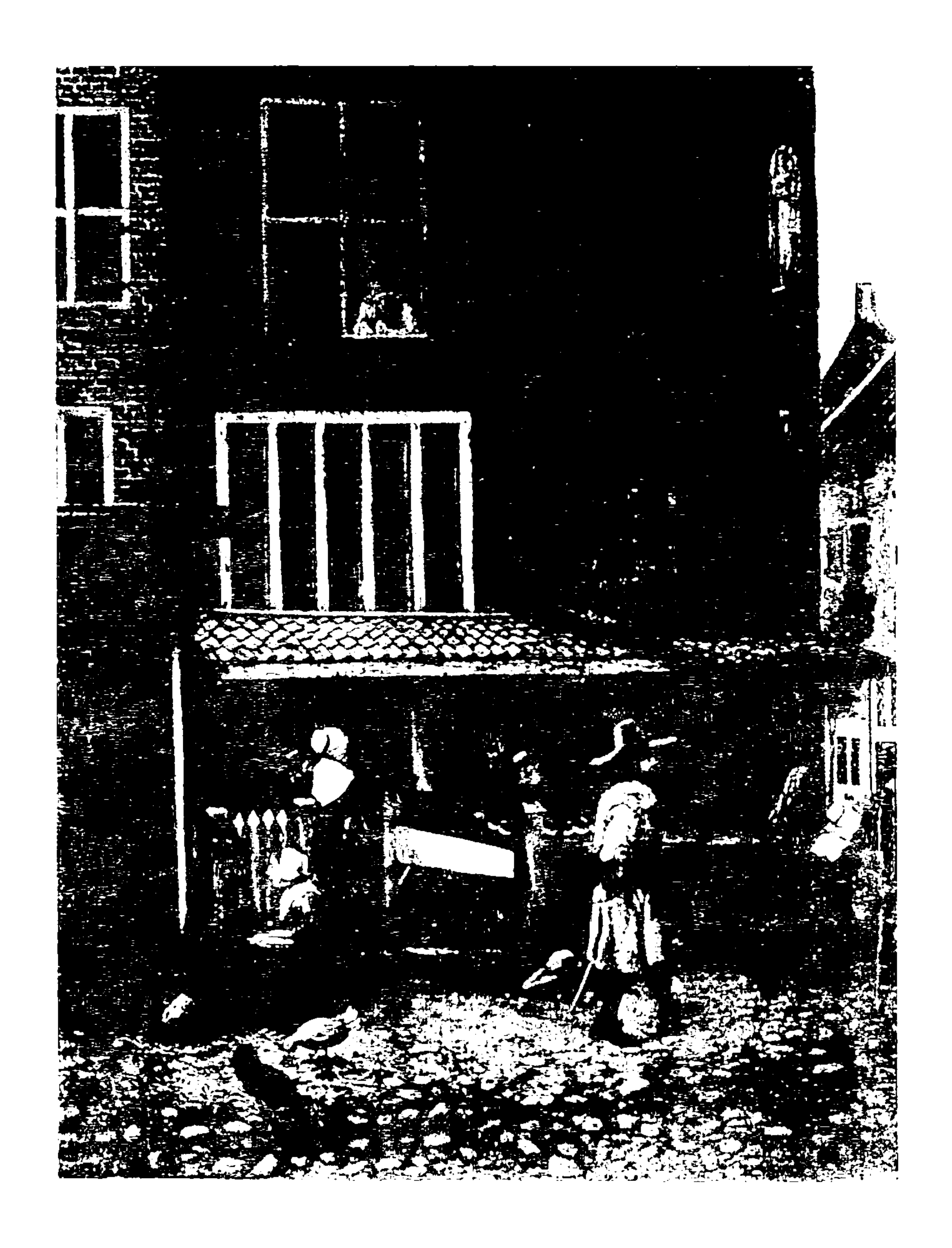
٥ – مدريد ودكاكينها المترفة

أصبحت مدريد منذ عام ١٥٦٠ عاصمة لأسبانيا وازدهرت في القرن السابع عشر. وكثرت فيها الدكاكين، وأحاطت الدكاكين المترفة بالميدان الكبير Plaza Mayor بحسب تخصصاتها، وتلاصقت الواحدة في الأخرى. – نقلاً عن كتاب
Los Cinco Gremios mayores de Madrid تأليف م. كوبيليا M. Copella وماتيليا تاسكون .A Matilla Tascón، ١٩٥٧.

عندما ولدت المدن، أو عندما ولدت مرة أخرى، في القرن الحادي عشر في ربوع أوروبا المختلفة، وعادت الحياة النشيطة إلى الأسواق من جديد، رسم النمو الحضري حداً مميزاً بين الأرياف من ناحية والمدن من ناحية ثانية. فقد ضمت المدنُ الصناعةَ الوليدةَ بين ظهرانيها، وضمنت معها بالتالي العمال والحرفيين، وكانت الدكاكين التي نشأت آنذاك من نوع الورش (إذا صحت العبارة) للخبازين، والجزارين، وصناع الأحذية، والصرماتية، والحدادين، والخياطين، وغير هؤلاء وأولئك من الحرفيين العاملين بالقطاعي. وكان الحرفي في البداية يضطر يوم السوق إلى مبارحة دكانه والذهاب إلى السوق المكشوفة أو السوق المسقوفة ليبيع هناك إنتاجه. وكان ترك الدكان شيئاً ثقيلاً على نفسه، فقد كان عمله يربطه

به ربطاً وثيقاً « كارتباط الحلزونة بقوقعتها » (١٨٧). وكانت سلطات المدينة، الحريصة على حماية مصالح المستهلكين، تفرض عليه الذهاب إلى السوق لأن السوق كانت أسهل في الرقابة من الدكان الذي يكون فيه الحرفي هو سيد نفسه تقريباً (١٨٨). ولكن الحرفي سرعان ما أخذ يبيع انتاجه في دكانه، من خلال *نافذته*. كما كانوا يقولون، في الأيام التي لم يكن فيها سوق، في عطلة السوق. وهكذا كان هذا النشاط بالمراوحة في أثناء عطلة السوق هو الذي جعل من الدكان مكانا للبيع المتقطع، شبيهاً من هذه الناحية بالسوق. وكان الجزار في مدينة إيبورا Evora البرتغالية حول عام ١٣٨٠ يقطع اللحم ويجهزه في دكانه، ثم يبيعه في سوق من أسواق المدينة الثلاث التي تقام في أيام معلومة كل أسبوع (١٨٩). وقد دهش رجل من أهل شتراسبورج في عام ١٦٤٣ عندما رأى في مدينة جرينويل Grenoble الجزارين يقطعون اللحم ويبيعونه في دكاكينهم، لا في الأسواق، بل كانوا يبيعونها « في دكان مثل دكاكين التجار الآخرين » (١٩٠). وكان الخبازون في باريس يبيعون الخبز العادي والخبز الفاخر في دكاكينهم، وكانوا عادة يبيعون الخبز الكبير في السوق في أيام الأربعاء والسبت (١٩١). وفي مايو من عام ١٧١٨ صدر مرسوم جديد أحدث هزة في النقود، وتكرر الارتباك الذي تبع انهيار نظام لو Law. وكان من نتائج الهزة التي أحدثها المرسوم أن الخبازين، بدافع من الخوف أو الخبث، لم يحملوا إلى السوق الكميات التي كانوا يبيعونها هناك عادة، فإذا حان الظهر لم يجد إنسان خبزاً في السوق العامة، والأدهى من ذلك، أن الخبازين كانوا في اليوم نفسه يبيعونه غالياً يرفعون السعر بمقدار سولين إلى ٤ سولات للرطل الفرنسي، وينتهي السفير التوسكاني في باريس (١٩٢) وهو الذي نستشهد به، إلى أن النظام « ليس مستتباً في هذه الأمور بالصورة التي نراه عليها في البلاد الأخرى.»

والخلاصة أن الحرفيين هم أول من اتخذوا الدكاكين ، ثم جاء أصحاب الدكاكين الحقيقيون بعدهم : ونعني بهم أولئك الذين لعبوا في عمليات التبادل دور الوسطاء، فكانوا يندسون بين المنتجين والمشترين، ويقنعونهم بالشراء والبيع دون أن ينتجوا بأيديهم شيئاً من البضائع التي يعرضونها (على الأقل انتاجاً كاملاً). إنهم – منذ البداية، وبصفة أساسية – مثل ذلك التاجر الرأسمالي الذي عرّفه كارل ماركس بأنه دائماً ينطلق من المال (م) فيحصل على البضاعة (ض)، ثم يعود من البضاعة دائماً إلى المال (م) حسب التخطيط **م ض م**: «إنه لا ينفصل عن ماله إلا وفي تدبيره أن يستعيده.» بينما الفلاح كثيراً ما يأتي إلى السوق ليبيع بضائعه ليشتري على الفور البضائع التي يحتاج إليها : فهو ينطلق من البضاعة ويعود إلى البضاعة حسب المسار التالي : **ض م ض**. كذلك الحرفي الذي يلتمس قوته في السوق، لا يظل قابضاً على المال. وهناك بطبيعة الحال استثناءات ممكنة.



دكاكين الخبازين ودكاكين القماشين، بعضها بجانب البعض الآخر في أمستردام.
لوحة من أعمال ياكوبوس فريل Jacobus Vrel من رسامي المدرسة الهولندية في القرن السابع عشر (مجموعة فتسلار في أمستردام) Amesterdam, Collection H.A. Wetzlar

ولقد كان المستقبل من حظ الوسيط، فهو شخصية خاصة قائمة بذاتها، متغلغلة، وهذا المستقبل هو ما يعنينا، يعنينا أكثر من الماضي والمصادر الأولى التى يصعب حل تعقيداتها. على الرغم من أن العملية كان يمكن أن تكون بسيطة، فهؤلاء هم التجار الجائلون، الذين بقوا بعد أفول نجم الأمبراطورية الرومانية، قد فوجئوا منذ القرن الحادي عشر - وربما قبل هذا التاريخ -- بنمو المدن، فكف بعضهم عن التجوال واستقروا، واندمجوا في قطاعات الحرف الحضرية. وهذه الظاهرة لا ترتبط بتاريخ معين، ولا ترتهن بمكان بعينه. وهي لم تظهر في ألمانيا وفرنسا في القرن الثالث عشر، وإنما أعتباراً من القرن الثالث عشر [١٩٣]. وهذا هو ***البائع الجوال*** الفلاني، بقدميه المغبرتين، يكف عن حياة التجوال، ويستقر على مقربة من الحرفيين، في دكان شبيه بدكاكينهم، ولكن دكانه كان يختلف عنها اختلافاً ظل يتزايد مع الأيام وضوحاً. كان دكان الخباز في القرن الثامن عشر يشبه إلي حد كبير دكان الخباز في القرن الخامس عشر أو حتى الرابع عشر. أما دكاكين التجار فقد تغيرت من القرن الخامس عشر إلى القرن الثامن عشر في شكلها وفي مناهج التجارة تغيراً لا تخطئه العين.

ومع ذلك فالتاجر صاحب الدكان لم ينفصل منذ البداية عن الاتحادات الحرفية التي اتخذ مكانه فيها عندما اندمج في العالم الحضري. ولكنه ظل ينطبع بوصمة ما ترجع إلى أصله وإلى حالات الاضطراب التي تولدت عنه. وحتي عام ١٧٠٢ نقرأ في تقرير فرنسي: «صحيح أن التجار يعتبرون الأوائل بين الحرفيين، يعتبرون أعلى منهم درجة، ولكنهم لا يزيدون عن ذلك » ([١٩٤]). هذا الكلام ينطبق على فرنسا، التي لا يحل فيها البياع marchand عملياً مشكلة رتبته الاجتماعية عندما يتسمى باسم التاجر négociant. وإليك نواب التجارة يعبرون في عام ١٧٨٨ عن حزنهم من أن التجار كانوا حتى ذلك التاريخ يعتبرون من « طبقة من الطبقات الدنيا في المجتمع » [١٩٥]. كانت هذه هى العبارات التي ترد في فرنسا عند الحديث عن التجار، ولكنها لم تكن تستخدم في أمستردام أو لندن ولا حتى في إيطاليا [١٩٦].

كان أصحاب الدكاكين في بداية القرن التاسع عشر، بل وبعد القرن التاسع عشر، يبيعون دون تفريق البضائع التي يتلقونها من اليد الأولى، أو الثانية أو الثالثة. وتكشف عن طبيعة عملهم هذا، تسميتهم الأولى، المألوفة في فرنسا mercier، وهي كلمة مشتقة من اللاتينية merx, mercis بمعني بضاعة، أي بضاعة، والمثل الفرنسي السائر يقول: «كالتاجر، يبيع كل شيء، ولا يعمل شيئاً ». ونحن في كل مرة تتاح لنا فيها بيانات عن محتويات دكاكين البدالين، نجد فيها بضائع متباينة أشد التباين، سواء كانت هذه الدكاكين في باريس في القرن الخامس عشر [١٩٧] أو بواتييه [١٩٨] أو كراكاو [١٩٩] أو فرنكفورت المطلة على نهر الماين [٢٠٠]، أو كان المقصود هو دكان أبرهام دينت Abraham Dent - البدال

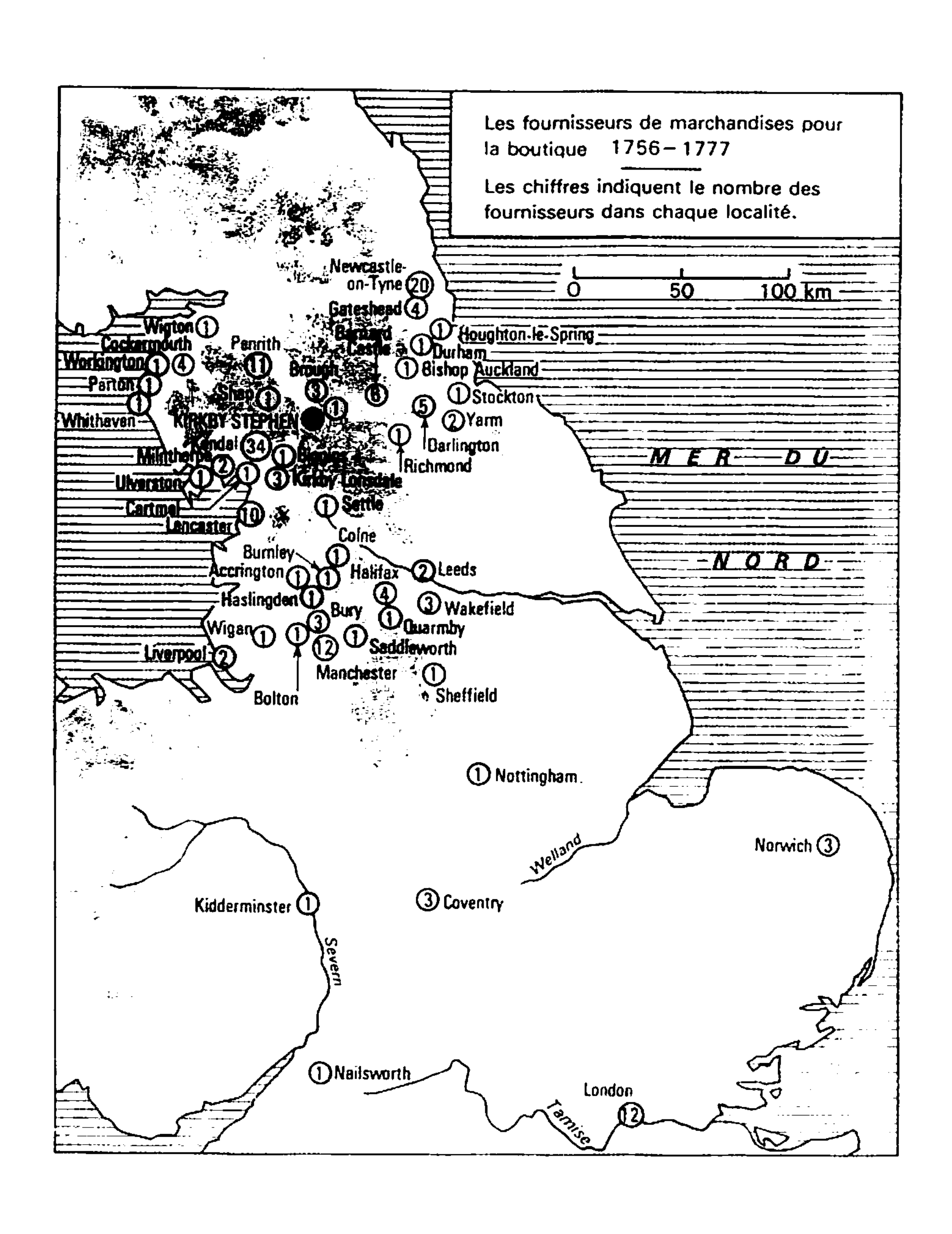
shopkeeper – في مدينة كيركبي ستيفن Kerkby Stephen وهي مدينة صغيرة في منطقة ويستمورلاند Westmorland شمالي انجلترة (٢٠١).

كان دكان هذا البقال العطار الإنجليزي، الذي نستطيع أن نتابع أعماله اعتماداً على أوراقه التي تتناول الفترة من ١٧٥٦ إلى ١٧٧٦، يبيع كل شيء. كان في المقام الأول يبيع الشاي (الأسود والأخضر) بمختلف أصنافه – بأسعار مرتفعة طبعاً لأنه كان بعيداً عن السواحل فلم يكن يفيد من البضائع المهربة الرخيصة ؛ ثم يأتي بعد ذلك السكر، العسل الأسود، الدقيق، النبيذ، والبراندي، والبيرة، والسيدر، والشعير، وحشيشة الدينار، والصابون، والاسبيداج البلدي، والسناج، والرماد، والشمع الخام، والشحم، والشموع، والتبغ، وملح الليمون، واللوز، والزبيب، والخل، والبسلة الناشفة، والفلفل، والبهارات، وجوزة الطيب، والقرنفل... كذلك نجد عند أبراهام دينت أقمشة حريرية، وصوفية، وقطنية، وكل أصناف الخردوات، والإبر، والدبابيس الخ بل نجد لديه الكتب والمجلات والتقاويم، والورق.. وربما كان الأفضل أن نذكر ما لم يكن الدكان يبيعه ؛ لم يكن يبيع الملح، ولسنا نعرف لذلك مبرراً مقبولاً، ولم يكن يبيع البيض والزبد والجبن، لأنها على الأرجح كانت متوفرة في السوق.

والزبائن الرئيسيون الذين كانوا يشترون من دينت هم منطقياً سكان المدينة الصغيرة والقرى المجاورة، أما الموردون فكانوا (انظر الخريطة المقابلة) (٢٠٢) فكانوا منتشرين على مساحة كبيرة، مترامية الأطراف على الرغم من أن مدينة كيركبي ستيفن لم تكن مربوطة بوسائل مواصلات تستخدم مجاري المياه. ولكن النقل بطريقة البر، وكان يقيناً غالي التكلفة، كان منتظماً، وكان مقاولو النقل يقبلون البضائع التي يكلفون بنقلها، ويقبلون كذلك خطابات وصكوك التحويل الائتمانية التي كان يستخدمها كوسائل للدفع. وكان الائتمان في الحقيقة يلعب دوره على نطاق واسع لصالح زبائن الدكان، ولصالح صاحب الدكان نفسه حيال مورديه.

ولم يكن أبرهام دينت يكتفي بنشاطه في محل البقالة، فقد اشترى جوارب تريكو وصنّعها في كيركبي ستيفن والمنطقة المحيطة بها. وبهذا أصبح صاحب أعمال صناعية وتاجراً يبيع منتجاته التي كان الجيش الإنجليزي يتزود بها، يوردها إليه تجار الجملة اللندنيون. ولما كان هؤلاء التجار الكبار يسمحون له بأن يصدر خطابات ائتمان مسحوبة عليهم، فيبدو أن أبراهام دينت اشتغل مروجاً dealer لخطابات الائتمان : والحقيقة أن خطابات الائتمان التي تعامل فيها كانت تتجاوز بكثير حجم أعماله التجارية. وكانت التعامل في هذه الخطابات الائتمانية يعني تسليف المال.

ونحن عندما نقرأ كتاب ويللان T. S. Willan نشعر بأن أن أبراهام دينت كان صاحب دكان من نوع خارج عن المألوف، وكأنما كان رجل أعمال واسع النشاط. ربما كان الرجل



٦ – موردو البضائع إلى البقال أبراهام دينت في كيركبي ستيفن

نقلاً عن كتاب : T. S. Willan, Abraham Dent of Kirkby Stephen, 1970.



بقّالة اسكتلندية خلف منضدتها، حول عام ١٧٩٠: وكانت تبيع بضائع مختلفة منها قوالب السكر، والشاي الأخضر الذي كانوا يسمونه هيسون hyson، والأقمشة . وملح الليمون، والشموع (؟). ويشهد القرط الذهبي والعقد المصنوع من كهرمان أسود على السعة (متحف People's Palace Glasgow)

فعلاً كذلك. ولقد التقيت أنا شخصياً في عام ١٩٥٨ في مدينة جليقه Galice في أسبانيا ببقال بسيط كان يشبه أبراهام دينت إلى حد بعيد : كان يبيع في دكانه كل شيء، وكان في مقدور الإنسان أن يطلب إليه أن يأتيه بأي شيء، بل كان من الممكن أن يصرف الإنسان لديه الشيكات المسحوبة على البنوك. ألا يحق لنا أن نقول إن الدكان كان بكل ببساطة يوفر الاحتياجات المحلية في مجموعها ؟ وكان على صاحب الدكان أن يتصرف بالشطارة والمهارة لينجح في الوفاء بهذه الاحتياجات. ولدينا بقال آخر من أهل مدينة ميونيخ من منتصف القرن الخامس عشر، وصلت إلينا دفاتر حساباته [٢٠٣]، يبدو أنه كان هو أيضاً خارجاً عن المألوف. كان يختلف إلى الأسواق العادية، والأسواق الموسمية، ويشتري من نورنبرج ومن نوردلينجن، ويذهب حتى إلى البندقية ومع ذلك فلم يكن سوى تاجر صغير عادي، إذا قيمناه قياساً على مسكنه الفقير الذي يتكون من حجرة واحدة، فقيرة الأثاث.

التخصص والتدرج
يشقان طريقهما

وعلى خط موازٍ لهذه الثوابت المستمرة، سار التطور الاقتصادي صانعاً أشكالاً أخرى من الدكاكين المتخصصة، وأصبح في مقدورنا أن نستنتج شيئاً فشيئاً الحوانيتية الذين يبيعون بالميزان : مثل البقالين ؛ والذين يبيعون بالذراع : باعة الأقمشة والخياطين ؛ والذين يبيعون بالقطعة : الأدوات الحديدية؛ والذين يبيعون أشياء مستعملة من ملابس وأثاث: الروبابيكيا. وكان باعة الروبابيكيا يحتلون مركزاً هائلاً : فقد بلغ عددهم في مدينة ليل ١٠٠٠ في عام ١٧١٦ (٢٠٤).

واتخذت بعض الدكاكين وضعاً خاصاً شجعها عليه تطور *الخدمات*، من هذه الدكاكين: دكان الأجزجي، دكان التسليف على رهونات دكان، الصراف المصرفي banquier، الصيرفي الذي تعامل في تحويل العملات changeur، دكان النادل aubergiste، وكان النادل يقدم الطعام والشراب والفراش وكان في كثير من الأحيان يقوم بدور الوسيط في أعمال النقل البري، ودكان الساقي أو الحانة، وكان «السقاة تجار نبيذ يتخذون مناضد ومفارش ويقدمون الطعام للزبائن في دكاكينهم » (٢٠٥)، وكانت هذه الدكاكين أو الحانات قد انتشرت في كل الأنحاء، في القرن الثامن عشر، مما أثار ثائرة الأخيار. والحق أن بعض هذه الدكاكين أو الحانات مارست أعمالاً مشبوهة أثارت الشكوك فيها، من هذا القبيل تلك الحانة « *في شارع أورس* » Ours في باريس، التي « كانت تشبه وكر العصبجية والحرمية أكثر مما كانت محلاً لخيار الناس » (٢٠٦) على الرغم من رائحة الأطعمة الشهية التي كانت تفوح من مطاعم الشواء المجاورة. ينبغي أن نضيف إلى قائمة الدكاكين وأصحابها، دكاكين الكَتَبَة، بل ودكاكين الموثقين وكتاب العدلية، على الأقل أولئك الذين شهد الشهود بأنهم «رأوهم في مدينة ليون يجلسون في دكاكينهم مثل الجزمجية ينتظرون زبائنهم » – وهذه هي العبارة التي استخدمها رحالة مر بتلك المدينة الفرنسية في عام ١٦٤٣ (٢٠٧). وكان هناك موثقون وكتبة عدلية «على راسهم ريشة » كما يقولون، متميزون منذ القرن السادس عشر، وكان هناك في المقابل، كتبة عموميون بؤساء لا يجدون ما يمكّنهم من اتخاذ دكاكين، منهم أولئك الذين كانوا يعملون في العراء، يصطفون عند عمدان سانزينوسان Saints-Innocents ، ولكنهم كانوا على أية حال يكسبون ما يملأ جيوبهم بالنقود، لأن أعداد الخدم – من الذكور والإناث – الذين لا يعرفون القراءة والكتابة، كان كبيراً (٢٠٨). وكانت هناك دكاكين للعاهرات، أطلقوا عليها في أسبانيا اسم **محلات اللحم** casas de carne. ونقرأ في مسرحية " *مُخاتل اشبيلية* " El Burlador de Sevilla التي صدرت في سنة ١٦٢٥، وهي من تأليف تيرسو دي مولينا Tirso de Molina الذي

ولد في عام ١٥٨٣ وتوفي في عام ١٦٥٨ عند مدينة إشبيلية أن فيها شارع للفجور هو « en la Calle de la Serpiente أي شارع الثعبان- [...] يمكن أن نرى فيه آدم يجري... وراء النساء ما شاعت له نزواته [...] وحتى إذا كانت اللقمة الواحدة بدوكات واحد. فإن اللقم التي سيبتلعها ستؤدي إلى استنزاف كيس نقوده »[٢٠٩].

وليست الدكاكين كلها سواء. وليس التجار كلهم سواء. فسرعان ما يفرض المال درجاته؛ والمال يقيم، بادىء هيكلاً هرمياً في مجال حرفة البقال القديمة، إذا رضينا بهذا التشبيه، فإذا القمة يتربع عليها بعض التجار أصحاب الثراء الكبير تخصصوا في التجارة الخارجية البعيدة، وإذا القاع يلزمه الفقراء باعة الإبر أو المشمع، أولئك الذين يقول عنهم المثل السائر «التاجر الفقير، طعامه فقير »، حتى الخادمة، وبخاصة إذا كان لديها تحويشة، لا يمكن أن ترضى به زوجاً. والقاعدة العامة هي أن التجار يرتفع بعضهم فوق بعض درجات: لنا أن نجول ببصرنا في كل مكان لنرى كيف تحاول مجموعة من التجار أن ترتفع فوق الآخرين. في فلورنسا كانت القطاعات الكبيرة أو الفئات والاتحادات الحرفية الكبيرة Arti Maggiore تختلف عن القطاعات الصغيرة أو الفئات والاتحادات الحرفية الصغيرة Arti Minori. وفي باريس تطورت الأمور من لائحة سنة ١٦٢٥ إلى مرسوم ١٠ أغسطس ١٧٧٦ بحيث أصبح الشرف الرفيع من نصيب القطاعات الستة أو الاتحادات الحرفية الستة les Six Corps وهي على التوالي : القماشون، العطارون، الشماعون، الصياغ، البقالون ، الدباغون. ولم يكن الترتيب دائماً خماسياً. بل كان هناك تحديد آخر للقمة في عالم الدكاكين وأصحابها، إذا ذهبنا إلى مدريد وجدنا ترتيباً خماسياً Cinco Gremios Mayores القطاعات أو الاتحادات الخمسة الكبرى التي سيكون لها دور كبير في القرن الثامن عشر. في لندن كانت القطاعات أو الاتحادات مصنفة على أثني عشر قطاعاً أو اتحاداً. أما في إيطاليا، وفي المدن الحرة بألمانيا، فكان التمييز أكثر وضوحاً : فقد أصبح كبار التجار في الواقع نوعاً من النبلاء هم التجار الوجهاء le patriciat ؛ وكانوا يمسكون بزمام الحكومة في المدن التجارية الكبيرة.

الدكاكين

تغزو العالم

ولكن الشيء الأساسي من وجهة نظرنا هو أن الدكاكين التجارية، على اختلاف أصنافها غزت المدن، كل المدن، والتهمتها، ثم القرى بعد حين : أقبل حوانيتيون من كل لون إليها، وحطوا فيها رحلهم منذ القرن السابع عشر، وبخاصة إبان القرن الثامن عشر، وكانوا بقالين لا خبرة عندهم، ونادلين من أوطى درجة، وأصحاب حانات. وكان هؤلاء الذين افتتحوا الحانات مرابين على نطاق ضيق وكانوا « يقومون بتنظيم ألوان المتعة الجماعية »؛ نلتقي بهم

من جديد في الأرياف الفرنسية في القرنين التاسع عشر، والعشرين؛ كان الناس يذهبون إلى حانة القرية « يلعبون، ويتسامرون، ويشربون، ويلهون... وكان الدائن يذهب إليها ليتعامل مع المدين، والتاجر ليتعامل مع الزبون.. هناك كانت تعقد الصفقات، وتبرم العقود...» وكأنما كانت الحانة منتدى وفندق الفقراء. وإذا كانت الكنيسة تمثل قطب القرية من ناحية فقد كانت الحانة تمثل في الناحية المقابلة للكنيسة القطب الآخر للقرية (٢١٠).

ولدينا آلاف من الشواهد تشهد على ما شمل الدكاكين من نمو وانتشار. فقد تزايدت الدكاكين في القرن السابع عشر حتى شابهت السيل، أو الفيضان المنهمر. وتحدث لوبه دي بيجا Lope de Vega في عام ١٦٠٦ عن مدريد، وقد أصبحت عاصمة أسبانيا قائلاً: Todo se ha vuelto tiendas أي لقد تحول كل شيء إلى دكاكين (٢١١). وأصبح الدكان tienda إطاراً من الأطر المفضلة للروايات البيكاردية [التي تدور حول شخصية الشاطر الذي ينجح بالحيلة وينجو من المأزق]. ونقرأ عن إقليم باڤاريا الألماني أن التجار كثروا « حتى أصبح عدد التجار مثل عدد الخبازين » (٢١٢). ولدينا خبر عن سفير فرنسا في لندن في عام ١٦٧٣، طردوه من البيت الذي كان يقيم فيه لأنهم قرروا أن يهدموه « ليقيموا مكانه مبان جديدة »، فبحث عن سكن جديد بلا جدوى، وكتب يقول « وهذا أمر سيصعب عليك أن تتصوره بالنسبة لمدينة كبيرة كهذه...[ولكن] نظراً لأن أغلب الدور الكبيرة قد هدمت منذ أتيت إلى هنا وتحولت إلى دكاكين ومحلات صغيرة للتجار، فالإنسان لا يكاد يجد ما يستأجره من مساكن » وإن وجد فبإيجارات جنونية (٢١٣). وإذا أخذنا بما قاله دانييل ديفو فقد اتخذ تحول المباني إلى دكاكين صورة بشعة monstrously (٢١٤) : كان عدد دكاكين البقالة mercers في مجموعها في عام ١٦٦٣ نحو ٥٠ أو ٦٠ في المدينة الضخمة كلها؛ فلما انتهى القرن كان العدد قد ارتفع إلى ٣٠٠ أو ٤٠٠ ؛ وظهرت الدكاكين الفاخرة التي زينها أصحابها بتكاليف مرتفعة، وتباروا في كسوة حيطانها بالمرايا، وأكثروا من الأعمدة المذهبة، والشمعدانات والأبليكات البرونزية التي وصفها دانييل ديفو الطيب بأنها كانت من أعمال السرف والحماقة. ولكننا نعرف من أعجبوا بها، فهذا رحالة فرنسي زار لندن في عام ١٧٢٨ وذهل لمنظر الفترينات التي رآها لأول مرة : « الشيء الذي لم ينتشر عندنا [في فرنسا] هو الزجاج، والزجاج - والشهادة لله - غاية في الجمال والشفافية. إنهم في لندن يحيطون الدكاكين بالزجاج، ويرتبون البضائع من خلفه، فهو يحميها من الغبار، ويعرضها لتراها عيون المارة، ويقدم إليهم منظراً جميلاً من كل ناحية » (٢١٥). وشهد هذا الوقت نفسه تحرك الدكاكين نحو غرب لندن، مواكبة اتساع المدينة، وهجرة الأغنياء. وإذا كان شارع باتر نوستر Pater Noster Row في شرق لندن قد ظل حيناً طويلاً من الزمن هو مكان الدكاكين

المفضل، فقد وجد شارع پاتر نوستر نفسه ذات يوم يفرغ من الدكاكين التي انتقلت غرباً إلى المكان الجذاب الجديد إلى كاڤنت جاردن Covent Garden ، وسيتألق هذا المكان بالدكاكين الجميلة عشر سنوت أو نحوها ، ثم تتحرك الموجة حركتها وتنقل الدكاكين إلى لادجيت هيل Ludgate Hill، ولن تلبث الدكاكين أن تنتشر بعد ذلك كالجراد في اتجاه راوند كورت، وفينتشيرتش ستريت، وهاوندسديتش Round Court, Fenchurch Street, Houndsditch. ولكن المدن كانت كلها تسير على هذا المنوال، كانت دكاكينها تتزايد، وكانت تجور على الشارع بما تقتصه منه لشرفات العرض، وكانت تهاجر من حي إلى حي [٢١٦].

وانظر إلى باريس كيف انتشرت فيها المقاهي [٢١٧]، وكيف نمت دكاكين كورنيش السين الفارهة، وفيها دكان پيتي دنكرك Petit Dunkerque الذي فتن به ڤولتير [٢١٨]، حتى غطت شهرته على شهرة ساحة القصر أو الپاليه Palais وكان تلك الساحة في أيام پيير كورني Corneille [القرن السابع عشر] محط إعجاب الناس، ومحل فرجتهم الأول بما كان فيه من نشاط تجاري رائع [٢١٩] . حتى التجمعات الحضرية الصغيرة، أو المدن الصغيرة حدثت فيها طفرات مشابهة. في مالطة مثلاً، منذ مطلع القرن الثامن عشر، كانت مدينة لاڤاليت La Valette مدينة جديدة ضيقة، نقرأ عنها في تقرير مفصل كتبه شاهد عيان [٢٢٠] « أن دكاكين البقالة ودكاكين القطاعي الصغيرة تكاثرت فيها حتى إن أصحابها لم يكونوا يحققون منها من الربح ما يقيم أودهم، فمنهم من اضطر إلى السرقة، ومنهم من أفلس، ولم يكن فيهم قط من استطاع أن يملأ دكانه بالبضائع ؛ والإنسان يتملكه الأسى عندما يرى هذا العدد الكبير من الشباب يضيعون في هذه الدكاكين **الدوتة** dote التي قبضوها لتوهم عند الزواج، أو الميراث الذي حصلوا عليه من آبائهم، كل هذا ينتهي بهم إلى شغلة كسل وقعود، وتنبلة حقيقية una occupatione sedentaria et cosi poltrona ». ويحزن صاحب هذا التقرير، الحريص على الفضيلة، وهو يذكر أن بيوت المالطيين تتزايد فيها المشغولات الذهبية والفضية، وهي عبارة عن ***رأسمال عاطل ميت***، وأن الرجال والنساء والأولاد، من الطبقة العادية، يلبسون ثياباً من أقمشة غالية، ويتشحون بشيلان من الدنتيللا الثمينة، وأشد ما يستنكره هو أن **بنات الهوى** putane يرفلن في حلل من الحرير ويركبن عربات الحنطور. ويضيف عبارة جادة لا يخالطها شيء من فكاهة : « مادام الفجور محظور، فلا أقل من أن تفرض على الغانيات ضرائب » un tanto al mese per dritto d'abiti . أليس من حقنا، مع الالتزام بما تفرضه النسبية علينا من تقييم كل وضع بحسب ظروفه، أن نقول إن تلك علامة على أن مجتمعاً استهلاكياً قد بدأ يظهر بالفعل آنذاك ؟



دكان فاخر في مدريد في النصف الثاني من القرن الثامن عشر: يبيع التحف والأنتيكات. ويمكن أن نقارن الديكور هنا بالديكور الذي وصفه دانييل ديفو في حديثه عن الدكاكين اللندنية الجديدة في مطلع القرن. (لوحة من رسم لوي باريت إي الكاثار Luis Paret y Alcazar متحف لاثارو Lazaro بمدريد.)

ولكن موجة الازدهار والانطلاق لها درجاتها، ومن الممكن أن تصل إلى السرف، كان ج.ب. سي J.-B. Say قد أقام في لندن في عام ١٧٩٦ ثم عاد إليها ورآها بعد عشرين عاماً، في سنة ١٨١٥، فانعقد لسانه من فرط دهشته: كانت هناك دكاكين عجيبة تعرض البضائع بالتخفيض، ووجد النصابين في كل مكان، ووجد لافتات منها « الثابتة » ومنها « المتجولة » بين المشاة يطالعونها أمام عيونها دون أن يضيعوا دقيقة في الذهاب إلى اللافتة الثابتة، فقد شهدت لندن قبيل ذلك الوقت اختراع *الرجل السندويتش* وهو الرجل الذي يحمل لافتة علي بطنه، ولافتح علي ظهره، يكتنفانه كالسندوتش، ويسير بهما بين الناس[٢٢١].

أسباب الازدهار

لو أننا استخدمنا لغتنا الحالية لقلنا إن التوزيع اتسعت رقعته في كل مكان، وان حركة التبادل زادت سرعتها، لا في الدكاكين وحدها بل في الأسواق العادية والأسواق الموسمية أيضاً، وإن قطاع التجارة الثابتة الدائمة التي مارستها الدكاكين، وقطاع الخدمات الذي اتسع نطاقه أديا إلى انتصار قطاع ثالث لا ينفصل عن النمو العام الذي شهده الاقتصاد.

ومن الممكن أن نستشهد على هذا الانطلاق بالعديد من الأرقام، كأن نحسب العلاقة بين عدد السكان وعدد الدكاكين (٢٢٢)، أو نحسب النسبة المئوية بين دكاكين الحرفيين ودكاكين التجار، أو نحسب متوسط حجم الدكان ومتوسط دخله. وهذا هو ڤرنر زومبارت Werner Sombart (٢٢٣) يعتمد شهادة المؤرخ يوستوس موزر Justus Möser، وهو مؤرخ ألماني متميز، دقيق الملاحظة، وإن شاب أسلوبه شيء من الحزن، تناول مدينته أوسنابروك Osnabrück بالملاحظة، وتبين في عام ١٧٧٤ أن « عدد البقالين قد زاد إلى ثلاثة أمثاله منذ قرن، بينما قل عدد الحرفيين إلى النصف.» وهناك مؤرخ آخر هو هانس ماورسبرج Hans Mauersberg قدم إلينا مؤخراً بيانات مشابهة، وإن كانت محددة الأرقام، وتناول بها طائفة من المدن الألمانية الكبيرة. كذلك هناك بحوث تتناول شرائح اختيرت بالمصادفة، واعتمدت على إعلانات الوراثة بعد موت أصحاب الدكاكين، منها بحث تناول مدريد في عصر فيليب الرابع (٢٢٥)، وبحثان تناولا الدكاكين وتجار القطاعي القطالونيين والجنويين في صقلية في القرن السابع عشر (٢٢٦) وتطلعنا هذه الأبحاث على دكاكين بسيطة، هزيلة، مهددة بالإفلاس، لا يتخلف عنها بعد تصفيتها عند موت صاحبها إلا الديون. كان الإفلاس في هذا العالم البسيط شيئاً شائعاً. بل إن الإنسان ليتكون لديه انطباع – مجرد انطباع – بأن الظروف كانت في القرن الثامن عشر مهيأة لقيام حركة « بوجادية » poujadisme، لو كان لصغار

خباز باريسي يشهر إفلاسه – ٢٨ يونية ١٧٧٠ ⟵

السيد جينيه Guesnée معلم خباز في باريس، قدم ميزانيته أمام القضاء التجاري في باريس، مبينا، حسب القواعد، ديونه الإيجابية، وديونه السلبية، من حيث هو مفلس، وتقابل في لغتنا الحالية الديون المطلوبة، والأصول. والصفحة التي صورناها هي الصفحة الأولى من دوسيه يضم أربع أوراق، وهي تبين بوضوح عمليات بيع على الحساب. وكان من بين الدائنين عدد من مستشاري المحكمة التي عرفت أنذاك باسم البرلمان . أما الديون السلبية فعبارة عن مشتروات من الدقيق، على الحساب. وكان هذا الخباز يمتلك دكاناً، و« أدوات »، وعربة، وحصاناً لتوصيل الطلبات، وقدرت كلها بما يساوي ٦٦٠٠ جنيها من فئة الليفر، وقدرت منقولاته بـ ٧٤٠٠ جنيهاً. ونطمئن القارىء إلى أن المعلم الخباز عقد تسوية مع دائنيه. ولنا أن نامل أن يكون زبائنه قد سددوا ما عليهم في الوقت المطلوب.

(Archives de la Seine, D4 B6, 11, dossier 52 أرشيف السين)

Guenée
28 juin 1770

Estat des debtes actives du S.r Guenée M.re Boullanger a paris toutes années pour fournitures de pain par luy faittes a credit aux Sieurs et D.es cy après nommés

Sçavoir

	₶		
Par le S.r Dupuis M.d de vin a paris	130	"	"
la D.e Renaud	20	"	"
M. De Bonneuil Conseiller au parlement	250	"	"
M. et D.e aubriquin mere	80	"	"
M. Brisbarre officier a la halle	10	"	"
M. Jourdelas commis	16	"	"
M.rs Sévin	30	"	"
M. De Gauze Tresorier extraordinaire des guerres	200	"	"
M.d Audin	100	"	"
M.r Dechabrunt	400	"	"
M. et Marquis Defresmont	110	"	"
M. faure conseiller au parlement	40	"	"
M. Bernier Patissier	169	"	"
M. Delattre conseiller au parlement	115	"	"
M. Samson	15	"	"
M. Mranlurion	110	"	"
M. aubriquin fils	80	"	"
M. Ravine fournier	30	"	"
M. Bonne	66	"	"
M.d D. Bourges	80	"	"
M. Daubigny	40	"	"
M. fournier	25	"	"
M. Cousmes M.d detoffes	60	"	"
M. chevray	12	"	"
M.rs Juliane	10	"	"
M. Laurent	180	"	"
M. Guillaume Notaire	30	"	"
M.rs de Baillif	160	"	"
M. De Beaurepaire	160	"	"
M.d le Comte	24	"	"
	2752	"	"

التجار حرية التعبير عن مطالبهم [حركة من نوع تلك التي أسسها پيير پوچاد في عام ١٩٥٣ للدفاع عن صغار التجار والحرفيين في فرنسا واتخذت شكل الاتحاد والحزب السياسي]. ونجد مصداق ذلك فيما جرى في انجلترة في عام ١٧٨٨ عندما حاولت وزارة فوكس Fox أن تفرض ضرائب على صغار التجار، فتراجعت على الفور « إزاء السخط [الذي أحدثه] القرار بين الشعب »[٢٢٧]. حتى إذا لم يكن أصحاب الدكاكين هم الشعب - وهذه حقيقة ظاهرة جلية - فإن أصحاب الدكاكين عند الضرورة يحركون الشعب. وهذا هو ما جرى في باريس في عام ١٧٩٣ وفي عام ١٧٩٤، حيث كانت حركة العريانين sans-culotterie الشعبية تستمد عناصرها بنسبة كبيرة من النصف بروليتاريا التي تتكون من صغار أصحاب الدكاكين. وفي هذا ما يجعلنا نصدق تقريراً، قد يبدو للوهلة الأولى متحيزاً بعض الشيء، يذهب إلى أن عدد تجار القطاعي الذين كانوا حول عام ١٧٩٠ على شفا الإفلاس في باريس بلغ ٢٠٠٠٠ [٢٢٩].

ويمكننا اعتماداً على معلوماتنا أن نؤكد ما يلي :

* أن زيادة أعداد السكان، وانتعاش الحياة الاقتصادية على المدى الطويل، ورغبة *تاجر القطاعي* في أن يكون في داره، كل ذلك أدى إلى تضخم أعداد الوسطاء في مجال التوزيع. وإذا كانت أعداد الوسطاء قد تزايدت، على ما يبدو، زيادة مفرطة، فإن هذا يقوم، على أكثر تقرير، دليلاً على أن هذا الانتعاش سبق انطلاق الاقتصاد، ولم يكن يثق فيه كل الثقة ؛

* أن ما ارتبط بالدكاكين من ثبات نقط البيع، وفتحها فترات طويلة، ونشاط الدعاية، والمساومات التي كانت تجري في الدكاكين، والثرثرة التي كانت أسبابها تتصل بين البائع والمشتري هناك، كل هذه الأموز لعبت دوراً في صالح الدكاكين. كان الناس يدخلون الدكاكين للحديث والنقاش، أكثر مما كانوا يدخلونها للشراء، وكأنما كانت الدكاكين مسرحاً صغيراً. ولنا أن نذكر في هذا المقام الحوار الطريف المسلي، الذي يصور واقعاً ممكناً، الذي كتبه في عام ١٦٣١ Chanoine François Pedoue .

مؤلف مسرحية " البورجوازي المهذب Le Bourgeois poli "[٢٣٠]. كان ادم سميث Adam Smith هو الذي خطر بباله، في لحظة من لحظات التندر النادرة أن يقارن بين الإنسان الذي يتكلم وبين الحيوانات التي لم تؤت هذه الميزة، فقال : « إن ميل الإنسان إلى تبادل الأشياء ربما كان نتيجة لقدرته على تبادل الحديث.... »[٢٣١] والناس يحبون الثرثرة، وربما كان تبادل الحديث بالنسبة إليهم شيئاً لا مفر منه، حتى اذا لم يتبع تبادل الحديث تبادل الأشياء [أو قل الشراء] في كل الأحوال:



دكان أجزجي : رسم إفريزي من قصر إيسوني Issogne، في منطقة ڤال دوست Val d'Aoste، أواخر القرن الخامس عشر.

* إن السبب الأكبر في انتعاش الدكاكين كان الائتمان والتسليف. كان هناك من فوق الدكاكين تاجر الجملة الذي يقدم البضاعة بالائتمان، على الحساب. وكان على تاجر القطاعي أن يدفع الكمبيالات المسحوبة traites كما نقول اليوم. وهناك وثائق تدلنا على أن آل جيتشارديني كورسي[٢٣٢] وهم من كبار تجار فلورنسة الذين كانوا أحيانا يقومون باستيراد قمح صقلية (وأقرضوا جاليليو مالاً، ومازالوا يفخرون بذلك إلى اليوم ويجدون فيه تشريفاً لأسرتهم العظيمة) كان هؤلاء التجار الكبار يبيعون الفلفل بطريق الائتمان، بكمبيالات واجبة السداد بعد ١٨ شهراً، الفلفل يخرج من مخازنهم إلى العطارين الذين يبيعون بالقطاعي، ودفاتر حساباتهم تشهد على ذلك شهادة ثقة. ومن المؤكد أنهم لم يكونوا أول من أخذ بهذه الطريقة. وكان صاحب دكان القطاعي يبيع هو الآخر بالائتمان إلى زبائنه، الأغنياء منهم قبل غيرهم. وكان الخياط يتبع مع زبائنه نفس الطريقة، على الحساب. وكان الخباز يبيع أيضاً على الحساب، ويستخدم قطعتين من الخشب (٢٣٣) يحز فيهما حزين متماثلين كل يوم، يترك للزبون قطعة، ويحتفظ بالقطعة المناظرة : وصاحب

الحانة يعطي على الحساب (٢٣٤) : ويقوم الشارب بخط علامة بالطباشير على الحائط تبين ما عليه من دين. ويقول دانييل ديفو إنه عرف عائلة كان دخلها يقدر بعدة آلاف من الجنيهات، وكانت تدفع للجزار، والخباز، والبقال، وتاجر الجبن، دفعات قدرها ١٠٠ جنيه، وكانت تظل دائماً مدينة بمائة جنيه (٢٣٥). ولا يساورنا أدنى شك في أن السيد فورنييرا Fournerat الذي يذكره *دليل العناوين المريح* Livre commode des adresses الصادر في عام ١٦٩٢ (٢٣٦) كبائع هدوم قديمة تحت بواكي سوق باريس العمومية، والذى يعرض في إعلانه أنه « يُلَبِّس الرجل ملابس محترمة في مقابل أربعة جنيهات ذهبية من فئة البيستول في العام »، هذا البائع الذي كان يعرض « الملابس الجاهزة » على اللبس لم يكن دائماً يطلب أن يسدد إليه الثمن مقدماً. ومن هذا القبيل هؤلاء التجار الثلاثة الشركاء ، باعة الهدوم القديمة، في شارع نيف بأبروشية سانت ماري في باريس، الذين كانوا يعرضون خدماتهم « لكل متطلبات الحداد من معاطف وإيشاربات وكولات، حتى الملابس السوداء نفسها التي تلبس في الجنازات والمآتم (٢٣٧).

فوضع التاجرشبيه بوضع الرأسمالي الصغير، يعيش بين هؤلاء الذين يداينهم، وأولئك الذين يداينونه. والموازنة بين ما عليه، وبين ما له، موازنة هشة، دائماً على شفا الضياع. فإذا ما وضع المورِّد (أي الوسيط المتصل بتاجر الجملة، أو تاجر الجملة نفسه) السكين على رقبته، حدثت الطامة الكبري. أو إذا تقاعس عميل غني عن دفع ما عليه، تعالى صراخ التاجر، كما حدث مع بائعة السمك تلك التي صورت في عام ١٦٢٣ محنتها فقالت : « كنت قد شرعت أدبر أمور حياتي، وإذا بي أصبح على الحديدة » (٢٣٨) – قالت حرفياً : « على الأبيض » وكان الأبيض قطعة من فئة العشرة دينيات dix deniers، وكانت عملة زهيدة من نوع اللبار liard كالمليم.

كان كل صاحب دكان معرضاً لمثل هذه المحن : أن يتأخر العملاء في السداد، أو لا يسددوا ما عليهم كليةً. وهذا تاجر السلاح فرانسوا پوميرول، وكان يعالج كتابة الشعر عندما تجود قريحته، يشكو في عام ١٦٣٢ (٢٣٩) من سوء حاله : « تتعب وتشقى وتقول آه، ويتأخرعليك الزبون إياه، وخش ع التسويف والمماطلة ويّاه. قدامك إيه غير الصبر يا ولداه.» هكذا رسم صورة التاجر الصغير الذي يقع ضحية التسويف في دفع الحساب.

وإذا وضعت المصادفة تحت أعيننا خطابات كتبها صغار التجار، والوسطاء والموردين، وجدنا هذه الشكوى من التسويف أكثر الشكاوى شيوعاً. نقرأ في هذا الخطاب مثلاً : «نكتب إليكم مجدداً هذه السطور لنعرف منكم متى تريدون تسديد ما عليكم لنا » – التاريخ: ٢٨ مايو ١٦٦٩. أو : « إنني يا سيدي مندهش غاية الدهشة، لأن خطاباتي المتكررة إليكم لا تحدث أثراً، ومن واجب الإنسان أن يرد علي ما يتلقى من رسائل...» – التاريخ : ٣٠ يونية

١٦٦٩.» ما كنا نعتقد أنكم بعد أن أكدتم لنا أنكم ستأتون إلى محلنا لتسوية ما عليكم من حساب، سافرتم دون أن نسمع منكم كلمة» - التاريخ: أول ديسمبر ١٦٦٩. أو: «لا أعرف ماذا أكتب إليوم، فقد رأيتُ أنكم لا تحفلون بالخطابات التي أكتبها إليكم...» - التاريخ: ٢٨ يوليه ١٦٦٩. أو: «لقد رجوتكم منذ ستة أشهر أن تسددوا ما عليكم لي...» - التاريخ: ١٨ أغسطس ١٦٦٩. أو: «لقد أيقنت أن خطاباتكم إليّ لا تهدف إلا إلى التسويف...» - التاريخ: ١١ أبريل ١٦٧٦. هذه الخطابات كتبها تجار مختلفون من ليون[٢٤٠]. ولم أعثر على الخطاب الذي كتبه دائن يانس يتوعد فيه المدين المسوِّف بأن يذهب إليه شخصياً في جرينوبل ويأخذ حقه بذراعه. وهذا تاجر من أبناء ريمس، لم يكن في زمان لويس الرابع عشر، يسلف إلا بحذر، وكان دائماً يذكر المثل الفرنسي السائر: «عندما أسلفك فأنا الكريم ابن الكريمة، وعندما أطالبك بالسداد فأنا اللئيم ابن اللئيمة»[٢٤١].

كانت هذه الممارسات المعوجة، والأساليب الملتوية تخلق ألواناً من التبعية ومن الصعاب يجر بعضها بعضاً. حدث في أكتوبر من عام ١٧٢٨ في سوق سانت أوستي Sainte-Hostie بمدينة ديجون Dijon أن بيعت الأقمشة التيلية في سهولة، بينما تعثر بيع الأقمشة الصوفية والحريرية. «...ويرجعون السبب في ذلك إلى أن تجار التجزئة يشكُون من قلة التصريف، ومن أنهم لا يحصلون على الثمن من المشترين، ولهذا فليس في مقدورهم أن يشتروا المزيد من البضاعة. ومن ناحية ثانية فإن تجار الجملة الذين يأتون إلى الأسواق يرفضون أن يبيعوا بالأجل إلى غالبية تجار التجزئة الذين لم يسددوا ما عليهم من ديون قديمة[٢٤٢]».

ولكن لدينا في الناحية المقابلة لهذه الصور صور أخرى رسمها دانييل ديفو شرح فيها بالتفصيل أن سلسلة الائتمان هي أساس التجارة، وأن الديون توازن بعضها بعضاً، وأن التعامل بها يؤدي إلى مضاعفة أنشطة التجار ودخولهم. والشيء الذي يعيب وثائق دور المحفوظات هو أنها تجمع للمؤرخ حالات الإفلاس، والقضايا، والمصائب أكثر ما تصور له المسار العادي للأعمال التجارية. وهكذا فإن الأعمال التجارية الناجحة، مثلها مثل السعداء من الناس، لا تدخل التاريخ.

السرِّيحة

ونشاطهم المتزايد

يطلق على السريحة بالفرنسية اسم colporteur كولبورتير وتعني حرفياً **من يحمل على رقبته**، فالسريحة هم باعة مساكين عادة، يحملون بضائعهم الضئيلة كل الضآلة على رقابهم، أو معلقة في رقابهم، أو فوق ظهورهم. وهم يكونون في مجال التبادل شريحة من

العمالة لها قيمتها. فهم يسدون في المدن نفسها، وعلى نحو أكثر في المراكز والقرى الفراغات التي تعتور شبكات التوزيع العادي. ولما كانت هذه الفراغات كثيرة، فإن أعداد السريحة تتزايد، وتنطبع بطابع الزمن. ولدينا سلسلة طويلة من أسماء السريحة في اللغات المختلفة تشهد على وجودهم في كل مكان. في فرنسا: colporteur, contreporteur, porte-balle, mercelot,camelotier, brocanteur في انجلترة: hawker, huckster, petty chapman, pedlar, packman في ألمانيا تختلف أسماؤهم بحسب المناطق: Höcke, Hueker, Grempler, Hausierer, Ausrufer وربما أطلق عليهم البعض اسم Pfuscher, Bönhasen, أما في إيطاليا فهو merciajuolo وفي أسبانيا buhonero. والبائع السرِّيح له أسماء خاصة به نتتبعها حتى شرق أوروبا، ففي تركيا اسمه sayyar satici وهو اسم يعني السريح الذي يحمل بضاعته ويسرح بها، كما يعني التاجر في الدكان الصغير، وفي اللغة البُلغارية يسمونه sergidzyja (من الكلمة التركية sergi) وفي اللغة الصربوكرواتية يسمونه torbar (من التركية torba وتعني الكيس أو المخلة) وقد يسمونه أيضاً torbar i أو strebar Kramer ,Krämer (كلمة من أصل ألماني ويستخدمونها للدلالة التاجر السريح وقائد القافلة أو البورجوازي الصغير) الخ [٢٤٣].

هذه الأسماء الكثيرة المنوعة ترجع كثرتها وتنوعها إلى أن السريح ليس نمطاً اجتماعيا محدداً، بل إن نشاط السريحة عبارة عن مجموعة من الحرف تأبى التبويب العقلاني: فكلمة ساڤويار Savoyard السريح القادم من منطقة ساڤوى، كانت تعني في شتراسبورج، في عام ١٧٠٣ [٢٤٤] سنان السكاكين السريح، الذي كان يقدم خدماته على الأبواب، ويجوس خلال الشوارع والطرقات مثل السريحة الآخرين من عمال تنظيف المداخن، وتصليح الكراسي الذين يحترفون الملو بالخيزران؛ وكلمة ماراجات Maragate [٢٤٥] كانت تعني الفلاح من جبال كانتبريا شمال شرق شبه جزيرة إيبريا وكان شيالاً ينقل القمح والخشب المتخلف عن البراميل المكسرة، وبراميل السمك المملح، والأقمشة الصوفية الخشنة، بحسب اتجاهه، إذا كان قادماً من الهضبة التي تنمو عليها الغلال والكروم في منطقة قشتالة إلى المحيط الأطلسي، أو راجعاً من المحيط الأطلسي إلى الهضبة؛ وكان علاوة على ذلك، يعتبر بياعاً سريحاً، يصفونه بعبارة en ambulancia [٢٤٦] لأنه كان يشتري البضائع التي ينقلها ويتولى بيعها بنفسه، كلها أو بعضها. ولا شك في أن الفلاحين النساجين البولنديين من أهل قرية أندريخو Andrychow الحرفية القريبة من كراكاو كانوا من البياعين السريحة، أو على الأقل من كان منهم يذهبون ليبيعوا إنتاجهم من القماش في وارسو، أو جدانسك (دانتسيج) أو لڤوف Lwow أو تارنوپول Tarnopol، أو في الأسواق الموسمية لوبلين Lublin أو دوبنو Dubno، بل ربما وصلوا إلى أستانبول وإزمير والبندقية ومارسيليا.

كان هؤلاء الفلاحون المسارعون إلى الخروج من منبتهم، يتحولون إذا أتيحت لهم الفرصة إلى الملاحة : وهكذا « أصبحوا من الرواد الأول للملاحة على نهر الدنيستر أو في البحر الأسود »، وهذا ما يحدثنا به نص يرجع إلى عام ١٧٨٢ (٢٤٧). إلا أننا نتساءل إذا كان من المناسب أن نعتبر من قبيل الباعين السريحة هؤلاء التجار الأغنياء من أبناء مانشيستر، وهؤلاء الصناع من أبناء يوركشير وكافنتري، الذين كانوا يركبون مطاياهم ويجوسون خلال الديار الإنجليزية عارضين بضائعهم على أصحاب الدكاكين ؟ يقول دانييل ديفو عنهم: «إذا غضضنا البصر عن ثروتهم، حق لنا أن نعتبرهم من الباعة السريحة » (٢٤٨). كذلك تنطبق التسمية على التجار الذين يسمون بالفرنسية forains (٢٤٩) وتعني الأجانب، أي القادمين من مدينة أخرى، وكان هؤلاء التجار في فرنسا، وأمثالهم في بلاد أخرى يتنقلون من سوق إلى سوق، ولكنهم كانوا أحياناً من أولي اليسار.

وأيا كان الأمر فإن عمل الباعة السريحة، سواء كانوا من الفقراء أو الأغنياء، يحفز التبادل، ويمارسه، وينشره. ولكن الدليل قائم على أن المناطق التي يغلب عليها البيع على يد السريحة، التي يكون لهم فيها الأسبقية، مناطق يغلب عليها عادة نوع من التأخر الاقتصادي. كانت بولندة متأخرة بالقياس إلى اقتصاد أوروبا الغربية : لهذا فمن المنطقي أن يكون البائع السريح فيها هو الملك. ويحق لنا أن نتساءل، أليس عمل الباعة السريحة هو بقية بقت على قيد الحياة من الشكل الذي كانت عليه التجارة العادية طوال قرون في الماضي ؟ لقد كان السيريون Syri في الدولة الرومانية الشرقية من الباعة السريحة.(٢٥٠). ثم إن صورة التاجر في أوروبا في العصر الوسيط تمثله رجلاً جوّالاً، أشعث، أغبر، كالبياع السريح في كل زمان. وهناك نشرة ساخرة ترجع إلى عام ١٦٢٢ (٢٥١) تصف هذا التاجر القديم، « بمخلاة تتدلى على جنبه، وحذاء له جلد له إلا في بوزه »، وامرأته من خلفه تتبعه «تتقي الشمس بقبعة ضخمة مطبقة من الخلف حتى إن حافتها لتصل إلى موضع الحزام حول وسطها ». إلا أن هذين الزوجين الجائلين استقرا ذات يوم في دكان، وغيّرا جلدهما، وأصبح في مقدورنا أن نتبين أنهما أقل بوساً مما كان يبدو عليهما. ألم يكن بين السريحة، على الأقل بين أصحاب العربات، تجار أغنياء أصحاب نفوذ ؟ كانوا، وهم يمارسون تجارة السريحة، ينتظرون فرصة سانحة ليحققوا لأنفسهم الترقي والتقدم. فقد كان السريحة هم، في كل الأحوال تقريباً، الذين فتحوا في القرن الثامن عشر الدكاكين القروية المتواضعة التي تحدثنا عنها، بل كانوا هم الذين غزوا المراكز التجارية، ونحن نجد في ميونيخ خمسين شركة إيطالية وساڤاوية في القرن الثامن عشر خرجت من تحت عباءات الباعة الجائلين الناجحين (٢٥٢). وقد حدثت ظواهر شبيهة في القرنين الحادي عشر والثاني عشر، في المدن الأوروبية التي لم تكن تزيد في حجمها عن القرى إلا قليلاً.

كانت أنشطة البياعين السريحة، إذا أضيفت بعضها إلى البعض الآخر، تصل إلى جمهور واسع وتحدث أثراً واسعاً كبيراً. فقد كان انتشار الأدب الشعبي، والتقاويم almanachs في الأرياف من عمل السريحة وحدهم تقريباً (٢٥٣). كذلك كانت المنتجات الزجاجية لبوهيميا في القرن الثامن عشر (٢٥٤) يوزعها السريحة في البلاد الاسكندنافية وانجلترة وروسيا والدولة العثمانية. كذلك كانت البقاع السويدية في القرنين السابع عشر والثامن عشر، بقاعاً قد خلت إلى أكثر من نصفها تقريباً من السكان : وكانت نقاط تجمع السكان نادرة ومبعثرة وتائهة في خلء كالفراغ الهائل. ولكن مثابرة الباعة السريحة الصغار، القادمين من ڤيسترجوتلاند Västergötland وسمالاند Småland، مكنت من توزيع بضائع مختلفة هناك« من حدوات الخيول والمسامير والكوالين والدبابيس... إلى التقويمات والكتب الدينية التي تعلِّم التقوى »(٢٥٥). أما في بولندة فكان اليهود السريحة يتولون من ٤٠ إلى ٥٠ ٪ من التجارة (٢٥٦)، ونجحوا كذلك في الديار الألمانية، فسيطروا جزئياً في هذا الوقت المبكر على أسواق لايبتسيج الباهرة (٢٥٧).

فلم يكن نشاط الباعة السريحة في كل الأحوال نشاطاً متخلفاً، بل حدث أكثر من مرة أن كان نشاطاً استهدف توسيع بعض المجالات توسيعاً رائداً، أو غزو سوق جديدة، ففي سبتمبر من عام ١٧١٠ رفض مجلس التجارة في باريس طلباً تقدم به اثنان من يهود أڤينيون هما مويز دي ڤالابريج Moyse de Vallabrege واسرائيل دي چاسيار Israël de Jasiar، كانا يطلبان السماح لهما « ببيع أقمشة من الحرير والصوف وبضائع أخرى في كل مدن المملكة لمدة ستة أسابيع في كل فصول السنة الأربعة، دون فتح دكاكين ». وبدت هذه المبادرة، التي تقدم بها التاجران اللذان لم يكونا بطبيعة الحال من الباعة السريحة، « شديدة الضرر على التجارة، وعلى مصالح رعايا الملك »، أي أنها كانت تمثل تهديداً سافراً لأصحاب الدكاكين والتجار. والوضع المألوف هو أن تجار الجملة وأصحاب الدكاكين الكبار أو حتى الصغار، هم الذين يمسكون بالخيوط التي تحرك نشاط الباعة السريحة، فيخصون هؤلاء الموزعين العنيدين بالبضاعة ***الراكدة*** التي تزحم مخازنهم. ذلك أن فن البائع السريح يقوم على بيع كميات صغيرة، والوصول بها إلى المناطق البعيدة عن طرق المواصلات الميسرة، وجر رِجْل المترددين، وهو لا يقتصد لا في الجهد ولا في الكلام، على طريقة الباعة الذين نراهم الآن أحياناً في شوارعنا الكبيرة، والذين هم من ورثتهم. والبائع السريح يظهر في المسرحيات خفيفاً في حركته، مضحكاً في مسلكه، سريع البديهة، ولنذكر تلك المسرحية التي ظهرت في عام ١٦٣٧ (٢٥٩) والتي لم تتزوج فيها الأرملة الشابة في النهاية الرجل الذي كان يجيد الكلام إجادة مفرطة، إلا أن رفضها الرجل لا يعني أن كلامه لم يستهويها، ولنسمع رأيها:

رباه. كم هو لطيف ! لو كان عندي مال

ووافقت، لتزوجني

ولكن مكسبه في عام من الجرائد التي ينادي عليها

لن يكفي لنشتري منه نظارة.

والباعة السريحة يتغلغلون في كل مكان، بتصريح أو بغير تصريح، حتى يصلوا إلى بواكي سانماركو San Marco في البندقية أو على جسر البونّيف Pont-Neuf في باريس. كان جسر *آبو* Abo في فنلنده تشغله الدكاكين، ولكن هذا لم يمنع الباعة السريحة من التجمع عند طرفي الجسر [٢٦٠]. أما مدينة بولونيا Bologna فكان من الضروري صدور قرار واضح ينظم العمل في الميدان الكبير المواجه للكاتدرائية، وهو المكان الذي تقام فيه السوق أيام الثلاثاء والسبت، بحيث لا تصبح ما يمكن أن نسميه سوقا يومية نتيجة للباعة السريحة [٢٦١]. وكان الباعة السريحة Ausrufer في مدينة كولونيا الألمانية ينقسمون إلى ست وثلاثين فئة من أولئك الباعة الذين يصيحون في الشوارع منادين على بضائعهم [٢٦٢]. فإذا انتقلنا إلى مدينة ليون الفرنسية وجدناها في عام ١٦٤٣ تغص بصياح الباعة السريحة المستمر ؛ كان الباعة السريحة يسرحون بكل شيء يمكن بيعه: الزلابية، الفاكهة، الحطب، الفحم النباتي، الزبيب، الكرفس، البسلة المطهوة، البرتقال الخ. كذلك كانت الخضروات والخس تدور بها العربات وينادي عليها الباعة السريحة. وكان هؤلاء الباعة يبيعون التفاح والكمثرى مسلوقة، ويبيعون الكريز بالميزان، الرطل بكذا [٢٦٣]. ولقد وصلت إلينا صورة عن الباعة السريحة ونداءاتهم في جنبات لندن، وباريس، وروما سجلتها الرسوم المطبوعة بالحفر والأعمال الأدبية، ونحن نعرف الباعة السريحة في شوارع روما من اللوحات التي رسمها الأخوة كاراتشي Carracci أو چوزيپي باربيري Giuseppe Barberi، وهم باعة يبيعون التين والشمام والبقدونس والبرتقال والسميط والقراقيش والبصل والخبز والهدوم القديمة والقماش وأكياس الفحم وطيور وحيوان الصيد والضفادع.. وهل يمكننا أن نتخيل البندقية الأنيقة في القرن الثامن عشر وقد غزاها باعة رقاق الذرة ؟ لقد كان هذا الرقاق يباع في يولية من عام ١٧٦٧ بكميات كبيرة « مقابل سعر دنيء هو سول واحد » ويقول رجل قوي الملاحظة في تعليل هذه الظاهرة « ويرجع السبب في ذلك الى أن سواد الشعب [من أهل المدينة] الجائع يزداد فقراً » [٢٦٤]. فكيف السبيل إلى التخلص من هذه الأخلاط من السريحة ؟ هذا هدف لم تفلح أية مدينة من مدن العالم في بلوغه. في ١٩ أكتوبر من عام ١٦٦٦ كتب جي پاتان Gui Pâttin عن باريس [٢٦٥] : « لقد شرعوا هنا في التدخل بتدبير البوليس ضد البياعات، والسريحة والصرماتية الذين يعرقلون المرور العام، ويريدون أن يروا شوارع باريس نظيفة أنيقة ؛ وقال الملك إنه يريد أن يجعل من باريس ما جعله أغسطس من

روما ...» ولكن دون جدوى، بكل تأكيد : وهل من سبيل إلى مطاردة أسراب الذباب ؟ لقد كانت كل شوارع المدن، وكل طرقات الأرياف تسير عليها هذه الأرجل التي لا تتعب ولا تكل. حتى هولندة ذاتها كانت، في تاريخ متأخر مثل عام ١٧٧٨ تحت تأثير طوفان من « الباعة الجائلين، والسريحة والأرزقية كانوا يبيعون ما لا يعد ولا يحصى من من البضائع الأجنبية، يبيعونها للأغنياء وذوي اليسار الذين يقضون جزءاً كبيراً من العام في عزبهم بالريف»[٢٦٦]. كان الهوس بالعزب والبيوت الريفية الذي بدأ متأخراً قد بلغ مداه في الأقاليم الهولندية المتحدة، وربما كان هذا الهوس هو الذي حرك من ورائه هذا الطوفان من السريحة والجائلين.

كثيراً ما كان نشاط الباعة السريحة يرتبط بهجرات موسمية : كانت تلك هي الحال بالنسبة للساڤوانيين [٢٦٧]، والدوفينيين، الذين كانوا يجوسون خلال فرنسا، وألمانيا أيضاً، والأوڤيرنيين [٢٦٨] أبناء الهضبة، وبخاصة هضبة سانفلور Saint-Flour، وكانوا يسيرون خلال طرقات أسبانيا. وكان الإيطاليون يأتون إلى فرنسا، يقضون «موسمهم »، أو موسم هجرتهم، ومنهم من كانوا يقنعون بالجولان في ربوع مملكة نابلي ؛ أما الفرنسيون فكانت وجهة هجرتهم الموسمية هي ألمانيا. وهناك مراسلات للباعة السريحة من أبناء منطقة ماجلاند Magland [٢٦٩] (وهي الآن منطقة الساڤوى العليا Haute-Savoie) تتيح لنا أن نتتبع بين عام ١٧٨٨ وعام ١٨٣٤ حركات ذهاب وإياب «الصياغ » الجائلين، وكانوا في الحقيقة باعة ساعات، يعرضون بضائعهم في الأسواق الموسمية السويسرية، (لوتسرن Luzern وتسورتساخ Zurzach) [٢٧٠] وفي دكاكين جنوب ألمانيا، وكانوا في جولانهم يتبعون خطوط سير طويلة توشك أن تكون ثابتة، يتوارثونها أباً عن جد. وكان حظهم يختلف، فيزيد تارة، ويقل تارة أخرى : ففي سوق لوتسرن التي انعقدت في ١٣ مايو١٨١٩ « لم يكن ما ربحوه يكفي ليدفعوا ثمن المشروب في الحانة مساءً » [٢٧١].

وربما قام الباعة السريحة من حين لآخر بما يوشك أن يكون غزوات مفاجئة كانت ترتبط يقيناً بتشرد أعداد من الناس في أوقات الأزمات. ففي عام ١٧٨٣ [٢٧٢] كان من الضروري اتخاذ إجراءات عامة، جماعية، ضد الباعة السريحة، والجائلين، وضد الحواة «الذين يقدمون عروضاً بالحيوانات المروضة»، وضد المعالجين الغريبي الأطوار «الذين يسمونهم المنقذين salutadores الذين كانوا يعلقون صليباً كبيراً في رقابهم ويدعون أنهم يبرئون المرضى من البشر والحيوان بالصلاة ». وكلمة السريحة تشمل من حيث هي إطلاقة نوعية أجانب من ملطيين، وجنويين، كما تشمل أناساً من أهل البلد. فإذا قال قائل إن السريحة لم يكن فيهم فرنسيون، وأنهم كانوا من الأجانب، فهو يسقطهم عن عمد. ومن الطبيعي أن هؤلاء المتشردين الذين كانوا يسرحون ببضائع كانوا على صلة بالمتشردين من غير السريحة الذين كانوا يهيمون في كل واد، وكانوا يلتقون بهم في الطريق، وربما اشتركوا معهم في



بياع سريح يبيع اللبليني ، وهو نوع من السميط ، في شوارع موسكو . صورة مطبوعة بالحفر ترجع إلى عام ١٧٩٤ .

أعمال التهريب والتحايل في العالم الذي لا تنتمي فيه رعية إلى راعيها [٢٧٣]. ومن الطبيعي كذلك أن يشاركوا في التهريب. وكانت انجلترة حول عام ١٦٤١ تغص بالسريحة الفرنسيين، يقول عنهم السير توماس رو Thomas Roe من المجلس الملكي الخاص Privy Council إنهم يسهمون في العجز المالي الذي تعاني منه ميزانية المملكة ! [٢٧٤]. وكيف لا، وقد كانوا أعوان البحارة الضالعين في التهريب على السواحل الإنجليزية، يُدخلون الصوف وتراب مكابس الجوخ، ويُخرجون البراندي.

هل نشاط السريحة نشاط عتيق ؟

هذه النشاط الذي يمارسه السريحة، يؤكد الباحثون عادة، أنه يتلاشى من تلقاء نفسه كلما بلغت البلد درجة معينة من النمو. ويقولون إنه تلاشى في انجلترة في القرن الثامن عشر، وفي فرنسا في القرن التاسع عشر. إلا أن تجارة السريحة انتعشت مرة أخرى في القرن التاسع عشر، على الأقل في ضواحي المدن الصناعية التي لا ترتبط إلا على نحو

سيء بشبكات التوزيع العادية [٢٧٥]. كذلك الحال في فرنسا، حيث يكشف كل بحث فلولكلوري عن آثاره التي بقيت في القرن العشرين. [٢٧٦]. وكان البعض يرون - اعتماداً على منطق التقدير على أساس حكم مسبق - أن وسائل النقل العصرية قد أصابت تجارة السريحة في مقتل. ولكننا نجد تجار الساعات السريحة من أبناء ماجلاند يستخدمون في عام ١٨٣٤ العربات والحناطير، عن رضا، بل لقد استخدموا سفينة بخارية مخروا بها عباب بحيرة ليمان Léman [٢٧٧]. ولا يجوز لنا أن نغفل عن أن تجارة السريحة نظام يتميز بقدرة فائقة على التأقلم. وأي عائق يصيب التوزيع يمكن أن يؤدي إلى ظهورها أو إلى ظهورها مرة أخرى ؛ أو يؤدي إلى تعاظم الأنشطة التي تجري في الخفاء، من قبيل التهريب، والسرقة، وإخفاء المسروقات ؛ كذلك كانت كل فرصة تسنح على غير انتظار يتم فيها التخفيف من قبضة المنافسة والرقابة ومن الإجراءات الرسمية الشكلية للتجارة تؤدي إلى اتساع نطاق تجارة السريحة.

هكذا كانت فرنسا إبان الثورة وفي عصر الإمبراطورية الذي تلا عصر الثورة مسرحا لتعاظم نشاط تجارة السريحة. ويمكننا أن نصدق هذا القاضي الصعب الصارم، قاضي محكمة التجارة في ميتس Metz، الذي قدم في ٦ فبراير من عام ١٨١٣ تقريراً مطولاً رفعه إلى السادة أعضاء اللجنة العامة للتجارة في باريس [٢٧٨] جاء فيه : « ان نشاط السريحة اليوم، ليس شبيهاً بنشاط سريحة الأمس الذين كانوا يحملون بضائعهم فوق ظهورهم. لقد أصبحت تجارة السريحة تجارة واسعة، وانتشرت في كل مكان، وهي التجارة التي يفترض أنها بلا مكان.» كانت هذه التجارة تقوم في مجموعها على نشالين، ولصوص يتنزلون على الزبائن البسطاء تنزل الوباء، ويقعون وقع الكارثة على التجار «المستقرين في متاجرهم »، أصحاب المحلات الرائجة المطلة على الشوارع الممتازة. ومن رأيه أن الضرورة الملحة تفرض اتخاذ إجراء حاسم، على الأقل لصالح أمن المجتمع. يا له من مجتمع مسكين، ذلك المجتمع الذي لا تحظى فيه التجارة إلا بالقليل من التقدير، والذي أصبح فيه في مقدور كل من هب ودب، منذ تصاريح الثورة والأوراق النقدية التي صدرت في زمان الثورة والتي عرفت باسم الأسينياassignats، أن يصبح تاجراً لقاء رسم زهيد. والحل الوحيد في نظر قاضينا «إعادة الاتحادات الحرفية » ! ولا يكاد يضيف إلى ذلك إلا عبارة : « مع العمل على تحاشي مساوىء نظامها القديم !». ولسنا بحاجة إلى الاسترسال في مطالعة تقريره. المهم أنه صادق فيما أورده عن موجات، بل جيوش الباعة السريحة التي كانت تُرى في كل مكان تقريباً. وفي هذا العام نفسه، عام ١٨١٣، تلقى مأمور البوليس في باريس خبراً عن باعة جائلين أسموهم **نصبجية** يمدون نصباتهم في قلب الشارع، في كل مكان « من أول بولفار المادلين Madeleine إلى بولفار التامپل Temple ». كانوا يمدون نصباتهم دون ما

حياء أمام أبواب الدكاكين، ويبيعون البضائع نفسها مما كان يثير حنق أصحاب الدكاكين، وكانوا يبيعون خاصة المصنوعات الزجاجية، والفخارية، والأدوات المكسوة بالميناء، بل ربما باعوا المجوهرات، ولم توفق قوات النظام في مطاردتهم « كانت كلما طردت هؤلاء النصبجية من مكان، عادوا إليه من جديد [...] وكان عددهم الكبير مصدر قوتهم وسبيل خلاصهم. فكيف السبيل إلى وقف هذه الأعداد الكبيرة من البشر ؟ » وبخاصة إذا كانوا فقراء. ويضيف مأمور البوليس : « وربما لم تكن هذه التجارة غير المنظمة مضرة بالتجار أصحاب المحلات، كما قد يخطر ببال الإنسان في البداية، فهم الذين يبيعون البضائع إلى هؤلاء السريحة الذين يقومون في أغلب الأحوال بدور موزعين لقاء سمسرة...»(٢٧٩).

بل لقد عرفت فرنسا في وقت ليس ببعيد، بين عام ١٩٤٠ وعام ١٩٤٥، عندما أصابها الجوع في أثناء الحرب، « ***سوقاً سوداء*** »، كانت نوعاً من الانتعاش للتجارة السريحة. أما روسيا، بين عام ١٩١٧ وعام ١٩٢٢، فقد مرت بفترة صعبة، وعانت من القلاقل، واختناقات التموين، وإذا بها تشهد من جديد الوسطاء السريحة الذين كانوا فيما مضى باعة وسطاء، ودلالين يجمعون البضائع بطرق غير مشروعة، ويصرِّفونها، وباعة جائلين، من نوع " أبو مخلة " des hommes au sac (٢٨٠) كما كانوا يقولون على سبيل التحقير. واليوم، عندما يأتي الزراع من أهل بريتانيا بسيارات الشحن إلى باريس، ليبيعوا فيها مباشرة إلى الزبائن الخرشوف والقرنبيط الذي يرفضه تجار الجملة في الشوادر، فإنهم يكونون إلى حين من الباعة السريحة. من الباعة السريحة العصريين نذكر هؤلاء الفلاحين من أبناء جورجيا وأرمينيا، بمناظرهم الطريفة، الذين يحملون أجولة مليئة بالخضروات، وشباكاً مليئة بالطيور الحية يسافرون بها في أيامنا هذه إلى أماكن التصريف المختلفة حتى موسكو، تشجعهم على هذه الرحلات السريحة أسعار تذاكر الطائرات المنخفضة على الخطوط الداخلية. ولو حدث ذات يوم أن اتخذ طغيان الشركات الاحتكارية المسيطرة على مساحات كبيرة من التجارة أبعاداً لا يمكن القبول بها، فليس هناك ما يمنع عند ذاك من أن تقوم تجارة سريحة جديدة تتصدى لهذا الطغيان، فكل قوة لها ما يقابلها. ولقد كانت التجارة السريحة دائماً وسيلة للتحايل على النظام المستقر للسوق المقدسة الحرام، ولاستفزاز السلطات القائمة.

أوروبا: الآليات

عند الحد العلوي للتبادل

هناك فوق الأسواق والدكاكين والسريحة بِنْية علوية قوية تتحكم في التبادل، يمسك بزمامها رجال متمكنون ممتازون، وكأن هذه البنية العلوية طابق علوي يضم الآليات الكبيرة للاقتصاد الكبير، وهذا الاقتصاد الكبير هو بالضرورة اقتصاد الرأسمالية التي لا حياة لها بدونه.

في عالم الأمس كانت الأدوات الأساسية للتجارة الواسعة المدى هي الأسواق الموسمية والبورصات، ولا نعني بذلك أنها كانت المراكز الوحيدة التي تركزت فيها **كل** العمليات التجارية الكبيرة، فقد كانت هناك مكاتب الموثقين في فرنسا وفي البلدان الأوروبية - باستثناء انجلترة التي اقتصر عمل الموثقين فيها على التحقق من شخصية الأفراد ؛ كانت مكاتب الموثقين أماكن تصلح لعقد صفقات عظيمة الأهمية، لا حصر لها، في إطار من السرية، وكانت هذه المكاتب من الكثرة بحيث تتيح لنا، على ما يرى المؤرخ جان پول پواسّون Jean-Paul Poisson [٢٨١] أن نقيس، اعتماداً عليها، المستوى العام للمعاملات التجارية. كذلك كانت البنوك، هذه الأوعية التي أخذت الأموال تنساب إليها، وتتجمع فيها، وتبقى بها، فلم تكن تخرج من البنوك لتستغل الاستغلال الفعال الذكي إلا في أحوال قليلة ؛ أياً كان الأمر فقد كانت هذه البنوك تتخذ لنفسها مواقع تتزايد سعتها وتتعاظم أهميتها[٢٨٢]. وهناك المحاكم التجارية الفرنسية، التي أضيفت إلى اختصاصاتها فيما بعد موضوعات وقضايا الإفلاس. كانت هذه المحاكم التجارية تعتبر بالنسبة للتجارة والتجار نوعاً من العدالة ذات الإمتيازات per legem mercatoriam فقد كانت تهدف إلى الحفاظ على مصالح من نوع المصالح الطبقية. فلا غرابة في أن تطالب مدينة لو پوي Le Puy في ١٧ يناير من عام ١٧٥٧ [٢٨٣] ومدينة پيريجو Périgueux في ١١ يونية من عام ١٧٨٣ [٢٨٤] بإقامة محاكم تجارية هدفها تسهيل الحياة التجارية فيهما.

أما الغرف التجارية الفرنسية في القرن الثامن عشر، والتي أنشئت أولاها في دنكرك Dunkerque في عام ١٧٠٠ [٢٨٥]، وقلدوها في إيطاليا، فأسسوا غرفة تجارية في البندقية في عام ١٧٦٣ [٢٨٦] وغرفة في فلورنسا في عام ١٧٧٠ [٢٨٧]، فقد كانت تهدف إلى تقوية سلطة التجار الكبار على حساب الآخرين. وهذا شيء يقوله بصراحة و بغير مواربة تاجر من دنكرك في ٦ يناير ١٧١٠ : « كل هذه الغرف التجارية [...] لا تؤدي إلا إلى تخريب التجارة العامة [تجارة العالم كله] حيث أنها تخص خمسة أو ستة أشخاص بالسيادة المطلقة على النقل البحري، يمارسون هذه السيادة حيثما كانوا » [٢٨٨]. ومن هنا نفهم أن

نجاح الغرف التجارية اختلف من مكان إلى آخر. ففي مرسيليا أصبحت الغرفة التجارية هناك قلب الحياة التجارية ؛ أما ليون فكان شيوخ المحكمة التجارية هم الذين يمسكون بزمام أمور التجار، فلم تعد هناك حاجة إلى الغرفة التجارية، التي انتهى بها الأمر إلى أن نسيت أن تجتمع. وهذا هو المراقب العام يقول في ٢٧ يونية من عام ١٧٧٥ (٢٨٩) : « لقد نما إلى علمي [...] أن الغرفة التجارية في ليون لا تعقد اجتماعات مطلقاً، أو لا تعقد إلا القليل من الاجتماعات »، مما أدى إلى أن مرسوم المجلس الصادر في عام ١٧٠٢ لم ينفذ، وأن كل أمور تجارة هذه المدينة يتولى النقباء بحثها والبت فيها » يقصد بالنقباء شيوخ المحكمة التجارية. ولكن هل كان يكفي أن يرفع الإنسان صوته مطالباً بانشاء غرفة تجارية حتى يتقرر إنشاؤها ؟ بالطبع لا، فقد طلبت مدينة سان مالو Saint-Malo في عام ١٧٢٨ إلى الملك إنشاء غرفة تجارية، دون جدوى (٢٩٠).

من الواضح إذن أن وسائل التجارة الكبيرة كثرت وتنوعت في القرن الثامن عشر ولكن الأسواق الموسمية والبورصات كانت بمثابة مركز الحياة التجارية الكبيرة.

الأسواق، أدوات قديمة

تناولتها تعديلات بلا نهاية

الأسواق الموسمية مؤسسات قديمة، أقل قدماً من الأسواق العادية، ولكنها تمد بجذور لا نهاية لها في الماضي (٢٩١). والأبحاث التاريخية التي أجريت في فرنسا، تُرجع الأسواق الموسمية، بحق أو بغير حق، إلى ما قبل روما، إلى ذلك الزمن البعيد الذى كان فيه الكلتيون يقومون برحلات الحج الطويلة. أياً كان الأمر فإن النهضة التي حدثت في القرن الحادي عشر في أوروبا لا يمكن أن تكون انطلاقاً من الصفر (كما يقولون عادة) نظراً لأننا نجد آثار المدن والأسواق العادية والأسواق الموسمية ورحلات الحج - باختصار كانت هناك عادات وتقاليد قديمة، تلقفها الناس من جديد. ومن قائل (٢٩٢) إن سوق لاندي Lendit الموسمية في سان ديني ترجع في بدايتها على الأقل إلى القرن التاسع (إلى عصر الملك شارل الأصلع)؛ وإن أسواق طروا Troyes (٢٩٣) أسواق رومانية الأصل ؛ وإن أسواق ليون Lyon تأسست حول عام ١٧٢ الميلادي (٢٩٤). كلام كثير، بعضه ادعاء، وبعضه قصص، تؤكد أو تنفي، والأرجح أن الأسواق الموسمية أقدم بكثير من كل الادعاءات والأقاويل.

فالأسواق إذن قديمة، ولكنها على قدمها، مؤسسات تتسم بالحيوية، وبالقدرة على التكيف مع الظروف، ويتلخص دورها في كسر الحلقة الضيقة المفرطة في الضيق التي تنحصر في داخلها عمليات التبادل العادية. وإليك هذه القرية الفرنسية في منطقة الموِيز la Meuse طلبت في عام ١٨٠٠ (٢٩٥) التصريح لها بإقامة سوق موسمية حتي تأتي إليها، في دارها،

المنتجات المعدنية التي كانت بحاجة إليها. حتى هذه الأسواق التي نراها في كثير من البنادر المتواضعة، والتي يبدو عليها كأنها زيجات جمعت بين الريف القريب وبين قطاع الحرف الحضرية، تقوم عملياً بكسر الحلقة العادية التي تحيط بالتبادل. أما الأسواق الموسمية الكبيرة فإنها تقوم بتعبئة اقتصاد مناطق واسعة ؛ بل إن منها ما كانت تلتقي فيها أوروبا قاطبة، لتفيد من الإعفاءات التي تزيل إلى حين عوائق الضرائب ورسوم عبور الطرق. فعندما تقام السوق الموسمية تتضافر كل الجهود لكي تصبح السوق ملتقىً خارقاً للمألوف. والأمير الذي وضع يده منذ وقت مبكر على هذه الملتقيات ذات الأهمية الحاسمة - هذا ما فعله ملك فرنسا [٢٩٦]، وما فعله ملك انجلترة. كذلك الإمبراطور أغدق على الأسواق الموسمية من نعمائه، وإعفاءاته، وضماناته وامتيازاته. ولكن الأسواق الموسمية، لم تكن من الوجهة الفعلية حرة، ولم تكن هناك سوق واحدة، حتى سوق بوكيرBeaucaire نفسها، تمارس التبادل التجاري في حرية كاملة. ولدينا نص يتحدث مثلاً عن أسواق سومورSaumur الموسمية الثلاث « الملكية »، التي كانت كل منها تستمر ثلاثة أيام، يقول إنها « قليلة النفع لأنها ليست حرة »[٢٩٧].

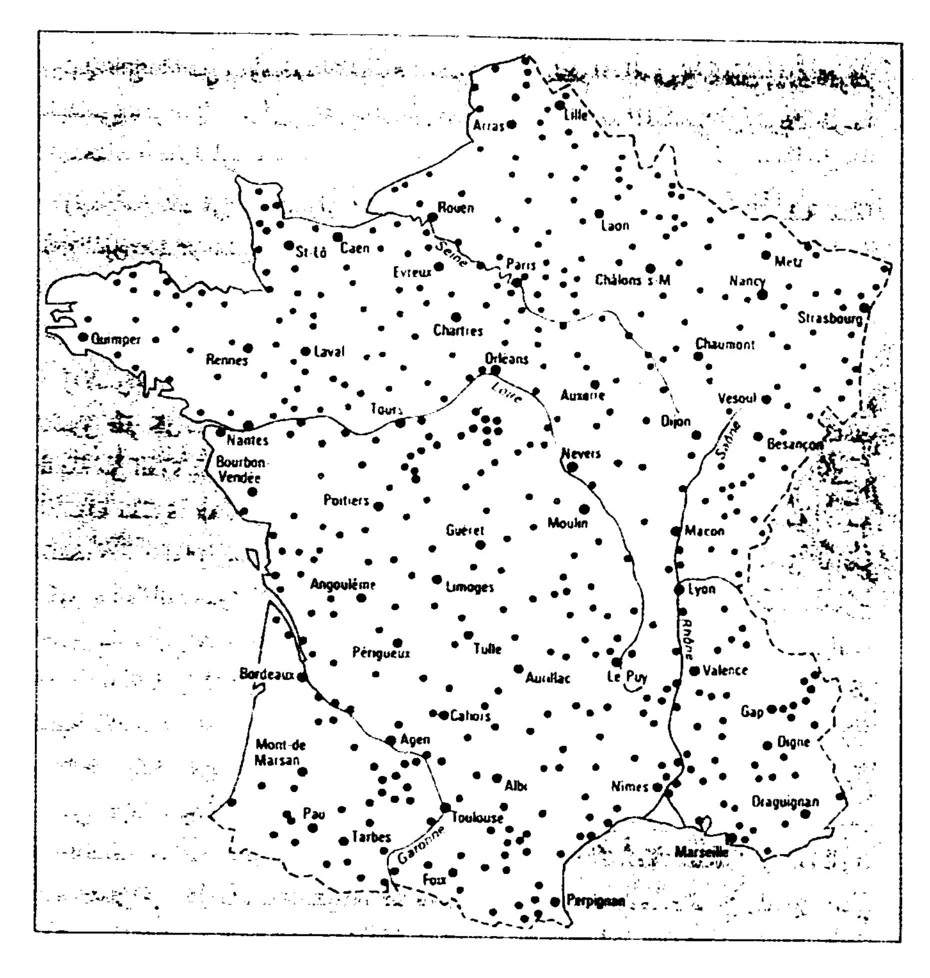
والأسواق الموسمية تبدو كأنها مدن عابرة، وهي على أية حال مدن، على الأقل إذا أخذنا بعدد روادها. وهي أسواق لها مواسمها، تقيم نصباتها، وتحتفل احتفالها، فإذا انتهى المهرجان، انفضت، ورحلت، ثم تقوم مرة أخرى، بعد غياب شهر أو شهرين أو ثلاثة أشهر. فلكل سوق إيقاعها، وتقويمها، وعلاماتها المميزة، وتختلف مقوماتها هذه عن مقومات الأسواق الأخرى المجاورة. وليست أهم الأسواق تلك التي يختلف إليها أكبر عدد من الرواد، بل أسواق البهائم البسيطة التي كانوا يسمونها « الأسواق السمينة ». كانت لمدن سوللي سور لوار Sully-sur-Loire [٢٩٨] القريبة من أورليان، وبونتينييPontigny في بريتانيا، وسان كلير Saint-Clair، وبومون دي لوماني Beaumont de Laumagne أسواقها، لكل مدينة ثماني أسواق كل عام [٢٩٩] ؛ أما بندر ليكتورLectoure في متصرفية مونتوبان Montauban، فكانت تقام فيه تسع أسواق سنوياً [٣٠٠] ؛ بينما كانت أوش تقيم ١١ سوقاً[٣٠١]، وكانت « أسواق البهائم، أو الأسواق السمينة، التي تقام في شينيراي، وهو بندر كبير من بنادر الأوت مارش في أوڤرنيا، قد حققت شهرة كبيرة، بما كان يباع فيها من البهائم المسمنة، التي كانت غالبيتها تصل إلى باريس ..» وكانت هذه الأسواق الموسمية تقام في الثلاثاء الأول من كل شهر، أي أنها كانت تبلغ ١٢ سوقاً في السنة[٣٠٢]. كذلك كانت الحال بالنسبة إلى مدينة لوبوي Le Puy « كانت تقام فيها ١٢ سوقاً في العام، تباع فيها كل أنواع البهائم، وبخاصة كميات كبيرة من البغال والبغلات، والفراء، وأقمشة الجوخ التي كانت تنتجها منطقة اللانجدوك، والأقمشة التيلية التي كانت تنتجها أوڤرنيا بيضاء وبنية، والجوت، والخيوط، والصوف، والجلود من كل الأنواع »[٣٠٣]. وكانت مدينة

مورتان Mortain في نورماندبا تقيم ١٤ سوقاً في العام (٣٠٤). فهل بلغت بذلك الرقم القياسي؟ على من يريد أن يراهن على أن هذا العدد هو الرقم القياسي أن يتريث فربما كانت هناك أرقام أعلى.

وليس من شك في أن الأسواق لا تتشابه كلها في الجودة، فهناك الأسواق الريفية، منها مثلاً، غير بعيد عن سيينا Siena سوق توسكانيللا Toscanella الموسمية الصغيرة التي هي أشبه ما تكون بسوق الصوف العادية ؛ وإذا طال الشتاء فلم يستطع الفلاحون أن يجزوا صوف الغنم - كما حدث في مايو من عام ١٦٥٢ - ألغيت السوق(٣٠٥).

والأسواق الموسمية الحقيقية هى الأسواق التي تفتح لها المدينة كلها أبوابها، هنا تطغى السوق على كل شيء وتصبح هي المدينة، أو ربما تجاوزتها بعد إذ غزتها، وربما كانت المدينة من القوة بحيث توقف السوق عند حدودها : المسألة مسألة وزن، لمن الوزن الأكبر. والأمثلة كثيرة. فقد أوشكت مدينة ليون أن تكون ضحية أسواقها الموسمية الأربع الضخمة(٣٠٦). أما باريس فقد سيطرت على أسواقها، وجعلتها على مقاييس الأسواق العادية الكبيرة ؛ فكانت سوق لاندي القديمة التي ظلت حية نشيطة تقام في سان ديني، خارج أسوار باريس. وأما مدينة نانسي Nancy (٣٠٧) قد أخذت بالحكمة، ورتبت إقامة أسواقها خارج نطاقها، ولكن في متناول يدها، في سان نيقولا دي پور Saint-Nicolas-du-Port. شبيه بذلك ما فعلته مدينة فاليز Falaise النورماندية التي نفت أسواقها إلى قرية جيبريه Guibray. وكانت قرية جيبريه تمتلىء بالحياة في أثناء انعقاد الأسواق الشهيرة الصاخبة، أما في الأوقات بين السوق والسوق، فقد كان السكون يخيم على القرية، وكأنما أصابها مس من السحر فنامت كالغابة في أسطورة ***حسناء الغابة النائمة***، تنتظر من يوقظها. وأخذت مدينة بوكير نفسها بالحيطة، كما فعلت مدن أخرى، فخصصت لسوق المادلين الذي اشتهرت به وأَثْرَت من ورائه، في مكان بينها وبين ضفة نهر الرون، ولكن حيطتها لم تُجد نفعاً، فقد كان رواد السوق، الذين يبلغ عددهم عادة نحو خمسين ألف نسمة، يغزون المدينة التي كانت تعبيء كل فرق الخيالة بالمنطقة في محاولة يائسة لفرض نوع ما من النظام. فقد كانت جماهير من الناس تصل قبل يوم افتتاح السوق - في ٢٢ يولية - بأسبوعين، أي قبل أن تصل فرق حفظ النظام. وفي عام ١٧٥٧ تقرر البدء بتعبئة قوات الأمن مبكراً، في ١٢ يولية، ليتحقق «الأمان» لرواد السوق وأهل البلد.

أما المدينة التي تطغى عليها أسواقها، فإنها تكف عن أن تكون هي هي. تشهد على ذلك مدينة لايبتسيج التي ازدهرت سوقها في القرن السادس عشر، فقد أخذت تهدم وتبني، وتعيد تنظيم ميادينها ومبانيها حتى تكون السوق على راحتها(٣٠٨). وتعتبر مدينة مدينة ديلكامپو Medina del Campo في قشتالة(٣٠٩) مثلاً أفضل. فقد كانت تندمج في سوقها



٧ - كانت فرنسا في عام ١٨٤١ ما تزال تغص بالأسواق الموسمية.
نقلاً عن "*قاموس التجارة والبضائع*" الصادر في عام ١٨٤١
Dictionnaire du commerce et des marchandises, 1841, I, pp. 960 sq. :

ثلاث مرات في العام، فتحتل السوق سكة الروا Rua الطويلة ببيوتها ذات العمدان الخشبية، كما تحتل الميدان الضخم، ميدان پلاثا مايور Plaza Mayor أمام الكاتدرائية التي كانت الصلاة فيها تقام في الشرفة في أثناء انعقاد السوق ، وهكذا كان التجار والزبائن يتابعون الصلاة دون أن يكون عليهم أن يقطعوا أعمالهم. ويحكى أن القديس سان چان ديلاكروا كان في طفولته ينظر مشدوهاً إلى نصبات السوق المزركشة فيعجب بها إلى حد

الذهول[٢١٠]. أما اليوم فقد بقيت المدينة كالديكور، أو كالقوقعة الفارغة، بعد أن خلت من سوقها. وكانت سوق مدينة فرنكفورت المطلة على نهر الماين [٢١١] تقام في القرن السادس عشر على مسافة من المدينة، ولكن السوق، وقد حققت ثراء فاحشاً، طغت على المدينة كلها في القرن التالي، وأقام بعض التجار الأجانب في مساكن في المدينة ممثلين لمؤسسات تنتمي إلى إيطاليا أو إلى المقاطعات السويسرية أو هولندة، وتبع ذلك استعمار تدريجي للمدينة. كان هؤلاء الأجانب – عادة أصغر أبناء الأسر – يقيمون في المدينة، حيث يحصلون على حق الإقامة العادي Beisesserschutz ؛ كانت تلك هي الخطوة الأولى ؛ ثم كانوا بعد ذلك يحصلون على حق المواطنة Bürgerrecht ؛ وإذا هم بعد قليل قد عظم شأنهم وأصبحوا يتحدثون في المدينة حديث السادة. كانت العملية نفسها تحدث في لايبتسيج، ولنا أن نتساءل عن كنه الهوجة التي جرت في عام ١٥٩٣ [٢١٢] ضد البروتستانت من أتباع المذهب الكالفيني، التي نراها نوعاً من رد الفعل «الوطني» حيال التجار الهولنديين. فهل تصرفت مدينة نورنبرج الألمانية [٢١٣]، وكانت مدينة تجارية كبيرة تصرفاً حكيماً، عندما حصلت من الإمبراطور في عام ١٤٢٣-١٤٢٤ ثم في عام ١٤٣١على التصريح بإقامة أسواق موسمية، فلم تقمها ؟ هل تصرفت عن حكمة، أم تقاعست عن إهمال ؟ أياً كانت الإجابة، فإنها احتفظت بطابعها، ولم تدع أسواقاً تطغى عليها.

مدن

في حلة العيد

السوق الموسمية هيصة، ودربكة، وطبل وزمر، وفرحة شعبية، ودنيا مقلوبة، ولخبطة، وربما هيجان. في براتو قرب فلورنسا، حيث كانت الأسواق الموسمية ترجع إلى القرن الرابع عشر، كان نافخو الأبواق trombetti يأتون من كل مدن توسكانا، وينفخون في أبواقهم suonare، على أشد ما يستطيعون، ويبثون موسيقاهم الصاخبة خلال الطرقات، وفي ميادين المدينة. أما في مدينة كاربنترا، عشية سوق سان ماتيو أو سوق سان سيفران، «كان صوت الأبواق الحادة يدوي عند أبواب المدينة الأربعة، ثم في الميادين، ثم أمام القصور. » وكان كل آلاتي من الآلاتية يكلف المدينة في كل مرة سبعة مليمات من فئة السول »، كذلك كانت الأجراس تدق منذ الرابعة صباحاً دون توقف ؛ وكانوا يطلقون الألعاب النارية، ويوقدون نار الاحتفالات، وكانت المدينة تمتلىء بدق الطبول ، ثم سرعان ما تجتاحها جحافل الحواة، وباعة الأدوية المشعوذة، والعقاقير، و«الأنبذة المسهلة»، ووصفات المحتالين من قبيل الأورفيتانو، ورواة المغامرات، والحواة، ولاعبي الزهر والتلات ورقات، والراقصين على الحبال ، وخلاعي الأسنان، والموسيقيين والمنشدين الجوالين. وتغص الفنادق بالناس فوق طاقتها [٢١٥]. وكانت سوق سان جرمان الموسمية ، التي تبدأ بعد





السوق الموسمية السنوية قرب أرنهيم Arnhem

رسم بالحفر على النحاس من أعمال الرسام الهولندي پ. دي هوج (١٦٤٥- ١٧٠٨)

الصيام الكبير تشد إليها حياة اللهو في العاصمة : بل لقد كانت بالنسبة للغانيات، على حد تعبير إمرأة ضحوكة «موسم العنب». كان اللهو يجتذب من الهواة، قدر ما كان يجتذب من الغانيات. وكانت أوراق النصيب، اللوترية، تغري الناس إغراء شديداً، وكانوا يسمونها اللوترية البيضاء، كانت الأوراق البيضاء الكثيرة لا تربح، بينما كانت الأوراق السوداء القليلة هي التي تربح. وكم من خادمة ضيعت تحويش عمرها في أوراق اليانصيب على أمل أن تربح لتتزوج، فتبددت آمالها في الزواج [٢١٦]. وما كانت لعبة أوراق النصيب قليلة الخطر إذا ما قورنت بأوكار القمار التي كانت تتخفى في بعض دكاكين السوق على الرغم من الرقابة الصارمة التي كانت السلطات تأخذ نفسها بها. وكانت هذه الأوكار تجتذب الرواد مثل دور القمار في لايبتسيج التي كانت تستهوي البولنديين [٢١٧].

وكانت السوق الموسمية دائماً، دون استثناء، ملتقى الفرق التمثيلية. فمنذ الوقت الذي كانت فيه سوق سان جرمان تقام في مبنى سوق باريس العامة، الهال، كانت السوق فرصة للعروض المسرحية، تمثل قطعة ***أمير الأغبياء*** Prince des sots وقطعة ***الأم الغبية*** Mère sotte اللتين كانتا في برنامج عام ١٥١١ تمثلان تراث العصر الوسيط في نوع الفارص والتهكم على الأغبياء. والناقد المؤرخ الأدبي سانت بيف Sainte-Beuve هو القائل. إنها بداية الفودفيل عندنا» [٢١٨]. وما لبثت الكوميديا الإيطالية أن دخلت الساحة، فلما انتهت موجتها الكبيرة، انتقلت إلى الأسواق الموسمية فوجدت فيها ملاذها الأخير. في عام ١٧٦٤ قدم جيتاني ميرلانو Gaetano Merlani وفرقته الفلورنسية في سوق كارپنترا "***كوميديات***"، وقدم ميلشيور ماتيو دي پيولان Melchior Mathieu de Piolent "***لعب اللف والدوران***"، وعرض جوفاني جريتشي Giovanni Greci «***قطعاً مسرحية***» كان يفيد من فترات الاستراحة بها ليبيع عقاقيره [٢١٩].

كذلك كانت الشوارع تعج بالمشاهد : موكب الافتتاح «الذي كان أعضاء مجلس المدينة [في كارپنترا] يقيمونه، ويسيرون فيه وقد لبسوا الطراطير، ومن أمامهم الشمشرجية في ثياب احتفالية طويلة، يحملون كميات كبيرة من المال» [٢٢٠]؛ وكانت هناك مواكب رسمية، منها موكب نائب الملك في لاهاي [٢٢١]، وموكب الملك والملكة في سردينيا عندما تقام أسواق أليكساندري ديلاپاي [٢٢٢]، وموكب دوق مودينا Modena «وحاشيته ومركباته» في سوق ريجو ديميليا Reggio d'Emilie الخ وهذا هو جوفاني بالدي Giovanni Baldi [٢٢٣]، سمسار توسكاني، سافر إلى بولندة ليسترد ديونه التجارية المتأخرة، وألمّ بسوق لايبتسيج الموسمية في أكتوبر من عام ١٦٨٥. فما الذي تكشفه لنا رسائله التي كتبها وقد زار سوق لايبتسيج الموسمية في قمة نشاطها ؟ الحقيقة أنه لا يصف شيئاً سوى وصول صاحب السمو دوق ساكسونيا «ومعه حاشية كبيرة من السيدات والسادة والأمراء الألمان، وقد أتوا ليروا ما في

السوق من أشياء عظيمة. وكانت السيدات، مثلهن مثل السادة، يظهرن في ثياب فاخرة يعجب بها الإنسان أي إعجاب.» كان هؤلاء وأولئك من مكونات المشهد.

هل كانت التسلية، والهروب من الواقع، واللهو هي الغاية المنطقية لهذه الاحتفالات الضخمة ؟ كانت هذه هي الحال بالفعل أحياناً. في لاهاي، التي لم تكن قد أصبحت قلب هولندة السياسي إلا منذ وقت قليل، كانت الأسواق الموسمية في المقام الأول مناسبة يدعو فيها نائب الملك إلى مائدته الوجهاء من « السادة والسيدات ». أما في البندقية فكانت سوق سينسا Sensa – أي الصعود – الموسمية (٣٢٤) التي كانت تستمر أسبوعين مهرجاناً يجمع بين الشعائر القديمة والعرض المسرحي : ففي ميدان سان ماركو، كان بعض التجار الأجانب يقيمون نصبات وأكشاك ، وكان الرجال والنساء يخرجون في ثياب تنكرية، وكان الدوج ، يقف في مواجهة سان نيكولو، ويتزوج البحر على عادة الزمان القديم. وعلينا أن نتصور أن سوق سينسا الموسمية كان يأتي إليها في كل عام أكثر من مائة ألف أجنبي، يسارعون إلى المدينة العجيبة ليلهوا ويتمتعوا بما يقام فيها [٣٢٥]. كذلك كانت سوق البوركيتا la Porchetta في مدينة بولونيا الإيطالية عيداً شعبياً وأرستقراطياً هائلاً، وكانوا يقيمون في القرن السابع عشر، بهذه المناسبة، في الميدان الكبير Piazza Maggiore ديكورات مسرحية مؤقتة، كانت تتغير كل عام، ولدينا الرموز والشارات Insignia المحفوظة في الأرشيف تشهد على الخروج الجنوني عن المألوف. وإلى جانب المسرح، كانت تقام «دكاكين السوق »، قليلة العدد، يدل مظهرها بوضوح على أنها كانت للمتع الصغيرة، لا للأعمال التجارية الكبيرة. ونعرج إلى أمثلة أخرى، فنذكر سوق بارلتولميو الموسمية Bartholomew Fair [٣٢٧] التي كانت تقام في لندن، والتي كانت مهبط « المتع الشعبية البسيطة »، « ولم يكن يتم فيها تبادل تجاري جاد ». كانت هذه السوق واحدة من الأسواق الموسمية اللاهية، التي كانت تحرص أشد الحرص على الاحتفاظ بجو سوق العيد والتحرر والانطلاق واللهو والمجون، وهي سمات تتسم بها كل الأسواق الموسمية، سواء منها تلك التي كانت تنبض بالحياة العارمة، أو تلك التي كانت تترفق ويخفت فيها نبض الحياة. والمثل السائر على حق إذ يقول : « ليس خروج الإنسان من السوق الموسمية مثل خروجه من السوق العادية » [٣٢٨].

كانت سوق سان جرمان الموسمية في باريس [٣٢٩] هي السوق الوحيدة التي بقيت هناك مليئة بالنشاط والحيوية واللهو والمتعة، ويجدر بنا في هذا المقام أن ننوه بـ *لياليها* أو احتفالاتها الليلية nocturnes تلك المواكب الليلية الشهيرة الخلابة التي كانت تسير في أنوار آلاف المشاعل وكانت من المشاهد الأثيرة إلى قلوب الناس – ولكن السوق ظلت تحتفظ بجانبها التجاري : فكانت مناسبة تعقد فيها صفقات ضخمة من الأقمشة المصنوعة من



سوق موسمية في هولندة في مطلع القرن السابع عشر. جزء من لوحة من أعمال دافيد فينكبونس David Vinckboons (لشبونة، متحف الفن القديم)

الجوخ والتيل، يقبل على شرائها زبائن من الأثرياء يأتون بعربات تجرها الخيول، تركن في موقف خصص لها. وهذه الصورة، إذا قيست بالصور السابقات، تَفْضُلها، فنرى فيها الواقع العادي للأسواق الموسمية من حيث هي ملتقى "*التجار*". ونقرأ ما كتبه اثنان من الزوار الهولنديين المبهورين في فبراير من عام ١٦٥٧: « لابد أن نعترف بأننا وقد نزلنا باريس وشاهدنا كل هذا التنوع في البضائع الغالية أن باريس هي المركز الذي يجد فيه الإنسان أكثر الأشياء ندرة في العالم » [٣٣٠].

تطور

الأسواق الموسمية

كثيراً ما قال القائلون إن الأسواق الموسمية لم تكن إلا أسواق جملة يقتصر عملها على التجار دون سواهم [٣٣١]. وهذا القول يشير بالفعل إلى نشاطها الجوهري، ولكنه يهمل شيئاً أساسياً هو المشاركة الشعبية الهائلة. فباب السوق مفتوح لكل إنسان؛ لكل إنسان أن يدخل السوق. ونقرأ ما قاله أصحاب الحانات في ليون، وهم قضاة يعتد برأيهم في هذه الموضوعات: « في مقابل التاجر الذي يأتي إلى الأسواق الموسمية ممتطياً صهوة حصان، وفي جيبه من المال الوفير ما يمكنه من الإنفاق والإقامة في مسكن جيد، هناك عشرة يأتون سيراً على الأقدام، وتطيب نفوسهم عندما يجدون لهم مكاناً في حانة صغيرة » [٣٣٢]. وفي ساليرنو، أو في أي سوق من أسواق نابلي، تنتهز أسراب من الفلاحين الفرصة، فتذهب إلى هناك، هذا يبيع خنزيراً، وذلك يبيع بالة من الحرير الخام، أو برميلاً من النبيذ. كان رعاة الثيران والأجراء يذهبون إلى الأسواق في أكيتانيا لا لشيء إلا طلباً للمتع الجماعية: «كانوا يذهبون إلى السوق مبكرين قبل شروق الشمس، ويعودون في أعماق الليل البهيم، بعد أن يمضوا الساعات الطوال في الحانات على قارعة الطريق » [٣٣٣].

والحقيقة أن كل الأسواق في عالم كان لا يزال في جوهره عالماً زراعياً كانت كلها (حتى الكبيرة جداً منها) مفتوحة أمام الجماهير الريفية الواسعة. في لايبتسيج كانت الأسواق الموسمية تواكبها أسواق موسمية كبيرة لبيع الخيول والمواشي [٣٣٤]. في أنتفربن Antwerpen وبيرج أُپ زوم Berg-op-Zoom كانت تقام حول عام ١٥٦٧ أربع أسواق موسمية رئيسية (سوقان في أنتفربن، وسوقان في بيرج أُپ زوم، تستمر كل سوق ثلاثة أسابيع) وكانت تقام سوقان أخريان للخيول، كل سوق ثلاثة أيام. سوق في عيد العنصرة، والسوق الأخرى في عيد نوتردام في سبتمبر. وكانوا يبيعون هناك حيوانات عالية الجودة، «منظرها جميل، وفائدتها محققة »، وكانوا يجلبونها من الدنمرك خاصة - ويمكننا أن نتخيل هذه الأسواق كأنها الصورة الأولى لمعارض السيارات في أيامنا هذه [٣٣٥]. وإذا كانوا في

أنتفرين يأخذون في الأسواق بالترتيب بحسب الدرجات، وبالفصل بين الأنواع، فقد كانوا في فيرونا [٢٣٦]، وهي مدينة بارزة من مدن اليابسة الفينيسية، يخلطون كل شيء، ويقرر أحد الخبراء عن السوق التي قامت في أبريل من عام ١٦٢٤ أن نجاح السوق لم يعتمد على البضائع المستوردة من الخارج، بقدر ما اعتمد على « كمية الحيوانات المختلفة الأنواع التي سيقت إلى هناك ».

وأياً كان الأمر فإن الأسواق الموسمية قامت من الناحية الاقتصادية في جوهرها على نشاط كبار التجار. فكبار التجار هم الذين طوروا السوق من حيث هي أداة من أدوات التجارة، وجعلوا منها الملتقى، الذي تعقد فيه الصفقات الكبيرة. وهناك سؤال يطرح نفسه في هذا المقام، وهو هل كانت الأسواق الموسمية هي التي اخترعت الائتمان أم أنها أعادت اختراعه ؟ يرى أوليفر كوكس Oliver C. Cox [٢٣٧] أن الائتمان كان من اختراع المراكز التجارية الحقيقية وحدها، لا من اختراع الأسواق الموسمية، التي لا تزيد عن أن تكون مدناً اصطناعية. ولما كان الائتمان قديماً قدم الدنيا نفسها، فإن الجدل حوله لن يجدي إلا قليلاً. وهناك حقيقة واقعة مؤكدة على أية حال : وهي أن الأسواق الموسمية نمّت الائتمان. فلم تكن هناك سوق موسمية لا تنتهي بجلسة «دفع» [يتم فيها الدفع على أساس الائتمان، باستخدام الكمبيالات]. كان هذا يحدث في لينتس Linz، سوق النمسا الضخمة [٢٣٨]. وكان يحدث في سوق لايبتسيج، منذ ازدهارها الأول، حيث كان الأسبوع الأخير يعرف باسم أسبوع الدفع Zahlwoche [٢٣٩]. حتى في لانتشانو Lanciano [٢٤٠] وهي مدينة صغيرة في دولة الفاتيكان، كانت تطغى عليها على نحو مستمر سوق متواضعة الأبعاد، كانت الكمبيالات متداولة، يشهد على ذلك الكم الكبير الذي وصل إلينا منها. كذلك الحال بالنسبة لبيزيناس Pézenas ومونتانياك Montagnac – التي كانت أسواقهما تعتبر محطات على الطريق من أسواق مدينة بوكير Beaucaire – كانت الكمبيالات متداولة بنفس الكم، وكانت تحرر على باريس أو ليون[٢٤١]. والحق أن الأسواق الموسمية مجال تتواجه فيه الديون، فتمحو بعضها بعضاً، وتذوب كما تذوب الثلوج في الشمس : هذه هي العملية العجيبة التي تتم بها التسوية compensation أو المقاصة السكونترو scontro. كان من الممكن استخدام مائة ألف «جنيه ذهب » من نوع الإيكو écu، نقوداً حقيقية، في تسوية حسابات تجارية في ليون تصل إلى ملايين، وذلك عن طريق المقاصة. وكانت كمية كبيرة من الديون المتبقية يتم تسويتها بوعد بالسداد (كمبيالة) أو بتأجيل السداد إلى السوق الموسمية التالية، فيما يعتبر وديعة deposito كان يتم دفعها عادة بفائدة ١٠٪ في السنة (٢,٥٪ كل ثلاثة أشهر). ومعنى هذا أن السوق الموسمية لعبت دورها الخلاق بالنسبة للائتمان.

وإذا نحن قارنّا السوق الموسمية بهيكل هرمي مدرج، وجدنا عند القاعدة أنشطة صغيرة عديدة تتناول بضائع من الانتاج المحلي، عادة بضائع سريعة التلف، رخيصة الثمن، ووجدنا على درجة أعلى بضائع ترفية، غالية الثمن، مستوردة من بلاد بعيدة. حتى إذا بلغنا القمة وجدنا فوقها تجارة المال النشيطة التي بدونها لا يتحرك شيء، أو لا يتحرك شيء بنفس السرعة. ويبدو أن تطور الأسواق الموسمية الكبيرة كان يتمثل بصفة عامة في تمييز الائتمان على البضاعة، أي تمييز قمة الهرم على قاعدته.

أياً كان الأمر فإن تمييز *المال* على *البضاعة* ظاهرة تتضح لنا على نحو جلي في المنحنى الذي رسمته منذ وقت جد مبكر المعاملات في أسواق شامپانيا الموسمية القديمة(٣٤٢). ففي الوقت الذي بلغت فيه ذروة ازدهارها، حول عام ١٢٦٠، كانت البضاعة والمال تغذيان معا على قدم المساواة تجارة نشيطة جداً. فلما حل الركود كانت البضائع هي أول شيء مسه. أما سوق رؤوس المال فقد بقيت على حالها قوية مدة طويلة، واستمرت قادرة على الوفاء بالتزاماتها العالمية إلى عام ١٣٢٠ تقريباً (٣٤٣). ونجد في القرن السادس عشر مثلاً أكثر إقناعاً هو مثل أسواق مدينة پ ياتشنتسا Piacenza التي كانوا يطلقون عليها اسم الأسواق البيزانسونية، وكان أهل جنوة قد أسسوا هذه الأسواق على غرار تلك التي كانوا قد أسسوها من قبل في مدينة بيزانسون Besançon في عام ١٥٣٥ (٣٤٤). ومن هنا اتخذت اسم البيزانسونية، وكانت مدينة بيزانسون آنذاك مدينة أمبراطورية، وكانوا يقصدون بها منافسة أسواق ليون التي أغلقها الملك فرانسوا الأول في وجوههم. ثم نقل الجنويون أسواقهم هذه من بيزانسون على مر السنين إلى لون لوسونييه Lons-le-Saunier ثم مونلويل Montluel ثم شامبري Chambéry، وانتهوا بها أخيراً إلى پياتشنتسا في عام ١٥٧٩ (٣٤٥) حيث ظلت مزدهرة حتى عام ١٦٢٢ (٣٤٦). ولا ينبغي أن نحكم على هذه الأسواق على أساس مظهرها. كانت پياتشنتسا سوقاً موسمياً اقتصر النشاط فيها على قمة الهرم فكانت تشهد أربع مرات في العام لقاءات، لم تكن تلفت الأنظار، ولكنها كانت حاسمة، يمكن تشبيهها إلى حد ما باجتماعات البنك الدولي في بازل. لم يكن أحد يحمل إلى تلك السوق بضائع، ولم يكونوا يحملون إليها من المال السائل إلا أقل القليل، وإنما كانوا يحملون إليها كميات ضخمة من الكمبيالات كانت تمثل في الحقيقة رمز ثروة أوروبا كلها، وكانت الإمبراطورية الأسبانية تستخدمها على نطاق واسع لتسديد حساباتها. كان المشاركون في هذه السوق نحو ستين من رجال الأعمال، يسمونهم مصرفيين أصحاب حسابات banchieri di conto أكثرهم من أبناء جنوة، وبعضهم من ميلانو، والبعض الآخر من فلورنسا. هؤلاء هم أعضاء نادٍ لا يستطيع أحد أن ينضم إليه إلا إذا دفع تأميناً عالياً قدره ثلاثة آلاف إيكو. وكان هؤلاء الرجال المتميزون يحددون الحساب conto كما كانوا يقولون آنذاك، أي يحددون

أسعار التحويل التي يتم بناء عليها تصفية الحسابات في آخر كل سوق. وكان يشارك في هذه الاجتماعات الهامة من الباطن تجار العملة الصيارفة cambiatori وممثلون عن بيوت التجارة الكبيرة(٢٤٧) كان العدد الكلي لأعضاء هذا النادي، الذي يأخذ نفسه بالكتمان، نحو ٢٠٠ من العليمين يتداولون صفقات هائلة، ربما بلغت قيمتها من ٣٠ إلى ٤٠ مليون إيكو لكل سوق، وقد تزيد على ذلك كثيراً إذا صدقنا ما جاء في الكتاب الموثّق الذي ألفه دومينكو پيري في عام ١٦٣٨ وهو من أهل جنوة (٢٤٨).

ولكن لكل شيء نهاية ينتهي إليها، حتى عملية المقاصة الذكية المفيدة التي مارسها تجار جنوة. ظلت هذه العملية ناجحة طالما انسابت الفضة الأمريكية إلى جنوة بكمية كافية. فلما قل ورود المعدن الأبيض حول عام ١٦١٠، اهتزت أركان البناء المالي وهدده الانهيار. وإذا أردنا أن نختار تاريخاً لا نكون في اختياره متعسفين، فلنأخذ تاريخ نقل الأسواق الموسمية إلى نوڤي Novi في عام ١٦٢٢(٢٤٩)، بعد أن رفض أهل ميلانو وتوسكانا المشاركة فيها، فذلك تاريخ يعتبر علامة جيدة على هذا التدهور. ولكننا سنعود إلى الحديث عن هذه المشكلات مرة أخرى.

الأسواق الموسمية

ودوراتها

الأسواق الموسمية مرتبطة بعضها بالبعض الآخر ارتباطاً من قبيل التنسيق. وسواء كانت الأسواق الموسمية أسواقاً تتداول البضائع أو أسواقا مالية تختص بالائتمان، فهي قد نظمت لتسهل الدورات. وإذا نحن نظرنا إلى خريطة الأسواق الموسمية في منطقة ما، مثلاً منطقة لومبارديا (٢٥٠) أو مملكة ناپلي (٢٥١) في القرن الخامس عشر مثلاً، أو دورات الأسواق الموسمية التي تتقاطع في مدينة لينتس Linz المطلة على نهر الدانوب وهي أسواق كريمس Krems، ڤيينا Wien، فرايشتات Freistadt، جراتس Graz، ڤيينا، زالتسبورج Salzburg، بولتسانو Bolzano (٢٥٢) وجدنا أن جدول إقامة هذه الأسواق الموسمية المتتالية يبين أنها كانت تخضع لمفاهيم التبعية المتبادلة، حتى يمر التجار من سوق إلى السوق الأخرى بعرباتهم وحيواناتهم المحملة بالبضائع، وهكذا سوقاً بعد سوق إلى أن تنتهي الدورة، وتبدأ الدورة التالية، وهكذا دواليك. كانت هناك إذن على نحو ما حركة مستمرة، لا تنقطع. كذلك كانت مدن طروا Troyes وبارسيرؤوب Bar-sur-Aube وپروڤان Provins ولانيي Lagny – وهي المدن الأربع التي كانت تتقاسم في العصر الوسيط الأسواق الموسمية الكبيرة في منطقتي شامپانيا وبريBrie – تتلقف الكرة الواحدة من الأخرى على مدار السنة. ويدّعي هنري لوران Henri Laurent(٢٥٣) أن أسواق منطقة

فلاندريا Vlaanderen (Flandre) الموسمية هي أول أسواق تأخذ بالدورة. وأن أسواق شامپانيا قلدتها. وهذا شيء محتمل. اللهم إلا إذا كانت الحركة الدورية للأسواق الموسمية قد نشأت في كل مكان تقريباً، على نحو تلقائي، من منطلق حاجة منطقية مناظرة للحاجة المنطقية التي قام عليها تنسيق الأسواق العادية. فما ينطبق على السوق العادية، ينطبق على السوق الموسمية، إذ لابد أن يتاح للمنطقة التي تقام فيها السوق الموسمية الوقت، بعد أن تمتص السوق ما فيها من إمكانات العرض والطلب ، لكي تعيد تكوين إمكاناتها من جديد. وهذا هو ما يفرض فترات توقف ضرورية. كذلك لابد أن يكون جدول مواعيد الأسواق الموسمية المختلفة مرتباً على أساس مسارات التجار الأجانب الذين يختلفون إليها، الواحدة تلو الأخرى.

وتدخل في هذه الحركات الدوارة أو الدورية ثلاثة أمور : البضائع والمال والائتمان. ولكن المال يحرك، بطبيعة الحال، في الوقت نفسه، دورات أوسع نطاقاً، وتنتهي عادة إلى نقطة مركزية ينطلق منها ليبدأ جولاته من جديد. وقد تبلور في الغرب – الذي تأكد فيه منذ القرن الحادي عشر اتجاه واضح إلى النهوض – مركزٌ لن يلبث أن يهيمن على نظام المدفوعات الأوروبية كله. كان هذا المركز يقوم في القرن الثالث عشر في الأسواق الموسمية بمنطقة شامپانيا ؛ ثم أخذت هذه الأسواق في التدهور بعد عام ١٣٢٠، وكان لتدهورها أصداؤه التي سجلت في كل مكان، حتى في مملكة ناپلي البعيدة [٣٥٤]. ثم جمع المركز شتاته على نحو ما حول چينيف في القرن الخامس عشر [٣٥٥] ؛ ثم حول ليون [٣٥٦] ؛ فلما آذن القرن السادس عشر بالمغيب كان المركز حول أسواق پياتشنتسا أي چنوة. وليس هناك شيء يكشف وظائف هذه المراكز المتتالية أكثر من فترات الانقطاع التي تخللت الانتقال من سوق إلى أخرى.

أما بعد عام ١٦٢٢ فلم تعد أية سوق تتخذ نقطة المركز الملزم للحياة الاقتصادية في أوروبا لتهيمن عليها كلها. فقد بدأت أمستردام، التي لم تكن مدينة أسواق بمعنى الكلمة، تؤكد دورها، مستأثرة لنفسها بما كان لمدينة أنتڤرپن من تفوق : واتخذت من الترتيبات ما جعل منها " مكاناً " دائما للتجارة والمال. ولم يكن ازدهار أمستردام شاهداً على زوال الأسواق الموسمية التجارية في أوروبا، ولكنه أنهى هيمنة أسواق الائتمان الكبيرة. كان عصر الأسواق الموسمية قد بلغ ذروته، وتجاوزها، وتحول إلى الهبوط.

زوال
الأسواق الموسمية

بدأ الناس في القرن الثامن عشر يدركون أن الإجراءات الحكومية التي أخذت « منذ بضعة سنوات تمنح حرية تصدير غالبية البضائع المصنعة إلى البلاد الأجنبية معفاة من

الضرائب، واستيراد المواد الأولية معفاة من الضرائب كذلك، لم تؤد إلا إلى انكماش تجارة الأسواق الموسمية انكماشاً تزايد من عام لعام، فقد كانت تجارة الأسواق الموسمية من قبل هي التي اختصت بامتياز الحصول على مثل هذه الإعفاءات ؛ واعتاد الناس على نحو تزايد من عام إلى عام على الاتجار المباشر في هذه البضائع دون المرور بها من خلال الأسواق.»[٢٥٧] هذه الملحوظة وردت في خطاب كتبه المراقب العام للمالية بشأن سوق بوكير الموسمية، في سبتمبر من عام ١٧٥٦.

من المحتمل أن يكون تورجو Turgot [٢٥٨] قد كتب في هذا الوقت تقريباً مقاله الخاص بالأسواق الموسمية foires الذي ظهر في الإنسيكلوبيديا Encylopédie في عام ١٧٥٧. والرأي عنده أن الأسواق الموسمية ليست أسواقاً « طبيعية » تتولد عن « ظروف طبيعية » وعن « المصلحة المتبادلة التي يسعى البائعون والمشترون إلى التلاقي من أجل تحقيقها [...] فليس من الممكن أن نقول إن هذه الأسواق الموسمية الباهرة انبثقت من المسار الطبيعي لتجارة نشطت في حرية، هذه الأسواق التي ترسل إليها بنفقات كبيرة منتجات بعض البلدان الأوروبية، فتبدو كأنها ملتقى الأمم. إن الفائدة التي التي يفترض فيها أنها تعوض التكاليف الضخمة لا تتحقق بطريقة طبيعية، بل تتحق نتيجة للإعفاءات والتخفيضات والامتيازات التي تمنح للتجارة في بعض المناطق وفي بعض الأزمنة، في حيث تكون التجارة في كل المناطق الأخرى مثقلة بأعباء الرسوم والضرائب ..» إذن فلتسقط الامتيازات، أو لتمنح الامتيازات لكل مؤسسات التجارة وأفرعها. « فهل يعقل أن يصوم الإنسان عن الطعام طوال العام من أجل أن يتيح لنفسه وليمة يوسع بهاعلى نفسه في أيام قلائل ؟ » هذه العبارة التي قالتها الأديبة ماري دي جورني Marie de Gournay، الإبنة الروحية لمونتنيMontaigne، استعارها تورجو، واستخدمها لغاياته.

ولكن هل يكفي لكي يتيح الإنسان لنفسه وليمة أن يتخلص من المؤسسات القديمة ؟ الحقيقة أننا نجد في هولندة - باستثناء لاهاي التي بقيت فيها أسواقها - ما يدعم هذا القول، فقد تلاشت الأسواق الموسمية ؛ كذلك نجد في انجلترة أن سوق ستاوربريدج Stourbridge الكبيرة التي كانت في زمانها سوقاً عظيمة هامة فوق كل مقارنة beyond all copmarison، قد فقدت تجارة الجملة، وكانت أول سوق اعتراها الزوال ، بعد عام ١٧٥٠.[٢٥٩] . كان تورجو في هذا الرأي، كما كان في الكثير من آرائه، على حق : السوق الموسمية شكل عتيق للتبادل ؛ وربما ضللت الناس في زمانها، بل ربما أدت بعض الخدمات بالفعل. ولكننا إذا وجدناها مهيمنة بغير منافس في مكان ما، فتلك دلالة على أن الاقتصاد هناك وقف *محلك سر*. وهذا هو الذي يفسر لنا بقاء أسواق فرنكفورت الموسمية في القرنين السابع عشر والثامن عشر، وإنْ أصابها شيء من التضعضع ، كما يفسر نشاط

الأسواق الموسمية الجديدة في لايبتسيج[٣٦٠] ؛ ومثلها الأسواق البولندية [٣٦١] في لوبلين Lublin، وزاندوميرتس Sandomiertz، وتورن Thorn، وپوزن Posen، وجنيزن Gnesen، ودانتسيج Danzig، وليمبرج Lemberg، وسوق بريزيج Brzeg [٣٦٢] - في غاليسيا - (وكان من يرتاد هذه السوق في القرن السابع عشر يرى ما يزيد على ٢٠٠٠٠ رأس من الماشية دفعة واحدة) ؛ والأسواق الروسية الخلابة التي ستظهر من بينها في القرن التاسع عشر سوق رائعة هي سوق نيچني نوڤجورود Nijni Novgorod [٣٦٣]. وتظهر الحقيقة على نحو أكثر جلاءً في العالم الجديد، الذي بدأت فيه أوروبا بداية جديدة فيما وراء المحيط الأطلسي، ولنختر مثلاً كبيراً : هل يمكن أن نتصور سوقاً موسمية أكثر بساطة، وفي نفس الوقت أكثر ضخامة من سوق نومبر ديديوس Nombre de Dios على برزخ دارين Darien، تلك السوق التي ستنتقل اعتباراً من عام ١٥٨٤ إلى الميناء المجاور بظروفه الصحية السيئة المشابهة، ميناء پورتو بيلو Porto Belo محتفظة بضخامتها ؟ كانت البضائع القادمة من أوروبا يتم تبادلها في تلك السوق في مقابل الفضة المجلوبة من پيرو [٣٦٤]. وكانت الصفقات ضخمة يشهد عليها أن « عقداً واحداً تضمن صفقات قيمتها من ثمانية آلاف إلى عشرة آلاف دوكات... » [٣٦٥]. ويحكي الراهب الإيرلندي توماس جيج، الذي زار پورتو بيلو في عام ١٦٣٧ أنه رأى في السوق العامة أكواماً من الفضة شبيهة بأكوام الحجر [٣٦٦].

هذه الصور المختلفة للتأخر والتباطؤ والتلكؤ يمكنني اعتماداً عليها أن أفسر استمرار ازدهار سوق بولتسانو Bolzano على ممرات جبال الألب التي تؤدي إلى جنوب ألمانيا. فإذا نظرنا إلى الأسواق الموسمية في جنوب إيطاليا [٣٦٧] ووجدناها منتعشة، فليست تلك دلالة خير، بل دلالة سوء، تكشف لنا سوء حال الاقتصاد. والحق أن الحياة الاقتصادية إذا سارت بخطى أسرع، فان السوق الموسمية، من حيث هي نمط عتيق، لا تقوى على مسايرة الإسراع الجديد ؛ أما إذا تباطأت، فإن السوق الموسمية تستعيد مبررات وجودها. وهذا هو التفسير الذي أفسر به ما جرى على سوق بوكير الموسمية، تلك السوق التي قيل عنها إنها كانت «حالة استثنائية» لأنها «أصابها الركود في أثناء فترة الازدهار من عام ١٧٢٤ إلى عام ١٧٦٥» و «ازدهرت عندما ركد كل ما حولها» [٣٦٨] من عام ١٧٧٥ إلى ١٧٩٠. ونلاحظ أنه في الفترة الركود تلك التي ألمت بمنطقة اللانجدوك وربما بمناطق أخرى، والتي لا تنتمي إلى القرن الثامن عشر «الحقيقي»، أن الإنتاج ألقى إلى سوق المادلين بفائضه الذي لم يصرِّفه، وتسبب نتيجة لهذا في أزمة «تكدس» على حد تعبير سيسموندي Sismondi. ولكن هل كان أمام هذا التكدس من مخرج آخر ؟ لم يجد أمامه سوق السوق القائمة فاتحه إليها. أما فيما يختص بسوق بوكير الموسمية التي ازدهرت على خلاف القاعدة، فإنني عن نفسي، لن ألقى بالمسئولية على التاجر الأجنبي، بل ألقيها في المقام الأول على اقتصاد منطقة اللانجدوك، وقد أوسَّ الدائرة لتشمل اقتصاد جنوب فرنسا قاطبة.

وانما ينبغي علينا أن نفهم في هذا الإطار المشروع الساذج الذي فكر فيه فرنسي حسن النية هو السيد تريمويية Trémouillet في عام ١٨٠٢ [٢٦٩]. كانت أحوال التجارة على غير ما يرام، وأوشك آلاف من صغار التجار الباريسيين على الإفلاس، ففكر في حل - حل بسيط !! - يتمثل في إقامة أسواق موسمية ضخمة في باريس، على مشارف المدينة، في ميدان الثورة. تخيل صاحب الفكرة هذه المساحة الكبيرة من الأرض، وقد مد فيها طرقات على شكل رقعة الشطرنج، تحف بها الدكاكين، وحظائر ضخمة للماشية، وللخيول التي لم يكن إلى التخلي عنها من سبيل. ولكن صاحب الفكرة لم يدافع عن مشروعه الدفاع الواجب، فيما يختص ببيان المزايا الاقتصادية التي سيحققها. وربما تصور صاحب المشروع أنها بديهية، ليست بحاجة إلى شرح.

مخازن، مستودعات،

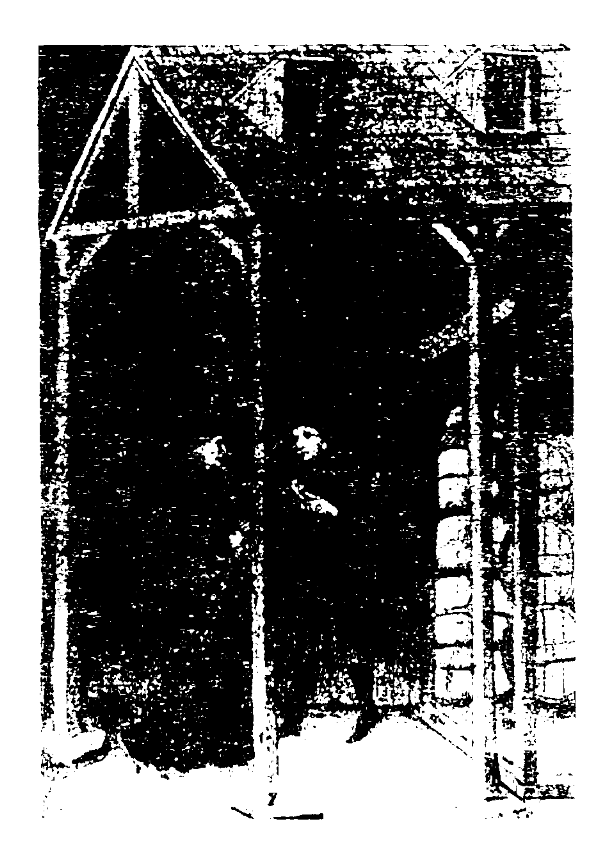
حواصل، شَوَان

ولكن ما ألم بالأسواق الموسمية من تدهور سار بإيقاع بطيء، قد يغيب عن الإدراك، وقد يدور حوله الجدل، يثير طائفة أخرى من المشكلات. كان ريشارد إيرنبرج Richard Ehrenberg يرى أن الأسواق الموسمية بادت لأنها لم تقو على منافسة البورصات. ورد عليه أندريه سيبو André E. Sayous رافضاً حانقاً بأن ذلك رأي لا يمكن إقامة الدليل على صحته [٢٧٠]. وإذا كانت أسواق بياتشنتسا Piacenza قد أصبحت مركز الحياة التجارية في نهاية القرن السادس عشر ومطلع القرن السابع عشر، فإن المركز الجديد سيكون بعد ذلك بورصة أمستردام، كان هذا التحول يعني أن نمطاً انتصر على نمط آخر، أو أن آلية غلبت آلية أخرى. ولا أهمية لما نلاحظه من أن الأسواق الموسمية والبورصات كانت توجد معاً في وقت واحد. وإنما الملحوظة الأكثر أهمية وصدقاً التي لوحظت منذ قرون وهي : أن حلول نمط محل نمط أو آلية محل آلية لا يتم بين عشية وضحاها. وإذا كانت بورصة أمستردام قد قبضت دون منازع على زمام سوق رأس المال الواسعة، فإنها كانت تتحكم كذلك من أعلى في حركة البضائع (فلفل وتوابل آسيا، وحبوب ومنتجات منطقة البلطيق). والرأي عند فرنر زومبارت Werner Sombart [٢٧١] أن طابق السلع في البناء الاقتصادي هو الطابق الذي يتم فيه النقل والتخزين ثم التوريد، وهو الطابق الذي ينبغي أن نبحث فيه عن التفسير الصائب لما جرى على الأسواق الموسمية. يرى زومبارت أن الأسواق الموسمية كانت موجودة في كل زمان، وأنها بقيت في القرن الثامن عشر، حيث أصبحت أماكن تتركز فيها السلع، وتختزن بكميات كبيرة. فلما تزايد السكان، وتضخمت المدن تضخماً هائلاً، وتحسن مستوى الاستهلاك، لم يكن أمام تجارة الجملة إلا أن تنمو وتتطور، فلم تستوعبها الأسواق الموسمية، وكان عليها أن تنظم نفسها تنظيماً مستقلاً، واعتمد هذا التنظيم المستقل على مخازن وحواصل وشَوَان ومستودعات، وإذا به يتسم بالانتظام اليومي المستمر الذي يحاكي انتظام الدكاكين، ويحل محل الأسواق الموسمية التي كانت تقام حيناً، ثم تنفض.

هذا التعليل الذي يقول به زومبارت يمكن القبول به، ولكن زومبارت يبالغ، ويندفع إلى مدى بعيد بعداً مفرطاً، فيرى أن هناك تفريقاً له أهمية مبدئية، وهو التفريق بين ما إذا كان مخزن الجملة الذي تتكدس فيه البضائع، بشكل دائم، وعلى بعد خطوتين من الزبائن، يؤدي وظيفة اختزانية *naturaliter* - أي مجرد مخزن بضائع، أو يؤدي وظيفة اتجارية *mercantaliter*، أي يلعب دور المتجر [٢٧١]. فإذا قام المخزن بوظيفة اتجارية فإنه يكون دكاناً على مستوى عال، ولكنه دكان على أية حال، صاحبه هو تاجر الجملة، الذي سُمي أولاً grossier، وعندما ساء مدلول الكلمة - وأصبحت تعني الإنسان الفظ - استخدموا لفظة فيها شيء من التشريف هي négociant [٢٧٢]. وكانت البضائع تسلم إلى تجار القطاعي على أبواب المخزن، بكميات كبيرة، وهي ما تزال «بربطتها» أو بحبالها كما كانوا يقولون[٢٧٣]، فلم يكونوا يفتحون البالات. والسؤال الذي يطرح نفسه هنا هو : متى بدأت تجارة الجملة هذه ؟ ربما بدأت في وقت لودوفيكو جيتشارديني Lodovico Guicciardini حول عام ١٥٦٧ في مدينة أنتڤرين[٢٧٤] ؟ ولكن تحديد تواريخ دقيقة في هذا المجال لا يمكن إلا أن يكون عرضة للجدل.

ومع ذلك فلا سبيل إلى إنكار أن تجارة الجملة شهدت، مع بداية القرن الثامن عشر، وبخاصة في بلدان الشمال النشيطة، التي ربطتها وشائج متينة بتجارات الأطلنطي، لوناً من النمو لم تشهده من قبل. فنجد تجار الجملة في لندن قد فرضوا أنفسهم في كل مجالات التبادل. ونجد في أمستردام في مطلع القرن الثامن عشر « أنه لما كانت سفن كثيرة تصل هناك كل يوم [...] فمن السهل أن نفهم أنه كان هناك عدد كبير من المخازن والأقبية لتخزين كل البضائع التي تأتي بها هذه السفن : ولهذا فقد تجهزت المدينة جيداً، ففيها أحياء كاملة عبارة عن مخازن وحواصل، منها ما يتكون من خمسة طوابق، ومنها ما يصل عدد طوابقه إلى ثمانية، وعلاوة على ذلك فإن غالبية البيوت المطلة على القنوات فيها بين مخزنين وثلاثة مخازن وقبو ». ولكن هذه المخازن على وفرتها لم تكن كافية، وكان ذلك يؤدي إلى بقاء الشحنات فوق السفن «مُدَداً أطول من المأمول.». وقد أدى هذا إلى أنهم شرعوا يبنون في مكان البيوت القديمة كمية كبيرة من المخازن الجديدة، «كانت تحقق عائداً عظيماً »[٢٧٥].

والواقع أن تركيز البضائع في المستودعات والمخازن أصبح ظاهرة عامة في أوروبا في القرن الثامن عشر. كان القطن الخام، أو القطن الصوفي coton en laine كما كانوا يسمونه، يتركز في قادس Cádiz إذا كان قادماً من أمريكا ؛ وفي لشبونه إذا كان من مصادر برازيلية [٢٧٦] - وكانت أقطان برنامبوكو Pernambuco أغلاها، تليها أقطان مارانهاوو Maranhão، ثم أقطان پارا Para ؛ وليڤربول إذا كان من الهند [٢٧٧] ؛ ومارسيليا إذا كان من بلاد المشرق [٢٧٨]. وكانت مدينة ماينتس الألمانية المطلة على نهر الراين[٢٧٩]



مخزن اختزن فيه تاجر فلورنسي بضاعته التي أنزلتها السفن في باليرمو. صورة منمنمة. رسمها فنان فلمنكي على مخطوطة ترجمة فرنسية لقصص الديكاميرونه Decamerone التي ألفها جوفاني بوكاتشو Giovanni Boccaccio ونقلها إلى الفرنسية لوران دي بريميرفيه Laurent de Pre-mierfait (١٤١٢). مخطوطة محفوظة في مكتبة الأرسينال Bibliothèque de l'Arsenal, ms 5070, f.314 ro.

مستودع النبيذ القادم من فرنسا. وكانت مدينة ليل Lille الفرنسية [٣٨٠] منذ ما قبل عام ١٧١٥ تمتلك مخازن كبيرة جداً تتجمع فيها ألوان البراندي المخصصة للتصدير إلى الأراضي الواطئة . كذلك كانت مارسيليا ونانت Nantes وبوردو Bordeaux مستودعات رئيسية في فرنسا تختزن فيها بضائع جزر الأنتيل - السكر والبن - التي أحدثت الثراء التجاري للملكة في عصر الملك لويس الخامس عشر حتى المدن المتوسطة، مثل مولوز Mulhouse [٣٨١] ونانسي Nancy [٣٨٢] ضاعفت ما كان عندها من عدد المخازن من كل

الأحجام. ونكتفي بهذه الأمثلة، ولدينا منها ما يربو على المائة. والخلاصة أننا نرى أمامنا صورة ترتسم لأوروبا ذات مخازن تحل محل أوروبا ذات الأسواق الموسمية.

كل شيء في القرن الثامن عشر إذن يؤيد رأي زومبارت. ولكن ماذا عن الأزمان قبل القرن الثامن عشر ؟ هل من الممكن القبول بالتمييز بين النمطين النمط الاختزاني والنمط الاتِّجاري في تلك الأزمان ؟ لقد كانت هناك دائماً مخازن ومستودعات - تشهد عليها أسماؤها storehouses, warehouses, Niederlager, magazzini di trafico وكانت تعرف في بلاد الشرق الأدنى بالخان khans، أما في مسكوفيا فكانوا يسمونها ambary. بل لقد كانت هناك « مدن مخازن » ، من قبيل أمستردام، كانت حرفتها وميزتها تتمثل في قيامها بدور اختزان البضائع من أجل تصديرها بعد ذلك : هكذا كانت هناك في فرنسا في القرن السابع عشر [٣٨٤] مدن روان Rouen وباريس وأورليان Orléans وليون ؛ ومن هذا القبيل أيضاً « مستودع شمال المدينة » في دنكرك Dunkerque [٣٨٥]. كانت لكل مدينة مخازنها، الخاصة والعامة. وكانت الأسواق العامة المشيدة - مثل أسواق ديجون Dijon وأبون Beaune - « على ما يبدو محلات بيع بالجملة ومخازن ومحطات » [٣٨٦]. فإذا رجعنا إلى الوراء في رحلة الزمن وجدنا الكثير من المخازن العامة خصصت للقمح أو للملح. وفي وقت جد مبكر، يقيناً قبل القرن الخامس عشر، كانت صقلية تمتلك قريباً من موانيها مخازن هائلة يسمونها كاريكاتوري caricatori ، كانوا يختزنون فيها القمح، وكان صاحب القمح الذي يستخزنه يتلقى إيصالاً اسمه تشيدولا cedola ، وكانت التشيدولات تُتداول في السوق[٣٨٧]. فإذا نظرنا إلى برشلونة وجدنا التجار منذ القرن الرابع عشر يتخذون في بيوتهم التجارية التي كانوا يبنونها في مونتخويتش بالحجر « مخازن في الأدوار الأرضية، وكان سكن التاجر نفسه كما تبين محاضر جرد التركات في الدور الأول »[٣٨٨]. وننتقل إلى البندقية حول عام ١٤٥٠ وننظر حول ميدان ريالتو، في قلب الحياة التجارية للمدينة، فنرى الدكاكين تتتابع، تنتظمها شوارع متخصصة : « ومن فوق كل دكان كانت هناك فسحة تشبه عنبر النوم في الدير، تتيح لكل تاجر من أبناء البندقية مخزنه الخاص الممتلئ، بالبضائع والبهارات والأقمشة الغالية،الحراير »[٣٨٩].

وليس لكل عنصر من هذه العناصر التفصيلية، إذا أخذناه وحده، حجية فاصلة حاسمة، ودلالة خاصة محددة. ليس من بينها ما يمكِّننا من أن نميز تمييزاً جامعاً مانعاً بين التخزين الخالص وبين تجارة الجملة، فليس من شك أن التخزين وتجارة الجملة اختلطا وامتزجا منذ وقت جد مبكر. كان المخزن أو المستودع صورة محسّنة لشي، وجد حتماً منذ وقت طويل، على أشكال مختلفة، كانت في بداياتها متواضعة، ومختلطة، ولكنها على أية حال كانت تستجيب لحاجات كانت ظاهرة، واضحة في تلك الأزمنة البعيدة، أو على الأحرى كانت

تستجيب لما كان يعتور الاقتصاد من ضعف ووهن. كان التخزين ضرورة فرضتها ظروف منها : دورة الإنتاج التي كانت طويلة طولاً مفرطاً، ودورة الحياة التجارية التي كانت كذلك بطيئة مفرطة البطء ، وكان البطء أيضاً سمة الرحلات والأسفار والنقليات، والاتصالات، ومنها أيضاً اضطراب وتقلب أحوال الأسواق البعيدة، وعدم انتظام الإنتاج، وتقلب المواسم. ولدينا الدليل الساطع، فمنذ اليوم الذي زادت فيه سرعة الإنتاج، وزادت فيه سرعة النقل في القرن التاسع عشر، وتركز فيه الإنتاج في المصانع الضخمة، أصبح على تجارة المخازن القديمة أن تغير نفسها تغييراً كبيراً، وأن تنقلب أحياناً من الضد إلى الضد، بل أصبح عليها أن تختفي (٣٩٠).

البورصات

يعرِّف كتاب " ***التاجر الجديد*** *Le Nouveau Négociant* " من تأليف صامويل ريكار Samuel Ricard، في عام ١٦٨٦، البورصة، قائلاً « إنها مكان التقاء المصرفيين، والتجار، ووكلاء التحويلات والمصارف، والسماسرة وغيرهم.» ويقال إن كلمة «بورصة» ترجع في أصلها إلى مدينة بروجه Brugge حيث كانت هذه الاجتماعات تنعقد « على مقربة من دار آل بورصه van der Beurse، التي تسمت بهذا الاسم نسبة إلى وجيه من وجهاء أسرة قديمة شريفة هي أسرة فان دي بورصه، ابتناها وزين جبين واجهة الدار بشعاره وكان يتضمن ثلاثة أكياس... وهو شعار لا يزال موجوداً في مكانه من البناء إلى اليوم.» وليست هناك أهمية كبيرة للشكوك التي يثيرها هذا التفسير. أياً كان الأمر فقد انتشرت كلمة **بورص**، وإن لم تقض على التسميات الأخرى. ففي مدينة ليون كانت البورصة تتسمى باسم محل التحويلا تPlace des Changes ؛ وكان اسمها مجلس التجار Kaufmannskolleg في مدن الهانزا الألمانية ؛ وفي مارسيليا اللوج La loge ؛ وفي برشلونه وبلنسية : اللونخا Lonja أي المحل. ولم يكن للبورصة دائماً مكان خاص بها، ومن هنا جاء الخلط بين "مقر الاجتماعات " وبين " البورصة " نفسها. ففي إشبيلية كان اجتماع التجار ينعقد كل يوم على الجراداس gradas (٣٩١) أي على درج سلالك الكاتدرائية ؛ وفي لشبونة في الروا نوبا Rua Nova أي السكة الجديدة (٣٩٢) وكانت أوسع وأطول شوارع المدينة، وقد ورد ذكرها في عام ١٢٩٤؛ وفي مدينة قادس كان التجار يلتقون في الكاللى نويبا Calle Nueva أي الشارع الكبير، الذي شقوه يقيناً بعد النهب الذي تعرضت له المدينة في عام ١٥٩٦ (٣٩٣)؛ أما في البندقية فكانوا يلتقون تحت بواكي ريالتو Rialto أو في منتدى التجار الذي ابتني مطلاً على الميدان، على الطراز القوطي، في عام ١٤٥٩، ثم أعيد بناؤه في عام ١٥٥٨؛ في فلورنسا كان التجار يجتمعون في الميركاتو نووفو Mercato Nuova – السوق الجديدة –(٣٩٥) المطلة على ميدان مينتانا Piazza Mentana الحالي (٣٩٦) ؛ في جنوة(٣٩٧)

كـان اللقـاء يتم على بعد ٤٠٠ متر ـمن الشـارع الجديد فـي مكـان يطل على ميدان البنوك Piazza dei Banchi (٣٩٨) ؛ فـي مدينـة ليل Lille [٣٩٩] كان التـجار يلتقون فـي البوريجـار Beauregard: وفي ليبج Liège [٤٠٠] كان التجار يجتمعون في دار الموازين Poids Public التي شيدت في نهاية القرن السادس عشر، أو على جسر لابيش la Beach، أو تحت البواكي الفسيحة لقصر المطران، وربما اجتمعوا في حانة قريبة ؛ في ميناء لاروشيل La Rochelle كان التـجار يجتمعون في الـهواء الطلق « بين شارع بيتي باك Petits-Bacs وشـارع أدميرو Admyrauld في الموضـع المسمـى « حي الفلمنك Canton des Flamands»، وظلت الحال على هـذا المنوال إلى أن ابتني لهم بناء خاص في عام ١٧٦١ [٤٠١]. في مدينة فرنكفورت المطلة على الماين [٤٠٢] كانت الاجتماعات تتم كذلك في الخلاء ، في سـوق السمك Fischmarkt. وفي لايبتسيج [٤٠٣] شيدوا المبنى البديع للبورصة بين عام ١٦٧٨ وعام ١٦٨٢، في مكان الناشماركت Naschmarkt؛ وكان التـجار قبل اتمام هـذا البناء يجتمعون تحت البواكي، في دكان بالسوق أو في الخلاء على مقربة من الميزان الكبير : في مدينة دنكرك « كان التجار جميعا [يلتقون يومياً] سـاعة الظهر في الميدان أمام دار تلك المدينة [يقصد دار البلدية]. فتثور المشاجرات، على مرأى ومسمع من كل الناس [...] بين هؤلاء الرجال المحترمين [...] بعد أن ترتفع عقائرهم بالنابي من الكَلِم » [٤٠٤] . أما في باليرمو فكان التجار يجتمعون في المنظرة المطلة على ميدان جارافيللو Garafello الحالي. وفـي عام ١٦١٠ بأن يمتـنعوا عن الاجتماع فيها. وحدد الحظر بداية التنفيذ باللحظة التي تدوي فيها في الكنيسة أنغام صلاة آڤي ماريا دي سانتو أنطونيو sonata l'avemaria di Santo Antonio [٤٠٥]. فـي باريـس ظلت البورصة زمناً طويلا تتخذ من قلم التبادل القديم، في سراي العدل Palais de la Justice مقراً لها. ثم انتقلت في قصر نيفير Nevers، بشـارع ڤيڤيان Vivienne ، بناء على ما قرره المرسوم الصادر من المجلس في ٢٤ سبتمبر من عام ١٧٢٤. وفي لندن كان توماس جريشام Thomas Gresham هو الذي أسس البورصة، ثم تغير اسمها إلى رويال اكستشينج Royal Exchange أي دار التبادل الملكية. وكان مقرها في قلب المدينة، وتقرأ في رسالة أجنبية [٤٠٦] أنه عندما تقرر استخدام قوات مسلحة ضد الكويكر quakers في مايو من عام ١٦٧٠، عسكرت هـذه القوات في « المكان الذي يجتمع فيه التجار » ونص العبارة بالإيطالية : dove si radunano li mercanti » حتى تستطيع أن تخف إلى مختلف الأماكن عند الضرورة.

والحق أنه من الطبيعي أن يكون لكل مكان بورصته. وإليك واحد من أبناء مارسيليا رأى الدنيا وسجل في عام ١٦٨٥ ملحوظاته عن العالم، فقال إن الأسماء قد تختلف من مكان إلى مكان» فنجد الناس يستخدمون في أماكن كثيرة كلمة مارشيه marché، بينما يستخدمون

في ربوع المشرق كلمة بازار bazar» ولكن المسمى في الدنيا كلها واحد (٤٠٧). ونفهم دهشة هذا الإنجليزي، ليدز بوث Leeds Booth ، القنصل الروسي في جبل طارق (٤٠٨)، عندما كتب في تقريره الكبير إلى الكونت دوسترمان d'Ostermann في ١٤ فبراير من عام ١٧٨٢: « ليس عندنا [في جبل طارق] بورصة يجتمع فيها التجار لإجراء المعاملات التجارية كما هي الحال في المدن التجارية الكبيرة ؛ وإذا تكلمنا بصراحة، قلنا إنه ليس لدينا إلا القليل جداً من التجار في مكاننا هذا، وهو على الرغم من أنه مكان صغير، ولا ينتج شيئاً، فيه تجارة رائجة أشد الرواج في وقت السلم.» والسبب هو أن مدينة جبل طارق، كانت مثل ليفورنو، مدينة تزدهر فيها تجارة المهربات والممنوعات، فما حاجتها إلى البورصة ؟

متى ظهرت البورصات الأولى ؟ هذا سؤال يمكن أن تضللنا التواريخ في الإجابة عنه : فتاريخ تشييد مقر البورصة لا يواكب دائماً نشأة النشاط التجاري للبورصة. في أمستردام يرجع المبني إلى عام ١٦٣١، بينما ترجع نشأة البورصة الجديدة إلى عام ١٦٠٨، وكانت هناك بورصة قديمة يرجع تاريخها إلى عام ١٥٣٠. وكثيراً ما يكون علينا أن نقنع بالتواريخ التقليدية أياً كانت قيمتها. ولكننا لا نقبل بتلك القائمة المغرضة المرتبة بحسب التسلسل الزمني والتي تهدف إلى إثبات أن البورصة ولدت في بلاد الشمال : بروجه ١٤٠٩، أنتفرين ١٤٦٠ - أنشيء المبنى في عام ١٥١٨، ليون ١٤٦٢، تولوز ١٤٦٩، أمستردام ١٥٣٠، لندن ١٥٥٤، روان ١٥٥٦، هامبورج ١٥٥٨، باريس ١٥٦٣، بوردو ١٥٦٤، كولونيا ١٥٦٦، دانتسيج ١٥٩٣، لايبتسيج ١٦٣٥، برلين ١٧١٦، لاروشيل ١٧٦١ - تشييد مقر البورصة، فيينا ١٧٧١، نيويورك ١٧٧٢.

على الرغم مما يوحي به الظاهر فإن هذه القائمة الشرفية ذات التسلسل التاريخي لا تقوم دليلاً على تفوق بلاد الشمال وسبقه. فالبورصة في حقيقتها وواقعها ازدهرت في منطقة البحر المتوسط، على الأقل منذ القرن الرابع عشر، في بيزا، والبندقية، وفلورنسا، وجنوه، وبلنسية، وبرشلونة. وجدير بالذكر أن مبنى اللونخا تم تشييده فيها في عام ١٣٩٣(٤٠٩) وكان التجار قد التمسوا من بيدرو الرابع التفضل ببنائه، ومازالت القاعة القوطية الفسيحة قائمة تشهد على قدم النشأة. ونقرأ خبراً يرجع إلى عام ١٤٠٠ تقريباً، يقول« إن عدداً كبيراً من السماسرة يجول بين العمدان وبين المجموعات الصغيرة، ويسمونهم السماسرة السماعون corredors d'orell » وتتلخص مهمتهم في السماع، وتقديم التقريرات، وتدبير الصلات بين المهتمين ». وترى كل يوم تاجر برشلونة قد ركب بغلته، وسار بها إلى اللونخا، ليسوى أعماله، ثم يذهب مع صديق إلى بستان المنظرة حيث تطيب له الراحة (٤١٠). وما من شك في أن هذا العمل في البورصة، أو فيما يشبه البورصة، أقدم بكثير مما نستنجه مما بين أيدينا من إشارات، فقد كان الصيارفة يجتمعون في مدينة لوكّا

Lucca الإيطالية – القريبة من بيزا – في عام ١١١١ بجوار كنيسة القديس مارتان : ومن حولهم التجار وموثقو العقود، ألم تكن تلك في جوهرها بورصة ؟ وما كانت تحتاج إلا إلى دخول التجارة الخارجية البعيدة، وسرعان ما دخلت بالفعل، عندما اجتذبتها التوابل مثلاً، والفلفل، ثم براميل رنجة الشمال... (٤١١) ثم إن هذا الشكل الأول من البورصة الذي شهدته البلدان الأوروبية المطلة على البحر المتوسط، لم يكن هو نفسه خلقاً من العدم. فواقع البورصة، بغض النظر عن التسمية، يرجع إلى اجتماعات التجار التي عرفتها منذ وقت مبكر كل المراكز الكبيرة في الشرق وفي منطقة البحر المتوسط، والتي يبدو أنها كانت معروفة، مؤكدة، في روما حول نهاية القرن الثاني الميلادي (٤١٢) ومن منا لا يتخيل الاجتماعات الشبيهة التي شهدها ذلك الميدان العجيب في أوستيا Ostia ، ميناء روما القديم، الذي تبين فيه علامات بالمزايكو الأماكن التي خصصت للتجار ورؤساء السفن الأجنبية ؟

والبورصات تتشابه. والمنظر الذي تتصل حلقاته في ساعات العمل القصيرة في البورصة هو دائماً منذ القرن السابع عشر منظر مجموعات متصايحة، متزاحمة، محشورة في مكان ضيق. في عام ١٦٥٣ طالب تجار مارسيليا بأن يكون لهم « مكان يكون ملتقىً لهم حتى يخلصوا من المعاناة التي كانوا يعانون منها فقد ظلوا يقفون في الشارع منذ زمن طويل، ويتخذون من الشارع مكاناً لإنجاز أعمالهم التجارية » (٤١٣) في عام ١٦٦٢ نجدهم يلتقون في الدور الأرضي للباقيون بوجيه Pavillon Puget في « قاعة فسيحة تتصل عن طريق أربعة أبواب بالجسر [...] كانوا يعلقون عليها من وجهها وظهرها إعلانات عن مواعيد قيام السفن.» ولكن القاعة ما لبثت أن ضاقت عليهم أشد الضيق. يشهد على ذلك ما كتبه الفارس جيدان Gueidan إلى صديقه سيوار Suard: « لابد أن يكون الإنسان من جنس الثعابين حتى يتمكن من الدخول وسط الحشد المتزاحم. يا للصخب ! يا للضجيج ! لابد من أن يعترف الإنسان بأن معبد بلوتوس – إله الغنى – شيء عجيب حقاً (٤١٤) ». كان على كل تاجر جيد أن يجول جولة في البورصة كل يوم عند الضحى. والتاجر الذي لا يذهب إلى البورصة، ولا يحيط بالأخبار هناك، وكثيرا ما تكون أخباراً كاذبة، يعرض نفسه لتضييع الفرص، وربما كان غيابه عن الفرصه ذريعة لشائعات تروج ضده وضد حالة تجارته. وهذا هو دانييل ديفو (٤١٥) ينبه صاحب المتجر في وضوح وجلاء على رؤوس الأشهاد "*To be absent from Change, which is his market [...], at the time when the merchants generally go about to buy*": « إن عدم الذهاب إلى البورصة التي هي سوقه[...] في الوقت الذي يذهب فيه إليها التجار عادة ليشتروا » يعني بكل بساطة السعي إلى الكارثة.

في أمستردام تم تشييد مبنى البورصة الكبير في عام ١٦٣١، وهو المبنى المطل على ميدان الدام Dam، المواجه للبنك ولمقر شركة الهند الشرقية Oost Indische Companie. ويقدرون عدد الأشخاص الذين كانوا يتزاحمون هناك كل يوم من الثانية عشرة إلى الثانية في زمن چان پيير ريكار Jean-Pierre Ricard حول عام ١٧٢٢ بـ ٤٥٠٠. وكان عدد المترددين يقل أيام السبت لأن اليهود لم يكونوا يأتون في هذا اليوم من الأسبوع(٤١٦). والنظام هناك دقيق، فقد خصصت أماكن مرقمة لكل فرع من فروع التجارة ؛ وهناك أكثر من ألف سمسار، منهم الموثقون، ومنهم غير الموثقين. وعلى الرغم من هذا النظام، فلم يكن قط من السهل أن يجد الإنسان شخصاً يبحث عنه في وسط زحام البورصة، والأرقام التي يتصايحون بها في دوي فظيع يفلق الدماغ ويصم الأذن، والمحادثات الصاخبة التي لا تنقطع.

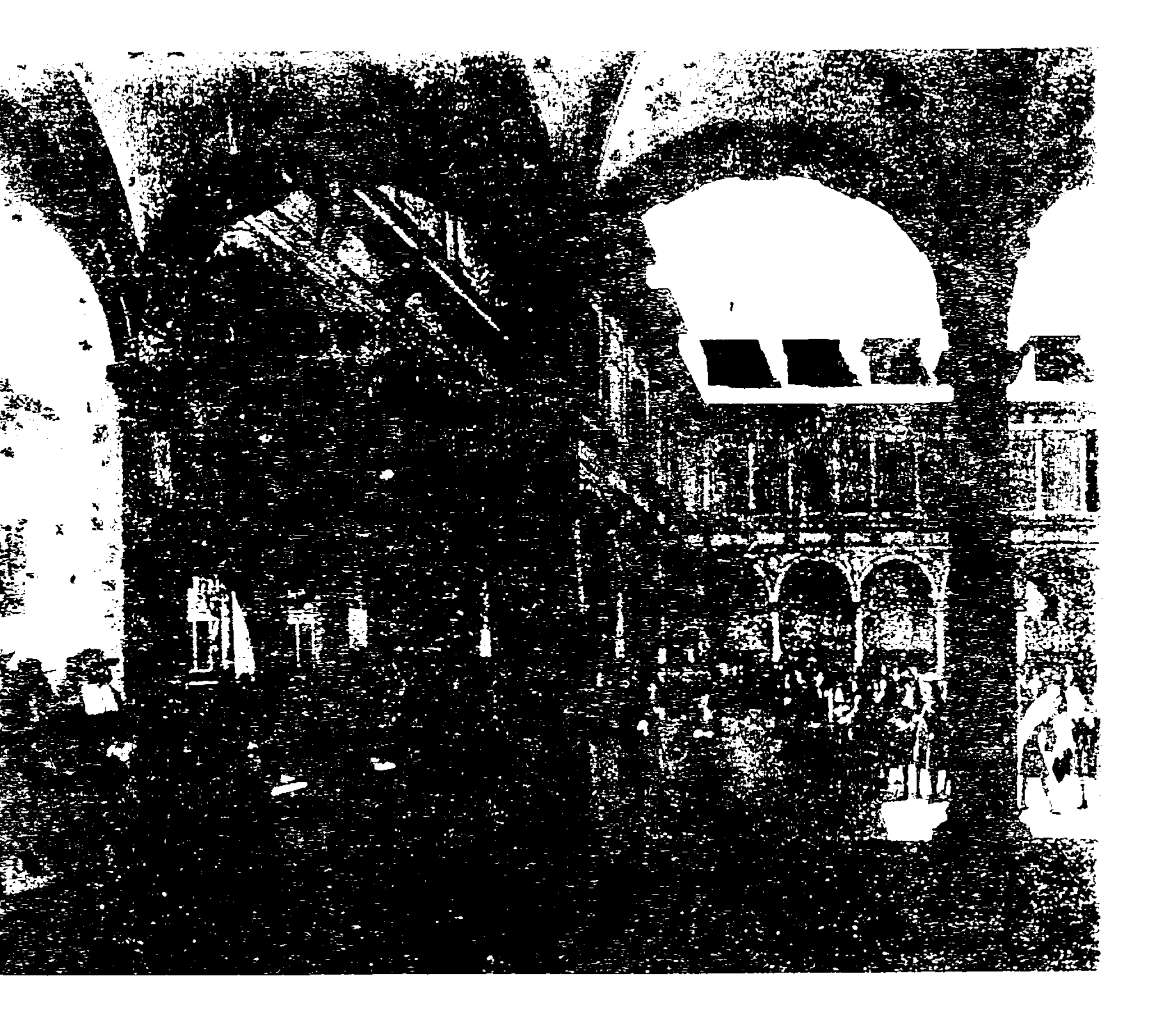
البورصة هي، بغض النظر عن النسبة والتناسب، الطابق العلوي من سوق موسمية يتميز بأنه لا يقوم في موسم بعينه ثم ينفض إلى أن يحل الموسم مرة أخرى. ولما كانت البورصة مكاناً يلتقي فيه كل التجار المبرزين، وحشد حاشد من الوسطاء، فإن كل العمليات كانت تتم في وقت واحد : العمليات الخاصة بالبضائع، والمبادلات، والمشاركات، والتأمينات البحرية التي كان يتقاسم مخاطرها العديد من المؤَمنين ؛ كذلك البورصة سوق للمال، وسوق للتمويل، وسوق للأوراق المالية. ومن الطبيعي أن هذه الأنشطة المختلفة كانت تتجه إلى أن تستقل بنفسها بمرور الوقت. ففي أمستردام استقلت منذ بداية القرن السابع عشر بورصة للغلال(٤١٧) كانت تجتمع ثلاث مرات أسبوعياً، من الساعة العاشرة صباحاً إلى الثانية عشرة ظهراً، في قاعة خشبية فسيحة، يأتي إليها كل تاجر يرافقه معاونُهُ « الذي يحرص على أن يأتي معه بعينات من الحبوب التي يريد أن يبيعها [...] يحملها في أكياس يمكن أن يحتوي الكيس على رطل أو رطلين من نوع الليڤر. ولما كانت الأسعار تتحدد على أساس الوزن [النوعي]، كما تتحدد على أساس الصنف الجيد أو الرديء، فقد وضعت في مؤخرة قاعة البورصة موازين صغيرة كثيرة، يمكن لمن يزن عليها ثلاث أو أربع حفنات أن يستنتج وزن الجوال. »وكانت هذه الغلال تستورد إلى أمستردام للاستهلاك المحلي، وكذلك لإعادة التصدير أو للبيع بالتجزئة. وكان الشراء اعتماداً على العينات هو القاعدة في انجلترة منذ وقت مبكر، وكذلك في المنطقة المحيطة بباريس، وكان هذا الأسلوب يتبع خاصةً عند عقد الصفقات الضخمة المخصصة للقوات العسكرية.

في أمستردام
سوق للأوراق المالية

كان الشيء الجديد الذي شهدته أمستردام في مطلع القرن السابع عشر هو إنشاء سوق للأوراق المالية، حيث أصبحت سندات الدين العامة، وأسهم شركة الهند الشرقية هدفاً

للمضاربات الشديدة، مضاربات اتخذت طابع المضاربات العصرية تماماً. على أن القول بأن هذه البورصة هى أول بورصة للأوراق المالية، وهو قول يتكرر كثيراً، ليس سليماً تماماً. فقد جرى تداول تجاري جد مبكر لسندات الدين العام في البندقية (٤١٨)، وفي فلورنسا قبل عام ١٣٢٨ (٤١٩)، وفي جنوة التي كانت فيها سوق نشيطة لصكوك بيت سان چورچو التجاري Casa di San Giorgio (٤٢٠)، والتي كانوا يسمونها لوجيluoghi وباجه paghe ، كذلك حدث نفس الشيء بالنسبة لتلك الأوراق التي سميت باسم كوكسين Kuxen، والتي كانت بمثابة أسهم للمشاركة في استغلال المناجم الألمانية، والتي كانوا يتداولونها في الأسواق الموسمية بلايبتسيج (٤٢١) ، والأوراق التي سميت خوروس في أسبانيا (٤٢٢) ، وسندات دار البلدية التي صدرت في فرنسا في عام ١٥٢٢ (٤٢٣) ، وسوق سندات الإيراد التي قامت في مدن الهانزا منذ القرن الخامس عشر (٤٢٤) . وتتضمن لوائح ڤيرونا في عام ١٣١٨ إشارة إلى السوق بالأجل mercato a termine (٤٢٥) . ونجد في عام ١٤٢٨ واحداً من رجال القانون في إيطاليا هو بلاتولوميو دي بوسكو Bartolomeo de Bosco، يحتج على عمليات بيع صكوك اللوكا ـ loca بالأجل في جنوة (٤٢٦) . شواهد وشواهد تدل على سبق منطقة حوض البحر المتوسط في هذا المضمار.

أما الشيء الجديد في أمستردام فقد كان حجم التعاملات، والسيولة، والعلنية، وحرية المضاربات. أضف إلى ذلك لعبة المضاربات، فقد دخل إلى الساحة الكَلَفُ الجنوني باللعب في البورصة، واللعب من أجل اللعب : ولا ينبغي أن ننسى ما حدث في هولندة حول عام ١٦٣٤ عندما جن الناس بزهرة التوليب، فيما سمي ***بالتوليبومتانيا*** ، حتى إن البعض دفع لقاء بصلة توليب واحدة « لا قيمة لها في حد ذاتها »« عربة حنطور جديدة، وحصانين أشهبين ولوازمهما من البرادع والسروج » (٤٢٧). ولكن اللعب على الأسهم كان يمكن أن يتيح دخلاً مريحاً، إذا قام به خبير. في عام ١٦٨٨ نشر تاجر عجيب اسمه خوسيف دي لا بيجا Joseph de La Vega (١٦٥٠-١٦٩٢)، وهو يهودي من أصل أسباني، كتاباً في أمستردام يحمل عنوانا يحتمل أكثر من تأويل، هو ***التباس الالتباسات*** Confusión de confusiones (٤٢٨) ، وهو كتاب من الصعب فهمه، لأنه يتعمد استخدام أسلوب متكلف مصطنع، هو الأسلوب المسمى stilo culto والذي كان هو الأسلوب السائد في الأدب الأسباني آنذاك. ولكن الكتاب إلى ذلك، مفصل، ينبض بالحياة، ويعتبر فريداً في نوعه. ولا ينبغي أن نصدق ما يقوله حرفياً عندما يحاول المؤلف أن يدخل في روعنا أنه تعرض للخراب خمس مرات متتالية في هذه اللعبة الجهنمية، أو عندما يحلو له الحديث عن أشياء كأنه شاهدها وهي ترجع في حقيقتها إلى وقت قديم : فقبل عام ١٦٨٨ بكثير « كانوا يبيعون الرنجة بالأجل قبل أن يصيدوها، ويبيعون القمح قبل أن يظهر غرسه، ويبيعون غيره



بورصة أمستردام من الداخل، في عام ١٦٦٨. لوحة من رسم يوب بيركهايده Job Berckheyde
(متحف مدينة أمستردام (Stedelijk Museum, Amsterdam)

من السلع قبل ان يتسلموها » . وإذا نظرنا إلى المضاربات الفاضحة التي قام بها ايزاك لومير Isaac Le Maire في مطلع القرن السابع عشر، والتي انصبت على أسهم الهند، وجدناها تعتمد على الكثير من الحيل الخبيثة، بل الاحتيال [(١٦٩)]. وكان السماسرة قد تمكنوا من أعمال البورصة، وأخذوا يحققون لأنفسهم الثراء، في الوقت الذي كان فيه التجار يعلنون أنهم يتردون إلى هاوية الفقر، في كل البقاع، لا فرق في ذلك بين مارسيليا ولندن.

باريس ولشبونة، نانت وأمستردام، نرى السماسرة يحتالون على الناس على راحتهم، فلم تكن هناك لوائح تحكمهم كما ينبغي

والحق أن ألعاب بورصة أمستردام وصلت إلى درجة من التعقيد الخرافي جعل من أمستردام ، زمناً طويلاً، مكاناً فريداً لا يدانيه غيره في أوروبا قاطبة، مكاناً لا يكتفي الناس فيه بشراء أو بيع الأسهم، مراهنين على ارتفاع أو انخفاض أسعارها، بل مكاناً تستطيع فيه المضاربة، إذا كنت متمكناً من ألاعيب البورصة، حتى إذا لم يكن لديك مال أو أسهم بين يديك. وكان هذا المجال هو المجال الذي صال فيه السماسرة وجالوا، وكان السماسرة ينقسمون إلى شلل - كانوا يسمونها rotteries. فإذا لعبت شلة على توقع ارتفاع السعر، لعبت الأخرى - على توقع انخفاضه. وكان الشاطر من يستطيع أن يجر وراءه الأعداد الكبيرة من المضاربين المترددين الذين يمكن أن ينجذبوا إلى هذا الاتجاه أو ذاك. وكان تحول السمسار عن شلته أو عن معسكره، إلى الشلة المضادة أو المعسكر المضاد يعتبر بمثابة عمل من أعمال النذالة، ولكنه كان يحدث أحياناً [٤٢٠].

ومع ذلك فقد كانت الأسهم أسهماً إسمية، وكانت ***شركة الهند*** تحتفظ لديها بالأسهم نفسها، ولم يكن الحائز يعتبر حائزاً للسهم حقاً إلا إذا سجل اسمه في سجل خاص.وكانت الشركة، عندما اتخذت هذه الإجراءات تعتقد أنها ستستطيع التصدي للمضاربة (علماً بأن السهم لحامله لم يظهر إلا فيما بعد)، ولكن المضاربة لم تكن رهناً بالحيازة - فقد كان المضارب يستطيع أن يبيع شيئاً ليس في حوزته، ويشتري شيئاً لن يحوزه : وكانوا يسمون هذه الطريقة الشراء والبيع على « بياض ». وإذا كانت الصفقة محل المضاربة صفقة بالأجل فإنها تنتهي بخسارة أو بربح، وكان فارق الخسارة أو الربح هذا هو ما يتم تسويته، ثم كان اللعب يستمر . وكانت هناك لعبة أخرى هي لعبة المنح، وهي شبيهة بلعبة الأسهم، ولكنها أكثر تعقيداً [٤٢١].

وإذا كانت الأسهم تتجه إلى الارتفاع على مدى طويل، فمن البديهي أن تنحصر المضاربة في المدى القصير . والمضاربة تتربص بتقلبات اللحظة، وبالتقلبات التي كانت تنجم بسهولة عن الأخبار الصادقة أو الشائعات. وهذا هو ممثل لويس الرابع عشر لدى ***الأقاليم الهولندية المتحدة*** يعبر في عام ١٦٨٧ أولاً عن دهشته لأن الضجة التي أثاروها حول الاستيلاء على بانتام Bantam في جاوة انتهت بتوقف كل شيء حيث أشاع البعض أن الخبر كاذب، ثم يكتب في ١١ أغسطس: « ولكنني لا أعجب كثيراً لهذا الذي حدث، فقد أدى إلى انخفاض الأسعار في أمستردام، وإلى انتفاع البعض بهذا الانخفاض»[٤٢٢]. وما تمر اثنتا عشرة سنة أو نحوها حتى نجد سفيراً آخر يحكي أن « البارون جواسّو Jouasso، وهو يهودي غني في لاهاي » ادعى أمامه أنه يستطيع أن يكسب

«مائة ألف إيكو في اليوم «... لو علم بموت ملك أسبانيا [المسكين كارلوس الثاني الذي كانوا ينتظرون موته بين لحظة وأخرى] قبل أن يعلن الخبر على الملأ في أمستردام بخمس أو ست ساعات »[٤٣٣]. وأضاف السفير : « وأنا أصدقه لأنه، واثنين من اليهود هنا تيخيرا Texeira وبينتو Pinto هم من المهيمنين على تجارة الأسهم ».

ولكن هذه الممارسات لم تكن قد بلغت في ذلك الوقت الاتساع الذي ستبلغه في القرن التالي، بعد حرب السنين السبع، مع اتساع مجال اللعب على أسهم تلك الشركة الإنجليزية المعروفة باسم ***شركة الهند الشرقية***، وأسهم ***بنك إنجلترة***، وشركة ***بحر الجنوب***، وبخاصة على سندات دين الحكومة الإنجليزية التي كان إيزاك دي بينتو يسميها « محيط الأقساط السنوية »[٤٣٤]. ولم يبدأ نشر أسعار الأسهم رسمياً إلا اعتباراً من سنة ١٧٤٧، وكانت بورصة أمستردام تنشر أسعار السلع منذ عام ١٥٨٥ [٤٣٥] فنشرت في عام ١٥٨٥ قائمة تضم ٣٣٩ بنداً، وفي عام ١٦٨٦ نشرت قائمة تضم ٥٥٠ بنداً [٤٣٦].

وإنما يفسر حجم المضاربة في بورصة أمستردام، وروعتها، وضخامتها منذ البداية، أن صغار الناس دخلوا فيها، ولم تظل قاصرة على الرأسماليين الكبار. ومن مشاهد البورصة ما يذكرنا بلاعبي اللوتاريا . وهذا هو خوسيف دي لا بيجا يكتب في عام ١٦٨٨: «المضاربون هنا يترددون على بعض البيوت التي يباع فيها مشروب يسميه الهولنديون كوفي coffy ويسميه الشرقيون كافيه caffé قهوة » وتسمى هذه البيوت كوفي هوزن coffy huisen = مقاه » وهي ممتعة جداً في الشتاء، بما فيها من دفايات مغرية، وأنواع من التسلية الخلابة : فمن هذه البيوت ما يقدم كتباً للقراءة، أو طاولات للعب، وكل هذه البيوت تضم محدِّثين يتجاذبون مع الرواد أطراف الحديث ؛ ومن الرواد من يشرب الكاكاو، ومنهم من يشرب القهوة، ومنهم من يشرب اللبن، ومنهم من يشرب الشاي، وكلهم تقريباً يدخنون التبغ [...] وهكذا فهم ينعمون بالدفء، وبالطعام، ويتسلون بقليل من التكاليف، ويسمعون الأخبار [...] وبينا هم جالسون يدخل عليهم سمسار، في أثناء ساعات البورصة، فيسألونه عن أسعار الأسهم، فيرد بعد أن يضيف إليها واحد أو اثنين في المائة، ويخرج كراسة ملحوظات صغيرة ويبدأ في تدوين أشياء فيها من بنات خياله، حتى يوحي إلى كل إنسان أنه صنع ذلك الذي دونه بالفعل، وحتى يحفزهم، ويشحذ رغبتهم في شراء هذا السهم أو ذاك خوفاً من يرتفع السعر أكثر مما ارتفع »[٤٣٧].

ماذا يبين هذا المشهد ؟ إنه، إذا لم أخطيء الاستنتاج، يبين الطريقة التي كانت البورصة تحتال بها لتغترف من جيوب صغار المقتصدين، وصغار المضاربين. وكان هذا النصب ينجح للأسباب التالية:

١) لأنه لم تكن هناك، وهذا ما نشدد عليه، نشرة رسمية تتيح المتابعة السهلة للتقلبات التي تطرأ على الأسعار.

٢) لأن السمسار - وكان وسيطاً إجبارياً - كان يتعامل في ظل هذه الظروف من غيبة البيانات مع أناس صغار ليس لهم الحق في أن يدخلوا البورصة، لأن الحق في دخول البورصة كان خالصاً لكبار التجار والسماسرة، على الرغم من أن البورصة كانت على بعد خطوتين من كل المقاهي التي تكانت تدور فيها هذه الأعمال النكراء، وهي:

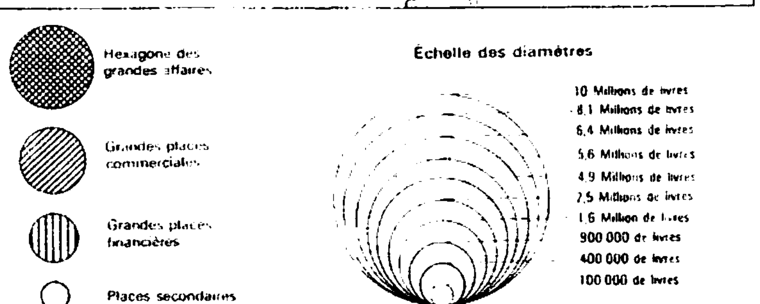
Café François, Café Rochellois, Café Anglais, Café de Leyde [٤٣٨].

والسؤال الآن هو: ما هذا الذي كان يجري؟ لقد كان هو في حقيقة أمره شغل البورصة، كان السعي وراء رأس المال.

كانت المضاربة في أمستردام لعبة عدد كبير من الصغار، ولكن المضاربين الكبار كانوا موجودين هم أيضاً، وكانوا من بين الأكثرين نشاطاً. ويشهد رجل إيطالي هو ميكيلي تورشا Michele Torcia، شهادة نراها من ناحية المضمون محايدة، أن بورصة أمستردام كانت حول عام ١٧٨٢، في ذلك التاريخ المتأخر، أكثر بورصات أوروبا نشاطاً [٤٣٩]؛ وأنها كانت تفوق بورصة لندن. وليس من شك في أن وصف هذه البورصة بهذا الوصف يرجع إلى ما كان يجري فيها من مضاربات على الأسهم، كانت مضاربات هائلة - في نظر المعاصرين - وإلى ما واكبها من حمى الاقتراض من الخارج، وكان الاقتراض من الخارج نوعاً آخر من المضاربة، لا مثيل له في أوروبا، وهو موضوع سنعود إلى الحديث عنه.

ولدينا صورة نابضة بالحيوية عن هذا التوسع المزدوج في نشاط البورصة تقدمها لنا عنه أوراق لويس جريفولي Louis Greffulhe [٤٤٠] الذي كان منذ عام ١٧٧٨ رئيساً لوكالة تجارية هامة في أمستردام [٤٤١]. وسنرجع أكثر من مرة إلى البيانات والوقائع والأساليب التي أثبتها هذا الثري العصامي، الذي كان تارة يلقي بنفسه في خضم المجازفة، وتارة أخرى يأخذ نفسه بالحرص، وكان بين هذا وذاك واضحاً في تحليلاته. وهي يكتب عما جرى في عام ١٧٧٨، عشية دخول فرنسا الحرب إلى جانب المستعمرات الإنجليزية في أمريكا، فقد شهدت بورصة أمستردام مضاربات مجنونة. إذ رأى الناس اللحظة مواتية ليفيدوا من الظروف، ومن حياد هولندة في تحقيق الربح وكان الناس يبحثون عن أفضل الخيارات. هل من الصواب أن يجازفوا ويضاربوا على السلع التي كانت تستورد من المستعمرات، والتي كانوا يتوقعون لها أن يصيبها القحط فيرتفع ثمنها؟ أو هل يستسلمون لإغراء القروض الإنجليزية، ثم القروض الفرنسية بعد ذلك؟ أو هل الأفضل أن يموّلوا الثوار؟ هذا هو جريفولي يكتب إلى أ. جايّار A. Gaillard في باريس: « مندوبك التجاري القديم

GAND
LA HAYE
ROTTERDAM
AMSTERDAM
BRÊME
LONDRES
DUNKERQUE
Crefeld
Elberfeld
Cologne
BRUXELLES
Francfort
St-VALÉRY-EN-CAUX
AMIENS
Valenciennes
Sedan
ROUEN
Reims
MANNHEIM
St-MALO
Paris
Nancy
Lorient
Strasbourg
Schaffouse
Orléans
Bâle
NANTES
Besançon
ZURICH
BERNE
La Rochelle
GENÈVE
LYON
BORDEAUX
Turin
Gênes
Bayonne
Toulouse
Oloron
MARSEILLE
Perpignan



برينجلي Bringley غارق لشوشته في الصفقات الأمريكية »[٤٤٢]. أما هو، جريفولي نفسه، فكان يتعامل في كل الصفقات التي تتاح له، والتي يرى فيها نفعاً، وكان كثير التعامل في مضاربات البورصة، ويتلقى عمولته. وكان يضارب لحسابه، ولحساب الآخرين، مثلاً لحساب رودولف إيمانويل هاللر Rodolphe Emmanuel Haller (وكان يضارب خاصة لحساب هاللر هذا الذي تولى بنك تيلوسون نيكر Thelusson-Necker)، وجان هنري جايار Jean Henri Gaillard، وآل بيريجو Perrégaux، ورجل المال العالمي بانشو Pan-chaud وكلهم من رجال البنوك في باريس وفي جينيف، ولحساب أليكساندر بيكتيه Alexan-dre Pictet، فيليبير كرامر Philibert Cramer، توريتيني Turrettini، وكلهم من أصحاب الأسماء اللامعة التي تطالعنا بحروف من ذهب في سجل المصرف البروتستنتي الكبير الذي درسه هربرت لوتي H. Lüthy [٤٤٣]. والمضاربات التي نقرأ عنها مضاربات صعبة، وتنضوي على المجازفة، وتقوم على مبالغ كبيرة من المال. وإذا كان جريفولي يقوم بهذه المضاربات هادئ النفس، فإنما يرجع ذلك إلى أنه كان خاصة يتعامل في أموال الآخرين، فإذا خسر أحس بالضيق، دون أن ينال منه اليأس، وهو في ذلك يكتب إلى هاللر: «لو استطاع الإنسان أن يحسن التخمين في مجال صفقات السندات [يقصد السندات الإنجليزية] كما يستطيع في مجالات أخرى، لما عقد يا صديقي سوى صفقات رابحة. »ونراه يكتب في موقف آخر : « ولكن الميدالية يمكن أن تنقلب، فيسعد الإنسان بالكثير من الربح، ثم يعاني من الكثير من الخسارة.» وهو على الرغم من ذلك لا يقوم بعمليات شراء، ولا يعقد صفقات إلا بعد تفكير. وهو ليس من النوع الجسور الذي يلعب بكل ما معه مثل بانشو، بل هو رجل ينفذ تعليمات عملائه. وهذا هو فيليبير كرامر يصدر إليه أمراً بأن يشتري « ١٠٠٠٠ جنيه من الهند »يقصد أسهم الشركة الإنجليزية للهند الشرقية» مثالثة مع السيدين مارسيه وبيكتيه، إذا استطاع الحصول عليها بسعر من ١٤٤ إلى ١٤٥ »ويرد جريفولي في ٤ مايو قائلاً : « هذا مستحيل، فعلى الرغم من الانخفاض الذي تعرضت له هذه الأوراق فإن سعر السهم ١٥٤ في أغسطس، و١٥٢ في مايو. ولسنا نرى في الوقت الحاضر إمكانية لتنفيذ هذا الشراء، ولكننا نضع العملية في اعتبارنا »[٤٤٤].

← ٨ - نهضة المصارف الفرنسية

خريطة وضعها جي انطونيتي Guy Antonietti، مؤلف كتاب *مصرف في باريس في القرن السابع عشر، جريفولي مونتس وشركته* (١٧٨٩-١٧٩٣)، ١٩٦٣، الخريطة ملحقة بالكتاب. وجدير بالملاحظة أن بنك جريفولي كان آنذاك أهم بنك في باريس ، وأن العاصمة الفرنسية قد أصبحت مركزاً مالياً يشع بعيداً على أوروبا، وأن الدوائر المخططة بشبكة مربعات تقابل تعبير أنطونيتي الطريف « سداسية دوائر المال الكبيرة. » ويقصد بهذه السداسية المراكز الستة الكبيرة : لندن، أمستردام، جينيف، ليون، نانت . ولعل هذه الصورة توحي إلينا بأن هذه القمم الستة للسداسية متساوية على نحو يحقق التوازن بينها.

وكانت اللعبة، بالنسبة لكل مضارب في أمستردام، تقوم على أساس تخمين السعر الذي سيتحقق في المستقبل في سوق هولندة، على أساس من معرفة اتجاه السوق في انجلترة والأحداث التي تجري هناك. ولهذا فقد كان جريفولي يضحي من أجل الحصول على معلومات مباشرة من لندن، لم تكن تصل إليه فقط في « حقائب » المراسلة، بل كانت له علاقاته في العاصمة الإنجليزية - التي كان يضارب فيها لحسابه الخاص - مع زوج أخته سارتوريس Sartoris، وكان مجرد منفذ بسيط ومتواضع، وعلى علاقة ببيت ج. و أ. جارسيا Garcia التجاري اليهودي الكبير الذي كان يستعين به في حرص وحذر.

وعلى الرغم من المراسلات النابضة بالحيوية التي خلفها جريفولي، فإنها لا تفتح لنا سوى نافذة ضيقة على أعمال المضاربة الواسعة في أمستردام. ولكننا على أية حال نرى منها إلى حد كانت الحركة في هولندة منفتحة على الخارج، وإلى أي حد كانت هناك رأسمالية عالمية. وهناك سجلان من نوع ***سجلات الاجتماعات***(٤٤٥) يتضمنان حسابات لويس جريفولي، يمكننا أن نخرج منهما بمزيد من المعلومات : عن مردود هذه العمليات المعقدة. وكلمة الاجتماعات التي يشير إليها بلفظة rescontre - وأهل جينيف يستخدمون كلمة rencontre - تعني تلك الاجتماعات التي كان سماسرة الأسهم يعقدونها كل ثلاثة أشهر لتسوية الحسابات، واستبيان الأرباح والخسائر في سوق التسليف والسماح. ويتضمن هذان السجلان حصراً للعمليات التي كان يقوم بها لحسابه، أو لحساب مراسليه. ولو أن سمساراً من سماسرة أيامنا تناول هذه البيانات لأمكنه تتبعها، واستخراج مكنونها، أما المؤرخ الذي يطالعها فإنه يضل فيها طريقه المرة تلو المرة. فنقل الأرقام من تسوية إلى تسوية يتطلب تتبع العملية من خلال اجتماعات متعددة حتى يستطيع الإنسان حساب الأرباح التي لا يثبتها جريفولهي في النهاية دائماً. وأنا أعترف أنني لم أجد لدي من الصبر ما يمكنني من متابعة هذه الحسابات إلى منتهاها.

كل شيء
يبدأ في لندن من جديد

وما لبثت لندن، التي طالما حسدت أمستردام ونقلت عنهانقل مسطرة، أن سارت فيها الأمور على نفس النحو. وشهدت الرويال إكستشينج Royal Exchange - بورصة لندن - منذ عام ١٦٩٥ عمليات مضاربة على السندات العامة، وعلى أسهم شركة الهند وأسهم بنك انجلترة. ومالبثت دار التبادل الملكية، أو بورصة لندن أن أصبحت « ملتقى أولئك الذين أوتوا قدراً من المال، وأرادوا أن يستزيدوا منه، وملتقى طبقة أكثر عدداً تتكون من أناس لا يحتكمون على شيء من مال، ويحدوهم الأمل في أن يشدوا بالحيلة إليهم المال الذي يحتكم عليه الآخرون.» وبين عام ١٦٩٨ وعام ١٧٠٠، انتقلت بورصة الأوراق المالية - التي كان

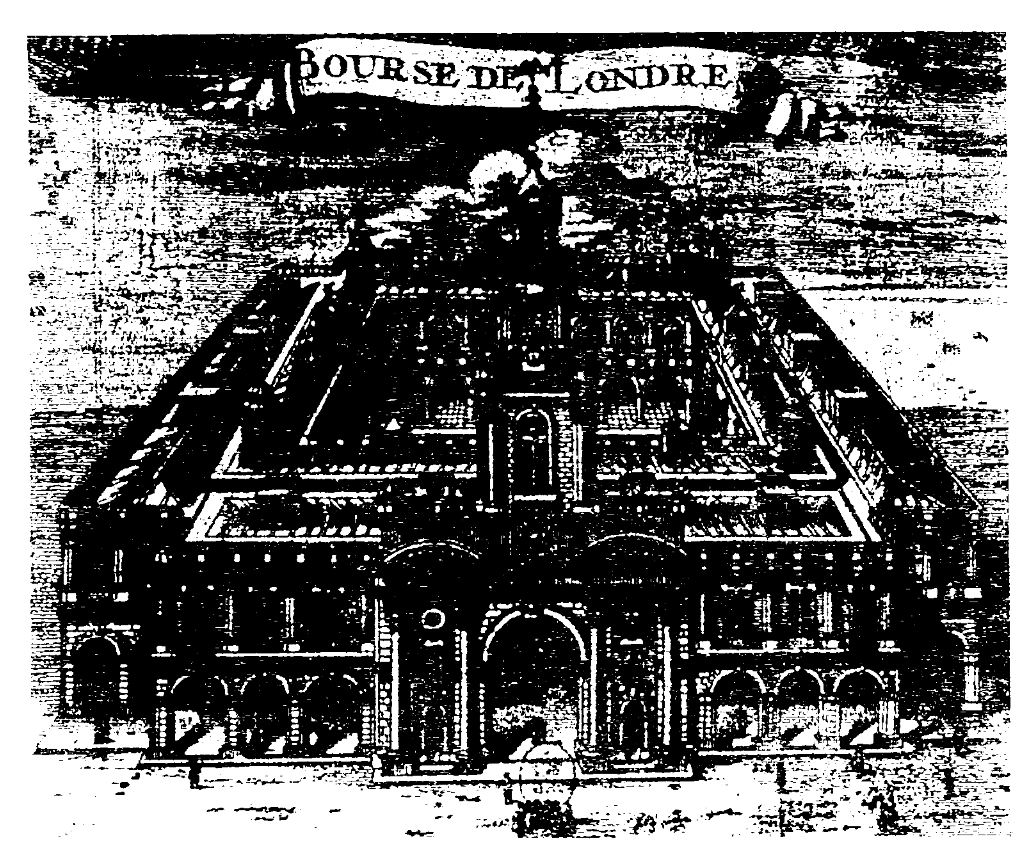
المكان قد ضاق بها في الرويال إكستشينج - واستقرت في شارع الإكستشينج ألي Exchange Alley الشهير، في الناحية المقابلة.

وإلى أن تم تشييد مبنى الاستوك إكستشينج Stock Exchange في عام ١٧٧٣، كانت مقاهي شارع الإكستشينج ألي هي مركز المضاربات في سوق التسليف بالأجل، أو كما كانوا يقولون آنذاك، سباق الخيل في شارع الإكستشينج »(٤٤٦). كان مقهى جاراوي Garaway ومقهى جوناثان Jonathan ملتقى سماسرة الأسهم والسندات الحكومية، بينما كان المتخصصون في التأمين البحري يترددون على مقهى إدوارد لويد Edward Lloyd، والمتخصصون في التأمين ضد الحريق يختلفون إلى مقهى توم Tom أو مقهى كيرسي Carsey. وجاء في كتيب ظهر حول عام ١٧٠٠ : « يمكنك أن تجتاز شارع الإكستينج أللي في دقيقة ونصف : قف أمام باب مقهى جوناثان، واجعل وجهك في اتجاه الجنوب، وتقدم بضع خطوات، ثم تحول ناحية الشرق، تجد نفسك أمام باب مقهى جاراوي، واتجه من هناك الى الباب التالي، تصل [...] إلى حارة بيرتشيم [...]. والآن ضع بوصلتك في علبتها، فقد أتممت جولتك حول عالم المضاربات، وهأنتذا أمام باب مقهى جوناثان من جديد. » ولكن هذا العالم المصغّر، الذي يمتلىء في ساعة الذروة بالناس حتى تكاد جدرانه أن تتشقق ، عالم له رواده المختلطون، وشلله المختلجة، وهو بؤرة مؤامرات، ومركز قوة (٤٤٧). وانظر إلى البروتستانتيين الفرنسيين عندما أغضبتهم المعاهدة التي عقدت في أوتريخت Utrecht في عام ١٧١٣ معيدة السلام بين ملكة النجلترة وملك فرنسا، إلى أين يذهبون باحتجاجهم، ليثيروا ثائرة التجار على المعاهدة، وليساندوا حزب الويجيين Whigs المناهض للملكية في انجلترة ؟ إنهم يذهبون بطبيعة الحال إلى البورصة، وإلى « المقاهي التي كانت تدوي فيها صرخاتهم » على نحو ما نقرأ في نص يرجع إلى ٢٩ مايو ١٧١٣ (٤٤٨).

هذه العوالم الصغيرة الحساسة تؤثر على العوالم الأخرى، ولكن العالم الخارجي بدوره يؤثر عليها لانهائياً. والأخبار التي تحدث الاضطراب في المضاربات، في لندن، مثلها مثل أمستردام، ليست دائماً من الأخبار الداخلية، الأخبار التي تصنع في الداخل. ولقد كانت حرب الخلافة على العرش في أسبانيا حرباً غنية بأحداثها المثيرة التي بدا عليها كأنما كان كل شيء آنذاك رهنا بها . فلا غرابة في أن نجد التاجر اليهودي الغني ميدينا Medina يتفتق ذهنه عن تكليف مراسلين بمرافقة القائد الإنجليزي مارلبورو Marlborough في كل حملاته العسكرية إبان حرب الخلافة على العرش الأسباني - وخصص في مقابل لذلك لهذا القائد اللامع الطمّاع الشره إلى المال مخصصات سنوية قدرها ٦٠٠٠ جنيه استرليني - ولكن هذه النفقات كان لها في نظره مردودها، لأنه كان ينفرد بميزة الحصول عن طريق مراسليه العدّائين السريعين على أخبار نهاية معاركه الشهيرة، معارك راميلي Ramillies في

بلجيكا، وأودنارد Audenaarde في بلجيكا، وهوكسشتيت Höchstädt في جنوب ألمانيا ويسميها الإنجليز معركة بلينهايم Blenheim [٤٤٩] وفيما بعد قيل إن الطلقة الأولى التي انطلقت في معركة ووترلو Waterloo كانت في صالح روتشيلد Rotschild. والحكايات في هذا المجال يجر بعضها بعضاً، ومنها حكاية تقول إن نابليون بونابرت أخَّر عمداً خبر انتصاره في مارينجو Marengo – ١٤ يونية ١٨٠٠ – حتى يُحدث ضربةً هائلة في بورصة باريس [٤٥٠]؟

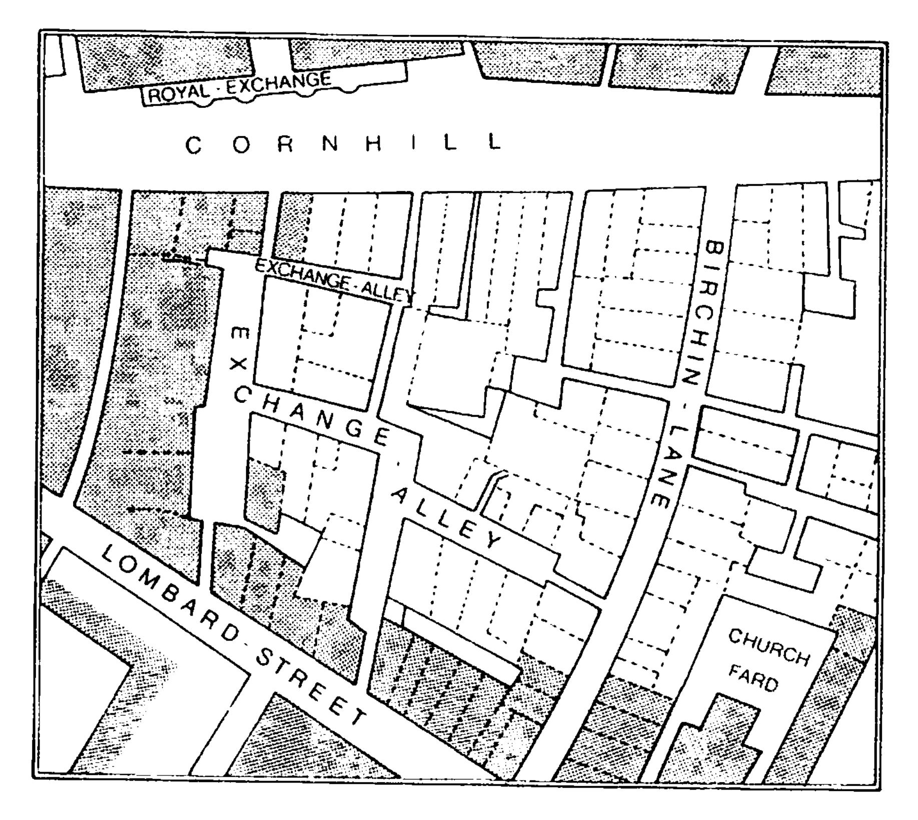
وبورصة لندن، مثلها مثل بورصة أمستردام، لها عاداتها ولغتها الخاصة، كانوا يستخدمون كلمتي puts, refusals في المضاربة على الأوراق ذات الأجل، ويسمون المشترين والبائعين bulls, bears، وما هم في الحقيقة بمشترين أو بائعين، بل مضاربين؛ والـ bulls هم المضاربون على الصعود، والـ bears وهم المضاربون على الهبوط ، والركوب على ظهر الحصان riding on horse back هو المضاربة على أوراق اليانصيب الحكومية...الخ[٤٥١]. ونحن، بصفة عامة، نجد في لندن نفس الممارسات التي عرفتها بورصة هولندة، بما في ذلك أيام الاجتماعات التي سموها بالإنجليزية Rescounters days نسخاً عن الهولندية Rescontre-Dagen . وهكذا عندما صدرت قرارات حكومية منعت على الفور عمليات الـ puts , refusals – المضاربة الوهمية بادعاء العرض أوالرفض – في البورصة في عام ١٧٣٤، لكي تتصدي لعمليات الشراء والبيع الكاذبة، فقد استمرت نفس الممارسات، بل وازدهرت، متسترة بستار الاجتماعات التي انتعشت من جديد. وعرفت لندن، مثلها مثل أمستردام، إلى جانب السماسرة الذين يعرضون خدماتهم في مجال الأوراق المالية، سماسرة تخصصوا في السلع : القمح، مواد الصباغة، التوابل، الجوت، الحرير، وكانوا يسمونهم stock brokers ، ستوكبروكرز أو المتخصصين في المبادلة. وفي عام ١٧٦١ احتج توماس مورتيمور Thomas Mortimer احتجاجاً شديداً على هذه الطائفة من السماسرة في كتابه الذي أسماه Every man his broker ***كل إنسان سمسار نفسه***، ثم شهد عام ١٧٦٧ قضية بيّنَ فيها الحكم رسمياً أن دور الوساطة الذي يلعبه السمسار ليس دوراً إلزامياً، على كل متعامل أن يستعين به رضي أو لم يرض [٤٥٢]. ولكن هذا الكلام كله يشهد على ما كان لهذه الحرفة من أهمية في حياة البورصة، وكانت الرسوم التي يتقاضاها أرباب هذه الحرفة رسوماً خفيفة نسبياً : قدِّرت في عام ١٦٩٧ بثُمن في المائة . ويمكننا أن نتخيل من فوق نشاط السماسرة نشاط كبار التجار والجواهرجية المشتغلين بالأعمال المصرفية، كما يمكننا أن نتخيل من تحت نشاط السماسرة نشاطاً لا يجوز أن نتجاهله، نشاط المسترزقين الذين كانوا يسمونهم في لغة البورصة الخاصة جوبر jobbers، يعني وسطاء غير معتمدين، أو دلالين stock-jobbers. وكان جورج وايت George White منذ عام



بورصة لندن، وقد أعيد بناؤها بعد أن أتى عليها حريق عام ١٦٦٦.

١٦٨٩) يتهم « هذه الطائفة من الحشرات التي يسمونها الچوبر أو الدلالين » بأنها تعمد إلى خفض ورفع سعر الأسهم لكي تثرى على حساب الآخرين و« تفتك بالرجال في بورصتنا، كما كان الجراد يفتك بالحرث في حديث التوراة ». حتى إذا كان عام ١٧٠١ كتب دانييل ديفو Defoe كتيباً أخفى عن الناس اسم مؤلفه، وعنونه : **كشف *النقاب* عن خس *الدلالين*** ? The Villany of stock-jobbers detected (٤٥٣).

وبعد أعوام قلائل، وعلى وجه التحديد في عام ١٧١٨، مثلت مسرحية بعنوان A Bold Stroke for a Wife، يرى فيها المشاهد مناظر تدور في مقهى چوناثان بين العملاء والسماسرة المعتمدين والچوبر وهذه عينة من الحوار :



٩ – لندن : مركز الأعمال في عام ١٧٤٨

هذا التخطيط الكروكي يعتمد على رسم يرجع إلى عام ١٧٤٨، وهو يبين مواضع المباني والشوارع الشهيرة : شارع لومبارد ستريت Lombard street، الرويال اكستشينج Royal Exchange في الكورنهيل Cornhill، وشارع اكستشينج اللي Exchange Alley الشهير. أما الأماكن المظللة بالرمادي فقد أتى عليها حريق عام ١٦٦٦.

الچوبر الأول : أسهم شركة بحر الجنوب بسبعة أثمان. من يشتري ؟

الچوبر الثاني بسندات بحر الجنوب تستحق في عيد القديس ميخائيل – ٢٩ سبتمبر – سنة ١٧١٨ . مجموعة اليانصيب.

الچوبر الثالث : أسهم شركة الهند الشرقية إيست إنديا East India ؟

الچوبر الرابع : هه، كلكم تبيعون، وليس بينكم مشتر واحد ! يا حضرات السادة أنا أشتري بألف جنيه سندات تستحق يوم الثلاثاء القادم بثلاثة أرباع.

جرسون *المقهى* : قهوة طازة، قهوة طازة، يا حضرات السادة.

صراف، مستر *تريدلوف* : اسمع يا غبريال، ادفع لي الآن فرق المبلغ الذي اتفقنا عليه مؤخراً

غبريال : حاضر يا مستر تريدلوف، Tradelove هذه كمبيالة بالمبلغ على شركة سورد بليد كومباني Sword Blade Company.

جرسون *المقهى* : شاي يا سادة ؟ شاي ؟ (٤٥٤).

وربما كان من المفيد أن نذكر أن المضاربات كانت تتناول أيضاً صكوك الخزانة المسماة Exchequers bills، وصكوك البحرية Navy bills، وأسهم أكثر من ستين شركة – من بينها بنك انجلترة، وشركة الهند التي أعيد توحيدها في عام ١٧٠٩ وكانا يحتلان القمة . وهناك عبارة قالها ديفو تشهد على هذا الوضع : « كانت شركة الهند الشرقية تحتل مكان الصدارة The East India Company was the main point ». وفي الوقت الذي كانت فيه هذه المسرحية تمثل على المسرح لم تكن ***فضيحة بحر الجنوب الكبيرة*** South Sea Bubble قد حدثت بعد. أما شركة سورد بليد كومباني فكانت تصنع السلاح (٤٥٥).

وفي ٢٥ مارس من عام ١٧٤٨ شبت النيران في حي البورصة بلندن وأتى عليه وعلى مقاهي شارع اكستشينج أللي، وكان من الضروري البحث عن مكان آخر، ولكن المكان البديل كان ضيقاً، وتعددت المشروعات لبناء جديد، وأخيراً تمكن المهتمون من جمع المال اللازم، وتم البناء في عام ١٧٧٣ خلف الرويال اكستشينج، وكانت النية متجهة إلى تسميته نيو چوناثانس New Jonathan's، ثم انتهى الأمر إلى الاتفاق على اسم ستوك اكستشينج Stock Exchange (٤٥٦). وتغير المنظر مع البناء الجديد، واتخذت الأمور صبغة رسمية، ولكن اللعبة استمرت كما كانت.

هل من الضروري
الذهاب إلى باريس ؟

إذا ما دفعنا التفكير إلى السفر إلى باريس لنرى كيف كانت الحال هناك، فلا بد أن نذهب إلى شارع ڤيڤيان Vivienne حيث استقرت ***البورصة*** la Bourse في عام ١٧٢٤ في سراي نيڤير Nevers التي كانت مقراً ***لشركة الهند*** Compagnie des Indes، وكان مكانها هو مكان دار الكتب القومية الفرنسية حالياً.

ولم تنتعش البورصة الفرنسية انتعاشاً قوياً إلا بعد مرور خمسين سنة على إنشائها، وكان ذلك في باريس لويس السادس عشر. هنالك نرى حمى المضاربة قد استشرت في إطار كَلِف محموم باللعب، « كان المجتمع الراقي قد شغف بألعاب الفرعون – الورق،

الكوتشينة – والدومينو والضامة والشطرنج «ولم يكن الناس يلعبونها لعباً بريئاً قط (٤٥٨).
«وأخذ الناس منذ عام ١٧٧٦ يختلفون إلى سباق الخيل، وكانوا يتدافعون إلى المائة والاثني عشر مكتباً من مكاتب المقامرة الرسمية التي فتحت أبوابها في باريس. «وكانت حانات القمار منتشرة في كل مكان، ولم يكن البوليس غافلاً عنها، ولكنه كان حريصاً على عدم التدخل، حتى فيما حول البورصة، في ناحية القصر الملكي الباليه رويال، حيث كانت أخلاط من المضاربين قد بلغ بهم اليأس كل مبلغ، وأصناف من المحتالين والنصابين يحلمون بمضاربات من قبيل المعجزات. في هذ المناخ كان نموذج المضاربات كما مارسها المضاربون في أمستردام ولندن نموذجاً لا يقاوم، وشجعت عليه سياسة الاقتراض التي اتبعها نيكار وكالون، والتي خلقت ديْناً عاماً هائلاً موزعاً على ما بين ٥٠٠٠٠٠ و ٦٠٠٠٠٠ من حملة الصكوك، وكان أغلبهم من الباريسين. والبورصة هي السوق المثلى للدين العام dette publique. وانظر إلى المبنى الضيق في شارع ڤيڤيان (٤٥٨) ترى السماسرة ووكلاء التحويل agents de change قد نظموا من جديد : وأصبحت لهم قوتهم العظمى، يتخذون أماكنهم فوق مصطبة تشبه المنصة يسمونها الباركيه parquet ؛ ويفصل بينهم وبين الزبائن ممر ضيق لا يكاد يتسع لشخص واحدهذا الممر هو الكالوس coulisse ؛ وتبين لنا هذه الكلمات أن لغة جديدة نشأت تدل على نشاط كبير واضح. كانت تسجيلات البورصة تتضمن سندات الدين العام، التي كانت تحظى باهتمام خاص، ثم أسهم شركة الهند – مقسمة إلى أنصبة portions –، وأسهم صندوق الخصم Caisse d'Escompte الذي يعتبر الجد الأول لبنك فرنسا Banque de France. ولابد من أن نقر أننا، حتى بعد الاستعانة بمرشد ذكي هو ماري جوزيف ديزيريه مارتانMarie-Joseph Désiré Martin (٤٥٩) لم نفهم من الوهلة الأولى ما تضمنته قائمة الأسعار التي كانت تحتل« كل يوم صفحة من جريدة جورنال دي باري Journal de Paris ومن الإعلانات Affiches » (٤٦٠).

هكذا فرضت المضاربة في البورصة نفسها، وفي عام ١٧٧٩ أعيد تنظيم صندوق الخصم، ونزلت الأسهم للتداول العام، وجاء في بيان مجلس الدولة « أن تداول سندات صندوق الخصم اتخذ صورة مضطربة أشد الاضطراب، حتى إن ما بيع من السندات كان يساوي أربعة أضعاف ما أصدر منها بالفعل » (٤٦١). هذا يعني أنها بيعت وتكرر بيعها. وهناك قصة مثيرة من قصص هذ العصر أتصور أن مكانها الصحيح هنا، أنها قصة المضاربة الناجحة التي قام بها الكونت الشاب تيلي (٤٦٢) والتي حكاها، فلم يحسن حكايتها – فهو القائل بأن عشيقته، وكانت ممثلة مسرحية لها في الوقت نفسه علاقة حميمة بمدير غني من مديري النقل بالبريد، هي التي نصحته بالمضاربة. وهو أيضاً القائل : « وأعطوني ٢٢ سنداً من سندات صندوق الخصم » أي ما يساوي ٢٢٠٠٠ جنيه. ولسنا نشك، على أية

حال، في أن المضاربة على الأوراق بالأجل، وقد داخلها النصب والتحايل، وأصبحت كالتجارة بالهواء، كانت آنذاك قد غزت باريس وتجاوزت مرحلة الخطى الأولى. يشهد على ذلك مرسوم ٧ أغسطس ١٧٨٥ الذي أرسل نصه إلى كاترين الثانية سفيرها في باريس، سيمولين Simolin (٤٦٣) . جاء في نص هذا المرسوم : « لقد تغلغل في العاصمة نمط من الصفقات أو التعاقدات [استخدمت كلمات تستحق الاهتمام هي marchés لصفقات. وcompromis لتعاقدات] له أثره الخطير على البائعين والمشترين على السواء، وتتلخص هذه اللعبة في أن يلتزم شخص بتوريد سلع لا يمتلكها، ويتعاقد عليها في آجال بعيدة، ويلتزم الطرف الآخر بأن يسدد ثمنها، دون أن يمتلك المال، ويتضمن التعاقد تحفظاً ينص على إمكان المطالبة بالتسليم قبل حلول الأجل، وذلك في مقابل خصم. [...] هذه التعاقدات ينجم عنها ممارسات مشبوهة تؤدي إلى العبث بأسعار السندات العامة، فتجعل لبعضها قيمة عالية علواً مبالغاً فيه، وتستخدم البعض استخداماً من شأنه أن يضر بسمعتها. [...] وتنجم عن ذلك مضاربة متهورة تصد كل تاجر عاقل، وتخيف كل صاحب ثروة من المجازفة بماله في لعبة يحكمها الحظ ، وتبعد برؤوس الأموال عن الاستخدامات السليمة التي تفيد الصناعة القومية ، ثم هي تثير الشره إلى الجري وراء أرباح مشبوهة متهورة [...] ومن الممكن أن تنال من الثقة التي تتمتع بها بورصة باريس في ربوع أوروبا الأخرى عن جدارة.» وكانت النتيجة أن هذا المرسوم أعاد إلى الحياة اللوائح القديمة التي صدرت في يناير من عام ١٧٢٣، والمرسوم المؤسس للبورصة والصادر في ٢٤ سبتمبر من عام ١٧٢٤. وتقررت جزاءات مالية تتراوح، بحسب الحالة، بين ٣٠٠٠ و ٢٤٠٠٠ جنيه من فئة الليڤر. ولكن كل هذه الإجراءات، أو جلها، ظلت بطبيعة الحال حبراً على ورق، وفي عام ١٧٨٧ قدم ميرابو Mirabeau ***شكوى إلى الملك من المضاربة*** Dénonciation de l'agiotage au roi. هل كان من المتصور أن يؤدي إلغاء المضاربة إلى إنقاذ الملكية التي لم تكن مسئولة إلا قليلاً عن مفاسد البورصة ؟

وأياً كان الأمر فقد كان الفرنسيون مستجدِّين في هذه الفن. فيما يتعلق بموضوع الدين الذي طرحه نيكار Necker في عام ١٧٨١ كتب لويس جريفولي (٤٦٤) الذي عرفناه من رجال المصارف والسمسرة في أمستردام، وقد اكتتب أو على الأحرى حفز عملاءه على الاكتتاب في هذا الدين على نطاق واسع ، كتب إلى صديقه وممثله إيزاك پانشو في ١١ فبراير ١٧٨٢ : « من المؤسف، بل من المؤسف جداً أن الاكتتاب في الدين لم يقفل بابه على الفور بعد الطرح، إذن لكان حقق ربحاً من ٥ إلى ٦ في المائة. إنهم لديكم لم يدركوا حتى الآن هذه الوسائل والممارسات التي تقوم في الأمور المالية، وتعمل بالضبط في المضاربة ودورة الأموال عمل الزيت الذي يسهل حركة الساعة.» وعبارة دورة المال تعني إعادة بيع السندات،

فقد كان من المألوف في أمستردام أو لندن أن يقوم المكتتبون، بعد اقفال الاكتتاب مباشرة، بشراء سندات أخرى يكون آخرون قد اشتروها، ويدفعون ثمناً أعلى، وكان هذا يؤدي إلى رفع السعر، ويقوم المسئولون عن العملية بتحريك السعر على نحو جريء إلى الارتفاع، إلى أن يصل إلى مستوى مربح جداً فيتخلصون من القدر الأكبر من السندات التي يكونون قد ركنوها على جنب لهذا الغرض. نعم، لقد كان على باريس، من حيث هي بورصة مضاربة، أن تتعلم الكثير.

البورصات

والنقود

كانت المضاربة على الأسهم حدثاً جديداً بحق أحدث دوياً ابتداء من القرن السابع عشر. ولكن إذا خطر ببالنا ألا نرى في بورصتي أمستردام ولندن، ومن ورائهما في مركزها المتواضع بورصة باريس، إلا ممارسة ما كان الهولنديون أنفسهم يسمونه Windhandel تجارة الهواء أو تجارة الريح، فإننا نكون مجحفين اجحافاً ينافي المنطق. ولقد سلك الأخلاقيون هذا المسلك مراراً فخلطوا أموراً أربعة هي : ***الائتمان والمصرف والعملة الورقية والمضاربة***. وانظر إلى فرنسا مثلاً ترى رولان دي لا پلاتيير Roland de La Platière [٤٦٥] الذي عينته الجمعية التأسيسية الممثلة للسلطة التشريعية وزيراً للداخلية في عام ١٧٩١ لا يفرق بين هذه الأمور الأربعة بل يعتبرها شيئاً واحداً، فلم يكلف خاطره أن يسير بها في أربع طرق، بل سلكها كلها في طريق واحدة، يقول في تبسيط دونه كل تبسيط : « لا تضم بين جنباتها سوى بياعين للمال أو تجار للمال، أو أصحاب مصارف، أو أناس يضاربون على الأوراق وسندات الدين وبؤس العامة. » كذلك ميرابو Mirabeau وكلافيير Clavière وجها النقد إلى المضاربة، ويذكر كويديك Couédic [٤٦٦] في عام ١٧٩١ «أن المضاربة وهي تستخرج من العدم بعض الكائنات المشبوهة كانت تتسبب في خراب آلاف مؤلفة من المواطنين.» لاشك في هذا. ولكن فضل البورصتين الكبيرتين، بورصة أمستردام، وبورصة لندن، يتمثل في أنهما أكدا انتصار العملة الورقية، وكل الأوراق المالية، وكان انتصاراً لم يمكن لنفسه في الأرض إلا على نحو بطيء.

ونحن نعلم علم اليقين أنه لا قيامة لاقتصاد سوق ينبض بشيء من الحيوية إلا بالنقود، والنقود من شأنها أنها تجري، و « تنهمر » ، وتدور. والحياة الاقتصادية كلها تجري وراءها وتسعى إلى الإمساك بها، والنقود من حيث هي أداة لمضاعفة المبادلات، كميتها دائماً غير كافية، فلم تكن المناجم قادرة على انتاج المعادن النفيسة، وكانت النقود الرديئة تطرد النقود الجيدة على مر السنين، ثم أن غياهب الاكتناز كانت دائما فاغرة أفواهها. ولهذا تمثل الحل في اصطناع نقود من قبيل السلعة تكون بمثابة المرآة التي تنعكس فيها صورة السلع

الأخرى والمقياس التي تقيس نفسها بالنسبة اليه ؛ وهذا هو ما فعلته الصين، التي كانت أول دولة تستخدم النقود الورقية منذ بداية القرن التاسع الميلادي [٤٦٧] ؛ ولكن خلق نقود ورقية شيء، وأقلمتها شيء آخر. فلم تتأقلم النقود الورقية في الصين، ولم تلعب فيها دور الحثّات الذي يزيد من سرعة الرأسمالية، على نحو ما حدث في الغرب، حيث تأقلمت القنود الورقية، ولعبت هذا الدور.

والحق أن أوروبا وجدت الحل منذ وقت مبكر، بل لقد وجدت عدة حلول، ففي جنوة وفلورنسا والبندقية، منذ القرن الثالث عشر، جاء الابتكار العظيم، ابتكار : ***الكمبيال*** lettre de change التي تغلغلت بخطى صغيرة جداً في المبادلات، ولكنها تغلغلت فيها على أية حال. وأول محاضر جرد المواريث التي وجدناها في بوڤيه Beauvaisبفرنسا لا ترجع إلى ما قبل عام ١٦٨٥، عام مرسوم نانت Nantes [٤٦٨]. ولكن بوڤيه بلدة من بلدان الريف. وشهدت مدينة البندقية ابتكاراً آخر في مجال النقود الورقية هو ***سندات الدين العام***. وإذا نظرنا أمستردام ولندن وباريس وجدنا أوراقا مالية من نوع ثالث هي ***أسهم الشركات*** تسجل في جداول البورصات. ومن البديهي أن نضيف إلى كل الأنواع السابقة ***أوراق البنكنوت***، على اختلاف مصادرها. كان كل هذا الورق يمثل كماً هائلاً. وكان الحكماء في ذلك الزمان يقولون إن نسبة النقود الورقية إلى النقود المعدنية لا ينبغي أن تجاوز ٣ إلى ٤ أضعاف [٤٦٩]. ولكن من المحتمل أن النسب كانت تتروا ح من ١ إلى ١٥ ضعفاً، وربما تجاوزت ذلك في بعض العصور في هولندة أو إنجلترة [٤٧٠]. بل إن بلداً كفرنسا، لم تتأقلم فيه النقود الورقية إلا على نحو سيء - بل كان الناس فيه يمقتون النقود الورقية بعد خبرتهم السيئة بأوراق لوLaw الذي عرفوه باسم **لاس** ، وظل تداول بنكنوت بنك فرنسا فيما بعد زمناً طويلاً يتعثر ويلقى الصعاب، ولا يستخدم إلا في باريس وحدها، « كانت السندات التجارية التي تشكل الائتمان بكل صوره [...] تمثل ما بين ٥ و ٦ أضعاف النقود المعدنية المتداولة قبل عام ١٧٨٩...» [٤٧١].

والبورصات - وكذلك المصارف - تلعب دوراً كبيراً في دخول الورق الضروري لعمليات المبادلات. فهي عندما تدفع بكل هذا الكم من الورق إلى السوق تتيح إمكانية المرور بسرعة خاطفة من سند دين عام أو سهم إلى المقابل النقدي السائل. وأنا أعتقد أننا، فيما يتعلق بهذا الموضوع الذي يلتقي فيه الماضي الاقتصادي والحاضر، لسنا بحاجة إلى الإفاضة في الشرح والتفسير. ولكنني أفضل أن أقدم نصاً فرنسياً من مطلع القرن السابع عشر - عبارة عن مذكرة بدون تاريخ [٤٧٢] يلوح لي أنها كتبت حول عام ١٧٠٦، أي قبل تجديد البورصة بنحو عشرين عاماً - هذا النص أراه جديراً بالاهتمام فهو يشير إلى أن سندات الدخل الفرنسية المسحوبة على دار البلدية كان من الممكن أن تلعب نفس الدور الذي لعبته

سندات الدخل السنوي الإنجليزية، ولكن الذي حدث في فرنسا هو أن هذه السندات ظلت بمثابة استثمار باسم رب الأسرة، وقيمة مضمونة ثابتة في أغلب الأحيان في التركة، ولكنها كانت صعبة التداول تجارياً ؛ فقد كان بيعها يتطلب تسديد رسوم والقيام بسلسلة مطولة من الإجراءات أمام موثق العقود ؛ وتخلص هذه المذكرة الفرنسية إلى أن سندات الدخل الفرنسية كانت رصيداً ميتاً من الناحية التجارية، « فلم يكن أرباب التجارة يستطيعون أن يستخدموا هذه السندات في عملياتهم التجارية إلا كما كانوا يستخدمون بيوتهم وأطيانهم. وهكذا فإن مصلحة الأفراد، وقد أسيء فهمها أضرت بالمصلحة العامة من هذه الناحية. «وتضيف المذكرة قولها، إن المسألة واضحة، يكفي لإدراكها أن يقارن الإنسان هذا الوضع بالوضع في إيطاليا وانجلترة وهولندة» حيث يجري بيع ونقل سندات الدولة شأنها شأن المنقولات بدون رسوم وبدون اجراءات رسمية ».

إن التنقل السريع بين الورق وبين العملة المعدنية، والعكس، ميزة من الميزات الأساسية لبورصات الأوراق المالية. لم تكن إذن سندات الدخل السنوي الإنجليزية annuities، كما ادعى من ادعي، متاجرة بالهواء فحسب، بل كانت هذه السندات نقوداً ورقية ثانية، مضمونة بدرجة كافية، وكانت تمتاز على العملة الورقية العادية فى أنها كانت تحقق ربحاً. فإذا احتاج حامل السند إلى مال سائل، حصل عليه على الفور في البورصة، في مقابل الورقة. وهكذا كانت هذه السندات تحقق سيولة سهلة، ودورة : أما كان هذا سراً من أسرار نجاح التجارة الهولندية والإنجليزية ؟ وما لنا لا نصدق هذا الإيطالي المتحمس الذي قال في عام ١٧٨٢ إن الإنجليز يمتلكون في بورصتهم، في ***الإكستشينج اللي*** » منجما أعظم ثراء من منجم الفضة الذي يمتلكه الأسبان في پوتوسي و المكسيك una mina più doviziosa di quella che la Spagna possiede nel Potosi e nel Messico » [٤٧٣]. وقبله بخمسة عشر عاماً تقريباً، في عام ١٧٦٦، كتب ج. أكاريا دي سيريون J. Accarias de Serionne في كتابه ***مصالح الامم الأوروبية*** Les Intérêts des nation d'Europe [٤٧٤] : « إن تداول السندات العامة في البورصة وسيلة من أعظم وسائل دعم الائتمان في انجلترة : والسعر الذي يحدده التداول في بورصة لندن يحدد السعر في كل البورصات الأجنبية. »

والعالم
خارج حدود أوروبا ؟

نبدأ بسؤال جوهري : هل كانت أوروبا في مجال التبادل السلعي على نفس مستوى المناطق الكثيفة السكان الأخرى في العالم والتي كانت مثلها تجمعات بشرية محظوظة ؟ ولقد لاحظنا أن الإنتاج والتبادل والاستهلاك *على المستوى الذي وصفناه* حتى *الآن* تعتبر ضرورات أولية بالنسبة للبشر جميعاً ؛ فهي على هذا المستوى لا تعتمد على اختيارات قديمة كانت أو حديثة لحضارتهم، ولا على العلاقات التي يقيمونها ببيئتهم، ولا على طبيعة مجتمعاتهم، ولا على بنياتهم السياسية، ولا على ماض لا يكف عن الضغط على حياتهم اليومية. إنها ترتهن على هذا المستوى بقواعد أولية عامة لا تحددها حدود. ومن هنا يحق لنا أن نتوقع أن تكون ألوان التشابه على هذا المستوى أكثر من ألوان الاختلاف.

في كل مكان
أسواق ودكاكين

انتشرت الأسواق والدكاكين في المعمورة كلها، على اختلاف حضاراتها، فرسمت الأسواق في جنباتها ثقوباً كثقوب الغربال، ولاحت الدكاكين في ربوعها كالحبوب المنثورة، حتى في البلاد غير الآهلة بالسكان مثل أفريقيا السوداء آنذاك وأمريكا في مطلع الاستيطان الأوروبي.

والأمثلة التي تشهد على هذه الظاهرة أمثلة لا يحصيها العد، تطالعنا في الربوع الأمريكية التي استعمرتها إسبانيا. فهذه هي الدكاكين في ساو باولو بالبرازيل، قد اتخذت أماكنها عند ملتقى الشوارع الأولى للمدينة في نهاية القرن السابع عشر. وأفاد التجار البرتغال، بعد عام ١٥٨٠، من اتحاد التاجين الأسباني والبرتغالي، فغزوا أمريكا الأسبانية بمعنى الكلمة، وغمروها بخدماتهم غمراً. ووصل التجار من أصحاب الدكاكين، والباعة السريحة، إلى المراكز الواسعة الثراء، والمدن التي نمت بسرعة، إلى ليما وإلى مكسيكو. وكانت دكاكينهم، مثل الدكاكين التي فتحها البقالون الأول في أوروبا، تقدم كل البضائع جنباً إلى جنب، الهينة القدر والعادية – الدقيق، واللحم المقدد، واللوبيا ـ والمنسوجات المستوردة، وكذلك السلع الغالية مثل العبيد السود أو الأحجار النفيسة الخرافية. حتى في مناطق الأرجنتين الوعرة في القرن الثامن عشر، أقيمت لخدمة الجوتشوس gauchos دكاكين من نوع البولبيريا pulperia، وهى دكاكين مسورة بالقضبان، يبيعون فيها كل شيء وبخاصة الكحول، ويمونون بها قوافل العربات والقادمين من البقاع النائية (٤٧٥).

والبلاد الإسلامية تفوق غيرها من حيث هي بلاد الأسواق الحاشدة والدكاكين الحضرية الصغيرة، نراها مجمعة بحسب الحارات والدروب، أو بحسب التخصصات، ومازلنا نراها

اليوم في الأسواق الشهيرة بالمدن الكبيرة.نلتقي فيها بكل الأسواق التي يتصورها الإنسان أو يتخيلها : منها تلك الأسواق التي تقوم خارج أسوار المدينة، تفترش مساحة واسعة بجوارها، وكأنها سدادات هائلة تسد بوابات المدينة الشاهقة. إنها أسواق « تقوم على أرض توشك أن تكون أرضاً محايدة، بين المدينة والريف، فهي لا تعتبر قطعة حقيقية من أرض المدينة مما يجعل الفلاحين يأنسون إليها، ويقبلون عليها في غير خوف أو تردد، وهي لا تبعد عن المدينة بعداً كبيراً، مما يجعل أهل المدينة يأمنون إليها »(٤٧٦). ومنها الأسواق التي تقوم داخل المدينة، حتى تتغلغل قدر استطاعتها في الحارات الضيقة، والميادين العامة، إذا لم تكن لها مبان فسيحة من نوع مباني البيزيستان Bezestan في استانبول. والأسواق التي تقام داخل أسوار المدينة أسواق متخصصة. بل لقد ظهرت منذ وقت مبكر أسواق للعمالة في أشبيلية، وغرناطة، ترجع إلى زمن الحكم الإسلامي- وفي بغداد. وحدِّث ولا حرج عن الأسواق العادية التي لا يحصيها العد، والتي يباع فيها القمح، والشعير، والبيض، والحرير الخام، والقطن، والصوف، والسمك، والخشب، واللبن الرايب.. ويذكر المقريزي أن القاهرة كان في داخلها ما لا يقل عن ٣٥ سوقاً (٤٧٧). وربما كانت إحدى هذه الأسواق تلعب دور البورصة، على الأقل بالنسبة للصرافين. وهذا رأي يطالعنا في كتاب ظهر في عام ١٩٦٥ (٤٧٨).

والخلاصة أننا نتبين هنا كل السمات التي تبيناها في السوق الأوروبية : الفلاح الذي يأتي من الريف إلى المدينة حريصاً على أن يحصل على المال الذي يحتاج إليه ليدفع الضرائب، والذي لا يكاد يتوغل حتى يبلغ قلب السوق بل يظل على هامشه ؛ التاجرالوسيط النشيط الشاطر القادرعلى التصرف في كل المواقف ، والذي كان - على الرغم من أوامر الحظر - يسبق البائع الريفي ؛ الحركة النشيطة التي تجيش بها السوق والجذب الاجتماعي الذي تشد به السوق البشر جميعاً، حيث يستطيع المترددون عليها أن يأكلوا ما يطيب لهم من أطعمة مطبوخة جاهزة كان بائعها يقدمها في كل وقت وآن ، ومنها « كفتة اللحم، وأصناف من الحمص، والزلابية » (٤٧٩).

كذلك الهند التي وقعت منذ وقت مبكر فريسة الاقتصاد النقدي، لم تكن بها قرية بغير سوق - وهذا شيء عجيب، ولكننا لن نلبث أن نراه طبيعياً، له مبرراته التي يمكننا أن نتصورها عندما ننعم فيه التفكير. فقد كان على أهل القرية أن يدفعوا الضرائب إلى السادة أصحاب الأرض الذين كانوا يقيمون بعيداً عنها. وأن يدفعوا أيضاً الضرائب إلى الخان الأعظم الذي كان شرهاً إلى المال مثل هؤلاء السادة، وكان من الضروري تحويل الضرائب العينية إلى نقود تسلم إلى من له الحق في جبايتها. فكان الفلاحون يبيعون القمح أو الأرز أو نباتات الصباغة وكان تاجر بانيان سريعاً في تقديم خدماته وتسهيل هذه



السوق الصغيرة في استانبول. منمنمة في متحف كورير Correr بالبندقية.

العملية، وتحقيق الربح من ورائها أيضاً. وانتشرت الأسواق والدكاكين في المدن انتشاراً كبيراً. وكان هناك حرفيون سريحة على النمط الصيني يقدمون خدماتهم في كل مكان. وما زلنا إلى اليوم نرى حدادين جائلين يتنقلون بعربات كارو، ومعهم عائلاتهم، يعرضون خدماتهم لقاء قليل من الأرز أو ما إليه من طعام (٤٨٠). والباعة السريحة، هنوداً كانوا أو أجانب، كثيرون لا يحصيهم العد، والباعة الجائلون من أبناء الشربا في الهيمالايا لا تردهم مسافة أو وعورة، فتراهم يجتازون الفيافي والقفار حتى يصلوا إلى شبه جزيرة ملقا (٤٨١).

ولكننا على الرغم من هذه المعلومات المتفرقة عن الهند، لا نحيط بأحوال الأسواق العادية في الهند إلا على نحو قاصر، على عكس ما نعرفه عن طبقات أسواق الصين التي تبدو لنا واضحة جلية. ولقد حفظت الصين بما تتسم به من حيوية هائلة آلافاً مؤلفة من سمات حياتها القديمة ، وبزت في ذلك المضمار الكثير من المجتمعات الأخرى، وظلت هذه السمات حتى عام ١٩١٤ على الأقل - بل إلى مابعد الحرب العالمية الثانية. ومن البديهي أن الوقت قد تأخر بنا اليوم تأخراً مفرطاً لالتقاط هذه الأنماط العتيقة، وإن كان ج. وليام سكينر G. William Skinner (٤٨٢) قد قرر في عام ١٩٤٩ أنه شهد في سيتشوان تراث الماضي مايزال حياً، وسجل ملحوظات وفيرة ودقيقة نعتبرها معيناً ممتازاً نغترف منه المعلومات عن الصين التقليدية.

لم تعرف الصين، مثلها مثل أوروبا، سوق القرية إلا فيما عز وندر، بل يمكننا أن نقول إن السوق القروية لم يكن لها من الناحية العملية وجود في الصين. أما البنادر فكان لكل منها سوقه، وتنطبق عبارة كانتيون Cantillon (٤٨٣) التي تقول إن البندر يتميز بأن له سوق - تنطبق على الصين انطباقها على فرنسا القرن الثامن عشر. وتنعقد سوق البندر مرتين أو ثلاث مرات في الأسبوع، ثلاث مرات إذا كان عدد أيام الأسبوع عشرة أيام كما كانت تلك هى الحال في الصين الجنوبية. ولم يكن من الممكن تجاوز هذا الإيقاع، لا كان الفلاحون من أهل الخمس إلى عشر قرى المحيطة بالبندر، ولا كان الزبائن بإمكاناتهم المالية المحدودة يستطيعون تجاوز هذين اليومين أو الثلاثة أسبوعياً. وكانت نسبة الفلاحين الذين يختلفون إلى السوق واحد إلى خمسة في المعتاد، أي فرد واحد بالنسبة لكل بيت أو كما كانوا يقولون لكل نار أو فرن. وكانت هناك بضعة دكاكين بدائية تبيع السلع الصغيرة التي يحتاج إليها الريفي : الدبابيس، أعواد الثقاب، زيت القناديل ذوات الفتيل، الشمع، الورق، البخور، المقشات، الصابون، التبغ... ونضيف إلى اللوحة من أنواع الدكاكين : مشارب الشاى، الحانات التي تقدم إلى الرواد نبيذ الأرز ونُنوه بمحترفي الترفيه والتسلية، ولاعبي الأكروبات، والحكواتية، والكتبة العموميين. ولا ينبغي أن ننسى دكاكين المرابين، التي كانت تقوم بهذا النشاط إذا لم يكن السيد يقوم به.

وكانت هذه الأسواق البدائية مرتبطة بعضها بالبعض الآخر، يشهد على ذلك تقويم عتيق، حرص على التنسيق الدقيق بين الأسواق، بحيث لا تتزامن أسواق البنادر إلا في أضيق الحدود، ولا تقام سوق في بندر في اليوم الذي تقام فيه سوق في المدينة التي يتبعها البندر. وكانت هذه الترتيبات التنسيقية تسمح للتجار والحرفيين الجائلين بوضع برامج منظمة لجولاتهم. وهكذا كان الباعة السريحة، والمشتغلون بالنقل، والتجار الوسطاء، والحرفيون الذين كانوا في حركة مستمرة، ينتقلون من سوق إلى سوق، ومن المدينة إلى البندر، ومن بندر إلى بندر آخر وهكذا دواليك، إلى أن يعودوا مرة أخرى إلى المدينة التي انطلقوا منها. وكان عدد من السريحة البائسين يحملون فوق ظهورهم بضائع يبيعونها، ويشترون بدلاً منه بضائع أخرى يعرفونها، سعياً وراء فروق ضئيلة في الأسعار، يرجون من ورائها تحقيق أرباح، كثيراً ما كانت من قبيل الأماني والأوهام. أياً كان الأمر، فقد كانت سوق العمل في حركة مستمرة، تدور دورتها ؛ وكان دكان الحرفي دكاناً متجولاً في شكل أو آخر. وكان الناس يذهبون إلى الأسواق ليستعملوا الحداد، أو نجار المباني، أو نجار الأثاث، أو صانع الأقفال والمفاتيح، أو الحلاق، وكان هؤلاء الحرفيون يذهبون إلى مكان العمل الذى يُطلبون إليه في غير أيام السوق، أو في الأيام التي كانوا يسمونها أياماً «باردة» ، ويلمون بالسوق بحثاً عن عمل في أيام انعقاده، أو في الأيام التي عرفت باسم الأيام « الدافئة ». وكانت السوق عن طريق هذه اللقاءات تحكم إيقاع الحياة الريفية، وتفرض عليها أوقات الراحة وأوقات النشاط. أما تجوال بعض العاملين فقد كان نتيجة لضغوط أولية : فقد كان العامل الحرفي إذا لم يجد في البندر، أو القرية التي يقيم فيها، الزبائن الذين يكْفُون لتشغيله طول الوقت، يضطر إلى التنقل « ليقيم أوده ». وكثيراً ما يكون الحرفي في الوقت نفسه بائع ما يقوم بصناعته، فهو يحتاج إلى وقت يعمل فيه لينتج الكمية التي تستحق أن يذهب بها إلى السوق، وهو هنا يعرف مسبقاً، اعتماداً على جدول الأسواق أو تقويم الأسواق التي يختلف إليها، السوق التي سيذهب إليها في الموعد المعين، ومتى يكون عليه أن يكون جاهزاً ببضاعته.

وتتخذ المبادلات في السوق المركزية في المدينة بعداً آخر من ناحية الكم والكيف، فالمدينة من ناحية تتلقى السلع والأقوات من البنادر، وهي من ناحية ثانية ترتبط بمدن أخرى من مستواها أو فوق مستواها. والمدينة هي العنصر الذي بدأ يخرج على الاقتصاد المحلي، ويصبح عنصراً غريباً عليه، فقد خرجت المدينة من إطارها المحلي الضيق، وارتبطت بالحركة الواسعة في العالم المترامي الأطراف، الذي أخذت تتلقى منه السلع النادرة، والنفيسة، غير المعروفة على المستوى المحلي، وتنشرها في الأسواق والدكاكين الداخلية. وإذا كانت البنادر قد ظلت غارقة في الثقافة الريفية والاقتصاد الريفي، فإن المدينة برزت من بينهما، وطفت

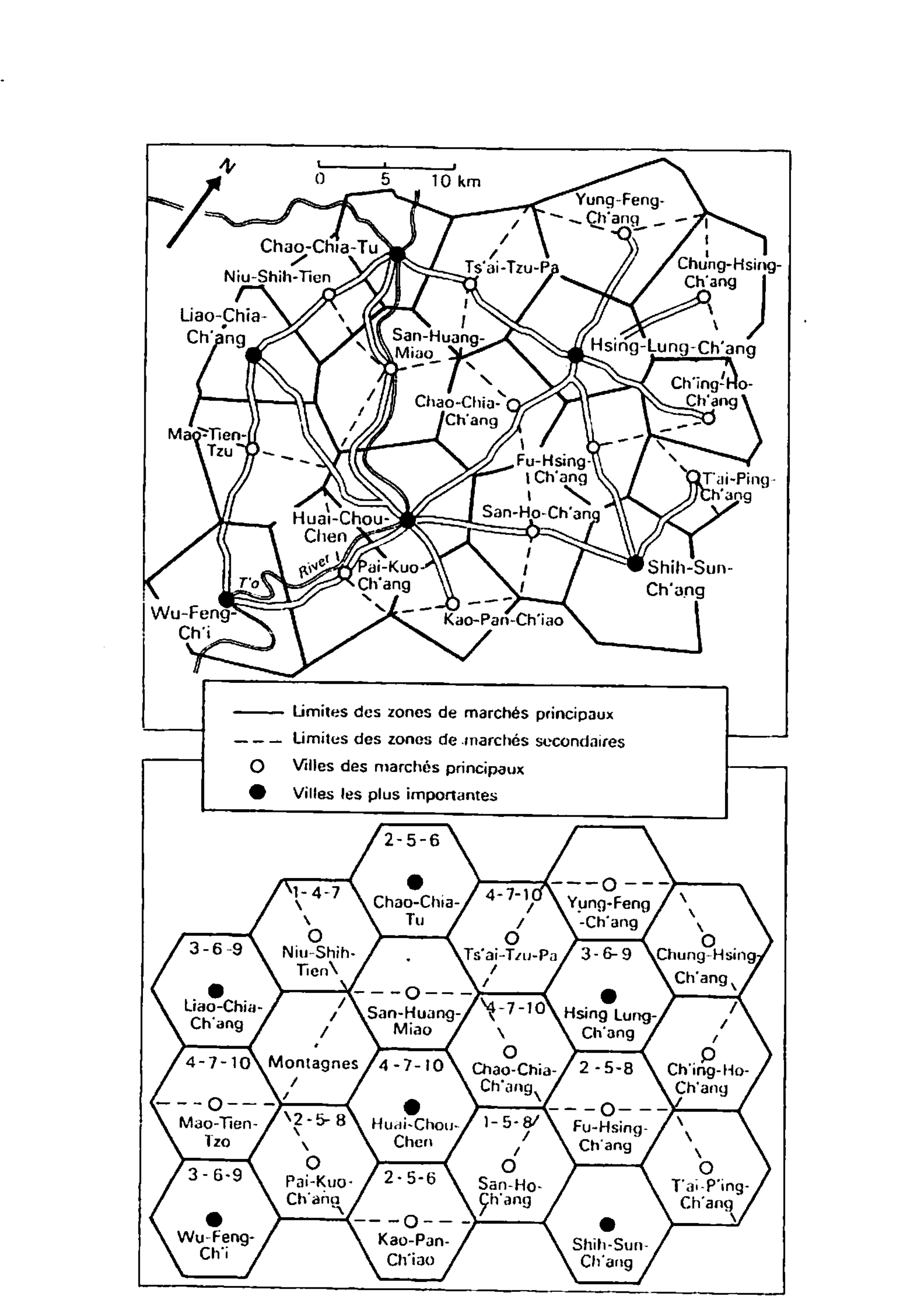
فوقهما. ومن هنا تباينت أسواق البنادر والمدن، واختلفت درجاتها، حتى أصبحت ترسم هرماً مدرجاً للمجتمع. وقد أتاحت هذه الملحوظات لسكينر أن يقول إن الحضارة الصينية لم تتكون في القرى بل في مجموعات من القرى، تتوجها البنادر التي تؤدى فيها إلى حد ما دور المنظم. وإذا لم يكن من رأينا بصفة عامة المبالغة في تقييم هذه الهندسة القائمة على الأنماط والنماذج، فإننا نتبين هنا أنها أسهمت إسهاماً له قيمته.

١٠ - اسواق الصين النموذجية ←

خريطة لمنطقة في سيتشوان بها ١٩ بندراً (منها ٦ على مستوى المدن) تقع على مسافات بين ٣٥ و٩٠ كم شمال شرق مدينة شينج تو. وهذه الخريطة - وكذلك الرسمان على الصفحة المقابلة - مأخوذة من دراسة لـ G.William Skinner ج. وليام سكينر Marketing and social structure in rural China التسويق والبناء الاجتماعي في ريف الصين ». نشرت في مجلة Journal of Asian Studies, nov. 1964 pp. 22-23

الرسم الأول (أعلا الصفحة المقابلة) : ينبغي أن نتخيل عند كل قمة من قمم المضلعات المرسومة بخطوط متصلة قرية تمثل قطاعاً من زبائن البندر أو المدينة الموجودة في الوسط. ونتبين من فوق هذا التخطيط الهندسي الأول تخطيطاً هندسياً ثانياً، نجد فيه الأسواق الست الحضرية في قلب المضلعات الأوسع مساحة والتي رسمت أضلاعها بخطوط متقطعة. ويحتل قمة كل مضلع منها بندر.

الرسم الثاني (أسفل الصفحة المقابلة) : التخطيط نفسه في صورة مبسطة، ويعتبر مثلاً جيداً على النماذج النظرية التي تقوم عليها الجغرافيا الرياضية التي يمثلها فالتر كريستاللر Walter Christaller وأوجوست لوش August Lösch. انظر الشرح في الصفحة التالية.


N
0 5 10 km
Yung-Feng-Ch'ang
Chao-Chia-Tu
Ts'ai-Tzu-Pa
Chung-Hsing-Ch'ang
Niu-Shih-Tien
Liao-Chia-Ch'ang
San-Huang-Miao
Hsing-Lung-Ch'ang
Ch'ing-Ho-Ch'ang
Chao-Chia-Ch'ang
Mao-Tien-Tzu
Fu-Hsing-Ch'ang
T'ai-Ping-Ch'ang
Huai-Chou-Chen
San-Ho-Ch'ang
T'o River
Pai-Kuo-Ch'ang
Shih-Sun-Ch'ang
Wu-Feng-Ch'i
Kao-Pan-Ch'iao
Limites des zones de marchés principaux
Limites des zones de marchés secondaires
Villes des marchés principaux
Villes les plus importantes
2-5-6
Chao-Chia-Tu
1-4-7
Niu-Shih-Tien
4-7-10
Ts'ai-Tzu-Pa
Yung-Feng-Ch'ang
Chung-Hsing-Ch'ang
3-6-9
Liao-Chia-Ch'ang
San-Huang-Miao
3-6-9
Hsing Lung-Ch'ang
Montagnes
4-7-10
Chao-Chia-Ch'ang
Ch'ing-Ho-Ch'ang
4-7-10
Mao-Tien-Tzo
4-7-10
Huai-Chou-Chen
2-5-8
Fu-Hsing-Ch'ang
2-5-8
Pai-Kuo-Ch'ang
1-5-8
San-Ho-Ch'ang
T'ai-P'ing-Ch'ang
3-6-9
Wu-Feng-Ch'i
2-5-6
Kao-Pan-Ch'iao
Shih-Sun-Ch'ang

المساحة المتغيرة
لمناطق الأسواق البدائية

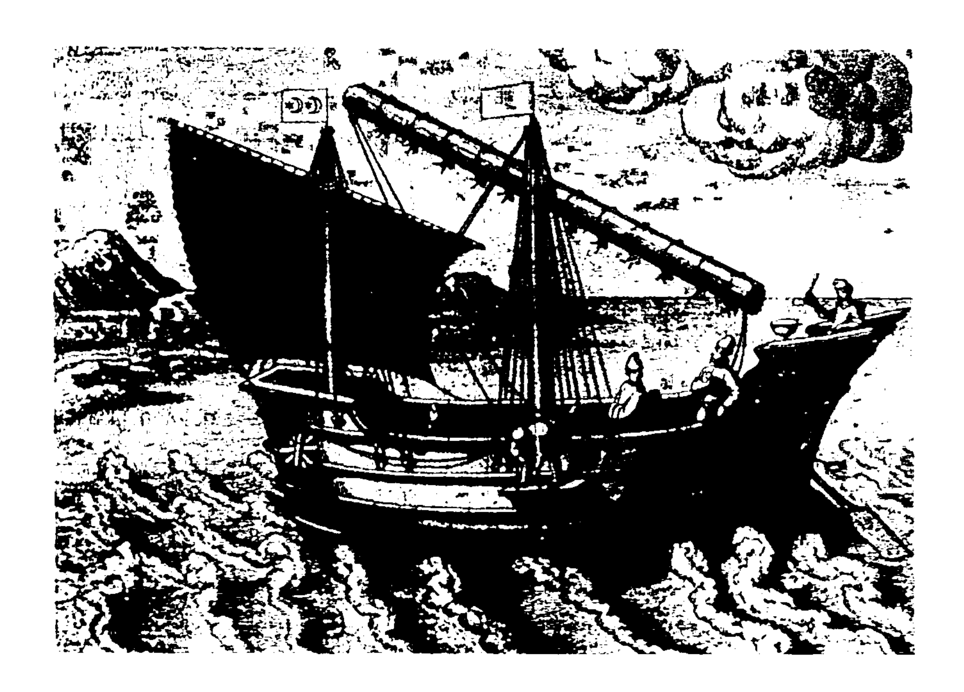
أما أهم ملحوظة لاحظها سكينر فتنصب على تغير متوسط مساحة العنصر الرئيسي وهو مساحة المنطقة التى يشملها إشعاع سوق البندر. وقد رسم صورة توضيحية عامة تناول بها الصين حول عام ١٩٣٠ شارحاً بها فكرته هذه. وإذا نحن طبقنا هذا النمط الأساسي على الأراضي الصينية في مجموعها، وجدنا أن مساحة المضلعات - المسدسات أو أشباه المسدسات - تتغير بحسب كثافة السكان. فإذا كانت الكثافة السكانية على الكيلومتر المربع أقل من ١٠ فان مساحة المضلع - على الأقل في الصين - تكون حول ١٨٥ كيلومتر مربع ؛ أما إذا كانت الكثافة السكانية ٢٠، فإن مساحة المضلع تكون حول ١٠٠ كيلومتر مربع ؛ وهكذا. هذه العلاقة بين الكثافة السكانية ومساحة المضلع تفسر لنا أموراً كثيرة ؛ فهي تعتبر مؤشراً يدل على درجات التطور المختلفة. وقياساً على الكثافة السكانية، وعلى مقومات الاقتصاد - وأنا أفكر خاصةً في وسائل النقل - تتقارب أو تتباعد المراكز الحيوية للأسواق بعضها من البعض الآخر. وربما أتاحت لنا هذه الفكرة طريقة أفضل لطرح مشكلة فرنسية أرهقت الجغرافيين الفرنسيين في زمن ڤيدال دي لا بلاش Vidal de La Blache (١٨٤٥ - ١٩١٨) ولوسيان جالوا Lucien Gallois (١٨٥٧ - ١٩٤١). تتمثل هذه المشكلة في أن فرنسا تتكون من عدد من « الأقاليم »، أي من الوحدات الأساسية، أو مجموعات من المضلعات، ولكن هذه الأقاليم تميزت بميزتين في وقت واحد، تميزت باستمرارية عميقة الجذور من ناحية، وتميزت من ناحية ثانية بتغير حدودها الخارجية وتأرجحها. فإذا أخذنا بفكرة سكينر وجدنا أن هذا الوضع كان وضعاً منطقياً، فقد تغيرت مساحة الأقاليم على مر العصور مواكبة بذلك كثافتها السكانية.

عالم من الباعة الجائلين
أم من التجارالكبار؟

إلى عالم مختلف أشد الاختلاف يقودنا هؤلاء التجار الجوّالون الذين كان المؤرخ فان لور J. C. Van Leur [٤٨٤] - هذا المؤرخ العظيم الذي اختطفته منا يد الحرب وهو في ريعان الصبا - يعتبرهم من قبيل البدلار pedlars، والبدلار هم باعة سريحة من الطبقة الدنيا، يمارسون نشاطهم في منطقة المحيط الهندي والجزر المحيطية. أما أنا فأختلف معه، وأعتبر هؤلاء التجار عناصر اقتصادية أرفع قدراً، بل إنني أعتبرهم من قبيل كبار التجار négociants. والاختلاف بين هذين التقييمين اختلاف هائل حقيق بأن يثير الدهشة، يمكن أن نشبهه في الغرب بالاختلاف بين تقييمين، أحدهما يصف السوق بأنها سوق بندر ريفي، والثاني يصفها بأنها بورصة قامت في الخلاء. والحق أن الباعة السريحة أنواع ومستويات. هناك مثلاً باعة سريحة كانت السفن الشراعية تقلهم تدفعها رياح الموزون -

الموسمية – على صفحة المحيط الهندي الشاسع أو بحار المحيط الهادي الساحلية، من ناحية إلى ناحية، ثم تعود بهم من حيث انطلقوا، بعد مدة كانت تمتد عادة إلى ستة أشهر، إما وقد حققوا الثراء، أو وقد أصابهم الخراب – فهل كان هؤلاء فعلاً باعة سريحة بمعنى الكلمة، كما قال فان لور ؟ ولقد ذهب إلى هذا التقييم لأنه كان يريد أن يبني عليه رأيه في أن التجارة في الجزر المحيطية وفي آسيا كانت هينة الشأن، بل كانت جامدة بلا حراك ؟ ربما أحس الإنسان أحياناً بما يغريه بمثل هذا القول. فصورة هؤلاء التجار الغريبة على عيون الغربيين، تغري بسهولة إلى المقارنة الوثيقة بينهم وبين ألوان التخلف في أوساط الباعة السريحة. نذكر في هذا المقام ما شهدته في ٢٢ يونية من عام ١٥٩٦ سفن الهولندي هاوتمان Houtman الأربع (٤٨٥) التي عبرت رأس الرجاء الصالح، وسارت في رحلة طويلة حتى بلغت ميناء بانتام في جاوة . ما كادت السفن ترسو حتى أقبل حشد من التجار يصعدون فوق السفن، ويفرشون بضائعهم، ويجلسون القرفصاء بجانبها، « وكأننا كنا في سوق ». وأحضر التجار من أبناء جاوة السلع الطازجة، والطيور، والبيض ؛ وجاء التجار من أبناء الصين بمصنوعات رائعة من الحرير والبورسلين ؛ وحمل إلينا التجار الأتراك والبنغال والعرب والفرس والجودجيراتيون كل منتجات الشرق. وكان من بين هؤلاء التجار تاجر تركي أقله هذا الأسطول الهولندي في رحلة العودة إلى موطنه استانبول. كانت هذه الصورة في تقدير فان لور صورة تشهد على نوعية التجارة في آسيا، تجارة يقوم بها تجار جائلون، ينقل كل واحد منهم من داره خُرْجَه الصغير، وقد عبأه بالبضائع، على نفس النحو الذي عرف في زمن الإمبراطورية الرومانية . واستخلص منها أن التجارة تجمدت وبقيت على حالها، ولم تتطور، بل ظلت بعد ذلك ردحاً من الزمن ساكنة لا تتحرك.

والأرجح أن هذه الصورة مضللة، فهي أولاً لا تلخص كل أنشطة التجارة « من الهند إلى الهند »، ثم إن هذه التبادلات التي قيل عنها إنها جامدة لا تتطور شهدت منذ القرن السادس عشر تطوراً هائلاً. فقد أصبحت سفن المحيط الهندي تنقل بصورة متزايدة البضائع الثقيلة الوزن المنخفضة السعر مثل القمح، والأرز، والخشب، والمنسوجات القطنية العادية، وتسير بها إلى فلاحي المناطق التي تعتمد على محصول واحد، أي أنها لم تعد تقتصر على السلع النفيسة التي تستهدف الرجل الواحد. يضاف إلى هذا أن البرتغاليين، ثم الهولنديين، ومن بعدهم الإنجليز والفرنسيون، وقد عاشوا في تلك المناطق، قد تعلموا وتمتعوا بإمكانات تحقيق الثراء عن طريق تجارة « الهند إلى الهند »، ونحن نخرج بمعلومات مفيدة عندما نتتبع، على سبيل المثال، ما جاء في تقرير د. بريمس D. Braems (٤٨٦) – الذي عاد من الهند في عام ١٦٨٧ بعد أن أمضى فيها خمسة وثلاثين عاماً في خدمة الشركة الهولندية – من تفصيلات كل هذه الخطوط التجارية المتقاطعة، والتي يعتمد كل منها على الآخر، في نطاق منظومة تبادلات واسعة ومنوعة، عرف الهولنديون كيف يتغلغلوا داخلها، ***ولم يكونوا هم الذين اخترعوها***.



سفن جاوة. ونلاحظ فيها الهلب الخشبي، والأشرعة المصنوعة من خيزران البامبو، والمجدافين الجانبيين وقد انتهى المجداف بجزء عريض.

ولا ينبغي أن ننسى كذلك أن جولات تجار الشرق الأقصى كانت تعتمد على شيء بسيط ومحدد : هو الطاقة الهائلة المجانية التي توفرها رياح المونزون - الموسمية - والتي كانت تنظم من تلقائها رحلات السفن الشراعية، وتحدد مواعيد رجوعها، وعليها التجار، بدقة لم تكن تعرفها وسيلة نقل بحرية أخرى في ذلك الزمان.

ولنتنبه في آخر المطاف، رضينا أو لم نرض، إلى الأنماط الرأسمالية التي كانت تتسم بها هذه التجارة البعيدة، ولم يكن كل التجار الذين رآهم كورنيليوس هاوتمان Cornelius Houtman يجلسون القرفصاء فوق سطح سفنه، في ميناء بانتام بجاوة، من صنف واحد. كان البعض - ربما أقلهم عدداً - يسرحون لحسابهم، وربما قبلنا فأدخلناهم في زمرة النمط البسيط للباعة السريحة الذين تحدث عنهم فان لور، باعة العصر الوسيط السريحة الذين تعفرت أقدامهم من طول الضرب في الأرض (على الرغم من أن هؤلاء أنفسهم، إذا حكمنا عليهم قياساً على حالات محددة، يلوحون لنا نمطاً آخر من التجار - وهذا موضوع سنعود إليه مرة أخرى) . وكان البعض الآخر يتميزون في كل الأحوال تقريباً بخصوصية

أشار إليها فان لور نفسه : هي أنهم كانوا يعملون مع مشاركين كبار من ورائهم يرتبطون بهم بعقود ؛ علماً بأن أنماط العقود كانت متباينة، يختلف بعضها عن البعض الآخر.

كان هؤلاء التجار الذين اعتبرهم فان لور من الپدلار، في منطقة الهند وفي منطقة الجزر المحيطية، في بداية جولتهم الطويلة يستلفون المال اللازم لتجارتهم إما من تاجر غني أو متعهد، بانياني banian [طائفة هندوسية] أو مسلم، أو من واحد من السادة، أو من كبار الموظفين، وكانوا عادة يتعهدون برد المبالغ مضاعفة، إلا أن يهلكوا غرقاً. ويضمنون هذه الأموال بأشخاصهم وأسرهم : فكان من يستلف المال ليخرج إلى رحلة التجارة بين أمرين، إما أن يوفق ويربح، وإما أن يظل عبداً للدائن حتى يرد ما عليه من دين، كانت هذه هي شروط العقد. وهذا العقد يذكرنا بعقد التوصية أو الكوميندا commenda في إيطاليا وغير إيطاليا، مع فارق هو أن الشروط هنا كانت أشد عنفاً : رحلة طويلة، وفائدة دين باهظة. أياً كان الأمر فإن قبول هذه الشروط يدلنا على أن فروق الأسعار كانت خرافية، والأرباح كانت عادة عالية جداً. والحق أننا نجد أنفسنا في في دوائر تجارة ضخمة بعيدة.

ونجد التجار الأرمن كذلك بأعداد كبيرة فوق سفن الموزون ، أي تلك التي تحركها الرياح الموسمية، نجدهم يقومون برحلات تجارية بين فارس والهند، كثيراً ما كانوا يلعبون فيها دور التجار المتعاقدين العاملين بتكليف من كبار تجار إصفهان الذين تمتد أعمالهم إلى تركيا وروسيا وأوروبا ومنطقة المحيط الهندي. وكانت عقودهم تختلف : كان التاجر المتعاقد يتلقى على كل العمليات التي ينفذها برأس المال المقدم إليه - مالاً كان أو سلعاً - ربع الأرباح، أما بقية الأرباح فتذهب إلى سيده، الذى كان يُعرف بالخوجه khoja. ولكن هذا الظاهر البسيط يخفي من ورائه واقعاً معقداً يشرحه على نحو رائع دفتر حسابات وجولات واحد من هؤلاء التجار المتعاقدين، محفوظ في مكتبة لشبونة، وظهرت ترجمة مقتضبة له في عام ١٩٦٧ [٤٧٨]. والنص نفسه للأسف ناقص، لا يتضمن النتيجة النهائية للعملية التي كان المفروض فيها أن تعطينا فكرة دقيقة عن الأرباح. واكن الوثيقة بحالتها هذه وثيقة خارقة للمألوف.

والحقيقة أن كل شيء في رحلة التاجرالأرمني المتجول هوڤهانيس Hovhannès بن داود David يبدو لنا خارقاً للمألوف :

* أولاً طول الرحلة : فنحن نتتبع حركات التاجر على مدى آلاف الكيلومترات ، من جولفا Djoulfa، الضاحية الأرمنية لإصفهان، إلى سورات، ثم إلى لهاسا Lhassa في التبت، رحلة تتخللها سلسلة كاملة من الوقفات واللفات، قبل أن يعود إلى سورات؛

* مدة الرحلة، التي استمرت من عام ١٦٨٢ إلى عام ١٦٩٣، أي أكثر من ١١ سنة، منها ٥ سنوات أمضاها متصلة في لهاسا؛

* السمة العادية، بل العادية جداً لرحلته : والعقد الذي يربطه بسادته أو خوجاته هو عقد نمطي، كان القانون الأرمني في أستراخان بعد مرور قرن من الزمان. في عام ١٧٦٥ ينص عليه ؛

* في كل مكان يتوقف فيه التاجر الرحال، في شيراز، وسورات، وأجرا Agra بطبيعة الحال، ولكن أيضاً في باتنا Patna، وكذلك في قلب نيبال، في كاتماندو Katmandou، كان يتلقاه ويساعده تجار أرمن، كان يتاجر معهم، ويشاركهم في صفقاتهم ؛

* شيء آخر فائق للمألوف هو أصناف السلع الكثيرة المختلفة التي كان يتاجر فيها : الفضة، الذهب، الأحجار النفيسة، المسك، النيلة وغيرها من منتجات الصباغة، المنسوجات الصوفية والقطنية، والشمع، والشاي الخ - واتساع مجال العمليات التجارية : مرة طنان من النيلة ينقلان من الشمال إلى سورات ومنها إلى شيراز ؛ ومرة نحو مائة كيلوجرام من الفضة ؛ ومرة خمسة كيلوجرامات من الذهب حصل عليها من في لهاسا من التجار الأرمن الذين كانوا قد ذهبوا إلى سينينج Sining، على الحدود النائية للصين، حيث كانوا يغيرون الفضة في مقابل الذهب - وكانت تلك عملية من أربح العمليات لأن الفضة كانت في الصين أغلى من أوروبا : ونسبة ١ إلى ٧ التي يذكرها دفتر هوفهانيس تتعطينا فكرة عن الربح الهائل.

وأغرب شيء نخرج به من هذه البيانات هو أن كل هذه الأعمال التجارية لم يكن يقوم بها فقط برأس المال الذي أعطاه إياه الخوجة، على الرغم من أنه يظل مرتبطاً به، ومن أنه يسجل كل العمليات، أياً كانت ، في دفترحساباته. بل نراه يرتبط بعقد شخصيcontrat personnel بأرمن آخرين، ويستخدم ماله الخاص (ربما يعني أنه كان يتاجر بنصيبه من الأرباح ؟)، ويستلف ويسلف أحياناً. لم يكن يكل ولا يمل من تحويل لا ينقطع لأمواله السائلة إلى بضائع وكمبيالات، تنطلق كالسهم إلى غايتها، تارة لقاء فائدة منخفضة قدرها ٠,٧٥ ٪ شهرياً إذا كانت المسافة قصيرة، وكان التجار مشاركين له على نحو آخر في التجارة ؛ وتارة لقاء فائدة مرتفعة جداً، إذا كانت المسافة طويلة، من نوع إعادة الرصيد إلى الوطن، وربما تراوحت النسبة بين ٢٠ ٪ و٢٥ ٪ لرحلة عودة من سورات إلى إصفهان.

هذا المثل الواضح الذي يمتاز بتفصيلاته الدقيقة والذي يقوم مقام العيِّنة يعطينا فكرة مدهشة عن التسهيلات التي كانت التجارة والائتمان ينعمان بها في الهند، وعن شبكات المبادلات المحلية المنوعة غاية التنوع التي كان هوفهانيس يندمج فيها في يسر، من حيث هو مندوب مخلص، وخادم أمين، وتاجر ماهر، يتعامل في السلع النفيسة، كما يتعامل في البضائع العادية، في السلع الخفيفة وفي السلع الثقيلة على السواء. كان هذا الرجل يسافر للتجارة، فهل يعني هذا أنه كان من الباعة السريحة ؟ وإذا صممنا على التماس تشبيه،

فإنني أشبه صاحبنا هذا الأرمني بتاجر السوق الخاصة private market الإنجليزي الجديد الذي لا يكف عن الحركة، ويذهب من حانة إلى حانة، فيعقد هنا صفقة، وهناك صفقة، حسب الأسعار والفرص، مشاركاً هذا العم أو ذاك، سائراً في طريقه لا يرده شيء. وانظر إلى هذا التاجر الإنجليزي الجديد الذي يقدمونه دائماً إلينا على أنه النمط الجديد الذي هز أركان قواعد السوق الإنجليزية الوسيطية، تجده أقرب ما يكون إلى صورة هؤلاء التجار الذين نراهم من خلال دفتر هوفهانيس، مع فارق وهو أن انجلترة لم يكن لديها هذه الأبعاد أو الامتدادات الإضافية التي كانت لفارس والهند الشمالية،نيبال والتبت.

ويتيح لنا هذا المثل أن نفهم على نحو أفضل دور تجار الهند هؤلاء - الذين لم يكونوا يقيناً من الباعة السريحة البيدلار - الذين نجدهم من القرن السادس عشر إلى الثامن عشر، في فارس، وفي استانبول[٤٨٨] ، وأستراخان[٤٨٩]، أو موسكو[٤٩٠]. كذلك يتيح لنا أن نفهم على نحو أفضل تلك الحركة النشيطة التي أتت، منذ نهاية القرن السادس عشر بتجار شرقيين إلى البندقية[٤٩١]، وأنكونا Ancona[٤٩٢]، بل بيزارو Pèsaro[٤٩٣]، وما زالو يتقدمون حتى وصلوا في القرن التالي إلى لايبتسيج وأمستردام. ولم يكن هؤلاء التجار من الأرمن فقط : ففي أبريل من عام ١٥٨٩ [٤٩٤] كانت السفينة فيرّيرا Ferrera التي غادرت ثغر مالاموكو Malamocco، ثغر البندقية المتقدم، تقل إلى جانب التجار الإيطاليين (من البنادقة، واللومبارديين، والفلورنسيين) « أرمن، ومشارقة، وقبارصة، وكريدلية Candiotes من كريت، ومارونيين، وشوام، وجورجيين Géorgiens، ويونانيين، ومغاربة Mores وفرس وترك ». وكان هؤلاء التجار يتاجرون يقيناً طبقاً لنفس النمط الغربي. وإنّا لنلتقي بهم في مكاتب الموثقين البنادقة والأنكونيين، كما نلقاهم في أبهاء بورصة أمستردام، وما كانوا هناك يسلكون مسلك الغرباء.

الصرافون

الهنود

كان في كل التجمعات البشرية في الهند صرافون - sarafs - كانوا ينتمون خاصة إلى طائفة تجار البانيان. ونجد مؤرخاً له وزنه هو عرفان حبيب يكتب في عام ١٩٦٠ دراسة[٤٩٥] يقارن فيها نظام الصرافين الهنود بالنظام الغربي. ربما اختلفت النواحي الشكلية، ولكننا نخرج بانطباع بأن هناك، كما هي الحال في الغرب، شبكة خاصة تماماً، تمتد من مكان إلى مكان، أو على الأحرى من صراف إلى صراف، لاتستند - على حد علمنا- على مؤسسات عامة من قبيل الأسواق أو البورصات ، ونجد أن نفس المشكلات تُحَل بأساليب مشابهة : كمبيالات (هوندي hundi) تغيير العملة، الدفع نقداً، الائتمان، التأمين البحري (بيما bima).

كانت الهند تمتلك منذ القرن الرابع عشر اقتصاداً نقدياً نشيطاً إلى حد كبير، لن يتوقف عن الانخراط في مدارج نوع من الرأسمالية - ولكن هذه الرأسمالية لن تحتل المساحة الكاملة للمجتمع.

كانت شبكات الصرافين فعالة لدرجة أن عمال الشركة الإنجليزية - الذين كان من حقهم أن يمارسوا التجارة من الهند إلى الهند لحسابهم الخاص ولحساب الشركة في وقت معاً - كان دائما يلجأون إلى الاقتراض من الصرافين، وكان هذا الأسلوب يتبعه الهولنديون، ومن قبلهم البرتغاليون (٤٩٦) الذين كانوا يستلفون من اليابانيين في كيوتو Kyoto (٤٩٧)، ولقد كان التجار المسيحيون في العسرة يمدون أيديهم إلى الديانة المسلمين واليهود في حلب والقاهرة(٤٩٨). وكان الصراف الهندي، مثله مثل المصرفي banquier الأوروبي تاجراً يجازف بماله فيخوض غمار التسليف، أو يستثمر ماله في عمليات النقل. ومن هؤلاء التجار من كان ثرياً ثراءً خرافياً، من أمثلة التجار الأثرياء نذكر رجلاً في سورات حول عام ١٦٦٣(٤٩٩) هو ڤيرجي ڤورا Virji Vora كان يمتلك ثمانية ملايين روبية، ونذكر بعده بقرن من الزمان التاجر المسلم عبد الغفور(٥٠٠) الذي كان يمتلك مثل هذه الثروة، ومن قائل إنه كان يمتلك ٢٠ سفينة سعة الواحدة منها من ٣٠٠ إلى ٨٠٠ طن، ومن قائل إنه كان يقوم بعمليات تجارية في حجم عمليات شركة الهند India Company. وكان من البانيان من يشتغلون سماسرة، ويقدمون إلى الأوروبيين خدمات كبيرة كوسطاء في كل الأعمال التجارية التي كانوا يمارسونها في الهند، وربما قاموا بأعمال النقل أو تولوا هم أنفسهم صناعة السلع، هكذا كانوا في أحمدأباد مثلاً يصنعون المنسوجات في القرنين السابع عشر والثامن عشر، تلك المنسوجات التي كانت الهند تصدرها بكميات كبيرة.

ولدينا شهادة ناصعة، لا تقل قيمة عن شهادة هوفهانيس، امتدح بها نظام الصرافة ومتانته ونجاحه في الهند، تلك هي شهادة الفرنسي تاڤرنييه Tavernier [من أبناء القرن السابع عشر] الذي كان يتاجر في الأحجار الكريمة، وقام برحلات طويلة في الهند ومنطقة الجزر المحيطية، وكان هو نفسه يتعامل مع نظام الصرافين. يشرح التاجر الفرنسي كم كان من السهل عليه السفر في جنبات الهند، بل وخارج حدودها، دون أن يحمل معه مالاً سائلاً: فقد كان سبيل الاقتراض أمامه ميسراً كلما احتاج إلى المال. لم يكن هناك شيء أسهل على التاجر في أثناء ترحاله، أياً كان هذا التاجر، من أن يستلف في جولكوند Golconde - حيدرأباد - مثلاً ديناً يرده في سورات، فإذا وصل سورات كان في مقدوره أن يستدين ديناً جديداً يغطي به القديم، ويتعهد بدفعه في مكان ثالث، وهكذا. كان السداد يتنقل مع التاجر، ويتأجل المرة تلو المرة، وكان الدائن (أو على الأحرى كانت شبكة الدائنين الذين يضمنون الدين بعضهم للبعض) يتلقى ماله في نهاية الرحلة. ويصف تاڤيرنييه هذا النظام بأنه «دفع



صراف في الهند. رسم ملون من مجموعة لاللي توليندال Lally-Tollendal، يرجع تاريخها تقريباً إلى عام ١٧٦٠.

الدين القديم بدين جديد ». ومن البديهي أن عملية التسديد المؤقت بالتحويل من دين إلى دين لها تكاليفها وتشبه هذه التكاليف المتتالية عندما تجتمع في النهاية الفوائد التي كانت تُحصَّل في أوروبا على التحويلات المتتالية. فقد كانت الفوائد تتجمع بعضها مع البعض، وكان سعر الفائدة يتزايد بحسب مراحل الرحلة، وبقدر ابتعاد المسافر عن نقطة القيام، وابتعاده عن المسارات المألوفة. كانت الشبكة البانيانية تمتد في الحقيقة حتى تبلغ مجموع الأماكن التجارية على المحيط الهندي، بل تتجاوزها، ويؤكد تافرنييه : « حسبت دائماً حساباتي في أثناء رحلاتي على أساس أن استدانة المال من جولكونده، وتحويله من كمبيالة إلى كمبيالة

حتى أنتهي من الرحلة في ليفورنو أو البندقية، فإن فوائد الدين تصل في مجموعها على أحسن الفروض إلى ٩٥ ٪، وكثيراً ما وصلت إلى ١٠٠ ٪ »[٥٠١]. وسعر الفائدة هذا الذي يصل إلى ١٠٠ ٪ هو السعر الذي كان التاجر الجوّال عادة يدفعه إلى صاحب المال، في جاوة، والهند، والصين الجنوبية. وهذا سعر فائدة باهظ خرافي، ولكننا لا نجده إلا في أعلى شرائح الحياة الاقتصادية، في مجال المبادلات البعيدة، أي التجارة الخارجية البعيدة. أما سعر الفائدة العادي بين التجار في كانتون في نهاية القرن الثامن عشر فكان يتراوح بين ١٨ و ٢٠ ٪ [٥٠٢]. وكان الإنجليز في البنغال يستلفون محلياً بأسعار فائدة منخفضة من النوع الذي تحدث عنه هوفهانيس.

هناك أكثر من سبب يجعلنا ننأى بأنفسنا عن اعتبار التجار الجوالين في منطقة المحيط الهندي من قبيل ممثلي الأدوار الثانوية في مسرحية التجارة، منها أيضاً أن التجارة البعيدة هناك كانت، مثلها مثل نظيرتها في أوروبا، تحتل أعلى درجات سلم الرأسمالية في الشرق الأقصى.

قليل من البورصات
وكثير من الأسواق الموسمية

لا نجد في الشرق، ولا في الشرق الأقصى بورصات متكاملة الأركان من نوع بورصتي أمستردام ولندن، أو غيرهما من مراكز النشاط التجاري الكبيرة في الغرب ولكن التجار الكبار في تلك البقاع كانوا يتلاقون، وكانت لقاءاتهم تتسم بشيء من الانتظام، ولكنها كانت لقاءات لم يكن من الممكن دائماً تحديد معالمها أو الكشف عن أسرارها، لكنها لم تكن في هذا تختلف عن لقاءات كبار التجار البنادقة تحت بواكي ريالتو، حيث كانوا يلوحون كأناس عاديين يتنزهون في هدوء وسط صخب السوق المجاورة، ولم يكن من السهل أن يكشف الإنسان نوعية لقاءاتهم.

أما الأسواق الموسمية فمن السهل التعرف عليها، دون ما خطأ. ولقد كانت كثيرة غاية الكثرة في الهند، وكانت تلعب دوراً هاماً في بلدان عالم الإسلام، وفي منطقة الجزر المحيطية. ولابد لنا من أن نذكر شيئاً غريباً، وهو أن الأسواق الموسمية كانت نادرة في الصين، ولكنها كانت على أية حال موجودة.

وقد نذكر هنا كتاباً ظهر حديثاً – في عام ١٩٦٨ – يؤكد بكلام قاطع « أن بلاد العالم الإسلامي لم تعرف الأسواق الموسمية »[٥٠٣]. والغريب أن المؤلف يؤكد هذا الحكم على الرغم من أن *الكلمة* موجودة، ففي كل بلدان العالم الإسلامي على سعته نجد أن كلمة **موسم** mausim تعني في وقت واحد السوق الموسمية، والاحتفال الموسمي ، كما أن الكلمة تعني كذلك الرياح الموسمية، المونسون، في المحيط الهندي [٥٠٤]. والرياح الموسمية هي التي

تنظم على نحو صارم في البحار الدافئة بالشرق الأقصى تواريخ الرحلات البحرية في كل الاتجاهات، وكانت هي التي تهيء اللقاءات العالمية للتجار أو تحول دون إتمامها.

ولدينا تقرير مفصل يرجع تاريخه إلى عام ١٦٢١ [٥٠٥] يصف لقاء من هذه اللقاءات في مخا، وكانت مخا مركزاً تجارياً صغيراً، ولكنها كانت واسعة الثراء. كانت الرياح الموسمية تأتي في كل عام إلى هذا الميناء المطل على البحر الأحمر - والذي لن يلبث أن يكون هو أعظم سوق للبن - بعدد من السفن من الهند ومن الجزر المحيطية ومن ساحل أفريقيا المجاور، سفن امتلأت فوق سعتها بالبشر والبضائع - ومازالت هذه السفن إلى يومنا هذا تقوم بهذه الرحلات. وفي عام ١٦٢١ الذي يحكي عنه التقرير وصلت سفينتان من دابول Dabul بالهند، كان على إحداها ٢٠٠ وعلى الأخرى ١٥٠ راكباً، كلهم من التجار الجوالين ينزلون في كل ميناء تلم به السفينة ويبيعون كميات قليلة من السلع النفيسة: الفلفل، اللادن، وصمغ اللّـك، ولبان الجاوي، والأقمشة القطنية المقصبة بالذهب أو الملونة باليد، والتبغ ، وجوز الطيبي، والقرنفل، والكافور، وخشب الصندل، والبورسلين، والمسك، والنيلة، والعقار، والعطور، والجواهر والصمغ العربي...أما من الناحية المقابلة فكانت سفينة واحدة تأتي من السويس وتلحلق بلقاء مخا، لا تحمل شيئاً سوى نقود من الريالات الأسبانية reales de a ocho التي ربما سميت أيضاً بالقطع الثُّمانية ؛ وكانت السفينة في زمن لاحق تتحمل بالسلع من قبيل الأقمشة الصوفية والمرجان وأقمشة الشملة camelot المصنوعة من وبر الماعز. فإذا لم تصل سفينة السويس في موعدها، لسبب أو لآخر، أصبحت السوق الموسمية - وهكذا نسمي هذا اللقاء - على كف عفريت، واضطر تجار الهند والجزر المحيطية إلى أن يبيعوا بضائعهم بأى ثمن، لأن الرياح الموسمية المستبدة هي التي تحدد نهاية السوق حتى إذا لم تقم قياماً فعلياً، فإذا لم تبرح السفينة الميناء في الوقت الذي تدفعها فيه الرياح في اتجاه العودة، كان عليها أن تنتظر إلى العام التالي. وكانت هناك لقاءات مشابهة تتم بين التجار القادمين من سورات أو من مازوليباتام على نحو منتظم في البصرة أو هرمز حيث كانت السفن في طريق العودة لا تحمل إلا النبيذ الشيرازي أو الفضة.

وإذا نظرنا إلى مراكش، بل إلى المغرب قاطبة، وجدنا الأولياء المحليين كثيرين غاية الكثرة، ووجدنا الزوار يهرعون إلى أضرحتهم، ووجدنا الأسواق تقام في حماهم ومن أكثر هذه الأسواق رواداً في شمال أفريقيا سوق الغزولة Gouzzoûla [٥٠٦] في جنوب جبال الأطلس الخلفية في وجه الصحراء الشاسعة والذهب. ولقد زارها ليون الأفريقي Léon l'Africain ونوه بأهميتها في مطلع القرن السادس عشر، تلك الأهمية التي ظلت باقية إلى يومنا هذا.

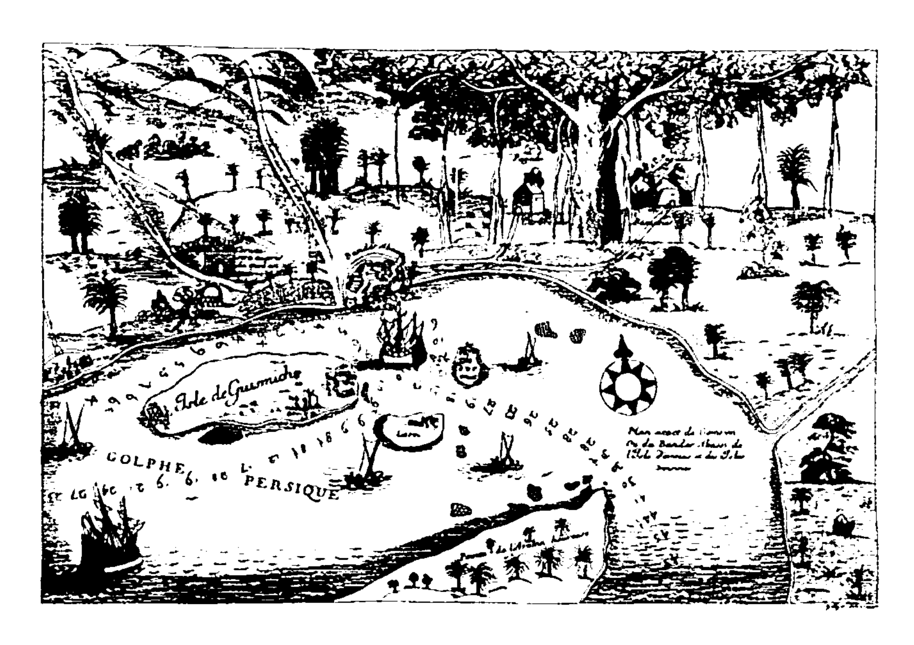
ولكن أنشط الأسواق في بلدان عالم الإسلام كانت تلك التي اتصلت حلقاتها في مصر، وفي الجزيرة العربية، وسورية، وهذه هي الرقعة التي نتوقعها فيها . لقد تحرك مجموع النشاط التجاري في بلدان العالم الإسلامي منذ القرن الثاني عشر، فانفصل عن محور الهيمنة الذي تشبث زمنا طويلاً بمنطقة الخليج الفارسي وبغداد، واكتشف هذا الخط الملاحي الرئيسي الذي سلكته تجارته وحقق فيه من النجاح الشيء الكثير والعظيم. يضاف إلى هذ الخط الملاحي نمو الحركة التجارية المنقولة على ظهور القوافل التي أضفت على سوق مزبيب الموسمية في سورية ما أضفت، فقد كانت تلك السوق ملتقى ضخماً للقوافل. وهذا هو الرحالة الإيطالي لودوڤيكو دي ڤارتيما Ludovico de Varthema(٥٠٧) يقوم في عام ١٥٠٢ برحلة من مزريب متجهاً إلى مكة، في قافلة يقول إنها كانت تعد ٣٥٠٠٠ جمل ! وجدير بالذكر أن الحج إلى مكة كان سوق الإسلام الكبرى. وشاهدنا هذا نفسه يقول إن الناس يتوجهون إلى مكة للحج والتجارة parte ... per mercanzie et parte per peregre- nazione. ويحدثنا شاهد عن ثروتها الفائقة منذ عام ١١٨٤ (٥٠٨) فيقول : « ما من سلعة في ناحية من نواحي العالم كله إلا وجدت في هذه السوق.» أضف إلى ذلك أن الأسواق الموسمية التي تقام إبان الحج تتيح للتجار أن يبكّروا بترتيب مواعيد التزاماتهم المالية ووسائل تسديدها (٥٠٩). وهناك في بعض مدن الدلتا في مصر أسواق موسمية محلية صغيرة تعج بالنشاط والحياة، ترجع تقاليدها إلى العصور القبطية، بل ربما رجعت إلى ما قبل العصور المسيحية، ووصلت بنا إلى مصر الفرعونية. وكانت هذه الأسواق ترتبط بقديس أو ولي ينشر فوقها جناح حمايته، وكان يتغير بتغير الديانة، فيظهر اسم مكان اسم ؛ ونرى الموالد mülid التي تقام من أجلهم تواكب أسواقاً رائعة خارقة للمألوف ؛ فهناك في طنطا، في قلب الدلتا، سوق موسمية تقام سنوياً مواكبة لمولد السيد أحمد البدوي، وتشد إليه إلى يومنا هذا أعداداً غفيرة من الناس (٥١٠). ولكن التجمعات التجارية الكبيرة كانت تقام في القاهرة والإسكندرية (٥١١)، حيث كانت الأسواق الموسمية رهناً بمواسم الملاحة في البحر المتوسط والبحر الأحمر، وكانت علاوة على ذلك تواكب جدول الحج والقوافقل المتشابك. ففي الإسكنرية تكون الرياح في سبتمبر وأكتوبر مواتية، ويكون « البحرْ مفتوحاً » كما يقولون؛ كان التجار يأتون في غضون هذين الشهرين من البندقية وجنوة وقطالونيا وراجوزة ومارسيليا ليشتروا الفلفل والتوابل، وتشهد المعاهدات التي وقعها سلطان مصر le Soudan d'Égypte مع البندقية أو فلورنسا على وجود نوع من حقوق الأسواق، يرى لبيب S. Y. Labib أنها تذكرنا بلوائح الأسواق الموسمية في الغرب، مع الأخذ في الاعتبار ما كان بين هذه وتلك من فروق.

ولكن هذا كله لا يمنع من القول إن السوق الموسمية لم تكن لها في بلدان عالم الإسلام نسبياً تلك الأهمية المدوية التي كانت لها في الغرب، وأغلب الظن أن السبب في ذلك لم يكن

يرجع إلى أن الاقتصاد كان في تلك البلدان مترديا ، لأن مصر والعالم الإسلامي لم يكونا يقيناً متأخرين عن الغرب في ذلك العصر الذي شهد انعقاد أسواقنا الموسمية في شامپانيا. ربما كان السبب الأقرب إلى الصواب هو ضخامة المدينة الإسلامية وبنيتها مما قلل من أهمية الأسواق الموسمية، وزاد من أهمية أسواق المدينة. فقد عرفت هذه المدن الإسلامية من الأسواق والأسواق الجامعة - السوبرماركت supermarchés، إذا جاز لنا استخدام هذه الكلمة - أكثر مما عرفت أية مدينة أوروبية. ولنذكر خاصةً ما كان فيها من أحياء مخصصة للأجانب، كانت تعتبر بمثابة مراكز للقاعات الدولية الدائمة. ولقد كان فندق الفرنجة في الإسكندرية، وفندق الشوام في القاهرة النموذج الذي أقيم Fondaco dei Tedeschi نقلاً عنه فندق الألمان في البندقية، ومن قائل إن الفندق كان أشبه شيء بالسجن : وإن البنادقة كانوا يسجنون التجار الألمان في هذا الفندق كما كانوا هم أنفسهم يُسجنون في فنادقهم بمصر [٥١٢]. وسواء كانت هذه الفنادق سجوناً أو لم تكن، فقد كانت على أية حال تنظم في تلك المدن الإسلامية نوعاً من « السوق الموسمية الدائمة » لن تلبث هولندة - بلد التجارة الحرة الشهير - أن تعرفه، وسيؤدي فيها إلى القضاء المبكر على الأسواق الموسمية - غير الدائمة - التي تصبح بغير نفع. فهل يحق لنا أن نستنتج أن الأسواق الموسمية في شمپانيا، في قلب أوروبا التي كانت ما تزال متخلفة، كانت حلاً دفعت إليه الضرورة، أو كانت نوعاً من العلاج العام العنيف الذي واجهوا به وضعاً مَرَضياً، وقصدوا به إلى دفع المبادلات قسراً في بلاد كانت لا تزال متخلفة ؟

ولكن الصورة كانت مختلفة في الهند التي كانت مسلمة إلى النصف. كانت الأسواق الموسمية هناك قد بلغت مستوى عالياً من الجاذبية، ومن الانتشار في كل مكان، حتى إنها اندمجت في الحياة اليومية، ولم يصبح منظرها يثير دهشة الرحالة من فرط طبيعيته. وكانت هذه الأسواق الموسمية الهندية بعيبها، إذا جاز لنا هذا التعبير، أنها كانت تختلط مع شعائر الحج الهندوسية التي كانت تدفع نحو شواطيء الأنهار المطهِّرة بمواكب لا تنتهي من الطوافين والعابدين، تقع في حيص بيص من العربات التي تجرها الثيران فتهتز أركانها وترتج . والهند بلد فيه أجناس ولغات وأديان متعددة بعضها غريب على البعض، ظلت حيناً من الزمن تضع هذه الأسواق الموسمية البدائية، التي تقوم على حدود مناطقها المتصارعة، تحت رعاية الآلهة وشعائر الحج، وكانت بهذه الطريقة تنأى بها عن الصراعات الدائمة بين الجيران. وجدير بالذكر على أية حال أن كثيراً من الأسواق الموسمية، ومنها ما كان يقوم بين القرى، ظلت تتّبع نظام المقايضة العتيق أكثر مما كانت تتبع اقتصاد النقد.

وبديهي أن هذه الصورة لم تكن تنطبق على الأسواق الموسمية الكبيرة في المناطق المطلة على نهر الكنج، في هاردوار Hardwar، والله أباد، وسونپار Sonpar ؛ أو متورة Mthura،



مدينة ذات سوق موسمية في آسيا، تحدد السفن إيقاع الحياة فيها.

في بندر عباس، أفضل موانيء الساحل المواجه لجزيرة هرمز، تفرغ السفن الهندية بضائعها المتجهة إلى فارس والمشرق العربي. وكانت بندر عباس في زمن تافيرنييه، بعد استيلاء الفرس على هرمز في عام ١٦٢٢، تضم مخازن جيدة ومساكن جميلة للتجار الشرقيين والغربيين. ولكن الحياة لم تكن تدب في أوصالها إلا لثلاثة أو أربعة شهور كل عام، هي فترة التجارة كما يقول تافيرنييه، ونحن نقول فترة قيام السوق. وكانت المدينة بعد ذلك، ابتداء من شهر مارس، يشتد فيها القيظ اشتداداً بشعاً، وتنشأ فيها ظروف تضر بالصحة، فتفرغ من التجارة، وتخلو من السكان، وتظل على تلك الحال حتى شهر ديسمبر التالي

وباتيسار Batesar المطلتين على الجاما Jamma. وكان لكل ديانة أسواقها : أسواق الهندوس في هادوار، وبينارس ؛ وأسواق السيخ في أمريستار Amritsar ؛ وأسواق المسلمين في باكپاتان بمنطقة البنجاب. وهذا رجل إنجليزي هو الجنرال سليمن Sleeman [٥١٣] يقول بأسلوب المبالغة، إنه ما يكاد موسم الطراوة والجفاف يهل وتبدأ معه شعائر الاستحمام، حتي يتجمع غالبية أهل الهند، من سفوح الهمالايا حتى رأس كومورين Comorin في الأسواق التي يباع فيها كل شيء حتى الخيول والفيلة. ويصبح أسلوب الحياة الخارجة عن الإيقاع المألوف هو أسلوب الحياة في تلك الأيام التي تتلى فيها الصلوات ويطلب ما لذ وطاب من الطعام والشراب، ويواكب الرقص والموسيقى شعائر التقوى الهندوسية. فإذا دخل كوكب المشتري برج الدلو - وهو ما كان يحدث مرة كل ١٢ عاماً - كانت تلك إشارة من السماء، تُحدث فيضاناً عارماً من البشر يسعى إلى الحج وإلى ما يواكب الحج من أسواق، وحدث ولا حرج عن الأوبئة الطاحنة التي تتفجر بين هذه الجموع المحتشدة.

ونلاحظ في منطقة الجزر المحيطية أن التجار الذين كانت تأتي بهم الملاحة الدولية إلى المدن المطلة على البحر أو إلى مشارفها المباشرة كانت لهم لقاءات مطوّلة يمارسون فيها تجارتهم، وكانت هذه اللقاءات تتخذ سمات الأسواق الموسمية المطولة.

وإليك جزيرة جاوة الكبيرة، كانت المدينة الرئيسية هناك على الساحل الشمالي، عند الطرف الغربي للجزيرة هي بانتام (٥١٤)، مدينة تقع وسط المستنقعات، محشورة بين جدرانها المبتناة من القرميد الأحمر، وبين متاريسها التي نصبت من فوقها مدافع مخيفة لم يكن أحد في الحقيقة يعرف طريقة استخدامها، وظلت الحال على هذا المنوال حتى الوقت الذي ثبت فيه الهولنديون هناك أقدامهم، أي حتي عام ١٦١٩ عندما أقاموا مدينة باتافيا، بل وبعد ذلك. وكانت مدينة بانتام من الداخل مدينة قبيحة، منخفضة المباني « في مثل حجم أمستردام ». وكانت هناك ثلاثة شوارع تتفرق من أمام القصر الملكي، وكانت الميادين التي تصب فيها تعج بالباعة والبائعات السريحة، يبيعون الطيور، والببغاوات، والأسماك، ولحوم الحيوانات الكبيرة، والحلويات الساخنة، والعرق – وهو نبيذ الشرق –، والأقمشة الحريرية، والقطيفة، والأرز، والأحجار الكريمة، وخيوط الذهب... فإذا سار الإنسان بضع خطوات، وجد الحي الصيني بدكاكينه، وبيوته المشيدة من القرميد، وسوقه الخاصة. وإلى الشرق من المدينة، الميدان الكبير الذي يزدحم بالناس منذ الصباح الباكر بصغار التجار، هناك كان يجتمع كبار التجار، والمشتغلون بالتأمين على السفن، وأصحاب مخازن الفلفل، والصيارفة الذين يجازفون بالقروض، وكانت لهم دراية باللغات المختلفة والعملات المتباينة : وقد تحدث أحد الرحالة عنهم، فقال إن الميدان يقوم بالنسبة إليهم مقام البورصة. ولما كان التجار الأجانب يضطرون في كل عام إلى البقاء في المدينة انتظاراً للرياح الموسمية، فقد كانوا يشاركون في سوق موسمية مطوّلة لا تكاد تنتهي إلى نهاية، وربما استمرت الشهور الطوال. وكان الصينيون قد عرفوا طريقهم إلى جاوة منذ وقت طويل، وقارىء الغيب يعرف أنهم سيظلون هناك وقتاً طويلاً، وكانوا على أية حال يلعبون دوراً هاماً في هذا النشاط المنوع، يقول عنهم أحد الرحالة في عام ١٥٩٥ « إنهم أناس يعملون لصالحهم ومنفعتهم، ويقرضون المال بالربا، وسمعتهم مثل سمعة اليهود في أوروبا. وهم يجوسون خلال الديار، بموازينهم في أيديهم، فيشترون كل ما يجدون من فلفل، وهم يزنون عينة [لاحظ طريقة الشراء على أساس العينة] على نحو يمكّنهم من تقدير الكمية quantité [يقصد: الوزن poids] على نحو تقريبي، ويدفعون إلى البائعين سعراً إجمالياً يتراوح بحسب احتياجهم، ويجمعون بهذه الطريقة كمية ضخمة تكفي لشحن مراكب الصين التي تأتي إلى ميناء، ويبيعون لقاء خمسين ألف من الكايكسات caixas [السابيكات sapèques] ما دفعوا فيه خمسة عشر ألفاً. وتصل هذه السفن إلى بانتام في شهر يناير، ويتراوح عددها بين ثمان وعشرة سفن

حمولة الواحدة ٤٥ أو ٥٠ طناً.» وهكذا كان للصينيين هم أيضاً باع في ***تجارة الشرق*** commerce du Levant ، وكانت الصين تمارس التجارة البعيدة، ولم تكن ترى فيما يمارسه الغرب من تجارة بعيدة شيئاً تحسده عليه ؛ ويحدثنا ماركو پولو أن الصين - في زمانه - كانت تستهلك من التوابل أكثر مما كانت أوروبا النائية تستهلكه منها مائة مرة [٥١٥].

ولقد لاحظنا يقيناً أن الصينيين، قبل بداية الرياح الموسمية، وقبل وصول المراكب الصينية، كانوا يلعبون دور القومسيونجي المقيم، فيشترون من بقاع الريف المختلفة، حتى إذا أتت المراكب بدأت السوق الموسمية . هناك إذن سمة تميز منطقة الجزر المحيطية كلها وهي : الأسواق الموسمية الطويلة التي تتبع إيقاع الرياح الموسمية. وفي جزيرة سومطرة، في مدينة أتچه Atjeh (. أشم Achem) رأى ديڤيس Davis في عام ١٥٨٩[٥١٦] « ثلاث ساحات كبيرة يقام فيها كل يوم سوق لبيع كافة أنواع البضائع.» وربما قال قائل، تلك ملاحظة عابرة. فلننظر إلى ما قاله فرانسوا مارتان دي سانمالو في عام ١٦٠٢ عندما شهد المناظر نفسها، لقد فرق بين سوق كبيرة وأسواق عادية تغص بالفواكه الغريبة، ويصف في الدكاكين التجار الذين قدموا من كل بقاع المحيط الهندي، « يلبسون كلهم الثياب التركية »، ويبقون في المكان المذكور «ستة أشهر ليبيعوا بضائعهم » [٥١٧]. « فإذا انتهت الشهور الستة أتى غيرهم ». كانت هناك إذن سوق موسمية مستمرة، متجددة، ممتدة في كسل عبر الزمان لا يبدو عليها في أي حين سمة من سمات الأزمة السريعة التي ألمت بالأسواق الموسمية الأوروبية. أما دامپييه Dampier الذي نزل *أتچه* في عام ١٦٨٨ فكلامه أكثر دقة[٥١٨] : « الصينيون هم أهم التجار الذين يمارسون التجارة هنا إطلاقاً ؛ ومنهم من يقيمون طوال العام؛ والآخرون لا يأتون إلا مرة كل عام، وهؤلاء يأتون أحياناً في شهر يونية بعشر سفن أو باثنتي عشرة سفينة شراعية تحمل شحنات من الأرز وغيره من البضائع... وينزل هؤلاء التجار في بيوت، بنيت متلاصقة أحدها بجانب الآخر، في طرف من أطراف المدينة، على مقربة من البحر، في حي يسمونه ساحة الصينيين.. ويأتي على هذا الأسطول عدد من الحرفيين، منهم نجارو المعمار، ونجارو الأثاث، وعمال الطلاء ، وما يكادون ينزلون إلى البر، حتى يشرعون في صناعة الصناديق والعلب والدواليب من كل نوع، ومصنوعات أخرى صغيرة مما اشتهرت به الصين.» وتستمر « السوق الصينية الموسمية » طوال شهرين، ويذهب إليها الناس كافة للشراء أو للعب ألعاب الحظ. وكلما زاد ما يصرّفون من بضائع، قل ما يشغلون من مكان، وما يستأجرون من بيوت... وكلما قل ما يعرضون للبيع، زاد ما يعرضون للعب. »

أما في الصين نفسها [٥١٩]، فتختلف الحال كل الاختلاف. كان كل شيء هناك في قبضة حكومة بيروقراطية، حاضرة في كل مكان، وحاسمة، تتخذ مبدئياً من الإمتيازات الاقتصادية موقفاً معادياً. ولهذا كانت الأسواق الموسمية تخضع لرقابة صارمة، في حين كانت الأسواق

العادية تنعم بحرية نسبية. ولقد ظهرت الأسواق الموسمية في الصين في وقت مبكر، في وقت نمت فيه التجارة والمبادلات نمواً كبيراً، إبان نهاية حكم أسرة تانج T'angفي القرن التاسع. ونلاحظ أن هذه الأسواق الموسمية هناك أيضاً ترتبط عادةً بمعبد بوذي، أو معبد تاوي، وأنها كانت تقام عادة في وقت الاحتفال السنوي بمولد رب المعبد، ومن هنا سميت هذه الأسواق الموسمية باسم عام هو miao-hui نترجمه إلى حفلات المعبد، وكانت حفلات تغلب عليها ألوان التسلية والمتع الشعبية. وهناك أسماء أخرى شائعة كانوا يطلقونها على هذه الأسواق، منها مثلاً السوق الموسمية للحرير الجديد التي كانت تقام في عصر آل تسينج Tsing(١٦٤٤-١٩١١) في نانهسونشن Nan-hsünchen على حدود إقليمي تشوكيانج Tchö-Kiang وكيانج سو Kiang-sou، وكانوا يسمونها هوي شانج hui-ch'ang أو لانج هوي lang-hui. كذلك هناك اسم نيين شيه nien-shih وهو يقابل حرفياً التسمية الألمانية Jahrmärkte ***الأسواق السنوية***، ولعلها تعني بالفعل أسواقاً كبيرة (للملح، أو الشاي أو الخيول...الخ) أكثر مما تعني أسواقاً موسمية بكل ما في المصطلح من معان.

وكان الرأي عند إيتيان بالاس Étienne Balazs [٥٢٠] أن هذه الأسواق الكبيرة أو الأسواق الموسمية الاستثنائية كانت تظهر فقط في أوقات الفُرقة، عندما كانت الصين تتفرق بين أسر حاكمة، بعضها غريب على البعض الآخر ؛ فكانت أجزاء الصين تضطر إلى أن تنفتح بعضها على البعض الآخر، فتخرج الأسواق الكبيرة إلى الوجود وتنمو شبيهة بالأسواق في أوروبا الوسيطية، وربما لأسباب مشابهة. وما تصبح الصين من جديد وحدة سياسية، حتى تستعيد بنيتها البيروقراطية، وهيكلها الهرمي الفعال الذي كانت الأسواق العادية تخضع له، وتختفي الأسواق الموسمية «في داخل» البلاد. ولا تبقى الأسواق الموسمية إلا على الحدود الخارجية. ففي زمن آل سونج Song الممتد من عام ٩٦٠ إلى عام ١٢٧٩، وكان آل سونج السادة المهيمنين على الصين الجنوبية الواحدة، قامت أسواق تبادلية اتجهت إلى صين الشمال التي غزاها البرابرة. أما في الوقت الذي عادت فيه الوحدة في عهد آل مينج Ming من عام ١٣٦٨ إلى عام ١٦٤٤. ثم في عهد آل تسينج Tsingمن عام ١٦٤٤ إلى عام ١٩١١ فلم تكن النوافذ أو المنافذ تنفتح إلا على الحافة، في المناطق المواجهة للعالم الخارجي. وهكذا نجد أسواقاً موسمية للخيول على حدود منشوريا منذ عام ١٤٠٥ تنفتح وتنقفل بحسب العلاقات التي تقيمها المنطقة الحدودية مع «البرابرة» الذين كانوا يهددونها. وربما قامت سوق موسمية عند أبواب بكين عندما تصل إلى هناك قافلة قادمة من مسكوفيا. وكان ذلك يعتبر حدثاً استثنائياً لأن القوافل القادمة من الغرب كانت تفضل التوقف عند الأسواق الموسمية في هان تشيو Han-tchéou وتشينج تون Tcheng-tun. وفي عام ١٧٢٨ [٥٢١] جرى تنظيم سوق موسمية بالغة الأهمية والغرابة، هي سوق كياتاكا Kiatka جنوبي إركوتسك Irkoutsk، حيث كان التاجر الصيني يتزود بأنواع الفراء



صورة هولندية ازدانت بها قصة رحلة إلى جزر الهند الشرقية يرجع تاريخها إلى عام ١٥٩٨، ونرى في وسط الصورة واحداً من التجار الصينيين الذين اعتادوا نزول مدينة بانتام والإقامة بها في وقت النشاط التجاري : وإلى يساره امرأة من جاوة يتخذها له زوجة إبان إقامته : وإلى اليمين واحد من الصينيين القومسيونجية المقيمين، معه ميزانه، وكان هؤلاء القومسيونجية الصينيون المقيمون يتوغلون إلى داخل الجزيرة ويشترون الفلفل في الموسم الميت.

السيبيري الثمين. كذلك نجد أن كانتون فتحت سوقين موسميين في القرن الثامن عشر في وجه تجارة الأوروبيين[٥٢٢]. وأصبحت كانتون، مثلها مثل الموانيء البحرية الأخرى المفتوحة بدرجات كبيرة أو صغيرة أمام التجارة العالمية، من قبيل نينجبو Ningpo وأموي Amoy، تشهد في كل عام موسماً تجارياً، أو عدة مواسم تجارية، ولكنها لم تكن قط لقاءات حرة واسعة النطاق مثل الأسواق الموسمية في بلدان العالم الإسلامي أوالهند ، بل ظلت السوق الموسمية في الصين ظاهرة محدودة ، مقصورة على قطاعات خاصة معينة من التجارة، وبخاصة التجارة الخارجية. ربما كانت الصين تخاف من الأسواق الموسمية، فاتّقتها : وربما لم تكن بحاجة إليها - وهو الأرجح - نتيجة لوحدتها الإدارية والحكومية، وما كان عندها من شبكات نشيطة من الأسواق العادية، فصرفت النظر عنها في غير مشقّة.

أما اليابان التي عرفت منذ القرن الثالث عشر على نحو منظم الأسواق العادية والدكاكين التي نمت فيما بعد، وكثرت، فيبدو أن نظام الأسواق الموسمية لم يكن مناسباً لها. أياً كان الأمر، فبعد عام ١٦٣٨ - عندما انغلقت اليابان على كل تجارة خارجية -

باستثناء بعض السفن الهولندية والصينية - كانت هناك أسواق تشبه الأسواق الموسمية تقام في ناجازاكي، كلما وصلت إليها السفن الهولندية المرخصة التابعة لشركة الهند الشرقية، والسفن الجونكية الصينية المرخصة أيضاً. وكانت هذه الأسواق الموسمية نادرة. ولكنها، مثلها مثل الأسواق الموسمية التي كانت تقام في أرخانجيلسك بمسكوفيا عند وصول سفن إنجليزية وهولندية، كانت تمثل توازناً ذا أهمية حيوية بالنسبة لليابان : كانت تمثل بالنسبة لليابان، وقد أغلقت على نفسها بإرادتها السبيل الوحيد لتنفس هواء العالم، بل كانت تمثل السبيل الوحيد أمامها لتلعب دورها في العالم، فقد كانت صادراتها إلى العالم، وبخاصة الفضة والنحاس، تنتقل عن طريق هذه السفن فقط، وكانت تؤثر على دورات الاقتصاد العالمي : دورة الفضة حتى عام ١٦٦٥، ودورة الذهب القصيرة من عام ١٦٦٥ إلى ١٦٦٨ أو ١٦٧٢ ؛ ثم دورة النحاس.

هل كانت أوروبا تقف مع العالم على قدم المساواة ؟

والصور لا تزيد عن أن تكون صوراً، ولكنها عندما تتعدد، وتتكرر، وتتطابق، فإنها لا يمكن أن تكون كاذبة كلها. وهي تكشف ، وسط عالمنا المنوع المتباين عن أشكال وعمليات متشابهة، منها مثلاً : المدن، الشوارع، الدول، مبادلات، كلها تتشابه على الرغم مما قد يبدو عليها من تباين. ولنتأمل هذا القول الصائب : « في العالم من وسائل التبادل قدر ما فيه من وسائل الإنتاج.» هذا صحيح. ولكن عدد هذه الوسائل على أية حال محدود، لأنها تحل مشكلات أساسية، هي هي في كل مكان.

هناك انطباع أول يرتسم في مخيلتنا : حتى القرن السادس عشر كانت المناطق الآهلة بالسكان، التي سيطرت عليها احتياجات الأعداد الكبيرة، تبدو لنا قريبة بعضها من البعض الآخر، كما تبدو على مستوى واحد، أو ما يوشك أن يكون كذلك، فليس فيها درجة أعلى أو درجة أوطى. وليس من شك في أن الارتفاع الطفيف على هذا هذا المستوى الواحد أو الخط الواحد يكفي لظهور ميزات سرعان ما تثبت وتتأكد، ثم تتجلى على هيئة ألوان من التفوق في حالة الارتفاع، وألوان من الانحطاط في حالة الهبوط عن الخط العام الواحد، تتبع هذه وتلك ألوان من الهيمنة بعد ذلك. هل كان هذا هو ما حدث بين أوروبا وبين بقية العالم ؟ من الصعب أن يجيب الإنسان إجابة قاطعة بنعم أو لا، ومن الصعب كذلك أن يشرح الإنسان كل شيء بكلمات قلائل. والحقيقة أن هناك تفاوت في التسجيل التاريخي بين أوروبا وبقية العالم. فقد اخترعت أوروبا حرفة المؤرخ، واصطنعت التاريخ لصالحها، فألقت به الضوء على نفسها، وتجهزت بالشواهد والحجج للإثبات والنقض. أما البقاع الأخرى خلا أوروبا فالتاريخ فيها في دور النشأة لم يجاوزه. والمؤرخ يقف هكذا في موقف لم يتحقق فيه التوازن في المعلومات والتفسيرات بين الجانبين، ولذلك فإنه لا يستطيع أن يحل العقدة الأساسية التي تواجهه وهي نشأة التفوق الأوروبي. وهذه هي المشكلة العسيرة التي أرقت

جوزيف نيدهام Joseph Needham (٥٢٣) مؤرخ الصين ، الذي عانى الأمرّين في مجال واضح نسبياً هو مجال التقنية والعلوم، في سبيل رسم الشخصية الضخمة للصين وإخراجها على مسرح العالم. ولكن هناك شيء يبدو لي مؤكداً وهو أن تقدم أوروبا على القارات الأخرى تحقق متأخراً، ومن السذاجة بمكان محاولة إرجاع هذا التقدم إلى سبب واحد فقط هو مجرد « ترشيد » اقتصاد السوق وإقامته على أساس العقل والعقلانية، وهذا اتجاه لا يزال عدد مفرط من معاصرينا يسعى إلى الأخذ به.

أياً كان الأمر فإن تفسير هذه الزحزحة التي تزحزحتها أوروبا والتي ستتأكد بمرور الأعوام، يعني التصدي للمشكلة الجوهرية لتاريخ العالم الحديث، وهي مشكلة ستتصدى لها بالضرورة في سياق هذا الكتاب ، دون أن يخالجنا الطموح إلى حلها الحل النهائي. ولكننا سنحاول على الأقل عرضها من كافة نواحيها، وأن نقترب منها بتفسيراتنا، كما كان الناس فيما مضي يقتربون بالمنجنيق من الأسوار التي يسعون إلى اختراقها.



في روما بائع سريح يبيع لحوم الصيد

وختاماً

بعض الافتراضات

الآليات المختلفة التي عرضناها، من السوق البدائية إلى البورصة،آليات من السهل التعرف عليها ووصفها، وتقل السهولة عندما نتصدى لتحديد موضع كل آلية بالضبط في الحياة الاقتصادية، وتحديد الصورة المتكاملة لها. فهذه أمور ترتبط بعدد من الأسئلة لا بد من الإجابة عليها: هل ترجع هذه الآليات في نشأتها إلى وقت واحد؟ هل كان بينها ترابط، وكيف كان هذا الترابط؟ هل كانت وسائل للنماء أم لم تكن؟ ليس من شك في أننا لا نستطيع أن نقدم ردوداً قاطعة، لأن التيارات الاقتصادية التي كانت تحرك هذه الآليات، أو لنقل التي كانت تدير عجلاتها، كانت متفاوتة، تدير بعضها بسرعة، والبعض الآخر ببطء. ويبدو أن العجلات المسرعة، والعجلات المبطئة كانت تتبادل السيطرة على القرون، فتارة تكون الغلبة لهذه، وتارة لتلك، مما كان يضفي على كل قرن طابعه المميز. وإذا لم نكن قد وقعنا فريسة وهم ساذج فإن كتابة التاريخ الذي يركزعلى الفروق من شأنه في رأينا أن يلقي الضوء على اتجاه التطور الاقتصادي في أوروبا، وربما كان وسيلة للتفسير المقارن لبقية العالم.

ونلاحظ أن القرن الخامس عشر شهد امتداداً لما اعتور النصف الثاني من القرن الرابع عشر من كوارث، وعجز، وقصور، وما نتجاوز عام ١٤٥٠ حتى يحدث تحول، وإذا الغرب كله يجتهد سنوات تلو سنوات من أجل استعادة ما كان قد بلغه من ازدهار من قبل. ففرنسا في عهد الملك القديس لويس (١٢١٤- ١٢٧٠) - إذا لم أخطيء التقدير - كانت تفوق فرنسا في أيام لويس الحادي عشر (١٤٢٣-١٤٨٣)، وكانت تنبض بشيء من النشاط والحيوية ولكنها كانت تعاني الكثير. وإذا خرجنا خارج نطاق البقاع المتميزة (بعض مناطق إيطاليا والأراضي الواطئة النشيطة في مجموعها) وجدنا الروابط الاقتصادية كلها قد وهنت؛ ووجدنا العناصر الاقتصادية - أفراداً كانت أو مجموعات - قد تركت لشأنها إلى حد ما، فانتفعت من هذا الوضع على نحو واع، كثر هذا الوعي أو قل. في ظل تلك الظروف كانت الأسواق العادية والموسمية - والأسواق العادية أكثر من الموسمية - كافية لإعادة الحياة من جديد إلى المبادلات وتنشيط حركتها. وتشهد طريقة المدن في تعاملها المتسلط على الأرياف في أوروبا على عودة النشاط إلى الأسواق الحضرية، التي كانت تكفي وحدها لهيمنة الحضر على الريف. رفعت المدن أسعار المنتجات التي يصنعها أرباب الحرف من أبنائها، وخفضت أسعار المنتجات الزراعية، فكانت للمدن الغلبة على الريف.

والرأي عند ريمون دي روفر Raymond de Roover [٥٢٤] الذي عرف عنه العزوف عن التفسيرات السهلة أن القرن السادس عشر شهد ذروة ازدهار الأسواق الموسمية، وأن هذه

الظاهرة يمكنها أن تشرح كل شيء. كثرت الأسواق إذن، وفاضت صحة ونشاطاً، وانتشرت في كل مكان، بالمئات، ثم بالآلاف، فيما يحدثنا به ريمون دي روفر، وما أرى إلا أنه على صواب، وأن في مقدورنا أن نستنتج من هذه الظاهرة السبب الذي ترجع إليه حركة التقدم التي شهدها القرن السادس عشر، فقد لعبت الأسواق الموسمية دورها، وسارت حركة التقدم بدافع من دورة متميزة للعملات النقدية والائتمان دارت « من أعلى »، متنقلة من سوق موسمية إلى الأخرى، وكانت ، في تقديري، مرتبطةً في مجموعها بتلك الدورات العالمية التي كانت تتصل حلقاتها على مستوى عال، لا يكاد الإنسان يدركه، وكأنما كانت دورات «هوائية » aériennes [٥٢٥]. ثم جاء بعد ذلك وقت أصابها فيه البطء، أوألم بها التعقيد، فإذا الآلة تعجز وتتعثر وكأنها إنسان أخذ يلهث ويسعل من فرط الإعياء. وهكذا نرى دائرة ***أنتفرين - ليون - مدينا ديلكامبو*** تتفكك عراها منذ عام ١٥٧٥. وحاول أهل جنوة أن يفعلوا شيئاً فأقاموا الأسواق المسماة أسواق بيزانسون الموسمية، التي كانت كإناء تحطم لصقوا شقافه وحطامه معاً، فلم يبق إلا إلى حين.

فلما جاء القرن السابع عشر كانت « السلعة la marchandise » هي التي بثت الحياة من جديد في كل شيء. ولست ممن يقصرون الفضل في هذه الانطلاقة الجديدة على أمستردام وبورصتها وحدهما (وإن كانا قد لعبا بلا جدال دوراً هاماً)، إنما أُرجع للسبب في ذلك أولاً وقبل كل شيء آخر إلى تزايد المبادلات على مستوى القاعدة، على مستوى العلاقات الاقتصادية المتواضعة في الدوائر الصغيرة، بل البالغة الصغر : ألم يكن الدكان هو الذي أعطى الدفعة الحاسمة ؟ وفي ضوء هذه الظروف يمكننا أن نقول إن ارتفاع الأسعار في القرن السادس عشر كان علامة على سيطرة البنية العلوية، أما التراجع والركود في القرن السابع عشر فكانا علامة على سيطرة البنيات التحتية. هذا تعليل أطرحه، أراه بديهياً، وإن لم تتوفر له مقومات اليقين.

والسؤال الآن. هو : كيف يمكننا أن نشرح في ضوء هذه المعطيات ما حدث في قرن التنوير من انطلاقة، بل انطلاقة سريعة كركض الحصان. يمكننا أن نقول إن الحركة بعد عام ١٧٢٠ كانت شاملة لكل طوابق البناء الاقتصادي ، ما في ذلك شك. ولكن الشيء الجوهري الذي ينبغي أن نلاحظه هنا يتمثل في أن النظام القائم حدث فيه صدع، وأن هذا الصدع ظل يزيد اتساعاً. في مواجهة السوق نشطت على نحو أقوي من أى وقت مضي السوق المضادة le contre-marché (وأنا أفضل هذا التعبير القوي على تعبير السوق الخاصة private market الذي استعملته حتى الآن)، في مواجهة السوق الموسمية تعاظم شأن الدكاكين والتجارة الوسيطة، وارتسم على السوق الموسمية اتجاه الانحسار انحل محله المبادلات الأولية ؛ وعلى النحو نفسه ظهرت المصارف، في مواجهة البورصات، وإذا لم تكن

المصارف شيئاً جديداً، فقد كان الجديد هو أنها أخذت تنتشر، وتمكن لنفسها، وتنمو كالنبات اليانع، فزادت أعدادها وتأكدت استقلاليتها. ونحن بحاجة إلى مصطلح جامع واضح يصف كل ما جرى من ألوان التصدع ، والابتكار، والضخامة، ويصف كل القوى التي أتت من الخارج، وأثرت على النواة القديمة، فأحاطت بها، وحطمتها، ويصف كل تلك الأنشطة «المتوازية parallèles » المتضافرة، ويصف كل تلك التحركات السريعة التي ظهرت على مستوى القمة، والتي تحركتها محاور البنوك والبورصات الكبيرة، فاخترقت أوروبا قاطبة، وهيمنت عليها، كما يصف التحركات السريعة التي ظهرت على مستوى القاعدة متمثلة في الانتشار الثوري للتجار الجوالين، بل للباعة السريحة أيضاً.

واذا كان لهذه التفسيرات شيء من المصداقية ، وهذا ما أتصوره ، فإنها

تعود بنا من جديد إلى مواجهة تلك اللعبة الغامضة المستمرة المتبادلة بين البنيات الفوقية والبنيات التحتية للحياة الاقتصادية. هل ما يحدث على مستوى البنيات الفوقية يمكن أن تكون له أصداؤه على مستوى تحتي ؟ وما هي هذه الأصداء ؟ وعلى العكس، هل ما يحدث على مستوى البنيات التحتية – وهي الأسواق والمبادلات الأولية – يحدث أصداء على المستوى الأعلى ؟ وكيف يكون هذا ؟ ولكي لا نطيل دون طائل، نذكر مثلاً من الأمثلة من القرن الثامن عشر. في عام ١٧٢٠ حدثت في انجلترة فضيحة شركة بحر الجنوب البريطانية التي عرفت باسم South Sea Bubble، وحدثت في نفس الوقت في فرنسا واقعة *لو*Law المالية الجنونية التي لم تستمر أكثر من ١٨ شهراً في مجموعها. وإذا سلمنا بأن تجربة شارع كانكامبوا – أعني تجربة *لو* الذى أسماه الفرنسيون *لاس* – وما أدت إليه من أزمة مالية واقتصادية في فرنسا، تشبه تجربة شارع الكستشين أللي Exchange Alley وما جرت فيه من مناورات أدت إلى أزمة إقتصادية ومالية في انجلترة، فإن التجربتين تقدمان إلينا دليلاً مزدوجاً على أن الاقتصاد في مجموعه، إذا كانت مثل هذه العواصف تقلبه رأساً على عقب، لم يكن قد مُسِكَ بعد من أعلى مسكة متينة دائمة تبقى على مر السنين، وأن الرأسمالية لم تكن قد فرضت عليه شِرْعَتَها بعد. وعلى الرغم من ذلك فإنني، وإن كنت أعتقد مع ياكوب فان كلافيرين Jacob Van Klaveren [٢٦] أن فشل *لو* يرجع بكل بوضوح وجلاء إلى العداوة المغرضة من جانب طائفة من كبار النبلاء، فإنني أرى أن هذا الفشل يرجع بالدرجة نفسها إلى الاقتصاد الفرنسي نفسه الذي كان عاجزاً عن استيعاب تلك الخطوة، والجري بحسب إيقاع سريع بدا له جهنمياً. ولقد خرجت انجلترة من محنتها من الناحية الاقتصادية أفضل منا. فلم تترك هذه الكارثة هناك نفوراً من النقود الورقية ومن المصارف، كما حدث في فرنسا التي ظلت عشرات السنين تعاني من هذا النفور. أليس هذا شاهدا على أن انجلترة كانت قد بلغت نضجاً سياسياً اجتماعياً

اقتصادياً معينا لأنها كانت قد قطعت شوطاً بعيداً في التعامل مع الأشكال الحديثة للمال والائتمان، فلم تستطيع التراجع إلى الوراء ؟

والنموذج الذي وضعنا تخطيطه في السطور الماضية لا ينطبق إلا على الغرب، ولكن هذا النموذج ربما يعيننا على فهم أفضل لبقية العالم. ونلاحظ أن السمتين الجوهريتين للنمو في الغرب هما انجاز ***آليات*** على المستوى العالي، ثم، في القرن الثامن عشر، زيادة ***السبل والوسائل*** وتنويعها. ولننظر خارج أوروبا لنسأل عما جرى فيها ؟ ربما كانت الصين هي أكثر الحالات غرابة، حيث قامت الإدارة الإمبراطورية بوقف كل ترتيب هرمي في مجال الاقتصاد. ولم تكن تعمل هناك بفعالية إلا الدكاكين والأسواق العادية في البنادر والمدن. أما الحالتان القريبتان من أوروبا فهما حالة بلدان عالم الإسلام، واليابان. ومن البديهي أنه سيكون علينا أن نعود إلى تاريخ العالم المقارن، فهو وحده الذي يستطع أن يحل المشكلات التي نتصدى لها، أو إن لم يحلها، فهو القادر على طرحها الطرح السليم.

الباب الثاني

الاقتصاد والأسواق

يتناول هذا الباب الثاني من الكتاب موضوع التبادل مرة أخرى محاولاً عرض بعض نماذج التبادل ، وما يحكم التبادل من قواعد تبين الاتجاهات[1] . وهكذا نتجاوز دفعة واحدة الصور المتفرقة التي تناولناها في الباب الأول ، عندما نظرنا إليالسوق العادية في البندر، والدكان ، والسوق الموسمية ، والبورصة نظرتنا إلى طائفة من النقط المتفرقة. وعلينا الآن أن نبين كيف تترابط هذه النقط ، وكيف تتكون خطوط تبادل ، أو روابط ، وكيف ينظم التاجر هذه الروابط ، وكيف تخلق هذه الروابط - على الرغم من أنها تترك فراغات عديدة خارج مسارات النشاط التجاري هي الأماكن التي لم تضمها وسائل المواصلات - مسطحات تجارية متماسكة ، أي مجالات لتصريف البضائع . وسجلنا اللغوي الناقص يطلق على هذه المسطحات اسم السوق marché ، وهو اسم مبهم أصلاً، ولكننا نستخدمه، والاستخدام هو السلطان .

وسنضع أنفسنا على التوالي في مكانين مختلفين ، لننظر من منظورين مختلفين، سنقف أولاً بجانب التاجر ، ونتصور ما يمكن أن يقوم به من عمل وتدبير عادي ؛ ثم ننتقل إلى دائرة خارج نطاقه ، دائرة مستقلة إلى حد بعيد عن إرادته الفردية ، هي دائرة المجالات التجارية ، أو الأسواق بالمعنى الواسع . وسواء كانت هذه الأسواق أسواقاً حضرية، أو محلية ، أو قومية ، أو حتى دولية فإن واقعها يفرض نفسه على التاجر ، يحيط بعمله فيشجعه أو يحبطه . ثم إن هذه الأسواق تتحور على مر القرون ، مما يزيد دراستها صعوبة . أضف إلى ذلك هذه الجغرافية المتغيرة ، والاقتصاد المتغير (وهما موضوعان سننظر إليهما في المجلد الثالث من الكتاب عن كثب) اللذين يحوران الأسواق ، ويغيران توجهاتها بلا انقطاع ، ويغيران بطبيعه الحال كذلك عمل التاجر نفسه.



يدا التاجر جيورج جيسه Georg Gisze . جزء من لوحة للرسام الألماني هانس هولباين Hans. Holbein ترجع إلى عام ١٥٣٢(من مقتنيات المتاحف الحكومية في برلين)
Stiftung Staatliche Museen/West, Gemäldegalerie, Berlin

التجار
والروابط التجارية

عمل التاجر، وطريقة تفكيره وتصرفه من الأمور المعروفة لنا ، لدينا أوراقه ومدوناته تعطينا فكرة عن هذه الأمور كله[٢] . وليس أسهل على الإنسان من أن يضع نفسه في مكان التاجر ، ويقرأ رسائله التي كتبها ، والتي تلقاها ، ويفحص حساباته ، ويتتبع خط عملياته التجارية . ولكننا نسعى هنا أولاً وقبل كل شيء أخر إلى فهم القواعد التي تفرضها عليه حرفته ، والتي يعرفها عن خبرة ، ولكنه ، وهو العليم بها ، لا يشغل نفسه بها في حياته اليومية . ومن هنا فإن مهمتنا تتطلب أن نخطو خطوات منهجية .

رحلات الذهاب
ورحلات العودة

ما كان التبادل يقوم على الأخذ والعطاء ، فإن كل رحلة تجارية من أ إلى ب تقابلها رحلة عودة، ربما تسلك سبلاً معقدة ، وملتوية ، ولكنها ترجع من ب إلى أ . وهكذا تنقفل الأنشوطة . وتتم الدائرة . وما أمر الدوائر التجارية إلا كأمر الدوائر الكهربائية : الدائرة لا تعمل ألا إذا كانت دائرة مقفولة . وهناك عبارة جميلة كتبها تاجر فرنسي من ريمس ، في عصر الملك لويس الرابع عشر تقول : « البيع يسوي حساب الشراء »[٣] وكان يفكر بطبيعة الحال في أن التسوية تتمخض عن ربح .

وإذا افترضنا أن أ هي البندقية ، وأن ب هي الإسكندرية (ولنأخذ مثلين لامعين) وأن الرحلة التجارية من أ إلى ب ستتبعها رحلة عودة من ب إلى أ . ولنتخذ لمثلنا المتخيل تاجراً من البندقية ، حول عام ١٥٠٠، فالأرجح أنه سيخرج للتجارة بسلاسل مضفورة groppi من العملات الفضية ، وكمية من المرايا ، والخرز ، والأقمشة الصوفية ... هذه السلع التي اشتراها من البندقية سيتم شحنها وبيعها في الأسكندرية ؛ وعلى سبيل المبادلة، سيشتري من الإسكندرية طروداً colli من الفلفل والتوابل أو العقاقير ، ليعود بها إلى البندقية ويبيعها هناك ، على الأرجح في فندق الألمان الذي كان يسمي بلهجة البندقية Fontego dei Todeschi وان كان اسمه بالإيطالية الصحيحة Fondaco dei Tedeschi.

وإذا سارت الأمور حسبما يشتهي التاجر فإن عمليات الشراء والبيع الأربع ستتم الواحدة بعد الأخرى دون ريث مبالغ فيه . دون ريث مبالغ فيه يعني : أن كل إنسان كان يعرف – حتى قبل المثل الإنجليزي Time is money أن الوقت مال . واستمع إلى التاجر البندقي الكبير ميكيل دا ليتسه Michiel da Lezze يوجه في السنوات الأولى من القرن السادس عشر إلى وكلائه الأوامر التالية: «ا تتركوا النقود واقفة ميتة li danari morti»[٤]

• بيعوا بسرعة ، ولو بسعر أقل ، حتى تجمعوا النقود لرحلة تجارية ثانية venier presto «sul danaro per un altro viaggio» [٥] . كانت البضائع تشحن فور شرائها من البندقية دون إبطاء شديد ، وكانت السفينة تقلع في اليوم المحدد ، وإن لم يكن هذا يحدث في الواقع إلا نادراً، ولنا أن نتخيل أن البضاعة وجدت في الإسكندرية المشتري في الحال ، وأن السلع المطلوب شراؤها لرحلة العودة كانت موجودة ، وأنها شحنت إلى البندقية ، وأنها تم تصريفها بغير صعاب . ومن البديهي أن هذه الظروف المواتية لقفل الدائرة التي تخيلناها ليست هي الظروف المتاحة في الواقع دائماً ، فربما بقيت الأقمشة في الإسكندرية عدة شهور في مخزن واحد من الأقارب أوالكومسيونجية : إما لأن اللون لم يصادف الاستحسان، أو لأن الجودة لم تحظ بالقبول؛ وكان يحدث أحياناً أن قوافل التوابل لا تصل في موعدها، أو أن السوق في البندقية كانت ، عند رحلة العودة ، مشبعة بمنتجات المشرق ، بحيث تنخفض الأسعار انخفاضاً مفاجئاً يتجاوز المألوف .

والنقاط التي تهمنا الآن فيما عرضناه هي :

١ – في هذه الدورة تتابع أربع خطوات ، تتوزع بينها كل عملية تجارية عند الذهاب والعودة؛

٢ – أنه كانت هناك بالضرورة ، بحسب ما إذا كنا في المكان أ أو ب مراحل مختلفة للعملية؛ هي في مجموعها عرضان وطلبان في أ وفي ب : طلب بضاعة في البندقية عند القيام؛ عرض للبضاعة للبيع في الإسكندرية ؛ ثم طلب شراء بعد ذلك ، وعرض للبضاعة في البندقية في ختام العملية ؛

٣ – أن العملية تنتهي ويتم تقييمها عند نهاية الدورة . ويظل حظ التاجر معلقاً رهنا بهذه الخاتمة . هذه الخاتمة هي التي تشغل بال التاجر كل يوم ، وهو يعرف أن العملية الحقيقية هي خاتمة الرحلة . وهو يقوم بتسجيل الأرباح ، والتكاليف ، والعيوب ، والخسائر يوما بيوم ، بالعملة المستخدمة ، ثم يتم تحويل المبالغ المسجلة إلى وحدة نقدية واحدة ، مثلاً الجنيهات والسولات والدينارات المتداولة في البندقية ، وهنا يستطيع التاجر أن يحسب ما له وما عليه ، ويعرف ما عادت به عليه رحلة الذهاب والعودة التي أنجزها لتوه. ومن الممكن أن يتبين التاجر – وهو ما كان يحدث في كثير من الأحوال – أن رحلة العودة هي الجزء الوحيد الذي حقق الربح. وهذه هي الحالة الكلاسيكية للتجارة مع الصين في القرن الثامن عشر[٦].

كل هذا سهل، بل سهل سهولة مفرطة . ولكن ليس هناك ما يمنعنا من تعقيد الرسم التخطيطي. فليس من الضروري أن تتشعب العملية التجارية إلى مرحلتين فقط، مرحلة الذهاب، ومرحلة العودة . فقد كانت التجارة الثلاثية المراحل ، المسماة « مثلثة » تجارة

كلاسيكية في منطقة المحيط الأطلسي في القرنين السابع عشر والثامن عشر: مثلاً ليڤرپول - ساحل غينيا - جامايكا والعودة إلى ليڤرپول ؛ وإليك مثلاً ثانياً : بوردو - ساحل السنغال - جزيرة المارتينيك والعودة إلى بوردو ؛ وخذ هذ المثل الثالث ، تلك الرحلة المذهلة التي طلبها من القبطان دي لا روش كوڤير de La Roche Couvert في عام ١٧٤٢ أصحاب السفينة سان لوي Saint-Louis : تذهب إلى أكاديا Acadie - في كندا - وتحمل من هناك شحنة سمك بكلاة ، وتبيعه في جواديلوب - بجزر الأنتيل - ، وتحمل بدلاً منه شحنة سكر من هناك ، وتعود بها إلى ميناء الهاڤر[٧] . وكان البنادقة يقومون بمثل هذه الرحلات منذ ما قبل القرن الخامس عشر ، يستخدمون فيها السفن الجاليرية التجارية galere da mercato ، ذات المجاديف الكثيرة ، التي كان مجلس السينيوريا يجهزها بانتظام . ففي عام ١٥٠٥ أصدر التاجر الكبير ميكييل دا ليتسه MiChiel da Lezze [٨] تعليمات مسهبة مفصلة إلى القبطان سيباستيان دولفان Sébastien Dolfin (الذي كان يتأهب لرحلة إلى بلاد البربر Barbarie يقصد شمال أفريقيا) : كان على القبطان في المرحلة الأولى ، وهي البندقية - تونس، أن يأخذ معه نقداً فضة mocenighi، يبادل الفضة ببودرة ذهب في تونس ، ويحمل بودرة الذهب إلى بلنسية ليصهرها ، وليسك منها في دار سك العملة هناك قطعاً ذهبية ، فيبادل عليها مقابل صوف ، أو يعود بها إلى البندقية ، بحسب الأحوال . وهناك توليفة أخرى للتاجر نفسه : الذهاب إلى لندن لبيع القرنفل الذي تم شراؤه في الإسكندرية ، وشراء أقمشة صوفية من لندن لبيعها في بلاد المشرق . ومن قبيل التجارة المثلثة تلك الرحلة التي كانت السفينة تقوم بها في القرن السابع عشر ، خارجة من نهر التيمز بانجلترة محملة بشحنة من الرصاص ، والنحاس ، والسمك المملح، تذهب بها إلى ليڤورنو فتبيعها، وتشتري بالنقود من المشرق - من ازكونثوس Zakunthos باليونان ويسميها الفرنسيون زانت Zante ، وقبرص أو طرابلس بالشام - الزبيب ، والقطن ، والتوابل (إن وجدت) ، أو بالات الحرير ، بل ونبيذ مونيمڤازي Monemvasia اليوناني وكانوا يسمونه في فرنسا le vin de Malvoisi[٩]. ويمكننا أن نتصور رحلة تجارية من أربع مراحل أو أكثر . وكانت سفن مارسيليا تقف ، في طريق عودتها من المشرق ، بالموانيء الإيطالية ، الواحد بعد الآخر[١٠] .

ولقد كانت التجارة الوسيطة التي مارسها الهولنديون في القرن السابع عشر ، بصفة أساسية تجارة متشعبة ، عديدة المراحل . وليس من شك في أن تجارتهم داخل الهند ، والتي سميت بالتجارة من الهند إلى الهند ، كانت تقوم على هذا النموذج . فلم تكن الشركة الهولندية[١١] تتحمل نفقات الحفاظ على جزيرة تيمور في منطقة الجزر المحيطية إلا من أجل خشب الصندل الذي تجلبه منها ، وتتخذه كالمال في المبادلات مع الصين ، حيث كان

خشب الصندل عالي القيمة ؛ وكانت الشركة تجلب بضائع كثيرة إلى الهند ، إلى سورات، وتبادل عليها مقابل الحراير، والقطنيات، وبخاصة مقابل العملات الفضية التي لم تكن تستغني عنها في تجارتها مع البنغال ؛ كذلك كانت تجلب البضائع إلى كورومانديل، وتشتري هناك المنسوجات التي كانت تدفع ثمنها بالتوابل التي تجلبها من جزر الملوك، وبالنحاس الذي كانت تأتي به من اليابان حيث كانت هي المحتكرة له هناك ؛ ثم كانت تذهب إلى سيام الآهلة بالسكان فتبيع كميات من المنسوجات التي جلبتها من كرومانديل ، دون أن تحقق فيها ربحاً يذكر ، ولكنها كانت تجد هناك جلود الوعول المطلوبة في اليابان ، وقصدير ليجور الذي كانت صاحبة امتياز شرائه دون منافس ، وكانت تبيعه في الهند وفي أوروبا» وتحقق ربحاً جيداً » . وهكذا . وكان الهولنديون[١٢] في القرن الثامن عشر، في سعيهم للحصول من إيطاليا على العملات من فئات « البياستر والسكوينو التي [كانوا يحتاجون إليها] في تجارة المشرق » ، يجلبون إلى جنوة أو ليفورنو بضائع الهند، والصين، وروسيا، وشليزيا ، دون تفريق ، أو يجلبون بن المارتينيك ، أو أقمشة منطقة اللانجدوك في فرنسا، وكانوا يشترونها من مارسيليا . هذه الأمثلة تعطينا فكرة عن التنوع والتشعب الذي يمكن يدخل على الرسم التخطيطي المبسط لرحلة «الذهاب والعودة » .

الدوائر

والكمبيالات

لم يكن من الممكن قفل الدائرة عن طريق بضاعة في مقابل بضاعة ، ولا بضاعة في مقابل عملات معدنية ، فلم تكن عملية قفل دائرة الاتجار سهلة إلا فيما ندر . ومن هنا فرض استخدام الكمبيالات نفسه وشاع. كذلك أصبحت الكمبيالات ، من حيث هي وسيلة للمقاصة، أكثر وسائل الائتمان انتشاراً في البلدان المسيحية التي كانت الكنيسة فيها تحرِّم الفائدة على الأموال فيها . وهكذا ارتبط الائتمان والمقاصة ارتباطاً وثيقاً ، ويكفينا لكي نفهم هذا الموضوع أن ننظر إلى أمثلة بسيطة ، مثيرة في أغلبها ، لأن الوثائق التي وصلت إلينا تسجل في أكثر الأحيان الموضوعات الخارجة عن المألوف ، والمحاولات الفاشلة ، أكثر مما تنقل إلينا تقريراً عن الموضوعات العادية ، والمحاولات الناجحة .

ولقد قصصت بشيء من التفصيل في المجلد الأول من هذا الكتاب [١٣] في معرض الحديث عن الائتمان ، كيف أن سيمون رويث Simón Ruiz ، الذي كان تاجراً في مدينا ديل كامبو Medina del Campo ، استقر رأيه في أواخر حياته – بعد عام ١٥٩٠ – على كسب المال دون مخاطرة أو جهد مفرط ، عن طريق ممارسة نوع من *الربا التجاري*، وعلى نحو علني . كان هذا الثعلب الماكر يشتري من السوق في مدينته الكمبيالات من منتجي

الصوف الأسبان الذين كانوا يرسلون الصوف المجزوز إلى إيطاليا ، ولا يريدون الانتظار المدد المحددة للنقل والدفع ، حتى يتسلموا مستحقاتهم نقداً . كان هؤلاء في عجلة من أمرهم ، يريدون الحصول على المال بسرعة ، فكان سيمون رويث يعطيهم المال مقدماً ، في مقابل كمبيالة ، مسحوبة عادة على مشتري الصوف ، تسدد بعد ثلاثة أشهر ، وكان يشتري الأوراق بأقل من قيمتها الإسمية قدر المستطاع ، ويرسلها إلى صديقه ، وابن بلده القومسيونجي بالتازار سواريث المقيم في فلورنسة ، وكان هذا يتسلم المبالغ من الشخص المسحوبة عليه الكمبيالة ، ويستخدم هذه المبالغ بدوره ليشتري كمبيالات مسحوبة على مدينا ديل كامبو ، ويرسلها إلى سيمون رويث ليقبضها بعد ثلاثة أشهر . وهكذا كانت العملية التي يبدأها سيمون رويث ويقفلها تستمر ستة أشهر ، وتمثل دائرة تضم : منتجي الصوف والعملاء الفلورنسيين وتصب في أيدي سيمون رويث . ولما كان أصحاب المصلحة من منتجين ومشترين لا يريدون أو لا يستطيعون أن ينجزوا رحلة الذهاب والعودة التجارية العادية ، فإن سيمون رويث كان يقوم بالمهمة من أجلهم ، في مقابل الحصول على ربح قدره ٥٪ على قرض لمدة ستة أشهر .

وأياً كان الأمر . فلم يكن سيمون رويث بمأمن من الخسارة ، التي كانت دائماً محتملة، ففي البورصة تلعب العلاقة بين السيولة المالية والأوراق المالية دورها في تحديد قيمة الكمبيالة نقداً ، فترفعها أو تخفضها . فإذا توافرت السيولة النقدية ارتفعت قيمة الأوراق المالية ، والعكس صحيح . وكثيراً ما كانت عملية العودة بربح مناسب على الكمبيالة الثانية صعبة، أو مستحيلة ، حيث تكون الكمبيالة في فلورنسة غالية الثمن غلواً مفرطاً .في هذه الحالة يجد بالتازار سواريث نفسه مضطراً ليسحب على نفسه -- يعني يسحب على الحساب الذي يتركه سيمون رويث مفتوحاً باسمه - أو يلجأ إلى نقل الكمبيالة على أنتفرين أو بيزانسون : وهنا تقوم الكمبيالة برحلة ثلاثية المراحل ، أو رحلة مثلثة ، تزيد بمقدار ثلاثة أشهر، وثلاثة أشهر مدة مقبولة إلى حد ما ! ولكن سيمون رويث كان يستشيط غضباً عندما يتبين في النهاية أنه ، في نهاية العملية ، لم يحقق الأرباح التي كان يتوقعها . وكان سيمون رويث يحب أن يلعب، ولكنه لم يكن يحب سوى اللعبة المضمونة . وهو الذي كتب في عام ١٥٨٤ أنه يفضل guardar el dinero en caxa que arisgar en cambios y perder del principal, o no ganar nada »[١٤] أي يفضل أن يدع النقود في الكيس على أن يشترى كمبيالات يمكن أن تضيع شيئاً من رأس المال، أو تخسر. وإذا كان سيمون رويث يشكو من أنه لم يحقق لنفسه نفعاً ، فإن شكواه لا تعني إن العملية لم تكن ناجحة بالنسبة للأطراف الأخرى، بل على العكس ، حيث نجد الدائرة قد دارت دورتها وانقفلت قفلتها العادية.

رسالة من ورثة شركة لودفيكو بينيديتو بونبيزي وشركاه Lodovico Bonbisi et Cie في مدينة ليون ، في ٢٢ مارس ١٥٧٥، موجهة إلى فرانتشيسكو دي لا بريسا Francisco de la Pressa وورثة فيكتور روي Victor Ruys بمدينا ديل كامبو Medina del Campo(تسلموها في ١٢ أبريل) . وتدور الرسالة حول تسوية كمبيالات (والعمليات الحسابية في أسفل الرسالة تتناولها بالأرقام) . وفي آخر الرسالة ، قبل التوقيع ، أسعار التحويل في البورصات المختلفة . (أرشيف سيمون رويث في بلد الوليد Archivo Simón Ruizm Valladolid)

استحالة قفل الدائرة

يعني استحالة إتمام العملية التجارية

إذا تبين، في ظرف من الظروف ، أن الدائرة التجارية لا يمكن قفلها ، بأي شكل من الأشكال ، فمعنى هذا أنها محكوم عليها بالفشل . حتى الحروب المتوالية لم تكن تصل إلى تحقيق هذه الغاية بشكل دائم ، وإن استطاعت تحقيقه أحياناً . ولنأخذ مثلاً .

مادة اللازورد azur مادة صباغة من أصل معدني ، من مركبات الكوبالت – وكانوا يبيعونها دائماً مخلوطة برمل لامع الحبيبات ، وبخاصة إذا كانت من نوعية رديئة – تستخدم في مصانع البورسلين والخزف للزخارف الزرقاء ؛ كذلك كانت تستخدم كمادة لتبييض الأقمشة . ولنقرأ ما كتبه تاجر من مدينة قان Caen في ١٢ مايو من عام ١٧٨٤ إلى تاجر الجملة يشكو من عيوب الشحنة الأخيرة : « لست أجد هذا اللازورد غامقاً الغمقة المألوفة. ثم أنني أرى أن ما به من رمل لامع أكثر مما ينبغي .» [١٥]. ونلاحظ عندما نقرأ مراسلات مورِّد لازاورد ، مؤسسة بينزا وإخوته Firma Gebrüder Bensa في مدينة فرنكفورت الواقعة على نهر الماين ، مع تاجر جملة في مدينة روان الفرنسية ، يمارس التجارة كقومسيونجي ، هو دوجار الإبن Dugard Fils ، أن عمليات البيع تسير على وتيرة واحدة حتى إن الرسائل التي وصلت إلينا تتكرر تقريباً كلمة كلمة من عام إلى عام . لا تتغير فيها إلا التواريخ طبعاً وأسماء قباطنة السفن التي تشحن – من ميناء أمستردام عادة، وأحياناً من ميناء روتردام ، وفي بعض الحالات الاستثنائية من ميناء بريمن – براميل اللازورد التي كانت مؤسسة بينزا تنتجها وتصدرها إلى دوجار الإبن . والمشكلات نادرة : قد تتأخر سفينة ، أو تغرق (وهذه حالة استثنائية) في النهر قرب روان [١٦] ، أو يظهر منافس فجأة . وكان المألوف أن يتم تخزين البراميل في مخازن دوجار الإبن ، الذي يبيع يوماً بيوم إلى زبائن في دييب Dieppe ، إلبيف Elbeuf ، بيرني Bernay ، لوفييه Louviers، بولبيك Bolbec ، فونتينبلو Fontainbleau، قان Caen. وكان في كل الأحوال يبيع على الحساب، ويحصل الفواتير في صورة كمبيالات أو تحويلات أو نقداً .

أما تسوية الحسابات بين مؤسسة بينزا إخوان وتاجر الجملة ، أو رحلة العودة ، فكان من الممكن أن تتخذ صورة بضائع ، نظراً لأن دوجا كان يتاجر في كل شيء : المنسوجات، صمغ السنغال ، صبغة نبات الفوّة الحمراء garance ، الكتب، الخمور البورجوندية (المعبأة في براميل أو زجاجات) ، المحشات ، شوارب الحوت ، النيلة ، القطن الأزميري ... وكانت المستحقات تسدد في صور مبالغ نقدية ، أو كمبيالات أو حوالات طبقاً لنظام حدده المورد الألماني . ويمكننا أن نذكر مثلاً واحداً نختاره من بين العديد من الأمثلة المشابهة . في ٣١ أكتوبر من عام ١٧٧٥ [١٧] قام ريمي بينزا Rémy Bensa في فرنكفورت بعمل حساب

البضائع التي صدرها إلى روان : « أنا أحدد قيمتها ، بعد طرح الخصم العادي وقدره ١٥ ٪ - يمثل التكاليف الواجبة [١٨] مبلغ ٤٤٧٠ جنيه من فئة الليفر و١٠ سولات ، وأسمح لنفسي بأن أسحب عليك ثلثي المبلغ بتاريخ اليوم ، ٢٩٨٠ جنيهاً ، على هيئة ثلاثة صكوك مؤجلة تدفع بأمري في باريس » والصكوك المؤجلة usances أو الكمبيالات ، كان أجلها على الأرجح لمدة أسبوعين . ومعنى ذلك أن دوجار الإبن كان سيذهب في اليوم المحدد إلى مصرفي في باريس ، هو دائماً نفس المصرفي ، فيدفع له ٢٩٨٠ جنيهاً من فئة الليفر، ويقوم المصرفى بتحويلها إلى فرنكفورت . وهكذا فإن الدائرة التى بدأت بهذه الحساب المفتوح ستنقفل في آخر العام ؛ في آخر العام يتم تقفيل الحسابات، ويتم تسديد الرصيد، وتسوية الحساب بين التجار الأمناء، أحدهما هو دوجار ، يمكننا أن نستنتج أنه كان مهذباً، سمحاً ، مرحاً، أما كتبة الرسائل الفرنكفورتيون فكانوا متزمتين لا يكفون عن تقديم النصائح . وجدير بالذكر أن عملية التسوية كانت تعتمد في مجموعها على حركة الكمبيالات التي كانت قائمة بين باريس وفرنكفورت. ولو انقطعت هذه الحركة لتوقفت العمليات المطمئنة! وهذا هو بالفعل ما جرى مع بداية الثورة الفرنسية .

ففي مارس من عام ١٧٩٣ كان بينزا على بينة من أمره لا يساوره فيه وهم : فقد حظرت التجارة كلية من هولندة إلى فرنسا ، وهؤلاء هم تجار فرنكفورت في حيرة من أمرهم لا يعرفون موقفهم بالضبط في حالة الحرب التي عمت أوروبا وانتشرت في ربوعها شيئا فشيئاً . بينزا يكتب إلى دوجار الإبن : « أنا يا سيدي لا أعرف هل أصبح أهل بلدي يعتبرون من الأعداء ، على الرغم من أننا لسنا كذلك ؟ وإذا صح هذا ، فإنني سأحزن كل الحزن ، لأنه سيعني أن عملياتنا التجارية ستنتهي بين عشية وضحاها » [١٩] . وهذا هو ما حدث بالفعل ، فسرعان ما توقفت العمليات التجارية ، « لأن الورق المسحوب على باريس انخفضت قيمته ، وظلت قيمته تنخفض على نحو متزايد ومستمر عندنا ، مما يوحي بأنها ستظل تنخفض أكثر مما انخفضت حتى الآن . وعلى نحو أشد حدة .» - هذه الكلمات جاءت في رسالة من الرسائل الأخيرة التي كتبها بينزا . ومعنى هذا أن طريق العودة قد سُدَّ ، ولم يعد من الممكن قفل الدائرة .

صعوبة

عودة رأس المال

من البديهي أن صلابة الدائرة المالية شرط أولي أساسي لاستخدام الكمبيالات كوسيلة دفع يومية تمكن من عودة رأس المال . وهذه الصلابة ترتكن على توافر الثقة الشخصية بالأطراف المتعاملة ، وعلى وجود إمكانات اتصالات فعالة . وإذا صح أنه ليس هناك تاجر

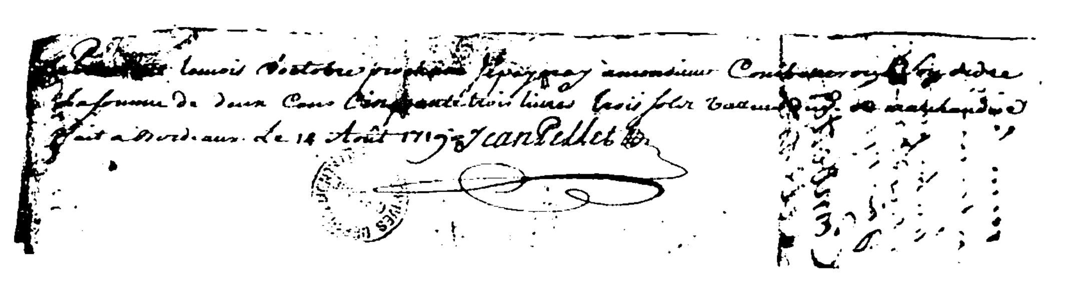
في مأمن من المفاجآت ، إلا أن التاجر الذي يعيش في أمستردام تتاح له فرص أفضل من التاجر الذي يعيش مثلاً في سان مالو .

ونقرأ عن تاجر كبير من سان مالو هو پيكو دي سان بوك Picot de Saint-Bucq كان قد شارك في تمويل حمولة سفينة *لوليس* Le Lis التي أرسلت إلى پيرو ، وأراد في عام ١٧٤٧ أن يحصل على المال الذي يستحق له عند عودة السفينة التي كانت قد دخلت المياه الأسبانية. في ٣ يولية كتب من سان مالو إلي السادة چوليف وشركاهم Jolif et Cie في قادس يقول: « ... أرجوكم ، إذا كان في مقدوركم ، أن تحولوا إليّ المبلغ على هيئة كمبيالات ترضون عنها تماماً ، وأرجوكم بصفة خاصة ألا تكون من كمبيالات الشركة الفرنسية لتجارة الهند ، أو من يمثلونها ، أياً كانوا ، بأي حال من الأحوال .» (٢٠) ولا ينبغي أن ندهش عندما نجد في قادس ممثلين للشركة الفرنسية لتجارة الهند ، فقد كانت هذه الشركة كالشركات الأخرى تشتري هناك عملات البياستر الفضية – وهي العملة القديمة المسماة بالقطع الثُمانية واسمها بالأسبانية pesos de a ocho ، وبالفرنسية pièces de huit– وكانت عملات لا غنى عنها للتجارة في الشرق الأقصى . وكانت الشركة الفرنسية ، إذا عرض عليها تاجر فرنسي پياسترات تشتريها وتقدم على سبيل المقاصة فوراً كمبيالة تدفع في باريس . أما لماذا كان پيكو دي سان بيك يرفض كمبيالات الشركة الفرنسية ؟ فمن الجائز أنه كان له حساب عند الشركة ، ولم يكن يريد أن تختلط الحسابات وتتشابك ؟ وربما كان أهل سان مالو على خلاف مع شركة تجارة الهند وصل إلى حد العداء ؟ أو ربما كان للشركة الضخمة عادات سخيفة في تسوية التزاماتها المالية التسوية السليمة . ليس هذا هو المهم في موضوعنا . المهم أن پيكو دي سان بوك كان أسير اختيار مراسله ، وكان السبب الأول والهام هو ما ذكره بنفسه في رسالة تالية : « سان مالو كما تعلم ليست بورصة أوراق مالية » (٢١) . وهذه إشارة هامة وقيمة، خاصة إذا علمنا أن أهل سان مالو كانوا منذ وقت طويل يفضلون التعامل نقداً في عملياتهم التجارية .

وهكذا فإنه من المفيد دائماً بالنسبة للشركة أن تكون لها علاقاتها التي تربطها مباشرة بالبورصات الكبيرة . وهذا هو الأمر الذي نجح في تحقيقه الأخوان پيلليه Pellet من بوردو، عندما تزوج پيير پيلليه في عام ١٧٢٨ چان نيراك Jeanne Nairac وعيّن أخاها جيوم Guillaume وكيلاً للشركة في أمستردام ، التي كانت أهم مركز تجاري في أوروبا (٢٢) ، وهكذا أصبح من السهل عليه تصريف البضائع في أمستردام ، واستثمار المال على نحو أفضل من أي مكان آخر ، والاقتراض بأقل فائدة في أوروبا . كان من الممكن لمن يتخذ له مكاناً في ذلك المركز التجاري الفعال ، أن يرد الكُرة بسهولة وأن يحقق الفائدة لنفسه وأن يقدم خدمات للآخرين ، حتي للتجار الهولنديين أنفسهم .

وهذا السبب نفسه هو الذي أدي إلى النتائج نفسها في حالة شركة مارك فريسينيه Soci-été Marc Fraissinet في ميناء سيت Sète ، التي افتتحت لها في عام ١٧٧٨ فرعاً في أمستردام باسم فريسينيه الإبن Fraissinet. ومن قبيل المنافع التي حققها هذا الفرع أن السفينة الهولندية ياكوبوس كاتارينا Jacobus Catharina ، التي مولها كورنيليس فان كاستريكوم Cornelis van Castricum من أهل أمستردام ، رست في شهر نوفمبر من عام ١٧٧٨ في سيت ، وكان لدى قبطانها ، القبطان جيركل S. Gerkel ، توصية بأن يلجأ إلى شركة فريسينيه في سيت [٢٣] . كانت السفينة تحمل ٦٤٤ «سلة» مليئة بالتبغ مخصصة للمؤسسة العامة الاحتكارية التي دفعت على الفور ثمن الحمولة الذي بلغ ١٦٢٥٣ جنيهاً من فئة الليڤر . وكانت الخدمة التي طلبها الممول الهولندي بسيطة : «أن تصل إليه المبالغ **بكمبيالات فورية** . ولكن سوء الحظ شاء : أولاً أن يعطي القبطان جيركل أمر التحصيل إلى شركة فريسينيه التي قامت بالتحصيل على الفور ، وثانياً أن تفلس شركة فريسينيه في أمستردام في نهاية عام ١٧٧٨ ، وجرت معها في إفلاسها شركة مارك فريسينيه في سيت. ورأى القبطان المنحوس نفسه غارقاً في قضايا ، استطاع أن يكسبها ، ولكنه خسر نصف المبلغ ، وكان عليه أن يدفعه من جيبه . فقد واجه خبث مارك فريسينيه ولؤمه ، وواجه مطالبة عارمة لاحقه بها ديّانة المشهر إفلاسه ، وانضم مارك فريسينيه إلى ديّانته ، ووقفوا جبهة واحدة في وجه صاحب الدين الأجنبي ، الذي كان كمن وقع في عش الزنابير . وفي نهاية المطاف أتمت الدائرة رحلة عودة رأس المال ، ولكن بعد تأخير ، وبشروط مجحفة، دونها الكارثة .

وكانت التجارة البعيدة ، مع جزر الأنتيل أو في المحيط الهندي ، أكثر أنماط التجارة ربحاً في ذلك الوقت ، ولكن عودة رأس المال كانت في كثير من الأحيان محفوفة بالمشكلات، وكان من الضروري بين الفينة والفينة سلوك سبيل الارتجال والمجازفة .


Fait a Bordeaux le 14 Août 1719 Jean Pellet

سند إذني من إصدار تاجر بوردو چان پيلليه Jean Pellet في عام ١٧١٩ .
(أرشيف Archives départementales de la Gironde)

وليس من شك في أن نية المضاربات المالية هي التي حدت بلويس جريفلي أن يرسل أخاه ليقيم في جزيرة سانت أوستاش ، وهي إحدى جزر الأنتيل التي كانت خاضعة للسيادة الهولندية . وكانت العملية مربحة من أكثر من ناحية ، ولكنها سرعان ما حاقت بها الظروف السيئة ، وانتهت بكارثة . فمنذ أبريل من عام ١٧٧٦ ، بل قبله ، عندما اندلعت نيران حرب انجلترة ضد مستعمراتها ، اكفهر مناخ الحياة الاقتصادية على المستوى العالمي ، وأصبح الاستمرار في العلاقات التجارية مع أمريكا أمراً يتسم بالصعاب ، وتحيط به الشكوك. فماذا يفعل التاجر المقيم في جزر الأنتيل ليعيد الأموال إلى الوطن ؟ أرسل جريفلي من مقره في جزر الأنتيل – وقد استبد به اليأس – شريكه دي مولان (وكان أخا زوجه لويس جريفلي)، إلى جزيرة المارتينيك ، وكلفه بأن يحصل على « كمبيالات » ، طبعاً على فرنسا التي كانت في سلام مع انجلترة ، وعن طريق فرنسا على أمستردام . وغضب الأخ الأكبر في أمستردام عندما علم بالخبر ، فقد لاحت له العملية عقيمة عقماً لا مراء فيه . « ما هي النتيجة التي يمكن أن يصل إليها [دي مولان في المارتينيك] ؟ سيكون هناك بين أمرين ، إما ألا يجد أوراقاً جيدة ، فنتأخر مرة أخرى ، وإما أن يجد سندات مسحوبة على بوردو أو على باريس، وحتى لو كانت هذه الأوراق صادرة من أوثق رجل في المارتينيك ، فإنهم في أوروبا يشكون فيها ويعترضون عليها ، والله وحده يعلم متى يمكن أن يصرفها الإنسان ويحصل على نقوده. عسى الله ، إذا اشترى لنا أوراقاً ، ألا تكون من هذه الأنواع »[٢٤] . والحق أن الكمبيالة التي استخدمت لتصفية الحسابات أداة رائعة ، ما في ذلك شك ، ولكن بشرط أن تكون حاضرة ، ومن نوعية جيدة ، وفعالة .

ولننظر إلى خبرة ماهي دي لا بوردونيه Mahé de La Bourdonnais[٢٥] الذي نلتقي به في أكتوبر من عام ١٧٢٩ في منطقة بوند يشيري الهندية ، بعد أن ترك العمل بحاراً في خدمة شركة الهند وتحول إلى ممارسة التجارة والمغامرة . فكر الرجل في أن ينشيء هناك شركة جديدة ، وانضم إليه أصدقاء له من سان مالو في شركة توصية ، ليعملوا معاً برؤوس أموال وبضائع في تجارة من الهند إلى الهند ، وفكر *ماهي* في القيام بأعمال تجارية في مخا ، وباتاڤيا ، بل وفي الصين . أما بالنسبة لإعادة رؤوس المال والأرباح إلى الوطن ، فقد أعمل ماهي خياله ، واهتدى إلى حلين ، أولهما حل هادىء يتمثل في كمبيالات على شركة الهند ، وثانيهما تسديد المستحقات في صورة بضائع (وقد أرسل بالفعل إلى شريك طلب استرداد أمواله فوراً ٧٠٠ قميص مصنوعة من القماش الهندي : وأوضح له « أنها لا تتعرض لخطر المصادرة » ، على عكس القماش الهندي المنقوش الذي كان ممنوعاً في فرنسا ، وكان يتعرض للمصادرة) ؛ كذلك أرسل ذهباً ، عهد به إلى قبطان خدوم كان عائداً إلى فرنسا (وهي طريقة توفر تكاليف الشحن التي كانت تصل إلى ٢,٥٪ من القيمة، وتتيح

ربحاً إضافياً قدره ٢٠ ٪) . ولم يكن ماهي متحمساً لإعادة الأموال في صورة ألماس، وكان عدد كبير من الإنجليز والأوروبيين في الهند يحبون الألماس وسيلة لإعادة أموالهم . وعن أسباب ذلك كتب يقول : « فأنا أعترف لك مخلصاً أنني لست واسع المعرفة بالألماس إلى الدرجة التي تجعلني أثق في قدرتي على تقييمه ، ولست ...من الغفلة إلى الدرجة التي تجعلني أثق عميانياً في أولئك الذين يحترفون تقييم الألماس .» وإذا لم يكن مشروع الشركة الجديدة قد تحقق ، فقد أعاد ماهي بنفسه الأموال والبضائع التي كانت بين يديه إلى فرنسا ، وفضل أن يركب سفينة برتغالية حتي ينزل في أثناء الرحلة إلى البرازيل التي كان من الممكن أن تباع فيها بعض بضائع الهند بأسعار مجْزِية . ونلاحظ هنا - عابرين - أن ماهي دي لا بوردونيه كانت له علاقات صداقة وتعامل على هذا الساحل الأمريكي الذى توجه إليه . كان العالم، بالنسبة إلى البحارة الكبار من أمثاله، قد أوشك أن يصبح قرية صغيرة يعرف كل واحد فيها الآخر .

والكتاب المسمي Manuel de commerce des Indes orientales et de la Chine «*أساسيات تجارة الهند الشرقية والصين*» الذي ظهر في باريس في عام ١٨٠٦، من تأليف القبطان بيير بلانكار Pierre Blancard ، يذكر اللعبة المربحة التي كان التجار الفرنسيون المقيمون في ***جزيرة فرنسا*** - جزيرة ماوريشيوس - فيما مضي يلعبونها، ويحققون من ورائها الثراء ، وكانت تتمثل في خدمات كانوا يقدمونها - ولم تكن مجردة من الغرض بطبيعة الحال - إلى الإنجليز المقيمين في الهند الذين كانوا يودون أن يعيدوا تحت ستار الكتمان إلى وطنهم الثروات التي كسبوها علناً أو سراً . كان التجار الفرنسيون يعطون الإنجليز « سنداتهم المسحوبة على باريس ، بأجل ستة أشهر ، وكانوا يحسبون القطعة ذات الباجودة والنجمة بـ ٩ فرنكات ، وهذا يعني أن الروبية كانت تساوي ٢ فرنك، و٥٠ سنتيم . »[٢٦] واستخدام بلانكار الفرنكات والسنتيمات يعني أنه ، وهو يكتب في عصر نابليون ، كان يحول المبالغ الواردة في عمليات جرت في القرن الماضي إلى العملة الحديثة. ولم تكن هذه السندات يقيناً مسحوبة على لا شيء ، بل كانت مسحوبة على أرباح التجارة الفرنسية في الهند ، التي كانت تعاد إلى الوطن بانتظام على يد المصرفيين الباريسيين - وهم الذين كانوا يدفعون إلى الإنجليز قيمة السندات التي تنازل لهم عنها الفرنسيون . كان إكمال الدائرة المالية لصالح تجار جزيرة فرنسا - ماوريشيوس - يشهد على الظروف التي كانت قائمة . ومنها أن الإنجليز لم يكونوا قادرين على الإفادة من نظامهم الذي كان موضوعاً لإعادة أموالهم إلى الوطن ؛ ومنها أن تجارة الأقمشة المنقوشة التي مارسها التجار الفرنسيون كانت رائجة من الناحية التجارية ومؤثرة على التحويل ؛ ومنها أن التحويل من روبيات إلى جنيهات فرنسية كان مربحاً . ومن المؤكد أن التجار الفرنسيين كانوا يسهرون على استمرار هذه الظروف .

التعاون
بين التجار

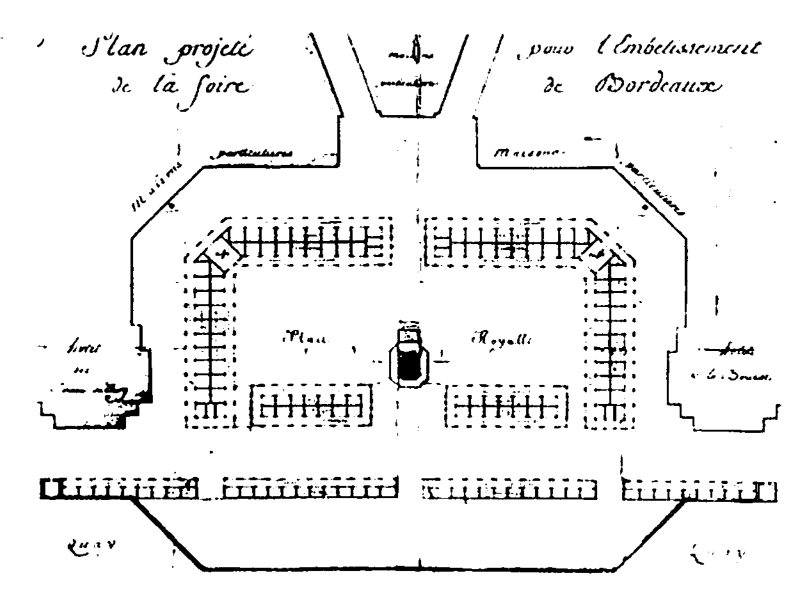
هكذا تغلغلت المبادلات التجارية في ربوع العالم قاطبة . ولنا أن نتصور في كل موضع يتقاطع فيه طريقان ، وفي كل محطة ترتاح فيها المواصلات ، تاجراً ، قد يكون مقيماً ، وقد يكون عابراً . ويتحدد دور التاجر بناء على مكانه ، ولسان حاله يقول : « قل لي أين تكون، أقل لك من تكون » . ومكان التاجر تفرضه المصادفات ، المولد ، أو الميراث ، الحسب والنسب ، أو ما إلى هذا وذاك . مثل هذه المصادفات هي التي وضعت تاجرنا هذا في يودنبورج Judenburg ، في منطقة شتايرمارك العليا Obersteiermark بالنمسا، ونعني به كليمنس كوربلر Clemens Körbler الذي كان يمارس التجارة بين عامي ١٥٢٦ و ١٥٤٨، وكانت الظروف تضطره إلى المتاجرة في حديد منطقة شتايرمارك، أو صلب لوبين Leoben ، وإلى الاختلاف إلى أسواق لينتس Linz الموسمية (٢٧) . فإذا كان التاجر تاجراً كبيراً ، ووضعه الحظ فوق ذلك في مارسيليا ، فإنه يستطيع أن يختار بين ثلاثة أو أربعة إمكانات متاحة في المنطقة – وإن تحدد اختياره في كثير من الأحيان تبعاً لاتجاه الحركة الاقتصادية . وإذا كان تاجر الجملة ، قبل القرن التاسع عشر ، يشتغل دائماً في أشياء متعددة في وقت واحد ، فلم يكن يفعل ذلك دائماً بدافع الحكمة أو الحيطة ، حتى لا يضع البيض كله في سلة واحدة ، كما يقولون ، وإنما كان عليه أن يفيد كل الإفادة من التيارات المختلفة (التي لم يكن هو الذي يصنعها أو يحركها) وأن يفيد منها في نفس اللحظة التي تمر فيها وتكون فيها في متناول يده . ولو تاجر في سلعة واحدة لما ربح ما يحقق له مستوى الحياة الذي يرجوه . كان هذا التعدد ، أو هذا التكافؤ المتعدد ، يأتي إذن من ظروف خارجية ، منها عدم كفاية كميات البضائع التي كان التبادل التجاري يتناولها . أياً كان الأمر فإننا نلاحظ أن التاجر الكبير ، الذي يعمل في مكان رائج كثير الحركة، ويتصل بالدورة التجارية الكبيرة ، لا يركن إلى التخصص ؛ إنه دائماً أقل تخصصاً من تاجر القطاعي .

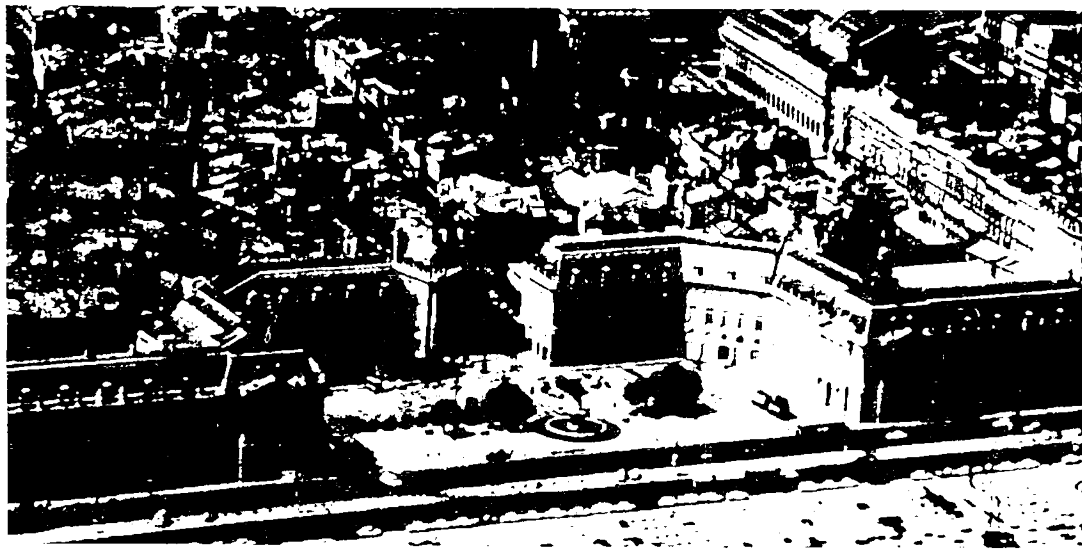
وكل شبكة تجارية تضم عدداً من الأفراد ، من الوكلاء ، قد ينتمون إلى شركة واحدة، وقد لا ينتمون ، وهم يتخذون أماكنهم في نقاط متعددة من دائرة أو من مجموعة من الدوائر. والتجارة تعيش على هذه المحطات ، وعلى نقاط التلاقي والارتباط التي كانت تتزايد وكأنها تتزايد من تلقاء ذاتها ، تزايداً يواكب النجاح المتعاظم للشخص الذي يفيد منه .

ولدينا مثل جيد ، بل ممتاز إلى أقصى الحدود ، هو جان بيلليه Jean Pellet (١٦٩٤-١٧٦٤) وما حققه في عالم التجارة . ولد في اقليم روئرج Rouergue جنوب

فرنسا – هو اليوم إقليم ايڤيرون Eveyron – وأصبح تاجراً كبيراً في بوردو . ومرت عليه في صباه سنوات صعبة نكراء ، حيث عمل تاجراً صغيراً في جزيرة المارتينيك ، وكان – كما ذكّره أخوه في وقت غناهما – يأكل « دقيق المنيوق المعفن ، والنبيذ الحامض ، واللحم الفاسد » (٢٨) . وفي عام ١٧١٨ عاد إلى بوردو (٢٩) واشترك مع أخيه پيير ، الذي كان يكبره بعامين ، في شركة للتجارة ، وذهب پيير إلى جزيرة المارتينيك ، وكانت الشركة ذات رأس مال متواضع جداً ، وكان نشاطها يقتصر على التجارة بين جزيرة المارتينيك وبوردو . وكان كل واحد من الأخوين يمسك طرفاً من طرفي الحبل ، وأحسنا التصرف ، كما تبين عندما حدثت أزمة *لو* Law أو *لاس* الهائلة ، ففي ٨ يولية من عام ١٧٢١ كتب پيير من المارتينيك ، وكان يعتبر حياته هناك أشبه شيء بالحياة في المنفى : « وإنك لتقر معي بأننا نعتبر أنفسنا من سعداء الحظ لأننا صمدنا ولم نخسر في هذا العام شيئاً ؛ فليس من التجار من لم يضطر إلى الاستدانة » (٣٠) . وبعد شهر ، في ٩ أغسطس ، كتب پيير إلى أخيه : « إنني مثلك أتطلع بالدهشة إلى ما آل إليه موقف فرنسا من سوء وأسى ، وكيف يتعرض الفرنسيون لخطر ضياع أموالهم بسرعة شديدة ؛ ومن حسن حظنا أننا في موقف يتيح لنا أن نخرج من الورطة أفضل من الآخرين ، فقد أتيحت لنا في هذا البلد – المارتينيك – إمكانية لتصريف البضائع . عليك أن تبذل جهدك لكي لا تحتفظ بأموال أو سندات » – والاقتصار على السلع دون ما سواها . وظل الأخوان شريكين حتى عام ١٧٣٠ ؛ أما بعد ذلك فكانت العلاقة بينهما علاقة عمل . وأنجز كل منهما انطلاقة كبيرة معتمدين على الأرباح الهائلة التي حققاها ، والتي كانا يجتهدان في إخفائها ، بكثير أو قليل من المهارة . أما بعد عام ١٧٣٠ فلن نتتبع سوى أعمال چان التجارية ، وكان أكثر الأخوين مجازفة . كان چان، منذ عام ١٧٣٣ ، يعتمد على ثروته وحده ، وعلى العديد من القومسيونجية، والقباطنة المتمكنين من إدارة شئون السفن التي يمتلكها ، ولم يكن بحاجة إلى شريك رسمي كبير . وكان كم علاقاته التجارية ، وصفقاته كماً مذهلاً : فقد اشتغل في تجهيز السفن، والتجارة، والتمويل ، وشراء العقارات ، وصناعة وتجارة النبيذ ، قبل أن يركن إلى إيراداته ؛ وكانت له علاقات بالمارتينيك ، وسانتو دومينجو Santo Domingo ، وكاراكاس ، وقادس Càdiz، والبساكايا ، والبايون ، وتولوز . ومارسيليا ، وتولوز . ومارسيليا ، ونانت ، وروان ، وديپ، ولندن، وأمستردام ، وميدلبورج Middelburg ، وهامبورج ، وإيرلندة (حيث كان يشتري لحم الكندوز المملح) ، وبريتانيا (حيث كان يشتري الأقمشة) ، وأكتفي بهذا القدر ... وكانت له بطبيعة الحال علاقاته بالمصرفيين في باريس وچينيڤ وروان .

ولنذكر أن هذه الثراء المزدوج (فقد حقق پيير پيلليه هو الآخر ثراء واسعاً ، بالملايين، على الرغم من أنه كان أكثر خجلاً وحرصاً من أخيه الأصغر ، فقد اقتصر على العمل في





مدينة بوردو Bordeaux : مشروع الميدان الملكي من تخطيط ج جابرييل (١٧٣٢)J. Gabriel
(من أرشيف Archives depatementales de la Gironde) ، والصورة السفلى ميدان البورصة
الحالي . وكان جان بيلليه قد حصل في عام ١٧٤٣ على قطعة الأرض على الناصية ، إلى اليمين،
بجوار القطعة التي حصل عليها المصرفي بيير بوليكار Pierre Policard

تجهيز السفن وفي التجارة مع المستعمرات) قد تكوّن على أساس مشاركة أسَرية ، ولنذكر كذلك أن جيوم نيراك ، أخا الفتاة التي تزوجها بيير في عام ١٧٢٨ عمل مراسلاً للأخوين في أمستردام حيث البورصة الهامة (٢١) . ولما لم يكن التاجر يستطيع في ممارسة حرفته أن يستغني عن شبكة من الكومبارس والشركاء المخلصين، فإن الأسرة تقدم إليه الحل المأمول، وهو في أكثر الأحيان أكثر الحلول انسجاماً مع الطبيعة . وهذا هو السبب الذي يضفي على تاريخ أسر التجارة أهمية حاسمة في هذا المجال ، وهي من نوع أهمية تاريخ الأسر المالكة بالنسبة لمن يدرس التطورات السياسية . وتشهد على ذلك كتب لوي ديرميني Louis Dermigny ، وهربرت لوتي Herbert Luthy ، وهرمان كيللينبينتس Hermann Kellenbenz ، أو كتاب روميال سرامكيڤيتس Romuald Szram-kiewicz الذي يدرس في عصر حكم القناصل والإمبراطورية النابليونية القائمة التي تضم مديري بنك فرنسا Banque de France (٢٢) . ومن المؤكد أن كتابة التاريخ القديم - ما قبل التاريخ - لهذا البنك ، والأسر التي قامت بإنشائه ، والتي يبدو أنها كانت ، كلها أو جلها، مرتبطة بفضة أمريكا الأسبانية .

وليس الحل الأسري بطبيعة الحال هو الحل الوحيد ، ففي القرن السادس عشر لجأ آل فوجارFugger إلى الاستعانة بصغار الموظفين . أما آل أفيتادي Affaitadi ، وهم أصلاً من كريمونا Cremona (٢٣) ، فكانوا يفضلون أن تكون فروعهم في البلدان المختلفة مشاركة لمؤسسات محلية ، ومن قبلهم كان آل الميديتشي Medici قد أقاموا نظاماً من الفروع (٢٤)، كانوا - إذا دعت الظروف الاقتصادية - يحولونها بجرج قلم إلى مؤسسات مستقلة، وكانت تلك ، على سبيل المثال ، طريقة تُمكّنهم ، إذا ما تعرض فرع للإفلاس ، من الحيلولة دون أن يجر كل شيء معه إلى الإفلاس . ومع نهاية القرن السادس عشر انتشر نظام العمولة انتشاراً عاماً ، وهو نظام مرن ، أقل تكلفة ، وأكثر إنجازاً . كان كل التجار - في إيطاليا أو في أمستردام - يؤدون للتجار الآخرين عمليات لقاء عمولة commission ، وكان التجار الآخرون يؤدون لهم عمليات مشابهة . وكان التاجر الذي يؤدي مثل هذه العملية يحتسب لنفسه نسبة مئوية بسيطة . ولم يكن هذا النوع من النشاط يعني وجود شركة بين الطرفين، ولكنه كان من قبيل الخدمات المتبادلة . كذلك انتشر نظام آخر ، وهو من قبيل الشركة، وهو نظام المشاركة participation ، ويختلف عن الشركة في إنه لا يجمع الطرفين إلا في عملية واحدة ، ولهما إن أرادا ، أن يكرراها . وسنعود إلى هذا الموضوع مرة أخرى .

وأياً كانت صورة الاتفاق والتعاون بين التجار، فإنها تتطلب الأمانة ، والثقة الشخصية، والدقة، واحترام الأوامر، فقد أخذ التجار أنفسهم بأخلاق تتسم بدرجة عالية من الصرامة.، من أمثلة ذلك أن هيبنشترايت وأبناءه Hebenstreit et Fils، وهم تجار كبار في أمستردام،

عقدوا اتفاق مشاركة مع دوجار الإبن Dugard Fils في روان على أساس اقتسام الربح أو الخسارة مناصفة . وفي ٦ يناير من عام ١٧٦٦(٣٥) كتبوا إليه خطاباً في غاية القسوة يلومونه على أنه باع ما أرسلوه إليه من صمغ سنغالي بأسعار « هابطة جداً ...دون أية ضرورة ، بل ومخالفاً أوامرنا الصريحة» ، وانتهوا إلى قرار واضح : « ونحن نطالبك بأن تسدد إلينا نصف الربح المستحق لنا (٣٦) بناء على السعر الذي بعث به ، وهو سعر رديء غير مناسب.» وهذا الحل الذي أخذوا فيه جانب « الحسنى » يبررونه بالعبارة التالية:« حتى لا تكون بنا حاجة إلى الالتجاء إلى تاجر آخر في هذه العملية .»وهذا دليل على أن التضامن بين التجار ، حتى في روان ، يلعب في مثل هذه العملية دوره في صالح تاجر أمستردام .

المهم الثقة ، والطاعة . ولقد كان لسيمون رويث في عام ١٥٦٤ في إشبيلية وكيل اسمه چيرونيمو دي بلدالوليد Gerónimo de Valladolid ، كان يقيناً أصغر منه سناً ، وليس من شك في أنه قشتالياً مثله (٣٧) . وذات يوم ، لسبب أو دون ما سبب ، غضب سيمون رويث، واتهم الشاب بارتكاب هذه وتلك من الأخطاء أو التبديدات . وكان لسيمون رويث وكيل آخر، هو الذي أبلغ صاحب العمل بما حدث ، فلم يتدخل لإصلاح ذات البين ، بل فرح لما جرى. ولم ينتظر چيرونيمو طويلاً ، فقد بدأ البوليس في إشبيلية يتعقبه . ولكنه ظهر بعد حين ، في مدينا ديل كامپو ، حيث ارتمى على قدمي سيده طالباً الصفح والغفران . وبينما أنا أطالع بعض وثائق عام ١٥٧٠ بطريقة المصادفة عثرت على اسم چيرونيمو وقد أصبح ، بعد الواقعة التي أشرنا إليها بست سنوات ، واحداً من تجار الأقمشة المتخصصين في التيل والصوف بإشبيلية . لابد إنه نجح في التجارة . أياً كان الأمر ، فإن هذه القصة الموجزة، على الرغم من أنها فقيرة في التفصيلات ، تلقي الضوء قوياً على هذا الموضوع الأساسي ألا وهو الثقة التي يتطلبها التاجر، والتي له الحق في أن يتطلبها في وكيله ، أو في شريكه، وفي الموظف الذي يعمل لديه . كذلك تلقي القصة الضوء على هذه العلاقة التي هي من نوع العلاقة بين السيد والخادم ، أو الرفيع والوضيع ، وفيها شيء من «الإقطاعية» . وهذا موظف تجاري فرنسي في القرن الثامن عشر ، يتحدث عن « النير » ، وعن « سيطرة» السادة التي سعد بأنه تحرر منها مؤخراً (٣٨) .

وكانت الثقة هي السبيل الوحيد أمام الأجنبي لكي يتوسط له الوسطاء ليدخل إلى عالم إشبيلية المذهل . كذلك كانت الثقة فيما بعد ، في قادس – وهي مدينة مذهلة أخرى، ولأسباب شبيهة – هي شرط المشاركة في التجارة الهامة مع الأمريكتين ، وكانت هذه التجارة قاصرة أساساً على الأسبان . كانت إشبيلية وقادس رأسي جسر نحو أمريكا ، مدينتين ازدهر فيهما الاحتيال والتهريب والسخرية الدائمة من اللوائح ومن السلطات المحلية ، علماً بأن السلطات المحلية كانت تتواطأ مع المحتالين والمهربين والمتلاعبين بالقانون . ولكن في قلب

هذا الفساد كان هناك بين التجار ما يمكن أن نسميه «قانون أولاد الكار » كما كان هناك قانون بين الأشقياء والقوادين alguazils في ضاحية تريانا أو في ميناء سان لوكار دي باراميدا ، وكانتا الوكر الذي تلوذ به العصابة الإسبانية . فإذا خانك الرجل الذي وضعت فيه ثقتك ، فأنت – يا أيها التاجر الأجنبي – المخطيء على أية حال ، وسيف القانون البتار مسلط عليك ، وعليك وحدك ، دون شفقة أو رحمة . ولكن خيانة الثقة حالة نادرة أشد الندرة، فالرجل الذي تضع فيه ثقتك ، لن يخونك . وكان الهولنديون (منذ نهاية القرن السادس عشر) يستخدمون أشخاصاً يثقون فيهم ، لا يريدون منهم إلا أسماءهم ، حتى يصدروا شحناتهم تحت أسمائهم فوق السفن الأسبانية ، ويتسلموا بأسمائهم الشحنات الواردة من أمريكا . وكان كل الناس في قادس يعرفون المتحايلين ، والمهربين metedores ، وكثيراً ما كانوا من أبناء العائلات الشريفة ، الذين تدهورت أحوالهم ، فتخصصوا في تهريب سبائك الفضة وبضائع ما وراء البحار الثمينة ، بل في تهريب التبغ العادي ، ولم يكونوا يخفون نشاطهم هذا . كان هؤلاء المغامرون يرتمون في أحضان حياة المتع أحياناً ، وكان المجتمع المحترم يتأفف منهم ، ولكنهم كانوا على أية حال يكوِّنون قطاعاً كاملاً في قلب منظومة التضامن والثقة التي تعتبر من مقومات المدينة التجارية الكبيرة . وكان هناك من هم أهم من هؤلاء ، ألا وهم مقاولو الشحن الكارجادوريس cargadores [٣٩] ، وكانوا من الأسبان ، أو من الحاصلين على الجنسية الأسبانية ، كانوا يرافقون الشحنات التي يعهد إليهم بنقلها بحراً على متن أسطول تجارة الهند . والتاجر الأجنبي يعتمد على أمانتهم ويضع ثقته فيهم

٣

شبكات ومحطات

وغزوات

وهذا التضامن بين التجار هو إلى حد ما تضامن طبقي ، وإن لم يستبعد بطبيعة الحال قيام المنافسات في التجارة ، بين فرد وفرد ، بل بين مدينة ومدينة ، وأكثر من هذا وذاك بين « أمة » و « أمة » . لم تكن مدينة ليون الفرنسية في القرن السادس عشر يسيطر عليها التجار « الإيطاليون » ، كما يقول البعض في تبسيط مسرف ، إنما كانت تسيطر عليها جاليات، جالية أبناء لوكّا Lucca ، جالية أبناء فلورنسة ، جالية أبناء جنوة [٤٠] وظلت الحال على هذه الصورة حتى حدثت في عام ١٥٢٨ المشكلات التي أدت إلى إبعادهم ، وكانت هذه الجاليات مجموعات منظمة ومتنافسة ، تعيش كل واحدة منها في صورة « أمة » ، هكذا كانت المدن الإيطالية تتناحر وتتشاجر ، ولكنها كانت عند اللزوم تتعاضد ويساند بعضها بعضاً . ولنا أن نتصور هذه المجموعات من التجار ، مع أقاربهم، وأصحابهم ، وخدمهم ، وممثليهم، ومحاسبيهم ، وموظفيهم . ويحدثنا أرماندو سابوري Armando Sapori أن آل جانفيلياتسي Gianfigliazzi عندما أتوا في القرن الثالث عشر ليقيموا في جنوب فرنسا ، أقبلوا « ومعهم

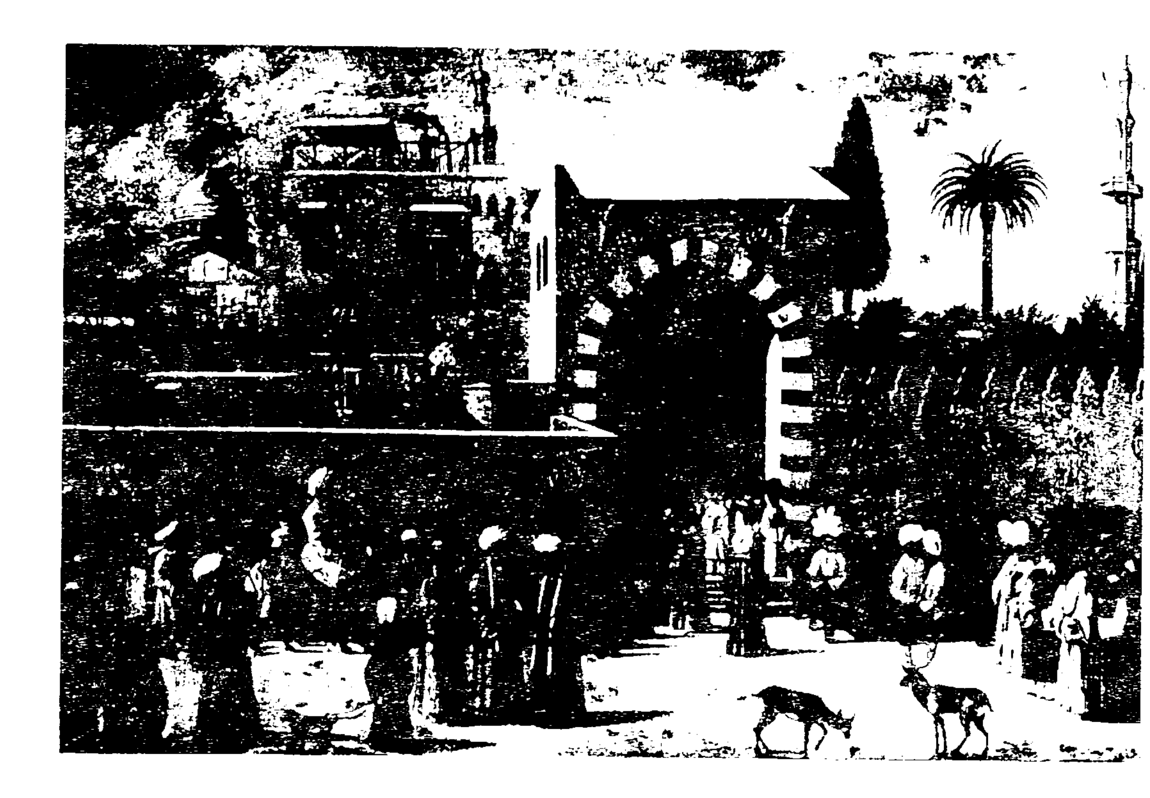
حشد ضخم من الإيطاليين الآخرين ، ومن التجار الآخرين من بني جلدتنا « con una vera folla di altri Italiani, altri mercatores nostri (٤١) .

كان قدوم التجار يمثل عمليات غزو ، عمليات إنشاء قواعد ، إنشاء نواة تتكون من حولها الجاليات . ونلاحظ أن الدوائر والشبكات تسيطر عليها هذه الجماعات العنيدة ، وأن هذه الجماعات قد تصطنع هذه الدوائر والشبكات لنفسها ، وقد تمنع الآخرين من استغلالها عند اللزوم. ومن السهل ، مع شيء من التقصي الصبور المدقق، أن نتتبع خطى هذه الجماعات، في أوروبا ، وفي خارج أوروبا . من الممكن مثلاً تتبع خطى التجار والمصرفيين من أبناء شان سي Chan Si ، إبان اجتيازهم ربوع الصين ، من النهر الأصفر إلى نهر كانتون . وهناك سلسلة صينية أخرى خرجت من السواحل الجنوبية (وبخاصة سواحل فوكين) واتجهت نحو اليابان والجزر المحيطية، ورسمت هناك صورة لنشاط صيني تجاري خارجي، ظل وقتا طويلاً يتسم بسمات التوسع الاستعماري . وهناك جماعة تجار أوزاكا الذين تولوا منذ عام ١٦٢٨مهمة النهوض بالتجارة الداخلية في اليابان ودفع الحياة الاقتصادية في الجزر اليابانية كلها في وقت كانت أبواب اليابان فيه على العالم قد أغلقت وأحكم إغلاقها. وقد تعرضنا من قبل للحديث عن التوسع الهائل الذي توسعته طائفة تجار *البانيان* في بوع الهند وخارج الهند : وكان منهم صيارفة كثيرون كثرة كبيرة في إصفهان – على نحو ما ذكر تاڤيرنييه (٤٢) ؛ وكانوا في إستانبول وأستراخان ، بل وفي موسكو ذاتها . وفي عام ١٧٢٣ (٤٣) طلبت أرملة تاجر هندوسي من طائفة البانيان مات عنها زوجها في موسكو، أن تصرح لها سلطات موسكو بأن تُحَرق حيةً بجواره ، حسب تقاليد الطائفة ، فرفضت، «فثارت ثائرة الوكالة التجارية الهندية ، وأزمعت أمرها على أن تبرح روسيا وتحمل معها ثرواتها.» وإزاء هذا التهديد تراجعت السلطات الروسية ووافقت . وقد تكرر هذا الأمر في عام ١٧٦٧ مرة أخرى (٤٣) . ولدينا معلومات أوفى عن الانتشار المثير الذي حققه تجار الهند سواء منهم الكفار « gentils » أو المسلمون، في ربوع المحيط الهندي وحتى شواطيء الجزر المحيطية. ولقد كانت شبكاتهم من القوة بحيث قاومت الهجمات المفاجئة للبرتغال ، وفظاعات الهولنديين.

كان الإيطاليون قد انتشروا في كل مكان ، في أوروبا ، في منطقة البحر المتوسط ، في الغرب ، وفي الشرق : أيطاليون ، إيطاليون ، إيطاليون . وتراهم قد حققوا لأنفسهم في الإمبراطورية البيزنطية ، قبل استيلاء الصليبيين على القسطنطينية ، في عام ١٢٠٤ ميزات ضخمة ، وميزات أضخم بعد الاستيلاء عليها (٤٤) . وترى الغزو الإيطالي يمتد حتى يصل إلى سواحل البحر الأسود : وترى التجار ، والبحارة ، والموثقين الإيطاليين يعيشون هناك وكأنهم في وطنهم . أما غزو الإيطاليين للغرب الأوروبي والذي سار بخطى بطيئة،

واستمر عدداً من القرون . فكان أكثر غرابة . وهناك دلائل تشير إلى أنهم كانوا موجودين في أسواق ييبر Ieper الموسمية - في فلاندريا - منذ عام ١١٢٧ [٤٥] . » أما في النصف الثاني من القرن الثالث عشر فقد غطوا فرنسا كلها بمؤسساتهم التجارية القوية التي لم تكن سوى فروع للشركات الكبيرة القائمة في فلورنسة ، وبياتشينتسة Piacenza، وميلانو، وروما، والبندقية . ونجدهم قد استقروا في بريتانيا [من عام ١٢٧٢-١٢٧٣] ، في مدن جانجام Guingamp ، ودينان Dinan، وكامبير Quimper ، وكامبرليه Quimperlé ، ورين Rennes، ونانت [...] وبوردو ، وآجين Agen ، وكاؤر Cahors . » [٤٦] . وهم الذين بثوا حياة جديدة في أسواق شامبانيا الموسمية ، ثم في تجارة بروجه Brugge ، ثم في أسواق جينيف الموسمية ، وبعدها في أسواق ليون الموسمية الرائعة ، وكانوا هم الذين حققوا النجاح الأول للحركة التجارية في إشبيلية ولشبونة ؛ وشاركوا مشاركة قوية في تأسيس أنتفربن ، ومن بعدها في بداية ازدهار فرنكفورت ؛ وكانوا هم السادة أصحاب الأمر في أسواق جنوة الموسمية التي عرفت باسم أسواق بيزانسون [٤٧] . كانوا يتصفون بالذكاء، والحيوية والنشاط، لا يطيقهم الآخرون الذين كانوا يمقتونهم ويحسدونهم في آن واحد، وكانوا يشقون طريقهم إلى كل مكان. فتجدهم في بحار الشمال، في بروجه ، وساوثهامبتون، ولندن، بحارة خبروا سفن البحر المتوسط الضخمة واقتحموا الأرصفة وحانات الموانيء، وتجاراً تغلغلوا في داخل المدن . ومن حقنا أن نتساءل هل كان من قبيل المصادفة أن يتمثل ميدان المعركة الكبير بين الكاثوليك والبروتستانت في المحيط الأطلسي ؟ إن العداوة القديمة بين بحارة الشمال وبحارة الجنوب تشكل ماضياً قادراً عن أن يفسر الكثير من ظواهر الغضب العنيد .

وهناك شبكات تجار أخرى من الممكن تتبعها ، منها شبكة تجار مدن الهانزا في ألمانيا، التي كانت شبكة متينة حقاً . وهناك شبكة تجار جنوب ألمانيا التي بلغت شأواً بعيداً في «قرن آل فوجار » [٤٨] الذي لم يعد مائة عام ، بل دام بضع عشرات من السنين ، ولكنه كان عصراً لامعاً خلاباً . كذلك هناك شبكات الهولنديين ، والإنجليز ، الأرمن ، واليهود، والبرتغاليين في أمريكا الأسبانية . أما الفرنسيون فلم تكن لهم شبكة تجار كبيرة في الخارج ، باستثناء أبناء مارسيليا في البحر المتوسط والمشرق ، وباستثناء غزو سوق شبه جزيرة إيبريا ، بالاشتراك مع الباسك والقطالونيين في القرن الثامن عشر [٤٩] . ولكن هذا النجاح المحدود الذي حققه الفرنسيون له مع ذلك مغزاها ، فهو يقوم شاهداً على أن من لا يسيطر على الآخرين ، يتيح لهم أن يسيطروا عليه .



استقبال دومينيكو تريفيزيانو Domenico Trevisiano ، سفير البندقية في القاهرة ، في عام ١٥١٢ . لوحة من رسم جينتيلي بيلليني Gentile Bellini
(متحف اللوفر ، باريس)

الأرمن واليهود

لدينا معلومات كثيرة عن التجار الأرمن واليهود ، ولكنها لا تكفي لكي تتيح لنا أن نضم شتات الكم الضخم من المعلومات التفصيلية والدراسات المتفرقة واستخراج سماته الجامعة .

نعرف عن الأرمن أنهم استعمروا منطقة فارس كلها . وكانت نقطة انطلاقهم هي جلفة Djoulfa ، ذلك البندر الفسيح النشيط على مشارف إصفهان الذي جمعهم فيه الشاه عباس،

ومن هناك انتشروا في ربوع العالم . واجتازوا بصفة خاصة بقاع الهند كلها منذ وقت مبكر - إلا إذا كنا نضخم بعض المعلومات أكثر مما ينبغي - من السند إلى الكنج وخليج البنغال(٥٠) ؛ كذلك نجدهم في الجنوب ، في جوا البرتغالية حيث كانوا ، شأن التجار الفرنسيين والإسبان ، يقترضون المال حول عام ١٧٥٠ من دير الوردة الذهبية (٥١). كذلك جازوا الهيمالايا ، ووصلوا إلى لاسا (التبت) ، ومارسوا التجارة من هناك حتى بلغت تجارتهم حدود الصين على مسافات تربو على ألف وخمسمائة من الكيلومترات (٥٢) . ولكنهم لم ينفذوا إلى داخل تلك المنطقة قط . والشيء الغريب أن الصين واليابان ظلتا موصدتين في وجوههم(٥٣) . أما الفلبين الإسبانية فقد انتشروا فيها منذ وقت مبكر بأعداد كبيرة (٥٤)، كذلك نجدهم في كل ربوع الدولة العثمانية الشاسعة ، منافسين أقوياء الشكيمة للتجار اليهود وغيرهم من التجار . فإذا انتقلنا ببصرنا إلى أوروبا وجدنا الأرمن في موسكوفيا ، قد مكنوا لأنفسهم ، ونموا شركاتهم ، حيث عملوا في تصريف الحرير الإيراني الخام هناك؛ ووجدناهم يخترقون الأراضي الروسية ، ويتحركون مع حركة المبادلات التجارية وعملياتها ، الواحدة بعد الأخرى ، حتى يصلوا إلى أرخانجلسك - في عام ١٦٧٦ (٥٥) والمناطقة الروسية المجاورة لها . ومن الأرمن من أقاموا في موسكو وقاموا بعمليات التجارة العابرة ، فسلكوا لها طرقاً طويلة لا تكاد ترى لها نهاية ، فوصلوا إلى السويد ، وكانوا قد نزلوا السويد ببضاعتهم عن طريق أمستردام (٥٦) . ونراهم في بولندة ، في كل صوب وحدب ، ونراهم أكثر في ألمانيا ، وكانوا يرتادون خاصة أسواق لايبتسيج الموسمية (٥٦) . وانظر إلى الأراضي الواطئة ، وانجلترة ، وفرنسا تجدهم قد نزلوها ، وشرعوا يستقرون في إيطاليا ، على راحتهم ، منذ القرن السابع عشر ، منطلقين من البندقية ، مشاركين في تيار التجار الشرقيين العنيد ، الشبيه بالغزو ، الذي اتخذ طابعاً مميزاً منذ نهاية القرن السادس عشر(٥٧) . ومن قبل ذلك بزمن كانوا في مالطة ، حيث تتحدث الوثائق عن « الأرمن المسيحيين الفقراء poveri christiani armeni » ، ومن البديهي أنهم كانوا فقراء ، ولكنهم كانوا هناك per alcuni suoi negotii سعياً وراء تجارتهم على ما تذكر وثائق من عام ١٥٥٢ وعام ١٥٥٢ (٥٨) . ولم يكن الناس يلقونهم بالترحاب والبشاشة دائماً ، وهل بنا حاجة إلى أن نذكر هذه الحقيقة ؟ في يولية من عام ١٦٢٣ كتب أعضاء المجلس في مارسيليا يشكون إلى الملك من غزوة من التجار الأرمن ، وبالات الحرير ، وأشاروا إلى الخطر الذي يتهدد تجارة المدينة ، إلى أن قالوا « وليست هناك أمة على وجه البسيطة أكثر جشعاً من الأرمن، فقد تهيأت لهم الظروف ليبيعوا هذا الحرير في سوق حلب الكبيرة، وسوق أزمير وغيرها من الأسواق ، وليحققوا الربح الحلال ، ولكن جشعهم يدفعهم إلى الجري وراء المزيد ، فإذا هم يأتون إلى آخر الدنيا [يقصدون مارسيليا]، يعيشون عيشة دونها عيشة الخنازير حتى

إنهم لا يأكلون في أغلب الوقت إلا الأعشاب [يعنون الخضروات] »[٥٩] . ولكن هذا كله لم يؤد إلى التخلص من الأرمن ، فما مر ربع قرن من الزمان حتى أمسك أسطول الفارس الفرنسي پول قرب مالطة في يناير من عام ١٦٤٩ سفينة إنجليزية كانت تنقل من أزمير إلى ليڤورنو وطولون « نحو ٤٠٠ بالة حرير ، أغلبها لحساب ٦٤ تاجراً أرمنياً كانوا فوق السفينة »[٦٠] . كذلك نجد الأرمن في البرتغال ، في إشبيلية ، في قادس ، وعلى أبواب أمريكا . وفي عام ١٦٠١ وصل إلى قادس رجل أرمني اسمه **چورچ دا كروز** ، ادّعى أنه أتى بالسفينة من جوا مباشرة[٦١] .

والخلاصة أن الأرمن كانوا موجودين في دنيا التجارة كلها أو جلها، يشهد على ذلك كتاب في التجارة ألفه باللغة الأرمنية واحد من بني جلدتهم اسمه لوكاس ڤانانتستي LoucasVanantesti وطبع في أمستردام في عام ١٦٩٩[٦٢]، والكتاب مخصص لاستخدام الأرمن، توجه به المؤلف « إليكم، أيها الأخوة التجار، من أبناء أمتنا »، وأنفق على الكتاب أرمني من أهل الخير هو السيد بيدروس Bedros ، من جلفة ، وهذه المعلومة لا تحمل شيئاً من مفاجأة بالنسبة إلينا . ويتخذ الكتاب في بدايته آية من الإنجيل شعاراً له ، وأهم ما يهدف إليه هو تعليم التاجر الموازين والمكاييل والعملات في الأماكن التجارية المختلفة . أية أماكن ؟ كل أماكن الغرب الأوروبي بطبيعة الحال ، وكذلك المجر، واستانبول، وكراكاو ، وڤيينا ، وموسكو ، وأسطراخان ، ونوڤجورود ، وحيدرأباد ، ومانيللا، وبغداد، والبصرة، وحلب ، وأزمير ... ثم يدرس بالتفصيل أسواق وبضائع الهند، وسيلان، وجاوة ، وأمبوان Amboine (جزيرة إندونيسية) ، وماكاسار Macassar (ميناء في إندونيسيا اسمه حاليا أوچونباندانج Ujungpandang) ومانيللا . وأغرب ما يضمه هذا الكم الكبير من المعلومات ، الذي يستحق الدراسة التحليلية المدققة ، والغربلة ، بيانٌ مقارن بأسعار الإقامة في مختلف بلدان أوروبا، ووصفٌ تتخلله فجوات كثيرة ، وتثقله ألغاز عديدة، يتناول أفريقيا من مصر إلى أنجولا ، ومونوموتاپا ، وزنزبار . إلا أن هذا الكتيب الذي يصور العالم التجاري للأرمن ، لا يظهرنا على مفتاح النجاح الخرافي الذي نجحه الأرمن. إنما يقتصر التعليم الفني التجاري فيه على امتداح القاعدة الثلاثية في الحساب والتغني بميزاتها (استخراج المقدار الثالث بناء على مقدارين معروفين – مثلاً : إذا كان ثمن ٣ أمتار من الحرير ٣٠ جنيها فما ثمن ٥ أمتار ؟ ٣٠ ÷ ٣ = ١٠ X ٥ = ٥٠) هل كان يتصور أنها تكفي لكل العمليات الحسابية ؟ والكتاب لا يتناول موضوع مسك الدفاتر ، ولا يتعرض لأساس التجارة في هذا العالم ، بما هو أساس رأسمالي . إنه لا يتكلم عن كيفية تشابك وترابط الأنشطة التجارية اللانهائية ؟ هل يراها مربوطة بمحطة جلفة الهائلة ، وبها وحدها دون سواها ؟ أما هل كانت هناك – وهذا ما أرجحه – محطات أخرى وسيطة ؟ مثلاً في

بولندة ، في ألفوف Lwow ، تلك المدينة بين الشرق والغرب ، التي كانت مستعمرة أرمنية صغيرة، كان للأرمن فيها - وكانوا يسموهم « الفرس » - تشريعاتهم ، ومطابعهم، واتصالاتهم التجارية المتعددة ، وكانوا يسيطرون هل حركة النقل بالعربات الهائلة إلى الدولة العثمانية . وكان ريس قافلة العربات أو الكرفانباشي caravan bacha دائماً أرمنياً. هل كانت هذه العربات هي التي تربط بين عالمين هائلين - الشرق والغرب - يمسك بزمامهما التجار الأرمن الذين قدموا من جلفة ؟ وما من شك في أن الأرمني عندما يظاهر في ألفوف «بترفٍ طنانٍ رنانٍ فاحش ، فتلك علامة لها مغزاها » (٦٣) .

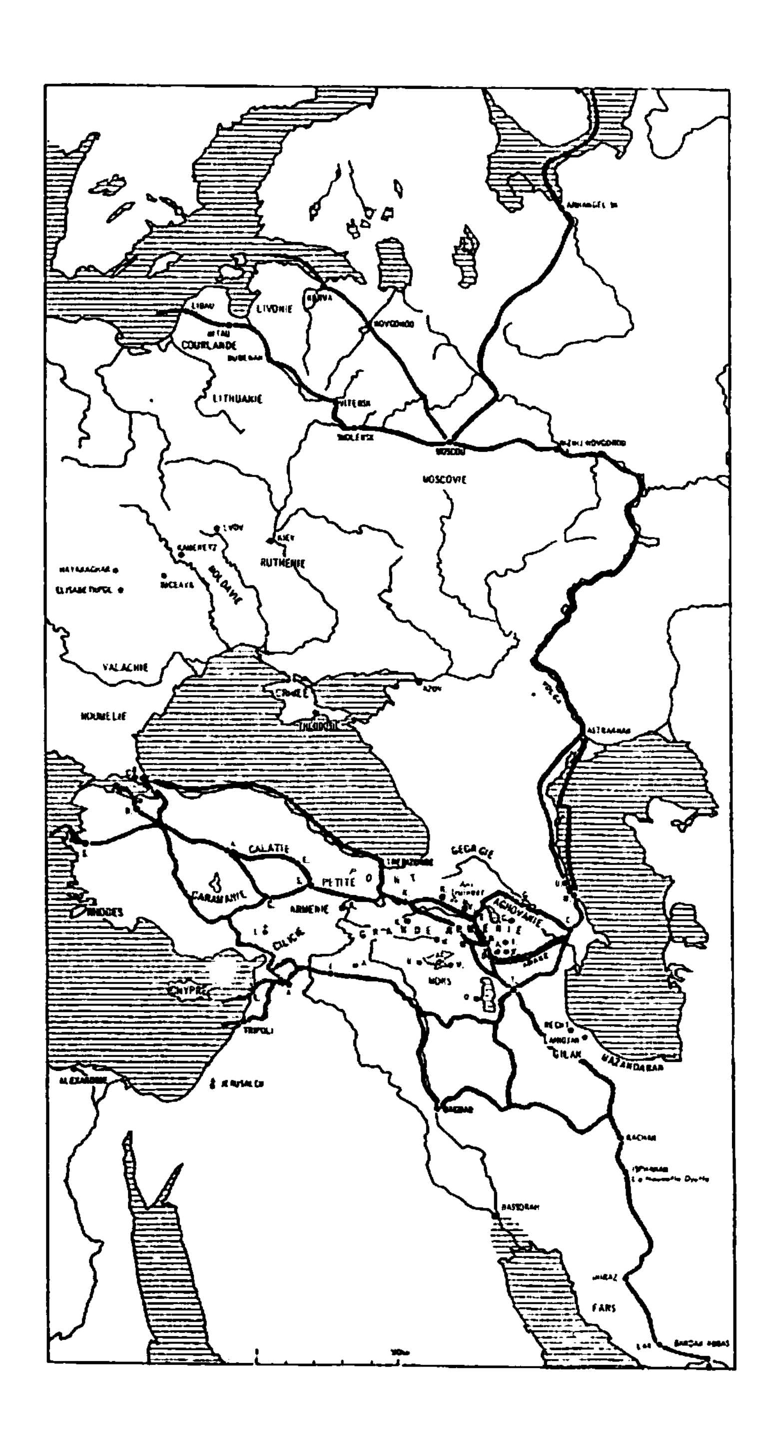
كذلك تمتد شبكات التجار اليهود في أنحاء العالم كله . ونجاح التجار اليهود أقدم من نجاح التجار الأرمن ، فمنذ العصور الرومانية القديمة كان هناك سوريان Syri ، سوريان يهود وسوريان غير يهود في كل مكان ، فإذا انتقلنا إلى القرن التاسع الميلادي وجدنا يهود ناربون Narbonne يغتنمون ظروف العلاقات المفتوحة التي أرسي قواعدها الفتح الإسلامي، « فيذهبون إلى كانتون مروراً بالبحر الأحمر أو الخليج الفارسي » (٦٤) ، وتكشف لنا وثائق جنيزه Geniza (٦٥) في أكثر من موضع وجود علاقات تجارية يتربح منها التجار اليهود في إفريقية والقيروان ، تتجه إلى مصر ، والحبشة ، وشبه جزيرة الهند ، ونجد في الفترة من القرن العاشر إلى القرن الثاني عشر في مصر ، وفي العراق ، وإيران عائلات يهودية واسعة الثرا ، ضالعة في التجارة البعيدة ، والمصارف ، وجباية الضرائب ، ربما شملت أقاليم كاملة (٦٦) .

وهكذا استمر نشاط التجار اليهود لقرون طوال ، أطول بكثير من تاريخ التجار الإيطاليين الذي نعتبره مثيراً للدهشة . ولكن تاريخ التجار اليهود لم يحقق رقماً قياسياً في ؟ .

١١- خطوط سير التجار الأرمن في إيران وتركيا وموسكوفيا في ←
القرن السابع عشر.

هذه الخريطة لا تبين سوى جزء فقط من شبكة الطرق التي سلكها التجار الأرمن : نرى العلاقات مع الدولة العثمانية - حلب ، أزمير - استانبول - ، ومع البلاد الروسية عن طريق بحر قزوين ونهر الفولجا . من موسكو تخرج ثلاثة خطوط نحو ليباو ، ونارفا وأرخانجيسلك . أما جلفة الجديدة التي نقل إليها الشاه عباس الأرمن بين عامي ١٦٠٣ و ١٦٠٥ . فقد أصبحت مركز النشاط الأرمني في العالم . وأما جلفة القديمة ، في أرمنيا ، على نهر أراكس Araxe ، فقد أمدت المدينة الجديدة بالجزء الأساسي من التجار الأرمن . ونلاحظ أن لفظة التاجر كانت تطلق في المدينة الجديدة على التاجر الكبير .

- أعد الخريطة كيرام كيفونيان Keram Kevonian وألحقها منفصلة بدراسة بعنوان Marchands arméniens au xvii siècle ظهرت في
Cahiers du monde russe et soviétique, 1975.


LIBAU
LIVONIE
COURLANDE
LITHUANIE
NOVGOROD
MOSCOU
MOSCOVIE
RUTHENIE
VALACHIE
ROUMELIE
CRIMEE
THEODOSIE
AZOV
ASTRAKHAN
CALATIE
CARAMANIE
PETITE
ARMENIE
RHODES
CHYPRE
TRIPOLI
GEORGIE
ACHOVANIE
MORS
GILAN
MAZANDARAN
FARS
BASTORAH
ALEXANDRIE

الطول فحسب ، بل في ألوان النجاح التي بلغها ، والمصائب النكراء التي ابتلي بها . وعلى العكس مما جرى على الأرمن الذين جمعوا في جُلفة ، التي أصبحت بالنسبة إليهم الوطن الذي وضعوا فيه أموالهم وتعلقوا به بقلوبهم ، فقد عاش اليهود مقتلعين من جذورهم ، في أرض غير الأرض ، وكانت تلك مأساتهم ، التي نجمت أيضاً عن عنادهم وتصميمهم على ألا يختلطوا بالآخرين . ومع ذلك فلا ينبغي ألا ننظر فقط إلى الكوارث العنيفة التي تخللت تاريخهم المأسوي ، وقطعت وشائج التأقلم القديمة ، ومزقت شبكات تجارية كانت في أحسن صحة . فهناك أيضاً ما حققوه من ألوان النجاح الحقيقي في فرنسا [٦٧] والنجاح الهائل في پولندة في القرن الخامس عشر ، وفي مناطق مختلفة من إيطاليا ، وإسبانيا الوسيطية ، وغيرها .

عندما طرد اليهود من إسبانيا وصقلية في عام ١٤٩٢ ، ومن نابلي في عام ١٥٤١[٦٨]، تفرقوا في اتجاهين : اتجه بعضهم إلى البلدان الإسلامية المطلة على البحر المتوسط، واتجه البعض الآخر إلى البلاد المطلة على المحيط الأطلسي . لاذ اليهود بتركيا ، وسالونيك، وبورصة ، واستانبول ، وأدرنة ، وحققوا منذ القرن السادس عشر ثروات ضخمة حيث مارسوا التجارة وجباية الضرائب [٦٩] . كذلك كانت البرتغال ، التي قبلتهم وجودهم فيها بعد عام ١٤٩٢ بمثابة نقطة انطلاق ، انتشروا منها إلى مناطق كثيرة . ونزل سعداء الحظ في أمستردام وهامبورج ، وكانوا من التجار الأثرياء ، أو من التجار الذين لن يلبثوا أن يستعيدوا ما كان لهم من ثراء عريض. ولا شك في أنهم ساعدوا على توسع هولندة التجاري في اتجاه شبه جزيرة إيبريا ، سواء في ذلك لشبونه أو إشبيلية وقادس ومدريد. كذلك ساعدوا على التوسع التجاري في اتجاه إيطاليا حيث كانت لهم منذ وقت طويل جاليات نشيطة في پيمونتي ، والبندقية ، ومانتوڤا ، وفيراري ، وشهدت ليڤورنو بفضل نشاطهم ازدهاراً جديداً في القرن السابع عشر . وما من شك في أنهم كانوا من بين العمال الذين صنعوا ألوان النجاح الاستعماري الأول في أمريكا وبخاصة في مجال انتشار قصب السكر وتجارة السكر في البرازيل وجزر الأنتيل . كذلك نجدهم في القرن الثامن عشر في بوردو، ومارسيليا ، وفي انجلترة التي كانوا قد طردوا منها في عام ١٢٩٠ ، ثم عادوا مع كرومويل (١٦٥٤-١٦٥٦) . وقد تناول المؤرخ هرمان كيللينبينتس [٧٠] موضوع انتشار اليهود السفرديم ، يهود منطقة االبحر المتوسط ، في البقاع المطلة على المحيط الأطلسي ، أما ما يذكره من أن نجاحهم هناك قد تحطم مع تراجع إنتاج الفضة في أمريكا ، ذلك التراجع الذي بدأ يظهر مبكراً إلى حد كبير ، فموضوع يفتح الباب على كثير من التساؤلات ، فإذا كان تغير الظروف الاقتصادية قد نال منهم (وهو ما نشك فيه) فمعنى ذلك أنهم ليسوا على الصلابة التي يتصورها الناس عادة

أياً كان الأمر فإن تدهور اليهود السفرديم كان بالنسبة لشعب اسرائيل بداية عصر من السكون، أو التخلف النسبي . أما النجاح الآخر الذي حققه اليهود ، فقد سار بخطى بطيئة ، وقام على أكتاف الباعة الجائلين في أوروبا الوسطى ، فبدأ عصر الأشكناز ، وهم يهود وسط أوروبا ، الذين اتخذ نجاحهم في القرن الثامن عشر في ألمانيا التي كانت تتكون من مجموعة من الإمارات صورة مثيرة هي صورة يهود البلاط Hofjuden (٧١) . ولم يكن هذا الذي حققه اليهود ، على الرغم مما تروجه الكتب المليئة بالمبالغات والكرامات (٧٢)، من قبيل الصعود التلقائي لرجال أعمال خارقين للمألوف . إنما الذي حدث هو أن ألمانيا التي كانت قد فقدت في نكبة حرب الثلاثين عاماً نسبة كبيرة من كوادرها الرأسماليين ، كان بها فراغ قامت التجارة اليهودية بشغله في نهاية القرن السابع عشر ، وما لبث صعود اليهود أن أصبح حقيقة تراها العين ، في أسواق لايبتسيج الموسمية مثلاً . إلا أن العصر الزاهر للأشكناز سيكون هو القرن التاسع عشر ، بما بلغه فيه آل روتشيلد Rothschild من ثراء هائل على المستوى العالمي .

ونحب أن نضيف هنا رأياً نعارض به زومبارت (٧٢) ، وهو أن اليهود يقيناً ليسوا هم الذين اخترعوا الرأسمالية ، على فرض أن الرأسمالية (وهذا ما أرفضه أيضاً) قد اختُرِعت يوماً ما ، في مكان ما ، على يد هؤلاء أو أولئك . وإذا كان اليهود قد اخترعوا الرأسمالية ، أو أعادوا اختراعها ، فلا يمكن أن يكون هذا إلا باشتراك مع آخرين كثيرين. وليس معنى وجود التجار اليهود في مراكز الرأسمالية الفعالة ، أنهم هم الذين خلقوها . وإذا كان الذكاء اليهودي يطالعنا اليوم واضحاً في العالم ، فليس معنى هذا أن اليهود هم الذين اخترعوا الطبيعة النووية . وليس من شك في أن اليهود في أمستردام قد « أصبحوا » قادة لعبة المضاربة على الأسهم ، ولعبة تأجيل التسليم مقابل الحصول على مبلغ إضافي ، ولكن المضاربات بدأت على يد غير اليهود ، مثل إيزاك لومير .

أما حديث زومبارت عن مطابقة الرأسمالية للخطوط الأساسية للديانة الإسرائيلية، فهو عودة إلى اتباع منهاج ماكس ڤيبر عندما فسر الرأسمالية بأنها تطابق أساسيات حركة الإصلاح الديني المسيحية البروتستنتية ، مستخدماً مبررات في مثل جودة أو في مثل سوء مبررات زومبارت . ومن المكن أن يتسع مثل هذا الملف القائم على هذه النوعية من المناهج فيلتمس مبررات تنسب الرأسمالية إلى الإسلام ، فرب قائل إن المثل الأعلى الاجتماعي للإسلام ، وهياكله التشريعية « تكونت منذ البداية متفقة مع أفكار وأهداف طبقة تجار صاعدة » وهو قول « لا يتصل بالدين الإسلامي بسبب » (٧٤) .

البرتغاليون
وأمريكا الأسبانية
بين عامي ١٥٨٠ و١٦٤٠

هناك دراسات ظهرت مؤخراً تلقي الضوء على دور التجار البرتغاليين في مواجهة أمريكا الأسبانية الهائلة (٧٥) .

في الفترة من عام ١٥٨٠ إلى عام ١٦٤٠ انضم التاجان ، تاج البرتغال وتاج قشتالة الأسباني ، فوق رأس ملك واحد . وإذا كانت هذه الوحدة البرتغالية الأسبانية قد ظلت وحدة نظرية أكثر مما كانت فعلية ، فقد احتفظت البرتغال باستقلال ذاتي واسع على هيئة «الدومينيون » ، ألا أنها أسهمت في محو الحدود - التي كانت هي الأخرى حدوداً نظرية - بين البرازيل الهائلة - التي كان البرتغاليون يحتلون نقاطاً أساسية منها على ساحل الأطلسي - وبين إقليم بوتوسي الإسباني البعيد في قلب جبال الأنديز . ولما كانت أمريكا الإسبانية تعتبر فراغاً تجارياً يوشك أن يكون مطلقاً ، فإنها كانت مفتوحة من تلقاء ذاتها أمام مغامرة التجار الأجانب ، وكان البحارة والتجار البرتغاليون يتسللون منذ وقت طويل خفية إلى داخل الأراضي الأسبانية . ولسنا نعرف أعدادهم على وجه اليقين ، فإذا كنا نستطيع أن نكتشف واحداً من هؤلاء المتسللين ، فإننا لا نستطيع الكشف عن مائة آخرين. وهذا رجلٌ سجل في عام ١٥٥٨ من الأخبار ما لم يسجله غيره ، فظلت شهادته متفردة. ويدور حديثه بصفة خاصة حول جزيرة سانتا مارجاريتا Santa Margarita ، في بحر الأنتيل، جزيرة اللؤلؤ التي كان الكثيرون يطمعون فيها . يقول الشاهد إنه في عام ١٥٥٨ وصلت « عدة سفن متوسطة وكبيرة قادمة من مملكة البرتغال ، وعلى متنها أطقم وركاب برتغاليون » ، قالوا إنهم كانوا في طريقهم إلى البرازيل ، فهبت عاصفة عليهم ، وألقت بهم المقادير على شاطىء الجزيرة ، ويضيف الشاهد : « والرأي عندنا أن هؤلاء الذين يأتون على هذا النحو أعدادهم كبيرة ونخشى أن تكون لهم نوايا خبيثة » maliciosamente (٧٦) . ومن البديهي أن الوجود البرتغالي أخذ يتعاظم في الفترة التالية ، حتى تغلغل في كل بقاع أمريكا الأسبانية ، وفي حواضرها بصفة خاصة : مكسيكو وليما ؛ وفي موانيها الرئيسية كذلك : سانتو دومينجو ، قرطاخينو ، بنما ، بوينوس أيريس .

وكانت مدينة بوينوس أيريس قد أسست للمرة الأولى في عام ١٥٤٠ ، فلما بادت نتيجة لما تعرضت له من سوء ، أعيد تأسيسها في عام ١٥٨٠ ، وكان للتجار البرتغاليين باع طويل في إعادة تأسيسها (٧٧) . وكان هناك نشاط تجاري مستمر يعتمد على سفن صغيرة تتسع الواحدة لنحو أربعين طناً يجلب من البرازيل إلى ريو دي لا بلاتا Rio de la Plata سراً

السكر ، والأرز ، والأقمشة ، والعبيد السود ، وربما الذهب أيضاً . وكانت هذه السفن تعود محملة بريالات من الفضة carregados de reaes de prata. وكان هناك نشاط تجاري مواز لهذا النشاط ، عن طريق ريو دي لا بلاتا ، يقوم به تجار يأتون من بيرو محملين بالعملات الفضية ليشتروا السلع من بيرنامبوكو ، وباهيا ، وريو دي جانيرو . وكانت أرباح هذه العمليات التجارية المحظورة قانوناً ، طبقاً لما قاله التاجر فرانثيسكو سوارس في عام ١٥٩٧، تتراوح بين ١٠٠٪ و ٥٠٠٪ ، وقد تصل ، إذا صدقناه ، إلى ١٠٠٠ ٪ ، وهو يضيف الكلمات التالية : « ولو عرف التجار [...] هذا المسار التجاري ، لما جازفوا بإرسال البضائع الكثيرة عن طريق قرطاخينو . ولهذا فإن طريق ريو دي لا بلاتا . طريق تجاري هام ، وهو أقرب وأسهل الطرق الموصلة إلى بيرو »[٧٨] . ولقد ظل نهر ريو دي لا بلاتا (وترجمته الحرفية = نهر الفضة) بالنسبة لطائفة من التجار البرتغاليين المحنكين ، حتى عام ١٦٢٢ تقريباً ، باباً خلفياً خفياً لتهريب فضة بوتوسي ، وفي عام ١٦٠٥ قدرت الفضة التي تهرب من هناك بنصف مليون قطعة من فئة الكروثادوس cruzados[٧٩] سنوياً . ويبدو أن إنشاء جمرك قرطبة الداخلي Aduana seca في ٧ فبراير من عام ١٦٢٢ هو الذي وضع نهاية لهذا التهريب .

ولم يبق التغلغل البرتغالي قاصراً على الشريط الساحلي الأطلسي للممتلكات الأسبانية، ففي عام ١٥٩٠ اجتاز تاجر برتغالي المحيط الهادي، قادماً من ماكاو، هو خوانو دا جاما[٨١]. ونزل في أكابولكو – وهو ما كلفه الكثير. وكان البرتغاليون يفتحون في مكسيكو ، وليما دكاكين يبيعون فيها كل شيء « من الألماس إلى الكمون العادي ، ومن العبد الأسود إلى اللؤلؤة اليتيمة »[٨٢] ، دون أن ننسى البضائع الترفية وهي بضائع كانوا يجلبونها من الوطن البعيد : النبيذ ، الزيت ، دقيق القمح ، الأقمشة الرقيقة ، أضف إليها توابل الشرق وأقمشته الحريرية التي كانت التجارة البعيدة تأتي بها إما من أوروبا أو من الفليبين ؛ وعليك أن تضم إلى قائمة البضائع ما كانت حركة التهريب الهائلة تأتي به من فضة بيرو التي كانت هي المحرك الحقيقي لكل أنشطة التجارة[٨٣] . بل إن مدينة هينة الشأن آنذاك مثل سانتياجو في شيلي ، وكان عدد سكانها في القرن السابع عشر حول ١٠٠٠٠ نسمة ، كان فيها تاجر برتغالي هو سيباستيان دوارتي Sebastian Duarte ، وكان قد أقام حيناً في غينيا الأفريقية ، ثم جاء إلى سانتياجو ، وشارك رجلاً من بني جلدته هو خوان بوتيستا بيزيث ، وقام بين عام ١٦٢٦ وعام ١٦٣٢ برحلات تجارية إلى بنما وقرطخينو ، حيث كان يشتري العبيد السود ، والسلع المختلفة ، وأنواع الخشب الثمين – وكان أحياناً يخسر في هذه العمليات خسائر فادحة ، بلغت ذات مرة ١٢٠٠٠ بيزوس[٨٤] .

ولكن هذا الترف لم يدم إلا إلى حين ، فقد حقق أصحاب الدكاكين البرتغاليون بسرعة



بضائع معروضة في دكان للمواد الغذائية ، في القرن الثامن عشر : ونلاحظ أن الزبائن أوروبيون . (مكسيكو ، المتحف القومي للتاريخ)

مفرطة ثروات فاحشة ، وكانوا إلى جانب التجارة ، يمارسون الربا ، فما أسهل ما ثار عليهم أهل المدن ، كما حدث في پوتوسي منذ عام ١٦٣٤ (٨٥) . واتهمهم الناس علناً بأنهم مسيحيون محدثون – وكثيراً ما كانوا بالفعل حديثي العهد بالمسيحية ، كما اتهموهم بأنهم – فيما بينهم وبين أنفسهم – مقيمون على اليهودية ، وهذا شيء محتمل . ومازالت الاتهامات تتوالى حتى انتهى الأمر إلى تدخل محاكم التفتيش ، وانتشرت المحاكمات والإعدام حرقاً انتشار الوباء ، وضاعت عليهم نعمة لم تدم طويلاً . وأخبار هذه الوقائع

معروفة، نذكر محاكمات مكسيكو في الأعوام ١٦٤٦ و١٦٤٧ و١٦٤٨، وعقوبة الإعدام حرقاً التي نفذت يوم ١١ أبريل ١٦٤٩ ، ونفذ مثل هذا الحكم في العديد من التجار الكبار، من أصل برتغالي [٨٦] . ولكن هذا الموضوع له مجال آخر .

كانت المنظومة البرتغالية تتخذ من لشبونة مركزاً لها، وتمتد إلى ساحلي المحيط الأطلسي، الساحل الأفريقي ، والساحل الأمريكي ، وترتبط بالمحيط الهادي وبالشرق الأقصى، وكانت شبكة هائلة ترعرعت في جنبات العالم الجديد على مدى عشر أو عشرين سنة ، ولا شك أن هذا الازدهار يمثل بالضرورة حقيقة واقعة ذات أهمية عالمية. فلو لم يتحقق هذا الازدهار لما استطاعت البرتغال أن تستعيد في عام ١٦٤٠ وضعها الأول، أي تحقق لنفسها الاستقلال عن أسبانيا . وقد أرجع المؤرخون حركة الإحياء والاستقلال في البرتغال إلى ازدهار السكر البرازيلي . والرأي عندي أن هذا السبب وحده لا يكفي ، وأن ازدهار الشبكة التجارية البرتغالية جدير بأن يؤخذ في الاعتبار . وليس هناك أية دلائل على أن « دورة »[٨٧] السكر البرازيلي لم تكن هي ذاتها مرتبطة بهذا الازدهار التجاري . كذلك ليست هناك دلائل على أن ازدهار التجارة البرتغالية لم يكن له دوره في الصعود القصير الأمد الذي تحقق لشبكة يهود السفارديم في أمستردام ، ولشبونة، ومدريد على السواء . كانت الفضة البوتوسية التي هرّبها المسيحيون البرتغاليون المحدثون - اليهود الذين اعتنقوا المسيحية ، وهم الذين قدموا القروض إلى الملك فيليب الرابع. الملك الكوكب - تلتقي مع الفضة الرسمية ، التي كانت السفن تنزلها على أرصفة ميناء أشبيلية، وتؤدي دورها في تنفيذ مخططاته . أياً كان الأمر ، فإن الشبكة التجارية الواسعة الهشة لم يقدر لها أن تعيش إلا بضع عشرات من السنين .

شبكات تتصادم
وشبكات تتلاشى

الشبكات التجارية تتكامل ، وتتعاون ، ولكنها قد تتصادم وتقف بعضها من البعض موقف المواجهة . والمواجهة بين شبكتين لا تعني دائماً أن تهدم الواحدة الأخرى، فهناك «أعداء تكامليون » يكمل الواحد منه الآخر ، وهناك أنواع من التعايش العدائي تبقى على مر الأيام. فقد ظل التجار الأوروبيون المسيحيون وتجار سوريا ومصر يواجه بعضهم بعضاً طوال قرون ، حدث هذا فعلاً ، ولكن دون أن يختل الميزان بين هؤلاء الأعداء الذين لم يكن بعضهم يستغني عن بعض . ولم يكن الأوروبي يتجاوز في حركته المدن إلى الصحراء . بل كان يذهب إلى حلب ، ودمشق ، والقاهرة . أما ما وراء المدن فكان خالصاً للمسلمين والتجار اليهود، منطقة شبيهة بمناطق الصيد المحمي ، لا ينفذ إليها غيرهم . وكان العالم الإسلامي قد فقد نتيجة للحروب الصليبية البحر المتوسط الذي كان ساحة تجارة شاسعة.

كذلك كانت الحال في الدولة العثمانية المترامية الأطراف ، لم يكن التجار الغربيون يخرجون عن حدود المدن ، ولكننا نقرأ عن البنادقة والراجوزيين ، الذين كانوا يشترون *الشملة* المنسوجة من شعر الماعز ، ونجد في الوثائق ما يدل على أن هؤلاء التجار كانوا يقيمون في مدينة بورصة أو أنقرة ، ولكنهم لم يكونوا يعيشون هناك في استخفاء وتحفظ. وكان أشد ألوان التغلغل في الأراضي التركية هو ما قام به الراجوزيون ، ولكنه لم يتجاوز بصفة عامة شبه جزيرة البلقان . بل إن البحر الأسود أصبح ، أو أصبح من جديد، منذ القرن السادس عشر بحيرة استانبول المحروسة ، ولن يفتح أمام الأنشطة التجارية المسيحية إلا في نهاية القرن الثامن عشر ، بعد أن غزا الروس القرم في عام ١٧٨٣ . أما في قلب الدولة العثمانية فقد كان رد الفعل المعادي للغرب في صالح التجار اليهود والأرمن أو اليونانيين .

ونجد أنواعاً من المقاومة المشابهة في أماكن أخرى من العالم . نجد في كانتون مثلاً، ابتداءً من عام ١٧٢٠ رابطة كو هونج Co-Hong التي تضم التجار الصينيين وكانت ما يمكن أن نسميه شركة مضادة لشركات الغرب التي تخصصت في تجارة الهند. أما في الهند نفسها فقد قاومت شبكة تجار *البانيان* ، وظلت على قيد الحياة حتى بعد أن احتل الإنجليز الهند .

وليس من شك في أن العداوة والحقد والبغضاء تواكب المقاومة والمنافسة ، والأقوى هو دائما الأكثر تعرضاً لها ، وإليك ما سجله الرحالة ماندلسلو Mandelslo (٨٩) عندما نزل سورات في عام ١٦٣٨ : « ومن أراد التعالي والتعاظم من المسلمين كان يعامل التجار البانيان [على الرغم من أن المسلمين كثيراً ما يحترفون التجارة هم أنفسهم] معاملة العبيد ، فيحتقرهم تماماً كما يعامل الأوروبيون اليهود في البلاد التي رضوا على مضض أن يعيشوا فيها .» ولنغير المكان والزمان لنجد الموقف يتكرر في الغرب في القرن السادس عشر حيال التجار من أبناء جنوة ، يقول عنهم سيمون رويث وأصدقاؤه (٩٠) إنهم لا يتورعون عن التهام كل شيء ، ويتعاضدون من أجل الإيقاع بالآخرين . كذلك نلتقي بنفس الموقف العدائي حيال الهولنديين في القرن السابع عشر ، ومن بعدهم حيال الإنجليز .

وتتعرض كل الشبكات التجارية ، حتى أقواها ، من حين لحين ، إلى كبوات واهتزازات. وكل هبوط يعتور الشبكة في مركزها ، تصل نتائجه إلى مواقعها كلها ، وربما كانت أشد النتائج أثراً تلك التي تطالعنا على الحافة . وهذا هو ما حدث في أوروبا في أعقاب ما نسميه « تدهور Décadence » إيطاليا ، وكلمة تدهور هذه كلمة مبهمة ، مختلف عليها، وهي على أية حال ليست الكلمة المناسبة تماماً ، أياً كان الأمر فقد شهدت إيطاليا منذ نهاية القرن السادس عشر ، صعوبات ومشكلات اقتصادية ، ومن النتائج التي نجمت عنها تلك

التي حدثت خارج إيطاليا ، فيما يمكن أن نسميه حافة الشبكة التجارية ، حيث فقدت عدداً من مواقعها التجارية في ألمانيا ، وانجلترة ، والشرق . وحدثت أشياء شبيهة في القرن الثامن عشر ، عندما انسحقت هولندة أمام قوة انجلترة المتعاظمة ، فكانت النتائج الشديدة التي عانتها هولندة تلك التي حدثت في منطقة البلطيق .

كذلك نلاحظ أن انهيار شبكة تجارية قوية ، يتبعه ظهور بنيات بديلة تحل شيئاً فشيئاً محلها . ولنذكر على سبيل المثال ما جرى على ما سمي « توسكانا الفرنسية La Toscane française » - وهي عبارة كانوا يقصدون بها شبكة التجار الإيطاليين المقيمين في فرنسا - فقد اهتزت أركان توسكانا الفرنسية حول عام ١٦٦١ ، أو ربما قبل هذا التاريخ ، منذ الأزمة المالية في عام ١٦٤٨ ؛ كذلك اهتزت أركان الشبكة التجارية الهولندية في فرنسا، وكانت شبكة قوية ، عميقة الجذور ، ثم بدأت تعاني من الصعاب في مطلع القرن الثامن عشر. هنا جاء دور البديل . وكأنما كانت المصادفة هي التي شاءت واختارت تاريخاً محدد المعالم هو عام ١٧٢٠ (٩١) قام فيه التجار الفرنسيون الكبار ، وكانوا قد أصبحوا أكثر عدداً، بإحداث نهضة رائعة شملت الموانى الفرنسية ، وأقاموا البنيات الرأسمالية الفرنسية الأولى على نطاق واسع . هذه الحركة التي قام بهاالتجار الفرنسيون الكبار اعتمدت في شق منها على عناصر وطنية عريقة ، واعتمدت في شق آخر على عمليات استرجاع عجيبة للبروتستانتيين الفرنسيين الذين كانوا قد خرجوا من ديارهم مضطهدين . نفس ظاهرة الإبدال حدثت في ألمانيا لصالح « يهود البلاط » ، كانوا هم الذين سدوا الفراغ؛ وفي أسبانيا متمثلة في صعود التجار القطالونيين والباسكيين ، وكذلك كبار التجار المدريديين، الذين كانت تضمهم القطاعات الحرفية الخمسة الكبرى Cinco Gremios Mayores ، بعد أن سمت رتبتهم وأصبحوا في مصاف مقرضي الدولة (٩٢) .

ولكن هذه التحركات الصاعدة الساعية إلى ملء الفراغ لا يمكن أن تحدث إلا في ظل ازدهار اقتصادي . كانت ظروف الازدهار الاقتصادي الفرنسي ، والازدهار الاقتصادي الألماني، والازدهار الاقتصادي الإسباني هي التي أتاحت في القرن الثامن عشر عمليات انتعاش جديدة للثروات المحلية ، أو على الأحرى الثروات القومية . ونلاحظ في هذا المقام أن كيان التجار الأجانب الذين كانت لهم سطوتهم في فرنسا وألمانيا وأسبانيا ، كان قد تضعضع وتهاوى قبل أن تنطلق الحركات البديلة، ولو لم يحدث هذا التخلخل، لتغير الوضع، ولسارت حركات الازدهار في القرن الثامن عشر على نحو آخر ، ولتحملت يقيناً بمشكلات إضافية .

على أية حال فالشبكة التجارية النشيطة ، عندما تتعرض للإحباط ، تتجه دائما إلى تعويض خسائرها ، فإذا اقتلعت من مكان ما ، سعت إلى مكان آخر وراء منافعها ودفعت

بروؤس أموالها إليه . هذه هي القاعدة ، على الأقل في الحالات التي تكون الرأسمالية فيها رأسمالية قوية قائمة على التجميع التراكمي القوي . وهذا ما نلاحظه على التجار الجنويين في منطقة البحر الأسود في القرن الخامس عشر ، فبعد أن استولى الأتراك على القسطنطينية في عام ١٤٥٣ ، احتلوا بعد ربع قرن ، في عام ١٤٧٩ مواقع في شبه جزيرة القرم ، وبخاصة في كافا Caffa التي كانت مركزاً تجارياً هاماً . كانت تلك كلها ضربات عانى منها تجار إيطاليا ، إلا أن الجنويين لم يتخلوا عن تجارة الشرق ، بل ظلوا متمسكين بوجودهم هناك حيثما استطاعوا ، فبقوا في جزيرة خيوس ببحر إيجة مثلاً حتى عام ١٥٦٦ ؛ ولكنهم في الوقت نفسه اتجهوا إلى مواقع أخرى ، وبذلوا أفضل ما لديهم من جهد ونشاط لتقوية وإنماء شبكة أعمالهم التجارية التي كانت موجودة في أوروبا ، في أسبانيا ، وفي مراكش ، وبعد ذلك ، في أنتفربن وليون . ما كانوا يخسرون إمبراطورية في الشرق ، حتى يقموا إمبراطورية أخرى في الغرب . وحدث نفس الشيء عندما تعرضت الإمبراطورية البرتغالية في المحيط الهندي ومنطقة الجزر المحيطية لهجوم شرس ، وأصيبت بجراح مميتة في ميدان كان لها فيه الريادة ، فما كان منها إلا أن ركزت جهودها في السنوات الأخيرة من القرن السادس عشر ، والسنوات الأولى من القرن السابع عشر ، على البرازيل وأمريكا الإسبانية . كذلك تكررت الظاهرة نفسها في مطلع القرن السابع عشر عندما تعرضت المؤسسات التجارية الفلورنسية لخسائر ضخمة مثيرة ، فقد اتجهت إلى أوروبا الوسطى ، وسلكت إليها طرقاً كثيرة منوعة ، انطلاقاً من البندقية ، ووجد التجار الإيطاليون تعويضاً ، كان هيناً ، ولكنه كان مضموناً ، عوضهم عن الخسائر التي منوا بها في أعقاب تقلب الأحوال الاقتصادية بعد عام ١٦٠٠ (٩٣) . وليس من قبيل المصادفة البحتة أن بارتولوميو ڤياتيس Bartolomeo Viatis[٩٤] ، من أبناء برجامو Bergamo شمالي إيطاليا، وكان من رعايا البندقية ، أصبح في مدينة نورنبرج الألمانية واحداً من أغنى أغنياء تجار المدينة، إن لم يكن أغناهم جميعاً . وليس من قبيل المصادفة البحتة أن نجد إيطاليين يمارسون نشاطهم التجاري في لايبتسيج ، ونورنبرج ، وفرنكفورت، وأمستردام، وهامبورج ولا أن نجد البضائع الإيطالية ، والموضات الإيطالية تستمر في الانسياب إلى ڤيينا، وبدرجة أكبر إلى پولندة ، عن طريق محطات تجارية نشيطة في كراكاو والڤوفLwow . وهناك رسائل محفوظة في دور المحفوظات البولندية[٩٥] تبين أن التجار الإيطاليين كانوا في القرن السابع عشر حاضرين في المدن والأسواق الموسمية البولندية، ولقد كانوا من الكثرة بحيث أن العين لم تكن لتخطئهم . وإليك هذه القصة الموجزة التي تتضمن تفصيلات لها دلالتها على وجود الإيطاليين بأعداد كبيرة في پولندة . في عام ١٦٤٣ كُلِّف جندي أسباني بأن يذهب إلى هولندة ، ليشتري هدايا لملكة پولندة ، وليحملها إليها في وارسو،

كانت الهدايا عبارة عن طُرَف من الدنتيلا ، وعروسة تلبس ثياباً على الموضة الفرنسية، طلبتها الملكة « لكي يقوم الخياطون العاملون في خدمتها بتفصيل ثياب لها حسب هذه الموضة الفرنسية ، لأن الموضة البولندية كانت تبلع رقبتها ، ولا تروق لهواها » . ووصل الجندي الأسباني ، فاستقبلوه استقبال السفير ، ويقول : « وقد ساعدتني معرفتي باللغة اللاتينية نوعاً ما ، وإلا لما كنت فهمت شيئاً من لغتهم اللعينة .ولا يعرفون من لغتنا إلا عبارات التشريف dar senoria يلوونها على النهج الإيطالي ، لأن هذه البلاد - بولندة - فيها كثير من التجار الإيطاليين .» . وتوقف في طريق العودة في *كراكاو* ، « المدينة التي يتوجون فيها ملوك بولندة » ، ولاحظ وجود « العديد من التجار الإيطاليين يتاجرون خاصة في الأقمشة الحريرية » في هذا المركز التجاري الكبير . وليس من شك في أن هذه الشهادة صغيرة ، ولكنها ذات دلالة (٩٦) .

أقليات

شديدة البأس

تبين لنا الأمثلة السابقة أن التجار الكبار ، المهيمنين على الدوائر والشبكات التجارية، كثيراً ما كانوا ينتمون إلى أقليات أجنبية ، وكانت تلك الأقليات تقوم إما على أساس الجنسية (التجار الإيطاليين في فرنسا أيام الملك فيليب الجميل والملك فرانسوا الأول - أو في أسبانيا أيام الملك فيليب الثاني)، وإما على أساس العقيدة (اليهود ، الأرمن، البانيان، البارسيين ، الراسكولنيكيين في روسيا ، أو الأقباط في مصر الإسلامية) . فما علة هذا الاتجاه ؟ من الواضح أن كل أقلية لديها ميل طبيعي إلى التكاتف ، والترابط ، والتعاون والدفاع عن النفس : فأهل جنوة ، مثلاً ، عندما يكونون في الغربة يجمعهم إحساس بالترابط ، وكذلك الأرمن . وهناك مقال - قيد النشر - بين فيه تشارلس ويلسون Charles Wilson بشيء من الطرافة ، كيف تغلغل الهوجنوت الفرنسيون (البروتستانت الذين فروا من الاضطهاد في فرنسا) الذين لاذوا بلندن تغلغلاً يثير الدهشة حتي وصلوا إلى أعلى مستويات دنيا التجارة هناك ، وكان الباحثون قد شغلوا من قبل خاصة ببيان الدور الذي لعبوه هناك في نشر التقنيات الحرفية . وكان الهوجنوت الفرنسيون دائماً ، ومازالوا ، يكونون في العاصمة الإنجليزية مجموعة متماسكة متشبثة أشد التشبث بهويتها.

ثم إننا نلاحظ أن الأقليات يتملكها بسهولة الشعور بالظلم ، والقهر ، وبأن الأغلبية لا تحبها ، وهذا الشعور يعفيها من الالتزام الشديد بالضمير في مسلكها حيال الأغلبية . فهل هذا هو السبيل ليصبح الإنسان رأسمالياً « كاملاً » ؟ لجابرييل أردان Gabriel Ardant (٩٧) رأي يقول: « الإنسان الإقتصادي ، الهومو إيكونوميكوس homo oeconmicus، [ويقصد

به الإنسان الذي انحاز للنظرية الرأسمالية كل الانحياز] إنسان ليست لديه مشاعر حب تجاه أشباهه من البشر، إنسان لا يريد أن يرى أمامه سوى عناصر اقتصادية ، مشترين، بائعين ، دائنين ، مقرضين ، لا تقوم ، من الناحية المبدئية ، بينه وبينهم من علاقات سوى علاقات اقتصادية بحتة . »ويرجع زومبارت Sombart تفوق اليهود في تشكيل الروح الرأسمالية إلى ما تحلله لهم تعاليمهم الدينية حيال« الكفار gentils » من أمور تحرمها عليهم حيال أبناء دينهم .

ولكن هذا التعليل يهدم نفسه بنفسه . فالمجتمع الذي لديه محرماته ، ومحظوراته ، والذي يعتبر المهن المتصلة بالربا ، بل المتصلة بالمال مهناً محرمة - والمال مصدر ثروات ليست فقط قاصرة على التجار - مجتمع يمارس لعبة اجتماعية ، تقفل على «الشواذ anormaux» دائرة الأعمال التي يستهجنها ، والتي يعرف أنها ضرورية للمجتمع في مجموعه . وإذا صدقنا ألكسندر جيرشنكرون Alexandre Gerschenkorn [٩٨] فإن هذا هو ما حدث في روسيا، وكان الشواذ الذين تركت لهم أعمال المال المستهجنة هم جماعة المارقين عن الكنيسة الأرثوذكسية أو الراسكولنيكيين . ويشبه الدور الذي لعبوه دور اليهود والأرمن . ولو لم يكونوا موجودين ، لكان من الضروري اختراعهم . « مَثَلُ اليهود في ضرورتهم لبلدٍ ما كَمَثَلِ الخبازين » ، هذا ما أعلنه شريف البندقية مارينو سانودو ، غاضباً على من فكروا في اتخاذ إجراءات ضد اليهود [٩٩] .

والأفضل عند معالجة هذا الموضوع الجدلي أن نتكلم عن المجتمع لا عن « الروح الرأسمالية » . فقد أدت الصراعات السياسية ، والمشاعر الدينية في أوروبا الوسيطية والحديثة إلى إبعاد العديد من الأفراد عن مجتمعاتهم ، فلما اجتمع هؤلاء في الغربة، أو في المنفى، وصفوا بالأقليات . وكانت المدن الإيطالية ، مثلها مثل المدن الإغريقية في العصر الكلاسيكي ، أشبه شيء بأعشاش الزنابير : كان هناك ***مواطنون*** يعيشون من داخل الأسوار ، ***ومنفيون*** ، وكان المنفيون طائفة اجتماعية انتشرت انتشاراً واسعاً ، وأدى انتشارها هذا إلى استحداث اسم نوعي خاص أطلق عليها ، هو فووروشّيتي fuorusciti أي المبعدون . وكان عُشر أسر جنوة ، وفلورنسا ، ولوكا يعيشون في داخل المدن، بينما كان التسعة أعشار من المبعدين ، ولكنهم كانوا يحتفظون في قلب المدن بممتلكاتهم وصلاتهم التجارية . وظلوا يحتفظون بها حتى جاء اليوم الذي ضمتهم فيه المدن من جديد إليها . أما كان هؤلاء المبعدون ، وبخاصة إذا كانوا من التجار ، قد وُضعوا ، عندما نُفوا ، على طريق الثراء ؟ فالتجارة الكبيرة هي التجارة البعيدة . وكانوا قد حكم عليهم بممارستها ، عندما أخرجوا من النطاق المحلي. كان نفيهم ، سبباً في ثرائهم العريض. ومن أمثلة ذلك أن جماعة من النبلاء رفضت في عام ١٣٣٩ الحكومة الشعبية التي تولت الحكم في جنوة مع



مدينة بروجه Brugge ، ميدان البورصة : ويلاصق مبنى البورصة من اليسار دار الجنويين ، ومن اليمين دار الفلورنسيين ، وهو دليل ملموس على انتشار التجارهناك الإيطاليين وما كان لهم من سطوة.

عودة الدوجات الداذمين ، فتركوا البلد (١٠٠) وذهبوا إلى المنفى ، وقد أطلق على هؤلاء النبلاء المنفيين اسم النبلاء القدامى nobili vecchi ، بينما أطلق على الذين بقوا تحت الحكومة الشعبية اسم النبلاء الجدد nobili novi - وقد بقيت هذه التفرقة حتى بعد أن عاد المنفيون إلى المدينة . وإذا بهؤلاء النبلاء القدامى يصبحون هم القابضين على زمام التجارة العريضة مع الخارج . وكأنما كانت المصادفة هى التي شاءت ذلك.

وهناك منفيون آخرون تنطبق عليهم هذه الملحوظات هناك *المارانيون* الأسبان والبرتغاليون ، وهم اليهود الذين أضطروا إلى اعتناق المسيحية حفاظاً على حياتهم ، ومنهم من ذهبوا إلى أمستردام ، وارتدوا إلى اليهودية . ومن المنفيين المشهورين البروتستانتيون الفرنسيون . ذهبوا إلى المنفى على أثر إلغاء مرسوم نانت في عام ١٦٨٥ ، وتعرضهم للاضطهاد من جديد ، فحققوا الثراء ، وعاد منهم من عاد بعد أن تغيرت الظروف . وليس

من الممكن القول إن إلغاء مرسوم نانت هو الذي خلق البنك البروتستانتي la Banque pro-testante الذي أصبح فيما بعد المهيمن على الاقتصاد الفرنسي ، والصحيح أنه أتاح له ما مكنه من النمو والازدهار . وكان هؤلاء المبعدون من نوع جديد ، فقد احتفظوا بعلاقاتهم في داخل المملكة الفرنسية ، حتى قلب المملكة باريس . ويقال إنهم نجحوا أكثر من مرة في أن ينقلوا إلى خارج فرنسا جزءاً كبيراً من رؤوس أموالهم التي خلفوهم وراءهم ، ثم جاء اليوم الذي عادوا فيه أعزّة أقوياء كما عاد النبلاء القدامى من قبل إلى جنوة .

والأقلية عبارة عن شبكة توشك أن تكون قد بنيت مقدماً على أساس متين ، بحيث يجد الفرد فيها سنداً ، والرجل الإيطالي الذي يهبط ليون لأول مرة لا يحتاج لكي يبدأ نشاطاً تجارياً إلا إلى منضدة ، وقطعة من الورق ، وهذا شيء دهش له الفرنسيون . ولكن هذا الرجل يجد في مكانه شركاء تلقائيين ، ومصادر للمعلومات ، والضمانات ، ومراسلين في كل مراكز أوروبا التجارية . إنه يجد باختصار كل شيء تقوم عليه الثقة التجارية والتي يحتاج التاجر عادة ألى سنوات وسنوات لكي يحصل عليها . والإنسان يدهش كذلك عندما ينظر إلى لايبتسيج أو ڤيينا وعيرها من المدن التي تقوم على هامش أوروبا الآهلة بالسكان والتي جاءت نهضة القرن الثامن عشر فأضفت عليها المزيد من الأهمية ، فيجد التجار الأجانب قد حققوا فيه الثراء والرفعة ، تجاراً من هولندة ، ومن النازحين الفرنسيين بع إلغاء مرسوم نانت (فقد وصل أول نازحين فرنسيين إلى لايبتسيج في عام ١٦٨٨) ، ومن الإيطاليين، ومن أهل السافوا ، ومن أبناء التيرول . وتنطبق عليهم جميعاًبلا استثناء تقريباً هذه المقولة : الحظ في صالح الأجنبي . والأجنبي له بحكم أصله صلات بالمدن والأماكن البعيدة تهيئه أساساً للتجارة البعيدة ، للتجارة الواسعة . فهل يحق لنا أن نقول أن هؤلاء الذين نكبوا بالنفي والنزوح والتغرب، كانوا في الحقيقة من المحظوظين ؟ هل صحيح أن ما تخاف منه، ليس أفضل منه ؟ أم ترانا نبالغ في الجرى وراء الأمثال؟

القيمة التجارية المتزايدة

العرض والطلب

تأتلف الشبكات والدوائر على هيئة منظومة ، شبيهة بمنظومة السكك الحديدية ، حيث القضبان ، والأسلاك المعلقة التي تحمل التيار ، والمركبات المتحركة ، والفنيون ، كل شيء في موضعه من أجل الحركة . ولكن الحركة مشكلة في حد ذاتها .

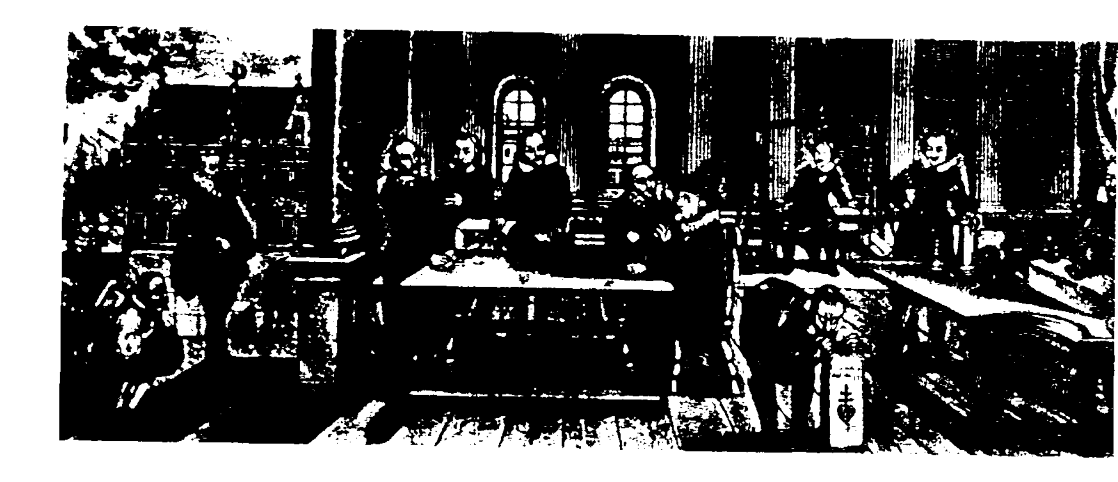
القيمة التجارية المتزايدة

من الأمور البديهية أن السلعة ، حتى تتحرك من مكانها ، لابد أن يزيد ثمنها في أثناء رحلتها . وهذا هو ما أسميه ***القيمة التجارية المتزايدة*** . فهل القيمة التجارية المتزايدة قانون ينطبق بغير استثناء ؟ على هذا السؤال أجيب بنعم ، أو تقريباً . في نهاية القرن السادس عشر كانت قطعة العملة الثُمانية الأسبانية peso de a ocho تساوي ٣٢٠ ريس reis في البرتغال ، و ٤٨٠ في الهند [١٠١] . وفي نهاية القرن السابع عشر كانت الفارة la vare (٠,٨ من المتر) من قماش الإيتامين الخفيف ثمنها في مكان صنعها وهو لومان Le Mans بفرنسا ٣ ريالات ، وفي أسبانيا ٦ ريالات ، وفي أمريكا ١٢ ريالاً [١٠٢]. ونتبين من هذه المعلومة ارتفاع سعر السلعة الواردة من بعيد ارتفاعاً يثير الدهشة . وحول عام ١٥٠٠ كان سعر الرطل الإفرنجي (= نصف كيلو) من الزعفران (الإيطالي أو الأسباني) يناظر سعر حصان ، وكان سعر الرطل الإفرنجي من السكر يناظر سعر ثلاثة خنارير لبّاني [١٠٣] : في پنما في عام ١٥١٩ كان سعر الحصان ٢٤ بيزوس ونصف ، وسعر العبد الهندي ٣٠ بيزوس ، وقِربة النبيذ ١٠٠ بيزوس [١٠٤] .... في مارسليا في عام ١٢٤٨ كان سعر ثلاثين متراً من الجوخ الفلمنكي يناظر ما بين مثلين وأربعة أمثال ثمن عبد شرقي [١٠٥] . وهذه ظاهرة قديمة سجلها پلينيوس الكبير (ولد في عام ٢٣ وتوفي في عام ٧٩ ميلادي) حيث ذكر أن منتجات الهند ، الفلفل أو التوابل ، كانت تباع في روما بمائة مثل ثمن إنتاجها [١٠٦] . ومن الواضح أن في حالة رحلة على هذا الطول كان من الضروري أن يكون الربح عالياً حتى تبدأ الدورة ، وحتي يغطي تكاليف النقل. فسعر شراء السلعة ، يضاف إليه ثمن النقل، وكان سعر النقل في الماضي باهظاً على نحو خاص. ولدينا بيانات عن ست شحنات من أقمشة الجوخ اشتريت من أسواق شامپانيا الموسمية في عام ١٣١٨ و١٣١٩، ونقلت إلى فلورنسة ، تبين أن النقل - بما فيه الرسوم، وتكاليف الحزم، وما إلى ذلك - تكلف النسب المئوية التالية من سعر الشراء، أو من السعر الأول primo costo : ١١,٨٠ ٪، ١٢,٥٣٪ ، ١٥,٩٦٪ ، ١٦,٠٥٪، ١٩,٢١٪، ٢٠,٣٤٪ [١٠٧] . وكانت تكاليف النقل ، كما تبين هذه الأرقام ، تتباين عند نقل السلع نفسها، على الطريق نفسها ، وربما بلغت الضعف . ثم إن هذه النسب المئوية التي ذكرناها تعتبر

منخفضة نسبياً : فالأقمشة سلعة غالية وخفيفة الوزن . أما إذا كانت السلعة ثقيلة الوزن، ورخيصة الثمن ، مثل القمح أو الخشب أو الملح أو النبيذ - فإنها لم تكن عادة تنقل بطريق البر لمسافات طويلة إلا إذا كانت هناك ضرورة مطلقة - وفي هذه الحال يضاف ثمن هذه الضرورة المطلقة إلى تكلفة النقل . وكان نبيذ كيانتي Chianti معروفاً بهذا الاسم في عام ١٢٩٨ . وكان نوعاً رخيص الثمن ، نوعاً « فقيراً povero » ثمن الهيكتولتر أي المائة لتر منه فلورين واحد (وكان ثمن نبيذ مانيمقازيا مثلاً يزيد عليه بما بين ١٠ و ١٢ ضعفاً)، فإذا نقل من جريفه Greve إلى فلورنسة (٢٧ كيلومتراً) ارتفع سعره بمقدار ما بين ٢٥ إلى ٤٠ ٪ ، أما أذا طالت مسافة النقل حتى ميلانو فإن السعر يتضاعف ثلاثة أضعاف[١٠٨] . حوالي عام ١٦٠٠ كان نقل برميل النبيذ من لابيراكروث La Vera Cruz إلى مكسيكو يكلف مثل ثمن شرائه في إشبيلية [١٠٩] . وبعد هذا التاريخ ، في زمن كانتيون Richard Cantillon أي في مطلع القرن الثامن عشر « كانت العربة المحملة بالنبيذ تكلف من بورجونديا إلى باريس أكثر من ثمن النبيذ نفسه في مكان عصره .» [١١٠] .

ولقد شددنا في المجلد الأول من هذا الكتاب على إبراز الصعوبة المتمثلة في نظام النقل الذي كان باهظ التكاليف ، وبغير مرونة . وقد بين فيديريجو ميليس Federigo Melis[١١١] أن جهداً كبيراً قد بذل ، على الرغم من ذلك ، في القرنين الرابع عشر والخامس عشر ، في مجالات النقل البحري ، حيث زيد حجم جسم السفينة ، وبالتالي سعتها ، ووضعت تعريفات متدرجة ، كانت تتجه إلى الالتزام بقيمة البضاعة : ومعنى هذا أن السلع الغالية كانت تتحمل بجزء من تكاليف نقل السلع العادية . أما في ليون ، في القرن السادس عشر ، فكان سعر النقل بطريق البر يحسب قياساً على وزن البضائع [١١٢] .

أياً كان الأمر فإن المشكلة تظل هي هي من وجهة نظر التاجر : لابد للبضاعة التي تأتي إليه محمولة على مركب شراعية ، أو على متن عربة، أو على ظهر حيوان من حيوانات النقل، أن تزداد قيمةً في نهاية الرحلة زيادة تغطي - علاوة على التكاليف الزائفة للعملية - ثمن الشراء، وقد تزايد نتيجة النقل ، وتزايد كذلك بمقدار الربح الذي يرجوه التاجر . وإذا لم يكن الأمر على هذه الصورة ، فما الذي يدفع التاجر إلى المخاطرة بماله وجهده ؟ ولكن السلع المختلفة لا تحقق هذه النتيجة بنفس الدرجة من السهولة ، هناك طبعاً البضائع التي يسميها سيمون رويث السلع الملكية ، وهي الفلفل ، والتوابل ، والقرمز - ونضيف إليها قطع العملة الثُمانية - ، هذه السلع لا مشاكل فيها : الرحلة طويلة ، ولكن الربح مضمون . وإذا لم يعجبه السعر ، فما عليه إلا أن ينتظر ، وأن يتذرع بقليل من الصبر ، وسيسير كل شيء على ما يرام، وسيأتي المشتري حتماً أو ما يوشك أن يكون كذلك . ولقد كان لكل بلد، ولكل عصر «سلعه الملكية» ، التي كان تفوق السلع الأخرى فيما تعود به من قيمة تجارية متزايدة.



في مدينة نورنبرج الألمانية ، بين عام ١٦٤٠ وعام ١٦٥٠ ، وصول الزعفران والتوابل . ونلاحظ من اليسار إلى اليمين خطوات العمل المتتالية من التسليم ، إلى التسجيل ، ثم وزن الطرود ، ثم فحص البضاعة ، ثم إعادة التصدير (المتحف القومي الجرماني في نورنبرج).

ولننظر إلى رحلات جامباتيستا چيميللي Giambattista Gemelli ، وهي رحلات مثيرة، تغري بقراءتها ، من أكثر من ناحية ، وهي في حد ذاتها تشهد شهادة رائعة على سلامة هذه القاعدة ، قاعدة القيمة التجارية المتزايدة . هذا الرحالة من أبناء نابلي ، قام برحلاته لمتعته الخاصة أكثر مما قام بها لتحقيق أرباح تجارية ، وانطلق في عام ١٦٩٤ في جولة حول العالم ، ووجد السبيل لتغطية نفقات رحلته الطويلة : فكان ، عندما ينزل مكاناً ، يشتري السلع التي يعرف عنها أنها ستزداد قيمتها في المكان الذي سيتجه إليه . في بندر عباس، على الخليج الفارسي ، اشترى « البلح ، والنبيذ ، والبراندي [...] وكل فواكه فارس التي يحملها الإنسان إلى الهند مجففة ، أو مخللة في الخل [...] وهي أشياء يحقق صاحبها ربحاً عظيماً .»(١١٣) . فلما ركب غليون مانيلا في طريقه إلى أسبانيا الجديدة – المكسيك، أخذ معه الزنبق الصيني ، الذي كشف سره قائلاً : « إنه يحقق ٣٠٠ في المائة ربحاً»(١١٤). وهكذا من مكان إلى مكان . وكانت السلعة وهي تسافر مع صاحبها تصبح بالنسبة إليه رأسمال يأتي ثمره في كل خطوة ، ويسدد ثمن رحلة الرحالة ، ويضمن له عند عودته إلى نابلي أرباحاً عالية . أما فرنتشيسكو كارليتي Francesco Carletti (١١٥) الذي قام برحلته في عام ١٥٩١ ، قبل چيميللي بقرن تقريباً ، ودار حول العالم ، فقد اختار كأول حمولة

تجارية «العبيد السود» ، وكانوا يمثلون « سلعة ملكية » آنذاك ، اشتراهم من جزيرة ساو تومه Sao Tomé ، وباعهم في قرطاخينا Cartagena بكولومبيا .

أما السلع العادية فأمرها بطبيعة الحال ليس بهذه السهولة ، العملية التجارية هنا لا يمكن أن تؤتي ثمارها إلا في ظل مئات الاحتياطات . من الناحية النظرية كل شيء سهل، على الأقل في تصور واحد من رجال الاقتصاد هو الأب كوندياك Condillac [١١٦] : في رأيه أن القاعدة الصحيحة للتجارة البعيدة هي إقامة صلة بين سوق تتوفر فيها بضاعة ما ، وبين سوق تندر فيها نفس البضاعة . أما من الناحية العملية فينبغي ، للتحكم في هذه الظروف، أن يكون الإنسان حريصاً ، وأن يكون ملماً بالمعلومات . ولدينا مراسلات التجار تمثل وثائق وفيرة غاية الوفرة شاهدة على هذه الحقيقة .

نحن الآن في أبريل من عام ١٦٨١ ، في ليڤورنو ، في دكان جامباتيستا ساردي Giam-battista Sardi [١١٧] ، كانت مدينة ليڤورنو ميناء أساسياً لمنطقة توسكانا ، مفتوحاً على سعته على البحر المتوسط ، وعلى أوروبا كلها ، على الأقل حتى أمستردام . في أمستردام اتخذ بنيامين بورلاماكي Benjamin Burlamacchi ، وهو أصلاً من مدينة لوكا الإيطالية ، له محلاً تجارياً ، يتعامل فيه خاصة في بضائع البلطيق ، وروسيا والهند وغيرها . وهذا أسطول تجاري تابع لشركة الهند الشرقية قد وصل منذ قليل ، وأدى وصوله إلى انخفاض سعر القرفة ، في هذا الوقت اتصلت المراسلات بين التاجرين : ساردي وبورلاماكي . أما تاجر ليڤورنو فكان يفكر في عمليات تجارية تدور حول القرفة ، تلك السلعة الملكية ، ويخطط لتصريفها خططاً كثيرة ، وكتب إلى بورلاماكي ، يشرح له أنه « يرجو أن يتولى العمليه لحسابه وحده » ، يعني أنه لا يفكر في اقتسامها مع مراسله . ولكن المشروع فشل في نهاية المطاف ، وإذا بساردى قد أصبح مستعداً في هذه الحالة لمشاركة بورلاماكي ، ولم يجد سلعة أخرى تهمه ، يجلبها من أمستردام إلى ليڤورنو على سبيل المبادلة ، إلا جلود «الڤاكيتي vacchette » ، وهي جلود تدبغ دباغة خاصة ، حسنة الرائحة ، كانوا يستوردونها من روسيا ، وسرعان ما اشتد الطلب عليها ، وأغرقت أسواق إيطاليا . ونتبين في ذلك العام ، عام ١٦٨١ ، أن هذه الجلود كانت تسجل بصفة منتظمة في بورصة ليڤورنو، وكانت أحياناً تأتي إلى هناك مباشرة من أرخانجلسك ، تصاحبها براميل الكافيار . عندما تكون هذه الجلود « جميلة اللون ، من الداخل والخارج ، وعريضة ، ورقيقة ، ولا يزيد وزنها على ٩ أو ١٠ أرطال فلورنسية » ، وشحن بورلاماكي عدداً من هذه الجلود على سفينتين (تقسيماً للمخاطر) ، سفينتين عليهما حراسة جيدة , قائمة على مرافقة جيدة de buona difesa, che venghino con buon convogli، قبل أن يحل موعد الإيقاف الشتوي للملاحة في الشمال. وكانت الجلود التي تباع في أمستردام بـ ١٢ ، تسجل

بورصة ليڤورنو أسعارها بـ ٢٦,٥ و ٢٨ ، يعني أكثر من الضعف . ويكتب ساردي إلى مراسله ، أن سعر الجلد ، تسليم ليڤورنو ، لا ينبغي أن يجاوز ٢٤ : ويتوقع أن يكون ربحه في هذه الحالة في حدود ١٠٪ . وشحن بورلاماكي ستة طرود على السفينة في جزيرة تيكسيل الهولندية ، وتلقى تعليمات من ساردي بأن يسحب كمبيالة على مصرفي من البندقية لتغطية نصف تكاليف الشراء . كان كل شيء في العملية قد حسب ، ومع ذلك فإن العملية في نهايتها لم تكن براقة ، فقد وصلت كميات كبيرة من الجلود إلى ليڤورنو ، هبطت بالسعر في مايو ١٦٨٢ إلى ٢٣ ؛ وكانت الجلود التي يتبين أن جودتها منخفضة لا تجد تصريفاً مناسباً ، ففي ١٢ أكتوبر من العام نفسه ، كانت كميات منها لا تزال موجودة في المخزن لم يتم بيعها . لم يكن هذا كله شيئاً ذا بال بالنسبة لمؤسسة ساردي التجارية ، التي كانت من عام ١٦٨١ إلى عام ١٦٨٢ تقوم بعمليات متعددة – وبخاصة تصدير زيوت وحمضيات ريڤييرا جنوة – وكانت تتاجر تجارة واسعة مع أمستردام وانجلترة . وكانت في بعض الأحيان تشحن سفناً كاملة بمفردها . ولكننا أوردنا هذه التفصيلات لأنها تبين صعوبة تحديد القيمة التجارية المتزايدة عن بعد، واتخاذ ترتيبات بشأنها.

ومن هنا كانت مهمة التاجر الأبدية تتمثل في إجراء الحسابات التوقعية ، وتكرارها، وإعادتها المرة تلو المرة ، وتخيل العملية التجارية عشر مرات في المخيلة قبل الإقدام على التجربة. وهذا تاجر منهجي التفكير من أهل أمستردام [118] يفكر في الدخول في عملية ما في فرنسا ، فهو يكتب إلى دوجا الإبن ، قومسيونجي في مدينة روان ، يطلب منه ما يلي: «أن تذكر لي في الإجابة على الرسالة أسعار السلعة الأكثر انتشاراً عندكم ، وأن ترسل إليّ كذلك قائمة حساب توقعية [عرض للأسعار والتكاليف المتوقعة] ...واذكر لي بصفة خاصة سعر أسنان الحوت ، وزيت الحوت الأحمر ، وحمرة الفُوّة ، والحمرة المسحوقة الناعمة وغير المقشورة ، وقطن أزمير ، والخشب الأصفر ، وخيوط الصلب [...] والشاى الأخضر .» ومن ناحية أخرى نجد تاجراً فرنسيا [119] يكتب في ١٦ فبراير ١٧٧٨ إلى تاجر في أمستردام طالباً معلومات : « ..ولما كنت على غير علم بطريقة بيع مشروبات البراندي لديكم ، فأكون شاكراً لكم لو تفضلتم بإبلاغي كم يساوي ٣٠ قلت (القلت velte = مابين ٧ و ٨ لترات)، محولة إلى العملة الفرنسية، حتى أستطيع أن أجري حسابي ، فإذا رأيت شيئاً من الفائدة، أرسلت إليكم كمية من البراندي ....»

أما أن القيمة التجارية المتزايدة حافز ضروري لكل تبادل تجاري فقاعدة بديهية إلى الحد الذي أظن معه أنه من الخطل أن نلح عليها ، ولكن تشديدنا عليها يرجع إلى أنها تفسر من الأشياء أكثر ما قد يتصور الإنسان في البداية . ألا تعني هذه القاعدة بصفة خاصة أنها تميز تلقائياً البلاد التي يقال عنها إنها ضحية غلاء الأسعار ؟ فهذه البلاد هي

الفنارات التي تضيء بأقوى نور ، وهو مراكز الجذب الغالب . والأسعار العالية هي التي تشد السلعة . كانت البندقية التي هيمنت على البحر المتوسط قد عرفت بأن الحياة فيها غالية وظلت على هذه الحال حتى القرن الثامن عشر (١٢٠) . كذلك هولندة أصبحت بلداً، الحياة فيها غالية : ويعاني الناس فيها من الضيق ، وبخاصة الفقراء ، بل من هم فوق مستوى الفقراء(١٢١) . كذلك أصبحت إسبانيا منذ عصر شارلكان ، كارل الخامس ، بلداً الحياة فيه غالية غلاء بشعاً (١٢٢) . وهذا واحد من الرحالة الفرنسيين زار أسبانيا في عام ١٦٠٢ فقال : « ...عرفت هناك حقيقة المثل ، كل شيء غال في أسبانيا، إلا المال»(١٢٣). وظلت الحياة فيها على هذا النحو في القرن الثامن عشر أيضاً . وسرعان ما حققت انجلترة في الغلاء رقماً قياسياً لم يكن السهل ضربه : فكانت هي بامتياز البلد الذي ثقلت فيه نفقات الحياة اليومية : وكان الأجنبي يوشك أن يتردي إلى مهاوي الإفلاس عندما يدفع إيجار المنزل، وأجرة العربة الحنطور ، ونفقات المائدة ، أو تكاليف الإقامة في الفندق (١٢٤) . فهل كان هذا الارتفاع في تكاليف الحياة ، وفي الأجور والمرتبات ، وقد بدا واضحاً منذ ما قبل ثورة عام ١٦٨٨ ، فدية ، أو كان علامة ، أو كان شرطاً للتفوق الإنجليزي الذي كان في طريقه إلى التحقق؟ هل الغلاء هو فدية وعلامة وشرط أي تفوق ؟ ولنستمع إلى هذا الرحالة الإنجليزي، فاينيس موريسون Fynes Moryson الذي عمل من عام ١٥٩٩ إلى عام ١٦٠٦ سكرتيراً للورد ماونتجوي Lord Mountjoy ، وكان قبل ذلك من عام ١٥٩١ إلى عام ١٥٩٧ قد جال في ربوع فرنسا ، وإيطاليا ، وهولندة ، وألمانيا ، وبولندة ، فلاحظ وأحس الملاحظة ، ودون هذه الفكرة المدهشة : « عندما وجدت في بولندة ، وإيرلندة رخصاً عجيباً في السلع الغذائية الضرورية ، يواكبه افتقار إلى الفضة التي كانت لقلتها عالية القيمة ، فقد قادتني هذه الملحوظات إلى رأي مضاد تماماً لرأي العامة ، ألا وهو أنه ليس هناك علامة أكثر دلالة على ازدهار دولة ما وغناها إلا غلاء هذه السلع ...» (١٢٥) . وهذا الرأي هو مايؤكده پينتوPinto، وهو مضمون التناقض الذي عبر عنه كينيه Quesnay : « الوفرة والغلاء هما الغنى » (١٢٦). وفي عام ١٧٨٧ كان أرثر يانج Arthur Jung (١٢٧) يمر ببوردو ، فدون الملحوظة التالية: « أجور البيوت والشقق ترتفع من يوم إلى يوم ؛ وكان الارتفاع كبيراً منذ عاد السلام [عام ١٧٨٣] وكانت الإيجارات ترتفع في الوقت الذي كانت فيه بيوت جديدة كثيرة قد شيدت أو على قيد التشييد . وكان ارتفاع الإيجارات يطابق الارتفاع العام في الأسعار : والناس يشكون من أن نفقات المعيشة قد ارتفعت بنسبة ٣٠ ٪ في ١٠ سنوات. وليست هناك علامة على الرفاهية أوضح من هذه العلامة . » وهذا الرأي هو الذي عبر عنه قبل ذلك بعشرين عاماً الأب الشاب جالياني Galiani ، في كتابه عن النقود ، حيث قال: «إن ارتفاع الأسعار هو الدليل الأكيد لمعرفة أين تكون الثروات العظمى » (١٢٨) . ولنا أن نفكر في التأملات

النظرية التي تناول بها ليون دوبرييه Léon Dupriez [١٢٩] العصر الحاضر ، عندما تعرض « للبلدان المتقدمة المنطلقة كالسهم » التي يكون فيها مستوى الأجور والأسعار « أعلى بشكل واضح من البلدان المتخلفة عن ركب التطور » . وهذا موضوع سنعود إليه ، ونبحث في أسباب هذا التباين في المستويات ، فليس من الصواب التعجل ، والتحدث عن تفوق البنية، وتفوق النظام ، وإنما الصواب أن نتناول بالحديث بنية العالم ككل [١٣٠] .

ومن البديهي أننا نجد ما يغرينا في دراسة وضع انجلترة الخارج عن المألوف لنرده إلى هذه القاعدة الأساسية . ولقد كانت الأسعار المرتفعة ، والأجور العالية هناك معينات ، ولكنها كانت في الوقت نفسه معوقات .إلا أننا نلاحظ أن صناعة المنسوجات الصوفية في إنجلترة تغلبت على هذه المعوقات بفضل ما أتيح لها من إنتاج فائق من الصوف منخفض السعر . فهل هذا هو ما حدث بالنسبة للأنشطة الصناعية الأخرى ؟ إذا كان هذا هو الذي حدث في مجال صناعة المنسوجات الصوفية ، فكيف تغلبت انجلترة على المعوقات في المجالات الصناعية الأخرى ؟ كانت الثورة الصناعية في أواخر القرن الثامن عشر هي المخرج الرائع من الأزمة ، وهذا أمر ينبغي أن نعترف به .

العرض والطلب :

المحرك الأول

من البديهي أن الحافز الأساسي للتبادل يأتي من العرض والطلب ، من العروض والطلبات ، وهي عوامل معروفة ، ولكن سمتها العادية لا تجعل من السهل تعريفها أو تمييزها . فالعروض والطلبات تمثُلُ أمامنا بالمئات ، أو بالآلاف ، مترابطة كالسلسلة ، كالأيدي المتشابكة ، فهي الكهرباء التي تسري في الدوائر . وعلم الاقتصاد الكلاسيكي يشرح كل شيء على أساس العرض والطلب ، ويزج بنا على هذا النحو في مناقشات لا تنتهي إلى نتيجة حول دور العرض ، ودور الطلب ، كل على حدة ، من حيث هي عناصر محركة ، وهي مناقشات لا تفتأ تعود إلى الظهور حتى يومنا هذا ، ولا تزال تحتل مكانها بين مبررات السياسات الاقتصادية .

ونحن جميعاً نعلم أنه ليس هناك عرض بغير طلب ، والعكس صحيح ، كلاهما يولد من التبادل الذي يصنعانه ، والذي يصنعهما . ومن الممكن أن نقول نفس الكلام عن االشراء والبيع، الذهاب والعودة في العملية التجارية ، الاستهلاك والإنتاج – حيث يكون الاستهلاك في جانب الطلب ، والإنتاج في جانب العرض . والرأي عند تورجو Turgot أنني إذا كنت أعرض ما أمتلكه ، فمعنى ذلك أنني أرغب في شيء، وأطلب في الوقت نفسه ما لست أملك. وإذا كنت أطلب ما ليس في حوزتي ، فمعنى ذلك أنني رضيت أو قررت بأن أقدم المقابل، وأعرض هذه السلعة ، أو هذه الخدمة ، أو ذلك المال . ويلخص تورجو كلامه فيقول : « هناك

شيئان ممتلكان ، وشيئان مطلوبان .» (١٣١) وفي هذا المعنى كتب عالم اقتصاد معاصر: «من البديهي أن كل عرض ، وكل طلب ، يفترض وجود مقابل .» (١٣٢) .

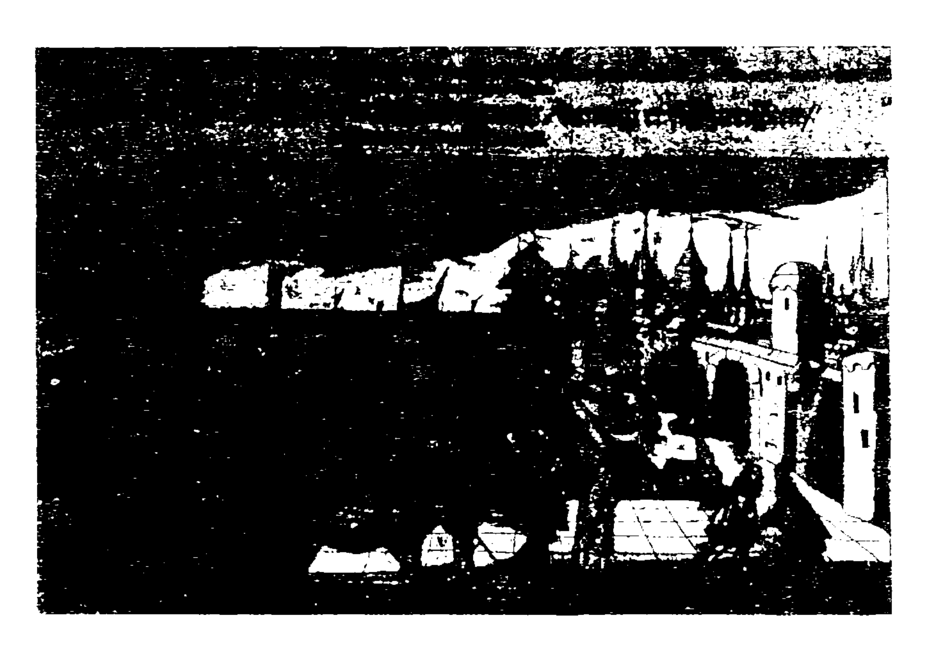
ولا ينبغي أن نتسرع فنقول إن هذه الملحوظات تخريجات تافهة ، وسذاجات . فهي تعيننا على استبعاد عبارات التمييز والتأكيد المفتعلة التي لا تقوم على أساس . وهي توصي كل إنسان بالحرص والاحتراس إذا سأل نفسه ، هل العرض هو الأهم ، أم الطلب ، أو سأل نفسه سؤالاً يحمل تقريباً نفس المعنى ، مَن من الاثنين يلعب دور المحرك الأول . والحق أن هذا سؤال بلا إجابة حقيقية ، ولكنه يسوقنا إلى قلب مشكلات التبادل التجاري .

ويحضرني في هذا المقام المثل الذي درسه بيير شونو Pierre Chaunu (١٣٣) دراسة متعمقة عن طريق التجارة بين أوروبا وأمريكا Carrera de Indias . عند النظرة الأولى يبدو لنا أن الصورة كانت بعد عام ١٥٥٠ واضحة ، يمكن تشبيه حركة التجارة بالسير الدوار ، وتفسيره بناء على قوانين الميكانيكا : حركة تدور في اتجاه عقرب الساعة تنطلق من إشبيلية عبر جزر الكناريا إلى موانيء أمريكا ، إلى مضيق باهاما جنوب فلوريدا ، ثم تدور عبر جزر الكناريا إلى إشبيلية من جديد . كان طريق الملاحة يرسم دائرة . وبيير شونو على يقين من أن الباعث على هذا النشاط التجاري في القرن السادس عشر ، كان هو حركة الذهاب من أسبانيا إلى أمريكا . ويقول على وجه التحديد : « كان انتظار تجار إشبيلية لوصول المنتجات الأوروبية الموجهة إلى الهند الغربية - أمريكا - في موعدها يمثل واحداً من همومهم الرئيسية » (١٣٤) : زئبق من إدريا ، نحاس من المجر ، مواد بناء من الشمال، وشحنات سفن كاملة من بالات الأقمشة الصوفية والتيلية ؛ وكانت إسبانيا نفسها تصدر من منتجاتها في البداية الزيت ، والدقيق ، والنبيذ .فلم تكن أسبانيا وحدها هي التي تبث الحياة في الحركة التجارية عبر المحيط الأطلسي ، بل كانت بقية بلدان أوروبا تساندها ، وكانت عند عودة الأساطيل التجارية تطالب بنصيبها في المن والسلوى . وكان الفرنسيون يعتقدون أنه لولا البضائع التي كانوا يشاركون بها في هذه التجارة ، لانهارت المنظومة كلها . كذلك كان أهل جنوة لا غنى عنهم في هذه المنظومة (١٣٥) فقد كانوا منذ البداية وحتى عام ١٥٦٨ يقدمون القروض لتمويل العمليات التجارية الطويلة والقصيرة مع العالم الجديد . وما يقال عن أهل جنوة يقال عن كثيرين غيرهم . كانت الحركة التي تحتاجها إشبيلية عند تدبير قيام السفن التجارية تتمثل في استنفار قُوىً عديدة في أوروبا ، فقد كانت تلك الحركة التجارية الخارجية أكبر من أن تنهض بها موارد أسبانيا وحدها ، ولذلك كانت أسبانيا ، في وقت واحد ، تضم إلى إمكاناتها أموال رجال الأعمال في جنوة ، والسفن الجاليرية المحملة بإنتاج مناجم إيدريا السلوفانية ، ومنتجات أنوال النسيج الفلمنكية ، وتستعين بنشاط ما يقرب من عشرين من الأسواق شبه الريفية التي كانت تباع فيها أتيال بريتانيا . وكانت هذه

المشاركات الخارجية إذا وصلت في حينها ، سارت الأمور في إشبيلية على ما يرام ، أما إذا لم يشأ « الأجانب » ، تعطل كل شيء في إشبيلية . هكذا كانت الحال في إشبيلية ، ومن بعد إشبيلية كانت تلك هي الحال في قادس أيضاً . ظلت القاعدة قائمة لم تتغير: ففي فبراير من عام ١٧٣٠ (١٣٦) كتبت إحدى الصحف : « تأجل إبحار السفن مرة أخرى حتى أول شهر مارس القادم لإفساح الوقت أمام الأجانب ليشحنوا كمية كبيرة من البضائع التي لم تصل بعد إلى قادس نتيجة لهبوب رياح معاكسة . »

وإذا كانت الأمور تسير على هذا النحو الذي رأيناه ، فهل هناك جدوى من الحديث عن القوة المحركة الأولى ؟ عن المحرك الأول ؟ الإجابة بالنفي . ونعود إلى الصورة التي استعرناها من الميكانيكا ، صورة السير الدائري ، لنتبين أن السير الدائري يمكن ، بناء على أساسيات الميكانيكا ، أن يدفعه الإنسان إلى الحركة من أي نقطة فيه ، ويمكن كذلك إيقافه من أي نقطة ، فليس له نقطة بداية ، أو نقطة نهاية ثابتة . وبالنسبة للمثل الذي نتناوله هنا يبدو أن أول بطء طويل في الحركة التجارية عبر المحيط حدث حول عام ١٦١٠ أو ١٦٢٠ ، وكان ناتجاً عن إنخفاض انتاج مناجم الفضة في أمريكا . ومنْ قائلٍ إن هذا الانخفاض يفسره « قانون » العائد المتناقص ، والأرجح أنه جاء نتيجة لتناقص عدد السكان من الهنود الحمر وكانوا اليد العاملة التي لا غنى عنها . فلما تغيرت الحال حول عام ١٦٦٠، وعادت الحركة إلى مناجم پوتوسي وفي مناجم الفضة في إسبانيا الجديدة - المكسيك - في وقت كان فيه الركود العنيد يخيم على أوروبا ، كانت الدَّفعة التي أخرجت أوروبا من ركودها دفعة قادمة من أمريكا ، فقد عاد عمال المناجم من سكان أمريكا الأصليين يستخدمون من جديد منقد البرازيرو التقليدي brasero (١٣٧) ، يستخلصون به المعدن، قبل أن تدب الحياة في المنشآت التعدينية الكبيرة التي وصفت في عصرها بـ «الحديثة» . والخلاصة أننا نجد في هذه المثل ما يشهد على أن الدور الأول ، أو الباعث الأول (أولاً بالمعني السلبي ، ثم بالمعنى الإيجابي بعد ذلك) كان مكانه ، مرتين على الأقل ، في الناحية الأخرى من المحيط الأطلسي ، في أمريكا .

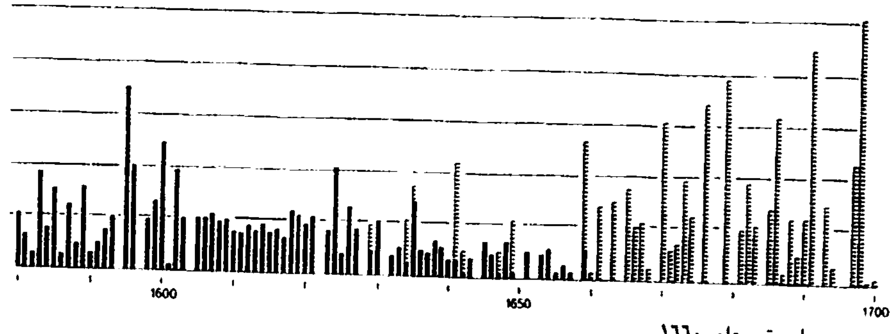
لم تكن تلك هي القاعدة . فبعد عام ١٧١٣ انفتح سوق أمريكا الأسبانية أمام الإنجليز، وتمكنوا عن طريق الامتيازات asiento ، وعن طريق التهريب من إغراق هذه السوق بمنتجاتهم ، وبخاصة الأقمشة الصوفية الإنجليزية التي كانوا ينزلون بها بكميات كبيرة، ويقدمونها على الحساب إلى التجار في أسبانيا الجديدة - المكسيك ، وغيرها . وكانوا يحصلون على ثمنها فضة . في هذه المرة كان الباعث أوالقوة الدافعة forcing أو المحرك الأول منطلقاً من هذه الجانب من المحيط الأطلسي. ويشرح ديفو Defoe العملية نفسها في البرتغال شرحاً يصطنع حسن النية ، فيقول إن ما حدث هناك كان force a vend



هذا الرسم ازدانت به صفحة من كتاب بعنوان « قواعد كيِّسة يوصى بحفظها، والتزامها الشاب الذي يمارس البيع ، والتجارة إذا شاء أن ينجو بنفسه من المهالك
Wohlgemeinte Erinnerungs Regeln Für einen Jungen Kauff- und Handelsmann.
«/ darnach er sich zu richten / wann er nicht verderben will. – من القرن السابع عشر (المتحف الجرماني القومي في نورنبرج)

abroad فرض العرض في الخارج بالقوة (١٣٨) ولقد كان المهم على أية حال أن تباع المنسوجات في العالم الجديد ، وألا تبقى طويلاً قابعة في المخازن ، لا تجد من يشتريها.

ولكن كيف السبيل إلى تمييز العرض عن الطلب ، في حالتنا هذه ، دون الرجوع إلى التخطيط الرباعي لتورجو ؟ في إشبيلية كانت كميات البضائع التي تكوم في بطون سفن الأسطول التجاري المتهينة للإبحار تتطلب من التجار لجمعها وضع كل ما لديهم من احتياطيات مالية أو ائتمانية ، فإذا لم تكف سحبوا كمبيالات على الخارج (في الفترة بين عشية خروج أسطول تجاري وعودته كانت كل الإمكانات تستغل كليةً ، فلم يكن من الممكن استلاف مليم واحد في الميناء) ، كل هذا لإعداد العرض الذي يدفع إلى الأمام عملية الإنتاج المتشعبة المنوعة في الغرب ، وهذا العرض يصاحبه طلب ضمني ، مُلِح ، وقوي، لم



رسميا حتى عام ١٦٦٠
طبقاً للصحف الهولندية والوثائق الملحقة .

١٢- كميات الفضة الأمريكية التي وصلت إلى أوروبا .

قام ميشيل مورينو Michel Morineau (انظر: Anuario de historia economica y social, pp. 257-359) بتمحيص لمصادر الصحف الهولندية ، ولبيانات التقارير الشفرية التي كان يكتبها السفراء الأجانب في مدريد ، ورسم من جديد منحنى استيراد الفضة في القرن السابع عشر . ويمكننا أن نرى من الرسم بوضوح متى كانت الذروة ، ومتى هبطت كميات الفضة التي وصلت إلى أوروبا منذ عام ١٦٢٠، ثم الارتفاع الشديد بعد عام ١٦٦٠ (تدرج الإحداث الرأسي : ١٠، ٢٠، ٣٠ ...الخ مليون بيزوس)

يكن مستتراً على الإطلاق : كان للتجار الذين وضعوا أموالهم في هذا الصادرات طلب، كانوا يريدون أن يحصلوا على أموالهم عند عودة السفن في صورة فضة ، ذلك المعدن الأبيض المغري . فإذا نظرنا إلى الناحية الأخرى إلى لابيراكروث ، وقرطاخينا ، ونومبري دي ديوس (وفيما بعد إلى پورتو بيلو) ، وجدنا هناك طلباً على خيرات أوروبا ، من منتجات زراعية وصناعية (تفع فيه عادة أثمتان غالية) ووجدنا أن هذا الطلب كان يواكبه عرض واضح ، لا لبس فيه يتمثل في الفضة . وانظر إلى سوق پورتو بيلو الموسمي ، في عام ١٦٣٧ ، تجدهم يكومون سبائك الفضة على هيئة أكوام الحجارة (١٣٩) . ولو لم تكن هناك هذه الفضة ، هذا الشيء المرغوب ، لما تحرك رَكْبُ التجارة ما في ذلك أدنى شك . وهكذا نجد في الناحية الأخرى من المحيط عرضاً وطلباً يعملان متزامنين .

ومن الذي يستطيع أن يقطع بأن هذين العرضين - أي الإنتاجين اللذين يرتسم الواحد منهما في مواجهة الآخر - يغلبان الطلبين ، الرغبتين ، « فيما ليس عندي » ؟ أما ينبغي أن نقول على الأخرى ، أن العرضين لا يكون لهما وجود إلا بالنسبة إلى طلبين متوقعين ، وقابلين للتوقع ؟

كذلك فالمشكلة ليست مجرد مشكلة اقتصادية (ناهيك عن أن العرض والطلب أبعد ما يكونان مجرد أمور اقتصادية « خالصة » ، ولكن هذا موضوع آخر) . فمن الواضح أن هذه المشكلة مشكلة قوة وسلطة . ولقد كانت هناك شبكة قيادة تمتد من مدريد إلى إشبيلية ، ومن هناك إلى العالم الجديد ، تمثل السلطة . ولقد كان من المألوف أن يتهكم الناس على قوانين الهند leyes de Indias – أمريكا – ، وكانوا في ذلك يتهكمون على ما يتوهمه المتوهمون من وجود سلطة حقيقية للملوك الكاثوليك الأسبان في تلك البقاع على الجانب الآخر من المحيط. وأنا أتصور أن الأمور لم تكن تسير كلها طبقاً لمشيئتهم في تلك الأقاليم النائية . ولكن هذه المشيئة الملكية كانت تحقق بعض الأهداف ، وكأنما كان يجسمها هذا العدد من الموظفين الملكيين تجسيماً مادياً ، وهم لم يكونوا مشغولين بمصالحهم الخاصة فقط ، فقد كانوا على أية حال يجمعون الضرائب – الخُمس – بانتظام ، باسم الملك ، والوثائق تذكر دائماً نصيب الملك فيما كانت السفن تحمله في طريق العودة ، وتضعه في مواجهة نصيب التجار. ولقد كان نصيب الملك إبان الرحلات البحرية « الأولى » هائلاً نسبياً ؛ صحيح أن السفن العائدة كانت تعود بالحد الأدنى من الوزن الذي يلزم لتوازنها ، ولكن هذا الحد الأدنى كان عبارة عن سبائك من الفضة . ولم يكن الاستعمار في ذلك الوقت قد اتسع بحيث يجتذب بضائع كثيرة من أوروبا في الاتجاه المقابل لاتجاه الفضة . ومعنى هذا أن ما كان يجري كان استغلالاً ، أكثر منه مبادلة ، استغلالاً لم يتوقف ولم يتلاش فيما بعد . وهناك تقرير فرنسي يرجع إلى عام ١٧٠٣ تقريباً يقول : « إن الأسبان اعتادوا [قبل حرب الخلافة على عرش أسبانيا التي تفجرت في عام ١٧٠١] أن يحملوا إلى أمريكا بضائع بـ ٤٠ مليون [جنيه توري] وأن يعودوا بما يساوي ١٥٠ مليون من الذهب أوالفضة أو البضائع الأخرى ،وكان هذا يجري كل خمس سنوات [١٤٠] . وهذه الأرقام تمثل بطبيعة الحال القيمة الأولية للمبادلات . ولكن أياً كانت التصويبات الضرورية للوصول إلى قيمة الأرباح الحقيقية ، مع الأخذ في الاعتبار تكاليف رحلتي الذهاب والعودة ، فإن المثل واضح الدلالة على مبادلة غير متكافئة ، مع كل ما يتأتي عن هذا الاختلال من نتائج اقتصادية وسياسية .

وليس من شك في أنه ليس من الضروري ، ليتحقق الاستغلال ، أو التبادل الظالم ، أو التبادل الإجباري ، أن يكون ملك أو تكون دولة ضالعة في الأمر . ولقد كان غليون مانيللا يقوم برحلات تجارية ذاهبة عائدة على نحو غير مألوف من الناحية التجارية ، ولكن الهيمنة كانت موجودة ، لا تخطئها العين ، فقد كان تجار مكسيكو [١٤١] هم الذين يهيمنون على الأرباح . كانوا ينزلون أكابولكو كالزوار المتعجلين ، فيمرون سريعاً على أسواقها الموسمية القصيرة ، ويُخضعون لهيمنتهم طوال شهور بل سنوات تجار مانيللا (الذين كانوا بدورهم يسلكون على سبيل الانتقام لأنفسهم نفس المسلك مع التجار الصينيين) ، تماماً كما كان

التجار الهولنديون يستبدون بتجار ليڤورنو المتعاملين معهم ، زماناً طويلاً . وإذا كانت هناك علاقة قوة وهيمنة ، فما معنى «العرض» و«الطلب » بالضبط ؟

الطلب

وحده

والآن وقد بلغنا في حديثنا هذا المبلغ، فلا بأس ، في تقديري، بأن نُخرج الطلبَ وحدَه – مؤقتاً – من السياق الذي يضمه ، وننظر إليه في حد ذاته . وتشجعني على ذلك ملحوظات الاقتصاديين الذين يعكفون في وقتنا الحاضر على دراسة حالة البلاد النامية . أما راجنار نيركس Ragnar Nurkse (١٤٢) فرأيه قاطع حيث يقول : إنما ينبغي أن نشد الحبل الذي يحرك «الطلب » إذا أردنا أن نشغِّل المحرك ، أما التفكير في أن العملية الاقتصادية كلها رهن بزيادة الإنتاج وحده فهو تفكير عقيم لا يؤدي إلا الفشل . هذا هو ما يقوله عن اقتصاد البلدان النامية ، وأنا أعرف تماماً أن ما ينطبق على العالم الثالث الحالي لا ينطبق هكذا تلقائياً على الأحوال الإقتصادية والاجتماعية في قرون العهد القديم – ما قبل الثورة الفرنسية . ولكن المقارنة تحفز فكرنا ، وتتيح لنا رؤية أفضل بالنسبة للمجالين . ولنا أن نستعيد تلك الملحوظة التي قالها كينيه Quesnay في عام ١٧٦٦ ، والتي لا يبدو أنها فقدت قيمتها : « لن نفتقر أبداً إلى مستهلكين لا يتاح لهم أن ينالوا كل ما يتوقون إليه : أولئك الذين لا يأكلون إلا العيش الأسود ، ولا يشربون إلا الماء ، ويشتهون العيش الأبيض والنبيذ؛ أولئك الذين لا يجدون سبيلاً إلى أكل اللحم ، ويتوقون إليه ؛ وأولئك الذين لا يرتدون سوى الرديء من الثياب ، ويتمنون الحصول على الثياب الجيدة ؛ وأولئك الذين لا يجدون خشب الوقود لينعموا بالدفء ، ويحبون أن تتاح لهم القدرة على شرائه ...الخ »(١٤٣) . وهذه الشريحة من المستهلكين في ازدياد مستمر . ولنا أن نقول بعبارات أخرى إن هناك – مع الأخذ بما تفرضه الظروف واختلافها من فروق نوعية – « مجتمع مستهلكين » محتمل الوجود ، ينفق تسعة أعشار دخله بانتظام على ما ما يستهلكه ، ودخله هو العامل الوحيد الذي يفرض عليه الحدود التي يتحرك في إطارها ، وبعبارة أخرى : دخله هو الذي يرسم حدود شهيته . وهذه الحدود التي يفرضها الدخل محسوسة ، وصارمة ، وقائمة بالنسبة لغالبية الناس . ولقد كان علماء الاقتصاد الفرنسيون في القرن الثامن عشر ، شأنهم شأن علماء الاقتصاد المهتمين بالعالم الثالث اليوم ، يدركون هذه الحدود المفروضة على رغبات المستهلكين ، وكانوا يبحثون عن وصفات يؤدي اتباعها إلى زيادة الدخول ، وزيادة الاستهلاك الذي كان بواجيلبير Boisguilbert يقول عنه « إن تدهور الاستهلاك [...] يعني تدهور الدخل .»(١٤٤) والخلاصة أن الهدف الذي سعى إليه هؤلاء الاقتصاديون كان يتمثل في العمل على زيادة الطلب

وهناك بطبيعة الحال نوعيات من الطلب ، فقد كان كينيه من أعداء الطلب الذي يستهدف « الترف والزخرف » ، وكان يدعو إلى « الاستهلاك اللازم للحياة » [١٤٥] وكان يعني به توسيع دائرة الطلب بالنسبة للطبقة المنتجة . وهو ليس على خطأ فيما ذهب إليه : فهذا الطلب جوهري لأنه « مستمر » ، وضخم ، وقادر على أن يحفظ على مدى الزمن ما يحدثه من ضغط ، وما يريده من احتياجات ، أي قادر على توجيه مسار العرض توجيهاً صائباً، لا خطأ فيه . وكل زيادة تطرأ على هذا النوع من الطلب تتسم بأهمية أساسية في التأثير على النمو الاقتصادي . ونحن نعلم أن هذا الاستهلاك اللازم للحياة يقوم على نوعيات أساسية من الطلب تتفرع عن اختيارات قديمة (القمح ، أو الأرز ، أو الذرة) وعما ترتب عليها من نتائج ، ومشتقات عديدة [١٤٦] تمثل احتياجات لا يستطيع الإنسان الاستغناء عنها : الملح ، الخشب ، المنسوجات ... وما من شك في أنه ينبغي علينا أن نأخذ في اعتبارنا هذه الحاجات الأساسية ، التي لم يكتب تاريخها إلا فيما عز وندر ، عندما نقيِّم أنماط الطلب الضخمة ، والجوهرية وما أحدثته من معجزات . من هذه المعجزات مثلاً أن الصين نجحت في أن تنقل إلى الشمال ، حتى بكين ، عن طريق الممر المائي الطويل وهو القنال الأمبراطوري ، الأرز ، والملح ، والخشب من منتجات أقاليم الجنوب ؛ ومنها ما قامت به الهند من نقل أرز البنغال بطريق البحر ، ونقل الأرز والقمح بطريق البر على متن قوافل تأتلف من آلاف الثيران ؛ ومنها ما جرى في أوروبا من تداول القمح ، والملح ، والخشب في كل مكان ؛ ومنها أن ملح بيكيه Peccais في منطقة اللانجدوك الفرنسية كان ينتقل على صفحة نهر الرون بطوله حتى يصل إلى سيسيل Seyssel [١٤٧] ؛ ومنها أن ملح قادس ، bal، وخليج بورجنيف Bourgneuf كان يذهب من الأطلنطي إلى بحر الشمال ، وبحر البلطيق . ومن هذا القبيل الحلم الذي راود إسبانيا في أواخر القرن السادس عشر، بفرض حصار على واردات الأراضي الواطئة من الملح كوسيلة لإخضاعها [١٤٨].

أما الخشب الذي أشرنا في المجلد الأول من كتابنا هذا إلى استخداماته الواسعة ، فلا يمكن أن يمنع الإنسان نفسه من الاندهاش عندما يتخيل عمليات النقل الهائلة التي نقلت الخشب على صفحة أنهار أوروبا والصين ، على هيئة : أطواف ، وأكوام مترابطة متوالية كالقطارات، وجذوع طليقة طافية ، وسفن يحطمونها عندما تبلغ ميناء الوصول (كما كانوا يفعلون عند مصب نهر اللوار وغيره من المجاري المائية الأخرى) ، سفن بحرية محملة بالألواح والعروق والكتل ، سفن مشيدة خصيصاً لكي تنقل إلى الغرب والجنوب صواري الشمال التي لا نظير لها . واستخدم الخشب ردحاً من الزمان وقوداً ؛ وتَطلَّبَ التحول إلى الفحم ، والنفط ، والكهرباء عمليات تكيف استمرت أكثر بكثير من قرن من الزمان . أما النبيذ ، الذي يعتبر من المكونات الأساسية للحضارة الأوروبية ، فقد استمر دون ما توقف.

وربما بالغ بيير شونو Pierre Chaunu ، ولكنه لم يبالغ إلا قليلاً ، عندما قال إن أساطيل نقل النبيذ كانت بالنسبة لاقتصاديات العهد القديم مناظرة لأساطيل نقل الفحم في القرن الثامن عشر ، ومناظرة لأساطيل نقل الفحم في القرن التاسع عشر [١٤٩] . أما القمح، وهو مادة ثقيلة ، رخيصة نسبياً ، فلم يكن ينقل إلا في أقل حدود ممكنة ، فقد كان يزرع في كل مكان تقريباً . فإذا ما ساء المحصول في منطقة ما ، وقل المتاح منه ، قام القمح برحلات طوال ، وجاء من قريب ومن بعيد ليسد العجز .

وإذا تصورنا هذه البضائع على هيئة شخصيات مسرحية ، فإنها تكون شخصيات ضخمة ، ثقيلة الحركة ، ولكن هناك شخصية البضاعة الترفية ، شخصية رقيقة ، خفيفة، ولكنها براقة ، وتحدث الكثير من الدوي ، والمال يجري نحوها ، ويطيع أوامرها . هناك طلب فائق على البضاعة الترفية ، وتجارة خاصة بها ، وتحركات تتشكل بحسب مزاجها . وهناك الرغبة – التي نادراً ما تكون صادقة كل الصدق مع نفسها ، والموضة المستعدة دائماً للتنكر اليوم لما تمسكت به بالأمس ، تخلقان « حاجات » مصطنعة وعنيفة ، تتغير ، ولكنها لا تختفي إلا لتفسح مكاناً لرغبات أخرى عارمة تبدو مثلها وهمية ، نذكر على سبيل المثال : السكر، والكحول ، والتبغ ، والشاي ، والقهوة . وعلى الرغم من أن الناس استمروا يغزلون، وينسجون كثيراً في بيوتهم ، من أجل الاستخدام اليومي ، فقد كانت الموضة والترف يهيمنان على طلباتهم من المنسوجات على المستويات الأكثر تقدماً ، والأفضل تجارة .

في أواخر القرن الخامس عشر انصرف الأغنياء عن الأقمشة المذهبة والمفضضة إلى الأقمشة الحريرية ، وانتشر الحرير ، وأصبح شيئاً شائعاً شعبياً إلى حد ما ، وتحول إلى علامة لكل صعود اجتماعي ، وظل كذلك لأكثر من مائة سنة ينشر الغنى أعظم الغنى بين ربوع إيطاليا ، قبل أن تتطور مصانع الحرير في جنبات أوروبا قاطبة . ثم تغير كل شيء عندما انتشرت موضة القماش على النمط الإنجليزي في الربع الأخير من القرن السابع عشر . أما في القرن التالي فقد تفجرت فجأة موضة الأقمشة القطنية المنقوشة ، التي كانوا يستوردونها في البداية من الهند ، ثم جرى تقليدها في أوروبا . وكانت السلطات المسئولة في أوروبا قد بذلت جهوداً ضخمة من أجل حماية الصناعات المحلية ضد غزو هذه الأقمشة الرقيقة الواردة من الهند . ولكن الجهود التي بذلت لم تجد نفعاً ، لا الرقابة ، ولا التفتيش ، ولا السجن ، ولا الغرامة ، ولا الخيال الجامح الذي استرسل فيه الناصحون . من هؤلاء الناصحين بريون دي جوي Brillon de Jouy ، تاجر في شارع بوردونوا Bourdonnois بباريس ، الذي اقترح أن يدفع لثلاثة من رجال البوليس ٥٠٠ جنيه لكل واحد منهم « ليقوموا في الطريق العام بتجريد النساء اللابسات ثياباً مصنوعة من أقمشة الهند » ، أو إذا كانت هذه الطريقة مفرطة الصرامة « إلباس بعض العاهرات ملابس

من أقمشة الهند » ثم تعريتهن علناً على سبيل الردع [١٥٠] . وهناك تقرير رفع إلى المفتش العام ديماريتس Desmaretz في عام ١٧١٠ تضمن تعبيراً عن قلق جاد من هذه المعارك: هل سنجبر الناس على أن يستبدلوا ملابسهم بغيرها ، في الوقت الذي غلت فيه الأقوات، وشحت النقود ، وأصبحت السندات الحكومية مرهقة ، قليلة النفع ؟ ثم كيف السبيل إلى مناهضة الموضة ؟ [١٥١] أقصى ما يمكن عمله هو التهكم عليها ، كما فعل دانييل ديفو Daniel Defoe في عام ١٧٠٨ ، في مقال نشره في مجلة ويكلي ريفيو Weekly Review : « إننا نرى نساء من الطبقة الراقية يتدثرن بسجاجيد هندية كانت خادماتهن قبل وقت قليل يعتبرنها دون مستواهن ؛ لقد حصلت الأقمشة الهندية على ترقية ، وصعدت من مكانها المنحط على الأرضيات ، إلى ظهور هذه النسوة ؛ فبعد أن كانت تستخدم كسجاجيد، أصبحت جونيللات ، والملكة نفسها، كانت في ذلك الوقت ، تحب أن تظهر مرتدية ثياباً من الصين أو اليابان، أعني ثياباً من الحرير، وقطنيات الصين. وليس هذا هو كل ما في الأمر، فقد غزت بيوتنا ، ومكاتبنا ، وغرف نومنا : ستائر ، وشلت، وكراسي ، بل السراير نفسها، كلها من أقمشة الهند . »

وسواء كانت الموضة مضحكة أو لم تكن ، فإنها من حيث هي *طلب* ملح ، متشعب ، خارج عن المألوف ، تنتهي بالانتصار على كل ما يناهضها . في فرنسا، لم يفلح ٢٥ قراراً في «علاج الناس من التصميم العنيد على التهريب [تهريب الأقمشة القطنية الهندية] : فبعد أن لجأت السلطات إلى مصادرة البضائع ، وفرض غرامة على كل من يشتريها ، أو يبيعها، اضطرت إلى إصدار مرسوم في ١٥ ديسمبر من عام ١٧١٧ بإضافة عقوبات بدنية ، من بينها عقوبة التجديف مدى الحياة على القوارب الجالرية ، بل عقوبات أفظع إذا استدعى الأمر ...» [١٥٢] . إلا أن الحظر الذي فرض على الأقمشة القطنية الهندية رفع في عام ١٧٥٩ [١٥٣] ، وقامت مصانع للمنسوجات القطنية الهندية في كل جنبات المملكة ، سرعان ما نافست المصانع الإنجليزية ، ومصانع الكانتونات السويسرية ، والمصانع الهولندية – بل مصانع الهند نفسها [١٥٢] .

العرض وحده

علماء الاقتصاد الذين يهتمون بالعالم قبل الثورة الصناعية مجمعون على شيء وهو أن العرض كان فيه قليل الأهمية . فقد كان يفتقر إلى المرونة ، ولم تكن له القدرة على أن يتكيف بسرعة مع أي طلب [١٥٣] . أضف إلى هذا أن الفرق كان شاسعاً بين العرض في مجال الزراعة ، والعرض في مجال الصناعة .



قماش من الحرير الصيني (لامپاس) من عصر الملك لويس الخامس عشر . (متحف المنسوجات التاريخي ، ليون).

ولقد كان الركن الجوهري الذي يرتكز عليه اقتصاد ذلك العصر هو النشاط الزراعي، وهو نشاط شهد في بعض المناطق في العالم ، وبخاصة في انجلترة تطوراً ، حيث زاد الإنتاج ، وزادت إنتاجية الحقول زيادة « ثورية » بفضل بعض العناصر التقنية والاجتماعية مجتمعة . ولكن ، حتى في انجلترة - كما لاحظ المؤرخون في كثير من الأحايين - كانت المصادفة التي حققت المحاصيل الطيبة المتتالية في السنوات من ١٧٣٠ إلى ١٧٥٠[١٠٤] هي التي أثرت تأثيراً واسع النطاق في الانطلاق الاقتصادي للجزيرة البريطانية . وعلى الرغم من ذلك فالملاحظة العامة تبين لنا أن الإنتاج الزراعي ظل مجالاً ساكناً ، بقي فيه كل شيء على حاله .

وعلى العكس من ذلك كان هناك مجالان ، أولاً مجال الصناعة ، ثم مجال التجارة ، حدثت فيهما ألوان من التقدم ، ظهرت واضحة منذ وقت مبكر ، على الرغم من أن حداً أعلى داخلياً وخارجياً كان يحد كل انطلاقة تتسم بشيء من القوة الزائدة ، وظل الوضع على هذه الصورة إلى الثورة الصناعية ، وطالما كانت نسبة كبيرة من السكان تعيش في ظل هيمنة نظام الزراعة الصغيرة التى يتولى كل واحد فيه زراعة حقله . أما في مجال الصناعة، فالرأي عندي - قياساً على اعتبارات أقرر أنها قابلة للجدل وأنها لا تأخذ إلا بالخطوط العريضة - أن حجم الإنتاج الصناعي في أوروبا تضاعف خمسة أضعاف على الأقل في الفترة من عام ١٦٠٠ إلى عام ١٨٠٠ ، والرأي عندي أيضاً أن النقل قد وسع خدماته وأصلحها وعدّلها بشكل واضح . كذلك شهد الاقتصاد القومي في البلدان المختلفة انفتاحاً أدى إلى تضاعف التبادل التجارى أضعافاً مضاعفة . وإذا نحن نظرنا من هذا المنظور إلى الساحة الفرنسية الواسعة ، وهى ساحة تعتبر مجالاً ممتازاً لملاحظة التغيرات المختلفة، وجدنا أن هـذا الانفتاح كان في تقدير المؤرخين يمثل أبرز أحداث القرن الثامن عشر وأهمها[١٠٥].

والنتيجة التي أود أن أصل إليها هي أن العرض الذي كان متاحاً في تلك الآونة في نهاية القرن الثامن عشر ، في مواجهة عملاق الاستهلاك الشره ، لم يكن على تلك الصورة من الضآلة والتواضع التي قد يفترضها الإنسان مقدماً . ومن البديهي أن العرض أخذ يزداد قوة مع تقدم الثورة الصناعية ، وما زال يقوى حتى أصبح في عام ١٨٢٠ شخصية كبيرة على مسرح الأحداث . ومن الطبيعي ، نتيجة لهذا ، أن نرى علماء الاقتصاد يتنبهون إلى دوره ، ويلهجون بالثناء عليه ، والإعجاب به . ولقد علا قدر العرض إبان وضع ، وانتشار ذلك « القانون » الذي عرف باسم قانون چان باتيست سي Jean-Baptiste Say (ولد عام ١٧٦٧ وتوفي عام ١٨٣٢) .

كان چان باتيست سي رجلاً ذا مهارة ممتازة في التبسيط والنشر بين الناس، ولم يكن

« عبقرياً » ، إذا صدق اعتراض كارل ماركس ، ثم إنه لم يكن مؤلف ذلك القانون - الذي سمي كذلك بـقانون « منافذ الـتوزيع » ، بالضبط كما أن توماس جريشام Thomas Gresham لم يكن مؤلف القانون الشهير الذي عرف باسمه . ولكن الناس لا يقدمون القروض إلا إلى الأغنياء ، ولا ينسبون الأشياء إلا لأصحاب الأسماء اللامعة، وهذا هو چان باتيست سي قد أعطى انطباعاً بأنه سيطر على فكر علماء الاقتصاد في عصره . والحق أن عناصر قانون « منافذ التوزيع » وردت من قبل في كتابات آدم سميث Adam Smith ، وعلى نحو أكثر وضوحاً في كتابات چيمس ستيوارت James Stewart (ولد في عام ١٧١٢ - وتوفي في عام ١٧٨٠) . وكذلك كان تورجو Turgot يقدم صياغةً أولى للنظرية عندما وضع على لسان چوزيا تشايلد Josiah Child تلك العبارة : « أما أن عمل الرجل يتيح العمل لرجل آخر ، فمبدأ لا سبيل إلى نقضه .»[١٥٧] والقانون في حد ذاته بسيط جداً يمكن التعبير عنه كما يلي : أي **عرض** في السوق يستدعي طبقاً للقاعدة ***الطلب*** المقابل له . ولما كانت هذه البساطة ، كما هي الحال دائماً مع كل عبارة بسيطة ، تضم في طياتها تعقيداً عميقاً ، فقد تناول كل عالم اقتصادي العبارة ، وأضاف إليه ما حلا له . قال چون ستيوارت ميل John Stewart Mill (ولد في عام ١٨٠٦- وتوفي في عام ١٨٧٣) : « كل زيادة في الإنتاج ، إذا ما وزعت دون خطأ في الحساب على كل أنماط المنتجات ، وبحسب النسب التي تتطلبها المصلحة الخاصة للفرد، تخلق - أو على الأحرى تمثل- الطلب الخاص بها »[١٥٨] . والحقيقة أن المقصود بهذه العبارة غير واضح ، على الرغم من أن صاحبها كان يقصد بها الوضوح المفرط . وهذا هو شارل چيد Charles Gide (ولد في عام ١٨٤٧- وتوفي في عام ١٩٣٢) يقول هذه العبارة التي قد لا يفهمها القارئ للوهلة الأولى بغير مساعدة : « كل منتج يجد له من منافذ التوزيع بقدر ما يكون هناك من التنوع في المنتجات الأخرى والوفرة فيها »[١٥٩] - وهذا يعني بعبارة أخرى أن العرض يجد الطلب المناسب له بسهولة أكبر إذا كانت هناك وفرة في العروض الأخرى . وهذا هو هنري جيتون Henri Guitton يكتب في عام ١٩٥٢: « اليدان تمتدان ، اليد التي تعطي ، واليد التي تتلقى [...] وهكذا فإن العرض والطلب تعبيران عن حقيقة واحدة .»[١٦٠] وهذا صحيح . ويمكننا أن نسلك سبيلاً آخر لشرح الموضوع شرحاً أكثر منطقية : إن إنتاج أي سلعة ستُعْرَضُ في السوق بعد فترة قصيرة ، قد أحدث - بعمليته الإنتاجية هذه - توزيعاً للمال : فقد تطلب دفع ثمن المواد الأولية ، وتسديد تكاليف النقل، وتوزيع المرتبات على العمال . هذا المال الذي تم توزيعه مصيره العادي أن يعود إلى الظهور مرة أخرى بعد وقت قليل نسبياً ، في صورة طلب ، أو إذا أردنا كلمة سهلة : في صورة شراء . وهكذا فإن العرض يعطي نفسه بنفسه موعد اللقاء مع الطلب.

هذا القانون الذي نسب إلى سي كان هو القانون ، وكان هو التفسير الذي أخذت به عدة أجيال من علماء الاقتصاد الذين لم يشكوا فيه ، إلا في حالات استثنائية ، وظل الوضع على هذه الحال إلى عام ١٩٣٠ تقريباً . ولكن القوانين الاقتصادية ، أو على الأحرى ما يطلق عليه اسم القوانين الاقتصادية لا تستمر قائمة إلا طالما استمرت وقائع ورغبات عصر اقتصادي تكون هي بالنسبة إليه المرايا العاكسة والتفسيرات الأمينة نسبياً لما هو قائم فيه. فإذا جاء عصر آخر ، جاءت معه « قوانينه » الجديدة . حول عام ١٩٣٠ قلب كينز Keynes بغير جهد قانون سي الذي عاش أكثر من مائة سنة ، وكان من بين الحجج التي استند إليها ما فكر فيه من أن المنتفعين بالعرض في وقت تكوينه لا يكونون بالضرورة مستعدين للتقدم إلى السوق بالطلب . فمن لديه المال ، لديه القدرة على الاختيار : الاختيار بين الاحتفاظ به، أو إنفاقه ، أو استثماره . وليس هدفنا هو أن نتناول بالتفصيل نقد كينز الذي كان يقيناً في زمانه مثمراً وواقعياً . فلا يعنينا أن نبين هل كان في عام ١٩٣٠ على حق أم لم يكن . كذلك لا يعنينا أن نبين هل كان سي في عام ١٨٢٠ على حق أم لم يكن . أما الذي يعنينا فهو هل كان على حق ، أو هل ينطبق حكمه على الفترة السابقة على عصر الثورة الصناعية ؟ هذا السؤال ، وهذا السؤال وحده ، هو ما يعنينا ، ولكننا لسنا على يقين من أننا سنجيب عن هذا السؤال بما يرضينا .

في الفترة السابقة على الثورة الصناعية نرى أنفسنا حيال اقتصاد يتعرض للكثير من الأعطال ، لا انسجام فيه بين القطاعات المختلفة ، فهي تسير بخطى متباينة ، بغض النظر عن المسار الاقتصادي . فإذا انطلق قطاع ، لم يشد معه بالضرورة القطاعات الأخرى . بل من الممكن أن تقوم القطاعات المختلفة ، الواحد بعد الآخر ، على التوالي بدور عكسي ، بدور طوق الخنق الذي يطبق على رقبة القطاع المنطلق في عملية تقدم لا انتظام فيها على الإطلاق . ونحن نعلم علم اليقين أن التجار في ذلك العصر كانوا دائمي الشكوى ، وكانوا يبالغون ، ولكننا لا يمكن أن نتصور أنهم كانوا يكذبون في كل ما كانوا يشكون منه ، وأنهم كانوا يخترعون مشكلاتهم ، والنكسات الاقتصادية ، والأعطال ، والتصدعات ، والفشل، حتى على المستوى العالي لتحركات المال . ولم يكن قطاع الصناعة – الذي كان چان باتيست سي يفكر فيه – يستطيع أن يتوقع في مثل هذه الظروف أن يلقى عرضه تلقائياً استقبالاً حاراً دائماً . والمال الذي توزعه الصناعة ، يتفرق على نحو متباين بين موردي الأدوات ، وموردي المواد الأولية ، والقائمين بالنقل ، والعمال . وكان العمال يحصلون على النصيب الأكبر من النفقات . وكان العمال يمثلون « عناصر اقتصادية » عجيبة ، فما كان المال يصل إلى أيديهم حتى تدفع به أياديهم إلى أفواههم كما يقولون . وهذا هو ما يفسر لنا أن « دوران النقود يزداد سرعة كلما نزل إلى الطبقات الدنيا »[١٦١] ، وأكثر دوران

سرعة هو – في رأي إيزاك دي بينتو Isaac de Pinto – دوران قطع العملة الصغيرة . وكان عالم المالية الألماني ف . ف . فون شروتر F. W. Schrötter [١٦٢] يوصي في عام ١٦٨٦ بتنمية النشاط الحرفي كوسيلة لتنمية دوران النقود ، ويقول إن توزيع النقود على الحرفيين لا يعني غيابها إلا للحظة فقط ، فسرعان ما تعود عَفْواً إلى الدوران العام . ولنا أن نصدقه فيما قال ، فهذا هو ريكاردو Ricardo يؤكد في عام ١٨١٧ مرة أخرى إن « المرتب الطبيعي للعامل ، وهو المرتب الذي يتروأح من حوله « المرتب الجاري » هو الحد الأدنى الذي يتيح له البقاء ، والحفاظ على الحياة [١٦٣] والعامل الذي لا يكسب إلا الضروري ، لا أكثر ، يضحي بالمال أولاً لتغطية طلب القوت : فهو يستجيب خاصة للعرض الزراعي ، علماً بأن سعر الأقوات هو الذي يحدد أجره . فليس العامل من طلاب البضائع المصنعة التي ينتجها والتي كثيراً ما تدخل في إطار الترف [١٦٤] ، فالطلب في حالة العمال لا يكون في أحسن الظروف إلا طلباً غير مباشر . كذلك فالفوائض التي تتحقق أحياناً ، وبغير انتظام ، في مجال الإنتاج الزراعي فوائض محدودة ، لا يؤدي قيام الخولي ، أو الأجير ، أو الفلاح المستقل الصغير ببيعها إلى ظهور قدر يُذكر من الطلب غير المباشر على المنتجات الصناعية .

وهذا هو الإطار العام الذي ينبغي أن نفهم فيه أفكار الاقتصاديين الفيزيوقراطيين التي قد تبدو لنا غريبة، محيرة . لقد كانوا يدعون إلى الاهتمام في المقام الأول بالثروة الزراعية، ولم يكونوا مخطئين في عصر كان فيه العرض في مجال المنتجات الزراعية الغذائية يجد دائماً صعوبة في الوفاء بالطلب ، وفي اللحاق بالتزايد السكاني الكبير . ومن الناحية الأخرى نلاحظ أن النكسات المتتالية التي كانت تلم بالصناعة كان السبب فيها ضآلة الطلب ضآلة مفرطة ، سواء من جانب السكان الريفيين ، أو الصناع الحرفيين والعمال من أهل المدن . والحق أن التمييز الذي أبرزه ف .ج . فيشر F. J. Fisher [١٦٥] بين الزراعة التي كان العرض يفرملها ، والصناعة التي كان الطلب يفرملها ، هو تلخيص بارع يصف الأحوال الاقتصادية في العهد القديم .

وما دام الأمر كذلك فأغلب الظن أن قانون سي أقل انطباقاً على القرون السابقة على الثورة ، منه على القرن العشرين . وجدير بالذكر أن رجال الصناعة في القرن الثامن عشر لم يكونوا ينشئون مؤسساتهم الكبيرة إلا بدعوم مالية ، وبقروض بدون فائدة ، واحتكارات كانوا يُمنحونها مقدماً . وربما ظننا أنهم كانوا رجال أعمال ينعمون بالراحة والسعة، مطمئنين إلى الربح . ولكن الحقيقة غير ذلك ، فلم يكونوا ينجحون جميعاً ، في ظل هذه الظروف الصعبة ، بل كانوا كثيراً ما يبعدون عن النجاح بعداً شديداً . لم يكن العرض المتعاظم الذي يحتاجون إليه قد أتيح بعد . كان على العرض المتعاظم ، القادر على خلق حاجات جديدة ، أن ينتظر حتى يحين حينه في المستقبل بعد أن تعمل الثورة الصناعية

عملها، وتنهي عصراً وتستهل عصراً جديداً . وليس هناك من برّ ميشيليه Michelet في وصفه كيف أن الثورة الصناعية كانت في نهاية المطاف ثورةَ طلبٍ ، وتحولٍ « للرغبات »، وأنا استخدم هنا كلمة تورجو التي سيرتاح إليها نفر من فلاسفة العصر الحاضر . كتب ميشيليه في عام ١٨٤٢ يقول : « كانت صناعة الغزل في أسوأ أحوالها ، كانت تختنق، وكانت المخازن قد امتلأت حتى كادت تتفجر من كثرة ما بها ، والبضائع واقفة لا تجد سبيلاً لتصريفها ، وأصيب الصانع بالرعب ، فلا هو يجد لديه الجرأة على العمل ، ولا هو يطيق البطالة بما لديه من آلات شرهة. [...] وهبطت الأسعار دون جدوى ؛ ثم هبطت مرة أخرى، ومازالت تهبط . حتى أصبح سعر القطن ستة سولات . [...] وهنا حدثت المفاجأة التي لم يكن أحد يتوقعها . كانت كلمة ستة سولات إشارة الصحوة . فقد تحرك ملايين المشترين، من الفقراء الذين ما كانوا من قبل يشترون لأن الأسعار كانت فوق طاقتهم . وتبين كل ذي بصيرة كيف يمكن أن يتحول الشعب إلى جمهورٍ مستهلكٍ ضخم هائل . وخلت المحلات من البضائع بين عشية وضحاها . وعادت الآلات تدور بأقصى طاقتها . [...] وكانت تلك ثورة في فرنسا ، ثورة كبيرة ، ولكنها لم تشد إليها إلا القليل من الانتباه. كانت ثورة حققت النظافة، والجمال في بيوت الفقراء؛ فهذه الملابس الداخلية ، وبياضات السراير ، ومفارش المناضد، وستائر النوافذ : استخدمتها طبقات اجتماعية كاملة لأول مرة في حياتها منذ أن خلقت الدنيا »(١٦٦).

الأسواق
وجغرافيتها

تغافلنا في الفقرة الماضية عن التاجر حتى نركز اهتمامنا على دور الضغوط والقواعد الاقتصادية . وسنتغافل عنه في الفقرة التالية كذلك لكي نركز اهتمامنا علي الأسواق في حد ذاتها: المجال الذي تشغله ، حجمها ، وزنها ، باختصار: جغرافيتها. فكل عملية تبادل تحدث في مجال. وليس هناك مجال محايد ، أعني أنه ليس هناك مكان لم يحوره الإنسان، وينظمه . ومن المفيد تاريخياً أن نرسم المجال المتغير الذي يهيمن عليه بيت تجاري ، أومركز تجاري ، أو أمة تجارية ، أو يسيطر عليه نشاط تجاري معين - مثل تجارة القمح ، أو الملح ، أو السكر ، أو الفلفل ، أو حتى المعادن الثمينة . إننا عندما ننهج هذا النهج نسعى إلى إلقاء الضوء على أثر اقتصاد السوق في مكان معين ، وما استخدمه اقتصاد السوق من سبل ديناميكية مستمرة ، وما اعتوره من ألوان النقص والعيوب المتكررة .

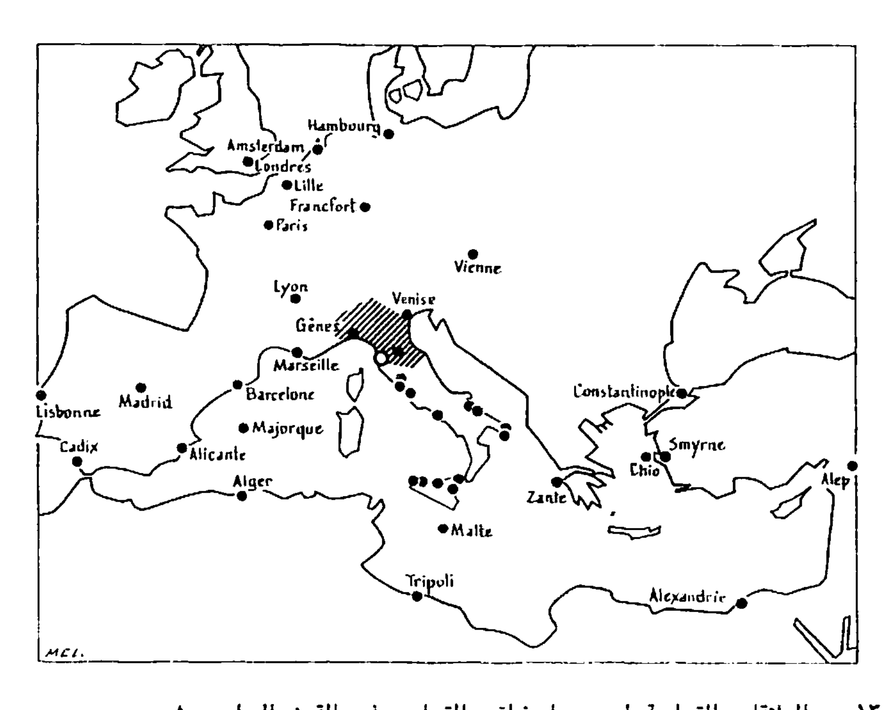
البيوت التجارية
ومجالاتها

التاجر على صلة دائماً بمن يشترون منه ، وبمن يوردون إليه ، بمن يقرضونه ، وبمن يُقرضهم ، على اختلاف مساكنهم . فإذا أثبتنا مساكن هؤلاء على خريطة ، ارتسم أمامنا مكان يسيطر في مجموعه على حياة التاجر. ولهذا المكان دلالته ، فكلما كان واسعاً ، كانت تلك علامة على أن التاجر مهم من الناحية النظرية ، بل ومن الناحية الفعلية في الغالبية الغالبة من الأحوال .

والمنطقة التي كان آل جانفيلياتسي Gianfigliazzi [١٦٧] وهم تجار أصلهم من فلورنسة، جاءوا إلى فرنسا ، واستقروا فيها في النصف الثاني من القرن الثالث عشر ، يمارسون فيها أعمالهم التجارية ، منطقة كانت تغطي جبال الألب ، وبخاصة إقليم الدوفينيه Dauphiné ، ووادي نهر الرون : وكانت تمتد غرباً فتصل إلى مونبلييه وكاركاسون Carcassonne. فإذا اتبعنا مسار الزمن ، وقفزنا ثلاثة قرون إلى عام ١٥٥٩ تقريباً، وجدنا أن آل كابوني Capponi التجار في أنتفرپن Antwerpen [١٦٧] - وهم من العشيرة التوسكانية ذات الأهمية والشهرة العالميتين - كانوا يمارسون عملياتهم التجارية ، بناء على ما نتبينه من رسائلهم وسجلاتهم ، من داخل منطقة طويلة ، وضيقة ، تمتد من بحر الشمال إلى البحر المتوسط ، حتى پيزا ، وفلورنسة ، وتتفرع بعد ذلك في اتجاه الجنوب . وهذه المنطقة هي نفس ، أو تقريباً نفس المنطقة التي امتدت من هولندة إلى إيطاليا في النصف الأول من القرن السادس عشر ، واحتوت ، وقادت الأنشطة التجارية التي مارسها آل

سالفياتي Salviati ، من تجار بيزا ، ولهم أرشيف يضم كماً ضخماً من الوثائق لم تدرس دراسة وافية من الناحية العملية حتى الآن . وكانت الشبكات التجارية الإيطالية في القرن السابع عشر تتجه إلى الامتداد من خلال حوض البحر المتوسط قاطبة ، في نفس الوقت الذي كانت تتجه فيه إلى الانحسار عن الشمال ، حيث أخذت قبضتهم تهن وتضعفف، ومواقعهم تتهاوى . وهناك سجل للأعمال التجارية " commessioni e ordini " (من عام ١٦٥٢ إلى عام ١٦٥٨) مملوك للبيت التجاري التوسكاني سامينياتي Saminiati (١٦٨) كان محور أعماله في مدينة ليفورنو ، نتبين منه أن شبكة الأعمال التجارية كانت بصفة أساسية مركزة على منطقة البحر المتوسط ، المدن الأولى فيها هي : البندقية ، أزمير ، طرابلس الشرق ، طرابلس الغرب ، ميسينا ، جنوة ، مارسيليا ؛ تليها القسطنطينية ، والإسكندرونة، وباليرمو ، ومدينه الجزائر - وهي مدن كثيراً ما كانت تجري معها المعاملات . أما نقاط الاتصال بالشمال فاقتصرت على ليون ، وأمستردام ، وكانت أمستردام أكثر أهمية . أما السفن المستخدمة فكثيراً ما كانت هولندية أو إنجليزية . وكانت ليفورنو تستأثر بالقدر الأكبر من النشاط ، وتذكر سجلات هذا البيت التجاري أنه جرى في أرخانجيلسك شحن سفينتين بالجلود الروسية الحمراء . استثناء يؤكد القاعدة !

ولو قد أتيحت لنا مئات أو آلاف السجلات من هذا النوع ، لارتسم أمامنا من تلقاء نفسه تنميط مفيد للمكان التجاري وللبيوت التجارية ؛ ولاستطعنا أن نجد السبل للمقابلة بين مكان الشراء ، ومكان البيع ، ولشرح بعضها بالاستعانة بالبعض الآخر ، ولأمكننا أن نميز المكان الذي ترد إليه البضائع ، والمكان الذي تخرج منه الصادرات . ولاستطعنا أن نتبين نمط المكان الذي يتخذ شكل المغزل ، وهو نمط يسير فيه النشاط التجاري من الناحية العملية في خطوط مستقيمة ، ويلوح كأنه فرع ينطوي على محور رئيسي ، ويقتصر عليه ، ونمط المكان الذي يتخذ شكل الدائرة الواسعة الكبيرة التي تعبر عن عصور الازدهار والتبادل السهل. وسيكون في مقدورنا بغير شك ، بعد أن نتناول المثل الثاني أو الثالث ، أن نستنتج ، بديهياً ، أن التاجر الذي نراه يستقر في إطار منطقة تجارية كبيرة ومتينة تاجر ناجح . وكان كوترولي Cotrugli ، وهو من أبناء مدينة راجوزة في القرن الخامس عشر ، يعبر عن هذا المعنى بقوله : « على من يريد صيد السمك الكبير أن يذهب إلى البحيرات الكبيرة .»(١٦٩) ولقد أعجبتني القصة التي حكاها إيريش ماشكه Erich Maschke (١٧٠) عن تاجر وكاتب حوليات من مدينة أوجسبورج الألمانية ، الذي تعب في بداية اشتغاله بالتجارة ، ولم تتغير أحواله ، وينعم بالراحة إلا منذ اليوم الذي ألَمّ فيه بالبندقية، التي كانت مكاناً تجارياً كبيراً . وفي هذا المقام نذكر تاريخين كانا علامتين على تحول زاهر باهر في حياة آل فوجار Fugger ، أولهما سبتمبر من عام ١٣٦٧ ، عندما خرج هانس فوجار Hans Fugger



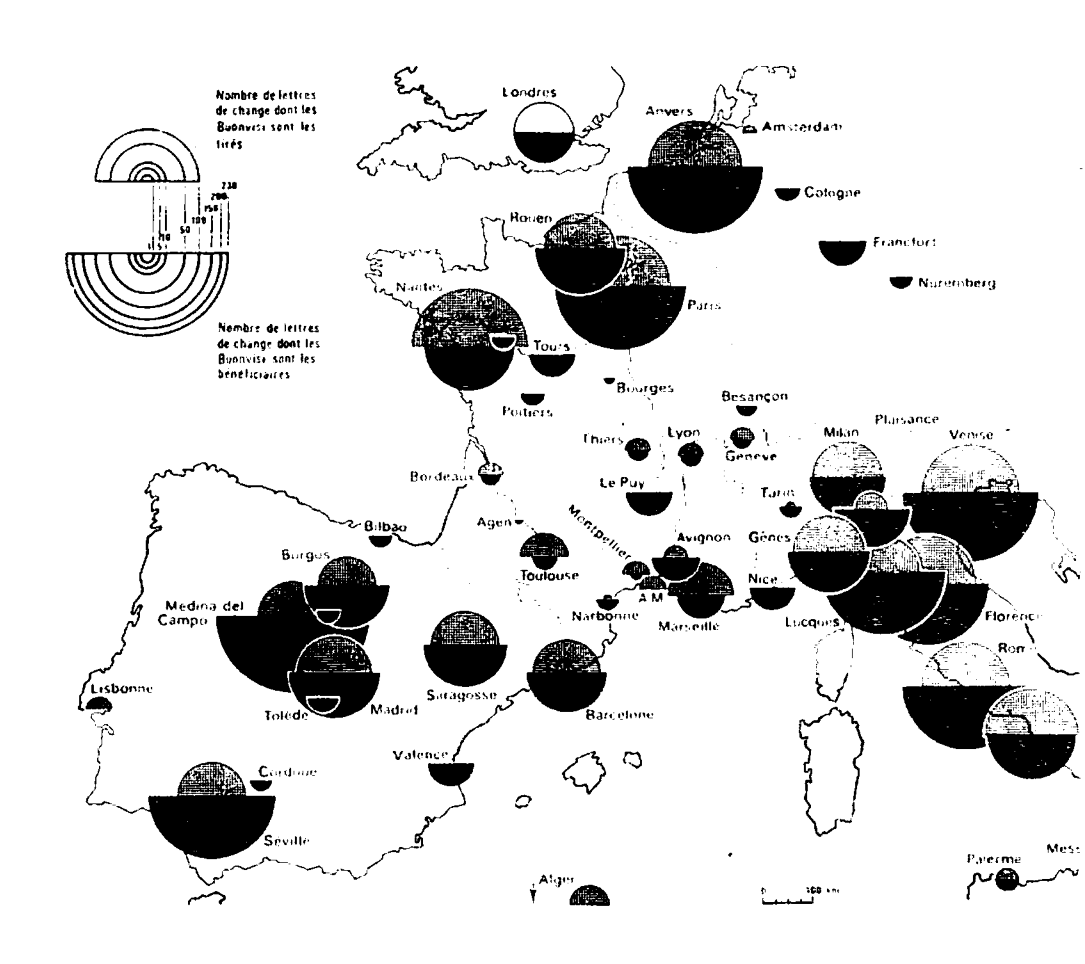
١٢ – العلاقات التجارية لبيت ساميناتي التجاري في القرن السابع عشر .

استطاع أرماندو سابوري Armando Sapori أن ينقذ الوثائق العديدة لبيت آل ساميناتي التجاري، الذي كان يتخذ من فلورنسا وليفورنو مقراً له ، وحفظها في ميلانو (البوكوني Bocconi). والمساحة المخططة في وسط إيطاليا وشمالها هي منطقة العلاقات الكثيفة للبيت التجاري ، الذي كان حاضراً في كل ربوع حوض البحر المتوسط : في قادس ، ولشبونة ؛ وكذلك في الشمال (باريس ، ليون ، فرنكفورت المطلة على الماين ، ليل ، لندن ، أمستردام ، هامبورج ، فيينا) . خريطة من إعداد الآنسة م. ك. لابير M.-C. Lapeyre .

من قريته التي ولد فيها ، قرية جرابن Graben وانتقل إلى مدينة أوجسبورج القريبة، فاستقر فيها مع عائلته ، ومارس حرفة نسيج قماش من نوع الكستور الفوستانيو كانوا يصنعونه من القطن أو من القطن والتيل ، ويسمونه بالفرنسية فوتين futaine ، وبالإيطالية فوستانيو fustagno ، وبالألمانية بارشنت Barchent – والتاريخ الثاني هو عام ١٤٤٢: اشتغل ورثته بالتجارة الخارجية البعيدة ، وأقاموا علاقات مع المدن الكبيرة المجاورة ، ومع البندقية(١٧١) وهذه وقائع عادية ، نراها تتكرر وتتكرر ، ولكنها ذات دلالة . وهذا هو فيديريجو ميليس Federigo Melis يذكر آل بورومي Borromei ، وأصلهم من المنطقة الريفية contado حول مدينة بيزا ، *"che alla fine del secolo XV si milanesizzarono* لما أوشك القرن الخامس عشر على الانتهاء حتى هاجروا إلى ميلانو، وأصبحوا من أهلها ، فأثروا بين عشية وضحاها (١٧٢).

ومجال عمل التاجر هو جزء من المجال القومي أو الدولي ، في عصر بعينه . فإذا كان هذا العصر عصر ازدهار فإن المجال التجاري الذي يعمل فيه التاجر الكبير يتجه إلى الاتساع السريع، وبخاصة إذا كان النشاط مرتبطاً بالتجارة الكبيرة ، الكمبيالات، العملات، المعادن الثمينة ، « السلع الملكية » (مثل التوابل ، والفلفل ، والحرير) أو السلع الموضة مثل القطن السوري الذي كان نساجو كستور الفوستانيو يحتاجون إليه . ولقد رجعت على نحو يعوزه التدقيق إلى أرشيف البيت التجاري فرنشيسكو داتيني دي براتو Francesco Datini de Prato وخرجت بانطباع يتمثل في أن التجارة الكبيرة ، الأكثر ربحاً ، حول عام ١٤٠٠ كانت تتمثل في حركة الكمبيالات من فلورنسة إلى جنوة ، ومونبيلييه ، وبرشلونة، وبروجه، والبندقية . فهل يعني ذلك أن مجال المال كان في نهاية القرن الرابع عشر، ومستهل القرن الخامس عشر قد نما ، ونضج نضجاً مبكراً ، وسبق مجالات التجارة الأخرى ؟

وهكذا صح ما ذكرته من قبل ، وأثمر التقدم الذي حدث في القرن السادس عشر البنية العليا النشيطة القوية المتمثلة في الأسواق الموسمية والبورصات ؛ ويمكننا أن نفهم على نحو أفضل ، في ضوء هذه الملحوظة ، الاتساع المفاجىء الذي شهده المجال الذي تحركت فيه الأعمال التجارية المتعددة التي مارسها آل فوجار ، وآل ڤيلزر من أبناء أوجسبورج . كان البيتان التجاريان ، بيت فوجار ، وبيت ڤيلزر ، بمقاييس العصر ، مؤسستين هائلتين ، أدخلتا الرعب في قلوب التجار ، والرأي العام ، بما بلغاه من انتشار . فقد كان لآل فيلزر ممثلوهم في كل بقاع أوروبا ، وحوض البحر المتوسط ، وفي العالم الجديد ، وكان آل ڤيلزر موجودين في ڤنزويلا في عام ١٥٢٨ ، حيث تعرضوا لقسوة الأسبان ، ولبشاعات وفظائع لا حد لها ، فحاقت بهم الخسارة ، ولحق بهم النحس ، وبلغت أخبار نكبتهم القاصي والداني. ولكن هكذا كان آل ڤيلزر Welser يجدون متعة في الذهاب إلى كل مكان تكون فيه المجازفة ظاهرة ، ويكون الباحث عن الثروة عرضة للكسب العريض أو للخسارة الفادحة . أما آل فوجار فكانوا أكثر تعقلاً مائة مرة ، وكان نجاحهم أوسع ، وأمتن . فكانوا هم السادة في المشروعات التعدينية الضخمة في مناجم أوروبا الوسطى ، في المجر ، وبوهيميا ، وجبال الألب . وكان لهم وجودهم الراسخ في البندقية ، يمثلهم وسطاؤهم . وكانوا يهيمنون على أنتڤرين التي كانت في مطلع القرن السادس عشر مركز الدنيا النشيط . وذهبوا إلى لشبونة في وقت جد مبكر ، وإلى أسبانيا حيث وقفوا إلى جانب شارلكان ، شارل الخامس، ونجدهم في عام ١٥٣١ في شيلي ، ولكنهم لم يبقوا هناك طويلاً ، بل خرجوا بسرعة في عام ١٥٣٥[١٧٣] . ونراهم في عام ١٥٥٩ يفتحون لهم في فيومه Fiume (اسمها الآن ريچيكا Rijeka) وفي دوبروڤنيك Dubrovnik [١٧٤] وكالة خاصة بهم على البحر المتوسط . وفي أواخر القرن السادس عشر ، عندما كانوا يواجهون الصعاب الهائلة ، شاركوا فترة قصيرة في



١٤ - آل بونفيزي Buonvisi غزوا أوروبا كلها

غطت شبكة بيوت آل بونفيزي التجارية من عام ١٥٧٥ إلى عام ١٦١٠ ربوع أوربا التجارية ، وآل بونفيزي أصلهم من مدينة لوكا Lucca الإيطالية جاءوا إلى ليون بفرنسا واستقروا بها ، وكان لهم أقارب ومراسلون يمثلونهم في كل الأماكن الهامة . وتشهد الكمبيالات التي تحمل أسمهم على شبكة واسعة من الأعمال التجارية المنوعة كل التنوع . وقد اعتمد هذا الرسم التوضيحي على عدد الكمبيالات ، لا على قيمتها المالية ، ولهذا علينا أن نأخذ أنفسنا بالحذر ، فلم يكن بيت بونفيزي التجاري يحقق من وراء هذه الكمبيالات أرباحاً هامة في كل مكان ، باستثناء بعض الأماكن مثل نانت وتولوز . وسيكون من المفيد أن نعرف حقيقة الحركة المحلية للكمبيالات في ليون نفسها ، والحركة التجارية غير العادية في اتجاه لوكا ، المدينة الإيطالية التي انحدر آل بونفيزي منها . (خريطة رسمت اعتماداً على رسوم كروكية وضعتها فرانسواز بايار Françoise Bayard في دراسة بعنوان ، آل بونفيزي ، تجار ، ومصرفيون في ليون ، ١٥٧٥ - ١٦٢٩ ، Les Buonvisi, marchands banquiers de Lyon, 1575-1629، ظهرت في : Annales E.S.C., 1971, pp.1242 et 1243.

الكونسورسيوم الدولي للفلفل في لشبونة . ثم نجدهم في الهند عن طريق وسيط من أبناء جلدتهم هو فرديناند كرون الذي نزل هناك في عام ١٥٨٧، وكان في الثامنة والعشرين من عمره ، ومثل في كوشين Cochin – كوشي بندر Kuchi Bandar – ثم في جوا آل فوجار وآل ڤيلزر ، وبقي هناك حتى عام ١٦١٩ ، وقد أتيح الوقت الكافي ليحقق ثورة واسعة ، وليقدم آلاف الخدمات لسادته في أسبانيا البعيدة ، وإلى سادته البرتغاليين في جوا ، ثم قلب له البرتغاليون في عام ١٦١٩ ظهر المجن ، وتنكروا لجميله أسوأ تنكر ، وظلموه وألقوا به في غياهب السجون [١٧٥] . والخلاصة أن إمبراطورية البيت التجاري الهائلة كانت أوسع من إمبراطورية شارلكان ، وفيليب الثاني من بعده ، وكانت كما نعلم إمبراطورية لا تغيب عنها الشمس .

والحق أن ما يهمنا هنا ليس بالدرجة الأولى هؤلاء العمالقة الذين يزحمون التاريخ ويستأثرون بالاهتمام ، وإنما تهمنا قبلهم البيوت التجارية الأصغر ، والمتوسطات التي يمكننا أن نحسبها بناء على نشاطها في مجموعه ، وأعمالها التي كانت تتغير بين صعود وهبوط. كان حجم نشاطها في المتوسط قد انكمش على ما يبدو في القرن السابع عشر ، فلما أهل نجم القرن الثامن عشر عاد حجم هذا النشاط إلى النمو من جديد ، ولم يتسع إطار نشاط المال ليملأ أوروبا وحدها ، بل شمل العالم كله . استقرت عالمية كبار الأغنياء ، ومكنت لنفسها كما لم تمكن لنفسها من قبل قط . هذا التخطيط الذي نقدمه تخطيط يحتاج إلى المزيد من الشواهد التي تبرر سلامته ، ومن الضروري أن نجمع الأمثلة العديدة ، وأن نجري المقارنات الكثيرة ، فما زال من الضروري القيام بالكثير من الدراسات التفصيلية المدققة .

المجالات

الحضرية

المدينة مركزٌ تطوِّقُهُ طائفة من المجالات ، بعضها مرتبط بالبعض الآخر، وكما نقول المجالات نقول الدوائر : فهناك دائرة تموين المدينة : ودائرة من يستخدمون عملة المدينة، وموازينها ، ومقاييسها ؛ الدائرة التي يأتي منها الحرفيون ، والبورجوازيون الجدد ؛ ودائرة أعمالها الائتمانية (وهي أوسع الدوائر) ؛ ودائرة مبيعاتها ومشترواتها ؛ الدوائر المتتالية التي تمر من خلالها الأخبار التي تنهمر عليها أو تخرج منها . ومثَلُ المدينة كمثَلِ دكان التاجر ، فهي تحتل المجال الاقتصادي الذي يفرضه عليها موقعها ، وثروتها ، والموجة الاقتصادية الطويلة التي تمر بها. والمدينة تحدد نفسها على نحو يتغير كل لحظة مع تغير الدوائر التي تحيط بها . وعلينا أن نستجلي دور هذه الدوائر .

ولنا في مدينة نورنبرج Nürnberg الألمانية في عام ١٥٥٨ ، وما حوله ، عِبرَة ، وعام ١٥٥٨ هو العام الذي ظهر فيه « كتاب التجارة Handelsbuch » الذي ألفه واحد من أبنائها

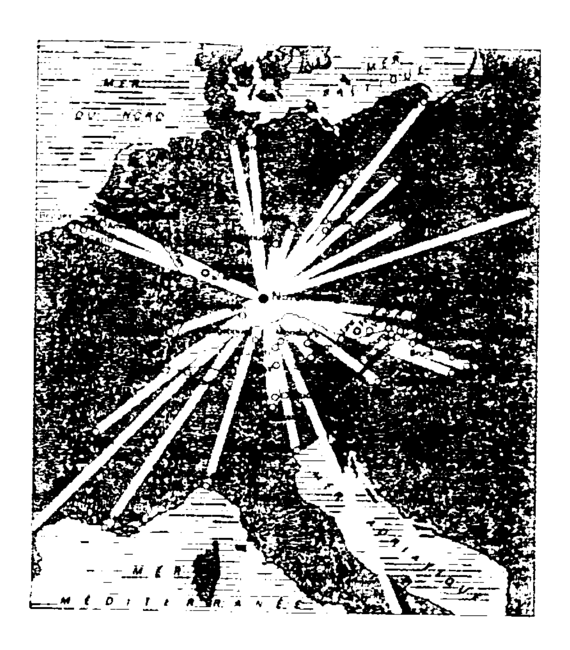
هو لورانس ميدَر Lorrenz Meder . في هذا الكتاب المختص بالتجارة الذي أعاد هرمان كيللينبينتس Hermann Kellenbenz(١٧٦) مؤخراً نشره ، وعلق عليه ، يقدم هرمان ميدر إلى مواطنيه معلومات عملية ، لم يقصد بها أن يقدم إلينا ضالتنا التي نبحث عنها اليوم، وهي المجالات التجارية لمدينة نورنبرج وقيمتها الحقيقية . ولكن بياناته ، التي أكملها هرمان كيللينبينتس قد أتاحت رسم الخريطة الغنية بالمعطيات التي نراها على الصفحة المقابلة . وهذه الخريطة تنطق وحدها بمدلولاتها . فقد كانت مدينة نورنبرج ، وهي إحدى المدن الألمانية التي احتلت المصاف الأولى في الصناعة والمال والتجارة ، في هذا الثلث الثاني من القرن السادس عشر تنبض بالقوة الدافعة التي كانت منذ عشرات السنين قد حركت ألمانيا، وحركت بالتالي النشاط الاقتصادي في أوروبا قاطبة . ومعنى هذا أن نورنبرج كانت مرتبطة باقتصاد واسع المدى ، وكانت منتجاتها تنتقل إلى بعيد ، حتى إلى الشرق الأدنى، والهند ، وأفريقيا ، والعالم الجديد . ومع ذلك فقد كانت أنشطتها الرئيسية مركزة على المجال الأوروبي ، وكانت المنطقة الأساسية بالنسبة لعملياتها التجارية تشمل في خطوطها العريضة ألمانيا التي كانت تمتد من خلالها بخطوط كالأشعة القصيرة والمتوسطة . ونلاحظ أن البندقية ، وليون، ومدينا ديل كامبو Medina del Campo ، ولشبونه، وأنتڤرپن، وكراكاو، وبريسلاو ، وپوزنان Poznan – ويسميها الألمان والفرنسيون پوزن – ، ووارسو، كانت محطات ، وحدود حركته التجارية البعيدة ، أو كانت بشكل أو آخر الأماكن التي تصل إليها يدها .

وقد بين يوهانيس موللر Johannes Müller(١٧٧) أن نورنبرج كانت إبان صدر القرن السادس عشر أشبه شيء بمركز دائرة الحياة الاقتصادية النشيطة في أوروبا . وليس في حديث هذا المؤلف الألماني عن هذه المدينة الألمانية شُبْهَةُ مبالغة تصدر عن مشاعر وطنية محلية . والسؤال هو : ما الذي جعل لنورنبرج هذا الوضع ؟ لقد بلغت نورنبرج هذا المبلغ بلا شك نتيجة لاتساع نطاق المواصلات البرية من حولها . وكذلك نتيجة لأن نورنبرج تقع على منتصف الطريق بين البندقية وأنتڤرپن، بين البحر المتوسط من حيث هو المجال القديم، والمحيط الأطلسي (والبحار المعتمدة عليه) من حيث هو مجال الثراء الجديد بالنسبة لأوروبا . وليس من شك في أن ***محور البندقية – أنتڤرپن*** قد بقي طوال القرن السادس عشر «البرزخ » الأوروبي الأكثر نشاطاً . حقيقة أن جبال الألپ كانت تقطعه في منتصفه ، ولكنها شهدت فيما يتعلق بالمواصلات معجزة دائمة مستمرة ، وكأنما كان العائق الذي مثلته قد حفز على التغلب عليه بإنشاء منظومة من المواصلات أفضل من أي منظومة أخرى . فلا ينبغي أن ندهش أكثر مما ينبغي عندما نعلم أن الفلفل كان يصل إلى نورنبرج في أواخر القرن السادس عشر من الناحيتين ، من ناحية البندقية ، ومن ناحية أنتڤرپن . ولم يكن هناك فرق بين الفلفل الوارد عن طريق البندقية ، والفلفل الوارد عن طريق أنتڤرپن ، فقد كان الفلفل

ينقل من البندقية إلى أنتفرين ، أو من أنتفرين إلى إلى البندقية مباشرة دون توقف ، سواء بطريق البحر أو بطريق البر .

وليس من شك في أن حالة نورنبرج حالة تتصل بالاقتصاد الألماني في عصر بعينه. ونلاحظ أن الميزان سيتغير على المدى الطويل لصالح البقاع الألمانية الشرقية الموغلة في يابسة القارة فتشهد انتعاشاً اقتصادياً تجلى منذ القرن السادس عشر ، وبخاصة بعد الخسائر التي منيت بها نورنبرج وأوجسبورج في عام ١٥٧٠ ، وتمثل في انتعاش لايبتسيج وأسواقها الموسمية . فقد نجحت لايبتسيج في أن تفرض هيمنتها على مناجم ألمانيا ، وأن تضم بين ظهرانيها أهم سوق لسندات المناجم التي عرفت باسم الكوكسات Kuxen ، وأن تعقد روابط الصلة المباشرة بهامبورج ، ومنطقة بحر البلطيق ، وتتخلص هكذا من الوقوف في محطة ماجدبورج . ولكن لايبتسيج ظلت وثيقة الصلة بالبندقية، وكانت «بضائع البندقية» تمثل قطاعاً كاملاً من نشاطها التجاري . كذلك أصبحت لايبتسيج على نحو ممتاز مكان عبور الترانزيت للبضائع بين الغرب والشرق . ومكن هذا الانتعاش لنفسه بمر السنين، يشهد على ذلك ما قاله شاهد في عام ١٧١٠ عن أسواق لايبتسيج الموسمية ، إنها « أهم وأقيم » بكثير من الأسواق الموسمية لفرنكفورت على الماين، على الأقل فيما يتصل بالسلع، لأن مدينة فرنكفورت كانت من حيث هي مركز مال أكثر أهمية من لايبتسيج [١٧٨] . فامتيازات المال تتسم بالصلابة التي لا تلين بسهولة.

ومن السهل أن نتبين أن المجالات الحضرية صعبة التفسير ، فالوثائق لا تجيب عن أسئلتنا . حتى الكتاب الغني بمادته الذي وضعه چان كلود پيرو ، والذي ظهر مؤخراً في عام ١٩٧٥ « ***نشأة مدينة حديثة . مدينة قان في القرن الثامن عشر*** Genèse d'une ville moderne, Caen au XVIIIe siècle » لم يتمكن من حل كل المشكلات التي درسها على الرغم من أنه درسها بدقة وذكاء نموذجيين . وإذا كان التخطيط النظري الذي تحدث عنه فون تونن von Thünen ينطبق على مدينة قان، فليس في هذا ما يثير الدهشة: فمن السهل أن نتبين من حول المدينة حزاماً لصيقاً بها ، يكاد يلتحم بها هو « حزام حقول الخضروات والألبان » ؛ تليه منطقة الحبوب [١٧٩] ؛ ثم منطقة المواشي . أما إذا أردنا أن نتبين المناطق التي تنتشر فيها المنتجات الصناعية التي تنتجها المدينة ، والأسواق العادية والأسواق الموسمية التي تقوم بتصريفها ، فإننا نلقى الصعاب . وأهم شيء هنا هو أن نستجلي اللعبة المزدوجة التي ينبغي على المدينة أن تقوم بها بين المجال الإقليمي والمجال العالمي : ومعنى هذا أن هناك دورتين مختلفتين ، الدورة الأولى تسلك الأوعية الشعرية، على مسافة قصيرة ، وهي دورة مستمرة ؛ والدورة الثانية ، دورة متقطعة، عليها في حالات الأزمات أن تستخدم وسائل النقل على صفحة نهر السين ، أو الخطوط التجارية االبحرية المنطلقة من لندن وأمستردام . هاتان الدورتان ظومتان، قد يحدث بينهما تناسق ، أو



١٥ – مجال حضري : إشعاع مدينة نورنبرج حول عام ١٥٥٠

رسمت هذه الخريطة اعتماداً على كتاب ميدر في التجارة ، الذي أخرجه وشرحه هرمان كيللينبينتس ، في عام ١٩٧٤ . ولوبليم Löblem هو الاسم الألماني لمدينة لوبلين Lublin .

تعارض، أو قد تضاف الواحدة إلى الأخرى ، أو تتابعان الواحدة تلو الأخرى . والطريقة التي تمس بها الحياة العالمية مدينة ما تضفي بها عليها الصفة المميزة لها ربما على نحو يفوق أحياناً تأثير صلات المدينة بالجيران المقربين . ويمكننا أن نقول هنا إن التاريخ العالمي يخطو من فوق التاريخ المحلي.

أسواق

المواد الأولية

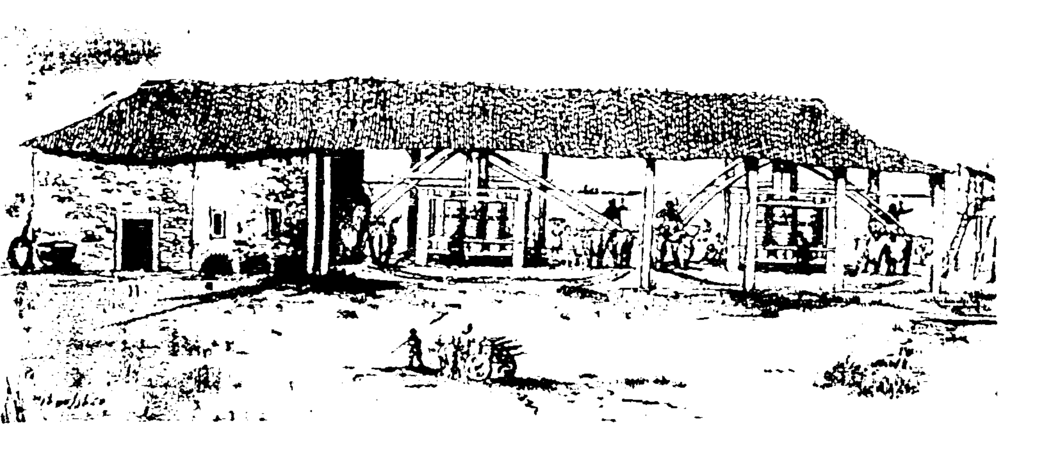
من الممكن ، دون أن نواجه مشكلات تفوق المألوف ، أن نكتب تاريخاً لأسواق المواد الأولية الكبيرة من القرن الخامس عشر إلى القرن الثامن عشر على نسق الكتاب الكلاسيكي الذي تناول به فرنان موريت Fernand Maurette الفترة من حول عام ١٩٢٠ [١٨٠] . وإذ نحن أخذنا أنفسنا بالحكمة في الاختيار، والتزمنا ببعض الأمثلة ذات الدلالة ، فإننا سنجد مادة وفيرة ، نحتار في الانتقاء من بينها: ستتقدم إلينا كل السلع الواسعة الانتشار لتدلي بشهادتها ، وستُجْمِعُ شهاداتُها على الرغم من اختلافها الكبير ، على تأكيد أهمية نقطة

أساسية : أهمية المجالات الواسعة الهائلة ، هذه المجالات الواسعة الهائلة هي المقياس الذي يحدد لنا المدن الأكثر نشاطاً ، والتجار الأعلى قدراً ، وفروع التجارة الأكثر ازدهاراً. الامتداد البعيد هو العلامة التي تدل دائماً على الغنى والنجاح . وعندنا مثل العطارة – وكلمة العطارة « تشمل تشكيلة مدهشة من المنتجات » تبدأ بالتوابل « التي تستخدم لتحسين مذاق الأطعمة [وتصل] إلى المنتجات االطبية والمواد التي تستخدم في صباغة المنسوجات»[١٨١] هذا المثل معروف ، وكلاسيكي ، إلى الحد الذي يجعل الإنسان يتردد في أن يقترح اتخاذه نموذجاً . ولكنه نموذج يمتاز بأنه شهد ازدهاراً طويل المدى ، تحقق على مراحل متتالية ، إلى أن أصابه التراجع الواضح في القرن السابع عشر [١٨٢] . وهذا موضوع تناولناه بالشرح في المجلد الأول[١٨٣] . أما السكر فيعتبر ، بالقياس إلى العطارة ، منتجاً جديداً نسبياً ، أخذ ينتشر من القرن الخامس عشر إلى القرن العشرين ويوسع بإيقاع سريع مجال استهلاكه ومجال تصريفه . وكان السكر (إذا غضضنا النظر عن حالات استثنائية ضئيلة هي سكر الإسفندان érable ، وسكر الذرة) ، هذا المنتج الثمين ، كان يستخلص – حتى عصر *الحصار الأوروبي* وبداية استخراج السكر من البنجر – من قصب السك. ولقد بينّا [١٨٤] أن قصب السكر انتقل من الهند إلى البحر المتوسط والمحيط الأطلسي (ماديرة، الكاناريا ، الأزورس ، ساو توميه ، جزيرة لوبرانس ، ثم السواحل الاستوائية للقارة الأمريكية ، البرازيل ، جزر الأنتيل ...) . ولقد كان هذا الانتشار لافتاً للنظر لأنه كانت يتكلف تمويلاً غالياً ، بالنظر إلى الإمكانات التي كانت متاحة في ذلك العصر .

وعلى الرغم من أن السكر ظل مادة من المواد التي يحفظها الصيدلي في دولاب عقاقيره فقد أخذ ينتشر بنحو متزايد في الأطعمة والأشربة ، فغزا المطابخ ، وغزا الموائد بخطى متزايدة . وكان السكر في القرنين الخامس عشر والسادس عشر لا يزال من السلع الترفية الرفيعة القدر ، يتهاداه الأمراء . فقد كلف ملك البرتغال أحد السُّكَّرية المرموقين ، المشهود لهم بالصبر بأن يصنع من السكر تمثالاً للبابا بالحجم الطبيعي ، يحيط به اثنا عشر كاردينالاً ، ومن حولهم ثلاثمائة شمعة ارتفاع الواحدة متر ونصف المتر ، وقدم هذه الهدية إلى البابا في ١٨ أكتوبر من عام١٥١٣ [١٨٥] . وإذا لم يكن السكر قد أصبح أنذاك سلعة شائعة ، فقد تزايد استهلاك السكر . ولدينا في كلام الناس ما يشهد على ذلك . استمع إلى الألمان في عام ١٥٤٤ يقولون في كلامهم الجاري : « Zucker verderbt keine Speis » أي السكر لا يفسد أي طعام يضاف إليه ، أو لا تتردد في وضع السكر على كل أصناف الطعام[١٨٦] . وبدأت البرازيل تورد السكر بشحنات بلغت في المتوسط في القرن السادس عشر ١٦٠٠ طن سنوياً . في عام ١٦٧٦ خرجت من جامايكا ٤٠٠ سفينة محملة بالسكر، حمولة الواحدة ١٨٠ طناً ، يعني أن الحمولة الكلية كانت ٧٢٠٠٠ طن [١٨٧] . وفي القرن الثامن كانت سانتو دومينجو تنتج مثل هذه الكمية ، بل أكثر منها [١٨٨] .

ولكن لا ينبغي أن نصل إلى حد تصور سوق أوروبية أغرقها سكر الأطلنطي ، أو تصور وجود أن ازدهار السكر كان هو السبب الأول في ازدهار المحيط الأطلسي ، وبالتالي ، في التطور الأوروبي المتعاظم نحو الحداثة . إن مثل هذا التفسير بناء على حتمية أولية ، قوامها ***علاقة بين سبب معين ونتيجة تنجم عنه بالضرورة*** ، من الممكن هدمه دون ما صعوبة ، والقول بالعكس ، بجعل النتيجة سبباً والسبب نتيجة : بمعنى أن نقول إن : تطور أوروبا، وما صحبه من شغف الأوروبيين ، هو الذي مكن من ازدهار السكر ، والبن .

ومن المحال أن نتناول هنا تطور كل العناصر التي تكون منها تاريخ السكر، عنصراً عنصراً ، فهو تاريخ كبير ، وهذه العناصر هي : العبيد السود ، الزراع ، تقنيات الانتاج، تكرير السكر الخام ، تزويد مزارع السكر بالأطعمة الرخيصة الثمن فلم تكن هذه المزارع تسطيع أن توفرها لنفسها ؛ ثم الاتصالات البحرية ، والمخازن ، وعمليات البيع في أوروبا . كانت كل أمور السكر على ما ينبغي حول عام ١٧٦٠ . فكان المعروض من أصناف السكر في سوق باريس أو غير باريس يمثل تشكيلة منوعة « من أصناف السكر الخام موسكواد moscouade ، وأصناف السكر الخام الكاسوناد cassonade ، والسكر فئة سبع جنيهات ، والسكر الملوكي ، والسكر النصف ملوكي ، والسكر المبلور ، والسكر الأحمر الذي يسمى كذلك السكر القبرصي . والسكر الموسكواد الجيد لابد أن يكون مائلاً إلى البياض، ولا يصح أن يكون له ملمس الشمع ما أمكن ذلك ، ولا يجوز بحال من الأحوال أن تشم الأنف فيه رائحة الحرق . أما السكر الكاسوناد – الذي يسمونه كذلك سكر الجُـزر – فلابد أن ينتقيه الإنسان أبيض اللون ، جافاً ، محبباً ، وأن تكون له نكهة البنفسج . وأحسن سكر كاسوناد يأتي من البرازيل ، ولكنه شح في السوق حتى كاد أن يختفي منها تماماً ؛ وأما سكر كايين فهو في المرتبة الثانية ، وسكر جزر الأنتيل في المرتبة الثالثة . ويستخدم الحلوانية الكثير من سكر الكاسوناد وسكر جزر الأنتيل في صناعة المربيات ، ويفضلونه على السكر المكرر ، لأن المربيات التي يصنعونها منه أطيب مذاقاً من تلك تصنع بالسكر المكرر [...] وأقل عرضة للتسكر »[١٨٩] . ومن الواضح أن السكر كان في ذلك الوقت قد فقد امتياز الندرة . وأصبح سلعة من سلع البقال والحلواني . والشيء الذي يهمنا هنا ، هو في المقام الأول معنى هذه التطورات وهذه الخبرات التي اتصلت حلقاتها في مجال السكر بالنسبة لرجل الأعمال ، وهي أمور نعرفها معرفة على نحو أفضل . فنحن نعرف أولاً أن السكر كان منذ دخوله دائرة التعامل التجاري يعتبر تجارة ممتازة . لدينا هنا نموذج ممتاز هو نموذج البندقية ، والسكر القبرصي ، فقد تربعت على عرش السكر أسرة كورنر Corner– كان آل كورنر « ملوك السكر » – وكان احتكارهم السكر احتكاراً لم يستطع أحد أن ينازعهم فيه . وعندما احتلت البندقية قبرص في عام ١٤٧٩، كان ذلك يعني أنها كسبت حرب السكر.



معمل سكر ، أو طاحونة سكر كما كانوا يقولون في الماضي

رسم منسوب إلى ف. پوست F. Post، يرجع إلى عام ١٦٤٠ تقريباً. ونرى في صدر الصورة العربة الكارو المميزة التي تجرها الثيران ، ولها عجلات مصمتة ، ونرى من تحت البواكي حيوانات الجر تمتلىء بها الساحة . (Fondation Atlas van Stolk).

والمعلومات التي بين أيدينا عن مؤسسة كورنر للسكر معلومات ناقصة جداً ، ولكن لدينا معلومات عن مؤسسات شبيهة ، نخرج بها بانطباع لن يفاجىء أحداً لأول وهلة ، وهو أن عملية الإنتاج لم تكن - بين سلسلة العمليات المتصلة بالسكر - هي العملية التي تحقق أكبر ربح . ونظرة إلى جزيرة صقلية في القرنين الخامس عشر والسادس عشر تبين لنا أن معامل السكر التي كانت أموال جنوة تدعمها ، كانت تدر القليل من الربح، بل ربما أقل القليل . أما في جزر المحيط الأطلسي فنلاحظ أن هوجة السكر حققت في بداية القرن السادس عشر أرباحاً كبيرة ، فلما دخل آل ڤيلزر، وهم من كبار الرأسماليين ، الحلبة في عام ١٥٠٩، واشتروا أراض في جزر الكناريا وجعلوها مزارع لقصب السكر ، تبينوا أن المشروع ليس مربحاً إلى الدرجة التي تصوروها ، ولهذا تركوه في عام ١٥٢٠ (١٩٠) . وكان الوضع هو هو في القرن السادس عشر بالنسبة إلى المزارع البرازيلية التي كان عائدها يتيح لصاحب المزرعة senhor de engenho أن يعيش ، ولكنه لم يكن ييسر له الثراء الواسع . ونجد نفس الشيء في سانتو دومينجو ، على الرغم من الإنتاج القياسي. ربما كان هذا هو السبب الذي أدى إلى أن عملية الإنتاج نفسها هبطت إلى المستوى الأدنى بين العمليات المتصلة بالسكر ، حيث حُمِّل بها العبيد، وكانت هذه هي الوسيلة الوحيدة لتنفيذها، أو لتحقيق توازنها اقتصادياً

ولكن هذا ليس كل ما في الأمر . فكل سوق رأسمالية تتكون من حلقات متتالية ، ترتفع واحدة منها ناحية المركز ، فإذا هي نقطة عالية تدر من الأرباح أكثر مما تدر الحلقات الأخرى . في تجارة الفلفل مثلاً ظلت النقطة العالية زمنا طويلاً هي فندق الألمان Fondaco dei Tedeschi : كان فلفل البندقية يتكوم هناك، ثم يسلك طريقه إلى كبار العملاء الألمان. في القرن السابع عشر كان مركز الفلفل يتمثل في تلك المخازن الضخمة التابعة لشركة الهند الشرقية Oost Indische Companie . أما السكر - إذا أخذناه في مجموعه في إطار شبكة التجارة الأوروبية - وجدنا أن العلاقات في قطاعه كانت أكثر تعقيداً ، فقد كان على من يريد أن يتربع على قمة تجارة السكر ، أن يكون قابضاً على زمام الانتاج كذلك . ولم يكتسب سكر الأطلنطي أهميته الكبيرة إلا مع النصف الثاني من القرن السابع عشر ، ومع انتعاش جزر الأنتيل في تواريخ مختلفة (بحسب كل جزيرة). وفي عام ١٦٥٤ تعرض الهولنديون للفشل عندما فقدوا المناطق الشمالية الشرقية من البرازيل ، ثم زادت حدة هذا الفشل نتيجة لما حققه الإنجليز والفرنسيون من تقدم حاسم في إنتاج السكر . والخلاصة أننا نلاحظ حدوث انقسام في مجال الانتاج، ثم انقسام في مجال التكرير (عملية أساسية) ثم كان هناك انقسام في السوق .

لم تكن هناك سوق سكر مهيمنة إلا تلك التي تلوح لنا في صورة لا تحدد معالمها إلا بعض الخطوط العريضة : في مدينة أنتفرين حول عام ١٥٥٠ حيث بلغ عدد معامل تكرير السكر ١٩ معملاً ؛ ثم في هولندة بعد تدهور سوق أنتفرين في عام ١٥٨٥ . ومن البيانات ذات الدلالة أن أمستردام أضطرت إلى أن تمنع في عام ١٦١٤ استخدام الفحم الحجري في معامل تكرير السكر لأن الفحم الحجري كان يملأ الجو بالروائح الكريهة ؛ وعلى الرغم من ذلك فقد ظل عدد معامل السكر يتزايد ، في عام ١٦٥٠ كان ٤٠ ، في عام ١٦٦١ بلغ ٦١ . كان القرن السابع عشر قرن المركانتيلية - الاستئثارية - المتشدد ، فلا عجب أن نجد النظم الاقتصادية القومية تدافع عن نفسها وتقف في وجه الاستيراد من الخارج ، وتنجح في الحفاظ على أسواقها الخاصة . حدث هذا في فرنسا حيث حمى كولبير Colbert السوق الفرنسية بقوائم التسعيرة والتعريفة الصادرة في عام ١٦٦٥ ، فازدهرت معامل تكرير السكر في دنكرك ، ونانت ، وبوردو ، ولاروشيل ، ومارسيليا ، وأورليان... وكانت نتيجة هذا الإجراء الوقائي أن فرنسا لم يدخلها منذ عام ١٦٧٠ سكر تم تكريره في الخارج ، بل كانت على العكس تصدر السكر المكرر ، وقد اتخذت لذلك تدابير تقوم على تخصيص علاوة تصدير كانت تمنح في صورة إعادة الرسوم الجمركية السابق تسديدها إلى الجمارك عند إدخال السكر الخام ، في حالة إعادة التصدير بعد التكرير [١٩١] . ومن بين الأسباب التي شجعت تصدير السكر المكرر في فرنسا أن استهلاك السكر كان هناك ضعيفاً (كانت فرنسا تستهلك عُشر انتاج المستعمرات من السكر ، في حين كانت انجلترة تستهلك تسعة أعشار الإنتاج) ، يضاف إلى هذا أن مزارع قصب السكر في المستعمرات كانت تتلقى من

الوطن الأم فرنسا السلع التموينية بأسعار أقل (نظراً لانخفاض الأسعار في فرنسا) مما كان متاحاً لجاميكا التي كانت تتلقى حاجتها من السلع التموينية من انجلترة بصفة أساسية ، على الرغم مما كانت تستورده من أمريكا الشمالية . ونقرأ في « صحيفة التجارة Journal du commerce ، [192] : « قبل الحرب [الحرب التي ستعرف باسم حرب السنين السبع] كان سكر المستعمرات الإنجليزية في لندن أغلى بنسبة تصل إلى ٧٠ ٪ من سكر المستعمرات الفرنسية في موانيء فرنسا ، مع التساوي في النوعية . وليس لهذا الارتفاع الباهظ في سعر السكر من سبب آخر سوى الثمن الباهظ للسلع التموينية التي ترسلها انجلترة إلى مستعمراتها ؛ وإذا كان السكر قد بلغ هذا السعر ، فماذا تفعل انجلترة بفائض سكرها ؟ » . ستسهلكه هي بطبيعة الحال . ونكرر هنا أن السوق الداخلية الإنجليزية كانت لديها القدرة على ذلك .

أياً كان الأمر ، فعلى الرغم من عمليات التصدير والبيع التي كانت تقوم بها البلاد الكبيرة المنتجة ، فإن قيام أسواق السكر على المستويات القومية ، عن طريق شراء السكر الخام وإنشاء معامل تكرير ، انتشر في ربوع أوروبا . فمنذ عام ١٦٧٢ انتهزت هامبورج الصعوبات التي تعرضت لها هولندة ، فنمت معامل تكرير السكر فيها ، وطورت أساليب صناعية جديدة حرصت على الحفاظ على أسرارها . وأنشئت معامل تكرير سكر في أماكن كثيرة وصلت إلى بروسيا ، والنمسا ، وروسيا حيث احتكرتها الدولة . فإذا أردنا أن نعرف بدقة حركات أسواق السكر ، ومواضع الربح الحقيقية ، كان علينا أن نستعيد صورة الشبكة الاتصالات المعقدة التي كانت قائمة بين مناطق الإنتاج ، ومراكز المال المهيمنة على الإنتاج ، ومعامل التكرير التي كانت وسيلة من وسائل التحكم في تجارة الجملة . ومن تحت مستوى معامل الإنتاج ، نرى دكاكين البيع العديدة التي لا تحصى ، والتي تمثل المستوى العادي للسوق ، وتحقق أرباحاً متواضعة حيث تخضع للمنافسة الصارمة .

ولننظر الآن إلى الشبكة في مجموعها لنسأل عن المكان الذي نضع فيه النقطة أو النقاط العالية، أو مواقع الربح ؟ والرأي عندي ، اعتماداً على مثال لندن ، أن النقطة العالية التي كان يتحقق فيه الربح الأكبر هي تجارة الجملة ، حيث المخازن التي تتكدس فيها صناديق وبراميل السكر ؛ وطلاّب السكر الأبيض أو السكر الداكن (العسل الأسود) وهم بين أصحاب معامل تكرير ، وحلوانية ، وزبائن عاديين . وإذا كانت صناعة السكر الأبيض المكرر قد قصرت على معامل التكرير في الوطن الأم ، فقد انتهى بها الأمر، على الرغم من الحظر الأول، إلى أن قامت في الجزر المستعمرة ، وكان قيامها هناك علامة تدل على المصاعب التي عانت منها هذه الجزر المنتجة . والرأي عندنا أن الموقع الأعلى كان - إذا غضضنا النظر عن معامل التكرير - يتمثل في تجارة الجملة ، والشواهد تدلنا على أن معامل التكرير لم تجتذب كبار التجار . ولكننا ، إذا أردنا أن نسير بخطى مطمئنة ، مطالبون بأن نحيط بالعلاقات التي كانت قائمة بين كبار التجار وبين أصحاب معامل التكرير .

المعادن

الثمينة

ولندع الآن السكر وشأنه ، وستتاح لنا فرصة العودة إليه . فهناك المعادن الثمينة تشد اهتمامنا إليها ، وكانت تشغل بال الناس في كل بقاع الدنيا ، والمعادن الثمينة تدفع بنا إلى أعلى مستوى لعمليات التبادل ، وقد تُبَيِّن لنا عند الضرورة الترتيب الهرمي الذي يتكون من درجات عاليها يمتاز عن واطيها وهو ترتيب تتحراه الحياة الاقتصادية وتطمح به دائماً إلى انجازات خارقة وأرقام قياسية تتجاوز به ذاتها . هذه السلعة - المعادن الثمينة - التي تلف العالم كله ، والتي يطمع فيها الناس طمعاً بلا حدود ، يلتقي فيها العرض والطلب دائماً .

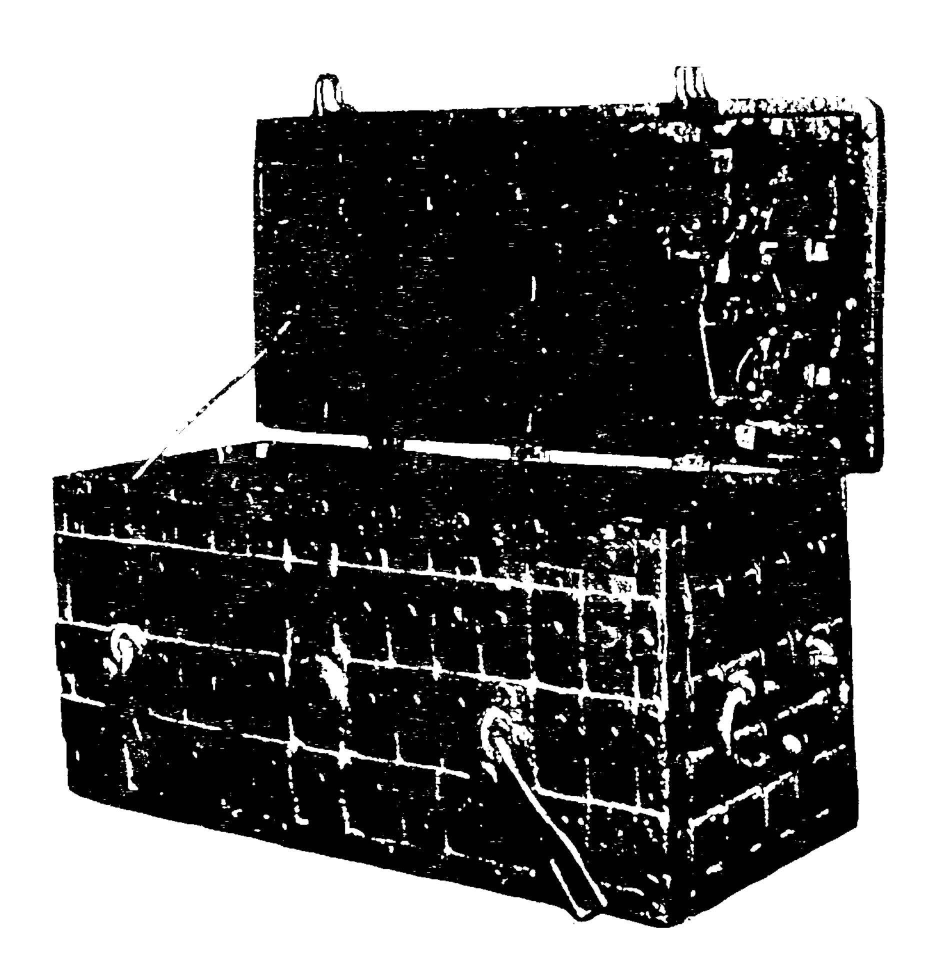
ولكن عبارة « المعادن الثمينة » التي جرى بها القلم ببساطة ، ليست بالبساطة التي قد تبدو لأول وهلة . فهي قد تدل على أشياء مختلفة :

١) المعادن الخام كما تخرج من المناجم أو من تراب الذهب

٢) منتجات نصف مصنعة من قبيل السبائك ، والقوالب ، والكتل الغشيمة (والكتل الغشيمة المسامية الخفيفة التي تتخلف بعد تبخر الزئبق المستعمل لإنتاج الملغم ، يعاد صهرها عادة لتتخذ صورة السبائك أو القوالب قبل أن تنزل السوق) ؛

٣) منتجات مصنعة ، هي العملات ، والعملات كان يعاد صهرها المرة بعد المرة لسك عملات جديدة ، هكذا كانوا يفعلون في الهند ، وكانت الروبية - التي احتفظت بنفس الوزن ونفس العيار - تتغير قيمتها بحسب تاريخ سكها ، حيث كانت الروبية المسكوكة في العام الحالي أعلى قيمة من المسكوكة في أعوام سابقة

والمعدن الثمين ، في أشكاله المختلفه ، لا يكف عن التنقل ، بل التنقل السريع . وكان بواجيلبير Boisguilbert يقول عن الفضة إنها لا تنفع « إلا إذا كانت في حركة دائمة »[١٩٣] والحقيقة أن النقود تدور وتدور دون أن تتوقف . وقد لاحظ كانتيون Cantillon[١٩٤] : « أنه ليس هناك شيء يفوق النقود في التنقل بسهولة وبأقل فاقد » ، وعلق شومبيتر Schumpeter على ذلك بقوله إن كانتيون كان أول من تكلم عن سرعة انتقال النقود، وما أرى إلا أن تعليق شومبيتر هذا يحتمل الجدل[١٩٥] . وقد تصل سرعة الحركة أحياناً إلى الدرجة التي تحدث الأضطراب في التتابع المنتظم للعمليات التي تنتقل بالمعدن الثمين من صورة السبيكة إلى صورة النقود . حدث هذا في منتصف القرن السادس عشر، وحدث على نحو أشد بعد ذلك التاريخ ، في مستهل القرن الثامن عشر مثلاً ، عندما كانت السفن القادمة من سان مالو Saint-Malo إلى سواحل بيرو تتحمل سراً بالنقود



صندوق من صناعة جنوة له أقفال معقدة ، من النوع الذي كان يستخدم في نقل سبائك الفضة والقطع الفضية من أسبانيا إلى جنوة (مقتنيات صندوق التوفير في جنوة) .

الثُّـمانية pesos de a ocho ، وتتحمل بقوالب من الفضة الغشيمة التي كانوا يقولون عنها «غير مخمَسة » (قوالب الفضة المهربة التي لم تسدد ضريبة الملك التي تقدر بخمس قيمتها). وكانت قوالب الفضة الغشيمة دائماً سلعة مهربة، لأن الفضة المدموغة - التي لم تسك عملات - لم تكن تتداول إلا على هيئة السبائك التي كثيراً ما كانت متداولة في أوروبا .

والعملة المتخذة من المعدن الثمين أسرع حركة من السبائك ، حيث تحركها عمليات التبادل

حركة تشبه الشلالات المنهمرة ، وتخترق بها عمليات التهريب كل الحواجز والعقبات . وقد عبر لوي ديرميني Louis Dermigny [196] عن ذلك بقوله ليست هناك جبال ، ولا جبال البرانس نفسها ، تستطيع أن تقف في وجهها . في عام ١٦١٤ كان عدد العملات في هولندة ٤٠٠ نوع من العملات المختلفة؛ وفي فرنسا في العصر نفسه تقريباً كانت ٨٢ نوعاً[197]. ليست هناك في أوروبا أي منطقة ، مهما كانت من الفقر ، لا نعثر فيها على عملات ما كان أحد يتوقعها ، تستوي في ذلك منطقة أمبرونوا Embrunois النائية في جبال الألب في القرن الرابع عشر [198] - وهي الآن محافظة الألب العليا Département Hautes Alpes - أو منطقة جيفودان Gévaudan المنطوية على نفسها في الجنوب الفرنسي في القرنين الرابع عشر والخامس عشر [199] . واجتهدت العملة الورقية منذ وقت مبكر في أن تقدم إلى الناس خدمات وراء خدمات ، ولكنها لم تزحزح العملة المعدنية المصنوعة من المعادن الثمينة عن مكانها ، حيث احتفظت بتفوقها بما هي عملة تملأ اليد. وإذا كان أمراء غرب أوروبا قد أخذوا أنفسهم بعادة مريحة هيأت لهم أن ينقلوا منازعاتهم إلى أرض أوروبا الوسطى وأن يسووها أو أن يحاولوا تسويتها هناك، فقد كانت قوة الغرماء - فرنسا أو إنجلترة - تقاس بما ينفقونه من أموال نقداً. ولدينا أخبار من عام ١٧٤٢ تناقلها بعض أهالي البندقية عن الأسطول الإنجليزي أنه جاء بمبالغ نقدية ضخمة لماريا تيريزيا « ملكة المجر »[200] . وفي عام ١٧٥٦ دفعت انجلترة إلى الملك البروسي فريدريش الثاني ثمناً لتحالفه معها مبالغ من المال قدروها بأربع وثلاثين عربة محملة بالنقود سارت إلى برلين[201] . فلما ظهرت بشائر السلام في ربيع عام ١٧٦٢ تحولت انجلترة بمودتها إلى روسيا ، يشهد على هذا ما كتبه أحد الدبلوماسيين : « جاء البريد من لندن في ٩ مارس بتحويلات إلى أمستردام وروتردام بمبالغ تزيد على مائة وخمسين ألف قطعة فضية لتسلم إلى البلاط الروسي » [202] . ولدينا من الدلائل ما يبين أن في فبراير من عام ١٧٩٩ انتقلت عبر مدينة لايبتسيج أموال إنجليزية قيمتها

« خمسة ملايين » في صورة سبائك من الفضة وقطع من العملة المسكوكة من الفضة ، وكانت هذه المبالغ قادمة من هامبورج ومتجهة إلى النمسا [203] .

وبعد هذه الملحوظات نجد أن المشكلة الحقيقية تتلخص في السعي ما أمكن إلى استخلاص أسباب أو على الأقل شروط هذه الدورة التي تتخلل جسم النظم الاقتصادية المهيمنة من أول العالم إلى آخره . ويلوح لي أننا نفهم هذه الأسباب والشروط فهما أفضل إذا نحن ميزنا المراحل الثلاث الواضحة : ***الإنتاج - النقل - التراكم*** . فقد كانت هناك بلاد منتجة للمعدن الخام ، وبلاد مصدرة بانتظام للنقود المسكوكة ، وبلاد متلقية تمتص النقود والمعدن فلا تخرج منها بعد ذلك أبداً . ولكن هناك أيضاً حالات مختلطة ، وهي

أكثر الحالات دلالة ، ومنها الصين وأوروبا ، كانت مستوردة ومصدرة في وقت معاً .

والبلاد المنتجة للذهب والفضة بلاد ما تزال كلها تقريبا على البدائية ، أو البداوة ، سواء كانت البلاد المنتجة للذهب هي بورنيو ، أو سومطرة ، أوجزيرة هاينان ، أو السودان، أو التبت ، أو سيليب – في إندونيسيا – أو كانت هي مناطق المناجم في أوروبا الوسطى في القرون الحادي عشر والثاني عشر والثالث عشر ، وبصفة خاصة بين عام ١٤٧٠ وعام ١٥٤٠ إبان ازدهارها الثاني . وقد ظل عمال استخراج الذهب يمارسون عملهم حتى القرن الثامن عشر، وبعده ، على شواطىء المجاري المائية في أوروبا ، ولكن ما كانوا يحصلون عليهم من ذهب بغسل رمال هذه المجاري المائية كان ضئيلاً لا يحسب له حساب . ولنا أن نتصور في مناطق جبال الألب ، وجبال الكاريات Karpathy التشيكية البولندية ، وجبال الإيرتسجبيرجه Erzgebirge الألمانية ، في القرنين الخامس عشر والسادس عشر معسكرات مناجم قائمة في وسط الأماكن المنعزلة التي لا يلم بها البشر . والعمال يكدحون كدحاً ، ويعيشون حياة قاسية شديدة القسوة ، ولكنهم كانوا على أية حال أحراراً لا يهيمن عليهم سادة .

فإذا انتقلنا إلى أفريقيا ، إلى بامبوك في قلب المنطقة المنتجة للذهب في السودان، وجدنا «مناجم» الذهب تحت سيطرة شيوخ القرى ، حيث كان النظام نصف استعباد[٢٠٤]. وكان الوضع أكثر وضوحاً في العالم الجديد ، حيث أعادت أوروبا على نطاق واسع نظام العبودية الذي عرف في زمان الإغريق والرومان ، من أجل استغلال المعادن الثمينة . فما كان الهنود الذين حشدتهم الميتا Mita للعمل في المناجم في القرن الثامن عشر إلا عبيداً، وكان السود الذين عملوا في استخلاص الذهب بالغسيل في أواسط البرازيل من الأرقاء. وانشقت الأرض عن مدن عجيبة ، أعجبها ، مدينة بوتوسي التي كانت تقع على ارتفاع ٤٠٠٠ متر في جبال الأنديز ، وكانت معسكراً هائلاً ، أو مجمعاً حضرياً يأوي أكثر من مائة ألف من عمال المناجم ينحشرون في مساكنه الضيقة الرديئة[٢٠٥] . وكانت الحياة هناك شاقة باهظة التكاليف ، لا يحتملها حتى الأغنياء ، كان ثمن الدجاجة يصل إلى ثمانية ريالات، والبيضة بريالين ، ورطل الشمع القشتالي بعشر بيزوس ، وقس على هذا المقياس[٢٠٦]. وهذا يعني بكل بساطة أن النقود لم تكن لها قيمة . ولم يكن عامل المناجم، ولا حتى صاحب المنجم ، هو الذي يحقق الربح الأوفى ، بل التاجر الذي كان يقدم المال سلفاً في صورة عملة مسكوكة ، ويقدم الطعام ، والزئبق الذي تحتاج إليه المناجم ، ويتلقى في المقابل الفضة الخام وهو هادىء القلب ، قرير العين . وكانت الحال هي هي في البرازيل في القرن الثامن عشر . كانت الأساطيل الخاصة بالمونسوينتس monçoes [٢٠٧] تخرج من ساو پاولو وتسلك المجاري المائية ، فإذا بلغت مواضع خطيرة تجاوزتها زحفاً على البر ، لتحمل المؤن إلى

العبيد السود وإلى السادة أصحاب مناجم خيرايس Minas Gerais وجوياس Goyaz، وكانوا يستخرجون منها الذهب بالغسيل . كان العبيد يكدحون ، وكان أصحاب المناجم يشقون على أنفسهم ، أما التجار فكانوا وحدهم هم الذين يحققون الثراء . حتى القليل الذي كان عمال المناجم وأصحابها يحصلون عليه ، كان يتبخر على موائد القمار في المدينة عندما يلمون بها هنيهة . هكذا تحولت مدينة مكسيكو إلى حاضرة للقمار . ومجمل القول أن الفضة والذهب كانا يحققان في النهاية من الر في البرازيل أقل من دقيق المنيوق والذرة واللحم المقدد في الشمس .

وهل كان من الممكن أن تتخذ الأمور صـ ـخرى ؟ إننا نلاحظ *على مستوى العالم* كل أن حرفة العمل في المناجم ، في إطار تقسيم العمل ، تقع على كاهل أكثر الناس بؤساً ، وفقراً ، وهذا شيء قلناه من قبل ، ونقوله هنا مرة أخرى . ثم إن المبالغ التي يدور حولها العمل في هذه المناجم مبالغ بالغة الضخامة لا يمكن إلا أن تغري أغنياء عالمنا ، أياً كانوا وأينما كانوا ، بأن يدخلوا المضمار بكل ثقلهم . وينطبق هذا الكلام على الألماس والأحجار الكريمة ، للأسباب نفسها . ففي عام ١٦٥٢ (٢٠٨) زار تافرنييه بقصد الشراء منجم الألماس الشهير «المعروف باسم راؤلكوندا Raolkonda .. وهو على بعد خمسة أيام سفر من جولكوندا Golkonda » . وجد كل شيء منظماً تنظيماً رائعاً لصالح الأمير والتجار، بل ولراحة الزبائن أيضاً ، في حين كان العمال يعيشون في بؤس ، يسيرون عراة ، ويلقون سوء المعاملة ، ويتعرضون للشك والاشتباه – بحق – فهم لا يكفون عن القيام بمحاولات التهريب والنصب والموالسة . وانظر إلى الجاريمبيروس garimpeiros (٢٠٩) البرازيليين ، أعني المغامرين الباحثين عن الألماس في القرن الثامن عشر ، ترى رحلاتهم المذهلة قد تفرقت بهم في أصقاع لا نرى فيها لساكن رسماً ، لم تتح لهم الأرباح التي تاقوا إليها ، أما الأرباح فقد ملأت جيوب التجار ، وكنوز الملك في لشبونة ، وخزائن محتكري البيع . ونلاحظ أن أي مشروع استغلال لمنجم ، إذا بدأ في صورة مشروع مستقل نسبياً عن شبكات التجار المهيمنة ، سيقع يقيناً ، يوماً ما ، في قبضة شبكات التجار . وهكذا فقد كان عالم المناجم يرسم مبكراً الصورة التي سيتخذها عالم الصناعة والبروليتاريا الذي قام فيما بعد .

والمجموعة الثانية هي مجموعة البلدان المتلقية ، وكانت تقع أولاً وقبل أي شيء آخر في آسيا حيث اتصلت على نحو أو آخر حلقات نظام نقدي ، ولم تكن المعادن الثمينة تدور دورات سريعة كحالها في أوروبا ، بل كانت أقل منها سرعة . كان الاتجاه الغالب في تلك البلدان يستهدف الحفاظ على هذه المعادن ، واكتنازها ، والإقلال من استخدامها في النشاط الاقتصادي . كانت هذه البلدان بمثابة بلدان اسفنجية تمتص المعادن الثمينة ، أو كانت ، بحسب تعبير البعض «مقابر» تدفن فيها

نذكر خزانين كبيرين ، الهند والصين ، ولكنهما كانا مختلفين أحدهما عن الآخر ، كانت الهند تتلقى بالرضاء ، دون أن تفرق بين المعدنين الثمينين ، الأصفر والأبيض ، الذهب والفضة ، وتراب الذهب من كونتراكوستا Contracosta أو مونوموتاباس Monomotapas كما تتلقى الفضة من أوروبا ، ومن اليابان بعد ذلك . وقد تبين المؤرخون الهنود أن انسياب الفضة من أمريكا تسبب في رفع الأسعار في الهند بعد عشرين سنة تقريباً من «الثورة» التي شهدتها الأسعار في أوروبا في القرن السادس عشر . وهذا دليل آخر على أن الفضة التي استوردتها الهند بقيت فيها ، ودليل أيضاً على أن الكنز الخرافي الذي جمعه سلطان المغول الأعظم لم يبتلع الفضة الواردة كلها ، ولم يجمدها ، ولم يصبها بالعقم والشلل، وإلا ما كانت الأسعار قد ارتفعت (٢١٠) . وكانت الفضة الأمريكية قد غزت العمليات المستمرة الدائمة التي كان تجري في الهند من إعادة صهر العملات الفضية، وإعادة سكها.

وليس من شك في أن معلوماتنا عما كان يجري في الصين قليلة بالقياس إلى معلوماتنا عن الهند مثلاً . ولكننا نعلم عن يقين شيئاً اختصت به الصين ، وهو أنها لم تكل إلى الذهب دور النقود ، بل كانت تصدره لصالح من يبدله بالفضة ، وكانت ترضي بثمن بخس خارق للمألوف . وكان البرتغاليون أول أوربيين اكتشفوا في القرن السادس عشر تفضيل الصينيين العجيب للفضة على الذهب، فأفادوا من ذلك أي فائدة . في عام ١٦٣٣ قال قائلهم: « ما يكاد الصينيون يشمون رائحة الفضة حتى يأتون بجبال من البضائع »(٢١١). ولا ينبغي أن نصدق أنطونيو دي أولوا Antonio de Ulloa ، ذلك الأسباني الذي قال في عام ١٧٨٧ « إن الصينيين يعملون بلا انقطاع من أجل الحصول على الفضة ، التي لا وجود لها في بلادهم ، وهم من أقل الأمم احتياجاً للفضة » (٢١٢) . فقد كانت الفضة هي العملة العالية ، المنتشرة ، التي يتم بها التبادل (وكانوا يستخدمون المقصات في تقطيع شرائح رقيقة يسدون بها ثمن المشتروات) ، بالإضافة إلى العملة الواطئة ، وهي الكايكسات caixas أو السابيكات sapèques المسكوكة من النحاس المخلوط بالرصاص.

وهذا مؤرخ كتب مؤخراً عن الصين (٢١٣) وقال إن نصف الفضة التي أنتجتها أمريكا بين عام ١٥٧١ وعام ١٨٢١ على الأقل سلك طريقه إلى الصين ، وبقي هناك ولم يخرج قط . أما بيير شونو Pierre Chaunu(٢١٤) فقد قدر الكمية بثلث الإنتاج (بما فيها الصادرات المباشرة التي صدرتها إسبانيا الجديدة - المكسيك - عبر المحيط الهادي إلى الفيليبين) وهي كمية هائلة . وليست حسابات شونو والمؤرخ الآخر من الحسابات المعتمدة على وثائق وافية ، ولكن هناك من الأسباب ما يجعلنا نراها قريبة إلى الواقع . أولاً الربح (الذي لم يبدأ في التضاؤل إلا في وقت متأخر من القرن الثامن عشر) هذا الربح الذي كان يتحقق من وراء عملية مبادلة الفضة بالذهب في الصين (٢١٥) . بل لقد كانت هذه العملية التجارية تتم

انطلاقاً من الهند ومن الجزر المحيطية . وثانياً حدث في عام ١٥٧٢ تحول جديد في مسار الفضة الأمريكية من خلال المحيط الهادي ، حيث حملها غليون مانيلا (٢١٦) الذي كان يربط المرفأ المكسيكي أكابولكو بالعاصمة الفليبينية ، وكان يحمل إليها الفضة ويجمع ما فيها من حرير، وبورسلان الصين ، وقطنيات الهند الفاخرة ، والأحجار الكريمة ، واللؤلؤ . ولقد استمرت هذه الصلة، التي كانت تزدهر حيناً وتتدهور حيناً آخر ، طوال القرن الثامن عشر، بل وتجاوزته . فقد كان آخر غليون وصل إلى أكابولكو في عام ١٨١١ (٢١٧) . ولكن علينا أن نأخذ في اعتبارنا أن هذه التجارة كانت تشمل جنوب شرق آسيا كله . والحادث المنفرد لا يشرح كل شيء ، ولكنه يعين على فهم أفضل . فنحن نقرأ عن السفينة الشراعية الكبيرة الإنجليزية *هندستان* التي كانت تحمل على متنها السفير الإنجليزي ماكارتيني متجهة به إلى الصين ، أنها نجحت في عام ١٧٩٣ في التقاط رجل هرم من أهل كوشينا - إقليم جنوب ڤيتنام - صعد فوقها ، وكان الرجل مضطرباً حائراً « حتى إذا دسوا في يده قروشاً فضية إسبانية بدا عليه أنه يعرف قيمتها ، فصرّها بحرص في طرف ثيابه الممزقة.»(٢١٨).

كان العالم الإسلامي وأوروبا يتخذان بين البلاد المنتجة للمعادن الثمينة والبلاد المختزنة لها وضعاً فريداً ، وضع محطات المرور ، والوسطاء .

ولسنا بحاجة إلى الإفاضة في الحديث عن بلدان العالم الإسلامي لأنها كانت، كما قلنا، في نفس وضع أوروبا ، ولكننا نود فقط أن نركز حديثنا على الدولة العثمانية المترامية الأطراف . وكثيراً ما صور الباحثون الدولة العثمانية على أنها منطقة محايدة من الناحية الاقتصادية ، تجتازها التجارة الأوروبية على هواها ، ودون مشاكل : فكانت تمر في القرن السادس عشر عبر مصر والبحر الأحمر أو عبر الشام ، وكانت هناك القوافل التي تتجه إلى بلاد فارس والخليج الفارسي ؛ وكانت في القرن السابع عشر تمر عبر إزمير وآسيا الصغرى . يقولون إن طرق الشرق التجارية هذه كانت محايدة ، بمعنى أن شحنات الفضة كانت تجتازها دون أن تلعب فيها دوراً ، ودون أن تتوقف فيها تقريباً ، فقد كانت تندفع بسرعة نحو الأقمشة الحريرية الفارسية ، والأقمشة القطنية الهندية المنقوشة . وساعد على هذا الوضع أن الإمبراطورية العثمانية ظلت تفضل الذهب في المقام الأول - وكان الذهب يأتي إليها من أفريقيا ، والسودان والحبشة عابراً مصر وشمال أفريقيا . وتبين الدراسات التي قام بها عمر لطفي برقان وتلاميذه أن الأسعار ارتفعت في الدولة العثمانية في القرن السادس عشر (٢١٩) مما يدل على أن الدولة العثمانية قد تعرضت لتضخم الفضة ، حيث نجمت عنه بدرجة كبيرة أزمات الأقچا aspre - تلك العملة الفضية الصغيرة ذات الأهمية الجوهرية ، فقد كانت تتصل بالحياة اليومية ، وكانت تستخدم في دفع رواتب الإنكشارية. ومعنى هذا أن الدولة العثمانية كانت بالنسبة إلى الفضة منطقة وسيطة ، ولكنها لم تكن محايدة اقتصادياً على الإطلاق ، بل كانت تأخذ من الفضة بنصيب.

ولكن دور الدولة العثمانية كان متواضعاً بالقياس إلى الدور الذي لعبته أوروبا على مستوى العالم . فمنذ الوقت السابق على اكتشاف أمريكا كانت أوروبا تجد لديها على نحو أو آخر تلك الفضة ، وذلك الذهب اللازمين لسد العجز بميزانها التجاري في الشرق . فلما أتيحت لها مناجم العالم الجديد تأكد دورها على مستوى العالم ، وهو الدور المتمثل في تلقي المعدن الثمين وتوزيعه .

ويرى علماء تاريخ الاقتصاد أن انسياب تيار النقود في اتجاه واحد ، يذهب إليه ولا يعود منه ، ألحق الضرر بأوروبا ، وأفقدها مالها . ولكن هذا الرأي يدور في نطاق الأحكام الجامدة المسبقة للتفكير المركانتيلي الاستئثاري الذي لا يقيم وزناً إلا للربح المباشر . وإذا كان هؤلاء قد رسموا هذه الصورة ، فلنرسم لهم نحن صورة على عكسها . إنني أفضل أن أقول إن أوروبا بنقودها الذهبية والفضية - والفضية خاصة - ظلت تسدد ضرباتها إلى البلاد التي ما كانت أبوابها لتنفتح إلا بهذه الطريقة ، أو ما كانت لتنفتح بدونها على نحو جيد . وكل اقتصاد نقدي مظفر يسعى إلى أن تحل عملته محل العملات الأخرى - ويسعى إلى تحقيق هذا الهدف ، لا عن طريق التدبير المتعمد ، بل عن طريق الانسياب على نحو طبيعي شبيه بانسياب الماء على الأرض المائلة . نرى مصداق ذلك ما حدث في القرن الخامس عشر عندما حل الدوكاتو البندقي - وكان آنذاك يساوي وزنه ذهبه - محل الدينار الذهبي المصري ، وعندما امتلأ الشرق بعملات السكة Zecca البندقية الفضية ، حتى أذا كان الثلث الأخير من القرن السادس عشر انهمرت قطع العملة الأسبانية الثُّمانية pesos de a ocho التي سميت فيما بعد بياستر piastre والتي كانت بمثابة السلاح الذي استخدمه الاقتصاد الأوروبي في الشرق الأقصى. ونقرأ ما كتبه ماهي دي لابوردونيه Mahé de La Bourdonnais (٢٢٠) في أكتوبر من عام ١٧٢٩ إلى صديقه وشريكه كلوريڤيير Closrivière في مدينة سان مالو Saint-Malot ، يطلب إليه أن يجمع له مبالغ من العملات ، يبعث بها إليه في صورة بياسترات يتسلمها في بونديشيري Pondichéry ، ليستخدمها في مختلف أشكال التجارة من الهند إلى الهند، وقال له إنه إذا جمع له من شركائه مبالغ كبيرة ، فإنه سيغامر بالقيام برحلة إلى الصين، وهي رحلة تتطلب فضة كثيرة ، يقوم بها حكام *مدراس* الإنجليز ليحققوا ثراء عريضاً ويخصون بها أنفسهم ، ويردون عنها سواهم . ولهذا فمن الواضح أن تدبير كمية كبيرة من الفضة يتيح إمكانية فتح دائرة ، والتغلغل فيها بقوة . ويكتب لابوردونيه في هذه الرسالة «أنه من المفيد دائماً تدبير مبالغ كبيرة ، لأنها تجعل منك سيداً يهيمن على التجارة، والروافد تتجه دائماً نحو الأنهار» .

هذا التغلغل الذي تتغلغله العملة الأجنبية نلاحظه في بقاع كثيرة ، منها تونس في القرن السابع عشر التي أصبحت البيزوس الثُّمانية الأسبانية فيها بمثابة العملة الأساسية؟ (٢٢١) ومنها روسيا التي تَسَبَّبَ ميزان المدفوعات فيها في تغلغل العملات الهولندية ، ومن بعدها العملات الإنجليزية . والحق أن السوق الروسية الهائلة ما كانت لتستطيع ، أو ما كانت لترغب في الوفاء بطلب الغرب ، بدون هذه الحقنة من العملات الأجنبية . وإذا كان التجار الإنجليز قد نجحوا في القرن الثامن عشر في التجارة مع الروس، فإنما يرجع ذلك إلى أنهم كانوا يقدمون عربوناً نقدياً مقدماً إلى التجار المسكوفيين الذين كانوا يجمعون لهم البضائع التي تطلبها انجلترة . وللمقارنة نذكر العكس، فقد كانت الخطوات الأولى التي خطتها الشركة الإنجليزية في الهند صعبة لأنها تمسكت في عناد بتسديد المطلوب منها على هيئة منسوجات ، ولم تكن تسدد نقداً إلى في أضيق الحدود ، حيث كانت تضطر إلى الاقتراض محلياً لترضي أصحاب المطالبات النقدية إذا استبد بهم اليأس .

وكأنما كانت المقادير قد اختارت أوروبا لتصدر كمية كبيرة من رصيدها من الفضة . ومن العملات الذهبية أحياناً ، وإن لم تكن تصدر العملات الذهبية بنفس السخاء . كان هذا الوضع الذي اتخذته أوروبا وضعاً هيكلياً بنيوياً على نحو ما ، وجدت نفسها فيه منذ القرن الثاني عشر ، واستمرت فيه طوال قرون . ومن هذا المنطلق نرى أن الجهود التي بذلتها الدول الإقليمية الأولى - القائمة على مبدأ الأراضي الإقليمية - لمنع خروج الفضة والذهب كانت أقرب إلى الهزل منها إلى أي شيء آخر . وكان الرأي عند إيون Eon في عام ١٦٤٦ أن المبدأ الأسمى «للسياسة العليا» يتمثل في « التماس الوسائل والسبل للإبقاء على الذهب والفضة في [دولة ما] وعدم السماح بخروجهما منه .» ويضيف إلى ذلك قوله ، والمصيبة تكمن في « أن كل الذهب والفضة الذي يجلبونه [إلى فرنسا] يبدو أنهم يلقون به في كيس مخروم ، وكأنما كانت فرنسا قناة تعبر من خلالها المياه دواماً دون أن تتوقف فيها .»(٢٢٢) وواضح أن عملية خروج الفضة والذهب ، وهي عملية اقتصادية ضرورية ، يتولاها التهريب والاتجار في الخفاء . ولقد استمرت هذه العملية ، على هذ النحو ، في كل مكان . ولكنها كانت محدودة . إما إذا أريد للتجارة أن تتقدم الصفوف ، فلا بد ، إن لم يكن اليوم فغداً ، أن تنفتح الأبواب على مصراعيها ، ليدور المعدن الثمين دورته ، قوياً نشيطاً ، حراً ، شأنه شأن أي سلعة أخرى .

وقد أدركت إيطاليا في القرن الخامس عشر ضرورة خروج العملات الذهبية والفضية، فنجد أن قراراً ليبراليا اتخذ في البندقية بالسماح بخروج هذه العملات ، يرجع تاريخه على الأقل إلى عام ١٣٩٦ (٢٢٣) ، وتجدد القرار في عام ١٣٩٧ (٢٢٤) ثم في ١٠ مايو من عام



عملة بندقية ترجع إلى عام ١٤٧١ : ليرة النوع نيقولو ترون Niccolò Tron. وهو النوع الوحيد الذي حملت العملات التي سكها صورته .

١٤٠٧ بناء على إجراء اتخذه البريجادي Pregadi [٢٢٥]، وكان القرار يتضمن قيداً واحداً: وهو أن التاجر الذي يصدِّر فضة (المقصود يقيناً : إلى الشرق) لابد أن يكون قد استوردها ، وأودع ربع الكمية المستوردة في دار السكة Zecca التابع لمجلس السنيوريا الحاكم . وللتاجر في هذه الحالة أن يصدر إلى الخارج باقي الكمية كما يشاء إلى أي مكان « per qualunque luogo » ، هكذا شاءت المقادير أن تنهض البندقية بتصدير الفضة إلى الشرق ، وشمال أفريقيا ، بل لقد وصل الأمر إلى الحد الذي جعل مجلس السنيوريا يرفع من قيمة الذهب ، حتى لقد تحول الذهب - إذا جاز لنا التعبير - إلى عملة «رديئة» تنتشر في المدينة ، وتطرد بطبيعة الحال العملة الجيدة - وهي الفضة . وهكذا تحقق الهدف. ويمكننا على النحو نفسه أن نبين كيف قامت راجوزة أو مارسيليا بتنظيم عمليات خروج العملات ، تلك العمليات الضرورية والمثمرة . ولكن علينا أن نضيف بالنسبة إلى مارسيليا ،

أنها كانت خاضعة للسلطات الملكية ، وكان عليها أن تتصدى للمشاكسات والجهل . كانوا إذا منعوا التداول الحر للعملات الأسبانية الفضية في المينة ، وحظروا خروجها إلى الشرق، وإذا آثروا - كما حدث في عام ١٦٩٩ - المطالبة بإعادة صهرها في دور السكة ، لم يبلغوا من وراء ذلك إلا ذهاب هذه العملات إلى جنوة وليفورنو . كانت الحكمة تفرض السماح بأن تصدَّر هذه العملات لا إلى مارسيليا وحدها ، بل إلى كل المدن الملاحية « مثل طولون وأنتيب Antibes وغيرها حيث يتلقى الملاحون رواتبهم »[٢٢٦].

لم تكن هناك صعاب من هذا النوع في هولندة التي كانت التجارة العريضة فيها تهيمن على كل شيء : كانت العملات الفضية والذهبية تخرج وتدخل على راحتها . ولن يمر وقت طويل حتى تفرض حريةٌ شبيهةٌ نفسَها على انجلترة إبان ازدهارها . هنالك دارت مناقشات بالغة الحدة استمرت حتى نهاية القرن السابع عشر ، ولكن الأبواب فتحت شيئاً فشيئاً ، واتسعت فتحتها اتساعاً متزايداً ، أمام العملات الفضية والذهبية . فقد كانت حياة شركة



جنيه ذهب بصورة تشارلس الثاني ملك انجلترة . يرجع إلى عام ١٦٧٨ .

الهند الشرقية التي أسستها انجلترة رهنا بهذه الحرية ، وقدر صدر قانون وافق عليه البرلمان الإنجليزي في عام ١٦٦٣ ، بعد ضغط مارسته هذه الشركة ، كما يتضح من مقدمته التي جاء بها : « تعلمنا الخبرة أن المال [المقصود : العملات] ينساب وفيراً إلى المناطق التي تتاح له فيها حرية الخروج »[٢٢٧] . وفي هذا المعنى يؤكد السير چورچ داوننج George Downing المعروف بنفوذه الواسع : « لقد تحولت النقود التي كانت فيما مضى مقياساً للسلع إلى سلعة .»[٢٢٨] ومنذ صدور هذ القانون في انجلترة أصبحت المعادن الثمينة متداولة علناً . وانتهت آخر محاولات للمقاومة في القرن الثامن عشر . نجد مصداق ذلك في الجرائد التي نشرت في ١٦ يناير من عام ١٧٢١ أن كمية من الذهب زنتها ٢٣١٥ أوقية شحنت إلى هولندة بعد مرورها بجمرك لندن ؛ كذلك مر بجمرك لندن في ٦ مارس ٢٨٨ أوقية من الذهب في نفس الاتجاه ، و٢٦٥٦ أوقية من الفضة في اتجاه الهند الشرقية ؛ وفي ٢٠ مارس كانت الكميات ١٦٠٧ أوقية من الذهب مرسلة إلى فرنسا ، و١٣٨ مرسلة إلى هولندة[٢٢٩] الخ . ولم يعد من الممكن الرجوع في هذا القرار ، حتى إبان الأزمة المالية الحادة التي نشبت في أعقاب معاهدة باريس في عام ١٧٦٣ .. وربما جاء وقت مال فيه البعض في لندن إلى إحداث شيء من التضييق على « خروج الفضة والذهب بكميات مفرطة في وقت قليل متجهة إلى هولندة وفرنسا » ولكن « محاولة وضع عراقيل كان يعني تسديد ضربة قاضية إلى الثقة العامة التي ينبغي الحفاظ عليها في وقت دون المساس بها »[٢٣٠] .

ولكن هذا الموقف الذى وقفته حكومة انجلترة لم يكن ، كما نعلم ، موقف كل الحكومات الأوروبية . فلم يتحقق لسياسة الباب المفتوح التعميم بين عشية وضحاها ، وتغيير الأفكار تحتاج إلى وقت . والمؤكد أن فرنسا لم تكن رائدة في هذا المجال . وإليك هذا المهاجر الفرنسي الكونت ديسبنشال d'Espinchal ، الذي وصل جنوة في ديسمبر من عام ١٧٨٩، ولاحظ شيئاً رأى من الضروري أن يسجله وهو « أن الذهب والفضة يعتبران في دولة جنوة من السلع »[٢٣١] ، وكأنما كانت تلك ظاهرة عجيبة تستحق التسجيل . وإذا كان مذهب الاستئثارية – المركانتيلية – في الاقتصاد الذي دعا إلى أن تستأثر الدولة بالذهب والفضة باعتبار أنهما الثروة الأساسية مذهباً لن تقوم له بمضي الزمن قائمة ، إلا أنه استمر زمناً طويلاً وكان عنيداً في كفاحه من أجل الحياة .

أياً كان الأمر فليست الصورة العامة التي ينبغي علينا أن نخرج بها عن أوروبا، هي صورة قارة أوروبية تفرغ جعبتها من المعادن الثمينة في حمق وسفاهة . لقد كانت الأشياء أكثر تعقيداً . فلا بد أن نأخذ في حسابنا الصراع الدائم بين الفضة والذهب ، بين المعدن الأبيض والمعدن الأصفر، ذلك الصراع اذي لفت سبونر F. C. Spooner[٢٣٢] النظر إليه منذ وقت طويل . كانت أوروبا تفتح الباب أمام خروج الفضة التي كانت تذهب إلى آخر الدنيا .

ولكنها كانت في الوقت نفسه ترفع قيمة الذهب ، رفعاً يؤدي إلى بقائه داخل البيت ، ليكون في خدمة العمل *الداخلي* بعالَم الاقتصاد الأوروبي ، حيث كان الذهب يستخدم على نطاق أوروبا لتسوية الحسابات الأوروبية الهامة ، بين تاجر وتاجر ، أو بين أمة وأمة وكانت تلك وسيلة مؤكدة لسحب الذهب من الصين ، والسودان ، وبيرو . وكانت الأمبراطورية التركية – الأوروبية – تمارس على طريقتها نفس السياسة : فكانت تحتفظ بالذهب ، وتترك أنهار الفضة تنساب سريعة إلى الخارج . وإذا ما أردنا أن نوضح هذه العملية ، فعلينا أن نعدل صياغة القانون المنسوب إلى جريشام والذي يقول إن العملة الرديئة تطرد العملة الجيدة . فالحقيقة أن العملة الفلانية تطرد العملات الأخرى عندما تكون قيمتها بالنسبة للاقتصاد المقصود أعلى من المألوف . كانت فرنسا في القرن الثامن عشر تقيّم الفضة تقييماً مرتفعاً حتى إنها في إصلاح ٣٠ أكتوبر ١٧٨٥ « رفعت العلاقة بين الذهب والفضة من ١ إلى ١٤,٤ لتصبح ١ إلى ١٥,٥ » [٢٣٣] . والنتيجة أن فرنسا في القرن الثامن عشر كانت صورة مصغرة من الصين: فكانت الفضة تنساب إليها . أما البندقية ، وإيطاليا ، والبرتغال ، وانجلترة ، وهولندة ، بل وأسبانيا[٢٣٤] فكانت ترفع قيمة الذهب . وكان يكفي أن يكون رفع القيمة بنسبة ضئيلة ليجري الذهب نحو القيمة الأعلى ؛ ويعتبر في هذه الحالة « عملة رديئة » مادام يطرد الفضة ويضطرها إلى العدْو من أول الدنيا إلى آخرها .

ولقد تسبب انسياب الفضة العنيف في حدوث أزمات متلاحقة داخل الاقتصاد الأوروبي، ولكنه أسهم على هذ النحو في نجاح العملة الورقية التي يمكن أن نشبهها بالدواء المسكن، كما أسهم في استغلال ثروات المناجم في بلاد بعيدة ، وأسهم في تنشيط التجارة في البحث عن بدائل للمعدنين الثمينين ، من قبيل استخدام المنسوجات كبديل للنقود في بلدان المشرق ، والقطن والأفيون الهندي كبديل للنقود في الصين . وبينما كانت آسيا تتلقى المعدن الأبيض وتدفع مقابلاً له المنسوجات ، وبخاصة المنتجات النباتية ، والتوابل ، والعقاقير، والشاي ، كانت أوروبا تشمر عن ساعدها ، وتضاعف جهودها في مجال استغلال المناجم والتصنيع لتصلح ميزان مدفوعاتها . ألا يمكن أن نقول إن خروج الفضة كان بمثابة التحدي الذي حول الخسارة على المدى الطويل إلى إلى مكسب ؟ أياً كان الأمر فالمؤكد أنه ليس من الصواب أن نتحدث ، كما فعل الكثيرون ، عن نزيف خبيث ألمّ بأوروبا ، وكأنما دفعت أوروبا بدمها ألوانا من الترف من قبيل التوابل والمنتجات الصينية !

النظم الاقتصادية القومية
والميزان التجاري

لسنا هنا بدارسين السوق القومية بالمفهوم الكلاسيكي للسوق القومية . ويكفي أن نشير هنا إلى أنه تطور ببطء وعلى نحو اختلف باختلاف البلاد ، وإلى أننا سنعود إليه تفصيلاً في المجلد الثالث من كتابنا هذا لنبين أهمية التكون المتدرج لهذا المفهوم الذي لم يكتمل في القرن الثامن عشر ، والذي يعتبر الأساس الذي قامت عليه الدوله الحديثة .

أما في هذا الفصل فنحن لا نريد إلا أن نبين كيف أن دوران السلع كان يقيم علاقات بين النظم الاقتصادية القومية (ولا نقول الأسواق القومية)، سواء منها المتخلفة والتقدمية، وكيف أنه كان يرتبها على درجات بعضها فوق بعض ، ويظهر ما بينها من تعارض. والخريطة العامة للعالم ترتسم في خطوطها العريضة من تبادل متوازن ، يقابله تبادل مجحف ، ومن علاقات تجارية متعادلة ، تقابلها علاقات تجارية مختلة ، ومن الهيمنة والقهر. والميزان التجاري يسمح لنا برسم التخطيط الأول لهذه الخريطة ، ولسنا نقول إن تلك هي الطريقة الوحيدة لمعالجة المشكلة المطروحة ، ولكن أرقام الميزان التجاري هي من الناحية العملية الأرقام الوحيدة المتاحة لنا ، وإن كانت ناقصة معيبة .

الميزان
التجاري

الميزان التجاري لنظام اقتصادي ما شيء يشبه الحساب الختامي الذي يقوم به التاجر في نهاية العام، ليتبين إذا كان من الرابحين، أو من الخاسرين . ونحن نقرأ في كتاب Discours of the common Weal of this Realm of England الصادر في عام ١٥٤٩ ، والمنسوب إلى السير توماس سميث Thomas Smith:

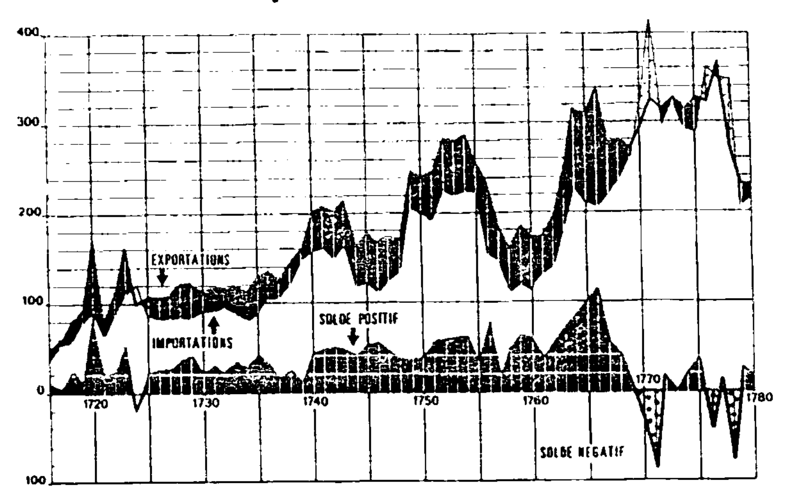
« ينبغي علينا أن نكون دائماً على بينة من أننا لا نشتري من الأجانب أكثر مما نبيع إليهم .»[٢٢٥] هذه الجملة تعبر عن جوهر ما ينبغي أن نعرفه عن الميزان ، وربما عما عرفه الإنسان عنه منذ أبعد الأزمان . فهذه الحكمة التي يزجيها السير توماس سميث ليست جديدة : فقبل عام ١٥٤٩ بكثير كانت الحكومة تلزم التجار الإنجليز بأن يعيدوا إلى انجلترة جزءاً من فوائض مبيعاتهم في الخارج في صورة عملات نقدية . وكان التجار الأجانب الذين يأتون إلى انجلترة للتجارة يلزمون بأن يحولوا عائد مبيعاتهم إلى سلع انجليزية قبل أن يغادروا الجزيرة البريطانية . وكتاب توماس امان Thomas Mun الذي كتبه في عام ١٦٢١ بعنوان Discourse of trade يتضمن نظرية عن الميزان التجاري صائبة وتنم عن وعي كامل بالموضوع يشهد على ذلك ما كتبه معاصره إدوارد ميسيلدن Edward Misselden

في عام ١٦٢٣: « لقد كنا نحس بهذا من قبل ، وأصبحنا اليوم نعرفه معرفة علمية»[٢٢٦].
ومن البديهي أن النظرية التي وضعها توماس امان كانت نظرية بدائية ، بعيدة جداً عن المفاهيم الحديثة التي تضع عدداً من الموازين متزامنة (الميزان التجاري ، وميزان الحسابات ، وميزان العمالة ، وميزان رؤوس الأموال ، وميزان المدفوعات) . وكان الميزان التجاري في ذلك الزمان يقتصر على بيان بقيم السلع المتبادلة بين أمتين ، موازنة عمليات التصدير والاستيراد المتبادلة ، أو بعبارة أدق موازنة الديون المتبادلة . ولنأخذ مثلاً : « إذا كانت فرنسا مدينة لإسبانيا ١٠٠٠٠٠ بستولة ، وكانت إسبانيا مدينة لفرنسا ١٥٠٠٠٠٠ جنيه من فئة الليفر » ، وكانت البستولة مساوية لـ ١٥ ليفر ، فمعنى ذلك أن الميزان متوازن. « ولما كان هذا التوازن لا يحدث إلا نادراً ، فإن الأمة المَدينة عليها أن ترسل إلى الأمة صاحبة الدين كمية من المعادن الثمينة تساوي الجزء من الدين الذي لم يتم تسويته.»[٢٢٧] ومن الممكن إلى حين تغطية العجز بكمبيالات ، ولكن هذه الطريقة معناها التأجيل فحسب . أما إذا استمر العجز ، فلا بد من إرسال معادن ثمينة . وهذا النقل ، إذا استطعنا نحن المؤرخين ملاحظته وتتبعه ، يعتبر المؤشر المفضل ، وهو الذي يوضح بجلاء مشكلة العلاقات بين وحدتين اقتصاديتين ، وحدة منهما تضطر الأخرى - سواء رضيت أو لم ترض - إلى أن تتخلى عن جزء من احتياطياتها من النقد أو من المعادن الثمينة .

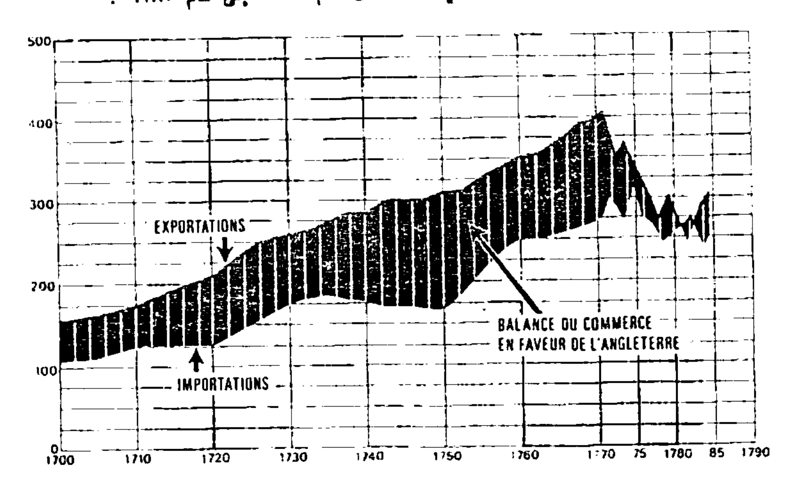
كانت كل سياسة الاستئثارية - المركانتيلية - تسعى إلى تحقيق ميزان تجاري رابح أو على الأقل متوازن ، وتجتهد بكل الوسائل أن تحول دون خروج المعادن الثمينة . وإذا أرجعنا البصر إلى يناير فبراير من عام ١٧٠٣ نجد أن أصحاب هذه السياسة ، بدلاً من أن يشتروا للقوات الإنجليزية المحاربة في هولندة المؤن اللازمة لحياتها من الأسواق في مكان تواجدها ، كانوا يرسلون إليها : « الحبوب ، والمنتجات المصنعة ، وغيرها من المنتجات » من انجلترة ، مما يؤدي إلى « بقاء » المبالغ المقابلة لهذه السلع في الجزيرة البريطانية . مثل هذه الأفكار لا يمكن أن تخطر إلا ببال حكومة استبد بها الخوف من أن تفقد احتياطياتها من المعادن الثمينة . وكان على الحكومة البريطانية في شهر أغسطس من نفس العام أن تدفع للبرتغال المعونات المالية التي تضمنتها اتفاقية اللورد ميثوين Methuen ، فاقترحت على البرتغال أن تقدمها إليها في صورة شحنات من الحبوب والقمح « بحيث تفي بالتزاماتها ، وتستجيب في الوقت نفسه لحرصها على عدم إخراج أموال سائلة من المملكة .»[٢٣٨].

وليس « تحقيق تعادل الميزان التجاري »[٢٣٩] ، وتوازن التصدير والاستيراد ، إلا الحد الأدنى ، والأفضل أن يحقق الميزان فائضاً. هذا هو الحلم الذي يراود كل الحكومات الاستئثارية - المركانتيلية - التي ترى أن الثروة القومية تقاس بالاحتياطيات النقدية . كل

١٦ - موازين التجارة بين فرنسا وانجلترة في القرن الثامن عشر .



حركة التصدير والاستيراد في فرنسا من عام ١٧١٥ إلى عام ١٧٨٠ .



حركة التصدير والاستيراد في انجلترة من عام ١٧٠٠ إلى عام ١٧٨٥ .

تبين موازين التجارة الإنجليزية والفرنسية أن انجلترة وفرنسا كانتا تعيشان عيشة رغدة على حساب العالم . وظلت هذه الحال حتى عام ١٧٧٠ وما حوله ، حيث بدأت الموازين التجارية تبين فوائض بسيطة أو عجزاً . وربما كان السبب في تلك الظروف الاقتصادية الطارئة ، أو اختلال نشاط الرأسمالية التجارية . وربما كان - وهو الأرجح - هو ما نجم عن حرب الاستقلال الأمريكية من اضطرابات .

يعتمد الرسم البياني الخاص بفرنسا على البيانات التي أوردها مقال روجييرو رومانو Ruggiero Romano بعنوان Documenti e prime considerazioni intorno alla "balance du commerce" della Francia, 1716-1780, in : Studi in onore di Armando Sapori, 1957, II, pp. 1268-1279 ونطالع بياناً بالمصادر الجديدة في ص 1268, note 2.

أما الرسم البياني الخاص بانجلترة ، فلم يكن هدفنا منه يزيد على بيان حركة التجارة الإنجليزية في خطوطها العريضة . فاكتفينا باستعارة هذا الرسم البياني من لوحات وليم بليفير William Playfair وهو من رواد الإحصاء في انجلترة . انظر :

Tableaux d'arithmétique linéaire, du commerce, des finances et de la dette nationale de l'Angleterre, 1789; ... The Exports and Imports and general Trade of England, the National Dept..., 1786.

هذه الأفكار واكبت في ظهورها منطقياً ظهور الدول الإقليمية États territoriaux – القائمة على مبدأ الأراضي الإقليمية: فما كادت هذه الدول تنشأ حتى سعت إلى الدفاع عن نفسها، بل كان عليها أن تدافع عن نفسها . فمنذ أكتوبر من ١٤٦٢ اتخذ لويس الحادي عشر إجراءات لمراقبة وتقييد خروج « الفضة والذهب في صورة عملات صغيرة أو أي صور أخرى يمكن تحويلها أو إخراجها أو نقلها من المملكة الفرنسية » في اتجاه روما (٢٤٠) .

الأرقام

ومعناها

وليس من السهل دائماً أن نفسر حركات الميزان التجاري إذا عرفناها . وليست هناك قواعد يمكن أن تكون كل حالة في الواقع مجرد تطبيق لها . فليس من الممكن أن نقول إن الميزان التجاري لأمريكا الأسبانية كان يسجل عجزاً عندما نرى ما كان عليها أن تصدره من كميات هائلة من المعادن الثمينة . ولم يخطيء الأب ميركادو Mercado عندما قال في هذا المقام في عام ١٥٦٤ : « تعتبر سبائك الذهب والفضة في أصقاع أمريكا سلعة من السلع لها قيمة تزيد وتهبط لنفس الأسباب التي تؤدي إلى زيادة وهبوط قيمة السلع العادية الأخرى » (٢٤١) . ولقد تحدث تورجو Turgot عن إسبانيا فقال: « الفضة بضاعتها ؛ ولما لم يكن من الممكن أن تبدل الفضة بفضة ، فإنها تبدلها بسلع » (٢٤٢) . كذلك ليس لنا ، بعد أن نأخذ في اعتبارنا الإيجابيات والسلبيات ، أن نقول إن الميزان التجاري بين روسيا وانجلترة في عام ١٧٨٦ كان ملائماً لروسيا ، وغير ملائم لانجلترة ، لأن روسيا كانت بصفة عامة تبيع لانجلترة أكثر مما كانت تشتري منها . ولن نستطيع في الوقت نفسه أن نؤكد أن العكس صحيح كما حلا لجون نيومن John Newman أن يفعل في أكتوبر من عام ١٧٨٦ . كان نيومن القنصل الروسي في ميناء هال Hull الكبير الذي كانت تنتهي إليه آنذاك السفن الروسية الثقيلة قادمة مباشرة من المضايق الدنمركية – كان يرى ، أو يظن أنه يرى المشكلة بعيني رأسه ، وأورد البيانات المعروفة وهي : في عام ١٧٨٥ مرت بالجمارك الروسية بضائع قيمتها ١٣٠٠٠٠٠ جنيه استرليني في اتجاه انجلترة؛ في مقابل ٥٠٠٠٠٠ في اتجاه انجلترة، ووصل بعملية طرح إلى أن إمبراطورية كاترين الثانية كانت تحقق ربحاً مقداره ٨٠٠٠٠٠ جنيه استرليني. وعلق على ذلك بقوله: « ولكن على الرغم من هذا الربح المالي الظاهري لصالح روسيا، فقد عبرت ، ولا زلت أعبر عن رأيي بأن روسيا ليست هي الرابحة الحقيقية، بل إن بريطانيا العظمى هي *الوحيدة* [وكلمة *الوحيدة* تعبر عن مدى المبالغة] التي تحقق الربح من وراء هذه التجارة .» ويشرح رأيه قائلاً ، إن علينا أن نتصور ما يتصل بهذه التجارة وما يتأتى عنها من منافع لبريطانيا ، منها استخدام نحو ٤٠٠ سفينة إنجليزية في نقل البضائع » حمولة كل منها ٣٠٠ طن ، يعمل عليها ما بين ٧٠٠٠ و ٨٠٠٠ بحار » ، ومنها

زيادة سعر البضائع الروسية عند وصولها إلى انجلترة (١٥ ٪) ، ومنها ما يتحقق للصناعة البريطانية من خير ، وما يتم إعادة تصديره إلى الخارج [٢٤٣] . ونخلص من هذا إلى أن جون نيومن أدرك أن الميزان التجاري بين بلدين لا يمكن الحكم عليه إلا بناءً على طائفة من العناصر . وهذا الذى استشعره جون نيومن هو إرهاص بالنظريات الحديثة عن الميزان التجاري . وإذا نحن قرأنا ما قاله توماس امان في عام ١٦٢١ : « الفضة التي تُصَدر إلى الهند تعطي في النهاية خمسة أضعاف قيمتها »[٢٤٤] فإنه يعبر بهذه الكلمات الموجزة عن نفس المعنى تقريباً ، ويضيف إليه شيئاً آخر .

والميزان التجاري المنفرد لا يمكن تقييمه إلا في إطار العلاقات التجارية في مجموعها، عندما نضيف إليه كل الموازين الأخرى في النشاط الاقتصادي . فالميزان التجاري بين انجلترة والهند أو بين روسيا وانجلترة لا يفسر المشكلة الحقيقية . إنما نحتاج إلى كل الموازين التجارية لروسيا ، أو للهند ، أو لانجلترة لكي نكون صورة صحيحة . وهذه هي الطريقة التي يتبعها اليوم كل اقتصاد قومي لكي يرسم كل سنة الصورة الكاملة لميزان تجارته الخارجية .

و إنما لَقينَا من أمرنا عسراً لأن معلوماتنا عن الماضي لا تأتلف إلا من موازين جزئية متفرقة ، من بلد إلى بلد . ومن هذه الموازين ما هو كلاسيكي ، ومنها ما يستحق أن يوصف بالكلاسيكية . ففي القرن الخامس عشر كان الميزان التجاري في صالح انجلترة من حيث هي مصدِّرة للصوف إلى إيطاليا ؛ ولكن الميزان التجاري كان في صالح إيطاليا في تعاملها مع فلاندريا ؛ كذلك ظل الميزان التجاري ملائماً لفرنسا زمناً طويلاً في تعاملها مع ألمانيا ، ثم انقلبت الحال ، وأصبح الميزان في صالح ألمانيا ربما نتيجة للحصار الأول الذي فرضه مجلس الرايخ الألماني Reichstag في عام ١٦٧٦ ومنع بناء عليه الاستيراد، أو نتيجة لإلغاء فرنسا في عام ١٦٨٥ لمرسوم نانت الذي كان يعطي البروتستانت حرية ممارسة مذهبهم ، مما أدى إلى نزوحهم من فرنسا إلى بلاد أخرى على رأسها ألمانيا، وكانوا من المهرة في الصناعة والتجارة وغيرها . أما الميزان فقد ظل زمناً طويلاً في صالح فرنسا في تعاملها مع الأراضي الواطئة وظل دائماً في صالح فرنسا في تعاملها مع إسبانيا . وهناك وثيقة فرنسية ترجع إلى عام ١٧٠٠ [٢٤٥] تقول إنه لا ينبغي لنا أن نثقل على الإسبان بالمصاعب في موانئنا ، فالعلاقات التجارية مع الأسبان مسألة «صالح عام، وصالح خاص » ، نظراً «لأن المستفيد من التجارة بين فرنسا وإسبانيا هي فرنسا» . ولقد قال قائل في القرن السابع عشر ، وفي عام ١٦٣٥ على وجه التحديد ، بعبارة وقحة، ولكنها صادقة ، «إن الفرنسيين مثل القمل الذي يمص دم الأسبان »[٢٤٦] .

والميزان التجاري ، في هذا البلد أو ذاك ، يتذبذب ، بل ويغير اتجاهه ، ويمكننا أن

نسجل هنا ملحوظات ، لا نضفي عليها قيمة عامة ، ولكنها في رأينا ذات دلالة ، وهي أن الميزان التجاري كان في عام ١٦٩٣ في صالح فرنسا في تعاملها مع بييمونتي ؛ وأن الميزان التجاري كان في عام ١٧٢٤ في صالح صقلية في تعاملها مع جمهورية جنوة ؛ وأن هناك ملحوظة سريعة سجلها رحالة في عام ١٨٠٨ قال فيها «إن تجارة فارس مع الهند [كانت أنذاك] في صالح فارس .» (٢٤٧).

وهناك ميزان تجاري يبدو أنه اتخذ وضعاً ثبت عليه ، ولم يغيره منذ الدولة الرومانية إلى القرن التاسع عشر ، ذلك هو ميزان تجارة المشرق مع أوروبا الذي كان ، كما نعلم ، في غير صالح أوروبا .

فرنسا وانجلترة

قبل وبعد عام ١٧٠٠

ولنتوقف لحظة أمام الحالة الكلاسيكية - التي لانرى أنها معروفة بحق على النحو الذي يدعيه الكثيرون - حالة : الميزان التجاري الإنجليزي الفرنسي . وكان الرأي السائد طوال الربع قرن الأخير من القرن السابع عشر ، ومطلع القرن الثامن عشر أن الميزان يميل لصالح فرنسا التي قيل إنها كانت تحقق من علاقاتها التجارية مع انجلترة مليون ونصف مليون جنيه استرليني سنوياً ، تزيد حيناً وتقل حينا آخر ، ولكن تظل في هذا الإطار .

أياً كان الأمر فقد كان هذا هو ما جرى تأكيده في مجلس العموم في أكتوبر من عام ١٦٧٥ ، وما ورد مراراً في رسائل ممثل جنوة التجاري في لندن ، كارلو أوتوني Carlo Ottone في سبتمبر من عام ١٦٧٦ ويناير من عام ١٦٧٨ (٢٤٨) وهو يذكر أنه أستمد بياناته من حديث أجراه مع سفير الأقاليم المتحدة - الهولندية - الذي كان يتابع نشاط الفرنسيين وأعمالهم ، ويسجلها دون مجاملة . ومن بين الأسباب التي كانوا يردون إليها الفائض في صالح فرنسا أن البضائع المصنعة « التي تباع في الجزيرة البريطانية أسعارها أقل من أسعار تلك التي تصنع في بريطانيا ، لأن الصانع الفرنسي يرضى بمردود معتدل ...» . وتشير هذه العبارة إلى وضع غريب حقاً ، لأن الحكومة الإنجليزية كانت تحظر استيراد البضائع الفرنسية ، وكان التهريب هو الذي يدخلها إلى داخل البلاد . وكان هذا الوضع يزيد من رغبة الإنجليز في « موازنة هذه التجارة di bilanciare questo commercio» كما يبين ابن جنوة في تعليقه وتفسيره ، مستخدماً عبارة صائبة ، بإلزام الفرنسيين بأن يتوسعوا في استخدام الصوف الإنجليزي (٢٤٩) .

وفي ضوء هذه الظروف رحبت انجلترة بالحرب التي أتاحت لها الفرصة لتغلق الباب بالضبة والمفتاح أمام هذا الغزو الكريه الممقوت الذي أتيح للتجارة الفرنسية . وفي هذا المعنى كتب دي تالار De Tallar (٢٥٠) السفير الفرنسي فوق العادة في لندن إلى



احتفال اللورد عمدة لندن . لوحة من رسم كاناليتّو Canaletto ترجع إلى عام ١٧٥٠ تقريباً . كان الاحتفال يتضمن موكباً نهرياً تقليدياً . يقام يوم ٢٩ أكتوبر من كل عام . وتشترك فيه سفن وقوارب تغطي صفحة نهر التيمز . من هذه السفن ما كانت تمتلكه اتحادات المدينة . ومنها عدد كبير من القوارب الصغيرة هي بلا شك تلك التي أسماها أحد الرحالة الفرنسيين زار لندن في عام ١٧٢٨ «الجندولات» (راجع الباب الأول . الملحوظة رقم ٨٤) لأنها كانت تؤدي على صفحة التايمز الدور الذي تؤديه الجندولات على صفحة قنوات البندقية . دور مركبات النقل بالأجرة – الحنطور النهري . (المتحف القومي . براغ) .

بونشارتران Pontchartrain في ١٨ مارس من عام ١٦٩٩: «...إن ما كان الإنجليز يستوردونه من فرنسا قبل إعلان الحرب الأخيرة [المقصود : الحرب المسماة بحرب حلف أوجسبورج la Ligue d'Augsbourg والتي يسميها الألمان حرب وراثة العرش البفالتسي der Pfälische Erbfolgekrieg التي استمرت من عام١٦٨٩ إلى ١٦٩٧] كان يقدر ، في رأيهم، بمبالغ أعلى بكثير من قيمة البضائع الإنجليزية التي كانت ترد إلى فرنسا. ولقد استبد بهم هذا الظن لدرجة أنهم كانوا يحدثون أنفسهم بأن ثروة فرنسا جاءت من انجلترة، فلما قامت الحرب اتخذوا إجراء اعتبروه حاسماً ، يتمثل في حظر دخول الأنبذة الفرنسية أو غيرها من البضائع إلى انجلترة بطريق مباشر أو غير مباشر .» ولكي نفهم هذا النص في سياقه التاريخي ، علينا أن نذكر أن الحروب فيما مضى لم تكن تتضمن بالضرورة قطع كل العلاقات التجارية بين المتحاربين . مما يعني أن هذا الحظر المطلق الذي فرضته انجلترة على الاستيراد كان في حد ذاته خروجاً على الأعراف الدولية .

ودارت الأيام. واندلعت نار الحرب من جديد حول اعتلاء كارلوس الثاني عرش أسبانيا، في عام ١٧٠١ . ثم انتهت الخصام ، وتهيأ السبيل للوئام ، وكان من الضروري إصلاح ما فسد من شئون العلاقات التجارية بين فرنسا وانجلترة ، وكانت بالفعل قد تأثرت تأثراً عنيفاً . وفي صيف عام ١٧١٣ سافر اثنان من «الخبراء» الفرنسيين إلى لندن ، هما أنيسون Anisson نائب مينة ليون في مجلس التجارة ، ودي فينيللون de Fenéllon نائب باريس . وطالت المحادثات وتشعبت ، مما أتاح لأنيسون أن يراجع على مهل قرارات مجلس العموم الإنجليزي ، وبيانات الجمارك الإنجليزية . وكم كان ذهوله عندما تبين أن كل ما كان يقال في شأن الميزان التجاري بين الشعبين كان بينه وبين الصواب بون شاسع ! لقد تبين «أن حجم تجارة انجلترة مع فرنسا كان منذ أكثر من ٥٠ سنة أكبرمن حجم تجارة فرنسا مع انجلترة بفارق يقدر بالملايين » [٢٥١] . والملايين التي يعنيها هي بطبيعة الحال ملايين الجنيهات الفرنسية المسكوكة في تور . هكذا حصحص الحق . ورُبَّ سائلٍ : هل علينا بالضرورة أن نصدقه ؟ هل نصدق أن عملية نفاق وتضليل رسمية ظلت زمناً طويلاً تخفي الأرقام الحقيقية المسجلة ، والتي كانت تشهد شهادة لا مراء على ميل الميزان التجاري لصالح الجزيرة البريطانية ؟ ليس من شك أن هذا الموضوع يحتاج إلى تمحيص دقيق للوثائق المحفوظة في دور المحفوظات في لندن وباريس . ولكننا مع ذلك لسنا على يقين من مثل هذا التمحيص عندما يتم على أدق وجه يمكن أن يقول الكلمة الأخيرة التي تحسم المشكلة . فالأرقام شيء ، وتفسير الأرقام شيء آخر . وتفسير الأرقام الرسمية يتحمل بالأخطاء التي لا سبيل إلى تحاشيها . فلا ينبغي أن يغيب عن أذهاننا أن التجار والعاملين في مجال التجار يكذبون على الحكومات صباح مساء ، والحكومات تكذب بعضها

على البعض . ثم إنني على يقين من أن الحقيقة التي تعتبر في عام ١٧١٣ حقيقة ، لا تعتبر بالضرورة حقيقة في عام ١٧٨٦ ، والعكس صحيح . أياً كان الأمر ، فلنُرْجِعْ البصر كَرّةً إلى الفترة التالية على عقد اتفاقية إيدن William Eden التي وقعتها فرنسا وانجلترة في عام ١٧٨٦ ، ولنقف عند اليوم الموافق للعاشر من أبريل من عام ١٧٨٧ حيث سجلت رسالة روسية شيئاً مألوفاً آنذاك ، حيث تقول إن الأرقام « لا تعطينا إلا صورة منقوصة معيبة عن طبيعة التجارة [الإنجليزية الفرنسية] وحجمها ، لأننا علمنا من مصدر وثيق أن التجارة المشروعة بين المملكتين لا تمثل على أكثر تقدير سوى ثلث حجم التجارة الفعلي ، وأن التهريب يتعامل في الثلثين ، ومن فضائل هذه الإتفاقية أنها تتصدى للتهريب ، وتعالج هذا الوضع »[٢٥٢] . وإذا كانت الأمور على هذا النحو ، فلماذا نتعب أنفسنا في مناقشة الأرقام الرسمية ؟ إنما نحن بحاجة إلى ميزان تجارة التهريب، بعد أن نلم بميزان التجارة الشرعية.

ولكن صروف المفاوضات التجارية الفرنسية الإنجليزية في عام ١٧١٣ لم تلق الضوء على هذه المشكلة ، ولكن الصدى الذي أحدثته في الرأي العام الإنجليزي كشف هو الآخر عن المشاعر الوطنية المتعصبة التي تقوم عليها الاستئثارية – المركانتيلية . وعندما عرض مشروع الاتفاق التجاري بين انجلترة وفرنسا على مجلس العموم في ١٨ يونية من عام ١٧١٣ رفضه بأغلبية ١٩٤ صوتاً ضد ١٨٥ ، واستقبلت الجماهير الإنجليزية هذا الرفض بموجة عارمة من الابتهاج الشعبي فاقت مظاهر الفرح عند إعلان السلام ، فأُطلقت في لندن الألعاب النارية ، وأُقيمت الزينات والأنوار ، واسترسل الناس في ألوان مختلفة من اللهو والمتعة . ونظم النساجون في كافنتري Coventry مسيرة طويلة حملوا فيها عصاً علقوا عليها فراء شاة ، وعصاً أخرى علقوا عليها زجاجة نبيذ ولافتة كتبوا عليها : « لا صوف انجليزي في مقابل نبيذ فرنسي no English wool for French wine » . لم تكن كل هذه التشنجات المفعمة بالانفعال الأعمى والخطأ البين[٢٥٤] تتفق مع التفكير الاقتصادي ، فليس من شك في أن مصلحة الشعبين كانت في فتح ما بينهما من أبواب الاستيراد والتصدير. وهذا هو ديفيد هيوم يسجل رأيه بعد مرور أربعين عاماً في عبارة ساخرة : « أغلب الإنجليز يظنون أن دولتهم ستنزلق إلى مهاوي الخراب إذا ما نقلت الأنبذة الفرنسية بكميات وفيرة إلى انجلترة [...] ولكننا نجلب من إسبانيا والبرتغال نبيذاً أغلى ثمناً ، وأقل جودة من النبيذ الذي يمكننا أن نحصل عليه من فرنسا .

انجلترة

والبرتغال

إذا ما دار الحديث عن البرتغال[٢٥٤] في القرن الثامن عشر ، ارتفع صوت كورال المؤرخين مردداً – وبحق – اسم اللورد ميثوين Methuen، ذلك الرجل الذي ذهب في عام

١٧٠٢، عندما كانت حرب وراثة العرش الإسباني الطويلة على الأبواب ، إلى البرتغال ، ذلك البلد الصغير ، ينشد التحالف معه ، للتصدي لإسبانيا التي وقفت إلى جانب دوق أنجو duc d'Anjou ، فيليب الخامس ، وإلى جانب الفرنسيين . وأحدث هذا التحالف دوياً شديداً ، ولكن أحداً لم يحفل بالاتفاقية التجارية التي صحبته ، وكأنما كانت شيئاً روتينياً. وكيف لا يفسرها الناس بهذا التفسير وقد سبقتها اتفاقيات مشابهة بين انجلترة والبرتغال في عام ١٦٤٢ ثم في عام ١٦٥٤ ثم في عام ١٦٦١ ؟ أضف إلى ذلك أن الفرنسيين والهولنديين والسويديين حصلوا على نفس الميزات ، في تواريخ مختلفة ، وفي ظروف متباينة . والنتيجة التي نخلص إليها هي أن تطور العلاقات التجارية الإنجليزية البرتغالية لم يصل إلى ما وصل إليه نتيجة لهذه الاتفاقية الشهيرة وحدها ، وإنما جاء نتيجة لعمليات اقتصادية انتهت بالتّحلُّق حول البرتغال مثل الفخ .

وكانت البرتغال ، في مطلع القرن الثامن عشر ، قد جلت من الناحية العملية عن المحيط الهندي . صحيح أنها كانت بين الفينة والفينة ترسل إليه سفينة محملة بالمجرمين تنفيهم إلى جوا التي كانت بالنسبة للبرتغال منفى تُبعد إليه المجرمين ، مثل كايين بالنسبة إلى الفرنسيين أو أستراليا بالنسبة إلى الإنجليز. ولم تكن البرتغال تعود إلى التفكير في العلاقات التجارية القديمة في هذه المنطقة إلا عندما تندلع نار الحرب بين الدول الكبيرة. هنالك كانت البرتغال ترسل سفينة أو سفينتين أو ثلاث سفن أجنبية تحت العلم البرتغالي، لتدور حول رأس الرجاء الصالح . وعندما يسلك الأجانب ، بعد أن لعبوا هذا الدور الخطير، طريق العودة ، يتبينون في أكثر الأحايين أنهم قد منوا بالخسارة ؛ والحق أن البرتغال كانت تحتكم على تجربة واسعة هي التي علمتها الحيطة ، وحفظتها من المجازفة الخاسرة؛ والحق أن البرتغال كانت تحتكم على تجربة واسعة هي التي علمتها الحيطة، وحفظها من المجازفة الخاسرة.

أما همها الأول والأخير ، وشغلها الشاغل ، فكان البرازيل بمساحتها الشاسعة ، تنظر إلى ما يتصل فيها من نماء بعين الحرص كل الحرص على العائد ، وتستغله على خير وجه، وكان سادة البرازيل هم تجار المملكة ، على رأسهم الملك ، ومن خلفه كبار تجار لشبونة و پورتو Porto ، ومستعمراتهم التجارية التي أقاموها في رثيفة Recife، وپاراهيبا Parahyba ، وباهيًا Bahia ، وريو دي جانيرو Rio de Janeiro ، وكانت باهيا هي العاصمة القديمة للبرازيل حتى حلت محلها ريو دي جانيرو في عام١٧٦٣ .

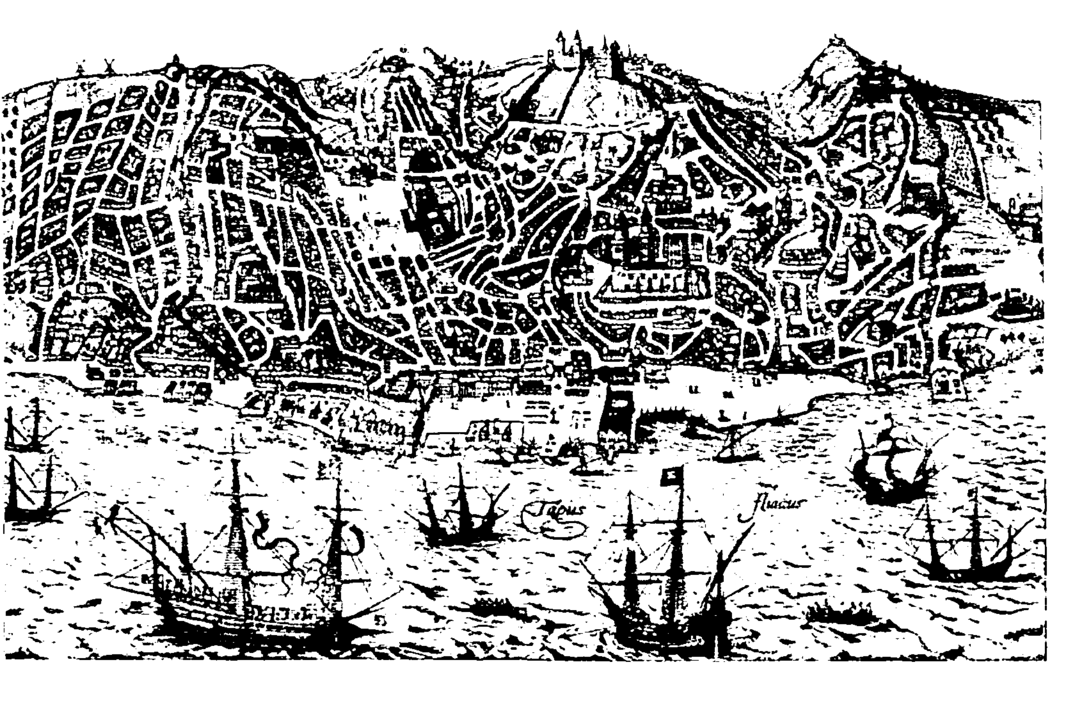
كان هؤلاء *البرتغاليون* بما يزينون به أصابعهم من خواتم ضخمة ، وما يتخذونه على موائدهم من آنية فضية ، أناساً يمقتهم البرازيليون ، ويسعدون بالتهكّم عليهم ، ويتوقون إلى النيل منهم . فكلما حقق البرازيليون لأنفسهم خيراً، استولى عليه البرتغاليون ، السكر، *والذهب*، والألماس، ثم البن . كانت الأرستقراطية البرتغالية التجارية تستأثر لنفسها بالربح، وتزداد نعيماً ودعة . كان فيضان منهمر من الثروات يصل إلى البرتغال عن طريق مصب نهر التيخو Tejo : جلود ، وسكر ، وسكر خام ، وزيت الحوت ، وخشب الصبغة ، وقطن ، وبودرة ذهب، وعلب مليئة بالجواهر ... وكان الناس يقولون عن ملك البرتغال إنه أغنى ملوك أوروبا؛ وكانت صروحه وقصوره تغص بكل ثمين ، ولم يكن ينقصها شيء مما حفلت به قرساي اللهم لا البساطة ، وكانت مدينة لشبونة الهائلة تنمو شبيهة بالنبات المتطفل ؛ وانتشرت العشش الصفيح فامتلأت بها الحقول التي كانت تحف بالمدينة . وزاد الأغنياء غنىً ، وانقلب الفقراء إلى بؤساء . واجتذبت الأجور العالية إلى البرتغال « عدداً هائلاً من الرجال من إقليم جليقية [في أسبانيا] نسميهم هنا جاليجوس galegos يقومون هنا في العاصمة، وفي المدن البرتغالية الرئيسية بحرف الشيالين ، والفعلة ، والمناولين ، أو يعملون خدماً مثل أبناء الساڤوا في باريس وفي المدن الفرنسية الكبيرة »(٢٥٥) . فلما أشرف القرن على نهايته في جو ملبد بالمخاوف : وتعددت عمليات الاعتداء ليلاً على الأشخاص والبيوت ، وعمليات القتل، والنهب ، وكان منها ما اشترك فيه مواطنون مرموقون ، وكانت تلك الأحداث تطبع الحياة اليومية بطابعها . كانت *البرتغال* ، وعاصمتها ، تنظر راضية بليدة إلى ما يأتيها من المحيط الأطلسي : هل كانت في صالحها ؟ وكان كل واحد يركن إلى مزيد من *الدعة* : هل كان في ذلك ضر ؟ كان صرح الحياة يتفكك ويتحلل في بطء .

وبينما كانت البرتغال غارقة في الثراء والخمول حط الإنجليز فيها رحالهم ، وعملوا، وثابروا ليحققوا مصالحهم ، فشكلوا هذه المملكة الصغيرة على هواهم ؛ واهتموا بالكروم في شمال البرتغال ، فطوروها ، وما زالوا يسعون حتى حقق نبيذ پورتو ما حقق من شهرة؛ وتولوا تموين لشبونة بما تحتاج إليه من قمح ومن سمك البكلاة ؛ وأغرقوا السوق ببالات تلو بالات من قماش الصوف الإنجليزي، فصنع منه الفلاحون البرتغاليون ثيابهم ، وما زال الصوف الإنجليزي يغزو الأسواق حتى غمر السوق في البرازيل البعيدة . وكان هناك الذهب يسدد الثمن ، ثم كان هناك الألماس ، وهكذا واصل ذهب البرازيل رحلته بعد البرتغال إلى الشمال، إلى انجلترة . وكان من الممكن أن تسلك الأمور سبيلاً آخر ؛ كان من الممكن أن تقوم البرتغال بحماية سوقها ، وإقامة صناعة فيها : وهو الرأي الذي نادى به بومبال Pombal . ولكن الحل الإنجليزي كان سهلاً ، والأخذ بالأسهل يغري . وكانت شروط التجارة الإنجليزية terms of trade تعطي البرتغال ميزات تفوق تلك التي أعطيت لانجلترة:

فبينما خُفِّض سعر الأقمشة الصوفية الإنجليزية ، رُفع سعر المنتجات البرتغالية التصديرية . وكانت تلك لعبة تمكنت انجلترة بها من الاستيلاء شيئاً فشيئاً على السوق البرتغالية . وكانت التجارة في اتجاه البرازيل تحتاج إلى رؤوس أموال تتجد وقتاً في دائرة طويلة ، فلعب الإنجليز في لشبونة الدور الذي لعبه الهولنديون من قبل في إشبيلية : فقد وردوا البضائع المتجهة إلى البرازيل ، *على سبيل الائتمان* . ولما لم يكن في فرنسا مركز تجاري في ضخامة مركز لندن أو أمستردام ، له قدرة ائتمانية تمكنه من تقديم قروض طويلة الأجل ، فقد « كان ذلك على الأرجح هو أهم عامل عرقل نشاط التجار الفرنسيين عرقلة حقيقية » من دخول سوق البرازيل [٢٥٦] ، فقد كان التجار الفرنسيون يكونون في لشبونة جالية لها أهميتها . أما لماذا لم يدخل الهولنديون هذه السوق ، فسؤال حارت فيه الألباب.

أياً كان الأمر فقد كانت الأدوار قد وُزعت ، والألعاب قد خُططت من قبل أن ينخرط القرن الثامن عشر في مدارج الانطلاق الحقيقي . وفي عام ١٧٣٠ كتب أحد الفرنسيين[٢٥٦]: « تجارة الإنجليز في لشبونة هي أهم تجارة ؛ بل هناك من يقول إن تجارتهم تساوي تجارة الأمم كلها مجتمعة .» وهكذا حققت انجلترة نجاحاً باهراً ، كان الفضل فيه لخمول البرتغاليين ، ولمثابرة الإنجليز العنيدة . وفي عام ١٧٥٩ [٢٥٧] قام مالويه Malouet ، الذي سنلقاه فيما بعد عضواً في الجمعية التأسيسية ، برحلة في ربوع البرتغال ، فبدت له كأنها «مستعمرة» إنجليزية ، وشرح انطباعه هذا قائلاً : « كل ذهب البرازيل يذهب إلى انجلترة التي تُخضع البرتغال تحت نيرها . وسأذكر مثلاً واحداً يفضح إدارة المركيز بومبال : كل أنبذة بورتو ، وهي السلعة التصديرية الوحيدة المهمة في هذه المملكة ، اشترتها بكاملها شركة إنجليزية كان أصحاب الكروم مجبرين على بيعها إليها بالأسعار التي كان الوكلاء الإنجليز يحددونها ، »وأنا أعتقد أن مالويه على حق . فالاستعمار التجاري يتحقق عندما يكون الأجنبي قد سلك سبيله إلى السوق من بدايته ، إلى الإنتاج .

فلما بدا على العصر الزاهر للذهب البرازيلي أنه بدأ يخبو ، حول السنوات من ١٧٧٠ إلى ١٧٧٢ ، حيث قل قدوم السفن المحملة بالذهب والألماس ، وبدأ مسار الحركة الاقتصادية ينقلب في أوروبا منقلب سوء ، شرع الميزان التجاري الإنجليزي البرتغالي يتحرك . فهل آن الأوان لكي ينقلب ؟ سيحتاج ذلك إلى بعض الوقت . وحاولت لشبونة حول عام ١٧٧٢ أن تفك قبضة الإنجليز ، فجربت التجارة مع مراكش ، «لكي توقف قدر الطاقة خروج الذهب » إلى انجلترة [٢٥٨] . ولكن المحاولة لم تحقق نجاحاً ملحوظاً . وسارت الحكومة البرتغالية بعد عشر سنوات في طريق رأت أنه يوصلها إلى حل ، فقررت أن «تزيد من سك العملات الفضية ، وتقلل من سك العملات الذهبية » ، وقد غضب الإنجليز أشد الغضب، والرأي عند القنصل الروسي في لشبونة أن اهتمام الإنجليز « لم يكن معلقاً بالفضة ، بل



لشبونة في القرن السابع عشر

بالذهب . إننا حيال حرب صغيرة تشنها البرتغال سراً ضد انجلترة »(٢٥٩) . كان هذا القنصل رجلاً ألمانياً يعمل في خدمة الإمبراطورة الروسية كاترين الثانية ، اسمه بورشرس، وهو الذي قال إن أول سفينة إنجليزية جاءت إلى لشبونة وغادرتها دون أن تتحمل بذهب، كانت تلك التي جاءت بعد عشر سنوات تقريباً من قرار الحكومة البرتغالية بالإكثار من العملات الفضية والإقلال من العملات الذهبية ، ويصف مشهد هذه السفينة التي برحت الميناء بلا ذهب ، بما يوحي بأنه كان مشهداً مذهلاً . فقد كتب في ديسمبر من عام ١٧٩١(٢٦٠) «ربما كانت الفرقاطة بيجازوس *Pegasus* أول فرقاطة منذ أن قامت العلاقات التجارية بين المملكتين تعود إلى انجلترة دون أن تحمل شحنة من الذهب .» والحق أن تحولاً جذرياً قد حدث « فقد كان على كل سفينة ، سواء كان على خط أو لم تكن ، عند قدومها من انجلترة أن تحمل إلى لشبونة كمية من العملات البرتغالية [...] التي كانت انجلترة قد استوردتها على مدى قرن من الزمان » – ويقدر المؤرخون ما استوردته انجلترة منها بين

١٧٠٠ و١٧٦٠ بـ ٢٥ مليون جنيه استرليني[٢٦١] . وقد أتت سفينة واحدة في شهر ديسمبر من عام ١٧٩١ من انجلترة بكمية من العملات البرتغالية وصلت قيمتها إلى ١٨٠٠٠ جنيه استرليني[٢٦٢] . وجدير بالذكر أن موضوع استعادة العملات البرتغالية الذهبية من انجلترة موضوع يحتاج إلى دراسة خاصة ، أو لنقل إنه يحتاج إلى أن ننظر إليه في إطار التاريخ العام الذي يوشك أن يصطبغ بصبغة المأساة عندما تبدأ الحرب بين انجلترة وبين فرنسا بعد ثورتها في عام ١٧٨٩ . ولهذا نكتفي بهذا القدر الذي يناسب المقام .

أوروبا الشرقية

أوروبا الغربية

كل هذه الأمثلة التي عرجنا إليها[٢٦٣] أمثلة واضحة إلى حد كبير .ولكن هناك أمثلة أخرى يعوزها الوضوح وتكتنفها الصعاب . فأوروبا الغربية ميزانها التجاري في خطوطه العريضة غير ملائم تجاه منطقة بحر البلطيق ، ذلك البحر الذي يشبهونه بالبحر المتوسط، في الشمال، بحر يجمع معاً أمماً متعادية ، ونظماً اقتصادية متشابهة: السويد، موسكوفيا ، بولندة ، الأصقاع الألمانية فيما وراء نهر الإلبه ، الدنمرك . والحق أن هذا الميزان يطرح أسئلة تحار فيها الألباب .

فبعد أن نشر المؤرخ السويدي س . أ . نيلسون S. A. Nilsson مقاله المثير في عام ١٩٤٤ - وهو مقال لم يستوعبه المؤرخون الغربيون كل الاستيعاب إلا اليوم - وبعد أن ظهرت دراسات أخرى ، وبخاصة كتاب أرتور أتمان Arthur Attman الذي ترجم إلى الإنجليزية في عام ١٩٧٣ ، اتضح أن الغرب لم يكن يسدد العجز في ميزانه التجاري باستخدام الفضة أو الذهب مباشرة إلا بقدر ضئيل (٢٦٤) . ونقول بعبارة أخرى إن كميات الفضة التي وصلت من الغرب إلى المدن البلطيقية (مثل مدينة نارفا) كانت أقل من أن تسد العجز في ميزان التجارة . كانت عمليات التبادل تنقصها الفضة ، والناظر إلى الميزان التجاري لا يتبين بوضوح كيف كان الغرب يحدث فيه التوازن بغير الفضة . ولهذا نجد المؤرخين يجتهدون في التوصل إلى تفسير يبدد الغموض ، ولكنهم كلما ظنوا أنهم أمسكوا بالخيط، تسلل من أيديهم .

وليس هناك من سبيل نسلكه في التماس هذا التفسير إلا السبيل الذي سلكه نيلسون S. A. Nilsson ، ألا وهو وضع الميزان التجاري البلطيقي في مجموع المبادلات والمواصلات في المنطقة المعروفة باسم أوروبا الشرقية . وقد ذهب نيلسون إلى أن جانباً من فائض تجارة البلطيق كان يعود إلى أوروبا فيدخل في التبادلات المتعددة الأطراف بين أوروبا الشرقية وأوروبا الوسطى وأوروبا الغربية ، وكانت هذه العمليات تتم من خلال الطرق

والمواصلات البرية في پولندة وألمانيا . فإذا كان الميزان التجاري الغربي غير ملائم في الشمال ، فإنه يعادل ما فيه من عجز جزئياً من خلال الميزان الملائم لتجارة الغرب المتشعبة المعتمدة على الطرق البرية : ويقدم المؤرخ السويدي افتراضاً مثيراً مفاده أن حركة العودة في الدورة التجارية كانت تتم بوساطة أسواق لايبتسيج الموسمية . ويفند ميروسلاڤ روخ Miroslaw Hroch هذا الافتراض (٢٦٥) قائلاً إن تجار أوروبا الشرقية لم يختلفوا إلى هذه الأسواق الموسمية بصفة منتظمة إلا منذ بداية القرن الثمن عشر ، مع تزايد أعداد التجار اليهود البولنديين خاصةً . ويرى أن وضع لايبتسيج في مركز عملية إعادة معادلة الميزان التجاري معناه ارتكاب خطأ في الزمن ، ونسبة أحداث إلى أوقات لم تحدث فيها . ويرى روخ أن أقصى ما نستطيع استنتاجه هو أن بعض طرق المواصلات المارة بمدينتي پوزنان (پوزن) Poznan وڤروسلاف (بالألمانية : بريسلاو Breslau) Vroclaw كانت تسلكها عمليات تجارة غير ملائمة بالنسبة لبلاد أوروبا الشرقية ، وملائمة بالنسبة لأوروب الغربية، ولكن هذه العمليات كانت قليلة لا تكفي لمعادلة الميزان التجاري ، وكأنها كانت قنوات ضيقة بجوار النهر الواسع .

وعلى الرغم من هذا النقد فإن نيلسون يبدو على حق فيما افترضه ، وربما كان افتراضه بحاجة إلى إضافات لتوسيع إطاره . فنحن نعرف على سبيل المثال (٢٦٦) أن المجر التي كانت تنتج الفضة ، كانت عملاتها الفضية الثقيلة تذهب باستمرار إلى الخارج ، أي تذهب جزئياً إلى الغرب ، وكان الفراغ الذي ينشأ عن خروجها تشغله العملات البولندية الصغيرة المخلوطة بشيء من الفضة ، وكانت هذه العملات البولندية تنهض بأعباء الدورة النقدية في المجر .

ولم يكن ميدان التجارة هناك يتعامل في السلع فحسب ، بل كان يتعامل في الكمبيالات كذلك ، فالمؤكد أنها كانت موجودة في ربوع أوروبا الشرقية في القرن السادس عشر ، وأنها تزايدت في القرن السابع عشر . وما دامت الكمبيالات قد استخدمت في المعاملات فإن التحجج بحضور أو غياب تجار أوروبا الشرقية في أسواق لايبتسيج الموسمية ، أو التحجج بقلة عدد من كانوا يحضرون هذه الأسواق شخصياً ، لا يدحض شيئاً . أضف إلى ذلك أن عدد التجار البولنديين اليهود الذين كانوا يختلفون إلى أسواق لايبتسيج الموسمية في القرن السابع عشر كان كبيراً ، على عكس ما يدّعيه روخ (٢٦٧) . وهذا هو ماركوريليو فيديريكو Marc'Aurelio Federico ، تاجر الخردوات الإيطالي المقيم في كراكاو يسجب كمبيالات على أصدقائه في لايبتسيج دون أن يذهب شخصياً للمشاركة في الأسواق الموسمية هناك (٢٦٨) . ثم إن الكمبيالة إذا خرجت من منطقة البلطيق إلى أمستردام مباشرة، أو العكس ، فقد كانت في أغلب الأحوال يسبقها دين أو عربون مرتبط بصفقة تجارية . أما



يهود وارسو في النصف الثاني من القرن الثامن عشر.
جزء من لوحة بريشة كاناليتّو Canaletto، اسمها شارع ليدوفا Wiodowa.

يحق لنا أن نعتبر هذه المبالغ المدفوعة مقدماً ، كسلفة بفائدة ، بمثابة سحب مقدم من فائض الفضة المستحق لأوروبا الشرقية ، سواء حصلت عليه بالفعل أو كان لها الحق فيه؟ وللقاريء أن يراجع ما سأقوله فيما بعد في المجلد الثالث عن هولندة وتجارتها التي كانت تسمى تجارة الاتفاق أو التراضي acceptation [٢٦٩] . ولا ينبغي أن ينسى أن منطقة البلطيق كانت منطقة يسيطر عليها الغرب الأوروبي ويستغلها ، وأنه كانت هناك علاقة تَناسُب بين الأسعار في أمستردام وفي جدانسك (دانتسيج) - ولكن أمستردام كانت هي التي تحدد الأسعار ، وهي التي تقود اللعبة ، وتختار ما فيه صالحها .

والخلاصة : أن الأبحاث قد كشفت لنا الكثير من المعلومات ، ولم يعد من الممكن أن نتصور التجارة التقليدية في منطقة البلطيق كأنها دائرة منغلقة على نفسها ، فقد كانت تجارة تشارك فيها أطراف عديدة ، وتتعامل في السلع ، وفي النقود السائلة والائتمان،

وكان مجال الائتمان بالذات يتسع ويتشعب ويشق لنفسه طرقاً عديدة تصل إلى لايبتسيج، وفروسلاف (بريسلاو) ، ويوزنان (پوزن) ، ونورنبرج ، وفرنكفورت ، بل لعلها - إلا أن أكون أخطأت الفهم - تصل إلى استانبول والبندقية . وإذا تحدثنا عن منطقة البلطيق فهناك سؤال يطرح نفسه عن حدودها : هل كانت حدود منطقة البلطيق الاقتصادية في مجموعها تقف عند البحر الأسود والبحر الأدرياتيكي[٢٧٠] ؟ أم كانت أوسع من ذلك؟ أياً كانت الإجابة، فالشيء المؤكد هو أن المسارات التجارية المنطلقة من منطقة البلطيق كانت وثيقة الصلة بأوروبا الشرقية ، وأن تجارة البلطيق كانت متعددة الأطراف ، شبيهة بالموسيقى المتعددة الأصوات التي تأتلف فيها ثلاثة أو أربعة أصوات في وقت واحد . فلما حُرِمَ الروس منذ عام ١٥٨١ من ميناء نارڤا [٢٧١] فقدت طرق البلطيق البحرية أهميتها ، وتركز الاهتمام على الطرق البرية التي سلكتها صادرات موسكوفيا . حتى إذا اندلعت نيران حرب الثلاثين عاما في عام ١٦١٨ تقطعت الطرق البرية في وسط أوروبا ، وزادت الحركة في الملاحة التجارية على سطح البلطيق .

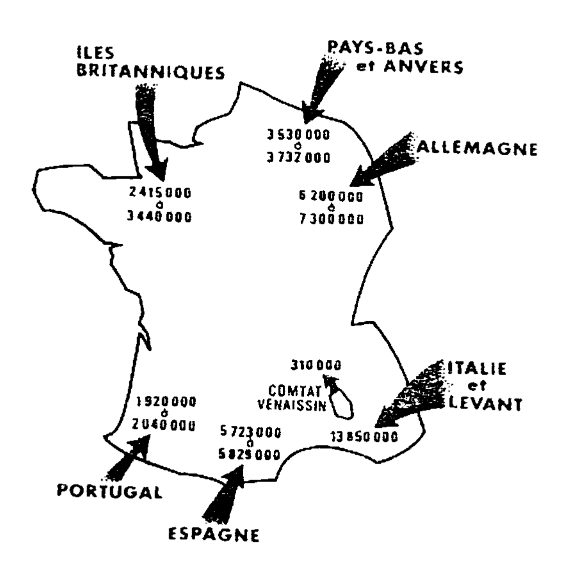
نحو موازين تجارية شاملة

علينا أن نترك الموازين الثنائية : فرنسا/انجلترة ، انجلترة/البرتغال ، روسيا/ انجلترة، أوروبا الغربية/أوروبا الشرقية ... وننظر إلى الأهم ، ألا وهو ملاحظة الوحدات الاقتصادية من حيث علاقاتها في مجموعها مع الخارج . وهذا هو الرأي الذي دعا إليه في عام ١٧٠١ في مجلس التجارة الفرنسي Conseil de commerce نواب الموانيء الفرنسية المطلة على الأطلنطي في مواجهة مع نواب مدينة ليون : « وكان المبدأ الذي استصوبوه في شأن الموازين التجارية » ألا توضع هذه الموازين «متفرقة مع كل أمة على حدة . وإنما يوضع ميزان شامل عام للتجارة الفرنسية مع كل الدول جميعاً » ، وكان تقديرهم أن الأخذ بهذا الرأي سيكون له أثره على السياسة التجارية [٢٧٢] .

والحق يقال إن هذه الموازين التجارية الشاملة لن تكشف لنا عندما نتفحصها بدقة إلا عن أسرار هينة نحن على علم بها من قبل . فهي تكشف لنا مثلاً عن النسبة المتواضعة لأرقام التجارة الخارجية بالقياس إلى مجموع الدخل القومي - حتى إذا قمنا بشيء ينافي كل قاعدة معقولة فجمعنا أرقام الصادرات والواردات واعتبرنا المجموع هو التجارة الخارجية ، والصحيح أن الواردات تطرح من الصادرات ، وأن الصافي هو الذي يمثل ميزان التجارة الخارجية . ولكن الميزان التجاري ، سواء كان إيجابياً أو سلبياً ، لم يكن يمثل إلا شريحة ضئيلة من الدخل القومي ، سواء جمعنا أو طرحنا . وعلى هذا الأساس أفهم عبارة كتبها نيقولا باربون Nicholas Barbon في عام ١٦٩٠ ، ونيقولا باربون واحد من

المؤلفين الكثيرين الذين شقت كتاباتهم الطريق أمام ظهور علم الاقتصاد في انجلترة، يقول: « تراث الأمة لا حدود له ، ولا سبيل إلى استهلاكه أو تبديده » ، وباربون يستخدم كلمة stock التي أفضل في ترجمتها كلمة تراث ptrimoine على كلمة رأسمال capital[٢٧٣] .

ومهما يكن من أمر فالمشكلة أكثر تعقيداً وأهمية مما يبدو عليها ظاهرياً . ولن أقف طويلاً أمام الموازين التجارية الشاملة لانجلترة وفرنسا في القرن الثامن عشر ، فهي موازين واضحة أشد الوضوح ، ولقد أوردنا من قبل في هذا الباب رسوماً بيانية وتعليقات بشأنها . والأفضل أن أتناول حالة الميزان التجاري لفرنسا في القرن السادس عشر ، ولا يرجع اختياري لذلك الميزان في ذلك القرن بالذات إلى البيانات المتاحة لنا بالفعل ، ولا إلى أن الأرقام الشاملة توضح لنا النشأة الأولى المتعثرة لسوق قومية ، وإنما إلى أن الحقيقة العامة التي تجلت لنا واضحة بشأن فرنسا وانجلترة في القرن الثامن عشر ، كانت قائمة في القرن السادس عشر ، يدركها المدركون ، قبل أن يسفر فجر عصر النور باحصائياته .



١٧ - لوحة تمثل واردات فرنسا في منتصف القرن السادس عشر .

اعتماداً على المخطوطين رقم ٢٠٨٥ و ٢٠٨٦ بالمكتبة القومية في باريس . (انظر مقال Le com-merce d'imprtation en France au milieu du XVIe siècle واردات فرنسا في منتصف القرن السادس عشر ، بقلم ألبير شامبرلان Albert Chamberland في Revue de géographie, 1892-1893 .

كانت فرنسا في عصر الملك هنري الثاني تنعم في موازين تجارتها الخارجية بفوائض إيجابية في تجارتها مع كل البلاد المحيطة بها - باستثناء بلد واحد . فكانت موازين البرتغال ، وإسبانيا ، والأراضي الواطئة ، وألمانيا في تجارتها مع فرنسا سلبية تنتهي بالعجز . كانت هناك انحدرات في العلاقات بين فرنسا وهذه الدول ، لصالح فرنسا ، فكانت فرنسا تصدر القمح والنبيذ والأقمشة التيلية والأقمشة الصوفية ، وتجمع مقابلاً لها أموالاً من الذهب والفضة تكنزها ، ولا ينبغي أن نغفل ، ونحن نتصور الحساب ، عن عودة المهاجرين المستمر إلى إسبانيا . ولكن هذه الفوائض الإيجابية كان يقابلها عجز مستمر في اتجاه إيطاليا ، وكان النزف يتم عن طريق ليون وأسواقها الموسمية : فقد كانت فرنسا الأرستقراطية مغرمة بالحريرعلى أشكاله ، والقطيفة الغالية على أنواعها ، والفلفل وغيره من التوابل ، وصنوف الرخام ؛ وكانت كثيراً ما تلجأ إلى خدمات الفنانين الإيطاليين ولم تكن بالطبع خدمات مجانية ، كذلك كانت تستعين على النحو نفسه بكبار التجار الإيطاليين، وكانوا أصحاب خبرة واسعة عالية وأستاذية في تجارة الجملة وفي التعامل بالكمبيالات. وكانت أسواق ليون الموسمية في خدمة الرأسمالية الإيطالية ، وكانت بمثابة طلمبة ماصة قوية ، تشبه في ذلك أسواق چنيڤ في القرن السابق - القرن الخامس عشر - ، وربما شابهت أيضاً على نطاق كبير الأسواق الموسمية القديمة في شامپانيا . كان كل الفائض الإيجابي الذي تربحه فرنسا في موازينها التجارية الملائمة مع البلاد الأخري يتجمع لتتلقفه كله أو جله مضاربات إيطاليا الرابحة . ولكي نعلم مدى العلاقات الفرنسية الإيطالية نذكر أن الملك الفرنسي شارل الثامن عندما قرر أن يعبر جبال الألپ في عام ١٤٩٤ ليغزو إيطاليا كان عليه أن يحصل على تواطؤ رجال الأعمال الإيطاليين المقيمين في فرنسا ، الذين كانوا على علاقة وثيقة بالدوائر الأرستقراطية التجارية في شبه الجزيرة الإيطالية (٢٧٤) . فلما أحاطوا بنية الملك هرعوا إلى البلاط ، ولم يكن من الصعب أن يعلنوا موافقتهم ، ولكنهم « حصلوا في مقابل ذلك على إعادة إقامة الأسواق الأربعة الفصلية كل عام في ليون » - مما يدل على أن هذه الأسواق كانت في خدمتهم ، تتيح لهم الربح والثراء . كذلك تشهد هذه الواقعة على أن مدينة ليون، وقد دخلت في بِنْية فوقية أجنبية، كانت بمثابة عاصمة من نوع خاص، غامض، تجمع إليها ثروة فرنسا .

وهناك وثيقةغيرعادية ، فائقة للمألوف ، وصلت إلينا ، ولكنها للأسف وصلت ناقصة، وهي مخطوط يعطينا الكتاب الأول منه تفصيلات عن واردات فرنسا حول عام ١٥٥٦(٢٧٥) ، أما «الكتاب » الثاني الذي يتضمن تفصيلات عن الصادرات فلا وجود له ، اختفى . واللوحة رقم ١٧ على الصفحة السابقة تلخص البيانات التي وردت بالمخطوط عن واردات فرنسا، وقد بلغت قيمتها في مجموعها ما بين ٣٥ و٣٦ مليوناً من الجنيهات من فئة الليڤر ؛ ولما كنا

نعرف أن الميزان التجاري كان إيجابياً بالنسبة إلى فرنسا في ذلك الوقت ، فيمكننا أن نستنتج أن الصادرات كانت تجاوز رقم الـ ٣٦ مليوناً . ومعنى هذا أن مجموع قيم الصادرات والواردات كان يصل على الأقل إلى ٧٥ مليوناً ، وهو مبلغ ضخم . حتى إذا افترضنا أن تيار الصادرات وتيار الواردات كانا في النهاية يلغي أحدهما الآخر في الحساب الختامي للميزان ، فإن هذين التيارين اللذين كانا يتوازيان تارة ، ويتضافران تارة أخرى ، كانا يخلقان عمليات تجارية من قبيل حركات الأخذ بعد العطاء ، والاستعادة بعد الإمداد ، وحركات تبادل دورانية ، وكلها عمليات كثيرة تعد بالآلاف ، ولا تنتهي حتى تبدأ من جديد . ولكن هذا الاقتصاد النشيط لم يكن هو كل النشاط الاقتصادي لفرنسا - هذا النشاط الاقتصادي هو ما نسميه الدخل القومي ، وهو شيء لا علم لنا به ، ولكننا نستطيع أن نتصوره في مخيلتنا .

ولقد قدرت - بناءً على حسابات سترد مرة أو مرتين في غضون تعليقاتي - دخل الفرد من أهل البندقية حول عام ١٦٠٠ بـ ٣٧ دوكاتو ؛ ودخل الفرد من رعايا مجلس السينيوريا في التيرّافيرما (الأراضي الإيطالية الداخلية الخاضعة لحكم البندقية) بـ ١٠ دوكاتو تقريباً . وهذان الرقمان اللذان قبلت بهما ، واللذان لم أدعمهما بوثائق ، منخفضان انخفاضاً مفرطاً بالقياس إلى مدينة البندقية ذاتها ، ولكنهما على أية حال يبينا الفرق الهائل بين دخل المدينة صاحبة الهيمنة ، وبين دخل المنطقة التي تخضع لحكمها . وفي هذا الإطار فإنني أقبل بالنسبة لدخل الفرد في فرنسا في عام ١٥٥٦برقم قريب من دخل الفرد في التيرافيرما الخاضعة للبندقية (١٠ دوكاتو أو ما بين ٢٣ و٢٤ جنيه توري livres tournois أي مسكوك في مدينة تور أو على شاكلته) وهكذا يكون دخل الشعب الفرنسي البالغ عدده ٢٠ مليون نسمة ٤٦٠ مليون مليون جنيه توري - وهذا مبلغ هائل ، ولكنه لم يكن قابلاً للاستغلال ، لأن الرقم يقيم بالفضة انتاجاً ***لم يكن في أغلبه داخلاً في النشاط التجاري*** . كذلك يمكنني أن أقدِّر الدخل القومي انطلاقاً من مخصصات ميزانية البلاط الملكي التي كانت بين ١٥ و١٦ مليوناً (٢٧٦) . فإذا رضينا بأنها كانت تمثل جزءاً من عشرين جزء من الدخل القومي على وجه التقريب ، فيكون الدخل القومي بين ٣٠٠ و ٣٢٠ مليوناً من الجنيهات التورية . وهذا التقدير أقل من التقدير السابق ، وهو أعلى بكثير من حجم التجارة الخارجية . وهنا نواجه مرة أخرى مشكلة كثيراً ما دار حولها النقاش ، مشكلة الإنتاج الكبير (والذي كان في أغلبه إنتاجاً زراعياً) مع تجارة خارجية ضعيفة نسبياً - وإن لم يكن هذا يعني ، في رأيي ، أنها كانت من الناحية الاقتصادية أقل أهمية .

أياً كان الأمر فالاقتصاد المتقدم ***نسبياً*** يكون ميزانه التجاري ملائماً ، محققاً لفائض، وهذه هي القاعدة العامة . وكانت تلك يقيناً هي الحال بالنسبة للمدن صاحبة الهيمنة في

الماضي ، من قبيل جنوة والبندقية ، ومن قبيل جدانسك (دانتسيج) منذ القرن الخامس عشر [٢٧٧] . وانظر في القرن الثامن عشر إلى موازين التجارة الإنجليزية ، والفرنسية، تجدها تحقق فائضاً طوال القرن تقريباً . ولسنا نجد فيما بينه عالم الاقتصاد السويدي أندرس كيدينيوس Anders Chydenius ما يدهشنا فقد بيَّن أن تجارة السويد الخارجية حققت في عام ١٧٦٤ فائضاً : ذلك أن السويد التي شهدت بَحَرِيَّتُها آنذاك نهضة هائلة ، كان حجم صادراتها ٧٢ مليون دالر [عملة نحاسية] مقابل ٦٦ مليون دالر daler قيمة الواردات. ومعنى ذلك أن الأمة السويدية كانت تحقق ربحاً مقداره ٥ مليون دالر .

ومن البديهي أن تحقيق النجاح في هذا المضمار ليس متاحاً للجميع في وقت واحد، «فلن يربح واحد إلا إذا خسر آخر » كما تقول الحكمة التي صاغها أنطوان دي مونكرتيان Montchrestien (١٥٧٥ - ١٦٢١) الذي خلَّف - إلى جانب المسرحيات - كتابات في الاقتصاد . نعم لقد كان الآخرون يخسرون ، فنزفت المستعمرات دمها كله ، وكذلك البلاد التي رزئت بالقهر وأكرهت على التبعية .

بل ربما تعرضت للخسارة أيضاً دول « متطورة » ، كانت تظن نفسها بمأمن . وهنا تخطر ببالنا إسبانيا في القرن السابع عشر ، وقد أودت بها تصرفات حكوماتها . وصروف الدهر إلى المعاناة من تضخم نحاسي رهيب، وانقلب ميزانها التجاري إلى الوضع الخاسر. كذلك فرنسا إبان الثورة كان ميزانها التجاري بصفة عامة يعتوره العجز ، وهذا هو مندوب روسي في إيطاليا يصف الوضع قائلاً : « إن فرنسا تنفق على حربها من رأسمالها . بينما ينفق أعداؤها من دخلهم القومي »[٢٧٩] . وهاتان الحالتان جديرتان بدراسة مستفيضة . لأن أسبانيا دفعت ثمن الحفاظ على عظمتها السياسية متمثلاً في التضخم النحاسي ، وفي العجز الذي نجم عن مدفوعاتها الخارجية بالفضة ، وكانت النتيجة اختلال النظام في الداخل . أما فرنسا فقد أدى الانهيار الخارجي لفرنسا إبان الثورة ، منذ ما قبل أحداث عامي ١٧٩٢ - ١٧٩٣ ، إلى نتائج سيئة أحدثت آثاراً ثقيلة على مصير فرنسا ، فقد انخفض سعر التحويل بالنسبة للعملة الفرنسية من عام ١٧٨٩ إلى ربيع عام ١٧٩١ انخفاضاً رهيباً في لندن[٢٨٠] وواكب هذا الانهيار هروب رؤوس الأموال من فرنسا على نطاق واسع . ونلاحظ في الحالتين ، إسبانيا وفرنسا ، أن العجز الرهيب في ميزان التجارة والمدفوعات قد أدى إلى انهيار الاقتصاد في الداخل أو إصابته بالتدهور .

الهند

والصين

حتى إذا لم تصل الحال إلى هذه الدرجة من السوء ، فإن العجز عندما يستمر ، يؤدي على المدى الطويل أو القصير إلى تدهور حتمي يصيب الهياكل الاقتصادية . نجد مثلاً على هذا الوضع ترتسم خطوطه واضحة ملموسة في الهند بعد عام ١٧٦٠، وفي الصين بعد سنة ١٨٢٠ أو ربما بعد سنة ١٨٤٠ .

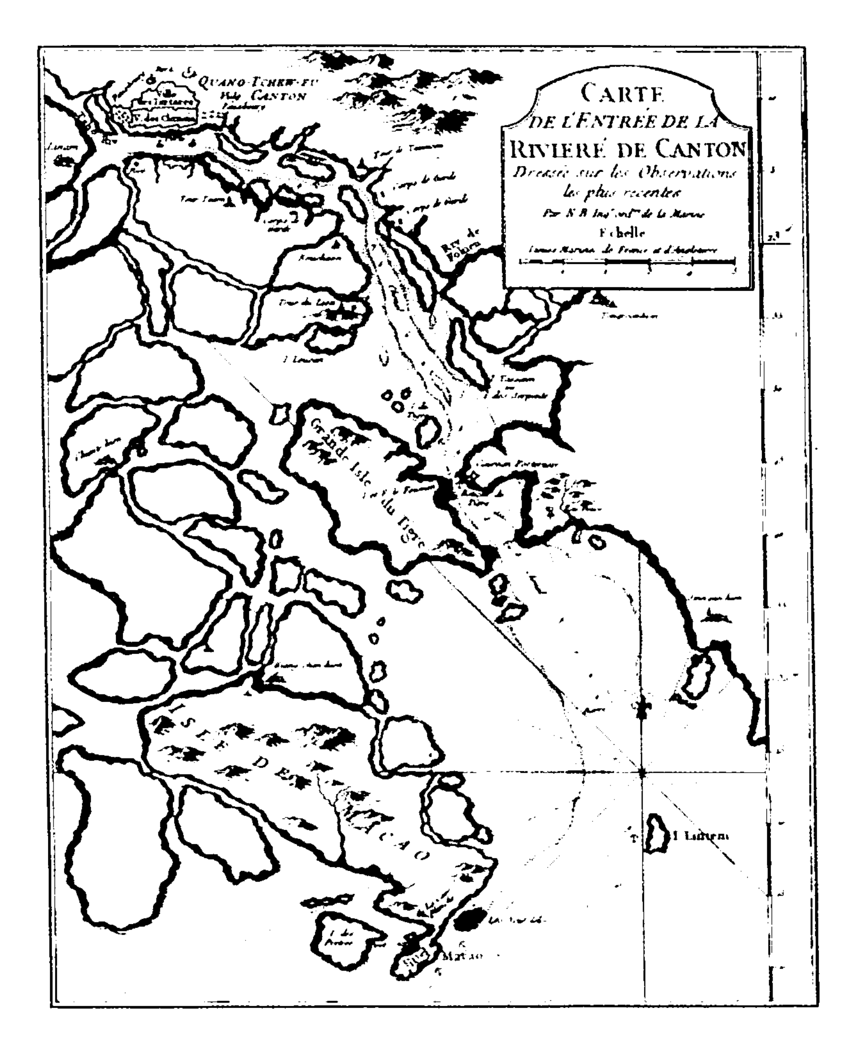
والملاحظ أن تتابع نزول الأوروبيين في الشرق الأقصى لم يؤد إلى نكبات اقتصادية مباشرة ، فلم يَرُجُّوا أركان بنيات التجارة الأسيوية على الفور . فقد كانت هناك منذ زمن طويل – قبل الدوران حول رأس الرجاء الصالح بقرون – حركة تجارية رائحة غادية من خلال المحيط الهندي والبحار الساحلية المطلة على المحيط الهادي . ولم يؤد احتلال ملقا بالقوة في عام ١٥١١ ، ولا إقامة البرتغاليين في جوا ، ولا اتخاذ وكالة تجارية في ماكاو إلى قلب التوازنات القديمة . وإذا كان القادمون الجدد قد استولوا على شحنات كاملة نهباً دون أن يدفعوا ثمناً لها ، إلا أن هذه التجاوزات الأولى تلاشت ، وأصبح التعامل يتم على أساس الحق، والالتزام بما لك وما عليك ، وكأنما انقشعت غمامة العاصفة ، وعاد الجو إلى صفائه.

وكانت القاعدة التي استقرت منذ زمان طويل هي أن التوابل والبضائع الأسيوية الأخرى يتم الحصول عليها بمبادلتها بالفضة ؛ وكان من الممكن في بعض الأحيان – في أحوال أقل من الفضة – مبادلتها بالنحاس الذي اكتسب أهمية نقدية في الهند والصين . ولم يغير الوجود الأوروبي من هذه الأمور شيئاً ، أو لم يغير شيئاً من الأعراف التي تواضع عليها الناس . فهؤلاء هم البرتغاليون ، والهولنديون ، والفرنسيون يقترضون الفضة من المسلمين، ومن البانيان ، ومن صيارفة كيوتو ، وما كان يمكن إتمام تجارة بدون الفضة في المنطقة من ناجازاكي إلى سورات . ولهذا قام البرتغاليون ، ومن بعدهم أصحاب الشركات الأوروبية الكبيرة لتجارة الهند بجلب قطع العملات الفضية من أوروبا لحل هذه المشكلة ، ولكن أسعار التوابل في أماكن إنتاجها كانت في ارتفاع مستمر . وكان الأوروبيون ، سواء منهم البرتغاليون في ماكاو أو الهولنديون الذين حالوا أن يدخلوا سوق الصين ، ينظرون في شوق وطمع نظرة العاجز إلى أكوام من البضائع لا يمتلكون الوسيلة للحصول عليها . ولنستمع إلى هذا الهولندي الذي قال في عام ١٦٣٢ : « البضائع حتى الآن موجودة لا نجد شقة في رؤيتها [...] ولكن الشيء الذي لا نجده هو الفضة التي تمكننا من شرائها .»[٢٨١] وكان الحل الذي اهتدى إليه الأوروبيون للخروج من هذه المشكلة هو الدخول في الأنشطة التجارية المحلية، والنزول بكل ما أوتوا من قوة إلى مجال التجارة الساحلية ، التي عرفت باسم التجارة « من الهند إلى الهند ». ولقد حقق البرتغاليون أرباحاً ضخمة منذ أن وصلوا إلى الصين

واليابان، ثم خَلَفَ من بعدهم الهولنديون فبرعوا في هذا اللون من التجارة وبزوا أقرانهم جميعاً في القدرة على التكيف مع نظام التجارة من الهند إلى الهند

ولم يكن من الممكن أن يتغلغل الأوروبيون في هذا النشاط التجاري المحلي إلا إذا استقروا أو انتزرعوا في تلك المناطق ، وقد تطلب هذا منهم جهداً جهيداً. ونقرأ عن البرتغاليين، الذين كانوا أقلَّةً، أنهم كانوا يلقون العنت كل العنت في الدفاع عن حصونهم. ثم كان عليهم أن يبنوا في مكانهم هذا سفنا يستعينون بها على تجارتهم الساحلية المحلية، وأن يستخدموا للسفن أطقماً من البحارة المحليين - وكانوا يسمونهم لاسكاريس lascares - يجدونهم حول جوا « وكان من عادتهم أن يصطحبوا معهم زوجاتهم » . كذلك ثبت الهولنديون أقدامهم في جاوة حيث أقاموا باتافيا في عام ١٦١٩ ، وحاولوا أن يتخذوا لأنفسهم مقراً في فورموزا فلم يمتد مقامهم هناك طويلاً . كان منهاجهم يقوم على التكيف أولاً ، والهيمنة بعد ذلك . ولكن هذه الهيمنة لم تكن تتحقق لهم في الواقع ، بل إنهم لم يكونوا في كثير من الأحيان يصلون إلى ممارسة التجارة بين الند والند . ولقد كان الإنجليز يعيشون حياة متواضعة في جزيرة بومباي التي آلت إليهم ، عندما قدمتها البرتغال هدية إلى الملكة كاثرين، زوجة الملك تشارلس الثاني ، في عام ١٦٦٢ ، وكانت أصلاً أميرة برتغالية . أو لننظر إلى شظف العيش الذي كانوا يعانونه في القرى القليلة التي نزل لهم عنها البرتغاليون حول مدراس ، على نحو ما نقرأ في تقرير يرجع إلى عام ١٦٤٠ [٢٨٢] وفي وكالاتهم المتواضعة الأولى في البنغال على نحو ما نقرأ في تقرير يرجع إلى عام ١٦٨٦ [٢٨٣] . أو لنقرأ أسلوب التواضع الذي كان واحد من مديري شركة الهند الشرقية الإنجليزية يأخذ نفسه به عندما يقدم نفسه إلى الخان المغولي الأعظم . « جون رسل John Russel، مدير الشركة المذكورة ، يصف نفسه بأنه هباء وضيع » ولا يتردد « عن الارتماء على الأرض جاثياً ساجداً » [٢٨٤] . بل لنتمثل الهزيمة النكراء التي مني بها الإنجليز والبرتغاليون معاً أمام كانوجي أنجريا في عام ١٧٢٢ [٢٨٤] ، وإلى الهزيمة الأليمة التي حلت بالهولنديين عندما حاولوا النزول إلى مملكة ترافانكور [٢٨٤] . والمؤرخ الهندي پانيكار يؤكد بحق : « لقد كان من المحال في عام ١٧٥٠ أن يتنبأ متنبيء بأن دولة أوروبية ، هي انجلترة ، ستغزو ثلث أراضي الهند ، وأنها ستكون آنذاك متأهبة لكي تنتزع السيطرة على بقية البلاد من أيدي الماراثويين [وهم هنود الدكن الغربي ويسميهم الانجليز Maratha ويعرفون بالفرنسية باسم Marattes]» [٢٨٤] .

إلا أننا نلاحظ أن ميزان الهند التجاري بدأ منذ عام ١٧٣٠ تقريباً يسجل عجزاً . كانت الملاحة الأوروبية قد ضاعفت رحلاتها ، وضاعفت ما كانت تجلبه من سلع ومن فضة . كان عودها قد صلب ، ونشاطها قد تزايد في تطوير الشبكات التجارية ، وما زالت تعاود السعي



دلتا نهر اللؤلؤ ومن ورائه كانتون (وتبلغ مساحتها ١٠٠٠٠ كم مربع) .

ونرى ثلاثة أنهار هي نهرالغرب سيكيانغ ، ونهر الشرق تونجكيانغ ، ونهر الشمال بيكيانغ تصب مياهها مختلطة بالوحل والرمل في الخليج الذي تنتشر به الجزر الصخرية الجبلية . والموقع في مجموعه يتكون - على نحو شبيه بالشاطيء الخوراني في منطقة بريتانيا الفرنسية - من وديان نهرية قديمة أغرقها البحر . وعلى الرغم من العائق الرملي ، ومن المواضع الضحلة ، فقد كان هناك مسار ملاحي (بينت الخريطة عمقه مقدراً بالطواز ، والطواز يساوي مترين تقريباً ، أو على وجه الدقة ١,٩٤٩ متر أ)، كانت السفن الكبيرة القديمة تسلك هذا المسار (بغاطس يصل إلى ٣ أمتار) وتبين الخريطة طول هذا المسار بما يساوي ٥ كيلومترات أو ما بين ٣ و ٤ أميال بحرية إنجليزية قديمة، وكانت هذه السفن تصل إلى مقربة من كانتون ، شريطة أن تبحر مع المد ، فالمنطقة تقع في مجال المد والجزر . وكانت مدينة كانتون تنقسم إلى مدينتين ، مدينة تتارية ، ومدينة صينية . ويمكننا أن نتبين على سبيل المقارنة ضآلة مستعمرة ماكاو (مساحتها ١٦ كيلومتر مربع) التي اتخذها البرتغال على طرف جزيرة كبيرة ، وإنه لطرف يكاد لضآلته أن يغرق في المياه .

حتى غيرت البنيان السياسي الواسع لإمبراطورية خان المغول الأعظم التي كانت قد خويت على عروشها غداة موت أورينج زيب في عام ١٧٠٧ . ووضعت هذه الملاحة التجارية الأوروبية إلى جانب الأمراء الهنود وكلاء تجاريين من أولي الهمة والنشاط . حدثت هذه الحركة التي قلبت الأوضاع رأساً على عقب بإيقاع بطيء قبل منتصف القرن الثامن عشر (٢٨٥) ، على الرغم من أنها لم تظهر للعيان إبان السنوات التي احتدم فيها الشجار والنقار والصراع الصارخ بين الشركة الإنجليزية والشركة الفرنسية ، في زمان دوبليه Dupleix ، ودي بوسي de Bussy ، ودي جوديــنو de Godeheu ، ودي لاللي توليندال de Lally-Tollendal، وروبير كليف Robert Clive .

وكان الاقتصاد الهندي قد أصابه الوهن شيئاً فشيئاً ، وأخذ السوس ينخر في عظامه. فلما حدثت معركة بلاسي في ٢٣ يولية من عام ١٧٥٧ عجلت بالنهاية . ولنقرأ تلك العبارة التي كتبها وليم بولتس ، المغامر المسكين الذي وقف في وجه روبير كليف ، يقول : « لم تجد الشركة الإنجليزية مشقة كبيرة في الاستيلاء على البنغال : بل افادت من بعض الظروف المواتية ، وتولت المدفعية الباقي .»(٢٨٦) إنها عبارة متسرعة لا يمكنها أن تقنعنا ، لأن الشركة لم تغز البنغال فحسب ، بل بقيت هناك ، وكان لبقائها نتائجه وعواقبه . ومن الصعب علينا أن نقدر كَمَّ « تراكم الثروة البدائي » الرخيص الذي تحقق لانجلترة عن طريق نهب البنغال ، ومن قائل إن ما نقل إلى لندن بين عام ١٧٥٧ وعام ١٧٨٠ كانت قيمته ٣٨ مليون جنيه استرليني (٢٨٧) . أما الأغنياء الجدد ***النواب الإنجليز*** (ولم يكونوا آنذاك قد عرفوا بهذا الاسم العربي الأصل والذي يكتبه الإنجليز nabob والفرنسيين nabab) فكانوا ينقلون ما يجمعونه من ثروات إلى وطنهم الإنجليزي في صورة فضة وذهب وأحجار كريمة وألماس. ونقرأ في جريدة تحمل تاريخ ١٣ مارس ١٧٦٢ ما يلي : « ويؤكدون أن قيمة الذهب والفضة والأحجار الكريمة التي نقلت من الهند الشرقية إلى انجلترة ، علاوة على البضائع ، منذ عام ١٧٥٩ تبلغ ٦٠٠٠٠٠ جنيه استرليني .» (٢٨٨).

وهذا الرقم الجزافي يشهد على أن الميزان كان إيجابياً جداً لصالح انجلترة أولاً ، وربما لصالح أوروبا في مجموعها : حتى الشركة الفرنسية لتجارة الهند حققت بين عام ١٧٢٢ وعام ١٧٥٤ أرباحاً طيبة (٢٨٩) . ولكن انجلترة كانت تعرف من أين تؤكل الكتف ، وكانت تخص نفسها بالنصيب الأوفى . وكان هذا الأمر معروفاً لمن يتابعون الأحداث ، ولم يكن هناك مراقب يخطيء في تقدير ما يجري ، حيث كان « كثير من الخاصة وكل مبعوثي الشركة الإنجليزية يجمعون الثروات الهائلة من هذه البلاد . كان هؤلاء أشبه شيء بالإسفنج الأسيوي الذي كان – على حد تعبير إيزاك دي پنتو – يمص بحق وبغير حق جزءاً من كنوز الهند وينقلها إلى انجلترة . » وفي مارس من عام ١٧٦٤ وصلت إلى أمستردام أخبار الاضطرابات

التي نشبت في البنغال ، وعلق عليها المعلقون في غير تلطف أو ليونة ، فقالوا عنها إنها الرد الطبيعي على سلسلة من الانحرافات التي أدت بأصحابها إلى تحقيق ثروات فاحشة. وكانت ثروة حاكم البنغال الإنجليزي ثروة « خرافية » . « ولم يكن أصدقاؤه بلا شك يبالغون تكريما وتشريفاً له عندما قدروها بما لا يقل عن ١٢٠٠٠٠٠ جنيه استرليني .» (٢٩٠) وانظر إلى شباب الأسر الإنجليزية الذين كانت الشركة الإنجليزية ترسلهم إلى الهند ، والذين كانوا ينحرفون دون أن يسعوا إلى الانحراف أو يدركوه ، فقد كانوا ينساقون وراء رفاقهم ، أو وراء أبناء طائفة البانيان ، منذ وصولهم . وكانت الشركة الإنجليزية - على عكس الشركة الهولندية - تسمح لموظفيها بالقيام بعمليات تجارية لحسابهم الخاص ، شريطة أن تكون من نوع التجارة من الهند إلى الهند . فسهل على هؤلاء الموظفين ارتكاب كل ألوان وأشكال الانحرافات المالية ، وأفرطوا ما وسعهم الإفراط ، ولم يكن عليهم إلا أن يراعوا شرطاً واحداً وهو أن يكون الهنود هم الذين يتحملون العبء وحدهم . ونحن عندما نقرأ عن هذه المفارقات نجد فيها مبرراً جديداً للتعاطف مع الفارس چورج سافي George Saville الذي رفع عقيرته في أبريل من عام ١٧٧٧ صارخاً في وجه شركة الهند ، وفي وجه ممتلكاتها الأسيوية ، وفي وجه تجارة الشاي ، وفي وجه « تلك السرقات العلنية التي أبى أن يكون متواطئاً مع مرتكبيها على أي نحو كان » (٢٩١) . ولكن هل يجد المنادون بالعدل دائماً آذاناً صاغية ؟ ولنذكر في هذا المقام *لاس كاساس* الذي دافع عن الهنود الحمر في أمريكا فما أنقذهم، وكأنما شدت دعوته من أزر النخاسين الذين جلبوا إلى أمريكا عبيد أفريقيا الزنوج.

كانت الهند قد وقعت في براثن قدرلا فكاك لها منها ، فتردت من مرتبة عظيمة هي مرتبة المملكة الكبيرة الصادعة بأمور الإنتاج والتجارة ، إلى درجة الدولة المستعمرة التي تشتري المنتجات الإنجليزية (حتى المنسوجات !) والتي تورد المواد الأولية ، وظلت على هذه الحال ما يقرب من قرنين من الزمان !

وكأنما كان هذا القدر الذي حل بالهند إرهاصاً بما سيصيب الصين ، وإنما تأخرت نكبة الصين لأن الصين كانت أكثر بعداً من الهند عن أوروبا ، وكانت أكثر منها تماسكاً ، وأفضل منها دفاعاً . وأياً كان الأمر فقد بدأت تجارة أوروبا تلك التي سميت « تجارة الصين » تمس هذه البلاد في الصميم في القرن الثامن عشر . فلما زاد طلب أوروبا على الشاي اتسعت المساحات المخصصة لزراعة الشاي في الصين اتساعاً بلا حدود مما أضر بالقطن في كثير من الأحيان ، حتي لقد عز القطن . وأصبحت الصين تستورد القطن من الهند في القرن التاسع عشر ، وهكذا سنحت الفرصة أمام الهند - أعني أمام الإنجليز - لتصحيح ميزان المدفوعات مع الصين لصالحهم . وجاءت الضربة الكبرى منذ عام ١٧٨٠ وما حوله متمثلة في وصول الأفيون الهندي إلى الصين (٢٩٢) .

هكذا تلقت الصين الثمن في صورة دخان ، ويا له من دخان ! فإذا وصلنا إلى ما حول عام ١٨٢٠ على وجه التقريب وجدنا الميزان قد انقلب لغير صالح الإنجليز ، في الوقت الذي كانوا يعانون فيه من من الكساد الذي حل بالحركة الاقتصادية في العالم بين عام ١٨١٢ و١٨١٧ ، وظل الكساد مستمراً حتى منتصف القرن ! فجاءت حرب الأفيون التي شنها الإنجليز على الصين من عام ١٨٣٩ إلى عام ١٨٤٢ ، وكأنها كانت بصمة ختمت بها مرحلة من مراحل هذه العلاقات، وكانت تلك الحرب فاتحة عصر خطير استمر أكثر من قرن من الزمان ، هو عصر « الاتفاقات غير المتكافئة ».

يمكننا إذن أن نقول إن النكبة التي أنزلها القدر بالصين في القرن التاسع عشر كانت صورة مكررة من النكبة التي ناءت بكلكلها على الهند في القرن الثامن عشر ، وما حدث في الهند من ضعف استشرى في الداخل ، حدث في الصين أيضاً ، ولعب دوره الخبيث، فقد واجهت أسرة المنشوريين الحاكمة قلاقل متعددة كان لها أثرها على ما حدث من تفكك شبيه بتفكك الإمبراطورية المغولية في الهند . في الحالتين اشتد أثر الصدمة الخارجية نتيجة للقلاقل الداخلية . والعكس أيضاً صحيح ، فليس من شك في أن هذه القلاقل الداخلية ما كانت ستصل إلى ما وصلت إليه لو لم تتدخل أوروبا وتضغط ضغطتها من الخارج . وليس من شك في أن النتائج الاقتصادية كانت ستختلف . ولسنا نريد أن نفرط في الوقوف موقف القيِّم على المسئولية الأخلاقية ، ولكننا لا بد من أن نقرر أنه من الواضح أن أوروبا أفسدت لصالحها أنظمة التبادل والموازين القديمة في الشرق الأقصى.

تحديد مكان السوق

ولعلنا ختاماً للبابين السابقين نحاول أن نضع *السوق* في مكانها الحقيقي ؟ وليس هذا بالسهولة التي تبدو عليه لأول وهله لأن كلمة السوق في حد ذاتها كلمة تحتمل أكثر من معنى، مما يضفي عليها الكثير من الغموض . فكلمة السوق تستخدم بالمعنى الواسع جداً للدلالة على كل أشكال التبادل التي تجاوز حدود الاكتفاء الذاتي ، وللدلالة على كل الآليات الأولية والعالية التي وصفناها لتونا ، وللدلالة على كل التوصيفات المتصلة بنوعيات الساحات التجارية من حيث المكان (السوق الحضرية، السوق الوطنيـة) ، أو المتصلة بسلعة بعينها (سوق السكر ، سوق المعادن النفيسة ، سوق التوابل) . وهنا تكون كلمة السوق مناظرة لكلمات : التبادل ، التداول ، الدوران ، التوزيع . ولكن كلمة السوق كثيراً ما تدل على صـورة واسعـة مـن التبادل هـي التـي تتسـمى كـذلك باسـم ***اقتـصـاد الـسـوق*** économie de marché ، واقتصاد السوق نظام قائم بذاته .

والمشكلة هي :

* أن موضع السوق المتشابك لا يمكن فهمه إلا عندما يوضع في الإطار الكلي لحياة اقتصادية ، وحياة اجتماعية تتغيران على مر السنين ؛
* أن السوق من حيث هي موضوع متشابك لا تكف هي نفسها عن التطور والتغير والتحول ، فهي لا تثبت على معنى ثابت ولا على بُعد ثابت ، بل تغيرهما من لحظة لأخرى.

ولكي نحدد ماهية السوق في واقعها الملموس، ينبغي علينا أن نسلك إليها طرقاً ثلاث: الطريق **الأولى** هي طريق النظريات المبسطة التي وضعها علماء الاقتصاد ؛ **والثانية** طريق استقراء شهادة التاريخ بالمعنى الواسع بأن نهتم بما تتصل حلقاته على المدى الطويل ؛ **والثالثة** طريق استخلاص الدروس مما يجري في العالم الحالي وهي دروس مفيدة على ما قد يعتورها من الاختلاط والاضطراب .

السوق التي تنظم نفسها بنفسها

يخص علماء الاقتصاد السوق بدور مميَّز ، فآدم سميث يرى أنها تضبط تقسيم العمل، فحجم السوق يحكم المستوى الذي تصل إليه عملية تقسيم العمل ، وهي عملية تزيد من سرعة الإنتاج . وللسوق دور آخر يتمثل في أن السوق هي مكان « العمالة غير المرئية »، في السوق يلتقي العرض والطلب على العمالة ، فيحدث بينهما التوازن تلقائياً عن طريق الاسترشاد بالأسعار . وقد عبر أوسكار لانج Oskar Lange عن هذا الدور بعبارة أجمل

حيث قال : إن السوق كانت أول كومبيوتر وضع للناس ، فقد كانت السوق آلة تنظيم تلقائي تحكم من تلقاء ذاتها التوازن بين الأنشطة الاقتصادية . وكان داڤينيل d' Avenel (٢٩٣) يقول بلغة زمانه : « حتى إذا لم يكن في الدولة شيء حر [وكانت الدولة تتحكم في كل شيء]، فإن أسعار الأشياء تظل حرة على الرغم من ذلك ، ولا تسمح لكائن من كان بالتحكم فيها وإخضاعها لهيمنته . يشهد على ذلك أن الأسعار ظلت دائما حرة : سعر الفضة ، وسعر الأرض ، وسعر العمل ، وأسعار كل السلع الغذائية والبضائع ، ولم تستطع وسيلة من وسائل القهر المعتمد على القانون ، ولا الاتفاق الخاص أن يصل إلى إخضاعها إخضاع العبد للسيد .»

هذه الأحكام تعبر ضمنياً عن أن السوق - التي لا يوجهها إنسان - هي الآلية المحركة للاقتصاد قاطبة . ويحق لنا أن نقول قياساً على ذلك ، إن النمو الذي حققته أوروبا ، بل العالم كله ، هو اقتصاد سوق لم يكف عن توسيع مجال نشاطه ، وضم المزيد من الرجال في منظومته العقلية ، والمزيد من أفرع التجارة القريبة والبعيدة التي تهدف هي في مجموعها إلى إنشاء وحدة تشمل العالم كله . وكان التبادل التجاري يحفز العرض والطلب جميعاً في الغالبية العظمى من الحالات ، فيوجه الإنتاج ، ويؤدي إلى تخصص مناطق اقتصادية فسيحة ، فإذا هي تسعى متضافرة من أجل تحقيق مقومات بقائها وحياتها بعد أن أصبح التبادل شيئاً ضرورياً بل حيوياً . وهل بنا حاجة إلى الاستشهاد بأمثلة ؟ لنأخذ على سبيل المثال أثر السوق على التركيز على زراعة الكروم في أكيتانيا ، والشاي في الصين ، والحبوب في پولندة أو صقلية أو أكرانيا ، وعلى عمليات التكيف الاقتصادي المتلاحقة في البرازيل المستعمرة (والمتمثلة في التركيز على انتاج خشب الصبغة، والسكر، والذهب ، والبن) .. وخلاصة القول إن التبادل الذي هو أساس نشاط السوق يربط الكيانات الاقتصادية بعضها بالبعض الآخر ، التبادل هو حلقة الاتصال ، هو المفْصِل . ويقوم السعر بين المشترين والبائعين مقام قائد الأوركسترا ، فإذا تغير السعر في بورصة لندن صعوداً أو هبوطاً ، تغيرت اتجاهات المضاربات ، فإذا هي تتغير من اللعب على الهبوط bears إلى اللعب على الصعود bulls ، أو العكس .

وليس من شك في أننا نجد على هامش الكيانات الاقتصادية النشيطة ، بل في قلبها أحياناً ، مناطق متفاوتة العرض لا تصل إليها حركة السوق إلا على نحو ضئيل . ولكن بعدها عن تأثير حركة السوق بعد نسبي . ويمكننا أن نقيس حركة السوق هذه اعتماداً على بعض عناصرها مثل النقود أو وصول المنتجات الأجنبية من الخارج لنتبين أن المناطق الهامشية ليست عوالم مغلقة تماماً أمام حركة السوق . ونحن نجد مثل هذه المناطق الخاملة أو الساكنة في انجلترة حتى إبان حكم الملك چورج الأول وخلفائه ، كما نجدها في فرنسا ما

تزال قائمة حتى في الحقبة التي نشطت فيها البلاد نشاطاً بالغاً إبان حكم الملك لويس السادس عشر . ولكننا نلاحظ أنها كانت آخذة في التلاشي ، لأن النمو الاقتصادي كان يعني التضييق المستمرعلى هذه المناطق الهامشية المنعزلة عن نشاط السوق ، وحثها شيئاً فشيئاً على الخروج من هامشيتها والمشاركة في الإنتاج العام والاستهلاك العام - حتى إذا قامت الثورة الصناعية حسمت الأمر ، وعممت آلية السوق .

وقياساً على هذا تكون كتابة تاريخ النمو في جوهرها هي كتابة تاريخ سوق أتاحت لنفسها القدرة على تنظيم نفسها تلقائياً ، وعلى فرض نفسها على الاقتصاد والإمساك بزمامه وترشيده . وإذا كان كارل برينكمان Carl Brinkmann (٢٩٤) قد قال في الماضي - في عام ١٩٢٣ - إن التاريخ الاقتصادي يقوم على دراسة أصل اقتصاد السوق، وتطوره، وما قد يطرأ عليه من تحلل ، فإن هذا الرأي الذي يتسم بالتبسيط يتفق مع الآراء التي نادت بها أجيال من علماء الاقتصاد ، ولكنه لا يمكن أن يُرضي المؤرخين الذين لا يمكن أن يقبلوا بأن تكون السوق مجرد ظاهرة تنمو من داخلها باطنياً endogène ، ولا بأن تكون السوق بكل بساطة جماع الأنشطة الاقتصادية ، ولا حتى مرحلة محددة من مراحل تطوره.

من خلال

آلاف السنين

ومادام التبادل قديم قدم تاريخ البشرية ، فإن دراسة *تاريخية* للسوق ينبغي أن تمتد لتحيط بكل الأزمنة التي عاشها البشر والتي يمكن استعادة مساراتها ، وأن تقبل ما تقدمه إليها علوم الإنسان الأخرى من عون ومن تفسيرات لا يمكنها بدونها إدراك التطورات المتتالية والبنيات الطويلة الأمد والظروف التي تخلق الحياة الجديدة . ولكننا إذا قبلنا بتوسيع مجال الدراسة على هذا النحو ، وجدنا أنفسنا صادعين بمهمة بحثية هائلة ، أو هي في الحقيقة لا أول لها ولا آخر . فكل الأسواق ستَمْثُلُ أمامنا لتدلي بشهادتها : هناك أولاً أماكن وأنماط التبادل المتخلفة ، التي ما نزال نري بقاياها إلى الآن في صورة آثار حية، شبيهة بأنواع من الكائنات التي ترجع إلى ما قبل الطوفان والتي ما تزال حية . وأنا أعترف بأنني شغفت بالأسواق التي تقام حالياً في بلاد القبائل بالجزائر ، والتي يراها الإنسان وكأنها تبزغ إلى الوجود وسط الخلاء وتنعقد بصفة منتظمة منحدرة على السفح الذي تنتشر عليه القرى من حولها(٢٩٥)؛ كذلك شغفت بالأسواق التي تقام حاليا في داهومي، خارج القرى أيضاً ، وتصافح العين بألوانها الصارخة (٢٩٦) ؛ وبالأسواق البدائية التي تقام في دلتا النهر الأحمر ، والتي دقق بيير جورو Pierre Gourou في ملاحظتها وفي وصفها أبرع تدقيق (٢٩٧) . ومن هذا القبيل أسواق كانت موجودة إلى عهد قريب في المناطق من وراء باهيا تتصل بالرعاة وبقطعان من الماشية بين التوحش والاستئناس في أعماق البرية(٢٩٨) . وهناك ألوان من التبادل العتيق تضرب بجذورها في ماض أكثر بعداً وتتخذ

طابع الطقوس في جزر تروبرياند جنوب شرق غينيا الجديدة الإنجليزية ، شاهدها ووصفها مالينوفسكي Malinowski (٢٩٩) . في هذه الأسواق يلتقي القديم والجديد ، التاريخ ، وما قبل التاريخ ، بحوث علم الإنسان الأنتروبولوجيا الميدانية ، بحوث علم الاجتماع المنصبة على استجلاء مراحل من الماضي ، بحوث علم الاقتصاد المهتمة بالأنماط القديمة .

قد واجه كارل پولانيي Karl Polanyi (٣٠٠) وتلاميذه ، وأشياعه المخلصون التحدي، وتصدوا لمادة الدراسة المتمثلة في كم هائل من الشواهد، فدرسوها على خير ما استطاعوا، دراسة متفاوتة الجودة ، وخرجوا بتفسير يوشك أن يكون نظرية مفاده : أن الاقتصاد ليس إلا « تركيبة تحتية » (٣٠١) تحت الحياة الاجتماعية التي تحتويها بشبكاتها وضغوطها ، وأن الاقتصاد لم يتحرر من هذه الارتباطات التي ربطته بالحياة الاجتماعية إلا متأخراً (ولم يكن تحرره تحرراً كاملاً !) . ويذهب پولانيي إلى أن السوق كان عليها أن تنتظر حتى تحقق الرأسمالية تقدمها المدوّي في القرن التاسع عشر ، وما تبعه من « تحول عظيم » تمثل في أن السوق « التي تنظم نفسها بنفسها » اتخذت وضعها بأبعادها الحقيقية ، وأخضعت المقومات الاجتماعية التي كانت حتى ذلك الحين مهيمنة . وتأسيساً على هذا ، لم يكن هناك قبل هذه الطفرة التي شهدها القرن التاسع عشر إلا أسواق تابعة خاضعة، أسواق زائفة، أو « لا أسواق » .

ويذكر پولانيي أمثلة على التبادل الذي لا يمت بصلة إلى المسلك الذي يعرف بالمسلك «الاقتصادي » ، فيذكر أنواع التبادل الطقوسية التي تتم في ظل ***التبادلية*** ؛ أو ***إعادة توزيع الخيرات*** ، وهو ما كانت تقوم به الدولة البدائية التي كانت تصادر الإنتاج وتتولى هي توزيعه ؛ أو موانيء التجارة التي كانت أماكن تبادل محايد ، لم يكن التاجر فيها يفرض شريعته ، ومن أفضل أمثلتها موانيء الاستعمار الفينيقي التي كانت عبارة عن ساحات مسوّرة تجري فيها التجارة صامتة على طول سواحل البحر المتوسط . وخلاصة القول إن پولانيي يفرق بين التجارة (بالإنجليزية trade ويقابلها بالفرنسية le commerce, l'échange) والسوق (بالإنجليزية market وبالفرنسية le marché ، من حيث هي منظِّم تلقائي للأسعار) ، السوق التي ظهرت في القرن الماضي فأحدث ظهورها انقلاباً اجتماعياً على أعلى درجة .

ويعيب هذه النظرية أنها تقوم في مجموعها على هذا التفريق مستندة (استناداً واهياً) على طائفة محدودة من البحوث المختلفة المتباينة . وليس هناك ما يمنع أحداً بطبيعة الحال من أن يدخل في مناقشة تدور حول « التغير الكبير » الذي شهده القرن التاسع عشر موضوعَ البوتلاتش potlatsch أو القولا kula [والبوتلاتش طقوس تبادل كانت معروفة عند بعض قبائل الهنود الحمر] ، بدلاً من أن التعرض لموضوع التنظيم التجاري المنوع غاية



سوق تقليدية كما نراها اليوم في داهومي ، تقوم في الخلاء ، خارج القرى .

التنوع في القرنين السابع عشر والثامن عشر . ولكن هذا الأسلوب يشبه أسلوب من يتناول بالدراسة قواعد ازواج في إنجلترة إبان عصر الملكة فكتوريا فيستند في دراسته إلى تفسيرات ليفي شتراوس Lévi-Strauss الخاصة بعلاقات القرابة بين البشر في الجماعات البدائية . لا نجد في دراسة بولانيي أية محاولة للتعرض للواقع الملموس *والمنوع* للتاريخ، واتخاذه نقطة انطلاق لما بعدها . ولا نجد فيها إشارة واحدة إلى إرنست لابروس أو ڤيلهلم آبل أو إلى الدراسات الكلاسيكية العديدة التي تناولت تاريخ الأسعار . وتراه يكتب عشرين ع فيها سطراً يقط في موضوع السوق في العصر الذي سمي بعصر الاستثارية المركانتيلية[٢٠٢]. ولقد عودنا علماء الاجتماع والاقتصاد القدامي ، وعلماء الأنثروبولوجيا الحاليون بتجاهل التاريخ تجاهلاً يوشك أن يكون كاملاً ، وهذا شيء يدعو للأسف ، وإنما يسلكون هذا السبيل ليسهلوا على أنفسهم أموراً لا ينبغي أن تسهل على هذ النحو .

ثم إن مفهوم « السوق المنظمة لذاتها تلقائياً » الذي يقترحه علينا پولانيي (٣٠٣) يوصف تارة بأنه كذا ، وتارة أخرى بأنه كذا ، ويُنْفَى عنه أنه كذا ، ويُثْبَتُ عنه أنه كذا - - وهذا الكلام كله له طعم البحوث اللاهوتية المشتغلة بالتعريفات . والرأي عندنا أن تلك السوق التي لا تتدخل فيها إلا عناصر « الطلب وتكلفة العرض والأسعار التي تنتج نتيجة لاتفاق متبادل » (٣٠٤) بمنأى عن كل « عنصر خارجي » ، هي من ابتداع الخيال الخصب . وما أسهل أن يصف الإنسان نمطاً من أنماط التبادل بأنه اقتصادي، ونمطاً آخر بأنه اجتماعي ، ولكن الحقيقة غير هذا وذاك : الحقيقة أن كل أنماط التبادل اقتصادية واجتماعية في وقت واحد . ولقد كانت هناك على مر القرون عمليات تبادل اقتصادية اجتماعية منوعة أشد التنوع ، استمرت بعضها إلى جانب البعض الآخر ، على الزغم من تنوعها ، أو على الأحرى **نتيجة** لتنوعها . وأنماط التبادلية التقابلية وإعادة التوزيع أنماط اقتصادية - ود. ك. نورث D. C. North (٣٠٥) على حق تماماً في هذه النقطة - والسوق التي تمت فيها مبادلات للسلع مقابل مال سوق قديمة تاريخياً ظهرت في وقت جد مبكر وهي - في وقت واحد - واقع اجتماعي وواقع اقتصادي . والتبادل هو حوار دائم بين اثنين، التبادل ديالوج ، والسعر يتغير من لحظة لأخرى ، كالقدر ، فهو يتعرض لأنواع من الضغوط (من جانب الأمير ، أو المدينة أو الرأسمالي الخ) ولكنه يستجيب دائماً وحتماً لأوامر العرض وأحكامه ، كأن يكون العرض محدوداً لدرجة الندرة أو واسعاً لدرجة الوفرة ، كما يستجيب للطلب . والحجة الأساسية التي يحتجون بها إذ ينفون أن السوق « الحقيقية » التي تتحكم في نفسها بنفسها ظهرت قبل القرن التاسع عشر هي : ضبط الأسعار ؛ ولكن ضبط الأسعار كان معروفاً في كل زمان مضى ، وما يزال معروفاً بيننا الآن . أما ما يذهبون إليه من أن قوائم الأسعار التي كانت تظهر في الأسواق في الزمن السابق على عصر الثورة الصناعية كانت تلغي دور العرض والطلب ، فخطأ بيِّن . وما تقوم الرقابة الصارمة على الأسواق مبدئياً إلا من أجل حماية المستهلك ، أي حماية *المنافسة* . والأقرب إلى التصور أن تكون السوق *الحرة* ، من نوع *السوق الخاصة* private market الإنجليزية مثلاً ، هي التي تسعى إلى إلغاء الرقابة والمنافسة كليهما معاً في وقت واحد .

والرأي عندي أننا نستطيع من الناحية التاريخية أن نتحدث عن اقتصاد السوق من اللحظة التي يتحقق فيها تقلب الأسعار وتوافقها بين أسواق منطقة معينة ، وتلك ظاهرة صحيحة مميزة يشهد على صحتها أنها تحدث في ظل تشريعات وإدارات مختلفة. وتأسيساً على هذا فإن اقتصاد السوق يكون قد وجد قبل القرنين التاسع عشر والعشرين بكثير ، وهما القرنان اللذان قال عنهما و. ك. نيل W. C. Neale (٣٠٦) إنهما القرنان الوحيدان على مر التاريخ اللذان عرفا السوق التي تتحكم في نفسها بنفسها . كانت الأسعار منذ

عصور التاريخ القديم تتقلب ؛ بل لقد كانت الأسعار تتقلب في مجموعها في القرن الثالث عشر من خلال بلدان أوروبا المختلفة . وشهدت الأزمنة التالية توافقاً في هذه التقلبات أخذت معالمه تتحدد شيئاً فشيئاً ، في حدود كانت تزداد وضوحاً على مر الزمن . بل إن الكفور الصغيرة في بندر فوسينيي Faucigny بمنطقة السافوى كانت في القرن الثالث عشر، في تلك المنطقة الجبلية العالية الوعرة التي لم تعرف إلا القليل من وسائل الاتصال ، شهدت تقلبات وذبذبات في الأسعار من أسبوع لآخر بقدر التقلبات والذبذبات التي كانت تحدث في أسعار السلع بأسواق المنطقة ، متأثرة بظروف المحاصيل ، وباحتياجات المشترين ، أي متأثرة بالعرض والطلب .

ولكنني في الوقت نفسه لا أدعي أن اقتصاد السوق ، وقد اقترب من المنافسة ، شمل الكيان الاقتصادي كله ، بل على العكس . فاقتصاد السوق لم يتمكن اليوم ، كما لم يتمكن بالأمس من تغطية الكيان الاقتصادي كله ، وإنما كانت تغطيته جزئية، بنسب قلَّت أو كثرت، ولأسباب تختلف من حالة إلى حالة أخرى . من هذه الأسباب التي ترجع إليها السمة الجزئية لاقتصاد السوق نذكر : أهمية قطاع الاكتفاء الذاتي ، كما نذكر : سلطة الدولة التي تسحب جزءاً من الانتاج فلا ينزل إلى النشاط التجاري ، ونذكر : تأثير المال نفسه ، فالمال يستطيع أن يتدخل بألف طريقة وطريقة تدخلاً مفتعلاً في عملية تشكيل الأسعار . ومعنى هذا أن أقتصاد السوق يمكن أن يتعرض للتخريب من أسفل ، ومن أعلى ، في الكيانات الاقتصادية المتخلفة والكيانات المتقدمة أشد التقدم على السواء .

والشيء المؤكد هو أن هناك إلى جانب ***اللا أسواق*** non-marchés الأثيرة إلى نفس بولانيي ألوان من التبادل ، وجدت منذ الأزل ، كانت تتم مقابل ثمن ، بغض النظر عن حجمها الذي ربما كان متواضعاً . فقد وجدت الأسواق قديماً جداً في صورة ربما كانت واهية، وجدت في إطار قرية ، أو في إطار مجموعة من القرى ، وربما اتخذت السوق آنذاك هيئة القرية المتجولة – شبيهة بهيئة السوق الموسمية – أو هيئة المدينة المصطنعة المتجولة . ولكن الخطوة الجوهرية التي حدثت في غضون هذا التاريخ الطويل الذي لا نكاد نرى له نهاية تتمثل في قيام ***المدينة*** ذات يوم بضم الأسواق إليها ، وكانت الأسواق آنذاك متواضعة. ابتلعت المدينة الأسواق ، وكبرتها على قدر مقاييسها ، وانضوت هي نفسها بدورها تحت جناح هذه الأسواق وقانونها . ولا ريب في أن الحدث الأعظم يتمثل في دخول المدينة الدورة الاقتصادية ، وما كانت المدينة إلا وحدة ثقيلة الحركة . ومنْ قائلٍ إن السوق الحضرية ، سوق المدينة ، من اختراع الفينيقيين [٢٠٧] ، وهذا جائز . ونحن نعلم أن المدن الإغريقية التي كانت معاصرة تقريباً للمدن الفينيقية كانت جميعها تقيم لها سوقاً في الميدان الرئيسي بقلب المدينة الذي أسموه أجورة agora [٢٠٨] ؛ كذلك اخترعت المدن الإغريقية ، أو على الأقل

نشرت النقود التي كان لها دورها المضاعف الواضح الجلي ، وإن لم تكن النقود عنصراً أساسيا لا غني للسوق عنه .

بل إن المدينة الإغريقية عرفت السوق الحضرية الكبيرة التي تتزود بالسع من بعيد ، وما كان يمكن للسوق الحضرية الكبيرة أن تتزود على نحو آخر . فالمدينة عندما تصل إلى حجم معين تصبح عاجزة عن الاعتماد على ريفها القريب الذي كثيراً ما يكون وعر التربة ، جافاً، قليل الحظ من الخصوبة . فلم يكن بد من الالتجاء إلى الآخرين ، ووجدت المدن الإيطالية التي كانت مدناً ، دولاً في آن واحد ، نفسها في القرن الثاني عشر ، بل قبله ، في وضع مشابه . فلم تستطع مدينة البندقية منذ أقدم العصور أن تطعم نفسها بنفسها ، فلم يكن لها ريف يانع ، اللهم تلك الحدائق التي اقتصت من الرمل . وبمرور الوقت تجاوزت المدن الإيطالية مرحلة الأسواق الكبيرة ، ودخلت المرحلة التالية ، بهدف السيطرة على الدوائر الطويلة للتجارة البعيدة ، اتخذت فيه سلاحاً فعالاً تمثل في الاجتماعات التي كان التجار الأغنياء يعقدونها كل يوم تقريباً . وهكذا كانت أثينا وروما سباقتين إلى خلق الدرجات العالية ***للمصرف*** ، وخلق الاجتماعات التي يمكن أن نصفها بأنها اجتماعات ***بورصة*** .

والخلاصة أن اقتصاد السوق تكون شيئاً فشيئاً ، خطوة خطوة . ومارسيل ماوس Marcel Mauss هو القائل « إن مجتمعاتنا الغربية هي التي جعلت من الإنسان في عهد قريب جداً حيواناً اقتصادياً » (٣٠٩) . حكم صائب ، لا نقف فيه إلا عند عبارة « في عهد قريب جداً » ، التي نرى من الضروري الاتفاق على ما يقصده بها .

شهادة

زماننا المعاصر

لم يتوقف التطور بالأمس عندما هلت الأيام الحلوة ، أيام السوق التي تنظم نفسها بنفسها . فقد وضعت الأنظمة الاشتراكية في مساحات هائلة على سطح كوكبنا ، بالنسبة لجماهير هائلة نهاية لاقتصاد السوق هناك ، وتحكمت في الأسعار تحكماً تعسفياً . وفي الأحوال التي بقي فيها اقتصاد السوق قائماً كان عليه أن يسلك طرقاً جانبية وأن يرضى بممارسة أنشطة صغيرة . وأياً كان الأمر فإن هذه الخبرات تضع نهاية ، ليست هي النهاية الواحدة ، للمنحنى الذي رسمه كارل برينكمن مقدماً . قلنا إنها لم تكن النهاية الوحيدة ، لأن العالم « الحر » في نظر عدد من الاقتصاديين اليوم يشهد تحولاً غريباً . فالطاقة المتعاظمة للإنتاج ، وتجاوزُ الناس في البلاد الكبيرة - ولا نقول في كل البلاد بطبيعة الحال - قسوة القحط والمجاعات وندرة السلع ، وتَخَفُّفهم من القلق الشديد في أمور الحياة اليومية ، والنموُّ الهائل للمؤسسات الضخمة التي كثيراً ما تكون متعددة الجنسيات - كلُّ هذه التحولات قلبت

النظام القديم الذي كان فيه السوق هو الملك ، والعميل هو الملك : نظام اقتصاد السوق في صورته الحاسمة . فلم تعد قوانين السوق تؤثر على المؤسسات الضخمة التي لها القدرة على التأثير على الطلب بما تلجأ اليه من دعاية شديدة الفعالية ، وعلى تحديد الأسعار تعسفياً . والحديث يدور بين علماء الاقتصاد عن أوضاع جديدة . فهذا هو عالم الاقتصاد الأمريكي جون كيني جلبريث J. K. Galbraith يقدم إلينا في كتاب واضح كل الوضوح ظهر مؤخراً ما يسميه ***بالمنظومة الصناعية*** système industriel (٣١٠) . أما علماء الاقتصاد الناطقون بالفرنسية فيفضلون التحدث عن التنظيم organisation ، وهذا هو فرانسوا بيرو François Perroux يطلع علينا في ٢٩ مارس من عام ١٩٧٥ في جريدة اللوند Le Monde بمقال يصل فيه إلى حد القول : « التنظيم ، النموذج الذي يفوق السوق في الأهمية ...» ولكن السوق بقيت : ويمكنني أن أدخل دكاناً ، في سوق عادية ، لكي « أختبر » مملكتي المتواضعة ، مملكة العميل والمستهلك ، فأوقن من وجودها . كذلك الأمر بالنسبة للمنتج الصغير - ولنأخذ المثل الكلاسيكي ، مثل صناعة الملابس الجاهزة - نجده في قلب عملية اقتصادية تحكمها المنافسة المتعددة الأطراف ، ويحكمها قانون السوق تماماً من أقدم العصور . ويذكرنا هذا بما أورده جلبريث في كتابه الأخير ، حيث طالب بأن « ندرس عن كثب وضع المؤسسات الصغيرة - وهو ما أسميه [والكلام له] منظومة السوق - بجانب المنظومة الصناعية » (٣١١) التي هي ملاذ المؤسسات الكبيرة . وكان لينين يعبر عن المعنى نفسه عندما تحدث عن تعايش ما أسماه « الإمبريالية » (أو رأسمالية الاحتكار الجديد الذي نشأ في مطلع القرن العشرين) والرأسمالية البسيطة التي اعتبرها مفيدة ، وآمن بأنها أساس المنافسة (٣١٢) .

وأنا أتفق كل الاتفاق مع جلبريث ومع لينين ، وإن كنت أختلف معهما في أن التمييز القطاعي بين ما أسميه أنا « اقتصاد » (أو اقتصاد السوق) وبين « الرأسمالية » لا أتصوره على هيئة سمة جديدة ظهرت حديثاً ، بل هو سمة قديمة ثابتة أعتبرها من قبيل ثوابت أوروبا ، منذ العصر الوسيط . كذلك أختلف معهما فيما ذهبا إليه من تقسيم إلى قطاعين ، وأرى أنه ينبغي أن نضيف إلى النموذج السابق على عصر الصناعة قطاعاً ثالثاً ، أو إذا تصورنا هذا النموذج على هيئة البناء ، يكون هذا القطاع الثالث الذي أقترح إضافته هو : دور أرضي يستقر فيه ***اللا إقتصاد*** ، دور أشبه ما يكون بأرضية تمد فيها السوق جذورها ، دون أن تشملها في مجموعها . وهذا الدور الأرضي يظل هائل الحجم ، يعلوه الدور الذي يقوم فيه اقتصاد السوق الخالص بمضاعفة اتصالاته على المستوى الأفقي بالأسواق المختلفة. وهناك إلى جانب، أو على الأحرى من فوق هذه الفرْشة ، منطقة ***السوق المضادة*** contre- marché التي هي مقر الشطارة وغلبة الأقوى . هذا المكان هو المكان الخالص للرأسمالية - حدث هذا في الماضي ، ومازال يحدث في الحاضر ، قبل الثورة الصناعية ، وبعدها .

الباب الثالث

الإنتاج
أو الرأسمالية
عند الآخرين

هل كان السبب هو الحذر ؟ أم كان السبب هو الإهمال ؟ أم ربما لم يكن حين الموضوع قد حان ؟ الذي حدث على أية حال أن كلمة ***رأسمالية*** لم يجر بها قلمي حتى الآن إلا خمس أو ست مرات ، وكان من الممكن صرف النظر عن استخدامها . ليتك كنت انصرفت عن استخدامها ! هذا هو الرأي الذي سيذهب إليه كل أولئك الذين يتمنون أن نتخلص نهائياً من هذه الكلمة ، « كلمة الكفاح »[1] الغامضة التي تفتقر إلى التحديد العلمي ، التي يستخدمها كل من هب ودب ، ويلويها على ما يتورط فيه من خطأ[2] . ولا ننسى بصفة خاصة ، نعم بصفة خاصة ، أن هذه الكلمة لا يمكن استخدامها بالنسبة للفترة السابقة على الثورة الصناعية إلا أن نرتكب خطأ مجافاة التاريخ مجافاة آثمة .

وأنا عن نفسي صرفت النظر ، بعد محاولة طويلة ، عن التخلص من هذه الكلمة المزعجة، ورأيت أننا لا نحقق أية فائدة عندما نتخلص ، يوم ننبذ الكلمة ، من كل المناقشات التي تجرها وراءها والتي ترتبط ارتباطاً قوياً بالأحداث المعاصرة . فما سعيُ المؤرخ إلى فهم

الأمس ، وسعيه إلى فهم اليوم ، إلا عملية واحدة في نظر المؤرخ . أم هل يتصور متصور أن شغف المؤرخ بالتاريخ يقف به على مسافة من الأحداث الجارية ، لأنه يجد من غير اللائق أو من الخطر أن يتقدم إليها خطوة ؟ أياً كان الأمر ، فإن الحيطة زيف لا مكان للحق فيها. فإنك إذا طردت الرأسمالية من الباب ، دخلت إليك من الشباك . ولقد كان هناك ، سواء شئنا أو لم نشأ ، حتى في العصر السابق على الثورة الصناعية ، نشاط اقتصادي يشد إليه بإلحاح لا راد له كلمة الرأسمالية ولا يمكن أن يتسمى باسم آخر غير هذا الاسم . وإذا لم يكن هذا النشاط يشبه في شيء « نمط الإنتاج » الصناعي (وإن لم أكن أنا شخصياً لا أعتقد أن نمط الإنتاج الصناعي هذا سمة خاصة جوهرية للرأسمالية لا محيص للرأسمالية عنها) فإنها لم تكن على أية حال من قبيل أشكال التبادل الكلاسيكية للسوق . وسنحاول أن نتناوله في الباب الرابع بالتحديد .

ومادامت الكلمة موضع جدل ، فسنبدأ بدراسة مبدئية للكلمات ، حتى نتتبع التطور التاريخي لكلمات : رأس المال ، رأسمالى ، رأسمالية ، هذه الكلمات التي ترتبط بعضها بالبعض في عروة لا انفصام لها . وإنما ننهج هذا النهج لكي نستبعد منذ البداية طائفة من النواحي الغامضة .

عندما نتبين مكان الرأسمالية الذي هو مكان الاستثمار والعائد العالى للإنتاج الذي يحققه رأس المال ، سنرده إلى موضعه في الحياة الاقتصادية التي لا يحتل مساحتها الكلية وحده . وهناك منطقتان يمكننا أن نلتمس الرأسمالية فيهما ، إما المنطقة التي يقيم فيها والتي يفضل الإقامة فيها على ما سواها؛ وإما المنطقة التي يلم بها من خلال دروب ملتوية، أو التي يتسلل إليها دون أن يهيمن عليها قط . ففي الوقت الذي سبق ثورة القرن التاسع عشر ، أي سبق اللحظة التي ستستأثر فيها الرأسمالية بالإنتاج الصناعي. بعد أن تقدم الصفوف وأصبح محققاً لأعلى ربح ، كانت الرأسمالية تفضل مجال التداول والدوران في التجارة على ما سواه وتتخذ فيه مقرها المختار . حتى إذا لم تكن تحرم نفسها من الخروج خارج هذا المجال ، والدخول في مجالات أخرى ، والتغلغل فيها ، وما هو أكثر من التدخل أو التغلغل . وحتى إذا لم يكن التداول ودوران التجارة يهمها في مجموعه ، فلم تكن الرأسمالية تتحكم ، ولا تسعى إلا التحكم إلا في بعض الطرق دون ما سواها .

وخلاصة القول إننا سندرس في هذا الباب من أبواب الكتاب قطاعات الإنتاج المختلفة التي كانت الرأسمالية صادعة بها لدى الآخرين - قبل أن ننتقل في الفصل الرابع إلى دراسة الأماكن المختارة التي تأنس إليها الرأسمالية كما يأنس الإنسان إلى بيته .

رأس المال

الرأسمالي ، الرأسمالية

لنبدأ أولاً بالاستعانة بالقواميس. والأستاذان هنري بِرHenri Berr ولوسيان فيفرLucien Febvre (٣) ينصحان بألا نستخدم الكلمات الرئيسية من مصطلح التاريخ إلا بعد أن نمحصها كل التمحيص ، ونستعين على ذلك بأسئلة من قبيل : من أين أتت هذه الكلمات ؟ ماهو الطريق الذي سلكته إلينا ؟ ألن تؤدي هذه الكلمات إلى تضليلنا ؟ وكانت هذه الأسئلة هي التي حاولت الإجابة عنها عندما تناولت بالتمحيص كلمات ***رأسمال رأسمالي ، رأسمالية*** - وهي كلمات ظهرت على التوالي بالترتيب المذكور . وأنا أعترف بأنها كانت عملية ثقيلة على النفس ، ولكنها كانت ضرورية .

وينبغي أن ننبه القارئ إلى أن البحث الذي أجريناه كان بحثاً معقداً ، وهذا الملخص الذي نقدمه لا يمثل جزءاً من مائة جزء من المادة التي توفرت لنا (٤) . فكل الحضارات ، ونذكر منها على سبيل المثال البابلية والإغريقية والرومانية ، عندما واجهت متطلبات ومشكلات التبادل والإنتاج والاستهلاك ، تحتم عليها أن تخلق معجماتها الخاصة التي لم تكف كلماتها عن التحور ، وينطبق هذا الكلام على كلماتنا الثلاث ، التي لم تشذ عن هذه القاعدة . فهذه كلمة capital رأسمال ، أقدم الكلمات الثلاث ، لم تتخذ المعنى الذي نقصده (اعتماداً على ريتشارد جونس Richard Jones وريكاردو Ricardo وسيسموندي Sismondi ورودبيرتوس Rodbertus وعلى كارل ماركس بصفة خاصة) أو لم تبدأ في اتخاذ هذا المعنى إلا حول عام ١٧٧٠ على يد تورجو Turgot وهو أكبر عالم اقتصاد فرنسي في القرن الثامن عشر.

كلمة

رأسمال

ظهرت كلمة كاپيتال capitale (مشتقة من اللغة اللاتينية الدارجة ، من كلمة كاپوت caput التي تعني رأس) في القرن الثاني عشر أو الثالث عشر الميلادي وكانت تعني: عقاراً أو كماً من بضاعة أو قدراً من المال يدر فائدة . ولم يتم تحديد معنى الكلمة بدقة آنذاك وإن اتصل بها جدل انصب بصفة خاصة على الفائدة والربا ، وما لبث فقهاء الأسكولاستية ، والأخلاقيون ، والحقوقيون أن عرفوا السبيل إلى إرضاء الضمائر معللين الفائدة والربا بأنها مقابل المخاطرة التي يتعرض لها الدائن . وكانت إيطاليا ، التي كانت واجهة ما سمي فيما بعد بالعصرية ، هي مركز هذا الجدل ، فلا عجب أن تنشأ كلمة رأسمال هناك، وأن يألفها الاستخدام، وأن تتطور ساعيةً نحو ما يمكن أن نسميه بالنضج. وتدل الشواهد اليقينية على أن الكلمة عرفت في عام ١٢١١ ، وأنها استخدمت منذ عام ١٢٨٣ بمعنى رأسمال شركة تجارية . حتى إذا جاء القرن الرابع عشر وجدنا الكلمة قد انتشرت على كل الأقلام ، وجدناها في كتابات جوڤاني ڤيللاني Giovanni Villani، وجوڤاني

بوكاتشو Boccaccio ، ودوناتو ڤيللوتي Donato Velluti وغيرهم . ولدينا خطاب كتبه في ٢٠ فبراير من عام ١٣٩٩ فرانشيسكو دي ماركو داتيني وأرسله من براتو إلى أحد مراسليه، يقول فيه : « وليس من شك في أنني أريد منك أن تشتري كميات من القطيفة ومن الأقمشة الصوفية ، وإنما عليك أن تأخذ ضماناً على رأس المال il chapitale ، وعلى الربح [المتوقع]؛ ولك بعد هذا أن تفعل ما تشاء . » [٥] كذلك نجد الكلمة والواقع الذي تدل عليه في العظات التي كتبها القديس برناردينو دي سيينا Bernardino de Siena الذي ولد في عام ١٣٨٠ وتوفي في عام ١٤٤٤ ، ومنها عبارة باللاتينية يقول فيها : « ...تلك الوسيلة التي تولد الربح والتي ألفنا تسميتها برأس المال capitale . » [٦]

واتجهت الكلمة تدريجياً إلى الدلالة على رأس مال شركة أو تاجر ، وكثيراً ما كانوا يستخدمون في إيطاليا كلمة الجسم corpo بدلاً من كلمة *الرأس* للتعبير عن هذا المعنى، بل كانت كلمة جسم le corps تستخدم في مدينة ليون الفرنسية حتى القرن السادس عشر[٧]. كانوا إذن يستخدمون تارة لفظة الجسم ، وتارة لفظة الرأس ، ثم انتهى الأمر بعد محاورات طويلة مختلطة اتصلت حلقاتها في أوروبا كلها إلى الأخذ بكلمة رأس . وربما انتقلت الكلمة من إيطاليا إلى ألمانيا وهولندة فانتشرت في جنباتهما . ثم انتقلت إلى فرنسا حيث اصطدمت بكلمات أخرى منحوتة من الأصل اللاتيني المشترك caput ، مثل كلمات chatel, cheptel, cabal [٨] . فالأديب رابليه Rabelais من أبناء القرن السادس عشر ، الذي ولد في عام ١٣٩٤ وتوفي في عام ١٥٥٤ استخدم كلمة cabal بمعنى رأس المال [٩] إلا أن كلمة capital *كابيتال* وردت في قاموس چان نيقو Jean Nicot الذي صدر في عام ١٦٠٦ Thrésor de la langue françoise *كنز اللغة الفرنسية*، ولا ينبغي أن نستنتج من ورود الكلمة في هذا القاموس أن معناها قد تحدد ، فقد ظل غارقاً في ضباب كلمات أخرى منافسة، كانت تحل محلها حتى في المواضع التي نتوقع أن ترد فيها يقيناً sort, richesses, facultés, argent, valeur, fonds, biens, pécunes, principal, avoir, ptrimoine .

وظلت كلمة fonds هي الكلمة الغالبة حيناً من الزمن ، استخدمها الشاعر چان دي لافونتين صاحب حكايات الحيوان ، الذي ولد في عام ١٦٢١ وتوفي في عام ١٦٩٥، بمعنى رأس المال ، فقد رثى نفسه قائلاً :

وخرج چان من الدنيا كما إليها دخل
أكل رأس ماله وكلّ دخل إليه دَخَل .

ولازلنا نجد في اللغة الفرنسية الحديثة تراكيب تستخدم هذه الكلمة بمعنى رأسمال . ومن العبارات التي نجدها في النصوص القديمة بهذا المعنى عبارات ترجع إلى عام ١٧١٣[١٠] ، وإلى عام ١٧٢٦ [١١] وربما استخدم ڤيرون دي فوربونيه Véron de Forbonnais

كلمة fonds وكلمة richesses أيضاً ، ولا غرابة في أن يلوح لنا الاستخدام قلقاً(١٢).
وهناك وثائق تأتي فيها تعبيرات تثير فينا من الدهشة الشيء الكثير ، منها تلك الوثيقة التي تتحدث عن انجلترة في عام ١٦٩٦(١٣) فتقول إن الأمة الإنجليزية تقدر ثروتها بستمائة مليون جنيه من فئة الليفر [وهو تقريباً الرقم الذي اقترحه جريجوري كينج Gregory King] متمثلة في الأراضي ورأس المال على اختلاف عملاته » ، ونجد الاقتصادي الفرنسي تورجو في عام ١٧٥٧ يستخدم عبارة avances circulantes حيث نستخدم نحن عبارة capitaux vari-ables أو circulants.(١٤) ويبدو أن كلمة avances عنده توشك أن تأخذ معنى الاستثمارات، أي أنه كان على بينة من هذا المفهوم الحديث ، وإن لم يكن يعبر عنه بنفس اللفظة . ومن الأشياء الطريفة أننا نجد في طبعة عام ١٧٦١ من قاموس ساڤاري دي بروسلون Dictionnaire de Savary des Bruslons في معرض الحديث عن الشركات التجارية إشارة إلى رؤوس أموالها يستخدم القاموس في التعبير عنا الكلمتين معاً fonds capitaux (١٥) وهكذا استعملت كلمة كاپيتال كصفة . وليس من شك في أن التركيب الذي أورده قاموس ساڤاري ليسس من ابتكار واضعه . فنحن نجد التركيب مستخدماً قبل قاموس ساڤاري بنحو أربعين سنة ، حيث ذكرت وثيقة للمجلس الأعلى للتجارة أن رأسمال شركة الهند بلغ ١٤٣ مليون جنيه من فئة الليفر (١٦) وعبرت عن رأسمال بالتركيب المزدوج fonds capital. ولكن هناك وثيقة ترجع إلى الوقت نفسه تقريباً ، وعلى وجه التحديد إلى عام ١٧٢٢ ، هي رسالة كتبها ڤانروبيه الكبير Vanrobais l'Aisné(١٧) من رجال الصناعة في أبيڤيل Abbeville ، قدر فيها الخسارة التي مني بها نتيجة لغرق سفينته « *شارل دي لورين* » قائلاً إن الخسارة جاوزت نصف رأس المال ، واستخدم كلمة *كاپيتال* المنفردة وحدها . مما يدل على أن الكلمة المنفردة كانت تستخدم إلى جانب التركيب المزدوج .

ولم تفرض كلمة كاپيتال ، رأس المال ، نفسها في النهاية إلا نتيجة للاستهلاك البطيء الذي جرى على الكلمات الأخرى ، ويحدث هذا الاستهلاك البطيء نتيجة لظهور مفاهيم جديدة ، أو ما يسميه ميشيل فوكو Michel Foucault « صدع في المعرفة » . وقد عبر كوندياك Condillac عن الفكرة نفسها في عام ١٧٨٢ تعبيراً أكثر سهولة فقال : « إن كل علم يتطلب لغة خاصة ، لأن لكل علم أفكار خاصة به ، وربما تصور الإنسان أنه ينبغي أن نبدأ بإنشاء هذه اللغة ؛ ولكن الذي يحدث هو أننا نبدأ بالكلام والكتابة ثم يكون علينا بعد ذلك أن نصنع هذه اللغة . » (١٨) يبدأ العلماء الأُوَلُ إذن بممارسة تلقائية للغة ، تأتي بعدها مرحلة إنشاء اللغة العلمية الخاصة بهذا العلم أو ذاك . واللغة التلقائية التي استخدمها علماء الاقتصاد الكلاسيكيون ظل الناس بالفعل يتكلمونها بعدهم حيناً من الزمن . ويحدثنا ج.ب. سي J.-B. Say في عام ١٨٢٨ مثلاً أن كلمة ثروة richesse « كلمة سيئة التحديد في زماننا »(١٩) ، ولكنه استخدمها . كذلك تكلم العالم السويسري سيسموندي [ولد في عام ١٧٧٣وتوفي في عام ١٨٤٢] عن « الثروات الأرضية richesses territoriales » (يقصد العقارية)،

والثروة القومية ، والثروة التجارية ، بل إنه يستخدم عبارة الثروة التجارية عنواناً لمقالته الأولى (٢٠) .

فرضت كلمة رأسمال نفسها شيئاً فشيئاً ، نجدها عند فوربونيه Forbonnais الذى تحدث عن « رأس المال المنتج »(٢١) ؛ وعند كيني الذي أكد « أن كل رأسمال هو أداة إنتاج »(٢٢) وكانت الكلمة في القرن الثامن عشر شائعة على الألسنة في لغة الحديث يدلنا على ذلك استخدامها الاستعاري في عبارة مثل : « السيد ڤولتير يعيش منذ حل باريس على رأسمال صحته ... وما أظن إلا أن أصدقاءه يتمنون أن يعيش على العائد لا على رأس المال » ، وهي عبارة شخّص بها الدكتور ترونشان تشخيصاً صائباً حالة ڤولتير في فبراير من عام ١٧٧٨ قبل وفاة الكاتب العظيم بعدة شهور (٢٣) . وهناك عبارة أخرى قالها قائلها بعد هذا التاريخ بنحو عشرين سنة ، إبان حروب نابليون بونابرت في إيطاليا ، فقد فكر القنصل الروسي في الوجهة الخارجة عن المألوف التي توجهتها فرنسا الثورية ، فقال قولاً سبق أن استشهدت به من قبل : إن فرنسا « تنفق على الحرب من رأسمالها » ، أما أعداؤها فلا ينفقون على الحرب « إلا من دخولهم » !

ونحن نلاحظ في هذا الحكم الصائب أن كلمة رأسمال تعني الإرث أو الثروة القومية ، فلم تعد الكلمة هنا هي الكلمة التقليدية الدالة على مبلغ من المال ، أو مقدار دين ، أو سلفة أو أصول تجارة ، وهو المعنى الذي نجده في قاموس كنز اللغات الثلاث Thrésor des trois langues لكريسپان Crespi الصادر في عام ١٦٢٧ ، كما نجده في القاموس العام Dictionnaire universel لفوريتيير Furetière الصادر في عام ١٦٩٠ ، ونجده في الموسوعة **الإنسيكلوپيديا** Encyclopédie التي صدرت بين عام ١٧٥١ وعام ١٧٧٢ ، وفي ***قاموس الأكاديمية الفرنسية*** Dictionnaire de l'Académie françoise الصادر في عام ١٧٨٦ . ومن الواضح أن هذا المعنى القديم مرتبط بالمال وقيمته التي قَبِلَ بها الناس منذ وقت طويل واطمأنوا إليها دون تمحيص. أما أن تتغير الدلالة ليحل محل هذا المعنى القديم مفهوم المال المنتج ، وقيمة العمل، فهذا شيء تطلب وقتاً طويلاً. والحق يقال، إننا نلمح هذا المفهوم عند فوربونيه وعند كيني Quesnay وقد أشرنا اليهما من قبل، كما نلمحه عند موريلليه Morellet الذي ميّز في عام ١٧٦٤ ***رؤوس المال العاطلة، ورؤوس المال الفعالة***(٢٤) ؛ ونتبين هذا المفهوم على نحو أكثر جلاءً عند تورجو الذي لم تكن رؤوس الأموال في تقديره قاصرة على المال فحسب، وهكذا تصبح قاب قوسين أو أدنى من « المعنى الوحيد الذي سيعطيه كارل ماركس للكلمة وهو أداة إنتاج »(٢٥) . ولنقف الآن عند هذا الحد الذي لا يزال مهزوزاً ، وسنعود إليه مرة أخرى .



التجارة ، نسيج تاپيسبري يرجع إلى القرن الخامس عشر . (متحف كلوني)

الرأسمالي
والرأسماليون

ترجع كلمة رأسمالي بلا شك إلى منتصف القرن السابع عشر . استخدمتها صحيفة Hollandische Mercurius الهولندية مرة في عام ١٦٣٣ ، ومرة ثانية في عام ١٦٥٤(٢٦) وفي عام ١٦٩٩ جاء في مذكرة فرنسية تناولت بالحديث ضريبة جديدة فرضها مجلس الطبقات في الأقاليم الهولندية المتحدة ، أن « الرأسماليين » مُيِّزوا عن غيرهم ، فهم

مطالبون بدفع ثلاثة فلورينات ، بينما يدفع الآخرون ثلاثين سولاً فقط [٢٧] . كانت الكلمة إذن معروفة منذ وقت طويل ، يشهد على ذلك أن جان جاك روسو استخدمها في عام ١٧٥٩ عندما كتب إلى صديق له يقول : « فلا أنا سيد من كبار السادة ، ولا أنا رأسمالي ، إنما أنا امرؤ فقير ، وإنسان راضٍ بحالي .» [٢٨] أما الموسوعة ***الإنسيكلوبيديا*** فلم ترد بها الكلمة كاسم بل كصفة، ولا غرابة في ذلك ، فكلمة رأسمالي كاسم كانت تنافسها كلمات كثيرة ، فمن أراد الحديث عن الأغنياء وجد في اللغة كلمات وكلمات تتيح له التعبير بمائة طريقة، كأن نقول أصحاب المال ، أو القادرين ، أو المليونيرات ، أو محدثي النعمة ، أو أرباب الثراء – ومن هذه التراكيب ما يستقبحه المتعصبون لنقاوة اللغة . وكانوا في انجلترة في زمن الملكة آن يطلقون على أصحاب الثراء الواسع اسماً طريفاً هو « monneyed men » – بتوع الفلوس – يذكرنا بالتركيب الفرنسي les gens à portefeuille – أصحاب المحافظ التخينة أو الجيوب العمرانة . وكانت كل الإطلاقات التي تطلق على الرأسماليين تكتسب بسهولة سمة سلبية معيبة تحط من القدر ، وهذا هو كيني يتحدث في عام ١٧٥٩ عن أصحاب « الثروات المالية » الذين « لا يعرفون لهم ملكاً ولا وطناً » [٢٩] . أما موريلليه فإنه يذهب إلى أن الرأسماليين يكونون مجموعة ، طائفة ، أو ما يوشك أن يكون طبقة خارج المجتمع [٣٠] .

أصحاب « الثروات المالية » ، ذلك هو المعنى الضيق الذي اتخذته كلمة رأسمالي في النصف الثاني من القرن الثامن عشر ، حيث كانت تدل على أصحاب « السندات العامة» من أوراق مالية أو نقود سائلة قابلة للاستثمار . وفي عام ١٧٦٨ قررت شركة تضم عدداً من المشتغلين بالنقل البحري يتم تمويلها بنسبة كبيرة من باريس أن تتخذ لها في باريس مقراً لها ، في شارع كوك هيرون ، وجاء في تعليل ذلك أمام شركائهم من أبناء ميناء هونفلور أن «الرأسماليين الذين يقيمون [في باريس] يكونون دائماً على مقربة من استثماراتهم وتتاح لهم دائماً متابعتها » [٣١] كذلك نقرأ في رسالة كتبها بالفرنسية وكيل من أبناء نابلي مقيم في لاهاي وجهها إلى حكومته في ٧ فبراير من عام ١٧٦٩ : « الرأسماليون في البلد هنا من الصعب أن يعرضوا أموالهم لمصير غير آمن نتيجة للحرب » [٣٢] – والحرب التي يتحدث عنها هي الحرب بين تركيا وروسيا . وهناك نص كتبه في عام ١٧٧٥ مالويه Malouet الذي عرفناه فيما بعد عضواً في الجمعية التأسيسية ، يتذكر فيه مستعمرة سورينام التي أقامها الهولنديون في غيانا ، ويفرق في حديثه بين أصحاب المشروعات والرأسماليين ، أما أصحاب المشروعات فهم الذين رسموا في الموقع خطط المزارع وقنوات الصرف : « ثم اتجهوا بعد ذلك إلى نفر من الرأسماليين في أوروبا للحصول على أموال بإشراكهم في مشروعهم » [٣٣] . وبدأت كلمة رأسماليين تدل على مشتغلين بالأموال ، على ممولين . ونجد كتيباً كتب في فرنسا في عام ١٧٧٦ يحمل عنوان : ***كلمة إلى الرأسماليين في شأن***

دين انجلترة[٣٤] ولا يخفى على الأريب أن صكوك الدين الإنجليزي هي أساساً من شأن الرأسماليين . وفي يولية من عام ١٧٨٣ دار الحديث في فرنسا حول إعطاء التجار حرية كاملة ليمارسوا دور تجار الجملة . والمعروف أن مأمور الشرطة *سارتين* تدخل من أجل استثناء باريس من هذا الإجراء ، وقيل آنذاك ، إنه إذا لم تستثن باريس ، فإنها وهي عاصمة المملكة ستتعرض« لجشع عدد كبير من الرأسماليين سيكون في مقدورهم أن يشتروا البضائع على سبيل الاحتكار ويشلوا عمل الشرطة في مراقبة تموين باريس.»[٣٥] ويتضح لنا أن كلمة الرأسماليين التي ساعات سمعتها منذ وقت مبكر كانت تدل على الناس الذين لديهم مال ، ويسعون إلى استخدامه ليزيد ما لديهم منه . ونجد كتيباً ظهر في ميلانو في عام ١٧٩٩ يفرق بين ملاك العقارات وبين أصحاب الثروات المنقولة الذين هم الرأسماليون[٣٦]. ونجد في عام ١٧٨٩ عرائض في دائرة دراجينيان Draguignan تشكو من الرأسماليين ، وتصفهم بأنهم« أصحاب الحقائب العمرانة بالثروات »[٣٧] الذين يتحايلون على هذا النحو[تحويل أملاكهم العقارية إلى أموال سائلة] للتهرب من الضرائب . والنتيجة هي أن : « كبار الملاك في هذا الإقليم يبيعون ما ورثوا من عقارات ليحولوها إلى رؤوس أموال ، حتى يكونوا في مأمن من الضرائب الباهظة المفروضة على العقارات، ويكون لهم أن يستثمروا أموالهم بفائدة قدرها ٥٪ بالكمال والتمام .»[٣٨] ونلتقي في عام ١٧٩٠ بعكس هذا الوضع في منطقة اللورين ، حيث شهد شاهدٌ من أهلها بأن « الأراضي ذات القيمة الرفيعة يمتلكها أهل باريس ، فقد اشترى الرأسماليون مؤخراً عدداً من هذه الأطيان ؛ وإنما توجهوا بمضارباتهم إلى هذا الإقليم لأن أسعار الأطيان فيه انخفضت أشد الانخفاض وأصبحت بالغة الرخص بالقياس إلى دخولهم .»[٣٩]

هكذا اتخذ الحديث عن الرأسماليين نبرة لا ود فيها ، حتى إن مارا Marat ، الذي بدأ منذ عام ١٧٧٤ يصطنع لنفسه أسلوب العنف ، وصل إلى الحد الذي قال فيه : « في الأمم التجارية يكاد الرأسماليون وأصحاب السندات أن يكونوا حلفاء الجباة ورجال المال والمضاربين . »[٤٠] فلما قامت الثورة الفرنسية زاد التصعيد ، يشهد على ذلك ما قاله الكونت دي كوستين Custine في ٢٥ نوفمبر من عام ١٧٩٠ من فوق منبر الجمعية الوطنية: « والجمعية الوطنية التي قضت على كل أشكال الأرستقراطية ، هل ستلين عريكتها أمام أرستقراطية الرأسماليين ، أولئك العالميين الذين لايعرفون لهم من وطن ولا حيث يستطيعون أن يكوموا الثروات ؟ »[٤١] . أما كامبون Cambon فعندما اعتلى منبر المجلس الوطني في ٢٤ أغسطس من عام ١٧٩٣ اتخذ موقفاً أكثر قطعية : « في هذه اللحظة تدور رحى معركة حياة أو موت بين تجار المال وتثبيت أركان الجمهورية . لابد إذن من قتل هذه الفئات الهدامة التي تخرب الائتمان العام ، إذا كنا نريد أن نقيم حكم الحرية . »[٤٢] وإذا لم يكن كامبون قد استخدم كلمة *رأسماليين* فليس لذلك من سبب آخر إلا أنه كان يريد أن يستخدم عبارة أكثر تحقيراً . ونحن نعلم عن يقين أن رجال المال أسهموا في التحركات الأولى

للثورة، ثم اكتشفوا بعد ذلك أن الثورة تتربص بهم ، فانصرفوا عنها . يشهد على ذلك غيظ الكاتب الفرنسي أنطوان ريفارول Rivarol (١٧٥٣- ١٨٠١) الذي وقف في منفاه إلى جانب الملكية ، فقد كتب في تبسيط ينطق باقتناع لا يتزعزع : « ستة آلاف رأسمالي ومعهم حشرات من المضاربين في البورصة اتخذوا قرار الثورة .»[٤٣] . عبارة متسرعة ، كضربة مباغتة من سيف في يد فارس مبارز، قالها الرجل المناصر للملكية لتعليل قيام الثورة الفرنسية في عام ١٧٨٩ . أياً كان الأمر فإننا نرى بوضوح أن كلمة رأسمالي لم تكن تعني أنذاك رجل الأعمال والممول ، وظلت مثلها مثل كلمة رأس مال ، ملتصقة بمفهوم المال والثروة في حد ذاتها .

الرأسمالية :

كلمة حديثة جداً

أما كلمة ***الرأسمالية*** فهي من وجهة نظرنا أكثر الكلمات الثلاث إثارة ، وأقلها اتصالاً بالواقع . فهل كان من الممكن أن توجد هذه الكلمة لو لم توجد الكلمتان الأخريان : رأسمال ورأسمالي . وقد تعرضت هذه الكلمة لهجمات عنيفة من جانب المؤرخين والمعجميين . وقد ذهب دوزا Dauzat [٤٤] إلى أن هذه الكلمة ظهرت في الموسوعة الإنسلكوپيديا (في عام ١٧٥٣) ولكن بمعنى خاص جداً هو « وضع من يكون غنياً » . وأقرب الظن أن دوزا جانبه الصواب ، للأسف ، فلم يستطع أحد أن يجد النص الذي يمكن أن يكون دوزا قد استشهد به فإذا وصلنا إلى عام ١٨٤٢ وجدنا الكلمة في كتاب ج. ب. ريشار J. -B. Richard المسمى: ***من ألوان ثراء اللغة الفرنسية*** Enrichissements de la langue[٤٥] . وليس من شك في أن لوي بلان Louis Blanc في جداله مع باستيا Bastiat هو الذي أعطى الكلمة معناها الجديد عندما كتب في عام ١٨٥٠ : « ...أما ما أسميه "***رأسمالية***" [وهو يكتب الكلمة بين علامات تنصيص] هو استئثار البعض برأس المال دون البعض الآخر .»[٤٦] ولكن استخدام الكلمة ظل نادراً . استعملها پرودون عدة مرات استعمالاً صحيحاً : « ما تزال الأرض معقل الرأسمالية » - الأرض بمعنى امتلاك الأراضي - وهذه العبارة في حد ذاتها مذهب كامل . وهو يعرِّف الكلمة تعريفاً رائعاً حيث يقول : « نظام اقتصادي واجتماعي لا تكون فيه رؤوس المال بصفة عامة ، من حيث هي مصدر الدخل ، ملكاً لأولئك الذين يشغِّلونها بعملهم .»[٤٧] ولكننا نلاحظ بعد عشر سنوات ، أي في عام ١٨٦٧ ، أن كارل ماركس كان يجهل هذه الكلمة[٤٨] [المنتهية بـ "ـية" ، على الرغم من استخدامه لكلمة رأس المال].

والحقيقة أن كلمة رأسمالية لم تنطلق بكل قوتها من بين حنايا المناقشات السياسية إلا في مطلع القرن العشرين ، من حيث هي العكس الطبيعي لكلمة اشتراكية . أما الذي قذف بالكلمة إلى قلب الأوساط العلمي قذفاً فكان الكتاب المثير الذي ألفه ف . زومبارت W. Sombart "***الرأسمالية الحديثة*** Der moderne Kapitalismus" ، وظهرت طبعته

الأولى في عام ١٩٠٢ . واندمجت الكلمة التي لم يستخدمها كارل ماركس في النموذج الماركسي اندماجاً طبيعياً ، حتى أصبح من المألوف أن يعبر المتحدثون عن المراحل الثلاث الأساسية التي قال بها كارل ماركس بكلمات : العبودية ، الإقطاعية، الرأسمالية (esclavagisme, féodalisme, capitalisme) .

فهي إذن كلمة سياسية. وربما كانت هذه هي الناحية الغامضة في تاريخ انتشار الكلمة. فنحن نلاحظ أن الاقتصاديين في مطلع القرن العشرين ضربوا صفحاً عن هذه الكلمة – نذكر منهم مثلاً شارل جيد Charles Gide وكانفاس Canwas ومارشال Marshall وزيليشمان Seligmann وكاسل Cassel . ولن تظهر في قاموس العلوم السياسية إلا بعد حرب سنة ١٩١٤ ، ولم تفسح له الموسوعة البريطانية ***الإنسيكلوبيديا بريتانيكا*** مكاناً إلا في عام ١٩٢٦ ، ولم يدخل قاموس الأكاديمية الفرنسية إلا في عام ١٩٣٢ ، حيث عرّفته بتعريف مضحك : « الرأسمالية هي جماعة الرأسماليين » . وليس التعريف الذي ظهر في الطبعة الجديدة في عام ١٩٥٨ أدق كثيراً من سابقه : « نظام اقتصادي تكون فيه أموال الإنتاج [لماذا لم يقولوا وسائل الإنتاج ؟] مملوكة للأفراد أو لشركات خاصة .»

والواقع أن كلمة الرأسمالية ، التي لم تكف عن التحمل بالمعاني منذ بداية القرن الحالي ومنذ الثورة الروسية في عام ١٩١٧ ، تسبب لكثرة مفرطة من الناس نوعاً من الحرج . وهذا هو مؤرخ رفيع القدر ، هربرت هيتون ، يتمنى أن تستبعد الكلمة نهائياً : « من بين الكلمات المنتهية بـ "ية" كانت كلمة الرأسمالية أكثرها إثارة للهرج والمرج . فقد جمعت الكلمة للأسف في داخلها مجموعة مضطربة متنافرة من المعاني والتعريفات ، حتى أصبح من الضروري الآن [...] أن تُستبعد ، مثلها مثل كلمة إمبريالية من السجل اللغوي لكل عالم يحترم نفسه .» (٤٩) كذلك لوسيان لوفيفر يتمنى استبعاد هذه الكلمة لأنها في رأيه قد خدمت طويلاً ، وتجاوزت سن الخدمة (٥٠) . حسناً . ولكننا إذا اتبعنا هذه النصائح ، فسنكتشف سريعاً أننا بحاجة إلى تلك الكلمة التي هجرناها . ولنا في أندرو شونفيلد أسوةً حسنة، فهو الذي قال في عام ١٩٧١ (٥١) « والسبب الذي يدعونا إلى الاستمرار في استخدامها هو أنه ليس هناك إنسان ، حتى أشد النقاد قسوة ، اقترح كلمة أفضل منها لتكوين بديلاً لها » .

إلا المؤرخون كانوا وحدهم أشد الناس افتتاناً بهذه الكلمة الجديدة في عصرٍ لم يكونوا فيه يحسون على نحو كاف بما أخذ يعلوها من رانٍ مريب . فلم يحفلوا باللاتاريخية في الاستعمال ، وفتحوا أمام كلمة الرأسمالية المجال التاريخي الموغل في القدم ، وأدخلوها بابل البائدة واليونان القديمة والصين العتيقة وروما والعصر الوسيط الغربي والهند . وتورط في هذه اللعبة كبار مؤرخينا الذين لمعت أسماؤهم في سماء علم التاريخ بالأمس ، من تيودور مومزن Theodor Mommsen إلى هنري بيرين Henri Pirenne ، وما لبثت الحركة التي قامت لتؤاخذهم أن اتسعت اتساعاً عارماً واتخذت طابعاً شبيهاً بطابع محاكمات السحرة

في العصر الوسيط . ولم يسلم هؤلاء الذين لم يأخذوا أنفسهم بالحيطة من اللوم ، فكان مومزن أول الملامين ، وكان كارل ماركس نفسه هو الذي تولى هذه المهمة . ولابد أن نشهد له هنا أنه كان على حق في لومه، فليس من الجائز أن نخلط بين « النقود » وبين « رأس المال». وامتلأت الساحة بالنقد ، وظن بول ڤين Paul Veyne [٥٢] أنه يستطيع بكلمة واحدة أن ينسف ميشيل روستوڤتسيف Michel Rostovtsef الذي كان عليماً بالاقتصاد في العصور القديمة . وأصر فان لور Van Leur على أن عالم الاقتصاد في جنوب شرق آسيا لم يعرف سوى الباعة الجوالين من نوع البدلار . ويكيل كارل بولانيي اللوم المحموم لكل مؤرخ جرؤ على أن يتكلم عن وجود « تجار » في آشور - على الرغم من آلاف الألواح التي حفظت لنا مراسلاتهم ؛ إلى آخر ذلك . وخلاصة القول إننا نجد في كثير من الحالات تعصباً لتوجهات متزمتة شقت طريقها بعد كارل ماركس وبناء على مذهبه ، وهي ترفض أن تكون هناك رأسمالية قبل القرن الثامن عشر ، قبل ظهور نمط الانتاج الصناعي ، فنظرية ماركس تتحدث عن ثلاث مراحل محددة ، تلي الواحدة الأخرى ، الإقطاعية تلي العبودية، والرأسمالية تلي الإقطاعية .

أياً كان الأمر فالمسألة مسألة كلمات . وما أظن أننا بحاجة إلى أن نفيض في الحديث عن أنه ليس من بين المؤرخين الذين تناولوا المجتمعات في العهد القديم - من العصر الوسيط إلى قيام الثورة الفرنسية - وفي عصور التاريخ القديم من لم يفهم كلمة الرأسمالية على النحو الذي يتضمنه التعريف السهل الذي قال به ألكسندر جيرشنكرون في هدوء: «الرأسمالية هي النظام الصناعي الحديث » [٥٣] . ولقد قلت من قبل إن رأسمالية الأمس تختلف عن رأسمالية اليوم ، فما كانت تحتل إلا شريحة ضيقة من الحياة الاقتصادية. ليست الرأسمالية إذن نظاماً يجوز توسيع نطاق مفهومه ليشمل المجتمع في مجموعه. ولكن الرأسمالية رغم ذلك عالم في حد ذاته ، عالم مختلف ، بل غريب بالقياس إلى المحيط الاجتماعي والاقتصادي الذي يحيط به . فالرأسمالية إنما تتحدد كرأسمالية بالقياس إلى هذا المحيط الاجتماعي والاقتصادي ، وليس فقط بالقياس إلى الأشكال الرأسمالية الجديدة التي ظهرت فيما بعد . الحقيقة أن الرأسمالية رأسمالية بالقياس إلى اللارأسمالية الهائلة الأبعاد . فإذا أبى إنسان الاعتراف بهذه الثنائية (رأسمالية ولارأسمالية) التي عرفها اقتصاد الأمس ، متحججاً بأن الرأسمالية « الحقيقية » يرجع تاريخها إلى القرن التاسع عشر ، فإنه بهذا يتخلى عن فهم شيء جوهري لا غنى عنه لتحليل هذا النمط من الاقتصاد - ألا وهو معنى ما يمكن أن نسميه التنميط القديم للرأسمالية . وإذا كانت هناك مجالات استقرت فيها الرأسمالية مفضلة إياها على غيرها ، على سبيل التفضيل لا على سبيل المصادفة ، فإنما يرجع السبب في ذلك أنها كانت هي المجالات الوحيدة الملائمة لاستثمار رأس المال.

حقيقة

رأس المال

ولنتجاوز الآن التأملات السابقة لنصل إلى الشيء الذي يهمنا في المقام الأول وهو إلقاء الضوء على الطفرة التي حدثت فيما يختص بكلمة رأس مال (وبالتالي بالكلمتين الأخريين: رأسمالي ورأسمالية) في الفترة الزمنية التي امتدت بين تورجو وماركس ؛ حتى نعرف إذا كان المحتوى الجديد للكلمة لا يدل حقاً وصدقاً على شيء مما حدث في الماضي ، ونتأكد من أن الواقع الرأسمالي تفجرت بالفعل جديدة كل الجدة في نفس الوقت الذي حدثت فيه الثورة الصناعية . والمؤرخون الإنجليز اليوم يرجعون منشأ هذه الثورة إلى عام ١٧٥٠ على الأقل ، بل ربما رجعوا بها قرنا كاملاً إلى الوراء . وكارل ماركس يرد بدايات « العصر الرأسمالي » إلى القرن السادس عشر ، ويقبل بأن « البدايات الأولى للإنتاج الرأسمالي » (لا لمجرد التراكم) كانت مبكرة في المدن الإيطالية في العصر الوسيط (٥٤) . والكيان العضوي الذي يخرج إلى الوجود ، حتى إذا كان لا يزال بعيداً عن تطوير كل سماته المميزة ، يحمل في ذاته الازدهار الذي تحقق جوهره ، ويكون له منذ ذلك الحين اسمه الخاص به . ونحن إذ نأخذ كل جوانب الموضوع في اعتبارنا ، نرى أن المفهوم الجديد لرأس المال يمثل أمامنا كمشكلة لا مناص من بحثها لفهم القرون التي نتناولها في كتابنا هذا .

كانوا قبل خمسين سنة يقولون عن رأس المال إنه مجموع ***الأصول الرأسمالية***- وانتهت موضة هذا التعبير ، ولكنه كان تعبيراً له ميزاته . فالأصل الرأسمالي شيء يمكن فهمه ، يمكن لمسه بالإصبع ، يمكن تعريفه دون ما غموض . أما أول سمة من سماته فهي أنه «نتيجة عمل سابق » ، أنه « عمل مدخَّر » . من هذا القبيل الحقل في زمام القرية وقد جرت تنقيته من الحجارة والحصباء منذ وقت لا يعلمه إلا الله وأصبح صالحاً للزراعة ؛ وعجلة الطاحونة التي صنعت منذ وقت طويل لا يذكره الناس على وجه التحديد ؛ ومن هذا القبيل الدروب القروية المثقلة بالحصباء ، المحوطة بالحسك والأشواك ، التي يقول جاستون روپنل Gaston Roupnel [٥٥] عنها إنها ترجع إلى الأزمان البدائية التي كانت فرنسا فيها تتسمى باسم غالة . هذه الأصول الرأسمالية عبارة عن موروثات ، إنشاءات بشرية لها صفة الدوام طال هذا الدوام أو قصر . والسمة الثانية : هي أن هذه الأصول الرأسمالية تدخل في عمليات الإنتاج ، ولا تعتبر أصولاً رأسمالية إلا بشرط أن تشارك في العمل المتجدد الذي يقوم به البشر ، وأن تحفز عليه أو على الأقل أن تسهله .

هذا الإسهام يتيح لها أن تجدد حياتها ، وأن يعاد بناؤها ، وأن تزداد وتتسع ، وأن

تحقق عائداً . والحقيقة أن الإنتاج يمتص رأس المال ويعيد صناعته إلى مالا نهاية . فالقمح الذي أبذره هو أصل رأسمالي . فهو سينبت : والفحم الذي يُلقى في آلة نيوكمن [البخارية] أصل رأسمالي . لأن استخدام الطاقة الناجمة عنه سيؤدي إلى نتائج : أما القمح الذي آكله في صورة خبز ، والفحم الذي يحترق في الدفاية يخرجان من عملية الإنتاج . وهكذا فهما من أصول الاستهلاك المباشر . كذلك الغابة التي لا يستغلها الإنسان . والنقود التي يختزنها بخيل . تخرج من عملية الإنتاج . فهي ليست من الأصول الرأسمالية . أما النقود التي تنتقل من يد إلى يد . وتشجع التبادل ، وتسدد الإيجارات ، والعوائد ، والدخول، والأرباح ، والمرتبات -- هذه النقود التي تدخل في الدورات التجارية ، وتقتحم أبوابها، وتزيد من سرعاتها . هذه النقود من الأصول الرأسمالية ، فهي لا تطلق إلا لكي تعود إلا نقطة الانطلاق . ولقد كان ديفيد هيوم على حق عندما قال إن النقود تمثل « قوة مهيمنة تتحكم في العمل والأموال » [٥٦] . وكان بيليالون Villalon يقول في عام ١٥٦٤ إن بعض التجار يكسبون النقود بالنقود [٥٧] .

و منذ أن ظهر هذا الاتجاه شغلت العقول في الأوساط الأكاديمية بالسؤال عما إذا كان هذا الأصل أو ذاك *رأسمال* أم لا . فالسفينة أساساً أصل رأسمالي . ولنذكر في هذا المقام أن أول سفينة وصلت إلى ميناء سان بطرسبرج في عام ١٧٠١ - وكانت سفينة هولندية - تلقت من القيصر بطرس الأكبر امتيازاً يتمثل في ألا تدفع رسوماً جمركية طيلة عمرها . ولهذا استخدمت وسائل الحيلة والمكر لإطالة عمرها إلى نحو قرن من الزمان ، وهو ما يساوي ثلاثة أو أربعة أضعاف العمر العادي في ذلك الزمان [٥٨] . وهكذا كانت السفينة بهذا الامتياز رأسمال رائع .

ومن هذا القبيل غابات منطقة الهارتس Harz [٥٩] في ألمانيا بين زيزن Seesen وبادهارتسبورج Bad Harzburg وجوسلار Goslar وتسيللرفيلد Zellerfeld . التي تسمت باسم باسم كومينيونهارتس Kommunionharz أي غابات أرض الهارتس المشاعة لأنها كانت بين عام ١٦٣٥ وعام ١٧٨٨ ملكاً مشاعاً لأمراء هانوفر Hannover وڤولفنبوتل Wolfenbüttel. كانت هذه الغابات ضرورية ضرورة لا محيص عنها لتغذية الأفران العالية في المنطقة بالفحم النباتي. وقد خضعت هذه الغابات ، من حيث هي احتياطيات للطاقة، للتنظيم منذ وقت مبكر للحيلولة دون تعرضها للاستغلال العشوائي على يد الفلاحين المجاورين . ويرجع أول بروتوكول معروف خاص باستغلال هذه الغابات إلى عام ١٥٧٦ . وقام تنظيم استغلال هذه الكتلة من الغابات على تقسيمها إلى قطعات تبعاً للبطء المتفاوت لنمو غرس الأشجار المختلفة ، ورُسمت خرائط . ووضعت خطط لتنظيم تعويم الجذوع عند نقلها، وحراسة الغابة ، وعمليات تفتيش يقوم بها حراس من راكبي الخيول . وهكذا تأكد ضمان



الغابة أصل من الأصول الرأسمالية .

في غابة ترونسيه Tronçais بمنطقة أليه Allier لا نزال نجد أشجار القرو التي أمر كولبير Colbert بزراعتها في عام ١٦٧٠ حتى تزود الأسطول الفرنسي ابتداء من القرن التاسع عشر بالصواري الجيدة . كان كولبير قد تنبأ في تخطيطه بكل شيء ، إلا بالملاحة البخارية التي لن تفيد من تدبيره هذا ، فلن تحتاج البواخر إلى صوار .

الحفاظ على الغابات ، وتنظيم استغلالها في السوق . ويعتبر هذا الإنجاز نموذجاً جيداً لتحسين الأصول الرأسمالية والحفاظ عليها .

ولما كان الخشب في ذلك الزمان يلعب أدواراً متعددة ، فلم يكن الإنجاز الرائد الذي تحقق في منطقة الهارتس الغنية بغاباتها حالة فريدة ، فنحن نعرف أن بوفون نهض بتنظيم غاباته في مونبار بمنطقة بورجونديا . ثم إننا نلاحظ أن استغلال الغابات في فرنسا قام على أساس رشيد منذ القرن الثاني عشر . وهكذا فإن هذا المنهاج منهاج قديم ، ولم يكن كولبير هو الذي بدأه ، وإن كان هو الذي خطا به خطى سريعة . كذلك نلاحظ أن الاحتياطيات الكبيرة من الغابات في النرويج وبولندة والعالم الجديد أن الغابات تغيرت صفتها منذ إقبال الإنسان الأوروبي عليها ، وأصبحت من قبيل الأصول الرأسمالية على الأقل في المناطق التي تتصل بإمكانات النقل بالبحر أو النهر . والمعروف أن انجلترة في عام ١٧٨٣ جعلت توقيع الاتفاق النهائي مع إسبانيا رهناً بفتح الطريق أمامها للوصول إلى خشب الصباغة بالغابات الاستوائية في كامپيش بالمكسيك ، ومازالت تسعى إلى تحقيق هذا الهدف ، حتى حصلت في النهاية على ثلاثمائة فرسخ على السواحل الغنية بالغابات، وعلق أحد الدبلوماسيين على هذا الاتفاق فقال : « إذا أكل الإنجليز بحكمة من هذه المنطقة فسيكون لديهم من الخشب ما يكفيهم إلى الأبد .»[٦٠] .

ولكن ما جدوى الإكثار من الأمثلة ؟ إن الأمثلة كلها تقودنا جميعاً ، دون ما تردد أو غموض إلى الأفكار المعروفة التي قال بها الاقتصاديون في حديثهم عن كنه رأس المال .

رؤوس الأموال الثابتة

ورؤوس الأموال المتداولة

وتنقسم رؤوس الأموال أو الأصول الرأسمالية (اسمان مختلفان لشيء واحد) إلى مجموعتين : **رؤوس الأموال الثابتة** fixes ، وهي أصول تستمر فترة **فيزيقية** طويلة أو متوسطة تستخدم كركائز للعمل البشري ، من أمثلتها : الطريق ، الكوبري ، السد ، مجري مائي على عيون، سفينة، عُدة ، آلة. أما **رؤوس الأموال المتدولة** circulants (وكانوا يسمونها فيما مضى roulants) فهي التي تندفع ، وتغرق في عملية الإنتاج، ومن أمثلتها: قمح التقاوي ، المواد الخام ، المواد شبه المصنعة ، والمال الذي يسدد الحسابات المختلفة (الدخول ، الأرباح ، المعاشات ، الأجور) وبخاصة الأجور والعمل . وعلماء الاقتصاد جميعاً يفرقون بين هذين النوعين من رؤوس الأموال ، نذكر آدم سميث وتورجو ، وكانوا تورجو يتحدث عن المقدمات البدائية avances primitives والمقدمات السنوية annuelles، أما كارل ماركس ففرق بين الضدين رأس المال الثابت constant ورأس المال المتغير variable .

وقد حكوا عن عالم الاقتصاد هنري شتورش Henri Storch [٦١] أنه ، حول عام ١٨٢٠ شرح لتلميذيه ، الغرندوق نيقولا والغرندوق ميشيل ، في بلاط الإمبراطور الروسي في سان بطرسبرج موضوع رأس المال الثابت ورأس المال المتداول فقال : « لنفترض أن أمة كانت غنية إلى أقصى حدود الغنى ، وأنها لهذا ثبتت رأس مال ضخم لاستصلاح الأرض، وبناء المساكن، وإنشاء المصانع والورش ، وصناعة العدد . ولنفترض بعد ذلك أن غزوة من الهمج استولت بعد جني المحصول مباشرة على كل رأس المال المتداول ، بكل مكوناته ، ومواده ومنتجاته، وعاد الهمج بغنيمتهم إلى حيث جاءوا دون أن يهدموا المنازل والمصانع ، فستكون النتيجة أن يتوقف العمل الصناعي

(يقصد البشري) على الفور . لأن إعادة الأرض إلى نشاطها يحتاج إلى خيول وثيران تقوم بالحرث ، وتقاوٍ للبذر ، ويحتاج بخاصة إلى خبز لإطعام الفلاحين والعمال إلى أن يأتي المحصول الجديد . ويحتاج تشغيل المصانع إلى حَبٍ تطحنه الطواحين ، وحديد وفحم لورش الحدادة، وتحتاج الأنوال إلى مواد خام، ومن الضروري توفير الغذاء للعاملين في كل مكان. ولن يكون حجم العمل متوافقاً مع مساحة الحقول ، وعدد المصانع والأنوال ، وعدد العمال ، وإنما يكون متوافقاً مع القدر الذي يسمح به القليل من رأس المال المتداول الذين يكون قد أفلت من قبضة الغاصبين . وطوبى للشعب الذي يستطيع ، بعد مثل هذه الكارثة، أن يستخرج من باطن الأرض الكنوز التي يكون الخوف قد واراها فيها ! فلا الأحجار الكريمة ، ولا المعادن الثمينة ، ولا رؤوس الأموال الثابتة تستطيع أن تقوم بدور الثروة الحقيقية المتداولة [كثيراً ما استخدمت كلمة الثروة بمعنى رأس المال ، وهو المعنى المقصود هنا] ؛ وسيكون استخدامها في هذه الحالة متمثلاً في تصديرها لنشتري بمقابلها من الخارج رأس المال المتداول الذي تدعو إليه الحاجة . فإذا فكر بعضهم في حظر هذا التصدير كان بذلك يحكم على الأهالي بالتوقف عن العمل ، وبالجوع الذي سيتبع توقف النشاط .»

هذا النص مهم في حد ذاته ، بما فيه من ألفاظ ، وبما يعبر عنه من نمط اقتصادي عتيق نستنتج وجوده في روسيا (الخيول ، الثيران ، الأنوال ، المجاعات ، إخفا الكنوز بدفنها في الأرض) . ويطالعنا النص بأن « الهمج » تصرفوا تصرف التلاميذ المهذبين، فتركوا رأس المال الثابت ، وحملوا معهم رأس المال المتداول فقط ، وقد ساق هنري شتورش مثله على هذه الصورة حتى يبين أن دور رأس المال المتداول لا يعوضه شيء . ولكننا إذا غيرنا الفكرة وجعلنا الهمج يخربون رأس المال الثابت، بدلاً من تخريب رأس المال المتداول، فإن الحياة الاقتصادية لن تعود إلى نشاطها في هذه الأمة التي قهرت ونهبت ثم تحررت.

إن عملية الإنتاج تقوم على ما يمكن أن نشبهه بمحرك مزدوج الشوط ، رايح راجع،

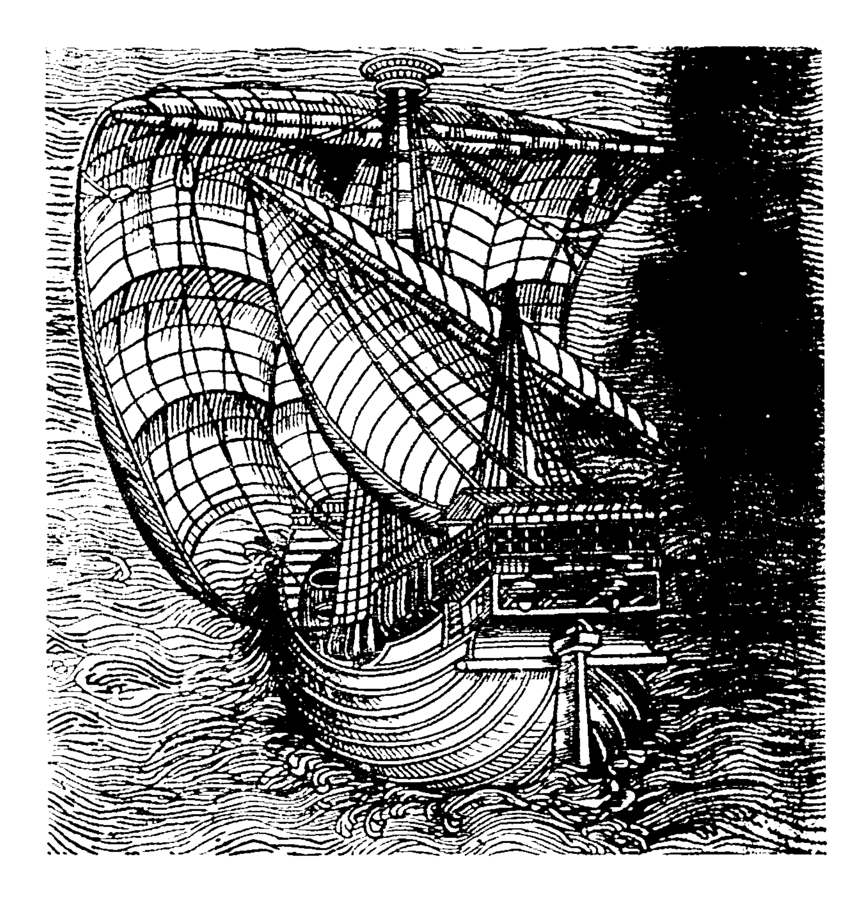
فرؤوس الأموال المتداولة يجري إنفاقها من أجل أن تُعاد من جديد أو من أجل أن تربو . أما رأس المال الثابت فإنه يستهلك ، قل هذا الاستهلاك أو كبر ، ولكنه يستهلك على أية حال فالطريق تسوء أحواله ، والكوبري ينهار ، والسفينة الشراعية أو السفينة الجالبرية تستحيل يوماً ما إلى خشب مستهلك لا يصلح إلا للحرق في مدفأة أو موقد في هذا أو ذاك الدير الراهبات بالبندقية[٦٢] ، والسنون الخشبية في الآلات تتآكل وتعجز عن العمل ، وسلاح المحراث ينحطم ومن الضروري ترميم الأصول الرأسمالية ؛ وتبدد رأس المال الثابت مرض اقتصادي خبيث لا يكف عن النخر في العظام

رأس المال

في داخل شبكة من الحسابات

أفضل سبيل لتقييم رأس المال اليوم هو تناوله داخل إطار يشمل الحسابات القومية؛ ويعني هذا القيام بعمليات قياس شاملة تحيط بكل شيء كل شيء: تغيرات الناتج القومي (الكلي والصافي) ، دخل الفرد ، معدل التوفير ، معدل استثمار رأس المال ، الحركة السكانية الخ . وتهدف هذه العمليات إلى قياس النمو قياساً شاملاً . ومن الواضح أن المؤرخ ليست لديه وسائل تطبيق هذا الأسلوب الشامل على الاقتصاد في عصور مضت . ولكننا إذا لم تتوفر لنا الأرقام المطلوبة لمثل هذا النوع من الحساب الشامل ، نقوم على الرغم من ذلك بالمحاولة . لأن مجرد مواجهة الماضي من خلال هذه المشكلة العصرية يؤدي بالضرورة إلى نتائج تغير أساليبنا في الرؤية والتفسير .

هذه المحاولات التي تتبع منهاج تغيير المنظور والرجوع من الحاضر إلى الماضي بهدف استنتاج الحسابات العامة وتقدير قيمة رأس المال في مكان ما في وقت ما ، محاولات قليلة لدرجة الندرة قام بها بعض علماء الاقتصاد أكثر مما قام بها المؤرخون . من هذا القبيل ما نشرته ***أليس هانسون جونس*** Alice Hanson Jones في مقال وكتاب ظهرا مؤخراً[٦٣] وقد نجحت بدرجة كافية من المصداقية في حساب الميراث العام ، أو إذا شئنا : مجموع رؤوس الأموال التي كانت متوافرة في عام ١٧٧٤ في نيو جرسي وبنسلفانيا وديلوار . وقد بدأت الباحثة بجمع حجج الوصايا ، ودراسة الأصول التي ترد فيها ، ثم انتقلت إلى تقدير الأصول التي لم تحط بها الوصايا . وكانت النتيجة التي وصلت إليها مثيرة إلى حد كبير. كانت الأصول الرأسمالية تساوي في مجموعها ثلاثة أو أربعة أضعاف الدخل القومي ، وهذا يعني أن هذا الاقتصاد كان يجد تحت تصرفه المباشر احتياطياً قدره الدخول القومية المتراكمة لثلاثة أو أربعة أعوام . ونحن نعرف أن كينز كان في حساباته المنصبة على ثلاثينيات القرن حول عام ١٩٣٠ يقبل بمعادلة هي **رأس المال = ٤ أضعاف**



سفينة ألمانية بشراع مربع ودفة في المؤخرة.

رسم بالحفر ماخوذ من كتاب *رحلة الحج إلى الأرض المقدسة* Peregrinationes من تاليف برايدنباخ Breidenbac ، الذي ظهر مطبوعاً في مدينة ماينتس الألمانية في عام ١٤٨٦ . كانت السفينة منذ ذلك العصر قد اصبحت رأس مال يباع على صورة « أسهم » ويقسم بين ملاك متعددين .

الدخل القومي (ر = ٤ ل) . ومعنى هذا أننا نلاحظ نوعاً من التناظر بين الأمس واليوم . والحقيقة أن هذا الاقتصاد « الأمريكي » في بدايات عصر الاستقلال يعطي انطباعاً بأنه حالة خاصة ، على الأقل قياساً على إنتاجية عالية للعمل ، وعلى مستوى معيشة (دخل الفرد) أعلى دون شك من المستويات في أوروبا وانجلترة .

ويسير هذا التقارب الذي فاجأنا به هذا البحث في مسار أفكار وحسابات عالم

الاقتصاد الأمريكي سيمون كازنيتس Simon Kuznets الذي تخصص كما نعلم في دراسة نمو الاقتصاد القومي في البلاد المختلفة من نهاية القرن التاسع عشر إلى يومنا هذا[٦٤] ولكنه استسلم ، لحسن الحظ ، لإغراء دفعه إلى الرجوع إلى ما قبل القرن التاسع عشر، لتتبع أو تخمين التطورات المحتملة في القرن الثامن عشر ، معتمداً على رسوم بيانية سليمة رصينة رسمها **فيلليس دين** Phyllis Deane بالاشتراك مع **و. أ. كول** W. A. Cole[٦٥] وتناول الاثنان في هذه الرسوم البيانية النمو الاقتصادي في انجلترة ؛ ثم أخذ **سيمون كازنيتس** ينتقل من تقرير إلى تقرير حتى وصل إلى عام ١٥٠٠ ، بل وتجاوزه . ولسنا نريد أن ندخل في تفصيلات الوسائل والشروط التي أخذ بها في مغامرته التي سار فيها ضد تيار الزمن ، من الحاضر إلى الماضي ، وكان يسعى خاصة إلى استخلاص المشكلات، وإلى اقتراح برامج بحث ومقارنة مفيدة بالبلدان النامية الحالية ، أكثر مما كان يسعى إلى فرض حلول حاسمة .

أياً كان الأمر فإنني أحس بالابتهاج لقيام عالم اقتصاد رفيع القدر بهذا الدراسة رجوعاً من الحاضر إلى الماضي ، عن اقتناع بالقيمة التفسيرية للمدى الطويل في مجال الاقتصاد ، أي اقتناع بأن تَتَبُّعَ الظاهرة الاقتصادية لفترة طويلة من الزمن يمكِّن الإنسان من تفسيرها على نحو سليم . وتنتهي هذه الدراسة التي قام بها عالم الاقتصاد الكبير إلى عرض عام واسع للمشكلات التي تشير الدلائل إلى أن الاقتصاد صادفها في العهد القديم. ولن نتناول كل الموضوعات التي اشتمل عليها هذا العرض الواسع ، بل سنقتصر على موضوع رأس المال ، وهو موضوع محوري يضعنا في قلب المناقشة .

أما أن سيمون كازنيتس يفكر في أن الارتباطات التبادلية بالعصر الحاضر (التي يدرسها في تحركاتها وفي تطورها على مدى ثمانين أو مائة سنة اعتماداً على إحصائيات دقيقة شملت عشر دول تقريباً منذ نهاية القرن الماضي) تسمح - مع الأخذ في الاعتبار الظروف المختلفة لكل حالة - بتتبع مسار التاريخ ، فهذا أمر يثبت أنه كان يرى أن هناك بين الماضي والحاضر ضروباً من الارتباط والتشابه والاستمرار - حتى مع وجود ثغرات الانقطاع أو التصدع . ثم إنه بصفة خاصة لا يؤمن بأن تغيراً مفاجئاً طرأ على معدل الادخار تسبب ، كما تصور **أ. لويس** A. Lewis و **و. و. روستو** W. W. Rostow، في إحداث النمو الاقتصادي الحديث، وإنما تبين باستمرار وجود حدود عليا لم يتجاوزها معدل الادخار قط ، وهو معدل أساسي، حتى في البلد الذي تكون فيه الدخول مرتفعة جداً. ويقول عن هذه الملحوظة[٦٦] : « أياً كان السبب فإن النقطة الجوهرية التي نتبينها هي أنه حتى في الدول الغنية في عالمنا المعاصر التي تتجاوز ثرواتها وإمكاناتها أشد التجاوز

أقصى ما كان الناس يمكنهم تصوره في نهاية القرن الثامن عشر ومطلع القرن التاسع عشر، لم يكن المعدل يتعدى مستوىً معتدلاً يتناسب مع رأس المال - وهي في الحقيقة مستويات ، إذا ما نحن تمثلنا الادخار الصافي ، لا يمكن اعتبارها مستحيلة ، بل ولا صعبة التحقيق بالنسبة لعدد من المجتمات القديمة .» والجدل حول الادخار وإعادة تكوين رأس المال هو نفس الجدل سواء تناول الموضوع قديماً أوحديثاً . فإذا وصل الاستهلاك إلى ٨٥ ٪ من الإنتاج ، ذهب ١٥ ٪ من الإنتاج إلى الادخار ، وربما لتكوين رأس مال قابل للنمو . وهذه النسب نسب متخيلة . وإذا نحن سمحنا لأنفسنا بالمبالغة فإننا نقول إن أي مجتمع لا يمكن أن يتجاوز الادخار فيه نسبة ٢٠ ٪ ، أو لا يمكن أن يتجاوز هذه النسبة وما حولها إلا لوقت محدود وتحت ظروف ضغط فعال ، وهو مالم يكن يتحقق في المجتمعات القديمة .

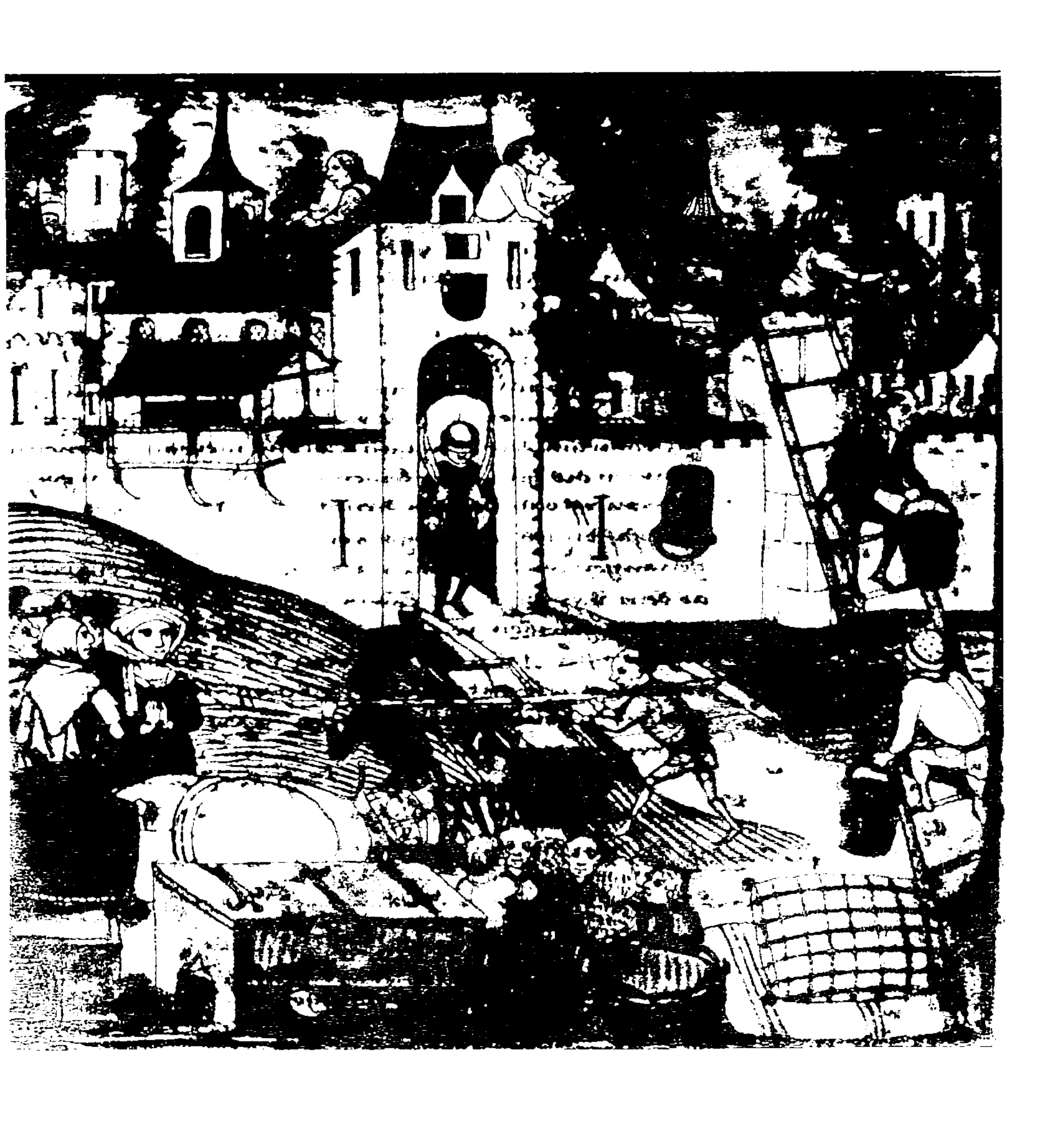
وما دمنا قد وصلنا إلى هذ الحد فعلينا أن نعيد النظر في العبارة التي قالها كارل ماركس: « ليس هناك مجتمع يستطيع أن يتخلى عن الإنتاج والاستهلاك» لنضيف إليها «... والادخار » . وهذا العمل العميق ، المنسق بنوياً يعتمد على عدد الأفراد في المجتمع المقصود ، وما فيه من تقنية ، وما بلغه من مستوى معيشة ، - كما يعتمد على الهيكل الهرمي للمجتمع فهو الذي يحدد توزيع الدخول . والحالة التي تخيلها سيمون كازنيتس قياساً على انجلترة في عام ١٦٨٨ ، أو قياساً على الهياكل الهرمية الاجتماعية في المدن الألمانية في القرنين الخامس عشر والسادس عشر ، تصل بنا إلى صفوة مختارة مقدارها ٥ ٪ من السكان (وهذه النسبة تمثل بلا شك حداً أقصى) تستأثر لصالحها بـ ٢٥ ٪ من الدخل القومي. أما المجموع شبه الكلي للسكان - ٩٥ ٪ - فلا ينال إلا ٧٥ ٪ من الدخل القومي ، وهو لهذا يعيش تحت مستوى متوسط الدخل القومي للفرد محسوباً على أساس معقول . واستغلال أصحاب الامتيازات يفرض على مجموع السكان نظام تضييق بيِّن ، وهذا موضوع أوضحه بعض الباحثين ولكن ألفريد سوفي Alfred Sauvy برَّهم جميعاً بدراسته التي نشرها منذ وقت طويل(٦٧) . وخلاصة القول إن الادخار لا يمكن أن يتكون إلا في الجزء المنعَّم من المجتمع . وإذا افترضنا أن استهلاك الإنسان المنعم يساوي ثلاثة إلى خمسة أضعاف استهلاك الإنسان العادي : فإن الادخار يكون في الحالة الأولى ١٣ ٪ من الدخل القومي؛ ويكون في الحالة الثانية ٥ ٪ . والنتيجة التي ننتهي إليها هي أن المجتمعات القديمة ، على الرغم من انخفاض متوسط الدخل العام ، كانت قادرة على الادخار ، وكانت تدخر بالفعل؛ ولم يكن الضيق الاجتماعي يقف حائلاً دون الادخار ، بل كان يسهم فيه ولكن بطريقة أخرى.

ونلاحظ في هذه الحسابات أن هناك عنصرين أساسيين يتغيران : عدد البشر ومستوى المعيشة . كذلك نلاحظ أن معدل الزيادة السكانية في الفترة من عام ١٥٠٠ إلى ١٧٥٠ كان بالنسبة إلى أوروبا في مجموعها يقدر بـ ٠,١٧ ٪ سنوياً (ثم أصبح من عام ١٧٥٠ إلى يومنا هذا ٠,٩٥ ٪ سنوياً). ومعنى هذا أن نمو معدل إنتاج الفرد كان بين ٠,٢ ٪ و ٠,٣ ٪.

كل هذه الأرقام وغيرها أرقام افتراضية بطبيعة الحال . ومع ذلك فليس هناك من شك في أن معدل إعادة تكوين رأس المال كان في أوروبا قبل عام ١٧٥٠ منخفضاً وأن مستوياته كانت شديدة التواضع ، ولكن هذه العملية كانت تتسم بسمة خاصة أرى أنها تمس قلب المشكلة ، فقد كان المجتمع ينتج كل سنة كمية معينة من رأس المال ، هي رأس المال الكلي الذي يُستخدم جزءٌ منه في استعواض الهالك من الأصول الرأسمالية الثابتة الداخلة في عملية الحياة الاقتصادية النشيطة . وهكذا يكون رأس المال الصافي بصفة عامة هو رأس المال الكلي مطروح منه ما ينفق على استعواض الهالك من الأصول الرأسمالية. والفرضية التي يذهب إليها سيمون كارنيتس وهي أن الفرق بين تكوين رأس المال الكلي وتكوين رأس المال الصافي كان في المجتمع القديم أكبر بكثير منه في المجتمعات الحديثة، فرضية تبدو لي أساسية ، ولا تقبل الجدل ، حتى إذا كانت الوثائق الوفيرة التي تدعمها يغلب فيها الكيف على الكم . ومن الواضح الجلي أن المنظومات الاقتصادية القديمة كانت تنتج كمية ملحوظة من رأس المال الكلي ، ولكن هذا الرأسمال الكلي كان في بعض القطاعات ينصهر كالثلوج في الشمس ، نظراً لأن إطار العمل في هذه القطاعات كان هشاً يفتقر إلى الثبات والدوام ؛ ومن هنا كانت تحدث ثغرات تتطلب المزيد من الجهد لسدها . حتى الأرض نفسها تعتبر من الأصول الرأسمالية الهشة الواهنة ، فخصوبتها تقل من عام إلى عام ؛ ومن هنا كانت دورات الزراعة الهادفة إلى إراحة الأرض ، وكانت دورات لا تنتهي إلى نهاية ؛ أضف إلى ذلك ضرورة تدبير السماد (وكان السؤال المطروح هو كيف يمكن إنتاج الأسمدة بكميات كافية) ؛ أضف أيضاً كد الفلاح واجتهاده في الإكثار من حرث الأرض ، التي ربما حرثها خمس أو ست مرات متتالية ، بل لقد حدثنا كيكيران دي بوجي Quiqueran de Beaujeu [٦٨] بأن الفلاحين كانوا في منطقة البروفانس يحرثون الأرض أربع عشرة مرة متتالية أو نحوها ؛ ويؤدي هذا إلى احتجاز العمل الحقلي نسبة مرتفعة جداً من السكان لا يتاح لها العمل في مجالات أخرى -- وهذا الوضع في حد ذاته عامل مضاد للنمو . وليست البيوت والسفن والكباري وقنوات الري والعدد وكل الآلات التي

اخترعها الإنسان ليسهل العمل وليستخدم كل ألوان الطاقة المتاحة إلا أشياء لا تدوم أبداً ، نذكر في هذا المقام واقعة صغيرة على سبيل المثال ، وهي أن باب مدينة بروجه أصلح في عام ١٣٣٧ - ١٣٣٨ ، ثم أعيد بناؤه في عام ١٣٦٧ - ١٣٦٨ ، ثم عُدِّل بناؤه في الأعوام ١٣٨٥ و١٣٩٢ و١٤٣٣ ، وفي عام ١٦١٥ أعيد بناؤه مرة أخرى . تلك واقعة صغيرة ولكن الوقائع الصغيرة التي يكاد الإنسان يهملها ، تنضم بعضها إلى البعض الآخر ، وترسم بنيات الحياة اليومية [٦٩] . ونحن إذا طالعنا مراسلات كاشف بونڤيل Bonneville في منطقة السافوى في القرن الثامن عشر وجدناها مليئة بإشارات متكررة رتيبة كالألت والعجن تدور حول السدود المطلوب إصلاحها ، والكباري المطلوب ترميمها ، والطرق التي ساءت أحوالها وأصبح من العسير السير فيها . وإذا قرأنا صحائف الأخبار القديمة وجدناها تمتلىء بما لا نهاية له من أخبار اندلاع الحرائق المفاجئة في القرى والمدن ، هكذا احترقت مدينة طروا في عام ١٥٤٧ ومدينة لندن في عام ١٦٦٦ ومدينة نيچني نوڤوجورود في ١٧٠١ [٧٠] ومدينة القسطنطينية في يومي ٢٨ و٢٩ سبتمبر من عام ١٧٥٥ حيث خلف الحريق « فراغاً في المدينة التجارية بلغ محيطه فرسخين » [٧١] . والأمثلة تعد بالآلاف، وهذا قليل من كثير .

والخلاصة أنني أعتقد أن سيمون كازنيتس أصاب كل الصواب عندما كتب : « حتى إذا اتهمني البعض بالمبالغة ، فإنني أتساءل بمنطق النفي ، هل كان هناك بالفعل ***أي*** تكوين لرأس مال ثابت أو دائم في الأزمنة السابقة على عام ١٧٥٠ ، باستثناء « الصروح والمعالم » ، وهل كان هناك أي تكوين تراكمي هام لأصول رأسمالية معمرة فيزيقياً لا تتطلب صيانة مستمرة (أو إحلالاً) يمثل نسبة كبيرة جداً من القيمة الأصلية الكلية . وإذا لم يكن الجزء الأكبر من التجهيزات يعمر لأكثر من خمس أو ست سنوات ، وإذا كان القدر الأكبر من الأرض يتطلب صيانة مستمرة واستصلاحاً دائماً ، عاماً بعد عام ، يتكلف نحو خمس القيمة الأصلية الكلية للأرض ، وإذا كان أغلب المنقولات يتلف بمعدل يعني تبدده شبه الكامل في مدة بين ٢٥ و ٥٠ سنة ، فمعنى هذا أنه لم يكن شيء ذو قيمة يمكن اعتباره بمثابة رأس مال دائم ... وربما كان مفهوم رأس المال ***الثابت*** وليد العصر الاقتصادي الحديث والتقنية الحديثة ولم يكن له وجود قبلهما . » [٧٢] ومن الممكن السير في طريق المبالغة والقول بأن الثورة الصناعية كانت قبل كل شيء آخر طفرة رأس المال الثابت ، رأسمال كان منذ ذلك الحين أغلى قيمة ، ولكنه كان أكثر دواماً ، وإتقاناً ، وكان قادراً على تغيير معدل الإنتاجية تغييراً جذرياً .



كان الحريق كارثة تحيق بالحياة في المدن . هذه الصورة مأخوذة من كتاب تاريخ مدينة برن من تأليف ديبولد شيللينج Diebold Schilling ، ويرجع إلى عام ١٤٧٢ . وتبين الصورة خروج النسوان والولدان والرهبان نجاة بحياتهم ، يحملون ما خف من متاعهم . ولم يكن لدى الناس من وسائل لمكافحة الحريق إلا السلالم المتنقلة ، والجرادل المصنوعة من الخشب التي كانوا يغترفون بها الماء من قنوات الصرف بالمدينة . وعندما شب الحريق أحاط بالمدينة كلها ، كما يقول الكتاب ، في ربع ساعة وأتى على مدينة برن كلها تقريباً . (مكتبة بورجر بيبليوتيك Burgerbibliothek في برن)

فائدة

التحليل القطاعي

كل هذا ينوء بثقله يقيناً على الاقتصاد في مجموعه، ويعوقه. ويكفي أن يتجول الإنسان في *المتحف الألماني* بمدينة ميونيخ، وأن يشاهد النماذج الشغالة التي صنعت مطابقة للآلات الخشبية العديدة التي كانت هي المحركات الوحيدة التي عرفها البشر قبل قرنين من الزمان، وكانت مزودة بتروس بالغة التعقيد، تنم عن ذكاء ومهارة عظيمين، يحرك بعضها بعضاً، وتنقل قوة الماء أو الريح أو الحيوان، لكي يتبين أي قطاع كان هو أكثر القطاعات وهناً وهشاشة في التجهيزات: كان هذا القطاع هو قطاع الإنتاج، المباشر وغير المباشر، والذي يجوز أن نسميه الإنتاج «الصناعي». في هذه الحالة لم يكن السلم الهرمي الاجتماعي وحده هو الذي يخص ٥٪ من المميَّزين والمنعمين - كما كنا نقول لتونا - بالدخول العالية وإمكانية الادخار؛ بل كانت البنية الاقتصادية والتقنية هي التي تحكم على بعض القطاعات - وبخاصة الإنتاج

«الصناعي» والزراعي - بألا تشارك في تكوين رأس المال إلا مشاركة ضعيفة. فهل ندهش إذا وجدنا منذ ذلك الحين أن الرأسمالية بالأمس كانت رأسمالية تجارية، وأنها ركزت أفضل ما أوتيت من جهد ومن استثمارات على مجال التداول والدوران في التجارة؟ إن التحليل القطاعي للحياة الاقتصادية الذي ألمعنا إليه في مطلع الفصل يؤدي بنا إلى نتائج تبرر في غير غموض لماذا اختار رأس المال التجارة، وأسباب هذ الاختيار.

كذلك يشرح هذا التحليل الذي يتناول كل قطاع على حدة تناقضاً بيناً اعتور اقتصاد الأمس، وهو أن البلاد التي كانت متخلفة تخلفاً واضحاً، كان رأس المال الصافي فيها يتكون بسهولة في القطاعات الخاصة بالمميزين والمنعمين في الاقتصاد، وكان رأس مال وفيراً في بعض الأحيان، ولكنه لم يكن من الممكن استثماره استثماراً مفيداً في مجموعه. ثم إننا نلاحظ عملية اكتناز قوية دائمة، كانت تجعل المال يتجمد و«يضمر»؛ فقد كان استخدام رأس المال أقل مما ينبغي. وعندما تحين الفرصة سأقدم بعض النصوص الطريفة عن فرنسا في مطلع القرن الثامن عشر. ولن نستسلم لإغراء الحديث عن الأشياء المناقضة للمألوف، فنقول إن المال لم يكن هو المشكلة، إنما كانت المشكلة تتمثل في إيجاد فرصة ملائمة لاستثمار المال في نشاط يدر ربحاً حقيقياً. كانت تلك حالة إيطاليا، وكانت ما تزال خلابة، في أواخر القرن السادس عشر. خرجت إيطاليا من عصر مليء بالنشاط الاقتصادي القوي فوجدت نفسها ضحية فيض مفرط الغزارة من النقود، ضحية

«سعة» انتشار الفضة ، ذلك المعدن الأبيض الذي كان انتشاره يمكن أن يؤدي إلى نتائج تخريبية ، وكأنما كانت إيطاليا قد تجاوزت حجم الأصول الرأسمالية والفضة التي يستطيع اقتصادها أن يستهلكها ، ولهذا اتجه الناس إلى عمليات شراء أراض قليلة العائد ، وبناء البيوت الريفية البديعة ، وإقامة العمائر الهائلة ، والانطلاقات الثقافية . وإذا صح هذا التفسير ، فلعله يحل جزئياً مشكلة التناقض الذى لاحظ روبرتو لوبيث Roberto Lopez وميسكيمين Miskimin [٧٣] وجوده بين وهن النشاط الاقتصادي وما واكبه من أبهة وبذخ في فلورنسا في زمن لورنزو العظيم Lorenzo il Magnifico .

والمشكلة الأساسية التي يفتح حلها باب حل المشكلات الأخرى هي أن نعرف الأسباب التي جعلت قطاعاً من المجتمع بالأمس ، ذلك المجتمع الذي لا أتردد في وصفه بالرأسمالية، يعيش في ظل نظام مغلق أو متقوقع ؛ وأن نعرف الأسباب التي حالت دون اتساع نطاق هذا القطاع ليشمل المجتمع كله . ربما كان تلك الأسباب هي نفسها شرط بقاء هذا المجتمع، لأن مجتمع الأمس لم يكن يسمح بتكوين رأسمال بمعدل كبير إلا في بعض القطاعات ، لا في كلها ، لا في مجموع اقتصاد السوق آنذاك . أما رؤوس الأموال التي كانت تغامر فيما وراء حدود منطقة الوفرة ، لم تكن تحقق إلا القليل من المردود ، بل ربما تبددت كلياً وجزئياً.

فالتعرف الدقيق على المجال الذي كانت رأسمالية الأمس تلزمه له أهمية مؤكدة، فالكشف عن نمطية رأس المال ، هو من الناحية المقابلة كشف عن نمطية وهن المجتماعات القديمة وعجزها عن تحقيق أرباح . ولكننا قبل أن نتتبع الرأسمالية في القطاعات التي كانت فيها في مكانها الأليف إليها والأثيرعندها ، سنبدأ بفحص القطاعات التي كانت تدخل إليها بطريق غير مباشر وعلى نحو محدود ، وهي قطاعات : الزراعة ، والصناعة، والنقل . كانت الرأسمالية. كثيراً ما تغامر في هذه المجالات ، ولكنها كانت تتراجع ، وكان تراجعها له مغزاه : كانت الرأسمالية في مدن قشتالة مثلاً تتخلى عن استثمار أموالها في زراعة الأرياف القريبة منها في السنوات التالية على منتصف القرن السادس عشر[٧٤]. أما الرأسمالية التجارية في البندقية بعد ذلك بخمسين سنة فقد اندفعت نحو الأرياف وكان السادة أصحاب الأرض في جنوب بوهيميا في العصر نفسه يحولون أطيانهم إلى برك واسعة لتربية أسماك الشبوط ، بدلاً من زراعة الجاودار [٧٥] ؛ وكان البورجوازيون في فرنسا قد كفوا بعد عام ١٥٥٠ عن إقراض الفلاحين ولم يعودوا يقرضون سوى السادة والملك[٧٦]؛ وكان كبار التجار منذ وقت يسبق نهاية القرن السادس عشر ينسحبون من عمليات استغلال المناجم في وسط أوروبا حيث تولت الدولة بالقوة مسئولية المناجم وقامت بإدارتها - في كل

هذه الحالات التي تبدو متناقضة ، وغيرها كثير ، نتبين أن المشروعات التي تركها أصحاب رأس المال كانت قد كفت عن إعطاء مردود كافٍ أو مضمون ، وأن أصحاب رأس المال كان من صالحهم أن يستثمروا أموالهم في *مجال آخر* . ولسان حالهم هو هذا التاجر الذي قال : « خير للإنسان أن يظل عاطلاً » على « أن يعمل عملاً بغير عائد »[٧٧] . وهكذا كان *السعي إلى الربح ، والسعي إلى تحقيق أقصى ربح* هما في ذلك الوقت المبكر القاعدتين اللتين تضمرهما الرأسمالية آنذاك .

الأرض
والمال

تغلغلت الرأسمالية - أو على الأحرى أموال المدن ، أعني أموال السادة النبلاء والبورجوازيين - إلى الحياة الريفية منذ وقت جد مبكر ، حتى إننا لا نجد مدينة واحدة في أوروبا لم تَفِضْ أموالُها من وراء حدودها لتنساب إلى الأراضي المتاخمة لها التي رسمت هالة حولها ، وكلما ارتفعت أهمية المدينة ، زاد اتساع هالتها بقدر أهميتها ، وكانت حركة الاتساع هذه قوية اقتلعت كل ما صادفها . بل إننا نجد أصحاب المال في المدينة يندفعون أحياناً إلى أبعد من تخوم مدينتهم فيشترون أراض في تخوم مدينة أخرى : هكذا اشترى تجار مدينة جنوة في القرن السادس عشر إقطاعيات نبلائية في مملكة نابلي البعيدة . فإذا نظرنا إلى فرنسا في القرن الثامن عشر وجدنا سوق الأراضي والعقارات تمتد هي أيضا وتتسع حتى إن حدودها تجاوزت التراب الفرنسي ، وكان أصحاب المال في باريس يشترون أطياناً في منطقة بريتانيا [٧٨] وفي منطقة اللورين [٧٩] .

كان شراء الأطيان والإقطاعيات يعبر في كثير من الأحيان عن الزهو الاجتماعي، ونسمع في نابلي عبارة سارت مثلاً تتناقله الأفواه : الثري من يشتري إقطاعية فيصبح من النبلاء. وإذا لم يكن امتلاك الأرض يعني الحصول تلقائياً على رتب النبلاء ، فقد كان يقيناً خطوة أساسية على الطريق الموصل إليها ، كان يعني الصعود الاجتماعي . فلم يكن الأمرُ أمراً يقضي فيه الاقتصاد وحده، وإنما كان الاقتصاد عاملاً يلعب دوره إلى جانب عوامل أخرى. هكذا تعددت الأسباب ، فربما اشترى الرجل أرضاً قريبة من المدينة توفر له ما يحتاج إليه بيته من أقوات : كان هذا نهجاً ينتهجه رب الأسرة . وربما اشترى الرجل أرضاً تكون وعاءاً لرأس ماله ومأمناً يلوذ به المال : ومِنْ قائلٍ إن الأرض لا تغش أبداً ، يقصد إنها مضمونة تماماً ، وكان التجار يعرفون هذه الحقيقة حق المعرفة . يشهد على ذلك ما كتبه لوقا دل سيرا Luca del Sera من فلورنسة في ٢٣ أبريل من عام ١٤٠٨ إلى فرنشيسكو داتيني Francesco Datini تاجر براتو PratO يقول له : « لقد أوصيتك بأن تشتري أطياناً، فأقل ميزة تمتاز بها ، هي أنها غير معرضة لغوائل البحر ، ولتقلبات القدر ، أو لما تتعرض له الشركات التجارية ، أو للخسائر . وهأنذا أعيد عليك النصيحة ، وأجعل منها مطلباً . »[٨٠] ولكن الشيء المزعج بالنسبة إلى التاجر هو أن الأراضي لا تشترى ولا تباع بسهولة من نوع سهولة عمليات المضاربة في البورصة . فعندما أفلس بنك تيبلي بيزاني Tieplo Pisano في البندقية في عام ١٥٨٤ ، لم يكن من الممكن تصفية ما كان لديه من أصول عقارية ضامنة إلا ببطء وخسارة [٨١] . وكان تجار ميناء لاروشيل الفرنسي في القرن الثامن عشر يحبون وضع رؤوس أموالهم في شراء بساتين الكروم[٨٢] كاملة أو شراء قطع فيها، ويقدرون

أن الأموال التي يضعونها فيها يمكن استردادها ، عند الحاجة ، دون صعوبة بالغة أو خسارة فاحشة . وكانوا على حق في تقديرهم لأن الأراضي التي كانوا يشترونها كانت بساتين كروم في منطقة راج فيها تصدير ما تنتجه بساتين الكروم من النبيذ . ومثل هذه الأرض ذات الوضع الخاص يمكن أن تلعب دور البنك ! وما من شك في أن الأراضي التي اقتناها تجار ميناء أنتفرين حول مدينتهم في القرن السادس عشر كانت تلعب هذا الدو ، فقد كانوا يستطيعون الاقتراض بضمانها ، ويزيدون اعتماداً عليها من حجم الائتمان في حساباتهم ، وكانت الموارد التي يحققونها من هذه الأراضي أكبر من أن تُغْفَل[٨٣] .

وهكذا نصل إلى النقطة التي نلاحظ فيها ملحوظة هامة وهي أن الأطيان المملوكة لأبناء المدينة، أيا كان مصدر هذه الأطيان – وكان هؤلاء الملاك في المقام الأول من البورجوازيين – لم تكن تلقائياً أطياناً رأسمالية ، يشهد على ذلك أن أصحابها لم يكونوا هم الذين يقومون باستغلالها ؛ وظاهرة انصراف أصحاب الأطيان عن استثمارها استثماراً مباشراً ظاهرة أخذت تشتد وضوحاً ابتداء من القرن السادس عشر. ولا يغير من هذه الحقيقة أن يكون من بين أصحاب الأطيان من حين لحين رأسماليٌ قح ، رجلٌ يعرف كيف يتعامل بالمال . نذكر في هذا المقام آل فوجار ، تجار مدينة أوجسبورج أصحاب الثراء الهائل ، الذين كانوا إمعاناً في إظهار بذخهم يكثرون من شراء إقطاعيات النبلاء وإقطاعيات الأمراء في إقليم شڤابن وإقليم فرنكن ، وكانوا بطبيعة الحال يديرونها بحسب المبادىء المحاسبية المربحة، دون أن يغيروا من بنيتها . فقد ظلت الإقطاعيات النبلائية على حالها بما ارتبط بها من حقوق تقليدية وبما كتب على الفلاحين فيها من تأدية عشور إلى النبيل صاحب الإقطاعية [٨٤]. كذلك كان التجار الإيطاليون المقيمون في ليون أو رجال الأعمال من أبناء جنوة المقيمون في نابلي يشترون إقطاعيات نبلائية لينالوا بشرائها ألقاب النبلاء ، ولكنهم لم يكونوا يتحولون إلى رجال أعمال عملهم استثمار الأرض . . .

وربما قبضت الرأسمالية على الأرض وأخضعتها كل الإخضاع لنظامها ، وأعادت تشكيلها من أعاليها إلى أسافلها . وسوف نتعرض بعد قليل لأمثلة من أسلوب الزراعة الرأسمالي ، وهي أمثلة عديدة ، منها أمثلة تقبل الجدل ، ومنها أمثلة لا تقبل الجدل ، ولكنها قليلة ، تعتبر بالقياس إلى المتاح من أمثلة الإدارة والهيكلة التقليديتين كالأقلية بالقياس إلى الأكثرية، حتى إنها لتعتبر حتى القرن الثامن عشر الاستثناء الذي يؤكد القاعدة .

الشروط الأولى للزراعة الرأسمالية

تتسم الأرياف في الغرب بأنها نبلائية وفلاحية في وقت واحد . فما هو السبيل الذي تسلكه الرأسمالية لتتعامل معها في يسر وتشكلها بحسب أهدافها ؟ ولقد كانت حياة النظام



الموسهوف Almoshof. صورتان لا نعرف لهما رسام ، محفوظتان في متحف نورنبرج بألمانيا يشهدان على انتشار الدُور الريفية المنيفة في القرن السابع عشر . وتمثل الصورة الأولى (إلى أعلى) تبين شكل الإقطاعية في القرن السادس عشر ، وتبين الصورة الثانية (على الصفحة المقابلة) الشكل الذي أصبحت عليه في القرن السابع عشر ، تحتمي وراء نفس الأسوار .

النبلائي صعبة في كل مكان . وإذا أراد النظام الرأسمالي في الإدارة والحساب الاقتصادي أن يمكن لنفسه في مجال استغلال الأراضي ، فلابد أن تترافر له شروط مبدئية : أن يكون النظام النبلائي قد ألغي أو على الأقل استبعد أو عدِّل (وربما يتم ذلك من داخل النظام القائم نفسه بمعنى أن يقوم النبيل نفسه أو الفلاح الذي اغتنى وأصبح هو كبير القرية بتأدية دور الرأسمالي) : أن تلغي حريات الفلاحين أو على الأقل تحور وتحدد (وكانت مسألة الأملاك العامة مسألة هامة بالغة الأهمية في هذا المجال) ؛ أن يكون العمل في الأبعدية حلقة في شبكة قوية من شبكات العمل التجاري ذوات المدى البعيد – لتصدير القمح، والصوف ، والنيلة (٨٥) ، والفوّة الحمراء ، والنبيذ ، والسكر ؛ أن يتم الأخذ بنظام إدارة «رشيدة» عقلانية ، تقودها سياسة ذكية تتحكم في العائد وإصلاح الأرض ؛ أن تكون هناك تقنية مجرَّبة تحرك الاستثمارات واستخدامات الأصول الرأسمالية الثابتة ؛ وأن تكون هناك عند قاعدة المنظومة طبقة بروليتارية تعمل مقابل أجر .

فإذا لم تتوافر هذه الشروط في المشروع ، لم يكن المشروع رأسمالياً بمعنى الكلمة، ولكنه قد يكون في الطريق إلى الرأسمالية . ونحن نلاحظ أن هذه الشروط العديدة ، إيجابية كانت أو سلبية ، شروط صعبة التحقيق . وما الذي جعل هذه الشروط فعلاً صعبة التحقيق في تسعة أعشار الحالات ؟ ليس من شك في أن السبب في ذلك يتمثل في أن الداخل إلى

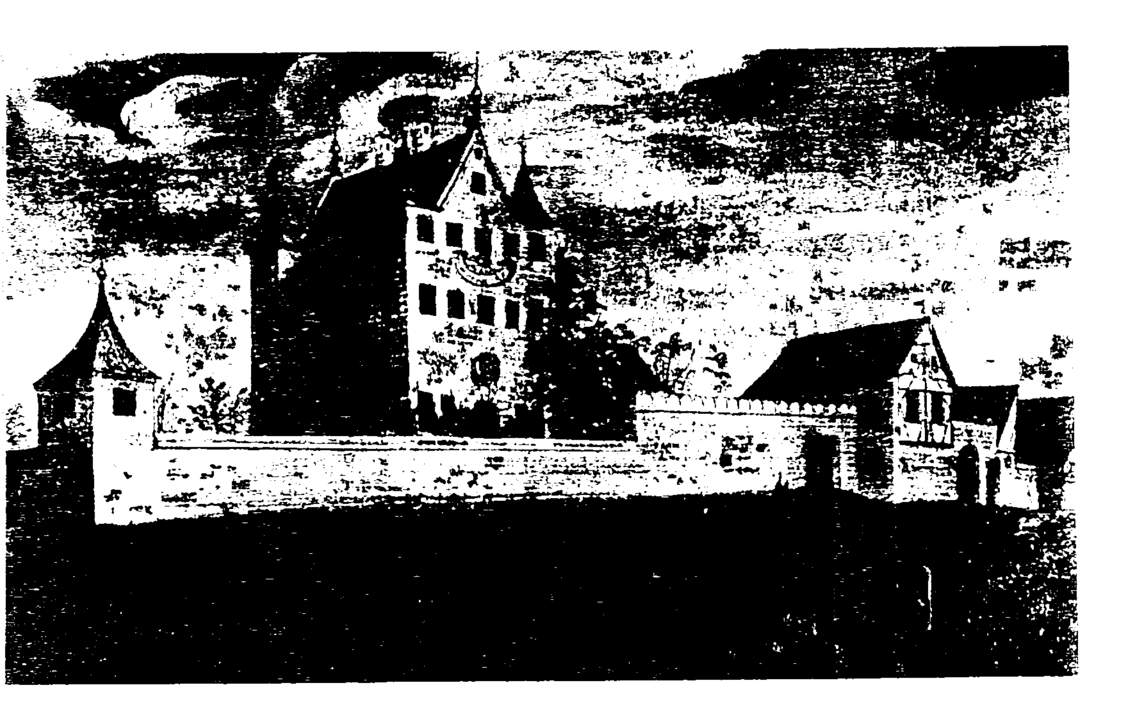
الأرياف لا يدخل إليهاحرٌ التصرف ، قادراً على أن يفعل ما يحلو له ، فهناك البنية النبلانية العليا حقيقة واقعة قوية ، عنيدة المقاومة ، شديدة المراس ، وهناك عالم الفلاحين يقف راضياً قرير العين يرفض التجديد .

وهذا قنصل فرنسي لاحظ في عام ١٨١٦ حالة « الإهمال والبؤس المفزعة » التي عانت منها سردينيا التي كانت في « قلب الحضارة الأوروبية » (٨٦) . كانت العقبة الأساسية التي تواجه الجهود « المتنورة » تَصْدُرُ عن عالَم من الفلاحين المتخلفين الخاضعين لاستغلال مثلث، استغلال : الدولة ، والكنيسة ، والإقطاع . كان هؤلاء الفلاحون يعيشون عيشة « همجية »، « فيرعون قطعان ماشيتهم ، أو يفلحون حقولهم ، وقد تمنطقوا بخناجرهم وحملوا بنادقهم على أكتافهم » ، واستهلكت قواهم الصراعات العائلية والقبلية . ليس من السهل على أي شيء جديد أن ينفذ بسهولة إلى داخل هذا العالم العتيق ، حتى ولا زراعة البطاطس التي جربت بنجاح ، ولكنها لم تنتشر انتشاراً عاماً بين الناس على الرغم من فائدتها في إطعام الناس عندما تلم بها المجاعة ، حتي لقد سميت « جذْرَ المجاعة » . ونعود إلى قنصلنا ليحدثنا عنها : « لقد سخر الناس من تجارب زراعة البطاطس ، وهزئوا بها؛ أما محاولات زراعة قصب السكر [التي أجراها نبيل من نبلاء سردينيا شغوف بالزراعة] فقد تعرضت لحملة من الحقد والجهل والسوء ، وعوقب الرجل كأنه ارتكب جريمة ، ووجد العمال الذين استقدمهم مقتولين الواحد تلو الآخر ، وكان قد تكلف تكاليف باهظة في استقدامهم .» ونقرأ عن رجل من أهل مارسيليا مر بالجزيرة ودهش عندما رأى غابات البرتقال في أولياستر ا ، فقد كانت الأشجار « مليئة بالقوة والصحة وكانت أزهارها المتساقطة تكسو الأرض كفراش كثيف دون أن يفيد أحد من أهل المنطقة منها بأقل فائدة». فاشترك مع عدد من مواطنيه وأقاموا معملاً للتقطير ، اشتغل موسماً كاملاً . ولكن أسفاه! عندما عاد فريق العمل، بعد إجازة قضاها في فرنسا، إلى الجزيرة وجد المعامل قد هدمت، والمعدات والأجهزة قد نهبت . فانتهى المشروع .

وهناك بلا شك مجتمعات من الفلاحين تخضع لأساليب عامة فيها قدر كبير من التفتح، ولكننا اخترنا هنا حالة متطرفة هي : سردينيا ، تلك الجزيرة التي ماتزال إلى يومنا هذا تعاني من التخلف . ولنذكر ذلك التاجر من أبناء جنوة ، من أسرة سبينيللي Spinelli، والذي أصبح في مملكة نابلي نبيلاً تسمى باسم السيد كاستروڤيللاني ، وخطر بباله أن يكون هو المتصرف في أمر جلب وإقامة عمال التراحيل bracciali وكانوا يسمونهم في تلك المنطقة fatigatori. فإذا بأهل القرية أو قل الجماعة università ، هي التي تمسك بالزمام، وتطلب إلى السيد ألا يرهق عمال التراحيل وألا يحملهم فوق طاقتهم ، وإلا نفروا من العمل وامتنعوا عن الحضور للعمل في بساتين كرومنا على النحو الذي اعتدناه (٨٧) !

وقد نخلص من هذا كله إلى القول بأنه لم يكن من قبيل المصادفة أن تتجه المشروعات الزراعية الجديدة إلى الخلاء، حيث المستنقعات أو الغابات . كان أصحاب هذه المشروعات يفضلون هذا الخلاء على أن يكون عليهم أن يقلبوا العادات والنظم التي سارت عليها الأبعديات . من هذا القبيل ما فعله في عام ١٧٨٢ رجل مجدد هو ديلپورت Delporte ، قام بمشروع لتربية الأغنام على الطريقة الإنجليزية ، فاختار شريحة من الأرض في غابة *بولوني سور مير* Boulogne-sur-Mer ، اقتلع اشجارها ، ثم استصلحها بإضافة مخصبات من الطين الأبيض ، وحولها إلى مراع [٨٨] . ويصح أن نضيف معلومة ثانوية وهي أن هذا الرجل واجه هناك مشكلة حماية أغنامه من ذئاب الغابة ، ولكنه على أية حال كان بعيداً بها عن أيدي البشر !

دار السيد القديمة المتواضعة أصبح جزء منها بيت المدير أو الحارس ؛ ونُكِّسَ الجزء الاخر إلى نصف ارتفاعه القديم فاصبح شرفة مكشوفة : أما صاحب الأبعدية الجديد فقد اتخذ لسكناه بناء ضخماً ، له قبابه وأبراجه ، وله سمات القصر المنيف .



الفلاحون بين الكثرة والبلادة وضعف الإنتاجية

أهم ما يلفت النظر في أمر الفلاحين هو عددهم الكبير، فهم الغالبية العظمى من البشر، وينجم عن ذلك أنهم يتكاثفون، ويتعاضدون، ويتيحون لأنفسهم إمكانات للمقاومة أو للبلادة التلقائية. ولكن الكثرة تعني أيضاً ضعف الإنتاجية. فإذا لم تكن التربة تعطي من الغلة إلا ما ضَعُفَ، فهناك قاعدة منتشرة انتشاراً يوشك أن يكون عاماً، تقول إنه ينبغي في هذه الحالة زيادة مساحة الأرض المنزرعة، وزيادة عمل العمال، وتحقيق التوازن المطلوب عن طريق مزيد من العمل. ولنذكر على سبيل المثال فراسّو Frasso وأرپايا Arpaia، قريتين فقيرتين من وراء ظهر نابلي، لا تبعدان عن قرية نعمت بشيء من الغنى هي قرية مونتيسارکيو Montesarchio. أما القريتان الفقيرتان فكانت الإنتاجية فيهما منخفضة، حتى إن المحصول الذي كانت تنتجه مساحة من الأرض في قرية مونتيساركيو، لم يكن من الممكن تحقيقه في القريتين إلا بزراعة ثلاثة أضعاف المساحة. والنتيجة هي: القريتان الفقيرتان ترضيان بنسبة مواليد مرتفعة، ولهذا انخفض سن الزواج، حتى يمكن توفير يد عاملة وفيرة نسبياً (٨٩). ومن هنا نفهم التناقض المُلِح في كثير من الكيانات الاقتصادية القديمة حيث نرى أريافها تغص بالسكان فوق طاقتها، وتقترب من حد القحط والمجاعة ولكنها تضطر دائماً عاما بعد عام إلى الاستعانة بأعداد من عمال التراحيل الموسميين، يعملون في حصاد القمح، وقطف العنب، وتدرية القمح، عمال يقومون بالأعمال الشاقة، في أيام الشتاء البارد، منهم من يحملون المعاول يحفرون بها القنوات - يأتون من عوالم خارجية أكثر فقراً ومن بين حشود المتعطلين المختلطة المضطربة. ولدينا إحصائية ترجع إلى عام ١٦٩٨ نجد فيها الأرقام التالية عن زمام أورليان : ٢٣٨١٢ فلاحون يعملون على المحراث، ٢١٨٤٠ عمال في بساتين الكروم، ٢١٢١ طحانون، ٥٣٩ بستانيون، ٣١٦٠ رعاة، ٣٨٤٤٤ أُجَرِيّة باليومية، ١٣٦٩٦ خادمات، ١٥٠٠٠ خدم وهذه الأرقام لا تمثل عدد السكان الفلاحين في مجموعه، فهي إذا استثنينا الخادمات لا تتضمن النساء والأطفال. وإذا قدرنا عدد السكان بنحو ١٢٠٠٠٠ نسمة وجدنا عدد الخادمات والخدم والأجرية أكثر من ٦٧٠٠٠ يعملون مقابل أجر (٩٠).

ومن المتناقضات أن نرى أن هذا العبء الزائد من البشر يمثل عائقاً يعرقل تقدم الإنتاجية: فهذا هو شعب من الفلاحين كثير لعدد، يقترب من حد الكفاف يضطر إلى العمل بدون انقطاع ليواجه عوائد المقادير عندما تتوالى المحاصيل الرديئة، وليدفع ما يفرض عليه من ضرائب، وكأنما انحبس في سجن من أعماله وأعبائه اليومية لا يستطيع منه فكاكاً. ولا يمكن أن نتخيل أن مثل هذه البيئة يمكن أن تكون مجالاً تنتشر فيه ألوان التقدم

التقني انتشاراً سهلاً ، أو يقبل المخاطرة بإدخال مزروعات جديدة أو بالدخول إلى أسواق جديدة . بل هي بيئات تضطرب فيها حشودٌ من البشر تملّكتها عاداتٌ متكررة روتينية ، أو استسلمت لسباتٍ ودعة ، وإن لم يكن من الممكن أن نصفها بأنها جماعات خضعت للقهر أو آثرت السكينة . فقد كانت تنتفض من حين لحين وتثور ثورات عارمة لا قِبَلَ لأحد بشراستها وفظاعتها . وانظر إلى تلك الهوجة العارمة الشبيهة بالفيضان عندما هبت حشود الفلاحين الصينيين تناصر آل مينج في عام ١٣٦٨ وتقضي على حكم المنغوليين الأجانب . وإذا لم نكن قد شهدنا زحفاً هائلاً للفلاحين بهذه الضخامة في أوروبا ، إلا أن ثورات الفلاحين كانت تتفجر بانتظام .

ولا يماري أحدٌ في أن هذه الانتفاضات المتأججة كانت نارها تخمد الواحدة بعد الأخرى، ثورة الفلاحين في منطقة ليلديفرانس Ile-de-France في عام ١٣٥٨ ، أو تمرد العمال الإنجليز في عام ١٣٨١ ، أو حرب الفلاحين المجر [٩١] بقيادة دوسا Dozsa في عام ١٥١٤ - تلك التي انتهت بتعليق الآلاف على المشانق - أو حروب الفلاحين الألمان في عام ١٥٢٥، أو تمرد فلاحي نابلي في عام ١٦٤٧. وكانت طبقة السادة ، من حيث هي بنية اجتماعية فوقية في العوالم الريفية ، هي التي تسترد مكانتها ، يعينها الأمراء ، ويساندها تواطؤ مقصود أو لا شعوري من جانب مجتمعات المدن التي كانت تحتاج إلى كدح الفلاحين وكدهم . على أننا نلاحظ أن الفلاح لم يكفّ عن الثورة على الرغم من هزيمته المرة تلو المرة . وكان إذا فشلت ثورته المعلنة ، انقلب إلى ثورة مكتومة ، ثم عاد إلى الثورة المعلنة بعد حين وهكذا دواليك. والرأي عند جيورج جرول Georg Grüll [٩٢] وهو مؤرخ نمساوي تخصص في تاريخ الفلاحين النمساويين أن الهزيمة الساحقة التي انتهت بها حرب الفلاحين الباورنكريج Bauernkrieg في عام ١٥٢٥ لم توقف الحرب الاجتماعية الخفية التي ظلت مستمرة حتى عام ١٦٥٠ بل بعده . كانت حرب الفلاحين حرباً تعتمد على بنية بعينها ، ولهذا لم تكن لتقف عن حد أبداً . كانت أطول أمداً من حرب المائة عام التي استمرت من عام ١٣٣٧ إلى عام ١٤٥٣ .

البؤس
والبقاء على الحياة

زعموا أن مكسيم جوركي قال ذات يوم : « الفلاحون هم هم في أي مكان كانوا .» [٩٣] فهل أصاب في هذا القول الذي نسب إليه ؟ أغلب الظن أنه أصاب .

فالفلاحون جميعاً يشتركون في بؤس مستمر لم يفارقهم أو لم يكد يفارقهم لحظة، وفي صبر يرتفع إلى مستوى كل مصيبة ، وقدرة خارقة على المقاومة مع الانحناء أمام الظروف، وبطء في التصرف لا تدحضه انتفاضاتهم السريعة عندما يثورون ثوراتهم ، وفن يائس ميئس يأخذون به في صدودهم أينما كانوا عن الجديد الذي يصمونه بأنه من «البدع» [٩٤].

ودأبٍ لا مثيل له أيضاً في إعادة التوازن إلى ميزان حياة الفقر والعوز والفاقة يشبه البناء الواهي . أما أنهم يعيشون على مستوى منخفض، يعانون شظف العيش ، فهو شيء مؤكد، على الرغم من هذه أو تلك الاستثناءات ؛ ومن قبيل هذه الاستثناءات ما عرفه الفلاحون من سعة في منطقة تربية الماشية في القرن السادس عشر في ديتمارشن Dithmarschen جنوبي شبه جزيرة يوتلاند Jutland – أو يوللاند Julland – وتبدأ في الدنمرك ، وتنتهي في هولشتاين Holstein بألمانيا (٩٥) ؛ ومن قبيلها أيضاً بعض البقاع المتفرقة التي عرف الفلاحون فيها رغد الحياة ، وعرفت استعارياً باسم «جزر رفاهية الفلاحين» في الغابة السوداء ، وبعض مناطق بافاريا وهيسن وتورنجن بألمانيا (٩٦) ؛ ثم الربوع الريفية الهولندية القريبة من أسواق الجملة في المدن ؛ والجزء الغربي من منطقة لومان ؛ وقطاعات كبيرة من الأرياف الإنجليزية ؛ وبساتين الكروم في أماكن كثيرة – وهذه أمثلة قليلة من بين الكثير. ولكننا إذا أتيح لنا حصر كامل لوجدنا أن صورة البؤس السوداء هي الغالبة ، ولوجدناه ترتسم على خريطة الدنيا كنقاط سوداء بالآلاف .

ولا ينبغي لنا على الرغم من ذلك أن نبالغ في الألوان السوداء ، فقد عَبَرَ الفلاح البؤس وعرف كيف يتصرف ، وقدرة الفلاح على التصرف حقيقة واقعة من الحقائق العامة . وقد تصرف الفلاح ودبر أمور حياته بفضل احترافه حرفاً إضافية كثيرة (٩٨) ، منها : الأعمال الحرفية ، أو أعمال «صناعة» الكروم التي كانت صناعة حقيقية ، أو صناعة العربات . ولا ينبغي أن ندهش عندما نجد في السويد وانجلترة فلاحين يعملون في الوقت نفسه عمال مناجم أو محاجر أو حدادين ؛ وفي منطقة سكانيا السويدية كان الفلاحون يعملون ملاحين ويركبون البحر في سفن تبحر بمحازاة سواحل بحر البلطيق وبحر الشمال ؛ كذلك نلاحظ أن كل الفلاحين تقريباً يمارسون بشكل أو آخر النسيج أو يعملون شيالين موسميين . أما في إقليم إستريا[على البحر الأدرياتيكي] ، فعندما أشرف القرن السادس عشر على نهايته، وأعيد نظام استعباد الفلاحين ، هرب كثير من الفلاحين من الفلاحة واشتغلوا حمالين وعتالين وعمال نقل وباعة جائلين ويمموا شطر موانيء البحر الأدرياتيكي ، ونشروا صناعة حديد بدائية وأقاموا أفراناً عالية لاستخراج الحديد ، كانت من النوع الفلاّحي (٩٩) . ونقرأ في تقرير جاد ورد في السوماريا Sommaria «أن مملكة نابلي فيها كثير من المُتَسَبِّبِين الأجراء bracciale لا يعيشون فقط من الشغل باليومية ، ولكنهم يقومون في كل عام ببذر ستة طومولات tomola من القمح أو الشعير [...] ويزرعون الخضروات ، ويحملونها إلى السوق ، ويحتطبون ، فيقطعون الشجر ويبيعون خشب الوقود ، وينقلون بالأجر حمولات على ظهور مواشيهم ؛ ثم هم بعد كل هذه الأعمال التي يمارسونها يطالبون بألا يدفعوا ضرائب إلا على عملهم الأساسي كمُتَسَبِّبين أجراء » (١٠٠) وهناك دراسة حديثة تظهرنا على أن هؤلاء الأجراء كانوا علاوة على ما تقدم يعملون في الإقراض والاقتراض ، مرابين على نطاق ضيق ، وعاملون في تربية الماشية .

طول الزمن
لا يعني عدم حدوث تغير

هذه الأمثلة التي أوردناها تبين من تلقاء نفسها جوانب الخطأ في حكم جوركي ، فهناك ألف طريقة وطريقة للبؤس ، ألف طريقة وطريقة ليكون الإنسان بائساً . ولقد ألفنا لوسيان ليفيفر يقول في حديثه عن الاختلافات الإقليمية « ***إن فرنسا طابعها التنوع*** »، ونوسع الدائرة فنقول ***إن العالم يقوم على التنوع*** ، ومن العوامل المؤثرة على التنوع: التربة، والمناخ ، والثقافات ، و« الفروق» التاريخية ، والاختيارات القديمة القائمة ، وهناك وضع الملكية ووضع الأفراد . فمن الممكن أن يكون الفلاحين عبيداً ، أو عبيد الأرض ، او مزراعين بالعمولة ، أو أصحاب حكر ، أو أحراراً ، أو نظار زراعة ؛ ومن الممكن أن يكونوا تابعين للكنيسة، أو لكبار السادة، أو لأشراف من الرتبة الثانية أو الثالثة ، أو لكبار الملاك العقاريين. وفي كل حالة من هذه الحالات يكون للفلاح وضع مختلف .

هذا التنوع على مستوى المكان ، لا يماري فيه أحد . ولكن المؤرخين المتخصصين في تاريخ حياة الفلاحين يميلون اليوم ، في إطار منظومة جامدة بعينها ، إلى تصور مواقف ساكنة لا تتحرك على مستوى الزمن ، ويرون أنها تتسم بالتكرارية الدائمة . وإليك إليو كونتي Elio Conti ، المؤرخ العظيم الذي تخصص في الريف التوسكاني، يرى أن أحوال الريف التوسكاني لا يمكن تفسيرها إلا على أساس المدى الطويل من خلال ملحوظات مستمرة تتتابع ألف سنة [١٠١] . أما بالنسبة للأرياف المحيطة بباريس فهناك مؤرخ يؤكد أن «البنيات الريفية لم يطرأ عليها تغيير في الفترة من عصر الملك فيليب الجميل [الذي حكم فرنسا من عام ١٢٨٥ إلى عام ١٣١٤] إلى القرن الثامن عشر » [١٠٢] . هؤلاء المؤرخون يرون أن الاستمرار هو القاعدة المهيمنة . وكان ***فرنر زومبارت*** يقول فيما مضى أن الزراعة في أوروبا ظلت وقتاً طويلاً كما هي لم تتغير من عصر شارلمان إلى عصر نابليون: وكانت كلمته هذه تقصد إلى استفزاز عدد من المؤرخين في زمانه . أما اليوم فإن كلمته هذه لا تستفز أحداً . بل إن أوتو برونر Otto Brünner ، مؤرخ المجتمعات الريفية النمساوية، يذهب إلى أبعد مما قال به زومبارت حيث يقول دون مواربة : « طبقة الفلاحين تكوّن منذ نشأتها في العصر الحجري الحديث وإلى القرن التاسع عشر أساس بناء المجتمع الأوروبي، ولقد ظلت آلاف السنين لا يكاد يطرأ على جوهرها أثر من التغييرات التي شهدتها بنيات الأنماط السياسية للشرائح الأعلى في المجتمع » [١٠٣].

ولكن لا يليق بنا أن نصدق معصوبي الأعين بأن تاريخ الفلاحين يحكمه جمود مطبق. نعم ، إننا نرى منظر القرية لا يزال إلى يومنا هذا على ما كان عليه في عصر لويس الرابع

عشر، لم يتغير . نعم إن أبناء عمومة هذه المؤرخة القدامى من أهل منطقة فوريه Forez الفرنسية « ما يزالون إلى اليوم يشبهون الأشباح القديمة القريبة من أولئك الذين نعرفهم من وصايا التوريث التي كتبوا حججها في القرن الرابع عشر»(١٠٤). كذلك تربية الماشية في تلك الأرياف لا يبدو عليها أنها « كانت في عام ١٩١٤ مختلفة كثيراً عما كانت عليه في عام ١٣٤٠ »(١٠٥) . الحقول ظلت هي هي ، والبيوت ، والحيوانات . والبشر ، والكلام ، والأمثال ... نعم، كل هذا صحيح ، ولكن هناك أشياء أخذت تتغير ، ولم تكف عن التغير . ولننظر إلى قرية ميتشدورف Mitschdorf الصغيرة في شمال الألزاس ، لنجدها بين عام ١٧٦٠ وعام ١٧٧٠ تنصرف عن البُرّة السوداء ، تلك الغلة العتيقة ، وتتخذ بدلاً منها القمح ، وما هذا بالشيء الهين ؟ والقرية نفسها تتحول بين عام ١٧٠٥ وعام ١٨١٦ (وفي عام ١٧٦٥ على وجه اليقين) من نظام الدورة الزراعية ذات الثلاث سنوات إلى الدورة الزراعية ذات السنتين(١٠٦) وما هذا بالشيء الهين ؟ وقد يقول قائل تلك تغييرات صغيرة ، ولكن هناك تغييرات هائلة . فكل مرحلة طويلة مهما طالت تنتهي ذات يوم ، وهي لا تنتهي بغتة ، ولا تنتهي في مجموعها أبداً ، وإنما الذي يحدث هو أنها تصاب بتصدعات . من التغيرات الحاسمة ما حدث في عصر ملكة فرنسا بلنش دي كاستي [ولدت عام ١١٨٨ وتوفيت عام١٢٥٢] وابنها الملك لويس التاسع المعروف بالقديس لويس الذي حكم فرنسا من عام ١٢٢٦ إلى ١٢٧٠ عندما حصل الفلاحون ، سواء منهم من كانوا من عبيد الأرض أو من الطلقاء ، على حريتهم من السادة في المنطقة المحيطة بباريس ، وكان استعبادهم يتمثل في ثلاثة أمور : ***ضريبة الرؤوس ، الالتزام بالزواج من بنات المنطق الخاضعة للسيد إلا أن يوافق على غير ذلك ، حق السيد في وراثة عبيد أرض،*** وتعددت عمليات العتق والتحرير . وكان البشر الطلقاء يختلطون أحياناً بعبيد الأرض بحيث أوشكوا أن يفقدوا حريتهم بينهم ويعاملوا معاملتهم . كذلك من الأحداث الحاسمة ما تمكن منه الفلاحون، بفضل تغير الحياة الاقتصادية ، من التضافر في دفع مبالغ من المال على سبيل ***البدلية*** لقاء اعفائهم من التزاماتهم، حدث هذا في أورلي Orly، وسوسينبري-Sucy-en Brie، وبواسي Boissy وغيرها - وكانت حركة قدر لها أن تتسع لتساعاً كبيراً(١٠٨) ومن الأحداث الحاسمة أيضاً أن تحرر الفلاحين سلك سبيله خلال بقاع بعينها من أوروبا وانتشر فيها انتشار الوباء ، وكانت تؤثر أول ما تؤثر على المناطق ذات النشاط الاقتصادي المتميز، كذلك كان للجوار أثره، فربما انتقل تحرر الفلاحين إلى المنطقة المجاورة تنتقل من منطقة ما إلى المنطقة المجاورة لهاحتى أذا لم تكن ظروفها الاقتصادية متميزة. وهكذا تغلغلت الحركة إلى مملكة نابلي، بل وصلت إلى منطقة كالابريا في أقصى الجنوب، ولم تكن من المناطق الرائدة في النشاط الاقتصادي؛ ونعرف أن الكونت سيد سنوبولي Sinopoli، بذل ما بذل

من جهد لاسترجاع الفلاحين الهاربين من أرضه في عام ١٤٣٢ دون جدوى (١٠٩). هكذا تلاشى استعباد الفلاحين ، وانتهى عهد التصاقهم بالطين . واختفت الكلمات القديمة التي كانت تدل عليه من القاموس الجديد في كالابريا adscripti, villani, censiles, redditici ولم تبق إلا كلمة واحدة هي vassalli (١١٠) . ومن الأحداث الهامة أيضاً أن الفلاح المستعبد في جنوب النمسا كان ، إذا تحرر ، يسمحون له بلبس قبعة حمراء علامة على التحرر (١١١) . ومن الأمور الهامة أن نظام التقسيم المسمى ترياج triage ، والذي كان يقسم الأراضي العامة بين السادة والفلاحين ، فشل في فرنسا في القرن الثامن عشر بصفة عامة ، بينما تولد عنه في انجلترة زمامات خاصة سميت enclosures . وعلى العكس من هذا الاتجاه التحرري، نراهم في بولندة يعودون بعد تحرير الفلاحين إلى فرض الاستعباد مرة أخرى في القرن السادس عشر ، وإذا بعبيد الأرض أناس خبروا التعامل مع السوق المباشرة في المدينة، بل التعامل مع التجار الأجانب (١١٢) . كل هذه الأحداث التي ذكرناها كانت حاسمة ، كان كل حدث منها تحولاً يغير وضع آلاف من البشر تغييراً عميقاً .

وهكذا فإن مارك بلوك Marc Bloch (١١٣) أصاب فيما أخطأ فيه فردينان لو Ferdinand Lot الذي رأى أن طبقة الفلاحين الفرنسيين تمثل« منظومة اسمنية متينة لا تعتورها شروخ ». فقد حدثت في البناء شروخ ، وتهروات ، وتصدعات ، وتقلبات ، . وكما حدث بالنسبة للعلاقات بين السادة والفلاحين ، فإن هذه التحولات الحاسمة حدثت أيضاً في علاقات التعايش بين المدن والأرياف ، وكانت هذه التحولات تؤدي تلقائياً إلى اقتصاد سواق، وكانت على هذ النحو تهز أركان التوازن الريفي .

ولم تكن السوق وحدها هي التي يتناولها التحول ، فقد كانت المدينة في كثير من الأحيان تلقي بما فيها من حرف إلى الأرياف ، وكانت هذه الحرف عندما تخرج من المدينة الى الريف تتخلص من القيود التي تفرضها الاتحادات الحرفية المنشأة فيها ، وكانت المدينة تستعيد الحرف مرة أخرى إلى داخل أسوارها وتفتح لها زراعيها إذا وجدت ذلك في ذلك صالحها. ثم إن الفلاح كان لا يفتأ يترك الريف ، وينتقل إلى المدينة تجذبه إليها الأجور الأعلى. وكذلك كان السيد صاحب الأرض الريفية يبني في المدينة بيته أو قصره . وكانت إيطاليا تتقدم على أوروبا في هذا المضمار ، وعرفت النزوح من الريف إلى المدينة قبل غيرهامن البلدان الأوروبية وأسمته إنوربمينتو inurbamento . وكان السادة الريفيون عندما يتحولون إلى حضريين يجلبون معهم إلى المدينة عشائرهم الكبيرة فإذا هي تثقل على اقتصاد المدينة وحياتها (١١٤) . وإذا أقام الإنسان في المدينة وجد فيها رجال القانون يكتبون لمن لا يعرف الكتابة ، وسرعان ما يتبين زيفهم وأنهم يظهرون الصداقة ويبطنون الشر، ويتقنون المراوغة والألاعيب، ويسلكون مسلك المرابين الذين يجلعون الناس يوقعون على

أوراق استدانة، ويطالبونهم بفوائد باهظة، ويستولون على أملاكهم رهناً ثم يسلبونهم إياها. وانظر إلى كازانا casana اللومباردي أو محل التسليف الذي كان يتولاه رجل من إقليم لومبارديا، كيف أصبح منذ القرن الرابع عشر الفخ الذي يقع فيه الفلاح الذين يستدين، ويبدأ الفلاح طريقه بأن يرهن هناك مواعين مطبخه، ثم « دنان خمره »، ثم أدواته الزراعية - ثم ماشيته، ثم ينتهي برهن أرضه [115]. وكان الربا يصل إلى فوائد فاحشة مذهلة عندما تشتد بالمدين الصعاب، ففي نوفمبر من عام ١٦٨٢ استنكر مدير الألزاس الربا الفاحش المقيت الذي يقع الفلاحون في براثنه: « إن أهل المدينة ليضيقون الخناق حول رقاب الفلاحين ويضطرونهم إلى دفع فوائد تصل إلى ٣٠٪ »، بل منهم من طلب من المستدينين الريفيين أن يرهنوا عندهم أراضيهم، وألزموهم بأن يحصلوا على سبيل الفائدة « نصف المحصول [...] وقد تبين أن نصف المحصول هذا يساوي مبلغ الدين نفسه، يضطر المدين إلى دفعه عاماً بعد عام »؛ ليس من شك في أن هذه الديون كانت بفائدة قدرها ١٠٠٪ [116].

نظام السادة لم يمت

في الغرب

كان نظام السادة قد تغلغل في حياة الفلاحين، واندمج فيها، يحميها تارة، ويستبد بها تارة أخرى. ويمكننا أن نتبين آثارهذا النظام حتى اليوم في كل ربوع أوروبا. وأنا أعرف قريتين متوسطتين في فرنسا بين منطقة باروا Barrois ومنطقة شامبانيا Champagne، كانتا فيما مضى في زمام متواضع تابع لأحد السادة. انقضى من الزمن ما انقضى، ولكن السراي لا تزال قائمة على مقربة من إحدى القريتين، على الهيئة التي رممت عليها في القرن الثامن عشر، ومن حولها حديقتها الكبيرة، وأشجارها، وبركها، ومغارتها. وكانت تتبع السيد صاحب السراي طواحين (لم تعد تعمل ولكنها ما تزال قائمة) وبِرَكٌ (كانت موجودة إلى عهد قريب). أما الفلاحون فكانوا لهم حدائقهم، وغيطان قِنَّبهم، ومراعيهم، وبساتين كرومهم، وحقولهم حول بيوتهم في القرية، وقد تلاصقت جدرانها، وكانت الحقول إلى عهد قريب تقسم إلى ثلاثة أقسام بحسب الدورة الزراعية. قسم للقمح، وقسم للشوفان، وقسم للراحة، وكانت الدورة الزراعية تتتابع عاماً بعد عام. وكانت الغابات القريبة المشرئبة فوق التلال تتبع السيد مباشرة من حيث هي أملاك له، وكانت له « محميتان »، محمية في كل قرية. وقد خلَّف جزء من أطيان السيد اسمه على مكان هو لاكورڤيه La Corvée أي

« السخرة »؛ أما الجزء الثاني فقد تحول إلى مزرعة ضخمة تشذ عن الحقول الصغيرة

التي يمتلكها الفلاحون . أما الغابات النائية فكانت هي الوحيدة التي تركت مفتوحة أمام الفلاحين لسد حاجتهم منها . والناظر إلى القريتين يخرج بانطباع هو أنهما عالم منغلق على نفسه . فيه فلاحوه الحرفيون (الحداد ، وصانع العربات ، والإسكاف ، والسروجي، والنجار) ، ويصر على إنتاج كل شيء حتى النبيذ . فإذا تجاوزنا ببصرنا الأفق رأينا قرى أخرى مجتمعة ، متقاربة ، متلاصقة : هذه القرى كانت في زمامات تابعة للسادة . نسيها الناس ، وبقيت عبارات السخرية والتهكم منها في التراث الفولكلوري .

وكأني بهذا الذي وصفته صنعت إطاراً نضع فيه عناصر الصورة ، وهي : السيد والضرائب التي تسدد للسيد فضة وعينيات وعملاً (أعمال السخرة) . من كان هذا السيد ؟ وكيف كانت الضرائب ؟ في الحالة العادية التي أتناولها كانت الضرائب المفروضة على الفلاحين في عام ١٧٨٩ خفيفة ، وكانت أعمال السخرة التي يكلفون بها قليلة عبارة عن يومين أو ثلاثة أيام في العام (في حرث الأرض وخدمة العربات) ، وما كانت هناك من منازعات قد تحتدم بشيء من العنف إلا في أمر استخدام الغابات .

ولكن الأحوال يتغير كثير منها من مكان لآخر . ولهذا كان علينا لكي نكون صورة صحيحة أن نعدد الرحلات إلى العديد من الأماكن : فلنذهب إلى نيبور Neubourg في نورمانديا مع أندريه پليس André Plaisse [١١٧] ؛ وإلى مونتساركيو Montesarchio في مملكة ناپلي مع چيرار ديليل Gérard Delille [١١٨] ؛ وإلى چيمو Gémeaux في بورجونديا مع إيڤون بيزار Yvonne Bézard[١١٩] ؛ وسنذهب بعد قليل إلى قرية مونتالديوMontaldeo برفقة چورچو دوريا Giogio Doria . وليس هناك بطبيعة الحال ما يعدل النظر المباشر المدقق ، ومن هنا تكتسب الكتب التي يصف فيها أصحابها القرى بناء على مشاهدة واعية أهمية خاصة ، ومن هذه الكتب كتب كثيرة ممتازة .

ولكن مشكلتنا لا تنحصر في النظر إلى هذه أو تلك المنطقة التي كانت خاضعة لهذا أو ذاك السيد . وإنما السؤال الذي يشغل بالنا سؤال عام ، هو: ما هي الأسباب التي يرجع إليها بقاء نظام السادة الإقطاعيين ما يربو على ألف عام حتى وصل إلى مشارف العصر الحديث ، فهو نظام تعود بداياته على الأقل إلى الإقطاعيات الكبيرة في الدولة الرومانية الشرقية ؟

ولنذكر أن نظام السادة هذا لم يكن بمنأى عن الصعاب والمحن . فقد كان السيد مقيداً من موقعه العالي بقيود نظام الإقطاع ، وكانت قيوداً حقيقية ، ليست من صنع الخيال. منها ما كان يلزمه بدفع رسوم إقطاعية لم تكن بالهينة ، ومنها ما كان يلزمه بوعود وعهود ، وما كان يتسبب عنه النزاع والشحناء ؛ ثم كانت هناك ضرائب إقطاعية يؤديها السيد



قصر من قصور السادة كُسِيَ سقفه بالقرميد المذهب ، يهيمن على قريته ، بني على النسق البورجوندي : تلك هي قرية لاروشبو la Rochepot على الطريق الصاعد إلى أرنيلودوق Arnay-le-Duc ، على الساحل الذهبي الكوتدور Côte-d'Or .

الإقطاعي إلى الأمير ، وكانت في بعض الأحيان باهظة . ويذهب جان ماير Jean Meyer إلى أن دخل السادة النبلاء في القرن الثامن عشر (ونلاحظ أنه يتحدث عن النبلاء في منطقة بريتانيا ، وتلك حالة خاصة) كان يقتطع منه على سبيل الضرائب والرسوم ما بين ١٠٪ و ١٥٪ سنوياً [١٢٠] . وكان ڤوبان Vauban يقول فيما مضى « إننا لو دققنا النظر وجدنا أن النبلاء كانوا يتحملون بما لا يقل عما يتحمله الفلاحون » [١٢١] وهذه عبارة لها دلالتها على الرغم مما يشوبها من مبالغة .

أما الضرائب والرسوم التي كان السادة الإقطاعيون يحصلونها من الفلاحين فقد اتجهت على مر الزمن إلى الانكماش المتزايد حتى أصبحت ضئيلة في نهاية الأمر . كانت الضرائب التي فرضت على الفلاحين نقداً قد تحددت في القرن الثالث عشر ، فأصبحت بمرور الزمن قليلة القيمة على نحو مذهل . كذلك تغيرت حال أعمال السخرة التي فرضت على الفلاحين فقد عم الاتجاه في أوروبا إلى دفع بدلية مالية تغني عنها وحدث ولا حرج عن فرن الخبز العادي الذي كان على الفلاح توريده إلى السيد ، فقد أصبح بمرور الزمن حفنات قليلة من العجين يحملها الفلاح كل أسبوع إلى الفرن . وكانت بعض الضرائب العينية قد أصبحت رمزية : حيث أدى تقسيم هذه الضرائب على فلاحين متعددين إلى أن بعض الفلاحين كان عليهم أن يؤدي إلى السيد ربع ديك ، والبعض الآخر نصف الربع أو ربع الربع ! [١٢٢] وكانت محاكم السيد الإقطاعي سريعة في الحكم في القضايا الصغيرة ، ولكن رسومها وغراماتها لم تكن تكفي لدفع رواتب للقضاة الذين يعينهم السيد ، فلم يكن القضاة يجدون ما ينفقون منه على معيشتهم . في چيبمو بمنطقة بورجونديا الفرنسية كان مجموع ما دخل خزانة السيد في عام ١٧٥٠ أو نحوه هو ٨١٥٦ جنيه من نوع الليڤر لم تمثل الرسوم القضائية والغرامات سوى ١٣٢ جنيهاً . [١٢٣] وقد استمر هذا الانكماش وساعد عليه أن السادة الإقطاعيون أصحاب الثراء الذين كان يمكنهم أن يدافعوا عن حقوقهم المالية المحلية تركوا السكني في أراضيهم ، وانتقلوا إلى المدن .

ومن العوامل التي لعبت دوراً ضد السادة الترف المتزايد الذي اتسمت به الحياة العصرية ، وحرص السادة على اللحاق به مهما كان الثمن .فسعوا إلى الاقتراض ، وقرعوا أبواب المقرضين في المدينة فأسعدوهم كما أسعدهم الفلاحون . وإليك هؤلاء السادة آل سوتاڤان الذين طال بقاؤهم في أراضيهم بمنطقة بوجونديا ، فقد كانت أراضٍ شاسعة مكنتهم من أن يتجاوزوا الظروف الصعبة والتقلبات الاقتصادية دون خسارة كبيرة ، حتى جاءت الرفاهية في النصف الثاني من القرن الثامن عشر فألقت في طريقهم بصعاب مباغتة لا قبل لهم به . كانوا يحققون دخولاً عالية ، ولكنهم كانوا ينفقونها دون تبصر ، ومازالوا يبذّرون حتى أفلسوا [١٢٤] . وما كان مصيرهم هذا شيئاً فريداً ، بل كان في الحقيقة مصيراً عادياً متكرراً لمن على شاكلتهم .

أضف إلى ذلك ما كانت تحدثه الأزمات السياسية والاقتصادية ، التي كانت تقتلع قطاعات كاملة من عالم السادة . في عصر الملك شارل الثامن ، ولويس الثني عشر ، وفرانسوا الأول وهنري الثاني ، كان على السادة أن يبرحوا أراضيهم ويرافقوا جيوش الملك إلى إيطاليا في الصيف ، ويعودوا إليها في الشتاء حيث لا زراعة . ولكن هذه المحن كانت محتملة بالقياس إلى مهالك الحروب الدينية ، فقد اشتعلت نيران الحروب الدينية بعد عام ١٥٦٢ وكانت كالهاوية السحيقة التي ابتلعت الكثيرين في غياهبها . وحدث الكساد الاقتصادي في تسعينيات القرن السادس عشر فزاد الطين بلة ، وعجل بالأزمة ، وكأنما فغرت الهاوية فاها على سعتها في فرنسا وإيطاليا وإسبانيا وغيرها وضاع فيها من النبلاء من ضاع ، وكانوا من قبل من أولى العزة والثراء . وزاد اللهب اشتعالاً نتيجة لما قام به الفلاحون من ثورات رهيبة ، لم تكن ألسنتها تهدأ إلا لتستعر من جديد ، وكانت في كل مرة تضطر السادة إلى مزيد من التنازلات .

كان نظام السادة يعاني من أوجه الضعف ، ويتعرض للقوى المعادية ، ولكنه مع ذلك ظل على قيد الحياة لم يمت . ولهذه الظاهرة أسبابها . كان السادة الذين يتهاوون يتركون أماكنهم لسادة آخرين يخلفونهم ، وكان هؤلاء السادة عادة من البورجوازيين الأغنياء، ولكنهم لم يكونوا أقل حرصاً على نظام السادة من السادة الأصلاء . وإذا كان الفلاحون قد قاموا بثورات ، واستخدموا العنف ، فقد رد السادة على ما واجههم . ولنا أن ننظر إلى فرنسا عشية الثورة الفرنسية ، لنجد أن الفلاحين لم يكن من السهل تجريدهم من حقوقهم ، وأن السادة أيضاً لم يكن من الممكن تجريدهم من امتيازاتهم. أو لنقل إن السادة كانوا إذا فقدوا بعض امتيازاتهم ، اجتهدوا في الحفاظ على ما تبقى لهم أو سعوا إلى الحصول على امتيازات أخرى .

والحقيقة أن الأمور لم تكن كلها في غير صالح السادة النبلاء . فقد كان السادة النبلاء في فرنسا قبل عام ١٧٨٩ يتحكمون بلا شك في ٢٠٪ من الأراضي الزراعية في فرنسا (١٢٥) . فكانوا ممثلاً يحصلون على ضرائب على بيع الأراضي الزراعية التي تقع في حدود إقطاعياتهم ، وكانت هذه الضرائب التي تذهب إلى جيب السيد النبيل عالية (تصل إلى ١٦ أو ٢٠٪ إذا أخذنا بسعر البيع في نيبور بمنطقة نورماندي) . ثم أن السيد لم يكن يحصل فقط على ضرائب على الأطيان ، بل كان يملك مساحات كبيرة من الأرض، فكان يملك ضيعة قريبة ، وقطعاً كبيرة من أجود الأراضي ، كان يستغلها بنفسه أحياناً أو يؤجرها أحياناً أخرى . وكان يمتلك نصيباً كبيراً من الغابات والمروج المسيجة ، والأراضي البور والمستنقعات . وكان السيد البارون في نيبور يحقق من الغابات ٥٤٪ من دخله الذي لم يكن يستهان به قبل عام ١٧٨٩ (١٢٦) . أما المساحات البور ، فكانت إذا استصلحت قطع منها ، أعطاها السيد لمن يزرعها مقابل تحصيل نسبة من المردود كانوا يسمونها

شامپار champart وهي نوع من ضريبة العشور dîme . ثم إن السيد كان له امتياز يستحق أن ننوه به على نحو خاص : كانت له الأولوية في شراء كل أرض يريد صاحبها الخاضع له أن يبيعها ، لأن عودة الأرض إلى الإقطاعية كان حقاً من حقوقه . وسواء ترك الفلاح أرض الالتزام ، أو خلت هذه الأرض من المالك أو الحائز لسبب أو آخر ، فقد كان للسيد الحق في أن يعطيها لمن يستغلها أو يؤجرها أو يضمها إلى إقطاعيته . بل كان له في بعض الحالات الحق في نزع ملكيتها وضمها إلى إقطاعيته . وكان للسيد الحق في أن يفرض ضريبة على الأسواق العادية ، والأسواق الموسمية ، وفرض ضريبة جمركية على ما يمر من خلال أراضيه. وعندما قامت السلطات في القرن الثامن عشر، في إطار سعيها لتسهيل التجارة، بحصر كل نقاط الجمارك المقامة على الطرق ، حتى تشتريها من السادة الذين فرضوها، تبينت أن عدداً منها كان حديث العهد ، فرضه السادة الإقطاعيون غصباً .

والخلاصة أن حقوق السادة النبلاء كانت تتيح لهم إمكانات كثيرة للمناورة . من هذا القبيل ما نجح فيه السادة المتآمرون على مستنقعات منطقة البواتو في القرن السادس عشر [١٢٦] ، ولا يعلم إلا الله كيف نجحوا في ذلك ، في ضم الأراضي بعضها إلى البعض وتكوين تلك الضياع المسورة المؤجرة بأسوارها المميزة التي طبعت المنطقة الجديدة بطابعها. وكان هذا الذي صنعوه تغييراً حاسماً. وقد فعل الإقطاعيون في مملكة نابلي شيئاً مماثلاً، حيث ضموا الأراضي الداخلة في زمام إقطاعياتهم معاً على هيئة محميات كانوا يسمونها سكارتسه scarze. .

وننهي هذا العرض قائلين إن حرية الفلاحين ، على الرغم من أهميتها الجوهرية في حد ذاتها ، لم تكن لها آثار اقتصادية تذكر . فتحرر الفلاح بتحوله من عبد لصيق بالأرض إلى فلاح حر ، يعني أنه ينال حق بيع الأرض التي يمتلكها في زمام السيد ، والحق في أن يذهب إلى المكان الذي يريد الذهاب إليه . وهذا واعظ من جنوب النمسا يمتدح في عام ١٦٧٦ زمانه فيقول : « الحمد لله ، لم يعد في المنطقة عبيد الأرض ، وأصبح في مقدور كل إنسان اليوم ، بل أصبح عليه أن يعمل حيث يريد .» [١٢٨] وعلينا أن نلاحظ ما تضيفه عبارة «أصبح عليه » إلى عبارة « في مقدور » ، وكيف تجرد عبارة « حيث يريد » من معناها ! لقد أصبح الفلاح حراً ، ولكنه كان عليه أن يخدم ، وأن يفلح الأرض التي ظلت تابعة للسيد . لقد أصبح حراً ولكن الدولة كانت تفرض عليه الضرائب حيثما ذهب ، والكنيسة تحصّل منه على العشور ، والسيد يحصل منه العوائد . وليس من الصعب أن نخمن النتيجة التي انتهى إليها هذا الوضع : في منطقة البوڤيزي في القرن السابع عشر انخفض دخل الفلاح بنسبة تتراوح بين ٢٠ و ٤٠ ٪ نتيجة لهذه الضرائب والعشور والعوائد بمختلف أنواعها[١٢٩]. وهناك دراسات أخرى في أماكن أخرى تصل إلى نتائج مشابهة . وكانت الجماعة المهيمنة، جماعة السادة ، تسعى في كل مكان إلى تعبئة وزيادة الفوائض الزراعية لصالحها . ولا

يتصورنَّ أحدٌ أن الفلاحين لم يكونوا يدركون هذا . كانوا يدركونه ، ويثورون عليه . ولنذكر الحفاة ثوار نطقة نورمانديا في عام ١٦٣٩ كيف شجبوا في منشوراتهم نظار الزراعة والملتزمين الذين يستزرعون الأرض ويلتزمون بجمع وتسديد ضرائبها : « هؤلاء الذين أثروا ...على حسابنا ولبسوا الستان والقطيفة »« زمرة اللصوص الذين يأكلون خبزنا »(١٣٠). وفي عام ١٧٨٨ قال الفلاحون عن القساوسة المتصرفين في أطيان الأوقاف الدينية « إنهم يعيشون حياة الدعة والسعة ولا يفكرون إلا في أن يسمنوا مثل الخنازير التي تعلف لتذبح في عيد الفصح .» (١٣١) ولكن ما الذي كان يمكن أن ينتظره الفلاحون من هذه الزمرة من البشر الذين كانوا كما كتب جالانتي Galanti ، وهو اقتصادي من أبناء نابلي، يقول: «الفلاح حيوان شغل لا ينال من القوت إلا ما يقيم أوده ويمكّنه من حمل الأثقال»(١٣٢) فهو يأكل لقيمات يقمن صلبه ، وعليه أن يخلف أولاداً على شاكلته ، وأن يستمر في أداء مهمته جيلاً بعد جيل . أما السادة في ذلك العالم الذي كانت المجاعات تتهدده، فكانوا في الجانب الآمن الذي ينعم بالراحة : وكانوا يدافعون عن امتيازاتهم ، ويدافعون في الوقت نفسه عن الأمان والتوازن في مجتمعهم . وعلى الرغم مما يبدو في هذا الكلام من تضارب فإن هذا المجتمع وُجِدَ لكي يساندهم ، ويدعمهم ، ولكي يؤكد مع ريشيليو أن الفلاحين «مثل البغال التي اعتادت العمل الشاق فالراحة الطويلة تضرها أكثر مما يضرها الكد »(١٣٣). هناك إذن أسباب عديدة جعلت مجتمع السادة النبلاء الإقطاعيين ، على الرغم مما وجه إليه من ضربات ، وما ناله من هزات لا تنتهي ، يبقى ، ويعيد تكوين نفسه على مر القرون ، ويتمكن من التصدي ، على مستوى الأرياف ، لكل شيء لا يدور في فلكه .

في مونتالديو

ولنفتح قوساً لنقوم برحلة قصيرة في الخيال إلى قرية إيطالية صغيرة حكى لنا أحد المؤرخين تاريخها، فأبدع ، ذلكم هو المؤرخ جورجو دوريا الذي ورث أوراق أسرة عريقة من أسر جنوة ، فهو سليل شريف مونتالديو Montaldeo وسيدها (١٣٤) .

وكانت مونتالديو قرية بائسة ، لا يربو تعداد أهلها على ٣٠٠ نسمة إلا قليلاً ، وتقل مساحتها عن ٥٠٠ هكتار قليلاً، وكانت تقع على حدود ميلانو مع أراضي جمهورية جنوة، وتتصل بالسهل اللومباردي و بالأبينين . وكان زمام القرية الضنيل بتلاله *إقطاعية* تتبع الإمبراطور. وفي عام ١٥٦٩ اشتراها آل دوريا من آل جريمالدي، وكانت الأسرتان من نبلاء المال والأعمال في جنوة ، من تلك الأسرة التي لا تجد غضاضة في أن تنضم إلى زمرة أصحاب الإقطاعيات ، وكان شراؤها للإقطاعيات يعني وضع رؤوس أموالها في مأمن ، كما أن الإقطاعيات كانت بمثابة ملاذ لها على أبواب المدينة تلوذ به عن الضرورة ، وكان ذلك الاحتياط مفيداً في وقت كانت فيه الحياة السياسية مضطربة . ولكن هذه الأهداف لم

تمنعهم ، وهم التجار الشطار ، من أن يدبروا أمر الإقطاعية بالحكمة ، فلم يسرفوا ولم يقتروا ، ولم يغامروا بالبدع والمحدثات .

وكتاب چورچو دوريا يبين بوضوح شديد ما اتصل ين السيد الإقطاعي والفلاحين من علاقات ، وما اتخذه هذا وهؤلاء من مواقف بعضهم حيال البعض الآخر . كان الفلاحون فلاحين أحراراً يستطيعون الذهاب إلى حيث يريدون ، ويستطيعون الزواج ممن يرغبون لا قيد عليهم في هذا وذاك ، ولكنهم كانوا بائسين أشد البؤس . وحَسَبَ المؤلف الحد الأدنى لاستهلاك الأسرة المكونة من أربعة أفراد في العام فقدرها بـ ٩,٥ قنطار من الغلال وثمار أبي فروة ، و٥٠٠ لتر من النبيذ ، وكان هذا هو استهلاك الغالبية ، ولم يتجاوز هذا الحد إلا ثماني أسرة من بين ٥٤ أسرة . أما ما عدا هذه الأسر الثمانية من بشر فكانوا يعانون من نقص التغذية المزمن . كانت هذه الأسرة تسكن أكواخاً من الخشب والطين ، تتزاد فيها أعدادهم حتى في فترات الكوارث « حتى ليبدو أن فترات الكوارث هذه كانت تحفز على زيادة التناسل » ، وإذا لم تكن الأسرة تحتكم إلا على هكتار واحد من الأرض الرديئة ، كان عليها أن تبحث عن معاشها خارج حقلها ، فتعمل في أرض السيد أو في أطيان ثلاثة أو أربعة من الفلاحين استطاعوا أن يكونوا لأنفسهم مساحات أكبر في الزمام نفسه . فإن لم يجدوا كان عليهم أن يهبطوا السهل ويؤجروا سواعدهم في أعمال الحصاد . وربما فوجئوا في السهل بما يحزنهم ، فلم ينالوا من الأجر ما يقيم أودهم ، وكثيراً ما كان عامل الحصاد ينفق على طعامه أكثر ما يحصل عليه من صاحب العمل . حدث هذا في عام ١٦٩٥ وعام ١٧٣٥ وعام ١٧٥٦ . بل ربما وصل طلاب العمل إلى مكان العمل فلم يجدوا فيه ضالتهم، وأصبح عليهم أن يحملوا رحلهم إلى بعيد ، ومنهم من ظل يسير ويبحث حتى وصل إلى كورسيكا .

وكانت معاناة الفلاحين يزيدها شطط الإقطاعي ومن يمثلونه ، وعلى رأسهم ناظر الزراعة ، ولم تكن عشيرة القرية بما اتخذته من مستشارين تستطيع درء هذا الشطط إلا قليلاً . كان على الفلاحين أن يدفعوا العوائد ، والإيجار ، وأن يرضخوا لشراء السيد محاصيلهم بأبخس الأثمان ، ويبيعها لصالحه ، وبأن يكون المحتكر للتسليف بالربا ، والمنتفع بما تأتي به الغرامات التي يحكم بها القضاء التابع للسيد في القرية . وكانت الغرامات تزيد عاماً بعد عام ، وكان السيد ورجاله يتحايلون بالمكر والخبث ليجعلوا من الجنح الصغيرة الكثيرة جنحاً كبيرة تحقق غرامات عالية. وهكذا كانت غرامات عام ١٧٠٠ بالقياس إلى غرامات عام ١٤٥٩ ، مع أخذ انخفاض قيمة العملة في الاعتبار، ١٢ : ١ بالنسبة لجنح إحداث جروح في المجني عليهم؛ وكانت ٧٣ : ١ بالنسبة للسباب؛ ٩٤ : ١ على جنحة لعب القمار الذي كان ممنوعاً ؛ وكانت ١٥٧ : ١ لجنح الصيد ؛ و ١٨٠ : ١ بالنسبة لجنحة الرعي في أرض الغير . وهكذا كان القضاء التابع للسيد تجارة رابحة.

وكانت القرية الصغيرة تعيش بمعزل عن التطورات الاقتصادية الكبيرة . إلا أن شيئاً منها مس القرية، فتعرض بعض الفلاحين في القرن السادس عشر لنزع ملكية ، وتنازل للغير . ثم أهل هلال عصر النور والتنوير فأزاح الحاجز الذي قام بين القرية والعالم الخارجي ، وتطورت الكروم حتى أصبحت زراعة غازية وحيدة مهيمنة ؛ وانتشر التبادل وأصبح هو القاعدة ، وبث التبادل التجاري النشاط في النقل بالبغال وانتفع من ذلك البغالة. وتكونت في القرية طبقة شبه بورجوازية . وسرعان ما انتشرت روح التزمر بين هؤلاء المساكين فلم تكن لهم قدرة على الثورة الصريحة المعلنة. ولكن رد السيد كان عنيفاً . فإذا خرج واحد من هؤلاء على المألوف ، كان خروجه هذا بجاحة في نظر السيد صاحب الإمتيازات الممتطي صهوة حصانه ؛ فإذا زاد الخروج عن المألوف وارتكب الرجل وقاحة كانت تلك فضيحة بكل المقاييس . ونقرأ عن رجل اسمه بيتولدو ، وصفوه بأن رجل جديد على القرية ، ارتكب ما أثار حفيظة لسيد الماركيز چورچو دوريا . وكان هذا الرجل من البغالة الذين حققوا شيئاً من السعة في الرزق ، في عام ١٧٨٢ ، من نقل النبيذ على ظهور البغال إلى چنوة ، ومن البديهي أن نتصور أنه كان يتسم بخشونة الطبع والفظاظة التي ينسبها الناس عادة إلى البغّالة . كتب الماركيز إلى وكيله ناظر الإقطاعية يقول: « إن بجاحة هذا المدعو بيتولدو تثيرفي نفسي القلق الشديد، وتؤرقني البساطةُ التي يسبُ بها الدين... ولابد من معاقبته، خاصة وقد تبين أنه رجل لا سبيل إلى ترويضه وكبح جماحه ..وأياً كان الأمر فلابد من حرمانه من كل عمل لدينا ، حتى يذوق الجوع ، فربما خفف الجوع من سوء خلقه.»

وليس من المؤكد أن الجوع يمكن أن يخفف سوء الخلق ، لأن سب الدين ، والسباب، والتهكم غوايةٌ يستجيب لها البائس أو حاجةٌ يحس بها ، والإنسان الذي يتعرض للذل لا يجد له من سبيل إلا التبرم ليخفف عن نفسه ، وربما خرج تبرمه بصوت مسموع أو صوت خفيض فردد عبارة شاعت شيوع الشعار في لومبارديا : « خبزي من الزبالة ، ومائي بطين القناية ، اشتغل أنت يا سيدي ، فأنا لم أعد أقوى على العمل ! » وما مرت أعوام حتى شاع على ألسنة الناس في عام ١٧٩٠ قول قصدوا به الماركيز چورچو دوريا : « ماركيز على نفسه ، لا أكثر » . وهذا هو قسيس مونتالديو يعبر عن رأيه سالكاً طريقاً تتوازى مع طريق هذه العبارات الثورية ، فيأسف على الزمن الجديد ، ويكتب إلى الماركيز في عام ١٧٨٠ : « ... الغش والثأر والربا والتهريب وغيرها من الرذائل تتقدم منذ سنوات بخطوات سريعة » . وترددت في ربوع إيطاليا كلها في ذلك العصر أفكار شبيهة ، حتى لقد عبر عنها عالم اقتصاد ليبرالي مثل چينوڤيزي ، الذي أذهلته اتجاهات العمال في نابلي ، فلم يجد حول عام ١٧٥٨ من دواء يصفه سوى : النظام العسكري والضرب بالنبوت.[١٣٥] منذ ذلك

الحين زاد الموقف اكفهراراً في مملكة نابلي التي انتشر فيها العصيان الاجتماعي انتشار الوباء . ونلاحظ أن العمال الزراعيين المشتغلين باليومية أصبحوا منذ عام ١٧٨٥ وما بعده يتلقون ضعف الأجور التي كانوا يحصلون عليها في السنوات السابقة ، في وقت كانت أسعار المواد الغذائية فيه قد انخفضت . كما نلاحظ أنهم أطالوا فترة الراحة التي كانوا يأخذونها في منتصف النهار لكي يهرعوا إلى الغرز فيضيعوا فيها فلوسهم على الشرب ولعب القمار [١٣٦] .

اجتياز

السدود

كان السادة والفلاحون يقيمون السدود ، وكانت الرأسمالية تجتازها أو كانت في بعض الظروف تحوّل اتجاهها ، وكانت في حركتها هذه نحو تغيير البِنْيات تعتمد على مبادرات من داخل نظام السادة الإقطاعيين نفسه أحياناً ، ومن خارجه أحياناً أخرى .

أما ما كان يحدث من داخل النظام ، فربما كانت هناك رأسمالية في داخل النظام الإقطاعي مارسها السيد الإقطاعي أو قلدها أو حاول ابتداعها . وربما كانت الرأسمالية رأسمالية نبعت من الفلاحين ، منذ أن نجح المزارعون الكبار .

أما ما كان يأتي من الخارج فكان يتمثل في ألوان من التغلغل أثقل وزناً ، كانت أموال المدينة تنساب نحو الأرياف في تيار عارم لا ينتهي إلى نهاية ، وربما تعثر هذا التيار في الريف إذا كان أصحاب المال من أهل المدينة يهدفون من شراء الأرض هناك الرفعة الاجتماعية أو الترف . وربما بث التيار الحركة في كل شيء وقلب الأحوال حتى إذا لم يؤد على الفور إلى تحقيق استغلال من النوع الرأسمالي الخالص . إن النقطة الحاسمة التي ينبغي على العصا السحرية أن تمسها هي نقطة وصل الإنتاج الزراعي بالاقتصاد العام، والنجاح في ربط الإنتاج الزراعي بالنظام الا قتصادي في مجموعه. من أمثلة ذلك ما قام به رجال المال والأعمال من أهل جنوة بالاستجابة لطلب السوق الخارجية المبشر بالأرباح في القرن الخامس عشر، من إدخال زراعة قصب السكر في صقلية وإنشاء معامل السكر؛ ومن الأمثلة أيضاً قيام تجار تولوز الكبار في القرن السادس عشر بإدخال زراعات النيلة في منطقتهم ، باعتبارها من الزراعات المطلوبة في الصناعة ؛ وانتشار الكروم في مناطق بورديليه Bordelais وبورجونديا Bourgogne في القرن السابع عشر في أبعديات كبيرة ، حيث حقق من ورائها رؤساء ومستشارو برلماني بوردو Bordeaux وديجون Dijon ثروات لا يستهان بها . وكانت أشكال هذا التغلغل من تقسيم المهام والأدوار ، وإنشاء شبكة استغلال رأسمالية ، كانت واضحة المعالم في بوردو [١٣٧] كانت تتكون من : مدير يتولى إدارة عملية

استغلال الأبعدية في مجموعها ، ومن رجل أعمال يتولى الإشراف على زراعة الكروم، يساعده رئيس الأنفار المكلف بأمور الزراعة ، ورئيس الكروم المكلف بالكروم ويعصر النبيذ ويأتمر بأمره عدد من العمال المتخصصين . أما في منطقة بورجونديا (١٣٨) فلم يكن التطور قد تقدم على هذا النحو ، حيث كانت بساتين الكروم ، والسفوح المزرعة بالكروم حتى مطلع القرن السابع عشر ضمن أملاك طائفة دينية ، وجاء مستشارو برلمان ديچون وعرضوا على رجال الدين من طائفة السيسترسيين مبالغ سخية ، واشتروا الضياع الجيدة . وهذا مثل من أمثلة كثيرة شبيهة . وجاء الملاك الجدد الذين عرفوا كيف يروجون منتجاتهم ويحسنون تسويقها ، بل لقد انتقل بعضهم إلى الموقع وسكنوا القرى على السفح ، وكانت قرى في أماكن متوسطة الارتفاع ، حواريها ضيقة ، وأسوارها عتيقة ، وقباء الخزين فيها مسكينة هزيلة ، ومن تحت شوارعها العالية بعض الدكاكين ومحلات الحرفيين . وما يأتي السادة إلى القرية حتى ترتفع فيها بيوت السادة الجميلة ، في قرية بروشون Brochon بلغ عدد البيوت الجميلة ٣٦ بيتاً ، وفي قرية جيڤريه Gevrey ٤٧ بيتاً . وكان هذا نوعاً من الاستعمار، من فرض الوصاية ، من الإشراف المباشر على إنتاج سهل التسويق يضمن أرباحاً عالية.

من هوامش أوروبا

إلى قلبها

لو أننا استرسلنا في تتبع هذه الرأسمالية الزراعية ، لتشتتنا وسط مئات من الحالات الخاصة ، ولهذا فخير لنا أن نحاول اختيار بعض الأمثلة ذات الدلالة . ومن البديهي أن نبقى في حدود الخبرات الأوروبية ، إما في أوروبا بمعناها المحدد ، وإما على هوامشها الشرقية، وإما على هوامشها الغربية في ذلك المختبر الخارق للمألوف الذي مثلته أمريكا الأوروبية . وستتاح لنا الفرصة لكي نتفحص سياقات مختلفة نرى فيها إلى أي حد استطاعت الرأسمالية أن تتغلغل في أنظمة تختلف عنها في هيكلها ومبناها ، وأن تحدث فيها اختراقات مباشرة ، أو تكتفي بالسيطرة من بعيد على الإنتاج ، ممسكة في يدها عنق الزجاجة وهو التوزيع .

الرأسمالية

والاستعباد الثاني

لم أضع هذا العنوان استجابة لرغبة في صياغة عنوان يعبر عن التناقض . وأقصد بالاستعباد الثاني ذلك المصير الذي كان ينتظر الفلاحين في الشرق الأوروبي ، فقد كانوا أحراراً في القرن الخامس عشر ، وتغير مصيرهم إبان القرن السادس عشر ، ثم انقلبت الأمور نحو الاستعباد في بقاع شاسعة تمتد من بحر البلطيق إلى البحر الأسود ، إلى

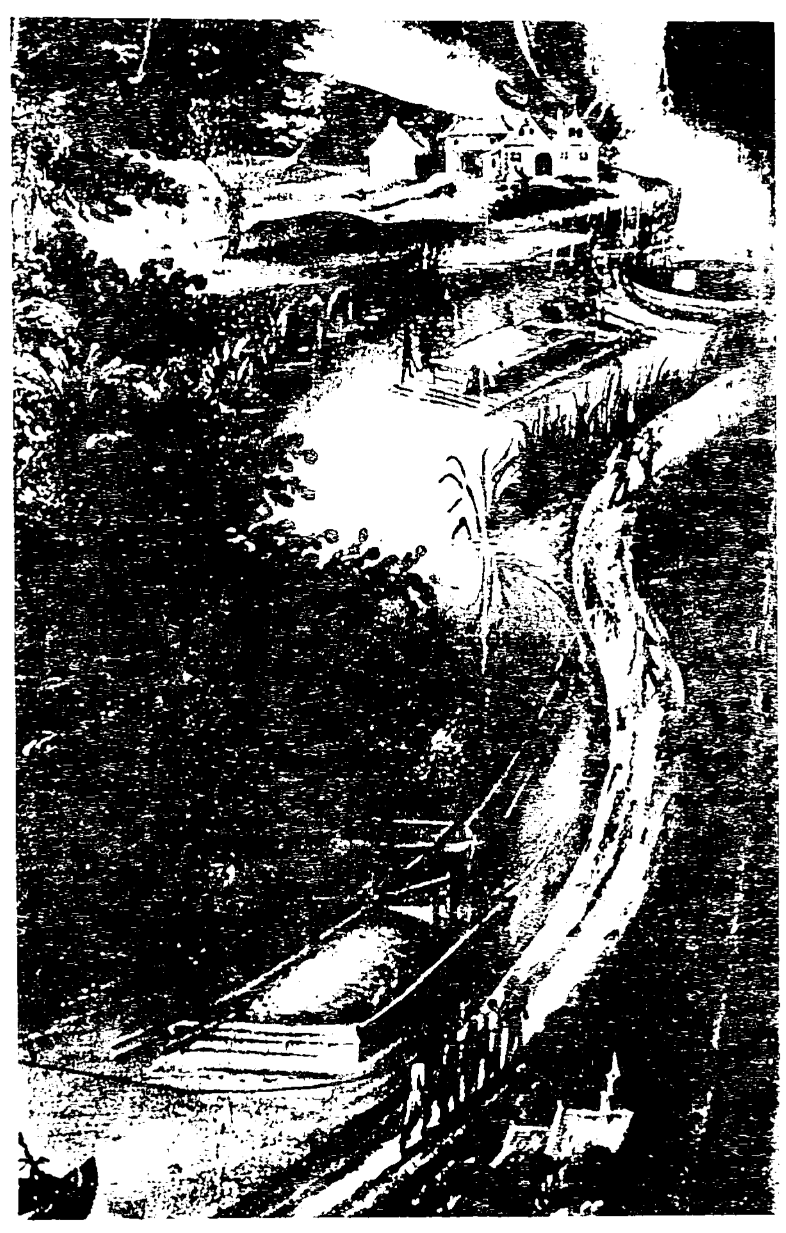


الكروم في منطقة بوجيليه Beaujolais (على مقربة من بيلڤيل سور سون Belleville-sur-Saone)

البلقان، إلى مملكة نابلي ، إلى صقلية ، ومن موسكوفيا (التي كانت حالة خاصة شديدة الخصوصية) عبر بولندة وأوروبا الوسطى ، إلى خط تقريبي يبدأ في هامبورج وينتهي في البندقية مروراً بڤيينا .

ما هو الدور الذي لعبته الرأسمالية في تلك البقاع ؟ يبدو أن الرأسمالية لم تلعب دوراً ، فقد سارت القاعدة على الحديث عن العودة إلى الإقطاع ، عن النظام الإقطاعي أو النهج الإقطاعي . والكتاب العظيم الذي ألفه ڤيتولد كولا Witold Kula[١٣٩] يحلل خطوة خطوة ما يمكن أن تكون حلقاته قد اتصلت في القرون من السادس عشر إلى الثامن عشر من « حساب اقتصادي » قام به الفلاحون المستعبدون في بولندة وسادتهم ، وهو بهذا يوضح الأسباب التي تبين أنهم لم يكونوا رأسماليين « حقيقيين » ، ولن يكونوا كذلك قبل القرن التاسع عشر .

فقد أدت التطورات الاقتصادية في بدايات القرن السادس عشر ، وكانت تطورات ذات تأثيرات مزدوجة أو ثلاثية الأبعاد ، إلى دفع أوروبا الشرقية نحو مصير نَصِفُهُ بأنه *استعماري* الطابع ، حيث أصبح عليها أن تنتج المواد الأولية ، ولم تكن سمة الاستعباد الثاني هي السمة الوحيدة بل السمة الأكثر وضوحاً لهذا المصير الذي دفعت إليه أوروبا الشرقية . نلاحظ في كل أصقاع هذه المنطقة ، مع اختلافات بحسب العصور والأماكن ، أن الفلاح وقد التصق بالأرض ، لم يعد - إما من الناحية القانونية أو من الناحية الفعلية - يتمتع بحق الانتقال الحر ، ولم يعد ينعم بالتسهيلات التي أتاحت له لقاء دفع مبلغ من المال حرية اختيار الزوجة من خارج الزمام ، ولم يعد ينعم بتسيلات البدلية التي حررته من دفع العوائد العينية والخدمة المسخرة لقاء دفع تعويض مالي . بل أخذت السخرة توسع إطارها توسيعاً هائلاً فاق كل الحدود. كانت السخرة في بولندة [١٤٠] حول عام ١٥٠٠ قليلة الشأن، لا تذكر ؛ أما لوائح عام ١٥١٩ وعام ١٥٢٩ فقد حددت السخرة بالعمل يوماً كل أسبوع، وهو ما يعني ٥٢ يوماً في العام ؛ حتى جاءت الفترة حول عام ١٥٥٠ فإذا بالسخرة ثلاثة أيام أسبوعياً ؛ أما حول عام ١٦٠٠ فكانت ستة أيام أسبوعياً . ونتبين نفس التحول في المجر أيضاً : بدأت السخرة بيوم في الأسبوع في عام ١٥١٤ ، ثم أصبحت يومين ثم ثلاثة أيام ، ثم كانت أسبوعاً للسخرة وأسبوعاً بغير سخرة ، ثم ألغيت كل اللوائح وأصبحت السخرة طبقاً لأمر السيد الذي لا راد له [١٤١] . في ترانسلڤانيا - وسط رومانيا - كانت السخرة أربعة أيام أسبوعياً؛ وترك السيد للفلاحين يومين بغير سخرة علاوة على يوم الأحد. فإذا نظرنا إلى ليفونيا على بحر البلطيق [١٤٢] وجدنا لائحة عام ١٥٨٩-١٥٩٠ تنص على أن « على كل عبد من عبيد الأرض أن يعمل يومياً على سبيل السخرة ، سواء استخدم في العمل الثيران أو الخيول » العبارة واضحة المعنى ، تبين أن السخرة كانت طوال الوقت.



كانت الغلال تأتي عبر نهر الفيسلا في بولندة إلى ميناء جدانسك (دانتسيج) إما في سفن أو عبارات بسيطة أو أطواف مكونة من جذوع الشجر تربط بعضها إلى البعض الآخر. وفي أسفل الصورة إلى اليسار مقدمة مركب وترى عمالاً يسحبونها بحبل.

ونجد الوثائق الرسمية في شليزيا السفلى تنص بعد قرنين من الزمان وفي عام ١٧٩٨ على وجه التحديد على أن «السخرة المفروضة على الفلاحين بغير حدود»[١٤٣]. ونجد في سكسونيا بألمانيا أن هناك ما يشبه تجنيد الشباب لعامين أو ثلاثة أعوام في خدمة السيد[١٤٤]. وفي روسيا أتاح غرق الفلاحين في الديون للسادة النبلاء أن يلزموا الفلاحين الخاضعين لهم على التوقيع على عقود تربطهم بالأرض، وكان ذلك نوعاً من «الاستعباد الاختياري» كما قيل، ثم قنن فيما بعد[١٤٥].

وخلاصة القول إن قاعدة السخرة لمدة ستة أيام أسبوعياً اتجهت إلى التطبيق بدون استثناء تقريباً، سواء اتخذت هذه القاعدة شكلاً منظماً أو ضمنياً، وعلى اختلاف الأنماط. وربما كان من الضروري أن نخرج عن هذا الإطار الفلاحين الذين كانوا يعملون في الأبعديات الأميرية وفي الحيازات الضيقة الخاصة بالمدن. ومن المحتمل أن يكون نظام السخرة في بوهيميا وبروسيا الشرقية أقل وطأة. فليست لدينا في الحقيقة إحصائيات، وبالتالي لم ترسم خرائط، لأن ظروف السخرة كانت من التباين بحيث جعلت عمليات الحصر الإحصائي وتفريغ الإحصائيات في صورة خرائط غير ممكنة، فلم تكن السخرة تكف عن التكيف مع الأوضاع المحلية للمجتمع ومع أشكال عمل الفلاحين. كانت أعمال السخرة التي يلزم بها الفلاحون أعمالاً تستخدم فيها الحيوانات المكدنة عندما يكون السادة المستغلون من أصحاب الضياع الواسعة التي أعدوا لها حيوانات الجر الوفيرة، وكانوا ينتدبون للإشراف على هذا العمل إبناً من أبنائهم أو تابعاً. ولكن أعمال السخرة التي تستخدم فيها الحيوانات المكدنة والأدوات الزراعية التي تجرها هذه الحيوانات، وكانوا يسمونها في البلدان الألمانية Spanndienste أو Spannwerke، لم تكن تعفي من أعمال السخرة اليدوية Handwerke: وكما أننا نجد في القرى التابعة للسادة الإقطاعيين فلاحين صغار وأجراء لا يمتلكون أرضاً، كذلك نجد تصنيفات منوعة للعمل، ونوعيات مختلفة للمحاسبة تسجل في دفاتر الحسابات. كانت السخرة تشمل كل أنواع العمل، من الخدمة في البيوت، إلى العمل في الحظائر والاسطبلات، وشون الغلال، وحرث الأرض، وتجهيز التبن، والحصاد، والنقل، وتثبيت الطين، وقطع الشجر، أي أنها كانت تعبئة هائلة للقوى العاملة الريفية، تحولت إلى ما يشبه الوضع الطبيعي. وكان من السهل دائماً الضغط على الفلاحين المسخرين إذا تقاعسوا، بأن تزاد ساعات العمل المفروض عليهم، أو تمنع الحيوانات عنهم ليعملوا بأيديهم، أو زيادة وزن الحمولات المطلوب نقلها، أو إطالة المشاوير عليهم، أو التهديد عند الضرورة.

ولزيادة حدة السخرة عامة في بلدان الشرق الأوروبي أسباب داخلية وخارجية في وقت واحد، أما الخارجية: فتتمثل في الطلب الضخم في أوروبا الغربية على الطعام وعلى المواد

الأولية . وانبنى على هذا الطلب الضخم حافز قوي في أوروبا الشرقية على الإنتاج من أجل التصدير. وأما الداخلية : فتتمثل في أن التنافس الذي حدث بين الدولة والمدن والسادة الإقطاعيين ، كان السادة الإقطاعيون في كل مكان تقريباً ، باستثناء روسيا ، في موقع القوة والهيمنة . وإذا كانت المدن والأسواق الحضرية قد تدهوت ، وإذا كانت الدولة قد وهنت وضعفت ، فإن السادة الإقطاعين حققوا ما حققوا من نجاح لأنهم كانوا قابضين على زمام القوى العاملة وعلى الأرض المنتجة . كانت السخرة هي المحرِّك الذي حرك ما أسماه المؤرخون الألمان نظام سادة الضِّياع Gutsherrschaft ، على عكس نظام سادة الإقطاعيات Grundherrschaft التقليدي . بالنسبة لمنطقة شيليزيا في القرن الثامن عشر توصلت الحسابات إلى الأرقام التالية : كان عدد يوميات العمل بالسخرة في العام ٢٧٣٦٢١ يومية باستخدام الخيول المكدَّنة اثنين اثنين ، و٤٩٥١٢٧ يومية باستخدام الثيران المكدنة. وتقابل هذه الأرقام بالنسبة لمنطقة موراڤيا ٤٢٨٢٠٠٠ يومية باستخدام الخيول المكدنة، و١٤٠٩١١٤ يومية باستخدام الثيران المكدنة (١٤٦) .

ولم يكن هذا النظام ليقوم بين يوم وليلة ، بل مر بمراحل من التدرج والتكيف، وتخللت مساره أحداث العنف. في المجر انهزمت هوجة الفلاحين في دوسا Dosza في عام ١٥١٤ (١٤٧) وأعقب هذه الهزيمة صدور قانون ڤيربوس Werböcz الذي تضمن إعلان الاستعباد الدائم perpetua rusticitas للفلاحين . ثم أعيد إعلان الاستعباد مرة أخرى بعد قرن من الزمان في مجلس الطبقات في عام ١٦٠٨ بعد حدوث هوجة الهايدوك Haïdouks وكانوا فلاحين هربوا من السخرة ، وعثوا في الأرض فساداً ، فاسترسلوا في السلب والنهب ، وكانت لهم اشتباكات عارمة مع الأتراك .

وكان السلاح الذي لجأ إليه الفلاحون في مواجهة السيد إذا أثقل عليهم وتجاوز الحدود هو الهرب. وهل كان السيد يستطيع أن يمسك بخناق رجل يهرب متخفياً في قِطَعٍ من الليل مظلمة ، يركب عربته الخشبية، ومعه زوجته وأولاده وحاجياته المصرورة، ويسحب معه بقراته؟ وما تدور عجلات العربة بضعة دورات حتى يصادف في الطريق إخوةً له في البؤس يتواطؤون معه ، ويقدمون إليه العون حتى ينتهي إلى ضيعة أخرى عليها سيد آخر ، أو ينضم إلى عصابة من الخارجين على القانون . في منطقة لاوزيتس Lausitz ، بعد أن وضعت حرب الثلاثين عاماً أوزارها في عام ١٦٤٨ تزايدت شكاوى السادة الغاضبين الحانقين أمام المجلس (١٤٨) من هرب فلاحيهم ، وطالبوا على الأقل بمعاقبة أولئك الذين يساعدون الهاربين ويستقبلونهم ، وبأن تقطع آذانهم ، أو تجدع أنوفهم ، أو توصم جباههم بالكي بحديد متأجج . وطالبوا أمير ساكسونيا الناخب في دريسدن بأن يصدر بذلك مرسوماً . وتكررت المراسيم تحرم حرية انتقال عبيد الأرض (في موراڤيا صدرت

مراسيم في عام ١٦٣٨ و١٦٥٨ و١٦٨٧ و١٦٩٩ و١٧١٢ ؛ وفي شيليزيا في عام ١٦٩٩ و١٧٠٩ و١٧١٤ و١٧٢٠) ، ويشهد تكرارها على عجز التشريع عن تحقيق الهدف .

ولكن السادة نجحوا في أن يدخلوا الفلاحين في الوحدات الاقتصادية المغلقة ، وكثيراً ما كانت واسعة شاسعة : ولنا أن نستشهد بضياع نبلاء من آل تشيرني Czerny في بوهيميا وآل رادتسيڤيل Radziwill وآل تشارتوريسكي Czartoriski في پولندة ، ووجهاء المجر الذين كانوا تجار المواشي والخمور . وكانت هذه الوحدات الاقتصادية الضخمة تعيش على مقوماتها وتكتفي بذاتها. وكان هذا يعني أن الفلاح لم يعد على اتصال بالأسواق الحضرية التي قل عددها وانكمشت إلى حد كبير . فإذا ذهب الفلاح إلى سوق المدينة ، لم يقم إلا بالقليل الهين من البيع والابتياع ، حتى يجمع القليل من المال الذي يحتاج إليه ليسدد بعض الضرائب ، أو ليذهب إلى الحانة التي كان السيد نفسه يمتلكها فيشرب كوباً من البيرة أو كأساً من النبيذ .

على أننا إذا نظرنا إلى هذه الوحدات الاقتصادية عن كثب وجدنا أنها لم تكن تقوم على اكتفاء ذاتي حقيقي ، فقد كانت مفتوحة من أعلى . كان السيد صاحب الأرض وصاحب العبيد، كما كان السيد الأقطاعي فيما مضى، وكان ينتج الغلال والخشب والمواشي والنبيذ، ثم الزعفران والتبغ فيما بعد ، ليسد بإنتاجه حاجة عميل في مكان بعيد . وكان تصدير الغلال التي ينتجها السادة أصحاب الضياع يتخذ صورة نهر منهمر من الغلال ، وهكذا كان منظر نهر الڤيسلا عندما يمتليء بالمراكب المحملة بالغلال والمتجهة نحو ميناء جدانسك الذي أسماه الألمان دانتسيج . أما المجر فكانت تنتج الخمور للتصدير ، وتنتج المواشي للتصدير أيضاً تدفعها سيراً على الأقدام إلى بلاد نائية . أما أقاليم حوض نهر الدانوب فكانت تنتج القمح والأغنام التي كانت تصدرها إلى استانبول لتواجه شهوة إلى لحم الضأن لا تقف عند حد . ونلاحظ في تلك المنطقة المترامية الأطراف التي أعادت الاستعباد ، أن الاقتصاد المرتكزعلى ضياع السادة كان هو المهيمن ، كان يحيط بالمدن ، ويسيطر عليها - وكأنما كان الريف ينتقم لنفسه من المدن على هذا النحو العجيب .

ثم إن الضياع كانت علاوة على ذلك تتخذ لنفسها ضواح خاصة بها تقوم مقام قواعد تنشيء فيها المشروعات الصناعية : قمائن صن الطوب ، معامل تقطير الكحول ، معامل البيرة ، طواحين ، أفران الخزف ، أفران عالية - وكانت في شليزيا مثلا أفران عالية. كانت كل هذه الصناعات اليدوية تستخدم عمالة يدوية سُخِّرت للخدمة ، وكثيراً ما كانت تستخدم مواد أولى مجانية لم تكن لهذا السبب تدخل في حساب نظام محاسبة بالمعنى الدقيق ، يكون فيه "*ما له*" و"*ما عليه*" . ومن هذا القبيل قيام السادة أصحاب الضياع في النمسا في النصف الثاني من القرن الثامن عشر بالاشتراك في إقامة صناعات النسيج . وكان

هؤلاء السادة يقومون بنشاط كبير وكانوا على وعي بإمكاناتهم ، فكانوا لا يكفون عن توسيع ضياعهم ، وكانوا يسمون هذا التوسيع Arrondierung وهي كلمة تعني أصلاً استكمال العدد أو تكملة الدائرة ، وربما استولوا على أجزاء من الغابات عنوة ، وافتأتوا على حقوق الأمير نفسه ، وكانوا يُدخلون الزراعات الجديدة ، مثل التبغ ، وكانوا يخضعون كل مدينة صغيرة تصل إليها أيديهم ، ويحتالون لتكون العوائد في هذه المدينة لصالحهم (١٤٩).

ونعود الآن إلى سؤالنا : ما هي – من بين العناصر المتعددة للاستعباد الثاني – العناصر التي تنتمي إلى الرأسمالية ؟ الإجابة ليس في هذا الاستعباد الثاني أي شيء يمت إلى الرأسمالية بسبب ، هذه هي النتيجة التي يصل إليها ڤيتولد كولا ، وهو يورد في كتابه حججاً لا شك في سلامتها . ولنا أن ننطلق من الصورة التقليدية المبسطة للرأسمالي ، إذا رضينا بها، وهي صورة تتكون من العناصر التالية : ***الترشيد والعقلانية ، الحساب ، الاستثمار ، السعي إلى الحد الأقصى من الربح*** . إذا حاولنا تطبيق هذه الصورة على النبلاء أو السادة في پولندة وجدنا أنها لا تنطبق .لم يكن هؤلاء السادة يصدرون عن عقلانية ، بل كانوا يأخذون الأمور ببساطة ، بين المستوى العالي للمال الذي يصلون إليه ، والمستوى المنخفض للاقتصاد الطبيعي الذي يجدونه تحت أقدامهم ، فهم لا يرهقون أنفسهم بالحساب ، لأن العجلة تدور من تلقاء نفسها . وهم لا يشقون على أنفسهم في السعي إلى خفض تكاليف الإنتاج بكل الوسائل الممكنة ، ولا يشغلون بالهم على الإطلاق بتحسين إنتاجية التربة أو الحفاظ عليها على الرغم من أنها هي رأس مالهم؛ كانوا يصدون عن كل عملية استثمار حقيقية ، وكان كل ما يفعلونه ينبني على أساس عبيد أرضهم ، هذه العمالة المجانية التي كانوا راضين بها . وكان المحصول ، أيا كان قدره، يمثل بالنسبة إليهم ربحاً . وتراهم يبيعون المحصول في دانتسيج – جدانسك – ويبادلونه بمنتجات مصنعة في الغرب ، غالباً ما تكون منتجات ترفية . ويحدثنا ڤيتولد كولا، دون أن يتمكن من تتبع حلقات التغير تتبعاً دقيقاً ، أن عام ١٨٢٠ (١٥٠) شهد تغيراً ، وأن الوضع اختلف : فقد أصبح عدد كبير من ملاك الأرض يدركون أن الأرض رأسمال تدعوهم الضرورة الملحة إلى أن يحافظوا عليه ، وأن يحسنوه مهما كانت التكلفة ؛ وفكروا في عبيد الأرض، فسارعوا إلى التخلص من هؤلاء العبيد الذين كانوا بالنسبة إليهم أفواهاً كثيرة عليهم إطعامها ، وعمالة قليلة الفعالية ، وفضلوا عليهم العمال الأجراء . وتغير « حسابهم الإقتصادي » ، ولم يعد كما كان : فإذا هو قد أصبح بعد حين حساباً مطابقاً لإدارة حريصة على مقارنة الأموال المستثمرة، بالأموال المحققة، والإنتاج الصافي. وهذا التناقض الذي نراه هنا ليس إلا حجة دامغة تشهد على أن السادة الپولنديين في القرن الثامن عشر يدخلون في عداد السادة الإقطاعيين لا في عداد رجال المال والأعمال الرأسماليين .

ومن البديهي أن هدفي لا يتمثل في السعي إلى دحض هذه الحجة . ولكنني على أية حال أرى أن الاستعباد الثاني يمثل غريماً للرأسمالية ، وَجَدَ في الوضع بأوروبا الشرقية منفعته، بل وجد بالنسبة لجزء منه مبرراً لوجوده . لم يكن صاحب الضيعة الكبير رجلاً رأسمالياً، ولكنه كان في خدمة رأسمالية أمستردام أو غيرها ، كان أداة لها ومتعاوناً معها ، كان حلقة في سلسلة أو جزءاً من منظومة . كان أكبر سيد في بولندة يتلقى عربوناً من التاجر في جدانسك ، وما كان تاجر جدانسك إلا وسيطاً ، أو قناعاً يستتر من ورائه التاجر الهولندي. كان هذا السيد البولندي الكبير من ناحية يقف نفس الموقف المنخفض المتدني الذي يقفه مربي الماشية من أبناء شقيوبية Segovia في إسبانيا الذي كان في القرن السادس عشر يبيع صوف الغنم قبل أن يجزه بوقت طويل إلى تجار جنوة ؛ أو موقف هؤلاء الزراع - الذين نراهم في العصور ، وفي كلب بقاع أوروبا - يسعون كل السعي ، بغض النظر عن العوز أو الحاجة ، إلى الحصول على عربون ، ويبيعون القمح قبل أن يحصد إلى تجار من كافة الأنواع ، منهم الكبار ومنهم الصغار ، تجار كان هذا الوضع يتيح لهم أن يحققوا أرباحاً مشروعة ، ويفسح لهم مهرباً من قواعد السوق وأسعاره . ولعلنا نقول بناء على ما تقدم أن هؤلاء السادة كانوا من ضحايا الرأسمالية ، ولم يكونوا ممثلين أو مشاركين في تلك الرأسمالية ، التي كانت تتوسل من بعيد عن طريق وسطائها إلى فرض رغباتها وأنواقها واحتياجاتها على كل ما يمكن نقله بالبحر أو على صفحات الأنهار أو بالإمكانات المحدودة التي تسمح بها الطرق البرية .

نقول رداً على السؤال : لا ونعم . فهناك فرق بين مربي الأغنام في شقوبية أو زراع الغلال الذين لا حول لهم ولا قوة والذين يرضخون صاغرين لقانون المرابي ، وبين السيد النبيل البولندي الذي يتمتع بالقوة كل القوة ويربح في ضيعته ، ولكنه يخسر في دانتسيج. كان هذا السيد يعتمد على قوته العظيمة لكي ينظم الإنتاج بحيث يستجيب للطلب الرأسمالي - ولكنه لم يكن يهتم بالطلب الرأسمالي إلا من حيث وظيفته بالنسبة إليه ، فهو يمكنه من تحقيق طلبه على السلع الترفية . ولنقرأ ما جاء في تقرير رفع في عام ١٥٢٤ إلى أعتاب الوصية على عرش هولندة : « كل السادة الكبار والوجهاء في بولندة وبروسيا وجدوا منذ خمس وعشرين سنة السبيل إلى إرسال كل إنتاجهم من القمح عن طريق أنهار معينة إلى مدينة دانتسيج وبيعه هناك . وقد حققت مملكة بولندة والسادة الكبار فيها على هذا النحو ثراءً واسعاً .» (١٥١) وإذا نحن التزمنا بالنص الحرفي لهذا التقرير ، خرجنا بصورة لهؤلاء السادة النبلاء كما لو كانوا من أصحاب المزارع وأصحاب المال والأعمال من النمط الذي يصفه شومبيتر Schumpeter . ولكن الحقيقة غير ذلك تماماً . إنما الحقيقة أن صاحب المال والأعمال الغربي هو الذي دق على أبوابهم ، وأن السيد البولندي كانت لديه

القدرة – كما أثبت بالدليل القاطع في الواقع الملموس – على أن يجند لخدمته الخاصة الفلاحين وشريحة لا يستهان بها من أهل المدن ، وعلى أن يسيطر على الزراعة بل والصناعة اليدوية ، أو لنقل الإنتاج في مجموعه . فلما عبأ هذه القدرة ووضعها في خدمة الرأسمالية الأجنبية أصبح ممثلاً فعالاً في داخل المنظمة . وما كان يمكن أن يوجد الاستعباد الثاني بدونه ؛ ولو لم يوجد الاستعباد الثاني لكان حجم الإنتاج من الغلال الصالحة للتصدير أقل قلة مسرفة . ولو لم يكن السيد قد استولى على كل وسائل الإنتاج ، وقضى على اقتصاد السوق الذي كان من قبل نشيطاً ، واستأثر لنفسه بكل وسائل التبادل التجاري ، لأكل الفلاحون قمحهم أو لحملوه إلى السوق ليبيعوه وليحصلوا على سلع أخرى . ليس هذا النظام نظاماً إقطاعياً ، فهو أبعد ما يكون عن الاكتفاء الذاتي ، وإنما هو نظام – كما يقول كولا بنفسه – يسعى فيه السيد بكل الوسائل التقليدية إلى زيادة كميات القمح الصالحة للتسويق . كذلك ليس هذا النظام يقيناً نظام زراعة رأسمالية حديثة على النمط الإنجليزي مثلاً . إنما هو نظام اقتصاد احتكاري، يحتكر الإنتاج ويحتكر التوزيع ، ويضع كل شيء في خدمة منظومة عالمية هي منظومة رأسمالية، شديدة الرأسمالية ، ما في ذلك شك (١٥٢) .

الرأسمالية

والمزارع في أمريكا

بدأت أوروبا بداية جديدة في أمريكا . وكانت تلك فرصة هائلة سنحت لها . بدأت أوروبا في أمريكا بداية اتسمت بالتنوع الذي تراكم فوق ما كان في القارة الجديدة من تنوع .

دخلت أوروبا في العديد من التجارب التي انتهت بها إلى العديد المتباين من النتائج والخبرات. ففي كندا الفرنسية أقام المستعمرون نظاماً يسيطر فيه السادة من أعلى على الضياع ففشل. أما المستعمرات الإنجليزية في الشمال فقد سلكت سبيل الحرية على النحو المعروف في انجلترة ، وكان النظام الذي اتبع هناك هو الذي انعقد له لواء المستقبل البعيد. أما الجنوب فقد أخذ بالعبودية : حيث كانت كل المزارع تعتمد على العبيد، وبخاصة مزارع قصب السكر في جزر الأنتيل وعلى ساحل البرازيل الطويل الذي كان يمتد إلى ما لا نهاية. كذلك نشأت ضياع على رأسها سادة نشأة تلقائية وازدهرت وترعرعت في مناطق تربية الماشية، مثل فنزويلا والمناطق الداخلية من البرازيل. أما الأنظمة الإقطاعية فقد فشلت في بقاع أمريكا الإسبانية التي كانت كثيفة السكان من السكان الأصليين. كان الفلاحون من الهنود الحمر تحت إمرة سادة من الأسبان ، ولكن الضياع التي سميت إنكوميندا‍س encomiendas كانت تعطى للسادة على سبيل الإيجار مدى الحياة، ينتفعون بها، دون أن تكون إقطاعيات fiefs لهم : فلم تكن الحكومة الأسبانية تريد أن تحول إلى الإقطاع هؤلاء السادة حائزي الإنكوميندا‍س، الإنكوميندير‍وس، الذين كانوا يطالبون بهذه وتلك من الحقوق.



مزرعة في إقليم برنامبوك : سكن ومعمل للسكر (طاحونة هيدروليكية، حجر الطاحونة، شحنة القصب، الفلايات) . في خلفية الصورة المبنى الرئيسي ، ومن بعده أكواخ العبيد . من الرسوم المزينة لخريطة مأخوذة من كتاب باريليوس عن البرازيل ، الذي صدر في أمستردام باللاتينية في عام ١٦٤٧ C. Barlaeus, Rerum per octennium in Brasilia et alibi gestarum ...historia

وتهمنا من بين طائفة الخبرات التي خبرها الأوروبيون في أمريكا تلك المتصلة بالمزارع . كانت هذه المزارع منشآت رأسمالية في المقام الأول، وكانت في هذا أكثر مباشرة من ضياع اللاستعباد الثاني في أوروبا الشرقية :كانت تربطها بالشاطىء الشرقي للمحيط، شاطىء أوروبا ، مقومات : المال ، الائتمان ، طرق النقل ، التبادل التجاري . كان كل شيء يأتمر بأوامر تصدر عن بعد من إشبيلية ، قادس ، بوردو ، نانت ، روان ، أمستردام، بريستول ، ليڤربول ، لندن .

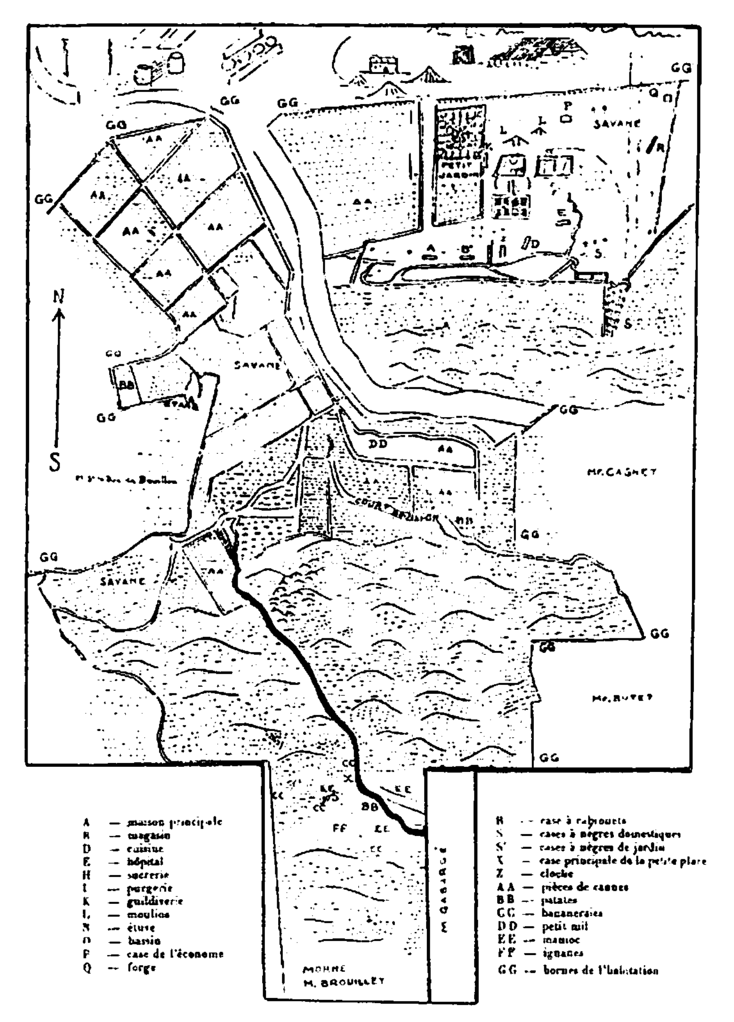
وتطلّب إنشاء هذه المزارع جلب كل شيء من القارة القديمة ، ابتداء من السادة المستعمرين من الجنس الأبيض؛ إلى الأيدي العاملة التي اتُّخذت من زنوج أفريقيا (فلم يحتمل الهنود الحمر بالمناطق الساحلية الصدمة التي تمثلت في القادمين الجدد) : إلى النباتات نفسها ، باستثناء التبغ . وكان جلب قصب السكر يتطلب في الوقت نفسه جلب تقنية صناعة السكر التي نقلها البرتغاليون إلى ماديرة والجزر النائية بخليج غينيا (جزيرة لوپرانس و ساوتوميه) مما يوحي بأن هذه الجزر كانت امتداداً أمامياً لأمريكا أو للبرازيل. وليس هناك شيء يكشف لنا عن أهمية استيراد تقنية التعامل مع قصب السكر مما جرى على الفرنسيين في خليج ريو دي چانيرو ، وقد دفعهم إلى هناك في عام ١٥٥٥ حلم

العظمة الذي راود الأدميرال كولينيي ، ولم تكن لهم خبرة بقصب السكر ، فكانوا ينقعونه في الماء ويستخرجون من منقوعه نوعاً من الخل ! (١٥٣) .

ونشأت حقول قصب السكر الأمريكية الأولى ، ومعها طواحين [معامل] السكر وآلات استخراج السكر حول عام ١٥٥٠ على سواحل شمال شرق البرازيل ، وفي جزيرة ساو بيسينتي . وكانت مزارع السكر الأولى على شكل واحد : منخفضات تلمع فيها مسطحات مائية ، قوارب للنقل على صفحات الأنهار الممتدة بامتداد السواحل ، العربات الخشبية بعجلاتها التي تحدث أزيزاً فوق المدقات ، ثم حيوانات الجر المكدنة ثلاثةً ثلاثةً التي كانت موجودة إلى عهد قريب حول رثيفه أو ساو سالفادور : وبيت السيد أو المبنى الرئيسي؛ وأكواخ العبيد التي عرفت اسم السينسالا ؛ ثم طاحونة السكر أو معمل استخراج السكر. كان السيد يزهو بنفسه عندما يمتطي صهوة جواده ، وهوالسيد الذي يتأمر على أسرته – وكانت أسرة كثيرة الأفراد كثرة تفوق المعايير ، فلم تكن حرية السيد تقف عند حدود أو تجد في لون بشرة المستعبدات ما يصدها – وكان السيد يطبق على أهله عدالة نهائية لا رجعة فيها ، من قبيل العدالة في اسبرطة وفي روما أيام الترقوينيين (١٥٤) .

ولما كنا قد وصلت إلى أيدينا حسابات مفصلة عن هذه المزارع ومعامل السكر فيها، فإننا نستطيع أن نقول بادئ ذي بدء إن معمل السكر البرازيلي لم يكن في حد ذاته استثماراً ممتازاً . فالأرباح التي حسبت على نحو يتسم بقدر مقبول من المصداقية تتراوح بين ٤٪ و٥ ٪ (١٥٥) . أضف إلى هذا العائد المنخفض تأثير الظروف الجوية السيئة. وكان السيد هو الوحيد – في هذا العالم القائم على مقومات عتيقة – الذي دخل اقتصاد السوق : فهو الذي يشتري العبيد ، ويقترض من أجل إنشاء الطاحونة ، وهو الذي يبيع محصوله ، ويبيع أحياناً إنتاج معامل السكر الصغيرة التي تستظل بظله . ولكنه هو أيضاً يخضع للتجار الذين يقيمون في المدينة المنخفضة في ساو سالفادور أو رثيفه أسفل مدينة أوليندة . وهو يرتبط عن طريقهم بالتجار الكبار في لشبونه الذين يقدمون الأموال والبضائع ، وسيقوم التجار الكبار في بوردو أو في نانت بالتصرف على هذا النحو مع المزارعين في سانتو دومنجو ، والمارتينيك ، وجواديلوب . كانت تجارة أوروبا هي التي تتأمر على الإنتاج والتوزيع في ما وراء البحار .

وربما كان المارانيون البرتغاليون هم الذين نقلوا إلى جزر الأنتيل زراعة قصب السكر واستخراج السكر ، بعد أن طردوا من شمال شرق البرازيل في أعقاب خروج الهولنديين في عام ١٦٥٤ (١٥٦) . والمعروف أن السكر لم يصل إلى الجزء الغربي من سانتودومنجو إلا حول عام ١٦٨٠ ، وكان الفرنسيون يمسكون بزمام الأمور هناك منذ منتصف القرن السابع عشر ، وإن لم يتخذ حكمهم صفة الشرعية إلا في عام ١٦٩٧ بعد سلام ريسفيك .



١٨ - معمل سكر في سان دومنج.

هذا الرسم التخطيطي لمزرعة جالبو دي فور يفتقر إلى الوضوح لصغر الحروف . ولابد من استخدام العدسة المكبرة والاستعانة بالصبر لتتبع البيانات المبينة بجانب الرموز . وسنصل على هذا النحو إلى نتيجة توازي الجهد الذي سنبذله .

رسم تخطيطي للمزرعة في عام ١٧٥٣

A = المبنى الرئيسي، B = المخزن، D = المطبخ، E = المستشفى، H = غلاية السكر، I = تكرير السكر، K = المحمي، L = الطواحين، N = حوض الماء، P = كوخ الناظر، Q = ورشة الحداد، Q = حظيرة العربات، R = أكواخ الخدم السود، S = أكواخ البستانين السود، X = الكوخ الرئيسي في الساحة الصغيرة، X = الجرس، AA = حقول قصب السكر، BB = البطاطا، CC = زراعة الموز، DD = زراعة الدخن، EE = زراعة المنيوق، FF = درنات الإجنام، GG = حدود المنشية.

وقد وصف جابرييل دبيان Gabriel Debien (١٥٧) بالتفصيل مزرعة من مزارع الجزيرة، لم تكن يقيناً أجملها ، بين ليوجان Léogane في الغرب وبورأوبرانس Port-au-Prince في الشرق ، على مسافة من البحر الذي كان من الممكن رؤيته من فوق التل الذي أقيم المبنى الرئيسي فوقه . في عام ١٧٣٥ آلت مزرعة السكر الخربة إلى نيقولا جالبو دي فور، وتولى بنفسه في الموقع إصلاحها وتهيئتها ، فرمم المباني ، وأصلح الطواحين والغلاية ، واستكمل فريق العبيد ، وأصلح مربعات زراعة القصب . وقد وضعنا تحت نظر القارىء رسماً تخطيطياً رديئاً على الصفحة المقابلة ، يمكن أن يعطيه فكرة عن مزرعة السكر ، على الرغم من أن الرسم لا يبين بدقة الحدود ، ولا يظهر الارتفاعات والتضاريس ، ولا يحترم النسبة والتناسب . ونتبين أن الماء يرد إلى المزرعة عن طريق نهير هو كوربويون Court Bouillon، قد يفيض فيغرق الحرث والنسل ، وقد يجف فيعز الماء . ولم يتخذ السادة لهم هنا مبنى من نوع الكازا جراندي ، بل اتخذوا مسكناً يتكون من ثلاث غرف بنيت جدرانها بالطوب وبيضت بالجير ، وللمسكن فتحة مباشرة على القصب ، ونرى المطبخ الفسيح . وهناك المخزن على بعد خطوتين . ثم هناك كوخ الناظر، وهوالذي يشرف على العمل ويسجل الحساب ، والأرقام التي تسجلها ريشته في الدفاتر ، والأوامر الي يجري بها يراعه ، كل أولئك يحدد مسار العمل في استغلال المزرعة والبستان ومعمل السكر ومعمل التكرير والطواحين وورشة الحدادة والمحمى (١٥٨) . ولم تكن هذه المزرعة تنتج السكر الأبيض ، بل كانت تنتج السكر الخام الأسمر ، ولكنها كانت تقطِّر الرغاوي والعسل في المحمى وتستخرج خمر الطافية التي كانت تباع محلياً ، وكانت تحقق دخلاً أسرع من التصدير إلى فرنسا . ونرى في الرسم حظائر العربات التي كانت تستخدم في نقل القصب ، والجرس الذي كان يدق ليدعو العبيد إلى الصلاة ، ويدعوهم أكثر من ذلك إلى العمل ؛ ونرى المطبخ والمستشفى وأكواخ العبيد (ويربو عددها على المائة) ؛ وهناك بعد ذلك المربعات (وكل مربع منها مساحته هكتار أو ما يزيد قليلاً عن الهكتار) وهي مربعات من الأرض خصصت لزراعة القصب ، وهناك أماكن تركت للزراعات اللازمة للطعام (وهي البطاطا والموز والأرز والدخن والمنيوق والإجنام) وربما تُركت هذه الزراعات خالصةً للعبيد الذين كانوا يتولون الزراعة ويبيعون إلى المزرعة جزءاً من إنتاجها . أما في المواضع التي تنمو فيها حشائش السافانا من حول التلال الدائرية الصغيرة ، والتي ربما مثلت مواضع احتياطية لزراعة القصب عند الحاجة ، نرى الأبقار والبغال والخيول تأكل ما شاءت .

جاء نيقولا دي فور Nicolas du Fort مرة ثانية من فرنسا ، وأقام في المزرعة من عام ١٧٦٢ إلى عام ١٧٦٧ ليصلح الأحوال التي كانت قد تدهورت ، فأدخل بعض التجديدات، حيث سعى إلى تغذية الماشية على نحو أفضل ، وإلى ممارسة أسلوب الزراعة المركزة

مستخدماً سماداً كثيفاً كثافة تفوق المألوف ، وهو أسلوب دار الجدل حول سلامته وفاعليته.
وكذلك كان الأسلوب المضاد الذي يُؤْثِرُ الزراعة غير المركزة يتعرض أيضاً لقدر مماثل من النقد ، وكانت الزراعة غير المركزة أو الزراعة الواسعة تعني بالضرورة زيادة أعداد العبيد، وكان العبيد يكلفون مالاً كثيراً ؛ زد على ذلك أن صاحب المزرعة الواسعة إذا عين في مكانه مديراً أو قيماً فإنهما يتلقيان نسبة من قيمة الإنتاج ، كانت بغض النظر عن أي اعتبارات تضاف إلى التكلفة ، ثم إن الناظر أو القيِّم كانا يهتمان بزيادة الإنتاج دون نظر إلى التكلفة حرصاً منهما على زيادة نسبتهما ، والنتيجة أن صاحب المزرعة كان يخسر الجلد والسقط، بينما كانا هما يملآن كرشيهما ويحققان الثراء الواسع .

كان صاحب المزرعة ، سواء زرع في مزرعته القصب أو البن أو النيلة أو القطن لا يعوم في الذهب والفضة . صحيح أن منتجات المستعمرات كانت تباع غالية في أوروبا ، ولكن الأرض لم تكن تنتج إلا محصولاً واحداً في العام ، وكان صاحب المزرعة ينتظر وقتاً طويلاً إلى أن يتم تسويق المحصول وقبضالثمن. وكان طوال العام مطالباً بتدبير النفقات اليومية، وما كان أثقلها ! فكل الأشياء التي كان يشتريها لسد حاجاته ولتسيير أمور المزرعة كانت تأتي من أوروبا محملة بنفقات النقل البحري الباهظة وبأرباح التجار الكبار والتجار الصغار التي يحددونها على مزاجهم . وكانت القوانين الصارمة تحظر على سكان الجزر المستعمَرة الاتجار مع الخارج ، وتجعل تجارتهم حكراً على الوطن الأم ، لا يشترون إلا منه ولا يبيعون إلا إليه . ولم يكن المستعمرون يخضعون لهذا الحظر خضوعاً كاملاً ، بل كانوا يتعاملون مع المهربين الذين يأتونهم بالبضاعة الرخيصة ، ولكن عمليات التهريب لم تكن سهلة ، ولم تكن كافية. وفي عام ١٧٢٧ صال أسطول فرنسي وجال دون سابق إنذار ضد التهريب والمهربين، وكتب واحد من تجار المارتينيك يصف هذا الحدث : « فزع السكان كل الفزع ، بينما سعد التجار كل السعادة ، لأن مصالح هؤلاء تتعارض مع مصالح أولئك أشد التعارض.»[١٥٩]
وكيف السبيل أمام الأهالي إلى مجابهة حيل أصحاب السفن والتجار الذين يجهزونها بجهازها ؟ إنهم يعرفون – فإن لم يعرفوا فكتاب **سفاري** عندهم ينصحهم ، ويعطيهم المعلومات المفيدة واضحة جلية ، ويعلمهم الشطارة : في أي الشهور يأتون ليجدوا السكر بأرخص سعر ، وفي أي وقت يأتون عندما تكون الحرارة الاستوائية قد أفسدت النبيذ عند الأهالي فينتهزون الفرصة وقد أحضروا معهم براميلهم مملوءة بالنبيذ « فيبيعونها يقيناً ويقبضون ثمنها نقداً .»[١٦٠] ثم حدث أن ارتفعت الأسعار من تلقاء نفسها منذ منتصف القرن الثامن عشر ، فإذا الأسعار تلتهب التهاباً جنونياً في الجزر في تلك الفترة : المواد الغذائية ، الأدوات المعدنية ، القزانات النحاسية التي يغلى فيها العسل ، الأنبذة المستوردة من بوردو ، والمنسوجات . والعبيد . وتتجلى أصداء ذلك في أقوال **نيقولا جالبو دي**

فور، فهو يقول في عام ١٧٦٢ : « لن أنفق مالاً أياً كان الهدف » ، ويقول في العام التالي عن طعام عشائه : « إنه يتكون من قليل من الخبز وأخلاط من المربي » [١٦١] . وزادت الأحوال سوءاً بعد ذلك . وهذا شاب من المستعمرين يكتب في ١٣ مايو من عام ١٧٨٢ : « منذ الحرب [الأمريكية] يتقاضي صناع الأحذية لدينا فقي مقابل زوجين من الأحذية ٣ بياسترات أي ما يساوي ٢٤ جنيهاً من فئة الليفر و١٥ سولات ، وأنا أحتاج إلى زوجين من الأحذية كل شهر [...] والجوارب المصنوعة من أردأ أنواع الخيوط ثمن الزوجين منها ٩ سولات . والقماش الخشن الذي تصنع منه ملابس الشغل ثمنه ٦ جنيهات من فئة الليفر . وأجرة الخياط وصلت إلى ١٢ ليفر و١٠ سولات . والقبعة العادية ، لا القبعة الرائعة ، ثمنها ١٦ ليفر و١٠ سولات . [...] والخياطون يتقاضون مقابل التفصيل والخياطة ٦٠ ليفر للسترة ، و١٥ ليفر للصديري ، ومثل هذا المبلغ للبنطلون . أما الطعام [...] فإننا ندفع في برميل الدقيق أسعاراً [...] تصل إلى ٢٣٠ ليفر ، وفي دن الخمر ما بين ٦ و ٧٠٠ ليفر، وفي برميل لحم الكندوز المملح ١٥٠ ليفر ، والجامبون ٧٥ ليفر ، ورطل الشمع ٤ ليفر و١٠ سولات . » [١٦٢] . هذا الأسعار بطبيعة الحال كانت أسعار أيام حرب ، ولكن الحرب والقرصنة لم يكونا نادرتين في بحار أمريكا .

وكان صاحب المزرعة عندما يصرف منتجاته بين أمرين ، إما أن يبيعها في مكانه، فيعاني من التباين في الأسعار باختلاف المواسم ، وربما تأرجحت الأسعار وهبطت بنسب من ١٢ و١٥ و١٨ ٪ في الأوقات التي ينتج فيها السكر بوفرة ؛ وإما أن يلجأ إلى قومسيونجي في الوطن الأم ، وهنا يكون عليه أن ينتظر الشهور وربما السنوات لكي يحصل على مستحقاته ، نظراً لبطء وسائل المواصلات . وكانت الأسعار في سوق بضائع المستعمرات ، في الموانيء الأوروبية – مثل بوردو – عرضة لأشد أنواع المضاربات ، وكان التجار قد ألفوا أن يضاربوا بالرفع والخفض ، ويتحججون أمام الزراع بأن الكياسة تفرض حجز البضائع في المخازن انتظاراً لأسعار أفضل، وكان هذا يعني انتظاراً أطول، وبالتالي افتقاراً أشد إلى المال واضطراراً أشد للاقتراض . فإذا كان صاحب المزرعة قد توهم أنه سيبيع بأسعار عالية ، وسيحقق ثراء ، فاستدان سلفاً ليشتري كل المزرعة أو جلها واشترى معها العبيد ، فسرعان ما يصبح تحت رحمة الديّانة .

وهكذا فإن التجار الكبار ، والقومسيونجية ، ومتعهدي السفن في بوردو ، أولئك الذين كانوا يفرضون على أصحاب المزارع سفنهم وقباطنتهم (الذين كثيراً ما كانوا يكلفونهم ببيع الشحنات لصالحهم) ويفرضون عليهم مخازنهم ، وعرابينهم الإنقاذية ، كانوا هم السادة المهيمنين على آلة إنتاج الثروات في المستعمرات. هذه هي الحقيقة التي نخرج بها عندما نطالع مراسلات أصحاب المزارع ونتتبع أحوالهم اليومية . نقرأ مثلاً ما كتبه آل رابي

Raby وآل دول Dolle ، وكانوا خاصة شركاء في استغلال مزرعة ڤاز Vazes الشاسعة الواقعة في منطقة من أجود مناطق سانتو دومنجو ، وقد انتهى بهم الأمرفي عام ١٧٨٧ إلى أن سلموا أنفسهم، صاغرين أذلاء، إلى بيت فريدريك رومبير وأولاده Frédéric Romberg et Fils في بروكسل ، وكان فرع هذا البيت التجاري في بوردو يعتبر (خطأ) المحور العتيد للحياة التجارية في الميناء الكبير قاطبة (١٦٣) .

كل هذا لا يتفق تماماً مع الإطار الذي ترسمه الأرقام العامة التي تحت أيدينا . فلم تكن الصادرات في بوردو ، الميناء الذي استأثر بنصف تجارة المستعمرات الفرنسية ، تمثل سوى ثلث ، ثم ربع ، ثم ارتفعت مرة أخرى إلى ثلث واردات بوردو من سانتو دومنجو وجواديلوب والمارتينيك (١٦٤) . ونلاحظ الفروق الضخمة نفسها بين الصادرات والواردات في مارسيليا (١٦٥) ألا يدل هذا على وجود تناقض ؟ فإذا كان ميزان البضائع يميّز الجزر تمييزاً واضحاً ، فمعنى هذا أنها كانت تنعم بالازدهار ، وأن المفروض في هذه الحالة أن تأتي إليها الأموال من فرنسا لتعوض الفارق في الميزان . ولكن الواقع كان مختلفاً ، فقد كانت جزيرة سانتو دومنجو - ونكتفي بها مثالاً - تتجرد دائماً من بياستراتها الفضية؛ كانت هذه البياسترات الفضية الأسبانية تأتي إليها عن طريق التهريب من المستعمرات الإسبانية الأمريكية القريبة ، ولكنها لم تكن تبقى بها ، بل تتحرك من خلالها بسرعة متجة إلى بوردو، وبكميات هائلة بعد عام ١٧٨٣ (١٦٦) . والأرجح أن التناقض تناقض ظاهري يرجع إلى أن ميزان الصادرات والواردات كان يحسب في الموانيء الفرنسية بناء على الأسعار المحلية . أما إذا اتخذنا من الأسعار في الجزر أساساً للحساب ، فإننا سنجد أن البضائع الفرنسية التي يتم تسويقها فيها تقدر بأثمان أعلى من الأثمان في بوردو ، وسنجد أن صادرات المستعمرات أثمانها أقل قبل النقل إلى الوطن الأم ، أي قبل إضافة تكاليف الشحن والنقل والعمولات ...الخ وبناء على هذا الحساب ، من منظور المستعمرات، نتبين أن الفارق سيقل بين رقمي الصادرات والواردات . أضف إلى ذلك الفارق المصطنع بين العملات ، فقد كان جنيه المستعمرات من فئة الليڤر يقل قيمةً بنسبة ٣٣ ٪ عن جنيه الوطن الأم . وينبغي أن نأخذ في الاعتبار أيضاً الأموال التي كانت ترسل من المستعمرات إلى أفراد العائلات المقيمين في فرنسا وإلى الملاك الذين لا يباشرون مزارعهم بأنفسهم ويعيشون في الوطن الأم ، كل هذه الأموال كانت تؤثر على ميزان المدفوعات . وأياً كان الأمر فقد ظل أكبر بند من هذه الناحية هو البند المالي ، بند تسديد الفوائد ورد الديون.

والخلاصة أن أصحاب المزارع كانوا محصورين داخل نظام تجاري يبعدهم عن تحقيق أرباح عالية. وانظر إلى مزارع القصب ومعامل السكر في صقلية في القرن الخامس عشر، كيف كانت برغم تدخل - أو نتيجة لتدخل - رأسمالية جنوة منشآت خاسرة على نحو يثير

الدهشة، طبقاً لما تبيَّنه كارميلو تراسيللي . والإنسان يحس ، على الرغم من فارق الزمان، بالأسى لهؤلاء التجار الأغنبياء الذين دفعهم الجري وراء أحلام الثراء إلى تضييع أموالهم وشراء مزراع ما كانت إلا من قبيل القصور التي تبنى على الرمال . وإليك مارك دول Marc Dolle ، وكان تاجراً في جرينوبل ، يكتب إلى أخيه في ١٠ فبراير من عام ١٧٨٥: «لقد أفرغت كل ما في محفظتي من مال وأرسلته إليك ، ولم يعد تحت يدي مال سائل [...] وأنا على يقين من أنني عندما أرسل إليك مقدماً المبلغ الذي ستدفعه لشراء مزرعة هائلة، أكون قد فتحت أمامك الطريق إلى الثراء ووسعت من ثروتي »(١٦٧) . وجاءت خيبة الأمل بعد ذلك . أما الأخوان بيلليه اللذين تحدثنا عنهما من قبل فلم يحققا ما حققاه من ثروة عريضة من المارتينيك بالاشتغال بالزراعة ، بل دخلا المجال تاجرين ، كانا في البداية من صغار أصحاب الدكاكين ، ثم أصبحا من كبار التجار . وكان اختيارهما هذا ذكياً ، حيث اختارا الجانب المربح ، وعادا في الوقت المناسب إلى بوردو حيث اتخذا مكانهما في المواقع المهيمنة . في هذه الفترة نفسها نجد من بين أصحاب المال في أمستردام ، ممن كانوا يقدمون القروض إلى أصحاب المزارع في المستعمرات ، من ظنوا أن الخير في تقديم السلف إلى أصحاب المزارع في الجزر الدنمركية أو الإنجليزية ، بنفس الأسلوب الذي كانوا يتبعونه في تقديم السلف إلى التجار في مدينتهم ، ثم باغتتهم ذات يوم المفاجأة النكراء، عندما عجز أصحاب المزارع عن رد الديون، وأصبحوا هم ملاك المزارع المرهونة(١٦٨).

مزارع
چامايكا

وماجرى في چامايكا ، أيام كانت مستعمرة إنجليزية ، يطابق ما جرى على سانتو دومنجو أيام كانت مستعمرة فرنسية . نجد في چامايكا في المزرعة المبنى الرئيسي الكازا جراندي يتسمى في الجزيرة الإنجليزية باسم جريت هاوس ، ونجد العبيد السود (كانت النسبة بين السود والبيض ٩ إلى ١) ، ونجد قصب السكر زراعة سائدة ، ونجد الاستغلال لصالح التجار وربابنة السفن ، ونجد الجنيه في المستعمرات أقل قيمة من الجنيه الاسترليني في الوطن الأم (حيث كان الجنيه السترليني في انجلترة يساوي ١,٤ جنيه في چامايكا)، ونلتقي بالقرصنة وبالسلب والنهب ، وكانت أعمالاً عانت منها انجلترة التي كانت الضحية، وكان المعتدون في هذه الحالة هعم الفرنسيين ، على أن الصراع بين الإنجليز والفرنسيين في البحر الكاريبي لم يحسم آنذاك لصالح أي من الطرفين . ونجد في چامايكا كذلك مشكلات العبيد الفارين ، الذين كانوا يعانون الأمرّين كالجروح النازفة ويشكلون خطراً على الآخرين في وقت واح ، كان هؤلاء الذين أطلق عليهم اسم « المارون marons » maroons

يلونون بالجبال في الجزيرة ، وربما أتوا إليها من سواحل الجزر المجاورة . وكان الوضع حرجاً شديد الحرج من هذه الناحية إبان حرب المارون Maroon War من عام ١٧٣٠ إلى عام ١٧٣٩ (١٦٩) .

في تلك الجزيرة الشاسعة بمقاييس ذلك العصر تطورت المزارع الكبيرة على راحتها، وبخاصة منذ الأعوام ١٧٤٠-١٧٦٠ وهي الأعوام التي شهدت بدايات صعود نجم مزارع القصب ومعامل السكر. (١٧٠) وقد أدى هذا التحول الذي يشبه ما جرى في الجزر الفرنسية إلى تدهور وضع عائلات المستعمرين الأول التي كثيرا ما كانت تشتغل بأيديها في مزارع صغيرة للتبغ أو القطن أو النيلة حتى أصبحت في المؤخرة . وكانت زراعة قصب السكر تتطلب استثمارات ضخمة . وكانت هي السبب في ظهور أصحاب رؤوس الأموال والضياع الضخمة . والإحصائيات تعطينا انطباعاً بأن المزرعة في جامايكا كانت أكبر مساحة وأكثر عبيداً ، وربما أوسع ثراء من المزرعة المناظر في سانتو دومنجو . ومع ذلك فهناك حقيقة لا مراء فيها وهي أن الجزيرة التي كانت تحصل على تموينها من اللحم المملح ومن الدقيق من الإنجليز أو من المستعمرات الإنجليزية في أمريكا ، كانت مكلفة بتزويد انجلترة بأكثر من نصف حاجتها من السكر ، وكانت تبيعه بأسعار أعلى من أسعاره في سانتو دومنجو والجزر الفرنسية الأخرى .

أياً كان الأمر فقد كانت جامايكا مثلها مثل الجزر الأخرى المنتجة للسكر ، أشبه شيء بآلة تنتج الثروة ، آلة رأسمالية في خدمة الأغنياء (١٧١) . ولما كانت الأسباب نفسها تؤدي إلى النتائج نفسها ، فقد كانت الأحوال كلها في جامايكا قريبة الشبه من الأحوال في في سانتو دومنجو ، وخلاصتها أن القسط الأكبر من الثروة التي تنتجها المستعمرة ينساب إلى ثروة الوطن الأم . وكانت أرباح أصحاب المزارع تتراوح بين ٨ و ١٠ ٪ على أقصى تقدير(١٧٢) . كان الجزء الجوهري من تجارة الصادرات والواردات (بغض النظر عن أرباح تجارة العبيد التي كانت انجلترة وحدها تستأثر بها) « يعود إلى المملكة ويدور فيها دورته » ويحقق الأرباح نفسها « التي تحققها التجارة القومية ، كما لو كانت مستعمرات أمريكا مرتبطة على نحو ما بكورنوول » : هذه العبارات جاءت في بيانات بيرك Burke(١٧٣) الذي كان يدافع عن فائدة جزر الهند الغربية للحياة الاقتصادية الإنجليزية ، والذي شد الانتباه بقوة إلى ما يمكن أن تتضمنه أرقام الميزان من إشارات خادعة .

والحقيقة أن الميزان التجاري لجامايكا ، حتى لو حسبناه بجنيهات المستعمرات، يميل ميلاً خفيفاً لصالح الجزيرة (١٣٣٦٠٠٠ مقابل ١٣٣٥٠٠٠) ، ولكن على الأقل نصف قيمة الصادرات والواردات كان يذهب بطريقة مستترة إلى الوطن الأم في صورة رسوم شحن، وتأمينات ، وعمولات ، وفوائد ديون ، وتحويلات إلى أصحاب المزارع الموجودين في الوطن

الأم . وقياساً على هذا فإن مجموع الأرباح التي حققتها انجلترة في عام ١٧٧٣ كانت نحو مليون ونصف مليون جنيه . وكان المألوف في لندن كالمألوف في بوردو أن تتحول الأرباح التجارية إلى بيوت تجارية وبنوك وسندات حكومية : وكانت هكذا تدعم عائلات عتيدة ، قوية الشكيمة كان لها من يمثلونها أقوى تمثيل في مجلس العموم ومجلس اللوردات. وكانت هناك عائلات من المستعمرين واسعي الثراء لم يكونوا من أصحاب المزارع فقط، وكانما كان القدر هو الذي شاء لهم أن يكونوا من أصحاب المال أيضاً ، وأن يلعبوا دور البنوك فيقرضوا أصحاب المزارع الغارقين في الديون : وكانوا يتصلون عن طريق عائلاتهم بتجار في لندن ، إذا لم يكن لهم أبناء يتولون تسويق إنتاج المزرعة ، والقيام بالمشتروات اللازمة ، والقيام بعمل الوكيل عن الناس في جامايكا. والخلاصة أن هذه العائلات كانت تجمع أرباح إنتاج السكر ، وأرباح التجارة ، وأرباح العمولات وأعمال البنوك . فلا ينبغي أن ندهش عندما نجد هذه الأسر التي كانت تقيم في لندن ، وتدير من بعيد ضياعها في الجزر أو تعيد بيعها ، قادرة على استثمار أموال ضخمة في انجلترة ، ليس فقط في مجال التجارة ، ولكن أيضاً في مجال زراعة طليعية وفي صناعات مختلفة [١٧٤] . كان هؤلاء الأثرياء من أصحاب المزارع قد فهموا ما فهمه الأخوان بيلليه ، من أن الخير كل الخير في الإقامة في الوطن والعمل من هناك على كسب المال من المستعمرات !

ولا أظن أن هناك جدوى من الإكثار من الأمثلة ، وتناول إنتاج التبغ في فرجينيا ، أو الماشيــة فـي كـوبا أو الكاكاو في فنزويلا وبخاصة بعد إنشاء شركة كاراكاس في عام ١٧٢٨ [١٧٥]. فكل هذه الأمثلة تنضوي على آليات متشابهة . كأن الذي جرى على السكر هو الذي جرى على التبغ وعلى الماشية وعلى الكاكاو . أما إذا شئنا أن نخرج عن إسار هذا التاريخ الرتيب فعلينا أن نذهب إلى تلك البقاع التي ظلت بعيدة عن اهتمام تجار أوروبا، ونعني بها المناطق الأمريكية التي ظلت على الفطرة وترعرعت من تلقاء ذاتها ، وعاشت كل منطقة منها مغامرتها . البرازيل حول ساو پاولو حيث خرج البانديراس bandeiras في رحلات كشفية إلى أعماق البلاد بحثاً عن الذهب أو العبيد : أو من وراء باهيا على طول وادي ساو فرنسيسكو Sao Francisco أو وادي المـروج o rio dos currais حيث كانت المراعي الفسيحة تضم في جنباتها قطعاناً هائلة من الأبقار : أو في منطقة مراعي الپامپا في الأرجنتين في مستهل نزول الأوروبيين فيها : أو في جنوب فنزويلا في ربوع الإلنويس في حوض نهر الأورينوك ، حيث أقام السادة المنحدرون من أصل إسباني ضياعاً شاسعة تمرح فيها أعداد لا تحصى من قطعان الماشية يقوم عليه رعاة يمتطون متون الخيول، منهم الهنود الحمر ، ومنهم المولّدون الذين اختلطت في عروقهم دماء البيض والهنود ، وكان هذا المجتمع الذي أقامه هؤلاء السادة مجتمعاً إقطاعيا خالصاً ، تهيمن عليه عائلات إقطاعية



تجار إنجليز في جزر الأنتيل يحزمون بضائعهم . صورة زينت بها خريطة الأنتيل ، في الأطلس الملكي Atlas royal الذي وضعه هرمان مول Herman Moll ، ونشره في عام ١٧٠٠ .

عتيدة ، قوية الشكيمة . كانت هناك رأسمالية على النمط الإغريقي الروماني القديم الذي كان الحيوان فيه يعدل النقود ، بل على النمط البدائي ، فلا عجب أن اهتم بها ماكس ڤيبر حيناً ووجد فيها ما فتنه وخلب لبه .

عودة

إلى قلب أوروبا

قلب أوروبا في عُرْفي هو القطع الغربي من القارة ، إلى الغرب من خط وهمي يمتد من هامبورج إلى البندقية ، هذا القطع الغربي أو الجزء الغربي من أوروبا هو الجزء المنعَّم الذي انفتح على استغلال المدن والفئات البورجوازية والأغنياء والسادة النبلاء المهتمين بالأعمال حتى تغلغلت الرأسمالية بأشكال كثيرة في النشاط الاقتصادي وتغلغلت في هيكل الأرياف الغربية الضاربة في القدم .

ولعلنا ، ونحن نسعى إلى استخلاص التخطيط الهيكلي ، ننهج نهج الرياضيين فنفترض من البداية أن المسألة محلولة . ويعني هذا النهج بالنسبة إلى موضوعنا أن الرأسملية كانت تشكل في أوروبا الريفية الإقطاعية نظاماً جديداً ، جاء في وقت ما ، وسعى إلى شق طريقه، فكان ينجح حيناً ، ويتعثر أحياناً ، ولم يثبت أركانه إلا في بعض المناطق المعينة دون سواها . وما دام الأمر كذلك فلنبدأ بهذه المناطق المعينة التي نجحت فيها الرأسمالية ، فقد افترضنا منذ البداية أننا نعتبر المسألة محلولة .

أول منطقة تخطر بالبال هنا هي انجلترة ، ولن نتناول انجلترة هنا بالتفصيل لأننا سنعود إليها فيما بعد ، ونكتفي بالخطوط العريضة لكي نتبين سمات النمط الإنجليزي الذي سنتخذه أطاراً مرجعياً لكي نحدد موقع الحالات النوعية التي سنذكرها. ومن المعروف أن النموذج الإنجليزي – أو لنقل نموذج الثورة الزراعية الإنجليزية – لم يقلب الأوضاع الجزيرة البريطانية كلها ، فقد بقيت فيها مناطق متخلفة متمسكة بالأساليب العتيقة بعيدة عن مسارات النشاط الإقتصادي الكبيرة

ولنتناول على سبيل المثال منطقة فرض فيها النموذج الجديد نفسه بغير منازع ، وهي منطقة نورفوكشير Norfolkshire ، إيست أنجليا East Anglia. وإذا نحن طالعنا مادة «زراعة Culture » في الموسوعة الفرنسية الشهيرة التي صدرت في القرن الثامن عشر وعرفت باسم الإنسكلوبيديا Encyclopédie ، نجد كاتبها وهو ڤيرون دي فوربونيه Véron de Forbonnais (١٧٧) يصف في إطار هذه المنطقة بالذات معجزات اقتصاد زراعي يقدمه كنموذج يحتذى، ويبرز على وجه التحديد : استخدام الجير والطباشير في التسميد، واستخدام طريقة اقتلاع الحشائش وحرقها بقصد التسميد ويسمونها پيرنج paring، وإدخال بنجر العلف بأنواعه المختلفة ، والتوسع في المراعي المستزرعة ، وتطوير الصرف ، وتحسين طرق التسبيخ ، والاهتمام بتربية الماشية المنتقاة ، وتطوير نظام المزارع المسيجة enclosures وبالتالي توسيع مساحات الممتلكات الزراعية ، وتحسين طرق تسييجها بأسيجة من الشجيرات الحية ترسم حدودها ، مما أدى إلى انتشار الشجيرات كسمة مميزة للريف الإنجليزي . وهناك سمات أخرى يراها جديرة بالتقدير وهي : الوفرة المفرطة في الأدوات كماً وكيفاً ، وطواعية الأرستقراطية المالكة للأطيان ، ووجود الضياع الكبيرة المؤجرة منذ أقدم العصور ، والإنشاء المبكر لنظم إدارة رأسمالية مترابطة ، والتسهيلات الائتمانية، وتعاطف الحكومة التي لم يكن همها في المقام الأول يتركز على تضييق الرقابة على الأسواق والتشدد في التمسك النظم ، بل كانت تهتم بالعائد والإنتاج وتموين المدن ، وكانت تتبع نظاماً هيكلياً مرناً يشجع على تصدير الغلال بل ويدعمه .

ونخلص من هذا التطور بهذه السمات التي كانت بعيدة الأثر :

١) تلاشي النظام الإقطاعي من المناطق الريفية الإنجليزية المتقدمة ، وهو ما بدأ منذ وقت مبكر . وقد حرص كارل ماركس على التشديد على هذه الناحية (١٧٨) حيث قال: « في فترة عودة آل ستيوارت إلى الحكم ألغى الملاك العقاريون ...الدستور الإقطاعي الخاص بالأرض الزراعية ، بمعنى أنهم جردوه من ضروب السخرة التي كانت تثقل كاهله وعوضوا الدولة بفرض ضرائب على الفلاحين وعلى بقية الشعب ، وطالبوا بحق التملك الخاص

بالمعنى العصري بحيث تصبح الحيازات الإقطاعية أملاكاً خاصة .» وكان هذا المطلب يعني كنس النظام التقليدي بالمقشة في حركة واحدة ؛

٢) تأجير الأطيان الزراعية إلى مزارعين رأسماليين يتحملون بإدارتها تحت مسئوليتهم؛

٣) الالتجاء إلى عمال بالأجر يتخذون هيئة العمال البروليتاريين : الذين ليس لديهم ما يبيعونه لأصحاب العمل سوى قوتهم ؛

٤) تقسيم العمل تقسيما رأسياً : فصاحب الأرض يؤجرها ويتلقى الإيجار ؛ والمزارع الذي استأجرها يقوم بدور المقاول ؛ والعامل الأجير هو آخر حلقة في هذا الهيكل .

ولنحتفظ في ذاكرتنا بهذه المقومات فسنجد في معرض تتبعنا لتاريخ القارة الأوروبية أمثلة تشبه إلى حد كبير هذا النموذج الإنجليزي مما يثبت أن الثورة الزراعية لم تكن ظاهرة إنجليزية بل كانت ظاهرة أوروبية ، مثلها في ذلك مثل الثورة الصناعية التي واكبتها .

وسنتناول هذه الأمثلة على النحو التالي : منطقة بري Brie الفرنسية في القرن السابع عشر، منطقة ڤينيسيا الإيطالية في القرن الثامن عشر ، الريف الروماني في القرن التاسع عشر، منطقة توسكانا في القرنين الخامس عشر والسادس عشر . وليس لهذا الترتيب أهمية في حد ذاته ، فليس هدفنا أن ندرس هذه الحالات المختلفة من أجل ذاتها ، وليس هدفنا أن نقدم حصراً جامعاً مانعاً لهذه المناطق في أوروبا ، وإنما يتلخص هدفنا في رسم تخطيط سريع للفكرة ..

على مشارف باريس :

منطقة بري في عصر لويس الرابع عشر

كان سعي أهل المدينة إلى الملكيات العقارية يلتهم منذ قرون أرض الفلاحين والإقطاعين الزراعية [179] ، كان ابن المدينة يحب أن يكون له بيت ريفي ؛ يمكنه من الحصول على احتياجاته الحيوية بانتظام : من قمح ، وطيور ، وفاكهة ، وخشب للتدفئة عندما يقترب فصل الشتاء؛ ثم إنه كان على هذا النحو يوفر رسوم بوابة المدينة (فقد كان من حق ابن المدينة عندما يمتلك أرضاً زراعية قريبة يسجل ملكيتها تسجيلاً رسمياً أن يعفى من دفع هذه الرسوم) – كانت هذه الفوائد معلومة للناس ، تنص عليها الكتب التي تعلم فنون التدبير المنزلي ، وهي كتب راجت في ألمانيا خاصة وكانوا يسمونها Hausväterliteratur كتب رب ***البيت الأريب*** ، كما راجت في فرنسا ، نذكر منها كتاب ***الزراعة والبيت الريفي*** L'Agriculture et la maison rustique من تأليف شارل ديتيين Charles d'Estienne، وقد ظهرت طبعته الأولى في عام ١٥٦٤ ، وتناولها چان ليبو Jean Liébaut زوج ابنته فيما بعد بالتنقيح ، وظهرت من الصياغة المنقحة ١٠٣ طبعة بين عام ١٥٧٠ وعام ١٧٠٢ [180].

كان أبناء المدينة يشترون الأراضي في المنطقة المحيطة بالمدينة ، فمنهم من يشتري قطعة أرض صغيرة ، ومنهم من يشتري بستاناً للفاكهة ، أو حديقة للخضروات ، أو مرعى ، أو يشتري عزبة أو ضيعة ، وكانت تلك ظاهرة نراها حول كل المدن الكبيرة .

ولكن هذه الظاهرة اتخذت على مشارف باريس فوق هضبة بري Brie الغنية بطميها معنىً آخر . كانت الضيعة الكبيرة التي يمتلكها رجل من أهل المدينة ، سواء كان من النبلاء أو البورجوازيين ، شيئاً مألوفاً منذ ما قبل القرن الثامن عشر (١٨١) وهذا هو الدوق دي ڤيار « يسكن في زمن الريجانس في قصره بناحية ڤوليڤيكومت ولا يستغل في الزراعة بنفسه إلا ٥٠ فداناً من نوع الأربان من مجموع الـ ٢٢٠ فداناً التي يمتلكها .[...] أما محتكر ضيعة العموم (وكانت تابعة لأوقاف الإكرين) ، فكان رجلاً من أهل المدينة يمتلك ٣٣٢ فداناً من فئة الأربان ، لم يكن يزرع منها بنفسه سوى ٢١ فداناً تقريباً » .(١٨٢) ومعنى هذا من الناحية الفعلية أن هذه الأطيان لم يكن أصحابها هم الذين يزرعونها؛ وإنما كان هناك مزارعون كبار يجمعون تحت إدارتهم أطيان عدد من الملاك، ربما خمسة أو ستة ملاك، بل قد يصل عددهم إلى ثمانية. إذا رجعنا إلى الماضي واستحضرنا في مخيلتنا هذه الأطيان، رأينا في وسطها تلك المزارع الكبيرة التي لا زلنا نراها إلى اليوم «محاطة بالأسوار العالية التي تذكرنا بالأزمنة المضطربة ...[...] بمبانيها الموزعة حول الحوش الرئيسي الداخلي . [...] ومن حول كل مزرعة طائفة متجاورة من البيوت الصغيرة ، وكانت هذه البيوت الصغيرة نفسها محاطة بحدائق ويكتنفها غيط صغير ، في هذه البيوت كان يقيم الأجراء الصغار الذين يستأجرهم المزارع الكبير للعمل .» (١٨٣).

نتبين من هذه العلامات « التنظيم الرأسمالي » ، نفس التنظيم الذي أخذت به الثورة الزراعية الإنجليزية : صاحب الأطيان ، المزارع الكبير ، العمال الزراعيون . وإن كان هناك فارق هام يتمثل في أن هذا التنظيم لم يتغير فيه شيء تقريباً من ناحية التقنية حتى القرن التاسع عشر (١٨٤) . وفارق آخر يتمثل في أن وحدات الإنتاج هذه كانت تتأثر تأثراً مفرطاً بما يجري على أسعار القمح : وإنما عرضها لهذه المؤثرات سوءُ الإدارة التي قامت عليها، وما أخذت به من تخصص في الغلال ، وما كانت تستهلكه من إنتاجها بنسبة عالية ، وما كانت تتحمل به من إيجارات مرتفعة . فما كانت أسعار القمح تنخفض بنطين أو ثلاثة في سوق ميلون Melun حتى تبدأ الصعاب ، بل لم يكن من سبيل إلى درء الخسارة إذا تكررت المحاصيل الرديئة أو تكرر انخفاض الأسعار تكراراً متتابعاً سنة بعد سنة (١٨٥) . وكذلك كان هذا المزارع الكبير شخصية جديدة فقد كان مالك رأس مال يتكوم ببطء ويجعل منه صاحب أعمال .

أياً كان الأمر فلم يكن المتمردون المنخرطون في حرب الدقيق في عام ١٧٧٥ واهمين

عندما صبوا جام غضبهم على كبار المزارعين في المنطقة المحيطة بباريس ، وغيرها من المناطق [١٨٦] . كان لهم في ذلك سببان على الأقل : أولهما أن المزرعة الكبيرة التي انصب عليها الحقد كانت في أغلب الأحوال ثمرة نشاط المزارع الكبير ؛ وثانيهما أن هذا المزارع الكبير كان هو السيد الحقيقي في عالم القرية ، مثله مثل السيد الإقطاعي الذي يهيمن على أطيانه ، وربما كان أكثر نفوذاً منه لأنه كان قريباً من حياة الفلاحين . فقد كان هو الذي يخزن الغلال ، والذي يوزع العمل ، ويقدم الديون أو يمارس الربا ، وكثيراً ما كان صاحب الأرض يكلفه بجباية الإيجار والضرائب ورسوم الطاحونة والعشور ..وكان هؤلاء الزراع الكبار في كل المنطقة الباريسية عندما قامت الثروة يشترون أملاك سادتهم القدامى وينعمون بخيراتها » [١٨٧] . كان الأمر إذنْ أمر رأسمالية كانت تحاول جاهدة أن تنمو من الداخل . ولم يكن عليها إلا أن تنتظر وتصبر حتى تنجح في بلوغ هدفها .

ومن المؤكد أن حكمنا سيكون أكثر سلامة لو أتيح لنا أن نرى هؤلاء المزارعين الكبار، وحياتهم، وكيف كانوا يتعاملون مع خدمهم ، وسُيّاسهم ، وفلاحيهم ، وسواقي عرباتهم. تلك فرصة أتاحتها لنا مذكرات موجزة مقتضبة تطالعنا في بداية ***كراسات*** Cahiers الربّان كوانييه Coignet [١٨٨] الـــذي ولـــد فـــي عـام ١٧٧٦ فـــي دروبليبيلفونتين Druyes-les-Belles-Fontaines والتي تقع في محافظة إيون Yonne الحالية ، وكان هذا الرجل يعمل ، قبيل الثورة الفرنسية أو في مستهلها ، في خدمة تاجر خيول كبير من كولوميه، ثم انتقل إلى العمل في خدمة إدارة انتقاء الخيول لسلاح الفرسان التابع لجيش الثورة ؛ كان لتاجر الخيول الكبير مراعيه وأطيانه ، وكان له مزارعوه ، ولكن القصة كما حكاها كوانييه لا تتيح لنا أن نتبين صورته على حقيقتها . هل كان أولاً وقبل كل شيء أخر تاجراً ، أم صاحب أملاك يستغل أملاكه بنفسه ، أما كان يؤجر هذه الأطيان لمن يقومون باستغلالها ؟ وأغلب الظن أنه كان الثلاثة في وقت واحد ، وأغلب الظن أيضاً أنه كان من أبناء شريحة الفلاحين الموسرين . كان مسلكه مسلكاً أبوياً ، عطوفاً ودوداً تجاه العاملين في خدمته ، وكان يمد مائدته الكبيرة للجميع يلتفون حولها ، وكان السيد وزوجته يتخذان مكانيهما على طرفي المائدة ، وكان « الخبز أبيض بلون الثلوج » ، وكل هذه الأمور تتحدث نفسها وتشهد على الوسط الذي انحدر منه . ونقرأ في الكراسات أن كوانيه في شبابه زار مزرعة كبيرة من مزارع المنطقة ، وتملكه الذهول وهو يرى حلب الأبقار ، و«صنابير الماء في كل مكان » ؛ وحجرة الطعام تتلألأ بنور النظافة والتلميع ؛ وأطقم المطبخ ، والمنضدة تبرق كالمرآة ، وكذلك الأرائك فقد لمعوها بالشمع ، .« وقالت صاحبة البيت إنها تبيع كل أسبوعين حمولة عربة كاملة من الجبن ؛ وقالت إن لديها ٨٠ بقرة ...» ولكم نأسف أن هذه الصور المتفرقة التي رسمها كوانييه موجزة مقتضبة ، وأنه وهو الجندي القديم ، كان يجري بين ذكرياته ، لا يطيل الوقوف عندها .

البندقية
وأرض القارة

منذ سعت البندقية إلى غزو أراضي القارة من ورائها ، وعملت على استزراعها أصبحت في مستهل القرن الخامس عشر دولة زراعية كبيرة ، ولكن الأعيان أصحاب المال فيها كانوا قبل هذا الغزو يمتلكون الأطيان في سهل پادوا الغني فيما وراء نهر برينتا، فلما أذن القرن السادس عشر بالمغيب ، ثم لما خيمت الأزمة الاقتصادية على العقود الأولى من القرن السابع عشر ، حدث ما يشبه الانقلاب وتحول الأعيان الأغنياء بأموالهم من التجارة إلى الاستغلال الزراعي فألقوا فيه بكل ثقلهم .

وكان أعيان البندقية في أغلب الأحيان يغتصبون الأراضي عنوة من أملاك الفلاحين، وتلك أمور لها تاريخها المتكرر الطويل ، ولك أن تنظر منذ بداية القرن السادس عشر إلى الجرائم الزراعية التي كان الفلاحون يرتكبونها في حق الملاك وأسرهم وأملاكهم لتتبين كم زادت. كذلك أفاد الأعيان إبان غزو أرض القارة من عمليات المصادرة التي قام بها المجلس الحاكم وما تبعها من بيع للأراضي المصادرة ، فاشتروها . وكانت مشروعات الاستصلاح تكسب المزيد من الأراضي نتيجة لأعمال الري والصرف التي تمكنت بالترع والمصارف والأهوسة من تجفيف المستنقعات . وكانت مشروعات الاستصلاح التي تمت بمعاونة أو إشراف الدولة وبمشاركة من التجمعات الريفية ، وما كانت دائماً مشاركة نظرية ، عمليات رأسمالية فيها كل خصائص العمليات الرأسمالية (١٨٩) . فلا غرابة في أن نجد البندقية، في أعقاب هذه الخبرة الطويلة ، عندما بدأ قرن التنوير ، تصبح وقد أحاطت بها الخضرة مقر ثورة زراعية واعية تتجه اتجاهاً واضحاً إلى تربية الماشية وإنتاج اللحم (١٩٠) .

وهكذا نجد آل ترون Tron المنحدرون من أصلاب أسرة من الأسر الوجيهة الثرية القديمة يمتلكون مساحة ٥٠٠ هكتار دفعة واحدة في الناحية المقابلة روڤيجو Rovigo ، فيما وراء شاطيء نهر أديجه Adige على مقربة من قرية أنجيللارة Anguillara، ونجد في عام ١٧٥٠ هناك ٣٦٠ من العمال يعملون ، منهم ١٧٧ أصحاب أعمال ثابتة ، ومنهم١٨٣ يعينون لأعمال قصيرة الأجل من قبيل الأجَرِيَّة الذين كانوا يسمونهم سالارياتي salariati ، وكان هؤلاء العمال يعملون بفرق لا يزيد الفريق على ١٥ فرداً . كانت المزرعة التي اتخذوها مزرعة رأسمالية . يقول چان چورچلان Jean Georgelin : « ونحن عندما نستخدم كلمة رأسمالية هنا لا نجافي التاريخ ، ولا نتحدث بألفاظ لم تكن معروفة . فقد كانت كلمة رأسمالية كلمة مستخدمة استخداماً شائعاً في القرن الثامن عشر في البندقية وفي پييمونتي . وإليك عُمَد القرى في منطقة بيرجاماسكا Bergamasca الذين كانوا شبه أميين ، على نحو ما تبين لنا

كتاباتهم ،قد أجابوا بالإيجاب ، دون تردد ، عندما سألهم مأمور برجامو Bergamo: « هل هنا رأسماليون ؟ Vi sono capitalisti qui » وكانت كلمة رأسمالي تعني من وجهة نظرهم الرجل الذي يأتي من الخارج ليشغل الفلاحين برؤوس أمواله (١٩١) ».

كانت أنجيلارا أشبه شيء بمشغل زراعي ، يجري العمل فيه تحت إشراف ناظر، وكان رؤساء الأنفار يتابعون العمال الأجراء عن كثب فلا يبتعدون عنهم شبراً واحداً ، وكان هؤلاء الأجراء يأخذون راحة لمدة ساعة واحدة فقط في اليوم : وكان الناظر يتمم عليهم كل اليوم عند الحضور والساعة في يده . وكان العمل يسير حسب نظام وترتيب : صيانة القنوات، أبراج الحمام ، زراعات التوت ، تقطير الفواكه ، تربية السمك ، إدخال زراعة البطاطس في وقت مبكر بدأ عام ١٧٦٥ ، بناء وتقوية السدود لاتقاء ماء نهر الأديجة الخطيرة أو لاكتساب أرض جديدة صالحة للزراعة . « كانت الضيعة تشبه خلية النحل الذي لا يكف عن الطنين ، حتى في الشتاء »(١٩٢) : كان العمال يشتغلون بالفأس ، وبالمحراث ذي الريشة، وبالجاروف ، وكانوا كذلك يقومون بالحرث العميق الذي يقلب التربة من أعماقها ؛ و يزرعون القمح (وكان الهكتار يعطي ما بين ١٠ و ١٤ قنطاراً) ، ويزرعون الذرة ، ويهتمون خاصةً بزراعة القنب ؛ ثم كانوا فوق هذا وذاك يربون الماشية تربية من النوع المركز أي على أرض محدودة المساحة ، ويربون خاصة البقر والأغنام . كانت الضيعة تعطي مردوداً عالياً ، أي تدر أرباحاً عالية ، وإن كانت هذه الأرباح تتغير صعوداً وهبوطاً من عام إلى عام. كانت سنة ١٧٥٠ مثلاً سنة أزمة فلم يزد المردود على ٢٨,٢٩ ٪ (قبل استقطاع استهلاك الأصول) . أما سنة ١٧٦٣ فكانت سنة ممتازة وصل فيها المردود إلى ١٣٠ ٪ ! وحتى نقيم هذه النسبة العالية نقارن بمردود الزراعة في الأراضي الجيدة منطقة بري الفرنسية بين عام ١٦٥٦ و١٧٢٩ ، لم يكن المردود في السنة الممتازة يجاوز ١٢ ٪ إلا بشق الأنفس إذا صدقنا أن الحسابات كانت تتم على نحو صحيح (١٩٣) .

هذه الحقائق التي توصل إليها البحث مؤخراً تضطرنا إلى أن نعيد التفكير في الطريقة التي كنا نعالج بها هذه الموضوعات في دولة البندقية . هناك عادت ثروات الأعيان من التجارة إلى الزراعة ، زراعة التوت وحقول القمح وغيطان القنب ، ولم تعد أرض القارة، التيرا فيرما ، تمثل بالنسبة لهؤلاء الأعيان الأغنياء مكاناً احتياطياً يركنون فيه ثرواتهم في مأمن ، بعد الانصراف عن التجارة التي أصبحت صعبة محفوفة بالمخاطر منذ القرن السادس عشر ، بعد زيادة القرصنة في البحر المتوسط . فلم تكن الأحوال قد ساءت إلى هذه الدرجة في البندقية . لأن السفن الأجنبية كانت تلم بميناء البندقية كثيرة وفيرة، بل ربما كان ميناء البندقية حتى القرن السابع عشر أكثر الموانيء اجتذاباً لحركة السفن. ومعنى هذا أن الأعمال التجارية لم تتوقف هناك بين عشية وضحاها . وإنما العامل المؤثر

كان ارتفاع أسعار المنتجات الزراعية ، وارتفاع الأرباح الزراعية ، وهذا هو الدافع الذي دفع رؤوس الأموال في البندقية إلى أن تتجه إلى الأرض الزراعية . لم تكن الأرض الزراعية في هذه الحالة وسيلة ترفع مالكها إلى مرتبة النبلاء ، بل كان الاتجاه إليها من أجل استثمار الأموال وتحقيق الربح وزيادة الدخل .

ثم كانت هناك عوامل الموضة وتغير الأذواق . فإذا كان أغنياء البندقية قد أخذوا في زمن جولدوني يهجرون قصورهم في المدينة ويلمون بالفيللات الريفية التي أصبحت قصوراً بمعنى الكلمة ، فكانوا يفعلون ذلك بدافع الموضة والذوق في ذلك الزمن . كانت أحياء الأغنياء ، في البندقية ، إذا أقبل الخريف ، تخلوا من سكانها الذين كانوا يتجهون إلى الريف ، وكان الأغنياء يتدافعون في شغف وحرص وتأنق إلى : « رحلات الاستجمام في الريف والحفلات الراقصة ، والولائم في الهواء الطلق » . ولدينا الكثير من النصوص الوصفية والقصصية تحكي لنا عنها ، ولابد من أن نصدقها وهي تذهب إلى أن كل شيء في هذه الدور الريفية المترفة ، التي زاد جمالها عن كل حد ، يأخذ طابعاً « متكلفاً مصطنعاً »، بما في ذلك القاعات المزخرفة ، والموائد المشحونة فوق الحد بأطعمة وأشربة تنطق بالثراء المفرط ، والحفلات الموسيقية ، والتمثيليات المسرحية ، والحدائق ، والمتاهات ، والأسيجة المهذبة المنسقة ، والطرقات التي تحف بها التماثيل ، والأعداد الضخمة من الخدم والحشم. صور فوق صور تصلح لإخراج فيلم يخلب اللب . وانظر إلى هذه اللوحة ترى فيها السيدة العظيمة التي بقيت وحدها بعد أن فرغت من زيارة الجيران ، تراها عائدة وقد أسدل الليل أستاره ، يتبعها كلبها ، وخدامها ، « وقد اتكأت على ذراع قسيسها [...] الذي أمسك بمشكاة ينير لها بها الطريق »(١٩٤) . ولكن هذه السمات ليست هي كل ما تقوم عليه هذه الدور المنيفة، فلا ينبغي أن تصرفنا هذه الصور عما جهزت به هذه الدور من صومعة للغلال، ومعصرة ، وقباء ، فقد كانت مراكز إنتاجية ريفية ، ومقار للتفتيش والرقابة . وفي عام ١٦٥١ ظهر كتاب في البندقية يحمل عنواناً ذا دلالة هو Economia del cittadino in villa ويمكننا أن نترجمه ترجمة حرة إلى « ***ابن المدينة وكيف يدبر شئون بيته الريفي وعزبته*** » . وكان مؤلف هذا الكتاب طبيباً ڤينتشينتسو تانارا Vincenzo Tanara ألف واحداً من أجمل الكتب الريفية التي ظهرت على الإطلاق ، وهو يغدق النصح الأريب على ابن المدينة الذي يتهيأ ليمتلك داراً ريفية يتخذها فوق عزبة أو ضيعة : عليه أولاً أن يختار الموقع اختياراً جيداً ، والظروف المناخية ، والمياه المجاورة لداره . وعليه أن يحفر بركة ليربي أسماك التينكا والفرخ والباربوني : وهل هناك طريقة أفضل من هذه لإطعام الأسرة بطعام رخيص ، وللحصول بتكاليف زهيدة على غموس يضعه العمال الزراعيون على خبزهم؟ والمهم في الريف أن يعرف الإنسان خاصة كيف يشغِّل الآخرين .



ثلاثة في نزهة . لوحة فينيسية بريشة ج.تييبولو G. Tiepolo ، من القرن الثامن عشر

وإذا نحن طالعنا الخطاب المثير الذي كتبه أندريا ترون إلى صديقه كويريني في ٢٢ أكتوبر من عام ١٧٤٣ وجدنا فيه قسطاً كبيراً من الأوهام . فقد كان هذا الشاب الثري أقام زمنا في هولندة وانجلترة مما أثر على أفكاره ، فهو يقول : « أقول لك [...] إنهم [= رجال حكومة البندقية ، وكانوا من الأعيان الأغنياء مثله] مهما أصدروا من المراسيم، فلن يتمكنوا من تحقيق شيء في مجال التجارة في بلادنا [...] فليست هناك في أي بلد من بلاد الدنيا تجارة تحقق النفع للدولة لا يكون لأصحاب الثراء الواسع فيها باعهم . ينبغي أن يُقنع النبلاء في البندقية بأن يستثمروا أموالهم في التجارة [...] ومن المحال إقناعهم بهذا في الوقت الحاضر . أما الهولنديون فهم جميعهم تجار ، وهذا هو السبب الرئيسي لازدهار التجارة في هولندة . فلو دخلت هذه الروح بلادنا لقامت التجارة عندنا بسرعة من كبوتها وازدهرت وربت .»(١٩٥) ولكن السؤال هو : كيف السبيل إلى إقناع الأعيان الأغنياء بالانصراف عن الاشتغال بالعمل الزراعي الهادىء ، المريح ، اللطيف الذي يدر عليهم دخولاً سهلة مريحة ، والارتماء في مغامرات التجارة البحرية التي ربما كانت أرباحها أقل، وعرضة للتقلبات ، حيث أن المواقع الممتازة فيها قد شغلها الآخرون ؟ سيكون من الصعب عليهم أن يعودوا إلى الأخذ بزمام تجارة الشرق التي أمسك بكل خيوطها الأجانب أو التجار اليهود أو البورجوازيون في البندقية . ومع ذلك فلم يكن أندريا ترون على خطأ فيما ذهب إليه : إن ترك النبلاء التجارة وسوق المال لأولئك الذين ليسوا من أصحاب الثراء الواسع في المدينة كان يعني انسحاب البندقية من ذلك القطاع الدولي الكبير الذي كانت تلعب فيه فيما مضى الأدوار الأولى . ولو أننا قارنّا الطريق التي سلكتها البندقية والطريق التي سلكتها جنوة ، وجدنا أن البندقية لم تتخذ لنفسها على المدى الطويل الاختيار الرأسمالي الأمثل.

المنطقة الريفية حول روما

حالة شاذة في القرن التاسع عشر

ليس من شك في أن المنطقة الريفية الواسعة حول روما ،التي عرفت باسم كامپانيا رومانا campagna romana ، قد تغير منظرها مراراً على مر القرون ، لا لسبب إلا لأنهم كانوا يتصورونها خاوية . وهذا هو سيموند دي سيسموندي Simonde de Sismondi يراها في عام ١٨١٩(١٩٦) ويصفها لنا قائلاً إنها مثل رائع على تقسيم العمل .

رأى فيها كوكبة من رعاة يركبون الخيول ويسترون أجسادهم بأسمال بالية وفراء الأغنام ؛ يرعون قلة من القطعان ، ومن الأفراس والمهار ، وربما رأت العين على بعد بعض المزارع الواسعة القليلة إلى حد الندرة – كان هذا كل ما تدركه الأبصار من حياة في هذا الريف الخالي الذي يمتد إلى بعد سحيق . لا زراعة ، ولا قرى ، بل حشائش من قبيل

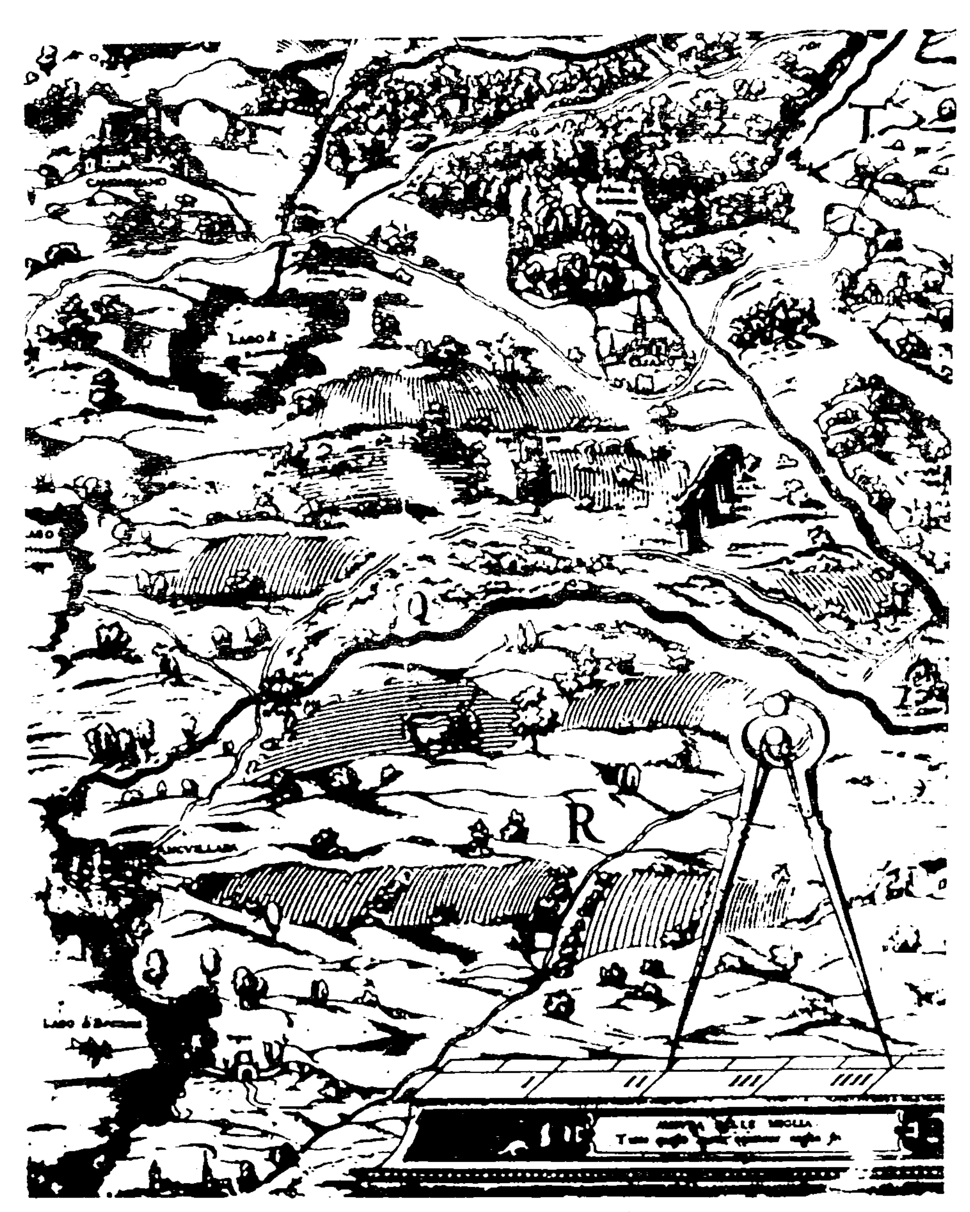
العوسج واللزان، ونباتات برية بعضها زكي الرائحة، ما تجف وتتلاشى حتى تنمو من جديد، وتتشبث بالتربة الخالية ، وما تزال تتشبث بالتربة في عناد حتى تقتل ما فيها من كلأ صالح للرعي. وكانت هذه النباتات البرية وباء، إذا أراد المزارع أن يقضي عليه كان عليه أن ينزل في فترات منتظمة إلى الأرض فيقتلع الحشائش البرية، ويشق التربة ، ثم يبذر فيها القمح. وكانت تلك هي الوسيلة التي يلجأ إليها لكي يعيد استنبات المرعى لسنوات متتاليات . ولكن هذه المنطقة كانت منطقة لا يسكنها الفلاحون ، فكيف السبيل إلى تدبير الأعمال ابتداءً من الحرث وانتهاء بجني المحصول ؟

لم يكن هناك من سبيل إلا الاستعانة بالعمالة الخارجية : كانوا يستخدمون نوعيات متباينة من العمالة ، أكثر من « عشر طبقات من الأجراء » تختلف واحدة منها عن الأخرى، «ولا يستطيع الإنسان أن يترجم الأسماء التي أطلقوها عليها إلى أية لغة من لغات المعمورة الأخرى ... [فمن الأعمال ما كانوا يكترون لها] عمالاً باليومية ينزلون من جبال السابينا Sabina ؛ [ومنها ما كانوا يكترون لها] عمالاً آخرين من أبناء الماركة le Marche وتوسكانا ؛ وكانوا يستعملون لغالبية الأعمال عمالاً من أهل الأبروتسو Abruzzo ...أما إقامة المطاحن وتدبير حجارة الرحى فكانوا يتخذون لها عمالة من بين التنابلة الذين يفترشون ميادين روما والذين كانوا يعرفون بالسككية الميادينجية piazzaiuoli di Roma والذين لم يكونوا يصلحون لغير ذلك من الأعمال : كان هذا التقسيم للأعمال يتيح الأخذ بأكثر أساليب الزراعة دقة ، فكانت زراعات القمح تنقى من الحشائش الغريبة مرتين على الأقل ..وربما تكررت التنقية أكثر من ذلك ؛ كان كل عامل قد تدرب على عمل معين ، فكان يؤديها بسرعة واتقان . وكانت كل هذه الأعمال تؤدى بالمقطوعية وتحت ملاحظة من عدد كبير من رؤساء الأنفار ورؤساء رؤساء الأنفار ؛ وكان الناظر يدبر للعمال طعامهم دائماً ، فلم يكن في مقدور العمال أن يتولوا هذا الأمر بأنفسهم في هذه البرية الخاوية التي تشبه الصحراء . فكان يجهز لكل عامل مكيالاً من النبيذ ، وقدراً من الخبز يساوي ٤٠ بايوك baiocs أسبوعياً ، وثلاثة أرطال إفرنجية من أي طعام آخر ، كأن يكون لحماً مقدداً أو جبناً . وكان هؤلاء العمال في الشتاء ينامون في عنبر سمى ***كاسالي*** ، وكان بناء كبيراً بغير أثاث أقيم في وسط المزرعة الهائلة . [...] أما في الصيف [...] فكانوا يفترشون الأرض في الأماكن التي عملوا فيها ، وكانوا في أغلب الأحيان يلتحفون بالسماء » .

وليس من شك في أن هذه الصورة ناقصة ، فهي تأتلف من انطباعات التقطت في أثناء رحلة ، فقد دهش سيسموندي عندما وقعت عيناه على منظر خلاب ، فلم يتنبه إلى المساوىء العديدة ، حتى ولا إلى الملاريا التي كانت تفتك بالناس فتكاً شديداً في هذه البقعة التي أساء البشر القيام على شئونها ، فلم يسأل نفسه عن المالك ونظام الامتلاك، وكان نظام امتلاك

الأرض هنا نظاماً عجيباً ، وكانت المشكلات التي تترتب عليه تتجاوز حدود وإطار الريف في المنطقة المحيطة بروما . كانت الأراضي هنا مملوكة لعدد من الإقطاعيين الكبار ولنحو ستين من المؤسسات الدينية . وكانت الضياع في العادة ضياعاً هائلة ، منها مثلاً ضياع الأمير بورجيزه Borghese ، والدوق سفورتسا Sforza والماركيز باتريتسي Patrizi[١٩٧]. ولكن السادة الإقطاعيين لم يكونوا يتولون بأنفسهم إدارة شئون الأراضي مباشرة ، وكذلك كانت الحال بالنسبة إلى المؤسسات الدينية . وإنما كان الأمر في أيدي عدد من كبار المزارعين ، من الغريب أنهم كانوا يسمون نيجوتسيانتي أو ميركانتي دي كامپانيا أي تجار الريف . وكان عددهم نحو اثني عشر رجلاً يضمهم اتحاد ظل قائماً حتى القرن التاسع عشر . كان هؤلاء الرجال ينحدرون من مستويات اجتماعية مختلفة - تجار ، محامين ، سماسرة ، جباة ضرائب ، ملتزمين - فلم يكونوا يشبهون في شيء المزارعين الإنجليز الكبار ، لأنهم كانوا يستأثرون في كثير من الأحيان باستغلال أجود الأراضي استغلالاً مباشراً ، وكانوا يتعاملون من الباطن مع العديد من المزارعين الصغار ، بل من الرعاة والفلاحين الأجانب. وكان هؤلاء المزارعون الكبار قد صمموا على أن تكون لهم حرية الحركة فقاموا بطرد الفلاحين أصحاب الحيازات القديمة ولم يرعوا فيهم إلاً ولا ذمة [١٩٨] .

من الواضح إن هذا العمل كان عملاً رأسمالياً لا شك في رأسماليته ، وقد اتضحت معالمه حول منتصف القرن الثامن عشر ، وكان ما جرى في منطقة الكامپانيا رومانا مثلاً واحداً من بين أمثلة عديدة في إيطاليا . نجد هذه الظاهرة في بعض بقاع منطقة توسكانا ، ولومبارديا ، كما نجدها في منطقة پيومونتي التي دخلت في القرن الثامن عشر قلب مرحلة من التغير والتحول . كان هؤلاء المزارعون الكبار الذين كانوا يسمون أپالتاتوري appaltatori أي المقاولون قد ساءت سمعتهم ، فقد ارتاب فيهم الملاك ، والفلاحون ، والدولة ، كانوا يعتبرون من المضاربين الجشعين ، الساعين إلى تحقيق أكبر قدر من المال بأسرع الوسائل ، فيعتصرون الأراضي التي يقومون عليها ، دون حرص على الحفاظ على خصوبتها . ولكنهم كانوا يمثلون إرهاصاً بالمستقبل : فقد بدأت بهم المزرعة الإيطالية الكبيرة التي عرفت في القرن التاسع عشر . كذلك كانوا هم من وراء ستار المشجعين على الإصلاحات الزراعية التي بدأت في نهاية القرن الثامن عشر واتسمت بالتجديد وبالربحية العالية . وكان الهدف الذي سعوا إليه يتمثل في السعي إلى التخلص من ظروف الملكية القديمة ، وأرض الحكر ، والوقف الأهلي ، والحيازات الموصدة ، كما يتمثل في التسلح في مواجهة أصحاب الامتيازات والفلاحين ، بل وفي مواجهة الدولة التي كانت تفرض القيود المتزمتة على التصرفات التجارية . فلما بدأت الحقبة التي عرفت باسم « الحقبة الفرنسية » وألقيت ممتلكات أصحاب الامتيازات إلى السوق إلقاءً كان المزارعون الكبار أول المشترين[١٩٩] .



جزء من خريطة للريف المحيط بروما من رسم أوفروزينو ديللا فولبايا ، وترجع إلى عام ١٥٤٧. وهذا الجزء من المنطقة التي عرفت باسم Campagna romana كامبانيا رومانا هو الجزء الشمالي الشرقي من روما ، وكانت فيه زراعة على نحو ما ، وتبين الخريطة أعمال حرث ، ومحراثاً يجره الحيوان ، ولكننا نرى مساحات هائلة خاوية تتخللها بعض الآثار الرومانية والشجيرات .

والفائدة التي ينضوي عليها وصف سيسموندي هي إبرازه لنموذج تحقق في الريف المحيط بروما وهو نموذج تقسيم العمل على نحو واضح محدد غير مسبوق ، وهو أمر لم نألف الحديث عنه . والمعروف أن آدم سميث [٢٠٠] قد تعجل في حل مشكلة تقسيم العمل، عندما ذهب إلى أن تقسيم العمل من شأن الصناعة ، وأنه ليس من شأن الزراعة التي تقوم يد واحدة بالحرث والبذر. والحق أن الحياة الزراعية ، كانت في العهد القديم ، أي حتى القرن الثامن عشر ، تتألف من عشرات المهام في وقت واحد ، حتى في المناطق التي لم تتطور إلا قليلاً كان الفلاحون يجدون أنفسهم مضطرين لتقسيم أنشطة الاقتصاد القروي فيما بينهم ، مضطرين إلى التخصص ، فهم بحاجة إلى حداد ، وإلى نجار عربات، وبرادعي ، ونجار أثاث ، وإلى الإسكاف الذي لم يكن إلى النزول عن خدماته من سبيل . لم يكن الأمر على نحو ما تصور آدم سميث ، فلم تكن اليد نفسها هي بالضرورة تقوم بالحرث والبذر ورعي الماشية وتقليم الكروم والشغل في الغابة . فالفلاح الذي يقوم بقطع الشجر، وشق الخشب، وتوضيب الحطب يتجه إلى التخصص ويصبح عاملاً ذا سمة خاصة. كان عمال التراحيل يقبلون في كل عام عندما تحل مواعيد الحصاد ، والدرس ، وجني العنب ، وكانوا يمثلون عمالة إضافية متخصصة ، زاد تخصصها أو قل . ونقرأ في وثائق العصر أن منهم من كانوا يعملون « تحت إمرة ريس الكرمة » ، وكان منهم «من يقطفون العناقيد» ، و«من يعبئون السلال » ، و«من يعصرون العنب » . وفي حالة القيام باستصلاح الأراضي البور في منطقة اللانجدوك كان العمال ، كما شاهدهم أوليفييه دي سير[٢٠١] ينقسمون إلى مجموعات منفصلة ، كان هناك : الحطابون الذين يجمعون الأجام، والحراقون الذين يحرقونها ، والحراثون الذين يستخدمون المحاريث والثيران المكدنة لشق الأرض ، والدقاقون الذين « يدقون كتل الطين الصلبة العنيدة ويفتتونها » . ثم هناك التقسيم الكبير الذي عرفه الريف منذ أقدم العصور ، ألا وهو التقسيم إلى ***زراعة وتربية ماشية***، وهما قطاعان بينهم ما بين قابيل وهابيل من البون ، عالمان ، شعبان متباينان ، يكره الواحد منهما الآخر ، ويسارع كل منهما إلى سب صاحبه . فالفلاحون المشتغلون بالزراعة ينظرون إلى رعاة الماشية نظرة توشك أن تكون نظرة إلى الأنجاس والمنبوذين . ومازال التراث الشعبي يحفظ إلى اليوم آثار هذا التنابذ إلى اليوم ، فهناك أغنية فولكلورية في منطقة أبروتسو توجه الكلام إلى بنت فلاحة عشقت راعياً وتقول لها ما معناه : « راجعي نفسك يا صغيرتي ، واختاري فلاحاً من الناس الطيبين ، رجلاً متحضراً ، ولا ترضي بواحد من هؤلاء الرعاة الملاعين ، الذين لا يعرفون كيف يأكلون من الطبق .» [٢٠٢]

عزب

توسكانا

أحدث ثراء تجار فلورنسا أثره شيئاً فشيئاً على الريف التوسكاني ، فغيره تغييراً عميقاً . لم تبق القرى القديمة ، والمزارع الصغيرة المبعثرة إلا في المناطق المرتفعة ، أو حيث وجدت لها ملاذاً . أما المناطق المنخفضة وسفوح التلال فقد غلب عليها حتى قبل عام ١٤٠٠ نمط العزبة المؤجرة مناصفةً ، وكانوا يسمونها بالإيطالية podere a mezzadria ويختصرون هذا الاسم الطويل إلى podere كانت مساحة العزبة تتغير بحسب جودة التربة ، وكان مزارع واحد في العادة يتولى أمر زراعتها ، ومعه عائلته . كانت تلك هي القاعدة . في وسط العزبة يقوم بيت فلاحي ، له جرنه ، وحظيرة مواشيه ، وفرنه ، وبيدر درسه ؛ ومن حول البيت أرض الزراعة ، والكروم ، وجنوع شجر الصفصاف بفروعه البيضاء ، وأشجار الزيتون ، وأرض المراعي والآجام . وكان استغلال العزبة محسوباً على أساس تحقيق مردود قدره ضعف دخل المزارع وعائلته ، لأن نصف المردود كان يذهب إلى صاحب الأرض ، ويبقى النصف الآخر للمزارع . وكان صاحب الأرض يمتلك قرب بيت المزارع فيللته التي لم تكن دائماً فارهة مترفة . وإذا نحن طالعنا *المذكرات* Ricordi التي كتبها جوڤاني دي پاجولو موريللي Giovanni di Pagolo Morelli (٢٠٣) بين عام ١٣٩٣ وعام ١٤٢١ وجدناه يوصي أبناءه هذه الوصايا : « احرصوا على أن تذهبوا إلى الڤيللا بأنفسكم ، وعلى أن تلفوا العزبة حقلاً حقلاً ، مع المزارع ، وأن تلوموه على أخطائه ، وتقدروا المحصول من القمح، والنبيذ ، والزيت ، والحبوب ، والفواكه ، إلى آخره ، وتقارنوا أرقام مردود العام الحالي بأرقام السنوات السابقة .» هذه الدقة الحريصة على التفصيلات لمحة من اللمحات الأولى س للعقلانية الرأسمالية » ، وهي على أية حال تدل على بذل الجهد من أجل رفع الإنتاجية إلى الحد الأقصى . وكان المزارع من ناحيته يرهق صاحب العزبة بطلباته وشكاياته، ويضطره إلى الصرف ، والإصلاح ، ويشاكسه كلما أتيحت له فرصة .. ونقرأ عن دوناتيللو أنه رفض عرضاً قدم إليه بابتياع عزبة يزرعها مناصفة ، على الرغم من أنها كانت ستتيح له دخلاً يحقق له حياة رغدة . فهل كان رفضه العرض من قبيل الجنون ؟ أم من قبيل الحكمة؟ كل ما في الأمر أنه لم يكن ليحتمل أن يلاحقه الفلاح بطلباته وشكاواه ثلاثة أيام أسبوعياً(٢٠٤) .

كان الفلاح في ظل هذا النظام الذي يتيح له قدراً من المبادرة مجبراً على الإنتاج ، وعلى حسن استغلال التربة ، وعلى اختيار المنتجات التي تحقق أفضل ربح ، أي الاختيار بين زيت الزيتون والنبيذ . ومن قائل إن قدرة العزبة المزروعة مناصفةً على المنافسة هي التي حققت لها الانتصار على أساليب الزراعة القديمة. هذا جائز . ولكن النجاح الذي حققته يرجع كذلك

إلى أن فلورنسة كان لديها من الأموال ما يتيح لها شراء حاجتها من القمح من صقلية، تاركة أراضيها لتستغل في زراعات أفضل وأربح . ومعنى هذا أن قمح صقلية كان مسئولاً عن نجاح أهل المدينة في استغلال هذا النوع من العزب القائم على المشاركة بالنصف أو المزارعة .

يذهب *إليو كونتي* إلى أن هذا النمط من العزب يعتبر « عملاً فنياً ، وتعبيراً عن نفس العقلانية التي طبعت الكثير من أوجه الحياة في فلورنسة بطابعها ، سواء في الاقتصاد أو السياسة أو الثقافة في عصر اتسم بالمشاركة »(٢٠٥) . وهذا حكم نتفق جميعاً عليه. ولقد كان الريف التوسكاني ، الذي يوشك اليوم أن يتلاشى ، أجمل ريف في الدنيا كلها. وكان ازدهاره يمثل انتصاراً للرأسمالية ، أو إذا كانت هذه العبارة تتسم بالمبالغة ، فقد كان هذا الازدهار على الأقل انتصاراً للأموال التي استخدمها التجار الواعون الحريصون على الربح ، المتمكنون من الحساب على أساس توظيف المال وتحقيق العائد . ولم يكن الفلاح في مواجهة صاحب الأرض فلاحاً مجرداً من وسائل الإنتاج ؛ فلم يكن المزارع عاملاً يشتغل مقابل أجر. بل كان يقيم علاقات مباشرة بأرض يعرفها ، ويعتني بها عناية مدهشة، وتنتقل من الأب إلى الإبن على مر القرون ؛ وكان الفلاح بصفة عاماً فلاحاً ميسوراً ، يأكل الطيب من الطعام ، ويعيش في بيت مريح بل قد يكون بيتاً مترفاً ، فيه وفرة من البياضات والملابس التي كانوا ينسجون قماشها ويحيكونها في البيت . ولدينا شواهد وفيرة تشهد على هذا التوازن النادر بين صاحب الأرض والمزارع ، بين المال والعمل . ولكن لدينا أيضاً شواهد تنطق بالعكس ، ومن المؤرخين الإيطاليين من ذهبوا إلى أن نظام العزب المؤجرة مناصفة كان نظاماً قريب الشبه بالعبودية(٢٠٦) . والحقيقة أن هذا النظام يبدو أنه اختل ، وانحرف عن سبيله إبان النصف الأول من القرن الثامن عشر ، نتيجة لظروف عامة ، ولزيادة الضرائب وللمضاربات على الحبوب .

وتشد التجربة التوسكانية الانتباه إلى نقطة لا مراء فيها : وهي أن الزراعة في كل مرة تتجه فيها إلى التخصص (الزيت والنبيذ في توسكانا ؛ الأرز والمراعي المستزرعة وأشجار التوت في لومبارديا؛ الزبيب في الجزر التابعة للبندقية ، بل وعلى نحو ما القمح المخصص للتصدير الواسع) تسلك سبيل« المشروع »الرأسمالي ، لأن هذه الزراعة تقوم بالضرورة على محاصيل ذات قيمة تجارية ، تدخل تحت هيمنة سوق كبيرة ، داخلية أو خارجية، محاصيل ينتهي أمرها يوماً ما إلى السعي إلى زيادة الإنتاجية أو تفرض زيادة الإنتاجية فرضاً . وهناك مثل آخر مطابق لهذا المثل على الرغم من الاختلافات اللافتة للنظر، فعندما

أيقن مربو المواشي المجريون في القرن السابع عشر من الربح الذي يعود عليهم من تصدير الأبقار إلى غرب أوروبا ، وأيقنوا من أهمية السوق هناك ، تخلوا عن الاهتمام المركز بزراعة أراضيهم وإنتاج ما يحتاجون إليه من قمح ، وأصبحوا يشترونه [٢٠٧] ، وكان هذا المسلك اختياراً رأسمالياً في أساسه . ويمكن أن نذكر كذلكالمربين الهولنديين الذين تخصصوا ، مرغمين إلى حد ما ، في منتجات الألبان والتصدير الضخم للجبن .

المناطق المتقدمة

أقلية

هناك إذن مناطق متقدمة تعتبر بمثابة الإرهاص الذي ينبيء بالمستقبل الرأسمالي. ولكن المناطق المتأخرة - إذا صح هذا اتعبير - أو المناطق التي تجمدت على حالها ، في أوروبا ، أكثر بكثير من المتقدمة ، فهي من الناحية العددية تمثل الأغلبية حيال الأقلية المتقدمة. كانت دنيا الفلاحين في غالبيتها قد ظلت بعيدة عن الرأسمالية ومتطلباتها ونظامها وتقدمها. هذه المناطق كثيرة جداً ، إذا أردنا أن نختار من بينها أمثلة ، تملكتنا الحيرة ، إنها مناطق ما تزال ملتزمة بالماضي الذي يحكم قبضته عليها .

فإذا نحن سلكنا السبيل إلى جنوب إيطاليا ، إلى ربوع نابلي بعد حركة القهر الغاشم التي قام بها ماسانييلو Masaniello في عام ١٦٤٧ ، وبعد هوجة الفلاحين العنيفة العنيدة التي واكبت القهر وجدنا المنظر يشهد على عودة إلى الإقطاع في غير هوادة[٢٠٨] . ولدينا شواهد تصل بنا إلى العقود الأولى من القرن الثامن عشر ، سجلها شاهد من أبناء العصر هو *باولو ماتيا دوريا* الذي لم يهاجم النظام الإقطاعي في حد ذاته ، بل هاجم الانحرافات في ممارسته : « في يد البارون من السلطة ما يمكنه من أن ينزل الفقر بالواحد من رعيته ، أو يحطمه تحطيماً ، وأن يزج به في غياهب السجن دون أن يسمح للمأمور أو لقاضي القرية بالتدخل ؛ وهو صاحب الحق في العفو ، يقتل من يشاء ويعفو عن القاتل حين يريد. [...] وهو يسيء استخدام سلطته حيال ممتلكات رعيته ، وحيال كرامتهم وشرفهم. [...] ومن المحال أن يقيم إنسان الدليل على جرم ارتكبه البارون . الحكومة نفسها [...] لا تواجه البارون القوي إلا باللين والسماحة. [...] هذه الانحرافات تبين لنا أن بعض البارونات كانوا يحكمون في أراضيهم مثل الملوك .»[٢٠٩] والإحصائيات تشهد على هذه السلطة الشاذة ، ويكفينا أن نذكر أن القضاء الإقطاعي في عصر التنوير كان في مملكة نابلي قائماً في كل مكان تقريباً يخضع له أكثر من نصف الأهالي ، بل على ٧٠ و ٨٠ و ٨٨ ٪ من مجموع السكان في بعض المناطق [٢١٠].

وليس هناك من يماري في أن العبودية الثانية كانت قائمة في صقلية حتى في عام



الصورة الكلاسيكية للريف التوسكاني حيث الكروم والزيتون والقمح . نقلاً عن الرسم الحائطي الكبير الذي زين به بلاون جوفيرنو Buon Governo قصر البلدية Palazzo Civico في سيينا Siena.

١٧٩٨ ، هو العام الذي نشر فيه ج . م . جالانتي G. M. Galanti كتابه « Nuova descrizione storica e geografica della Sicilia ***وصف جغرافي وتاريخي جديد لصقلية*** » . ونتبين أن السنوات التي سبقت الثورة الفرنسية بقليل لم يتمكن الولاة فيها ، وهم يسعون إلى الإصلاح ، إلا من تنفيذ إصلاحات قليلة الشأن ، نذكر من هؤلاء كاراتشولو Caracciolo وكارامانيكو Caramanico[٢١١] . وثمة منطقة أخرى خضعت للعبودية الثانية أو لما يشبهها ، وهي منطقة أراجون Aragon الإسبانية ، على الأقل قبل القرن

الثامن عشر ، حتى إن المؤرخين الألمان يتحدثون عن سيطرة نظام سيادة أصحاب الضياع Gutsherrschaft ، وهو نفس النظام النبلائي الذي كان قائما فيما وراء نهر الإلبه Elbe، والذي كان هو إطار العبودية الثانية . ونرى الظاهرة نفسها في الجنوب الإسباني حيث أقام الغزو المسيحي نظام الضياع الكبيرة ، فقد ظل هذا الإقليم لصيقاً بالماضي. وينبغي أن نذكر في هذا المقام ألوان التأخر الواضحة في البقاع الجبلية في اسكتلندة وفي ايرلندة .

ونوجز فنقول إن التأخر في أوروبا الغربية كان بادياً على الأطراف على نحو واضح، إذا استثنينا الوضع الشاذ لمنطقة أراجون (وينبغي أن نلاحظ أن منطقة أراجون كانت في دنيا شبه الجزيرة الإيبيرية المختلطة المعقدة ظاهرة هامشية ، وظلت كذلك طوال العديد من القرون) . أياً كان الأمر ، فإذا نحن تخيلنا خريطة تصور هذه الأوضاع ، فعلينا أن نبين فيها المناطق المتقدمة - وهي مناطق متفرقة قليلة المساحة ، والمناطق المتخلفة الملقاة على المشارف والهوامش ، وينبغي علينا أن نلون بلون خاص مناطق الجمود أو التطور البطيء، وهي مناطق ضياع النبلاء والإقطاعيين ، التي كانت متخلفة ولكنها كانت قد بدأت تأخذ نفسها بشيء من التغيير ، فسلكت سبيل التحول البطيء . وتشهد هذه الخريطة على أن نصيب الرأسمالية الزراعية على مستوى أوروبا في مجموعها كان قليل الأهمية .

وماذا عن فرنسا

تلخص فرنسا وحدها كل ما في أوروبا من نماذج مختلطة متناقضة . فكل ما كان يجري خارج فرنسا كان يجري في داخلها أيضاً ، تارة في هذه المنطقة وتارة في تلك . وإذا نحن درسنا ظاهرة ما في مكان ما بفرنسا ، فإننا نجد أنفسنا أمام ظاهرة تنطبق على جيران فرنسا . ومن هنا فإن السؤال الذي نطرحه في فرنسا سؤال يمكن أن يطرح في البلاد المجاورة . تأثرت فرنسا في القرن الثامن عشر بالرأسمالية العقارية ، ولكن تأثرها كان أقل من تأثر انجلترة ، وأكثر من تأثر بقاع ألمانيا بين نهري الراين والإلبه . ولكن حال فرنسا كانت مثل حال المناطق الحديثة في الريف الإيطالي والتي كانت أحياناً أكثر حداثة من المناطق الفرنسية المناظرة ، ولكن فرنسا كانت أقل تخلفاً من شبه الجزيرة الإيبرية ، إذا استثنينا منطقة قطالونيا التي شملتها في القرن الثامن عشر حركة تغيير عميقة ، على الرغم من أن نظام سيادة أصحاب الضياع كان يتشبث بمواقع قوية (٢١٢) .

وإذا كانت فرنسا تقدم المثل ، فقد كانت كذلك في النصف الثاني من القرن الثامن عشرخاصةً ، حيث أخذت نفسها بالتطوير والسير نحو التقدم ، وحيث اتخذت الصراعات التي نشأت فيها صورة محتدمة واصطبغت بصبغة التغير . وكانت فرنسا يقيناً مسرحاً للزيادة السكانية حتى اقترب عدد السكان في عصر لويس الرابع عشر من ٢٠ مليون نسمة، ووصل إلى رقم ٢٦ مليون أو نحوه في زمن لويس السادس عشر (٢١٣). وليس من شك في أن الدخل الزراعي نما . ومن الطبيعي أن يطالب ملاك الأرض بصفة عامة ، والنبلاء بصفة خاصة بنصيبهم في هذا الدخل المتزايد . كان النبلاء من ملاك الأرض قد احتملوا سنوات الحرمان والضيق الطويلة من عام ١٦٦٠ إلى عام ١٧٣٠ ، ثم إذا بهم يريدون أن يعوضوا بسرعة ، بل بأسرع ما يمكن ، فترات الصوم القاسية ، وأن ينسوا « رحلة الصحراء» الثقيلة(٢١٤) ، وكان هذا هو السبب في رد الفعل الذي اندفع إليه النبلاء ، وكان بلا شك أكثر ردود الفعل إثارة في تاريخ فرنسا الحديثة . واستحلوا فيه كل الوسائل ، من هذه الوسائل ما كان مشروعاً : مثل زيادة الإيجارات ، بل مضاعفتها ، ومنها ما كان حراماً: مثل إخراج ألقاب الملْكية القديمة البائدة من خزانة الماضي وإحيائها ، وإعادة تأويل النقط المشكوك فيها في القانون، وما أكثرها، وتحريك حدود الملكية ، والسعي إلى اقتسام العقارات العامة، وتصعيد المنازعات حتى لا يعود الفلاح يرى في غمرة غيظه إلا الحدود « الإقطاعية» التي دعمت في وجهه ، فلا يدرك في كل الأحوال أبعاد التطور الذي يتهدده ، والذي هو أساس هجوم صاحب الأراضي عليه .

فلم يكن رد فعل النبلاء أصحاب الأرض عودة إلى التقاليد القديمة ، بقدر ما كان استجابة لروح العصر ، والمناخ الجديد ، وكان يتمثل بالنسبة إلى فرنسا في نوعيات الأعمال التجارية والصفقات ، ومضاربات البورصة ، وحمى الاستثمارات ، ومشاركة الأرستقراطية في التجارة البعيدة ، والمناجم ، كل هذا بدافع مما أسميه الإغراء الرأسمالي والروح الرأسمالية . فلم تكن الرأسمالية الحقيقية في مجال المزارع ، ومجال الإدارة على النمط الإنجليزي ، قد عرفت في فرنسا إلا في حالات نادرة . ولكن فرنسا كانت تسير نحوها ، فقد زادت ثقتها في الأرض من حيث هي مصدر للربح ، واشتد إيمانها بفعالية مناهج الإدارة الحديثة . تشهد على ذلك دلائل عديدة ، نذكر منها مثلاً ذلك الكتاب الناجح الذي ظهر في عام ١٧٦٢ من تأليف ديبوميية Despommiers بعنوان ***فن تحقيق الثراء السريع عن طريق الزراعة*** L'Art de s'enrichir promptement par l'agriculture ؛ كذلك نذكر في هذا المقام كتاباً آخر ظهر في عام ١٧٨٤ هو كتاب أرنو Arnould الذي يحمل عنوان « ***فن المحافظة على الأملاك وزيادتها أو قواعد عامة لإدارة الأرض*** L'Art d'augmenter et de conserver son bien, ou«



مزارع ثري يستقبل السيد صاحب الأرض .

رسم بالحفر من أعمال مورو الصغير Moreau le Jeune ، يرجع إلى عام ١٧٨٩ ظهر في مجموعة: *معالم الملابس* Rétif, Monument du costume: . لا نرى في الصورة ما يدل على علاقة من نوع السيد والمسود بين السيد صاحب الأرض والمزارع الفلاح . ومن الممكن أن نتصور هذا المشهد في انجلترة .

règles générales pou l'administration de la terre . ثم هناك زيادة عمليات بيع وشراء العزب والضياع ، فقد شمل جنون المضاربة العام فيما شمله من قطاعات قطاع الأراضي

الزراعية . وهناك مقالة جديدة كتبها إبرهارد ڤايس Eberhard Weiss في عام ١٩٧٠ (٢١٥) حلل فيها الموقف في فرنسا ورأى أنه كان رد فعل رأس مالي بقدر ما كان رد فعل من جانب النبلاء أصحاب الأرض . تكثفت الجهود انطلاقاً من الضيعة الكبيرة ، واعتماداً على تدخل حثيث دؤوب من جانب المزارعين الكبار أوالسادة أصحاب الأرض أنفسهم ، تهدف إلى إعادة هيكلة الضيعة الكبيرة المباشرة . وقد أدى هذا إلى حدوث اضطرابات وهرج ومرج في دنيا الفلاحين . ورصد إبرهارد ڤايس التطور الذي حدث في فرنسا ، وحدد سماته بالمقارنة بما يناقضه من أحوال الفلاحين الألمان في المناطق بين نهري الراين والإلبة ، وهي المناطق التي خضعت لنظام سيادة أصحاب الإقطاعيات ، أي لسيطرة السادة الإقطاعيين بالمعنى الكلاسيكي للكلمة ، فالسادة الألمان لم يحاولوا الاعتماد على نظام المزرعة الخصوصية أو الضيعة القريبة ليحاولوا الوصول عن هذا الطريق إلى الاستغلال المباشر لأراضيهم . بل رضوا بأن يعيشوا على العائد الذي كانوا يحصلون عليه كمؤجرين للأرض ، وكانوا يكملون ما يحتاجون إليه من دخل لتدبير معاشهم بالعمل في خدمة الأمير ، كالعمل في خدمة الأمير الناخب الباڤاري مثلاً . وكانت النتيجة تفتيت الضيعة الخاصة ، وتأجيرها إلى الفلاحين الذين كانوا ينعمون براحة البال، ولا يعانون مما كان يعاني منه الفلاحون الفرنسيون من القلق والمضايقات . والمعروف أن لغة الثورة الفرنسية واستهجانها لامتيازات النبلاء لم يجدا صدى في ألمانيا ، وهذا شيء بديهي نظراً لاختلاف الظروف .

ويجدر بنا أن نعبر عن إعجابنا مرة أخرى بهذه الدراسة التي تناول بها مؤرخ أجنبي موضوعاً فرنسياً ، ونعني به إبرهارد ڤايس المؤرخ الألماني الذي يذكرنا بأعمال المؤرخين الروس القدامى أصحاب الأفكار الجديدة الرائدة من أمثال لوتشنسكي وپورشنيف ، عفقد عبر ڤايس عن فكرة هزت أركان علم التأريخ الفرنسي .

وفي عام ١٩٧٤ ظهر مقال بقلم لوروا لادوري(٢١٦) اعتمد فيه على دراسات متخصصة، منها دراسة قام بها هو نفسه ، ووضح فيه رأي إبرهارد ڤايس ، واجتهد في تحديد دقيق للمناطق التي اتخذ فيها رد فعل السادة أصحاب الضياع أشكالاً جديدة حديثة . ونحن جميعاً نعلم منذ وقت طويل أنه كان هناك مزارعون يبذلون نشاطاً دونه نشاط الغزاة ، وأنه كان هناك أصحاب أرض لايكفون عن الحركة وبذل الجهد ، ويجدر بنا أن نشير إلى كتاب پيير دي سانچاكو Pierre de Saint-Jacobs الرائع الذي قدم من الشواهد أضعاف أضعاف ما نحتاج إليه للتثبت من صواب الحكم ، وكلها شواهد استقاها من منطقة بورجونديا العليا . ونذكر من بين الأمثلة التي إوردها مثلاً طريفاً يتسم بسمات كاريكاتورية لرجل اسمه ڤارين دي لونڤوا Varenne de Lonvoy (٢١٧) كان شديد الحرص على ضم ممتلكاته وتجميعها ، وعلى انتزاع الأرض من الفلاحين ، وعلى الاستيلاء على الممتلكات

العامة، ولكنه كان في الوقت نفسه شديد الحرص على الأخذ بالطرق الجديدة، وري الأرض، وإنماء المراعي المستزرعة . ومجمل القول ، بعد كل ما عرضناه ، إن المجددين المجدين كانوا قلة ، فإلى جانب السيد صاحب الارض الجريء الذي كان يقتحم الصعاب وينزل إلى الأرض غازياً ، كان هناك عشرة أو عشرون يؤثرون الدعة ، ويرضون بتلقي الإيجارات دون أن يهتموا بما يجرى على الأرض .

ويمكن أن نطرح هنا سؤالاً عما إذا كان من الممكن الكشف عن التوجه الرأسمالي الكامن وقياسه استنتاجاً من شكاوى الفلاحين وتزمرهم وما كانوا يثيرونه من اضطرابات وقلاقل؟ أقول : لابد من تحري الدقة . فنحن نعلم أن الفلاحين لم يكفوا عن إثارة الاضطرابات والقلاقل . ولقد كان تزمر الفلاحين في القرن السابع عشر ثورة على الضرائب قبل أن يكون ثورة على السادة أصحاب الأرض ، وكانت الاضطرابات المعبرة عن هذا التزمر تحدث في غرب فرنسا خاصة . أما في القرن الثامن عشر فقد تحولت غضبة الفلاحين إلى ثورة على السادة، وتمركزت في أصعدة أخرى، فإذا هي تقوم في شرق البلاد وشمالها الشرقي، أي أنها كانت في تلك المناطق الواسعة من المملكة التي اهتمت بزراعة الحبوب ، وكانت مناطق تقدمية ، مناطق استخدام الخيول المكدنة في الأعمال الزراعية (٢١٨) ، ومناطق التكدس السكاني . وستبين الثورة على نحو أكثر وضوحاً أن تلك المناطق الريفية كانت أكثر المناطق نشاطاً وحيوية وربما كان السبب يتمثل في جانب منه في أن اللغة المناهضة للرأسمالية لم تكن قد وجدت حتى ذلك الحين مفرداتها في مواجهة موقف جديد ومباغت، ولهذا لجأ الفلاح الفرنسي إلى استخدام اللغة القديمة المناهضة للإقطاع . لابد أن الأمر كان كذلك بالفعل ، لأن هذه اللغة القديمة هي اللغة التي تطالعنا متفجرة في مجموعات الشكاوي التي كتبها الشاكون في عام ١٧٨٩ .

يبقى أن نفرق بين الأصوات المتناقضة ، وأن نتبين كنه التعارض بين القرن السابع عشر والقرن الثامن عشر وندرك الفروق الدقيقة بينهما ، وأن نميط اللثام عن الأسباب الخفية التي كانت في منطقة البروڤانس ، على سبيل المثال ، تكمن وراء الحركات المناهضة للسادة أصحاب الأرض ، والتي يبدو أنها كانت دافعا لثلث ثورات الفلاحين (٢١٩) . هناك حقيقة تظل مؤكدة لا ريب فيها : وهي أن مناطق هائلة في فرنسا – الأكيتين ، والهضبة الوسطى، والهضبة الغربية الأرموريكية armoricain – كانت هادئة في الفترة التي سبقت قيام الثورة الفرنسية ، لأن الحريات كانت فيها موجودة ، وكانت أملاك الفلاحين تنعم بالميزات، أو لأن الناس ألفوا الطاعة والحياة الضيقة كما كانت الحال في بريتانيا . ومن البديهي أن من حقنا أن نسأل عن فرنسا كيف كانت ستبدو لو لم تقم الثورة الفرنسية. يرى پيير شونو أن الأرض التي كانت في حيازة الفلاحين ، في الوقت الذي شهد رد الفعل في زمن لويس

السادس عشر ، قلّت من ٥٠ إلى ٤٠ ٪ من مجموع الحيازات الفرنسية [٢٢٠] . ولو استمر التحول على هذا المنوال فربما كانت فرنسا ستسير بسرعة في مدارج تطورٍ من نوع التطور الذي عرفته إنجلترة ، وشجع على تعميم رأسمالية زراعية . هذا احتمال . ولكن السؤال الذي طرحناه هو في الحقيقة من نوع الأسئلة التي لا سبيل إلى الإجابة عنها .

الرأسمالية
والصناعة المبكرة

كانت كلمة صناعة industrie تعني في أصلها القديم : العمل ، والنشاط ، والمهارة، ثم بدأت الكلمة تتخذ في القرن الثامن عشر شيئاً فشيئاً المعنى المخصص الذي نعرفه ، وكانت تنافسها كلمات art, manufacture, fabrique (٢٢١) وانتصرت الكلمة في القرن التاسع عشر على الكلمات المنافسة ، وظهرت عليها ، وكانت تعني : الصناعة الكبيرة . ولهذا فإننا عند الحديث عن الصناعة في العصر السابق على القرن التاسع عشر نُؤْثِرُ استخدام عبارة ***الصناعة المبكرة*** préindustrie ، على الرغم من أنها ثقيلة ، ولا ترضينا تماماً. ولكننا لن نفرض على القلم قيوداً صارمة ، وسنستعمل كلمة ***صناعة*** ، وعبارة ***أنشطة صناعي***، حتى في تلك المواضع التي كان الأصح فيها أن نستخدم عبارة ***الصناعة المبكرة*** أو ***ما قبل الصناعة***. ولن يؤدي هذا إلى خلط لأننا في الوقت الذي سبق الآلات البخارية، قبل ظهور المخترعين من أمثال نيوكمن Newcomen ، وواط Watt، وكينيو Gugnot، وچوفروا Jouffroy، وفولتن Fulton ، قبل القرن التاسع عشر الذي «كانت الصناعة الكبيرة فيه تحيط بنا من كل جانب».

هيكل
رباعي

من حسن حظنا أننا لن يكون علينا أن نستنبط الهيكل الذي نضم في إطاره تفسيراتنا الأولى في هذا المجال ، فهناك هيكل رسمه هوبير بورچان Hubert Bourgin (٢٢٢) منذ وقت طويل ، وتحدث عنه على وجه التحديد في عام ١٩٢٤ ، حيث ذهب إلى أن الأنشطة الصناعية بين القرن الخامس عشر والقرن الثامن عشر ، تتوزع على نمط من الأنماط الأربعة التي توصل إليها مسبقاً .

النمط الأول : عبارة عن « نقط سديمية » أو نقط متناثرة لا يكاد يحصيها العد، تتمثل في الورش الصغيرة العائلية التي يعمل فيها معلم ، واثنان أو ثلاثة من العمال، وصبي أو اثنان ؛ أو تقوم بالعمل فيها عائلة لا تشرك معها غيرها . من هذا القبيل ورش صانع المسامير، وصانع السكاكين ، وحداد القرية ، وهي ورش رأيناها في الماضي القريب عندنا، ولا نزال نراها اليوم في أفريقيا السوداء أو في الهند ، حيث يعمل المعلم في العراء يعاونه مساعدوه . وتدخل في هذه المجموعة تعريشة الإسكاف وفرشة الصرماتي، كما تدخل فيها دكانة الصايغ بآلاته الدقيقة ومواده الخام الثمينة، وورشة صانع الأقفال والكوالين المزدحمة، والحجرة التي تعمل فيها صانعة الدنتيللا التي ربما اشتغلت في الهواء الطلق أمام باب بيتها . وتدخل في هذه المجموعة أعمال شهدتها منطقة الدوفينيه الفرنسية في القرن الثامن عشر ، منها ما كان يجري في المدن ومنها ما كان يتم خارج المدن، أعمال ينهض بها

«قطيع من المشاغل المحدودة تتسم بسمة العائلة أو تنطبع بطابع الحرفة » ، فما كان موسم حصاد الغلال أو جني العنب ينتهي حتى تكب أعداد كبيرة من البشر على العمل ....فهذه العائلة تغزل ، وتلك تنسج » ، والناس يقومون على أية حال بأعمال لا تنقطع أسبابها ، ولا تنحصر في تخصص ، حتى إننا لنقول إن مفهوم تقسيم العمل كان يعبر عليها عبوراً. ولما كانت هذه الأعمال أعمال تتم في إطار الأُسَر . فإنها كانت تفلت نصفاً من ربقة السوق، ومن المعايير المألوفة للربح .

كذلك فإنني أضع ضمن هذه المجموعة الأنشطة التي يتسرع البعض أحيانا فيصفها بأنها لا تنتمي إلى قطاع صناعي : منها الفران الذي ينتج الخبز ، والطحان الذي ينتج الدقيق ، وصانع الجبن ، ومقطر المشروبات الروحية وثفل الفاكهة ، والجزار الذي ينتج من المادة « الخام» ، لحماً سائغاً ، وهناك وثيقة إنجليزية من عام ١٧٩١ تصف عمل الجزارين فتقول: « لا ينحصر عمالهم في التمكن من الذبح ، وتقطيع اللحم وتوضيبه ، بل عليهم أيضاً أن يعرفوا كيف يشترون الحيوان القائم المناسب سواء كان عجلاً أو شاة أو بقرة .»(٢٢٤)

والسمة الأساسية التي تتسم بها هذه الأنشطة الحرفية في مرحلة الصناعة المبكرة هى انتشارها في صورة الأغلبية ، وطريقتها الخاصة في مناهضة الجهود الرأسمالية المبتكرة، في حين كانت هذه الجهود تحاصر بعض الحرف المتخصصة ، وما تزال تحكم الحصار حولها حتى تقع كالثمرة الناضجة في أيدي أصحاب الأعمال الأغنياء . ومن الضروري أن نقوم بدراسة استقصائية إذا أردنا أن نحصر المهن والحرف التقليدية التي بقي بعضها حتى القرن التاسع عشر ، بل حتى القرن العشرين . فهناك شواهد تبين لنا أن أن حرفة نسج القطيفة ظلت موجودة في الريف المحيط بجنوة حتى عام ١٨٣٨ (٢٢٥) وكانوا يسمونها هناك telaio da velluto . أما فرنسا فقد ظلت فيها الصناعات الحرفية زمناً طويلاً تحتل المركز الأول، ولم تتراجع إلى المركز الثاني بعد الصناعة الحديثة إلا حول عام ١٨٦٠ (٢٢٦) .

النمط الثاني : هو نمط المصانع اليدوية المتناثرة التي ترتبط بعضها بالبعض الآخر. ويطلق عليها هوبير بورجان اسم المصانع المتناثرة fabriques disséminées ، وأنا أرى هذه الإطلاقة بعيدة عن التوفيق .وقد استعارها بورجان من ڤالوب G. Valope وأفضل عليها المصانع اليدوية المتناثرة manufactures disséminées ، ولكن التسمية ليست هى المهمة. من أمثلتها صناعة المنسوجات القطنية حول مدينة لومانس في القرن الثامن عشر، أو صناعة المنسوجات الصوفية الفلورنسية في منتصف القرن الرابع عشر ، في عصر ڤيللاني Villani ، حيث كان ٦٠٠٠٠ من البشر في دائرة قطرها خمسون كيلومتراً حول مدينة فلورنسة وفي داخلها ينهضون بهذه الحرفة (٢٢٧) ، ونلاحظ أن مراكز التشغيل كانت منتثرة ، متفرقة ، ولكنها كانت ترتبط بعضها بالبعض الآخر . وكان التاجر صاحب العمل



ورشة عائلية لصناعة السكاكين ، عن Codex de Balthasar Behem

يقوم بدور المنسق والوسيط والريس ، هو الذي يقدم المادة الخام ، وهو الذي ينقل الغزل إلى من ينسجونه ، ثم من يكبسونه ، ثم من يصبغونه ، ثم من يجزّون الوبرة ، ومن يقومون بالتجهيز النهائي ، وهو الذي يدفع الأجور ، وهو في النهاية الذي يستأثر بأرباح التجارة القريبة أو البعيدة .

هذه المصانع اليدوية المنتثرة نشأت منذ العصر الوسيط ، ولم يكن هذا النمط قاصراً على النسيج ، بل كانت تدخل فيه حرف أخرى ، فدخلت فيه منذ وقت مبكر « حرفة صناعة السكاكين ، وصناعة المسامير ، والحدادة ، ومنها ما زال محتفظاً في بعض المناطق ، في نورمانديا ، وشامپانيا ، بسماته الأولى حتى يومنا هذا »(٢٢٨). ومن هذا القبيل أيضاً صناعة التعدين حول مدينة كولونيا في ألمانيا منذ القرن الخامس عشر ، أو حول ليون في فرنسا في القرن السادس عشر ، أو قرب بريشيا ابتداء من ڤال كامونيكا Val Camonica حيث ورش الحدادة إلى محلات الأسلحة الحديدية في داخل المدينة (٢٢٩) . كانت هذه الحرف تتكون من مجموعة من الأعمال المتتابعة ، يرتبط بعضها بالبعض ، وتنتهي بمرحلة التجهيز النهائي للمنتج المصنَّع وبالعملية التجارية .

النمط الثالث : هو نمط المصنع اليدوي المجمع الذي نشأ متأخراً في الفروع المختلفة وفي البلاد المختلفة في أوقات متباينة . من أمثلة هذا النمط ورشة الحدادة التي تعمل بقوة الماء المحرِّكة في القرن الرابع عشر ، والمصنع اليدوي المجمع هو مصنع جمعت فيه كل العمليات في مكان واحد . من أمثلة هذا النمط مصانع البيرة ، المدابغ ، مصانع الزجاج . وتنتمي إلى نمط المصنع المجمع نوعيات المصانع التي سميت بالمانوفاكتورات أو المصانع اليدوية (٢٣٠) ، سواء منها ما كان يتبع الدولة أوما كان يتبع الأفراد ، وكانت مختلفة الأنواع ، وإن غلب عليها النسيج ، وقد كثرت في بلدان أوروبا المختلفة ، وبخاصة في النصف الثاني من القرن الثامن عشر. وأهم ما يميزها هو تجميع العمالة في مبان واسعة، زاد هذا الاتساع أو قل ، مما يمكِّن من مراقبة العمل ، وتوزيع أفضل للعمل ، وبالتالي يمكن من إنتاجية أعلى وتحسين لجودة المنتجات .

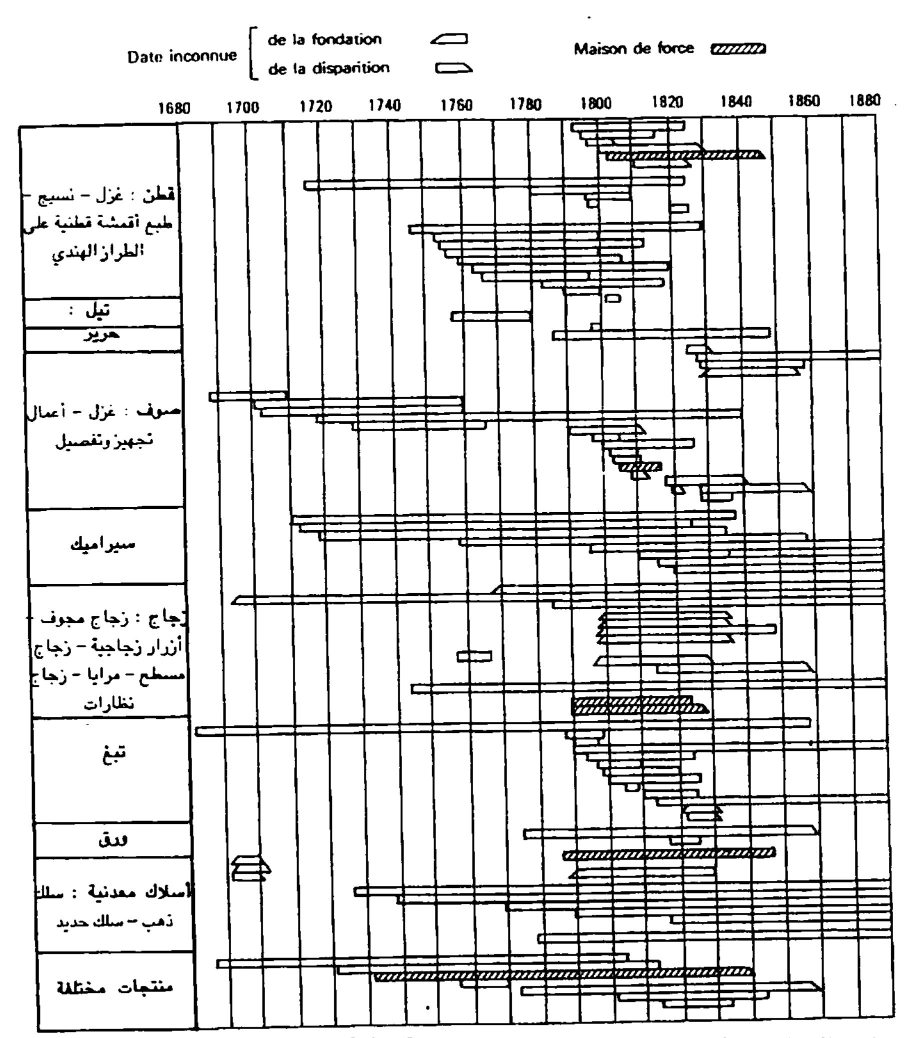
النمط الرابع : وهو نمط المصنع المجهز بالآلات أو الفابريقة المزودة بالآلات، المستخدِمة لطاقة إضافية هي قوة الماء المحركة وقوة البخار . ويسمي كارل ماركس المصنع من هذا النوع « الفابريقة» fabrique باختصار، والحقيقة أن كلمة فابريقة وكلمة مانوفكتورة manufacture كانتا مستخدمتين في القرن الثامن عشر بمعنى واحد ، وكانت الواحدة منهما تحل محل الأخرى(٢٣١) . ولكن ليس هناك ما يمنع من أن نميز بين الكلمتين في تصنيفنا هنا، فنقصر التعبير عن النمط الرابع على كلمة ***الفابريقة*** ، ويمكن أن نسميها ***الفابريقة الميكنة*** لمزيد من الوضوح ، وإن كانت ستبعدنا عن الحد الزمني لكتابنا هذا وهو القرن

الثامن عشر ، وتدخلنا إلى قلب القرن التاسع عشر والثورة الصناعية . ومع هذا فإذا نظرنا عن كثب إلى المنجم الذي وُصف في القرن السادس عشر بأنه المنجم النمطي الحديث، ونجده على سبيل المثال في أوروبا الوسطى ، مصوراً في كتاب أجريكولا Agricola المعروف « *عن التعدين* De re metallica » والذي يرجع تاريخه إلى عام ١٥٥٥، وجدنا أنه يمثل نمط الفابريقة الميكنة حتى وإذا لم يدخل فيه البخار إلا بعد قرنين من الزمان ، ويرجع هذا التأخر في استخدام البخار إلى ما اتسم به القائمون على هذه المناجم من تقتير وبطء. كذلك نجد في المنطقة الكانتبرية في أسبانيا « في مطلع القرن السادس عشر أن استخدام القوة المحركة للماء حدد مسار ثورة صناعية حقيقية . »(٢٣٢) وهناك أمثلة أخرى جديرة بأن نذكرها في هذا المقام وهي الترسانات البحرية في ساردام قرب أمستردام في القرن السابع عشر ، وكانت تستخدم مناشير مميكنة ، وأوناشاً ، وآلات لتركيب الصواري في السفن ؛ وهناك الكثير من المصانع الصغيرة تستخدم العجلات الهيدروليكية أو الطواحين الهيدرولكية ، ومنها ما استخدم في صناعة الورق ، وفي كبس المنسوجات ، ونشر الخشب، ومنها مصانع صغيرة في ڤيينا ، وفي منطقة دوفينيه في فرنسا ، كانت تصنع السيوف وكانت الطواحين والمنافيخ فيها آلية (٢٣٣) .

هناك إذن أربع مجموعات أو أربعة أنماط يمكن القول بصفة عامة إنها تتابعت زمنياً، « ولكن هذه الأنماط عندما تتابعت ، لم يحل الواحد منها محل سابقه فجأة بين عشية وضحاها » (٢٣٤). ولم يحدث هذا الانتقال الطبيعي والمنطقي من نمط المصنع اليدوي المجمع، المانوفاكتورة ، إلى نمط المصنع الميكن الفابريقة كما تصور كارل ماركس، وهذه حقيقة بينها زومبارت Sombart وكان على حق فيها وفي نقده لكارل ماركس (٢٣٥) . وأستعير هنا اللوحة التي رسمها رويتر O. Reuter (٢٣٦) مبيناً العلاقة الزمنية بين المصانع المجمعة والمصانع الميكنة في إمارتي أنسباخ Ansbach وبايرويت Bayreuth، من عام ١٦٨٠ إلى عام ١٨٨٠ ، معتمداً على دراسة مدققة ، ومبيناً أن النمطين كانا موجودين في وقت واحد، يمتد أحدهما تارة ، ولا يمتد تارة أخرى ، فلم يحل النمط الرابع بالضرورة محل النمط الثالث، وإنما كان التتابع طبيعياً .

هل ينطبق هيكل بورچان الرباعي على المناطق خارج أوروبا ؟

هذا الهيكل التخطيطي المبسط الذي توصل إليه بورچان ينطبق بسهولة على المجتمعات الكثيفة خارج أوروبا . ونجد في خارج حدود أوروبا النمطين الأولين أو المرحلتين الأوليين، الورش الفردية ، والمشاغل المتناثرة المترابطة ، أما المصانع اليدوية المجمعة فلا نجدها إلا استثناء .



تاريخ الإنشاء مجهول – تاريخ التلاشي مجهول – مؤسسة عقابية

١٩– مصانع يدوية مجمعة ومصانع مميكنة

كانت إمارتا أنسباخ وبايرويت من الإمارات الصغيرة المكتظة بالسكان في منطقة فرنكن بالمانيا، وارتبطتا ببافاريا في عام ١٨٠٦ و١٨١٠ على التوالي . وتتناول الدراسة الإحصائية هنا نحو مائة من المصانع اليدوية المجمعة ، وهي دراسة تبين الأحوال ، وتعين على حسم الخلاف في الرأي بين ماركس وزومبارت ، فقد ذهب ماركس إلى أن المصانع اليدوية المجمعة انقلبت إلى مصانع مميكنة حديثة ، وذهب زومبارت إلى أن هذا التحول لم يحدث ، وإنما ظلت المصانع اليدوية المجمعة باقية وقتاً طال أو قصر ، بعد ظهور نمط المصنع المميكن . فقد بلغ عدد المصانع اليدوية المجمعة التي استمرت قائمة في عام ١٨٥٠ نحو عشرين ، أي حوالي الخُمس ، وهكذا فإن الحقيقة في هذا الحالة كما هي في الحالات الأخرى ، لا في هذا الجانب وحده ولا في ذاك . – اللوحة من وضع رويتر ، في كتابه عن المصنع اليدوي المجمع في منطقة فرانكن بالمانيا

O. Reuter, Die Manufaktur im Fränkischen Raum, 1961, p. 8.

تقف أفريقيا السوداء كلها بحدّاديها الذين يتسمون بشيء من سمات السَّحَرة، وبنساجيها، وفَخَرانيها في المرحلة الأولى . أما أمريكا المستعمرة فربما كانت حالتها أسوأ من حالة أفريقيا السوداء . ولكننا نلاحظ أن المناطق التي بقي فيها المجتمع الأمريكى الأصلي، كانت تضم حرفيين نشيطين ، ونساءً يغزلن ، ورجالاً ينسجون ، ويصنعون الفخار، ومنهم عمال كانت لهم القدرة على بناء الكنائس والأديرة ، وهى مبان ضخمة لا نزال نراها في المكسيك وبيرو . وقد استغل المحتل الأوروبي هذه الظروف فأنشا ورشاً من النوع الذي أسموه obrajes ، وكانت ورشاً يجبر العمال فيها على تشغيل الصوف والقطن والحرير. ثم هناك أمثلة تدخل في النمط الرابع ، وهو أعلى الأنماط : مناجم الفضة والنحاس والزئبق الضخمة ، ومنها المساحات الضخمة من مفاسل الذهب التي سرعان ما ظهرت في قلب البرازيل ، وكانت مخلخلة بعض الشيء ، كذلك نذكر في البرازيل وفي الجزر وفي الأصعدة الاستوائية من أمريكا الخاضعة للاستعمار الإسباني معامل السكر وكانت في عمومها من قبيل المصانع اليدوية المجمعة ، فيها تجميع للعمالة اليدوية ، وفيها استخدام للقوة الهيدروليكية أو قوة الحيوان ، وفيها مشاغل تنتج السكر الخام ، وأنواع السكر المختلفة، كما تنتج خمر الروم والخمر المستخرجة من تقطير السكر والتي سميت الطافية .

ولكن هذه البقاع الأمريكية المستعمرة كانت تنوء تحت وطأة صنوف الحظر والمنع والتحريم يفرضها الاحتكار في الوطن الأم . والخلاصة التي نخلص إليها هي أن الأنماط الصناعية المختلفة لم تنم نمواً متسقاً بعضه مع البعض الآخر . فالنمط الأول لا نجده بالصورة التي وجدناها في أوروبا حيث انتشرت الورش الفردية انتشار النمل ، وحققت الأنشطة الحرفية ألواناً من النجاح كان منها ما يشبه المعجزات ، وهذا ما يقوله واحد من الرحالة قام برحلته في النصف الثاني من القرن السابع عشر (٢٣٧) ، يقول : « لا يوجد في الهند الغربية [= أمريكا] إلا عمال حرفيون أجلاف [ونضيف نحن : ولا يوجد مهندسون] في كل المجالات التي تتصل بالحرب بل في، كثير من المجالات الأخرى . فليس هناك على سبيل المثال إنسان يعرف كيف تصنع أدوات الجراحة . وهناك جهل مطبق فيما يتعلق بصناعة الأدوات اللازمة للرياضيات وللملاحة . »ومن المؤكد أن هذا العجز كان يشمل الكثير من المجالات المتصلة بأشياء يحتاج إليها الناس أشد الاحتياج : فكل الأواني النحاسية والحديدية اللازمة لاستخراج السكر ، وكل المسامير ، كانت تأتي من أوروبا . ونكتفي بهذه الأمثلة القليلة ذات الدلالة الواضحة . وإذا لم تكن هناك في أمريكا على مستوى القاعدة هذه الأعداد الضخمة من الحرفيين التي نعرفها في أوروبا ، فإنما يرجع السبب في ذلك إلى قلة عدد السكان ، كما يرجع بالدرجة نفسها على الأقل إلى بؤس السكان الأصليين . وظلت الحال على هذا النحو وقتاً طويلاً ، ففي عام ١٨٢٠ نزل أوتو فون

كوتسبو Kotzebue وكان ضابط بحرية يعمل في خدمة القيصر الروسي [وهو ابن الشاعر الألماني أوجوست فون كوتسبو الذي قتله في عام ١٨١٩ الطالب الألماني كارل زاند Karl Sand] إلى ريو في البرازيل ، وكانوا يصفونها بأنها منجم الذهب والألماس الذي تغترف منه البرتغال ، فإذا بها تبدو له « في حد ذاتها بلداً فقيراً مقهوراً ، لم تعرف ثقافة العقل السبيل إليه . »(٢٣٨).

أما الصين ، وأما الهند فعلى العكس ، كانت فيهما على مستوى القاعدة ثروة من العمالة الحرفية الماهرة ، في المدن وفي القرى . ومن ناحية أخرى كانت هناك صناعة نسيج في جودچيرات وفي البنغال تعتبر أمثلة على النمط الثاني فقد كانت أشبه شيء بثُرَيّا من « المصانع المنتشرة » ودَرْب لبّانة من الورش الصغيرة . أما المصانع اليدوية المجمعة من النمط الثالث فقد كانت موجودة في الصين وفي الهند . ففي شمال بكين كانت مصانع الفحم تلوح على هيئة المصانع المجمعة الواضحة المعالم ، على الرغم من رقابة الدولة، ومن ضعف رؤوس الأموال المموِّلة(٢٤٠) . وكان تشغيل القطن في الصين يتم على مستوى الأُسَر والفلاحين ، ولكن منذ نهاية القرن السابع عشر ، كانت المصانع اليدوية المجمعة في سونغچيانغ ، جنوبي شانغهاي ، تستخدم بصفة دائمة أكثر من ٢٠٠٠٠ من العمال، علاوة على أعمال التفصيل وما إليه (٢٤٠) . وقد بلغ عدد الأنوال المستخدمة في نسج الحرير في سوتشيتو ، عاصمة كيانج سو ، ما بين ٣٠٠٠ و ٤٠٠٠ نول (٢٤١) . وإليك هذا المؤرخ الذي قال مؤخراً إن تلك المدينة الصينية كانت في إنتاجها الحرير مثل مدينة ليون أو مدينة تور الفرنسيتين أو مدينة لوكا الإيطالية (٢٤٢) . ومن هذا القبيل أيضاً مدينة كين تي شون التي كان بها في عام ١٧٩٣ « ٣٠٠٠ فرن للخزف ...[...] توقد كلها في وقت واحد ، وكأنما كانت المدينة بالليل تستعر كلها ناراً . »(٢٤٣)

والشيء المثير للدهشة هو أن هذه العمالة الحرفية الماهرة الذكية على نحو يفوق المألوف في الصين والهند لم تنتج أدوات بالجودة التي وصلت إليها أوروبا والتي سجلها التاريخ. وكان التخلف في الجودة أكثر وضوحاً في الهند منه في الصين . واستمع إلى هذا الرحالة الذي اخترق ربوع الهند في عام ١٧٨٢ يقول : « إن الحرف الهندية تبدو لنا بسيطة لأن الهنود بصفة عامة لا يستخدمون إلا القليل من الآلات ، ولا يستخدمون إلا أيديهم ، وعدتين أو ثلاث عدد لإنجاز الأعمال التي نستخدم نحن لإنجازها مائة أو أكثر »(٢٤٤) . وكذلك لا يستطيع الأوروبي أن يمنع نفسه من الإحساس بالدهشة وهو ينظر إلى هذا الحداد الصيني «الذي يحمل دائماً عدده وكوره وفرنه إلى أي مكان يطلب إليه العمل فيه » ، فتراه ينصب الكور أمام بيت الرجل الذي استدعاه للعمل ، ثم يكوم التراب على هيئة ساتر يضع من أمامه الفرن ، ومن خلفه منفاخين من الجلد يشغلهما الصبي بالضغط عليهما الواحد بعد

الآخرعلى التوالي ، وهكذا يشعل النار ، ويؤججها ، ويتخذ من حَجَرَةٍ سندالاً ، ولا يستخدم من عُدد إلا ماشة ، وشاكوشاً ، ومرزبّة ، ومبرداً » [٢٤٥] . ونجده يحس بالدهشة نفسها وهو ينظر إلى نساج ، أظنه نساجاً ريفياً ، لأن النول الذي يصفه بسيط . وقد عرفت الصين أنوالاً رائعة ، يحدثنا عن هذا النساج فيقول « إنه ينصب نوله في الصباح أمام باب بيته، ويفكه عند مغرب الشمس . وهذا النول بسيط جداً ، يتكون من حدالتين أو اسطوانتين مركبتين على أربعة أرجل من الخشب يغرسها في الأرض ، وله عصاتان تخترقان السَّداة، وقد ربطتا من الأطراف ، بحيث تكون إحدى العصاتين مربوطة بحبلين إلى الشجرة التي يعمل النساج في ظلها ، وتكون العصا الثانية مربوطة بحبلين إلى قدمي النساج [...] ويستخدمهما في فصل السَّداة ليدخل اللُّحمة .» [٢٤٥] وهذا النول هو النول الأفقي البدائي الذي لا يزال بعض البدو في شمال أفريقيا يستخدمونه إلى اليوم في صناعة الأكلمة.

لماذا هذه العُدد التي لا يمكن إلا أن تزيد الجهد الذي يبذله الإنسان ؟ هل يرجع السبب إلى أن البشر في الهند والصين أكثر عدداً ، وبؤساً وخشونة مما ينبغي ؟ لابد أن الأمر كذلك لأن هناك علاقة بين العُدد والعمالة . وكان العمال ، عندما تظهرعدد وآلات يحسون بوطأة هذه العلاقة وتأثيرها السيء عليهم ، بل لقد تملكت العمال حالات من الفزع حتى قبل قيامهم بانتفاضات استهدفت تحطيم الآلات في بداية القرن التاسع عشر ، وأُطلق على محطمي الآلات اسم *اللوديين* نسبة إلى جون لود الذي ذاع صيته في أواخر القرن الثامن عشر بسبب تحطيمه الآلات . وكان المسئولون والمفكرون على وعي بهذه الحقيقة . فعندما سمع الطبيب والكاتب المفكر الفرنسي جي پاتان Guy Patin [ولد في عام ١٦٠١ وتوفي في عام ١٦٧٢] عن اختراع منشار آلي عجيب نصح المخترع بألا يظهر أمام العمال إذا كان حريصاً على حياته [٢٤٦] . وكان مونتسكيو Motesquieu (١٦٨٩-١٧٥٥) يستهجن إنشاء العجلات المحرِّكة ، وذهب إلى أن الآلات تلغي البشر ، وأنها ضارة [٢٤٧] . وقد اكتشف المؤرخ مارك بلوك Marc Bloch (١٨٨٦-١٩٤٤) الاتجاه نفسه في صورة مقلوبة في عبارات مثيرة وجدها في «دائرة المعارف » *الإنسكلوبيديا* التي ظهرت في فرنسا في القرن الثامن عشر [٢٤٨] يقول النص : « في كل مكان ترتفع فيه أجور العمالة يكون من الضروري اللجوء إلى استخدام الآلات ؛ وهذه هي الوسيلة الوحيدة لخفض الأسعار والوصول بها إلى المستوى المناظر لمستواها عند أولئك الذين تكون الأسعار لديهم منخفضة. وهذه حقيقة علّمها الإنجليز لأوروبا منذ وقت طويل .» تلك ملحوظة ليس فيها ما يثير دهشة إنسان ، أما الشيء الذي أثار فينا قدراً أكبر من الدهشة ، فخبرٌ من القرن السابع عشر، من المؤسف أنه جاءنا مقتضباً ، ولم نجد فيه ما يرضي فضولنا من تفصيلات ، جاء هذا الخبر مختصراً في رسالتين كتبهما أحد قناصل جنوة في لندن في أغسطس من عام

١٦٧٥ : لقد ثار ١٠٠٠٠ عامل من المشتغلين في الحرير في العاصمة على إدخال أنوال فرنسية لصناعة الأشرطة تمكّن العامل الواحد من نسج ما بين ١٠ و١٢ شريطاً دفعة واحدة؛ وقام العمال الثائرون بحرق الأنوال الجديدة ، ولو لم يتدخل جنود دورية حرس المدينة لحدثت أمور لا يحمد عقباها (٢٤٩) .

لا طلاق
بين الزراعة والصناعة المبكرة

يركز هيكل هوبير بورچان الاهتمام على التقنية ؛ وهذا هو السر في بساطته ، ولكن هذا هو أيضاً السبب فيما يعتوره من نقص . ولهذا بات من الضروري تلافي هذا النقص، وتوسيع الهيكل بإضافة عناصر تكميلية عديدة إليه على نطاق واسع .

ونبدأ بملحوظة أولية بديهية : وهي أن موضوع الصناعة المبكرة على الرغم من أصالته لا يمثل قطاعاً محدد المعالم . فقطاع الصناعة المبكرة أو ما قبل الصناعة لا يمكن فصله في الأزمنة السابقة على القرن الثامن عشر فصلاً جيداً عن قطاع الزراعة التي كانت بحضورها القوي تواكبه بل وتغمره أحياناً . بل لقد كانت هناك صناعة فلاحية في أسفل السلم في مجال الاستخدام العادي الذي يوفي بحاجة أسرة أو قرية . ولقد رأيت بعيني رأسي ، وأنا بعد طفل ، كيف كان الطوق الحديد يركب حول عجلة عربة من الخشب في قرية من قرى منطقة الموز Meuse : كانوا يسخنون الطوق الحديد إلى درجة الاحمرار ويضعونه حول العجلة الخشبية وهو ما زال متأججاً ، فيشتعل الخشب ، فيسرعون بالخشب المشتعل ومن حوله الطوق الملتهب إلى الماء ، ليبرد الحديد ويلتصق بالخشب . كانت هذه العملية تقوم بها القرية كلها . ولن ننتهي إذا أردنا أن نعدد الأشياء التي كانت تصنع فيما مضى في كل بيت فروي . كان الأغنياء (٢٥٠) ، ومن قبلهم الفقراء خاصة ، يصنعون في بيوتهم لاستخدامهم الخاص الملاءات ، والقمصان من التيل الخشن ، والأثاث ، والبرادع من الألياف النباتية ، والحبال من ألياف الزيزفون ، والسلال والمشنات ، وأيادي العدد، وعارضة المحراث وكان هذا الاكتفاء الذاتي أشد في البلاد القليلة الحظ من التطور في أوربا الشرقية ، مثل غرب أوكرانيا وليتوانيا ، من مثيله في أوروبا الغربية (٢٥١) . ونلاحظ في الغرب أن الصناعة التي تستهدف سد حاجات الأسرة تختلط بها صناعة ريفية أيضاً تستهدف السوق .

ونبدأ بملحوظة أولية بديهية : وهي أن موضوع الصناعة المبكرة على الرغم من أصالته لا يمثل قطاعاً محدد المعالم . فقطاع الصناعة المبكرة أو ما قبل الصناعة لا يمكن فصله في الأزمنة السابقة على القرن الثامن عشر فصلاً جيداً عن قطاع الزراعة التي كانت بحضورها القوي تواكبه بل وتغمره أحياناً . بل لقد كانت هناك صناعة فلاحية في أسفل

السلم في مجال الاستخدام العادي الذي يوفي بحاجة أسرة أو قرية . ولقد رأيت بعيني رأسي ، وأنا بعد طفل ، كيف كان الطوق الحديد يركب حول عجلة عربة من الخشب في قرية من قرى منطقة الموز Meuse : كانوا يسخنون الطوق الحديد إلى درجة الاحمرار ويضعونه حول العجلة الخشبية وهو ما زال متأججاً ، فيشتعل الخشب ، فيسرعون بالخشب المشتعل ومن حوله الطوق الملتهب إلى الماء ، ليبرد الحديد ويلتصق بالخشب . كانت هذه العملية تقوم بها القرية كلها . ولن ننتهي إذا أردنا أن نعدد الأشياء التي كانت تصنع فيما مضى في كل بيت قروي . كان الأغنياء [٢٥٠] ، ومن قبلهم الفقراء خاصة ، يصنعون في بيوتهم لاستخدامهم الخاص الملاءات ، والقمصان من التيل الخشن ، والأثاث ، والبرادع من الألياف النباتية ، والحبال من ألياف الزيزفون ، والسلال والمشنات ، وأيادي العدد ، وعارضة المحراث . وكان هذا الاكتفاء الذاتي أشد في البلاد القليلة الحظ من التطور في أوربا الشرقية ، مثل غرب أوكراينا وليتوانيا ، من مثيله في أوروبا الغربية [٢٥١] . ونلاحظ في الغرب أن الصناعة التي تستهدف سد حاجات الأسرة تختلط بها صناعة ريفية أيضاً تستهدف السوق .

ونبدأ بملحوظة أولية بديهية : وهي أن موضوع الصناعة المبكرة على الرغم من أصالته لا يمثل قطاعاً محدد المعالم . فقطاع الصناعة المبكرة أو ما قبل الصناعة لا يمكن فصله في الأزمنة السابقة على القرن الثامن عشر فصلاً جيداً عن قطاع الزراعة التي كانت بحضورها القوي تواكبه بل وتغمره أحياناً . بل لقد كانت هناك صناعة فلاحية في أسفل السلم في مجال الاستخدام العادي الذي يوفي بحاجة أسرة أو قرية . ولقد رأيت بعيني رأسي ، وأنا بعد طفل ، كيف كان الطوق الحديد يركب حول عجلة عربة من الخشب في قرية من قرى منطقة الموز Meuse : كانوا يسخنون الطوق الحديد إلى درجة الاحمرار ويضعونه حول العجلة الخشبية وهو ما زال متأججاً ، فيشتعل الخشب ، فيسرعون بالخشب المشتعل ومن حوله الطوق الملتهب إلى الماء ، ليبرد الحديد ويلتصق بالخشب . كانت هذه العملية تقوم بها القرية كلها . ولن ننتهي إذا أردنا أن نعدد الأشياء التي كانت تصنع فيما مضى في كل بيت قروي . كان الأغنياء [٢٥٠] ، ومن قبلهم الفقراء خاصة ، يصنعون في بيوتهم لاستخدامهم الخاص الملاءات ، والقمصان من التيل الخشن ، والأثاث ، والبرادع من الألياف النباتية ، والحبال من ألياف الزيزفون ، والسلال والمشنات ، وأيادي العدد ، وعارضة المحراث . وكان هذا الاكتفاء الذاتي أشد في البلاد القليلة الحظ من التطور في أوربا الشرقية ، مثل غرب أوكراينا وليتوانيا ، من مثيله في أوروبا الغربية [٢٥١] . ونلاحظ في الغرب أن الصناعة التي تستهدف سد حاجات الأسرة تختلط بها صناعة ريفية أيضاً تستهدف السوق .

وهذا النوع من الصناعة الحرفية الريفية معروف جيداً . ففي كل مكان من أوروبا ، في القرى الكبيرة والصغيرة ، والكفور والنجوع والعزب ، ما يأتي الشتاء حتى يبدأ نشاط صناعي ضخم يحل محل النشاط الزراعي الذي يتوقف بسبب برودة الشتاء . حتى الكفور النائية تمارس هذا اللون من النشاط ، نذكر على سبيل المثال نحو ثلاثين قرية من قرى بوكاج Bocage في منطقة نورمانديا في عام ١٧٢٣ ، في ناحية وعرة . ونذكر في عام ١٧٢٧ عدداً من قرى سانتونج Saintonge ، كانت كلها تحمل إلى السوق منتجات يصنعها الفلاحون حيثما اتفق دون التقيد بالمعايير والمواصفات الحرفية [٢٥٢] . فهل كان المفروض أن يتدخل مفتشوا الرقابة بإجراءات عنيفة ليفرضوا المعايير الحرفية ؟ كان المفتشون المسئولون عن الحرف يفضلون أن يذهبوا إلى الموقع ليشرحوا التعليمات لهؤلاء الناس الذين يجهلونها في أماكنهم النائية . وإذا نحن نظرنا إلى المنطقة المحيطة بمدينة أوسنابروك Osnabrück في ألمانيا في عام ١٧٨٠ وجدنا أن صناعة التيل كان يقوم بها الفلاح وزوجته وأولاده ومعاونوه . ولم يكن الحرص على الإنتاجية العالية هو ركيزة هذا العمل الذي نصفه بأنه تكميلي ! كان الشتاء إذا حل ببرده ، وتوقفت أعمال الزراعة ، بقي خدم المزارع بلا عمل ، وكان « من الضروري إطعامهم ، عملوا أو لم يعملوا »[٢٥٣]، فالأفضل أن يعمل . وكان تتابع الفصول، أو « التقويم » كما يقول جوسيبة بالومبا Giuseppe Palomba هو الذي يحكم نوعيات العمل التي يقوم بها الناس . في القرن السادس عشر كان عمال مناجم الفحم في منطقة لييج Liège يتركون أعمالهم في أعماق المناجم في شهر أغسطس من كل عام ليشاركوا في الحصاد[٢٥٤] . وهذه ظاهرة عامة لا تقتصر على حرفة دون حرفة . أو هي قاعدة تكاد أن تكون بغير استثناء . ونقرأ في خطاب كتبه أحد التجار وأرسله من فلورنسة في أول يونية من عام ١٦٠١ : « تزايد الفتور في حركة بيع الصوف، وليس في هذا مفاجأة ، فقد قل العمل ، لغياب العمال الذين ذهبوا جميعاً إلى الريف »[٢٥٥]. سواء أخذنا مدينة لوديف Lodève أو بوفيه Beauvais أو أنتفرين Antwerpen - أو أي مدينة نشيطة أخرى - ما إن يأتي الصيف حتى تكون لأعمال الحقل الأسبقية ، وتكون هي صاحبة الأمر والنهي . حتى إذا أقبل الشتاء كانت الأعمال الحرفية هي صاحبة الأسبقية، وكانت هي الآمرة الناهية ، وكان الناس يكبون عليها حتى في ضوء الشموع ، على الرغم من أنهم كانوا يخشون ما ينجم عنها من حرائق .

ومن البديهي أن هناك أمثلة تشير إلى اتجاهات عكس هذه الاتجاهات ، أو إلى اتجاهات مختلفة ، فمنها ما يشير إلى اتجاه العمال إلى العمل الدائم دون توقف ، وهذه شهادة من مدينة روان من عام ١٧٢٣ تقول : « إن عمال الريف الذين كانوا [فيما مضى] يتركون أعمالهم الحرفية ليشاركوا في جنى المحاصيل لم يعودوا يسلكون هذا المسلك لأنهم

يحققون حالياً المزيد من الأرباح عندما يستمرون في العمل في مصنع نسيج الصوف وغيره من أنواع القماش » . والنتيجة أن محصول القمح يبقى في الحقول حتى يوشك على التنبيت » لعدم وجود عمال يحصدونه » ، مما حدا بالبرلمان إلى التفكير في حظر العمل في المصانع » في أثناء وقت حصاد القمح وغيره من الحبوب » (٢٥٦) ! اتجاه إلى الاستمرار في العمل ، يقابله اتجاه إلى قطع العمل . ولا ينبغي أن ننسى أن ڤوبان بيّن في حساباته أن العامل الحرفي كان يعمل في السنة ١٢٠ يوماً فقط ، أما بقية أيام العام فكانت بين الأعياد والعطلات ، والأعمال الموسمية .

لم يتم الفصل بين أعمال الزراعة وبين أعمال الصناعة المبكرة بصورة محددة واضحة كاملة ، ولم يكن مبكراً ، بل تأخر . وليس من شك في أن جودار Goudar أخطأ عندما تحدث عما أسماه الطلاق الجغرافي بين الصناعة وبين الزراعة . كذلك فلست أوافق على أنه كان هناك في الواقع خط يمتد « من لاڤال Laval إلى روان Rouen ، وكامبريه Cambrai وفورمي Fourmies » يفصل – على حسب رأي روجيه ديون Roger Dion (٢٥٨) – فرنستين، فرنسا الشمال التي كانت في المقام الأول فرنسا الحرف التقليدية ، وفرنسا الجنوب، فرنسا الكروم . والأدلة متوفرة . كانت منطقة اللانجدوك جنوب فرنسا ، غنية بكرومها ، وكانت تضم حول عام ١٦٨٠ ، بناء على تقرير ناظر باڤيل Basville (٢٥٩) ٤٥٠٠٠ عامل نسيج . وفي منطقة غنية بالكروم مثل منطقة أورليان يبين إحصاء عام ١٦٩٨ أن أصحاب بساتين الكروم كان عددهم ٢١٨٤٠ وأن عدد « الحرفيين كان ١٢١٧١ ، كانوا منتشرين في القرى والكفور» . ولكن من الصحيح أن الأسر المشتغلة بالكروم التي كانت مرتاحة مالياً لم تكن هي التي تقبل على العمل الحرفي المنزلي . وهكذا نجد أن المنطقة المحيطة بأربوا، وكانت منطقة مشهورة بالكروم والنبيذ ، لم يكن من الممكن أن تستقر فيها صناعة النسيج لا لسبب آخر سوى نقص العمالة (٢٦٠) . كذلك صناعة المنسوجات الصوفية التي كانت قوية في منطقة ليدن في القرن السابع عشر لم تجد معيناً لها في الريف القريب الذي كان يرفل في حلل الثراء . فلما اشتدت حاجتها إلى هذا العون في القرن الثامن عشر اتجهت إلى المناطق الريفية الفقيرة ، وكانت بعيدة عنها . ثم حدث شيء عجيب ، وهو أن هذه المناطق أصبحت فيما بعد أكبر مراكز صناعة المنسوجات الحديثة في هولندة (٢٦١) .

الصناعة

قَدَر

لا يمكن تفسير الصناعة في الحقيقة إلا بالرجوع إلى العديد من العوامل والمؤثرات، فقد أصبحت مدينة لوكا الإيطالية مركزاً للحرير منذ القرن الثالث عشر « نتيجة لقلة الأراضي [حولها ، والأراضي الداخلة في حيازتها] ... مدينة جمة النشاط حتى إنها

سميت جمهورية النمل ، وسارت مثلاً » ، وهذا هو ما ذهب إليه أورتينسيو لاندي في نص من « نقائضه » التي ترجع إلى عام ١٥٤٣[٢٦٢] . وفي انجلترة استقرت على ساحل نورفوك في القرن السادس عشر صناعة الجوارب التريكو الملونة ، ولم يكن هذا من قبيل المصادفة، فقد كان هذا الساحل يتكون من مجموعة موانيء الصيد المزدحمة بالشبّاك ، وكان الرجال يخرجون للصيد ، فتحملهم رحلاتهم إلى إيسلندة ، أو يصيدون في بحر الشمال الرنجة والماكريل والاسبراط . أما الأعداد الضخمة من النساء فكانت تشتغل في تمليح السمك، وكانت تقعد بغير عمل في غير مواسم الصيد ، وكانت هذه العمالة التي أمضت نصف وقتها متعطلة بطالة هي التي أغرت أصحاب الأعمال بإقامة صناعة جديدة في المنطقة [٢٦٣] .

كان الفقر أحياناً هو الذي يأخذ بيد نشاط الصناعة المبكرة . ويقولون إن كولبير قد أجبر الأمة الفرنسية على النشاط ، ويدّعون أنها كانت أمة جامحة لا تحفل بالنظام؛ وما كانت به حاجة إلى إجبارها ، فقد كان وهن الحركة الاقتصادية وثقل الضرائب كفيلين بدفع المملكة إلى النشاط الاقتصادي . والنشاط الاقتصادي ، مهما كان صغيراً ، هو أشبه شيء بقَدَرٍ ثان ، وبمخرج من البؤس . وهذا هو سافاري دي بريسلون يؤكد في عام ١٧٦٠ ببلاغته المعهودة : « كثيراً ما شهدنا معجزات الصناعة

[وليلاحظ القاريء كيف استخدم كلمة صناعة دون تردد] تخرج من بين أحضان ***الفقر والحاجة*** » . وعلينا أن نضع خطاً تحت الفقر والحاجة . ففي روسيا كانت الأراضي الرديئة من نصيب الفلاحين « السود » - وهم الفلاحون الأحرار الذين كانوا كثيراً ما يضطرون إلى استيراد ما يأكلونه من قمح . في هذه المنطقة الفقيرة نمت الصناعة الحرفية كما لم تنم في غيرها [٢٦٤] كذلك كانت الحال بالنسبة إلى ساكني الجبال حول بحيرة كونستانس أو بودنزيه، في منطقة شفيبش ألب الشفابية، وأهل الجبال الشليزية في ألمانيا، كانوا يعملون في صناعة التيل منذ القرن الخامس عشر ليعوضوا فقر أراضيهم [٢٦٥]. وفي المناطق الجبلية في انجلترة المعروفة باسم هايلاندس لم يكن الفلاحون الإنجليز يعيشون على ما تخرجه زراعتهم الضعيفة ، بل كانوا يستعينون على حياتهم بالعمل في المناجم أو بالعمل في النسيج .[٢٦٦]وانظ إلى أسواق الكفور والنجوع التي يحمل إليها القرويون من أبناء الشمال والغرب الإنجليزي ما قد نسجوه من صوف في بيوتهم، وما تزال متسخة بالعرق مبقعة بالزيت، كانت هذه الأسواق تورد إلى تجار لندن جانباً كبيراً من الإنتاج الذي كانوا يجمعونه ، ويتولون تنظيفه وتجهيزه للبيع في سوق المنسوجات الصوفية [٢٦٧] .

مواقع

متنقلة

كلما وهن ارتباط الحرفيين بالأرض ، زاد اقترابهم من المدينة ، وبقيت جذورهم قريبة من السطح . وإذا كانت مجموعة العمال الريفيين مجموعة تتنقل وراء لقمة العيش وبخاصة في



عمال الصباغة في البندقية في القرن السابع عشر .

البلاد الفقيرة ، فإن مجموعة العمال الحرفيين بالمعنى الضيق المحدد كانت أكثر مجموعات الأمة تنقلاً . ويرجع هذا إلى طبيعة الإنتاج في عصر الصناعة المبكرة ، ذلك الإنتاج الذي كان متغيراً ، يصعد فجأة ، ويهبط فجأة هبوطاً عنيفاً ، وهكذا دواليك . وانظر إلى اللوحة ٢١ صفحة ... ترى فيه منحنيات بيضاوية الشكل تعطيك فكرة عن هذه الذبذبات الصاعدة الهابطة . فحيناً ينعم العمال بالسعة ، والرزق يأتيهم رغداً ، وحيناً تضيق بهم أرضهم فيهاجرون بحثاً عن لقمة العيش . ولو رسمنا تخطيطاً لهجرات العمال الحرفيين الذين أرسوا شيئاً فشيئاً قواعد ما قبل الصناعة لوجدناه يثبت هذا القول إثباتاً باهراً . كان

العمال الحرفيون يعانون من سوء الأجور معاناة لا حدود لها ، ويخضعون لضغوط السوق العسيرة المهينة ، ويتأثرون أشد التأثر بكل حركة تمس الأجور ، وكل انخفاض يطرأ على الطلب . ولما لم تكن الأحوال تسير على مرامهم ، فقد كانوا مهاجرين دائمين ، كانوا «جماعة جوَّالة لا ثبات لها يمكنها أن تنتقل من مكان إلى مكان إذا حدث حادث مهما كان هيناً.»[٢٦٨] ونقرأ سطوراً كتبها بعضهم في رسالة خرجت من مارسيليا في عام ١٧١٥[٢٦٩] : إذا أفلست المصانع « هاجر العمال زرافات زرافات إلى البلاد الأجنبية ». وهذا هو ميرابو ، صديق البشر ، يتحدث عن عدم تزعزع الصناعة[٢٧٠] فيقول إنه « يعود إلى أن جذورها كلها تمسك بها أصابع العمال الذين تراهم دائماً مستعدين للهجرة جرياً وراء مسار الوفرة الحقيقية » فلا يتغير من أمرهم شيء بل يظلون « رجالاً مزعزعين لا يعرفون الاستقرار » « هل يمكننا أن نتحدث عن استقرار عمالنا الحرفيين ، حديثنا عن استقرار حقولنا؟ » يجيب ديبون دي نيمور[٢٧١] قائلاً لا بكل تأكيد، ويؤكد فوربونيه[٢٧٢]: «ليس من شك في أن الحرف جوالة .» .

والعمال الحرفيون جوّالون بحكم تقاليدهم الحرفية القديمة ، التي كانت تفرض عليهم أن يقوموا بجولات في جنبات البلاد ليتعلموا الصنعة على أيدي معلمين مختلفين ، ويجمعوا خبرات من أماكن مختلفة قبل أن تعتمدهم مشيخة الحرفة ؛ والعمال الحرفيون جوالون بحكم الضرورة ، فكلما اشتد شظف الحياة ، وأصبحت الظروف أقسى من أن تحتمل ، وأصبح العمال« يعيشون يوماً بيوم إذا صح التعبير » ، كما كتب أحد البورجوازيين من أبناء ريمس في عام ١٦٥٨ في يومياته ، ولم يكن يحب العمال الحرفيين. ونتتبع ما كتبه هذا الرجل، فنجده بعد خمس سنوات يقول ، وكانت الأحوال قد ساءت : « الناس[...] يبيعون عملهم ، ولكنهم لا يتقاضون إلا القليل من الأجر ، فلا يكسب إلا أصحاب الشطارة والمهارة ما يقيم حياتهم » ؛ أما الباقون ففي المستشفيات يعانون ، أو في الطرقات يمدون أيديهم ويتسولون . وفي العام التالي ، عام ١٦٦٤ ، ترك العمال حرفهم « واشتغلوا فَعَلَة [يقومون بالشاق من الأعمال] أو عادوا إلى قراهم »[٢٧٣] . وكانت الأحوال في لندن شبيهة بتلك الأحوال على ما يبدو . فهذه صحيفة فرنسية[٢٧٤] صدرت في ٢ يناير من عام ١٧٣٠ تورد أخباراً عن لندن تفيد بأن الخبز انخفض سعره بمقدار سولين أي بنسبة ٩ ٪ ، وتضيف « وهكذا أصبح العمال الآن يستطيعون أن يعيشوا على أجورهم » . وننتقل إلى منطقة اللانجدوك جنوبي فرنسا فنجد تقريراً كتبه مفتش الصناعة في عام ١٧٧٣ ، جاء فيه أن الكثيرين من عمال النسيج « بل خبز ، وبلا موارد تمكنهم من شرائه » فقد انتشرت البطالة واضطروا « إلى الهجرة من وطنهم إلى الخارج ليعيشوا »[٢٧٥] .

فإذا حدثت حادثة ، أو نزلت نازلة ، زادت سرعة الهجرة . فلما ألغي مرسوم نانت في عام ١٦٨٥ في فرنسا تدافع المهاجرون إلى خارج فرنسا. وكانت المجاعات إذا وقعت في المستعمرات الإسبانية في أمريكا التي سميت إسبانيا الجديدة - المكسيك - تدفع العمال إلى الهجرة ، حدث هذا في عام ١٧٤٩ وحدث على نحو أشد في عام ١٧٨٥-١٧٨٦ ، فعندما قست المجاعة على العمال في مناجم الشمال ، وتوقفت شحنات الذرة ، تدافع العمال نحو الجنوب ، ونحو مدينة مكسيكو ، مدينة الدناءات والموبقات كلها . نقرأ ما كتبه شاهد عيان مصدوق في عام ١٧٨٦ ، يقترح « أن توصد مداخل المدينة بأسوار لوقايتها من هذه الهجمة الجديدة . »[٢٧٦] .

وعلى العكس من هذا الاتجاه ، نجد أن الصناعة التي تسعى إلى إنماء نفسها تنجح، حتى إذا كانت في مدن أخرى ، أجنبية أو نائية ، في اجتذاب واستخدام العمال المتخصصين الذين تحتاج إليهم ، وكان على من يحتاج إلى العمال المتخصصين أن يقدم العروض المغرية. في القرن الرابع عشر حاولت المدن الفلمنكية أن تتصدى لسياسة ملك انجلترة الذي كان يجتذب عمال النسيج الفلمنكيين ويغريهم ويعدهم « ببيرة جيدة ، ولحم بقري جيد ، وسرير جيد ، ورفقة أحسن ، فالبنات الإنجليزيات يحظين بأعظم شهرة كأجمل بنات »[٢٧٧] وفي القرنين السادس عشر والسابع عشر كانت تحركات العمالة من مكان إلى مكان تعبر في أغلب الأحيان عن انصراف عن مفهوم تقسيم العمل على أساس الدول ، أو عن اختلال هذا المفهوم اختلالاً كاملاً . وربما لجأت هذه الدولة أو تلك أحياناً إلى سياسة عنيفة لمنع هجرة العمال ، فكانت تلقي القبض عليهم عند الحدود أو على الطرقات وتعيدهم بالقوة الجبرية . وربما ذهبت إلى المدن الأجنبية التي هاجروا إليها وإجراء مفاوضات لإعادتهم إلى الوطن .

ونلاحظ أن هذه السياسة قد انتهى عهدها في عام ١٧٥٧ ، حيث صدرت الأوامر من باريس إلى شرطة الخيالة في ليون ، ودوفينيه ، وروسيون وبوربونيه بإيقاف كل عمليات مطاردة العمال الفارين ، لأن الاستمرار في المطاردة يعني تضييع آخر مليم في خزانة الدولة[٢٧٨] . والحقيقة هي أن الزمن تغير. فقد شهد القرن الثامن عشرانتشار النشاط الصناعي في كل مكان ، وتعدد العلاقات والارتباطات . كانت المصانع قد انتشرت في كل مكان . وكانت الصناعات الريفية قد قامت في كل البقاع . فلم تكن هناك مدينة أو بندر أو مركز أو قرية أو نجع إلا به أنوال للنسيج ، وورش للحدادة ، ومصانع للقرميد ، وقمائن الطوب ، ومناشير. كانت سياسة الدول ، على عكس ما يوحي به مفهوم الاستئثارية - المركانتيلية - تتجه إلى التصنيع ، التصنيع الذي ينمو بذاته ، وينشر من حوله مساوئه الاجتماعية. ظهرت تجمعات عمالية هائلة: ٢٠٠٠٠ عامل في مناجم الفحم بنيوكاسل[٢٧٩]؛

٤٥٠٠٠٠ من العاملين في النسيج في منطقة اللانجدوك منذ ١٦٨٠ ؛ ١٥٠٠٠٠٠ من عمال المنسوجات في عام ١٧٩٥ في الأقاليم الخمسة هينوجوڤن (هينو) ، فلاندريا ، أرتوا، كامبريزي ، بيكارديا - بناءً على ما قاله پير ممثل الشعب . والخلاصة أن هذه الأرقام تشير إلى صناعة وتجارة هائلتين (٢٨٠) .

ومع تزايد النشاط الاقتصادي في القرن الثامن عشر انتشر النشاط الصناعي انتشاراً عاماً . كان النشاط الصناعي في القرن السادس عشر مركزاً أساساً في الأراضي الواطئة وإيطاليا ، فإذا فهو يتطور وينمو وينتشر خلال أوروبا حتى يصل إلى الأورال. وواكبت هذا الانتشار انطلاقات كثيرة ، وانهيارات سريعة ، ومشروعات بلا عدد ، واختراعات لم تكن دائماً اختراعات ، بل كانت تهويلات تقصد التربح التجاري .

من الريف إلى المدينة
ومن المدينة إلى الريف

عندما ننظر إلى تحركات العمال الحرفيين في مجموعها نتبين أنها لم تكن سطحية عابرة، بل كانت علامات تشير إلى موجات عميقة . فإذا كانت صناعة الحرير ، على سبيل المثال ، تنتقل ، فجأة ، في القرن السابع عشر من جنوب إيطاليا إلى شمالها ، وإذا كان النشاط الصناعي (والتجاري) يبتعد في أواخر القرن السادس عشر عن بلدان البحر المتوسط ليستقر في بلدان من اختياره هي فرنسا وهولندة وانجلترة وألمانيا - فقد كانت تلك ظواهر تنضوي على حركة انقلاب ضخمة عميقة الأثر.

ولم تكن تلك هي التحولات الوحيدة، بل كانت هناك تحولات أخرى منتظمة إلى حد كبير. وإذا نحن تعمقنا الدراسة التي أنجزها فان هوت J. A. Van Houtte (٢٨١) وجدناه يجذب انتباهنا إلى حركات الذهاب والإياب التي تحركتها الصناعة بين المدن والبنادر من ناحية والريف من ناحية ثانية في ربوع الأراضي الواطئة ابتداء من العصر الوسيط إلى القرن الثامن عشر ، بل إلى منتصف القرن التاسع عشر. في بداية هذه الفترة الطويلة التي تقدر بعشرة أو باثني عشر قرناً كانت الصناعة تنتشر في خلال الريف انتشاراً يوحي بأن هذه الصورة تمثل شيئاً أصيلاً ، تلقائياً ، ثابت الجذور لا سبيل إلى اقتلاعه أو تحريكه من موضعه . ولكن الذي حدث فيما بعد كان غير ذلك ، ففي القرنين الثالث عشر والرابع عشر هاجرت الصناعة اليدوية على نطاق واسع من الريف إلى المدينة . ثم تبع تحول الصناعة من الريف إلى المدينة رجوعٌ شديد من المدينة إلى الريف عشية الكساد الطويل بين عام ١٣٥٠ وعام ١٤٥٠ ، هنالك عادت الصناعات الحرفية فغزت الريف من جديد ، خاصة وأن العمل في المدينة كان يعاني من قيود الاتحادات الحرفية التي رفعت التكاليف على نحو

باهظ ، حتى لم يعد من الممكن الاستمرا . ولما ترجع الصناعة إلى المدن إلا على نحو جزئي في القرن السادس عشر ، ثم عاد الريف فاسترد مكانته في القرن السابع عشر، ثم خسر المباراة نصفاً في القرن الثامن عشر .

هذا التلخيص المبسط يعبر عن الفكرة الأساسية وهى أن الصناعة تتحرك بين قطبين، الريف والمدينة ، في أوروبا ، وربما في العالم كله . وهكذا عرف الاقتصاد بالأمس بديلاً، وأتيح للتجار ولأصحاب الأعمال والدولة نوعٌ من المرونة ، وإمكانية الحركة . أما ما ذهب إليه فان هوت J. A. Van Houtte من أن سياسة الأمير الضرائبية ، وهل كانت تنطبق على المدينة وحدها أو على الريف أيضاً ، كانت تسهم في ظهور هذه الأنظمة المتباينة وهذه التقلبات بين الصعود والهبوط ، فأمر لا تبين صحته إلا الدراسة الدقيقة ، ولا شيء غيرها. ولكن هناك شيء يظل قائماً لا جدال فيه وهو أن الأسعار والأجور تلعب دورها في هذا التحرك من المدينة إلى الريف ومن الريف إلى المدينة .

من هذا القبيل ما جرى في أواخر القرن السادس عشر ومطلع القرن السابع عشر على الصناعة الإيطالية التي كانت قد استقرت في المدن ، فإذا بحركة تدفع بها إلى مدن من الدرجة الثانية ، وبنادر ومراكز وقرى ونجوع . لقد كانت المحنة التي عانت منها الصناعة الإيطالية بين عام ١٥٩٠ وعام ١٦٣٠ محنة ناتجة عن تعرضها لمنافسة الأسعار المنخفضة التي كانت منتجات بلاد الشمال تباع بها ، وكان على الصناعة الإيطالية أن تختار بين ثلاثة حلول ، على نحو ما يتبين لنا من التحليل العام الذي قدمه دومينيكو سيلا Domenico Sella (٢٨٢) في حديثه عن البندقية حيث أصبحت الأجور عالية علواً خرافية :

١- الاتجاه إلى الريف

٢- التخصص في سلع الترف على أعلى مستوى

٣- الالتجاء إلى الآلات التي تتحرك بقوة الماء لمجابهة عدم كفاية العمالة اليدوية .

وقد طبقت الحلول الثلاثة جميعاً نظراً لأن الوضع كان حرجاً يتطلب التصرف العاجل. ولكن المصيبة تمثلت في أن الحل الأول، وهو عودة الصناعة اليدوية إلى الريف ، تلك العودة التي تصورها الناس شيئاً طبيعياً بديهياً ، لم تكن ولم يكن من الممكن أن تحقق نجاحاً كاملاً: فقد كان ريف البندقية بحاجة إلى كل ذراع لإنجاز أعمال الزراعة ، وكان منذ القرن السابع عشر يركز اهتمامه على إدخال بعض المزروعات الجديدة ، فقد أدرك الناس أن زراعة التوت والذرة مثلاً تحقق أرباحاً وفيرة على نحو خاص . وكانت صادرات البندقية من الأرز إلى بلاد البلقان وهولندة في تزايد مستمر . أما صادرات الحرير الخام وغزل الحرير فقد

تضاعفت أربعة أضعاف من عام ١٦٠٠ إلى عام ١٨٠٠ [٢٨٣] . أما الحل الثاني الذي تركز على الترف ، والحل الثالث الذي استهدف الميكنة فقد تطورا وزادا اتساعاً نظراً لندرة اليد العاملة. وهناك فيما يختص بالميكنة ملحوظات مفيدة عرضها مؤخراً كارلو بوني Carlo Poni [٢٨٤] . ومن هنا نتبين أن إيطاليا في القرن السابع عشر كانت أقل جموداً مما نطالعه عادة في كتب التاريخ العام .

فإذا نظرنا إلى الصناعة في إسبانيا وجدناها منتعشة حتى القرن السادس عشر ، ثم بدأت أحوالها تتدهور مع نهاية القرن ، فقد وقعت في فخ شبيه بالفخ الذي وقعت فيه الصناعة الإيطالية عندما انتقلت من المدينة إلى الريف . فلم يكن في مقدور الريف أن يتيح لها الملجأ عندما بدأت الصناعة الحرفية تنهمر من المدن على الريف . فإذا نظرنا ، على سبيل المقارنة ، إلى الصناعة الإنجليزية وجدنا فيها ما يفسر قوتها ، فقد كانت القاعدة الريفية متينة قوية ، وكان الصوف الذي ينتجه الريف يربط الريف ربطاً قوياً بصناعة المنسوجات الصوفية الكبيرة .

هل هناك

صناعات دالة ؟

وما نصل في تفسيراتنا إلى هذه النقطة حتى نتبين أن حدود الصناعة في عصر الصناعة المبكرة ، ليست واضحة سهله ، بل غائمة معقدة . وهناك سؤال محيِّر يفرض نفسه تلقائياً ، لعله يجيء هنا مبكراً ، ولكن العالم الحالي يوحي به إلحاحاً شديداً : هل كانت هناك في العهد القديم قبل الثورة الصناعية صناعات دالة ؟ صناعات من النوع الذي نراه اليوم ، وربما رأيناه بالأمس ، ونعني به الصناعات التي تجتذب رؤوس الأموال والأرباح والعمالة، والتي يمكن أن تنتقل انطلاقاتها إلى القطاعات المجاورة، فتجرها - نقول « يمكن». والحقيقة أن الاقتصاد القديم كان يفتقر إلى الترابط والتماسك ، بل كثيراً ما كان مفككاً على النحو الذي نراه في البلاد النامية اليوم . ومعنى هذا أن ما كان يحدث في قطاع ، لم يكن يتجاوز حدوده بالضرورة . وهذا ما يوحي إلينا عند النظرة الأولى بأن عالم الصناعة في عصر الصناعة المبكرة لم يكن يتسم بسمة التنوع التي تتسم بها الصناعة في العصر الحالي بما فيها من مستويات متباينة ومن قطاعات طليعية .

وهناك نقطة أكثر أهمية ، وهي أن هذه الصناعة في عصر الصناعة المبكرة ، على ما كان لها من أهمية نسبية ، لم تجرف إليها الاقتصاد في مجموعه . كانت الحال حتي قيام الثورة الصناعية تتمثل في أن الصناعة لم تكن تهيمن بنفسها على نموها ، ولم تكن تمسك في يدها



صناعة تبييض الأقمشة في ريف هارلم الهولندي في القرن السابع عشر . وكانت الطريقة المتبعة قبل استخدام الكلور تقوم على عدة مراحل متتالية تبدأ بالنقع في الجير المحلول ، وكانوا يسمونه اللبن الخفيف ، ثم تأتي المرحلة الثانية وهي الغسيل بالصابون الأسود ، وتنتهي العملية بنشر القماش فوق كلأ المراعي وتجليله . (المتحف القومي في امستردام) .

بزمامه ، بل كانت تتبع حركة النمو المضطربة ، وتتبع الإيقاع المختلج للاقتصاد في مجموعه ، وعثراته ، وانتفاضاته المباغتة ، وكان هذا كله يؤثر على مسار الصناعة في عصر الصناعة المبكرة ، ويصبغه بصبغة الاضطراب والتردد ، ويجعل إيقاعاته تتقلب بين الهمة والخمود . هذا هو لب المشكلة كلها أو جلها ، وهذه هي الصورة التي نخرج بها عندما ننظر إلى الإنتاج نظرة فاحصة تستهدف تحديد أي الصناعات كانت هي المهيمنة . ويمكننا أن نصدر حكماً أفضل إذا نحن ألقينا الضوء على الصناعات « المهيمنة » الحقيقية قبل القرن التاسع عشر ، وسرعان ما نتبين أنها كانت تقع ، كما ذكرنا مراراً وتكراراً ، في مجال المنسوجات الواسع المنوع .

أما أن الصناعات المهنية كانت تقع في مجال المنسوجات فأمر يثير الدهشة إذا نظرنا إليه في ضوء مقاييسنا اليوم ، ولكن المجتمعات كانت بالأمس تقيم وزنا كبيراً للقماش والملبس وثياب المظاهر . كذلك كان فرش البيوت من شأن القماش والستائر وسجاجيد الحيطان وكسوة الحيطان والدواليب الملينة بالملاءات والأقمشة الثمينة . وكان هذا مجالاً يتأثر كل التأثر بالكلف بالمظاهر في المجتمع ، والكلف بالموضة التي كانت حاكمة بأمرها . وكان نيقولا باربون Nicholas Barbon سعيداً بتأثير الموضة في هذا المجال ، وعبر عن رأيه هذا في عام ١٦٩٠ : « الموضة وما تحدثه من تغيير في الملابس محرك كبير للتجارة لأنها تدفع الناس إلى الإنفاق لشراء الملابس الجديدة قبل أن تستهلك الملابس القديمة: الموضة هي روح التجارة وحياتها ؛ وهي [...] المحرك الدائم للتجارة ؛ الموضة اختراع يجعل الإنسان يلبس كما لو كان يعيش في ربيع دائم ، فلا يعرف لثيابه خريفاً .» [٢٨٥] فليعش القماش الذي يضم في ذاته كل هذا الكم من العمل ، والذي يمتاز من وجهة نظر التاجر بميزة الانتقال السهل ، فهو سلعة خفيفة الوزن بالقياس إلى قيمتها !

فهل تُرانا نتبع خطى چورچ مارسيه Georges Marçais الذي قال في عام ١٩٣٠ إن القماش كان فيما مضى المناظر للصلب ، مع اختلاف النسبة والتناسب ، ثم عاد وليم راپ فعبر عن هذا الرأي نفسه في عام ١٩٧٥ [٢٨٦] ؟ ولكن القماش كان الذي تخرجه الصناعة يختلف عن الصلب ، فقد كان القماش انتاجاً ترفياً إلى حد كبير . حتى الأنواع المتوسطة الجودة من القماش ظلت غالية الثمن لا يطيق شراءها الفقراء الذين كانوا يفضلون أن ينسجوا قماشهم بأيديهم في أغلب الأحيان ، وإذا اشتروا فقد كانوا يقترون على أنفسهم ، ولا يجدون اتباعاً لموضة أو اتباعاً لنصائح أناس من أمثال نيقولا باربون . ولم تبدأ صناعة النسيج في اجتذاب شريحة المشترين الشعبية إلا في نهاية القرن الثامن عشر ، وكان الفضل في ذلك يرجع إلى الصناعة الإنجليزية وإلى الأقمشة القطنية . والصناعة المهيمنة بمعنى الكلمة لا تقوم لها قائمة إلا إذا كان الطلب واسع النطاق . لهذا كان من الضروري أن نأخذ أنفسنا بالحرص عندما نتناول تاريخ صناعة المنسوجات بالدراسة . فالمنتجات التي كانت تحتل مراكز الصدارة ، والتي كانت تحل الواحدة منها محل الأخرى ، لم تكن حركتها المتغيرة رهناً بتغيرات الموضة فحسب ، بل كانت أيضاً رهناً بتغييرات تمليها التجارة على الإنتاج ، تغييرات تحرك مراكز الثقل فيه ، فتضع تارة هذا المنتج وتارة ذاك في بؤرة الاهتمام كما لو كان هناك تنافس مستمر على مكان الصدارة في قطاع النسيج .

كان الصوف في القرن الثالث عشر يحتل مراكز الصدارة في هولندة وإيطاليا في وقت واحد [٢٨٧] . أما في القرن التالي فكانت إيطاليا هي المتصدرة : « كانت النهضة الإيطالية

هي الصوف ! » هذه عبارة أطلقها چينو باربييري Gino Barbieri في ندوة عقدت مؤخراً. ثم جاء وقت أوشك الحرير فيه أن يصبح المهيمن على إيطاليا ، وكان الحرير هو الذي منح إيطاليا ساعات الازدهار الصناعي الأخير في القرن السادس عشر . واتجه الحرير إلى الشمال فمكن لنفسه في كانتونات سويسرة وبخاصة في زيوريخ ، وفي ألمانيا وبخاصة في كولونيا . ثم في هولندة بعد إلغاء مرسوم نانت ، وفي انجلترة ، وفي مدينة ليون الفرنسية التي بدأ فيه الحرير مسيرته المستمرة إلى يومنا هذا حتى أصبحت مركز الحرير العظيم . ثم حدث تغير جديد في القرن السابع عشر ، فإذا الأقمشة الصوفية التي تحمل سمات الطابع الإنجليزي تنطلق انطلاقة مظفرة حول عام ١٦٦٠ ، إذا صدقنا ما قاله تجار الخردوات الفرنسيون (٢٨٨) ، حتى وصلت الموجة إلى مصر (٢٨٩) . أما المنافس الأخير، والمنتصر الجديد فكان القطن . وكان القطن معروفاً في أوروبا منذ وقت طويل (٢٩٠) . فلما جاءت الأقمشة القطنية الهندية بتقنيات الطباعة والصباغة التي كانت جديدة على أوروبا، لقيت استحساناً عارماً(٢٩١) وما لم لبثت أن احتلت مكان الصدارة (٢٩٢) . حتى أوشكت الأقمشة الهندية أن تغرق أوروبا . وكأنها كسرت كل السدود التي واجهتها ، وكان على أوروبا أن تواجه هذا الدخيل ، وتقوم بتقليد الهند ، فتنسج القطن وتطبعه . وأصبحت الطريق ممهدة في فرنسا تماماً لصناعة الأقمشة القطنية على النمط الهندي ابتداء من عام ١٧٥٩ (٢٩٣) . وتقدر كميات القطن الخام التي وصلت إلى مارسيليا في عام ١٧٨٨ بـ ١١٥٠٠٠ قطار ، وهي عشرة أضعاف الكمية التي سجلت في عام ١٧٠٠ (٢٩٤) .

والحقيقة أن النشاط الاقتصادي القوي العام في النصف الثاني من القرن الثامن عشر قد أدى إلى زيادة واسعة النطاق في الانتاج في كل فروع المنسوجات . فإذا بموجة محمومة تستهدف التجديد والإبداع التقني تتغلغل إلى المصانع القديمة ، وأصبحت العمليات الجديدة المبتكرة ، والأقمشة الجديدة المبتكرة تظهر كل يوم . فإذا نظرنا إلى فرنسا وحدها ، التي كانت تضم عدداً هائلاً من المصانع اليدوية ، تنتج أقمشة من نوع « المنيونيت mignonettes وهو ساتان قطني به خطوط ملونة ، والجريزيت grisettes وهو قماش قطني رمادي، والفيراندين férandines والبورا burats في تولوز ونيم وكاستر وفي مدن وبنادر كثيرة أخرى » في منطقة اللانجدوك (٢٩٥) . ونقرأ عن أقمشة قطنية اسمها إسپانيوليت espagnolettes ضبطت في منطقة شامپانيا في فرنسا ومنعت من التداول لأنها لم تكن مطابقة لمعايير الطول والعرض والتي اشتبهوا في أنها أتت من شالون Châlons (٢٩٦) . ونذكر نوعاً من القماش الخفيف اسمه الإيتامين étamines صنع في لومان Le Mans، السداة بيضاء ، واللحمة بنية (٢٩٧) . ونذكر القز المهفهف gaze soufflée وكان نوعاً من الحرير الخفيف ، مطبوع بخليط من الغزل المهروس والنشا ، يثبت على القماش بمثبت

صباغة - وقد واجه هذا القماش مشكلة خطيرة خاصة بما ينبغي أن يدفع عليه من الضرائب، هل يعتبر قماشاً من غزل التيل أو من الحرير الذي كان يكون سدس الوزن الكلي (٢٩٨) . وظهر في قان Caen نوع من القماش أسموه الغرناطي كان يتكون من خليط من التيل والقطن ، لقي رواجاً كبيراً في هولندة (٢٩٩) . ونذكر قماش سيرج روما صنع في أميان (٣٠٠) ، ومسوح نورمانديا (٣٠١) إلى آخر هذه الأنواع . وقد كثرت الأسماء كثرةً كبيرةً كان لها مغزاها . كذلك كانت هناك كثرة في الابتكارات في مراكز الحرير ، وكانت التجديدات تتوالى الواحدة بعد الأخرى في انجلترة . ومن هنا نقدر فرحة يوهان بيكمان Johann Beckmann (٣٠٢) ، أحد مؤرخي التكنولوجيا الأول ، وهو يقرأ عبارة جرى بها قلم دالمبير D'Alembert : « هل يستطيع إنسان أن يتخيل شيئاً أبدع من ابتكار طريقة تنويع ألوان فتل السداة لتخرج القطيفة المرسومة ؟ » .

ومع هذا فإن القول بأن هيمنة المنسوجات في عصر الصناعة المبكرة هيمنة تجعل من المنسوجات السمة الغالبة الفارقة قولٌ يصطبغ في نظرنا بشيء من التناقض . فهذه الهيمنة هيمنة نَصفُها بأنها « نكوصية » أي أنها تسترجع نشاطاً « خرج من أعمق أعماق العصر الوسيط » (٣٠٣) . وليس من الصعب التماس البراهين فهي بين أيدينا . فإذا نحن قيمنا قطاع صناعة النسيج من ناحية الحجم والحركة وجدنا أن الذي جرى عليه يماثل ما جرى على قطاع صناعة الفحم ، التي كانت حديثة ، أو يماثل على نحو أفضل ما جرى على قطاع الحدادة في فرنسا التي تبين بيانات عام ١٧٧٢ وبيانات عام ١٧٨٨ أنه تراجع مثل هذين القطاعين (٣٠٤) . فإذا كان التراجع شاملاً لأكثر من قطاع في وقت واحد ، فلا سبيل إلى الحديث عن الهيمنة . ثم إن هناك حجة حاسمة لسنا بحاجة إلى التشديد عليها فهي واضحة بذاتها : فسواء كان القطن هو الحافز الأول أو لم يكن ، فقد لعب على أية حال دوراً كبيراً جداً في انطلاق الثورة الصناعية الإنجليزية . فلا مجال لاعتبار القطن وصناعته من سمات عصر ما قبل الثورة الصناعية .

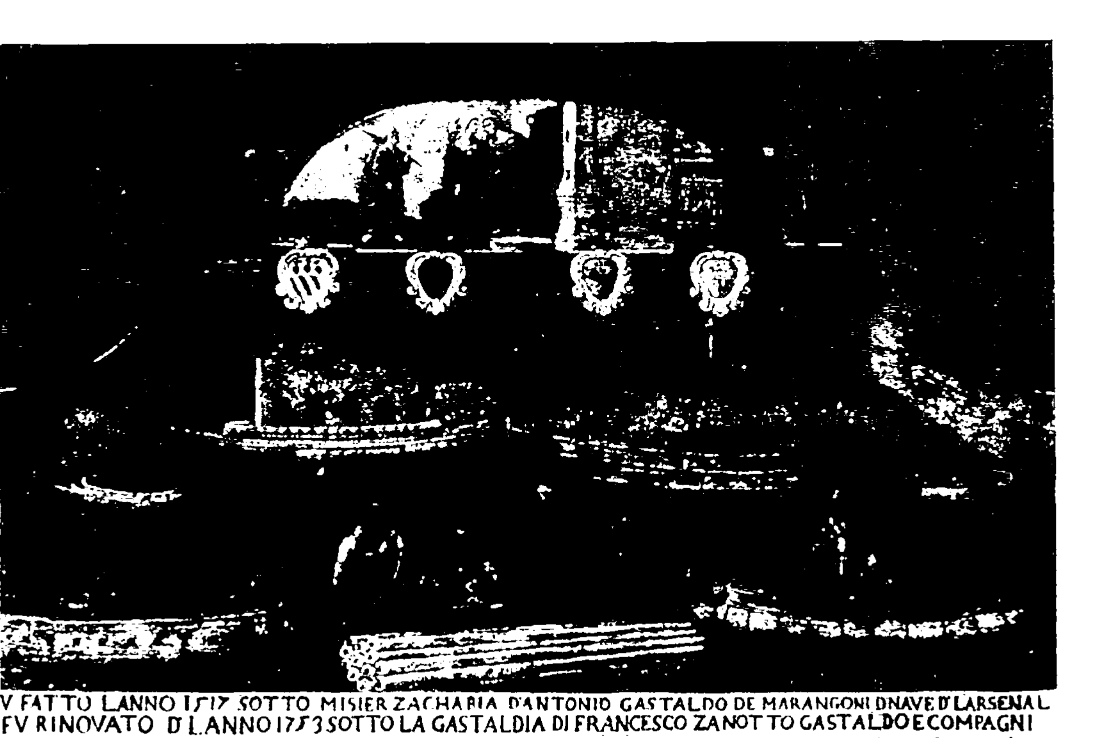
التجار والاتحادات الحرفية

وضعنا الأنشطة الصناعية في سياقاتها المنوعة . بقي أن نحدد المكان الذي تشغله الرأسمالية فيها ، وليست هذه هي المهمة السهلة . والرأسمالية هي قبل كل شيء أخر رأسمالية تجار المدن ورجال المال والأعمال فيها ، وكانت المدن قد ضمتهم منذ البداية في الاتحادات المهنية الحرفية التي أنشأتها من أجل تنظيم النشاط المهني والحرفي . وهكذا كان التجار والعمال الحرفيون ، إذ ضمتهم هذه الاتحادات ، داخل شبكة واحدة محكمة ، لم

يتمكنوا من الفكاك منها قط تماماً . وقد نجمت عن هذا الوضع صنوف من الصراعات والاضطرابات التي ربما اكتنفها الغموض .

ولقد نمت الاتحادات الحرفية التي عرفت في الفرنسية باسم كور دي ميتييه corps de métiers في كل ربوع أوروبا بين القرن الثاني عشر والقرن الخامس عشر. وهناك كلمة كوربوراسيون corporations التي استخدمت للتعبير عن مضامين متباينة ، والمؤكد أنها لم تظهر في وثائق إلا في قانون لو شاپيلييه Le Chapelier الصادر في عام ١٧٩١ والذي نص على إلغائه . نمت إذن الاتحادات الحرفية في كل ربوع أوروبا بين القرن الثاني عشر والقرن الخامس عشر ، مبكرة في بعض البقاع ، ومتأخرة في بقاع أخرى ، وكانت متأخرة في إسبانيا ، ونعرف أنها ظهرت في برشلونة في عام ١٣٠١ ، وفي بلنسية في عام ١٣٣٢ ، وفي طليطلة في عام ١٤٢٦ . ولكن هذه الاتحادات (واسمها بالألمانية Zünfte وبالإيطالية arti ، وبالإنجليزية guilds ، وبالإسبانية gremios) لم تتح لها إمكانية فرض وجودها بدون التعرض لصنوف من الحظر. كانت بعض المدن تحكم قبضتها على الاتحادات الحرفية، وكانت الاتحدات في بعض المدن الأخرى حرة . وربما اختلف نصيب الاتحادات الحرفية من الحرية أو القيود في وسط تجمع حضاري واحد ، كما كانت الحال في لندن وباريس. وانتهى عصر ازدهار الاتحادات في أوروبا في القرن الخامس عشر . ولكن ألمانيا خاصة شذت أحياناً على هذه القاعدة ، فتشبثت الاتحادات عنيدة بوجودها القديم ، واذهب إلى المتاحف الألمانية تجدها مليئة بذكريات عن معلمي الحرف . أما فرنسا فإن اشتداد عود الاتحادات الحرفية في القرن السابع عشر يعكس قبل كل شيء آخر رغبة المَلَكية التي كانت حريصة على التنميط ، وعلى الرقابة ، وأكثر من هذا وذاك على تحصيل الضرائب. فلا غرابة في أن تستدين الاتحادات الحرفية لكي تسدد الضرائب المفروضة عليها [٣٠٥] .

كانت الاتحادات الحرفية في الوقت الذي ازدهرت فيه تمسك بجانبٍ كبيرٍ من أنشطة التجارة والعمل والإنتاج . فلما تطورت الحياة الاقتصادية وتطور السوق ، وفرض تقسيم العمل ابتكارات جديدة وتقسيمات جديدة ، كان من البديهي أن تطرأ صراعات حول الحدود الفاصلة بين هذا الاتحاد وذاك . ولم يحل هذا دون تزايد أعداد الحرف مسايرة لحركة النشاط . كان عدد الحرف ١٠١ حرفة في عام ١٢٦٠ في باريس ، وكان ناظر التجار يتولى مراقبتها مراقبة دقيقة ، وكانت هذه الحرف تتسم في ذلك الوقت المبكر بسمات تخصص واضحة تطورت فيما بعد فنشأت تخصصات جديدة . وإذا نحن نظرنا إلى مدينة نورنبرج الألمانية التي كانت تحكمها ارستقراطية محدودة ، وواعية وجدنا أن حرف المعادن والتعدين Metallgewerbe أخذت تنقسم منذ القرن الثالث عشر إلى عشرات من المهن والحرف المستقلة [٣٠٦]. وتكررت العملية نفسها في مدينة جنت Gent ، وستراسبورج،



علامة اتحاد نَجّاري ترسانة البندقية في القرن الثامن عشر . وكان للاتحاد الحرفي رئاسة اسمها الجستالدو gastaldo . (البندقية ، متحف تاريخ البندقية)

وفرنكفورت ماين ، وفي فلورنسة التي كان شغل الصوف فيها وفي غيرها من المدن ينقسم إلى مجموعة من الحرف . والحقيقة أن الازدهار الذي شهده القرن الثالث عشر انطلق من هذا التقسيم للعمل الذي كان يشق طريقه ويمكن لنفسه . إلا أن الازدهار الاقتصادي الذي أحدثه سرعان ما أخذ يهدد بنية الحرف التي أصبح نشاط التجار المتعاظم يستهدفها . وكان هذا التصادم العنيف بين التجار والحرفيين هو الذي انبثقت عنه بطبيعة الحال الحرب الأهلية التي دارت رحاها من أجل الإمساك بزمام السلطة في المدينة . تلك هي الثورة التي يسميها المؤرخون الألمان ثورة الاتحادات الحرفية Zunftrevolution والتي هبت فيها الاتحادات الحرفية ضد التجار . وليس من شك في أن هذا الرسم التخطيطي المبسط إلى أبعد حدود التبسيط يخفي من ورائه الصراع بين إرباب الحرف وأرباب التجارة ومن تحالف

مع هؤلاء وأولئك أو عارضهم ، وكان صراعاً طبقياً طويلاً ، كان تارة يعلو وتارة يهبط . ولكن الصدام الذي اتخذ شكل الاضطرابات العنيفة خبت ناره يوماً ، دون أن تنطفيء تماماً ، بل تحول إلى صراع صامت ، إلى أن انتصر التجار في نهاية المطاف . لم يكن من الممكن أن يتحقق بين التجار والاتحادات الحرفية تعاون على قدم المساواة ، فقد كان الهدف هو استيلاء التجار على سوق العمل وعلى الهيمنة الاقتصادية ، ونقول التجار ، وقد نقول الرأسمالية ، دون أن يتغير المعنى .

ويتمثل هدف الاتحادات الحرفية في تحقيق التفاهم والوئام بين أعضاء الحرفة الواحدة والدفاع عنهم حيال الآخرين وهو ما يتخذ صورة منازعات مسكينة ولكنها تتصل بالحياة اليومية. أما يقظة الاتحاد الحرفي فتنصب خاصة على سوق المدينة ، حيث يحرص كل اتحاد حرفي على أن يحصل على نصيبه منها كاملاً لا انتقاص منه . ويعني هذا ضمان التشغيل وضمان الربح وضمان ما أسموه ***الحريات***libertés وهي كلمة ترادف الامتيازات. نحن إذن أمام مجال يتدخل فيه المال والاقتصاد النقدي والتجارة البعيدة – باختصار يتدخل فيه التاجر ، وتلك لعبة لم تكن في يوم من الأيام سهلة . نذكر على سبيل المثال الأقمشة الصوفية التي كانت مدينة پروڤان تنتجها منذ نهاية القرن الثاني عشر ، ومدينة پروڤان مدينة من المدن الصغيرة التي تقوم عليها أسواق شامپانيا الموسمية ، كانت هذه الأقمشة تُصدَّر إلى ناپلي وصقلية وقبرص وميورقة في إسبانيا ، بل إلى القسطنطينية[٢٠٧]. وانظر إلى مدينة شپاير الألمانية في العصر نفسه تقريبا تجد أنها كانت مدينة صغيرة متواضعة أشد التواضع ، لم يكن لها حتى كوبري على الراين الذي لم يكن بعيداً عنها، كانت مدينة شپاير هذه تنتج نوعاً من الصوف العادي ، ألوانه بين الرمادي والأسود والأبيض (بلونه الطبيعي دون تبييض) ، وكان هذا القماش العادي منتشراً يحمله التجار إلى مدينة لوبيك ، وسانكت جاللين ، وزيوريخ وڤيينا ، بل كان يصل منطقة ترانسلڤانيا التي يسميها الألمان زيبنبورجن حول رومانيا الحالية [٢٠٨]. وكان هذا الوقت هو الوقت الذي أحكم المال قبضته على المدن . وننظر في سجل ضرائب باريس في عام ١٢٩٢ فنجده يدلنا على وجود عدد من الأثرياء يدفعون ضرائب مقـ رها فوق ٤ جنيهات بنسبة واحد على خمسين ، وعدداً قليلاً من واسعي الثراء يدفعون فوق ٢٠ جنيهاً ؛ أما أعلى رقم فكان ١١٤ جنيهاً يدفعها تاجر واسع الثراء يمكن أن نقارنه باللومبارديين الذين اشتهروا بالغنى العظيم . وكان التباين يظهر واضحاً أشد الوضوح بين الحرف بعضها والبعض الآخر ، ثم بين الأغنياء والفقراء من أبناء الحرفة الواحدة ، كما يظهر بين الشوارع الفقيرة أو البائسة وبين الشوارع الغنية التي نعمت بالعجيب من النعم . ومن فوق هذا كله نرى شريحة كبيرة من المقرضين والتجار من أبناء ميلانو والبندقية وجنوة وفلورنسة . وليس من الممكن مع الشكوك

القائمة أن نقول هل كان النظام المختلط الذي ضم التجار والحرفيين في محل واحد (من قبيل محلات الأحذية ، ومحلات العطارة ، ومحلات الخردوات ، ومحلات الأقمشة الصوفية، ومحلات المفروشات ، ومحلات البرادعية) يحمل في قمته صورة مصغرة من الرأسمالية، وإن كان هذا شيئاً محتملاً (٣٠٩) .

أياً كان الأمر فقد كان المال متاحاً ، وكانت له القدرة على التراكم ، فإذا تراكم كانت له القدرة على أن يلعب دوره . وبدأت الاتحادات الحرفية تدخل لعبة متفاوتة : فإذا بعض الاتحادات تحقق الثراء ، بينما ظلت غالبية الاتحادات تعاني من الفقر والضيق . وكان حظ الاتحاد من الفقر أو الغنى يظهر للعيان في فلورنسا وتشير إليه التسمية : فكانوا يتحدثون عن الاتحادات الحرفية الكبيرة Arti Maggiori والاتحادات الحرفية الصغيرة Arti Minori، ويتحدثون عن ***الناس السمان*** il popolo grasso ***والناس العجاف*** il popolo magro، وكانت هذه الفروق والاختلافات وتباين المستويات تزداد حدة في كل مكان . أما الاتحادات الحرفية الكبيرة فانتقلت شيئاً فشيئاً إلى أيدي التجار الكبار ، فما كان نظام الاتحادات الحرفية آنذاك إلا وسيلة للهيمنة على سوق العمل . وكان هذا الترتيب يخفي نظاماً أصبح المؤرخون يسمونه نظام ***العمل في البيوت*** فِرلاجسفِيزن Verlagswesen ، وكان ظهور هذا النظام إيذاناً ببدء عصر جديد .

نظام التشغيل في البيوت

انتشر نظام التشغيل في البيوت في أوروبا كلها ، وعرف بالتسمية الألمانية فرلاجسفيزن Verlagswesen أو فرلاجسزوستيم Verlagssystem وهي تسمية نحتها المؤرخون الألمان وفرضوها دون قصد منهم على كل المؤرخين ، ومعناها الحرفي نظام النشر والتوزيع. والإنجليز يسمون هذا النظام putting out system والفرنسيون يسمونه travail à domicile أو travail à façon . وربما كان أفضل مقابل له بالفرنسية هو ما اقترحه ميشائل كويل Michael Keul مؤخراً travail en commandite ، وإن كانت كلمة commandite تطلق على نوع من الشركات هو شركات التوصية ، ومن هنا فإن المقابل المقترح يمكن أن يؤدي إلى الخلط .

ونظام التشغيل في البيوت عبارة عن تنظيم للإنتاج يكون فيه التاجر هو الذي يعطي العمل ، هو القائم بنظام التشغيل في البيوت ؛ فهو يقدم إلى العامل الحرفي المادة الأولية وجزءاً من اللأجر مقدماً حتى إذا تم العمل المطلوب دفع إليه بقية أجره . هذا النظام ظهر مبكراً جداً ، قبل التاريخ الذي يتصوره الناس عادة ، ومن المؤكد أنه كان موجوداً منذ الازدهار الذي شهده القرن الثالث عشر . وإلا كيف نفسر القرار الذي اتخذه ناظر التجار

في باريس في يونية من عام ١٢٧٥ [٣١٠] وكان قراراً « يحظر على غازلات الحرير التصرف بالرهن أو البيع أو المبادلة في الحرير الذي يتلقينه من تجار الخردوات لتشغيله ، ويتوعدهن بعقوبة النفي » ؟ وبمرور الزمن تعددت النصوص التي تشهد على وجود هذا النظام. وإذا أردنا أن نختار بينها استبدت بنا الحيرة لكثرتها . في مدينة لوكا تكونت في ٣١ يناير ١٤٠٠ شركة من پاولو بالباني Paolo Balbani وپيترو چينتيلي Pietro Gentili وكانا كلاهما من تجار الحرير. وحدد عقد الشركة أن نشاطهما سيكون في أغلبه تشغيل منسوجات الحرير[٣١١] ، وعبارة fare lavorare التي وردت في النص معناها حرفياً أنهما سيشغلون آخرين لإنتاج المنسوجات ، وأن نشاط الشركة سيكون نشاط مقاولين ، والمقاولون يسمون بالفرنسية entrepreneurs وهي كلمة من أصل لاتيني qui faciunt laborare معناها الحرفي: أولئك الذين يشغلون الآخرين . وكانت العقود التي تعقد مع النساجين توثق أمام الموثق ، وكانت شروطها تختلف من عقد لآخر . وكانت المشاحنات تقوم أحياناً بعد العقد، ولكنها تدلنا على ممارسات نظام العمل في البيوت : ففي عام ١٥٨٢ طالب مقاول من أهل جنوة واحداً من عمال غزل الحرير بأن يقر بديونه عليه ، واستشهد بشاهد قال إنه كان علم بالموضوع لأنه اشتغل عاملاً مع أجوستينو كوستا في دكانه ، وكان يرى في هذا الدكان التاجر باتيستا مونتوريو ، كان يُحضر الحرير الخام لينسج ، ويأخذ الحرير الذي تم نسجه[٣١٢]. الصورة واضحة وضوحاً لا لبس فيه . كان مونتوريو مقاول شغل في البيوت. وعندنا وثيقة تدلناعلى وجود تاجر في مدينة پوي أن ڤيلليه Puy-en-Velay الصغيرة ، في عام ١٧٤٠ ، كان يشغل العاملات في بيوتهن في صناعة الدنتيللا ، كان يقدم إليهن خيطاً يجلبه من هولندة ، « يسلمه إليهن بالوزن ، ويتسلم منهن الوزن نفسه دنتيللا » [٣١٣] . ولدينا شواهد من العصر نفسه تقريباً تدلنا على أن مدينة أوزيس Uzès كان فيها ٢٥ من رجال الصناعة يشغلون في المدينة وفي القرى المجاورة ٦٠ نولاً تنسج قماش من نوع السيرج [٣١٤] . وكان دييجو دي كولميناريس ، مؤرخ شقوبية Segovia ، يتحدث فيما مضى عن« صناع الأقمشة « في عصر فيليب الثاني» الذين كانوا يسمونهم خطأ تجاراً ، وكانت أرباب عائلات بمعنى الكلمة ، لأنهم كانوا يعيِّشون في بيوتهم عدداً كبيراً من البشر [كان أكثرهم يعيِّشون لديهم ٢٠٠ شخص ، ومنهم من كانوا يعيِّشون ٣٠٠] يشغِّلونهم ، ويصنعون هكذا ، مستعينين بأيد أجنبية ، كل أنواع الأقمشة الرائعة .» [٣١٥] . ومن أمثلة مقاولي المقطوعية نذكر تجار مدينة زولينجن Solingen الألمانية الذين كانو يستصنعون السكاكين، وكانوا يسمونهم بالألمانية Fertigmacher أي المشطِّبين ، وهي تسمية غريبة ، كذلك نذكر تجار لندن الذين كانوا يستصنعون القبعات بالطريقة نفسها [٣١٦] .

وكثيراً ما أصبح المعلم في الاتحادات الحرفية في ظل هذا النظام من التشغيل في

البيوت عاملاً أجيراً هو الآخر . فقد كان يعتمد على التاجر الذي كان يقدم إليه المادة الأولية التي كثيراً ما كان يستوردها من بعيد ، ويضمن بيع وتصدير البضاعة من كستور الفوستانيو والأقمشة الصوفية والحراير . كان هذا النظام يمس كل قطاعات الإنتاج الحرفي بطريقة أدت إلى انهيار نظام الاتحادات الحرفية على الرغم من أنها احتفظت بأشكالها الخارجية كما هي . كان التاجر عندما يفرض خدماته يسيطر على اختيار الأنشطة التي يريدها، سواء كانت هي تشغيل الحديد أو صناعة المنسوجات أو بناء السفن.

ولننظر إلى البندقية ، وإلى ترسانات بناء السفن الخاصة في القرن الخامس عشر، وهي الترسانات غير الترسانة الضخمة المملوكة لمجلس السينيوريا . كان المعلمون التابعون لاتحاد النجارين ، واتحاد القلفطين يأتون إلى هناك ، يساعد كل واحد من المعلمين مساعد أو اثنان ، فيعملون في خدمة التجار الذين يجهزون السفن والذين يشاركون في ملكية السفن التي يجري بناؤها . وهكذا يتحول المعلمون الحرفيون إلى عمال أُجَرَاء [٢١٧]. ونعرف عن بريشيا أن الأحوال ساءت فيها حول عام ١٦٠٠ ، وفكر المفكرون في طريقة لإنعاش صناعة الأسلحة ، ولم تكن هذه الطريقة سوى اجتذاب عدد من التجار إلى المدينة ، ليقوموا بتشغيل المعلمين والحرفيين [٢١٨] . وهذا مثل آخر على الرأسمالية كيف تنتقل من مكانها لتستقر في مكان آخر بين أناس آخرين . بل ولم يكن التاجر يتعاقد في كل الأحوال مع الحرفيين فرادى ، بل ربما تعاقد مع الاتحاد الحرفي نفسه بكامل هيئته ، كما حدث في صناعة النسيج في شليزيا وبوهيميا ، وكانوا يسمون هذه الطريقة شراء الاتحاد الحرفي أو بالألمانية Zunftkauf . [٢١٩]

صادف هذا التطور الذي اتخذ صورة نظام التشغيل في البيوت مشكلات في داخل الاتحادات الحرفية الحضرية ، بل كثيراً ما اتخذت هذه المشكلات سمات المعارضة العارمة. أما في الأرياف فكانت الساحة مفتوحة أمامه ، ولهذا أفاد التاجر من هذا الوضع ونَشِطَ في الأرياف. كان التاجر وهو يمارس هذا النظام يعمل وسيطاً بين منتج المادة الأولية وبين الحرفي ، وبين الحرفي وبين مشتري المنتج النهائي ، بين القريب وبين البعيد، بل كان أيضاً وسيطاً بين المدينة وبين القرية. كان التاجر إذا أراد أن يتصدى لما يظهر في المدينة من نوايا سيئة أو ما يطالب فيها من أجور عالية ، يتجه عند الضرورة إلى الانتفاع من الصناعات الريفية على نطاق واسع. ولقد كانت صناعة الصوف في فلورنسة نشاطاً تضافرت من أجله الأرياف والمدينة. وعلى الصورة نفسها انتشرت في الريف المحيط بمدينة لومان - التي كان يسكنها في القرن الثامن عشر ١٤٠٠٠ نسمة - في بقاع متناثرة صناعات نسيج الأقمشة الخفيفة من نوع الإيتامين ، والأقمشة الصوفية الرقيقة الفاخرة [٢٢٠]. ونذكر مثلاً آخر هو صناعة الورق التي انتشرت في أماكن مختلفة من الريف حول ڤير Vire [٢٢١] .

في يونية من عام ١٧٧٥ قام رحالة ثاقب البصر ذكي الفؤاد برحلة في منطقة إيرتسجيبيرجه الألمانية ، من فرايبرج إلى أوجوستوسبرج ، وتتبع سلسلة متلاحقة من القرى كان الناس فيها يغزلون القطن ويصنعون الدنتيلا السوداء والبيضاء والشقراء ويؤلفون فيها بين خيوط التيل وخيوط الذهب وخيوط الحرير في مزيج منسجم . كان الوقت صيفاً ، وكانت النساء جميعاً خارج البيوت ، يجلسن على أعتابها ، أو في ظل شجرة زيزفون ، وربما تحلقت جماعة من الفتيات الصغيرات حول شجرة رمان عتيقة . كان الجميع يعملون بهمة ونشاط ، لا يتخلف أحد ، حتى الجندي الهرِم . لم تكن صانعة الدنتيلا ترفع أصابعها عن الخيوط إلا لكي تأكل بسرعة قطعة من الخبز أو حبة من البطاطس المسلوقة المتبلة بالملح . حتى إذا انتهى الأسبوع حملت ما صنعته من الدنتيلا في أغلبْ الأحيان إلى تاجر الدنتيلا ويسمونه بالألمانية Spitzenherr حرفياً السيد بتاع الدنتيلا ، هو الذي قدم إليها المادة الأولية والرسوم المستوردة من هولندة وحجز إنتاجها مقدماً ، ولم تكن تحمل بضاعتها إلى السوق القريبة إلا استثناءً . ثم تشتري الزيت وقليلاً من اللحم والأرز لسماط يوم الأحد (٣٢٢) .

وهكذا انتهى التشغيل في البيوت إلى تكوين شبكات من المشاغل في إطار الاتحاد الحرفي أو في إطار عائلي ، كان يربط بينها التنظيم الذي يتولاه التاجر والذي يبث فيه الحياه ويسيطر عليه . وقد تحدث أحد المؤرخين عن هذا الموضوع فقال بحق : « لم يكن تناثر المشاغل في الحقيقة إلا تناثراً ظاهرياً ؛ فقد كان العمل يتم كما لوكانت الحرف في البيوت منضمة في نسيج عنكبوت مالي خفي يمسك بخيوطه بعض التجار » (٣٢٣) .

ولكن نسيج العنكبوت هذا لم يكن يحيط بالأنشطة كلها ، فقد كانت هناك مناطق ضخمة ظل فيها الإنتاج بعيداً عن القبضة المباشرة للتاجر . ومما لا شك فيه أن تشغيل الصوف في مناطق كثيرة من انجلترة كان على هذه الحال من البعد عن قبضة التاجر . وأكبر الظن أن المنطقة الريفية المحيطة ببيداريو Bédarieux في أرض اللانجدوك جنوبي فرنسا بسكانها النشيطين العاملين في صناعة المسامير الحديدية كانت أيضاً على هذه الحال الحرة. ومن المؤكد أن صناعة المنسوجات التيلية في مدينة طروا ظلت حتى القرن الثامن عشر تفلت من قبضة التاجر الذي يتعامل بطريقة التشغيل في البيوت . والأمثلة كثيرة في مناطق كثيرة ، ومنها ما ظل حتى القرن التاسع عشر . ولكن الإنتاج الحر الذي لا يخضع لهيمنة التاجر لم يكن ممكنا إلا انطلاقاً من مادة خام من السهل الحصول عليها من سوق قريبة ، تُحمل إليها المنتجات النهائية . يشهد على ذلك ما كان الناس يرونه في القرن السادس عشر في الأسواق الموسمية الإسبانية في أواخر الشتاء عندما يحمل العمال بأنفسهم ما أنتجوه من أقمشة صوفية، وكان العمال الإنجليز القرويون يفعلون نفس الشيء

حتى القرن الثامن عشر ، حيث كان كثير منهم يحملون منتجاتهم من المنسوجات إلى الأسواق الإنجليزية .

كذلك لم يكن للتاجر المتعامل بنظام بالتشغيل في البيوت وجود في منطقة چيڤودان Gévaudan ، تلك المنطقة الفقيرة بالهضبة الوسطى الماسيف سنترال في فرنسا ، حول عام ١٧٤٠ . في هذه المنطقة الوعرة كان نحو ٥٠٠٠ من البشر يكبون في كل عام على أنوالهم في الوقت الذي « يضطرهم فيه الجليد والثلج إلى التزام بيوتهم ، الجليد والثلج اللذان يغطيان طوال ستة أشهر الأراضي وما عليها من كفور » حتى إذا فرغوا من نسج قطعة من القماش «حملوها إلى أقرب سوق [...] يكون فيه من المشترين مثل ما يعرض من قطع القماش ؛ وتقاضوا الثمن نقداً دائماً » وكان هذا الثمن الذي يدفع فوراً هو الذي يجتذب هؤلاء الفلاحين البانسين ، ما في ذلك أدنى شك . كانت الأقمشة التي ينسجونها تصنع من أنواع جيدة نسبياً من الصوف المحلي ، ولكنها كانت «رخيصة السعر فما كانت تباع إلا بما بين ١٠ أو ١١ سولاً و٢٠ سولاً ، إذا استثنينا أقمشة السيرج التي كانوا يسمونها escots [...] وكان المشترون ، في أغلب الأحوال ، تجاراً من منطقة چيڤودان، من سبع أو ثماني مدينة صغيرة فيها مكابس قماش من قبيل مارڤيچول Marvéjol، لانجوني Langogne ، لاكانورج La Canourgue ، سان شيلي Saint-Chély ، وسوج Saugues و[بخاصة] ماند Mandes » [من المؤكد أن المقصور مدينة ميندە Mende]. وكان القماش المنتج يباع في الأسواق العادية والأسواق الموسمية . « وكان البيع ينتهي في ساعتين أو ثلاث ساعات ، فيبيع النساجون كل ما أتوا به من قماش ، وكان الشاري يحدد ما يختاره ، ويحدد الثمن الذي سيدفعه ، وكانت عملية البيع تتم في صدر دكان يقدم فيه إلى الشاري عدة قطع يختار من بينها ، فإذا تمت الصفقة تثبت من طول القطعة مستعيناً بمتر من الخشب . وكانت المبيعات تسجل في سجل يثبت فيه اسم العامل والثمن المدفوع [٣٢٤] .

وفي هذا الوقت تقريباً على الأرجح قام مقاول اسمه كولسون Colson بمحاولة أقلمة نظام التشغيل في البيوت في منطقة چيڤودان البدائية ، وكذلك أقلمة صناعة المنسوجات المسماة مَلك انجلترة Roi en Angleterre ومالبورو Malborough في فرنسا . ورفع كولسون مذكرة إلى مجلس الطبقات في لانجدوك [٣٢٥] وصف فيها خطواته ، ونجاحه ، وبين ضرورة تقديم المساعدة إليه إذا قر الرأي على أن يستمر في جهوده . كان كولسون مقاولاً وتاجراً يعمل على طريقة التشغيل في البيوت ، سعى إلى فرض أنواله وأحواضه وطرائقه (وبخاصة طريقة تعتمد على اختراع له عبارة عن آلة لحرق وبر القماش ودَبِّه باستخدام شعلة من النار أوقدت بالسبرتو) . وكان أهم شيء في المشروع يتمثل في إقامة شبكة

فعالة من التشغيل فى البيوت ، وبالوصول بالغزالات إلى حيث يستطعن « غزل فتلة رقيقة ومتجانسة وجميلة » . وكان هذا المشروع يكلف الكثير لأن « كل عمل في چيڤودان كان يسدد ثمنه فوراً ونقداً ، وكانت أعمال الغزل والنسج يدفع نصف ثمنها مقدماً ، ولم يكن من الممكن تغيير هذه العادة التي ترجع إلى بؤس الناس ، بل المتوقع أن تستمر طويلاً .» ولا يذكر شيئاً عن مستوى الأجور ، ولكننا نقسم غير حانثين ، أنها كانت منخفضة ، وإلا فما الذي دفع الرجل إلى بذل هذه الجهود في تلك المنطقة المتخلفة !

نظام التشغيل في البيوت في ألمانيا

على الرغم من أن نظام التشغيل في البيوت قد اكتشفه في المقام الأول المؤرخون الألمان وعرّفوه وسموه وحددوه وفسروه في معرض درسهم لألمانيا ، فإن هذا النظام الذي يقوم على التشغيل المنزلي لم يولد في ألمانيا ولم ينطلق منها إلى البلاد الأخرى . وإذا بحثنا عن مكان مولده فلن يكون ترددنا بلا حدود ، بل سنجد أنفسنا بين احتمالين: البلاد الواطئة (جنت Gent ، يبر Ieper في بلجيكا حالياً) أو إيطاليا (فلورنسة ، ميلانو). ولكن هذا النظام تغلغل في بقاع أوروبا الغربية بسرعة كبيرة ، وانتشر انتشاراً واسعاً في الأراضي الألمانية التي تناولها البحث التاريخي فإذا هي من مناطق الملاحظة المميزة . وهناك مقال بقلم هرمان كيللينبنتس Hermann Kellenbenz ، لم ينشر بعد ، أَلَخِّصُهُ هنا ، يقدم لنا صورة مدروسة متعمقة متشعبة ومقْنعة . وتحمل الشبكات التي نشرها هذا النظام السمات الفارقة الدالة على رأسمالية تجارية كانت ترمي إلى السيطرة على الإنتاج الحرفي ، لا إلى تغييره . كان الشيء الأول والأساسي الذي يهتم به هذا النظام هو البيع. وإذا فهمنا نظام التشغيل في البيوت على هذا النحو فإنه يمكن أن يمتد إلى كل مجال من مجالات الإنتاج، يجد التاجر فيه من الفائدة ما يغريه بإخضاعه لأمره. وتضافرت كل العوامل تشجع على انتشار هذا النظام: ازدهار التقنية بصفة عامة ، ازدياد سرعة وسائل النقل ، تزايد رأس المال المتراكم الذي تعاملت فيه أيد خبيرة ، وأخيراً : ازدهار المناجم الألمانية ابتداء من سنة ١٤٧٠ .

كانت حيوية الاقتصاد الألماني حقيقة تشهد عليها علامات متعددة منها تحركات الأسعار في وقت مبكر ، ومنها انتقال مراكز ثقل النشاط الاقتصادي من مدينة إلى مدينة أخرى: في بداية القرن الخامس عشر كان النشاط الاقتصادي يدور حول مدينة ريجنسبورج المطلة على نهر الدانوب؛ ثم ظهرت مدينة نورنبرج ومكنت لنفسها ؛ ومن بعدها دقت ساعة سَعْد مدينة أوجسبورج وتُجّارها أصحاب الأموال في القرن السادس عشر : كان كل هذا التحرك يوحي



راحة النساج . لوحة بريشة ڤان أوستاده A. van Ostade (١٦١٠– ١٦٨٥) . العمل المنزلي في صورته النمطية . ونرى النول في الحجرة الرئيسية . (بروكسل ، المتاحف الملكية للفنون الجميلة)

بأن ألمانيا تعج بنشاط لا يهدأ، وأنها تجر معها أوروبا التي تحيط بها ، وأنها تتكيف معها، وتتكيف مع مصيرها هي أيضاً في آنٍ واحد . وأفاد نظام التشغيل في البيوت في ألمانيا من هذه الظروف المواتية . وإذا نحن رسمنا كل الترابطات والعلاقات التي أنشأها هذا

النظام هناك لوجدنا أمامنا الأراضي الألمانية كلها وقد شملتها خطوط متعددة مرسومة بذكاء، وكانت الشبكات التي تأتلف من هذه الخطوط تضم الأنشطة القائمة بعضها وراء البعض الآخر. في مدينة لوبيك أحاط هذا النظام بمشاغل نسج الصوف في وقت مبكر يرجع إلى القرن الرابع عشر؛ وفي ڤيسمار أحاط بصناعة البيرة وتحول المشتغلون بها رجالاً ونساء إلى مأجورين، يسمونهم بالألمانية Bräuknechte , Bräumägde وهما كلمتان توحيان باستخدام عمالة بالأجر فيه استعباد؛ وفي روستوك أحاط النظام بأعمال المطاحن وبصناعة المالت - الشعير النابت المطلوب للبيرة. أما في القرن الخامس عشر فكان قطاع المنسوجات الفسيح هو بالدرجة الأولى المجال المحبب إلى هذا النظام، ابتداء من الأراضي الواطئة - حيث كان التركيز أشد من ألمانيا - وانتهاءً بالكانتونات السويسرية (أقمشة بازل وأقمشة سانكت جالن Sankt Gallen). وكانت صناعة أقمشة الكستور الفوستانيو الذي صنع من خليط من التيل والقطن يتطلب استيراد القطن الشامي عن طريق البندقية، ومن هنا كان هذا القطاع قطاعاً يلعب فيه التاجر بالضرورة دوره نظراً لأنه يمسك بزمام المادة الأولية التي يجلبها من بعيد، هكذا كانت الحال في مدينة أولم، وهكذا كانت في مدينة أوجسبورج حيث شجع التشغيل في البيوت على ازدهار صنف القماش الكستور الفوستانيو الذي عرف باسم البارشنت Barchent [٣٢٦] كذلك أحاط هذا النظام بصناعة البراميل، وصناعة الورق (وأنشيء أول مشغل لصناعة الورق مستعيناً بعجلة مائية محركة في مدينة نورنبرج في عام ١٣٠٤) والطباعة، بل وصناعة المسابح التي يستخدمها الأتقياء في التسبيح.

المناجم

والرأسمالية الصناعية

كانت المناجم على امتداد ألمانيا، أو لنقل على امتداد أوروبا الوسطى بالمعنى الواسع، وإلى بولندة، المجر وبلدان اسكندنافيا، تمثل خطوة حاسمة في اتجاه الرأسمالية. فقد أحاط نظام التجار بالإنتاج وأعاد تنظيمه، حدثت هذه الخطوة الجديدة في هذا المجال في أواخر القرن الخامس عشر. ولم يكن هذا العصر الحاسم هو الذي اخترع المنجم أو حرفة المناجم، ولكنه عدل ظروف الاستغلال والعمل.

وحرفة المناجم حرفة قديمة، ويمكننا أن نتبين في ربوع أوروبا الوسطى نقابات أو جمعيات حرفية، وجمعيات لعمال المناجم يسميها الألمان Gewerkschaften, Knappschaften[٣٢٧] منذ القرن الثاني عشر، كما نتبين أن قواعد هذه التنظيمات قد انتشرت انتشاراً عاماً في القرنين الثالث عشر والرابع عشر عندما تحرك عمال المناجم الألمان تحركاتهم المختلفة في

اتجاه بلدان الشرق الأوروبي . وكانت هذه التجمعات العمالية الصغيرة تدبر أمورها على نحو طيب طالما كانت المادة الخام قريبة من السطح . أما إذا تطلب استغلال المنجم الحفر إلى الأعماق ، بات من الضروري حل عدد من المشكلات الصعبة : حفر دهاليز طويلة وتدعيمها بالخشب ، وتدبير معدات رفع تصل إلى أعماق الآبار العميقة المحتفرة ، وطريقة لصرف المياه التي تتجمع دائماً في المناجم – وكان حل هذه المشكلات من الناحية ***التقنية*** أقل صعوبة من التغلب عليها ***مالياً*** ، فقد كان ابتكار طرق جديدة شيئاً يحدث في كثير من الأحيان من تلقاء نفسه في عالم الأعمال . وأصبحت أنشطة العمل في المناجم تتطلب تركيب معدات ضخمة نسبياً وتتطلب تجديدها وصيانتها . فلما حدثت طفرة في نهاية القرن الخامس عشر انفتح الباب أمام التجار الأغنياء ، وإذا بهم يقبضون من بعيد على زمام المناجم والمؤسسات الصناعية المرتبطة بها .

وخطا التطور خطاه في كل مكان تقريباً في وقت واحد، هو أواخر القرن الخامس عشر: في مناجم الفضة في منطقتي الهارتس وبوهيميا ؛ في مناجم جبال الألب بمنطقة التيرول وكانت منذ وقت طويل مركزاً لاستغلال النحاس ؛ وفي مناجم الذهب والفضة في شمال المجر، في المنطقة من كونيجسبرج إلى نُويْزول Neusohl ، وفي الشريط الذي يمثله وادي جران الصغير المحصور Grantal (٣٢٨) . وكانت نتيجة هذا التطور أن تغيرت حال عمال المناجم الأحرار المستقلين الذين لا ينتمون إلا إلى نقابات، فأصبحوا أجراء ، عمالاً تابعين. وهذا هو الوقت الذي ظهرت فيه كلمة Arbeiter بالألمانية وتناظر بالفرنسية ouvrier وتعني ***عامل***.

كان استثمار رأس المال يترجم إلى صنوف من التقدم المثير في ألمانيا وفي غير ألمانيا. انتهت طريقة استخراج الملح القديمة التي كان يتبعها الفلاحون في ڤيليسا Wielicza قرب كراكاو ، حيث كانوا يبخرون الماء المالح في أحواض من الحديد قليلة العمق . وأصبحوا يحفرون دهاليز وآبار تصل أعماقها إلى ٣٠٠ متر، ويستخدمون آلات تحركها مجموعات من الخيول ترفع إلى الخارج بلاطات الملح . وقد مكنت هذه الطرق من الوصول بالإنتاج في القرن السادس عشر إلى ٤٠٠٠٠ طن في العام ؛ وبلغ عدد العمال ٢٠٠٠ عامل . ودعمت الحكومة البولندية استغلال المناجم منذ عام ١٣٦٨ (٣٢٩) . ونأخذ مثلاً آخر من منطقة قريبة من كراكاو أيضاً ، في شليزيا العليا ، حيث كانت المناجم المحيطة بأولكوس Olkusz تنتج في أواخر القرن الخامس عشر ما بين ٣٠٠ و ٥٠٠ طن من الرصاص في السنة ، فإذا بانتاجها يرتفع في القرن السادس عشر والقرن السابع عشر إلى ١٠٠٠ ثم ٣٠٠٠ طن. ولم تكن المشكلة في هذه المناجم هي العمق (فلم يزد العمق هنا عن ٥٠ إلى ٨٠ متراً) بل كانت المشكلة هي المياه الغامرة. وقد تطلب هذا حفر دهاليز طويلة منحدرة مدعمة بالخشب،

تصرف المياه بقوة الانحدار ، ومضاعفة عدد المضخات التي تحركها الخيول ، وزيادة العمالة . وكان الصخر صلباً لا يستطيع العامل في ثماني ساعات أن يحفر فيع أكثر من ٥ سنتيمرات من الدهاليز . كان كل هذا يتطلب رؤوس أموال ، ويضع المناجم في أيدي الذين يمتلكون رؤوس الأموال المطلوبة : كان خمس الآبار من نصيب ملك بولندة الملك زيجسموند أوجوست ؛ والخمس من نصيب النبلاء والضباط الملكيين والسكان الموسرين في المدن الجديدة المجاورة ...،أما الثلاثة أخماس المتبقية فكانت من نصيب تجار كراكاو الذين كانوا يمسكون بزمام الرصاص البولندي كما كان تجار مدينة أوجسببورج الألمانية يمسكون عن بعد بزمام الذهب والفضة والنحاس في مناطق بوهيميا، وسلوفاكيا والمجز أو التيرول Tirol (٣٣٠)

كان رجال المال والأعمال يواجهون إغراءً كبيراً في *احتكار* مصادر دخل لها مثل هذه الأهمية ، بل كانوا يطمعون بعيونٍ نهمةٍ في أكثر مما تتسع له بطونهم : حتى آل فوجار Fugger فشلوا في احتكار النحاس ؛ ومن هذا القبيل أيضا أن آل هوكستيتر Höchststetter أفلسوا عندما صمموا على احتكار الزئبق في عام ١٥٢٩ . وكانت ضخامة رأس المال المطلوب استثماره تحول عادة دون تمكن تاجر واحد من التحمل وحده بأعباء منجم بكامله. حقيقة أن آل فوجار ظلوا لسنوات طوال ينعمون وحدهم باستغلال مناجم الزئبق في منطقة المعدن بإسبانيا، ولكن آل فوجار كانوا حالة خاصة . أما الطريقة المألوفة فكانت شبيهة بالطريقة التي اتبعت في ملكية السفن، وإذا كانت السفينة تقسم إلى قراريط، فقد كان المنجم الواحد يقسم إلى *كوكسات* ربما وصل عددها إلى ٦٤ كوكساً أو إلى ١٢٨ (٣٣١) . وكان هذا التقسيم ، بما أتاحه من أسهم تمنح بالمجان ، يمكِّن من مشاركة الأمير نفسه الذي كان علاوة على ذلك يحتفظ لنفسه بالحق فيما تحت الأرض . كان الأمير أوجوست الأول السكسوني يمتلك في عام ١٥٨٠ عدد ٢٨٢٢ من الكوكسات (٣٣١) . وتدل هذه البيانات وغيرها على أن الدولة كانت دائماً موجودة كل الوجود في مشروعات المناجم .

ولكن هذه المرحلة المجيدة ، أعني مرحلة الاستغلال السهل ، من تاريخ المناجم لم تطل على نحو لافت للنظر . وبدأ قانون المردود المتناقص يفرض نفسه بشكل قاس عنيد، فبعد أن ازدهرت المناجم ، هبط انتاجها واضمحلت . ومما لا شك فيه أن الاضرابات العمالية الملحة في شمال المجر منذ عام ١٥٢٥ - ١٥٢٦ تعتبر علامة على الاضمحلال ، وما مرت عشر سنوات حتى تعددت العلامات الدالة على انهيار متزايد . ومن قائل إن منافسة مناجم أمريكا كانت هي المسئولة ومن قائل إن الزنقة الاقتصادية هي التي أوقفت إلى حين قوة الاندفاع في القرن السادس عشر . أياً كان الأمر فإن الرأسمالية التجارية التي سارعت إلى التدخل في أواخر القرن الخامس عشر ، أخذت نفسها بالحرص والحيطة،

وانصرفت عن الأعمال التي اعتبرتها صفقات هزيلة . والانصراف عن الاستثمار ، مثله مثل الإقبال على الاستثمار ، يعتبر علامة تشهد على نوعية النشاط الرأسمالي : فهناك ظرفٌ اقتصادي يدفعه إلى التقدم ، وظرفٌ آخر يدفعه إلى الانسحاب من اللعبة . ومن المناجم الشهيرة ما رده أصحابه إلى الدولة ، وكانت الأعمال الخاسرة دائماً تشجع على رد المشروعات الخاسرة إلى الدولة . وإذا كان آل فوجار قد استمروا في شفاتس بالتيرول، فقد كان السبب في ذلك أن وجود خام الفضة وخام النحاس هناك معاً كان يتيح أرباحاً كبيرة . أما مناجم النحاس في المجر فقد آلت على التوالي إلى شركات أخرى قائمة في أوجسبورج هي شركات لانجناور Langnauer ، هاوج Haug ، لينك Link ، ڤايس Weiss، باللر Paller ، شتاينيجر Stainiger ، ونذكر في النهاية هينكل Henckel من دونرسمارك Donnersmrk وريلينجر Rehlinger . ولن تلبث هذه الشركات أن تتخلى عن المناجم وتتركها للإيطاليين . وإنما يدل هذا التتابع على أنوا ع من الفشل والخسارة أو على الأقل على أربا ح هزيلة يأتي اليوم الذي يفضل الإنسان فيه أن يتنازل عن العملية كلها .

وإذا كان التجار قد تخلوا عن المناجم وتركوها للأمراء ، فقد ظلوا متمسكين بدور أقل مخاطرة هو دورهم في توزيع منتجات المناجم ومنتجات التعدين . ولهذا فلم نعد ننظر إلى تاريخ المناجم ، ومن ورائه تاريخ الرأسمالية ، من منطلق ياكوب ستريدر Jacob Strieder الأريب (٢٣٢) . إذا صح التفسير الذي قدمه ، وما أخاله إلا صحيحاً ، فإننا نرى أن الرأسماليين الذين دخلوا مجال المناجم لم يتخلوا في الحقيقة إلا عن مواقع إنتاج المواد الأولية التي تتسم بالخطورة أو بقلة الأمان ، وعكفوا على المنتجات النصف مصنعة، والأفران العالية ، والمسابك وورش الحدادة ، أو اكتفوا بالتوزيع . أي أنهم بعدوا عن المناجم مرة أخرى .

من الممكن أن نستشهد بعشرات الأمثلة لنثبت بها هذه التحركات ، وما اتجه منها إلى الأمام وما تراجع منها إلى الوراء . ولكننا نصرف النظر عن ذلك ، على الرغم مما سيتسم به هذا العمل من النفع . وإنما نصرف النظر لأن المشكلة الأساسية بالنسبة إلينا مشكلة أخرى. تتمثل هذه المشكلة في سؤال : ألا نرى عند نهاية هذه الشبكات القوية التي تمسك بالمناجم شريحة عمالية بروليتارية حقيقية تظهر، هي قوة العمل في صورتها المجردة ، هي العمل المجرد ، هي - طبقاً للتعريف الكلاسيكي للرأسمالية ، العنصر الثاني الذي لا يكتمل وجود الرأسمالية إلا به ؟ لقد أحدثت المناجم عمليات تجميع هائلة للأيدي العاملة لم يكن للعصر قبل بها . ولننظر إلى مناجم شفاتس Schwaz وفالكنشتاين Falkenstein في منطقة التيرول لنجد فيها أكثر من ١٢٠٠٠ عامل فني ، فيهم ما بين ٥٠٠ و٦٠٠ من الأجراء لا



سوق خام الفضة في كوتناهورة Kutna-hora ببوهيميا في القرن الخامس عشر . وكان البيع يتم تحت رقابة مسئول المنجم الذي يمثل الملك . ونرى المشترين يجلسون حول المنضدة التي وضع عليها رجال المناجم خام الفضة . (جزء من رسم في كتاب الأناشيد الدينية المسمى Kuttenberger Gradual وكلمة Kuttenberg هي التسمية الألمانية لكوتناهورة، المكتبة القومية النمساوية بفيينا)

عمل لهم إلا رفع الماء الذي يهدد بإغراق دهاليز المنجم . في وسط هذا الكم الضخم من العمالة المأجورة نجد حالات استثنائية : نجد عدداً من المقاولين الصغار يتولون أعمال النقل، ونجد مجموعات صغيرة من عمال المناجم المستقلين . ولكنهم كلهم أو جلهم يعتمدون على التموين الذي يقدمه كبار المتعهدين ، في إطار نظام للتبادل العيني ، وهو نظام إضافي لاستغلال العاملين ، يقدم إليهم - بأسعار في صالح المورد - القمحَ والدقيقَ والدهن ، والملابس وطائفة من السلع الرخيصة الأخرى . وأثار هذا النظام غضب عمال المناجم ، وكانوا يميلون إلى العنف بطبيعتهم ، لا يتورعون عن ترك العمل والخروج إلى الشارع ، فإذا هم يجادلون فيه أشد المجادلة . وعلى الرغم من هذا كله فقد نشأ عالم من العمل ، وتحددت ملامحه . ففي القرن السابع عشر ظهرت بيوت العمال من حول مسابك الحديد في هونسروك Hunsrück ، والمألوف في المسبك أن يكون رأسمالياً ، ولكن المنجم ظل يعمل على نظام المشروع الحر . ثم تكون سلم هرمي في كل مكان ، درجاته بعضها فوق بعض ، وإطار للعمل : كان على قمة الهرم ***معلم الشغل*** يمثل التاجر ، ومن دونه عدد من ***معلمي المجموعات*** . هذه وقائع حقيقية ظهرت آنذاك ، لا محيص أمامنا من أن نرى فيها إيذاناً بعصور قادمة لن يلبث المستقبل أن ينشق عنها .

المناجم

في العالم الجديد

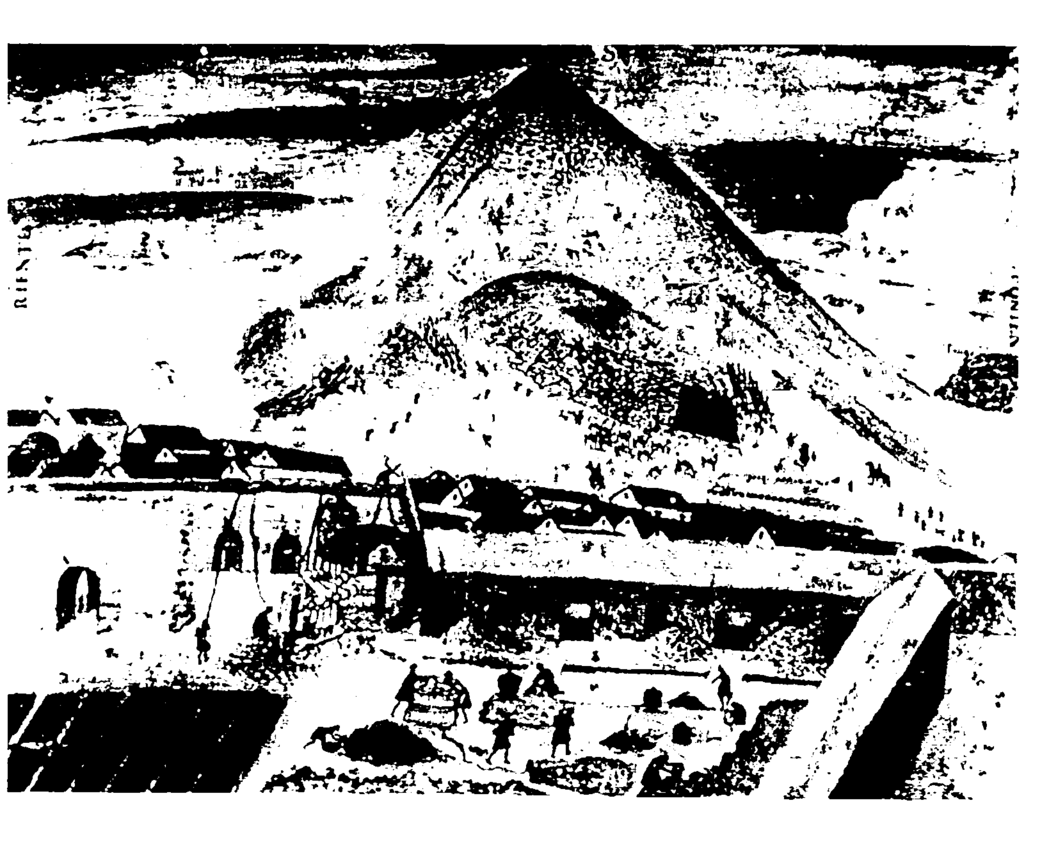
كان التراجع الذي تراجعته الرأسمالية في مجال المناجم منذ منتصف القرن السادس عشر تراجعاً واضحاً جلياً ، وحدثاً بعيد المدى ، لا يقلل من ذلك تداخل سماته . كان تصرف أوروبا تصرفاً يحكمه التوسع ، وكأنما كان رأيها قد قر على أن الأفضل لها أن تتخفف من عب الاهتمام بصناعة المناجم والتعدين لديها وأن تلقي بهذه الصناعة إلى مناطق على الأطراف تحت سيطرتها . كانت أوروبا ترى أن مردود هذه الصناعة يتناقص وأن المصانع التي تعمل بالنار تهلك احتياطي الغابات ، وترفع أسعار الخشب والفحم النباتي إلى درجات فاحشة، وأصبح عليها أن تشغل الأفران العالية فترات متقطعة لعدم توافر الوقود، وكان هذا يعني تجميد رأس المال دون استثمار كامل . وكانت أجور العمال ترتفع وترتفع، فلا غرابة أن نرى الاقتصاد الأوروبي في مجموعه يلتمس الحديد من السويد ، والنحاس من النرويج ، ثم تلتمس الحديد بعد ذلك في روسيا ، وتلتمس الذهب والفضة من أمريكا، والقصدير من سيام (ونستثني من ذلك كورنوول في انجلترة) ، وتلتمس الذهب في الصين، والفضة والنماس من اليابان.

ولكن إيجاد البديل لم يكن دائماً ممكناً ، كانت هذه هي مثلاً حال الزئبق الذي لا مفر منه لاستغلال مناجم الفضة في أمريكا. كانت مناجم الفضة في هوانكابيلكا Huancavelica ببيرو قد اكتشفت في عام ١٥٦٤ ، ثم سار العمل في استغلالها ببطء[٢٢٣] ولم يكن انتاجها كافياً ، فظلت أوروبا تعتمد على المناجم الأوروبية في منطقة ألمعدن Almaden وإيدريا Idria اعتماداً لا بديل عنه. ومن الأمور التي لها دلالتها أن نتبين أن رأس المال لم يتخل عن اهتمامه بهذه المناجم ، وظلت مناجم المعدن تحت الإدارة الوحيدة لآل فوجار حتى عام ١٦٤٥[٢٢٤] . أما إدريا التي اكتشفت مناجمها في عام ١٤٩٧ وبدأ استغلالها بين عام ١٥٠٨ و١٥١٠ ، فقد ظل التجار في صراع مع الدولة النمساوية على احتكارها ، وانتهى الأمر في عام ١٥٨٠ بسيطرة الدولة عليها في مجموعها .

فإذا نظرنا إلى المناجم البعيدة وتساءلنا عما إذا كانت الرأسمالية ، التي تخلت عن المناجم في أوروبا شيئاً فشيئاً ، ستنزل إلى مجال الإنتاج فيها بكل ثقلها ، كانت الرد بالإيجاب إلى حد معين بالنسبة إلى السويد والنرويج ، وبالنفي بالنسبة إلى اليابان أو الصين أو سيام أو حتى أمريكا نفسها .

في أمريكا كان إنتاج الذهب يتم على نحوٍ حرفي يدوي في المنطقة القريبة من كويتو Quito في بيرو وفي مغاسل الذهب المترامية الأطراف في داخل البرازيل ، أما انتاج الفضة فكان على العكس يتم بطريقة تقنية تعتبر حديثة آنذاك ، هي طريق الملغمة، أي مزج الزئبق بالفضة الخام ثم فصلها بعد ذلك ، وكانت هذه الطريقة مستوردة من أوروبا ، واتبعت في تلك المنطقة من أمريكا الجنوبية التي أسموها إسبانيا الجديدة – المكسيك – منذ عام ١٥٤٥ ، ثم في بيرو ابتداءً من عام ١٥٧٢ . عند أسفل تل (ثيرو) بوتوسي Cerro de Potosi كانت العجلات الطاحونية المائية الكبيرة تكسر الخام لتسهل عملية الملغمة. وكانت تلك الآلات المستخدمة آلات آلات غالية الثمن ، وكانت المواد الأولية مواد غالية الثمن أيضاً . ومن هنا حق لنا أن نتوقع أن يأتي نوع من الرأسمالية فيستقر في هذا المجال: ونحن نعرف أن بعض عمال المناجم المحظوظين حققوا ثروات واسعة مفاجئة في إسبانيا الجديدة . ولكن تلك الحال كانت استثناء من القاعدة ، وكانت القاعدة هي أن التاجر هو الذي يجني الربح.

ونعني بالتاجر التاجر المحلي أولاً . وكان الأهالي العاملون في المناجم ، مثل أشباههم في أوروبا وأكثر من أوروبا ، يعيشون في الخلاء : هكذا كانت الحال في شمال المكسيك ؛ أو في صحراء حقيقية في بيرو ، في قلب جبال الأنديز. وكانت المشكلة الكبرى بالنسبة إليهم هي مشكلة التموين . وكانت هذه المشكلة معروفة في مثل هذه الأحوال في أوروبا حيث كان المقاول يزود عامل المنجم بالمواد التي يحتاج إليها في حياته ويربح ربحاً كبيراً من وراء هذه



تل (ثيرو) بوتوسي إلى الخلف : ونرى البشر يصعدون السفح وكذلك القوافل . أما في مقدمة الصورة فنرى حوشاً تتم فيه معالجة خام الفضة ، فتقوم عجلة طاحونية مائية بتكسيره ، وتقوم مطارق بصحنه وتحويله إلى مسحوق ، إلى « دقيق » يمزج على البارد بالزئبق في أحواض مبلطة ؛ ويقوم العمال من الهنود الحمر بدهس العجينة بأرجلهم . أما القناة التي تحمل الماء لتحريك العجلة الطاحونية فكانت تستمد مياهها من مياه الثلوج التي تذوب من فوق الجبل ، ومن خزانات المياه lagu-nas التي تمتلىء من الأمطار . وعند التل تظهر أكواخ الهنود الحمر rancherias ؛ وإلى الناحية الأخرى ، أمام الحوش patio ، يمكن أن نتصور المدينة بشوارعها الطويلة المستقيمة التي كثراً ما نراها في رسوم القرن الثامن عشر . – نقلاً عن Marie Helmer, "Potosi à la fin du XVIIIe siècle", in : Journal des Américanistes, 1951, p. 40. Source: Library of the Hispanic Society of America, New York.

التجارة . كذلك كانت الحال في مغاسل الذهب البرازيلية . وكذلك كانت الحال في المكسيك حيث كانت المناجم تتطلب شحنات ضخمة من التموين تجلب من الجنوب . كانت زاكاتيكاس Zacatecas في عام ١٧٣٣ تستهلك أكثر من ٨٥٠٠٠ ويبة من نوع الفانيجة من

الذرة (الفانيجة = ١٥ كجم) ؛ أما جواناخواتا Guanajuato فكان تستهلك حول عام ١٧٤٦ نحو ٢٠٠٠٠٠ ويبة ، وفي عام ١٧٨٥ من الذرة ٣٥٠٠٠٠ ويبة [٢٣٦] . لم يكن صاحب المنجم هو الذي يتولى التموين ،بل كان التاجر يقدم إليه مقدماً - في مقابل الذهب أو الفضة - الأطعمة والمنسوجات والأدوات والزئبق ، ويحكم قبضته عليه في نظام المقايضة أو التوصية . كان هو سيد المناجم غير المباشر ، سواء على المكشوف أو على المستور ، ولكنه لم يكن السيد النهائي المسيطر على كل هذه المبادلات التي كانت المراحل المختلفة لسلسلة من التجار تولاها ، في ليما ، وبنما ، وفي الأسواق الموسمية بنومبر دي ديوس Nombre de Dios أو بورتو بيلو Porto Belo ، وقرطاخينا Cartagena بكولومبيا ، ثم إشبيلية وقادس على رأس شبكة أوروبية أخرى للتوزيع . وهناك سلسلة أخرى تربط مكسيكو بإشبيلية مروراً ببيراكروز وهافانا . في هذه السلاسل وما كان يتم فيها من تهريب وتحايل وألاعيب كانت الأرباح ، ولم تكن الأرباح على مستوى إنتاج المناجم .

ملح .. حديد

.. فحم

ولكن بعض الأنشطة ظلت أوروبية : إنتاج الملح والحديد والفحم . فلم يحدث أن تُرك منجم من مناجم الملح ، وكانت التجهيزات الغالية قد أسلمت المناجم إلى التجار منذ وقت مبكر . أما الملاحات فكانت تعمل على هيئة مشروعات صغيرة ؛ ولم يعرف هذا القطاع من تجميع في أيدي التجار إلا بالنسبة لأعمال النقل والتسويق ، هذا ما نلاحظه في سيتوبال Setúbal بالبرتغال كما نلاحظه في بيكيه Peccais بمنطقة اللانجدوك جنوبي فرنسا . ويمكننا أن نتصور وجود مؤسسات ضخمة لبيع الملح على شاطيء الأطلنطي ، ومثلها على طول واري نهر الرون .

أما الحديد ومناجمه والأفران العالية وورش الحدادة فقد ظلت ردحاً طويلاً من الزمن وحدات إنتاجية محدودة ، ولم يتدخل فيها التجار برؤوس أموالهم على نحو مباشر قط . وإذا نحن نظرنا إلى منطقة جنوب شليزيا في عام ١٧٨٥ ، وجدنا فيها ٢٤٣ فرناً عالياً ، يملك كبار أصحاب الضياع منها ١٩١ فرناً ، و٢٠ تمتلكها الإمارات المختلفة ، و٢ تمتلكهما مؤسسات . ولم يكن تجار بريسلاو يمتلكون إلا قرنين فقط[٢٣٧] . ويرجع السبب في ذلك إلى أن صناعة الحديد كانت تتجه إلى الامتداد رأسياً ، وإلى أن ملاك الضياع ذات المناجم والغابات ذات أخشاب الوقود كانوا منذ البداية يلعبون الدور الحاسم . كذلك نلاحظ أن طبقة النبلاء والجنتري كثيراً ما كانت تستثمر الأموال في مناجم الحديد ، والأفران العالية وورش الحدادة القائمة في أراضيهم . ولكم هذه المؤسسات ستظل زمناً طويلاً مؤسسات فردية

ذات مردرد مهزوز ، تعمل بتقنية بدائية ، بتجهيزات ثابتة رخيصة . أما الإنفاق الكبير الذي كانت تتطلبه فكان يتمثل في تدبير مستمر للمواد الأولية والوقود والأجور . وتدخلت الديون لتبير الأموال اللازمة . ولم يبدأ الإنتاج الكبير إلا في القرن الثامن عشر، وجاء التقدم التقني والتمويل المنوع في أعقاب توسيع السوق . ولم يكن الفرن العالي العملاق الذي أقامه أمبروز كرولي Ambrose Crowley في عام ١٧٢٩ إلا إنجازاً قليل الأهمية إذا قيس بما كان لمصنع بيرة ضخم من أهمية في ذلك العصر (٣٢٨) .

كذلك كانت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي المفضلة في مجال استخراج الفحم. ولسنا نجد في القرن السادس عشر في فرنسا إلا الفلاحين يستغلون الفحم السطحي ويستخدمونه لسد حاجاتهم الخاصة أو ليصدروه بطريقة سهلة ميسورة ، كأن ينقلوه على صفحة نهر اللوار أو من چيڤور إلى مارسيليا . وإذا نحن رجعنا بالبصر إلى نيوكاسل وجدنا أن وفرة الثروة الفحمية هناك قد دعمت تنظيماً حرفياً قديماً عنيداً ومكنته من البقاء. وما بين أيدينا من بيانات عن انجلترة في القرن السابع عشر يدلنا على أن المنجم ذا « الدهليز العميق المجهز تجهيزاً حديثاً كان يقابله اثنا عشر منجماً سطحياً تعمل بقليل منالتكاليف [...] وبأدوات بسيطة .»(٣٢٩) أما المجال الذي كان يقبل التجديد والربح وبراعة التجار ، فكان مجال بيع الوقود الذي أخذ نطاقه يتسع اتساعاً متزايداً . ومن الشواهد التي تدلنا على مدى اتساع هذا المجال ما وصل إلينا من بيانات عن عام ١٧٣١ تقول إن شركة بحر الجنوب كانت تفكر في أرسال سفنها العائدة من صيد الحوت إلى نيوكاسل وموانيء التاين Tyne لتتزود هناك بالفحم (٣٤٠) .

ولكننا نتحدث هنا عن القرن الثامن عشر الذي تغير فيه كل شيء . حتى في فرنسا التي كانت متأخرة عن انجلترة ، كان مجلس التجارة والسلطات المعنية يتلقى كماً هائلاً من طلبات الحصول على امتياز استغلال المناجم حتى إن الإنسان ليظن أنه لا توجد هناك منطقة في فرنسا لا تُخفي فيأرضها احتياطي من الفحم أوعلى الأقل من التراب النفطي. والحقيقة أن استخدام الفحم الحجري اتسع نطاقه في فرنسا ، ولكن بخطى أبطأ من انجلترة ، فقد استخدم في مصانع الزجاج الجديدة بمنطقة اللانجدوك جنوبي فرنسا ، وفي مصانع البيرة في منطقة الشمال، على سبيل المثال في أراس Arras أو بيتون Béthune، أو حتى في ورش الحدادة في أليه Alès . وقد تبع ذلك ، بحسب الظروف والمناطق، الاهتمام الجديد من جانب التجار وأصحاب الأموال ، وبخاصة أن السلطات المسئولة كانت تدرك أن الهواة لا يستطيعون أن يحققوا شيئاً في هذا المجال . وهذا هو ما كتبه ناظرالتجارة في سواسون Soissons إلى أحد مقدمي الطلبات في مارس ١٧٦٠ : « لا بد من أن نستعين بشركات شبيهة بشركات بوران Beaurin ورينوسان M. de Renausan » فهي وحدها

القادرة «على تدبير الأموال الضرورية للإنفاق على الاستغلال الحقيقي للمناجم، وهذه أمور لا يمكن أن يقوم بها إلا أهل الاختصاص »[٣٤٢] . وعلى هذا النحو تأسست مناجم أنزان Anzin التي لا يهمنا من تاريخها المجيد إلا بداياته ، فقد خطت هذه المناجم خطى سريعة لتحتل مكان سان جوبان Saint-Gobain ، فأصبحت المؤسسة الفرنسية الثانية من ناحية الأهمية، بعد شركة الهند : ومن قائل إنها استخدمت منذ عام ١٧٥٠ « طلمبات نارية» وهكذا كانوا يسمون الآلات البخارية التي ابتكرها نيوكمن[٣٤٣] . ولنقف عند هذا الحد، حتى لا نتناول أشياء من شأن الثورة الصناعية .

المصنع اليدوي «المانوفاكتورة» والمصنع الآلي «الفابريقة »

كانت الصناعة المبكرة في غالبيتها تأتلف من وحدات صغيرة أولية لاحصر لها من وحدات النشاط الحرفي والتشغيل في البيوت ، ومن فوق هذه الوحدات المتناثرة تطفو تنظيمات لها سمات رأسمالية صريحة : ***المانوفاكتورات والفابريقات*** .

وإذا تتبعنا استخدام الكلمتين وجدنا أنهما كانتا تُستخدمان الواحدة مكان الأخرى، وكأنهما كانتا تعنيان نفس الشيء . ثم جاء المؤرخون ، متأثرين بكارل ماركس ، فجعلوا كلمة ***مانوفاكتورة*** manufacture خالصة للدلالة على تجمعات العمالة من النمط الحرفي، العمالة التي تعمل يدوياً ، وبخاصة في مجال النسيج ، وجعلوا كلمة abrique ***فابريقة*** للتجهيزات بالآلات مما كان يستخدم في المناجم ، أو تجهيزات التعدين أوتجهيزات الترسانات البحرية . من قبيل التداخل في استخدام الكلمتين نقرأ ما كتبه قنصل فرنسي في جنوة عن إنشاء مؤسسة في تورينو تضم ألفاً من النساجين الذين يصنعون الأقمشة الحريرية المقصبة بالذهب والفضة ، فيقول إن هذه « الفابريقة [...] ستلحق مع الزمن بالمانوفاكتورات الفرنسية ضرراً بليغاً »[٣٤٤] . كانت كلمة فابريقة عنده ترادف كلمة مانوفاكتورة . والحق أن كلمة usine ***أوزين*** (= مصنع) التي جرت العادة على قصر استخدامها على القرن التاسع عشر ، أفضل من كلمة فابريقة التي استخدمها المؤرخون، وكانت كلمة usine قليلة الاستخدام ، ولكنها كانت موجودة منذ القرن الثامن عشر . فهناك وثيقة ترجع إلى عام ١٧٣٨ عبارة عن طلب قدّمه رجل للحصول على تصريح بإقامة usine ***أوزين*** قرب إيسون Essonne «لصناعة كافة أنواع الأسلاك النحاسية اللازمة للمنتجات النحاسية»[٣٤٥] - والطريف أن المصنع نفسه سمي في عام ١٧٧٢ ***مانوفاكتورة نحاس*** . وعندنا شواهد أخرى ترجع إلى عام ١٧٦٨ ورد فيها أن الحدادين والسنانين في منطقة سيدان طلبوا أن ينشئوا بالقرب من طاحونة إيللي[٣٤٦] « usine مصنعاً ضرورياً

بالنسبة إليهم لصناعة المقصات » التي تستخدم في جز صوف المنسوجات الصوفية .[وقد استخدمت كلمة «أوزين» بمعنى الإنشاءات الصناعية] يشهد على ذلك ما كتبه البارون دي ديتريش Dietrich في عام ١٧٨٨ راجياً ألا يطبق عليه الحظر الذي وقع على «الأوزينات بمعنى الإنشاءات الصناعية usines » من قبيل« الأفران ، وورش الحدادة ، وورش الطرْق، ومصانع الزجاج »[٢٤٧] . كانت كلمة usine تستخدم إذن في القرن الثامن عشر ، وليس هناك ما يمنع من نستخدمها نحن أيضاً في حديثنا عن هذا العصر. كذلك وجدتُ أن كلمة entrepreneur كانت تستخدم منذ عام ١٧٠٩ [٢٤٨] وإن ظلت نادرة ندرة شديدة . أما كلمة industriel فيقرر دوزا Dauzat بأنها وردت بمعنى رئيس مشروع صناعي في عام ١٧٧٠، عندما استخدمها القس جالياني Galiani ، ولم يشع استخدامها إلا منذ عام ١٨٢٣ على يد الكونت دي سان سيمون Saint-Simon [٢٤٩] .

وأياً كان الأمر فإننا ، حرصاً على سهولة العرض ، سنأخذ بالتمييز بين مانوفاكتورة بمعنى المصنع اليدوي وبين فابريقة بمعنى المصنع المجهز بالآلات أو المصنع الآلي. ولما كان الهدف هو تتبع تقدم التجميع المركزي في الصناعة ، فسوف أهمل الوحدات الصناعية الصغيرة . وكلمة مانوفاكتورة كانت تستخدم دلالة على ورش بالغة الصغر ، فمانوفاكتورة السيرج في سانت مينول Sainte-Menehould كان عدد عمالها في عام ١٦٩٠ خمسة عمال[٢٥٠] . كذلك نجد في جوانڤيل مانوفاكتورة تصنع المنسوجات الصوفية الخشنة المسماة دروجيه يعمل بها ١٢ عاملاً [٢٥١]. وإذا انتقلنا إلى ألمانيا وجدنا هذا النوع من المصانع اليدوية المانوفاكتورات الصغيرة في إمارة أنسباخ Ansbach وبايرويت Bayreuth في القرن الثامن عشر ، تتناولها دراسة قام بها رويتر O. Reuter [٢٥٢] يرجع إليها فضل السبق إلى الاهتمام بتحديد الموضوع ، في هذه الدراسة يشير إلى مجموعة أولى من المانوفاكتورات عمالها بين ١٢ و٢٤ لا أكثر . ونعود إلى فرنسا لنجد في مارسيليا في عام ١٧٦٠عدد ٣٨ مصنعاً صغيراً للصابون تضم في مجموعها ١٠٠٠ عامل فقط . وهذه المصانع اليدوية الصغيرة التي سميت مانوفاكتورات كانت تطابق التعريف الذي أورده قاموس سافاري الصادر في عام ١٧٦١ حيث يقول « المانوفاكتورة هي المكان الذي يجمعون فيه عدداً من العمال والحرفيين لممارسة عمل من نوع واحد »[٢٥٣] ، ولكنها توشك أن تقترب بنا من المنشآت الحرفية .

وليس من شك في أن هناك مصانع يدوية مانوفاكتورات كبيرة تختلف عن تلك التي ذكرناها اختلافاً بيناً ، على الرغم من أنها ، وهي وحدات صناعية كبيرة ، لم تكن مجمعة مركزياً في مكان واحد ، وإن اتخذ الجزء الأساسي منها مقراً مركزياً . وقد ظهر في وقت مبكر، في عام ١٦٨٥ كتاب انجليزي يحمل عنواناً واعداً هو « ***اكتشاف منجم للذه***»[٢٥٤]

يتحدث عن « أصحاب المانوفاكتورات ، كيف يبنون بتكاليف ضخمة مبان كبيرة يعمل فيها معاً عمال فرز الصوف ، وعمال التمشيط ، والغزالون ، والنساجون ، والكباسون، بل والصباغون » . ويمكننا أن نستنتج أن منجم الذهب الذي يشير إليه عنوان الكتاب هو مانوفاكتورة الأصواف . ولكن القاعدة المتبعة بغير استثناء كانت تتمثل في أن المصنع كانت له، علاوة على العمال المجمعين ، عمالاً متفرقين في المدينة التي تقوم فيها المانوفاكتورة، أو في الريف القريب ، يشتغلون كلهم في بيوتهم . وهذا يعني أن المانوفاكتورة كانت تقوم في وسط نظام التشغيل في البيوت . كانت مانوفاكتورة ڤانروبيه Vanrobais للأصواف الفاخرة في أبيڤيل Abbeville تشغل نحو ٣٠٠٠ عامل، ولكننا لا نعرف كم من هؤلاء العمال كانوا يعملون من أجلها في بيوتهم بالمناطق المحيطة (٣٥٥) . كذلك كانت مانوفاكتورة الجوارب في أورليان تستخدم في عام ١٧٨٩ في مقرها نحو ٨٠٠ عامل ، ولكنها كانت تشغل ضعف هذا العدد خارج مبناها (٣٥٦) . وكانت مانوفاكتورة الأصواف التي أنشأتها الإمبراطورة ماريا تيريزيا في مدينة لينتس النمساوية تستخدم عند إنشائها ١٥٦٠٠ من العمال ، وبلغ عدد العمل ٢٦٠٠٠ في عام ١٧٧٥ ، وليس هناك شك في أن هذا الرقم رقم هائل، وكان هذا المصنع قد أقيم في أوروبا الوسطى التي كان عليها أن تعوض ما عانته من تخلف ، وكانت مصانعها هي التي نجد فيها أضخم أعداد من العمال . ولكن رقم العمال الذي تذكره المصادر يتكون في ثلثيه من عمال الغزل والنسيج الذين يشتغلون في بيوتهم(٣٥٧) . وكثيراً ما كانت المانوفاكتورات في وسط أوروبا تجند للعمل فيها عمالاً من بين الفلاحين عبيد الأرض ، وكان هذا المنهاج متبعاً في پولندة ، وفي بوهيميا ؛ وتدلنا هذه الأوضاع على حقيقة متكررة ، وهي أن نمط العمل التقني لا يحفل بالسياق الاجتماعي الذي يصادفه . ثم إننا نصادف في الغرب أيضاً هذا النوع من العمل الذي يشغل العبيد أو ما يوشك أن يكون كذلك ، حيث كانت بعض المانوفاكتورات تستخدم عمالة من الإصلاحيات التي كانوا يحبسون فيها العاطلين والمجرمين والمذنبين والأيتام . ولم يكن هذا النهج يمنعها من أن تسلك علاوة عليه نهج المانوفاكتورات الأخرى ، فتشغل العمال بطريقة التشغيل في البيوت .

وقد يتصور البعض أن المانوفاكتورة كانت في توسعها تنمو من الداخل إلى الخارج، ولكن الذي حدث كان على العكس من ذلك، إذا نحن أخذنا في اعتبارنا نشأة المانوفاكتورة. كانت المانوفاكتورة في أغلب الأحوال في المدينة تمثل المصب الذي تنتهي إليه كل شبكات العمل في البيوت ، أو كانت المكان ، أو الدرجة النهائية ، التي تستكمل فيها عملية الإنتاج إلى نهايتها ، هذا الاستكمال إلى النهاية أو التشطيب يمثل ، كما يقول دانيل ديفو Daniel Defoe في معرض الحديث عن الصوف، نصف العمل الكلي تقريباً (٣٥٨) .كان التشطيب



صناعة الزجاج . رسم مأخوذ من كتاب رحلات جان دي مانديفيل Voyages de Jean de Mande-ville . تاريخه حول عام ١٤٢٠ . (المكتبة البريطانية British Library)

يتكون من عدد معين من العمليات النهائية تتم في مبنى أخذ ينمو فيما بعد. هكذا كانت صناعة الصوف الإيطالية في توسكانا في القرنين الثالث عشر والرابع عشر عبارة عن منظومة هائلة للتشغيل في البيوت. وإذا نظرنا إلى شركة الصوف Compagnia dell'Arte

della lana التي أنشأها فرانتشيسكو داتيني Francesco Datini منذ عودته إلى براتو Prato في فبراير من عام ١٣٨٣ ، وجدناها عبارة عشرة أشخاص تقريباً يعملون في دكان ، بينما كان ألف شخص آخرون متناثرون على مساحة ٥٠٠ كيلومتر مربع حول براتو يعملون في خدمتها . ثم ظهر شيئاً فشيئاً اتجاه تجميع جزء من العمل (النسج ، الكبس)، وبدأ المصنع اليدوي - المانوفاكتورة - يتكون ببطء مفرط (٢٥٩) .

ولكن لماذا قنعت بعض المصانع اليدوية بالتشطيب ، بينما تولى بعضها الآخر عمليات الإنتاج كلها بالكامل ، وترك على الرغم من ذلك هامشاً واسعاً للتشغيل في البيوت ؟ نذكر أولاً أن عمليات التشطيب، والكبس، والصباغة وما إليها هي أكثر العمليات التقنية حساسية، وهي التي تتطلب تجهيزات غالية نسبياً . ومن البديهي أن هذه العمليات كانت تتجاوز مستوى الإنتاج الحرفي وكانت تحتاج إلى رؤوس أموال . ومن ناحية أخرى فإن ضمان التشطيب يعني بالنسبة إلى التاجر الإمساك بخيوط تسويق الناتج وهو الشيء الذي يهمه في المقام الأول . أضف إلى هذا أن الفروق في الأسعار بين التشغيل في المدينة والتشغيل في الريف كانت تلعب دورها : كانت لندن مثلاً تفيد فائدة كبيرة من الاستمرار في شراء المنسوجات الصوفية الخام من أسواق الريف ، من مناطق الأسعار المنخفضة ، وتتولى هي التجهيز والصباغة وهي عمليات لها أهمية كبيرة بالنسبة إلى قيمة النسيج النهائية . وهناك سبب أخير ، له أهمية خاصة ، وهو أن الإفادة من نظام التشغيل في البيوت يتيح حرية تكييف الإنتاج على الطلب المتغير أشد التغير دون إضطرار إلى دفع عمال المصنع الفنيين إلى البطالة إذا قل الطلب . عندما يتغير الطلب بالزيادة أو النقص يتغير التشغيل في البيوت بالزيادة أو النقص أيضاً . ولكن من الواضح كل الوضوح أن أرباح المصنع اليدوي كانت منخفضة ، وأن مستقبله كان مهزوزاً نسبياً ، وأن ذلك الوضع كان يجعله غير قادر على الاكتفاء بذاته ، ويجعله يفضل أن يوسع نطاقه بدرجة كبيرة عن طريق نظام التشغيل في البيوت . لم يكن المصنع اليدوي يلجأ إلى نظام التشغيل في البيوت عن رغبة في ذلك ، بل كان دون أدنى شك يلجأ إليه بدافع الضرورة ، أو لنقلها صريحة : إنه كان يلجأ إليه عن ضعف .

وينبغي أن نضيف إلى ما سبق أن المصانع اليدوية كانت تمثل نسبة قليلة من الصناعة في مجموعها . والإحصائيات كلها تشهد على هذا . والرأي عند فريدريش لوتجه Friedrich Lütge « أن مجموع المصانع اليدوية قد لعب في الإنتاج دوراً أقل بكثير مما توحي به كثرة الحديث عنها » (٢٦٠) . ويرى أن عدد المصانع اليدوية في ألمانيا كان حول ألف مصنع من كافة المستويات . فإذا حاولنا أن نقدر وزنها في إقليم بافاريا الألماني (٢٦١) بالقياس إلى الناتج القومي ، وجدناها أقل من ١ ٪. وليس من شك في أننا نحتاج إلى أرقام أخرى

ليكون حكمنا موثقاً ، ولكننا على يقين من أننا لن نخرج من إطار هذه النسب المتشائمة المنخفضة أشد الانخفاض .

كانت المصانع اليدوية على أية حال نماذج وأدوات للتقدم التقني . والنسبة المتواضعة التي تشارك بها المصانع اليدوية في الصناعة في مجموعها تقوم دليلاً على شيء بعينه وهو: المشكلات التي تصادفها الصناعة المبكرة في الإطار الذي تنمو داخله . وهذا هو السبب الذي جعل الدولة الساعية إلى الثروة تتدخل مراراً لكسر هذه الحلقة ، فنراها تمول وتتبع سياسة تصنيع قومية . ويمكن ، بعد أن نستثني هولندة ، أن نستشهد بكل الدول الأوروبية بما فيها انجلترة ، فقد تطورت الصناعة فيها أصلاً محتمية بسياج من تعريفات صارمة غرضها حماية الصناعة المحلية .

أما في فرنسا فإن تدخل الدولة يرجع على الأقل إلى الملك لويس الحادي عشر الذي أدخل حرفة الحرير إلى مدينة تور ، وكان الهدف هو صناعة السلعة في الداخل بدلاً من شرائها من الخارج ، مما يؤدي إلى الحد من خروج المعادن النفيسة (٣٦٢) . وكانت الدولة الساعية إلى الثروة تنتهج نهجاً « قومياً » ، كان في جوهره من ابتكار بوليون Bullion، الذي لجعل لهذه الدولة القومية الوطنية شعاراً لعله استقاه من أنطوان دي مونكريتيانAntoine de Montchrestien ، رائد الاقتصاد السياسي : « حتى تموِّن البلد نفسها بنفسها »(٣٦٣). ولزم خلفاء لويس الحادي عشر هذا النهج ما استطاعوا إلى ذلك من سبيل . نذكر هنري الرابع الذي حبا المصانع اليدوية باهتمام خاص ، يشهد على ذلك أن عدد المصانع اليدوية في عام ١٦١٠ ، وهو عام وفاته ، كان ٤٧ مصنعاً ، أنشأ هو ٤٠ منها . وسعى كولبير السعي نفسه . ويذهب كلود پري Claude Pris (٣٦٤) إلى أن المصانع التي أنشأها كولبير Colbert كانت تستهدف كذلك مجابهة حالة الركود الاقتصادي . وكانت هذه المصانع تتسم بسمة الافتعال والارتجال وهذا ما يفسر أن غالبيتها اختفت بسرعة ، ولم تبق إلا المصانع التي كانت الدولة تديرها أو التي كانت الدولة تمنحها امتيازات واسعة ، مثل: بوڤيه Beauvais ، لاسافونري لصناعة الصابون la Sa vonnerie ، وجوبلان les Gobelins ؛ ولم تستمر من بين المصانع اليدوية التي عرفت بـ« الملكية » إلا ڤانروبيه Vanrobaisفي أبيڤيل Abbeville التي أنشئت في عام ١٦٦٥، وبقيت حتى عام ١٧٨٩، ومصنع المرايا الذي أسس في العام نفسه ، وظل باقياً على الأقل إلى عام ١٩٧٩ ، كذلك بقيت من المصانع الملكية التي أقيمت في منطقة اللانجدوك مصنع ڤيلنيڤ Villeneuve، الذي كان يشتغل بنشاط في عام ١٧١٢ بعماله البالغ عددهم ٣٠٠٠ عامل شاهداً على أن تجارة المشرق كانت تصرف إنتاجه(٣٦٥).

حتى إذا أقبل القرن الثامن عشر أخرج الازدهار الاقتصادي من الأرض طائفة كبيرة من مشروعات المصانع . وكان المسئولون يعرضون على مجلس التجارة رغباتهم وطلبات الامتيازات التي كانوا يبررونها بالصالح العام. ولم يكن طمعهم يقف عند الحدود المحلية بل يتجاوزها دائماً . كانت السوق القومية كلها هى هدفهم ، مما يشهد على أن هذه السوق أخذت في الظهور. وإليك مصنع في بيري « للحديد والحديد المطاوع »(٣٦٦) يطالب بدون ما تردد امتيازاً يشمل فرنسا كله. ولكن المشكلة الكبرى كانت تتمثل على ما يبدو في السعي النهم إلى فتح سوق باريس الهائلة التي كانت الاتحادات الحرفية تسهر على إغلاقها، وبخاصة القطاعات الستة أو الاتحادات الحرفية الستة التي كانت صفوة الاتحادات الحرفية كلها والتي كانت تمثل المصالح الرأسمالية الكبيرة .

وإذا نظرنا إلى وثائق مجلس التجارة بين عام ١٦٩٢ وعام ١٧٨٩ ، وهي وثائق ناقصة وغير مرتبة ، وجدناها تسجل طلبات عديدة بعضها ورد من مصانع قائمة بالفعل ترجو الحصول على هذه أو تلك الميزة أو ترجو تجديد ميزة كانت قد حصلت عليها من قب ، وبعضها الآخر من مصانع تحت الإنشاء . وإليك عينات من هذه المصانع تبين التنوع المتزايد الذي شمل هذا المجال : عام ١٦٩٢ دنتيللا في تونير وشاتيون ؛ ١٦٩٥صاج أبيض في بومون أنفيريير ؛ ١٦٩٨ جلد ماروكان أحمر وأسود على النمط الشرقي وجلود العجول على النمط الإنجليزي في ليون؛ ١٧٠١ البورسلين والخزف في سان كلو؛ تبييض الغزل الرفيع في أنتوني على البييفر؛ ١٧٠٨ أصواف سيرج في سان فلورنتان؛ النشا في تور؛ ١٧١٢ أصواف على النمط الهولندي والنمط الإنجليزي في بونديلارش ؛ ١٧١٥ شمع وشموع في أنتوني ؛ موكيت في أبيفيل ؛ صابون أسمر في چيفيه ؛ أصواف في شالون؛ ١٧١٩ خزف في سان نيقولا ، ضاحية مونترو ؛ أصواف في پو ؛ ١٧٢٣ أصواف في مارسيليا، مصنع تكرير السكر ومصنع صابون في سيت ؛ ١٧٢٤ خزف وبورسلين في ليل؛ ١٧٢٦ حديد وصلب في كون ؛ شمع وشموع كبيرة وصغيرة في چاجونفيل ، ضاحية الهاقو ؛ ١٧٥٦ حرير في بويانفيليه ؛ ١٧٦٢ سلك ومحشات حديدية في بورجونديا؛ ١٧٦٣ شموع تقليد لنموذج شمعة سان ماميه في منطقة قريبة من موريه ؛ ١٧٧٢ نحاس في طاحونة چيلا قرب إيسون ؛ شمع في تور؛ ١٧٧٧ خزف في چيكس؛ ١٧٧٩ ورق في سان سيرج قرب لانجر ؛ زجاج للنوافذ وقنينات في ليل ؛ ١٧٨٠ تشغيل مرجان في مارسيليا (بعد ثلاث سنوات من التأسيس كان عدد العمال ٣٠٠ عامل ؛ صفيح مدور ومربع وشريط حديد على النسق الألماني في سارلوي ؛ ورق في بيتش ؛ ١٧٨٢ قطيفة وأقمشة قطنية في نيفيل ؛ ١٧٨٨ أقمشة قطنطة في سانقيرون ؛ ١٧٨٦ مناديل على النمط الإنجليزي في تور ؛ ١٧٨٩ حديد مسبوك في مارسيليا.



مصنع الأقمشة المنقوشة في أورانج Orange (جزء تفصيلي من لوحة حائطية في بيت من بيوت المدينة ، بريشة روسيتي J. C. Rossetti ، ترجع إلى عام ١٧٦٤) . ونرى في قاعة أعمال النقش مؤسس المصنع ، السويسري جان رودولف فيتار Jean Rodolphe Wetter وزوجته ، ونرى صديقاً سويسرياً يريه أحد الموظفين لوحة نقش .



وإلى اليسار واليمين عنبران أخران . وكان عدد عمال المصنع كبيراً بلغ ٦٠٠ عامل حول عام ١٧٦٢ . ولكن هذا المصنع اليدوي لم يحقق الازدهار الذي حققه مصنع جوي أن جوزا Jouy-en-Josas قرب فرساي . وأقفل المصنع أبوابه في عام ١٨٠٢ نهائياً بعد أن جرب عدداً من التعديلات والإصلاحات بلا جدوى .

وتعطينا القرارات التي اتخذها مجلس التجارة والمبررات والحيثيات التي استند إليها الأعضاء صوراً قيمة عن تنظيم المصانع اليدوية . جاء في هذه الوثائق مثلاً أن مدينة كاركاسون كانت في عام ١٧٢٢ أكثرمدن فرنسا «من حيث عدد مصانع الأقمشة الصوفية»، وأنها كانت « مركز الصناعات اليدوية في منطقة اللانجدوك » . عندما أنشأ كولبير قبل هذا التاريخ بخمسين عاماً تقريباً عدداً من المصانع اليدوية الملكية في اللانجدوك حتى يتمكن أهل مارسيليا ، مثل الإنجليز ، من تصدير الأقمشة الصوفية إلى الشرق ، بدلاً من الاكتفاء بتصدير النقود ، كانت البدايات صعبة على الرغم من المساعدة الكبيرة التي قدمتها الهيئات الحكومية هناك . ولكن الصناعة ازدهرت فيما بعد حتى إن رجال الصناعة الذين لم يكونوا ينعمون بامتيازات استطاعوا الاستمرار في العمل الناجح في اللانجدوك وفي كاركاسون بالذات ، أو أقبلوا عليها ليمارسوا نشاطهم فيها . وكانوا يستأثرون لأنفسهم وحدهم بثلاثة أرباع الإنتاج ، ، ومنذ عام ١٧١١ أخذ المسئولون يمنحونهم مكافأة صغيرة في مقابل كل قطعة من القماش يتم انتاجها « حتى لا يكون هناك فوق كبير بينهم وبين رجال الأعمال الضالعين بالمصانع الملكية .» . فقد كانت هذه المصانع الملكية تتلقى في كل عام مساعدات مالية ، علاوة على ما كانت تنعم به من امتياز الإعفاء من تفتيش المفتشين الحرفيين المعتمدين الذين كان عليهم التأكد من مطابقة جودة المنسوجات للمعايير والمواصفات التي تتطلبها الصنعة . والحقيقة أن المصانع الملكية كانت تخضع لزيارات تفتيشية يقوم بها مفتشو المصانع ، ولكنها كانت نادرة ، شديدة الندرة . ثم إن المصانع الملكية كانت ملزمة بأن تصنع كل سنة كل الكميات المنصوص عليها في العقد ، بينما كانت المصانع الأخرى « حرة في التوقف عن العمل إذا وجدت أنها لا تحقق من ورائه ربحاً نتيجة لغلو الصوف أو لانقطاع التجارة بسبب الحرب أو لأي أسباب أخرى » . ولكن هذا الوضع لم يحل دون تفجر عاصفة من الاحتجاج بين ظهراني « جماعة رجال الصناعة ، وجماعات النساجين، والمجهزين ، والغزالين ، والصباغين » الخ ، عندما سعى أحد رجال الصناعة في كاركاسون بالتحايل إلى الدخول في زمرة المصانع الملكية ونجح في مسعاه إلى حين . فلما أحيل الأمر إلى مجلس التجارة لاتخاذ قرار ، اتخذ القرار بالرفض . وتشير الوثائق المتصلة بالموضوع إلى أن مجلس التجارة رأى بالإضافة إلى قراره بالرفض « أنه لا توجد حاجة لزيادة عدد المصانع الملكية في الوقت الحاضر » وبخاصة في المدن ، حيث أن تجربة باريس أثبتت أنها مصدر العديد من المشكلات والغش والتحايل . ما هي النتيجة التي كان يمكن أن تترتب على نجاح السيد سانتيني ، وهذا هو اسم رجل الصناعة الذي سعى بالحيلة للدخول بمصنعه في زمرة المصانع الملكية ؟ كان من الممكن أن يصبح مصنعه ملتقى العمال غير المؤهلين الذين كان سيصبح في مقدورهم أن يستغلوا امتياز العمل في مصنع من المصانع الملكية في

العمل لصالحهم . وكان هذا الوضع سيؤدي إلى اجتذاب غير مشروع للعمال ، يحقق من ورائه نفعاً لنفسه على حساب الآخرين (٣٦٧) . ومن هنا يتضح أنه كان هناك صراع بين المصانع الخاضعة لمعايير الجودة ، والمصانع التي تحتمي وراء لفظة « ملكية » لكي تتملص من قيد القانون العام .

مصنع ڤانروبيه في أبيڤيل

كان المصنع الملكي للأصواف (٣٦٨) الذي أنشأه الهولندي Josse Vanrobais چوس ڤانروبيه في أبيڤيل في عام ١٦٦٥ بناء على مبادرة من كولبير مصنعاً مستقراً صلباً فيما يبدو : فلم يتعرض للتصفية إلا في عام ١٨٠٤ . كان چوس ڤانروبيه قد أحضر معه في البداية نحو خمسين عاملاً من هولندة ، ولكن بقية اليد العاملة التي قدر عددها بـ ٣٠٠٠ عامل في عام ١٧٠٨ كانت من أبناء المنطقة .

وكانت عملية الصناعة في البداية موزعة على طائفة من المشاغل المتفرقة في أنحاء المدينة ، وظلت على هذه الحال زمناً طويلاً ، حتى كانت السنوات من ١٧٠٩ إلى ١٧١٣ فأقيم خارج نطاق التجمع السكاني بناء هائل ضمها تحت سقف واحد ، وأطلق على المبنى اسم « المثلثات » والمثلثات المقصودة هي مثلثات طويلة من الخشب كانوا ينشرون عليها الأقمشة لتجفيفها . وكان البناء يضم سكناً للمعلمين ، وجناحين للنساجين والجزازين . كان البناء في كنف أسيجة وخنادق ، ومن ورائه متاريس المدينة ، فكان عالماً مغلقاً : وكانت الأبواب محروسة يقوم على حراستها « حراس سويسريون » يلبسون الزي الرسمي الملكي بألوانه البيضاء والزرقاء والحمراء . وهكذا كان من السهل إحكام الرقابة ، وحفظ النظام، واحترام اللوائح ومن بينها منع العمال من إدخال المشروبات الروحية القوية من نوع البراندي . وكان الريس يستطيع من مسكنه أن « يراقب غالبية العمال .» ولكن هذا البناء الهائل، الذي تكلف ثلاثمائة ألف جنيه من فئة الليڤر لم يكن يضم المخازن والمغاسل والاسطبلات وورشة الحدادة وورشة سن مقصات جز الصوف ، وكانت كلها متناثرة في أماكن أخرى ، كذلك كانت عاملات الغزل موزعة على مشاغل للغزل في المدينة نفسها ، وهو ما يشير إلى عملية تشغيل كبيرة في البيوت ، لأن كل نول من أنوال المصنع المائة كان يحتاج إلى ثمانية من عاملات الغزل . وكان هناك بعيداً عن المدينة ، على شاطيء نهر البريل بمياهه الصافية ، عجلة طاحونية محرِّكة تشغل مكبس الصوف ، حيث كان الأصواف المنسوجة تغسل وتنقى من الدهون وتكبس .

وإذا كان هذا المصنع قد أخذ بدرجة كبيرة من التجميع إلا أن التجميع لم يكن كاملاً.



هذا القماش المطبوع (من رسم هويه J.B. Huet ، المعاون الفني لمؤسس مصنع جوي أن جوزا وهو فرنسي من أصل ألماني اسمه كريستوف فيليب أوبركامف Oberkampf) يبين تجهيزات المصنع في هذا الوقت المزدهر . ويبين الآلات الجديدة التي توالى ابتكارها منذ تأسيس المصنع في عام ١٧٦٠ . وبخاصة الآلات التي استخدمت في غسل المنسوجات والطبع بلوحات نحاسية بدلاً من اللوحات الخشبية. (مجموعة فيوليه Viollet)

ولكن الإدارة كانت إدارة حديثة صارمة ، تقوم على قاعدة تقسيم العمل : وكان إنتاج الأقمشة الصوفية الرفيعة ، وهو هدف المصنع ، يمر « بـ ٥٢ عملية مختلفة » يقوم بكل منها عمالها ، وكان المصنع يتولى بنفسه تدبير احتياجاته من المواد ، سواء تراب الكبس الذي كانت سفن صغيرة يسمونها بيلاندر bellandres تأتي به من منطقة أوستنده Ostende، أو الصوف الخام الممتاز ، صوف شقوبية الأسباني ، وهو أجود صوف في أسبانيا، يشحن في بايون أو بيلباثو Bilbao على متن سفينة الشحن شارل دي لورين Charles-de-Lorraine، فلما غرقت خلفتها في هذه المهمة سفينة لاتوازوندور La Toison d'Or ، ويبدو أن هاتين السفينتين كانتا تسلكان نهر السوم la Somme حتى أبيڤيل .

كان النظام الموضوع يستهدف تسيير العمل تسييراً ممتازاً ، وكان العمل بالفعل يسير على نحو طيب . كانت بعض الصراعات الحقيرة تنشب في عائلة ڤانروبيه ، ولكننا لا نريد التعرض لها هنا . وإنما كانت الصعاب تدور حول متطلبات حادة مستمرة يفرضها التباين بين ما ينبغي أن يكون وبين المتاح بالفعل . كانت أرقام البيع بين عام ١٧٤٠ و١٧٤٥ في المتوسط سنوياً : ١٢٧٢ بالة ، ثمن البالة ٥٠٠ جنيه ليڤر ، فيكون المبلغ الكلي ٦٣٦٠٠٠ جنيه ليڤر ، وكان هذا المبلغ يمثل رأس المال الجاري (الأجور ، المواد الأولية ، المصروفات المختلفة) مضافاً إليه الربح . وكانت المشكلة الكبرى تتلخص في تدبير ما بين ١٥٠٠٠٠ و٢٠٠٠٠٠ جنيه ليڤر لبند الأجور وتدبير استهلاك رأس مال يمكن أن يكون في حدود مليون أو أكثر يتطلب تعويضات وتجديداً دورياً . وكانت المؤسسة تواجه لحظات صعبة ، وألواناً من التوتر ، وكانت تلجأ دائما إلى الحل السهل وهو طرد العاملين . وتشير البيانات إلى أن أول احتجاج قام به العمال تفجر في عام ١٦٨٦ ؛ ثم حدثت مظاهرة صاخبة في عام ١٧١٦ . والحقيقة أن العمال كانوا يعيشون في نصف بطالة مستمرة ، ولم يكن المصنع يحتفظ بصفة دائمة في وقت الكساد إلا بنخبة مختارة من العاملين تتكون من المعلمين والعمال الممتازين . ونحن نلاحظ أن المصانع الجديدة أخذت على نحو متزايد بنظام ترتيب الأجور والأعمال على درجات بين عالية ومنخفضة .

أما مظاهرة عام ١٧١٦ فلم تخمد إلا بعد أن وصلت فرقة صغيرة من القوات المسلحة. وتم القبض على قادة المظاهرة ، فقد كان لها قادة ، ثم عفي عنهم . ولم يكن نائب أبيڤيل بطبيعة الحال متعاطفاً مع المتمردين ، هؤلاء الناس الذين « يستسلمون للإسراف في وقت السعة ولا يقتصدون تحسباً للمسغبة في وقت الضيق » و« لا يتدبرون في أن المصنع لم يخلق لهم ، بل أنهم هم الذين خلقوا له » . وأعيد النظام في حسم وصلابة . ينبئنا عن ذلك أحد الرحالة ، وقد مر بأبيڤيل بعد بضعة سنوات ، في عام ١٧٢٨ ، فأعجب بالمصنع ، وبمبانيه التي أنشئت على الطراز « الهولندي » ، و« الـ ٣٥٠٠ عامل و الـ ٤٠٠ بنت » اللاتي كن يعملن،

«ويؤدين ما عليهن من واجبات مع دق الطمبور » ، ويتبعن معلماتهن ويعملن منفصلات عن الرجال»، ويخلص في النهاية إلى « أنه ليس هناك مصنع يفوق هذا المصنع نظاماً ونظافة»(٣٦٩) .

والحقيقة أن المصنع ما كان ليبقى هذا الوقت الطويل لو لم تغدق عليه الحكومة من كرمها . خاصة وأن المصنع كان لسوء حظه ، قد اتخذ له مكاناً في مدينة حافلة بالنشاط على درب الاتحادات الحرفية » ، وكأنما كان المصنع حَجَرة ضخمة ألقيت في بركة . كانت العداوة ضد المصنع عامة ، وكانت تستعين بالابتكار والمنافسة . لم يكن الماضي والحاضر يتعايشان هناك تعايشاً سلمياً (٣٧٠) .

رأس المال والمحاسبة

من الضروري في تقديري أن نتتبع النظام المالي للمؤسسات الصناعية الكبيرة في القرنين السابع عشر والثامن عشر ونتعرف إليه عن كثب . ولكننا لا نجد بيانات متاحة لنا إلا في صورة متفرقة باستثناء حالة مصنع المرايا في سان جوبان . ولكن أياً كانت البيانات المتاحة لنا فإننا نخرج منها بأن رأس المال ، سواء رأس المال الجاري أو الثابت ، كان يتدخل تدخلاً متزايداً . وكثيراً ما كان تدبير رأس مال في البداية شيئاً هاماً ، وقد تبين نوسباوم F. L. Nussbaum أن المطبعة التي يعمل فيها أربعون عاملاً كانت في لندن حول عام ١٧٠٠ تبدأ برأسمال بين ٥٠٠ و ١٠٠٠ استرليني (٣٧١) ؛ وكان رأس المال في حالة إنشاء مصنع تكرير سكر يتراوح بين ٥٠٠٠ وبين ٢٥٠٠٠ استرليني ولم يكن عدد العمال يزيد على ١٠ أو ١٢ عاملاً (٣٧٢) ؛ أما معمل التقطير فكان الحد الأدنى لرأس المال المطلوب لها حول ٢٠٠٠ استرليني وكانت الأرباح المتوقعة عالية بصفة عامة (٣٧٣) . وتشير البيانات إلى أن مصنعاً للمنسوجات الصوفية بدأ في عام ١٦٨١ في نيو ميلز New Mills بمنطقة هادينجتونشير Haddingtonshire تطلب رأس مال ابتدائي قدره ٥٠٠٠ استرليني(٣٧٤). كذلك معامل البيرة ، التي كانت لوقت طويل في أيدي الحرفيين ، توسعت لكي تنتج كميات بيرة ضخمة ، وكانت هذه التوسعات تتطلب إنفاق مبالغ كبيرة على التجهيزات ، نذكر على سبيل المثال أن معمل وايتبريد Whitbread الذي كان عملاؤه نحو ثلاثة أرباع المليون من اللندنيين أنفق حول عام ١٧٤٠ مبلغ ٢٠٠٠٠٠ جنيه استرليني على توسعاته (٣٧٥) .

وكانت التجهيزات الغالية تتطلب التجديد الدوري على فترات منتظمة . كيف كانت هذه الفترات المنتظمة ؟ لا بد من إجراء بحث مطول لاستجلاء غوامض الموضوع . ثم إن المشكلات الكبيرة كانت بحسب نوعية الصناعات تأتي إما من رأس المال الثابت أو من رأس

المال الجاري . وكانت المشكلات المتصلة برأس المال الجاري أكثرمن تلك التي تتصل برأس المال الثابت . فما أكثر ما كانت المصانع تجد نفسها بغير مال سائل . في يناير من عام ١٧١٢ وقع المصنع الملكي في ڤيلنيف ، باللانجدوك في ضائقة مالية ، وكان كولبير هو الذي أنشأه ، ثم تأكدت امتيازاته في عام ١٧٠٩ لمدة عشر سنوات [٣٧٦]. وكان عليه ، لكي يستمر في توريد أقمشته الصوفية على الطراز الهولندي وعلى الطراز الإنجليزي ، أن يطلب مقدماً قدره ٥٠٠٠٠ جنيه توري ، « إنني بحاجة إلى هذا المبلغ ...لدفع أجور عمالي الذين يزيد عددهم على ٣٠٠٠ » . فالموضوع في أساسه مشكلة في الخزينة [٣٧٧]

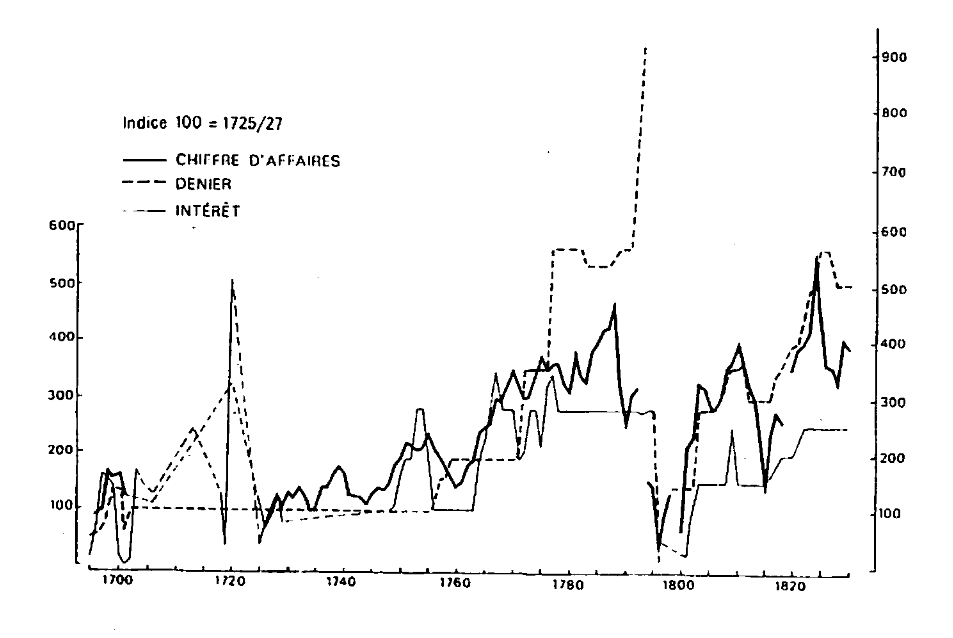
في يناير من عام ١٧٢١ وقف مصنع ملكي آخر للمنسوجات الصوفية على شفا الإفلاس ، هو مصنع الأخوين پيير وجوفروا دارا Pierre et Geoffroy Daras . كان هذا المصنع قد قام في شالون منذ نحو ثلاثين عاماً ، وطلب مساعدة من مجلس التجارة فمنحه مساعدة مقدارها ٣٦٠٠٠ جنيه ليڤر ، يتسلمها على مدي ١٨ شهراً ويردها على مدى عشر سنوات ، ابتداء من عام ١٧٢٠ بدون فوائد . وعلى الرغم من أن هذه المساعدات المالية لم يتم صرفها بصفة منتظمة ، فإن الأخوين تسلما حتى أكتوبر من عام ١٧١٩ الجزء الأكبر منها ، ولكنها لم تصلح ما اضطرب من شئون المصنع ، **أولاً** نتيجة لارتفاع سعر الصوف الخام ارتفاعاً « يفوق المألوف » ، **وثانياً** لأن هذين المدينين « كانا قد وضعا كل رأسمالهما » لصناعة المنسوجات الصوفية « ثم باعا ما أنتجاه إلى تجار القطاعي على أن يسدد هؤلاء الثمن في بحر ستة أشهر أو سنة بحسب العرف المعمول به في التجارة ، وأفاد هؤلاء التجار من محنة الأوراق المصرفية فسددوا ما عليهم بهذه الأوراق عشية تدهورها» ، وهكذا كان الأخوان من ضحايا لو Law لأنهما اضطرا إلى بيع هذه الأوراق المصرفية بثمن بخس ، لكي يدفعوا يومياً أجور العمال . وأحاطت المصائب بالأخوين من كل جانب، فقد طردهم المالك من المبنى الذي استأجراه منذ ثلاثين عاماً ، وجهزاه ليكون مصنعاً بتكاليف بلغت خمسين ألف جنيه ، واشتريا مبنى جديداً بعشرة آلاف جنيه ، استدانا سبعة آلاف منها ، ثم كان عليهما أن يدفعا ٨٠٠٠ جنيه لإعادة توضيب الأنوال وتركيبها، وتركيب أحواض الصباغة وغير ذلك من «الأدوات الضرورية للصناعة » . ولهذا طلبا تأجيل مواعيد سداد الديون الملكية ، ووُفق على طلبهما[٣٧٨] .

ونذكر مثلاً آخر : في عام ١٧٨٦ ، وكان عام نحس في الاقتصاد ، تعرض مصنع *سيدان* الملكي لضائقة مالية تتمثل في عجز مقداره ٦٠٠٠٠ جنيه ، وكان مصنعاً شهيراً عريقاً تمتلكه أرملة لوران هوسون والإخوة كاريه Veuve Laurent Husson et Carret Frères وظل تسعين سنة ملكاً للأسرة . وترجع أسباب هذه الضائقة المالية إلى تعرض المصنع للحريق بعد وفاة لوران هوسون مما اضطر المصنع (نتيجة لتقسيم التركة ، فيما

أظن) إلى التخلي عن بعض مبانيه ، وإنشاء مبان أخرى ؛ كما ترجع إلى عملية تمويل خاسرة في صادرات إلى بقاع أمريكا التي كانت تسمى إنجلترة الجديدة ، إلى المتمردين غداة حصولهم على الاستقلال ، وهكذا ضاعت الأموال (٣٧٩) .

ولكننا في المقابل نجد مصنع سان جوبان (٣٨٠) يقوم شاهداً على النجاح بعد السنوات ١٧٢٥ - ١٧٢٧ . كان مصنع المرايا في سان جوبان قد أنشيء في زمان كولبير في سنة ١٦٦٥ ، ثم تم تجديد امتيازاته حتى الثورة الفرنسية ، على الرغم من الاحتجاجات التي ارتفعت بها الأصوات عنيفة في فترات مختلفة منها احتجاجات عام ١٧٥٧ على سبيل المثال وتزعمها أشياع المشروع الحر . وإذا طالعتنا الوثائق على أن عام ١٧٠٢ شهد إدارة سيئة تسببت في الخسارة ، فلم تلك الحادثة إلا حادثة فردية كبيرة وقعت في الطريق ، وهاهو ذا المصنع يقف بعد الكبوة بإدارة جديدة وبمساهمين جدد . وشهد المصنع توسعاً لا مراء فيه يتجلى بعد الأعوام ١٧٢٥ - ١٧٢٧ ، ويرجع الفضل فيه إلى حق الاحتكار المطلق الذي كان يؤثِرُ المصنع وحده ببيع المرايا في فرنسا كلها ، وبالتصدير إلى الخارج، كما يرجع إلى الازدهار العام في القرن الثامن عشر . ويوضح الرسم البياني (رقم ٢٠) مسار الأعمال ، ومنحنى الفائدة التي دفعت للمساهمين ، والتغيرات التي سجلها سعر الحصة denier التي لا ينبغي أن نتصورها مرادفةً للسهم العادي الذي يسجل في البورصة. كذلك لا ينبغي أن نتصور أن مصنع سان جوبان كان ينعم بحرية التصرف التي كانت تنعم بها شركات رأس المال المشترك الإنجليزية Joint Stock Compagny في ذلك الوقت ، أو الشركات المغفلة anonyme التي نشأت في فرنسا طبقاً لقانون التجار الصادر في ١٨٠٧.

وإنما نهضت الشركة من كبوتها في عام ١٧٠٢ بفضل جماعة من ملتزمي الضرائب الباريسيين ، نتصورهم في صورة رجال بنوك ورجال مال كانوا حريصين على وضع أموالهم في أشياء آمنة مثل الأراضي أو حصص المشاركة . وهنا قسمت الشركة رأسمالها إلى ٢٤ قيراط ، وقسمت القيراط إلى ١٢ حصة، فكان مجموع الحصص ٢٨٨ حصة، تم توزيعها بغير تساوٍ على المشاركين في عملية انتشال الشركة من جنوحها وعددهم ١٣ مشاركاً. [واستعيرت من لغة النقود كلمة sol وكلمة denier، التي نقلناها إلى العربية إلى قيراط وحصة استثقالاً لكلمتي قرش ومليم أو دينار ودرهم]. وكانت الحصص تنقسم في أيدي أصحابها وورثتهم بحسب التوريث والتنازل، وأخذ أصحاب الحصص أو المساهمون يتزايد عددهم حتى أصبحوا ٢٠٤ في عام ١٨٣٠ ، وكان منهم من يمتلك أنصبة ضئيلة ، كأن يمتلك الواحد ١/٨ أو ١/١٦ من الحصة . وتتيح لنا أسعار الحصص - حسبما كانوا يقيمونها عند توزيع المواريث - أن نرسم صورة لمنحنى ارتفاعها على مر الزمن .



٢٠ - نجاح مصنع سان جوبان

لفهم منحنيات هذه اللوحة ومصطلحاتها ينبغي الرجوع إلى ما جاء في هذا الفصل من الكتاب ، وبخاصة فيما يتصل بالحصة denier . وقد استعرنا هذه اللوحة البيانية من أطروحة كتبها كلود بري Claude Pris مكتوبة على الآلة الكاتبة تقع في ١٢٩٧ صفحة نرى أن نشرها سيحقق فائدة كبيرة . وعنوانها: La Manufacture royale de Saint-Gobain, 1665-1830

ومن الواضح كل الوضوح أن رأس المال زاد زيادة كبيرة ، وربما رجعت هذه الزيادة جزئياً إلى مسلك المساهمين . في عام ١٧٠٢ كان هؤلاء المساهمون من رجال الأعمال وملتزمي الضرائب ؛ وتغيرت الحال منذ عام ١٧٢٠ عندما آلت الحصص إلى كبار أسر النبلاء التي دخل ورثة المساهمين في صفوفها عن طريق الزواج . نذكر على سبيل المثال الآنسة جوفران Geoffrin - إبنة المدير المالي للمصنع ، والمدام جوفران التي اشتهرت بصالونها - تزوجت الماركيز دي لا فيرتيه إيمبو le marquis de La Ferté-Imbault . وهكذا انتقل المصنع شيئاً فشيئاً إلى الخضوع للنبلاء الذين يعيشون من عائد أملاكهم والذين لم يكونوا من رجال المال والأعمال الحقيقيين ، فكانوا يقنعون بالفوائد الدورية المحدودة التي يتلقونها بدلاً من أن يطالبوا بنصيبهم الكامل في الأرباح . ولكن هذه الطريقة كانت على الأرجح طريقة للحفاظ على رأس المال وتعظيمه .

الأرباح
الصناعية

من البديهي أننا إذا غامرنا بتكوين حكم شامل على الأرباح الصناعية ، نكون مندفعين اندفاعاً مفرطاً . هذه المشكلة - التي توشك أن تكون استحالة - تحمل إصراً ثقيلاً على فهمنا *التاريخي* للحياة الاقتصادية في الماضي ، وبصفة خاصة فهمنا التاريخي للرأسمالية . إن تكوين مثل هذا الحكم يتطلب أرقاماً ، أرقاماً موثوقة ، متتالية مسلسلة. وإذا كان البحث التاريخي الذي قدم إلينا بالأمس كماً وفيراً من المنحنيات البيانية للأسعار والأجور، يستطيع أن يقدم إلينا اليوم التسجيل الصحيح المناسب لنسب الربح ، فسيكون في مقدورنا أن نترجمها إلى تفسيرات سليمة ، وأن نفهم على نحو أفضل لماذا اكتفى رأس المال بأن يلتمس في الزراعة عائداً فقط ، ولم يتجاوز هذا الحد ؛ وأن نفهم أيضاً على نحو أفضل لماذا كانت دنيا الصناعة المبكرة تلوح لنا شبيهة بالفخ الذي كان الرأسمالي يهابه هيبته من النزول إلى أرض محفوفة بالمخاطر ، ولماذا وجد الرأسمالي أن مصلحته تفرض عليه أن يقف على حافة هذا القطاع المضطرب من الأنشطة .

ولكن هناك شيء مؤكد وهو أن الاختيار الرأسمالي أدى إلى تعميق الهوة بين القطاعين، أو لنقل بين دَوْرَي البناء الاقتصادي ، وهما : الصناعة والتجارة . كانت القوة في جانب التجارة التي كانت سيدة السوق ، ومن هنا كان تدخل التاجر يؤدي دائماً إلى نسف الأرباح الصناعية . هذا ما نراه واضحاً جلياً في مراكز كان يمكن أن تزدهر فيها الصناعة الحديثة دون ما صعوبة : على سبيل المثال صناعة الجوارب آلياً أو صناعة الدنتيللا . إذا نظرنا إلى صناعة الدنتيللا في قان Caen في القرن الثامن عشر وجدنا أنها لم تزد عن أن تكون إقامة مدارس تعليم الحرفة تجتذب إليها عمالة من الصبية، إقامة ورش ، أو « مصانع يدوية»، وبالتالي التمهيد لنظام من العمل الجماعي ما كان يمكن للثورة الصناعية أن تنجح بدونه نجاحها السريع في النهش« بمخالبها الفتاكة » . انهارت هذه الصناعة في قان ، ولم ينهض هذا المصنع من كبوته إلا عندما اندفع شاب قوي الهمة في خضم تجارة الجملة - متاجراً في سلع من بينها الدنتيللا ، وازدهرت أعماله ، ولكننا لا نستطيع أن نقدر النصيب الذي أسهمت به الصناعة اليدوية في هذا الازدهار .

وليس هناك بطبيعة الحال شيء أيسر من أن نشرح أسباب إخفاق معاييرنا في الإحاطة بضخامة قطاع الصناعة ، فليس معدل الربح مقداراً من السهل الإحاطة به ، فهو لا يتسم بالانتظام النسبي الذي يتسم به معدل الفائدة [٢٨١] الذي يمكن التوصل إليه على نحو ما اعتماداً على دراسة البيانات المتاحة . معدل الربح يتسم بالتغير والميوعة والإفلات من

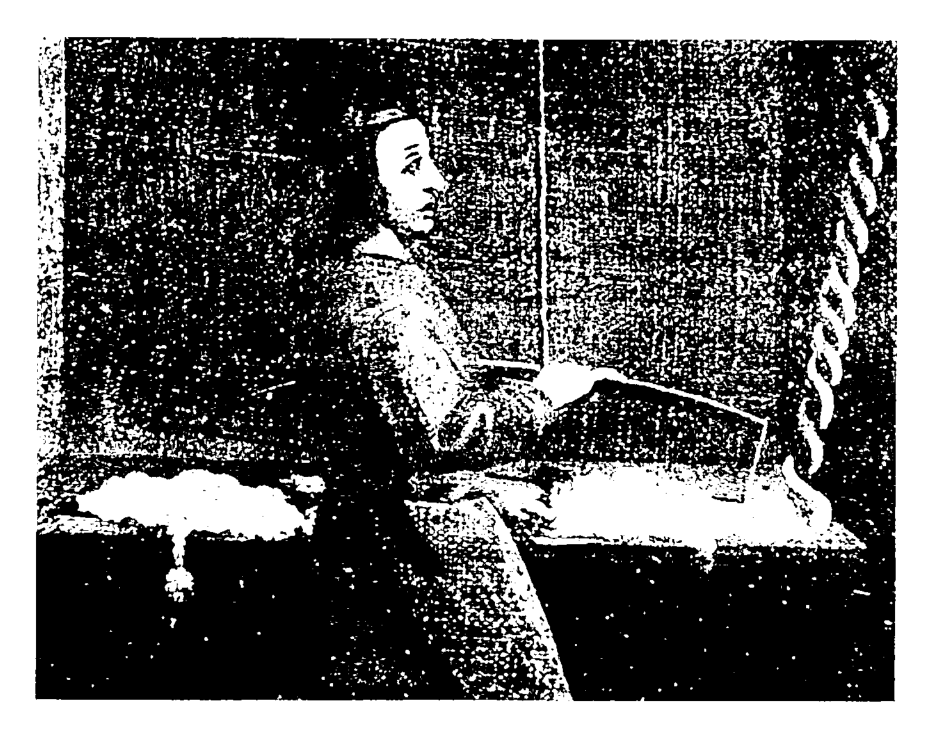
القياس . ولكن كتاب چانكلود پيرو Jean-Claude Perrot ، وهو كتاب مجدد رائد في مجالات عديدة ، يبين لنا أن القيام بمثل هذه الدراسة ليست بالأمر المستحيل ، وأن تحديد معدل الربح شيء ممكن ، ويذهب إلى أننا يمكننا أن نقيم هذا الدراسة على أساس المدينة أو المديرية ، نظراً لأن إقامتها على أساس المؤسسة غير ممكنة (وإن كانت هناك حالات يمكننا فيها الإحاطة بالمؤسسة) . وربما تساءل البعض إذا كان من الممكن في هذه الحالة إقامة الدراسة على أساس الاقتصاد القومي ؟ والرأي عندنا أنه لا ينبغي المجازفة بالسير في هذا الاتجاه الذي لن يؤدي إلى شيء .

وخلاصة القول إن دراسة هذا الموضوع ممكنة ، وإن ظلت محفوفة بمشكلات رهيبة. وإذا كان الربح هو النقطة المهزوزة [٣٨٢] التي تلتقي عندها خطوط لا حصر لها ؛ وما دام الأمر كذلك فإن من الممكن تبيان هذه الخطوط ، ورسمها ، واستنتاجها ، أو تخمينها عندما تدعو الضرورة . وسنواجه في هذه الحالة متغيرات لا حصر لها ، ولكن چانكلود پيرو يبين أن من الممكن تقريبها بعضها من البعض الآخر ، وضمها معاً بناء على علاقات بسيطة نسبياً. هناك - أعني لا بد أن يكون هناك - معاملات تقريبية للارتباطات يمكن التوصل إليها، فإذا عرفنا س كان من الممكن أن نعرف ص . والربح الصناعي هو كما نعلم ملتقى تكلفة العمل، وتكلفة المادة الأولية ، وتكلفة رأس المال ، وهو في النهاية يتخذ مكانه عند مدخل السوق. ويبني چانكلود پيرو على هذا التصور رأيه في أن الربح ومكسب التاجر المهيمن لا يكفان عن نهش لحم « الرأسمالية » الصناعية .

ونوجز فنقول إن الشيء الذي تحتاج إليه البحوث التاريخية أمَسّ الاحتياج في هذا المجال هو نموذج منهج ، أو **نموذج** لـ **نموذج** le modèle d'un modèle ، ولو لم يقدم فرانسوا سيميان François Simiand ، وإرنست لابروس - وإرنست لابروس Ernest Labrousse خاصة - نماذجهما لما استطاع المؤرخون أن يقوموا بسهولة، كما فعلوا بالأمس ، بدراسة الأسعار والأجور . لابد لنا من أن نجد قوة دافعة جديدة تشحذ الهمة. ولنذكر مقومات منهج مقترح ، أو على الأقل المتطلبات التي ينبغي أن يفي بها :

١) في المقام الأول جمع معدلات الربح ، طيبة كانت أو رديئة (فيما بعد يمكن القيام بالفرز) سواء كانت هذه المعدلات معروفة أو غير معروفة ، حتى ولو كانت خاصة بفترة زمنية محدودة ، أو على شكل نقط متفرقة . ومنها نعرف :

- أن مصنعاً للحديد له « حق احتكار إقطاعي » ، يتبع مطران كراكاو ، في منطقة مجاورة للمدينة الكبيرة ، حقق في عام ١٧٤٦ معدل ربح قدره ١٥٠ ٪ ، ثم هبط المعدل في السنوات التالية إلى ٢٥ ٪ [٣٨٣].



ندف القطن في البندقية في القرن السابع عشر . (متحف كوريّر، مجموعة ليوليه)

– أن الأرباح في مولهاوزن Mühlhausen [٣٨٤] حول عام ١٧٧٠ ارتفعت بالنسبة للمنسوجات القطنية التي عرفت باسم الهنديات من ٢٣ ٪ إلى ٢٥ ٪ ، ولكنها كانت في عام ١٧٨٤ حول ٨,٥٠ ٪ ؛

– أن لدينا معدلات للربح خاصة بمصنع الورق في فيدالون ليزانونيه Vidalon-lès-Annonay[٣٨٥] تمثل سلسلة ممتدة من عام ١٧٧٢ إلى عام ١٨٢٦، نتبين فيها تناقضاً واضحاً بين الفترة قبل عام ١٨٠٠ (معدلات الربح أقل من ١٠٪ إلا في عام ١٧٧٢وعام ١٧٩٣ وعام ١٧٩٦) والفترة التالية على عام ١٨٠٠ التي اتجه فيها المنحنى إلى الصعود السريع .

– أنه ينبغي أن نفيد من معدلات الأرباح الهامة التي وصلت إلينا عن ألمانيا في العصر الذي حقق فيه فون شوله von Schüle ، ملك القطن بمدينة أوجسبورج ، ربحاً سنوياً مقداره

١٥,٤ ٪ بين عامي ١٧٦٩ و ١٧٨١ ؛ وتأرجحت أرباح مصنع حرير في مدينة كريفلد Krefeld على مدى خمس سنوات (١٧٩٣–١٧٩٧) بين ٢,٥ ٪ و ١٧,٢٥ ٪؛ وكانت مصانع التبغ التى أسسها الأخوة بولونجارو Bolongaro في فرنكفورت وهوكستHöchst في عامي ١٧٣٤–١٧٣٥ تمتلك في عام ١٧٧٩ مليوني تالر (٢٨٦).

– وأن مناجم الفحم في ليتري Littry بنورمانديا غير بعيد عن بايو Bayeux ، حققت في مقابل استثمار جرى استهلاكه مقداره ٧٠٠٠٠٠ جنيه ليفر ، في الفترة من ١٧٤٨ إلى ١٧٩١ ربحاً يتراوح بين ١٦٠٠٠٠ و ١٩٥٠٠٠ جنيه ليفر (٢٨٧).

وأكتفي بهذا القدر من البيانات التي أوردتها على سبيل التدليل . وينبغي أن نحول هذه الأرقام إلى رسم بياني مناسب وأن نرسم بالحبر الأحمر خطاً تخيناً يكون فارقاً مؤقتاً في البداية ويكون ممثلاً لمعدل قدره ١٠ ٪ : فالأرقام التي تقع فوق هذا الخط تكون الأرقام القياسية التي تزيد على ١٠ ٪ ، أما الأرقام الدالة على الأرباح المتوسطة فتقع قريبة من هذا الخط ، في حين تكون أرقام الخسارة قريبة من الصفر أو تحت الصفر . وقد تبينت بالفعل أمراً لم يفاجئني وهو أن هذه الأرقام الكثيرة كانت تشير إلى اختلافات شديدة تفوق المتوقع .

٢) *التصنيف* بحسب المناطق ، والأفرع القديمة والجديدة ، وبحسب تموجات الحركة الاقتصادية مع القبول بدايةً بما تتضمنه هذه التموجات من أشياء محيِّرة : وهي أن قطاعات الصناعات لا تتدهور ولا تزدهر كلها جميعاً في وقت واحد .

٣) أن *نحاول* بعد هذا كله أن نرجع إلى الوراء إلى أبعد ما نستطيع ، إلى القرن السادس عشر ، والخامس عشر ، بل والرابع عشر ، بمعنى أن نحاول ***الإفلات من قبضة الاحتكار الإحصائي العجيب لأواخر القرن الثامن عشر*** ، وأن نحاول أن نضع المشكلة في إطار أبعاد الفترة الزمنية الطويلة . علينا أن نحاول في مجالنا هذا تحقيق ما حققته الأبحاث التاريخية من نجاح باهر في مجال الأسعار . هل هذه المحاولة ممكنة ؟ في مقدوري أن أضمن أننا نستطيع حساب ربح التاجر المشتغل بصناعة الأقمشة الصوفية في البندقية في عام ١٦٠٠ . ونحن نعرف عن مدينة شفاتس في منطقة التيرول أن آل فوجار في ممارستهم هناك تجارة الحديد التي عرفت باسم Eisen und Umschlitthandel ، والتي نتصور أنها كانت مزيجاً من التجارة والصناعة ، حققوا في عام ١٥٤٧ ربحاً مقارة ٢٣ ٪ (٢٨٨) . بل عندنا ما هو أفضل من ذلك ، وهو أن أحد علماء التاريخ ، وهو أ. ه. دي أوليبيرا ماركيس A. H. de Oliveira Marques(٢٨٩) نجح في تحليل متعمق للنشاط الحرفي في أواخر القرن الرابع عشر في البرتغال . وقد تمكن من أن يتبين

في منتج ما تناوله بالتحليل ما فيه أساساً من عمل (ع) ، وما فيه من مادة أولية (م) . في حالة الأحذية كانت م = ٦٨٪ إلى ٧٨ ٪ ، وكانت ع = ٧٩ ٪ إلى ٩١ ٪ ؛ وكانت النسب هي نفسها في حالة الحدوات ؛ أما في حالة السروج وما إليها من منتجات السروجي فكان نصيب م بين ٧٩ ٪ و٩١ ٪ الخ . ثم تناول العمل (ع) واستخرج منه الفائض الذي يأخذه المعلم لنفسه ، أو الربح ، الذي كان يختلف ويتراوح بين نصف وربع وسدس وواحد على ثمانية عشر من (ع) ، أي من ٥٠ ٪ إلى ٥,٥ ٪ . فإذا أدخلنا سعر المادة الأولية في اعتبارنا وجدنا أن معدل الربح يستحيل إلى رقم ضئيل .

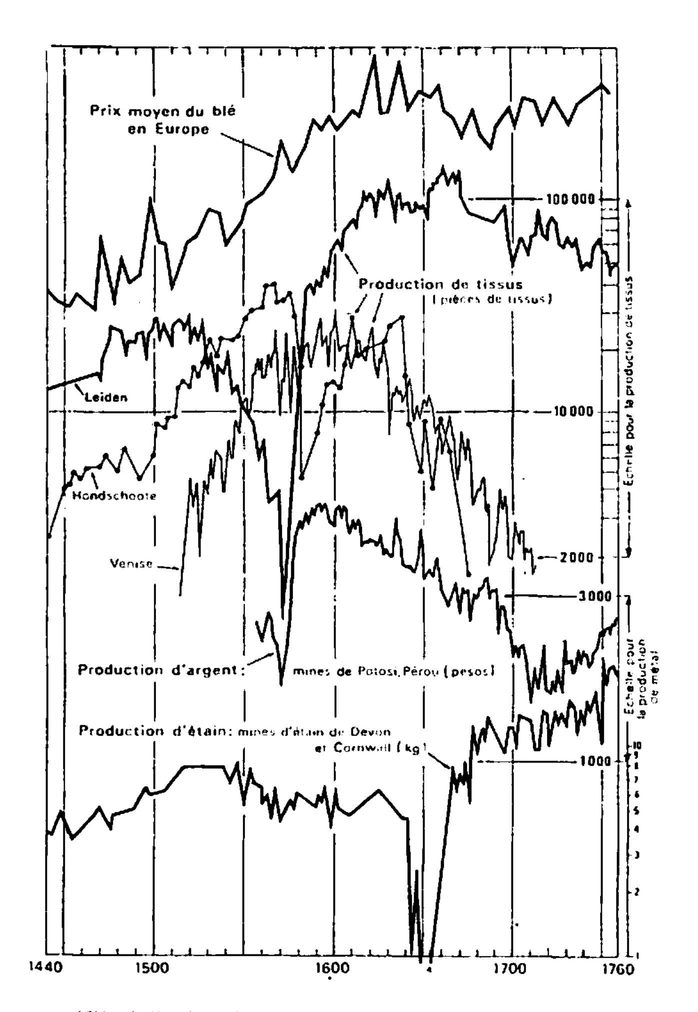
قانون

ولتر ج. هوفمان في كتابه الصادر عام ١٩٥٥[٢٩٠]

خلاصة القول إن الإنتاج هو نقطة الانطلاق . فهل من الممكن في هذه القطاعات الضخمة التي لا نعلم عنها إلا القليل أن نحاول استخلاص بعض القواعد المبينة للاتجاهات يمكنها أن تساعدنا على إلقاء الضوء ؟

بينت قبل عشر سنوات تقريباً ، بالتعاون مع فرانك سبونر Frank Spooner [٢٩١] أن منحنيات الإنتاج الصناعي التي نعرفها من القرن السادس عشر تتخذ بصفة منتظمة صورة قطْع مكافيء parabole . وأمثلة المناجم الأمريكية ومغازل هوندسكوت Hondschoote، وأصواف البندقية ، وأصواف ليدن أمثلة واضحة تكاد تنطق بذاتها . وليس من شك في أننا لم يخطر ببالنا إطلاقاً أن نعمم النتائج التي وصلنا إلينا انطلاقاً من أمثلة قليلة : كانت لدينا منحنيات كثيرة عن الأسعار ، ولكن منحنيات الإنتاج كانت قليلة جداً . والمنحنى الذي يصعد صعوداً سريعاً ، ويهبط هبوطاً مفاجئاً فظيعاً ، هو المنحنى الذي يجعلنا نتصور بقدر من الاحتمال ، في عصر اقتصاد الصناعة المبكرة ، الازدهار القصير لهذه الصناعة الحضرية أو لهذا التصدير المحدود ، والذي يشبه الموضة التي تتلاشى بسرعة ؛ أو ممارسات قطاعات الإنتاج المتنافسة التي يقتل الواحد منها الآخر بصفة منتظمة ؛ أو الهجرة المستمرة للصناعات التي يبدو عليها كأنها تولد من جديد بعد أن تبرح مواطن مولدها .

والكتاب الأخير الذي أصدره چانكلود بيرو عن مدينة قان Caen الفرنسية في القرن الثامن عشر يعتبر امتداداً وتأكيداً لملحوظاتنا ، وقد تناول فيه أربعة فروع صناعية درسها بدقة في إطار أنشطة المدينة النورماندية المتعاقبة ، التي حل الواحد فيها محل الآخر: الأصواف الرفيعة والعادية ؛ الجوارب ؛ الأقمشة القطنية ؛ وأخيراً الحالة النموذجية لصناعة الدنتيللا . ويمكننا أن نقول بعبارة موجزة إن تاريخ هذه الأفرع الصناعية المتعاقبة هو في خطوطه العريضة تاريخ نجاحات قصيرة الأجل ، أو هو عبارة عن سلسلة متعاقبة من



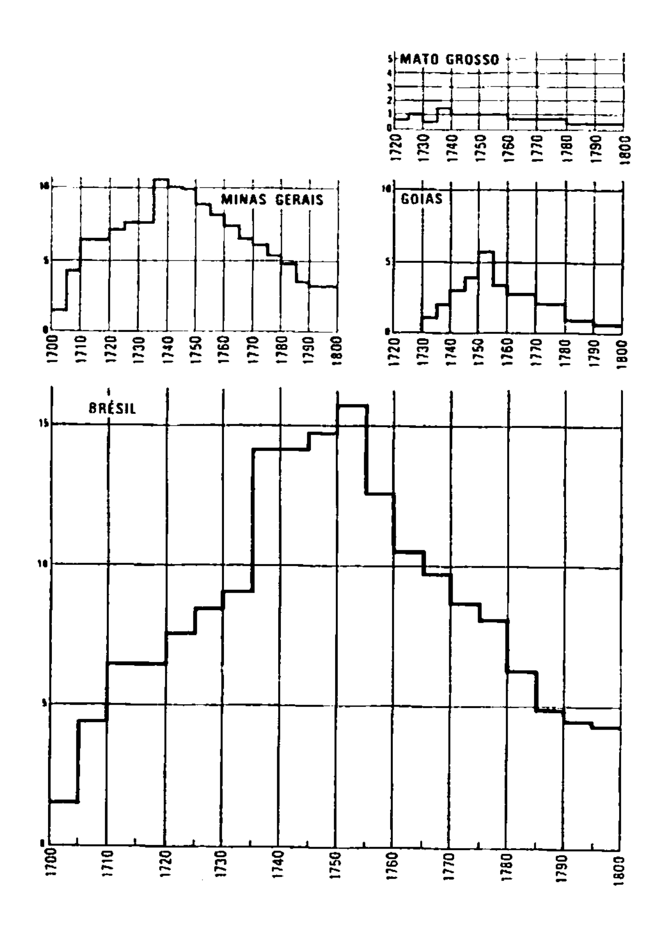
٢١ – منحنيات الإنتاج الصناعي ، هل هي على شكل القطع المكافيء ؟

كانت المنحنيات البيانية في القرن السادس عشر تتخذ صورة القطع المكافيء مناظرة للمنحنيات البيانية التي توصل إليها ولتر هوفمان Walther G. Hoffmann, British Industry 1700-1950, 1955 في دراسته للصناعة في العصر الحديث . ونلاحظ الحالة الشاذة للمنحنى البياني الخاص بمناجم القصدير في ديفون Devon . أما ليدن فنلاحظ تعاقب منحنيين على صورة القطع المكافيء . هذا الرسم البياني نفذه فرانك سبونر Frank C. Spooner, Cambridge Economic History of Europe, IV, p. 484.

منحنيات بيانية على *شكل القطع المكافيء* . ومن الطبيعي أن تكون هناك مؤثرات خارجية تلعب دورها : منها مثلاً أن شهرة أقمشة لومان Le Mans ضربت أقمشة قان

ضربة قاسية . ولكننا نلاحظ ملحوظة تفرض نفسها فيما يتصل بالمصير *المحلي* الذي شمل هذه الصناعات الأربع ، كان تدهور إحدى الصناعات يؤدي إلى ازدهار الصناعة الآخرى، والعكس صحيح « فقد أصبحت صناعة الجوارب على النول الصناعة صاحبة الامتيازات المنافسة » لصناعة الأصواف التي هُجرت في الوقت الذي لم تعد تدر فيه تقريباً شيئاً من الربح [٣٩٢] .. « تزامن ازدهار صناعة الجوارب وتدهور المنسوجات الصوفية ... تزامناً كاملاً في الفترة من عام ١٧٠٠ إلى عام ١٧٦٠ » [٣٩٢] . وجاء الدور على صناعة الجوارب فتركت مكانها شيئاً فشيئاً لصناعة الأقمشة القطنية . ثم جاء الدور على الأقمشة القطنية التي عرفت بالهندية أو الهنديات ، فتلاشت أمام صناعة الدنتيللا التي تقدمت ثم تراجعت راسمة منحنى بيانياً على صورة القطع المكافيء تماماً ، وكأنما سارت الأمور حسب القاعدة دون استثناء. والحقيقة أن الأمور سارت في قان كأنما كانت كل صناعة صاعدة تزدهر على حساب صناعة متدهورة ، وكأنما كانت مقومات المدينة لاتكفي صناعتين ، فقد كانت رؤوس الأموال ، وأسواق تصريف المنتجات النهائية ، والمتاح من المواد الأولية ، والعمالة خاصةً محدودة إلى أقصى حد إلى درجة لا تسمح بالازدهار المتزامن لعدد من الأنشطة الصناعية . وتحت وطأة هذه الظروف كان الاختيار يقع على نحو متعاقب على أكثر أفرع الصناعة تحقيقاً للربح

كل هذا يبدو طبيعياً في عصر كان فيه الاقتصاد قائماً على قطاعات لا ترتبط بعضها بالبعض الآخر إلا على نحو رديء . إنما الشيء الذي كان مفاجئةً لنا هو أن نكتشف في كتاب ولتر هوفمان براهين إحصائية عديدة تبين أن هذا المنحنى البياني الذي يتخذ صورة القطع المكافيء هو أشبه شيء بـ « قانون » عام ينطبق على العالم الذي تطور تطوراً فائقاً في القرنين التاسع عشر والعشرين . والرأي عند هوفمان أن كل صناعة (والاستثناءات تؤكد القاعدة) تمر بثلاث مراحل متعاقبة:التوسع، الذروة، التراجع، أو بعبارة أوضح: « تمر بمرحلة توسع وصعود في معدل نمو الإنتاج ؛ ثم مرحلة تطور يكون فيها معدل النمو متجهاً إلى الهبوط ؛ ثم مرحلة تدهور مطلق للإنتاج .» أما الاستثناءات الوحيدة التي صادفها هوفمان في القرون الثامن عشر والتاسع عشر والعشرين فكانت تنصب على الصناعات اللانمطية الأربع : القصدير ، الورق ، التبغ ، القنب . وهو يحتمل أن يكون مسار هذه الصناعات ذا إيقاع أطول من إيقاع الصناعات الأخرى ، والإيقاع هو المسافة الزمنية بين نقطة ابتداء القطع المتكافيء ونقطة سقوطه ، وهي مسافة متغيرة تتغير بحسب المنتجات ، ولا شك أنها تتغير أيضاً بحسب العصور . والشيء المثير هو أننا سبونر وأنا، كنا قد لاحظنا أن القصدير كان في القرن السادس عشر يشذ عن القاعدة .



٢٢- إنتاج الذهب في البرازيل في القرن الثامن عشر .
الأرقام بالطن . عن كتاب :

Virgilio Noga Pinto, O ouro brasileiro e o comercio anglo-portugues, 1972, p.123

ونلاحظ أن المنحنيات هنا على صورة القطع المكافيء .

لابد أن يكون لهذا كله معنى ، ولا أقصد بهذا القول أنني أمسك بخيوطه فعلاً وأنني أعرف التفسير . والحقيقة أن العملية الصعبة تتمثل في التوصل إلى الرباط الذي يربط كل صناعة على حدة بالإطار الاقتصادي الكلي الذي يحيط بها والذي ترتهن به حركتها الخاصة .

قد يكون هذا الإطار الكلي مدينة، منطقة، أمة ، مجموعة من الأمم . ومن الممكن أن تموت صناعة ما في مارسيليا ، وتنتعش وتترعرع في ليون . عندما حدث في مطلع القرن السابع عشر أن تلاشت في الغرب فجأة موضة الأقمشة الصوفية السميكة غير المبيضة التي كانت انجلترة تصدرها فيما مضى بكميات كبيرة إلى أوروبا كلها وإلى المشرق ، وارتفع سعرها في أوروبا الشرقية ارتفاعاً باهظاً ، حدثت أزمة تمثلت في ركود البيع وفي انتشار البطالة وبخاصة في منطقة ويلتشير ، وفي غيرها من المناطق . وأدى هذا إلى العودة إلى الأقمشة الصوفية الخفيفة ، التي تصبغ في مكان نسجها ، وترتب على ذلك تحول لم يشمل أنماط النسيج في الأرياف فحسب ، بل تجاوزها فشمل تجهيزات مراكز التشطيب . ولكن هذا التغير كان متفاوتاً بحسب المناطق ، وأدى أدخال نوعيات الأقمشة الصوفية الجديدة إلى تغير في مناطق الإنتاج المحلية ، فلم تعد على الصورة التي كانت عليهامن قبل : كان من بين هذه المناطق ما شهد انطلاقة جديدة ، وكان من بينها ما سقط ولم تفلح الجهود في إنهاضه. والصورة في مجموعها، صورة خريطة للإنتاج القومي الإنجليزي ، قد تغيرت (٣٩٤).

ومن الظروف ما هو أوسع من الأمة ، فهذه هي إيطاليا حول عام ١٦٠٠ تفقد جزءاً كبيراً من إنتاجها الصناعة ، وهذه هي إسبانيا تفقد هي الأخرى حول هذا الوقت جانبا هاماً من إنتاجها الحرفي في إشبيلية وطليطلة وقرطبة وشقوبية Segovia وقونقة Cuenca (٣٩٥) ولكن هذا الذي فقدته إيطاليا وإسبانيا جاء لصالح الأقاليم المتحدة في الأراضي الواطئة ، ولصالح فرنسا وانجلترة التي نما فيها الإنتاج الصناعي – وهذا مثل ممتاز يشهد على أن الاقتصاد الأوروبي كل مترابط يفسر بعضه بعضاً ، ويشهد على أن هذا النظام الاقتصادي يتضمن الدورة ، وترتيب البنيات ، والهيكلة الطبقية للعالم ، ونجاحاً وفشلاً يتجاوبان في علاقة وثيقة يرتهن الواحد فيها بالآخر . وقد حلم بيير جوبيرPierre Goubert (٣٩٦) بتصنيف الثروات الفردية بحسب سنها ، فيكون منها من هم في مرحلة الصبا ، ومن هم في مرحلة النضوج ، ومن هم في مرحلة الشيخوخة . إن هذه الطريقة من التفكير هي انتهاج نهج القطع المكافيء . هناك صناعات في مرحلة الصبا ، وصناعات في مرحلة النضج ، وصناعات في مرحلة الشيخوخة : فما كان منها في مرحلة الصبا اندفع إلى أعلى رأسياً ، وما كان منها في مرحلة الشيخوخة اندفع إلى أسفل رأسياً أيضاً .

وجرى على الصناعات ما جرى على البشر، فقد أخذت توقعات العمر تزيد بمرور الوقت. ولو كانت لدينا عن الفترة من القرن الخامس عشر إلى القرن الثامن عشر منحنيات عديدة مناظرة للمنحنيات التي رسمها هوفمان ، فربما أتاحت لنا توضيح اختلاف هام بينها وبين منحنيات العصر الحاضر ، ويقوم هذا الاختلاف على أن إيقاعات الماضي كانت أشد قصراً

وتدافعاً من الآن ، وأن المنحنيات كانت في الماضي أضيق منها اليوم . كان كل إنتاج صناعي في زمن الاقتصاد القديم توشك أن تصادف نقطة اختناق على مستوى المواد الأولية والائتمان والتقنية والطاقة والسوق الداخلية والخارجية . وهذه أحوال يمكننا اليوم أن نراها ونلمسها في البلدان النامية في عصرنا الحاضر .

وسائل النقل
والمشروع الرأسمالي

وسائل النقل قديمة قدم العالم ، وهي تميل إلى أن تبقى على حالها دون تغيير على مر القرون . ولقد تحدثت في المجلد الأول من هذا الكتاب عن بنية النقل الأساسية العتيقة بوسائلها العديدة الرديئة : القوارب والسفن الشراعية والعربات والحيوانات المكدنة ودواب الحمل ، وطوابير الخيول ذوات الشخاليل التي كانت تملأ الرحب من حولها صلصلة وصليلاً وهي تسير نحو لندن محملة بخزف ستافوردشير أو ببالات الأصواف الريفية ، وقوافل البغال المألوفة في صقلية التي كانوا يربطون ذيل الواحد منها في زمام الآخر [٢٩٧] ، أو أربعمائة ألف من الفعلة يسمونهم البورلاكي كانوا يسحبون السفن على صفحة نهر الفولجا في عام ١٨١٥ وما حوله [٢٩٨] .

ووسائل النقل هي الامتداد الضروري للإنتاج ، إذا أسرعت أسرع كل شيء ، وهذا هو سيمون ڤورونتزوف ، سفير الإمبراطورة الروسية كاترين الثانية في لندن ، يرى أن تزايد الثراء في انجلترة يرجع إلى أن المواصلات تضاعفت خمسة أضعاف على الأقل[٢٩٩]. ولقد جاءت انطلاقة القرن الثامن عشر مواكبة لحركة مواصلات اتجهت إلى استغلال كامل للوسائل القديمة دون تجديد تكنولوجي ثوري . ولكن هذا لا يعني أن هذا التحول مر بغير مشكلات جديدة . ففي فرنسا ، حتى قبل أن تنشأ الطرق الملكية الجديدة ، طرح كانتيون Cantillon [٤٠٠] سؤالاً يعبر عن توقعه أن تتخذ المشكلة أبعاد المتاهة : إذا زادت حركة المرور معتمدة على عدد هائل من الخيول فسنصل إلى يوم يكون علينا فيه أن نطعم الخيول على حساب البشر .

النقل في حد ذاته « صناعة » ، وهكذا عرفّ مونكرتيان Montchrestien، بيتي Petty، ديفو Defoe ، الأب جالياني Galiani ، وغيرهم . يقول الأب جالياني : « النقل ...نوع من أنواع الصناعة »[٤٠١] . ولكنها كانت صناعة عتيقة ، لا ينزل فيها الرأسمالي نزولاً قوياً يصل إلى أعماقها . ولذلك أسبابه : فلم يكن من بين وسائل النقل ما يحقق مردوداً حقيقياً إلا النقل بالعربات. أما النقل الآخر ، النقل الثانوي ، النقل العادي ، البائس ، فكان مهجوراً متروكاً لمن يرضى بربح متواضع . والحقيقة أن تقييم التدخل الرأسمالي يعني التقييم من ناحية العصرية أو القدم ، أو لنقل إنه تقييم للمردود الذي تدره الفروع المختلفة لقطاع النقل. فالرأسمالية تدخلت تدخلاً ضعيفاً في النقل البري ، وتدخلاً محدوداً في النقل بالمركبات النهرية ، وتدخلاً واضحاً في النقل البحري . وحتى في هذه المجالات كان المال يختار ، ولم يكن يسعى إلى الاستيلاء على كل شيء دون تمييز .



عربات لادلو Ludlow لنقل البضائع (شروپشير Shropshire) .

لوحة من رسم ج. أجاس J. -L. Agasse (١٧٦٧- ١٨٤٩) . ونرى هنا وسائل النقل القديمة وقد استغلت أحسن استغلال تحقق أعلى مردود : طريق جيد ، عدد أكبر من دواب الجر . وعلينا أن نقارن شكل الطريق هنا بشكل الطرق القيمة كما رسمها برويجل Bruegel في لوحات عديدة .

(بازل ، متحف الفنون Öffentliche Kunstsammlung, Basel)

وسائل النقل البري

المألوف في وصف وسائل النقل البري أن يقال عنها عادة إنها غير فعالة، فقد ظلت الطرق على مدى القرون على حالتها التي شكلتها الطبيعة أو ما يوشك أن سكون كذلك. ولكن الوصف بعدم الفعالية وصف نسبي : فقد كانت حركة التبادل في الماضي تناسب اقتصاد الماضي ، وكانت العربات ، والدواب ، والعدائون ، والسعاة ، ومراحل التغيير، تؤدي دورها طبقاً لطلب معين. ويحق لنا بصفة عامة أن نقول إن الرأي القديم الذي ذهب إليه زومبارت[٤٠٢] لم يحظ باهتمام كاف ، حتى غفل الناس عنه اليوم ، وكان قد أكد شيئاً تنكره البداهة مسبقاً وهو أن وسائل النقل البري تنقل من المنتجات أكثر مما تنقل وسائل النقل التي تستخدم المياه الحلوة ، مياه الأنهار والقنوات .

ولقد أقام زومبارت رأيه على دراسة ذكية ، منطلقاً من تقدير لحجم النقل في ألمانيا في أواخر القرن الثامن عشر ، فقدر عدد الخيول المستخدمة في النقل بنحو ٤٠٠٠٠، وخرج من هذا العدد بتقدير لحركة النقل السنوية على ظهور الدواب أو بالعربات بخمسمائة مليون طن كيلومتري (ويصح أن نذكر للمقارنة أن حركة النقل السنوية بالسكك الحديدية في عام ١٩١٣ كانت ١٣٠ ضعفاً ، وتلك علامة مثيرة على الانطلاقة الهائلة التي أتاحتها ثورة السكك الحديدية) . أما بالنسبة لمجاري المياه ، فقد حسب عدد المراكب وضربها في متوسط الحمولة وفي سفريات الذهاب والعودة ، فانتهى إلى رقم بين ٨٠ و٩٠ مليون طن كيلومتري . وتطبيقاً على ألمانيا في مجموعها في نهاية القرن الثامن عشر ومطلع القرن التاسع عشر ، وعلى الرغم من حركة النقل الهامة على مياه أنهار الراين والإلبه والأودر، فإن النسبة بين الطاقة الكلية للنقل النهري والطاقة الكلية للنقل البري هي ١ : ٥ . وهناك حقيقة ينبغي ألا نغفل عنها وهي أن رقم الـ ٤٠٠٠٠ حصان لا يحيط إلا بحيوانات النقل المتخصصة ، ولا يحيط بخيول النقل في المزارع وكان عددها في زمن لافوازييه Lavoisier يقدر بمليون ومائتي ألف في فرنسا . وكانت هذه الخيول التي يستخدمها الفلاحون تقوم بعمليات نقل عديدة ، منها ما كان منتظماً ، ومنها ما كان موسمياً. ومعنى هذا أن تقديرات زومبارت كانت أقل من الواقع . كذلك ينبغي ألا نغفل أن التقديرات الخاصة بالنقل النهري أغفلت نقل الخشب بالتعويم على صفحات الأنهار ، وهو قطاع هام .

والسؤال الآن هو : هل يمكن أن نعمم انطلاقاً من النموذج الألماني ؟ الإجابة بالنفي فيما يختص بهولندة حيث يضطلع النقل النهري بغالبية أعمال النقل ، كذلك لا ينطبق النموذج الألماني على انجلترة التي تتخللها أنهار عديدة صغيرة وقنوات صالحة للملاحة، ولهذا يقدر

زومبارت العلاقة بين النقل النهري وبين النقل البري بأنها علاقة تساوٍ. أما بقية البلدان الأوروبية فهي أقل حظاً من الأنهار الصالحة للنقل النهري من ألمانيا . فلا غرابة أن نجد وثيقة فرنسية ترجع إلى عام ١٧٧٨ يبالغ كاتبها إلى حد القول بـ « أن عمليات النقل في فرنسا تتم كلها تقريباً بطريق البر نظراً لما تكتنف الأنهار من صعاب »[٤٠٣] . ومن العجيب أن نرى دوتان Dutens [٤٠٤] في عام ١٨٢٨ يقدر حجم النقل بـ ٤٦ مليون طن ، منها ٤,٨ بالطريق النهري، والباقي بطريق البر (النقل القريب: ٣٠,٩ طن؛ النقل البعيد: ١٠,٤ طن)، ومعنى هذا أن النقل النهري كانت نسبته ١ : ١٠ تقريباً . وجدير بالذكر أن الفترة من ١٨٠٠ إلى ١٨٤٠ شهدت تضاعفاً في عدد العربات[٤٠٥] .

ويرجع حجم النقل البري من ناحية إلى وفرة العربات التي تنقل لمسافات صغيرة، فالعربة في حالة النقل لمسافة صغيرة لا تكلف أكثر مما يكلفه المركب . يشهد على ذلك أن تكلفة نقل القمح في عام ١٧٠٨ من أورليان إلى باريس عن طريق قناة أورليان كانت تساوي التكلفة في حالة نقله عبر الطريق الملكي ، وكانت قناة أورليان والطريق الملكي تعتبران من طرق النقل الحديثة[٤٠٦] . أضف إلى ذلك أن النقل النهري لم يكن يمثل خطوطاً متصلة، بل كان من الضروري الالتجاء إلى التغيير من شبكة نهرية إلى أخرى ، ومن التغيير ما كان عسيراً ، وكان يناظر استخدام الدواب في حمل المراكب ونقلها من نهر إلى نهر في سيبريا أو في أمريكا الشمالية ، فكانت عمليات النقل النهري بين ليون وبين روانه ، أي بين نهر الرون ونهر اللوار تتطلب وجود ٤٠٠ أو ٥٠٠ من الثيران المكدنة لتحمل المراكب من نهر إلى نهر، كانت تستخدم دون انقطاع .

ولكن السبب الرئيسي في الالتجاء إلى النقل البري كان يتمثل في قيام الفلاحين بعرض دائم واسع لخدماتهم ، وكانوا يتلقون مقابل خدماتهم هذه أقل مما كانت تتكلفه فعلياً، وكانت هذه الحال بالنسبة لكل الأعمال المعاونة التي كانوا يقومون بها ، وكان كل إنسان يستطيع أم يلجأ إلى هذ النبع الرخيص فيغترف منه . بل لقد تخصصت بعض المناطق الريفية في النقل ، نذكر مناطق هونسروك وهيسين وتورينجن في ألمانيا[٤٠٧] ، وبعض القرى مثل رمبركورأويو في الباروا التي كانت عرباتها في القرن السادس عشر تصل إلى ميناء أنتڤرين[٤٠٨] ، وكل قرى مناطق جبال الألب منذ وقت طويل[٤٠٩] . وإلى جانب الحوذيين المحترفين ،كانت أعداد كبيرة من الفلاحين تمتهن هذه المهنة عندما تتاح لها الفرصة . ونقرأ في مرسوم فرنسي صدر في ٢٥ أبريل من عام ١٧٨٢ « ينبغي أن يكون النقل بالعربات حراً حرية مطلقة ؛ ولا يجوز أن تكون هناك قيود سوى الامتيازات الممنوحة لعربات الميساجيري [التي تقوم برحلات منتظمة لنقل المسافرين والطرود المحدودة الوزن] ...لا ينبغي اتخاذ أي إجراءات من شأنها تعكير صفو هذه الحرية الضرورية للتجارة؛ والفلاح

الذي يشتغل من حين لحين في النقل بالعربات ، سعياً منه إلى الاستفادة بخيوله ورعايتها، ينبغي أن يكون له أن يمارس هذه المهنة وأن ينصرف عنها دون أية إجراءات رسمية »[٤١٠].

ولم يكن يعيب عمل الفلاحين في هذا المجال إلا عيب واحد هو أنه كان موسمياً . وعلى الرغم من هذا العيب ، فقد عرف الكثيرون من الفلاحين كيف يرتبون أمورهم ، للنهوض بالنقل والزراعة معاً . يدلنا على ذلك المثل التالي : كان ملح پيكيه في منطقة اللانجدوك الفرنسية ينقل على صفحة نهر الرون تحمله قوافل كاملة من المراكب يشرف عليها كبار التجار ، فإذا وصل إلى سيسيل Seyssel ، كان من الضروري حمله براً إلى قرية ريجونفل ، قرب چينيف ، ومنها إلى الطريق المائي مرة أخرى . ويبعث التاجر نيقولا بورلاماكي برسالة في ١٠ يولية من عام ١٦٥٠ من چينيف يقول فيها: « ..ولو لم يكن الفلاحون مشغولين بالحصاد ، لتسلمنا الملح في غضون أيام قلائل » ؛ ثم يكتب في ١٤ يولية : « ملحنا يجرى نقله ، ونحن نتسلم منه كل يوم شحنات ، وإذا لم تعطلنا أعمال الحصاد ، فإنني آمل أن نتسلم الكمية كلها في غضون ١٥ يوماً [...] وهذه القافلة من المراكب تنقل إلينا نحو ٧٥٠ عربة » ؛ وفي ١٨ سبتمبر يكتب : « ... سيصل الباقي بين يوم وآخر على الرغم من أن أعمال البذر الحالية هي السبب في أن العربات المتاحة ليست متوفرة توفراً كبيراً . ولكن عندما يتم البذر سنتسلم الكمية بسرعة .»[٤١١] ونتابع الأحوال بعد مرور قرن من الزمان ، فنقف في بونيڤيل بمنطقة فوسينيي ، يوم ٢٢ يولية من عام ١٧٧١ ، ونرى القمح قد عزّ ، وقر رأي المتصرف على أن ينقل الجاودار على نحو عاجل ليواجه الموقف : « إذا جاع الناس فلا مجال للمناقشة في نوع الخبز الذي يقدم إليهم ليسدوا به رمقهم » ، ولكن المتصرف يكتب إلى نقيب سالانش يقول له : « إننا في عز موسم الحصاد [...] وليس في مقدورنا أن ندبر عربات من الريف على النحو المأمول دون أن نضر بالفلاحين ضرراً ثقيلاً .»[٤١٢] . ولدينا عبارة لذيذة أودع فيها كاتب استكتبه معلم حدادة فكره في يوم ٢٣ من شهر الريح [وهو الشهر السادس من تقويم الثورة الفرنسية ويشمل الأسبوع الأخير من فبراير والأسابيع الثلاثة الأولى من مارس] من العام السادس: «المحراث يمنع الحوذي » ، يعني أن أعمال الحرث تشغل الفلاحين فلا يستطيعون تركها وركوب العربات للقيام بأعمال النقل.[٤١٣]

كانت هناك تلك العمالة التي تعرض خدماتها من تلقاء نفسها عندما يسمح «التقويم» الزراعي بذلك ، وكان هناك نظام عربات سميت عربات البريد وعربات أخرى سميت عربات الميساجيري لها مواعيدها المحددة وهو نظام أخذت به معظم الدول ، ثم كان هناك قطاع نقل حرفي يسعى إلى تنظيم نفسه دون أن يحقق هذا التنظيم في تسعة أعشار الأحوال إلا على نحو أولي ، كان هذا القطاع الحرفي يأتلف من مقاولين صغار يمتلك الواحد منهم عدداً

قليلاً من الخيول ومن العربات . ولدينا إحصاء تناول هانوفر في عام ١٨٣٣ يبين أن الطابع الحرفي للنقل البري بمقاوليه الصغار ظل هو القاعدة . كان أهل هذه الحرفة يتنقلون بين ربوع ألمانيا من شمالها إلى جنوبها ، كما كانوا يفعلون في القرن السادس عشر، يضطلعون بأعمال النقل حيث يجدونها ، فكانوا يسمونها «النقل الحر » أو « النقل الشيطاني » ، وكان أهل الكانتونات السويسرية يسمون هذا النوع من النقل غير المنظم Strackfuhrbetrieb ، يقوم به حوذيون يتلمسون العمل حيثما اتفق ، يسرحون كما يفعل البحارة ، فيخرجون من بيوتهم ، ويبعدون عن أهليهم الشهور الطوال ، وقد تتعطل بهم العربات ، وقد يلقون حتفهم . وقد وصل هذا النشاط الحرفي في مجال النقل إلى أوجه في القرن الثامن عشر . لكننا نلتقي بهؤلاء الحوذيين المسترزقين في القرن التاسع عشر، وأكبر الظن أنهم كانوا مقاولين على أنفسهم لا يعملون في خدمة مقاول من فوقهم [٤١٤] .

وكانت كل أعمال النقل تعتمد على محطات عند مراحل الطرق يقوم في كل منها فندق، ونرى هذه الفنادق في البندقية في القرن السادس عشر [٤١٥] ، ونراها بوضوح أكبر في انجلترة في القرن السابع عشر، وأصبح الفندق مركزاً تجارياً ، وكانوا يسمونه بالفرنسية أوبرج ، وليس ما نسميه اليوم أوبرج شبيهاً بالأوبرج في ذلك الزمان . في عام ١٦٨٦ كانت مدينة ساليسبري ، وهي مدينة صغيرة في دوقية ويلتس ، تستطيع أن تأوي في فنادقها ٥٤٨ من المسافرين ،٨٦٥ من الخيول [٤١٦] . وكان صاحب الفندق في فرنسا وسيط أو قومسيونجي أصحاب حرفة النقل . وعندما فكرت الحكومة في عام ١٧٠٥ في إنشاء مكاتب « لوسطاء أو قومسيونجية أرباب العربات » ، لم تنجح في ذلك إلا في باريس وحدها وإلى حين ، وفشلت في غيرها ، فحملت مسئولية الفشل وأوزارها على هؤلاء الوسطاء من أصحاب الفنادق : « كل المشتغلين بالنقل بالعربات في المملكة يشكون منذ سنوات من أن أصحاب الفنادق ، سواء في باريس أو في غيرها من المدن ، قد نصبوا من أنفسهم سادة مهيمنين على نشاط النقل ، وأصبحوا يعملون تحت إمرتهم ، ولم يعد أحد منهم يعرف صاحب الشحنة الحقيقي ، بل يتلقى الأجر الذي يرتضيه صاحب الفندق ؛ كذلك يشكون من أن أصحاب الفنادق المذكورين يضطرونهم إلى إنفاق المال لديهم حيث يضطرونهم إلى الإقامة فترات لا جدوى منها ، وتؤدي بهم إلى أن ينفقوا كل ما أوتوا ، حتى صعب عليهم الإبقاء على عرباتهم والحفاظ عليها والتكسب من ورائها .»[٤١٧] وتشير الوثيقة نفسها إلى أن حركة النقل بالعربات تصب في باريس في خمسين أو ستين فندقاً . في عام ١٧١٢ يطالعنا جاك سافاري Jacques Savary في كتابه« التاجر الممتاز Parfait Négociant »[٤١٨] بوصف لأصحاب الفنادق يجعل منهم « وسطاء حقيقيين لأرباب النقل بالعربات » ، ويذكر أنهم يتحملون بتسديد ضرائب مختلفة، ورسوم الجمارك ، والمكوس ، ويذكر أنهم يحصلون

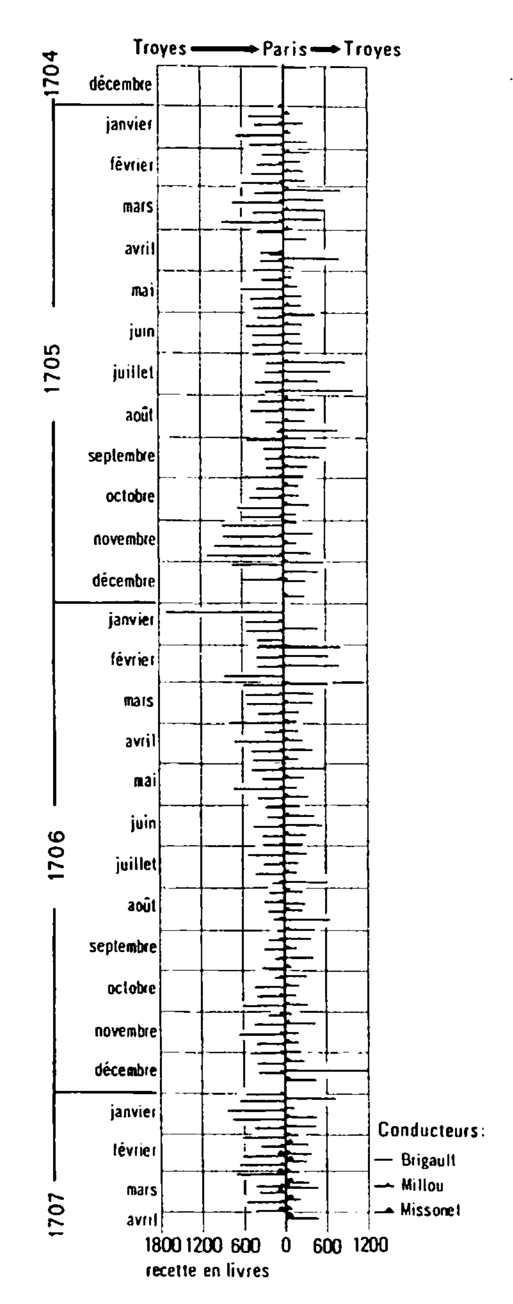
من التجار أجور النقل ويدفعونها لأصحاب عربات النقل . وهذه الصورة هي الصورة التي جاءت في وثيقة الحكومة ، ولكنها هنا ذات سمات مشرقة ، وإن لم تكن بالضرورة أقرب إلى الصدق .

وما دمنا قد عرفنا ما كان من أمر الفنادق ، فإننا نفهم أسباب الرغد الذي نعمت به كثير من فنادق الريف . وإليك هذا الإيطالي الذي أدهشته في عام ١٦٠٦ محاسن فندق في مدينة تروا الفرنسية ، و« السلوك الكريم » الذي سلكته صاحبة الفندق وبناتها ، «وكن جميلات تخالهن إغريقيات » ، وكانت مائدة الفندق تهيأ بالفضيات الباذخة ، وكانت ستائر السرير بديعة تليق بأسقف أو مطران ، وكان الطعام متقناً ، ولكنه استغرب مذاق زيت الجوز مع السمك وطعم « نبيذ أبيض يجلبونه من بورجونديا [خطأ !] ، له عكارة كنبيذ كورسيكا ، وكانوا يصفونه بأنه نبيذ طبيعي ، ويفضلونه على النبيذ الأحمر » – ونجد هذا الإيطالي يضيف بالمصادفة أنه رأى « في اسطبلات الفندق أربعين حصاناً : بل أكثر من أربعين من تلك التي تجر العربات » ولكنه لم يدرك أن هذه الخيول هي إلى حد كبير السبب فيما نعم به الفندق من عيد(٤١٩).

ولم يحتدم التنافس بين أرباب النقل بالعربات وأصحاب الفنادق فحسب ، وإنما احتدم على نحو أشد بين النقل العام وبين النقل الخاص . كان المحتكرون الذين احتكروا عربات الميساجيري الملكية ، وهي عربات كانت تنقل الناس والخفيف من الطرود ، يمنون أنفسهم بالحصول على احتكار النقل بالعربات كاملاً . ولكن المراسيم التي صدرت لصالحهم لم تكن تطبق لأن التجار كانوا يتصدون لها دون هوادة، ولم يكن الموضوع هو موضوع حرية النقل بالعربات فحسب، بل كان أيضاً موضوع أجر النقل بالعربات. وحرية أجر النقل بالعربات... أمر هام بالنسبة للتجارة » كما يقول ساڤاري دي بروسلون « حتى أن قطاعات التجار الستة [في باريس] اعتبروها في مذكرة بتاريخ ١٧٠١ ... بمثابة الذراع اليمنى للتجارة ، ولم يترددوا في القول صراحة إنهم يدفعون ستة جنيهات فقط لأصحاب العربات لنقل بضاعة كان أصحاب احتكار عربات الميساجيري يطالبون بـ ٢٥ أو ٣٠ جنيهاً لنقلها بعرباتهم الاحتكارية . وبينما يرفض أصحاب احتكار عربات الميساجيري تخفيض الأجر الثابت الذي يطلبونه ، يتم الاتفاق الودي بين التجار وبين أصحاب العربات الحرة .»(٤٢٠) ولابد أن نقرأ السطور الأخيرة لننعم بما فيها من مذاق ومضمون بعيد المدى ، ونفهم السبب الذى أبقى على النقل الحر بالعربات وحفظه من كل سوء ، وكان الذي يقومون به من البسطاء وصغار المقاولين . ولعلنا نخرج بالمعنى نفسه إذا فسرنا العبارة التالية التي وردت في « مذكرات » سوللي Sully تشير إلى اعتماده على عدد من الحوذيين الصغار لينقلوا إلى ليون القنابل التي احتاجت إليها المدفعية الملكية المشتركة في حرب الساڤوى،

يقول: « وسعدت عندما رأيت كل الشحنات تصل إلى ليون في ستة عشر يوماً ، ولو لجأت إلى الوسائل العادية ، لتطلب النقل شهرين أو ثلاثة أشهر ، وبتكلفة باهظة لا حد لها »[٤٢١].

وعلى الرغم من ذلك فإن محاور النقل الرئيسية ، المحلية والدولية ، مثل المحور من أنتفرين أو هامبورج إلى شمال إيطاليا ، كانت في قبضة عدد من كبار المحتكرين في مجال النقل من أمثال ليدرر Lederer و كلاينهاوس Cleinhaus[٤٢٢] وأنون Annone وتسولنر Zollner [٤٢٣] . وتحدثنا أخبار مقتضبة من عام ١٦٦٥ عن شركة نقل احتكرت هذا الطريق أو جزءاً منه ، هي شركة فييسكي Fieschi et Cie ولدينا وثيقة ترجع إلى ما بعد هذا التاريخ بعشرين عاماً تطلب فيها الشركة بعض الامتيازات وتمتدح أياديها البيضاء على فرنسا فتقول إنها تنفق في فرنسا كل عام ٢٠٠٠٠٠ جنيه ليفر» هذا المبلغ يتم إنفاقه وتوزيعه على طول الطرق ، منه ما يناله عمال الجمارك في المدن في مقابل المرور ، ومنه ما يدخل خزائن أصحاب الفنادق ، والحدادين ، وصناع العربات ، والبرادعية ، وغير هؤلاء وأولئك من رعايا الملك »[٤٢٤] وكانت لأغلبية هذه الشركات قواعد في الكانتونات السويسرية، وفي الجنوب الألماني حيث تلعب العربات دوراً هاماً حاسماً ، لأنها تربط البقاع شمالى جبال الألب بالبقاع الواقعة جنوبها . ونجد شبكة النقل بالعربات تضم عدداً من المدن منها ريجنسبورج وأولم Ulm وأوجسبورج وخور Chur وقبل هذه وتلك مدينة بازل السويسرية التي تلتقي فيها كل وسائل المواصلات : العربات ، مياه نهر الراين ، قوافل البغال التي تسير في الجبال . ومن الشركات ما كانت تمتلك وحدها ألف بغل [٤٢٥] .فإذا نظرنا إلى أمستردام وجدنا فيها تنظيماً يتسم بالحداثة ، يحدثنا عنه ريكارد الإبن فيقول [٤٢٦] : « لدينا هنا أناس من أولي السعة والثراء يسمونهم أرباب الشحن ، ما على التجار إاذا كانت لديهم بضائع يريدون شحنها [بطريق البر] إلا أن يتوجهوا إليهم . ولديهم عمال يعملون على عربات صغيرة وعربات كبيرة لا يشتغلون في خدمة أحد غيرهم . »ونجد هذه التسهيلات والتشهيلات نفسها في لندن ، أما بقية بقاع انجلترة فلن يتخصص فيها المشتغلون بالنقل بالعربات إلا في وقت متأخر في وسط هذا العالم من التجار وأرباب الصناعة الذين يتنقلون من مكان إلى مكان بائين الحركة في كل طرقات بريطانيا العظمى في القرنين السابع عشر والثامن عشر [٤٢٧] . أما في ألمانيا فإننا نرى حتى مطلع القرن التاسع عشر عدداً من التجار يذهبون إلى أسواق لايبتسيج الموسمية بعرباتهم الخاصة وبضائعهم [٤٢٨] . كذلك لم يسر التطور بخطى سريعة جداً : « ولم تنشأ مؤسسات النقل الكبيرة بالعربات إلا بعد عام ١٧٨٩ ، وبلغ عددها في عام ١٨٠١ خمسين مؤسسة ، وفي عام ١٨٤٢ كانت خمساً وسبعين مؤسسة . »[٤٢٩] .



٢٣- رحلات الذهاب والإياب
باريس - طروا - باريس
بسفن نهر السين

هذا الرسم البياني الذي رسمه جاك برْلان Jacques Berlin يبين لنا أن النقل من طروا إلى باريس كان يحقق عائداً أعلى من النقل من باريس إلى طروا ، إذا أخذنا بأن عدد الرحلات إلى باريس كان ١٠٨ رحلة . ومن باريس ١١١ رحلة : مع الفارق في عدد الرحلات كان هناك تساوٍ بين الاتجاهين ، وهو ما يعني أن عدد الرحلات شهرياً في الاتجاهين كان أقل من ٤ رحلات ، يعني رحلة اسبوعياً تقريباً . ويرجع ارتفاع العائد في الرحلة الأولى في شهر يناير ١٧٠٦ إلى إلغاء رحلة أو رحلتين في شهر ديسمبر السابق .

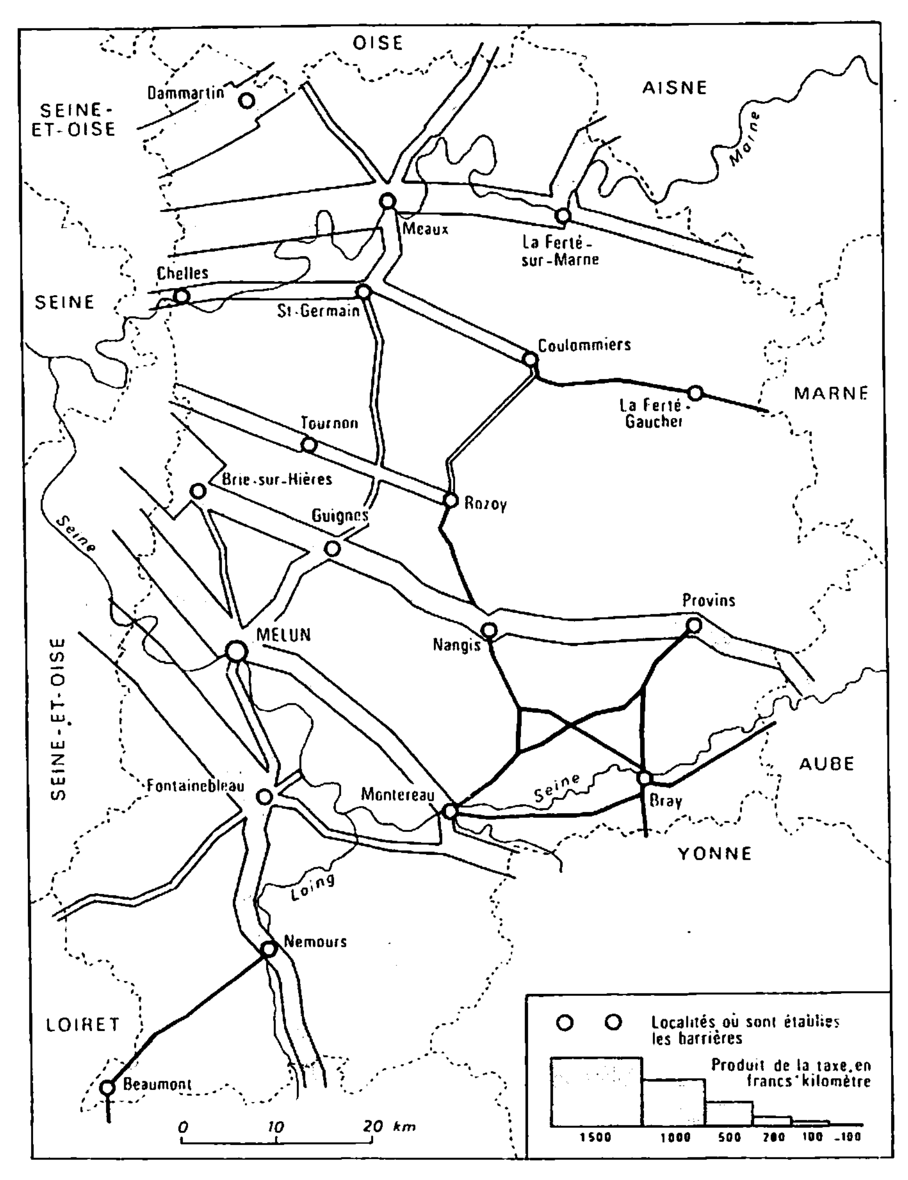
لم يكن على التاجر في هذا التنظيم الحرفي النشيط ، على الرغم من تشبثه بالقديم إلا أن يسلم قياده لأرباب الحرفة فيتولون أمر النقل ، فما الذي يدفعه للتدخل من أجل تنظيم (وربما قال قائل ترشيد) رأسمالي لقطاع تتجاذبه المنافسة الواسعة لصالحه . وكان تجار القطاعات الستة كما رأينا في مذكرة عام ١٧٠١ لا يتورعون عن القول بأن لهم من السيادة على قطاع النقل الحرفي الحر مثل ما للمعلمين أربـاب النقل بالعربات ؟ « مثل مـا ... » أو « أكثر مما كان ...» ؟

النقل النهري

الداخلي

ما أكثر ما أشاد المشيدون بميزات المياه العذبـة ومـا تحمـله من مراكب، وصنادل، وقوارب، وأطواف ، وجذوع شجر يلقونها إلى الأنهار لينقلها التيار، فالمياه العذبة تتيح نقلاً سهلاً ورخيصاً. ولكن هذه الميزات في حقيقتها قليلة ، محدودة .

فمن عيوب النقل النهري التي تتكرر كثيراً ، بل أكثر من الكثير : البطء . بطبيعة الحال عندما يركب الإنسان النهر في اتجاه التيار يمكن أن تقله مركب السوق من ليون إلى أڤينيون في ٢٤ ساعة [٤٣٠] أما إذا كانت المراكب مربوطة الواحدة في الأخرى على هيئة قافلة، من تلك القوافل التي كانت تسير على صفحة اللوار من نانت إلى أورليان ، فوقت النقل ضد التيار يطول ، فإننا نعلم أن رئيس مدينة أورليان في ٢ يونية من عام ١٧٠٩ « اتفق مع النوتية لينقلوا شحنات القمح [= قمح بريتانيا] بأسرع ما تتيح المياه والرياح ، دون إقامة [يقصد دون توقف] ، وإلا ما كان القمح ليصل قبل ثلاثة أشهر » [٤٣١] . إننا هنا بعيدون عن الـ ١٢ كيلومترا يومياً التي يقطعها المراكبية الألمان الذين يركبون الأنهار . ونعرف عن ليون أنها تعرضت لقحط انتهى إلى مجاعة ، وظلت تنتظر قدوم المراكب المحملة بالقمح القادمة من البروڤانس : وكان رئيس المدينة في ١٦ فبراير من عام ١٦٩٤ قلقاً يخشى ألا يصل القمح قبل ستة أسابيع [٤٣٢] . ويضاف إلى البطء الطبيعي أن النقل النهري كان يرتهن بـ« نزوات الأنهار » ، بالمياه عندما تزيد أو تغيض، وبالريـاح وتقلباتهـا، وبالـبرد «عندما يجمد المياه » . ونعلم عن المراكبي أنه إذا وصل إلى مدينة روان [٤٣٣] متأخراً نتيجة مصاعب من شأن المياه ، خارجة عن إرادته ، كان عليه أن يسجل ذلك في وثيقة أمام الموثق. زد على ذلك ما كان يعترض المياه من عقبات من مخلفات تركها أصحابها ولم يرفـعوها، ومن تحويطات أقيمت حول أماكن لصيد السمك، وعمليات تصليح الطواحين المائية ، ومراين التحديد التي تجرفها المياه، وأرصفة الرمل ، والصخور التي لم يكن من الميسور دائماً تحاشيها . ولنتذكر كذلك الرسوم اللانهائية التي كانت تُحَصَّل عند كل مكان



٢٤ـ حركة المرور البرية في منطقة السين والمارن : ١٧٩٨-١٧٩٩

تأسيساً على رسوم صيانة الطرق في الفترة من أول شهر فريمير [شهرالنضج ، وهو من شهور تقويم الثورة الفرنسية ويقابل ٢١ نوفمبر] إلى ٣٠ بريريال [شهر المراعي ويقابل يوم ١٨ يونية] من العام السابع للثورة . هذه الخريطة مأخذة من دراسة لجي اربيللو :

Guy Arbellot," Les barrières de l'An vii " in :

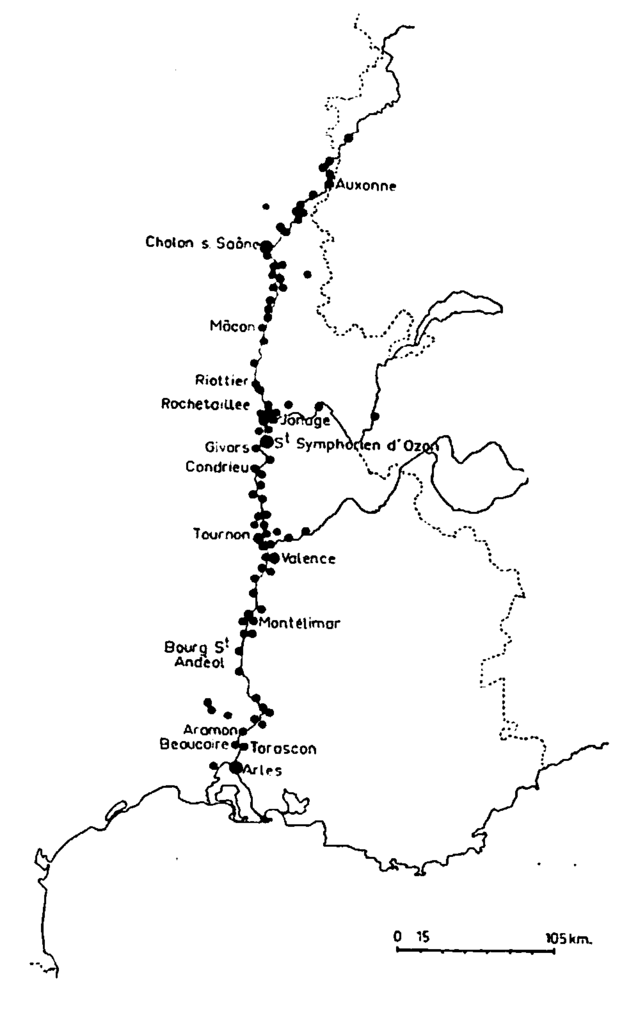
Annales E. S. C., juillet-août 1975, p. 760

للرسو: وكانت هذه المواضع بالعشرات على طول نهر اللوار أو نهر الراين ، وكأنما كانت تهدف إلى تثبيط همة العاملين في الملاحة النهرية . فلا عجب أن نجد في فرنسا سياسة متصلة الحلقات في القرن الثامن عشر تهدف إلى إلغاء الرسوم التي فرضت في وقت متأخر نسبياً وعلى نحو تعسفي ؛ أما الرسوم القديمة فقد ترددت الملكية في إلغائها فقد كان المفروض أن يواكب الإلغاء تعويض المضارين (٤٣٤) .

أما القنوات فهي حل حديث ورشيد : ولكن البطء ظل باقياً فيها تسببه الأهوسة التي أقيمت على القنوات . فقناة أورليان عليها على مسافة ١٨ فرسخاً ثلاثون هويساً ، وقناة بريار عليها على مسافة ١٢ فرسخاً ٤١ هويساً (٤٣٥) ، والقناة الممتدة بين لوبيك وهامبورج عليها العديد من الأهوسة ، ويحدثنا مسافر عرفها في عام ١٧٠١: « ربما احتاج الإنسان إلى ما يقرب من ثلاثة أسابيع للانتقال من هامبورج إلى لوبيك عن طريق هذه القناة ؛ ومع ذلك فالقناة تعج بالمراكب التي تسلكها جيئة وذهاباً » (٤٣٦) .

ولنذكر المشكلة الأخيرة ، والتي ليست أهون المشكلات : مشكلة المراكبية أنفسهم، فهم أناس يتسمون بالخشونة ، والاستقلال ، وهم يتجمعون معاً ويعين بعضهم بعضاً، إنهم جماعة بشرية قائمة بذاتها ، يراها الإنسان على حالها من التفرد على مر القرون حتى القرن التاسع عشر . ونجد الدولة في كل مكان من العالم قد حاولت أن تفرض النظام على عالم المراكبية العارم . وهكذا نرى المدن تفرض عليهم الرقابة والإشراف ، وتحصيهم في سجلاتها . فقد بدأت باريس منذ عام ١٤٠٤ تعد سجلاً للمراكبية بحسب « المواني » على شاطئي السين ، حتى المعداوية الذين ينقلون الناس والبضائع بين شاطيء النهر أُخضعوا لقواعد اتحاد مفتعل أسسته المدينة في عام ١٦٧٢ (٤٣٧) .

كذلك حرصت الدولة على إنشاء خدمات منتظمة تتوالها مراكب تسير في أيام محددة. وأعطت امتيازات لمن يقوم بهذا العمل ، فحصل الدوق دي لافيّاد de La Feuillade في مارس ١٦٧٣ على حق تسيير مراكب ، أو كما كانوا يقولون مركبات مائية ، منظمة على نهر اللوار (٤٣٨) ؛ وحصل الدوق دي جيفر de Gesvres في عام ١٧٢٨ على امتياز تسيير مراكب منظمة على نهر الرون ، وباع هذا الامتياز في مقابل ٢٠٠٠٠٠ جنيه ليفر ، وهذا المبلغ ثروة هائلة (٤٣٩) . وتبع إنشاء هذه الخدمات المنتظمة تنظيم كامل شامل ، وتعريفات ، وشروط التعامل على البر وعلى متن السفن ، بالنسبة للمركبات المائية المنتظمة أو العربات المائية العادية ، أو المركبات التي تشد بالحبال من فوق البر . وأنشئت مراكز للمعلمين المختصين في النقل ، كان المركز يُشترى مقابل ١٠٠٠٠ جنيه ليفر ، على نهر السين من روان إلى باريس ، واستتبع هذا نشأة احتكار لصالحهم (٤٤٠) . ونشبت الخصومات بين الذين يقومون



٢٥ – رسوم مرور وعوائد الجمارك على طول نهري الساؤن والرون في منتصف القرن السادس عشر

يذهب شارل كاريير Charles Carrière إلى أن رسوم المرور على الرون (في القرن الثامن عشر) لم تكن تمثل عائقاً رهيباً كما يتصور المؤرخون والمعاصرون . ولكن إيقاف السفن مراراً من أجل تحصيل الرسوم كان يتسبب في تعطيل وتعقيد حركة المرور اليومية . رسم تخطيطي مأخوذ من كتاب : Richard Gascon, Grand Commerce et vie urbaine au XVIIe siècle, Lyon et ses marchands, 1971, I, p. 152, figure 20-21.

بالنقل وبين المنتفعين به ، بين الناقل والمنقول ، بين المراكب المنتظمة والمراكب العادية ، بين التجار والمراكبية.

فقد نشب صراع عنيف بين مراكبية السوم la Somme وبين تجار أميان وأبيڤيل وسانڤاليري في عام ١٧٢٣ و عام ١٧٢٤(٤٤١) . كان هؤلاء المراكبية يُسمون ***الجريبانية*** نسبة إلى مراكبهم التي تسمى بالفرنسية جريبان gribanes ، وكانت سفناً لا يسمح بشحنها بما يزيد على ١٨ أو ٢٠ طن طبقاً للقواعد المعمول بها ، وشكا هؤلاء من قلة الأجر الذي كان قد حدد قبل خمسين عاماً في ١٦٧٢ . وأشاروا إلى أن الأسعار ارتفعت منذ ذلك الوقت ، وطالبوا بمضاعفة التعريفة . وكان رئيس پيكارديا ، شوڤيلان ، يميل إلى إلغاء كل التعريفات ، وتَرْكِ المجال لحركة حرة بين العرض والطلب ، بين المراكبية والتجار ، فيكون للتجار « حرية نقل بضائعهم واختيار من يستحسنونه لهذه المهمة وبالسعر الذي يتفقون عليه مع المراكبي » . وفي هذه الحالة يفقد الجريبانية في هذه السوق الطليقة ميزة كان الاتحاد الحرفي قد قررها ، وتقضي بالعمل بالدور ، حيث كان على المراكبي أن ينتظر إلى أن يأتي دوره في تحميل مركبه .

ودار حوار يعطينا معلومات مفيدة عن قواعد ممارسة الحرفة ، من بينها توقيع عقوبة جسدية على المسئول عن أي إفساد أو تبديد تتعرض له البضائع المنقولة . ومن بينها أيضاً أن المراكبي الذي يأخذ حمولة من سانڤيليري متجهاً إلى أميان لم يكن له الحق في الرسو « لأكثر من ليلة واحدة » في أبيڤيل ، وإلا تحمل المسئولية وكان عليه أن يدفع التعويض مضافاً إليه الفوائد ، وتعتبر السفينة الجريبان الضمان الأول لأصحاب الديون ، أياً كانوا ، ***حتى المالك نفسه*** » وعبارة حتى المالك نفسه تبين مشكلة مالك السفينة الجريبان ، فقد كانت السفينة أداة من « أدوات الإنتاج » يستخدمها من لا يملكها (٤٤٢) .

ومكننا أن نرى المشكلة بوضوح أكثر إذا تناولنا حالة مثل حالة رونان Roanne (٤٤٣) هذه المدينة التي تطل على نهر اللوار في الموضع الذي يصبح فيه النهر صالحاً للملاحة ، تتصل أيضاً بليون ، أي بالطرق البرية المؤدية إلى نهر الرون ، وتحتل نقطة مفتاحية على محور يمتد من ليون عن طريق نهر اللوار وقناة بريار ، يربط العاصمة بالبحر المتوسط ربطاً مباشراً . وكان نصف نشاط أهل رونان من تجار ومراكبية ونجارين وبحارة ومجدفين وشيالين وفعلة يقوم على أكتاف مراكبها المصنوعة من خشب شجر الشربين – الخشب الأبيض – والتي كانت تنقل البضائع في اتجاه المصب ثم تُكَهَّن عند تمام رحلتها ، وسفنها المصنوعة من القرو المتين والتي جهزت بقمرة جميلة من أجل كبار المسافرين . وسرعان ما حدث تمييز بين المعلمين المراكبية الذين يعملون على مراكب يملكونها ، ومعهم العمال المراكبية والصبيان من ناحية ، وبين التجار المشتغلين بالنقل النهري ، وكانوا رأسماليين صغاراً يمتلكون سفناً يشغلون عليها وكلاء وبحارة من ناحية ثانية . وهكذا نجد في حالات عديدة

فصلاً بين العاملين وبين أدوات العمل . كان التجار المشتغلون بالنقل النهري يسكنون في بيوت طيبة، ويتصاهرون فيما بينهم ، وكانوا يمثلون صفوة تنهض على مردود العمل الشاق الذي يقوم به الآخرون ، ذلك أن الملاحة على اللواركانت تتطلب جهداً شاقاً ، وبخاصة عندما تتدافع المياه في نهر سريع الجريان أمام مراكبية من أولى الهمة والبطولة والمغامرة، يقومون وبخاصة منذ عام ١٧٠٤ بجلب الفحم الحجري من حوض سانت إتيين جنوبي روئان ويفرغون شحناته في سان رامبير . وكان نقل الفحم الحجري إلى باريس ، حيث كانت مصانع الزجاج في سيڤر بحاجة شديدة إليه ، قد غير صورة حركة النقل النهري بين عشية وضحاها ، كذلك غير هذه الصورة وصول براميل نبيذ البوچوليه بالعربات البرية إلى روئان وإلى الموانى في اتجاه المصب ومنها إلى باريس . هكذا جاء بدلاً من خير واحد خيران سعد بهما التجار المشتغلون بالنقل النهري وحققا أرباحاً عظيمة ، وبخاصة التجار المقيمون في روئان وديسيز Decize وديجوان Digoin . وتوسع بعضهم فأصبحوا على رأس مؤسسات نقل حقيقية ، بل نجد مؤسسة بيري لابار Berry Labarre ، وهي أهم المؤسسات ، قد ضمت إليها ورشة لبناء السفن . وكان أعظم نجاح حققته هذه المؤسسة نوعاً من احتكار نقل الفحم . وإذا علمنا أن المعلمين المراكبية استولوا في ٢٥ سبتمبر من عام ١٧٥٢ على سفن مملوكة لبيري لابار محملة بالفحم ، وادعوا أنهم سيُسيِّرونها هم أنفسهم إلى باريس فمعنى ذلك أن صداماً اجتماعياً استعرت ناره في وقت معلوم ثم لم يهدأ بعد ذلك . نعم كانت هناك رأسمالية ما ، ولكن التقاليد ، والعراقيل التي لا تحصى - سواء كانت من الحكومة أو من الاتحادات الحرفية - لم تكن تترك له مجالاً كبيراً للحركة .

أما انجلترة فإنها تبدو في ظاهرها أكثر حرية مما كانت في الحقيقة . لم يكن هناك من شيء أسهل على صاحب فندق أو تاجر أو أي وسيط كائن من كان أن ينشيء مشروعاً للنقل. كان الفحم الحجري يخضع فقط للمكوس إذا نقل بالبحر ، أما إذا نقل بالطريق النهريأو البري في انجلترة فلم يكن يلقى شيئاً من عراقيل ، بل كانت هناك إمكانية نقله من نهر إلى نهر عن طريق خليج هامبر Humber . وإذا كان الفحم المنقول على هذا النحو يرتفع سعره في أثناء هذه الرحلة فإنما كان ذلك يرجع إلى تكلفة النقل، والعبور من شاطيء إلى شاطيء، ولم تكن هذه التكلفة منخفضة : والنتيجة أن فحم نيوكاسل كان يباع في لندن بخمسة أضعاف ثمنه عند خروجه من المنجم . فإذا نقل من لندن إلى الأقاليم بوسائل نقل أخرى ارتفع سعره مرة أخرى وربما وصل إلى عشرة أضعاف[٤٤٤] . أما هولندة فكانت حرية النقل وسهولته على صفحة شبكة القنوات أكثر وضوحاً . كانت هناك عبّارات منتظمة coches عبارة عن سفن صغيرة نسبياً تحمل ٦٠ مسافراً ، وربّانَيْن، ولها حصان واحد[٤٤٥] يشدها ، وهي سفن منتظمة تقوم من المدن المختلفة ساعة بعد ساعة.

ومنهاعَبّـارات تسير بالليل ، وبها قمرات بالأجر ، ومن الممكن أن يسافر الإنسان مساء فينام في السفينة ويصل في صباح اليوم التالى إلى لاهاي .

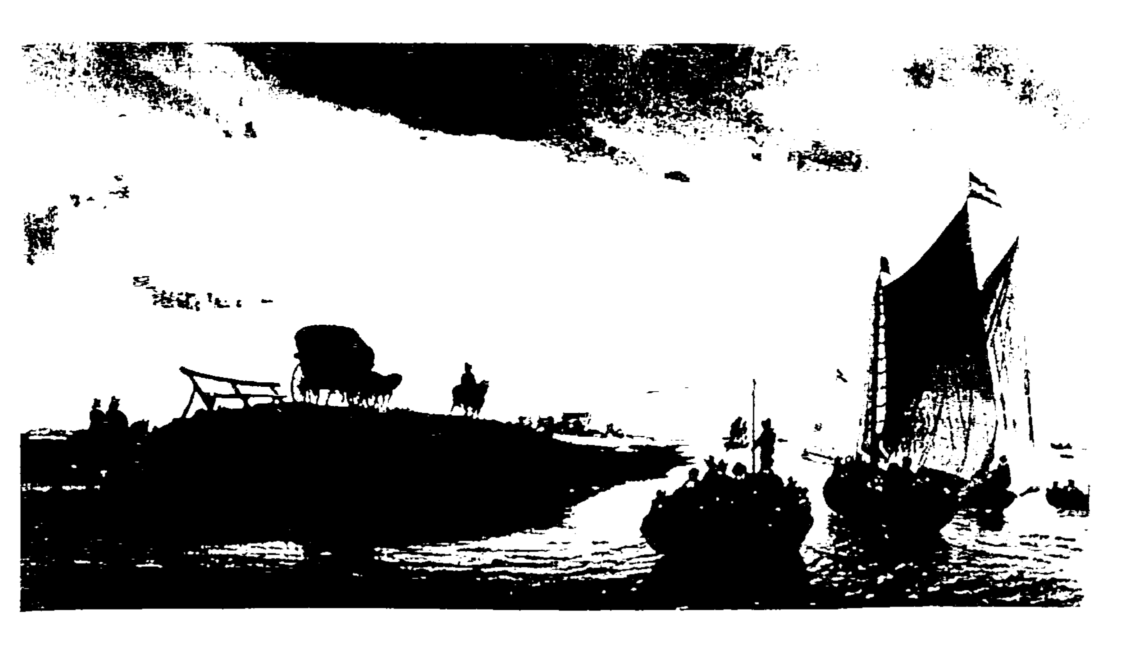
النقل

البحري

كان النقل البحري أوسع نطاقاً وأبعد مدى . كان البحر يعني الثروة . ومع ذلك لم يكن النقل البحري كله في يد رأس المال . كان نشاط النقل البحري متغلغلاً في كل مكان ، في صورة حياة بحرية بسيطة وقوية ، قوامها سفن ، أكثرها عادية بغير سقوف ، تعد بالمئات، تنقل أي شيء يطلب إليها نقله ، من نابلي إلى ليڤورنو أو جنوة ، من كاب كورسو إلى ليڤورنو ، من جزر الكناريا إلى جزر الأنتيل ، من بريتانيا إلى البرتغال ، من لندن إلى دنكرك ؛ واذكر البحارة الذين لا يحصيهم العد الذين يعملون على السفن قرب السواحل الإنجليزية والهولندية ولا يبعدون عنها ؛ أو القوارب الخفيفة التي تركب الأنهار في منطقة جنوة ومنطقة الجنوب الفرنسي ، والتي ربما أغرت المسافر المتعجل الذي لا يخشى البحر بالتوغل فيه .

هذا القطاع الذي نشبهه بالدور السفلي من بناء النقل البحري يعتبر امتداداً لقطاع الفلاحين في بناء النقل البري ، ويدخل في إطار نشاط التبادل التجاري المحلي ، فالريف يطل على البحر ، ويلتحم به التحاماً أساسياً . ولك أن تتبع الشريط الساحلي للسويد أو فنلندة أو بلاد البلطيق ، ثم شليزڤيج ، وهولشتاين ، والدنمرك ، ثم – في ألمانيا – شواطيء هامبورج إلى خليج دولارت Dollart بميناء إمدن Emden الصغير الذي تتصل فيه حلقات نشاط عنيد منوع ، ثم لك أن تتبع بعد ذلك السواحل المتعرجة في النرويج إلى أن تصل على الأقل إلى جزر لوفوتين Lofeten – فسترى أمامك بلاداً ريفية لم تصطبغ حتي القرن السادس عشر بصبغة المدينة إلا في حدود ضيقة ، ولو لقيت استثناء فهو استثناء يؤكد القاعدة . كانت كل هذه السواحل تغص بسفن قروية ، يغلب عليها البساطة والتواضع، تنقل شيئاً من كل شيء : القمح ، الجاودار ، الخشب (ألواح ومراين وعروق وأوتاد ومكونات البراميل) ، والقطران ، والحديد ، والملح ، والتوابل ، والتبغ ، والأقمشة . وعن طريق الفيورد النرويجي قرب أوسلو ، كانت هذه السفن القروية تخرج في قوافل طويلة تحمل بخاصة الخشب المتجه إلى انجلترة أو إلى اسكتلندة أو إلى ميناء لوبيك القريب [٤٤٦] .

أما السويد التي احتلت المضايق ، ووضعت يدها على إقليم هالاند على الساحل الغربي الدنمركي إلى أن تم توقيع اتفاقية السلام في برومسيبرو في عام ١٦٤٥ ، فقد ورثت ملاحين قرويين نشيطين كانوا ينقلون إلى الخارج حجر البناء والخشب ، ويجلبون شحنات



العبّارة بريشة رويسدال Ruysdael. وكانت الحركة كثيفة على الخطوط المائية في هولندة من أنهار ونهيرات وقنوات. وكانت العبارة النمطية هي تلك التي يشدها حصان على البر . وكانت هناك عبّارات كبيرة وفاخرة مزودة بكبائن ، وتسير ليلاً . (لاهاي ، مجموعة Marcel Wolf) .

من التبغ، وربما ظلت هذه السفن تتنقل في الصيف بين موانيء النرويج وموانيء البلطيق، واكتفت بالمال الذي كسبته ، فبقيت في مياه المضايق الآمنة قبل أن يعصف الجو مع قدوم الشتاء . ولقد لعبت هذه السفن التي عرفت باسم « شوتن » دوراً هاماً في حرب سكانيا التي استمرت من عام ١٦٧٥ إلى عام ١٦٧٩ ، وكانت هي التي نقلت في عام ١٧٠٠ جيش كارل الثاني عشر إلى جزيرة زيلاند المجاورة (٤٤٧) .

كذلك تدلنا الوثائق المتفرقة على أن الصورة كانت في فنلندة مشابهة لما رأينا في بلدان أوروبا الأخرى . نرى الفلاحين ، والملاحين ، والتجار الصغار يستخدمون المراكب القروية المتواضعة ليبحروا إلى ريفيل ، ثم إلى هيلسنجفورس التي أنشئت في عام ١٥٥٤؛ وقد نرى فلاحين من جزيرة روجن ومن الموانيء القروية عند منصب نهر الأودر يبحرون إلى دانتسيج : أو نرى سفن نقل متواضعة تحمل من هوبسوم Hobsum في يوتلاند القمح والشحم أو الجامبون الفلاحي إلى أمستردام (٤٤٨) .

كل هذه الأمثلة ، وكثير غيرها - من بينها بكل تأكيد ما كان يجري في بحر إيجة - توحي إلينا بصورة ملاحة عتيقة ، بناة السفن فيها هم الذين يشحنون السفن ، وهم الذين يبحرون بها ، مضطلعين هكذا بكل المهام والوظائف التي تنضوي عليها المبادلات التجارية عبر البحر .

والصورة في أوروبا الوسيطية واضحة جلية ، نستبينها من مراجعة قوانين بيرجن Bergen التي ترجع إلى عام ١٢٧٤ ، أو قوانين أوليرون Oléron الصادرة في عام ١١٥٢، أو شِرْعة أولون Olonne ، فقد كانت السفينة التجارية تبحر أصلاً بطريق المشاركة communiter (٤٤٩) . وكانت السفينة ملكاً لمجموعةصغيرة من الحائزين ، ونقرأ في قوانين أوليرون : « والمركب ملك عدد من الشركاء » ، لهم أماكن محددة على متن السفينة ، يشحنون فيها بضائعهم في حينها ؛ وتسمى هذه الطريقة من التعامل ، طريقة تخصيص مكان لكل شريك . وجماعة الملاك هي التي تتخذ قراراً بالرحلة ، وبموعد الإقلاع ، عندما يكون كلٌ قد فرغ من وضع بضاعته في مكانها ، ويتعاونون في هذا العمل ، يستعين الجار جاره ويعينه. فإذا ركبوا السفينة كان على كل منهم نصيبه الذي يؤديه في المناورة والحراسة والشغل، وكان المألوف أن يصحب كلٌ واحد منهم غلاماً يعمل بالأجر ، وكانوا يقولون إنه يعيش على ما يقدمه مخدومه إليه من خبز وخمر ، وكان ينوب عنه خاصة في تأدية السخرة ، وكان إذا وصلت السفينة إلى الميناء المقصود تولى عنه العمل فوق السفينة ، حتى يتفرغ سيده لشئون التجارة . وكانت قيادة السفينة تعقد لثلاثة : الربان ، والخلاصي ، والديدبان ويتلقون أجورهم من الشركاء جميعاً ، ويأتمرون بأمر رئيس هو واحد من الشركاء يختارونه من بينهم ، وليس هذا الرئيس هو ما عرف فيما بعد باسم رب السفينة بعد الله ، فقد كان واحداً من جماعة، وكان يشاور رفاقه في الأمر ، ولا ينال من أجر على هذا العمل المؤقت إلا هدايا رمزية هي : قبعة ، وسراويل ، ودنٌ من الخمر . وهكذا كانت السفينة المشحونة جمهورية ، بكل إو جل ما في الكلمة من معنى ، طالما ساد الوفاق بين الشركاء ، وهو ما كان العرف يحض عليه . وكان هذا اللون من المشاركة معروفاً في المناجم قبل أن تدخل إليها السيطرة الرأسمالية . كانت الأمور تجري بين هؤلاء التجار الملاك البحارة دون حساب طويل أو تقسيم : فلم يكن هناك أجر شحن يدفع ، لأن كل واحد منهم قد دفع عينياً أو في صورة خدمات ؛ أما المصروفات العامة - من قبيل المؤن والتسليح الخ - فقد كانت تدفع من صندوق مشترك كانت له أسماء مختلفة بحسب المنطقة ، فأهل مارسيليا يسمونه الحساب المشترك ، وأهل أولون يسمونه « المحفظة الكبيرة » الخ . والخلاصة أن « الأمور كانت تسوى دون محاسبة » وهذه عبارة واضحة وضوحاً لا نرى فيه عوجاً ولا أمتاً أخذناها من كتاب لوي بواتو Louis-A. Boiteux (٤٥٠) .

JE François Ledoux demeurant à Cherbourg
Maître après Dieu du Navire nommé La Marie Joseph du port
de Cinquante Tonneaux ou environ, étant de présent à Cherbourg, pour du premier tems
qu'il plaira à Dieu envoyer, aller à droite route à Rouen
reconnois & confesse avoir reçu & chargé dans le bord de mondit Navire, sous le franc-Tillac
d'icelui, de vous Messieurs POTEL, Freres la quantité de vingt huit
tonneaux soudes de Varecq, allant en Basse de ... pour la Verrerie
, pour Compte & Risques de qui il appartiendra

le tout sec & bien conditionné & marqué de la marque en marge; lesquelles Marchandises je
promets & m'oblige porter & conduire dans mondit Navire, sauf les périls & risques de la Mer,
audit lieu de Rouen & là les délivrer à Mess: Le Borgne et Compe
en me payant pour mon Fret, la somme de Douze Livres par tonneau, pour
toutes choses
avec les avaries selon les Us & Coutumes de la Mer. Et pour ce tenir & accomplir, je m'oblige
corps & biens avec mondit Navire, Fret & Apparaux d'icelui. En témoignage de vérité, j'ai signé
trois Connoissemens d'une même teneur, dont l'un accompli, les autres de nulle valeur.
FAIT à Cherbourg, ce dixième jour de septembre mil sept cent soixante
et quinze ... François Ledoux

بوليصة شحن صادرة من ربان سفينة في ميناء شيربور . A. N. ,62.AQ 33. ارجع ايضا إلى :
Dictionnaire de Savary,II, pp. 171-172.

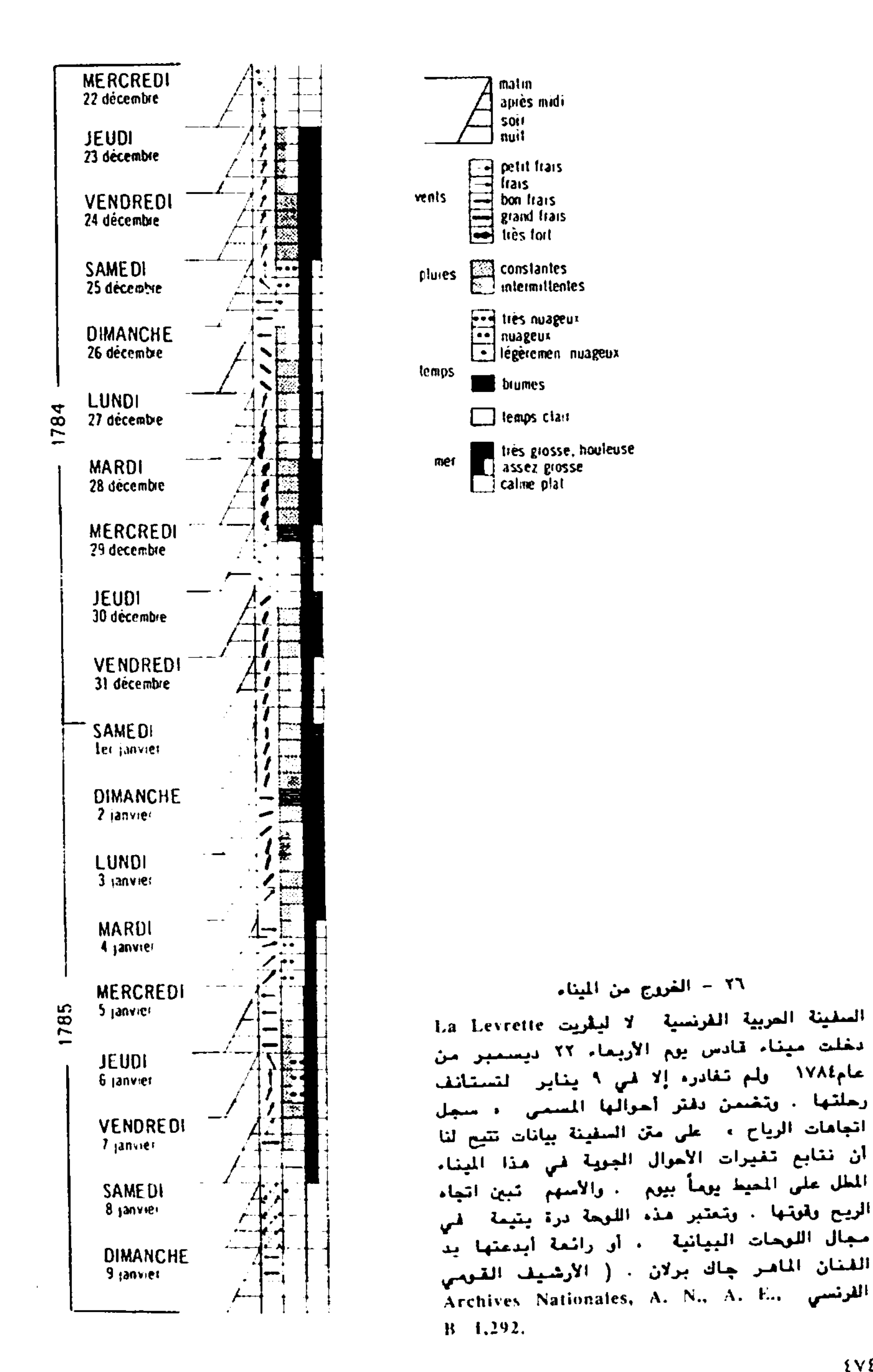
وهانحن أولاء نجد حتى منذ ما قبل القرن السادس عشر أن جسم بعض السفن زاد حجمه بلا حدود ، وأصبح من المحال فنياً أن ينهض ببنائها وصيانتها وقيادتها الشركاء على النحو الذي كان قائماً . وبدلاً من تقسيم السفينة إلى أماكن لكل واحد مكانه الذي يضع فيه شحنته ، أصبحت السفينة تقسم إلى أنصبة أو أسهم أو قراريط ، وكان أكثر التقسيمات شيوعاً هو التقسيم إلى ٢٤ قيراطاً (ولكن هذه لم تكن قاعدة عامة ، فالوثائق تدلنا على سفينة من مارسيليا قسمت بناء على عقد بتاريخ ٥ مارس ١٥٠٧ إلى ١١ قيراطاً ، وقسم كل قيراط ، فكان هناك نصف قيراط ، وثلاثة أرباع القيراط) وكان المساهم يقبض كل سنة نصيبه من الأرباح . ومن البديهي أن المساهم لم يكن يبحر فوق السفينة ، وإذا حدثت مشكلات فالسلطة التي يلجأ إليها هي سلطة القاضي، وهو الذي يحكم له بقبض ما نسميه اليوم كوبون السهم . ولدينا نموذج ممتاز لهذا النظام من نظم الملكية تقدمه إلينا سفن الشحن في راجوزة بإيطاليا في القرن السادس عشر ، وكانت حمولاتها تقترب من ألف طن ، وربما تجاوزته في أحوال نادرة ، وكان الملاك المساهمون في بعض الأحيان يتوزعون على كل الموانيء المسيحية المطلة على البحر المتوسط . وإذا ما وصلت

سفينة الشحن الشراعية في ميناء ، في جنوة أو ليفورنو ، أقبل المساهمون أصحاب القراريط يسعون للحصول على أنصبتهم من الربح ، بالحسنى أو بالتهديد : وكان على القبطان أن يستند في تحديد الأرباح إلى حساباته .

وهذه صورة معبرة عن التطور الذي حدث ، وهي صورة ستتكرر في مجالات النقل البحري في بلاد الشمال الأوروبي ، وفي الأقاليم المتحدة الهولندية وفي إنجلترة والحقيقة أن هذا التطور كان تطوراً مزدوجاً بل ثلاثياً .

فمن ناحية نلاحظ في هذا التطور أن العلاقات بين السفينة وأصحاب المال قد تعددت وتضاعفت ، من أصحاب المال نذكر: ملاك الأسهم أو ملاك القراريط - كما كانوا يسمونهم، ومن أصحاب الثراء الواسع في انجلترة من كان يمتلك قراريط في ٦٧ سفينة [٤٥١] ومتعدي التموين الذين كانوا ، مثلهم مثل المتعدين العاملين في مجال صيد البكلاة ، يزودن السفن بالمواد التموينية والأدوات بشرط الحصول على ثلث الأرباح أو نسبة يتفق عليها .

ومن ناحية ثانية ينبغي علينا ، وقد علمنا أمر المشاركة التي كانت عملية تجارية خالصة مع اقتسام بنسبة معينة للأرباح والمخاطر أن نستحضر في ذهننا طريقة التسليف الشائعة بضمان السفينة التي عرفت بالتسليف البحري ، تلك الطريقة التي استقلت تدريجياً عن العملية الجارية وعن الرحلة التي تزمع السفينة القيام بها ، لتصبح مضاربة مالية محضة. وهناك ترجمة فرنسية مخطوطة تحمل عنوان « ***رفيق التاجر*** Compagnon ordinaire du marchand »[٤٥٢] لكتاب بالإنجليزية صدر في عام ١٦٩٨ ، تشرح بطريقة لذيذة معنى عقد التسلبيف بضمان السفينة ، تقول إنه تقديم قرض بحري ، وكانوا يسمونه آنذاك ***الربا البحري*** usura maritima ، وهي عبارة علينا أن نتنبه لها . وكانت أفضل طريقة أمام صاحب المال تتمثل في التسليف بضمان رحلة في مقابل الحصول على ٣٠ أو ٤٠ أو ٥٠ ٪، بحسب طول الرحلة ذهاباً وإياباً ، وإذا كانت الرحلة تتجه إلى الهند فإنها كانت تطول إلى ثلاث سنوات أو تزيد . فإذا أنت قدمت قرضاً ، فعليك أن تؤمن على مالك، وتحدد المقصود بالضبط : رأس المال المقرض ، زائد الفائدة المتفق عليها - وهنا يكون التأمين اللائق المناسب بين ٤,٥ و٦٪ . فإذا هلكت السفينة في عرض البحر ، أو إذا استولى عليها قرصان استرددت رأس مالك والفائدة المتفق عليها مخصوماً منها نسبة التأمين . وأنت الرابح عن سعة . ويشرح كتاب « ***الرفيق*** » : « هناك اليوم أناس على درجة فائقة من الذكاء، لا يكتفون باعتبار السفينة رهناً ، بل يطلبون أن يقوم تاجر غني بضمان أموالهم.» وقد تكون على درجة أكبر من الذكاء والمهارة فتقترض المال المطلوب من هولندة مثلاً حيث تقل الفائدة عن الفائدة في انجلترة ببنطين أو ثلاثة ، وهكذا فأنت تحقق ربحاً . إذا سارت الأمور على ما يرام ، دون تستخدم مالك الخاص . والذي حدث هنا هو نقل ممارسات



٢٦ - الخروج من الميناء

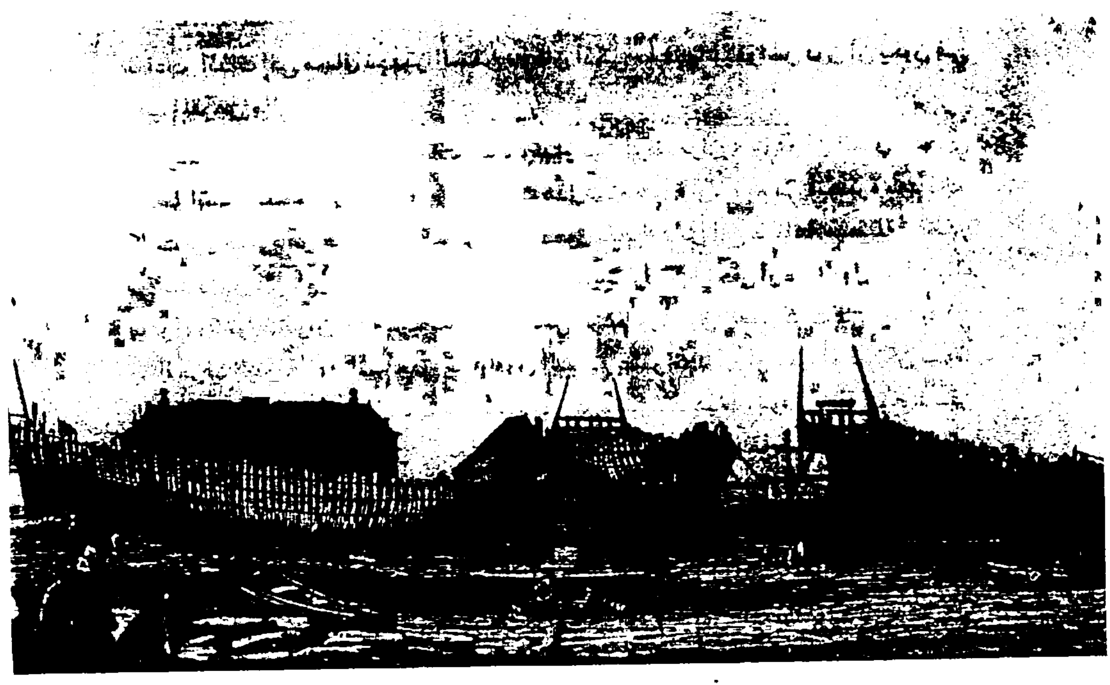
السفينة الحربية الفرنسية لا ليفريت La Levrette دخلت ميناء قادس يوم الأربعاء ٢٢ ديسمبر من عام١٧٨٤ ولم تغادره إلا في ٩ يناير لتستأنف رحلتها . وتضمن دفتر أحوالها المسمى ، سجل اتجاهات الرياح ، على متن السفينة بيانات تتيح لنا أن نتابع تغيرات الأحوال الجوية في هذا الميناء المطل على المحيط يوماً بيوم . والأسهم تبين اتجاه الريح وقوتها . وتعتبر هذه اللوحة درة يتيمة في مجال اللوحات البيانية ، أو رائعة أبدعتها يد الفنان الماهر جاك برلان . (الأرشيف القومي الفرنسي Archives Nationales, A. N., A. E., B 1,292.

شاعت آنذاك إلى مجال تجهيز السفن ، وكان أذكى ما فيها الإقراض دون أن يكون في جيب المقرض مال .

وثمة تطور آخرحدث في الوقت نفسه وسار في طريق موازية ، وهو أن النقل البحري عندما اتسع انقسم إلى أفرع منوعة . حدث هذا في هولندة أولاً ، ثم في انجلترة بعد ذلك. كانت أول صورة من صور هذا التطور هي: تحول بناء السفن إلى صناعة مستقلة . فظهر في ساردام وروتردام (٤٥٣) أصحاب أعمال مستقلون تلقوا من التجار أو من الدول طلبات بناء سفن ، وكانوا قادرين على تنفيذها بسرعة على الرغم من طرق العمل كانت في نصفها في يد الحرف اليدوية . بل إننا حتى في القرن السابع عشر نجد أن أمستردام لم تكن سوقاً للسفن الجديدة أو التي يطلب بناؤها فحسب ، بل أصبحت كذلك سوقاً هائلة لبيع السفن المستعملة . أضف إلى ذلك أن السماسرة تخصصوا في أعمال النقل ، فكانوا يعملون على جلب البضائع للمشتغلين بالشحن ، أو جلب المشتغلين بالشحن إلى حيث تكون البضائع . كذلك ظهر متخصصون في التأمين ، لم يكونوا كما كانت الحال في الماضي تجاراً يمارسون أعمالاً من بينها التأمين ، بل كانوا يعملون في التأمين أساساً . وانتشر التأمين ، على الرغم من أن أرباب الشحن والنقل والتجار لم يكونوا جميعاً يلجؤون إليه بالضرورة. هكذا كان الوضع في انجلترة أيضاً ، حيث بدأ نشاط شركة اللويدز في التأمين بدايته الصاعدة إلى الثراء ، كما نعلم جميعاً .

لا مراء في أن قطاع النقل البحري برحلاته الطويلة قد شهد في القرن السابع عشر، وبخاصة في القرن الثامن عشر ، تعبئة رؤوس الأموال والأعمال . كان رجال المال ومتعهدو التطقيم [على الرغم من أن كلمة armateur أي متعهد التطقيم لم تظهر إلا نادراً] لا غنى عنهم بالنسبة للتطقيم والتجهيز والرحلات الدائرية الطويلة التي تستمر لبضع سنوات. حتى الدولة تدخلت هنا بإلحاح ، وهذا موقف ليس بالجديد في حد ذاته ، فقد كانت هناك سفن مجدافية كثيرة المجاديف سميت galere da mercato في القرنين الخامس عشر والسادس عشر، كان مجلس الرئاسة السنيوريا في البندقية يبتنيها ويضعها تحت تصرف التجار الكبار ليقوموا برحلات تجارية كبيرة ؛ كذلك كانت السفن البرتغالية العملاقة التي عرفت باسم الكركات كانت ملكاً لملك لشبونة؛ من هذا القبيل أيضاً السفن الكبيرة التي سيرتها شركات الهند (وسأعود إلى الحديث عنها) كانت رأسمالية - إذا صح التعبير - وكانت في الوقت نفسه ملك الدولة .

ولكننا للأسف لا نعرف جيدا تفصيلات هذا التطقيم ، ولا نعرف المصدر - الذي لا شك في أنه كان متعدد الروافد - الذي جاءت منه رؤوس الأموال التي كانت تموله . ولهذا فقد اهتممنا ببعض الحالات التي عرضت لنا ، وتوفرت لدينا وثائقها ، فنحن لم نخترها ، ولو كنا



ترسانة بحرية في أمستردام

رسم بالحفر بحمض النيتريك ، من عمل الفنان باكوزن L. Backuysen (١٦٣١-١٧٠٨)

المتحف القومي .

اخترناها من بين حالات عديدة ، لبدا الاختيار سيئاً ، لأنها حالات فشل ، والحقيقة إذن أننا لم نخترها هي بالذات دون غيرها ، ولكن المؤرخ مرتبط ارتباطاً وثيقاً بالوثائق التي تتاح له. أضف إلى ذلك أن الرحلات التي تُمنى بالفشل وتتبعها قضايا تترك من الأثر أكثر مما تترك الرحلات الناجحة الرابحة .

في ديسمبر من عام ١٧٨٧ كان اثنان من رجال المال الباريسيين لا يزالان يجهلان النهاية التي يمكن أن تنتهي إليها قضية كارنات Carnate ، وهي سفينة قام السادة بيرار واخوتهم وشركاؤهم Bérard Frères et Cie في لوريان Lorient بتطقيمها وتجهيزها في عام ١٧٧٦، أي قبل ١٢ سنة، بهدف القيام برحلة إلى جزر فرنسا [ماوريشيوس] وبوربون [لونيون]. ثم إلى پونديشيري ، ثم مدراس ، ثم الصين . وكان الرجلان قد قدما قرضاً بحرياً برهان السفينة والحمولة قدره ١٨٠٠٠٠ جنيه ليفر بفائدة قدرها ٢٨ ٪ من الأرباح

البحرية، لمدة ٣٠ شهراً . وكانا من الحذر بحيث أمّنا على أموالهما لدى أصدقاء في لندن. والذي حدث أن السفينة كارنات لم تصل إلى الصين قط . كانت السفينة قد تعرضت لعطب عند المرور برأس الرجاء الصالح ، ثم أصلحت ، وأبحرت إلى جزيرة فرنسا ، وإلى بونديشيري حيث أصيبت بالعطب من جديد . ولكنها أبحرت رغماً عن ذلك من بونديشيري، وتبعت مسار نهر الكنج إلى شاندرناجور ، وجرى إصلاح العطب ، وبقيت في وقت الرياح الموسمية الشتوية هناك من ٢٥ سبتمبر إلى ٣٠ ديسمبر ١٧٧٧ . ولما كانت قد أخذت حمولة من البنغال فقد عادت إلى بونديشيري ، ومنها يممت شطر أوروبا وفي الطريق طلع عليها القراصنة الإنجليز واستولوا عليها عند سواحل إسبانيا في أكتوبر من عام ١٧٧٨ . وكان المفروض أن يدفع المؤمنون اللندنيون ، أسوة بما كان يحدث دائماً ، ولكن المحامين الذين ترافعوا عن المؤَمنين أمام المحكمة العليا في لندن دفعوا بأن السفينة كارنات قد خرجت عن مسارها بمحض إرادتها بعد أن بلغت جزيرة فرنسا ، وكسبا القضية . وكان على رَجُلَيْ المال أن يرجعا على المطقِّمين ، فإذا كانت السفينة قد حادت عن مسارها ، فالمسئولية تقع على عاتقهم . وبدأت قضية جديدة [٤٥٤] .

والقضية الثانية ، هي قضية إفلاس بيت ***هاريلوس ومينكنهاوزر وشركائهما*** Harelos, Menkenhauser et Cie في نانت Nantes في عام ١٧٧١ ، وهي قضية لم تكن في عام ١٧٨٨ قد سويت بعد . كان من بين الدائنين رجل يدعى ڤيلهيلمي ، وصف بأنه أجنبي ، ولا نعرف شيئاً آخر عنه ، شارك بنصيب قدره ٩/٦٤ ، قيمته حوالي ٦١٣٠٠ جنيه ليڤر، على خمس سفن من سفن متعهدي التطقيم ، وكانت آنذاك في البحر . وحدث عند نظر القضية ما يحدث في مثل هذه القضايا ، إذ قسم الدائنون إلى فئتين ، فئة لها الأولية ، وفئة من الدرجة الثانية . ووجد المحامون من الحجج ما دعم وضع ڤيلهيلمي في الفئة الثانية ، وهذا ما قرره مجلس التجارة في ٢٥ سبتمبر من عام ١٧٨٨ ، ناقضاً بذلك حكم محكمة بريتانيا في ١٣ أغسطس ١٧٨٣ . وأغلب الظن أن ڤيلهيلمي لم يسترد ماله . ولا علم لنا إذا كان قد أمن عليه، ورجع على المؤَمِّنين . والدرس الذي نخرج به من هذه القصة أن الإنسان يمكنه أن يخسر القضية حتى إذا كان يمسك بكل الخيوط في يديه ، إذا واجه محامين يدافعون في صلابة لا تلين عن منطق حججهم . وأعترف أنني تصورتهم وهم يصولون ويجولون في المحكمة وتمتعت بالاستماع إلى مرافعاتهم في مخيلتي .

ولكن الإقراض البحري الذي يطلق عليه بالفرنسية مصطلح مقابله الحرفي « المغامرة الكبيرة prêt à la grosse aventure » ، حتى إذا غُطي بالتأمين ، يظل عرضة للمخاطرة، ولكنها مخاطرة محدودة ، ولكنه يستحق السعي، فالفائدة التي يحققها كبيرة عندما تكون الرحلة بعيدة ذات استثمارات ضخمة، ومدد طويلة ، وأرباح عالية. فلا غرابة في أن نجد

الإقراض البحري ، وهو عملية معقدة من نوع المضاربة لا يسعى صاحبها فيها إلى تحقيق الربح من وراء النقل بقدر ما يسعى إلى تحقيق الربح من وراء التجارة ، تمثل الوجهة الوحيدة التي توجهها رأس المال الكبير في قطاع النقل البحري . أما أعمال النقل العادية إلى مسافات قريبة ، أو على مسارات كانت تبدو في عصر الملك القديس لويس طويلة طولاً مفرطاً ثم أصبحت بمرور الوقت عادية مألوفة ، هذه الأعمال تركها رأس المال حرة لصغار الأرْزُقيين . وكانت المنافسة تلعب دورها فتهبط بتكلفة النقل لصالح التاجر ، وهذا الوضع يماثل تمام المماثلة الوضع في مجال النقل البري .

وهكذا نجد في عام ١٧٢٥ سفناً إنجليزية صغيرة ترتمي بكل ما في الكلمة من معنى على نشاط النقل المتاح في أمستردام وفي غير أمستردام من المرافيء الهولندية [٤٥٦]، وتعرض خدماتها واستعدادها للقيام برحلات تصل حتى البحر المتوسط ، بأسعار أقل بكثير من الأسعار الجارية ، مما أوقف حال السفن التي كان حتى ذلك الحين تعمل على هذه المسارات ، وكانت سفنا فرنسية وهولندية عالية الحمولة ، كثيرة العمالة ، مزودة بمدفع تحمي به نفسها عند الملمات إذا خرج عليها قراصنة من البربر . وقدم هذا دليلاً عملياً آخر على أن السفن الضخمة لم تنتصر في معركتها ضد السفن ذات الحمولات المتواضعة . بل لقد ثبت أن العكس هو الأقرب إلى الترجيح في مجال عمل يبدو هامش الربح فيه ، إذا أتيح لنا أن نحسبه ، محدوداً . وفي هذا المقام كتب إليّ مؤرخ بلچيكي هو بروليه W. Brulez يقول: «تبين حسابات ثلاث عشرة رحلة قامت بها السفن الهولندية في السنوات الأخيرة من القرن السادس عشر ، وكانت في أغلبها من شبه الجزيرة الإيبيرية إلى بلدان البلطيق علاوة على رحلة من إلى چنوة وليڤورنو أن الربح الكلي الصافي كان حول ٦٪ . كانت هناك رحلات بطبيعة الحال تدر ربحاً أعلى ، ولكن كانت هناك أيضاً رحلات تنتهي بمتعهد التطقيم إلى تقفيل الحسابات بالخسارة ، ومن الرحلات ما تساوت فيها الخسائر والأرباح .» ومن هنا نفهم سبب فشل المحاولة التي جرت في أمستردام في عام ١٦٢٩ وفي عام ١٦٣٤ لإنشاء شركة تحتكر التأمين البحري . فقد تصدى التجار للمشروع ، واحتجوا بحجج منها أن نسب التأمين المقترحة تزيد على نسب الأرباح المتوقعة ، فإن لم تزد عليها فهي تلتهم منها جانباً هائلاً يفوق المألوف . كان هذا هو بطبيعة الحال الوضع في مطلع القرن السابع عشر . وترتب على هذا الوضع ما رأيناه من وجود كمٍ ضخم من السفن الصغيرة يشغلها صغار المقاولين ، أو ما انتهت إليه الحال من أن السفينة كان يمتلكها مالك واحد ، ولم تكن تقسم إلى أنصبة على مشاركين. تنطبق هذه الملحوظات على الغالبية الغالبة من السفن الهولندية التي كانت تتعامل مع بلدان البلطيق ، أو التي كانت تدخل في الدور (بالهولندية beurt) وكان هذا يعني قيامها، بحسب دورها في قائمة السفن ، برحلات إلى الموانيء القريبة وهي

روان، سان ڤاليري ، لندن ، هامبورج ، بريمن . وهذا أيضا هو السبب في أن الغالبية الغالبة من السفن في هامبورج في القرن الثامن عشر كانت تنتهج هذا النهج .

حقائق بالحساب :

رأس المال والعمل

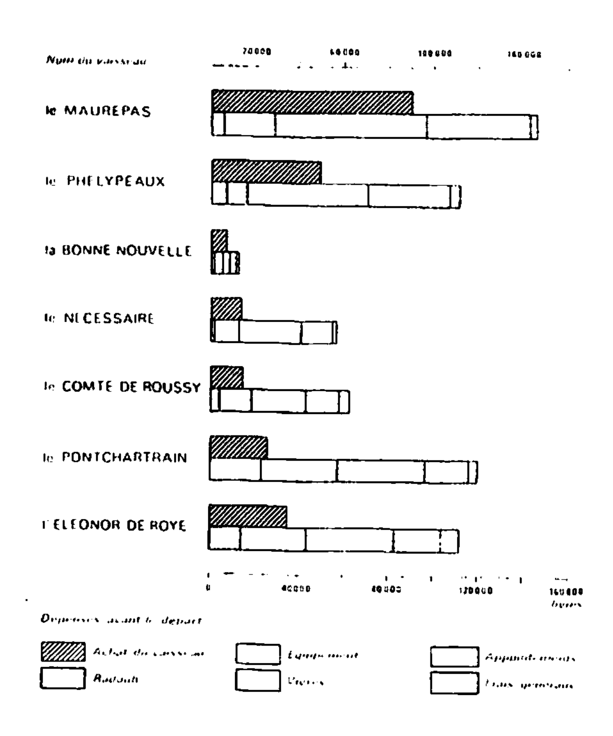
ينبغي علينا ، إذا أردنا أن تكون حساباتنا دقيقة في هذا المجال أن نفعل ما فعلناه إزاء النشاط الصناعي ، فنرسم على نحو تخطيطي نموذجاً محاسبياً ؛ ورسم النموذج يعني استبعاد كل ما هو إضافي ، طارئ ، لانمطي . وإذا نحن نظرنا إلى الملاحة القديمة وجدناها تعج بالمتغيرات الإضافية والطارئة ، ووجدناها تدخل بصورة هائلة في حساب العائد، وهكذا فهي تهز أركان القاعدة إذا كانت هناك قاعدة أصلاً وتغميها فلا تدركها الأبصار. كان عنوان *الحظ في البحر* يشمل قائمة من الكوارث العديدة التي لا يحصيها العد ، منها الحرب ، القرصنة ، الانتقام ، المصادرة ، الملاحقة ، الحبس ؛ وضم إليها نزوات الريح التي تارة توقف السفينة وتلزمها الموانئ وتفرض عليها التعطل والبطالة، وتارة تدفع بها إلى بعيد ؛ وأضف إليها العوار من تسرب الماء ، إلى تحطم الصاري ، إلى تكسر الدفة ؛ وزد عليها الغرق قرب الساحل أو في أعالي البحار عندما تكون السفينة محملة بالبضائع أو خالية ؛ والعواصف التي تضطر الملاح إلى تخفيف الشحنة بقذفها في اليم؛ ولا تنس الحريق الذي يحيل السفينة إلى شعلة متأججة حتى إن خشبها يستعر تحت خط الطفو . بل إن الكارثة يمكن أن تلم بالسفينة وهي على وشك دخول المرفأ الذي تبتغيه: وما أكثر سفن كاريرا دي إندياس [خط أمريكا] التي ابتلعتها المياه وهي وترتطم بالتقاصير الرملية في سان لوكار دي باراميدا على بعد ساعات قليلة من مياه إشبيلية الرائقة ! وإذا كتب مؤرخ وهو يتحدث عن السفن إنها صنعت لتعيش عشرين أو خمساً وعشرين سنة ، فهو يتحدث عن ألحد الأقصى الذي يرجوه لها إذا واتاها الحظ .

ولهذا فإن طريقة اتخاذ نموذج تخطيطي ننطلق منه لا تصلح في هذا المجال ، وتفرض علينا الحكمة أن نأخذ بحالات ملموسة وأن نتتبع مسار السفن طوال عمرها ، والمشكلة هنا أن الحسابات كما تمسكها الدفاتر لا تهتم بحساب العائد الذي تحققه السفينة على المدى الطويل ، وإنما نراها في صورة ميزانيات لرحلات ذهاب وعودة ، ولا نجدها واضحة في أمر توزيع المصروفات على بنود . وإن كانت الحسابات التي وجدنا عن رحلة سبع سفن خرجت من ميناء سان مالو (٤٥٧) في عام ١٧٠٦ متجهة إلى ساحل المحيط الهادي تعطينا مؤشرات لها قيمتها ودلالتها. لنأخذ واحدة منها وهي السفينة موريبا Maurepas على سبيل المثال كانت المبالغ التي أنفقت في البداية ، ما كانوا يسمونه la mise-hors ، أو قل رأس المال

المستثمر، ٣١٥ ٢٢٥ جنيه ليفر مقرباً ، والمبالغ التي أنفقت في أثناء رحلة الذهاب ٥١٧١٠، والمبالغ التي أنفقت في رحلة العودة ٨٩٣٨٦: أي أن الإنفاق الكلي كان ٣٧٦٤١١ جنيه ليفر. وإذا نحن قسمنا هذا المبلغ الكلي إلى بندين: رأس المال الثابت (شراء السفينة، تصليحات، تجهيزات ، نفقات نثرية - والنفقات النثرية قليلة جداً) ، رأس المال الجاري (المؤن وأجور الطاقم) نصل إلى الحسبة التالية : رأس المال الجاري مقداره ٢٥١٢٣٦ جنيه ، مقابل رأسمال ثابت قدره ١٢٥١٧٥ جنيه ليفر. ونرى في اللوحة البيانية رقم ٢٧ هذين البندين بالنسبة للسفن الست الأخرى ، وهي في مدلولها مماثلة . ونذكر ، دون أن نبالغ في تقدير المصادفة ، أن الحسابات التي وصلت إلينا في صورة دقيقة عن سفينة يابانية يممت شطر الصين في عام ١٤٦٥ (٤٥٨) في رحلة تجارية طويلة ، تحمل نفس المعنى. بلغ ثمن بدن المركب وتجهيزاتها ٤٠٠ كوانمون ؛ وأنفق على طعام الطاقم طوال الإثني عشر شهراً المتوقعة للرحلة ٣٤٠، وعلى الأجور ٤٩٠ ، ومعنى هذا أن العلاقة بين رأس المال الثابت ورأس المال الجاري هي ١ : ٢ .

كانت الصورة حتى القرن الثامن عشر، سواء كان الأمر يتعلق بسفينة أو يتعلق بمصنع، تبين أن المصروفات في بند رأس المال الجاري تتجاوز مبلغ رأس المال الثابت تجاوزاً بعيداً. ويكفي أن نتصور طول المسارات وما يترتب عليها - من بطء دوران النقود ، وبطء رأس المال المستثمر ، وشهور عديدة من الأجور ومن الإنفاق على الطاقم - لكي نصل إلى هذه النتيجة المنطقية . ولكن الذي حدث في المصانع فيما يتعلق بنسبة رأس المال الثابت إلى رأس المال الجاري في القرن الثامن عشر حدث أيضاً في مجال النقل البحري ، فتغيرت النسبة تغيراً جذرياً . ويمكننا أن نتناول النصف الثاني من القرن الثامن عشر ونستشهد بالحسابات الكاملة لرحلات قامت بها ثلاث سفن من نانت ، هذه السفن هي ***دو نوتون*** Deux Nottons وقامت برحلتها في عام ١٧٦٤ ، والثانية هي **مرجريت** وخرجت إلى رحلتها في عام ١٧٧٦ متجهة إلى سانتو دومنجو ، والثالثة هي ***بايّي دي سوفرين*** Bailli de Suffren التي قامت بالرحلة إلى جزر الأنتيل في عام ١٧٨٧. وتبين حسابات هذه الرحلات أن نسبة رأس المال الجاري إلى رأس المال الثابت كانت على التوالي : ٤٧٧٨١ جنيه ليفر إلى ١١١٥١٧؛ ٤٦١٩٤ إلى ١١٥٥٧٤ ؛ ٢٨٠٩٥ إلى ٦٩٨٢٧. وعلينا أن نذكر أن هذه الرحلات أقصر من رحلة السفن التي خرجت من سان مالو إلى سواحل بيرو(٤٥٩) . النسبة في الحالات الثلاث هي : رأس المال الثابت = ضعف رأس المال الجاري . ومعنى هذا أن الوضع الذي دلتنا عليه أرقام عام ١٧٠٦ قد انقلب إلى العكس.

هذه الدراسات ناقصة أشد النقص ، وقاصرة أشد القصور ، ولا يمكن أن تعتبر حلاً للمشكلة. ولكن المشكلة طُرِحَت وأصبح الاتجاه واضحاً : وهو أن رأس المال الثابت تضخم



٢٧ – رأس المال الثابت ورأس المال الجاري من واقع حسابات السفن السبع .

ابحرت هذه السفن من فرنسا إلى بحر الجنوب ، فلما عادت إلى فرنسا حول عام ١٧٠٧ عملت حساباتها . كانت أعلى المصروفات من نصيب المؤن والأجور . ومعنى هذا أن رأس المال الجاري كان يلعب الأدوار الأولى . اعتمدنا على وثائق الأرشيف القومي A. N. Coloniesm F2 A, 16 واللوحة البيانية من رسم الآنسة جانين فيلدريكورال Jeannine Field-Recural . نجد في اللوحة على اليسار أسماء السفن؛ أما البيانات فتشمل على التوالي : شراء السفينة ، الإصلاحات ، التجهيزات، المؤن ، الأجور ، النثريات .

تضخماً شديداً ، ولم يعد الإنسان هو الفصل الأول في كتاب الإنفاق ، بل كان الفصل الأول هو: الآلة المسيرة ، فالسفينة تعتبر آلة . وإذا أجريت الدراسات وأثبتت أن هذه الفكرة، التي لم يقم الدليل الكافي عليها للآن ، صحيحة ، ودعمتها بالأسانيد ، فستكون لها نتائج كبيرة. فسيكون من الممكن تقريبها من ملحوظات سبق إليها ر. ديفيس، ودوجلاس نورث، وجاري ولتن الذين تبينوا أن هناك فيما يتصل بالنقل عبر اشمال لمحيط الأطلسي تقدماً في الإنتاجية قدره ٥٠٪ في الفترة من عام ١٦٧٥ إلى عام ١٧٧٥ ، أي ٠,٨ ٪ في السنة (٤٦٠) . ولكن إلامَ تعود بالضبط النسبة الجديدة بين رأس المال الثابت ورأس المال

الجاري؟ ما من شك في أنه حدث تعقيد متزايد في بناء السفن ، مثل مضاعفة حجم بدن المركب المكسو بألواح من النحاس ، كما حدث ازدياد في أسعار السفن . ولكن تقييم ازدياد أسعار السفن يتطلب مقارنته بارتفاع الأسعار عامة في القرن الثامن عشر ، كما يتطلب أن نعرف ما إذا كان عمر بدن السفينة قد تغير أو لم يتغير ، وما إذا كان قد أثر على معدل استهلاك المادة . ومن ناحية حدث انخفاض نسبي في أجور الطاقم ، وفي سعر ونوعية الطعام على متن السفن . كذلك حدث انخفاض في عدد أفراد الطاقم بالنسبة إلى سعة السفينة مقدرة بالطن ، وربما حدث في الوقت نفسه تأهيل أفضل لأفراد الطاقم الرئيسيين (القبطان – الضباط – ريس الدفة – كاتب الحسابات) والبحارة الذين كانوا في مطلع القرن الثامن عشر من بروليتاريا الأنفار الكادحين الذين لم يتعلموا شيئاً ذا بال من أساسيات الحرفة . وأخيراً : ما هي الحقائق التي تكمن وراء التراجع الواضح في نظام التجنيد الإجباري الذي كان أساساً قاصراً على تجنيد أفراد البحرية العسكرية ، ولكنه يشهد على الوضع العام لكل البحارة؟ كل هذه أسئلة مطروحة ، مازالت بغير أجوبة مرضية.

ومن البديهي أن تكون إنتاجية السفينة مرتبطة بحجم الشحنات وقيمتها ومصيرها . فنحن لم نحسب إلى الآن إلا أسعار النقل. وإذا كان مالك السفينة محترفاً للنقل فحسب فإن المشكلة تتمثل بالنسبة إليه في تحديد ما يطلبه من أسعار للنقل متناسبة مع النفقات حتى يحقق في النهاية ربحاً . وهذا هو الأسلوب الذي اتبعته في القرن السادس عشر سفن الشحن الشراعية الكبيرة في ميناء راجوزة ، وكانت رحلاتها أساساً رحلات قصيرة. بل هذا هو الأسلوب الذي اتبعته في البحر المتوسط وغيره مئات بل آلاف السفن ذات السعة الصغيرة أو المتوسطة . وكان العمل عليها حرفة صعبة ، معرضة للمخاطر ، لا تعطي من عائد إلا الشيء المتوسط أو القليل . ونلاحظ في الحالات التي درسنا حساباتها أن موضوع تأجير السفينة لم يكن مطروحاً على الإطلاق . إنما كان التجار يقومون بتطقيم وتجهيز السفينة ليشحنوا عليها بضائعهم ، وكانت السفينة تدخل على هذا النحو كجزء في عملية تجارية تتجاوزها أو لنقل تحيط بها . والحقيقة التي سنعود إلى تأكيدها أنه في حالة التجارة البعيدة تبين مخاطر الرحلة وتكاليفها بالقياس إلى قيمة الشحنات المنقولة أن النقل لم يكن من الممكن أن يكون مجرد حرفة تقوم على تأجير السفن وتحقق عائداً مجزياً . ولهذا كان المألوف أن تتم عملية النقل في إطار عملية التجارة التي تدخل فيها دخول الجزء في الكل ، فتكون عنصراً من بين عناصر متعددة تتناول النفقات والمخاطر .

حساب ختامي
نتيجته سلبية

يمكننا أن نلخص هذا الباب الثالث من كتابنا بكلمات قلائل . كان هدفنا الأول فيه وصف قطاعات الإنتاج لكي نتبين الخطوات التي خطتها الرأسمالية في هذا المجال الذي لم تستقر فيه إلا نصفاً عندما نزلت إليه . والظاهرة التي تطالعنا واضحة كل الوضوح تتمثل في أن الحساب الختامي للرأسمالية في مرحلة الصناعة المبكرة كان سلبياً أكثر منه إيجابياً .

فإذا غضضنا الطرف عن بعض الاستثناءات وجدنا أن الرأسمالي ، وكان المقصود بالرأسمالي في ذلك الوقت « التاجر الكبير » صاحب الأنشطة المتعددة المتداخلة ، لم يدخل دخولاً صريحاً إلى مجال الإنتاج . فهو لم يكن قط صاحب أطيان تغوص قدماه في الطين: وإذا صح أنه كان يحصل من الأرض على عائد ، فإن اهتماماته وأرباحه الحقيقية كانت في مجال آخر. كذلك لم يكن معلم ورشة عاكفاً على حرفته ، ولا متعهد نقل . فإذا امتلك واحد من رجال الأعمال هؤلاء سفينة أو أجزاء من سفينة ، أو إذا هيمن هلى نظام للتشغيل في البيوت، فإنما كان يقوم بهذا من منظور هويته الحقيقية : فقد كان رجل سوق وبورصة وشبكات اتصال وسلاسل تجارية طويلة . أو من منظور التوزيع الذي كان آنذاك هو قطاع الربح الحقيقي .

وقد نوهنا بآل بيلليه الذين كانوا يمتلكون سفينة ، ولكن هؤلاء التجار من أبناء بوردو الذين كانوا منغمسين انغماساً شديداً في تجارة الأنتيل، لم يكونوا يعتبرون سفينتهم وسيلة للتوفير في نفقات النقل ، إلا على نحو ثانوي جداً. فمن يمتلك سفينة يستطيع أن يختار يوم قيامها ، وأن يحدد يوم الوصول الملائم ، وربما استطاع أن يصل وحده ويحقق بذلك منافع المحظوظين. ثم إنه يجد في شخص القبطان وكيلاً عنه ينجز هذه أو تلك المهمة، أو يتصرف التصرف الواجب لتتفق مع الظروف المحلية . إن من يمتلك سفينة يجمع في قبضته كل الفرص التجارية . من هذا القبيل التجار الذين اشتروا في عام ١٧٠٦ سفناً في سان مالو وطقَّموها وجهزوها ، كما ذكرنا ، هؤلاء التجار كانوا يهتمون أولاً وقبل كل شيء آخر بالبضائع التي شحنوها في السفن، ووجهوها إلى سواحل شيلي وبيرو ، واهتموا بشحنات البضائع التي ستعود محملة بها. هذه العملية المحفوفة بالمخاطر ، التي قاموا بها في زمن الحرب ، والتي كانت تتطلب الكتمان وتعد بأرباح عالية جداً ، تحققت بالفعل - هذه العملية كانت تتطلب أن يكون القائم بها هو سيد السفينة. وهكذا يتضح أن النقل كان في المقام الثاني في إطار سلسلة من العمليات التي تتجاوزه. ومن هذا القبيل أيضاً ما حدث

في أعقاب موت كولبير عندما قام كبار تجار الخردوات في باريس ، وكانوا من أصحاب الثراء الواسع، باستثمار أموالهم في مصانع النسيج، هؤلاء التجار لم يقدموا على هذا العمل إلا ليحصلوا أولاً وقبل كل شيء آخر على امتياز بيع الأقمشة النكجة في فرنسا وخارج فرنسا. وعندما نازعهم منازعون في هذه الامتيازات تصدوا لهم بكل قوة (٤٦١).

والخلاصة أن تدخل الرأسمالية في مجالات خارج مجالها لا يستند إلى أسباب تبرره في حد ذاتها إلا فيما عز وندر. الرأسمالية لا تدخل مجال الإنتاج إلا إذا دفعتها الضرورة أو اجتذبتها الأرباح التجارية. ولن تغزو الرأسمالية قطاعات الإنتاج إلا في وقت الثورة الصناعية، بعد أن غيرت الآلات ظروف الإنتاج تغييراً جعل الصناعة قطاعاً امتد به الربح. وسيؤدي هذا بالرأسمالية نفسها إلى التحور العميق ، والتعاظم . ولكن الرأسمالية لن تتنازل عن مسلكها الذي يتوافق مع ذبذبات الحركة الاقتصادية، لأن اختيارات أخرى، غير الصناعة، ستعرض لها على مر السنين، إبان القرنين التاسع عشر والعشرين. ولن تكون الرأسمالية في عصر الصناعة مرتبطة بالإنتاج الصناعي دون ما سواه، بل ستكون بعيدة كل البعد عن ذلك.

الباب الرابع

الرأسمالية فى عالمها

إنما تكون الرأسمالية في عالمها وفي بيتها عندما تعمل في دائرة التداول والدوران والتصريف والتوزيع، ولكنها مع ذلك لا تشغل تلك الدائرة كلها وحدها، بل تشغل من هذه الدائرة الموضع الذي يكون التبادل فيه نشيطاً قوياً، في هذا الموضع بالذات تقيم الرأسمالية عادة خطوط اتصالاتها، ومراكز نشاطها المفضلة. والرأسمالية لا تهتم إلا قليلاً بالمبادلات التقليدية، باقتصاد السوق القصير المحدود. حتى في أكثر شرائح هذا المجال تقدماً نجد أن هناك طائفة من المهام تتولاها الرأسمالية، ونجد طائفة ثانية تقتسمها مع آخرين، ونجد طائفة ثالثة من المهام تبتعد الرأسمالية عنها، ولا تحفل بها على الإطلاق. هكذا تختار الرأسمالية، والدولة في أثناء هذا الاختيار تتعاون معها تارة، وتارة تشاكسها، فتكون المشاكس الوحيد الذي يستطيع في بعض الأحيان أن يحل محلها، أو ينحيها جانباً، أو يفرض عليها دوراً ما كانت لتتمناه.

ونلاحظ أن التاجر الكبير يتخلص يوماً بعد يوم، وبدون ما صعوبة، من بعض المهام يلقي بها إلى أصحاب الدكاكين وتجار القطاعي، منها ما يتصل بالجمع والتخزين والبيع بالقطاعي، ومنها ما يتصل بالتوريدات العادية للأسواق، وكلها عمليات صغيرة، أو عمليات تحكمها على نحو مفرط إجراءات روتين ورقابة قديمة جامدة لا تدع للإنسان الكثير من حرية المناورة.

فالرأسمالية تقع هكذا في داخل « إطار كلي »، إطار نراه دائماً أكبر منها، يحملها ويرفعها فوق حركتها هي، فهي تحتل موقعاً عالياً فوق قمة مجتمع التجار. وربما كان هذا الموقع العالي فوق قمة مجتمع التجار هو حقيقة الرأسمالية الكبرى بالنظر إلى ما يتيحه من احتكار مشروع أو فعلي ومن التلاعب بالأسعار. وأياً كان الأمر فإننا نرى من الصواب أن نطل بعين الملاحظة من منظور هذه القمة لنحيط بالصورة العريضة التي يتناولها هذا الفصل من الكتاب، هكذا نقترب من فهم مسارها المنطقي.



صاحب المال والتجارة في البلاد الأجنبية. رسم بالحفر يرجع إلى عام ١٦٦٨.

على قمة
مجتمع التجار

في كل مكان تتطور فيه الحياة التجارية متقدمة نحو العصرية نجدها تأخذ بتقسيم العمل، وما زال تأخذ به وتتحراه، حتى تصبح فريسة لتقسيم شديد للعمل، ولا يرجع السبب في ذلك أن تقسيم العمل هو في حد ذاته قوة، وإنما يرجع إلى اتساع السوق اتساعاً متزايداً، وازدياد حجم التبادل، هما اللذان يحركان تقسم العمل ويضفيان عليه سماته وأبعاده، كما تبين آدم سميث. ثم هناك المحرك الأول والأساسي وهو تدفق تيار الحياة الاقتصادية، هو الذي يؤثِر البعض ويعطيهم أكثر ما في التقدم من قوة وحيوية، تاركاً للآخرين المهام الثانوية، وهو الذي يتجه إلى خلق ألوان من التباين الشديدة في وسط الحياة التجارية.

درجات
التجار

ليس هناك بلد، كائناً من كان، في أي عصر من العصور كان فيه التجار على مستوى واحد وحيد، متساوين فيما بينهم كل التساوي. وإذا رجعنا إلى الوراء، وجدنا قانون القوط الغربيين Lex Visigotorum يميز ***تجار ما وراء البحار*** [١] وينظر إليهم نظرته إلى طائفة من التجار على حدة، فهم تجار من بلاد وراء البحار يتاجرون في طُرَف الشرق - لا شك في أنهم كانوا من السوريين Syri الذين كانوا موجودين في الغرب منذ أواخر الإمبراطورية الرومانية.

وبرزت سمات التباين، وأخذت تزداد وضوحاً بعد الصحوة الاقتصادية في القرن الحادي عشر. فهذه هي المدن الإيطالية، منذ أن عادت إلى تجارة الشرق، تشهد رسوخ طبقة من كبار التجار، ما لبثوا أن أصبحوا سادة بين وجهاء المدن. وتزايدت الهيكلة الطبقية بين التجار مع تزايد الازدهار في القرون التالية. والأرجح أن رجال المال كانوا على قمة هذا التطور. فإذا حان موعد إقامة الأسواق الموسمية في فرنسا ، دفع إليها سادة سيينا بطائفة عرفوا باسم ***الماجنا تافولا*** أي المائدة العظمى، جماعة كبيرة من كبار رجال المال - أطلق عليهم ماريو كيوادانو اسم «آل روتشيلد القرن الثاني عشر » في كتابه عنهم[٢]. وقام ما فعلته إيطاليا مقام المثل احتذته بلدان أوروبا كلها. يمكننا أن نرى في فرنسا حركة التجار الكبار واضحة للعيان في القرن الثالث عشر ، في بايون، بوردو، لاروشيل، نانت، رُوان .... أما في باريس فكان آل أرود، وآل بوبان، وآل باربيت، وآل بي دوا، وآل باسي، وآل دوردون معروفين كتجار كبار جاءت أسماؤهم في كتاب الضرائب في عام

١٢٩٢، وكان جيوم بوربون أكبر دافعي الضرائب في باريس [٣]. فإذا انتقلنا إلى ألمانيا وجدنا فريدريش لوتجه [٤] يحدثنا عن أن التفرقة ظهرت منذ القرن الرابع عشر بين تجار القطاعي وتجار الجملة على أساس طول ازدياد طول مسافة التعامل التجاري، وضرورة التعامل بعملات مختلفة، وتقسيم المهام (معاون، وكيل، تاجر) والمحاسبة التي فرضت الالتجاء يومياً إلى الائتمان. كان التاجر المهم حتى ذلك الوقت قد احتفظ بدكانه الذي يمارس فيه تجارة القطاعي ؛ وكان يعيش على مستوى خدمه وصبيانه، كما يعيش المعلم الحرفي مع عماله. وعندما بدأ الانفصال بين تجار الجملة وتجار القطاعي، لم يتم على نحو كامل بينعشية وضحاها، بل اتخذ في البداية بلا شك صورة ناقصة : ظلت باقية لوقت طويل، وفي كل مكان على نحو أو آخر، حتى في فلورنسة، بل وفي كولونيا نفسها، حيث استمر تجار الجملة يبيعون بالقطاعي [٥]. إلا أن صورة التاجر الكبير كانت تتميز بوضوح عن صورة التاجر العادي الصغير، على المستويين الاجتماعي والاقتصادي جميعاً. وهذا هو الشيء الهام.

صنعت كل المجتمعات في أوقات متقاربة، منها ما سبق ومنها ما تأخر، هياكل هرمية متشابهة، ذات درجات بعضها فوق بعض، يدركها الإنسان درجاتها في لغة الحياة اليومية. فـ ***التاجر*** في بلدان العالم الإسلامي على درجة فوق درجة الحوانيتي، التاجر هو الذي يقوم بعمليات استيراد وتصدير واسعة، ويدير أعماله من داره عن طريق الوكلاء والوسطاء. وهو يختلف كلياً وجزئياً عن ***الحوانيتي*** صاحب الحانوت أو الدكان في السوق [٦]. في مدينة أجرا الهندية، وكانت حول عام ١٦٤٠ مدينة ضخمة عندما مر بها ميستر مانريك، كانوا يستخدمون لفظة ***سوداجور*** Sodagor في الدلالة على « من نسميه عندنا في إسبانيا ميركاديرmercader، بينما كانت طائفة أخرى تتباهى بلقب خاص هو ***كاتاري*** Katari، هو أرفع لقب بين هؤلاء الذين يمارسون في تلك البلاد فن التجارة، ويعني هذا اللقب التاجر الذي ينعم بثراء هائل وثقة عظيمة » [٧]. وإذا عدنا إلى أوروبا وجدنا اللغة تعبر عن فروق مشابهة. في الفرنسية كلمة négociant تقابل الكاتاري، إنه سيد التجار؛ وظهرت هذه اللفظة الفرنسية في القرن السابع عشر دون أن تزحزح على الفور الألفاظ المستخدمة حتى ذلك الحين مثل marchand de gros, marchand grossier, magasinier، وربما قالوا باختصارgrossier، وكانوا في ليون يستخدمون لفظة marchand bourgeois. وفي إيطاليا كان الفارق واضحاً بين mercante a taglio أي تاجر القطاعي وبين negoziante أي تاجر الجملة. ونجد التفرقة نفسها في انجلترة بين tradesman وبين merchant الذي لا يعمل في الموانى إلا في التجارة الخارجية البعيدة. وبالمثل نجد في ألمانيا من ناحية كلمة Krämer ومن ناحية ثانية كلمة Kaufmann أو Kaufherr. وكان كوتروجلي Cotrugli في

عام ١٤٥٦ يرى أن هناك هوة تفصل بين ممارسة التجارة mercatura، وممارسة البيع العادي mercanzia [٨].

وليست هذه مجرد كلمات ، بل هي مؤشرات على فروق اجتماعية بيِّنة كان الناس يعانون منها أو يزهون بها. تربع فوق قمة الهرم الأفذاذ الذين لا يعلو عليهم، والذين يفاخرون بما يعرفون من أمر التحويلات [٩]. وكان رجال المال من أبناء جنوة الذين أقرضوا فيليب الثاني في مدريد ينظرون نظرة الاحتقار إلى الاتجار في السلع ويعتبرونه من عمل أخلاط عجيبة ومنحطة من الناس ؛ كان الاتجار في السلع في نظرهم حرفة البياعين والصغار ؛ وكان كبار التجار يحتقرون أصحاب الدكاكين، وهذا شارل ليون، تاجر من مونفلير، يصرخ مستنكراً في عام ١٦٧٩: « أنا لست تاجر قطاعي، أنا لست بياع سمك بكلاه، أنا قومسيونجي، أنا تاجر جملة » [١٠]. ومن الناحية الأخرى كانت نظرات الحسد والحقد بل والغضب تلاحق كبار التجار. وإليك هذا التاجر من أبناء البندقية المقيم في أنتفرين، والذي يبدو أن نشاطه التجاري لم يكن يحقق إلا نصف النجاح المنشود، يصب جام غضبه على « رجال تلك الشركات التجارية الكبيرة الذين يمقتهم البلاط، ويمقتهم الشعب أكثر من البلاط » و« هم أناس يتباهون باستعراض ثرواتهم » و« كل إنسان يعرف أن « كبار رجال المال هؤلاء يلتهمون الصغار ويبتلعون الفقراء » بما فيهم التجار الصغار [١١]. ولكن أليس من الحق أن نقول أيضاً إن صغار التجار كانوا بدورهم يحتقرون أصحاب الدكاكين الحرفيين الذين يعملون بأيديهم ؟

تخصص

على مستوى القاعدة فقط

فإذا نزلنا إلى الطوابق السفلية من الهيكل الهرمي وجداً أخلاطاً لا تحصى ولا تعد من الباعة الجائلين، والسريحة الذين ينادون على بضاعتهم، وربما أسماهم بعض الإنجليز « traveling market folks » [١٢]، ومن البياعين، وأصحاب الدكاكين، وبتوع خردوات، بياعين النقاضة، والبياعين الكحِّيتي : كل لغة تقدم تشكيلة من الكلمات تدل بها على طوائف هذه الطبقة البروليتارية من التجار. وتضاف إليها كل المهن التي فرزتها دنيا التجارة، والتي تعيش عليها إلى حد كبير : صراف الخزينة، كاتب الحسابات، ماسك الدفاتر، الأبلاسير، القومسيونجي، السمسار بأسمائه المختلفة، متعهد النقل بالعربات، الملاح، الساعي، عامل التحبيش، العتال، الشيال...كانت العبّارة عندما تصل باريس، تنهمر عليها قبل أن تقرب أرصفة نهر السين، سيول من الحمالين تتدفق من القوارب وتغزوها غزواً [١٣]. كان عالم التجار يضم كل هؤلاء، كل هذه الأعداد المتوافقة أو المتناقضة، كل هؤلاء البشر الذين يعيش



البياعون الذين ينادون على بضاعتهم في جنبات روما. كانوا يمارسون على الأقل ١٩٢ حرفة صغيرة مختلفة تشهد على تقسيم العمل على مستوى القاعدة من البياعين من كانوا يبيعون كل المنتجات الزراعية (حتى القش)، ومنهم من كانوا يبيعون منتجات الغابات (من عيش الغراب إلى الفحم النباتي_)، ومنتجات الصيد، ومنتجات الحرف اليدوية (الصابون، المقشات، القباقيب، السلال...) ونجد البياعين الذين يبيعون بالقطاعي (رنجة، ورق، إبر، زجاج، مشروبات روحية، روبابيكيا...) ونجد باعة يبيعون الخدمات (سن السكاكين، تكسير خشب الوقود، خلع الأسنان، الطهي يمارسه طباخون جائلون).

بعضهم على بعض، ابتداء من البياع المتسبب الذي يمشي في مناكب الريف المنعزلة سعياً وراء سبَوبة ولتكن شوال قمح يتسوقه بسعر رخيص، ومروراً بصاحب الدكان الأنيق أو الحانوت الفقير، وبأصحاب المحلات في المدن، وبالبورجوازيين الذين يشتغلون في الموانيء بتموين قوارب الصيادين، وتجار الجملة في باريس، وكبار التجار في بوردو. كل هذا العالم يكون كتلة. ويرافق هذه العالم دائماً المرابون، أشخاص مكروهون ولكن لا مناص عنهم؛ والمرابون أنواع، منهم من يقدم خدماته إلى الكبار في عالم التجار، ومنهم المسكين الذي يقدم قروضاً صغيرة مقابل رهونات. وقد عبر تورجو في عام ١٧٧٠ عن رأيه في أنه ليس هناك أنكى من « ذلك النوع من الربا الذي يسمونه في باريس السلف الأسبوعية الصغيرة، حيث تصل الفائدة أحياناً إلى سولين أسبوعياً على الإيكو المساوي لثلاثة جنيهات : ومعنى هذا أن المستدين يرد المائة جنيه مائة ثلاثة وسبعين وثلث. وعلى الرغم من أن هذه الفائدة الربوية باهظة حقاً فإنها هي التي تسيِّر *تجارة القطاعي* [!] في السلع الغذائية التي تباع في السوق الكبيرة بباريس وغيرها من أسواق المدينة. والذين يستلفون على هذا النحو لا يشْكُون من شروط السلفة، لأنهم لا يستطيعون بغير هذه السلف أن يمارسوا هذه التجارة التي يعيشون منها، والمسلِّفون لا يحققون ثراء كبيراً من وراء هذه الفائدة، لأن هذه النسبة الهائلة لا تزيد عن أن تكون تعويضاً عن المجازفة التي يجازفها رأس المال. والحقيقة أن عجز واحد من المستلفين عن رد السلفة يضيع على المرابي ما يحققه من فائدة من وراء إقراض ثلاثين من العملاء..»

هناك إذن مجتمع من التجار في داخل المجتمع الكبير الذي يحيط به، ومن المهم أن نفهم هذا المجتمع في مجموعه. وفيليب روي مارتان على حق [١٥] في الاهتمام العارم الذي يصل إلى درجة الهوس الذي يتتبع به هذا المجتمع، وهيكله الهرمي الخاص، ولو لم تنصب الدراسات على هذا المجتمع، لما استطاع الإنسان أن يفهم الرأسمالية على حقيقتها. ويكفي أن نذكر أن أسبانيا أشرفت، غداة اكتشاف أمريكا، على فرصة ثراء لم يسمع بمثلها أحد من قبل، ولكن الرأسمالية العالمية نازعتها هذه الفرصة، ونجحت الرأسمالية. وتكون آنذاك هيكل هرمي، ترتبت فيه الأعمال على هيئة طوابق، بعضها فوق بعض، عند قاعدة الهرم: الفلاحون، والرعاة، ومربو دودة القز، والحرفيون، والباعة السرِّيحة، والمسلِّفون الصغار الذين يتعاملون في السلف الأسبوعية الصغيرة ؛ ومن فوق هذا الطابق طابق الرأسماليين القشطاليين الذين يتحكمون فيمن دونهم ؛ ومن فوق طابق الرأسماليين القشطاليين : التجار من آل فوجار يمسكون بعصا قيادة الأوركسترا كله، ثم ما لبث أن ظهر بعد آل فوجار تجار جنوة وظاهروا بقوتهم...

هذا الهيكل الهرمي للتجار، هذا المجتمع المستقل بذاته، نلتقي به بسماته في ربوع أوروبا المختلفة في كل الأزمنة. إنه مجتمع له حركاته الخاصة به. التخصص فيه، أعني تقسيم العمل، يتم من أسفل لأعلى. وإذا نحن أطلقنا اسم التحديث أو الترشيد على عملية تمييز المهام بعضها عن بعض، وتفتيت الوظائف، فإن هذا التحديث ظهر أولاً عند قاعدة البناء الاقتصادي. وكانت كل انطلاقة في مجال التجارة تؤدي إلى تخصص متزايد في الدكاكين، وإلى تولد مهن خاصة بين العناصر العديدة التي تساعد التجارة.

أليس من الغريب أن التاجر الكبير نفسه لم يتبع هذه القاعدة، ولم يتخصص إلا في حالات نادرة شديدة الندرة ؟ حتى صاحب الدكان الذي كانت ثروته تتسع ويصبح تاجراً كبيراً، كان يتحول من التخصص إلا عدم التخصص. وتبين الوثائق أن صاحب الدكان في برشلونه في القرن الثامن عشر إذا كبرت ثروته وارتفعت به إلى أعلى، تاجر في أي بضاعة تحلو له [١٦]. ونقرأ عن أندريه، وهو رجل أعمال تخصص في الدنتيللا في مدينة Caen قان الفرنسية، تولى في عام ١٧٧٧ المؤسسة التي كان يمتلكها أبوه، وكانت على شفا الإفلاس، فأصلح أحوالها بأن وسع من دائرة مشترواته ومبيعاته، وقام من أجل تحقيق هذا الغرض برحلات إلى مدن بعيدة، إلى رين، لوريان، روتردام، نيو يورك.. وها هوذا يصبح تاجراً... فهل ندهش إذا علمنا أنه لم يعد يقتصر على التعامل في الدنتيللا، بل أخذ يتاجر في الموسلين، بل وفي العطارة، والفراء [١٧] ؟ فرضت قاعدة التجارة نفسها عليه. على من يريد أن **يصبح**، وعلى نحو خاص على من يريد أن **يكون** تاجراً، أن يتعامل في كل شيء، أو على الأقل في أشياء كثيرة، لا نقول إن له الحق في ذلك، بل نقول إن عليه ذلك. ولقد قلت من قبل أن هذا التعدد، الذي يشبهونه بالتكافؤ المتعدد في الكيمياء، لا يمكن تعليله في رأيي بالحرص الذي ينسبونه إلى التاجر الكبير (ولماذا لا ينسبون مثل هذا الحرص إلى التاجر الصغير ؟) ويجعلونه السبب في أنه يقسم مخاطراته. إننا هنا أمام ظاهرة قد لا تكون من قبيل القاعدة بكل معانيها، ولكنها تتطلب شرحاً أوسع وأعمق. ثم علينا أن ننظر إلى الرأسمالية الكبيرة اليوم، ألم تتشعب أشد التشعب وتصبح متعددة التكافؤ ؟ ألا يمكن، مع مراعاة الاختلاف في الظروف، مقارنة بنك من بنوك الأعمال الكبيرة عندنا اليوم ببيت أنطونيو جريبي الكبير في ميلانو عشية الثورة الفرنسية ؟ كان بيت أنطونيو جريبي يشمل بمعاملاته احتكار التبغ، وملح لومبارديا، ويشتري في ڤيينا كميات هائلة من زئبق إدريا لحساب ملك إسبانيا. ولكنه لم يستثمر شيئاً في الأنشطة الصناعية. كذلك كانت فروعه العديدة في إيطاليا، وقادس، وأمستردام، بل وفي بوينوس أيريس، داخلة في أعمال عديدة، كلها تجارية، منها نحاس السويد الذي كان يستخدم لتكسية المراكب الأسبانية، ومنها المضاربة على أسعار القمح في طنجة، ومنها التوسط في صفقات الأقمشة التيلية

والحريرية، والحرير الخام الإيطالي، وبضائع لا حصر لها تعرض في بورصة أمستردام، ولا ننسى سندات التحويل أو الكمبيالات التي كانت تستخدم استخداماً منتظماً في التجارة، والعلاقات الكثيرة التي تربط البورصة التجارية الكبيرة في ميلانو بمختلف بورصات العالم. وإذا شئنا أضفنا عملية التهريب الحقيقية التي كانت تجلب سبائك الفضة الأمريكية وتدخلها خلسة إلى قادس [18]. ويمكن أن نستشهد ببيت آل تريب Tripالهولندي الكبير الذي كان في القرن السابع عشر يغير دون انقطاع مراكز نشاطه، ولا يكف عن تنويع وتعديل قائمة أعماله. كان يتنقل من احتكار إلى احتكار، ومن اتفاق إلى اتفاق، ولا يتورع عن منازلة منافسيه إذا ضيقوا عليه الخناق. ولكنه كان يمارس على الأخص وبصفة مستمرة تجارة الأسلحة، والقطران، والنحاس والبارود (وبالتالي نوشادر بولندة، والهند بل وأفريقيا)؛ وكان يشارك مشارك واسعة في عمليات شركة الهند الشرقية، وقدم لهذه الشركة ذات النشاط العريض من رجاله من شغلوا مراكز الرياسة فيها ؛ وكان يمتلك سفناً، ويقدم أموالاً سلف إنتاج، ويتولى أعمالاً في ورش الحدادة والمسابك وغيرها من المشروعات الصناعية، واستغل مناجم التراب النفطي في فريسلاند وجرنينجن، وله مصالح في كبيرة في السويد حيث كان يمتلك عقارات واسعة، وبدأ يتعامل مع غينيا وأنجولا في أفريقيا، ومع الأمريكتين[18].

وليس من شك في أن الرأسمالية عندما اندفعت في القرن التاسع عشر على نحو مثير إلى مجال الصناعة الجديد، بدا على الرأسمالية أنها تتخصص، وبدا على التاريخ العام أنه اتجه إلى اعتبار الصناعة الإنجاز النهائي الذي أعطى الرأسمالية وجهها « الحقيقي ». هل هذا صحيح ؟ إنني أشك في هذا، وأرى على الأحرى أن الذي حدث بعد الهوجة الأولى للآلات واستخداماتها أن الرأسمالية العليا عادت إلى أسلوب الاختيار، وإلى لون من ألوان التقسيم، كما لو كانت الميزة المميزة لمن يحتل هذه المواقع المهيمنة الآن، هي ألا يقفل نفسه على اختيار واحد، أو أن يكون قادراً على التكيف إلى أقصى حد، وهذا يعني ألا يكون متخصصاً. وكذلك كانت الحال في زمن جاك كورJacques Coeur.

كان التقسيم العقلاني للعمل يجري تحت مستوى التاجر الكبير : في تلك الشريحة التي تعج بوسطاء من درجات مختلفة يعددها بالنسبة للندن في نهاية القرن السابع عشر كتاب فيسترفيلد [19] : المعاونون، القومسيونجية، السماسرة، الصرافون، المؤمنون، المشتغلون بالنقل، متعهدو التجهيز والتطقيم، أولئك الذين كانوا منذ نهاية القرن السابع عشر في لاروشيل وغيرها من الموانىء يقومون بتجهيز وتطقيم السفن، وهؤلاء متعهدون مساعدون تخصصوا تخصصاً فعالاً وقدموا للتجار خدماتهم المتخصصة. حتى صاحب المال المتخصص (وهو يقيناً غير « الممول ») كان تحت إمرة التاجر الكبير - والتاجر الكبير لا يتردد، إذا سنحت الفرصة الرابحة، في لعب دور المؤمن، أو متعهد التجهيز والتطقيم، أو

صاحب المال، أو القومسيونجي. والتاجر الكبير هو الذي يستأثر لنفسه بالنصيب الأوفى. وهذه هي مارسيليا، التي كانت من أكبر مراكز التجارة في القرن الثامن عشر، لا تعتبر رجال المال ملوكاً. إنما الملوك في نظرها هم التجار، وهذا ما ينبئنا به شارل كاريير (٢٠).

والخلاصة أن مجتمع التجار، وهو يعيد تشكيل هيكله دون ما توقف، ظل فيه موقع حرام لا تمتد إليه يد، ولا يغزوه غازٍ، موقع استمر يعلو ويرتفع، ويزداد قدراً وقيمة كلما ازداد التقسيم وتقسيم التقسيم لما دونه من شرائح - هذا الموقع هو موقع التاجر الكبير الذي تعددت اهتماماته. نراه يكبر في لندن وفي كل الموانيء النشيطة منذ القرن السابع عشر، ويظل هو في الحقيقة الرابح الوحيد حتى في الأوقات الصعبة. حول عام ١٧٢٠ سجل دانييل ديفو أن كبار التجار في لندن تتزايد أعداد خُدّامهم يوماً بعد يوم، حتى إنهم اتخذوا شمشرجية وخواصين مثل النبلاء. وهكذا زادت أعداد الأزياء الزرقاء التي يلبسها الخدم زيادة لا نهائية، حتى سميت « أزياء التجار »، ورفض النبلاء أن يلبسوا خدمهم أزياء بهذا اللون حتى لا يكتسب التجار الكبار طابع النبلاء (٢١). وتغير كل شيء في حياة التاجر الكبير، تغير أسلوب حياته، وتغيرت أساليب لهوه. أصبح المصدِّر المستورِد، التاجر الكبير merchant الذي زاده العالم ثراءً بما ينساب إليه من مال من كل مكان، شخصيةً كبيرة من طبقة أخرى مختلفة كل الاختلاف عن طبقة التجار المتوسطين middling sort الذين يقنعون بالتجارة الداخلية، وتقول وثيقة ترجع إلى عام ١٧٦٣ عنهم : « وعلى الرغم من أنهم مفيدون في مواقعهم فليس لهم بحال من الأحوال الحق فيما تناله الطبقة العالية من شرف وتكريم »(٢٢).

كذلك في فرنسا، على الأقل منذ ١٦٢٢، أخذ التجار الكبار يرفلون في حلل بهية. كانو « يلبسون ثياباً من الحرير، ومعاطف من القطيفة » ويكلفون مستخدميهم بكل الأعمال الوضيعة. « تراهم صباحاً في البورصة [...] لا تظنهم من التجار، أو تراهم على جسر البونَيف يتكلمون في الأعمال على البولول » (٢٣) - نحن في باريس والبولول المقصود هو جسر الأورم قرب السليستان، وكانت البورصة في المبنى الحالي لسراى العدالة. كل هذه السمات والتصرفات لا تمت بصلة إلى التاجر الصغير في دكانه. ولنذكر المرسوم الذي صدر في عام ١٦٢٩ مصرِّحاً للنبلاء بأن يمارسوا التجارة عبر البحار دون مخالفة للقانون، والمرسوم الذي صدر في عام ١٧٠١ مصرحاً لهم بممارسة تجارة الجملة. كانت تلك المراسيم تنضوي علي رفع قيمة التجار في مجتمع ظل يقلل من شأن التجار، وينظر إليهم من علٍ. ونحن نتبين ما كان التجار يحسون به من ضيق وحرج عندما نطالع الالتماس العجيب الذي رفعوه إلى مجلس التجارة في عام ١٧٠٢ يطالبون فيه بتطهير الحرف تطهيراً نهائياً حاسماً، على نحو يميز التاجر عن العامل *اليدوي* سواء كان صيدلياً، أو صائغاً، أو



صورة في صدر كتاب جاك سافاري ، *التاجر الممتاز* ، الذي صدر في عام ١٦٧٥.

فرّاءً، أو صانع قبعات، أو بائع نبيذ، أو صانع جوارب شغالاً على النول، أو بياع روبابيكيا « وغير هذا وذاك من ألف حرفة وحرفة أخرى من الحرف اليدوية يتعاطاها عمال يدويون لهم صفة التجار ». والخلاصة أنهم كانوا يطالبون بألا تمنح صفة التجار إلا لأولئك « الذين يبيعون البضاعة كما هي دون أن يضيفوا إليها شيئاً ودون أن يسهموا فيها بشيء.» (٢٤).

وهكذا شهد القرن الثامن عشر في كل أصقاع أوروبا صعود التاجر الكبير إلى الذروة. ونحب أن نؤكد هنا على أن التجار الكبار إنما حققوا هذا الصعود نتيجة للحركة التلقائية التي تحركتها الحياة الاقتصادية إلى الأمام على مستوى القاعدة. ويمكننا أن نقول بعبارة أخرى إن التجار الكبار طفوا فوق سطح الحياة الاقتصادية عندما دبت فيها هذه القوة الدافعة الجديدة. وحتى إذا كانت فكرة شومبيتر التي تقول بهيمنة صاحب المال والأعمال تنضوي على شيء من الحقيقة، فإن الواقع الذي أدركناه بالملاحظة، يشهد على أن المجدِّد كانت تحمله إلى النجاح، في تسعة أعشار الحالات، موجةٌ دافقة صاعدة كموجة المد تستهدف القمة. وإذا كان الأمر كذلك فما هو سر نجاحه ؟ أو بعبارة أخرى ما هو السبيل للدخول في زمرة المتربعين على القمة ؟

نجاح
التاجر

جاح التاجر رهنٌ بظرفٍ بعينه يتحكم في الظروف الأخرى : وهو أن يكون من البداية على مستوى عالٍ نوعاً ما. أما أولئك الذين ينجحون ابتداء من الصفر فكانوا ولا يزالون قلة نادرة. والوصفة التي يستنتجها كلود كارير Claude Carrère من دراسة أحوال برشلونة في القرن الخامس عشر تقول : « أفضل طريقة لكسب المال في تجارة الجملة [...] هو أن يكون الإنسان صاحب مال من قبل » (٢٥). هذه الوصفة صحيحة وتنطبق على كل زمان. وهذا هو أنطوان هوجير Antoine Hogguer، شاب صغير، سليل عائلة تعمل بالتجارة في سانت جالين، أعطاه أبوه في عام ١٦٩٨ - غداة توقيع اتفاقية ريسڤيك للسلام التي أحدثت ازدهاراً قصيراً - مبلغ مائة إلف إيكو « ليختبر كفاءته ». وحقق الشاب في بوردو « صفقات ناجحة في فترة شهر، ضاعفت رأسماله ثلاثة أضعاف »، واستطاع في السنوات الخمس التالية أن يجمع في انجلترة وهولندة وإسبانيا مبالغ ضخمة (٢٦). وهذا هو جابرييل چوليان أوڤرار وقد بلغ الثامن عشرة من عمره في عام ١٧٨٨ - وهو الذي سيكنى فيما بعد بأوڤرار الكبير le grand Ouvrard - تلقى من أبيه الذي كان تاجر ورق كبير غني في أنتنيه، بمنطقة ڤانديه، مبلغاً من المال تاجر فيه في نانت فحقق أرباحاً ضخمة. وفي بداية الثورة ضارب على الورق، فاختزن منه كميات هائلة، وحقق من وراء ذلك مزيداً من الأرباح الهائلة. ثم انتقل إلى بوردو وقام بصفقات كانت كلها تدر أرباحاً (٢٧).

وخير مؤهل يبدأ به من يريد دخول عالم التجارة الكبيرة هو مبلغٌ كبيرٌ من المال يفوق في قَدْرِهِ كلَّ توصية، ونقرأ عن ريمي بينزا تاجر فرنكفورت أنه في اللحظة التي فكر فيها في الارتباط مع قومسيونجي شاب اسمه دوجار جاء من روان يحمل توصية من ثلاثة تجار كبار، تردد وكتب عن اللقاء: « إنني متعاطف مع السيد دوجار فهو شاب محب للعمل، وهو دقيق فيما يكتب. ولكن المصيبة تكمن في أنه لا يمتلك مالاً، أو على الأقل أنا لا أعرف له مالاً»[٢٨]

وهناك عامل آخر يفيد المبتدئ هو عامل الحظ، بمعنى أن يكون حسن الحظ، يبدأ في وقت تنعم فيه الحياة الاقتصادية بظروف ملائمة. ولكن النجاح الذي يعتمد على الجو الملائم وحده ليس مضموناً، لأن حركة التجارة في تغير دائم. فقد يبدو الجو مناسباً، تهب فيه ريح طيبة، فينخدع بها السذج الصغار ويندفعون، ويجدون تيار الماء من تحتهم مواتياً، والنسيم من حولهم على ما يشتهون، فيأمنون إليها ويغامرون. وما ينتظرون إلا أن يفاجئهم الجو العاصف، ويبتلعهم اليم. ولا ينجو من هذه الكارثة، التي تتهدد الأبرياء، إلا الأكثر مهارة، أو الأوفر حظاً أو من كانت لديه احتياطات مالية منذ البداية. والنتيجة التي نريد أن نخلص إليها واضحة: التاجر الكبير هو الذي يستطيع أن يجتاز بسلام الظروف الاقتصادية الصعبة. وهو عندما ينجح في ذلك إنما ينجح لأن في يده وسائل النجاح، ولأنه يعرف يستخدمها؛ أو يعرف، إذا اضطربت الأحوال، كيف يتوارى، ويلوذ بالملجأ المناسب. ولقد درس م. ج. بويست M. G. Buist البيانات المصرفية للست بيوت الكبرى في أمستردام وتوصل إلى أنها اجتازت كلها، دون أن تصاب بسوء، تلك الأزمة المفاجئة الخطيرة التي حدثت في عام ١٧٦٣، إلا بيت واحد خسر ولكنه سرعانتما عوض خسائره[٢٩]. تلك الأزمة *الرأسمالية* التي حدثت في عام ١٧٦٣ في أعقاب حرب السنين السبع ورجت قلب أوروبا الاقتصادي، وتمثلت في سلسلة من الخسائر والتفليسات المتعاقبة من أمستردام إلى هامبورج، ومن لندن إلى باريس. ولم ينج منها إلا كبار التجار الذين يعتبرون بمثابة أمراء التجارة.

والقول بأن النجاح الرأسمالي يعتمد على المال، حقيقة بديهية إذا لم نكن نفكر في شيء سوى رأس المال الذي لا مفر منه لكل مشروع. ولكن المال شيء، والقدرة على الاستثمار شيء آخر تماماً. المال يمنح صاحبه مكانة اجتماعية، وبالتالي طائفة من الضمانات والامتيازات وتتيح له التواطوء والتميز والحماية. والمال يتيح لصاحبه الاختيار بين الصفقات والفرص التي تعرض له - والاختيار غواية وامتياز - وهو يعني الدخول بالقوة في دوائر

تجارية من العسير التغلغل إليها، والدفاع عن الميزات المهددة بالضياع، وتعويض الخسارة، وتنحية المنافسين، والصبر على الصفقات الرابحة العنيدة التي تحتاج إلى نفس طويل، والنجاح في استمالة الأمير وكسب وده. والمال يعني حرية الحصول على مزيد من المال. فصاحب المال لا يقرض إلا الأغنياء. والائتمان هو الوسيلة التي لا غنى للتاجر الكبير عنها، الوسيلة التي أخذ اعتماده عليها يتزايد يوماً بعد يوم، وهو قد أخذ يلجأ إلى القروض والتسهيلات الائتمانية، لأن رأس ماله الخاص، أي ماله «الأصلي»، لا يغطي احتياجاته إلا نادراً. وهذا هو تورجو يكتب : « لايوجد على وجه البسيطة مكان للتجارة لا تشتغل فيه المشروعات بالمال المقترض ؛ ولا يوجد تاجر واحد فيما أظن لا يضطر إلى الالتجاء إلى مال الآخرين.» ونجد كاتباً لم يذكر اسمه نشر مقالاً في « صحيفة التجارة-Journal de commerce » في عام ١٧٥٩[٣١] قال فيها بأسلوب التعجب : « يا له من نظام ! يا لها من عقلية حسابية ومن قدرة على تجميع الأفكار ! ويا لها من شجاعة ! يتصف بها رجل على رأس بيت تجاري يقوم في كل عام بأعمال قيمتها عدة ملايين برأس مال بين ٢٠٠٠٠ و ٣٠٠٠٠ جنيه ليفر ! »

ولقد كانت كل طبقات الهيكل الهرمي، إذا صدقنا دانييل ديفو، من أدناها إلى أعلاها، تأخذ بنظام الاقتراض. من أصغر صاحب دكان، إلى أكبر تاجر، من الحرفي إلى صاحب المصنع، الجميع يعيشون على الائتمان، يعني على الشراء والبيع بالأجل، وهذا نظام يتيح استخدام رأسمال مقداره ٥٠٠٠ جنيه مثلاً في تحقيق أعمال قدرها ٣٠٠٠٠ جنيه في السنة (٣٢). وما مهلة السداد التي يقدمها ويتلقاها كل واحد إلا « نوع من الاقتراض »[٣٣]، يغلب عليه المرونة : « أقل من واحد على عشرين من الناس يلتزم بمهلة السداد المتفق عليها، بل إن أصحاب المال لا ينتظرون ممن يحصلون عليه بالائتمان أن يتمسكوا بمهلة السداد، فالتسهيلات في هذا المجال بين التجار كبيرة »[٣٤] . وميزانية كل تاجر تتضمن إلى جانب المخزون السلعي، ما له من ائتمان وما عليه من دين. والحكمة تقتضي الحفاظ على التوازن، ولكنها لا تفرض يقيناً الانصراف عن هذه الأشكال من الائتمان التي تمثل في نهاية المطاف رقماً هائلاً، حيث أنها تضاعف حجم التعامل أربعة أو خمسة أضعاف[٣٥]. المنظومة التجارية كلها تعتمد على الائتمان. ولو توقف الائتمان لاختنق المحرك. إنما المهم أن يكون الائتمان من صميم النظام التجاري، وأن يكون النظام التجاري هو الذي أفرزه - أن يكون الائتمان *داخلياً* وأن يكون بدون فوائد. ويتصور دانييل ديفو أن القوة الخاصة التي نعم بها الائتمان في انجلترة كانت هي السبب في ازدهار التجارة هناك، الذي عرف باسم أوفرتريدينج overtrading[٣٦] والذي أتاح لها أن تفرض نفسها على الخارج.

التاجر الكبير يحقق فائدة لنفسه ويتيح لزبائنه أن يفيدوا من تسهيلاته *الداخلية*. ولكنه يمارس في الوقت نفسه، وعلى نحو منتظم، لوناً آخر من الائتمان عندما يتجه إلى أموال المقرضين والمولين من خارج المنظومة التجارية. تلك قروض من المال السائل تمر عائدة من خلال باب الفائدة. وهنا نتبين الفارق الحاسم بين التسهيلات الداخلية وبين القروض بالفائدة، لأن العملية التجارية التي تعتمد على هذا الأساس ينبغي عليها، في نهاية المطاف، أن تحقق نسبة من الربح أعلى بشكل واضح من نسبة الفائدة على القرض. ويرى دانييل ديفو أن هذه العملية لا تحكم التجارة العادية « لأن القرض بالفائدة يشبه السوسة التي تلتهم الربح التجاري »، فإذا كان القرض بفائدة قانونية مشروعة قدرها ٥ ٪ فإنه يوشك أن يبتلع الأرباح التجارية كلها [٣٧]. والالتجاء إلى الربا هو على الأحرى انتحار. وإذا كان التاجر الكبير يستطيع أن يلجأ باستمرار إلى الاقتراض، وإلى الاغتراف من خزينة الآخرين، وإلى الائتمان *الخارجي*، فإنما يرجع ذلك يقيناً إلى أن أرباحه أعلى بكثير من الأرباح التي يحققها التاجر العادي. وهنا نجد أنفسنا مرة أخرى أمام خط يفصل بين التجار الكبار وبين التجار العاديين، خط بين السمات المتميزة التي ينعم بها قطاع متميز في عالم التجارة. ونعود هنا إلى الإشادة بكتاب ك. ن. شودوري K. N. Chaudhuri [٣٨] الذي اغترفنا منه الكثير، ونقف فيه حيث يتساءل عن السبب الذي جعل شركات الهند العظيمة تقف بعملياتها عند عتبة التوزيع فلا تتخطاها ؛ ويتساءل : لماذا تبيع سلعها بالمزاد، على أبواب مخازنها، في تواريخ تعلن عنها سلفاً ؟ ألا يرجع السبب في ذلك إلى أن البيع كان يتم في مقابل مال سائل ؟ لقد كانت تلك الشركات تلجأ إلى هذه الطريقة لكي تتحاشى قواعد تجارة الجملة وممارساتها، وتنأى بنفسها عن التسهيلات التي كانت تتخذ صورة تسديد بالأجل على مدد طويلة. كانت بهذه الطريقة تسترد رؤوس الأموال الموضوعة في تجارة الشرق الأقصى المربحة بأسرع وسيلة ممكنة، دون تضييع للوقت، حتى تطلقها من جديد.

الممولون

« اجمع.. اجمع ! هذا هو القانون » الذي يتبعه أي اقتصاد رأسمالي [٣٩]. ويمكننا أن نقول أيضا قياساً على هذه العبارة : « اقترض.. اقترض ! » هذا هو القانون. فكل مجتمع يجمع المال على نحو تراكمي، ويكوِّن لنفسه رأس مال ينقسم إلى قسمين، أولهما : توفير مكتنز يظل بغير نفع مركوناً ينتظر، وثانيهما : رأسمال تنساب مياهه المباركة في قنوات الاقتصاد النشيط الذي كان بالأمس تجارياً في المقام الأول. فإذا لم تكن هذه المياه كافية لتفتح كل الأهوسة الممكنة، فإن النتيجة ستكون بالضرورة وجود رأسمال مجمد، أو ربما جاز أن نقول رأسمال مشوه، على غير طبيعته. لن يمكن أن تشق الرأسمالية طريقها كاملاً إلا إذا كان رأس المال المتراكم يُستغل إلى أقصى حد، وإن لم يكن من الممكن بطبيعة الحال الوصول باستغلال رأس المال إلى ١٠٠ ٪.



غرفة الصرافة. إلهام القديس متى. لوحة من أعمال يان ڤان هيميسين Jan van Hemessen . ترجع إلى عام ١٥٣٦. (مجموعات اللوحات الباڤارية)

ونلاحظ أن إدخال رأس المال في الحياة الاقتصادية النشيطة يُحدِثُ التغييرات في نسبة الفائدة، وهذه التغييرات من المؤشرات الأساسية التي تدل على سلامة الاقتصاد والتبادل التجاري. وإذا كانت نسبة الفائدة في أوروبا من القرن الخامس عشر إلى القرن الثامن عشر قد أخذت في الهبوط المستمر، وإذا كانت نسبة الفائدة في جنوة حول عام ١٦٠٠ قد انخفضت انخفاضاً مزرياً، وإذا كانت نسبة الفائدة قد تناقصت في هولندة في القرن السابع عشر تناقصاً مثيراً تبعه تناقص في لندن، فقد كان السبب في ذلك في المقام الأول يتمثل في أن الاكتناز التراكمي قد زاد من حجم رأس المال، فلما زاد حجم رأس المال انخفضت نسبة الفائدة، لأن التوزيع التجاري لم يتمكن، رغم نموه، من السير بنفس الإيقاع الذي سار به تراكم رأس المال. فلما نشط الطلب على الاقتراض في مراكز الاقتصاد العالمي الكبيرة إلى حد ما، أدى نشاطه هذا إلى تنظيم مبكر لالتقاء صاحب رأس المال وصاحب التوفير، وأدى بالتالي إلى إنشاء سوق للمال مفتوحة أمام الطالبين. ونلاحظ أن التاجر الكبير كان يستطيع أن يقترض في مارسيليا أو قادس أسهل وأرخص من باريس على سبيل المثال (٤٠).

أما عالم أصحاب المال فقد كانت فيه طائفة لا ينبغي أن نغفل عنها، هي طائفة صغار الموفرين التي أخذت تتزايد. وكانت أموالهم أموال أبرياء. ونلاحظ أنه كان هناك دائماً في موانيء الهانزا أو في موانيء إيطاليا، وفي إشبيلية في القرن السادس عشر مقرضون صغار، وكان هناك مجازفون صغار، وشحانون صغار يشحنون بضائع قليلة على السفن التي تتأهب للرحيل. فإذا عادت السفن كان هؤلاء أحسن عملاء للمقرضين لأنهم كانوا يحتاجون إلى المال على الفور. فلما طرحت سندات الدين التي عرفت باسم ***لوجران بارتي*** le grand party في ليون في عام ١٥٥٧ اجتذبت عدداً كبيراً من المكتتبين الصغار، من المقرضين الصغار. كذلك تضافرت مدخرات صغار المدخرين وكونت رأس المال الذي جمعه آل هوكستيتر في أوجسبورج ، ونهضوا به من كبوتهم بعد أن كانوا قد أفلسوا في عام ١٥٢٩على أثر ضياع احتكار الزئبق. ومن الأشياء ذات الدلالة أن نرى في مطلع القرن الثامن عشر « خادم تاجر كبير من مارسيليا هو ج. ب. برونيBruny يكتتب بثلاثمائة جنيه في تجهيز وتطقيم سفينة سان چان باتيست Le Saint-Jeant-Babtiste، وأن نرى خادمة تاجر كبير آخر اسمه ر. بروني، هي مارجريت تروفيم Marguerite Truphème تسهم بمائة جنيه ليفر في تجهيز وتطقيم السفينة ماريان La Marianne - علماً بأن أجرتها كانت ستين جنيهاً في السنة » (٤١). وهناك صحيفة نقدية ظهرت في عام ١٧٠٥ ذكرت أن خادمة في باريس اكتتبت بألف إيكو في الاحتكارات الخمس الكبرى، وإن لم يكن علينا أن نصدقها حرفياً(٤٢).

وكان هناك إلى جانب المقرضين الصغار مقرضون متوسطون. نذكر أن تجار جنوة الذين دبروا القروض القصيرة الأجل التي احتاج إليها الملك فيليب الثاني اعتمدوا بدورهم على المقرضين الإسبان والإيطاليين الذين جمعهم الوسطاء. وقدم الملك لرجال المال من أبناء جنوة سندات الخزانة الإسبانية ضماناً للمبالغ التي تلقاها أو تلقى وعداً بها. وعرض رجال المال هذه السندات التي كانت خالية من اسم حاملها للبيع : وحصلوا على قيمة السندات نقداً مقدماً، وضمنوا لمشترى السندات دفع الفوائد، وبهذا حصل رجال المال أنفسهم بهذه الطريقة على قرض بفائدة صغيرة. فلما قام الملك في النهاية برد المال المقترض إلى رجال المال في جنوة، قدم إليه هؤلاء سندات شبيهة بنفس القيمة وبنفس نسبة الأرباح. وربما كان من الممكن العثور في أرشيف سيمانكاس Simancas على قوائم المكتتبين الذين استجابوا لعرض لرجال المال في جنوة واشتروا السندات، وكانوا بطبيعة الحال من المدخرين المتوسطين. وقد أسعدني الحظ بالعثور على قائمة منها ولكنني لم أكن أعي آنذاك قيمة هذا الكشف، فلم احتفظ برقمها وبياناتها للأسف.

وليس من شك في أنه سيكون من المفيد أن نعرف عدد هؤلاء المقرضين، الذين لم يكونوا من المضاربين إلا في حدود محدودة جداً، وأن نعرف المبالغ التي قدموها، ونعرف وضعهم الاجتماعي. أياً كان الأمر فإن اتساع هذه الشريحة من المكتتبين يعتبر حقيقة من الحقائق الكبرى في القرن التاسع عشر. ونحن نعتقد أن هذه الشريحة كانت شريحة كبيرة في انجلترة وهولندة في القرن الثامن عشر، بل لقد كانت كبيرة في البندقية وجنوة وفلورنسة في وقت أسبق من القرن الثامن عشر بكثير. وهناك مؤرخ يحدثنا أنه كان هناك حول عام ١٧٨٩ نحو نصف مليون مكتتب، أغلبهم من الباريسيين، اكتتبوا في قروض الملك لويس السادس عشر(٤٣). وليس هذا الرقم مستحيلاً، وإن كان من المطلوب إثباته بالدليل. ولكن من الواضح على أية حال أن استثمارات المدخرات المتواضعة كانت تتجه إلى سندات الدولة، أكثر مما كانت تتجه نحو مجال الأعمال.

والمقرض المتوسط يسلك غالباً السلوك نفسه، بأفعاله وبردود أفعاله، فهو تتملكه الرغبة في الكسب والحرص على الأمان - والحرص على الأمان هو الذي يغلب في أكثر الأحوال. فلا يظنّن ظان أن كتاب النصائح Il Dottor vulgare الذي صدر في عام ١٦٧٣ (٤٤) كان يسلك سبيل الجرأة والمجازفة عندما كتب : « ليس هناك اليوم من يفاخر بأنه يحتفظ بماله تحت البلاطة مركوناً عقيماً لا يدر كسباً ولا يأتي بثمرة [...] فهناك فرص كثيرة متاحة، وبخاصة بعد أن أدخلت منذ وقت قريب، وبصورة متكررة، صكوك الالتزام، والكمبيالات والشهادات ذات العائد أو السندات الحكومية [...] التي يسمونها في روما luoghi de monti ». والحقيقة أن هذه الاستثمارات التي يوصي بها هي الاستثمارات المأمونة التي يوصي بها الأب أولاده.

أما أصحاب المال الحقيقيون الذين يحسب لهم حساب فهم عادة شخصيات كبيرة يشير إليهم القرن الثامن عشر قرب نهايته باسم نوعي هو : الرأسماليون. وكأننا بهم مشاهدون يتطلعون إلى دنيا الأعمال، يتدخلون فيها أحياناً تدخلاً رفيقاً، ولكنهم قد يندفعون أيضاً، وقد ينسون الحكمة فيلينون لضغط حاذق يتمثل في إلحاح صاحب طلب (ويذهب دانييل ديفو إلى أن صاحب الدكان الذي حقق ثراء واعتزل تتقطع الأسباب عادة بينه وبين الحكمة)، ولكنهم في أغلب الأحوال يتخذون قرارهم عن تأن وروية وحساب. هذه الطائفة من أصحاب المال تتسع لكل غني من كل لون : فقد ينخرط فيها نبلاء فرنسيون من أصحاب المناصب الحكومية، فيتخفون تحت أردية ملتزمي الضرائب (٤٥)، ويتسترون وراء أسمائهم؛ ومستشارون من أعضاء المجالس، وحكام المدن الهولندية الذين كانوا يقرضون المال على نطاق واسع لا يعلم سرهم إلا الله ؛ وأناس من أصحاب الحل والعقد في البندقية يحصرهم إحصاء يرجع إلى القرن السادس عشر، ويسميهم piezarie ، أي أنهم كانوا يدخلون ضامنين لصغار ملتزمي الضرائب أمام مجلس الرياسة السينيوريا (٤٦). ولا يظنن ظان أن هذا الضمان الذي كان هؤلاء يقدمونه كان بدون مقابل ! أما في ميناء لاروشيل فكان التجار والمطقمون لهم «مجموعاتهم من أصحاب المال المقرضين الذين ألفوا التعامل معهم » (٤٧). فإذا نظرنا إلى جنوة وجدنا الطبقة العالية من التجار كلها، الطبقة القليلة العدد من النبلاء القدامي، تتكون من أصحاب أموال مقرضين سنعود إلى الحديث عنهم فيما بعد. بل نجد في أمستردام التي أنشأ فيها بنك أمستردام في عام ١٦١٤ بنكاً للتسليف أن ذلك البنك لم يقم بتقديم سلف مقدماً للتجار إلا إلى حين ؛ وما جاء عام ١٦٤٠ حتى أدرك بنك التسليف هذا أنه أصبح أشبه شيء بالتكية، فتوقف عن هذا العمل وتركه لرأس المال الخاص (٤٨) . أما النجاح الذي حققته هولندة فكان يقوم على القروض الميسرة التي كان التجار يحصلون عليها، حتى التجار الأجانب. حتى إذا وصلنا إلى لندن وجدنا أن سوق المال لم تكن فيها في القرن السابع عشر ميسرة مثل نظيرتها الهولندية (٤٩). ولكن المال السائل كان قد عز إلى درجة بثت النشاط بالضرورة في نظام الائتمان، على يد سماسرة الكمبيالات المتخصصين، وسماسرة العقارات والرهونات، والصياغ الذين كانوا مصرفيين بمعنى الكلمة، ومتعهدين معتمدين للسندات الحكومية التي مالبثت أن أصبحت، كما أكد إيزاك دي بينتو Isaac de Pinto، نقداً بديلاً حقيقياً (٥٠).

لا نجد شيئاً من هذا القبيل في فرنسا في منتصف القرن الثامن عشر قبل أن تبدأ في تعويض تأخرها في مجال الأعمال بالقياس إلى هولندة وانجلترة. كان الائتمان يفتقر إلى التنظيم، ويوشك أن يمارس سراً، فلم يكن المناخ الاجتماعي يشجع على قيام الائتمان. كان هناك أكثر من صاحب مال يتمنى أن يقرض ماله على نحو مستتر، إما حرصاً على وظيفته

(كان يكون صاحب منصب من قبل الملك) أوحرصاً على رتبة من رتب النبلاء (خوفاً من التعرض لتهمة الإتيان بسلوك لا يليق بالمستوى) . كذلك كان المستدين نفسه يحب الستر، ويخشى من أن يعرف عنه أنه يستدين، مما يسيء إلى سمعته. وكان البيت التجاري الذي يستدين يعرض نفسه للشبهة في أوساط العمل.

في عام ١٧٤٩ (٥١) أنشأ تاجر كبير من أهل روان هو روبير دوجار في دارنتيال وهي ضاحية من ضواحي المدينة، مصنعاً للنسيج ومصبغة، وكان يمتلك عدداً من الأسرار التقنية حصل عليها بوسائل بين الشريفة والملتوية. وكان تنفيذ هذا المشروع رهناً بتدبير المال، ففكر في الاقتراض مطمئناً إلى التسديد من العائد. وتولى واحد من شركاء دوجارو، هو لوقيه الصغير، عملية الاقتراض الصعبة الحساسة. ذهب إلى باريس واجتهد ما وسعته الحيلة في الحصول على المال في مقابل صكوك وكمبيالات. وكان تدبيره يقوم على دفع قيمة هذه الأوراق في تاريخ استحقاقها، والبدء من جديد بصكوك وكمبيالات أخرى. وقد وصلت إلينا مراسلاته التي كتبها في ذلك الوقت وهي تتيح لنا أن نتتبع خطواته. ولقد طرق كل الأبواب، وألح، ونجح تارة، وفشل تارة أخرى، كان يتقدم إلى الناس، في صورة الطالب اللحوح حيناً، وفي صورة الصديق حيناً إذا استطاع إلى ذلك سبيلاً. وكتب إلى صديقه دوجار الذي فرغ صبره يقول له : « أعود فأقول إن الإنسان يحتاج إلى وقت لتحقيق إنجاز وبخاصة في هذا العمل الذي يتطلب الحذر أشد الحذر.. ولو تولى الأمر رجل أقل خجلاً وأكثر ذكاء مني لنجح من أول مرة، ولكنني أخشى من أن يغلق الناس أبوابهم في وجهي، وإذا غلقت الأبواب مرة، فلن أستطيع شيئاً » (٥٢). ولهذا كان يحاول ويسلك كل السبل. ونراه يكتب إلى صاحبه، قائلاً إنه بدلاً من تقديم صكوك، بعضها مظهرة على بياض، وبدلاً من تقديم كمبيالات « تصورنا أن نقدم إليهم [= أي إلى المقرضين المتشككين] أوراقاً من قبيل الأسهم نسدد إليهم قيمتها بعد خمس سنوات مضافاً إليها فائدة متزايدة تزيد من عام إلى عام. » وهؤلاء المقرضون المتشككون الذين يتحدث عنهم هم أقرباء لشريك آخر لدوجار هو داريستوا الذي يكتب لوقيه عنه في ٥ ديسمبر من عام ١٧٤٩ : « ذهب السيد داريستوا ليتعشى مع أسرته ؛ ولقد حثثته على الاهتمام والإسراع، وألححت عليه ». كان يقوم بأعمال توشك أن تكون بهلوانية يصعب علينا فهمها، وقد يضطر الإنسان إلى قراءة الرسائل ثلاث أو أربع مرات ليدرك المقصود. نذكر على سبيل المثال نموذجاً أخيراً من خطاب كتبه إلى روبير دوجار في ٢٨ يناير من عام ١٧٥٠ : « يمكنك أن تسحب مبلغ ٢٠٠٠٠ جنيه ليڤر على السيد لي لو Le Leu بين ٢٠ فبراير و٢ مارس، و٢٠٠٠٠ يوم ١ أو ٢ ديسمبر، وقد أعطيته كل الضمانات، وأصدرت له الصكوك المناسبة. ومن الممكن، إذا فضلت هذه الطريقة، أن أسحب أنا المبلغ على اسمك، أرسل إليّ : الكمبيالات التي توافق عليها ؛ كما تريد. » ويصح

أن نضيف معلومة صغيرة وهي أن لوفيه الصغير Louvet انتهى به الأمر إلى إشهار إفلاسه بعد أن تنازل عن نصيبه في مصنع دارنيتال Darnetal الذي أفلس هو الآخر في عام ١٧٦١، ولجأ إلى لندن حيث نجده في فبراير من عام ١٧٥٥ في بيت مسز ستيل في حارة متفرعة من شارع كوليمان. فماذا فعل هذا الرجل ؟ وما هو الدور الذي لعبه ؟ لقد لعب دور الوسيط النشيط البليغ، دور الأخ المدبر للأموال، الذي كان عليه القيام بزيارات مجاملة، وزيارات استمالة، وزيارات عمل تهدف إلى الحصول على القليل من المال ؛ وكان من يسعى إليهم يطلبون منه ضمانات لا يستطيع تقديمها، فلم يكن يستطيع تسديد قيمة أوثق الكمبيالات في وقت نضبت فيه فجأة كل الموارد المالية، فقد كثرت التفليسات في بوردو وفي لندن ؛ لقد وجد نفسه باختصار في مكان خلا من أي ترتيبات منظمة تتيح للتاجر الحصول على قرض عادي. ولقد كان روبير دوجار في الحقيقة رجل أعمال عظيم النشاط، دخل في مشروعات مختلفة الأشكال والألوان، من بينها الاتجار مع جزر الهند الغربية. وكان المفروض أن يحل مشكلة الائتمان بسهولة، خاصةً وأن الأموال كانت متاحة في باريس، وهذا هو التناقض. كذلك كان بنك لاكوتو Le Couteulx بفروعه في باريس وروان وقادس يرفض قبول ودائع، ويقول أصحابه « لأن لدينا أموالاً أكثر مما ينبغي »، و« لأن أموالنا في الخزينة عاطلة لا تدر شيئاً » – وتكرر هذا الوضع عدة مرات في السنوات ١٧٣٤ و١٧٥٤ و١٧٥٨ و١٧٦٧ (٥٢).

الائتمان

والمصارف

ليس من شك في أن المصرف لم يكن في إطار أوروبا الوسيطية والحديثة خَلْقاً جاء من العدم. فقد عرفت العصور القديمة المصارف والمصرفيين. وعرفت بلدان العالم الإسلامي منذ وقت مبكر المقرضين اليهود الذين كانوا يستخدمون هناك، قبل الغرب، وسائل الائتمان، ومن بينها الكمبيالات، في القرن التاسع والقرن العاشر. فإذا نظرنا إلى البلدان المسيحية المطلة على البحر المتوسط في القرن الثالث عشر وجدنا فيها الصيارفة الذين كانوا يتعاطون تغيير العملات يمثلون المصرفيين الأول، وكان منهم جوّالون يتنقلون من سوق إلى سوق، كما كان منهم المستقرون في أماكن معلومة مثل برشلونة، وجنوة والبندقية (٥٤). ونعرف من فيديريجو ميليس Federigo Melis (٥٥) أن فلورنسة، وغيرها من المدن التوسكانية بلا شك، قد تولدت فيها المصارف عن الخدمات التي كانت تؤديها المؤسسات والشركات التجارية. وكان الدور الحاسم في مثل هذه العمليات هو ما تقوم به الشركة الإيجابية أي الشركة التي تطلب القرض والتي تلزم شريكها – أي الشركة السلبية المقدمة للقرض – بالمشاركة على نحو غير مباشر في عملية غريبة عليها في أساسها.



مصرف إيطالي في أواخر القرن الرابع عشر. في النصف الأعلى من الصورة نرى الصناديق والمكتب الذي يعدون فوقه قطع النقود ؛ وفي النصف الأسفل مكان الودائع والتحويلات. (المتحف البريطاني).

ولنترك موضوع أصل المصارف جانباً . كذلك لنترك جانباً التطور العام للمصارف الخاصة قبل وبعد عمليات التأسيس الحاسم للمصارف العام Taula de Cambis في برشلونة في عام ١٤٠١ ؛ Casa di San Giorgio في جنوة في عام ١٤٠٧، والذي توقف عن النشاط المصرفي من عام ١٤٥٨ إلى عام ١٥٩٦ ؛ و Banco di Rialto في عام ١٥٨٧؛ ومصرف أمستردام في عام ١٦٠٩ ؛ ومصرف البندقية Banco Giro في عام ١٦١٩). ونحن نعرف أن المصارف العامة في انجلترة لم تكن تتعامل، قبل إنشاء بنك انجلترة في عام ١٦٩٤، إلا في الودائع والتحويلات، ولم تكن تتعامل لا في القروض ولا في السلف، ولا في إدارة ما قد نسميه اليوم بالأصول، وكانت هذه العمليات قد دخلت منذ وقت مبكر مجال تخصص المصارف الخاصة، على سبيل المثال مصارف البندقية التي كانت تسمى di scritta ؛ أو مصارف نابلي التي وصلت إلينا سجلاتها في القرن السادس عشر.

فليس هدفنا هنا هو الاشتغال بالتواريخ الخاصة بهذه المصارف ؛ إنما هدفنا يتلخص في النظر إلى كيفية تطور الائتمان ليصبح نظاماً ؛ والنظر إلى متى وكيف تغلغل النشاط المصرفي إلى المواقع المهيمنة في الاقتصاد. ويمكننا أن نقول بصفة عامة إن الغرب شهد ثلاث مرات بصورة واضحة للعيان تضخماً غير عادي للبنوك والائتمان : قبل وبعد عام ١٣٠٠ في فلورنسة ؛ إبان النصف الثاني من القرن السادس عشر والعقدين الأولين من القرن السابع عشر في جنوة ؛ في القرن الثامن عشر في أمستردام. ولعلنا لا نجاوز الحقيقة إذا استنتجنا من هذا أن التطور الذي بدأ بداية قوية والذي بدا عليه أنه كان يمهد على مدى طويل نسبياً لانتصار رأسمالية معينة قد تعثر في منتصف الطريق ثلاث مرات. هذا التطور لم يكتمل إلا في القرن التاسع عشر. كانت هذه الخبرات الثلاث إذن تمثل ثلاث مرات من النجاح الواسع، تلتها ثلاث مرات من الفشل، أو من الانتكاس. ويتلخص هدفنا في النظر إلى هذه الخبرات في خطوطها العريضة البارزة لكي نتبين ما اتسمت به من تناظر غريب.

إذا رجعنا إلى فلورنسة في القرنين الثاني عشر والثالث عشر وجدنا أن تاريخ الائتمان هناك يضم في ذاته تاريخ المدينة كله، بل المدن الإيطالية الأخرى المنافسة لها، وتاريخ البحر المتوسط، وتاريخ الغرب قاطبة. فإطار تجديد الاقتصاد الأوروبي هو الإطار الذي ينبغي أن نفهم فيه نشأة الشركات التجارية والبنكية الكبيرة في فلورنسة، تلك الشركات التي قامت على حركة بوأت إيطاليا مكان الصدارة في أوروبا، طوال قرون، ويكفي أن نذكر أن سفن جنوة كانت تمخر عباب بحر قزوين، وأن الرحالة والتجار الإيطاليين وصلوا إلى الهند والصين، وأن رجالاً من البندقية وجنوة استقروا في المراكز التجارية الهامة في البحر الأسود، وأن رجالاً من إيطاليا يمموا شطر شمال أفريقيا سعياً وراء بودرة ذهب السودان،

ومنهم من ذهبوا إلى فرنسا، وإسبانيا، والبرتغال، وهولندة، وانجلترة. وكان تجار فلورنسة قد انتشروا في كل مكان يبيعون ويشترون التوابل والأصواف والأواني والمعادن والأجواخ والأقمشة الحريرية، وكانوا قبل هذا وذاك يشتغلون بتجارة المال. كان شركاتهم نصف تجارية نصف مصرفية تجد في فلورنسة المال الوفير وتجد ائتماناً رخيصاً **نسبياً**. وكان هذا السبب الذي منح شبكاتهم التجارية الفعالية والقوة.. كانوا يقومون بعمليات التسويات والتحويلات دون ما صعوبة من من فرع إلى فرع، من مدينة بروجه إلى مدينة البندقية، ومن إقليم أراجون إلى إقليم أرمينيا، ومن بحر الشمال إلى البحر الأسود ؛ وهكذا كانت الأقمشة الحريرية الصينية تباع في لندن في مقابل بالات من الصوف.... أما الائتمان والورق فكانا، إذا سارت الأحوال سيراً طيباً، يعتبران مالاً في صورة متسامية، فقد كانا قادرين على الجرى بل الطيران، وما كانا يكلان أو يتعبان.

وكان ألمع نجاح حققته الشركات الفلورنسية يتمثل يقيناً في غزو مملكة إنجلترة البعيدة، وفرض الوصاية عليها. ولكي تحقق هذا الهدف وتحكم قبضتها على الجزيرة كان عليها أن تزرع هناك المقرضين اليهود، وتجار مدن الهانزا وتجار هولندة، وأن تنحي التجار الإنجليز الذين وقفوا منها موقف العداوة العنيدة، وتنحية المنافسين الإيطاليين. وقامت فلورنسة في الجزيرة البريطانية بمتابعة الحركة الرائدة التي بدأها آل ريكاردي، تجار لوكا، الذين مولوا حرب إدوارد الأول في ويلز. فما مر إلا القليل من الزمن حتى تولى آل فريسكوبالدي تمويل حرب إدوارد الثاني في اسكتلندة ؛ وقدم آل باردي وآل بيروتسي إلى إدوراد الثالث من الأموال ما مكنه من القيام بعملياته الحربية ضد فرنسا في الصراع الذي استهل حرب المائة عام. ولم يقتصر انتصار التجار الفلورنسيين على وضع ملوك الجزيرة البريطانية تحت رحمتهم ، ولكنه شمل إحكام القبضة على الصوف الإنجليزي الخام الذي لا غنى عنه لمصانع النسيج في أوروبا واتحادات فنون نسج الصوف في فلورنسة.

ولكن المغامرة الفلورنسية انتهت في عام ١٣٤٥ بكارثة أحاقت بآل باردي، الذين قيل عنهم إنهم كانوا « عمالقة بأقدام من الطين » ، ولكنهم كانوا عمالقة. كان الملك إدوارد الثالث في عام النحس المذكور مديناً لهم ولآل بيروتسي بمبالغ هائلة : ٩٠٠٠٠٠ فلورين لآل باردي و٦٠٠٠٠٠ لآل بيروتسي، وكانت مبالغ لا تتناسب مع رؤوس أموال هاتين الشركتين، مما يعني أن الشركتين اغترفتا مبالغ هائلة من أصحاب الودائع لديهم، بحيث قدمت الشركتان العشر من أموالهما والتسعة أعشار من أموال المودعين. كانت هذه الكارثة هي «أخطر كارثة في تاريخ فلورنسة» على حد تعبير كاتب الحوليات فيللاني، وقد زاد من وطأتها ما صحبها من كوارث أخرى تنزلت على المدينة. ولم يكن إدوارد الثالث هو المسئول الوحيد عن عجزه عن تسديد ديونه، وإنما شاركه المسئولية الركود الاقتصادي الذي شق القرن الرابع عشر إلى شقين واستتبعه من ورائه الطاعون الأسود.

وهكذا انمحت ثروة فلورنسة *المصرفية* أمام ثروة جنوة والبندقية *التجارية*، وانتهى الأمر بين هؤلاء المتنافسين إلى انتصار البندقية، أشد هذه البلدان مراساً في التجارة، وظهورها على منافسيها بعد حرب المائة عام التي انتهت في عام ١٣٨١. لم تعبر تجربة فلورنسة، التي اتسمت بحداثة لا مراء فيها في الأمور المصرفية، الأزمة الاقتصادية العالمية، وبقيت لفلورنسة أنشطتها التجارية والصناعية، ولسوف تعيد في القرن الخامس عشر بناء نشاطها المصرفي، ولكنها لن تستعيد دورها الرائد والعالمي الذي كان لها في الماضي. فما كان آل الميديتشي على شاكلة آل باردي.

أما التجربة الثانية فكانت تجربة جنوة. في الفترة بين عام ١٥٥٠ وعام ١٥٦٠ شهدت أوروبا بطئاً في الازدهار القوي الذي عرفه مطلع القرن، وشهدت في الوقت نفسه انتفاضة في الحياة الاقتصادية. فقد أدى تدفق الفضة من مناجم أمريكا إلى الإضرار بكبار التجار الألمان الذين كانوا حتى ذلك الحين مهيمنين على إنتاج الفضة من مناجم أوروبا الشرقية. كذلك أدى تدفق هذه الفضة الأمريكية إلى رفع قيمة الذهب الذي تزايدت ندرته، ولكنه ظل هو وسيلة الدفع في المعاملات الدولية وفي الكمبيالات. وكان تجار جنوة هم أول من فهموا هذا التغير، وتقدموا إلى ملك إسبانيا الذي كان يعرف بالملك الكاثوليكي، فمنحوه القروض بدلاً من التجار الألمان، ووضعوا أيديهم بهذه الطريقة على مناجم أمريكا وكنوزها، وارتفعوا بمدينتهم جنوة لتصبح مركز الاقتصاد الأوروبي بدلاً من أنتڤرين. وتتابعت حلقات تجربة أكثر غرابة وأكثر حداثة من تجربة فلورنسة إبان القرن الرابع عشر، تجربة اعتمدت على نظام ائتمان قوامه الكمبيالات التي كانت تتنقل من سوق إلى سوق، ومن مكان إلى مكان آخر. ومن قائل إن الكمبيالات كانت موجودة من قبل، فقد استخدمت في أنتڤرين وليون وأوْجسبورج ومديناديلكامبو وغيرها، وظلت متداولة في تلك المراكز التي لم تخل من النشاط بين عشية وضحاها. ولكن أبناءجنوة هم الذين توسعوا فيها، وأصبحت الكمبيالات، التي عرفت باسم الورق، تلعب بفضلهم دوراً متعاظماً. وينسبون إلى آل فوجار أنهم قالوا إن التعامل مع أبناء جنوة، تعامل بالورق mit Papier، أما التعامل معهم فكان تعاملا بالنقد الحقيقي Baargeld، وكانت تلك كلمات التجار التقليديين التي تجاوزتها التقنية الحديثة. فقد قام أبناء جنوة بتقديم السُّلَف إلى ملك إسبانيا الذي كان يسددها إليهم ببيزيتات ثُمَانية من الفضة، أو سبائك الفضة عندما ترجع أساطيله من أمريكا، وهكذا جعل أبناء جنوة من مدينتهم السوق الكبرى للفضة. وكانت كمبيالاتهم، والكمبيالات التي كانوا يشترونها في البندقية أو فلورنسة ويدفعون ثمنها نقداً فضياً، وسيلتهم للسيطرة على تداول الذهب. فقد نجحوا بالفعل في أن يدفعوا لملك إسبانيا بالذهب في سوق أنتڤرين مقابل المبالغ التي تلقوها في إسبانيا بالفضة، وكان الملك يحتاج في حروبه إلى الذهب لتسديد رواتب الجنود التي كانت في أغلب الأحوال تسدد ذهباً.

وبدأت جنوة تنظيم آليات نشاطها على أوسع نطاق من الفعالية في عام ١٥٧٩ بأن أقامت أسواق پياتشينزا الموسمية الكبيرة التي تحدثنا عنها من قبل [٥٦]. وكانت هذه الأسواق الموسمية تُمَرْكِز العمليات المتعددة للتجارة والدفع على النطاق الدولي، وتنظم عملية المقاصة التي كانوا يسمونها آنذاك اسكنترو scontro. واستمر هذا النظام إلى عام ١٦٢٢ حيث دب التحلل في آلياته التي كانت قد أقيمت على نحو متين، وانتهى إذذاك العصر الذي كان الائتمان فيه في يد جنوة وحدها. فما هو السبب الذي أدى إلى هذا الانهيار ؟ كان الاعتقاد السائد طويلاً أنه كان نتيجة تناقص الواردات من الفضة الأمريكية. ثم جاءت الدراسات الثورية التي قام بها ميشيل مورينوMichel Morineau [٥٧] فقلبت المعطيات والاستنتاجات رأساً على عقب. فقد بينت أن كنوز الفضة الأمريكية الواردة لم تنقص إلى الدرجة التي تؤدي إلى كارثة. كذلك لم يحدث أن تناقصت أعداد صناديق البيزيتات الثمانية الفضية التي كانت تصل إلى جنوة. بل إن الوثائق المتاحة تثبت العكس. فقد ظلت جنوة تتلقى المعادن الثمينة. وعندما نهض النشاط الاقتصادي في أواخر القرن السابع عشر نهضته ، تلقت المدينة في عام ١٦٨٧ مثلاً ما بين ٥ و ٦ ملايين من البياسترات الثُمانية [٥٨]، وما لم تتلقه كان يمر من بين يديها. هذه البيانات تزيد المشكلة غموضاً، وتحفز على المزيد من البحث والتفسير. يرى فيليب رويث مارتن Felipe Ruiz Martin أن الإسبان المشترين للسندات كفوا عن تقديم رؤوس الأموال اللازمة لاستمرار نشاط التجار المصرفيين من أبناء جنوة الذين اجتذبهم ملك إسبانيا ليقرضوه. فلما وجد التجار من أبناء جنوة أنفسهم يعتمدون على إمكاناتهم وحدها، أعادوا إلى وطنهم – بكميات كبيرة – ما كانوا يقومون به من ائتمان في إسبانيا. وهذا تفسير محتمل. ولكن هناك تفسير آخر يلح عليَّ : وهو أن التعامل بالورق وبالكمبيالات لا يمكن أن ينشط إلا إذا كانت الأماكن التي يتنقل بينها أماكن ذات مستويات تتيح التغيير ؛ فلابد أن تتزايد قيمة الكمبيالة في أثناء انتقالها من مكان إلى مكان. أما في حالة غرق السوق في المال السائل، أو ما أسماه واحد من المعاصرين bestial larghezza [٥٩]، فإن الكمبيالة تلتصق بالتقديرات العالية. ويمكن أن نشبه ما حدث بالماء عندما يفيض ويغرق عجلة الطاحونة فلا تتحرك. وهذا ما حدث عندما أغرقت الفضة المراكز التجارية منذ السنوات ١٥٩٠– ١٥٩٥. أياً كان الأمر، فسواء كان هذا هو السبب أو كان السبب غير ذلك، فقد انهار جبل أوراق جنوة، أو على الأقل فقد قدرته على التنظيم القادر على الهيمنة. وهكذا كانت تلك هي المرة الثانية التي نرى فيها نظاماً للائتمان – تطور تطوراً متميزاً نحو الحداثة، واستقر فوق قمة نشاط المال والأعمال في أوروبا – يعجز عن الاستمرار في موقعه، وكأنما كانت هذه التجارب الجديدة قد تجاوزت إمكانات الهياكل الاقتصادية في العهد القديم.

ولكن المحاولة لم تتوقف، بل تكررت من جديد في أمستردام.

جرت التجربة الجديدة في القرن الثامن عشر، حيث قامت هيمنة مصرفية رباعية فعالة في ***أمستردام - لندن - باريس - چينيف***، تربعت فوق قمة النشاط التجاري. وكان مركز المعجزة : ***أمستردام***. هنالك تنوعت أشكال الائتمان أشد التنوع وبلغت حداً لم تسمع به أذن من قبل. وإذا حركة البضائع كلها في أوروبا تبدو كأنما وجهتها وسيّرتها عن بعد حركةُ الائتمان والخصم القوية من مركزها في أمستردام. ولكن الذي حدث في چنوة تكرر هنا، فلم يستمر محور الارتكاز والرفاهية قائماً هناك إلى نهاية القرن. كان البنك الهولندي قد أساء التصرف فيما اجتمع لديه من المال فتورط في عمليات خاسرة قدم فيها القروض إلى الدول الأوروبية، وكان سقوط فرنسا في عام ١٧٨٩ ضربة قاصمة أصابت نظام الائتمان الهولندي الذي كان يعمل كالساعة الدقيقة. وانهار للمرة الثالثة حكم الأوراق المصرفية، وطرح هذا الانهيار، مثل الانهيارين السابقين، الكثير من التساؤلات والمشكلات. وربما انهار لأن الوقت كان ما يزال مبكراً بالنسبة إلى إنشاء نظام مصرفي آمن، مطمئن، واثق من نفسه، يمكن أن تتوافق في شبكته الخيوط الثلاثة دون مشكلات : خيط البضائع، وخيط المال السائل، وخيط الأوراق الائتمانية. وإذا صح هذا التفسير، فإن الأزمة، والحركة الهابطة التي بدأت في عام ١٧٧٨ لم تكن إلا الشرارة التي عجلت بحدوث تطور لم يكن من سبيل إلى تحاشيه، اتباعاً لمنطق الأشياء.

المال، إما أن يختبيء
وإما أن يدور

اعتدنا أن نقيس إيقاعات الموجات الاقتصادية بناء على الأجور والأسعار والمنتجات. وربما كان من المناسب أن نتنبه إلى مؤشر آخر لم يكن من الممكن قياسه حتى الآن، ألا وهو : دوران رأس المال النقدي : فهو تارة يتراكم، وتارة يستخدم، ثم إذا هو يختبيء. كان رأس المال النقدي يتوارى أحياناً في الصناديق : وكان الاكتناز يمثل دائماً قوة سلبية تعمل دائماً في الأنظمة الاقتصادية القديمة. وكثيراً ما كان يحتمي بالتحول إلى قيم احتمائية من قبيل الأرض والعقارات والممتلكات غير المنقولة. ثم كانت أوقات تأتي تنفتح فيها الصناديق الموصدة، فيخرج المال ويدور، ويقدم نفسه إلى من يحب تلقيه. ويمكننا على سبيل المثال أن نقول إن الراغبين في الاقتراض كانوا يجدون بغيتهم من المال في هولندة حول عام ١٧٥٠ بأسهل مما يجدونها في أيامنا هذه، أعني في عام ١٩٧٩. ولكننا نلاحظ عند النظر إلى الصورة في مجموعها أن الاستثمار الإنتاجي ظل حتى بداية الثورة الصناعية يصطدم بمعوقات متعددة، منها ما كان يرجع إلى ندرة رؤوس الأموال، ومنها، بحسب الأحوال، ما كان يرجع إلى صعوبة استخدام رؤوس الأموال المتاحة.

أياً كان الأمر فقد كانت هناك فترات من المال السهل، وفترات من المال الشحيح. تارة تكون الأحوال سهلة كلها، وتارة تكون صعبة عسيرة، دون أن يستطيع سادة العالم الظاهرون أن يفعلوا شيئاً ذا بال. ويبين كارلو م. تشيپولا [٦٠] أن الأحوال في سوق المال أصبحت سهلة ميسرة في إيطاليا في مجموعها، غداة إبرام معاهدة السلام التي عقدت في مدينة كاتو كامبريزي في عام ١٥٥٩ بين هنري الثاني ملك فرنسا وفيليب الثاني ملك إسبانيا، وهي المعاهدة التي مزقت إيطاليا من الناحية السياسية، ولكنها أتاحت لها نوعاً من الهدوء، ونوعاً من الطمأنينة. كذلك نلاحظ بالنسبة إلى أوروبا كلها أن فترات السلام التي ارتبطت بالأعوام ١٥٩٨ و١٦٠٤ و١٦٠٩ تبعتها فترات المال السهل، وإن لم يستخدم هذا المال السهل بطريقة واحدة في كل مكان. كانت هولندة في بداية القرن السابع عشر تشهد حركة صعود في الرأسمالية التجارية. أما البندقية في الفترة نفسها فكانت المال الذي يتحقق من التجارة السلعية يستثمر في الزراعة الرأسمالية. وكانت هناك بقاع أخرى يضحي فيها المضحون بأموال هائلة من أجل المظاهر الحضارية الخلابة، نذكر ترف العصر الذهبي في إسبانيا، والترف الذي اصطنعه دوقات هولندة، أو انجلترة في عصر آل ستيوارت، أو أسلوب هنري الرابع الذي عرف باسم أسلوب لويس الثالث عشر، تطلبت كلها مبالغ ضخمة من الأموال القومية المتراكمة. ونلاحظ في القرن الثامن عشر أن الترف من ناحية والمضاربة التجارية أو المالية من ناحية ثانية كانا ينموان معاً متوازيين. وقد تحدث إيزاك دي پنتو [٦١] عن انجلترة في زمانه فقال « لم يعد أحد يكتنز مالاً في خزائن منيعة »، حتى البخيل نفسه اكتشف أن «تشغيل المال » وشراء سندات حكومية وأسهم الشركات الكبيرة أو أسهم بنك انجلترة أفضل من تجميده في عقارات، ومن تحويله إلى حجارة مبنية أو إلى أطيان، وكانت تلك من أنواع الاستثمار المربح في انجلترة في القرن السادس عشر. ودانييل ديفو هو الذي لهج حول عام ١٧٢٥ بالثناء على ميزات الاستثمار التجاري أو الاستثمار في الدكاكين، مشيراً إلى أن الأطيان لا تزيد عن أن تكون مستنقعاً يغرق فيه الإنسان، في حين أن التجارة أشبه شيء بالنبع المتدفق [٦٢].

وعلى الرغم من هذه الحركة التي شهدها القرن الثامن عشر فقد عج بالكثير من المياه الراكدة النائمة ! ثم إن اكتناز المال تكون له أسبابه الوجيهة أحياناً. كانت فرنسا في عام ١٧٠٨ تعاني الكثير، وكانت الحكومة التي شغلت بحرب عبأت من أجلها كل مقومات الأمة، قد أكثرت من إصدار الأوراق العملة الورقية، ومعروف أن العملة الرديئة تطرد العملة الجيدة، أي تدفعها إلى الاختباء. حدث هذا حتى في منطقة بريتانيا، بل حدث في بريتانيا خاصةً، حيث كانت التجارة البحرية الرابحة تأتي بكميات ضخمة من الفضة. وكتب واحد من مخبري مفتش عام المالية في ٦ مارس من عام ١٧٠٨ تقريراً بعث به إلى رئيسه من رين Rennes:

« كنت بالأمس عند واحد من كبار وجهاء المدينة وهو رجل واسع المعرفة بالتجارة التي يمارسها حالياً، ومنذ زمن طويل، سواء التجارة البرية أو البحرية، وله علاقات بكبار تجار الأقاليم. وقد أكد لي أنه يعرف أن هناك أكثر من ثلاثين مليوناً من الباساسترات المخبأة، ومن الذهب والفضة ما تزيد قيمته على ستين مليوناً، وكلها لن ترى النور إلا بعد أن تُسحب من التداول تماماً أوراق البنكنوت التي أصدرتها حكومة الملك لويس الرابع عشر، وتُثبَّت قيمة العملات المسكوكة التي كانت قيمتها تتغير باستمرار، فتستقر على مستوى مناسب، وبعد أن تصلح أحوال التجارة إلى حد ما »[٦٣]. والباساسترات التي يتحدث عنها هي تلك التي جلبها تجار ميناء سان مالو في رحلاتهم إلى سواحل بيرو. أما إصلاح أحوال التجارة فيشير إلى الأمل في إنهاء حرب الخلافة على عرش إسبانيا التي بدأت في عام ١٧٠١، والتي لن تنتهي إلا بعقد معاهدة أوتريخت في عام ١٧١٣ ومعاهدة راشتات في عام ١٧١٤.

كان إخفاء المال نوعاً من الحرص يتبعه كل رجال المال والأعمال. كانت معاهدة أوتريخت قد وقعت منذ عدة شهور، ولكن الحرص كان لا يزال يحكم التعامل، وهذا هو قنصل فرنسا في جنوة يكتب : « الجميع يأخذون أنفسهم بالحرص والحيطة، فليست هناك ثقة ؛ والنتيجة أن أولئك الذين يتاجرون بأسلوب الائتمان، وهو المنهاج الذي ينتهجه غالبية تجار المدينة، لا يقومون إلا بأقل القليل من النشاط. وما زالت أفضل البورصات مغلقة »[٦٤]. ولن تعود هذه البورصات إلى فتح أبوابها إلا بعد أن تعود طريق التجارة مع الهند الغربية أي أمريكا، وكانوا يسمونها كاريرا دي إندياس Carrera de Indias، التي كانت تعتمد عليها بالفعل باستعادة نشاطها في قادس، وتقوم من جديد بدور موزع الفضة - فالبورصات، وأكياس النقود لا تنفتح إلا إذا كانت هناك فضة، وذهب، وأموال مؤكدة، حينذاك تنفتح وتمتلىء. وكانت هذه هي الحال في جنوة في عام ١٦٢٧. فقد قرر رجال المال والأعمال، الذين كانوا يسلفون ملك إسبانيا فيليب الرابع، ألا يعطوا الملك مليماً واحداً بعد أن أفلست إسبانيا، ولم تفلح أي إجراءات خاصة في تخفيف نتائج هذا الإفلاس عليهم. ولقد لاحقهم محافظ ميلانو بالطلبات، وكذلك فعل سفير إسبانيا، دون جدوى، ولجأ كل منهما إلى الضغط والتهديد دون ما فائدة. وبدا على المدينة كأنما خلت من المال كليةً ؛ وتوقفت فيها الأعمال تماماً ؛ ولم يكن من سبيل إلى العثور على كمبيالة واحدة تستخدم في التجارة. ويصف قنصل البندقية في جنوة الصعاب في خطابات عديدة، وينتهي إلى الظن أن هذه الحالة من الضيق stretezza ترجع إلى أسباب سياسية، وأن التجار يتحججون بها ليبرروا رفضهم[٦٥]. ونحن نميل إلى تصديقه إذا تصورنا كمية الريالات التي كان تجار جنوة في إسبانيا يرسلون بها صنادق صناديق إلى مدينتهم، والتي كانت دن شك تتكدس في خزائن القصور.

ولكن هذه الريالات خرجت يوماً ما من خزائنها ومكامنها. لأن أموال التجار لا تكتنز إلا انتظاراً لظروف مواتية. نجد إشارات إلى هذا المعنى منها ما كتبه رجل في عام ١٧٢٦ في رسالة بعث بها من مدينة نانت، تحدث فيها عن إلغاء امتياز الشركة الفرنسية للهند الشرقية : « إننا لم نعرف مقومات وثروات مدينتنا إلا عندما قدّم تجارُنا عريضة يطالبون بأحد أمرين، إما أن يدخلوا لحسابهم الخاص في صفقات هذه الشركة الملكية، وإما أن يدخلوا في هذه الصفقات مشاركين لتجار سان مالو الذين عرفوا بالثراء الواسع والنفوذ الكبير. واستقر الأمر على الاقتراح الثاني حتى لا يحدث تضارب بين الفئتين من التجار، وسارت الأعمال كلها تحت اسم شركة سان مالو. وبلغت مشاركات تجارنا ١٨ مليون جنيه ليفر، ولم نكن نتوقع أن يتمكنوا من المشاركة كلهم معاً بأكثر من أربعة ملايين.[...] ونأمل أن تتمكن المبالغ الضخمة التي نقدمها إلى البلاط من سحب الامتياز الاحتكاري من شركة الهند [...] ذلك الامتياز الذي يخرب المملكة، ونأمل بالتالي أن تنجح في تحرير التجارة في كل مكان»[٦٦]. ولكن كل هذه المحاولات باءت بالفشل لأن امتياز الشركة بقي، وصمد في وجه العواصف الهوجاء، وفي وجه مستتبعات نظام لو Law. وهنا سارت الأمور بحسب القاعدة العامة : فما يعود الهدوء، وتسنح الفرص الطيبة، حتى « تعود الأموال الموجودة في المملكة إلى التجارة »[٦٧] .

ولكن هل عادت الأموال كلها إلى التجارة ؟ هناك انطباع يلح علينا عندما ننظر إلى القرن الثامن عشر نظرة عامة وخاصة، وهو أن الأموال المتراكمة كانت فيه تتجاوز بكثير رؤوس الأموال المطلوبة. فانجلترة مثلاً لم تستخدم كل احتياطياتها لتمول ثورتها الصناعية، ولو فعلت لكانت حصيلة الجهود والتمويل أكبر بكثير. كذلك كان الرصيد النقدي الفرنسي إبان حرب الخلافة الإسبانية يتجاوز بكثير الـ ٨٠ أو ١٠٠ مليون من أوراق البنكنوت التي أصدرتها حكومة الملك لويس الرابع عشر[٦٨]. وكانت الأصول المنقولة في فرنسا أكثر بكثير من احتياجات الصناعة قبل الثورة الصناعية، وهو ما يفسر لنا إمكانية حدوث حركات من نوع حركة لو ؛ كذلك نذكر أن مناجم الفحم في القرن الثامن عشر كانت تستطيع، لو أرادت، أن تكوِّن دون صعوبة ودون ريث، رؤوس الأموال الثابتة والجارية اللازمة لاستغلالها[٦٩]. وتشهد المراسلات التجارية شهادة واضحة كل الوضوح[٧٠] على أن فرنسا في زمن الملك لويس السادس عشر كانت مليئة بالأموال المركونة العاطلة، التي كانت تعاني من «الملل»، على حد تعبير خ. جنتيل دا سيلبا J. Gentil da Silva، والتي لم تكن تعرف لها مكانا تعمل فيه. في مارسيليا على سبيل المثال في النصف الثاني من القرن الثامن عشر كان أصحاب رؤوس الأموال الذين يعرضون على التجار قروضاً بفائدة ٥ ٪ لا يجدون زبائن إلا فيما عز وندر. فإذا وجدوا زبوناً كانوا « يشكرونه على تفضله بإبقاء الأموال لديه » كما



ميناء مارسيليا في القرن الثامن عشر، جزء من لوحة بريشة جوزيف ڤيرنيه Joseph Vernet.

نقرأ في رسالة ترجع إلى عام ١٧٦٣. الحقيقة أنه كانت هناك رؤوس أموال كافية، حتى أن التجار كانوا يعملون بأموالهم الخاصة وأموال شركائهم، ولا يستعينون بقروض يكون عليهم دفع فوائد عليها. ونلاحظ في قادس الاتجاهات نفسها. كان التجار الكبار يرفضون ما يعرض عليهم من قروض، حتى بـ ٤ ٪ فائدة، وكانوا يقولون إنهم « محتارون في تشغيل أموالهم الخاصة ». كان هذا يحدث في عام ١٧٥٩، أي في وقت الحرب، ولكنه كان يحدث أيضاً في عام ١٧٥٤، أي في وقت السلام.

ولا ينبغي أن نخلص مما عرضناه إلى أن التجار لم يكونوا يقترضون على الإطلاق في النصف الثاني من القرن الثامن عشر - بل العكس هو الصحيح - وأن رؤوس الأموال كانت تعرض في كل مكان دون أن تجد من يستخدمها. لدينا مغامرة روبير دوجار في باريس تشهد على العكس. إنما الذي نريد أن نؤكده هو أن المال السهل الغزير الذي يعاني من صعوبة الاستثمار كان أكثر مما يظن الناس عادة. وقد لا يكشف لنا عن الأحوال في واقعها اليومي أفضل من رحلة نقوم بها إلى ميلانو عشية الثورة الفرنسية. كانت مدينة ميلانو ومنطقة اللومبارديا في ذلك الوقت مسرحاً لحركة تجديد شملت آليات الضرائب والأموال، في وقت بث فيه انتعاش الحياة الاقتصادية القوة في أوصال الدولة. وهكذا كانت الدولة قد أصبحت قوية، قادرة على مواجهة آل مونتي، والمصارف، والعائلات ذوات النفوذ، والمؤسسات الدينية، وملتزمي الضرائب، وجماعات رجال الأعمال القوية ؛ أصبحت الدولة قادرة على إصلاح عيوب الماضي، وهي عيوب كانت قد ثبتت بمضي الوقت وأصبحت شبيهة ببنيات قائمة مستقرة، وتتمثل هذه العيوب في أن الطبقة البورجوازية والطبقة النبلائية في ميلانو ولومبارديا كانتا قد التهمتا الدولة شيئاً فشيئاً، وحولتا الموارد السيادية الريجاليا regalia والرسوم والمكوس إلى دخول خاصة تدخل جيوبهما. فلما قويت الدولة وسعت لمواجهة هذا الوضع، لم يكن أمامها سوى دواء واحد هو أن تقوم بشراء الدخول المنحرفة لتعيدها إلى الطريق القويم، وتدفع مقابل الشراء على نحو أو آخر ؛ وكان هذا يعني تدبير رؤوس أموال ضخمة. ونفذت الدولة هذه السياسة بخطى سريعة نسبياً، فأغرقت اللومبارديا بالمال السائل، ووضعت أصحاب الدخول القديمة أمام مشكلة كبيرة : وهي ماذا يفعلون بهذا الكم الضخم من رؤوس الأموال الذي أتيح لهم فجأة ؟ وعلى الرغم من أننا لا نعرف على وجه الدقة ما فعلوه بها، فإننا نعرف أنها لم تُستخدم إلا في حدود ضيقة نسبياً في شراء الأطيان وفي شراء سندات حكومية عائدها ٣,٥ ٪، وفي شراء عمائر في المدينة ؛ ونعرف أنها عن طريقة وساطة المصرفيين والبورصات أسهمت في دفع ذلك التيار من الأعمال الدولية الذي مر من خلال ميلانو والذي تقوم شركة جريبي Greppi مثلاً عليه. والحقيقة الواقعة ذات الدلالة في هذا المقام هي أن هذا السيل من المن والسلوى لم يتجه لصالح

الاستثمارات الصناعية في وقت كانت مصانع النسيج ومشروعات التعدين موجودة في اللومبارديا. كان الموضوع ببساطة يتلخص في أن الذين كانوا يعرضون القروض لم يكونوا يؤمنون بأن مثل هذه الاستثمارات يمكن أن تدر ربحاً، وكانوا في هذا يدورون في دائرة المخاوف والاحتياطات القديمة والخبرات القديمة. كان هذا يجري هناك، وكانت الثورة الصناعية قد بدأت في انجلترة [٧١].

ولهذا ينبغي أن يأخذ الإنسان نفسه بالحيطة وألا ينظر إلى التوفير وتراكم المال نظرته إلى ظواهر كمية خالصة، فيظن أن معدلاً ما من معدلات التوفير أو حجماً من حجوم التراكم المالي قد أوتي القوة القادرة تلقائياً على إحداث استثمار خلاق وتحقيق معدل نماء جديد. فهذه الأمور ليست رهناً بالكم وحده، بل هي أكثر تعقيداً من ذلك. فلكل مجتمع طريقته في التوفير، وأساليبه في الإنفاق، وأحكامه المسبقة، وحوافزه ومعوقاته في مجال الاستثمار.

كذلك السياسة تلعب دورها في تكوين رأس المال واستخدامه. فالضرائب على سبيل المثال يمكن أن تؤدي إلى تحويل مسار الأموال وتوجيهها توجيهاً سريعاً فعالاً. في فرنسا كان نظام الضرائب يؤدي إلى وصول مبالغ ضخمة إلى أيدي الملتزمين الكبار وموظفي الضرائب. وهناك دراسات حديثة [٧٢] تبين أن هؤلاء الموظفين كانوا يعيدون توزيع الثروات التي حصلوا عليها ويوجهونها إلى استثمارات بناءة. ومنذ عصر كولبير، وفي عصر الملك لويس الخامس عشر، كان كثيرون منهم يستثمرون في مشروعات تجارية بل وصناعية، وبخاصة في الشركات والمصانع ذات الامتيازات. هذا كلام جائز. ولكننا نميل إلى القول مع بيير ڤيلار إن نظم الالتزام في جمع الضرائب الملكية والأشرافية كانت تمثل في قطالونيا في القرن الثامن عشر قناة إعادة توزيع أكثر فعالية من نظام الالتزام العام المعمول به فرنسا آنذاك، لأن « العوائد المتفرقة بين أيدي التجار والمعلمين الحرفيين كانت تؤدي إلى إدخال إنتاجهم في دورة رأس المال الشغال في التجارة، ثم في الصناعة، بل وفي مجال تحديث الزراعة. »[٧٣] أما النظام الضرائبي الإنجليزي الذي كانت الضرائب فيه تستخدم كضمان لخدمة الدين العام المدعم، بما يعطي الدولة توازناً وقوة لا مثيل لها، فلعله كان وسيلة أكثر فعالية لإعادة أموال الضرائب إلى الدورة العامة. هكذا كانت، حتى إذا لم يكن المعاصرون على وعي بذلك في كل الأحوال.

الخيارات
والاستراتيجيات الرأسمالية

الرأسمالية لا تقبل كل إمكانات الاستثمار والتطور التي تقدمها الحياة الاقتصادية بل هي تراقب الحركة الاقتصادية مراقبة حثيثة لا حدود لها، لتتدخل فيها طبقاً لتوجهات تفضيلية معينة ؛ وهذا يعني أن الرأسمالية **تعرف** كيف تختار مجال عملها وأنها **تستطيع** أن تختاره. ولكن هناك ما هو أهم من الاختيار - الذي يتغير بلا انقطاع من موجة إلى موجة في دنيا الاقتصاد ومن عصر إلى عصر - وهو أن تكون لدى الإنسان وسائل وضع استراتيجية ووسائل تغييرها : ذلك هو الذي يحدد التفوق الرأسمالي.

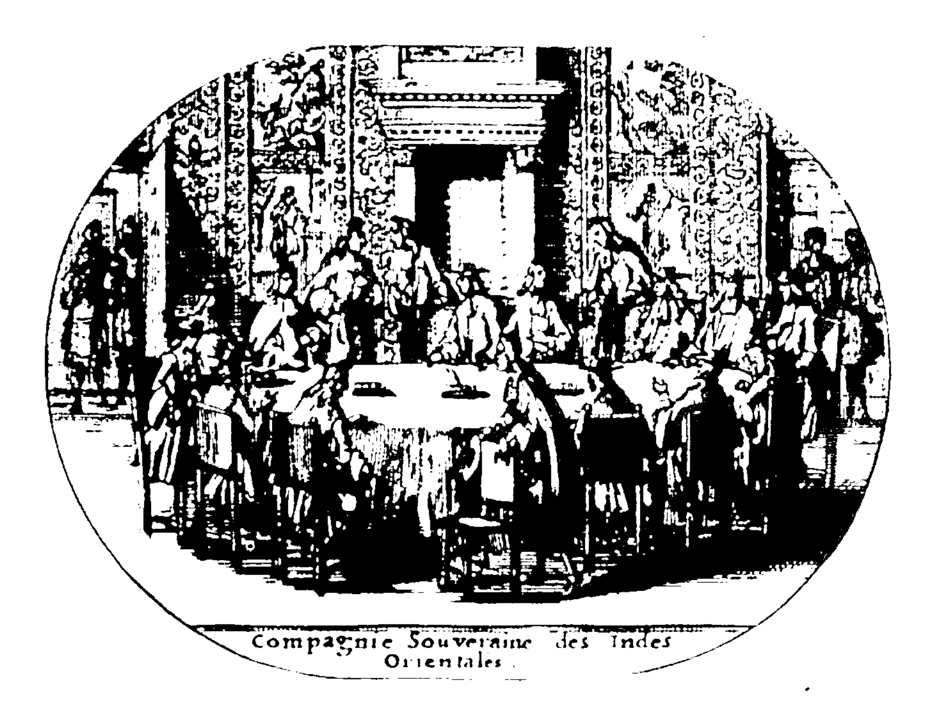
وعلينا أن نبين، بالنسبة إلى القرون التي نتناولها في كتابنا هذا، أن التجار الكبار على الرغم من قلة عددهم كانوا يمسكون بمفاتيح التجارة البعيدة التي كانت تمثل الموقع الاستراتيجي الذي لا يدانيه آخر ؛ وأنهم كانوا يستأثرون بامتياز المعلومات، وكانت المعلومات هي السلاح الذي لا نظير له في تلك العصور التي كانت الأخبار فيها تتحرك ببطء وبتكلفة عالية ؛ وأنهم كانوا بصفة عامة ينعمون بتواطؤ الدولة والمجتمع، وكان هذا الوضع يمكنهم من تناول قواعد اقتصاد السوق بالتغيير المرة بعد المرة دون أن يحسوا بوخز من ضمير، بل كانوا يشعرون بأن هذا الذي يفعلونه طبيعي إلى أقصى حدود الطبيعية. لم يكن الالتزام بالنسبة إلى الآخرين، بالضرورة التزاماً بالنسبة إليهم. وكان الرأي عند تورجو(٧٤) أن التاجر لا يمكن أن يفلت من السوق، ومن أسعاره التي لا يعرفها أحد من قبل : ولكن هذا الرأي ليس فيه من الصواب إلا النصف، بل أقل من ذلك !

روح
الرأسمالية

هل ينبغي أن ننسب إلى ممثلي الرأسمالية « روحاً » تكون هي منبع تفوقهم، والسمة التي تميزهم كل التمييز، روحاً قوامها : الحساب، والعقل، والمنطق، والابتعاد عن العواطف العادية، وتوظيف هذا كله في خدمة نهم محموم إلى الكسب ؟ كان هذا هو الرأي الذي ذهب إليه زومبارت Sombart ودافع عنه بحرارة، ولكنه قد فقد بمرور الوقت مصداقيته. وحدث الشيء نفسه بالنسبة لرأي شومبيتر Schumpeter الذي ذاع بين الناس، والذي كان يقوم على إبراز الدور الحاسم للتجديد وللحركة في حياة رجل الأعمال. هل من الممكن أن يجمع الرأسمالي في شخصه كل هذه الصفات والخلال ؟ وقد ذهبنا نحن في شرحنا إلى أن الرأسمالي يختار، وأن له القدرة على الاختيار - وهذا يعني أنه يستطيع في كل موقف أن يتبين بنظرة ثاقبة، دونها نظرة الصقر، طريق الصواب، وأن يجيب الإجابة الأفضل. ولا ينبغي أن ننسى أن الممثل الذي نتحدث عن دوره، له مكانه على درجة معينة في سلم الحياة

الاجتماعية، وأنه لهذا يجد في أغلب الأحوال تحت عينيه الحلول والنصائح والحكم التي يأخذ بها نظائره. وهو عندما يصدر حكماً يصدره من خلالهم، متأثراً بهم. وإذا كانت فعاليته تعتمد عليه شخصياً فإنها تعتمد بالقدر نفسه على الموضع الذي يكون فيه، وهل هذا الموضع عند ملتقى، أو على هامش التيارات الرئيسية للتبادل التجاري والمراكز التي تتخذ القرار – وهذه المراكز تحتل في كل عصر مكاناً محدداً أدق التحديد. وقد وجد لوي ديرميني Louis Dermigny (٧٥) وكريستوف جلامان Christof Glamman (٧٦) أسباباً وجيهاً للشك في عبقرية السادة السبعة عشر Heeren Zeventien الذين كانوا يتولون إدارة شركة الهند الشرقية [الهولندية]. ولكن هل من الضروري أن يكون الإنسان عبقرياً لكي يعقد صفقات عظيمة، إذا كان القدر في القرن السابع عشر قد شاء له أن يولد هولندياً، ووضعه بين السادة المهيمنين على شركة الهند الشرقية ؟ هذا هو لابروبير La Bruyère (٧٧) يكتب : «هناك أغبياء [...] بل أسمح لنفسي بأن أقول هناك بلهاء، يشغلون مناصب عظيمة، ويعرفون كيف يعيشون ويموتون في وسط الرفاهية، دون أن يظن ظان أنهم قد أسهموا فيها بأدنى قدر من عمل أو جهد ؛ لقد أخذ إنسانٌ ما بأيديهم فأوصلهم إلى منبع النهر، أو ربما كانت المصادفة وحدها هي التي أعثرتهم به ؛ وقال لهم قائل : " هل تريدون ماءً ؟ إذن فاغترفوا ".. فاغترفوا. »

كذلك لا ينبغي أن نصدق أن روح الرأسمالية تقوم على السعي إلى بلوغ الحد الأقصى للربح، وهي سمة كثيراً ما استهجنها المستهجنون، ولا ينبغي أن نصدق أن هذه السمة يمكن أن تفسر مسلك التجار الرأسماليين في مجموعه. هناك بطبيعة الحال تلك الكلمة التي نسبوها إلى ياكوب فوجار الغني، قائلين إن البعض نصحوه بأن يعتزل التجارة، فرد بقوله « إنه يزمع أن يستمر في كسب المال ما استطاع إلى ذلك من سبيل »، وحتى آخر العمر(٧٨). وهذه الكلمة التي يحيط بها من الشك ما يحيط بكل الكلمات التي يصبغونها بصبغة التاريخ، حتى لو صحت نسبتها إلى الرجل، لا يمكن أن نقول عنها إلا إنها تعبر عن فرد بعينه في لحظة بعينها من حياته، وإنها لا يمكن أن تصف طبقة بكاملها، أو طائفة من الناس. والرأسماليون بشر، وهم ككل البشر، يختلفون الواحد عن الآخر، منهم الذين يحسبون بالمليم، ومنهم الذين يلعبون بالفلوس، ومنهم البخلاء، ومنهم المبذرون، ومنهم العباقرة، ومنهم المحظوظون. وهناك كتيب ساخر ظهر في قطالونيا في عام ١٨٠٩(٧٩) يؤكد « أن التاجر لا ينظر إلا إلى ما يؤدي إلى مضاعفة رأسماله بأي طريقة »، وهذا الرأي تقوم آلاف الأدلة على صحته، يمكن أن نستقيها من مراسلات كبار التجار التي توفرت لدينا : فالتجار يعملون من أجل كسب المال، ما في ذلك أدنى شك. ولكن القول بأن نشأة الرأسمالية الحديثة يمكن تفسيرها بالحرص على الكسب، أو الحرص على الاقتصاد أو الالتزام



مجلس إدارة الشركة الهولندية للهند الشرقية، صورة بالحفر مأخوذة من كتاب مختصر *تاريخ الأقاليم المتحدة الهولندية* ...Histoire abrégée des Provinces-Unies des Pays-Bas الصادر في أمستردام في عام ١٧٠١.

بالعقل، أو بالكلف بالمخاطرة المحسوبة، قول يبعد بنا عن بلوغ الغاية. كان جان بيلليه تاجر بوردو يصور حياته هو في عالم الأعمال، وما أخذ نفسه به من حب الاندفاع والحركة الجياشة عندما كتب: « أرباح التجارة الكبيرة تتحقق بالمضاربات »[٨٠]. ولكن هذا التاجر الذي كان يندفع فيغامر بكل شيء كان له أخ تاجر يعتبر من أكثر الناس تعقلاً، وقد حققا كلاهما الثراء، الحريص والمندفع.

والحقيقة أن التفسير المثالي المعتمد على فكرة واحدة، والذي يجعل من الرأسمالية تجسيداً لعقلية، لا يزيد عن أن يكون مهرباً، المهرب الوحيد، يتسلل منه ڤرنر زومبارت وماكس ڤيبر Max Weber، فراراً من كارل ماركس. ولسنا ملزمين، إذا أردنا العدل، بأن نتبعهما، كذلك فلست أرى أن الرأسمالية كلها مادية، أو كلها اجتماعية، أو كلها علاقة اجتماعية. ولكن هناك نقطة أراها فوق الشك، وهي أن الرأسمالية لم تخرج من أصل واحد

ضيق ؛ قال الاقتصاد كلمته، وقالت السياسة كلمتها، والمجتمع، والثقافة، والحضارة، والتاريخ. والتاريخ هو الدائرة العليا التي كثيراً ما تصدر الحكم الأخير على العلاقات التي قامت بين القوى المختلفة.

التجارة البعيدة

أو الحظ الأوفى

ليس من شك في أن التجارة البعيدة هي التي لعبت الدور الأول في نشأة الرأسمالية التجارية، وأنها ظلت زمناً طويلاً تقوم منها مقام العمود الفقري من الجسم. هذه حقيقة بديهية عادية، ولكن من الضروري تأكيدها اليوم في مواجهة الآراء المضادة التي تهب كالرياح أو تتدافع كالموج الصاعد، تنفتح عنها أفواه طائفة من المؤرخين المعاصرين بدافع العداء. ومنهم من تدفعه أسباب جيدة، ومنهم من تحركه أسباب دون ذلك.

أما الأسباب الجيدة : فمن الواضح أن تجارة الخارج أو التجارة الخارجية (وقد ورد تعبير تجارة الخارج في كتابات مونكرتيان Montchrestien الذي ولد في عام ١٥٧٥ وتوفي في عام ١٦٢١ وكان يرى أنها ضد : تجارة الداخل) كانت نشاطاً محدوداً له طابع الأقلية بالقياس إلى الأغلبية. وهذا كلام لن يضيق به أحد. وهذا هو چان مايفير Jean Maillefer، وهو تاجر غني من ريمس، يعزف أنغاماً عالية في نفيره وهو يكتب إلى واحد من مراسليه في هولندة في يناير من عام ١٦٧٤ : « لا تظن أن مناجم پوتوسي نفسها يساوي عائدها عائد الأنبذة الجيدة التي تنتجها جبالنا، وتلك التي تنتجها بورجونديا » [٨١]. أما القس مابلي فيقول كلاماً يحكمه العقل : « جارة الغلال أعلى قدراً من فضة مناجم پيرو » [٨٢] - وهو يعني أنها أثقل وزناً في الميزان التجاري، أي تمثل حجماً من المال أكثر مما تنتجه مناجم العالم الجديد. وإليك چان باتيست سي Say يفاجيء القاريء في عام ١٨٢٨ بأنه « يفضل الحديث عن صناع الأحذية في فرنسا الذين ينتجون ما تزيد قيمته على كل ما تنتجه مناجم العالم الجديد مجتمعة » [٨٣].

هذه الحقيقة المستقرة لن يتعب المؤرخون في تأكيدها بملحوظاتهم الخاصة، ولكنني لا أتفق معهم دائماً في النتائج التي يخلصون إليها. چاك هير Jacques Heers يكرر في حديثه عن القرن الخامس عشر ، في عام ١٩٦٤، أن الهيمنة عادت في التجارة إلى القمح والصوف والملح، أي إلى عدد من الأنشطة التجارية القريبة، لا إلى التجارة البعيدة في التوابل أو في الفلفل. ويعتمد پيتر ماتياس Peter Mathias على الأرقام فيؤكد أن انجلترة عشية الثورة الصناعية كانت تجارتها الخارجية أقل بكثير من تجارتها الداخلية [٨٤]. وفي المناقشة التي دارت حول أطروحة دكتوراه في جامعة السربون وجه إرنست لابروس Ernest Labrousse سؤالاً إلى ماجالاس جودينيو Magalhaes Godinho فحواه أن الإنتاج

الزراعي للبرتغال كان أعلى من مردود التجارة البعيدة في الفلفل والتوابل، فوافق ماجالاس جودينيو راضياً. وسار فريدريش لوتجه Friedrich Lütge [٨٥] على الدرب نفسه، وكان دائماً حريصاً على التهوين من أهمية اكتشاف أمريكا ***على المدى القصير،*** فأكد أن التجارة المحلية بين مناطق أوروبا المختلفة، كانت في القرن السادس عشر أعلى بنسبة مائة إلى واحد، من عائد شبكة التجارة الواهية التي بدأت تمتد بين العالم الجديد وبين إشبيلية. وهذا المؤرخ على حق أيضاً فيما ذهب إليه. وأنا نفسي كتبت أن القمح الذي كانت التجارة تنقله عبر البحر المتوسط في القرن السادس عشر، كانت كمياته تربو على مليون قنطار ، أي أن هذه الكميات كانت أقل من ١ ٪ من استهلاك شعوب منطقة البحر المتوسط، ومعنى هذا أن تجارة القمح هنا كانت ضئيلة كل الضآلة بالقياس إلى الإنتاج الكلي من الغلال وإلى تجارة الغلال الداخلية المحلية [٨٦].

هذه الملحوظات يمكن أن تشير عند الحاجة إلى أن المؤرخ عليه اليوم أن يركز بحثه على الموضوعات ذات طابع الأغلبية، وهي الموضوعات التي أهملها علم التاريخ بالأمس : عليه أن يهتم بالفلاحين لا بالسادة ؛ بالـ ٢٠ مليون فرنسي لا بلويس الرابع عشر [٨٧]. ولكن هذا التوجه لا يحط من قيمة التاريخ الذي يدرس الموضوعات ذات طابع الأقلية، فقد استطاعت الأقليات أن تكون أكثر حسماً في كثير من الحالات من هذه الأعداد الكبيرة من البشر أو من الثروات أو من البضائع، التي كانت ذات قيم هائلة، ولكنها كانت بليدة بغير حياة. وهذه مقالة رصينة لإنيريك أوته Enrique Otte[٨٨] تبين أن التجار الإسبان كانوا في إشبيلية الجديدة، التي ركزت اهتمامها على التجارة الأمريكية، يضطلعون بحجم من الأعمال أكبر بكثير من تلك التي كان التجار المصرفيون في جنوة يقومون بها. ولكن هذا لا يغير شيئاً من أن هؤلاء التجار من أبناء جنوة هم الذين خلقوا نظام الائتمان عبر المحيط، ولولا هذا النظام لما استطاعت الدورة التجارية من إسبانيا إلى أمريكا - الكاريرا دي إندياس - أن تتحقق. لقد استطاعوا بين عشية وضحاها أن يحتلوا مركز قوة، وأن يتحركوا بحرية، وأن يتغلغلوا كما يشاؤون في سوق إشبيلية. وقرارات التاريخ الحاسمة لم تكن تتخذ في الماضي، ولا تتخذ اليوم بحسب القواعد العقلانية التي تتفق مع الاقتراع العام. وهناك الكثير من الحجج التي تفسر أن الحدث ذا طابع الأقلية يمكن أن يظهر على الحدث ذي طابع الأغلبية.

لدينا أولاً التجارة البعيدة التي يسميها المؤرخون الألمان فيرنهاندل Fernhandel، وهي التي صنعت مجموعات ***تجار البعيد***، الفيرنهيندلر Fernkändler، وكانوا صنفاً من التجار قائماً بذاته منذ الأزل. ولم تكن المدينة التي يعيشون فيها إلا عنصراً من عناصر لعبة هي لعبتهم. وقد بيّن موريس دوب Maurice Dobb [٨٩] كيف كانوا يتغلغلون في الدوائر بين المعلم الحرفي والمادة الأولية ***البعيدة*** - سواء كانت قطناً أو حريراً أو صوفاً. ثم كانوا

يتغلغلون بين المنتَج النهائي وبين البيع البعيد لهذا المنتج. وكان كبار تجار الخردوات في باريس يُعتبرون من قبيل تجار البعيد، وقد شرحوا هذا الأمر في عام ١٦٨٤ في عريضة طويلة رفعوها إلى الملك ضد الصوافين الذين كانوا يريدون منعهم من بيع الأقمشة الصوفية، وكانوا قد حصلوا على هذا التصريح منذ نحو عشرين سنة مكافأة لهم على مشاركتهم في إنشاء المصانع الجديدة الكبيرة. ويبرر تجار الخردوات طلبهم بأنهم « لا يقيمون أود مصانع الأقمشة الصوفية وحدها، بل كل مصانع الخردوات [يقصدون الحرير] في تور وليون، وغير هذه وتلك من مدن المملكة.» (٩٠) ثم يشرحون كيف أنهم أخذوا بزمام المبادرة فأقاموا في مدن سيدان، وكاركاسون، ولوفييه مصانع لنسج الصوف على النمط الإنجليزي والنمط الهولندي، وكيف أنهم بفضل مبيعاتهم نشطوا هذه المصانع ؛ وقالوا إنهم يدعمون في الحاضر هذه المصانع فهم يصرفون المنتجات في الخارج، ويقومون وحدهم بتزويد المصانع بحاجتها من الصوف المستورد من إسبانيا وبغيره من المواد الأولية. أي أنهم كانوا يريدون أن يقولوا بصريح العبارة إن هذا النشاط الصناعي في أيديهم.

وهناك أشياء أخرى في أيدي التجار المصدرين المستوردين، ألا وهي بضائع البلاد البعيدة : حرير الصين أو حرير فارس، فلفل الهند أو فلفل سومطرة، قرفة سيلان، قرنفل جزر المولوك الإندونيسية، سكر جزر الهند الغربية وتبغها وبنّها، وذهب منطقة كيتو أو المنطقة الداخلية من البرازيل، سبائك أو قطع الفضة من العالم الجديد. في هذه التجارة يستولي تاجر البعيد علي القيمة المتزايدة للعمل في المناجم وفي المزارع، كما يستولي على القيمة المتزايدة لشغل الفلاح البدائي في منطقة ساحل مالابار وفي الجزر المحيطية. وقد يعود قائل فيقول : كل هذا الذي يعمله تجار البعيد ينصب على حجم ضئيل من البضائع. ولكننا إذا قرأنا ما ذكره مؤرخ[91] من أن كمية الـ ١٠٠٠٠ قنطار الفلفل، والـ ١٠٠٠٠ قنطار توابل التي كانت أوروبا على وجهه التقريب تستهلكها قبل الاكتشافات الجغرافية الكبرى، كانت تشترى في مقابل ٦٥٠٠٠ كيلوجرام من الفضة (وهو ما يناظر ٣٠٠٠٠٠ طن من الجاودار تكفي لإطعام مليون ونصف من البشر)، سمحنا لأنفسنا بأن نتساءل عما إذا كان التاريخ قد استهان بقدر تجارة الترف، فأسرف في هذه الاستهانة.

والمؤرخ نفسه يضع في أيدينا المزيد من الحجج، إذ يقدم إلينا بيانات ملموسة جداً عن أرباح هذه التجارة : كيلوجرام الفلفل الذي كان يساوي ما بين ١ و ٢ جرام فضة عند الإنتاج في الهند، يصل ثمنه في الإسكندرية إلى ما بين ١٠ و ١٤ جرام فضة، وفي البندقية ما بين ١٤ و ١٨، وما بين ٢٠ و ٣٠ في البلدان الأوروبية المستهلكة. من المؤكد أن التجارة البعيدة تدر أرباحاً ضخمة : فهي تلعب على وتر الأسعار في سوقين الواحدة منهما بعيدة عن الأخرى، لا يتم الربط بين العرض والطلب فيهما، وكل منهما يجهل حال الآخر، إلا عن

طريق الوسيط الذي يترجم بين الطرفين. وما كان يمكن أن تقوم منافسة من نوع منافسة السوق إلا لو كان هناك وسطاء كثيرون لا يرتبطون بعضهم بالبعض بروابط صلة. فإذا حدث في يوم من الأيام أن نشأت منافسة، وضاعت الأرباح الضخمة عن طريق خط ما، فمن الممكن تحقيق أرباح ضخمة أخرى من طرق أخرى، وببضائع أخرى. فإذا شاع الفلفل ورطرط وفقد سعره العالي فهناك الشاي والبن والأقمشة القطنية الهندية لتحل محل الفلفل الذي ظل ملكاً متوجاً زمناً طويلاً. والتجارة البعيدة تعني مخاطرات، ولكنها تعني أيضاً أرباحاً استثنائياً. التجارة البعيدة تعني في كثير جداً من الأحيان الكسب فيما يشبه اللوتاريا. حتى القمح الذي لا يعتبر من السلع المتميزة « الملكية »، الجديرة باهتمام تاجر كبير، يمكن أن يصبح سلعة متميزة ملكية في بعض الظروف - في حالة القحط مثلاً، بل على وجه اليقين. في عام ١٥٩١ حدث قحط في منطقة البحر المتوسط، وكانت النتيجة تحويل مسار مئات من السفن الشراعية المحملة بالقمح أو الجاودار من الشمال إلى الجنوب. وقام بهذه العملية المثيرة عدد من كبار التجار، لم يكونوا بالضرورة متخصصين في تجارة الغلال، ومعهم غرندوق توسكانا. وليس من شك في أن تحويل مسار مراكب البلطيق الشراعية من طرقها العادية تطلب دفع ثمن الشحنات غالياً. وباع التجار بضاعتهم بالذهب في إيطاليا الجائعة. وقال الحساد إن الربح الذي حققوه بلغ ٣٠٠ ٪ دخلت جيوب هؤلاء التجار الكبار، ونعني بهم آل خيمينس Ximénès البرتغاليين الذين أقاموا في أنتفرين، ثم ظهروا في إيطاليا [٩٢].

ولقد أشرنا من قبل إلى التجار البرتغاليين الذين نزلوا خفية إلى بوتوسي أو ليما، فيما وراء البقاع البرازيلية الشاسعة، أو سلكوا طريق بوينوس أيريس المريح. وكانوا يحققون أرباحاً خرافية. ونذكر هنا كذلك التجار الروس، تجار سيبريا، الذين حققوا أرباحاً هائلة من بيع الفراء إلى المشترين الصينيين، إما عن الطريق الرسمي، أي طريق جنوب إركوتسك، إلى سوق كياتكا التي أنشئت متأخرة [٩٣] وكانت هذه السوق تتيح مضاعفة رأس المال إلى أربعة أضعاف في غضون ثلاث سنوات، وإما عن طريق الاتجار في الخفاء، وكانت الأرباح في هذه الحالة أربعة أضعاف الأرباح المألوفة [٩٤]. هل كان هؤلاء الذين تحدثوا عن هذه الأرباح العالية من الفشارين ؟ ولكن الإنجليز كانوا أيضاً يكسبون أرباحاً هائلة، كأنما كانوا يجرفونها بالجواريف، عندما تبينوا أن في مقدورهم أن يحققوا الثراء عن طريق البحر عندما يقومون بهمزة الوصل بين فراء الشمال الكندي وبين المشترين من أبناء الصين[٩٥]. ولنذكر من أمثلة الموعد من الحظ : اليابان في العقود الأولى من القرن السابع عشر، وكانت اليابان قد ظلت ردحاً طويلاً من الزمن في أيدي التجار البرتغاليين. في كل عام كانت سفينة ماكاو - a nao do trato - تحمل إلى ناجازاكي ما يصل إلى ٢٠٠

من التجار، كانوا يقيمون في اليابان سبعة أو ثمانية أشهر، ينفقون خلالها دون حساب ما يصل إلى ٢٥٠٠٠٠ أو ٣٠٠٠٠٠ تايل. « وكان الرجل الياباني العادي يفيد من هذا الإنفاق فائدة واسعة، وكان هذا سبباً من الأسباب التي جعلت الرجل الياباني يرحب بالتجار البرتغاليين ويعاملهم بالود »[٩٦] : وما كان يجمع إلا فتات الوليمة. ومن قبل أشرنا إلى رحلة غليون أكابولكو ورحلته السنوية إلى مانيلا. كانت هناك سوقان مختلفتان متباعدتان، سوق على هذه الناحية وسوق على الناحية الأخرى، وكانت البضائع تزداد قيمتها زيادة خرافية بعد اجتياز المحيط من أكابولكو إلى مانيلا، أو من مانيلا إلى أكابولكو، وكانت تُغْرِقُ بالذهب طائفة قليلة من البشر هم الذين كانوا يربحون من وراء الفروق الضخمة بين الأسعار. يقول القس دي بلياردي Biliardy وهو معاصر لشوازيل Choiseul: « تجار المكسيك هم الوحيدون الذين لهم مصلحة في استمرار هذه التجارة عن طريق رحلة الغليون، حيث أنهم يصرِّفون بضائع الصين التي تتيح لهم مضاعفة أموالهم عاماً بعد عام. هذه التجارة يقوم بها حالياً [في مانيلا] عدد قليل جداً من التجار الكبار ، يستوردون لحسابهم البضائع من الصين، ويصدرونها بعد ذلك إلى أكابولكو، في مقابل البياسترات التي ترسل إليهم [٩٧]. وكانوا، في عام ١٦٩٥، على حد قول واحد من الرحالة، يحققون أرباحاً تصل إلى ٣٠٠ ٪ من وراء نقل الزئبق من الصين إلى أسبانيا الجديدة »[٩٧].

هذه الأمثلة التي يمكننا أن نورد منها الكثير، إذا شئنا، تبين أن المسافة البعيدة وحدها في وقت كان فيه تناقل المعلومات شيئاً صعباً لا انتظام فيه، كانت تخلق الظروف العادية واليومية للأرباح الضخمة. وهناك وثيقة صينية تعود إلى عام ١٦١٨ جاء بها : « ونظراً لأن هذا البلد [= سومطرة] بعيد فإن الذين يذهبون إليه من التجار يحققون ربحاً مضاعفاً »[٩٩]. ولدينا مثل جامباتيستا جيميللي Giambattista Gemelli الذي كان في أثناء قيامه برحلته حول العالم ينقل من البلد الذي يحط فيه رحاله، إلى البلد الذي يسعى إليه سلعة معينة يختارها بعناية شديدة لتكون من النوع الذي إذا بيع في البلد المستهدف حقق أرباحاً عالية تكفي لتغطية نفقات الرحلة، ولم يكن في ذلك إلا مقلداً للتجار الذين كان يلقاهم في الطريق. ولنستمع إلى مقالة هذا التاجر الأوروبي الذي أحنقه في عام ١٦٣٩ [١٠٠] ما يتوسل به تجار جاوة إلى الثراء، يقول : « إنهم يذهبون إلى مدينة ماكاسار Macassar ومدينة سورابايا Surabaya فيشترون الأرز ويدفعون في المكيال من نوع الجانتانس gantans ساتة sata من الكايكاسات، ثم يبيعونه بضعف الثمن. ويذهبون إلى بالامبوام Balambuam فيشترون [...] جوز الهند ويدفعون ألفاً من الكايكسات في مقابل مائة جوزة، ثم يبيعون بضاعتهم في بانتام Bantam بالقطاعي، ويحصلون على مائة من الكايكست في مقابل ثماني حبات من جوز الهند. وهم يشترون كذلك زيت هذه الثمرة نفسها،

زيت جوز الهند. ويشترون الملح من يؤارتام Ioartam ومن جيريسي Gerrici، ومن پاتي Pati، ومن إيفاما Ivama ويدفعون خمسين ألف من الكايكسات في مقابل ثمانمائة مكيال من نوع الجانتانس ؛ أما في بانتام فثلاثة مكاييل جانتانس من الملح تساوي ألفاً من الكايكسات. ويحملون الكميات التي يشترونها إلى سومطرة.» ولكي نفهم مدلولات هذا النص، لا يعنينا إلا قليلاً تحديد السعة الدقيقة لمكيال الجانتانس، ويكفينا أن نعرف أنه مكيال. والكايكسات caixas نعرف عنها عملة من النمط الصيني كانت منتشرة في الجزر المحيطية ؛ أما الساتة فيبدو أنها مسبحة منظومة من الكايكسات. ولكن الشيء الأكثر أهمية هو أن نستخرج من النص مواقع التموين، ونقيس المسافات بينها وبين سوق بانتام ؛ فالمسافة بين بانتام وماكاسار على سبيل المثال تربو على ١٢٠٠ كيلومتر. أما الفرق بين أسعار الشراء وبين أسعار البيع فهو، بعد طرح كل تكاليف النقل، يمثل ربحاً كبيراً. ولنذكر عابرين أن البضائع المذكورة ليست من البضائع القيمة من نوع ما قل حجمه ووزنه وغلا ثمنه الذي يذكره فان لور J. -C. Van Leur على اعتبار أنه نمط التجارة البعيدة في الشرق الأقصى. بل السلع هنا سلع غذائية كانت الجزر المنتجة لتوابل تحتاج إلى استيرادها دواماً. بل كانت تستوردها من بعيد.

وهذه هي الحجج الأخيرة، وهي بلا شك أفضل الحجج : القول بأن القمح كان في البرتغال من الناحية التجارية أعلى قيمة من الفلفل والتوابل قولٌ ليس صحيحاً كله. كانت التوابل والفلفل تمر كلها من خلال السوق، ومن هنا فالأرقام الخاصة بها تؤخذ من السجلات، أما القمح فالتقديرات التي يوردها المؤرخون تقديرات من خيالهم، وهم يقدرون القمح المنتج لا القمح المباع. فلم يكن ما يمر من القمح من خلال السوق إلا الشيء القليل، بينما كانت الكمية الكبرى تستهلك في صورة استهلاك ذاتي. يضاف إلى هذا أن القمح الذي كان يطرح للبيع لم يكن يترك للفلاحين وملاك الأرض وتجار القطاعي إلا القليل من الأرباح، وكانت هذه الأرباح تتبعثر بين عدد هائل من الأيدي، كا لاحظ جالياني Galiani من قبل[١٠١]. ونشير هنا عابرين إلى أنه لم يكن هناك تراكم مالي، أو لم يكن هناك من التراكم المالي إلا القليل. وهذا هو سيمون رويث[١٠٢] الذي اشتغل حيناً في استيراد القمح من بريتانيا إلى البرتغال، يتذكر خبراته في هذا المجال مستاءً. ويقول إن الجزء الأكبر من الأرباح كان يذهب إلى مقاولي النقل، الذين كانوا يعيشون على ما يدره النقل عليهم. ولنذكر في هذا المقام أفكار دانييل ديفو حول التجارة الداخلية الإنجليزية التي كانت تحظى بالإعجاب لأنها كانت تمر من خلال أيد عديدة من الوسطاء الذين كانوا يقتطعون لأنفسهم نصيباً قليلاً من المن والسلوى. وكان هذا النصيب بالفعل قليلاً ضئيلاً قياساً على الأمثلة التي أوردها دانييل ديفو[١٠٣] . أما التجارة البعيدة، الفيرنهاندل، التجارة التي تسلك الطرق

الطويلة. فكانت تنعم بالتفوق الذي لا جدال فيه، تفوق يرتبط بالتركيز الذي تتيحه هذه التجارة، والتركيز محرك لا نظير له يؤدي إلى استعادة رأس المال وزيادته بسرعة. والخلاصة أننا متفقون مع المؤرخين الألمان ومع موريس دوب الذين اعتبروا التجارة البعيدة أداة أساسية لخلق الرأسمالية التجارية. وأداة أساسية أيضاً لخلق البورجوازية التجارية.

التعليم

والمعلومات

وليست هناك رأسمالية دون تعليم، دون دراسة سابقة، دون معرفة بالوسائل التي هي أبعد ما تكون عن البدائية. كانت فلورنسة قد هيأت منذ القرن الرابع عشر تعليماً علمانياً(١٠٤). ويذكر ڤيللاني Villani في عام ١٣٤٠ أن عدد من كانوا يتعلمون القراءة في المدرسة الأولية a botteghuzza كان يتراوح بين ٨٠٠٠ و١٠٠٠٠ من البنين والبنات، وكان عدد سكان المدينة جميعاً ١٠٠٠٠٠ نسمة. في هذه المدرسة الأولية التي كان يقوم عليها ماتيو Matteo، مدرس النحو، دخل نيقولو ماكياڤيللي Niccolò Macchiavelli في مايو من عام ١٤٧٦ ليتعلم القراءة في *ملخص النحو* الذي ألفه دوناتوس في القرن الرابع، وكانوا يسمونه دوناتيللو Donatello. من بين الـ ٨٠٠٠ أو ١٠٠٠٠ كان ١٠٠٠ أو ١٢٠٠ يذهبون إلى المدرسة العالية التي خصصت للصبية المتدرجين في مجال التجارة. وكان الصبي يبقى في هذه المدرسة حتى الخامسة عشرة، يتعلم الحساب algorismo، والمحاسبة abbaco، فإذا تخرج الصبي بعد هذا التعليم الفني، أصبح قادراً على مسك الدفاتر، تلك الدفاتر التي وصلت إلينا، والتي نستطيع اليوم أن نقلب في صفحاتها، ونرى عمليات البيع بالائتمان قد سجلت فيها بدقة، ومبالغ العمولات، والمقاصات التي كانت تتم بين المراكز التجارية، وتقسيم الأرباح بين الشركاء. وكان التعليم والتدريب العملي في الدكان يتمم تأهيل تاجر المستقبل. ومن بين هؤلاء فريق كان يتجه أحياناً إلى الدراسات العليا، فيذهب لدراسة القانون في جامعة بولونيا.

وكان التعليم العملي يرتبط أحياناً بالنسبة إلى التجار بثقافة حقيقية. ولا يعجبن أحد عندما يجد في فلورنسة، التي ستصبح عما قريب مدينة آل مديتشي، أن التجار كانوا أصدقاء المفكرين والأدباء الإنسانيين أو الهومانيين، وأن من بين التجار من كانوا متمكنين من اللغة اللاتينية؛ وأن منهم من كانوا يكتبون، بل يتقنون الكتابة؛ وأنهم كانوا يحفظون *الكوميديا الإلهية* كاملة عن ظهر قلب، وأنهم كانوا يستطردون عند الكتابة فلا يقفون عند حد؛ وأنهم ساعدوا على رواج المائة قصة Cento Novelle لجوڤاني بوكاتشو Bocaccio؛ وأنهم أحبوا الكتاب المعقد الذي ألفه ألبرتي Alberti بعنوان *الأسرة Della Famiglia*؛ وأنهم

كانوا يناضلون من أجل الفن الجديد، ويقفون في صف برونيليسكي Brunelleschi ضد جيبرتي Ghiberti المتشبث بتراث العصر الوسيط؛ وأنهم كانوا باختصار يحملون فوق أكتافهم جانباً كبيراً من الحضارة الجديدة التي توحي بها إلينا لفظة *رينسانس*، النهضة. لن يغيب عنا ما كان للمال من أفضال: فالأفضال يشد بعضها بعضاً. وريشارد إيرنبرج Richard Ehrenberg (١٠٥) هو الذي قال في معرض الحديث عن روما: حيث تجد رجال المال، تجد الفنانين.

ولكن لا ينبغي أن نتصور تجار أوروبا كلها قد تعلموا وتثقفوا على هذا النحو، وإن صح أن الدراسات العملية والفنية كانت تفرض نفسها على ناشئة التجار في كل مكان. ونحن نعرف أن چاك كور قد تعلم في دكان أبيه، ثم تعلم المزيد في أثناء رحلته على متن السفينة *ناربون* التي حملته في عام ١٤٣٢ إلى مصر، ويبدو أن هذه الرحلة هي التي حددت مسار حياته (١٠٦). كذلك نرى أن ياكوب فوجار Jakob Fugger الذي لقب بالغني *در رايشه* der Reiche – ولد في عام ١٤٥٩، وتوفي في عام ١٥٢٥، وكان بكل بساطة رجلاً عبقرياً – تعلم في البندقية طريقة التقييد المزدوج partita doppia التي كانت من الناحية العملية مجهولة في ألمانيا. أما في انجلترة في القرن الثامن عشر فكان تعلم التجارة يستمر، بحسب اللوائح – سبع سنوات. وكان أبناء التجار، وأبناء الأسر العريقة الذين يتجهون إلى التجارة يقضون فترة التدريب العملي في الشرق، في إزمير، حيث كان القنصل الإنجليزي يحيطهم برعايته، وكانوا يفيدون منذ البداية من الأرباح التجارية، التي قيل عنها، بحق أو بغير حق، إنها كانت في إزمير أعلى منها في أي مركز تجاري آخر في العالم (١٠٧). وجدير بالذكر أن مدن الهانزا كانت منذ القرن الثالث عشر ترسل متدربيها المتدرجين في التجارة إلى وكالاتها البعيدة.

والخلاصة أنه لا ينبغي لنا أن نقلل من أهمية المعلومات التي يتلقاها التاجر الناشئ: تحديد سعر الشراء والبيع، حساب التكلفة، حساب أسعار الكمبيالات، تحويل المقاييس والمكاييل والموازين بعضها إلى البعض الآخر، حساب الربح البسيط والربح المركب، طريقة عمل الميزانية المبدئية لعملية ما، التعامل بالنقود، الكمبيالات، الأذونات، السندات الائتمانية. إن ما ينبغي على التاجر أن يتعلمه شيء لا يستهان به. بل إن التجار المحنكين كثيراً ما يشعرون بأن عليهم أن يستزيدوا، بالدخول في «دورة تدريبية» كما نقول في أيامنا هذه. والحقيقة أننا عندما نرى الدفاتر الممتازة، التي خلفها لنا أصحابها منذ القرن الرابع عشر، لا نملك أنفسنا من الإعجاب بها، فقد كانت درراً حقيقية. ونحن نلاحظ أن كل جيل من المؤرخين في أيامنا هذه، على مستوى العالم أجمع، لا يفرز أكثر من اثنين أو ثلاثة من المتخصصين القادرين على مطالعة هذه السجلات الضخمة، وأنهم يتعلمون بمفردهم كيف

يستجلون مكنونها وكيف يفسرونها، وتراهم يعتمدون في هذا التخصص على الكتب الأساسية المستخدمة في كل عصر، ابتداء من كتاب پيجولوتي الصادر في عام ١٣٤٠، والذي لم يكن أول كتاب من نوعه، إلى كتاب چاك ساڤاري «التاجر الممتاز» الصادر في عام ١٦٧٥، والذي لم يكن الكتاب الأخير. ومهما كانت هذه الكتب من النفع، فإنها لا تكفي لتعليم إنسان التعليم الخاص المأمول.



الصيدلي يدون حساباته. من رسم حائطي في قصر إيسوني Issogne ، يرجع إلى نهاية القرن الخامس عشر.

والأسهل من ذلك أن يدرس الإنسان مراسلات التجار التي اكتشفت منذ بضع سنوات بكميات كبيرة، منذ أن بدأ الاهتمام بالبحث عنها. وإذا غضضنا الطرف عن بعض الرسائل القلقة التي وصلت إلينا من القرنين الثالث عشر والرابع عشر من البندقية، فإننا نجد أن المراسلات التجارية وصلت بسرعة إلى مستوى عال ستحتفظ به فيما بعد، لأن هذا المستوى العالي هو مبرر وجودها، هو مبرر *التكلفة الكبيرة* التي كانت المراسلات التجارية الكثيرة تتكلفها. كان الحصول على معلومات أهم من التعليم، وكانت الرسالة التجارية في المقام الأول تتضمن *معلومات*. ولم تكن المعلومات الخاصة العمليات التي تهم المتراسلين، والأوامر المرسلة أو المتلقاة، وإشعارات الإرسال أو بيع أو شراء السلع أو صكوك الدفع...الخ تحتل إلا جزءاً من الخطاب؛ تتبعها بالضرورة المعلومات والأخبار المفيدة التي سمعتها الأذن المتنبهة: الأخبار السياسية، والعسكرية، وأخبار المحاصيل، والبضائع المتوقعة؛ كذلك كان المراسل يسجل بدقة ما يطرأ على أسعار البضائع والعملات والقروض من تقلبات؛ وإذا كان في ميناء ذكر حركة السفن. وتنتهي الرسالة بالضرورة بقائمة الأسعار، وتسجيلات الكمبيالات، وكثيراً ما كانت هذه الأرقام تأتي في ملحوظة ختامية: ولدينا آلاف من الأمثلة. ولننظر إلى مجموعة الأخبار التي تتألف منها *الإخباريات الفوجارية* Die Fugger Zeitungen (١٠٨) كانت شركة آل فوجار في أوجسبورج تطلب من مراسليها في الخارج، وكانوا يكونون سلسلة بكاملها، موافاتها بهذه الإخباريات.

ولكن هذه المعلومات كان يعيبها عيب أساسي، يتمثل في بطء السعاة الذين كانوا ينقلونها، وظلت هذه الحال حتى نهاية القرن الثامن عشر. أضف إلى ذلك أنهم لم يكونوا من أهل الدقة والثقة، فكان التاجر الجاد الحريص يحتاط لنفسه ويرسل مع كل رسالة جديدة نسخة من الرسالة السابقة. فإذا تلقى التاجر رسالة كان عليه أن يعجل بالعمل. فلا غرابة في أن نقرأ: إذا تلقيت رسالة فيها أمر تكليف عاجل أو معلومة مهمة، « استدع السمسار على الفور »، هذه نصيحة قدمها في عام ١٣٦٠ أحد التجار إلى تاجر آخر (١٠٩)، وهي نصيحة تنطبق على كل العصور. فلا بد من الإسراع، وتلقف الكرة في الهواء قبل أن تنزل إلى الأرض. كان الشرط الأول الذي لابد منه للتجارة الناجحة إذن هو: تلقي الكثير من المراسلات، وكتابة الكثير من المراسلات، والمشاركة في شبكات المعلومات المتشابكة التي ترشد إلى الصفقات الجيدة في الوقت المناسب، وتحذر من الصفقات التي ينبغي أن يفر منها التاجر فراره من الطاعون. من أمثلة ذلك نذكر أن الكونت داڤو، سفير الملك لويس الرابع عشر في الأراضي الواطئة كان في عام ١٦٨٨ متنبهاً إلى البروتستانتيين الذين نزحوا من فرنسا في أعقاب إلغاء مرسوم نانت، وظلوا يتوافدون على الأراضي الواطئة حتى بعد مرور ثلاث سنوات على إلغاء المرسوم الذي كان يتيح لهم حرية ممارسة مذهبهم

الديني. وذكر السفير أن واحداً منهم أتى إليه لتوه، اسمه مونچينو « طويل القامة كأنه عملاق، وأظنه من أبناء جاسكونيا[...] وقد أتى بنحو أربعين ألف جنيه إيكو. ولقد تحدثت إليه صباح اليوم. وهو رجل أعماله كثيرة، وهو **يكتب *ليلاً ونهاراً*** »[١١٠]. وأشدد على الجملة الأخيرة التي تلوح لنا غريبة ولكنها ليست بالغريبة، فهي تنتمي إلى الصورة التقليدية للتاجر كما صورها ألبرتي : التاجر الذي « اتسخت أصابعه بالحبر » من كثرة الكتابة.

والمعلومات لا يمكن الاعتماد عليها اعتماداً مطلقاً، لأنها تخضع للحظ، فقد تتغير الأحوال، وقد تنقلب الصورة. وقد يؤدي خطأ في التقدير، أو تأخر في وصول المرسال إلى تضييع الفرصة. واستمع إلى لوي جريفيلي يكتب إلى أخيه في رسالة خرجت من أمستردام في ٢٠ أغسطس من عام ١٧٧٧، مشيراً إلى أنه لا فائدة من عد « الصفقات الطيبة التي ضاعت منا ». فالتاجر لا ينبغي له أن ينظر إلى الوراء، بل إلى الأمام، وإذا قام واحد من أولئك الذين يمارسون التجارة بتحليل الماضي، وجد يقيناً أنه ضيع على الأقل مائة فرصة من فرص تحقيق الثراء، أو أنه أوشك مائة مرة على الوقوع في أعمال كانت ستخرب بيته؛ ولو أنني عددت الصفقات الرابحة التي تخلفت عنها لانتحرت كمداً »[١١١].

والمعلومات المثمرة هي المعلومات التي لم تتناولها الناس باللت والعجن. في عام ١٧٧٧ كتب لوي جريفيلي إلى تاجر في بوردو كان يشاركه في صفقة نيلة : « وتذكر أن أخبار الصفقة إذا شاعت بين الناس، خسرنا كل شيء. وسيجرى على هذه السلعة ما يجري على كثير من السلع الأخرى ، عندما تظهر المنافسة، لا يجد الواحد منا شربة ماء »[١١٢]. وفي ١٨ ديسمبر من العام نفسه عندما تحولت الحرب في أمريكا إلى حرب عامة كتب يقول : « وبناء على هذا فالشيء الجوهري هو أن نفعل المستحيل لكي نحصل قبل أي إنسان آخر على معلومات مؤكدة عما سيحدث.» وهناك كتاب عن السلوك Trattato dei buoni costumi ألفه تاجر يشرح فيه المقصود بعبارة " ***قبل أي إنسان آخر*** " : « إذا تلقيت مجموعة من الخطابات، منها ما هو لك، ومنها هو لآخرين، فابدأ بفتح الخطابات الموجهة إليك. وتصرف. وبعد أن تنتهي من أعمالك سيكون لديك الوقت لتسلّم الآخرين خطاباتهم.»[١١٤] كتب هذا في عام ١٣٦٠. ولكن في أيامنا هذه، وفي بلادنا حيث المنافسة حرة، لا تزال هذه النصيحة محتفظة بقيمتها. ففي عام ١٩٧٢ تلقى عدد من الصفوة المختارة، القلة السعيدة كما يقولون، خطاباً يدعوهم إلى دفع اشتراك مرتفع باهظ في مقابل الحصول في كل أسبوع على بضعة وريقات كتبت عليها بالآلة الكاتبة معلومات على أعلى مستوى، وجاء بهذا الخطاب : « وأنتم تدركون تمام الإدراك أن المعلومات التي تنتشر تفقد ٩٠ ٪ من قيمتها. والأفضل أن تعرف الأشياء قبل الآخرين بأسبوعين أو ثلاثة »، فيزيد ما تصنعونه فعالية واطمئناناً»

وليس قراؤنا لينسوا أنهم كانوا أول من تلقى عن طريقنا معلومات عن الاستقالة الوشيكة لرئيس الوزراء والقرار الوشيك بخفض قيمة الدولار » !

كذلك المضاربون في أمستردام، الذين قلنا كم كانت أعمالهم رهناً بالأخبار، الصحيحة أو الزائفة، ابتكروا خدمة معلومات على أعلى مستوى ممكن، اكتشفناها مصادفةً في أغسطس من عام ١٧٧٩، في لحظة الفزع الذي أحدثه دخول الأسطول الفرنسي بحر المانش. فبدلاً من الاعتماد في نقل المعلومات والأخبار على السفن الكبيرة المنتظمة اعتمد المضاربون الهولنديون على قوارب خفيفة سريعة تتنقل بسرعة فائقة بين انجلترة وهولندة : كانت تنطلق من كاتفيك Catwyk قرب اسكرفينين Skervenin في هولندة وتصل إلى سولز Soals قرب هرويتش Harwisht « ولم يكن هناك ميناء، بل كان هناك مرسى بسيط، فلم تكن تتعطل في الرسو...» وهذه هي الأرقام القياسية : من لندن إلى سولز ١٠ ساعات ؛ من سولز إلى كاتفيك ١٢ ساعة ؛ من كاتفيك لى لاهاي ساعتان ؛ من لاهاي إلى باريس ٤٠ ساعة ؛ من لندن إلى باريس ٧٢ ساعة (١١٥).

وإذا نحينا أخبار المضاربات جانباً، فقد كان الشيء الذي يهفو تجار الزمان القديم إلى السبق إلى معرفته يتمثل في أخبار الحركة الاقتصادية، أو ما كانوا يسمونه بلغتهم اتساع أو ضيق السوق، أو قل كثرة أو قلة المعروض. وكلمتا اتساع وضيق السوق تقابلان كلمتين استقتهما اللغات الأوروبية من لغة التجار الإيطاليين larghezza وstrettezza و هما تشيران إلى موجات المد والانحسار في الحركة الاقتصادية، وترتهن بهما القرارات المتغيرة التي تلتمس مصلحتها تبعاً لكثرة أو قلة المعروض من البضائع أو الأموال أو الكمبيالات في السوق. في ٤ يونية من عام ١٥٧١ كتب آل بونفيزي Buonvisi من أنتفربن : « إن كثرة المعروض في السوق من الأموال يوحي إلينا بأن نركز اهتمامنا على البضائع » .(١١٦). ولقد رأينا من قبل أن سيمون رويث لم يكن حكيماً في التصرف الذي تصرفه بعد خمس عشرة سنة تقريباً لأن الأموال كانت قد أغرقت أسواق إيطاليا فجأة ، وأخذ يرغي ويزبد، ويتصور ما حدث كأنما كان إهانة شخصية له فقد أدت الكثرة المفرطة من الأموال المعروضة في السوق إلى خسارة مضارباته في مجال الكمبيالات.

والحقيقة أنه أساء فهم الوضع في ذلك العصر الذي كانت ملاحظات التجار فيه قد تبلورت في الكثير من الخبرات، وكان التاجر قد تعلم كيف يبرم الصفقات الناجحة القصيرة الأجل، صفقة صفقة. أما القواعد العامة التي تفسر لنا اقتصاد زمن ماض فلم تدخل في المعرفة الجماعية إلا بمرور الوقت، تستوي في ذلك المعرفة الجماعية للتجار، والمعرفة التجارية للمؤرخين. في عام ١٦٦٩ كانت هولندة والأقاليم المتحدة تعاني من كثرة المعروض من البضائع التي لا تباع (١١٧) : وانخفضت كل الأسعار، وكسدت الأعمال، ولم تعد السفن

تشحن، وغصت مخازن المدينة بمخزون البضائع الراكدة. وعلى الرغم من ذلك فقد استمر عدد من كبار التجار يشترون : وكان الرأي عندهم أن تلك هي الطريقة الوحيدة للحيلولة دون استمرار تداعي قيمة المخزون لديهم، وكانت إمكاناتهم تسمح لهم بممارسة هذه السياسة الساعية إلى وقف هبوط الأسعار. أما أسباب هذه المحنة التي استمرت وقتاً أكثر من المألوف والتي جمدت الأعمال، فقد ظل التجار الهولنديون جميعاً والسفراء الأجانب معهم يتناقشون فيها الشهور الطوال، دون أن يفهموا من أمرها شيئاً. ولكنهم أدركوا في نهاية المطاف أن المحاصيل الرديئة في پولندة وألمانيا كان لها دورها فيما حدث، فقد أحدثت ما نعتبره نحن أزمة نمطية من أزمات العهد القديم. فقد كف المشترون عن الشراء. ولكن هل هذا السبب وحده يكفي لتفسير الأزمة ؟ فقد كان لدى هولندة أوتار عديدة في قوسها، ولم يكن قمح وجاودار پولندة وألمانيا أوتارها الوحيدة، مما يوحي بأن الأزمة كانت بالضرورة أوسع مدى وأكثر عمومية، فقد كانت دون شك أزمة أوروبية، وما زلنا إلى اليوم نجد صعوبة في تفسير كامل جامع مانع لمثل هذه الأزمات التي تتعدد ذبذباتها وانتفاضاتها.

فلا يجوز أن نبالغ فيما نتوقعه من هؤلاء الرجال الذين كان استيعاب الفكر الاقتصادي في زمانهم غريباً عليهم في أحوال كثيرة ، وإذا غامر بعضهم مرة أو بضع مرات في تلمس الفكر الاقتصادي الذي يحكم زمانهم، فما كانوا يفعلون ذلك إلا مدفوعين بضرورة، كأن يكون عليهم أن يقدموا الحجج إلى أمير أو وزير، حتى يتحاشوا قراراً أو مرسوماً يتهددهم، أو حتى يقنعوه بإلغاء قرار أو مرسوم، أو لكي يدافعوا عن مشروع عظيم يرون أنه يحقق الصالح العام، وأنه لهذا السبب جدير بأن تسانده الامتيازات أو الاحتكارات أو ألوان الدعم. وحتى في تلك الأحوال، لم يكونوا يستطيعون أن يخرجوا من النطاق الضيق الذي كانوا يمارسون فيه مهنتهم في حياتهم اليومية. بل إننا لا نجاوز الحقيقة إذا قلنا إنهم كانوا يقفون موقف البلادة أو التبرم من علماء الاقتصاد الأول الذين ظهروا في زمانهم، وكانوا معاصرين لهم. فعندما أصدر آدم سميث في عام ١٧٧٦ كتابه المهم: An inquiry into the nature and causes of the wealth of nations وعرفه الفرنسيون في ترجمة بعنوان La Richesse des Nations استقبله السير جون پرينجل John Pringle بصيحات الدهشة والاستنكار، وقال : ما يمكن أن نتوقع خيراً من هذا المؤلف الذي لم يمارس التجارة، وكأني بمحام حلا له أن يتحدث عن الفزياء ! [118] وكان بهذا الرأي الناطق بلسان الكثيرين من أهل زمانه. وما أكثر ما ابتسم الناس عندما سمعوا كلام علماء الاقتصاد. وما أكثر ما ضحكوا ! ومن بين الضاحكين والساخرين أدباء نذكر منهم مابلي Mably، وسيبستيان ميرسييه Sébastien Mercier صاحب الأسلوب الخلاب، أو ڤولتير وما حديثه عن *الرجل صاحب الأربعين جنيهاً* ببعيد!

منافسة

بغير منافسين [١١٩]

وكان هناك لون آخر من البطء يضجر التجار أي ضجر، ألا وهو ذلك التنظيم الدقيق والثقيل الذي كانت تخضع له ***السوق العامة*** عادة. ولم يكن التاجر الكبير هو الوحيد الذي يمني نفسه بالتحرر من ربقته. وكأن نظام ***السوق الخاصة***، كما وصفه إيفريت A. Everitt[١٢٠]، هو الصورة التي تَمْثُلُ أمامنا واضحة للعيان في كل مكان للاستجابة لمتطلبات اقتصاد سوق أخذ ينمو ويتعاظم ويتحور ويزداد سرعة، اقتصاد سوق يتطلب على كل المستويات الأخذ بروح المشروع. ولكن هذا النظام – نظام السوق الخاصة – كان في كثير من الأحوال خارجاً على القانون القائم، وكانت فرنسا أقل تقبلاً له من انجلترة، ولهذا بقي على الهامش، يؤمن به رجال من أولي الهمة والنشاط كانوا يسعون سعياً قوياً، سواء فيما يتعلق بالأسعار أو حجم وسرعة التعامل، إلى التخلص من ألوان الضغط والرقابة الإدارية التي كانت مستمرة في السيطرة على الأسواق العامة التقليدية.

كان هناك إذن نظامان للتجارة، نظام السوق الخاضعة للرقابة، ونظام السوق الحرة أو السوق التي تسعى لتكون حرة. ولو استطعنا أن نرسم موضعهما على خريطة، وجعلنا الأولى زرقاء، والثانية حمراء، لوجدناهما متمايزتين الواحدة عن الأخرى، ولوجدنا كذلك أنهما تتواكبان وتتضاف الواحدة إلى الأخرى. والسؤال الأول الذي يواجهنا هنا هو السؤال عن أي السوقين أهم، وربما أيضاً – في البداية وفيما بعد – أيهما الأقدم ؛ أي السوقين أخلص للتجارة، وأكثر ممارسة للمنافسة الشريفة التنافسية الضابطة للأسعار ؛ وأن نعرف علاوة على ذلك هل يمكن أن تقبض الواحدة على الأخرى وتحيط بها وكأنها تعتقلها وتسجنها في سجنها. ونحن عندما ننظر إلى الموضوع عن كثب نجد أن التنظيم القديم للأسواق – ذلك التنظيم الذي نجد صورة مفصلة له في أكثر من مرجع، مثل كتاب ***الشرطة*** ***Traité de la police*** من تأليف ديلامار Delamarre – كان يهدف إلى الحفاظ على كيان السوق وعلى مصلحة المستهلك في المدينة. كانت الفكرة التي تقوم عليها السوق تتلخص في أنه إذا فُرض على كل البضائع أن تذهب إلى السوق العامة أصبحت السوق أداة لتحقيق المواجهة العملية بين العرض والطلب، وأصبحت الأسعار المتغيرة التي تحدثها السوق تعبيراً عن هذه المواجهة، وطريقةً للحفاظ على المنافسة الحقيقية بين المنتجين، والمنافسة الحقيقية بين البائعين. ولكن زيادة التبادل أدى على المدى الطويل نسبياً وبالضرورة إلى هز أركان هذا التنظيم الذي كان يُكَثِّف النشاط تكثيفاً تجاوز الحدود المعقولة. أما السوق الخاصة فإن العمل المباشر فيها لم يكن يهدف إلى تحقيق الفعالية فحسب، بل كان يهدف إلى القضاء

على المنافسة، وإلى تشجيع رأسمالية صغيرة على مستوى القاعدة، وهي رأسمالية كانت تتبع نفس الطرق التي تتبعها رأسمالية الأنشطة التجارية على المستوى العالي.

وأكثر أساليب الرأسماليين الصغار شيوعاً في سعيهم إلى تحقيق ثروات صغيرة سريعة، هو العمل خارج نطاق أسعار السوق، معتمدين على السلف المالية وعلى الممارسات الأساسية التي يتيحها الائتمان، من قبيل : شراء القمح قبل الحصاد، والصوف قبل الجز، والنبيذ قبل قطف العنب، وتوجيه الأسعار عن طريق ختزان السلع، وأخيراً : العمل على وضع المنتج تحت رحمتهم.

إلا أن المجالات التي تتصل بالتموين اليومي، مجالات من الصعب أن يبالغ التاجر في ممارسة هذه الأساليب دون أن يثير حنق الجماهير. ومطالبتها بالقصاص، واتجاهها إلى إبلاغ المسئولين. وكان إبلاغ المسئولين في فرنسا يصل إلى قاضي البوليس في المدينة، وإلى المدير وإلى مجلس التجارة في باريس. وكانت البلاغات التي ترفع إلى المسئولين تؤخذ مأخذ الجد، وتثبت المناقشات التي كانت تدور في مجلس التجارة أن الموضوعات التي تبدو هينة كانت تؤخذ مأخذ الجد الشديد ؛ وكان التجار على المستوى العالي يعرفون أنه من الخطر الشديد اتخاذ خطوات غير محسوبة فيما يتعلق بالقمح، لأن مثل هذه الخطوات يمكن أن تتسبب في ألوان من الغضب، ومن ردود الفعل المتلاحقة [١٢١]. ولكن عمليات التهريب الصغيرة أو عمليات الكسب غير المشروع كانت تنجح على الأقل إلى حين في الإفلات من نظرات الناقمين، وفي إقامة نوع من الاحتكار المربح : وإنما كانت تتمكن من ذلك لأنها لأنها كانت تتجاوز مستوى السوق المحلية، وكان الذين يقومون بها منظمين في مجموعات تنظيماً جيداً، وكانوا يحتكمون على رؤوس أموال.

ونذكر على سبيل المثال عملية واسعة قامت بها مجموعة من التجار، بالاشتراك مع عدد من كبار الجزارين، سعياً منهم ليصبحوا هم سادة تموين باريس من اللحوم. وعملت من أجلهم في نورمانديا، وبريتانيا، وبواتو، وليموزان، وبوربونيه، وأُفرنيا، وشاروليه، شركاتٌ تأتلف من تجار أجانب، اتفقوا على أن يحولوا إلى الأسواق التي يتعاملون معها، مع رفع الأسعار، كل المواشي التي كان المفروض عادة أن يوردوها إلى أسواق المواشي القائمة، وأقنعوا المربين بألا يوردوها مباشرة إلى باريس مؤكدين لهم أن الجزارين هناك متعبون في دفع الفلوس. واشتروا هم من المنتجين مباشرة، ويذكر تقرير في الموضوع رفع في يونية من عام ١٧٢٤ إلى المفتش العام للمالية، أن هذا التدبير كانت له نتائجه البعيدة، لأن هؤلاء التجار وقد اشتروا مجتمعين نصف المواشي المعروضة في سوق پواسي، حددوا السعر الذي يحلو لهم، لأن المشتري كان مضطراً إلى الشراء منهم [١٢٢]. وإنما انكشفت هذه العمليات لأن الكلام تسرب في باريس فتكشفت طبيعة هذه التجارة التي كانت تركز في

باريس أنشطة في ظاهرها بريئة، وكانت أنشطة مبعثرة بين العديد من مناطق تربية المواشي التي يبعد بعضها عن البعض الآخر بعداً شديداً.

وهناك عملية أخرى واسعة النطاق نذكرها هنا كمثل آخر: في عام ١٧٠٨ وصل إلى مجلس التجارة[١٢٣] تقرير يبلغ عن «الجمعية [...] التي تضم عدداً كبيراً من تجار الزبد والجبن وغيرهما من السلع الغذائية التي يسميها العامة في بوردو السلع الدهنية». تجمع تجار الجملة والقطاعي جميعاً في **شركة سرية**، قامت عندما أعلنت الحرب في عام ١٧٠١ «باختزان هذه البضائع في مخازن كبيرة»، ثم باعتها بعد ذلك بأسعار عالية. ولمواجهة هذا الوضع أعطى الملك تصاريح للأجانب ليستوردوا هذه السلع ويدخلوها فرنسا على الرغم من ظروف الحرب. فرد تجار منتجات الألبان أو «السلع الدهنية» على هذا الإجراء بأن اشتروا «كل الشحنات التي وردت إلى الميناء» مستوردة قبل أن تنزل إلى السوق. وظلت الأسعار العالية على حالها. ويضيف التقرير «وربحوا في نهاية المطاف أموالاً ضخمة»، ويقترح التقرير طريقة معقدة غريبة لأخذ شيء من هذه الأموال الضخمة التي ربحوها. ونقرأ في تعليق كتبه بعضهم على هامش التقرير: كل هذا صحيح. ولكن ينبغي التفكير مرتين قبل التصدي لهؤلاء التجار «فهناك من يدعي أن من بين هؤلاء التجار أكثر من ٦٠ من أصحاب الثراء الواسع.»[١٢٤]

لم تكن مثل هذه الممارسات نادرة الحدوث، ولكننا لا نعرف إلا تلك التي تدخلت فيها الهيئات الإدارية، أي تلك التي انتهت إلى نهاية سيئة. ففي عام ١٧٢٣ خطر ببال سماسرة النبيذ في منطقة ڤاندوموا، قبل قطف العنب، أن يحتكروا كل براميل النبيذ. وتقدم أصحاب بساتين الكروم والأهالي بشكاوى، فمُنِع السماسرة المذكورون من شراء البراميل[١٢٥]. وفي عام ١٧٠٧ أو ١٧٠٨ تصدى السادة صناع الزجاج على ساحل نهر البيم la Biesme «لثلاثة أو أربعة من التجار نصبوا أنفسهم سادة مطلقين على تجارة الزجاجات الكبيرة التي ينقلونها إلى باريس، ويستبعدون، بما أتيح لهم من ثراء، مقاولي النقل بالعربات وغيرهم من أصحاب الإمكانات الضعيفة»[١٢٦] وبعد ذلك بستين سنة تقريباً فكر تاجر من ***سانت مينول*** Sainte-Menehould وموثق من ***كليرمون أن أرجون*** Clermont-en-Argonne في القيام بعمل من النوع نفسه، وكونا شركة، وظلا طوال ستة أشهر يتعاملان «مع كل أصحاب مصانع الزجاج «في وادي الأرجون» حتى يصبحا المحتكريْن الوحيديْن لكل الزجاجات التي تنتجها مصانعهم لمدة تسع سنوات، وفيها شرط صريح ينص على ألا يتم البيع إلا لهذه الشركة وحدها، أو لحسابها.» وكانت النتيجة: أن أصحاب بساتين الكروم، وكانوا العملاء العاديين المتعاملين مع مصانع الزجاج القريبة هذه، رأوا أسعار الزجاجات ترتفع بنسبة الثلث. وعلى الرغم من أن محصول العنب كان ضعيفاً ثلاث سنوات متتالية،



صورة تزخرف صفحة من أحد الكتب تصور تنظيم سوق الماشية في هورن Hoorn، شمال هولندة، في القرن الثامن عشر.

مما أدى إلى قلة الطلب، فقد « رفضت هذه الشركة التي كونها اثنان من أصحاب الملايين، والتي كانت تحتكر كل إنتاج مصانع الزجاج، أن تخفض السعر الذي اعتبرته حسب تقديرها مناسباً، وهي تنتظر أن يأتي عام بمحصول وفير يمكنها من رفع السعر على ارتفاعه.» وحققت الشكاوى التي قدمها العمدة وأعضاء مجلس إيبرنيه Épernay، وقد دعمتها سلطات مدينة ريمس، الهدف، واضطر المليونيران إلى التراجع ، فانسحبا انسحاباً كريماً، ولكنه كان سريعاً، وألغيا عقودهما [١٢٨].

أما الاحتكارات، أو أشباه الاحتكارات، التي سعى إليها تجار الحديد، هادفين إلى السيطرة على كل أو جل إنتاج ورش الحديد في فرنسا، فكانت ممارسات أشد وطأة. ولكم وددنا أن تتاح لنا معلومات وافية عنها، ولكن الوثائق التي وصلت إلينا مقتضبة أشد الاقتضاب. حول عام ١٦٨٠ كتبت مذكرة تستنكر « التشكيل الذي كونه تجار باريس فيما بينهم » فاشتروا الحديد من الخارج لكي يضعوا المعلمين الفرنسيين أصحاب ورش الحديد تحت رحمتهم وكان أعضاء هذا التشكيل يجتمعون كل أسبوع في بيت أحدهم في ميدان موبير Maubert، وكانوا يعقدون صفقات شراء جماعية ويفرضون على المنتجين أسعاراً منخفضة، تزداد انخفاضاً، دون أن يغيروا من أسعارهم التي يبيعون بها [١٢٨]. وهناك محاولة أخرى ترجع إلى عام ١٧٢٤ اتهم فيها اثنان من تجار ليون الأغنياء [١٢٩]. وفي الحالتين رد المذنبان، أو من قيل إنهما المتهمان، وأقسما أغلظ الأيمان أنهم اتهما بغير حق، ووجدا بين المسئولين من شهد لصالحهم. ونجيا على هذا النحو من نقمة الأهالي. فهل نجيا

لأنهما كانا من الأبرياء ؟ أم من أولي النفوذ ؟ ونعود فنطرح السؤال مرة أخرى عندما نقرأ ما كتبه أعضاء مجلس التجارة بعد مرور نحو ستين سنة من تلك الحادثة، في مارس ١٧٨٩، من أن الحديد يلعب دوراً هاماً جداً في سوق ليون، وأن تجار ليون « الذين اعتادوا التعامل مع أسواق بوكير الموسمية، » يدفعون السُلف مقدماً إلى المعلمين أصحاب ورش الحدادة في فرانشكونتيه وبورجونديا » (١٢٠).

أياً كان الأمر فقد كانت هناك يقيناً احتكارات صغيرة ملتوية، تحتمي وراء الأعراف المحلية، وتتوافق مع العادات القائمة فلا تثير الاحتجاج أو تكاد. من هذا المنظور نتطلع بشيء من الإعجاب إلى الحيل الخبيثة التي كان تجار القمح في دنكرك يتوسلون بها إلى التربح خارج السوق. عندما كانت سفينة أجنبية تدخل الميناء لتبيع حمولتها من الغلال (من هذا القبيل ما حدث في نهاية عام ١٧١٢ عندما دخلت كوكبة من السفن الإنجليزية ***الصغيرة جدا*** التي تتراوح حمولة الواحدة منها بين ١٥ و٣٠ طن، في الوقت الذي عادت فيه العلاقات التجارية قبيل نهاية حرب الخلافة على عرش إسبانيا) وكانت القاعدة المتبعة تفرض ألا يباع على رصيف الميناء كمية تقل عن ١٠٠ رازييرة بحرية – والرازييرة razière البحرية مكيال يزيد على الرازييرة العادية بمقدار الثُمن (١٢١). ومعنى هذا أن كبار التجار وبعض الوجاء الأغنياء هم الذين يستطيعون الشراء من الميناء ؛ أم غير هؤلاء وأولئك من الناس فيشترون بالقطاعي في مكانهم الذي يبعد بضع مئات من الأمتار داخل المدينة. وكانت مسافة البضعة مئات من الأمتار تؤدي إلى زيادة في السعر في ٣ ديسمبر من عام ١٧١٢، من ٢١ على الرصيف داخل الميناء إلى ٢٦–٢٧ خارجه. كان الربح يصل إلى نحو ٢٥ ٪، يضاف إليه الفرق بين الرازييرة البحرية المعمول بها على السفينة، والرازييرة العادية المعمول بها في المدينة، لصالح التاجر. ومن هنا نفهم أن الكاتب المتواضع الذي كان يكتب التقارير ويرفعها إلى المفتش العام، قد تبرم بهذا الاحتكار الذي جعل الشراء من حق أصحاب المحافظ المتخمة بالمال، فكتب في استحياء : « الشعب المسكين لا يكسب شيئاً، فهو لا يستطيع شراء كميات كبيرة من الميناء. ولو صدر أمر عال يسمح لكل رجل من هذه المدينة بأن يشتري من الميناء مباشرة ما بين ٤ و ٦ رازييرة من القمح، لطابت نفوس الأهالي.

الاحتكارات

على المستوى الدولي

فلنغير المستوى، وننتقل من المستوى المحلي، إلى مستوى التجارة بالجملة كما يمارسها المصدرون المستوردون. تُمكننا الأمثلة التي ذكرناها من قبل من استكشاف ألوان السهولة والبعد عن المساءلة التي تتيحها التجارة البعيدة للإفلات من أحكام السوق، وللقضاء على

المنافسة عن طريق ممارسة احتكار قانوني أو فعلي، وإطالة المسافة بين القطبين، قطب العرض وقطب الطلب، مما يمكّن من فرض الشروط التي يقررها الوسيط العليم بأحوال السوق على طرفي السلسلة الطويلة الممتدة بين أماكن جلب السلع وأماكن تصريفها. والتجارة البعيدة تخرج من الناحية الفعلية خارج نطاق الرقابة نظراً لطول المسافات الفاصلة بين أماكن البيع بعضها والبعض الآخر، وبين المشتغلين بها في الناحيتين. وهناك شروط لا محيص عنها لابد من توافرها لمن يسعى إلى الدخول في دوائر الربح الكبير: أن تكون لديه رؤوس أموال كافية، أن تكون لديه إمكانية ممارسة الائتمان في الموقع، أن تكون لديه معلومات وأخبار جيدة المستوى، أن يكون له معارف، وشركاء في النقاط الاستراتيجية من المسارات التي تسلكها الصفقات، ويكون هؤلاء الشركاء على علم بأسرار هذه الصفقات. وكتاب « *التاجر الممتاز* » و «*قاموس التجارة* » لساڤاري يذكران لنا على مستوى المنافسة العالمية مجموعة كاملة من الأساليب التجارية تلوح مثيرة للجدل ومخيبة للرجاء من الناحية الأخلاقية لمن آمن بفضائل حرية المشروع وقدرتها على تحقيق أقصى حد من الفعالية الاقتصادية، وتوازن الأسعار، وتوازن العرض والطلب.

في عام ١٦٤٦ استنكر الأب ماتياس دي سان چان استنكاراً عنيفاً هذه الأساليب التي نسبها إلى الهيمنة الأجنبية، وقال عنها إنها تثقل كاهل مملكة فرنسا المسكينة؛ كان الهولنديون من كبار مشتري النبيذ والبراندي، وكانت مدينة نانت – التي تأتيها الأنبذة من أورليان، بواچانسي Bois-gency [بوچانسي Beaugency]، بلوا، تور، أنچو، بريتانيا «قد أصبحت مركزاً من مراكز نشاطهم، وقد أدى هذا التحول إلى انتشار زراعة الكرومانتشاراً مضاعفاً، وانحسار زراعة القمح انحساراً خطيراً في هذه المنطقة التي يجري فيها نهر اللوار. وقد اضطرت الزيادة المفرطة في النبيذ منتجيه إلى أن يقطروا كمية كبيرة منه، ويحولوها إلى براندي، ولكن انتاج البراندي يستهلك كميات هائلة من الخشب في التقطير؛ وتضاءلت احتياطات الغابات القريبة، وارتفع سعر خشب الوقود. في هذه الظروف الصعبة مارس التجار الهولنديون لعبتهم في الشراء قبل أن يتم جني المحصول: فكانوا يدفعون الثمن كله كقدماً كسلفة إلى الفلاحين، « وذلك نوع من الربا تأباه القوانين حتي قوانين الضمير ذاتها ». ولكنهم كانوا يظلون في إطار الأعراف المرعية إذا اكتفوا بدفع عربون مقدماً، ثم استكملوا الثمن في السوق عندما يتم الجني. ولم يكن ضرب السعر بعد جني المحصول إلا شيئاً هيناً يستطيعه الصبي الغر، ناهيك عن الكبار المحنكين. ويقول الكتاب الذي اتخذناه دليلاً: « وهكذا أصبح السادة الأجانب هم سادة النبيذ المطلقين والحكام المطلقين الذين يحددون قيمته ». وتفتقت قرائحهم عن ألعوبة أخرى، فقد أحضروا لأصحاب

معاصر النبيذ براميل» من الطراز الألماني حتى يوهموا أبناء البلد الذي ينقلون إليه نبيذنا الفرنسي أنه نبيذ منطقة الراين الألمانية » - وهو نبيذ نتصور أنه.كان أعلى ثمناً[١٣٣].

ومن أساليبهم أيضاً : العمل بذكاء على تقليل البضاعة في الأسواق التي يوردون إليها إلى حد الندرة - بشرط أن يكون لدى التاجر المال الذي يتيح له الانتظار. في عام ١٧١٨ قررت الشركة الإنجليزية لتجارة تركيا التي عرفت باسم شركة الشرق Levant Company أن تؤجل قيام سفنها المتجهة إلى تركيا لمدة عشرة أشهر : وكانت تطيل تأجيل موعد القيام مرات متتالية، ولم تكن تخفي الدافع والنية، وألا وهي رفع أسعار المنتجات الإنجليزية في تركيا، ورفع أسعار الحرير في انجلترة.» (١٣٤). وكانت بهذه تربح من الناحيتين، الصادرات والواردات. ومن هذا القبيل ما كان تجار بوردو يفعلونه عندما يحددون تاريخ رحلاتهم، وكميات شحناتهم التي يصدرونها إلى المارتينيك، بحيث تصبح السلع الأوروبية نادرة، فترتفع أثمانها، وربما ارتفعت أثمانها أحياناً بصورة خرافية، ويصبح السكر المطلوب رخيص الثمن لاقتراب موعد جني محصول القصب التالي.

أما أكثر الممارسات إغرا ، وأوسعها انتشارا ، فالسعي إلى حل هو في حقيقته حل سهل، ونعني به فرض احتكار على هذه أو تلك السلعة التي يكثر عليها الطلب. وليس من شك في أنه كانت هناك احتكارات تتم على سبيل التحايل، منها ما كان خفياً، ومنها ما كان يعلن عن نفسه بصراحة وقحة، يعرف الجميع أمره، بل وربما باركته الدولة وشدت من أزره. في بداية القرن الرابع عشر، تأسيساً على ما قاله هنري پيرين [١٢٥]، اتُّهِمَ روبير دي كاسل Robert de Cassel في مدينه بروجه » بالسعي لاحتكار مادة الشبَّة المستوردة إلى فلاندريا والتحكم في أسعارها »، واستخدمت للتعبير عن الاحتكار كلمة enninghe. والحقيقة أن كل شركة كانت تسعى لفرض احتكارها، أو احتكاراتها. وربما لم تكن الشركة تسعى إلى الاحتكار على نحو محدد، مثل شركة مانيا سوثيتاسMagna Societas، التي كانت تمسك في نهاية القرن الخامس عشر بنصف التجارة الخارجية لبرشلونة، والتي مالت إلى احتكار هذه التجارة القيمة. وجدير بالذكر أن معنى كلمة احتكار monopole لم يكن محدداً في ذلك العصر وما تلاه. وهذا هو كونراد پويتينجر Konrad Peutinger كاتب تاريخ مدينة أوجسبورج، الذي كان أديباً ومفكراً هومانياً - المؤمنين بالإنسانيات - وكان إلى ذلك صديقاً للتجار - ولعله تأثر في ذلك بزواجه من ابنة التاجر الكبير ڤيلزر Welser - يذهب إلى أن الاحتكار هو » جمع الثروة والبضائع كلها في يد واحدة » [١٢٦]، ونص عبارته باللاتينية : .bona et merces omnes in manum unam deportare



ميزان نورنبرج. نحت للفنان أدم كرافت Adam Kraft يرجع إلى عام ١٤٩٧.

والحقيقة أن كلمة مونوبول monopole كانت متعددة المدلولات في ألمانيا في القرن السادس عشر، فكانت تعني الكارتل والنقابة والاستحواز بل والربا أيضاً. وكانت الشركات العملاقة - من قبيل آل فوجار وال ڤيلزر وآل هوخشتيتر وعدد قليل آخر - تذهل الرأي العام في ألمانيا بضخامة شبكاتها التي كانت تمتد إلى أبعد مما تصل إليه دولة ألمانيا ذاتها. وكانت المؤسسات المتوسطة والصغيرة تخشى من ألا تستطيع العيش بجوار هذه الشركات العملاقة. ولهذا أعلنت الحرب على احتكارات العمالقة، فهذا العملاق يلتهم الزئبق، وذاك يلتهم النحاس والفضة. وكان من نتائج هذه المعركة أن مجلس الرايخ الألماني في نورنبرج اتخذ في عام ١٥٢٢-١٥٢٣ موقفاً مناهضاً لها، ولكن الإمبراطور كارل الخامس المعروف باسم شارلكان أصدر مرسومين أنقذا الشركات العملاقة، مرسوماً في

١٠ مارس ١٥٢٥ ومرسوماً في ١٢ مايو من العام نفسه [١٢٧]. ومن الغريب أن الثائر الأصيل أولريش فون هوتن Ulrich von Hutten لم يهاجم في كتاباته الثورية استغلال المعادن التي تزخر بها أرض ألمانيا والبلدان المجاورة، بل هاجم توابل آسيا، وزعفران إيطاليا وإسبانيا، والحرير، فقال : « تباً للفلفل والزعفران والحرير ! [...] عسى أن تتحقق أمنية قلبي، فلا يشفى من النقرس ومن الداء الفرنسي كل أولئك الذين لا يستطيعون الاستغناء عن الفلفل.» [١٢٨] هكذا يقيم محكمة شعبية للفلفل ويقصد من ورائها إلى مكافحة الرأسمالية، فهل كان يصب هجومه على الترف، أم على هيمنة التجارة البعيدة ؟

والاحتكارات تتطلب قوة وخبثاً وذكاء. وكان الهولنديون في القرن السابع عشر أساطين فن الاحتكار. ولسنا نريد الوقوف طويلاً عند القصة المعروفة، المشهورة جدا لاثنين من أمراء تجارة السلاح، لوي دي جيرLouis de Geer صاحب مسابك المدافع في السويد، ونسيبه إلياس تريب Elias Trip، القابض على زمام النحاس في السويد، ولكننا نود أن نذكر أن التجارة الكبيرة التي مارستها أمستردام كانت تسيطر عليها مجموعات ضيقة من كبار التجار كانت تملي أسعار عدد كبير من المنتجات الهامة : عظام وزيت الحوت، السكر، الحراير الإيطالية، العطور، النحاس، ملح البارود [١٢٩]. وكان السلاح الذي تستند إليه هذه الاحتكارات سلاحاً عملياً يتمثل في مخازن هائلة، أوسع وأغلى من السفن الضخمة، نجحوا في أن يختزنوا فيها كميات من القمح، كانت في عام ١٦٧١ تكفي استهلاك الأقاليم المتحدة من ١٠ إلى ١٢ سنة [١٤٠]، وكميات من الرنجة والتوابل والأقمشة الصوفية الإنجليزية والأنبذة الفرنسية وملح البارود المستورد من بولندة أو من الهند الشرقية ونحاس السويد وتبغ المريلاند وكاكاو فنزويلا وفراء روسيا وصوف إسبانيا وقنب البلطيق وحرير الشرق. وكانت القاعدة التي يتبعونها واحدة : الشراء بسعر منخفض من المنتج والدفع فوراً أو مقدماً، والتخزين والانتظار حتى ترتفع الأسعار أو العمل على رفعها. فإذا جاءت نذر حرب واعدة بتحقيق أرباح عالية من وراء بيع سلع أجنبية تقل إلى حد الندرة، قام تجار أمستردام بملء أدوار مخازنهم الخمسة أو الستة فوق طاقتها، حتى إن السفن لم تكن تجد مكاناً في الميناء تفرغ فيه شحناتها عشية حرب الخلافة على عرش إسبانيا.

وأفادت التجارة الهولندية من تفوقها فاستغلت حتى انجلترة نفسها في مطلع القرن السابع عشر، كما استغلت بقاع اللوار عن طريق عمليات الشراء المباشر من المنتج، وفي ذلك الوقت من العام الذي تنخفض فيه الأسعار [١٤١]. وهذه سمة أخرى تضاف إلى سمات السوق الخاصة التي وصفها إيفريت، واستعانت التجارة الهولندية بعملاء من الإنجليز أو الهولنديين كانوا يجوسون خلال الديار في الريف والحضر ؛ وكانت تحصل على تخفيض في أسعار الشراء في مقابل الدفع الفوري، وفي مقابل الدفع مقدماً عند شراء أقمشة لم

تنسج بعد، وأسماك لم تصد بعد. وكانت النتيجة : أن التجار الهولنديين كانوا يوردون المنتجات الفرنسية أو الإنجليزية للخارج بأسعار مماثلة لأسعارها في فرنسا وانجلترة، أو أقل منها - وكان هذا الوضع يثير دهشة المراقبين الفرنسيين الذين لم يعرفوا له من سبب إلا انخفاض أسعار النقل في هولندة !

ومارس الهولنديون في منطقة بحر البلطيق سياسة مشابهة ضمنت لهم حيناً طويلاً سيطرة على أسواق الشمال، توشك أن تكون مطلقة.

في عام ١٦٧٥، عندما ظهر كتاب ساڤاري « التاجر الممتاز»، تمكن الإنجليز من التسلل إلى منطقة البلطيق، على الرغم من أن القسمة بينهم وبين الهولنديين كانت قسمة ضيزَى. أما الفرنسيون الذين حاولوا هم أيضاً أن يضعوا أقدامهم هناك فقد واجهوا مشكلات بلا حدود، لم تكن أقل هذه المشكلات تدبير رؤوس الأموال الهائلة التي تطلبها الدخول في هذه اللعبة. كانت البضائع التي يحملها التجار إلى البلطيق تباع بالائتمان، أما الشراء فكان يتم نقداً بالرايخستالر الفضي « المتداول في كل بلاد الشمال ». وكان على الفرنسيين أن يشتروا الرايخستالر في أمستردام أو هامبورج ؛ وكان عليهم أيضاً أن يتخذوا لهم مراسلين في هاتين المدينتين، بل وفي موانيء البلطيق أيضاً. أما المشكلات الأخيرة فكانت تتمثل في ألاعيب الإنجليز وأكثر منها ألاعيب الهولنديين لسد الطرق على الفرنسيين. ولقد فعل الهولنديون « كل ما استطاعوا فعله [...] لكي يردوا الفرنسيين على أعقابهم، وينفروهم... فكانوا يبيعون البضائع الفرنسية نفسها بأسعار رخيصة جداً، بالخسارة الشديدة، ويشترون بضائع بلاد البلطيق بأسعار مرتفعة، حتى يخسر الفرنسيون ويفقدوا الرغبة في العودة إلى هذه التجارة. وهناك ما لا يحصى من الأمثلة على تجار فرنسيين سعوا إلى الاتجار في بلدان البلطيق فأفلسوا نتيجة ألاعيب الهولنديين الذين اضطروهم إلى بيع بضائعهم بخسارة فادحة، وإلا لما استطاعوا أن يبيعوها على الإطلاق.» (١٤٢) كانت هذه السياسة الهولندية متعمدة واعية. في سبتمبر من عام ١٦٧٠ تأسست شركة فرنسية لتجارة البلطيق، فذهب دي ڤيت De Witt شخصياً إلى دانتسيج حيث سعى إلى الحصول على امتيازات جديدة من پولندة وپروسيا « ليسبق الفرنسيين قبل أن يدخلوا بتجارتهم إلى المنطقة » (١٤٣).

فإذا رجعنا إلى الوراء، إلى العام السابق : عام ١٦٦٩، حيث حلت أزمة الكساد التي تحدثنا عنها من قبل، وجدنا الهولنديين يتبعون أفكاراً يذكرها الماركيز دي پومپون Pomponne [الذي عمل سفيراً لفرنسا في السويد ثم في هولندة آنذاك]، تكشف عن السياسة نفسها. فهذه هي ١٨ سفينة تأتي من الهند أو توشك أن تأتي من هناك، وتساءل الناس عما تعنيه هذه الواردات الجديدة في بلد تمتلئ المخازن فيه عن آخرها بالبضائع. لم

تجد الشركة الهولندية من حل إلا إغراق أوروبا » بكميات من الفلفل ومن المنسوجات القطنية. وبأسعار رخيصة، حتى لا تجد الأمم الأخرى أملاً في الربح يدفعها إلى أن تلتمسها في بلاد أخرى، وبخاصة انجلترة. هذه هي الأسلحة التي حارب بها هؤلاء الناس دائماً ضد جيرانهم في مجال التجارة. وربما أضرت بهم هذه الأساليب في النهاية، فهم عندما يمنعون الكسب عن الآخرين، يضطرون إلى منعه عن أنفسهم.» [١٤٤] ولكن الهولنديين كانوا في الحقيقة على درجة من الثراء تتيح لهم ممارسة هذا اللون من اللعب، بل ممارسة كل الألوان. بيعت حمولة هذه السفن الضخمة في صيف عام ١٦٦٩، واشترى تجار أمستردام البضائع بأسعار طيبة ليحافظوا على أسعار ما كانوا يختزنونه في مخازنهم من قبل [١٤٥].

والحقيقة أن كل المراكز التجارية الكبيرة في أوروبا كانت تسعى إلى االحتكار الدولي. هكذا كانتالحال في البندقية، وهكذا كانت في جنوة. ويسهب چاك سافاري في شرح هذا السعي بالنسبة لسوق الحرير القز [١٤٦] الذي يلعب دوراً جوهرياً في الحياة الصناعية في فرنسا. كانت أنوا ع الحرير الجريج المستوردة من ميسينا تستخدم في صناعة الأقمشة في تور وباريس، من أنوا ع الموهير والفيراندين. وكان الحصول على هذا الحرير الخام من ميسينا أصعب من الحصول على حرير الشرق، لأن حرير ميسينا كان مطمع التجار والنساجين في فلورنسا ولوكا وليڤورنو وجنوة. ولم يكن الفرنسيون في الواقع يحصلون على حرير ميسينا من منتجيه، لأن تجار جنوة كانوا هم أصحاب السيطرة على سوق الحرير في صقلية كلها، وكان من الضروري المرور عن طريقهم. ولكن الحرير الخام كان يبا ع في الأسواق القروية في صقلية، يبيعه الفلاحون المنتجون ولا شرط لهم إلا أن يدفع المشتري الثمن نقداً. هناك إذن من ناحية المبدأ حرية تجارة. ولكن الواقع كان مختلفاً، فعندما اتجه تجار جنوة، مثلهم مثل كثير من التجار الإيطاليين، إلى استثمار أموالهم في شراء الأراضي في نهاية القرن السادس عشر، وقع اختيارهم على « الأماكن التي يكثير فيها الحرير ويجود ». ولهذا كان من السهل عليهم شراء الحرير من الفلاحين المنتجين مقدماً، فإذا جاء المحصول وفيراً على نحو يهدد بخفض الأسعار، فكان يكفيهم أن يشتروا من الأسواق الموسمية والأسواق العادية بضعة بالات بسعر مرتفع لكي يرفعوا السعر، ويعيدوا القيمة العالية إلى الكميات التي اختزنوها من قبل. أضف إلى هذا أن تجار جنوة كانت لهم حقوق المواطنة في ميسينا، فلم يكونوا يدفعون الضرائب التي تفرض على الأجانب. ومن هنا نفهم خيبة الأمل المريرة التي أصابت اثنين من تجار الحرير الفرنسيين من أبناء تور، اشتركا مع تاجر صقلي، ونزلا ميسينا يحملان ٤٠٠٠٠ جنيه ليڤر، ظانين أنهما سيحطمان حلقة الاحتكار التي أقامها تجار جنوة. ولكنهما فشلا، ولقنهما تجار جنوة، وكانوا في مثل شطارة

الهولنديين، درساً فورياً لا ينسى، حيث وردوا إلى مدينة تور الحرير بأسعار أقل من أسعار التاجرين الفرنسيين. والحقيقة أن تجار مدينة ليون الفرنسية كانوا يتعاملون في هذا العصر مع تجار جنوة، ولهذا تواطؤا معهم، على نحو ما نقرأ في تقرير يرجع إلى عام ١٧٠١ [١٤٧]. وأفاد تجار ليون من هذا الموقف لكي يضربوا بمنافسيهم أصحاب مصانع الحرير في تور وباريس وروان وليل. وبالفعل نقص عدد أنوال نسج الحرير في تور من عام ١٦٨٠ إلى عام ١٧٠٠، فأصبحت ١٢٠٠ بعد أن كانت ١٢٠٠٠.

ومن الطبيعي أن الاحتكارات الكبرى هي الاحتكارات القائمة على سند قانوني، وليس على مجرد سند من الواقع، الاحتكارات الكبرى للشركات التجارية الكبيرة، وبخاصة شركات تجارة الهند. ولكن المشكلة في حالة هذه الشركات مشكلة مختلفة لأن هذه الشركات تعتمد على امتيازات وعلى تواطؤ دائم من جانب الدولة. وسنعود إلى الحديث عن هذا النوع الاحتكارات البين بين، التي هي بين الاقتصاد والسياسة.

محاولة احتكار فاشلة :

سوق القرمز في عام ١٧٨٧

وإلى من قد يظن أننا نبالغ في تعظيم دور الاحتكار نقدم هذه القصة العجيبة لعملية مضاربة على القرمز، جربتها شركة آل هوپه Hope في عام ١٧٨٧ في وقت كانت فيه الشركة شركة هائلة تعمل على نطاق واسع في القروض، منها القروض الروسية، ومنها القروض غير الروسية، في بورصة أمستردام.[١٤٨]. لماذا قام هؤلاء الرجال المشتغلون بالمال في الارتماء في مثل هذه العملية ؟ يرجع السبب في ذلك أولاً إلى أن المسئولين عن الشركة فكروا في أن الذي حدث في أثناء أزمة ترجع حسب تقديرهم إلى عام ١٧٨٤ على الأقل، إلى نهاية الحرب الرابعة ضد الإنجليز، هو أن التجارة أهملت، بينما تركز الاهتمام على القروض، وفكروا في أن الوقت قد حان للتفكير في التجارة. والقرمز الذي كان يرد من إسبانيا الجديدة - المكسيك - مادة ترفية تستخدم في صباغة المنسوجات، وهي تمتاز بميزة لها أهميتها، وهي أنها مادة قابلة للحفظ. وتلقى هنري هوپه معلومات أقنعته بأن النتاج في الموسم القادم سيكون قليلاً، وأن المخزون في أوروبا ضعيف (أكدوا له أن المخزون عبارة عن ١٧٥٠ بالة مخزونة في قادس ولندن وأمستردام) وأن الأسعار متجهة إلى الهبوط منذ سنوات، مما جعل المشترين لا يشترون إلا عندما يحتاجون. ووضع هنري هوپة مشروعاً يهدف إلى شراء القرمز بسعر منخفض، وفي الوقت نفسه (دون تنبيه للسوق) القيام بعمليات شراء في وقت واحد في كل المراكز تهدف إلى شراء ثلاثة أرباع المخزون. فإذا تم له ذلك، كان تصوره يتمثل في أن يرفع الأسعار، ويعود البيع. وكان المقدر لتمويل المشروع: ما بين ١,٥ و٢ مليون جولدن، وهو مبلغ هائل. وقدر هنري هوپة أنه لامجال للخسارة، حتى

إذا لم تتحقق الأرباح الكبيرة المأمولة. وضمن في كل مركز تجاري تواطؤ بيت تجاري، في لندن مثلاً دخل بيت آل بيرنج Baring شريكاً بربع الصفقة.

ولكن العملية فشلت، وانتهت بالخسارة. وكان من بين أسباب فشلها الأزمة الكامنة : فلم ترتفع الأسعار ارتفاعاً كافياً. ومن بين الأسباب : بطء المراسلات، مما نجم عنه تأخر وصول الأوامر، وبطء التنفيذ. ومن أهم الأسباب ما اكتشف في أثناء الشراء من أن الكميات المخزونة كان أكثر بكثير مما ذكره عيونه. وصمم هوبه على شراء كل الموجود في مارسيليا وروان وهامبورج بل وسان بطرسبرج، على الرغم من كل الصعاب، واجتمع لديه في نهاية المطاف ضعف الكمية التي كان قد قدرها في البداية. وصادف عند تصريف البضاعة مشكلات لا حصر لها، فقد تعثر البيع في الشرق نتيجة للحرب التركية الروسية، وتعثر البيع في فرنسا نتيجة لأزمة صناعة النسيج.

والخلاصة أن العملية انتهت بخسارة كبيرة، استوعبتها شركة هوبة الواسعة الثراء دون أن تتململ، ودون أن تعطل مضارباتها المربحة على القروض الأجنبية. وليس من شك في أن هذه العملية والمراسلات الكثيرة المحفوظة في أرشيف الشركة تلقي الضوء على المناخ العام للحياة التجارية في ذلك العصر.

أياً كان الأمر فإن هذا المثل يؤدي بنا إلى الشك في سلامة الأسانيد التي أوردها ب. ف. كلاين P. W. Klein مؤرخ شركة تريب Tripp الكبيرة (١٤٩). فهو لا ينفي بحال من الأحوال – بل يؤكد – أن كل التجارة الكبيرة في أمستردام كانت قائمة منذ القرن السابع عشر على أساس احتكارات متفاوتة الكمال، ولكنها كانت كلها احتكارات متجددة باستمرار، ولا يكف التجار عن السعي إليها. وهو يذهب إلى أن الاحتكار له ما يبرره، ألا وهو أنه شرط التقدم الاقتصادي، بل شرط النمو الاقتصادي. وهو يشرح رأيه هذا ذاهباً إلى أن الاحتكار هو الضمان القادر على مواجهة مخاطر عديدة تتربص بالتجارة، فهو يحقق الأمان، وبغير أمان لا يمكن أن يكون هناك استثمار مستمر، ولا توسيع مستمر للسوق، ولا بحث عن تقنيات جديدة. وإذا كانت الأخلاق قد تدين الاحتكار، فإن الاقتصاد، بل الصالح العام، يفيد من الاحتكار في نهاية المطاف.

ولكي يقبل الإنسان هذا الرأي، لابد أن يكون أساساً مقتنعاً بالفضائل الفذة لرجل الأعمال المقاول صاحب المشروع. ومن هنا فنحن لا ندهش عندما نقرأ أن كلاين يستشهد بشومبيتر. ولكننا في ردنا على كلاين نطرح بعض الأسئلة : هل التقدم الاقتصادي، وروح المشروع، والتجديد التقني أمور لا تأتي دائماً إلا من أعلى ؟ هل رأس المال الكبير هو الوحيد القادر على حفز هذه الأمور ؟ وإذا رجعنا إلى عملية هوبة بالذات تلك العملية التي كانت تستهدف احتكار القرمز، فأين فيها السعي إلى الأمان ؟ أما كان آل هوبة على العكس

يقبلون بالمخاطرة التي تنضوي عليها المضاربة ؟ وأين مكان التجديد التقني فيما قاموا به ؟ وكيف كانوا يخدمون الاقتصاد والصالح العام ؟ كان القرمز قد أصبح قبل قرن من تدخل الهولنديين ملك الصبغة، وأصبح سلعة «ملكية» في تقدير كل تجار إشبيلية. وكانت الكميات المخزونة في ربوع أوروبا المختلفة موزعة بحسب قاعدة احتياجات الصناعة، وكانت هذه الاحتياجات هي التي توجه اللعبة، أو كان هذا هو المفترض. وما هي الفائدة التي كان يمكن أن تعود على الصناعة الأوروبية، عند جمع كميات القرمز كلها في يد واحدة، فيرتفع سعرها ارتفاعاً رهيباً، وكان هذا هو الهدف الذي سعت إليه العملية ؟

والحقيقة أن كلاين لم يدرك أن الوضع في أمستردام كان في مجموعه هو الاحتكار بعينه، وأن الاحتكار ليس سعياً إلى الأمان، بل إلى الهيمنة. ولا تقوم لنظرية كلاين قائمة إلا إذا تحقق لها شرط مبدئي، هو أن تثبت أن ما كان في صالح أمستردام، كان كذلك في صالح بقية العالم.

خيانة

النقود

هناك عناصر تفوّق تجارية أخرى، واحتكارات أخرى ظلت خفية حتى على المنتفعين بها أنفسهم، لأنها كانت تجري على نحو طبيعي. فقد كان ناتج النشاط الاقتصادي العالي، وهو يتجمع من حول أصحاب رؤوس الأموال، يقيم في الحقيقة بنيات روتينية تميزهم دون أن يكونوا دائماً على وعي بهذا التمييز الذي يحظون به. كانوا ينعمون بصفة خاصة في مجال النقود، بتلك الراحة التي ينعم بها من يمتلك عملات قوية ويعيش في أيامنا الآن في بلد عملته منخفضة القيمة. كان الأغنياء هم وحدهم الذين يتداولون بالفعل العملات الذهبية والفضية على نطاق واسع، وكانوا هم الذين يكومون هذه العملات لديهم . أما الصغار فلم تكن تصل إلى أيديهم إلا تلك العملات المصنوعة من النحاس المخلوط أو الخالص. وكانت هذه العملات المتباينة تلعب فيما بينها لعبتها، فهي عندما تكون في إطار اقتصاد واحد، تأخذ بعضها دور العملة القوية ويبقى للأخرى دور العملة الضعيفة، ومهما حاول المحاولون أن يقيموا بين العملتين علاقة نسبة وتناظر مفتعلة – فإن محاولاتهم تظل مستحيلة. ويظل التفاوت وتذبذب القيم مستمراً لا ينقطع.

والحقيقة أنه في الوقت الذي استخدم في النقود معدنان أو ثلاثة معادن، لم تكن هناك عملة واحدة بل : عدة عملات. وهذه العملات تقف بعضها من البعض الآخر موقف العداء، وتتعارض فيما بينها كما يتعارض الغنى والفقر. ولقد أخطأ ياكوب فان كلافيرين Jakob van Klaveren [١٥٠]، الاقتصادي والمؤرخ، عندما تصور أن النقود نقود، أياً كانت الصورة التي تتخذها : ذهب، فضة، نحاس، أو ورق. حتى ميرسييه دي لا ريڤيير Mercier de La



في هارلم Haarlem، رافعة لتفريغ السفن، وأرصفة القنال. لوحة من أعمال جيريت بركايدة Gerrit Berckeyde(١٦٣٨-١٦٩٨) (متحف دويه Douai)

Rivière المؤمن بالاقتصاد الطبيعي كتب في « *الموسوعة* » الفرنسية : « النقود أشبه شيء بالنهر الذي ننقل من فوقه أشياء قابلة للاتجار ». ونحن نقول له لا، اللهم إلا إذا قال «الأنهار» بالجمع بدلاً من النهر بالمفرد.

بين الذهب وبين الفضة صدام. والعلاقة بين المعدنين علاقة شهدت من التقلبات العنيفة ما لا نهاية له، وإن اختلفت من بلد إلى بلد، ومن اقتصاد إلى اقتصاد. في ٣٠ أكتوبر من عام ١٧٨٥ [١٥١] صدر قرار في فرنسا يحدد العلاقة بين الذهب والفضة بـ ١ إلى ١٥,٣ بعد

أن كانت ١ إلى ١٤,٥ – وكان الهدف من هذا القرار الحيلولة دون فرار الذهب إلى خارج المملكة. ولقد أشرت من قبل إلى ما حاق بالبندقية وصقلية في القرن السادس عشر، وبعده، من أن ارتفاع سعر الذهب المفرط جعل من الذهب عملة رديئة، لا أكثر ولا أقل، طردت العملة الجيدة، طبقاً لشبه القانون المنسوب إلى جريشام. وكانت العملة الجيدة في تلك الحالة هي الفضة، وكانت ضرورية لتجارة الشرق. وقد تنبهت تركيا إلى هذا الوضع الشاذ، فأرسلت في عام ١٦٠٣ إلى البندقية كميات من عملات التسيكينو الذهبية وحولتها إلى فضة وربحت أرباحاً كبيرة من الفرق بين سعري المعدنين هناك. وكان النظام النقدي في العصر الوسيط في الغرب يخضع كله للعبة الذهب والفضة، بانتفاضات، وهزات، وتقلبات، ومفاجئات تكررت في العصر الحديث ولكن بدرجة أخف حدة.

هذه اللعبة، لعبة الاختيار بين العملتين بحسب العملية، وهل هي عملية دفع أم عملية تَلَقٍّ، لعبة ليس الانتفاع منها متاحاً لجميع الناس، بل للمحظوظين الذين تمر من بين أيديهم كميات كبيرة من العملات أو الأوراق الائتمانية. وانظر إلى السيد دي ماليتروا Malestroit الذي كتب في عام ١٦٧٨ عبارة لم تداخله فيهامظنة خطأ: «النقود أحجية لا يفهمها إلا القليلون»[١٥٢]، ومن البديهي أن الذين يفهمونها يفيدون منها. وهكذا حدثت حول منتصف القرن السادس عشر إعادة ترتيب حقيقية للثروات عندما استعاد الذهب تفوقه على الفضة نتيجة توالي ورود الفضة الأمريكية. كانت الفضة حتى ذلك الحين تمثل القيمة النادرة (نسبياً)، وكانت لذلك تعتبر قيمة مضمونة، كانت هي «العملة المتجهة نحو الاكتناز، بينما كان الذهب هو العملة التي تلعب دور المعاملات التجارية المهمة.» وانقلب الوضع بين عام ١٥٥٠ وعام ١٥٦٠[١٥٣] وكان تجار جنوة هم أول من لعبوا بالذهب ضد الفضة في سوق أنتڤرين وسبقوا الجميع في تحقيق أرباح من وراء عرف قائم.

وهناك لعبة انتشرت واتسمت بقدر أكبر من العمومية والبعد عن الأنظار، دخلت على نحو أو آخر في عادات الحياة اليومية، وهي لعبة تسلط العملات العالية – الذهب والفضة – على العملات الضعيفة – النحاس الخالص والنحاس المخلوط بشي قليل من الفضة. وقد استخدم كارلو م. تشيبولا Carlo M. Cipolla منذ وقت مبكر كلمة «تحويل change» للدلالة على العلاقات بين هذه النوعيتين من العملات، وأثار بذلك غضب ريمون دي روڤر Raymond de Roover نظراً للبلبلة التي تحدثها هذه الكلمة بمدلولاتها المتداخلة[١٥٤]. واقترح ريمون دي روڤر عبارة «تحويل داخلي»، بينما اقترح چنتيل دا سيلڤا Gentil da Silva «تحويل رأسي» – على أساس أن التحويل الحقيقي، وهو تحويل العملات والأوراق من بورصة إلى بورصة: «تحويل أفقي» – ولكن هذه المقترحات لا تفيدنا كثيراً. وبقيت كلمة تحويل، وهذا حل معقول، لأن المقصود هو القوة الشرائية للعملات الذهبية والفضية مقدرة بالعملات الضعيفة؛



وزّانة الذهب، لوحة من أعمال چان جوسير مابوز Jean Gossaert Mabuse ، ترجع إلى مطلع القرن السادس عشر. (مجموعة ڤيولليه Viollet)

والعلاقة المفروضة (التي لا تُحترم، ولهذا تتغير) بين العملات التي لا تتناسب قيمتها الفعلية مع الأسعار الرسمية. ولنذكر على سبيل المثال الدولار في أوروبا بعد الحرب، كيف كان يتمتع بتفوق على العملات المحلية، يتمثل في فرق تلقائي : كان الدولار يباع أعلى من السعر الرسمي، في السوق السوداء، أو كان من يشتريه رسمياً يتلقى تخفيضاً بين ١٠ و٢٠ ٪. هذا المثل يعيننا على فهم أفضل لعملية الاستنزاف التلقائي التي يمارسها أصحاب العملات الذهبية والفضية على الاقتصاد في مجموعه.

من ناحية نرى أن العملة الرديئة تستخدم في دفع مقابل كل المعاملات الصغيرة في تجارة القطاعي، السلع الريفية في السوق، أجور عمال اليومية، أو الحرفيين. وهذا هو المعنى الذي عبر عنه مونتاناري Montanari في عام ١٦٨٠[١٥٥] عندما قال إن النقود الضعيفة من أجل الشعب البسيط الذي ينفق مبالغ صغيرة ويعيش من عمله اليومي.

ومن ناحية ثانية نرى أن النقود الرديئة لا تكف عن فقدان القيمة بالقياس إلى النقود القوية. وأياً كان وضع العملات على المستوى القومي فإن صغار الناس يعانون على المدى الطويل من مثالب التدهور المستمر في قيمة العملة الضعيفة. نذكر على سبيل المثال أن ميلانو في مطلع القرن السابع عشر كانت العملات الصغيرة فيها عبارة عن قطع من فئة التيرلينهterline والسيسينه sesine، وكانت في البداية تسك من النحاس الذي يخلط بقليل من الفضة، ثم أصبحت تسك من النحاس فقط ؛ أما القطع من فئة الپارپاليوله parpagliole فكانت تحتوي على شيء من الفضة، وكانت أعلى قيمة، وأخذت قيمة التيرلينه والسيسينه تنخفض انخفاضاً مستمراً، تارة نتيجة للإهمال، وتارة نتيجة لمسلك الدولة، فقد كانتا عملات بغير غطاء[١٥٦]. وشبيه بهذا الانخفاض المستمر ما حدث في فرنسا، حيث سجل دارجنسون d'Argenson في أغسطس من عام ١٧٣٨ في يومياته : « حدث اليوم انخفاض في قيمة القطعة من فئة السولين، قدره لياردان اثنان [الليارد = ربع سول]؛ ومعنى هذا أنها فقدت ربع قيمتها، وهذا كثير »[١٥٧].

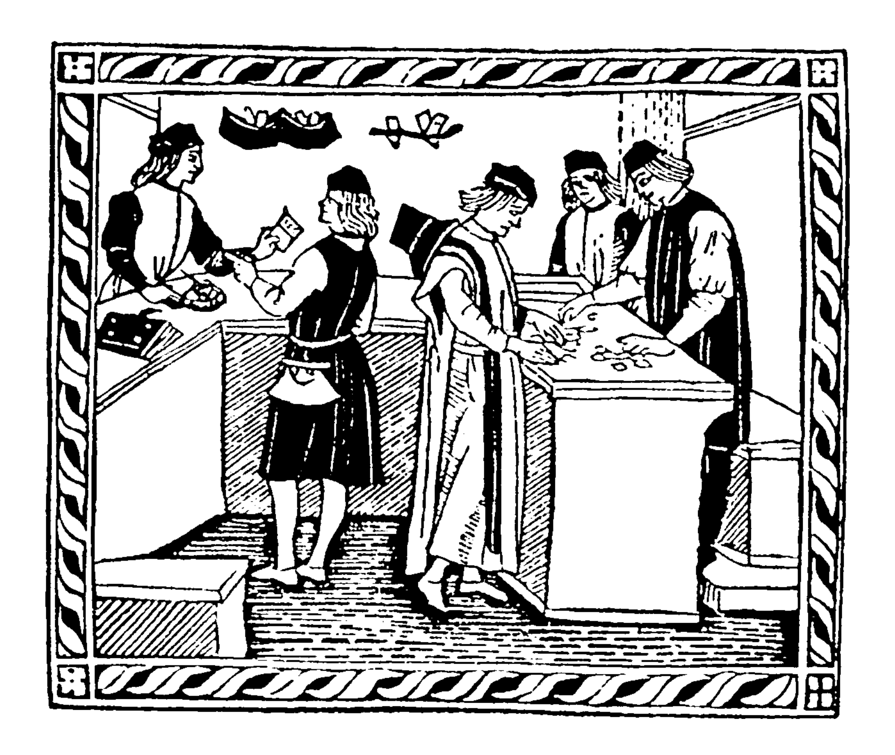
وكانت لهذه الانخفاضات نتائجها. ففي المدن التي فيها طبقة بروليتارية، وطبقة تحت البروليتارية، كانت الأجورتتجه إلى الإنخفاض بالقياس إلى الأسعار التي كانت تتجه بسهولة إلى الارتفاع. وهذا سبب من أسباب ثورة الحرفيين في ليون في عام ١٥١٦ ثم في عام ١٥٢٩. ونلاحظ في القرن السابع عشر انخفاضات داخلية في قيمة العملة الضعيفة، كانت حتى ذلك الحين تصيب المدن الكبيرة فقط، فإذا بها تنتشر انتشارالطاعون فتحيق أيضاً بالمدن الصغيرة وبالبنادر، حيث كانت الصناعة قد لاذت بها ومعها مجموع الحرفيين. ويرى چنتيل دا سيلڤا الذي أخذتُ عنه هذه المعلومة الهامة، أن ليون ألقت في القرن السابع عشر شبكة استغلالها المالي على الأرياف المحيطة بها فغزتها[١٥٨]. وعلى الباحثين أن

يقيموا الدليل على هذا الغزو الذي نراه محتملاً. أياً كان الأمر فقد اتضح لنا بجلاء أن النقود ليست تياراً محايداً كما يقول بعض علماء الاقتصاد، بل هي أيضاً، وإن كانت معجزة التبادل التجاري، وسيلة للغش والغبن في خدمة أصحاب الامتيازات.

واللعبة كما يقوم بها التجار وأصحاب الأموال بسيطة : تقوم على التخلص من العملات النحاسية التي يتلقونها، والاحتفاظ بالنقود القيمة ذات القدرة الشرائية العالية التي تزيد على السعر الرسمي مقدراً بالنقود السودا ، كما كانوا يقولون. تلك هي النصيحة التي يقدمها إلى الصراف كتاب أساسي في التجارة صدر في عام ١٦٣٨ (١٥٩) : « عليه عند الصرف أن يدفع بالعملات التي تكون في تلك اللحظة ضعيفة القيمة.» وليس من شك في أنه ينصحه أيضاً بأن يجمع أكبر كمية ممكنة من العملات القوية. وكانت تلك هي السياسة التي اتبعتها البندقية، عندما تخلصت من العملات النحاسية التي كانت ترسل منها براميل براميل إلى جزرها في الشرق. وكانت تلك هي الحيلة البسيطة التي لجأ إليها التجار الإسبان في القرن السادس عشر، عندما كانوا يجلبون النحاس ويسكون منه في دار السكة في قونقة Cuenca ، بقشطالة الجديدة، عملات نحاسية، وكانو يسلفون هذه العملات النحاسية إلى معلمي النسيج في المدينة، الذين كانوا يحتاجون إليها ليشتروا بها المواد الأولية الضرورية لمناسجهم، وكانوا يشترطون عليهم أن يردوا السلفة بعملات فضية يحصلون عليها عندما يبيعون في المدن أو في الأسواق الموسمية ما انتجوه من منسوجات صوفية (١٦٠). ونقرأ عن ليون حول عام ١٥٧٤ أن السلطات منعت السماسرة من « شراء المنتجات من المنتجين مباشرة » ومنعتهم كذلك « من الجري إلى الفنادق والبيوت الخاصة لشراء العملات الذهبية والفضية وتحديد أسعارها حسب هواهم.» (١٦١) كذلك نقرأ عن پارما في عام ١٦٠١ أن محاولات جرت لوضع حد دفعة واحدة لنشاط الصيارفة المشتغلين بتحويل العملات، الذين اتهموا بأنهم يجمعون العملات الذهبية والفضية القيمة من المدينة، ويضعون بدلاً منها العملات الخسيسة الرديئة (١٦٢)، حتى لقد اختفت العملات الجيدة من المدينة. أو انظر إلى ما فعله التجار الأجانب، والهولنديون بالذات، في فرنسا حول عام ١٦٤٧ : « ... إنهم يرسلون إلى عملائهم ووكلائهم عملات من بلادهم، أشد زيفاً، وأحط قيمة من عملاتنا، فيدفعون بها ثمن البضائع التي يشترونها، ويحتفظون بأفضل قطع من عملاتنا، ليبعثوا بها إلى بلادهم » (١٦٣).

ليس هناك أسهل من هذه الممارسات، ولكن ينبغي لمن يمارسها أن يكون في موقع قو' وهذا هو ما يحفز اهتمامنا بموضوع الغزوات المنتظمة لهذه العملات الرديئة، الغزوات التي

ازدحم بها التاريخ العام للنقود. لم تكن هذه الغزوات عمليات تلقائية أو بريئة. وتأمل فيما يوحي به كلام *إيزاك دي پينتو* Isaac de Pinto (١٦٤) الذي يوجه إلى انجلترة ، التي كثيراً ما عانت من افتقارها إلى العملات، نصيحة قد تدهشنا لأول وهلة، ولكنه قالها جاداً : على انجلترة « أن تضاعف ما لديها من العملات الصغيرة، كما فعلت البرتغال.» أغلب الظن أنه كان يقصد بذلك أن يقوم من يمسكون بزمام الحياة التجارية على مستواها العالي بإعداد النقود الصغيرة التي تمكنهم من المناورة، ومن الحصول على النقود القيمة. كان پنتو برتغالياً، وكان من رجال المال، ولهذا فقد كان يتكلم عن خبرة وبينة.



عند الصراف، رسم بالحفر على الخشب ، يرجع إلى القرن السادس عشر. (مجموعة فيولليه).

فهل استعرضنا كل مشكلات النقود وآثامها ؟ يقيناً : لا. لم نتناول المشكلة الجوهرية، مشكلة التضخم. ولنستمع إلى شارل ماتون دي لاكور Charles Mathon de La Cour يقول في عام ١٧٨٨ بعبارة واضحة وضوحاً يثير الدهشة : « الذهب والفضة اللذان نستخرجهما بلا ريث أو هوادة من باطن الأرض ينتشران عاماً بعد عام في جنبات أوروبا ويزيدان الأرصدة المالية. ولكن الشعوب لا تزيد ثراءً نتيجة لذلك، وإن زاد الثروات حجماً. فأسعار السلع والأشياء الضرورية للحياة كلها تتزايد حيناً بعد حين، والناس يدفعون في لقمة العيش والمسكن والملبس من الذهب والفضة أكثر مما كانوا يدفعون من قبل، والأجور لا ترتفع بنفس نسبة ارتفاع الأسعار [نحن نعلم أن الأجور كانت أقل بكثير من الأسعار] وأصحاب القلوب المرهفة يحسون بالألم عندما يرون أن الرجل الفقير عندما يسعى ليكسب المزيد ليواجه نفقات الحياة، يجد أن حاجته هذه إلى العمل قد أدت إلى خفض الأجور، أو هي تستخدم على الأقل حجة للإبقاء على مستوى الأجور القديم الذي لم يعد يناسب النفقات ؛ وهكذا فمناجم الذهب تعطي أنانية الأغنياء أسلحة ليزيدوا من قهر واستعباد الطبقات الكادحة.»[١٦٥] وإذا نحنا غضضنا البصر عن التفسير الكمي البحت لارتفاع الأسعار، فإننا ندرك اليوم مع شارل ماتون دي لاكور أن التضخم، حتى في النظام الرأسمالي الحالي، أبعد ما يكون عن الإضرار بالجميع، [بل يضر الطبقات الكادحة خاصة.]

الأرباح العالية
مع الآجال الطويلة

استعرضنا على وجه التقريب الممارسات الرأسمالية التي يمارسها الرأسماليون عن وعي بها، قل هذا الوعي أو كثر. وليست هناك من وسيلة لفهم تفوق هذه الممارسات أفضل من أن ننظر إلى بضعة أرقام تتناول نسبة الربح الذي تحقق في التجارة مقارناً بأفضل ما تحقق في الزراعة والنقل والصناعة. هذه العملية التي تصل بنا إلى « قلب النتائج الاقتصادية»[١٦٦] هي العملية الوحيدة القادرة على كشف الحقيقة. إنها تبين لنا أن المجالات التي تصل فيها الأرباح إلى أرقام عالية هي وحدها المجالات التي تعمل فيها الرأسمالية، هكذا كانت الحال فيما مضى، وهكذا هي الآن. ومن المؤكد أن الربح الكبير الذي كان يتحقق في التجارة كان في القرن الثامن عشر، *تقريباً* في كل بقاع أوروبا، أعلى بكثير من الربح الكبير الذي كان يتحقق في الزراعة أو في الصناعة.

إلا أن الدراسات التي تناولت هذه الموضوعات ما تزال محدودة للأسف، والمؤرخ يجد نفسه هنا مثل الصحفي الذي ينزل في منطقة ممنوعة، فهو يخمن ما توحي الدلائل بأنه يحدث ولكنه لا يمسك إلا نادراً بالدليل. ونحن نجد أرقاماً، ولكنها إما أن تكون ناقصة، أو وهمية، أو يعتورها العيبان معاً. هل يستطيع رجل المال والأعمال اليوم أن يصل في فهمها

إلى صورة أوضح من تلك التي يصل إليها المؤرخ العادي ؟ أشك في ذلك. لدينا عن فترة ٥٠ سنة تقريباً تمتد من عام ١٧٦٢ إلى عام ١٨١٢ بيان سنوي بروؤس الأموال المستخدمة والأرباح المتحققة في شركة هوبة Hope بأمستردام، ومعها بيانات عن المبالغ المحولة إلى الشركاء المختلفين. وتبدو هذه الأرقام في ظاهرها قيمة ودقيقة، وتلوح الأرباح معقولة، فهي تدور في أغلب الأحوال حول نسبة ١٠ ٪. ولكن م. ج. بويست M. G. Buist مؤرخ شركة آل هوبة يذكر أن الأرباح المبينة، التي يبدو أنها تحولت كلها تقريباً إلى رؤوس أموال، ليست هي التي تكونت منها الثروة المتعاظمة لآل هوبة. فقد كان لكل شريك في الحقيقة عملياته وحساباته الخاصة التي لا نعرف عنها شيئاً، والتي كانت هي التي تمثل« الأرباح الحقيقية»[١٦٧].

من الضروري أن ننظر إلى كل وثيقة مرتين، لا مرة واحدة. فليس من الممكن رسم صورة محاسبية لصفقة ما إلا بعد أن تكتمل في حد ذاتها، من الألف إلى الياء. فكيف يمكننا أن نقبل الطريقة التي عرضت بها الشركة الفرنسية لتجارة الهند حساباتها عندما تقول باختصار إن الفرق في الفترة من عام ١٧٢٥ إلى عام ١٧٣٦ بين المشتروات في الهند والمبيعات في فرنسا كان في المتوسط لصالحها بنسبة ٩٦,١٢ ٪ [١٦٨] ؟ إن العمليات التجارية المتسلسلة، التي يستتبع بعضها بعضاً تشبه مراحل إطلاق صاروخ متعدد المراحل، فلا يمكن الاكتفاء بالمرحلة الأخيرة واهمال المراحل السابقة كلها. إننا نريد أن نعرف رؤوس الأموال المدفوعة، ونفقات الرحلة وتجهيز وتطقيم السفينة، وحجم البضائع، والأموال النقدية في بداية الرحلة، ونريد أن نعرف العمليات الموازية التي جرت في الشرق الأقصى والأرباح التي تحققت الخ. إذا أتيحت لنا هذه البيانات استطعنا أن نحسب، أو أن نحاول أن نحسب، وإذا لم تتح لنا فلا سبيل إلى حساب دقيق.

كذلك أشك في أننا يمكن يوماً ما أن نعرف حقيقة حسابات تجار جنوة الذين قدموا القروض إلى الملك الإسباني فيليب الثاني وخلفائه، كانوا يقدمون إلى الملك الكاثوليكي [وهكذا كانوا يسمونه] مبالغ هائلة (كانوا يستلفونها هم بفوائد منخفضة، ولا يزال الغموض يكتنف هذه المرحلة من تدبير الأموال) ؛ وكانوا يربحون من التحويلات من بورصة إلى بورصة بشروط لا نعرف عنها شيئاً ؛ وكانوا يربحون من سندات الضمان كما شرحنا من قبل (ولكننا لا نعرف كم كانوا يربحون ؟) ؛ وكانوا يتلقون الأموال في صورة عملات أو سبائك من فضة يبيعونها بعد ذلك في جنوة فيحققون ١٠ ٪ إضافية[١٦٩]. وكان تجار جنوة عنما يتناقشون مع رجال الملك يقولون لهم إن نسبة الفائدة المنصوص عليها في العقود منخفضة ؛ وكان رجال الملك يردون عليهم بأنهم يحققون في الواقع فائدة تصل إلى ٣٠ ٪، ولم يكونوا بهذا يبالغون إلا إلى حد[١٧٠].

هناك قاعدة أخرى : ليست نسبة الفائدة هي كل ما يتحقق للرأسماليين من كسب. ولابد بطبيعة الحال أن نأخذ في اعتبارنا حجم الأموال المستخدمة. فإذا كانت هذه الأموال أموالاً ضخمة نتيجة لما يقترضه الرأسماليون من الناس (هكذا كانت الحال بالنسبة لتجار جنوة، وهكذا كانت الحال بالنسبة لشركة هوية العملاقة بل هكذا كانت حال جميع الذين أقرضوا الدول في القرن الثامن عشر، كانوا كلهم يجمعون الأموال على هذا النحو) فإن الفائدة، حتى إذا كانت نسبتها منخفضة، تعطي في النهاية حصيلة ضخمة. ويمكننا أن نقارن هذا الوضع بوضع المرابي الذي يقرض القروض السريعة كما حدثنا تورجو، أو مرابي القرية؛ كان المرابي يطلب فوائد باهظة أحياناً ولكن القروض التي كان يقدمها كانت من ماله الخاص، وكان يقدمها إلى مقترضين صغار ؛ وكان أحياناً يكنز أموالاً تحت البلاطة أو يحوز أطياناً ينتزعها من الفلاح الذي لا يستطيع السداد، ولكن المرابي الواحد لم يكن يستطيع تكوين ثروة بمعنى الكلمة، بل كان تكوين ثروة عادية على هذا النحو يحتاج إلى أجيال.

وهناك ملحوظة لها أهميتها : وهي أن تحقيق الأرباح كان رهناً برحلات تجارية طويلة. ولنأخذ مثلاً سفينة تقوم من نانت وتقوم برحلة تجارية طويلة ثم تعود ؛ لم تكن نفقات الرحلة تدفع (إلا في حالات استثنائية) في البداية نقداً، وإنما تدفع بسندات بالأجل من ٦ إلى ١٨ شهراً. فإذا كنتُ تاجراً مشاركاً في العملية، فإنني لا أدفع إلا عند عودة السفينة، وتفريغ شحنتها، أما السندات التي قدمتها في بداية الرحلة، فهي سندات ائتمانية حصلتُ عليها من المقرضين الهولنديين أو من موظفي المالية أو من غير هؤلاء وأولئك من المقرضين. فإذا كانت الحسابات أمينة، فإن المضاربة التي قمت بها ستكون الفرق بين فائدة القرض الذي حصلت عليه والربح الذي تحقق ؛ ومعنى هذا أنني قمت بعملية تجارية دون أن أستخدم رأسمال من عندي. وكانت مثل هذه العمليات تتعرض أحياناً لمخاطر بطبيعة الحال، مثل عمليات المضاربات في البورصة. في ٢١ من عام ١٧٧٥ عادت السفينة سان هيلير Saint-Hilaire[١٧١] إلى نانت ، وحقق برتران الإبن Bertrand ربحاً طيباً يقدر بـ ١٥٠٠٥٣ جنيه ليفر، على رأسمال مقداره ٢٨٠٠٠٠، أي بنسبة ٥٣ ٪. ولكن المحاسبة لم تكن تتم على الفور بعد عودة السفينة، بل كانت المماطلات تتابع، و «الذيول » تتوالى[١٧٢] كما كانوا يسمون هذه المراوغات والتأجيلات. وكانت التأجيلات حيلة منتشرة في الحياة التجارية. وإذا كان برتران قد استرد رأس المال على الفور، فقد كان عليه أن ينتظر عشرين عاماً ليحصل على الأرباح، فلم يقبض الأرباح إلا في عام ١٧٩٥!

ومن البديهي أن التأجيل لمدة عشرين سنة كانت حالة متطرفة. ولكن التأجيل كان شيئاً مألوفاً وعرفاً جارياً، كما لو كانت الأموال السائلة التي تجتذبها الاستثمارات لا تكفي لتسديد الحسابات المطلوبة على الفور. هكذا كانت الحال في فرنسا. وفي غير فرنسا بلا شك أيضاً.

وأخيراً فليس السعي إلى تحقيق الأرباح الكبيرة شبيهاً بزراعة حقل يجني الإنسان منه محصوله، وهو قرير العين، عاماً بعد عام. فمعدلات الأرباح كانت تتغير، ولا تكف عن التغير. وقد يؤدي التغير إلى أن بعض مجالات التجارة تتحول من مجالات ممتازة إلى مجالات عادية؛ وقد يكون هناك اتجاه يتيح تحقيق أرباح عالية، ثم يتغير، ولكن رأس المال الكبير كان ينجح دائماً تقريباً في فتح اتجاه آخر، وتعود الأرباح إلى الازدهار من جديد. كانت تجارة التبغ التي مارستها الشركة الفرنسية لتجارة الهند، بين أمريكا وفرنسا، تحقق نسباً خرافية من الأرباح، ولكنها أخذت في التناقص : كانت النسبة ٥٠٠ ٪ في عام ١٧٢٥ بعد توزيع الأرباح على المساهمين ؛ فهبطت إلى ٣٠٠ ٪ في عام ١٧٢٧–١٧٢٨ ؛ ثم ٢٠٦ ٪ في عام ١٧٢٨–١٧٢٩ (١٧٣). وتبين حسابات السفينة أسومبسيون Assomption، وهي سفينة من سان مالو قامت برحلة إلى المحيط الهادي وعادت، فتلقى المشاركون « ٢٤٤٧ جنيه ليڤر هي رؤوس أموالهم وفوقها ١٠٠٠ جنيه أرباح » أي أن النسبة كانت ١٤٤,٧ ٪. وكانت النسبة التي حققتها السفينة سان چان باتيست ١٤١ ٪ ؛ وهذه سفينة أخرى حققت ١٤٨ ٪ (١٧٤). ولدينا بيانات عن رحلة إلى بيراكروس في المكسيك، قفلت حساباتها في عام ١٧١٣، وحققت لنفس المجموعة من المشاركين نسبة من الأرباح بلغت ١٨٠ ٪ (١٧٤). أما قبيل الثورة الفرنسية فقد انخفضت أرباح التجارة في اتجاه الجزر والولايات المتحدة، وركدت التجارة إلى الشرق عند نسبة أرباح ١٠ ٪ في المتوسط ؛ بينما كانت التجارة مع المحيط الهندي والصين هي التجارة التي كانت تحقق أرباحاً صاعدة، وكان رأس المال الكبير يفضل الاتجاه إلى هناك، إلى جانب الشركات. وإذا حسبنا نسبة الربح في هذا القطاع، على أساس شهري، مقسمة على شهور الرحلة الملاحية البطيئة التي استمرت ٢٠ شهراً حتى وصلت إلى ساحل مالابار ثم عادت، وجدنا أن هذه النسبة كانت ٢,٢٥ ٪ ؛ أما رحلة إلى كوروماندل Coromandll فكانت نسبة أرباحها الشهرية ٢,٧٥ ٪ ؛ وكانت نسبة الربح الشهرية في التجارة من الهند إلى الهند ٦ ٪ على أساس رحلة تستمر ٣٣ شهراً وتحقق أرباحاً نسبتها الكلية ٢٠٠ ٪. وهذا رقم قياسي. في عام ١٧٩١ قامت السفينة إلوستر سوفرين Illustre Suffren من نانت متجهة إلى جزيرة فرنسة (موريسيوس) وجزيرة بوربون (رينيون) أنفقت ١٦٠٢٠٦ جنيه ليڤر وحققت أرباحاً قدرها ٢٠٤٠٧٥ جنيه ليڤر، أي بنسبة تربو على ١٢٠ ٪ : وكانت سفينة شبيهة تحمل اسماً شبيهاً لوبايي دي سوفرين Le Bailli de Suffren قد قامت في عام ١٧٨٧ برحلة من نانت اتجهت إلى جزر الأنتيل وأنفقت ٩٧٩٢٢ جنيه ليڤر وحققت أرباحاً قدرها ٣٤٠٥١ جنيه ليڤر أي ٢٨ ٪ فقط (١٧٦). وهلم جرا. كانت الحركة الاقتصادية تتغير، وكانت عناصر اللعبة تتغير...هكذا كانت الحال في كل مكان في العالم. في جدانسك – دانتسيج – مثلاً كان شراء الجاودار في داخل پولندة وبيعه إلى الهولنديين من عام ١٦٠٦ إلى عام ١٦٥٠، يحقق ربحاً هائلاً قدره ٢٩,٧ ٪ في

المتوسط، ولكن الذبذبات في نسب الأرباح كانت صارخة : كانت أعلى نسبة ٢٠١,٥ ٪ في عام ١٦٣٣ : وانخفضت في عام ١٦٢١ إلى أقل من ٤٥,٤ ٪ [١٧٧]. ومن البديهي أن الإنسان لا يستطيع أن يستنتج شيئاً.

ولكن الشيء المؤكد هو أن قمة الأرباح الكبيرة لا يصل إليها إلا الرأسماليون الذين يتداولون مبالغ ضخمة من - مالهم ومال الآخرين. هنا يلعب دوران رؤوس الأموال دوراً حاسماً، ودوران رؤوس الأموال هو شريعة الرأسماليين. أموال ثم أموال ثم أموال. لابد من الأموال لتجاوز فترات الانتظار، والتقلبات المعادية، والهزات والتأخير، وهي أمور تحدث دائماً. نذكر على سبيل المثال السفن السبع التي خرجت من ميناء سان مالو، ووصلت إلى بيرو في عام ١٧٠٦ [١٧٨]، هذه السفن احتاجت عند قيامها إلى نفقات ضخمة بلغت ١٦٨١٣٦٣ جنيه ليفر، ولم تكن البضائع المشحونة عليها تزيد قيمتها على ٣٠٦١٩٩ جنيه ليفر، وكانت هذه البضائع هي قلب العملية : ولما لم تكن السفن المتجهة إلى بيرو تحمل عملات قط، فقد كان من الضروري بيع البضائع في بيرو، وجلب بضائع بدلاً منها، أو بعبارة أخرى تحويل البضائع الأولى إلى بضائع قيمتها خمسة أضعاف تقريباً حتى يمكن تغطية النفقات. فإذا فرضنا أن أرباح هذه العملية كانت ١٤٥ ٪ - قياساً على سفينة أخرى نعرفها، قامت برحلة مماثلة في نفس الوقت - فمعنى ذلك أن قيمة البضائع الأساسية تضرب في ٦,٤٥. ومن هنا فلا ينبغي أن تأخذنا الدهشة عندما نسمع أن توماس مون Thomas Mun، مدير الشركة الإنجليزية لتجارة الهند الشرقية وضّح أن الأموال كانت منذ عام ١٦٢١ ترسل إلى الهند فتعود إلى انجلترة وقد تضاعفت خمسة أضعاف [١٧٩]. وخلاصة القول إن الدخول في هذا المجال من التجارة كان يتطلب أن يكون في يد المتاجر، بصورة أو أخرى، المبلغ الضروري لتغطية النفقات المطلوبة عند بدء الرحلة. وإلا فلا. واستمع إلى فان ليندشوتن Van Lindschoten، ذلك الرحالة الهولندي الذي مارس شيئاً من التجسس وجمع المعلومات، وقد نزل جوا Goa في عام ١٥٨٤، وأرسل من تلك البلدة النائية رسالة قال فيها : « وأحسست برغبة شديدة في شد الرحال إلى الصين واليابان، والمسافة بيني وبينهما، مثل المسافة بيني هنا وبين البرتغال، أي أن المسافر إلى هناك يظل في الطريق ثلاث سنوات. ولو كنت أحتكم على مائتين أو ثلاثمائة من الدوكات، لاستطعت تحويلها إلى ٦٠٠ أو ٧٠٠. ولكن الشروع في عملية من هذا النوع بأيد خاوية يبدو لي نوعاً من الجنون. إنما ينبغي على الإنسان أن يبدأ بمبلغ معقول لكي يحقق الأرباح.» [١٨٠].

والانطباع الذي يخرج به المؤرخ، وما يمكن أن نتحدث هنا إلا عن انطباعات نظراً لقلة الوثائق وتفرقها، هو أنه كانت هناك دائماً قطاعات معينة في الحياة الاقتصادية تحقق أرباحاً عالية، وأن هذه القطاعات كانت تتغير، فإذا ما أحدثت تحركات الحياة الاقتصادية



السيد يصل إلى الريف. لوحة من أعمال بيترو لونجي Pietro Longhi (١٧٠٢-١٧٨٥). قارن بين زيارة السيد هنا، وزيارة السيد في اللوحة ص ٢٥٧. السيد هنا لا يلتقي بمزارع غني. السيد هنا واحد من أثرياء البندقية وضع الأموال التي ربحها من التجارة في أطيان يديرها بنفسه بطريقة رأسمالية، وهؤلاء الذين يحيونه عند وصوله تحية كلها خضوع يعملون عنده بالأجر.

أثرها، وغيرت مواقع هذه القطاعات المتميزة، فبرز قطاع منها، تحرك رأس المال النشيط، واتخذ مكانه فيه، وازدهر. وعلينا أن نؤكد ملحوظة تقوم مقام القاعدة العامة، وهي أن رأس المال ليس هو الذي ينشيء هذه القطاعات. فإذا تتبعنا مواقع هذه المجالات، فيما يمكن أن نسميه جغرافية الربح المتغيرة، أمسكنا بالمفتاح الذي يعيننا على فهم التغيرات في مسار الرأسمالية وكيف كانت الرأسمالية تتأرجح بين الشرق وأمريكا والجزر المحيطية والصين وتجارة الزنوج الخ - أو تتأرجح بين التجارة، والبنوك، والصناعة والأرض الزراعية. كانت

مجموعة من الرأسماليين - مثلما حدث في البندقية في القرن السادس عشر - تترك موقعاً عالياً في مجال التجارة، وتضع الأموال في صناعة ما، مثل صناعة الصوف، أو تضع الأموال في الأرض الزراعية وتربية الماشية، وكان هذا التحول الأخير هو أكثر التحولات شيوعاً. ويرجع السبب فيه إلى ما يتبينه الرأسمالي من أن علاقاته بدنيا التجارة قد كفت عن تحقيق الأرباح العالية. ومثل البندقية في القرن الثامن عشر يقوم مقام النموذج، فقد سعت إلى الدخول في تجارة الشرق التي كانت قد أصبحت أكثر ربحاً. وإذا لم تكن قد تحمست لها حماساً كبيراً، فربما لأنها وجدت آنذاك أن مجال الأرض الزراعية وتربية الماشية يحقق لها أرباحاً من ذهب. كان المرعى في عام ١٧٧٥ « عندما تكون الظروف طيبة » يحقق ربحاً قدره ٤٠ ٪ من رأس المال الأساسي، وكانت تلك نتيجة جديرة «بأن يغرم بها كل رأسمالي» (١٨١). ولم يكن هذا العائد بطبيعة الحال هو عائد كل أنواع الأراضي المتباينة الجودة التابعة للبندقية، ولكن الأراضي في مجموعها كانت بصفة عامة - على حد قول صحيفة « ***چورنالي ڤينيتو*** Giornale Veneto » في عام ١٧٧٢ « الأموال التي يتم تشغيلها في هذه الأنشطة الزراعية تدر من الأرباح أكثر مما تدر أنواع الاستثمار الأخرى بما فيها المغامرة في التجارة البحرية.» (١٨٢) .

وهكذا نرى بوضوح أنه من الصعب أن نضع تصنيفاً نهائياً تترتب فيه مجالات الأرباح : الصناعة، الزراعة، التجارة. ولكن التصنيف العام المألوف في ترتيبه التنازلي : التجارة السلعية، الصناعة، الزراعة - يستند إلى واقع حقيقي، مع الأخذ في الاعتبار تلك السلسلة من الاستثناءات التي تبرر الانتقالات من قطاع إلى قطاع (١٨٣).

وعلينا، ونحن نتعرض لتاريخ عام للرأسمالية، أن نؤكد قيمة نراها سمة جوهرية في الرأسمالية، وهي أن الرأسمالية تتسم بالمرونة في كل محنة، والقدرة على التغير والتكيف. وإذا كانت الرأسمالية - وهو الرأي الذي أذهب إليه - تمثل وحدة تبدأ من إيطاليا في القرن الثالث عشر وتمتد إلى الغرب في أيامنا هذه، فلابد من أن نحدد موقعها أساساً في هذا المكان وهذا الزمان، ونقوم بملاحظتها ودراستها. وربما أمكننا أن نطبق على تاريخ الرأسمالية الأوروبية كلها، مع بعض التعديلات، جملةً قالها عالم الاقتصاد الأمريكي المعاصر مارجلين S. Marglin (١٨٤) في وصف الأحوال في أمريكا : «إن تاريخ أمريكا في القرن الماضي يثبت أن الطبقة الرأسمالية عرفت دائماً كيف توجّه، وتحكم التغيرات لكي تُبقي على سيطرتها ». وعلينا، عندما نتناول الاقتصاد في مجموعه أن نحذر من الأخذ بصورة ساذجة للرأسمالية، تجعل الرأسمالية تمر في نموها بمراحل متعاقبة، مرحلة بعد مرحلة، من مرحلة التجارة السلعية، إلى مرحلة المال، إلى مرحلة الصناعة، على اعتبار أن الصناعة هي مرحلة البلوغ وأنها هي التي تعبر عن الرأسمالية « الحقيقية ». فقد كانت الرأسمالية في المرحلة

التي سميت مرحلة التجارة، وفي المرحلة التي سميت مرحلة الصناعة - والمصطلحان عامان يحتملان تنوعاً كبيراً في الأشكال - تتسم بسمة جوهرية وهي قدرتها على الانتقال - بل الانتقال الفوري - من شكل إلى شكل، ومن قطاع إلى قطاع، عندما تحدث أزمة خطيرة أو عندما ينخفض معدل الربح انخفاضاً شديداً.

الشركات

لا تهمنا الشركات في حد ذاتها بقدر ما تهمنا من حيث هي « مؤشرات » ، أومن حيث أننا نعتبرها فرصة تتيح لنا أن نتجاوز ببصرنا ما تعبّر عنه من أمور في حد ذاتها، فنطل من ورائها على الحياة الاقتصادية واللعبة الرأسمالية.

ونود في حديثنا عن الشركات أن نفرق بين نمط الشركات التي تسمى سوسيتيهsociété والنمط الذي يسمى كومبانية compagnie، وعلى الرغم من التشابه بين الشركات والكومبانيات، وعلى ما تقوم به من وظائف متناظرة، فعلينا أن نميز بينهما : أما الشركات، أو الشركات التجارية، فهي من شأن الرأسمالية ذاتها، وقد اتخذت هذه الشركات أشكالاً مختلفة، وتتابعت هذه الأشكال بعضها وراء البعض، تتابعاً يبين مسار التطور الرأسمالي ؛ أما الكومبانيات الواسعة الأهمية (مثل كومبانيات تجارة الهند) فهي تضم رأس المال والدولة معاً، وكلما زاد نفوذ الدولة زاد تدخلها، وأصبح على أصحاب رأس المال أن يخضعوا لها، فاحتجوا، ثم انتهى أمرهم إلى الخروج من العملية.

الشركات :

بدايات تطور

كان التجار، منذ أقدم العصور، منذ أن بدأت التجارة، أو منذ أن بدأت مرة أخرى، يشتركون معاً أو يعملون سوياً. وهل كان في إمكانهم أن يتصرفوا على نحو آخر ؟ وقد عرفت روما القديمة شركات تجارية امتد نشاطها في سهولة ومنطقية إلى منطقة البحر المتوسط كلها . وكان مقننو التجارة في القرن الثامن عشر يستندون إلى سوابق ومصطلحات القانون الروماني بل يسترشدون بروح التشريع الروماني دون مبالغة.

ولكي نكتشف الأشكال الأولى للشركات في الغرب، ينبغي علينا أن نرجع إلى الماضي البعيد، إن لم نصل إلى روما القديمة ، فعلى الأقل إلى الوقت الذي شهد صحوة في منطقة البحر المتوسط، إلى القرنين التاسع والعاشر. وأخذت بالمبادرة مدن مثل أمالفي والبندقية، ومدن أخرى، كانت لا تزال صغيرة مثلها. وعادت النقود إلى الظهور. وتوحي إلينا العلاقات التجارية التي عادت في اتجاه بيزنطة، وفي اتجاه المدن الكبيرة في العالم الإسلامي، بالتمكن من المواصلات ومن الاحتياطيات المالية اللازمة للعمليات الطويلة، وبأن هذه المدن شهدت تكاثفاً من التجار فكأنما انضموا في وحدات متكاثفة.

وكانت إحدى الصور المبكرة لهذا التكاثف ، الشركة البحرية societas maris » التي سميت كذلك « الشركة الحقيقية societas vera » مما يوحي بأن هذا الشكل كان هو الشكل الأصلي الذي كان موجوداً وحده في البداية (١٨٥). وكانت تتسمى أيضاً بأسماء أخرى،

فتارة تسمى كولليجنتسيا collegentia، وتارة أخرى كوميندا commenda. وكانت هذه الشركة تتكون أساساً من شريكين، شريك مقيم socius stans، وشريك متصرف socius tractator يسافر مع السفينة المحملة بالبضائع. ويمكن القول إننا هنا أمام تقسيم مبكر: رأس المال من ناحية والعمل من ناحية ثانية، وهذا هو الرأي الذي أخذ به مارك بلوك متبعاً عدداً من المؤلفين السابقين، إذا كان الشريك المتصرف - والكلمة معناها حرفياً حمّال، شيال - لا يشارك في تمويل العملية، وكان في الواقع يشارك بنصيب متواضع. ولكن هذا الشكل دخلت عليه تنويعات، منها ما يتجاوز التوقع. ولنترك هذا الموضوع الآن، لنتناوله في المجلد الثالث(١٨٦). وكان المألوف أن تتكون الشركة البحرية من أجل القيام برحلة تجارية واحدة، شركة قصيرة الأجل، بينما كانت الرحلات في البحر المتوسط تستمر الشهور. نجد هذا النمط من الشركات في سجل الموثق جوفاني سكريبا Giovanni Scriba في جنوة من عام ١١٥٥ إلى عام ١١٦٤، حيث نطالع أكثر من ٤٠٠ تسجيل؛ ونجد في سجلات أحد موثقي مارسيليا في القرن الثالث عشر، واسمه أماليك Amalric، ٣٦٠ تسجيل(١٨٧). كذلك في المدن البحرية المنتظمة في الهانزا. ونلاحظ أن هذا النمط البدائي من الشركات بقي وقتاً طويلاً لبساطته، نجده في مارسيليا وفي راجوزه في القرن السادس عشر. ونجده في البندقية بطبيعة الحال. وفي غير هذه وتلك من البلاد. في البرتغال تقع أيدينا على مقالة ظهرت في عام ١٥٧٨ تفرق بين نوعين من عقود الشركات، النوع الثاني نتعرف عليه على الفور وهو نمط الشركة التي تتكون من شخصين أحدهما يشارك بالمال والثاني يشارك بالعمل(١٨٨). وأجد صدىً لهذا النوع من الجمع بين رأس المال وبين العمل في هذه الجملة المعقدة التي كتبها تاجر من مدينة ريمس الفرنسية في عام ١٦٥٥ في يومياته: «...من المؤكد أنك لا تستطيع أن تكون شركة مع أناس لا مال عندهم؛ لأنهم يشاركون في الأرباح؛ بينما الخسائر تقع عليك أنت. وهذه النوعية من الشركات تتكون كثيراً، ولكنني لن أنصح بها أبداً»(١٨٩).

ولنعد إلى الشركة البحرية. يرى فيديريجو ميليس Federigo Melis أن التفسير الوحيد لها هو رحلات السفن المتتالية. فالسفينة تبحر ثم تعود، وهي بذلك تخلق الظرف الذي يبرر قيام الشركة البحرية والالتزام الذي تنهض به. أما المدن البعيدة عن البحر، فالموقف فيها يختلف، وهي لم تشارك في تجارة إيطاليا وتجارة البحر المتوسط إلا متأخرة نسبياً، وتطلب دخولها في شبكة التجارة التغلب على صعوبات وتوترات خاصة.

وجاءت الشركة التي عرفت باسم الكومبانية compagnia نتيجة لهذه التوترات، فهي شركة عائلية، تتكون من الأب والإبن والأخوة والأقارب، وكلمة كومبانية تتكون في أصلها اللاتيني من cum ومعناها اشتراك، وpanis ومعناها خبز، وهي تدل على رابطة وثيقة من

أناس يقتسمون كل شيء، الخبز والمخاطر اليومية ورأس المال والعمل. فيما بعد سميت هذه الشركة شركة تضامن، وعنى ذلك أن كل الأعضاء مسئولون متضامنين معاً، وبلا حدود من ناحية المبدأ، فكل واحد مسئول ليس فقط في حدود نصيبه، وإنما بكل ما يملك. وإذا كانت الشركة الكومبانية قد قبلت فيما بعد أن ينضم إليها شركاء أجانب يأتون برؤوس أموال وعمل، وقبلت أموالاً من مودعين (وكانت أموال المودعين، كما هي الحال بالنسبة إلى الشركات العملاقة في فلورنسة، تزيد أحياناً عن عشرة أضعاف رأس مال الشركة الأصلي)، فمعنى هذا أن هذه الشركات أصبحت أدوات رأسمالية ذات وزن خارق للمألوف. فآل باردي Bardi الذين اتخذوا من الشرق ومن انجلترة مقراً لهم، كانوا يحيطون بشبكتهم التجارية بلدان العالم المسيحي. ونلاحظ على هذه الشركات الكومبانيات القوية أنها كانت طويلة الأمد على نحو يثير الدهشة. لم تكن الشركة تنتهي عندما يموت رئيسها il maggiore، بل كانت تتجدد، وتستمر دون أن يتغير من أمرها شيء ذو بال. والعقود المحفوظة التي نستطيع نحن المؤرخين أن نقرأها، تكاد تكون كلها عقود تجديد، لا عقود تأسيس [١٩٠]. ولهذا فإننا عندما نشير إلى هذه الشركات الكومبانيات ننسبها إلى العائلة – إلى آل كذا – التي تتابعت أجيالها على الاضطلاع بها، فنقول آل باردي وآل بيروتسي Peruzzi الخ...

وأخيراً فالشركات الضخمة في المدن الإيطالية غير المطلة على البحر كانت، عندما نتناولها واحدة واحدة، أثقل وزناً بكثير من شركات المدن البحرية التي كانت شركات صغيرة قصيرة الأجل. فحيث نبعد عن البحر يكون التجميع ضرورياً ويبين فيديريجو ميليس هذه الحقيقة مبيناً كيف كانت هناك في عام ١٢٥٠ مثلاً ١٢ شركة فردية لسبينولا في جنوة، تقابلها شركة آل تشيركي في فلورنسة التي كانت تقوم على ٢٠ من الشركاء و٤٠ من التابعين [١٩١].

والحقيقة أن هذه المؤسسات الضخمة كانت في وقت واحد الوسيلة والنتيجة بالنسبة إلى الاندفاع العارم الذي جرى في مدينة لوكا ومدينة بيستويا ومدينة سيينا ومن بعدها فلورنسة لتدخل المضمار الاقتصادي للعلاقات التجارية في وقت لم يكن أحد يتوقع دخولها. وكان على هذه المدن أن تفتح الباب عنوة، وأثبتت تفوقها القوي في القطاعات القريبة من متناول يديها : الصناعة الحرفية؛ الخدمات، التجارة، المصارف. والخلاصة أن الشركة من نمط الكومبانية لم تكن اكتشافاً وليد اللحظة في المدن البعيدة عن البحر، بل كانت أداة عمل تكونت بدافع الضرورة.

لم أزد في السطور السابقة عن البناء على أساس آراء أندريه سايو André-E. Sayous[١٩٢] الذي انطلق من مثال سيينا Siena فلم يتناول سوى مدن العمق الإيطالي.



IN-LADINGE

In een extraordinair wel-bezeylt

FLUYT-SCHIP

OP CADIX

M En laet een yeghelijck weten, dat [illegible] OOSTENDE [illegible] CADIX aen Ledinghe leght voor de [illegible] het extraordinair wel bezeylt Fluyt-Schip [illegible] over dry weken ghearriveert van Cadix, [illegible] Trypoly, en Trepana, daer voor Meester blyft [illegible] van Amsterdam, voor-[illegible] Turckse [illegible] gereguleert de Canten tot Twee Realen de hondert gulden [illegible] Lywaten tot Twee Ducaten per Ballot van 12. tot 16. [illegible] aer advenante gelijck oock de Gas-[illegible] en ander Manufacturen, [illegible] als voor de prematica: en dito Schip sal met Godt, weder ende Wint [illegible], seylen op den 16. a 17. Mey 1715. [illegible]: die daer in [illegible] Laden, sullen hun addresseren aen d'Heer [illegible], of den boven-[illegible] Capiteyn tot OOSTENDE.

Elck segg het den anderen voorts.

إعلان عن إبحار السفينة يوفرو ماري Juffrouw Mary = العذراء مريم، السفينة الفلوتية ذات الميزات الملاحية الفائقة، من أوستنده إلى قادس. ويتضمن الإعلان بياناً بأسعار الشحن : « كمية الدنتيلا التي تساوي ١٠٠ فلورين يدفع عليها نفقات شحن ٢ ريال ؛ قماش التيل الخشن البالة التي تضم ١٢ إلى ١٦ مقطعاً تدفع عليها أجر شحن قدره ٢ دوكات » (الأرشيف القومي الفرنسي)

والرأي عندي أن القاعدة التي كشف عنها لا تنطبق فقط على شبه الجزيرة الإيطالية، بل تنطبق على الشركات التجارية التي قامت في أعماق بلاد أخرى بعيدة عن البحر. في قلب ألمانيا مثلاً. هذه هي حال الشركة الكبرى Grande Société في راڤنسبورج Ravensburg، مدينة صغيرة في منطقة شڤابن قرب بحيرة كونستانس [بودنزيه]، وهي منطقة يزرع فيها الكتان، وينسج التيل. هذه الشركة الراڤنسبورجية الكبرى باللاتينية Magna Societas بالألمانية Grosse Ravensburger Gesellschaft هي مجموعة من ثلاث شركات عائلية مندمجة معاً [١٩٣]، ظلت قائمة لقرن ونصف قرن من الزمان، من عام ١٣٨٠ إلى عام ١٥٣٠. ولكنها كانت تتجدد كل ست سنوات تقريباً. في أواخر القرن الخامس عشر كان عدد المشاركين فيها ٨٠، ارتفع رأس مالها بفضلهم إلى ١٣٢٠٠٠ فلورين، وهو مبلغ هائل يضعها على منتصف الطريق إلى رؤوس الأموال التي أتيحت في ذلك العصر لشركة آل ڤيلزر التي بلغ رأس مالها ٦٦٠٠٠ فلورين، وآل فوجار التي بلغ رأس مالها ٢١٣٠٠٠ فلورين [١٩٤] . كانت للشركة، علاوة على راڤنسبورج مراكز في ميمينجن، كونستانس، نورنبرج، لينداو، سانت جالين ؛ وكانت له فروع في جنوة وميلانو وبرن وجينيف وليون وبروجة وأنتڤرين وبرشلونة وكولونيا وڤيينا وباريس. وكان ممثلو الشركة كثرة من الشركاء والوسطاء والخدم والتجار والصبية المتدرجين يختلفون إلى الأسواق الموسمية في أوروبا، وبخاصة سوق فرنكفورت على الماين ، وكان منهم من يسيرون على أقدامهم. وكان التجار الذين تضمهم الشركة تجار جملة لا يعملون إلا في تجارة السلع من أقمشة تيلية وأقمشة صوفية وتوابل وزعفران الخ، ولا يشتغلون في عمليات المال، فما كانوا يتعاملون بالائتمان، ولم تكن لهم دكاكين للقطاعي إلا في سرقسطة وجنوة، وكانت هاتان الحالتان من الحالات الاستثنائية البالغة الندرة في وسط الشبكة الهائلة التي كانت تشمل التجارة البرية عبر وادي الرون والتجارة البحرية انطاقاً من جنوة والبندقية وبرشلونة. وقد عُثر على أوراق الشركة مصادفة في عام ١٩٠٩، فكتب ألويس شولته Aloys Schulte [١٩٥] اعتماداً عليها كتاباً أساسياً عن مسارات التجارة الأوروبية في الفترة بين نهاية القرن الخامس عشر ومطلع القرن السادس عشر، فقد كانت الحياة التجارية في كل بلدان العالم المسيحي تقريباً تظهر من خلف هؤلاء التجار الألمان وما كانوا يمارسونه من نشاط يشبه المروحة التي يضرب بها المثل في التنوع والسعة.

أما أن هذه الشركة الكبرى لم تتبع الأساليب المستحدثة التي فرضت نفسها نتيجة للاكتشافات الكبيرة، ولم تنتقل إلى لشبونه أو إشبيلية، فتلك سمة مميزة. فهل ينبغي علينا

أن نستنتج أن الشركة كانت غارقة في قلب نظام قديم، وأنه لهذا السبب لم تكن قادرة على أن تشق لنفسها طريقاً يصل إلى هذه الموجة الجديدة العارمة من الأعمال التي لن تلبث أن تكون علامة على العصر الحديث وعلى الحداثة ؟ أم هل نستنتج من هذا أنه كان من المستحيل تغيير شكل شبكة تجارية ظلت قائمة على حالها حتى عام ١٥٣٠ ؟ أياً كان الأمر فقد حملت المناهج نصيباً من المسئولية. وتناقص عدد الشركاء؛ وتحول الرؤساء إلى شراء الأراضي، وانسحبوا من الأعمال التجارية. (١٩٦). ولكن نهاية الشركة الراڤنسبورجية الكبرى لا يعني نهاية هذا النمط الفلورنسي من الشركات، بل سيظل موجوداً على الأقل حتى القرن الثامن عشر، بل وبعده. كان هذا النمط من الشركات مركّزاً على العائلة ومتشكلاً بشكلها، فحفظ تراثها، وأبقى على الترابط العائلي ؛ وكان هذا هو السبب الذي أطال بقاءها. ونعود فنقول إن الشركة العائلية لا تكف عن التحلل والتكون من جديد بذاتها، مع تتابع الأجيال.. وهذه هي شركة آل بونڤيزي، وهم تجار نزحوا من مدينة لوكا واستقروا في ليون، تغير اسمها مع تغير الوضع الاجتماعي : من عام ١٥٧٥ إلى عام ١٥٧٧ كان البيت التجاري يحمل اسم « ورثة لوي بونڤيزي وشركاه » ؛ من عام ١٥٧٨ إلى عام ١٥٨٤ تحمل اسم « بنوا وبرناردان بونڤيزي وشركاهما » ؛ ومن عام ١٥٨٤ إلى عام ١٥٨٧ أصبح الاسم : « بنوا وبرناردان وإتيين وأنطوان بونڤيزي وشركاهم » ؛ من عام ١٥٨٨ إلى ١٥٩٧ : «برناردان وإتيين وأنطوان بونڤيزي وشركاهم» ؛ ومن عام ١٦٠٠ إلى عام ١٦٠٧ : «پول وتيين وژنطوان بونڤيزي وشركاهم »... وهكذا كانت الشركة تتغير اسماً دون أن تتغير حقيقةً، فقد كانت تظل هي هي (١٩٧).

من هذا القبيل الشركات التي كانت حسب اللائحة الفرنسية الصادرة في عام ١٦٧٣، العامة « جنرال générale »، ثم أصبحت شيئاً فشيئاً تسمى الحرة libre، أو شركة التضامن أو الكوليكتيف en nom collectif. ويهمنا تأكيد السمة العائلية أو شبه العائلية التي ظلت تتسم بها إلى وقت متأخر، حتى إن لم تكن هناك عائلة حقيقية تمتلكها. وإليك نص عقد شركة سجل في نانت في ٢٣ أبريل من عام ١٧١٩ [أطرافه ليسوا أقارب] : «لن يؤخذ من أموال الشركة شيء إلا لمجرد إعاشة العائلة وإقامة أودها، حتى لا تُمَسَّ الأصول، ولا تؤخذ أموال لأي غرض آخر ؛ وكلما أخذ طرف مالاً كان عليه أن يعلم الطرف الآخر حتى يأخذ هو الآخر نفس المبلغ وحتى لا تكون هناك ضرورة لعمل محاسبة عن هذا السحب...» (١٩٨) هذا « التداخل بين المال الخاص والمال التجارة يتخذ صورة أكثر حدة في الشركات التجارية والحرفية الصغيرة » (١٩٠).

شركات

التوصية

كل شركات التضامن تواجه مشكلة تحديد المسئوليات، وهل هي كاملة أو محدودة. وقد ظهر حل لهذه المشكلة، ولكنه ظهر متأخراً، وهو حل التوصية la commandite، وهذا الحل يفرق بين مسئولية أولئك الذين يديرون المنشأة، ومسئولية أولئك الذين يقتصر دورهم على المشاركة المالية، والذين لا يريدون أن يكونوا مسئولين إلا عن هذه المشاركة المالية، لا أكثر. هذه المسئولية المحدودة دخل نظامها في فرنسا وتطور أسرع من انجلترة، حيث نلاحظ أن شركة التوصية ظلت في انجلترة إلى وقت طويل تتمسك بحقها في أن تطالب الشركاء بتقديم مبالغ جديدة [٢٠٠]. والرأي عند فيديريجو ميليس[٢٠١] أن نظام شركة التوصية تطور في فلورنسة accomandita تطوره الواضح، وإن لم يبدأ قبل القرن السادس عشر، حيث يحمل أول عقد نعرفه من هذا النوع تاريخ ٨ مايو ١٥٣٢، وقد أتاح لرأس المال الفلورنسي المشاركة في طائفة كبيرة من العمليات التي قامت بها شركات من نوع ما نسميه اليوم بالشركات القابضة. ويمكننا أن نتابع على أساس بيانات شركات التوصية المسجلة حجم هذه الشركات وانتشارها.

وانتشر نظام شركة التوصية في ربوع أوروبا كلها، وحل - ولكن ببطء - محل نظام الشركة القائمة على أساس عائلي. وإنما ازدهر هذا النظام الجديد بقدر حله للمشكلات الجديدة واستجابته للتنوع المتزايد في الأعمال التجارية وفي الممارسة المتزايدة للشركات التي تقول بالتجارة البعيدة. كذلك ارتبط ازدهار شركة التوصية بقدرته على الانفتاح على قبول مشاركين يرغبون في البقاء في الخفاء. كانت شركة التوصية تتيح على سبيل المثال لتاجر فرنسي من نانت أن يشارك تاجراً إيرلندياً من يورك كما حدث في عام ١٧٣٢[٢٠٢] وتتيح له أن « يتفادى ... أحكام التشريع الفرنسي الذي ظل قائماً حتى الثورة الفرنسية والذي كان يحظرعلى غير الفرنسيين أن يشاركوا في عمليات الملاحة القومية ». كذلك كانت تتيح الفرصة لتاجر فرنسي أن يقيم علاقة مع رؤساء البريدالبرتغاليين على الساحل الأفريقي، أو مع «الموظفين» الإسبان في أمريكا [٢٠٢] أو قباطنة السفن المهتمين بالتجارة؛ وتتيح له الفرصة لاتخاذ شريك توصية في سانتو دومينجو أو ميسينا أو غيرهذا وذاك من الأماكن. وإذا نحن نظرنا إلى الشركات المسجلة في باريس وجدنا أن عدداً منها لم يكن المشاركون فيها كلهم، على ما يبدو، من الباريسيين على الرغم من عناوينهم الباريسية. من هذا القبيل تلك الشركة التي تأسست في ١٢ يونية من عام ١٧٢٠ ولم تستمر إلا سنة واحدة « لممارسة العمل المصرفي، وشراء وبيع البضائع، من جوزيف سويس الذي كان من قبل قاضياً تجارياً في بوردو والقاطن حالياً في باريس شارع سانتونوريه، وجان نيقولا وپيير

نيقولا القاطنين في شارع بولوا، وفرانسوا إيمبير القاطن في شارع جرانرو في ضاحية فوبورسان ديني، وجاك رانسون التاجر في بلبانو [٢٠٣]. وعندما حلت الشركة تبين في عقد الحل أن جاك رانسون هذا كان نائب الأمة الفرنسية ومصرفياً في بلبانو.

ولكن كيف السبيل إلى التفريق بين شركة التوصية en commandite – أو كما قيل: شركة مشروطة conditionnée، أو شركة توافقية de commodité – [٢٠٤] وبين شركة التضامن en nom collectif، ما دامت الوثائق المتاحة لا تذكر النوعية بوضوح ؟ الرأي عندي هو أن سبيلنا إلى التفريق هو تحديد مسئولية هذا أو ذاك الشريك. واللائحة الفرنسية الصادرة في ١٦٧٣ تقول بوضوح : «الشركاء بالتوصية ليسوا مسئولين إلا في حدود حصة كل منهم» [٢٠٥]. ونجد وثيقة أو عقد تأسيس شركة في مارسيليا في ٢٩ مارس من عام ١٧٨٦، جاء به أن الشريكة الموصية – كانت الشريكة هنا إذن امرأة – « لايجو بحال من الأحوال، ولا بأي حجة من الحجج مطالبتها بديون أو التزامات هذه الشركة إلا في حدود الحصة التي شاركت بها » [٢٠٦]. هذا النص واضح. ولكن ليست نصوص العقود دائماً بمثل هذا الوضوح. فهناك شركاء موصون يختارون نمط شركة التوصية لأنه يتيح لهم البقاء في الظل، حتى إذا كانوا يشاركون برؤوس أموال ضخمة وكانوا يقتسمون المخاطر ونلاحظ أن لائحة عام ١٦٧٣ التي تفرض إشهار شركات التوصية أمام موثق، وتنص على توقيع كل المشاركين، لا تتحدث إلا عن « الشركات التي تتأسس بين التجار الصغار والكبار »، وقد فسر هذا النص على أن الأشخاص « الذين لا يحترفون التجارة » معفون من المثول بين الشركاء في العقد الذي يتم إشهاره في المحكمة التجارية. [٢٠٧]. وهكذا استطاع النبلاء أن يشاركوا في هذه الشركات دون أن يتعرضوا لفقدان حقوقهم النبلائية ؛ كذلك كان الموظفون العاملون في خدمة الملك يستطيعون إخفاء ما يحققون من أرباح في هذه الشركات. كل هذا يفسر لنا سبب نجاح هذا النمط من الشركات في فرنسا التي كان التاجر فيها لا يزال مستبعداً من المجتمع الراقي، وظل هكذا حتى عندما نشطت الأعمال التجارية نشاطاً مثيراً في القرن الثامن عشر. ولم تكن الظروف في باريس تماثل الظروف في لندن أو أمستردام.

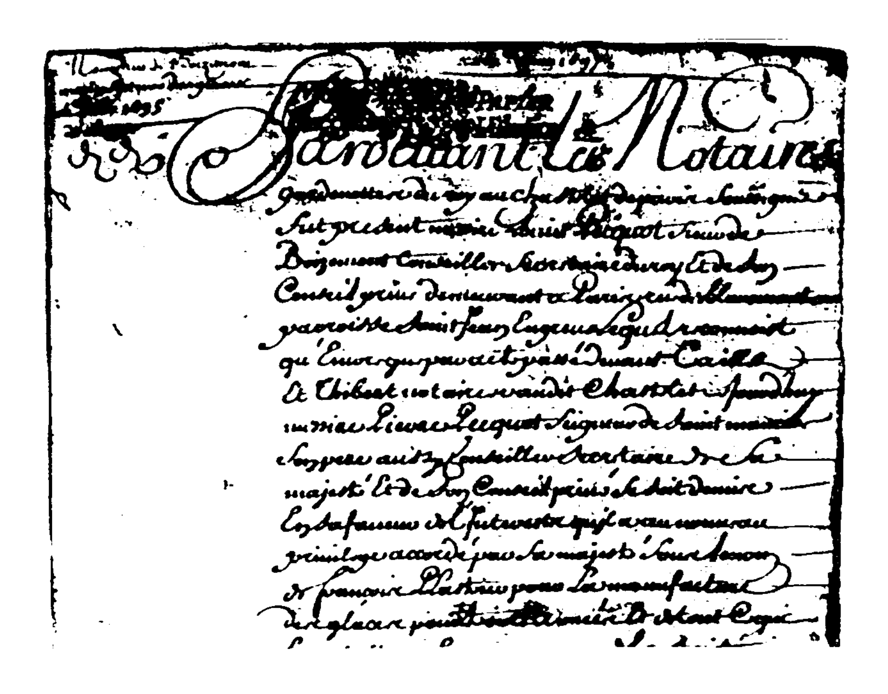
الشركات

المساهمة

كانت شركات التوصية، كما قيل، شركات أشخاص وشركات رؤوس أموال في آن واحد. أما الشركة المساهمة par actions، وهي آخر نمط ظهر من الشركات، فهي شركة رأسمال فقط. ورأسمال الشركة كتلة واحدة كأنما التحم بالشركة ذاتها التحاماً لا انفصام له. أما المشاركون أو المساهمون فيمتلكون حصصاً من رأس المال أو أنصبة أو أسهماً. ويطلق الإنجليز على هذا النمط من الشركات Joint Stock Companies ، وكلمة stock تعني رأسمال أو أصل.

والرأي عند مؤرخي القانون أن الشركات المساهمة الحقيقية لم تخرج إلى الوجود إلا عندما أصبحت أسهمها *متداولة في السوق*، لا قابلة للتنازل فحسب. وإذا نحن غضضنا البصر عن شرط التداول في السوق هذا، فإننا نستطيع أن نقول إن أوروبا عرفت في وقت مبكر جداً شركات مساهمة، قبل أن تتأسس الشركة الموسكوفيه Moscovy Companie بين عام ١٥٥٣ وعام ١٥٥٥ بوقت طويل، وهذه الشركة هي أول شركة إنجليزية مساهمة *معروفة* لنا، ولكن من المحتمل أن تكون هناك شركات مساهمة أخرى سبقتها بعدة أعوام. ففي ماض سبق القرن الخامس عشر كانت سفن البحر المتوسط ملكية مقسمة إلى أسهم - كانت تسمي partes في البندقية وluoghi في جنوة وcaratti في غالبية المدن الإيطالية وquiratz أوcarats [قراريط] في مارسيليا. وكانت هذه الأسهم تباع وتشترى. كذلك كانت المناجم في كل بقاع أوروبا ملكيات مقسمة: ينطبق هذا الكلام منذ القرن الثالث عشر على منجم للفضة قرب سيينا، ومنذ أزمان ماضية على مناجم ملح حجري وملاحات، وعلى منشأة تعدينية في ليوبن بمنطقة شتايرمارك [النمساوية]، وعلى منجم نحاس في فرنسا كان جاك كور يمتلك أسهماً فيه. وعندما انتعشت أوروبا اقتصادياً في القرن الخامس عشر تولى التجار والأمراء مناجم أوربا الوسطى، وقسموا الملكيات إلى أنصبة أو أسهم سميت كوكسات Kuxen، وكانت هذه الكوكسات قابلة للتنازل، وكانت موضوعاً للمضاربات (٢٠٨). وعلى النحو نفسه كانت الطواحين هنا وهناك شركات، على نحو ما نرى في دويه Douai وكولونيا وتولوز. ونحن نعرف عن تولوز مثلاً أن الطواحين كانت فيها منذ القرن الثالث عشر مقسمة إلى أنصبة، يسمونها uchaux، وكان أصحاب هذه الأنصبة ويسمونهم أصحاب الأنصبة pariers، يستطيعون بيع أنصبتهم كما يبيع الإنسان العقارات. وظل هذا النظام في تولوز قائماً من أواخر العصر الوسيط حتى القرن التاسع عشر، وأصبح أصحاب الأنصبة، في تطور طبيعي، يسمون عشية قيام الثورة الفرنسية، في وثائق الشركات نفسها «السادة والسيدات المساهمون» (٢١٠).

في هذا البحث عن الصورة القديمة للشركات هناك اتجاه تقليدي يعطي جنوة مكاناً خاصاً. والرأي عندنا أن هذا الاتجاه خاطيء، على الرغم من السمات الطريفة المثيرة التي تتسم بها الشركات في جنوة. كانت جمهورية جنوة، تدفعها الضرورة والضعف السياسي، قد وافقت بين عشية وضحاها على تأسيس شركات بين ظهرانيها من نوع الكومپيره compere والماونه maone. أما الشركات من نوع الماونه maone فكانت شركات تنقسم إلى حصص، وكانت تتولى أعمالاً في خدمة الدولة: فعندما قر الرأي على القيام بعمل ضد سبتة، وكان ذلك في عام ١٢٣٤ تأسست أول شركة من هذا النوع؛ وفي عام ١٣٤٦ قر رأي جمهورية جنوة على استعمار جزيرة كيو Chio اليونانية، وتكونت شركة لتحقيق هذا الهدف،



Pardevant les Notaires

أول بيع معروف لسهم من أسهم مصنع المرايا في سان جوبان، ويرجع تاريخه إلى عام ١٦٩٥.

وتولى هذه العمليه على أحسن وجه آل جوستنياني، الذين ظلت الجزيرة في قبضتهم حتى عام ١٥٦٦، عام الغزو التركي. أما الكومبيره فكانت تتولى ديون الدولة، وكانت تقسم إلى أنصبة أو حصص تسمى loca أو luoghi، وكانت مضمونة ببعض الدخول السيادية. وفي عام ١٤٠٧ ضمت الكومبيره والماونه في بيت تجاري واحد هو بيت سان چورچو أو Casa di San Giorgio كازا دي سان چورچو الذي كان دولة داخل الدولة، ومفتاحاً من مفاتيح تاريخ جمهورية چنوة المليء بالأسرار والغوامض والمتناقضات. ولكن هل كانت الكومبيره والماونه والكازا حقيقة شركات مساهمة؟ تنقسم الآراء في الرد عن هذا السؤال بين مؤيد ومعارض[٢١١]

أياً كان الأمر، فنحن على يقين - إذا ما نحينا جانباً الشركات التجارية الكبيرة صاحبة الامتيازات - من أن نمط *الشركة المساهمة* لم ينتشر بسرعة. وفرنسا مثل جيد على هذا البطء. بل إن كلمه أكسيون action التي تعني سهم لم تتأقلم في فرنسا إلا متأخرة، وبعد أن دخلت السجل اللغوي، لم تكن تدل بالضرورة على أسهم بالمعنى المقصود، أسهم يستطيع حائزها أن يتنازل عنها بسهولة. وكثيراً ما نجد الكلمة، ثم نتبين أنها لا تدل على المعنى

المقصود، نجد الكلمة ولا نجد الشيء الذي تدل عليه. وكانت هناك عبارات أخرى مستخدمة يكتنفها غموض مشابه مثل parts d'intérêts أو sols أو حتى sols d'intérêts. في ٢٢ فبراير من عام ١٧٦٥ نقرأ عن بيع أسهم لشركة في باريس يشير إلى الحصص بكلمات سول sols ودنييه deniers [٢١٢]. وبعد عامين – أي في عام ١٧٦٧ – استخدمت شركة بوران Beaurin في باريس أيضاً كلمة أكسيون actions، وأشارت إلى أن رأس المال يبلغ ٤ ملايين جنيه ليفر مقسمة إلى حصص من نوعين: intérêts simples و intérêts rentiers، ويتضح من السياق أن المقصود بكلمة الفوائد البسيطة intérêts simples هو أسهم من حيث أنها تشارك في الأرباح والخسائر : أما الـ intérêts rentiers فهي من نوع صكوك الدين بفائدة قدرها ٦ ٪ [٢١٣].

وكذلك كلمة أكسونير actionnaire بمعنى مساهم سارت في حقل الاستخدام هي أيضاً بخطى بطيئة، فقد خيمت عليها ظلال من أحكام مسبقة غير ملائمة، على الأقل في فرنسا، مثلها مثل بانكييه banquier مصرفي، واتصل ذلك كله بحادثة چون لو John Law [ويسميه الفرنسيون چون لاس]، وهذا هو ميلون Melon [٢١٤] الذي كان سكرتيراً لچون لو يكتب بعد ما يزيد على عشر سنوات من نهاية نظام لو في عام ١٧٣٤ : « نحن لا ندّعي أن المساهم action-naire أنفع للدولة من صاحب السند الذي يدر عائداً من قبيل المعاش rentier. فتفضيل هذا النمط على الآخر يعني الانحياز المقيت دون ما سبب إلا التحيز الذي ننأى بأنفسنا عنه. والمساهم يتلقى دخله، كما يتلقى صاحب السند عائده المحدد في السند أو العقد. وصاحب السهم لا يعمل مثله مثل صاحب السند. والمال الذي يأتي به هذا من أجل الحصول على سهم وذاك من أجل الحصول على سند أو عقد هو مال يدخل في الدورة الاقتصادية، ويجري عليه ما يجري على المال الذي يتجه إلى التجارة والزراعة. لكن الشكل الذي تتخذه الأموال يختلف. فالمال في يد المساهم، أو على شكل سهم لا يخضع لإجراءات شكلية، وهو أكثر تحركاً في التداول، وهو يؤدي إلى زيادة أكبر في القيمة ويعتبر بالنسبة لصاحبه مالاً مضموناً لسد الحاجة الحالية أو غير المتوقعة. » أما السند أو العقد ذو العائد فلا يمكن أن يدخل في حركة البيع والشراء إلا بعد إجراءات عديدة تتم أمام الموثق ؛ ووضع المال في سند أو عقد يحقق عائداً هو الأسلوب النمطي الذي يلجأ إليه رب الأسرة الذي يريد أن يحتاط تحسباً لورثة قُصّر كثيراً ما يبعثرون الميراث.

وعلى الرغم من ميزات السهم، فإن نمط الشركة المساهمة الجديد لم ينتشر إلا ببطء مفرط، على نحو ما تبين الدراسات المتفرقة التي أجريت، ومنها دراسات تناولت نانت ومارسيليا ونجد الشركة المساهمة تدخل عادة إلى مجال التأمين وهو مجال حديث أو يسعى إلى التحديث. كذلك نجد نمط الشركة المساهمة في مجال تجهيز وتطقيم سفن القرصنة:

وهكذا أخذت سفن القرصنة حول عام ١٧٣٠ في سان مالو في فرنسا بنظام الشركات المساهمة، وسارت هكذا في الطريق الذي سلكته انجلترة من قبل في عصر الملكة اليزابث. ولمن شاء أن يقرأ في التماس رفع إلى ملك فرنسا في ذلك العام: « ليس هناك من يجهل أن العرف الذي اتبع دائماً لتجهيز وتطقيم سفن القرصنة يقوم على أنه لا تتم عملية من هذا النوع في سان مالو ولا في غيره من المواني بالمملكة إلا عن طريق الاكتتاب الذي يقسم رأس المال المحدود إلى أسهم مما يعني أن أرباح القرصنة تصل إلى مساهمين ينتشرون في كل ربوع المملكة.» [٢١٥].

النص مدلوله واضح. كانت الشركة المساهمة هي الوسيلة التي تتيح الوصول إلى جمهور أكبر من أصحاب المال، الوسيلة التي تتيح توسيع مناطق ضخ المال جغرافياً واجتماعياً. هكذا كانت شركة بوران في عام ١٧٦٧ لها اتصالات وبدايات ومنطلقات وتعاون ومشاركة في روان والهافر وموزليه وهونفلير وديبب ولوريان ونانت وبيزينا، وإيفتو Yvetot وشتولبرج Stolberg – قرب آخن – وليل وبورجنبريس Bourg-en-Bresse [٢١٦]. وحالفها الحظ، فأحاطت شبكتها بفرنسا كلها. ومن البديهي أن أحوالها سارت بخطى سريعة في باريس، باريس التي كانت تجيش بالنشاط في مجال الأعمال في عهد الملك لويس السادس عشر. وهكذا تأسست شركة التأمينات البحرية في عام ١٧٥٠، التي تحولت إلى شركة عامة في عام ١٧٥٣، ثم شركة مناجم أنزان، وكارمو، وشركة قناة جيزور، وشركة قناة بريار، والأسهم التي صدرت عن الاحتكارات العامة، وشركة المياه. وكانت الأسهم بطبيعة الحال تتداول، وتباع وتشترى في باريس. وفي أبريل من عام ١٧٨٤ حدثت هوجة لا سبيل إلى فهم أسبابها رفعت أسعار أسهم شركة المياه من ٢١٠٠ جنيه ليفر إلى ٣٢٠٠ و ٣٣٠٠ جنيه ليفر [٢١٧].

ولو أردنا أن تطول قوائم الشركات لتعرضنا لهولندة وانجلترة، ولكن هذه الإطالة لن تأتي بجديد. فالخير في الانصراف عنها.

تطور

بطيء

نحن إذن أمام ثلاثة أجيال من الشركات بحسب تقدير مؤرخي القانون التجاري: ***الشركات العامة، شركات التوصية، الشركات المساهمة***. والتطور واضح، على الأقل من الناحية النظرية. أما في الحقيقة فإننا نرى أن الشركات، بغض النظر عن بعض الاستثناءات، ظلت تتسم بسمات من التمسك بالقديم ومن الفجاجة ترجع إلى صغرها. وكل الدراسات الجزئية – من قبيل تلك التي تناولت الوثائق التي تبقت من أرشيف المحكمة التجارية في باريس – تضع أمامنا شركات من الصعب تحديدها أو من غير الممكن

تحديدها. وأغلب الشركات شركات صغيرة، كما لو كانت الشركات الصغيرة تتكاثر وتتضافر حتى لا تبتلعها الشركات الكبيرة [٢١٨]. نجد في الوثائق عشرة عقود تأسيس شركات ذوات رؤوس أموال ضئيلة قبل أن نصل إلى شركة واحدة كبيرة لصناعة السكر، ثم نعود فنجد عشرين من الشركات الصغيرة قبل أن نلتقي بعقد تأسيس مصرف. وليس معنى هذا أن الأغنياء لم يكونوا يؤسسون شركات، بل العكس هو الصحيح. ولنعد إلى دانييل ديفو الذي لاحظ أحوال انجلترة في زمانه، حول عام ١٧٢٠، فلم يجانبه الصواب. عندما طرح السؤال عن المشاركة وأين تشتد روابطها فتقوم مقام القاعدة، كانت إجابته : لدي الأغنياء من تجار الخردوات، وتجار الأقمشة، والصياغ المصرفيين، وغيرهم من كبار التجار، ولدى بعض التجار الكبار الذين يتاجرون مع الخارج.

ولكن أرباب التجارة العريضة أقلية. وحتى ما كانوا يمتلكونه من شركات، ومنشآت تجارية، ومشروعات [٢٢٠] - بغض النظر عن الشركات ذوات الامتيازات أو الشركات الصناعية الكبيرة - ظل زمناً طويلاً يثير دهشتنا بضآلة حجمه. كان البيت التجاري في أمستردام، أو ما كان يسمى كونتوار، يعمل فيه بين عشرين وثلاثين فرداً [٢٢١] ؛ وكان عدد العاملين في أكبر بنك في باريس، عشية الثورة الفرنسية، وهو بنك لوي جريفولي، نحو ثلاثين [٢٢٢]. وكانت الشركة، مهما عظم شأنها تسكن في بيت رئيسها، وكان هذا هو السبب الذي جعل لها حيناً من الزمن سمة عائلية، بل سمة تتمسك بأسلوب حياة الآباء والأجداد. وقد حكى دانييل ديفو عن المستخدمين الذين كانوا يسكنون في بيت تاجر الجملة، ويأكلون على مائدته، ويستأذنونه عندما يتغيبون. ولم يكن يخطر ببال أحد من المستخدمين أن ينام خارج البيت. ونسمع على خشبة المسرح في لندن في عام ١٧٣١ تاجراً يوبخ موظفاً يعمل لديه : « لقد أخطأت يا برنويل Barnwell عندما تأخرت الليلة دون استئذان » [٢٢٣]. وهذا هو الجو الذي يصفه الروائي الألماني جوستف فرايتاج في عام ١٨٥٠ في روايته « ماله وما عليه Soll und Haben » التي تدور أحداثها في بيت تجاري بالجملة. وفي عصر الملك ڤيكتوريا في انجلترة، كان أصحاب البيوت التجارية والمستخدمون في بيوت التجارة الكبيرة يعيشون في إطار رابطة عائلية : « كان اليوم يبدأ في كثير من البيوت التجارية بالصلاة جماعة، يشترك فيها مع العائلة المستخدمون والصبية المتدرجون. » [٢٢٤] وهكذا نرى أن الأشياء، والوقائع الاجتماعية والعقليات لم تكن تتطور جرياً أو ركضاً. وظلت الأعداد الكبيرة من الشركات الصغيرة هي القاعدة. ولم يزدد حجم المنشأة زيادة كبيرة إلا عندما اشتركت مع الدولة، والدولة هي أضخم المنشآت الحديثة وهي في توسعها تمتاز بأنها تعين المنشآت الأخرى على التوسع.

عود

على بدء

تولدت الشركات التجارية الكبيرة – الكومبانيات – عن الاحتكارات التجارية، وترجع هذه الشركات التجارية الكبيرة بصفة عامة إلى القرن السابع عشر، وهي من خصائص شمال غرب أوروبا. وهذا كلام يقال ويكرر، وله أسبابه. كذلك علمنا أن المدن الإيطالية البعيدة عن البحر أنشأت شركات على النمط الفلورنسي (أسمتها كومبانيات)، وكانت هي سلاحها الذي اعتمدت عليه في النفاذ إلى داخل الدوائر التجارية في ابحر المتوسط وأوروبا. وكذلك فعلت الأقاليم المتحدة وانجلترة عندما استخدمت شركاتها في غزو العالم.

هذا التقرير الذي لا يعتوره خطأ، يضع الظاهرة المدهشة في غير موضعها الصحيح من المنظور التاريخي. فاحتكارات الشركات الكبيرة تتميز بسمات مزدوجة أو ثلاثية : فهي تنضوي على نشاط رأسمالي على درجة عالية ؛ وهي لا يمكن أن يكون لها وجود إلا على أساس الامتياز الذي تمنحه الدولة ؛ وهي تستأثر بمجالات كاملة من التجارة البعيدة. ويدلنا على أهمية عنصر التجارة البعيدة أن إحدى الشركات التي سبقت شركة الهند الشرقية، كانت تحمل اسماً له دلالته هو شركة البعيد Compagnie Van Verre. ولكن هذه العناصر الثلاثة : التجارة البعيدة، الامتيازات التي تمنحها الدولة، النشاط المتعاظم لرأس المال – لا ترجع إلى بدايات القرن السابع عشر. بل إننا نرى على مسرح التجارة البعيدة علاقات تجمع الدولة ورأس المال حتى قبل تأسيس الشركة الإنجليزية ***موسكوفي كومباني*** بين عامي ١٥٥٣و١٥٥٥. نأخذ مثلاً التجارة الكبيرة في البندقية منذ بداية القرن الرابع عشر، كانت هذه التجارة تشمل البحر المتوسط كله وكل بقاع أوروبا التي تصل إليها المواصلات، بما فيها بلاد الشمال، فقد كانت سفن البندقية الجاليرية تصل في عام ١٣١٤ إلى ميناء بروجه. فلما تراجع النشاط الاقتصاد تراجعاً غاماً أنشأت السينيوريا– مجلس الرياسة – في القرن الرابع عشر نظام السفن الجاليرية التجارية. كانت ترسانة السينيوريا تبني هذه السفن وتجهزها وتطقمها (أي تقوم بالتمويل)، ثم كانت تؤجر هذه السفن، وتشجع الرحلات التجارية التي يقوم بها تجارها الكبار. كانت السينيوريا تمارس سياسة إغراق dumping قوية، لم يغفل عنها چينو لوتساتو Gino Luzzatto . وظلت هذه السفن الجاليرية التجارية تلعب دورها حتى العقود الأولى من القرن السادس عشر، وكانت سلاح البندقية في الصراع على الهيمنة.

ونشأت أنظمة مشابهة تتجه إلى مجالات اتسعت وتزايد اتساعها بعد اكتشاف أمريكا ورحلة ڤاسكو دا جاما. ولكن الرأسمالية الأوروبية، حتى إذا قلنا إنها حققت هناك أرباح جديدة وهائلة، لم تحقق تقدماً خارقاً، وإنما يرجع السب في ذلك إلى أن الدولة الإسبانية

كانت تفرض قيوداً متمثلة في Consejo de Indias و Casa de la Contratación و Carrera de Indias. فلم يكن من سبيل أمام الرأسمالية لتجاوز هذه القيود والرقابة. في لشبونة كان الملك التاجر، يمارس « *الرأسمالية الملكية* » وهذه هي التسمية الموفقة التي أطلقها نونييس دياث Nunez Diaz [٢٢٥] عن طريق الكازا دا إنديا Casa da India، بأساطيل الدولة وعمالها واحتكارها. وكان على رجال المال والأعمال أن ينضووا تحت جناحها.

واستمرت هذه الأنظمة قائمة: بقي النظام البرتغالي حتى السنوات من ١٦١٥ إلى ١٦٢٠، وبقي النظام الإسباني حتى عام ١٧٨٤. وإذا كانت بلدان شبه الجزيرة الإيبرية قد تأخرت طويلاً في إنشاء شركات تجارية كبيرة، فإنما يرجع السبب في ذلك إلى أن الدولة في لشبونة وإشبيلية وقادس كانت تعطي التجار تسهيلات تتيح لهم التصرف. ودارت الآلة، والآلة إذا بدأت الدوران لا يسهل إيقافها. ومن قائل إن إسبانيا عندما أنشأت الكاريرا دي إندياس كانت تقلد البندقية، وهذا صحيح. ومن قائل إن لشبونة قلدت جنوة، ولكن هذه المقارنة ليست صحيحة [٢٢٦]. كان كل شيء في البندقية من أجل الدولة ؛ وكان كل شيء في جنوة من أجل رأس المال. أما في لشبونة، حيث قامت الدولة العصرية، فكانت الدولة كل شيء، ولم يكن فيها حرية الحركة التي كانت جنوة تأخذ بها.

كانت الدولة والرأسمالية قوتين متآخيتين تآخياً جيداً على نحو أو آخر. كيف كان الاتفاق بينهما يسير في الأقاليم المتحدة وفي انجلترة ؟ هذا هو السؤال الجوهري في تاريخ الشركات التجارية الكبيرة.

قاعدة

الأسس الثلاثة

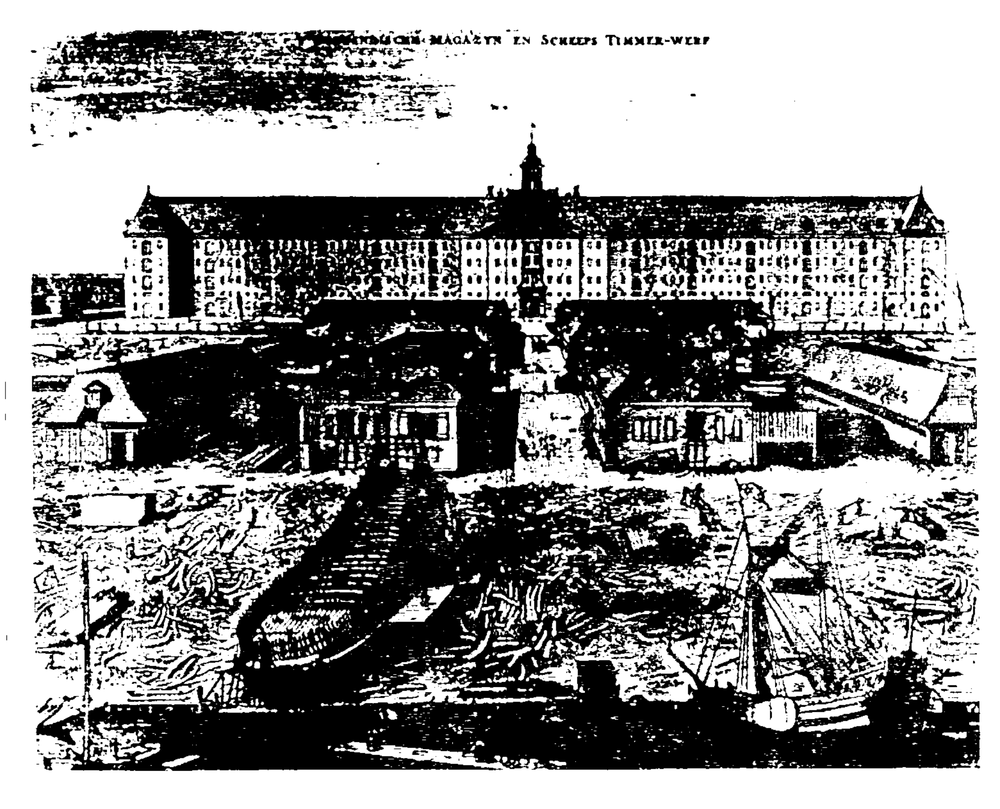
يعتمد الاحتكار الذي تمارسه شركة ما على ثلاثة مبادىء متضافرة: أولاً الدولة، فلا بد أن تكون الدولة موجودة، وإن تفاوتت فعاليتها ؛ ثانياً دنيا التجارة، أعني رؤوس الأموال، المصرف، الائتمان، الزبائن – وقد تأخذ دنيا التجارة هذه موقف العداء، وقد تأخذ موقف التواطؤ، وقد تأخذ الموقفين جميعاً ؛ ثالثاً وأخيراً أن تكون هناك منطقة بعيدة للمتاجرة، تقوم الشركة باستغلالها، وهذه المنطقة تحدد وحدها الكثير من العوامل.

والدولة لا غنى للشركات الاحتكارية عنها، فهي التي تمنح الامتيازات الاحتكارية وتضمنها في السوق القومية التي تعتبر قاعدة أساسية جوهرية بالنسبة إلى الشركة التي تحصل على امتياز احتكاري. ولكن هذه الامتيازات لا تمنحها الدول كهبات بدون مقابل. كان على كل شركة تجارية تحصل على امتيازات احتكارية أن تقوم بعملية ضرائبية ترتبط بالصعوبات المالية التي تعاني منها الدولة، بل تعاني منها كل دولة حديثة معاناة لا تنقطع.

وكانت الشركات لا تكف عن دفع مقابل الامتيازات الاحتكارية، وكانت الدولة تعود مراراً إلى مطالبتها بالدفع، وكان تجديد الامتيازات الاحتكارية تسبقه عادة مفاوضات مطولة. حتى الدولة في الأقاليم المتحدة الهولندية، وكانت تبدو واهنة هشة، كانت تفرض ضرائب على شركة تجارة الهند الغنية، وتضطرها إلى دفع مبالغ مقدماً، وإلى تسديد عوائد، وإلى القبول بتحميل المساهمين بالضرائب المفروضة على رأس المال، وكانت هذه الضرائب تتحدد على أساس السعر *الفعلي* للأسهم في البورصة، وأدت هذه الإجراءات إلى مشكلات كبيرة. وهناك عبارة قالها المحامي بيتر فان دام، وهو أعلم الناس بشركة تجارة الهند الشرقية، ورأى أن ما قاله ينطبق أيضاً على الشركات الأخرى المناظرة التي كانت تنافسها في المجال نفسه : « كانت الدولة سعيدة بوجود شركة كانت تدفع لها كل سنة مبالغ ضخمة تأتي من التجارة ومن الملاحة مع الهند، كانت هذه المبالغ ثلاثة أضعاف الأرباح التي كانت تتحقق للمساهمين »(٢٢٧).

وليس هناك ضرورة لنؤكد هذا الموضوع العادي. ولكننا نود أن نبين أن أسلوب العمل في كل دولة كان يطبع شركاتها بطابع خاص. فالشركات في انجلترة بعد ثورة ١٦٨٨ كانت أكثر حرية من الشركات في هولندة التي تثاقلت تحت إصر تراث النجاح القديم. أما في فرنسا، فإذا حكمنا على أساس شركة الهند فإننا نجد أن الحكومة الملكية كانت تشكلها وتعيد تشكيلها على هواها، فقد كانت الحكومة تفرض عليها وصايتها، وهكذا بدت الشركة كأنها اجتثت من أرض الواقع، وتعلقت في الهواء، وأصبح يديرها أناس قلت خبرتهم أو انعدمت. وأي فرنسي لم يكن يرى الفروق بين ما يحدث في فرنسا وما يحدث في انجلترة ؟ من لندن خرجت رسالة في يولية من عام ١٧١٣ تتحدث عن تأسيس شركة الأسينتو Asiento [التي ستصبح شركة بحر الجنوب وستحصل من البداية على الامتياز الذي كان من قبل في يد الفرنسيين ، وهو تزويد أمريكا الإسبانية بالعبيد الزنوج] وتقول : « وهذه الشركة شركة من الأفراد العاديين تلقت امتياز توريد العبيد : وأوامر البلاط الملكي هنا لا تؤثر على مصالح الأفراد العاديين... » (٢٢٨) . ومن الواضح أن الكلام فيه مبالغة. ولكن في قطاع الأعمال التجارية كان الفارق كبيراً بين شاطئ بحر المانش.

وخلاصة القول إنه ينبغي علينا أن نتبين درجة ونوعية العلاقات بين الدولة وبين الشركات. والحقيقة أن هذه الشركات لم تكن تتطور إلا إذا كفت الدولة عن التدخل في شئونها على الطريقة الفرنسية. أما إذا كانت هناك حرية اقتصادية على نحو ما فإن الرأسمالية تأتي وتتكيف مع كل الصعاب والغرائب الإدارية. وإذا نحن نظرنا إلى الشركة الهولندية لتجارة الهند الشرقية – التي تأسست بعد الشركة الإنجليزية لتجارة الشرقية بعدة شهور، والتي كانت أول نجاح كبير مثير خلاب للشركات الكبيرة – وجدناها من الناحية



ترسانة بحرية ومخزن تابع لشركة الهند الشرقيةOast Indische Companie في امستردام. رسم بالحفر من أعمال ي. مولدر J. Mulder، يرجع إلى عام ١٧٠٠ تقريباً.

المعمارية معقدة وعجيبة. فقد كان مقر الشركة ينقسم إلى ٦ غرف مستقلة (هولندة، زيلاندة، ديلفت، روتردام، هورن، إنكهوزن)، ومن فوق هذه الغرف تسكن الإدارة العامة التي كانت تسمى السادة السبعة عشر Heeren Zeventien ، ومن هؤلاء السبعة عشر كان ثمانية من غرفة هولندة. وكانت بورجوازية حكام المدن تنفذ عن طريق هذه الغرف إلى المنشأة الضخمة التي كانت تحقق أرباحاً عالية. كذلك كان رؤساء الغرف المحلية، الذين كانوا يسمون وكانوا هم الذين ينتخبون السادة السبعة عشر، يصلون بدورهم إلى الإدارة العامة للشركة. ولنذكر عابرين أن هذا التفتيت المميز للشركة يعبر عن تسوية في الدرجة بين الهياكل الاقتصادية للمدن المختلفة تحت السطح المنسجم ظاهرياً للهيكل الاقتصاد العام للأقاليم الهولندية. ولكن هذا لا يمنع هيمنة أمستردام. كذلك نلاحظ في متاهات شركة تجارة الهند الشرقية أن النظام العائلي كان دائماً موجوداً، فإذا تابعنا قوائم السادة السبعة عشر

والسادة التسعة عشر (رؤساء شركة الهند الغربية التي أنشئت في عام ١٦٢١) وجدنا بعض العائلات القوية، مثل آل بيكر في أمستردام وآل لامپسين في زيلاندة. ولم تكن الدولة هي تفرض هذه العائلات، بل كان المال هو الذي يفرضها، وإلى جانب المال كانت المكانة الاجتماعية تلعب دورها. ويمكننا أن نلاحظ نفس الملحوظات عندما نتفحص في انجلترة شركة الهند الشرقية، وشركة بحر الجنوب، أو بنك انجلترة - وإذا شئنا أن نأخذ مثلاً محدوداً لا يكتنفه أي غموض فلنأخذ الشركة الإنجليزية لخليج هدسون. كانت كل هذه الشركات الكبيرة تنتهي إلى مجموعات مهيمنة صغيرة عنيدة تتشبث بامتيازاتها، لا بالتغيير والتجديد، فقد كانت محافظة إلى أبعد حدود المحافظة. ولما كانوا من أصحاب الثراء الواسع، فلم يكونوا يسعون إلى المغامرة. بل إننا نجاوز متطلبات اللياقة ونقول إنهم لم يكونوا يمثلون الذكاء التجاري. وكثيراً ما قيل إن شركة الهند الشرقية أصابها العطب من القاعدة، ونضيف إلى ذلك أن العطب أصابها أيضاً من فوق. وهي إنما بقيت زمناً طويلاً لسبب واحد هو أنها كانت متشبثة بأكثر مجالات التجارة تحقيقاً للربح.

وإنما كان مصير الشركات يتحدد تبعاً للمكان الذي تمارس فيه تجارتها الاحتكارية. فالجغرافيا تلعب الدور الأول. وقد تبين بالخبرة أن تجارة آسيا تمثل أصلب قاعدة للأعمال التجارية الواسعة. فلم تكن مجالات الأطلسي الممتدة إلى أفريقيا وإلى أمريكا، ولا بحار أوروبا - بحر البلطيق، البحر الأبيض شمال شرق روسيا، البحر المتوسط الفسيح - تتيح ميادين للعمل التجاري المستمر المربح. وانظر في إطار انجلترة مصير شركة مسكوفيا، وشركة الشرق، وشركة أفريقيا ؛ أو انظر في إطار هولندة الفشل النهائي الذي انتهت إليه شركة جزر الهند الغربية. كانت هناك بالنسبة إلى شركات التجارة الكبيرة جغرافية للنجاح لا يمكن القول بأنها كانت خاطفة أو عابرة. وكانت هذه الجغرافيا تضع آسيا في المقام الأول. فهل كان السبب في ذلك أن تجارة آسيا كانت كلها بلا استثناء تجارة ترف ؟ كانت تتعامل في الفلفل والتوابل الرفيعة والحرير والقطنيات الهندية والذهب الصيني والفضة اليابانية، ثم تبعها الشاي والقهوة واللاكيه والبورسلين. كانت أوروبا قد سلكت سبيل نمو لا مراء فيه، فتزايدت شهيتها إلى الترف. وواكب ذلك التطور في أوروبا انهيار امبراطورية الخان الأعظم في مطلع القرن الثامن عشر، الذي فتح باب الهند أمام مطامع تجار الغرب. وكان بُعد آسيا وما تتسم به تجارة آسيا من صعوبات وتعقيدات، كل هذا جعل من تجارة آسيا محمية للصيد محصورة على رأس المال الكبير الذي كان وحده القادر على تشغيل مبالغ ضخمة من المال الحاضر في هذه الدورة التجارية. كانت المبالغ الهائلة المطلوب تدبيرها في بداية كل رحلة تجارية إلى آسيا تُبْعِدُ المنافسة، أو على الأقل تجعلها صعبة، وتضع مستوى التنافس على مستوى عال. في هذا المعنى كتب أحد الإنجليز في عام ١٦٤٥ : « لا يستطيع الأفراد الخصوصيون أن يقوموا بمثل هذه الرحلات الطويلة المحفوفة بالمخاطر، والمتطلبة

لنفقات كبيرة » [٢٢٩]. كانت هذه الفكرة المغرضة التي تقوم على أحكام مسبقة ودفاع عن الشركات تتكرر في انجلترة وفي غير انجلترة، ولم تكن صادقة على عواهنها : فمن اللأفراد الخصوصيين من جمعوا رؤوس الأموال اللازمة كما سنرى فيما بعد. وكانت أسيا تتيح للتجار الأوروبيين فيها ممارسة التجارة المحلية، تجارة من الهند إلى الهند، وكانت تحقق الأرباح العالية الفائقة الخارقة للمألوف، وكانت تلك الأرباح هي التي أعاشت الإمبراطورية البرتغالية طوال قرن من الزمان والإمبراطورية الهولندية لقرنين متعاقبين، حتى قامت انجلترة بابتلاع الهند.

ولكن هل ابتلعت انجلترة الهند ؟ كانت العمليات التجارية المحلية التي تتم في الهند والتي كانت بانتظامها الأساس الذي قام عليه النجاح الأوروبي، دلالة على متانة الاقتصاد الهندي المحلي الذي استمر قائماً. وكان من حظ أوروبا إبان قرون الاستغلال أنها وجدت أمامها حضارات كثيفة متطورة، وعمليات إنتاج زراعي وحرفي منظمة مهيأة للتصدير، وفي كل مكان سلاسل تجارية ووسطاء يتقنون ما يناط بهم من عمل. في جاوة على سبيل المثال اعتمد الهولنديون على الصينيين في جمع السلع من المنتجين. لم تكن أوروبا تنشيء شيئاً كما فعلت في أمريكا، بل كانت تستغل وتستولي على ما أنجزه الشرق الأقصى فأحسن إنجازه. ولم يكن لها من وسيلة تقتحم بها الأبواب إلا الفضة. ولم يتح للغزو العسكري والسياسي أن يضع انجلترة في موضع السيادة على البلاد وإحداث الاضطراب العميق في تلك التوازنات القائمة منذ وقت طويل إلا في نهاية المطاف.

الشركات

الإنجليزية

لم تسلك انجلترة مدارج الحظ في وقت مبكر. حول عام ١٥٠٠ كانت انجلترة بلداً « متخلفاً »، بلا بحرية قوية، يعمل سكانه بالزراعة خاصة، ويعتمد على ثروتين لا ثالث لهما : إنتاج ضخم من الصوف أولاً وثانياً صناعة منسوجات صوفية قوية أخذت تتطور شيئاً فشيئاً حتى استوعبت إنتاج الصوف. كانت هذه الصناعة ريفية في أكثرها تنتج في جنوب غرب انجلترة وفي شرقها قماش الصوف المتين المعروف باسم برود كلوث broad cloth، أما في غرب رايدينج فكان قماش الصوف يعرف باسم كيرسيkersey وكان من النوع الخفيف ذي الوبرة. هذه الإنجلترة التي كان عدد سكان عاصمتها يبلغ ٧٥٠٠٠ نسمة، والتي كانت في طريقها إلى أن تتحول إلى وحش، بملكية قوية بعد انتهاء حرب الوردتين، وباتحادات حرفية متينة، وأسواق موسمية نشيطة، هذه الإنجلترة ظلت بلداً ذا اقتصاد تقليدي. ولكن النشاط التجاري أخذ ينفصل عن عن النشاط الحرفي ؛ وتم هذا الانفصال على نحو شبيه بما حدث في المدن الإيطالية على مشارف عصر النهضة.

وتأسست الشركات الإنجليزية الكبيرة الأولى بطبيعة الحال في مجال التجارة الخارجية. والشركتان الكبيرتان اللتان يمكننا أن ندرسهما هما شركة تجار الصوف The merchants of the Staple، وكلمة Staple تشير إلى كاليه ؛ والشركة الثانية هي Merchants adventurers، شركة تجار الأقمشة الصوفية. هاتان الشركتان كان نظامهما عتيقاً. كانت الشركة الأولى تمثل الصوف الإنجليزي الذي لن يلبث تصديره أن يتوقف، ولهذا فالأفضل أن نتركها جانباً، ونركز اهتمامنا هنا على الشركة الثانية (٢٣٠) التي استخدمت في تسميتها لفظة adventurers، وهي لفظة مطاطة كانت تشير إلى كل التجار وأصحاب الأعمال المشاركين في التجارة الخارجية، وكانت هذه الشركة تصدر الأقمشة الصوفية غير المصبوغة إلى هولندة التي عقدت معها عدة اتفاقيات متعاقبة منها اتفاقية عام ١٤٩٣-١٤٩٤، واتفاق ١٥٠٥ ومالبث البزازون والبدالون في لندن أن احتلوا بين جماعة التجار المكان الأول، وسعوا إلى استبعاد تجار الأقاليم الذين كانوا يمثلون الجماعة المنافسة المكونة من تجار شمال التوين Tweene. وهكذا نرى منذ عام ١٤٧٥ أن التجار اللندنيين كانوا يتكاتفون فيستأجرون السفن نفسها لنقل بضاعتهم، ويتكاتفون وينظمون أنفسهم عند دفع مكوس الجمارك وعند طلب الامتيازات، وكان البزازون هم الذين يملون إرادتهم على الجميع لا يخفون سيطرتهم. وتدخل البلاط الملكي في عام ١٤٩٧ ليرغم الشركة التي تعصبت للندن على قبول تجار من خارج العاصمة. فلما قبلتهم الشركة جعلتهم في مكان منخفض الرتبة.

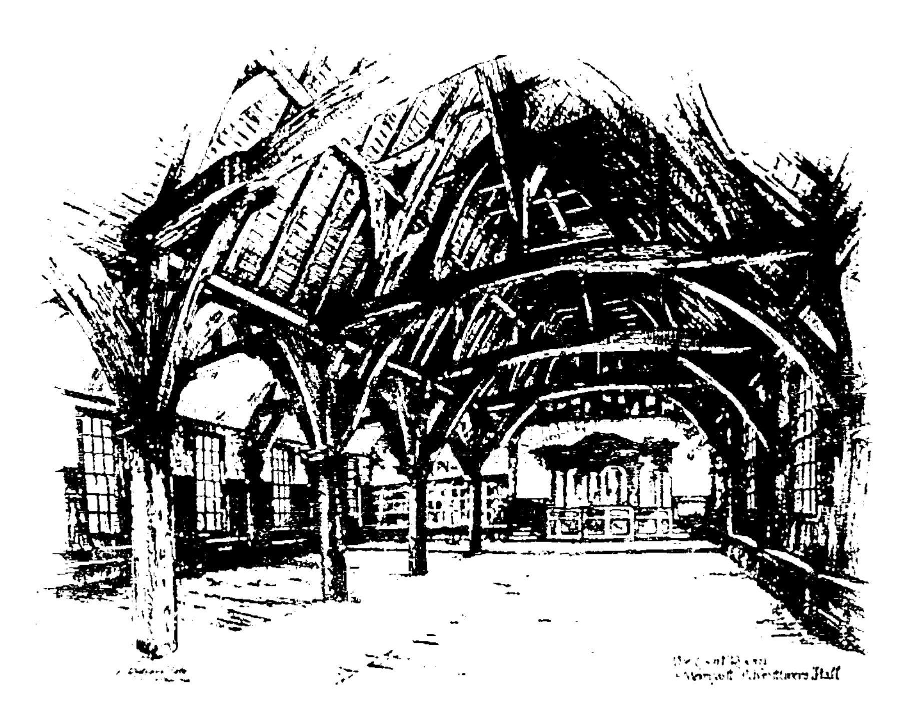
وأول سمة تلفت النظر في نظام هذه الشركة هي أن مركزها الحقيقي كان خارج انجلترة، فكان لفترة طويلة في مدينة أنتفرين وفي مدينة بيرج أوبزوم Berg-op-Zoom وكانت أسواق كل من المدينة تزاحم أسواق الأخرى وتلح في منافستها لتستأثر بالعملاء. كانت الشركة ترى أن وجود مقرها في هولندة يتيح لها أن تتخذ الإجراءات المناسبة بين المدينتين المتنافستين وأن تحسن القيام على امتيازاتها. يضاف إلى هذا أن العمليات التجارية الأساسية كانت تجرى في أسواق القارة الأوروبية : بيع الأقمشة الصوفية، شراء التوابل، والدفع بالفضة. كانت الأسواق الأوروبية تعطيها إمكانية التعلق بأهداب الاقتصاد العالمي ومجالاته النشيطة أشد النشاط. كان التجار المسنون يجلسون على مقاعد الرياسة في لندن فقد كانوا يهابون الرحلات والأسواق الصاخبة. أمام الشباب فكانوا في أنتفرين، ولم يكن الوفاق بين الشيوخ والشباب قائماً، ففي عام ١٥٤٢ شكا التجار في المقر اللندني إلى مجلس شورى الملك أن « شباب أنتفرين » لا يحترمون آراء « رؤسائهم وسادتهم » في لندن (٢٣١).

إنما يهمنا خاصة من أمور هذه الشركة أنها ظلت أشبه شيء بالاتحاد الحرفي، كان النظام المفروض على التجار يشبه النظام الذي يمارسه الاتحاد الحرفي على أعضائه في

الدائرة المحدودة داخل المدينة. واللوائح التي أصدرتها الدولة لتنظيمها، ومنها اللائحة الملكية عام ١٦٠٨ (٢٣٢) تتناول الأمور بعبارات لذيذة، فتنص على أن أعضاء الشركة « أخوة بعضهم للبعض، وزوجاتهم « أخوات » بعضهن للبعض وعلى الأخوة أن يذهبوا جماعة إلى الصلاة، وأن يشاركوا جماعةً في المآتم. واللوائح تحظر عليهم السلوك المعيب، والتنابذ بالألقاب، والشرب حتى السكر، والظهور أمام الناس بمظهر لا يليق من قبيل الاندفاع للقاء ساعي البريد بدلاً من انتظار حضوره إلى الدكان، أو حمل البضائع على ظهورهم حتى تنحني وتتقوس تحت إصرها، وتحظر عليهم السباب والجدل والمنازلة بالسلاح. وللشركة حكومتها – حاكم ونواب وقضاة وأمناء – ولها احتكار تجاري وامتياز الاستمرار بالتجديد التلقائي أو الخلافة التلقائية. كل هذه السمات تجعل الشركة تبدو (بطبيعة الحال قياساً على التسميات المتأخرة التي استخدمها چوزياس تشايلد Josias Child) من قبيل الشركة الخاضعة للوائح، بالإنجليزية regulated company بالفرنسية compagnie à règlement، والمقصود هو أنها كانت أشبه شيء بالاتحادات الحرفية أو اتحادات الهانزا التي عرفتها البلدان المطلة على بحر الشمال.

وخلاصة القول إننا لا نجد أثراً لجديد أو ابتكار أصيل. فهذه الشركة التي تأتلف من التجار المصدرين لها يقيناً أصولها التي ترجع إلى ما قبل القرن الخامس عشر، وهي لم تنتظر في تأسيسها أن تصدر لها إرادة ملكية، بل إنها ظهرت، كما يفترض ميشائل بوستان Michael Postan (٢٣٢) نتيجة لتراجع بيع الأقمشة الصوفية، مما دعا التجار إلى أن يتكاتفوا وأن يتجمعوا معاً في تجمع وثيق للتصرف. ولكن الشركة لم تكن شركة مساهمة، فأعضاؤها كانوا يدفعون عند الدخول فيها رسوماً، إلا أن يكون دخولهم على سبيل الوراثة، أو على سبيل التعلم على يد واحد من أعضاء الشركة. وكان أعضاؤها يتاجرون كل على مسئوليته الخاصة. يعني أنها كانت في مجموعها جماعة عتيقة التنظيم دفعت بها المقادير إلى القيام بوظيفة استجدت مع تطور الاقتصاد الإنجليزي، ونعني بهذا التطور الانتقال من الصوف الخام إلى الصوف المنسوج. فلما انيط بها القيام بهذا الدور أدته على نحو مدهش، وكان الفضل في ذلك يرجع إلى الأنشطة الفردية التي انسجمت بعضها مع البعض الآخر، ولم تضطرب أو تختلط. وعلى الرغم من أن تحويل الشركة من صورتها هذه إلى صورة شركة حديثة موحدة ذات رأسمال مشترك، كان أمراً سهلاً من الناحية النظرية، إلا أنها بقيت على صورتها، على الرغم من تدهورها، محتفظة بنظامها القديم، حتى عام ١٨٠٩. في هذا العام كان نابليون قد أصبحت له السيادة على هامبورج – وكانت الشركة قد اتخذت هناك منذ عام ١٦١١ مقراً لها (٢٣٤)، فقضي أمرها، وانتهت.

هذه التفصيلات التي أوردناها عن الشركة الإنجليزية ميرشانت أدفنتشرز Merchant



قاعة المحكمة في مبنى شركة ميرشانت أدفنتشرز Merchant Adventurers في مدينة يورك.

Adventurers تكفي لكي يكون القارىء صورة عما يمكن أن تكون عليه الشركة الخاضعة للوائح. والحقيقة أن الشركات المساهمة الأولى التي بدأت تنتشر في انجلترة مع الانطلاقة المفاجئة في نهاية القرن السادس عشر ومطلع القرن السابع عشر (٢٣٥) لم تكن تمثل الغالبية، بل كانت أبعد ما تكون عن ذلك.إنما الذي حدث هو أنها اندست وسط شركات من نمط آخر كانت تؤدي المهام نفسها. بل ربما ساد الاعتقاد بأن نمط الشركات القديمة الخاضعة للوائح كان أعلى درجة من نمط الشركات المساهمة الجديدة، يدلنا على ذلك أن شركات مساهمة مثل شركة موسكوفيا التي تأسست في عام ١٥٥٥، أو شركة الشرق التي تأسست في عام ١٥٨١ ما لبثت أن تحولت إلى شركات خاضعة للوائح. تحولت شركة موسكوفيا Moscovy Company في عام ١٦٢٢، ثم في عام ١٦٦٩، وتحولت شرق الشرق Levant Company في عام ١٦٠٥، وحدث الشيء نفسه بالنسبة إلى شركة أفريقيا African Company في عام ١٧٥٠. بل إن الشركة الإنجليزية لجزر الهند الشرقية التي تأسست كشركة مساهمة في عام ١٥٩٩، وحصلت على امتيازات في عام ١٦٠٠

تعرضت لأزمة أقل ما نقوله عنها أنها كانت غريبة، في الفترة من عام ١٦٩٨ إلى عام ١٧٠٨، حيث حُولت في هذه الفترة جزئياً إلى شركة خاضعة للوائح.

وجدير بالذكر أن هذه الشركة ظلت طوال القرن الأول لتأسيسها أبعد ما تكون عن الشركة المساهمة الحقيقية، وكان رأسمالها أقل بكثير من رأسمال الشركة الهولندية المناظرة لها، فقد تكون رأسمالها لتغطية رحلة تجارية واحدة، وكان كل تاجر يستعيد عند رجوع السفينة من رحلتها رأسماله ويحصل على الأرباح. وكان من حق المساهم أن يسترد المبلغ الذي أسهم به في رأس المال، وظل معمولاً بهذه القاعدة فترة طويلة من الزمن. ثم تغيرت الأحوال شيئاً فشيئاً. فاعتباراً من عام ١٦١٢ لم تكن حسابات الشركة توضع لرحلة واحدة بل للعديد من الرحلات التي يجري التفكير فيها والإعداد لها. واعتباراً من عام ١٦٥٨ أصبح رأسمال الشركة ثابتاً لا يجوز لمساهم سحب نصيبه منه، واعتباراً من عام ١٦٨٨ أصبحت الأسهم متداولة في بورصة لندن مثل أسهم الشركة الهولندية التي كانت متداولة في بورصة أمستردام. ومن هنا نتبين أن النمط الهولندي للشركة المساهمة شق طريقه للتطبيق في انجلترة شيئاً فشيئاً في هذه الحالة، وتطلب ذلك ما يقرب من قرن من الزمان.

الشركات والموجات الاقتصادية

كان النجاح العام الذي حققته شركات شمال غرب أوروبا في جانب منه مسألة ترتبط بالحركة الاقتصادية وبالتوقيت، فبداية صعود أمستردام ترجع إلى الأعوام من ١٥٨٠ إلى ١٥٨٥، وعام ١٥٨٥ هو العام الذي استولى فيه أليساندرو فارنيزي Alessandro Farnese على أنتڤرين، وكانت تلك الواقعة حاسمة في توجيه مقادير المدينة المطلة على نهر شيلدة، فقد أدي تحطيم أنتڤرين تجارياً، وإن لم يكن تحطيماً كاملاً، إلى انتصار المدينة المنافسة لها. وهكذا فإننا في عام ١٥٨٥ نقترب من تأسيس شركة الهند الشرقية Oast Indische التي ظهرت إلى الوجود في عام ١٦٠٢، ومعنى هذا أن سعد المدينة سبق سعد الشركة، أو لنقل على الأقل أن الشركة لم تكن هي التي أقامت ثراء المدينة، بل كان ثراء المدينة هو الذي استتبع جزئياً ثراء الشركة، ولقد كان نجاح هذه الشركة مباشراً فورياً. وينطبق هذا الكلام أيضاً على الشركة الإنجليزية المناظرة التي تأسست قبل هذه الشركة بقليل.

أما فشل جهود الفرنسيين في إقامة شركات تجارة فشهدته الفترة بين عامي ١٦٦٤و١٦٨٢ : شركة الهند الشرقية التي تأسست في عام ١٦٦٤ « تعرضت منذ وقت مبكر لصعوبات مالية »وسُحِب منها الامتياز في عام ١٦٨٢ ؛ وشركة الشرق التي تأسست في عام ١٦٧٠ أصابها التدهور منذ عام ١٦٧٢ ؛ وشركة الشمال [٢٢٦] التي تأسست في يولية من عام ١٦٦٩ كانت مشروعاً فاشلاً ؛ شركة الهند الغربية التي تأسست في عام ١٦٦٤ [٢٢٦]

ألغيت في عام ١٦٧٤. كانت حالات الفشل تكون سلسلة متتابعة لا يعادلها النجاح المحدود الذي حققته شركة الشرقية الشرقية للهند. كان الفرنسيون يتعرضون للفشل المرة تلو المرة بينما كان الإنجليز والهولنديون يحققون النجاح. هذا التناقض يتطلب الشرح والتفسير. فمن المهم أن نسجل من بين الأمور التي ناءت بكلكلها على الشركات الفرنسية حذر التجار الفرنسيين في موقفهم حيال الحكومة الملكية، الضعف النسبي لإمكاناتهم المالية وعدم نضوج ما قد يمكن أن نسميه الرأسمالية الفرنسية. أضف إلى ذلك صعوبة الدخول في شبكات قائمة بالفعل: حيث كانت الأماكن الجيدة قد أُخذت بالفعل وحيث كان الأطـراف يتناحـرون بالسكاكيـن. وفي هذا المعنى كتب جـان موفيـهJean Meuvret[٢٣٧]: «ثم إن الشركات الأجنبية التي تأسست في النصف الأول من القرن حققت أرباحاً خيالية ثم تغيرت الأحوال الاقتصادية ولم تعد مثل هذه الأرباح تتحقق.» لقد أساء الفرنسيون اختيار اللحظة، ولم يأت كولبير في موعده، بل جاء متأخراً أشد التأخر. وكانت هذه الربوع من الشمال الأوروبي، وبخاصة في الأراضي الواطئة، قد نعمت بنصف قرن من الازدهار غير المسبوق، مما أتاح لها سبقاً جعلها قادرة على مقاومة ما قد تصادفه من منافسات، بل وعلى إيقاف الموجات الاقتصادية السيئة.

كانت الموجة الاقتصادية الواحدة تؤدي إلى نتائج متباينة بحسب الأماكن. كانت الفترة من نهاية القرن السابع عشر إلى بداية القرن الثامن عشر من عام ١٦٨٠ إلى عام ١٧٢٠ فترة صعبة بالنسبة إلى أوروبا، ولكنها تتسم في انجلترة بتقلبات وأزمات تعطي انطباعاً بتقدم عام. هل يمكن القول إن فترات الكساد أو الانحسار أو الركود الاقتصادي تكون فيها بعض البلاد من الناحية الاقتصادية فيما يشبه المأمن مما يصيب البلاد الأخرى، أو يقل نصيبها من السوء؟ أياً كان الأمر فقد دب نشاط عام في انجلترة بعد ثورة عام ١٦٨٨: وتأسس نظام ائتمان عام قوي على النمط الهولندي؛ وتأسس بنك انجلترة وثبتت أركانه بحركة جريئة تمت في عام ١٦٩٤، وقام هذا البنك ببث الاستقرار في سوق المال، وبث نشاطاً إضافياً في دنيا الأعمال، واتخذت الكمبيالة والشيك مكاناً متعاظماً في السوق الداخلية[٢٣٨]. ونمت التجارة الخارجية وتنوعت: ويرى جريجوري كنج Gregory King وكذلك دافينان Davenant أن قطاع التجارة الخارجية هو أسرع القطاعات نمواً[٢٣٩]. واشتد الاتجاه إلى الاستثمار في الأسهم، وإذا كان عدد الشركات المساهمة في عام ١٦٨٨ قد بلغ ٢٤ شركة بما فيها شركات اسكتلندة؛ أما الفترة من عام ١٦٩٢ إلى عام ١٦٩٥ فقد شهدت تأسيس ١٥٠ شركة مساهمة، وإن لم تعمر كلها[٢٤٠]. وجدير بالذكر أن عملية التزييف الرسمي للعملات التي جرت إبان أزمة عام ١٦٩٦ كانت ضربة تحذير لأصحاب المال أحدث آثاراً واسعة لم تقتصر على العمليات التجارية الواهنة، بل أصابت الآلاف من أصحاب

الأسهم الذين وقعوا ضحية لها. ومن هنا نفهم علة القرار الذي صدر في عام ١٦٩٧ بخفض عدد سماسرة الأسهم في البورصة إلى ١٠٠، وسد الطريق على المتلاعبين [١٤١]. وعلى الرغم من ذلك فقد استمرت موجة الاستثمارات في الأسهم قوية إلى عام ١٧٢٠ على الأقل، وعام ١٧٢٠ هو عام فضيحة الاحتيال التي عرفت باسم فضيحة بحر الجنوب South Sea Bubble. كانت الفترة فترة مضطربة، ولكنها كانت خصبة على الرغم من الضرائب العالية التي فرضتها حكومة ملك وليم الثالث والملكة آن.

كان من الصعب على الشركات في هذا المناخ أن تحافظ على امتيازاتها في مواجهة المبادرة الخاصة، وهكذا ألغيت امتيازات شركة موسكوفيا وشركة الشرق. بقيت شركة الهند الشرقية التي أوشكت أن تغرق هي الأخرى، وكان رأسمالها قد زاد زيادة كبيرة. ولكن الإجراءات التحررية التي اتخذت شجعت على تأسيس شركة ثانية، واتصلت حلقات الصراع بين الشركة الجديدة والشركة القديمة في البورصة، وكأنما ظل الأمر معلقاً حتى عام ١٧٠٨.

ولعلنا نحكي قصة حادثة عجيبة حدثت في هذه الفترة، لا نهدف بها إلى النيل من الرأسمالية العدوانية التي نشطت آنذاك. في أغسطس من عام ١٦٩٨ طولب تجار الشركة القديمة بالتنازل عن بعض منشآتهم في الهند إما لتجار الشركة الجديدة أو، ربما، للشركة الفرنسية للهند الشرقية. في السادس من أغسطس من عام ١٦٩٨ [٢٤٢] كتب بونشارتان Pontchartain إلى تالار Tallar يقول له: «تلقى مديرو شركة الهند التابعة لفرنسا خبراً عن تجار شركة الهند الإنجليزية القديمة أنهم يريدون بيع منشآتهم في ماسوليباتام على ساحل كوروماندل، وأنهم مستعدون للتباحث في هذا الشأن. ويرى صاحب الجلالة أن تحاول أن تعرف، دون ضجة، هل هذا الخبر صحيح، وإذا كان الخبر صحيحاً فهل لهم الحق في التنازل عنها، وماذا يطلبون في مقابل هذا.» وكتبت غالبية الكلمات بالشفرة. وكتب تالار، وكان ما يزال في أوتريشت، في ٢١ أغسطس يرد على الوزير [٢٤٢]: «من المؤكد أن مديري شركة الهند الشرقية القديمة التابعة لانجلترة يريدون بيع منشآتهم التي يمتلكونها في الهند، أما رؤساء الشركة الجديدة فإنهم يريدون شراءها بثمن رخيص ولهذا يقولون لهم أنهم لا يريدون شراءها، وإنهم ليسوا بحاجة إليها، ولكنني أشك في أن رؤساء الشركة القديمة، وهم من أغنياء تجار لندن، وأنهم معرضون لخسارة كبيرة، يجرؤون على بيع هذه المنشآت للأجانب». وكثير من عبارات الخطاب بالشفرة أيضاً. وحلت المشكلة بعد عشر سنوات عندما اندمجت الشركتان الإنجليزيتان في شركة واحدة.

وشبيه بهذا المسلك مسلك أولئك الهولنديين الذين اغتاظوا من حرمان الامتيازات الاحتكارية لهم من ممارسة التجارة مع الشرق الأقصى، فسعوا لإنشاء شركات للهند في فرنسا والدنمرك والسويد وتوسكانا، أو حاولوا تأسيسها، بأن قدموا رؤوس الأموال. وكل



قيام سفينة شراعية من سفن شركة الهند الشرقية، حول عام ١٦٢٠. لوحة من رسم أدم ويللارتس Adam Willaerts. (متحف الملاحة القومي، جرينيتش، لندن)

هذا يفسر المناخ الذي كان سائداً في نهاية القرن الثامن عشر ومطلع القرن التاسع عشر في الهند الخاضعة للحكم الإنجليزي، عندما ثار التجار الإنجليز على الامتيازات الممنوحة للشركة الإنجليزية للهند - وهي امتيازات لم تلغ إلا في عام ١٨٦٥ - ولم يعتمدوا في ثورتهم هذه على مساعدة العملاء المحليين للشركة فحسب، بل اعتمدوا أيضاً على التواطؤ مع عدد كبير من التجار الأوروبيين من مختلف الجنسيات كانوا يمارسون التهريب على نطاق واسع، وبخاصة في اتجاه الصين والجزر المحيطية، ويعملون في تجارة مربحة خفية أخرى تقوم على إعادة الأموال إلى أوروبا.

الشركات

وحرية التجارة

حاول بيتر لاسليت Peter Laslett (٢٤٣) أن يقنعنا بأن الشركة الإنجليزية للهند الشرقية وبنك انجلترة اللذين « كانا يمثلان نمط المؤسسات التي سينتهي بها الأمر إلى صياغة شكل *الأعمال* على صورتها كما نعرفها الآن » لم يكن لهما « قبل بداية القرن الثامن عشر إلا أثر ضئيل على النشاط التجاري والصناعي الإنجليزي في مجموعه ». وتشارلس بوكسر Charles Boxer يعبر عن الرأي نفسه بتأكيد أشد دون أن يذكر أسانيده من قريب أو بعيد (٢٤٤). فهو يذهب إلى أن الشركات التجارية الكبيرة لم تكن هي الأساسية. أما و. ر. سكوت W. R. Scott فهو أكثر تحديداً : إنه يقدر أن رؤوس الأموال التي تجمعت في شركات مساهمة في عام ١٧٠٣، بلغت (بعد مرحلة من الزيادة الواضحة) ٨ مليون جنيه استرليني، في وقت كان فيه الدخل القومي - حسب رأي كينج King - قد بلغ منذ عام ١٦٨٨ ما قيمته ٤٥ مليوناً، وكانت الثروة القومية تقدر بـ٦٠٠ مليون جنيه استرليني (٢٤٥).

ولكننا نعرف هذه الطريقة من طرق التدليل ونعرف المغالطة التي تؤدي إليها : مقارنة حجم نشاط متميز بالحجم الضخم للاقتصاد في مجموعه - بهذه الطريقة تقل قيمة الحالة الاستثنائية إلى حد التلاشي. ونحن لا نقبل هذه الطريقة، ولا نقتنع بنتائجها. والرأي عندي أن الأحداث الهامة هي الأحداث التي تؤدي إلى نتائج، ولابد من أن نفكر مرتين قبل إصدارحكم إذا كانت هذه النتائج تتمثل في : الصورة العصرية للاقتصاد، وفي « نموذج » « الأعمال » المستقبلي، التكوين السريع لرأس المال، فَجْر الاستعمار. ولنذكر أن عاصفة الاحتجاجات التي انصبت على احتكارات الشركات لا شك في أنها تدل على أن الموضوع لم يكن هيناً.

فمنذ ما قبل عام ١٧٠٠ لم يكف عالم التجار عن التعبير عن سخطه على الاحتكارات، وتوالت الشكاوى، وألوان الغضب، وضروب الأمل، ومحاولات التوفيق والوصول إلى حلول وسط. ولسنا بحاجة إلى الضغط على الشواهد ضغطاً مبالغاً فيه لكي نبين أن حق الاحتكار الذي حصلت عليه هذه أو تلك الشركة والذي كان يلقى القبول والمساندة دون تبرم في القرن السابع عشر، أصبح شيئاً فاضحاً لا سبيل إلى احتماله في القرن التالي. وإليك واحد من التقارير التي كتبها ديكازو Descazeaux نائب التجارة عن نانت، يرجع إلى عام ١٧٠١، يعبر في غير مواربة عن هذا المعنى (٢٤٦) : « الامتيازات المطلقة التي تمنح للشركات تضر بالتجارة » فهناك اليوم « من الكفاءة والمنافسة بين الأفراد مثل ما كان هناك من البلادة والعجز عن تأسيس هذه الشركات ». كان التجار يستطيعون آنذاك أن يذهبوا بأنفسهم إلى الهند الشرقية، والصين وغينيا لممارسة تجارة العبيد الزنوج، والسنغال لجلب تراب الذهب

والجلود والعاج والصمغ. ونجد المعنى نفسه يعبر عنه نيقولا ميناچيه Niclas Mesnager نائب التجارة عن روان يقول في ٣ يونية من عام ١٧٠٤ [٢٤٧] : « ...مبدأ لا جدال فيه في التجارة يتمثل في أن كل الشركات الاحتكارية المطلقة من شأنها أن تؤدي إلى تضييق التجارة لا إلى توسيعها، ولهذا فأنفع للدولة أن تكون تجارتها في أيدي كل الأفراد على أن تكون في أيدي عدد قليل من الناس » وجاء في تقرير رسمي كتب في عام ١٦٩٩ [٢٤٨] أن المؤيدين للشركات أنفسهم يرون أنه « لا يجوز حرمان الأفراد من حرية التجارة، وأنه لا يصح أن تكون في الدولة امتيازات احتكارية مطلقة ».« كان المتطفلون والمغامرون [في انجلترة] يمارسون التجارة في نفس الأماكن التي التي تمارس فيها الشركات الإنجليزية التجارة »[٢٤٨]. من الناحية في الفعلية كانت الشركة في عام ١٦٦١ تترك للأفراد ممارسة التجارة المحلية في الهند التي عرفت باسم التجارة من الهند وإليها. وكان الرأي العام في انجلترة بعد ثورة عام ١٦٨٨، التي كانت ثورة التجار، مشحوناً إلى الحد الذي أوقف الامتياز الاحتكاري لشركة الهند الشرقية، وإعلان حرية التجارة مع الهند. ولكن هذا الإجراء تلاشى في عام ١٦٩٨ أو على وجه أكثر تحديداً في عام ١٧٠٨، حيث أصبح الاحتكار المطلق هو القاعدة.

وعرفت فرنسا تأرجحات مشابهة. في ٢٠ ديسمبر من عام ١٦٨١، وفي ٢٠ يناير من عام ١٦٨٢ أمر كولبير بإعلان حرية التجارة مع الهند، وترك للشركة نقل وخزن البضائع[٢٤٩]. وقامت الشركة من تلقاء نفسها في عام ١٧١٢ بالنزول مقابل مال على امتيازها لشركة من سان مالو[٢٥٠]. فهل ظلت شركة الهند بعد ذلك الحين قائمة ؟ يبدو أنها كانت قائمة على نحوٍ ما، وإليك ما كتبه أنيسون Anisson من لندن في ٢٠ مايو من عام ١٧١٣ - أي في العام التالي لتنازلها عن امتيازها : « شركتنا الفرنسية للهند الشرقية التي يعتبر تدهورها سبة مخجلة في جبين العَلَم الملكي والأمة »[٢٥١]. ولعلها كانت مثل الأجسام العليلة المتهالكة التي توشك على الموت والتي تتشبث بالحياة ولا تستسلم سريعاً فقد اجتازت الشركة السنوات العصيبة لمحنة لو Law، وتكونت من جديد في عام ١٧٢٢-١٧٢٣، بأصول ثابتة لها قيمتها، ولكنها كانت تفتقر إلى قدر كاف من المال السائل. واستمر النضال والربح إلى نحو سنة ١٧٦٠ وما بعدها. حتى جاء عام ١٧٦٩ فقامت معركة هائلة نظمها رجال الاقتصاد انتهت بإنهاء الاحتكار وفتحت أمام التجارة الفرنسية الطرق الحرة إلى الهند والصين فأفادت منها [٢٥٢]. وفي عام ١٧٨٥ اهتم شارل ألكساندر دي كالون Calonne، أو على الأحرى المجموعة التي أحاطت بهذا الرجل الذي كان له دوره في السياسة والاقتصاد، بشركة الهند، ودعمها، ولكنها ظلت في الظل بالقياس إلى الشركة الإنجليزية، وانتهى أمر الشركة الفرنسية بعد تورطها في مضاربات فاضحة إلى الإلغاء على يد الثورة الفرنسية في عام ١٧٩٠ [٢٥٣].

التقسيم الثلاثي
مرة أخرى

علينا أن نحدد مكان الرأسمالية من حيث علاقتها بمختلف قطاعات الاقتصاد من ناحية، ومن حيث علاقتها بالسلم الهرمي للتجارة الذي تحتل قمته. وهكذا نعود إلى التقسيم الثلاثي الذي اقترحناه وتحدثنا عنه منذ الصفحات الأولي للمجلد الأول [٢٥٤]، حيث قلنا إن هذا التقسيم الثلاثي يتكون أولاً من قاعدة هي الحياة المادية المنوعة، الروتينية، المكتفية بذاتها؛ ثانياً من فوقها حياة اقتصادية معالمها أوضح، تذهب تفسيراتنا إلى أنها كانت تتجه إلى التداخل في اقتصاد السوق القائم على التنافس ؛ ثالثا : في الطابق الأعلى : الرأسمالية. ولو كانت الأمور في الواقع تتسم بما يتسم به التخطيط النظري من البساطة لوضحت الصورة، ولكن هذا التقسيم الثلاثي لا يرتسم على أرض الواقع بخطوط محددة يسهل التعرف عليها من النظرة الأولى.

وأول ما نلاحظه أنه ليس من السهل رسم خط يجسم التعارض - الذي نراه حاسماً - بين الرأسمالية من ناحية والاقتصاد من ناحية أخرى. والاقتصاد، بالمعنى الذي نريد استخدام الكلمة للدلالة عليه، هو عالم *الصراحة والانضباط*، الذي يستطيع فيه كل إنسان أن يعرف مسبقاً، وقد تعلم من الخبرة العامة، كيف ستسير عمليات التبادل. أسلوب الاقتصاد هذا هو الأسلوب المتبع في سوق المدينة، عند إجراء عمليات الشراء والبيع الضرورية للحياة اليومية، حيث يتم التبادل بالمال لقاء السلع أو السلع لقاء المال، وهي عمليات تتم على الفور عند عقدها. وهذا هو الأسلوب المتبع في دكاكين تجار القطاعي. وهذا هو الأسلوب المتبع في التجارة البعيدة، وفي كل العمليات التجارية المنتظمة المعروفة المصادر والشروط والطرق والأهداف : قمح صقلية، نبيذ وزبيب جزر الشرق، الملح (إذا لم تتدخل الدولة)، زيت أبوليا، الجاودار، الخشب، قطران البلطيق الخ كلها في مجموعها عمليات تجارية عديدة لا تكاد تحصى، كل واحد يعرف مسبقاً كيف تتم، ومتى، ويعرفها معوقاتها - وهي لهذا مفتوحة أمام المنافسة. ولكن كل شيء يتعقد إذا اكتسبت هذه السلعة أو تلك أهمية في نظر المُضارب، فإذا هو يختزنها ويحبسها ويعيد تصريفها عادة في أماكن بعيدة وبكميات كبيرة. نأخذ مثلاً غلال منطقة البلطيق، هذه الغلال من السلع العادية التي يتعامل فيها اقتصاد السوق عادة: ويتبع ثمن شرائها في دانتسيج بصفة عامة منحنى سعر البيع في أمستردام [٢٥٥]. ولكن ما إن يختزن القمح في مخازن المدينة حتى يتغير مستوى التعامل فيه، وإذا هو يصبح سلعة في دائرة المعاملات المتميزة، التي لا كلمة فيها إلا للتجار الكبار وحدهم، وهم الذين يصدرون القمح إلى بقاع مختلفة أشد الاختلاف أدى فيها القحط إلى رفع السعر بما لا يتناسب مع سعر الشراء، أو إلى الأماكن التي يمكن مبادلة

القمح بالسلع التي يطمع فيها الطامعون. ولا شك في أن هناك على المستوى المحلي، وبخاصة بالنسبة إلى السلع مثل القمح، إمكانات المضاربة على نطاق صغير، أي إمكانات من شأن الرأسمالية الصغيرة، ولكنها تظل محدودة ولا وزن لها في وسط حجم الاقتصاد. فالممارسات الرأسمالية لا تنصب إلا على الأشياء غير المألوفة، التي لا تتبع المسار العادي، أو التي تتطلب إقامة علاقة بأماكن نائية قد تبعد بمقدار شهور أو سنوات.

في ظل هذه الظروف والملابسات، فإنني أطرح أسئلة : هل نستطيع أن نضع في ناحية اقتصاد السوق وهو اقتصاد الصراحة الشفافة التي لا تخفي شيئاً، ونضع في الناحية الأخرى الرأسمالية وهي المضاربة ؟ وهل هذا التقسيم مجرد كلمات ؟ أم هل يعني هذا التقسيم مد خط يرسم الحدود الملموسة القائمة فعلاً بين عالمين، يَعِي أهْلُ كلِّ عالَمٍ منهما ما يفصلهم عن العالم الآخر ؟ عندما أعلن أمير ساكسونيا الناخب أنه ينوي منح مارتن لوتر Martin Luther أربعة أسهم – أو أربعة كوكسات – من أسهم أو كوكسات المناجم تدر ٣٠٠ جولدن، رد عليه مارتن لوتر قائلاً : أنا لا أريد كوكسات ! فما هي إلا نقود للَعب [للمضاربة] وأنا لا أريد أن ألعب [أضارب] بها.» يقصد أنه لا يريد أسهماً، فهي من شأن المضاربة، وهو لا يريد أن يحقق أرباحاً عن طريق المضاربة. وهذه الكلمات التي قالها لها دلالتها العميقة، بل التي يتجاوز عمقها كل مألوف، فقد كان والد لوتر وأخوه من صغار المقاولين في مناجم النحاس في مانسفيلد، أي أنهما كانا في الناحية الرديئة، ناحية الاقتصاد والعمل الصريح – لا في ناحية الرأسمالية والتكسب من المضاربة. وهذا الضرب من التحفظ حيال المضاربة بأشكالها المختلفة هو ما نلقاه عند ج. پ. ريشار J. -P. Richard الذي عرف بملاحظته الهادئة المتئدة للحياة في أمستردام، يقول : « الروح التجارية تسيطر على الحياة في أمستردام سيطرة تفرض على الإنسان أن يتاجر على نحو أو آخر.»[٢٥٧] فأمستردام هي يقيناً عالم آخر. والرأي عند يوهان جيورج بوش Johan Georg Büsch الذي ألف كتاباً عن تاريخ التجارة في هامبورج، أن الممارسات المعقدة في بورصة أمستردام وغيرها من البورصات الكبيرة [٢٥٨] « ليست أعمالاً من شأن الإنسان العاقل، بل هي أعمال تغري الإنسان المغرم باللعب.» هذه الكلمات ترسم مرة أخرى الخط الفاصل بين عالمين. ويقف إميل زولا [٢٥٩] على الجانب الآخر من خط الحدود هذا، عندما يرسم شخصية رجل أعمال يتأهب ليؤسس شركة مصرفية جديدة، ويضع في فمه هذه العبارات: « أرأيت إلى إنسان يعمل فيتلقى عن عمله أجراً قانونياً متواضعاً ! أو يجري ما يجري من معاملات يومية فيقنع فيها بما يفرضه القسطاس المستقيم ! الحياة تستحيل هنا إلى برية جرداء جرداء، ومستنقع تخور فيه القُوى، وتهون، وتضمر... أما المضاربة فهي فتنة الحياة، إنها

الرغبة الأبدية التي تحفز على النضال وعلى الحياة... ولو لم تكن هناك مضاربة، لما كانت هناك أعمال »

هذه عبارات تعبر عن وعى صريح بالفرق بين عالمين اقتصاديين، وأسلوبين للحياة، تعبيراً عارياً من كل زخرف. رب قائل : هذا كلام تجري به لغة الأدب ؟ ونحن في مجال الاقتصاد. نعم إنه الأدب. فماذا تقول في حديث بلغة أخرى مختلفة كل الاختلاف ساقه الأب جالياني (١٧٢٨-١٧٨٧) قبل إميل زولا بقرن من الزمان، فبين الحد الفاصل الاقتصادي، والحد الفاصل البشري أيضاً. هذا كتابه « ***مجادلات في تجارة القمح*** » الذي ظهر في عام ١٧٧٠ (٢٦٠) يعرض فيه رأياً على عكس آراء الفزيوقراطيين، رأياً مثيراً يقول إن تجارة القمح لا يمكن أن تصنع ثروة مملكة. ويقيم الدليل على رأيه على النحو التالي : ليس القمح فقط السلعة « التي يقل ثمنها بالقياس إلى وزنها وحجمها »، مما يجعل نقلها مكلفاً ؛ وليس القمح فقط سلعة قابلة للتلف، تهلكها الحشرات وتأكلها الفيران والجرذان، مما يجعل حفظها صعباً ؛ وليس فقط أن القمح « قد اختار لنفسه أن يخرج إلى الدنيا في الصيف » مما يؤدي إلى عرضه للتجارة « في الموسم الصعب الذي تتجاوز صعوبته أبعد الحدود » حيث تهيج البحار وتموج، وتتوحل الطرقات شتاءً فلا تصلح للنقل والانتقال؛ وإنما هناك ما هو أسوأ من هذا وذاك : وهو أن القمح « ينمو في كل البلاد. فما من مملكة حرمت منه ».وما من مملكة تهيمن عليه. فإذا قارنّاه بالزيت والنبيذ وهما من منتجات البلاد الدافئة وجدنا أن « تجارتهما مضمونة، وثابتة، ومنظمة. فمنطقة البروڤانس ستبيع زيوتها إلى نورمانديا إلى الأبد... عاماً بعد عام، يقوم عليه الطلب في ناحية، ويقوم [العرض و] التوزيع في الناحية الأخرى. وهذا وضع لا سبيل إلا تغييره.. والكنوز الحقيقية التي تنتجها التربة الفرنسية هي الخمور والزيوت. كل بقاع الشمال تحتاج إليها، وكل بقاع الشمال لا تنتجها. وهكذا تنشأ التجارة، وتحفر قناتها، ***وتكف عن أن تكون مضاربة، وتصبح روتيناً*** » أما القمح فلا يتوقعنّ أحد له انتظاماً، فلا يعرف أحد أن يظهر الطلب فجأة، ولا من الذي سيلبيه، ولا يأمن أحد من أن يصل متأخراً بعد أن يكون آخر قد باع المطلوب. والمخاطر جمة. وهذا هو السبب الذي يجعل « صغار التجار ممن قلت مواردهم المالية » يستطيعون الاتجار في الزيت أو النبيذ وتحقيق الربح ؛ » بل إن هذه التجارة تحقق ربحاً أكبر عندما تكون في نطاق ضيق. الاقتصاد والأمانة يحققان لها الازدهار.....أما تجارة القمح الواسعة فلابد لها من أن تسعى إلى أقوى السواعد وأطول الأذرع في عالم التجار ». هؤلاء الذين قويت سواعدهم، وطالت أذرعهم هم الذين يعرفون الأخبار : هم وحدهم الذين يستطيعون المخاطرة، ولما كان « منظر المخاطرة يفرِّق الجماعة ويدفعها إلى الابتعاد » فإن التجار الكبار الذين يقبلون على المخاطرة يصبحون « احتكاريين »، ويحققون « أرباحاً تناسب المخاطرة ».

هذا هو وضع « تجارة القمح *الخارجية* ». أما على الصعيد الداخلي بين الأقاليم الفرنسية مثلاً، فإن اضطراب المحاصيل بحسب اختلاف الأماكن يسمح بشيء من المضاربة، ولكن هذه المضاربة لا تحقق ما تحققه المضاربة الخارجية من أرباح. ولهذا « فإنهم يتركونها لمقاولي النقل بالعربات، والطحانين، والخبازين الذين يمارسون هذه المضاربة في نطاق ضيق جداً ولحسابهم. بينما التجارة الخارجية.... في مجال القمح متسعة اتساعاً خارقاً، وتكتنفها المخاطر والصعاب مما يولد تلقائياً الاحتكار، أما التجارة الداخلية فهي تتم من مكان قريب إلى مكان قريب. وهي تجارة صغيرة جداً.» والقمح يمر بين أيد كثيرة ولا يترك لكل واحد إلا القليل من الربح.

وهكذا فإن القمح، تلك السلعة الحاضرة في كل بقاع أوروبا، ينقسم، دون ما خطأ، بحسب التخطيط الذي يشد انتباهنا : فهذا هو القمح في إطار الاكتفاء الذاتي يتخذ مكانه في الدور الأرضي من المبنى التخطيطي ؛ والقمح هو تجارة منتظمة في مجال المسافات القصيرة، من أجران القمح العادية إلى المدينة القريبة، والمدينة ترتفع فوق هذه الأجران العادية وتنعم حيالها بـ« علو المكانة » ؛ والقمح تجارة غير منتظمة، قد تتخذ صورة المضاربة من اقليم إلى اقليم ؛ والقمح في النهاية يسلك المسافات الطويلة عندما تحدث الأزمات الحادة، وتتكرر المجاعات. فإذا هو موضوع المضاربات القوية والتجارة الكبيرة الواسعة. هكذا نصعد مع القمح طابقاً بعد طابق في داخل مجتمع التجارة : وفي كل طابق يتناول القمح ممثلون آخرون، حملة آخرون من حملة الاقتصاد.

الباب الخامس

المجتمع أو الإطار الأكبر

إذا أردنا أن نُدخل الأبعاد الاجتماعية في البحث، فمعنى ذلك أنه ينبغي علينا أن نعيد النظر إلى المشكلات التي فرغنا من معالجتها، ووصلنا فيها إلى حلول في الأبواب السابقة، فنتناولها من جديد ونضيف إليها الصعاب وضروب الغموض التي تكتنف موضوع المجتمع في حد ذاته.

والمجتمع حقيقة واقعة حاضرة في كل مكان، متغلغلة في كل صوب وحدب، وقد لا نحس بالمجتمع كما لا نحس بالهواء الذي نتنسمه، ولكن المجتمع يحيط بنا، ويتغلغل فينا، ويوجه حياتنا كلها. وقد كتب كارل ماركس في شبابه: « المجتمع يفكر من داخلنا denkt in uns »[١]. ومعنى هذا أن المؤرخ لا ينبغي له أن يغْرق في الاطمئنان إلى المظاهر، ويميل إلى الاعتقاد في أنه لا يرى أمامه عندما يستعيد الماضي إلا أفراداً يمكنه أن يقدر على راحته مسئولياتهم. والحقيقة أن مهمة المؤرخ ليست فقط التماس «الإنسان»، وهي عبارة أسيء استعمالها، بل التعرف إلى مجموعات اجتماعية مختلفة الأحجام تقوم بينها علاقات متبادلة الواحدة بالأخرى. وكان لوسيان فيفر Lucien Febvre يأسف لأن الفلاسفة عندما وضعوا كلمة سوسيولوجيا - علم اجتماع - استولوا عليها واستخدموها فيما عنّ لهم، وهي الكلمة الوحيدة التي كان يراها مناسبة كتسمية للتاريخ كما يحب له أن يكون. وليس من شك في أن الدفعة التي أعطاها إميل دوركهايم Emile Durkheim لعلم الاجتماع في عام ١٨٩٦ [عندما أسس مجلة «العام الاجتماعي L'Année sociologique» وكان في العام السابق قد نشر كتابه عن قواعد المنهج الاجتماعي][٢] كانت تمثل بالنسبة إلى العلوم الاجتماعية نوعاً من الثورة الكوبرنيكية، أو الجاليلية أحدثت تغييراً في الأنماط الفكرية ما زالت نتائجه تتصل حلقاتها إلى يومنا هذا. وقد رحب هنري بير Henri Berr بهذه الثورة ووصفها بأنها عودة، بعد سنوات من الوضعية الثقيلة، إلى « الأفكار العامة »[٤] قائلاً: « إنها أعادت إدخال شيء

من الفلسفة إلى التاريخ ». أما اليوم، فنحن المؤرخين، نرى أن علم الاجتماع يفرط في الأفكار العامة. وأن الشيء الذي يفتقر إليه علم الاجتماع هو « المضمون التاريخي »، وإذا كان هناك علم اقتصاد تاريخي، فلا زلنا نفتقد علم الاجتماع التاريخي [٥]. وأسباب ذلك واضحة وضوحاً يوشك أن يكون مفرطاً .

فعلم الاجتماع، على عكس علم الاقتصاد الذي يعتبر على نحو ما **علماً**، لم ينجح علم الاجتماع تماماً في تحديد موضوعه . وإذا بدأنا بالسؤال : ماهو المجتمع ؟ وجدنا أنه لم يعد يطرح بعد وفاة چورچ جورڤيتش في عام ١٩٦٥، وما كانت تعريفاته من النوع الذي يرضي المؤرخ كل الرضا. وهو الذي تحدث عن «المجتمع الشامل » وصوّره في صورة الوعاء العام الذي يحيط بكل ما هو اجتماعي، وعاء يشبه المكبّة الزجاجية الرقيقة الشفافة الواهنة. أما المؤرخ فإنه بحكم ارتباطه الوثيق بالواقع لا يمكن أن يتصور المجتمع الشامل إلا في صورة طائفة جامعة من الوقائع الحية التي قد تأتلف بعضها مع البعض الآخر، وقد تظل متفرقة شتّى، هذا المجتمع الشامل ليس حاوية واحدة، بل حاويات متعددة ومحتويات متعددة أيضاً .

ومن هذا المنطلق، وما دمت لم أجد شيئاً أفضل، فقد اعتدت على أن أتحدث عن المجتمع من حيث **هو الإطار الأكبر**، أو إطار الأطر، أو المحصلة الكلية للوقائع التي نتناولها نحن المؤرخين في كل فروع بحثنا. وكأننا نستعير من الرياضيات مفهوماً مريحاً يقف منه علماء الرياضيات موقف الحذر. أو كأننا نستخدم كلمة كبيرة للتعبير عن حقيقة عادية، وهي أن **كل شيء** اجتماعي ولا يمكن ألا أن اجتماعياً. ولكن قيمة أي تعريف تتمثل في أن يطرح المشكلة ، ويضع قواعد للاحظة أولية، فإذا تبين أن هذا التعريف مكّن من إجراء الملاحظة المستهدفة، في منطلقها وفي مراحلها التالية ، وتمكن بعد ذلك من تصنيف مقبول للوقائع، ثم الانتقال المنطقي إلى ما بعد التصنيف – - إذا تحقق هذا فإن التعريف يعتبر مفيداً ومبرراً. والرأي عندي أن هذه الاشتراطات توفرت لمفهوم « الإطار الأكبر »، فهو يشير على نحو مفيد إلى أن كل واقعة اجتماعية، نلاحظها في حد ذاتها، تدخل في إطار أعلى من إطارها ؛ والوقائع الاجتماعية من حيث هي مجموعات من المتغيرات تفترض أن هناك من فوقها مجموعات من المتغيرات أوسع منها. وكان چان فرانسوا ميلون سكرتير لوLaw قال في عام ١٧٣٤ : « هناك علاقة حميمة بين أجزاء المجتمع، فلا يضرب الإنسان جزءاً إلا تداعت له الأجزاء الأخرى بالمعاناة» [٦]. وهو المعنى الذي نعبر عنه اليوم عندما نقول : « العملية الاجتماعية كلٌ متكامل لا يقبل التقسيم » [٧]. أو عندما نقول « إما أن يكون التاريخ عاماً شاملاً أو لا يكون » [٨] – – ونكتفي بهذه الأمثلة من بين عشرات تبلغ المائة أو زهاءها [٩] .

هذا الكلية globalité ينبغي بطبيعة الحال تقسيمها إلى كليات محدودة يسهل ملاحظتها، وإلا فكيف السبيل إلى الإحاطة بالكم الهائل ؟ في هذا المعنى كتب شومبيتر [٧] الذي اشتهر بمقدرته على التصنيف : « على الباحث أن يستخرج على نحوٍ مصطنعٍ الوقائع الاقتصادية من بين ثنايا التيار الكبير [الواحد] للمجتمع » . وما قاله شومبيتر عن الوقائع الاقتصادية، يمكن قوله عن الوقائع السياسية أو الثقافية وغير هذه وتلك. وانظر إلى هذا الكتاب الفذ الذي خرقت براعته المألوف، كتاب *تاريخ انجلترة الاجتماعي* English Social History الذي ألفه ج. م. تريفيليان G. M. Trevelyan [١٠]، تجد أن مؤلفه قصد بهذا العنوان أن يعرض « تاريخ شعب منفصلاً عن السياسة »، وكأنما كان من الممكن إجراء هذا الفصل الذي يفصل الدولة، من حيث هي واقع اجتماعي في المقام الأول، عن ضروب الواقع الأخرى التي تواكبها. وليس هناك مؤرخ، أو عالم اقتصاد، أو عالم اجتماع، لا يقوم بعمليات فصل وتقسيم من هذا النوع، على الرغم من أن كل عمليات الفصل والتقسيم هي في المقام الأول مصطنعة ؛ من قبيل هذا الفصل المصطنع تفريق كارل ماركس بين البنية التحتية وبين البنية الفوقية، ومنه أيضاً التقسيم الثلاثي الذي اقترحته وأقمت على أساسه فصول هذا الكتاب. ما هذه العمليات التي تفصل أو تقسم إلا وسائل للشرح والتوضيح، ولا يبررها إلا أن تتيح الإحاطة به من مشكلات هامة.

كل علم من العلوم الاجتماعية سلك هذا السبيل عندما حدد مجاله أو قسمه، كان باسم سعيه إلى الدرس المنظم، أو بدافع الضرورة يقسم الواقع ويفتته. وكل واحد منا يقوم في تخصصه بهذا الفصل والتقسيم عندما يتبع ميوله وقدراته ويسعى إلى التعمق في قطاع بعينه من قطاعات المعرفة، وينصرف عن غيره من القطاعات. والعلمان الاجتماعيان، اللذان يتسمان أساساً بسمة العمومية، وهما علم الاجتماع وعلم التاريخ، ينقسمان إلى تخصصات متعددة : علم اجتماع العمل، علم اجتماع اقتصادي، علم اجتماع سياسي، علم اجتماع معرفي الخ – وفي مجال علم التاريخ : تاريخ سياسي، تاريخ اقتصادي، تاريخ اجتماعي، تاريخ فن، تاريخ أفكار، تاريخ علوم، تاريخ تقنيات الخ.

فهذا التقسيم الذي نقوم به تقسيم مألوف، عندما نتبين في داخل هذا الإطار الكبير الذي هو المجتمع، عدة إطارات، من بين المعروفة منها : الاقتصاد – وهو يحتل مكاناً هاماً – الهيكل الاجتماعي الهرمي أو الإطار الاجتماعي (ولا أقول المجتمع. فالمجتمع بالنسبة إلي هو الإطار الأكبر، هو إطار الإطارات) ؛ الإطار السياسي ؛ الإطار الثقافي – – وكل إطار من هذه الأطر ينقسم بدوره إلى إطارات أصغر، وهكذا دواليك. في هذا التخطيط يكون التاريخ الشامل (أو لنعبر بعبارة أفضل فنقول : الساعي إلى الشمول، الذي يرجو أن يكون شاملاً أو يهدف إلى الشمول دون يحقق هذا الهدف كاملاً أبداً)

يشمل على الأقل دراسة أربع منظومات systèmes في حد ذاتها، ثم في علاقاتها، وترابطاتها، وتداخلاتها - فالارتباطات المتبادلة متعددة، والمتغيرات الخاصة بكل مجموعة لا ينبغي التضحية بها مقدماً لصالح المتغيرات العمومية، والعكس صحيح . (١١)

والهدف المثالي يتمثل في عرض كل شيء على مستوى واحد، وفي حركة واحدة، وهذا هدف مستحيل. أما الهدف العملي، القابل للتحقيق، الذي نوصي به، فهو أن يحرص الإنسان، وهو يقوم بتقسيم الواقع، على الاحتفاظ في فكره برؤية تسعى إلى الشمول ؛ هذه الرؤية ستبرز بالضرورة فيما يجتهد فيه من تفسير، وستتجه إلى تحقيق الوحدة بعد التقسيم، وستوصي بعدم التعلق بتبسيط زائف للمجتمع، وبعدم استخدام العبارات الشائعة - من قبيل المجتمع الفئوي، المجتمع الطبقي، المجتمع الاستهلاكي - دون التدبر مسبقاً في الحكم الكلي الذي تنضوي عليه. ومعنى هذا عدم تصديق المساواة المريحة، كأن يكون التجار مساوين للبورجوازيين، أو يكون التجار مساوين للرأسماليين، أو الأرستقراطيون مساوين لملاك الأرض (١٢) ؛ وعدم التحدث عن البورجوازية والنبلاء كما لوكانت هذه الكلمات تدل دون ما خطأ على كيانات محددة المعالم، أو كما لو كانت هناك حدود من السهل تتبعها تفصل الفئات أو الطبقات، بينما الحقيقة تبين أن مثل هذه الحدود عائمة كالماء (١٣) .

وهناك ما هو أهم من هذا، ألا وهو أن ينأى الإنسان بنفسه عن أن يتصور مسبقاً أن هذا أو ذاك القطاع يمكن أن تكون له السيطرة على قطاع آخر أو على كل القطاعات الأخرى. فأنا مثلاً لا أؤمن بأن التاريخ السياسي له الدرجة العليا من التفوق الدائم الذي لا يحتمل الجدل، ولا أؤمن بالهيمنة القدسية المقدسة للدولة. فقد تكون هناك حالات يمكن أن تهيمن الدولة على كل شيء، وقد تكون هناك حالات لا تستطيع الدولة شيئاً. ويذهب بول آدم Paul Adam في كتابه « تاريخ فرنسا Histoire de France » الذي اطلعت عليه مخطوطاً بالآلة الكاتبة، ويوشك أن يصدر مطبوعاً، إلى أن كتابي عن البحر المتوسط - البحر المتوسط وعالمه في عصر الملك فيليب الثاني - يبرز فيه التفوق الكاسح للدور السياسي الذي لعبه فيليب الثاني. وما أظن إلا أن بول آدم يفرض تصوره هو على اللوحة العريضة التي رسمتها والتي تأتلف من عناصر متعددة متشابكة. في هذه اللوحة التي يعرضها كتابي : قطاعات ومجموعات وكيانات تلعب أدوارها من منطلق علاقات تقوم بينها في نطاق نظام هرمي يتحرك حركة دائمة، في داخل مجتمع شامل يضمها على نحو أو آخر، ولكنه لا يتركها أبداً تتحرك في حرية كاملة.

ونحن نلاحظ في أوروبا، التي تبدو لنا أحوالها في صورة أوضح مما تبدو لنا في أي مكان آخر، في هذه الأوروبا التي تقدمت على العالم. أن الاقتصاد الذي تطور تطوراً سريعاً كثيراً ما ظهر على القطاعات الأخرى منذ القرن الحادي عشر أو الثاني عشر، وعلى نحو

أكثر يقيناً منذ القرن السادس عشر ؛ وفرض الاقتصاد على القطاعات الأخرى أن تحدد نفسها بالقياس إليه، وليس من شك في أن هيمنة الاقتصاد هذه تعتبرأصلاً من أصول العصرية المبكرة التي عرفتها القارة الأوروبية الضيقة. ومن السخف أن نظن أن أوروبا قبل قرون الانطلاق لم يكن للاقتصاد فيها شأن، وأنها لم تعرف أناساً كان في مقدورهم أن يكتبوا سطوراً من نوع تلك التي كتبها هذا المفكر الفرنسي في عام ١٦٢٢ [١٤] : « كل مدينة، وكل جمهورية، وكل مملكة تعيش أساساً على القمح والنبيذ واللحم والخشب . ». ومن السخف أن نظن أن الاقتصاد من حيث هو قوة متعاظمة تحمل في رحمها طفرات عديدة ثورية، لم تكن القطاعات الأخرى، بل المجتمع كله، يؤدي حياله دوره المتمثل في الحوافز المنشطة المعجلة (في أحوال نادرة)، والمتمثل (في أغلب الأحوال) في معوقات، ومعرقلات، ومثبطات استمرت على مدى قرون طوال. فكل مجتمع يعج بالتيارات، والعوائق ومخلفات الماضي العنيدة التي تسد الطرق، كل مجتمع تعمره بنيات طويلة مستمرة يرى المؤرخ في استمرارها السمة المميّزة التي تكشف عن الحقيقة. هذه البنيات ***التاريخية*** بنيات يمكن رؤيتها والتعرف عليها وقياسها على نحو ما : واستمرارها هو المقياس .

ويتحدث فرانسوا فوركيه François Fourquet بلغة أخرى في كتابه الجدلي الصغير المفيد[١٥] عندما يصور هذه المواجهة بمختلف أشكالها في صورة صراع بين الرغبة والسلطة : من ناحية هناك الفرد، لا تقوده حاجاته، بل هو مشحون برغباته فكأنه كتلة تتحرك مشحونة بالكهرباء ؛ ومن الناحية الأخرى جهاز السلطة القمعي – أياً كانت هذه السلطة – الذي يحفظ النظام باسم توازن المجتمع وإنتاجيته. وأنا أرى مع كارل ماركس أن الحاجات تعيننا على تفسير الأمور التي نسعى إلى تفسيرها، وأرى مع فوركيه أيضاً أن الرغبات تعيننا أيضاً في هذاالمجال (ولكن هل من الممكن ألا تدخل الحاجات ضمن الرغبات؟)، ويمكن أن نقول الكلام نفسه عن جهاز السلطة، السياسية، والاقتصادية أيضاً. ولكن هذه الأشياء ليست هي الثوابت الاجتماعية الوحيدة، بل هناك ثوابت غيرها تعيننا على الشرح والتفسير.

في وسط هذا الإطار الذي يحيط بالقوى المتصارعة قامت النهضة الاقتصادية من العصر الوسيط إلى القرن الثامن عشر، جاذبةً معها الرأسمالية، وكانت صور تقدم الرأسمالية متفاوتة البطء بحسب البلاد، وكانت منوعة أشد التنوع. وسنتناول في الصفحات التالية في المقام الأول بالشرح والتفسير ما واجهته الرأسمالية من ضروب المقاومة والعراقيل.

الهياكل الهرمية الاجتماعية

سواء قلنا ***الهيكل الهرمي الاجتماعي*** في المفرد أو الهياكل الهرمية الاجتماعية في الجمع ، فإن الإطلاقة تدل على مضمون **عادي**، ولكنه مضمون جوهري لكلمة **مجتمع** التي رفعناها هنا إلى درجة عالية - درجة المفهوم الأشمل - لتبسيط العرض. وأنا أفضل أن أقول الهياكل الهرمية الاجتماعية على استخدام كلمات مثل جماعات أو شرائح أو فئات أو حتى طبقات اجتماعية. أقول هذا على الرغم من أن كل مجتمع وصل إلى حجم معين فيه جماعاته وشرائحه وفئاته وزمره وعشائره [١٦] وطبقاته، وقد تكون هذه الطبقات واضحة المعالم، بارزة، يحس بها الناس عن وعي، وترتبط بها الصراعات الطبقية التي لا تنتهي. ينطبق هذا الكلام على كل المجتمعات [١٧]. وفي هذا لا أتفق مع چورج جورڤيتش، ولا بأس بأن اختلف معه مرة، فيما يذهب إليه من أن الصراع الطبقي يفترض بالضرورة الوعي الواضح بهذه الصراعات والتناقضات، وهو يرى أن هذا الوعي لم يكن موجوداً قبل المجتمع الصناعي [١٨]. ولكن ما أكثر الأدلة التي تثبت عكس هذا الرأي. وليس من شك في أن ألان تورين Alain Touraine على حق عندما كتب : « كل مجتمع سُحب جزء من إنتاجه من الاستهلاك وجُعل ليتراكم » يضم في ثناياه « صراعاً طبقياً » [١٩]. يعني : كل المجتمعات.

ولكن لنعد إلى الإطلاقة الأثيرة إلى نفوسنا، إلى الهيكل الهرمي الاجتماعي. والرأي عندنا أنها تنطبق، دون كثير من الصعاب، على تاريخ المجتمعات الكثيفة السكان : فليس من بينها مجتمع نما أفقياً على وتيرة من المساواة. كل المجتمعات هرمية البناء عل نحو واضح صريح. ومن هنا نفهم الدهشة التي استبدت بالمكتشفين البرتغال الذين اتصلوا في عام ١٤٤٦ بقبائل البربر الصغيرة التي كانت أحياناً تبيع العبيد الزنوج وتراب الذهب على ساحل الصحراء الأفريقية المطل على المحيط الأطلسي، على خط كابو دو ريسكاته، حيث قالوا : «هؤلاء قوم لا مَلِكَ عليهم » [٢٠]. ولكن الناظر إليهم عن كثب كان يجدهم عشائر، ويجد لهذه العشائر رؤساء. وشبيه بهذا أمر الشعوب البدائية في فورموزا التي دهش لها الهولنديون في عام ١٦٣٠ أو حوله، فقالوا : « مالهم ملك أو عاهل. وهم لا يكفون عن التحارب، فتحارب القرية القرية الأخرى » [٢١]. والحديث عن القرية هنا حديث عن تجمع بشري، عن نظام. حتى المجتمعات الأوطوبية التي تخيلها متخيلوها على عكس المجتمعات القائمة بالفعل، مجتمعات لها هيكلها الهرمي. بل إن مجتمع الآلهة الإغريقية فوق جبل الأوليمب مجتمع له هيكله الهرمي، يرتفع بعضهم فوق بعض درجات. والخلاصة التي ننتهي إليها : ليس هناك مجتمع بغير هيكل عظمي، بغير بنية .

ومجتمعاتنا اليوم، أياً كانت نظمها السياسية، ليست مجتمعات سواسية، شأنها في ذلك شأن المجتمعات القديمة، ولكن الامتيازات التي طالما انصب عليها الهجوم العنيف اهتزت وفقدت شيئاً من راحة الضمير. وإذا نحن نظرنا إلى المجتمعات القديمة التي كانت لها نظامها الهرمي المدرّج وجدنا أن حرص الإنسان على درجته الاجتماعية كان يعتبر من نوعاً من الكرامة، والفضيلة. ولم يكن الناس يسخرون من أحد أو ينقمون منه إلا إذا اصطنع لنفسه علامات درجة اجتماعية ليست له. وسعياً إلى القضاء على مخاتل الخروج عن الطبقة، ومساوىء الترف، وإلى مواجهة تبذير الثروة التي جمعها الآباء والأجداد، فكّر واحدٌ من مبدعي الخطط والمشروعات في السنوات الأولى من القرن الثامن عشر [٢٢] في النظام التالي : يمنح ملك فرنسا الأمراء والأنواق وأصحاب الألقاب وزوجاتهم شريطاً أزرق كالذي يتشح به « قادة طائفة الفرسان المالطية وقادة طائفة سانلازار » ؛ ويمنح غير هؤلاء من النبلاء شريطاً أحمر ؛ ويلزم الضباط والجاويشية والجنود بلبس الزي الرسمي بصفة دائمة ؛ ويكون على الخدم، سواء كانوا من خدم البيوت أو الشماشرجية بلبس زي الخدم المميز، ولا يسمح لهم « بتزيين حواف قبعاتهم بأية أشرطة أوحليات مقصّبة بخيوط من فضة أو ذهب . ». وكان رأيه أن مشروعه هذا يأتي بالحل المثالي حيث يوفر نفقات المظاهر الباذخة، « ويحول بين الصغار وبين أن يندسوا في زمرة الكبراء » .

والمألوف أن الذي كان يحول دون اختلاط الصغار بالكبار، كان بكل بساطة يتمثل في توزيع الثروة والترف فتكون في ناحية، ويكون البؤس في الناحية الأخرى، وتوزيع السلطة والهيمنة فتكون في ناحية، وتكون الطاعة في الناحية الأخرى. وهناك نص إيطالي يرجع إلى عام ١٧٧٦ [٢٢] « لقد قضي على جزء من الإنسانية بأن يعاني حتى يموت من قسوة الحرمان، لكي ينعم الجزء الآخرحتى يموت من التخمة . »

تعددية

المجتمعات

ليس الهيكل الهرمي شيئاً واحداً بسيطاً، بل هناك هياكل هرمية متعددة، ولهذا فكل مجتمع يتسم من هذه الناحية بالتنوع والتعددية : كل مجتمع ينقسم حيال ذاته، وربما كان هذا التقسيم هو كيانه .

ولنأخذ مثلاً : المجتمع الذي يوصف بأنه « إقطاعي » تناوله بالتعريف المؤرخون والاقتصاديون الماركسيون، أو الذين يلفون لف الماركسيين، مجتمع وجدوا فيه تعددية قاطعة كان عليهم أن يقبلوا بها ويفسروها [٢٣]. وأحب أن أضيف هنا كلمة قبل أن أستطرد في البحث، وهي أنني – مثل مارك بلوك ولوسيان فيفر – حساس تجاه لفظة *إقطاع* التي كثر استخدامها. واللفظة في صورتها الفرنسية féodalisme *فيودالية* لفظة مستحدثة [٢٤] مشتقة



المحكمة الملكية العليا في عصر الملك هنري السادس : ونرى القضاة والحجّاب، ونري المدانين إلى أسفل الصورة. (رسم من مخطوط انجليزي يرجع إلى القرن الخامس عشر محفوظ في مكتبة إنر تمپل Inner Temple)

من اللغة اللاتينية السفلى من كلمة فيودوم feodum أو feodom التي تعني إقطاعية، ولهذا فإنني لا استخدم كلمة إقطاعية إلا فيما يتصل بالأرض التي سميت بهذا الاسم، ولا اوسع استخدامها إلى ما عدا ذلك، ومارك بلوك ولوسيان فيڤر ينهجان النهج نفسه. وليس من المنطقي أن نشمل بهذه اللفظة المجتمع الأوروبي كله في الفترة من القرن الحادي عشر إلى القرن الخامس عشر، كما أنه ليس من المنطقي أن نشمل بلفظة الرأسمالية المجتمع الأوروبي كله من القرن السادس عشر إلى القرن العشرين. نكتفي بهذه الكلمة، وندع الجدل جانباً. وحتى لو قبلنا بأن عبارة « المجتمع الإقطاعي » من حيث هي عبارة جارية على الألسن، يمكن أن تصف مرحلة عريضة من مراحل التاريخ الاجتماعي الأوروبي، وأنها يمكن أن تستخدم كإطلاقة مريحة على مرحلة ما ولتكن المرحلة أ من تاريخ أوروبا، تتبعها مرحلة ثانية هي المرحلة ب. أياً كان الأمر، فإن الانتقال من المرحلة أ إلى المرحلة ب حدث منذ تلك الفترة الممتدة من القرن العاشر إلى القرن الثالث عشر، تلك الفترة التي أطلق عليها مؤرخون ثقاة [٢٥] اسم عصر النهضة الحقيقية .

والرأي عندي أن أحسن دراسة تناولت هذا المجتمع الذي يطلق عليه اسم المجتمع الإقطاعي هي تلك الدراسة الموجزة، التي قد تتسم بالسرعة المفرطة والاستبداد المفرط بالرأي، التي كتبها چورچ جورڤيتش [٢٦] والتي وضع فكرتها بعد قراءة واعية للكتاب الرائع الذي ألفه مارك بلوك [٢٧]، واستثمر فيه النتائج التي خلص إليها على نحو فريد. هذا المجتمع الذي يسمونه الإقطاعي، الذي تشكل على مدي قرون من الترسيب والهدم والتنبيت، هو مجموعة متعايشة تتكون على الأقل من خمسة «مجتمعات»، من خمسة هياكل هرمية مختلفة. ***المجتمع الأول*** والأقدم عند الأساس، مجتمع قد تحلل وتفكك، هو مجتمع السادة seigneuriale الذي يخيم عليه ليل الزمان الماضي، والذي كان يجمع في وحداته الوثيقة المتينة السادة والفلاحين .***والمجتمع الثاني*** أقل قدماً، يمد جذوره بعيداً إلى الإمبراطورية الرومانية، ويمد جذوره الروحية إلى ما هو أبعد منها، وهذا المجتمع مجتمع تيوقراطي أنشأته الكنيسة الرومانية، يتسم بالقوة والصلابة، فهو لا يقف عند حدود السعي إلى ضم الأتباع الجدد، بل عليه أن يُبقي على أتباعه ولا يكف عن ربطهم به. واتجه جزء كبير من فوائض أوروبا الأولى إلى تحقيق مشروع هائل واسع، هو مشروع إقامة الكاتدرائيات والكنائس والأديرة والأوقاف الكنسية .. فهل كان هذا المشروع يبدد رأس المال أم كان استثماراً له ؟ ***والمجتمع الثالث*** مجتمع أحدث نسبياً، قام بين المجتمعين السابقين، وسعى إلى الاستناد إليهما، نسج خيوطه من حول الدولة الإقليمية. ولقد بادت الدولة الإقليمية مع نهاية آخر الملوك الكارولينجيين، ولكنها لم تبد كليةً كالمعتاد. ***والمجتمع الرابع*** هو مجتمع الإقطاعية بمعناها المحدود، وهو عبارة عن بنية فوقية عنيدة انزلقت على

مستوى القمة لتشغل الفراغات التي تخلفت عن وهن الدولة، وجمع هذا المجتمع السادة في سلسلة هرمية طويلة مترابطة الحلقات، وسعى عن طريق هذه السلسلة الهرمية أو الهيكل الهرمي إلى السيطرة على كل شيء وتوجيهه. ولكن هذه الشبكة لن تمسك تماماً بالكنيسة ؛ وستتمكن الدولة ذات يوم من تمزيق الشبكة ؛ أما الفلاح فسيظل في أغلب الأحوال يعيش على هامش الممارسات التي كانت تجيش بها الشرائح العالية. ***والمجتمع الخامس*** هو في تقديرنا أهم المجتمعات الخمسة جميعاً ونعني به : المدن. وقد ظهرت المدن، أو عادت إلى الظهور، منذ القرن العاشر والحادي عشر، وكانت دولة قائمة بذاتها، ومجتمعات قائمة بذاتها، وحضارات قائمة بذاتها، واقتصاديات قائمة بذاتها. والمدن بنات ماض بعيد : كثيراً ما تتبدى فيهن ملامح روما القديمة. والمدن في الوقت نفسه بنات حاضر يبث فيهن الازدهار، فهن كائنات جديدة : نشأن عن تقسيم هائل للعمل، جعل الريف في ناحية والمدن في ناحية أخرى، وعن حركة اقتصادية مواتية متينة لاتلين، وتجارة قامت من جديد، ونقود بزغت بعد أفول. كانت النقود عامل مضاعفة ضخم، مثل الكهرباء، انتشر من بيزنطة إلى بلدان عالم الإسلام، ثم امتد في اتجاه أوروبا عن طريق البحر المتوسط الهائل. فلما وقع البحر المتوسط فيما بعد تحت السيطرة المسيحية الكاملة شهدت أوروبا انطلاقاً جديداً وتعرضت لهزه رجت كيانها.

والخلاصة أن مجتمعات عديدة كانت تعيش بعضها إلى جانب البعض الآخر، وكانت تعين بعضها البعض على نحو أو آخر. لم تكن هناك منظومة واحدة، بل طائفة من المنظومات ؛ لم يكن هناك هيكل هرمي واحد، بل طائفة من الهياكل الهرمية ؛ لم يكن هناك نظام واحد، بل طائفة من الأنظمة ؛ ولم يكن هناك نمط واحد للإنتاج، بل طائفة من أنماط الإنتاج ؛ لم تكن هناك ثقافة واحدة، بل طائفة من الثقافات ومن ضروب الوعي واللغات وفنون الحياة. كلها في الجمع، لا في المفرد.

وقد تعجل چورج جورڤيتش فقال إن هذه المجتمعات الخمسة التي انتلف منها المجتمع الإقطاعي كانت تناقض بعضها بعضها، وكانت الواحدة منها غريبة على الأخرى، فمن خرج من مجتمع منها حط في الخواء وتردى في اليأس. فالحقيقة أن هذه المجتمعات كانت تعيش معاً، وأنها كانت متمازجة، وأنها كانت تتسم بنوع من التماسك. كانت المدن الدول مثلاً تستمد بَشَرَها من الأراضي والبقاع الريفية المحيطة التي تتبع السادة الإقطاعيين، وكانت تضم إليها لا الفلاحين فحسب، بل السادة أيضاً، وعلى الأحرى مجموعات من السادة كانت تنتقل من الريف وتقيم في المدن مكونة فيها عشائر صلبة تقوم بينها روابط متينة لا تنفصم[٢٨]. ونأخذ مثلاً آخر. في قلب الكنيسة كان البابوات منذ القرن الثالث عشر يتجهون إلى المصرفيين في مدينة سيينا ويحصلون منهم على الضرائب التي تفرضها البابوية على

المسيحيين. وانظر إلى الملكية الإنجليزية في عهد إدوارد الأول تجدها تتجه إلى المقرضين في مدينة لوكا الإيطالية ثم في مدينة فلورنسة لتقترض منهم. وانظر أيضاً إلى السادة الإقطاعيين تجدهم قد مارسوا منذ وقت مبكر تجارة المواشي والقمح: وكانوا تحت رحمة التجار الذين يشترون منهم. أما المدن فنحن نعرف أنها كانت الأنماط الرائدة للعصرية، فلما وُلدت الدولة الحديثة والاقتصاد القومي كانت المدن هي النماذج ؛ وبقيت المدن، على الرغم من المجتمعات الأخرى، الأماكن المفضلة لتراكم الثورة .

أضف إلى ما سبق أن كل مجتمع، أو كل مجتمع تحتي، أو كل مجموعة اجتماعية ، ابتداءً من الأسرة، لها هيكلها الهرمي الخاص بها : ينطبق هذا الكلام على الكنيسة، كما ينطبق على الدولة الإقليمية ؛ على المدينة التجارية بطبقة كبار التجار، وعلى المجتمع الإقطاعي الذي كان له هيكله الهرمي ؛ وكان النظام الإقطاعي يضع السيد في ناحية، والفلاح في ناحية أخرى. والمجتمع الشامل ***المتماسك*** لا يمكن تصوره إلا في صورة هيكل هرمي نجح في أن يفرض نفسه على المجتمعات الأخرى دون أن يهدمها .

ولا يمنع هذا أن نرى بين المجتمعات التحتية التي تنضوي في مجتمع شامل مجتمعاً أو أكثر يسعى دائماً إلى الظهور على المجتمعات التحتية الأخرى، ممهداً السبيل أمام طفرة للمجتمع الشامل - طفرة ترتسم خطوطها دائماً ببطء شديد، ثم تثبت أركانها، في انتظار حدوث تغير جديد فيما بعد يعارض ***التغيير*** أو ***التغييرات*** السابقة التي كتب لها النجاح. هذه التعددية عامل جوهري يدفع الحركة نحو التقدم، ويقاومها أحياناً. هذه حقيقة توضح كل خطة تتناول التطور، حتى خطة كارل ماركس نفسها .

نظرة أفقية إلى الهيكل الهرمي للمجتمع :

قلة المحظوظين.

وإذا نحن نظرنا من أعلى إلى الكيان الكلي الشامل للمجتمع، لم تشد اهتمامنا للوهلة الأولى هذه الفئات التحتية، إنما يشد اهتمامنا التفاوت الشديد الذي يفرق جنبات هذا الكيان الكلي من القمة إلى القاعدة من مقياس الثروة والسلطة. هذا التفاوت الشديد الذي نلاحظه في كل مكان هو القانون الذي تسير عليه المجتمعات على الدوام. وعلماء الاجتماع يعرفون هذا القانون، قانون هيكلي لا استثناء منه. ولكن كيف السبيل إلى شرح هذاالقانون؟

عندما ننظر إلى قمة الهرم نرى حفنة من المحظوظين المتميزين. هذه الحفنة مجتمع صغير ينتهي إليه عادة كل شيء : السلطة، الثروة، أكبر قدر من فوائض الإنتاج ؛ إليه تنتهي الحكومة والإدارة والتصريف والقرار وضمان عملية الاستثمار أي الإنتاج : وإليه تنتهي دورة الأموال والخدمات وموجات المد النقدي. ومن تحت هؤلاء المحظوظين المتميزين

تترتب الأعداد العديدة من *معينات* الاقتصاد، والعمال من كل رتبة، وسواد المحكومين. ومن تحت هؤلاء جميعاً نفاية اجتماعية هائلة : دنيا العاطلين .

ومن البديهي أن هذه التقسيمات التي ينقسم إليها الهيكل الهرمي ليست تقسيمات نهائية لا تتغير، ولكن الملاحظ أن التغييرات هنا نادرة الحدوث، وعندما تحدث تظل في نطاق ضيق. وما أكثر ما كد الناس وكدحوا سعياً إلى الصعود في الهيكل الاجتماعي الهرمي، ولكن هذا الصعود كان يتطلب العديد من الأجيال، حتى إذا تحقق كان على الواصلين أن يناضلوا من أجل البقاء في الموقع الجديد. هذه الحرب الاجتماعية حرب مستمرة بدأت منذ بدأت هذه المجتمعات الحية ومنذ أن اتخذت لها درجات تشريف يرتفع بعضها فوق بعض، ومداخل ضيقة تؤدي إلى السلطة. وهكذا فنحن نعرف منذ البداية أنه ليس هناك شيء يحدث أثراً حقيقياً - سواء في الدولة أو مجتمع النبلاء أو دنيا البورجوازية أو الرأسمالية أو الثقافة - إلا أن يكون على نحو أو آخر متمكناً من مواقع المجتمع العالية. هذه المواقع العالية من المجتمع هي مواقع من يحكمون ويديرون ويقضون ويضعون المذاهب ويكدسون الثروات بل ويفكرون ؛ هي المكان الذي تصنع فيه الحضارة البراقة في حركة لا تنقطع .

والمدهش حقاً هو أن عدد المحظوظين المتميزين *دائماً* قليل. وما دام هناك إمكانية الصعود الاجتماعي، ومادامت هذه الشريحة القليلة العدد تعتمد على الفوائض التي يضعها تحت تصرفها عمل غير المحظوظين، فالمفروض إذا زادت هذه الفوائض أن يزيد عدد الشريحة التي تتربع فوق القمة. ولكن هذا لم يحدث فيما مضى، ولا يحدث اليوم. ولقد كانت الجبهة الشعبية تقول إن فرنسا في عام ١٩٣٦ كانت كلها في قبضة « ٢٠٠ أسرة » مستترة نسبياً، ولكنها متغلغلة في مكان، وكانت هذه الكلمات التي قصد بها الدعاية السياسية تثير شيئاً من الضحك. ولكننا إذا رجعنا قرناً إلى الوراء، وجدنا أدولف تييه Adolphe Thiers يكتب في غير انفعال : « . . . ونحن نعرف في دولة مثل فرنسا أن عدد الأسر التي تملك الثراء الواسع لا يزيد عن ٢٠٠ أو ٣٠٠ أسرة من بين ١٢ مليون أسرة »[٢٩]. وإذا رجعنا قبل أدولف تييه بقرن آخر وجدنا رجلاً مؤمناً مثل أدولف تييه بالنظام الاجتماعي القائم، هو جان فرانسوا ميلون[٣٠] يقول شارحاً فكرته : « إن الترف في أمة من الأمم يقتصر على نحو ألف من بين عشرين مليون لا يقلون سعادة عن المترفين إذا كانت هناك سياسة حكيمة تتيح لهم أن ينعموا في هدوء بثمرة كدهم » .

وهل تختلف مجتمعاتنا الديموقراطية الحالية عن هذا ؟ نحن نعرف كتاب ميللز C.W. Mills عن الصفوة صاحبة السلطة والثراء The Power Elite وترجمته الفرنسية L'Élite du pouvoir et de la richesse[٣١] وهو يؤكد أن عدد الذين يعتمد عليهم القرار الهام في الولايات المتحدة الآن عدد قليل قلة تثير الدهشة بالقياس إلى مجموع السكان. في الولايات المتحدة أيضاً

تتكون الصفوة الوطنية من عدد من الأسر المهيمنة، وهذه الأسر لا تكاد تتغير على مر الزمن. وإذا أخذنا في اعتبارنا اختلاف الأحوال فإن هذا المعنى هوالذي عبر عنه كلاوديو تولوماي Claudio Tolomei أحد أدباء سيينا في خطاب كتبه في ٢١ يناير من عام ١٥٣١ وأرسله إلى جابرئيلي تشينزانو Gabiele Censano [٣٢] : « في كل جمهورية، حتى لو كانت كبيرة، في كل دولة، حتى لو كانت شعبية، من النادر أن يصعد أكثر من خمسين مواطناً إلى المراكز القيادية. لا في أثينا، ولا روما، ولا البندقية، ولا لوكا، لا يحكم الدولة عدد كبير من المواطنين على الرغم من أن هذه الدول تطلق على نفسها اسم جمهوريات ». هل نخلص من هذا كله إلى أن هناك قانون ماكر يميز الصفوة، الأعداد القليلة جداً، أياً كان المكان، وأياً كان الزمان ؟ يبدو أن الأمر كذلك فعلاً. والحقيقة أنه قانون محيِّر، لأننا لا نعرف له سبباً. ولكنه يشهد على حقيقة واقعة لا تفتأ تطل علينا في وقاحة. ولا جدوى في أن نماري فيها : فالشواهد كلها تؤكدها .

كان عدد النبلاء في البندقية قبل طاعون عام ١٥٧٥ لا يزيد عن ١٠٠٠٠، من الرجال والنساء والأطفال، وكان هذا الرقم هو أعلى رقم في تاريخ البندقية، وكان يقابل ٥ ٪ من مجموع السكان (البندقية ودوجادو) الذي كان يتأرجح حول ٢٠٠٠٠٠ نسمة [٣٣]. وينبغي أن نستبعد من العشرة آلاف أولئك النبلاء الذين أصابهم الفقر وانتهى أمرهم إلى ما يشبه التسول الرسمي، وكانوا يقيمون في حي فقير هو حي سان برنابا، ويعرفون باسم البرنابيين، وهو اسم أصبح يحمل طابعاً ساخراً . فإذا استبعدنا هؤلاء كان العدد المتبقي من وجهاء المدينة يتكون من أثرياء التجار. وانخفض العدد بعد طاعون عام ١٦٣٠ حتى إن الدولة لم تجد إلا ١٤ أو ١٥ رجلاً يصلحون للعمل في المراكز العليا [٣٤]. أما جنوة التي اشتهرت مثلاً نموذجياً للرأسمالية، فتحدثنا وثيقة ترجع إلى عام ١٦٨٤ أن النبلاء الذين كانوا يمسكون بمقاليد الأمور في الجمهورية – وكانوا نبلاء بما أوتوا من ألقاب وبما أوتوا من ثراء أيضاً – لم يكونوا يزيدون على ٧٠٠ فرد (دون عدّ أفراد عائلاتهم) بالقياس إلى عدد السكان البالغ ٨٠٠٠٠ تقريباً [٣٥] .

وجدير بالذكر أن هذه النسب التي أوردناها عن البندقية وجنوة كانت من النسب العالية. فإذا نظرنا إلى مدينة نورنبرج الألمانية منذ القرن الرابع عشر [٣٦] وجدنا أن السلطة كانت في أيدي أرستقراطية محدودة، كان القانون يحصرها في ٤٢ أسرة، يتراوح عدد أفرادها بين ١٥٠ و ٢٠٠، بالنسبة إلى سكان المدينة البالغ عددهم ٢٠٠٠٠، يضاف إليهم ٢٠٠٠٠ من سكان الضاحية. كانت هذه الأسر لها الحق وحدها في تعيين نواب في المجلس الداخلي، وفي اختيار السبعة الكبار – الذين كانوا في الحقيقة يقطعون في كل أمر ويحكمون ويديرون ويصدرون الأحكام ولا يُسألون عما يفعلون – من بين العائلات العريقة

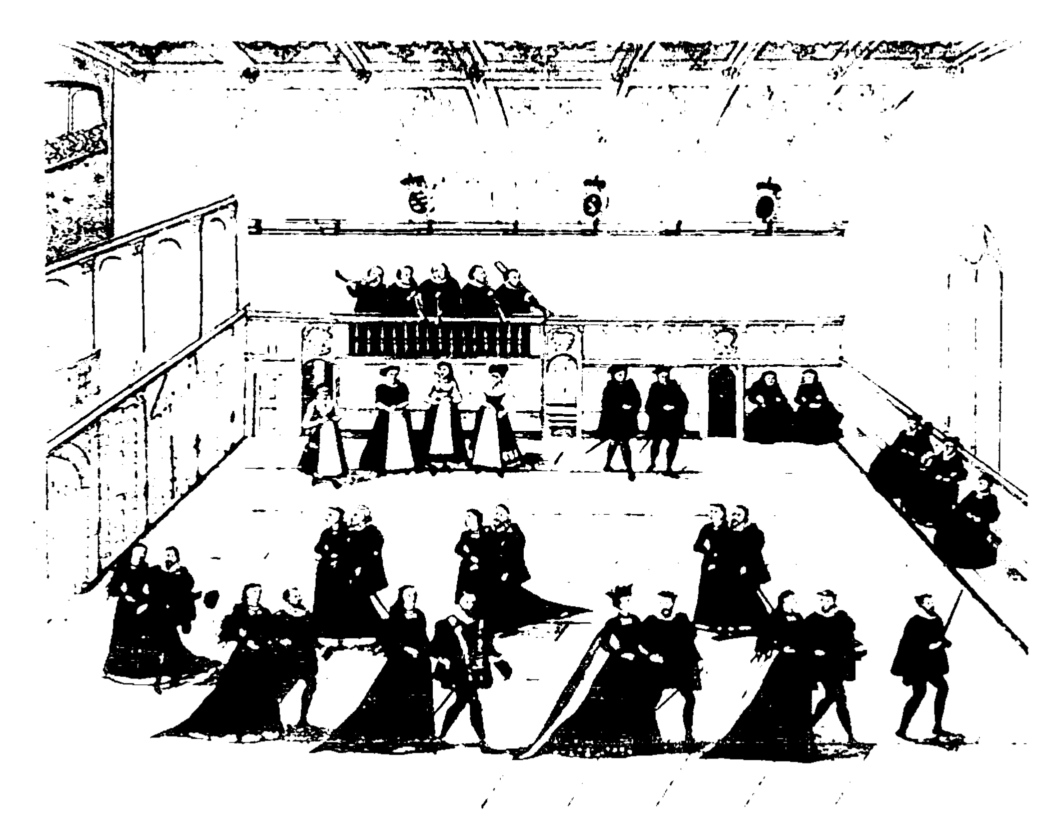


الاحتفال والبذخ يصاحبان عقيلة عمدة لندن أو اللورد مايور. والرسم مأخوذ من ألبوم جيورج هولتسشور Georg Holzschuer الذي زار انجلترة من عام ١٦٢١ إلى عام ١٦٢٥ .

الثرية القليلة التي يرجع أكثرها إلى القرن الثالث عشر. وهذا الامتياز يفسر لنا أن الأسماء نفسها كانت تتكرر بلا انقطاع في حوليات نورنبرج. وكان من حظ المدينة أنها عبرت الاضطرابات العديدة التي هزت ألمانيا في القرنين الرابع عشر والخامس عشر، دون أن يمسها سوء، وكأنما كانت معجزةٌ قد حَمَتْها. وفي عام ١٥٢٥ قرر السادة الكبار أصحاب الحل والعقد في المدينة في قرار جماعي حاسم الوقوف إلى جانب حركة الإصلاح الديني اللوثرية، وقضي الأمر. وإذا انتقلنا إلى لندن في عام ١٦٠٣ في أواخر عصر الملكة اليزابث وجدنا الأعمال في قبضة ٢٠٠ من التجار الكبار بل أقل [٣٧]. ونترك لندن إلى الأراضي الواطئة في القرن السابع عشر، لنجد الأرستقراطية الحاكمة، وتضم حكام المدن ومديري الأقاليم، تعد نحو ١٠٠٠٠ بالنسبة إلى سكان عدتهم مليونان [٣٨]. ونصل إلى ليون في فرنسا، وهي مدينة اكتسبت وضعاً خاصاً بفضل ما أتيح لها من حريات وما نعمت به من ثروات، فنجد رجال الدين فيها يوجهون في ٨ نوفمبر من عام ١٥٥٨ تنبيهات ساخرة إلى مستشاري المدينة نستنتج منها معلومات لا لبس فيها: « أنتم يا أيها السادة المستشارين [في الحقيقة السادة أصحاب الحل والعقد في المدينة] كلكم تجار كبار . . ليس هناك في المدينة ثلاثون فرداً يمكنهم أن يأملوا في أن يصبحوا مستشارين . . . » [٣٩]. ونجد نفس

المجموعة الضيقة في أنتڤرپن في القرن السادس عشر وكانوا يسمون « شيوخ » المدينة وهم من كان الإنجليز يسمونهم اللوردات [٤٠] ويحدثنا أحد التجار الفرنسيين في عام ١٧٠٢ عن إشبيلية، وعن المجلس فيها قائلاً إنه كان يتكون من ٤ أو ٥ من الأفراد كانوا يحركون التجارة لتحقيق أغراضهم الخاصة » وهم وحدهم الذين يثرون على حساب التجار الآخرين. ونجد تقريراً يرجع إلى عام ١٧٠٤ لا يتردد كاتبه عن الحديث عن « المظالم الفظيعة التي يرتكبها مجلس إشبيلية » [٤١]. ونقرأ عن لومان Le Mans في عام ١٧٤٩ أن صناعة الأقمشة الصوفية التي تقوم عليها ثروة المدينة يهيمن عليها وعلى تجارتها ثمانية أو تسعة من التجار الكبار هم « السادة كورو Cureau وڤيرون Véron وجرانج Granges ومونتارو Montarou

وجهاء نورنبرج يرقصون في بهو دار البلدية. وابحث عن السواد فلن تجدهم. (رسم من مقتنيات مكتبة مدينة نورنبرج)



وجارنييه Garnier ونويه Nouet وفريار Fréart وبودييه Bodier » (٤٢). أما دنكرك، في أواخر العهد القديم، فكانت مدينة حققت ثراء من وراء مينائها الحر، وكان عدد سكانها يربو على العشرين ألف، ولكن المدينة كانت في أيدي أرستقراطية المال التي لم تكن تقع في إغراء التلقب بألقاب النبلاء والضياع بين صفوف هؤلاء الذين لم يكن لهم تأثير من وراء الستار. فما جدوى السعي إلى الاندماج في صفوف النبلاء إذا كان الإنسان يعيش في مدينة حرة، حيث لا يكون عليه أن يدفع ضريبة الفردة أو ضريبة الملح أو الوقود ؟ ولقد تكونت بورجوازية دنكرك المحدودة على هيئة طبقة مغلقة على نفسها تضم عائلات تتوارث المقاليد: آل فوكونييه Faulconnier وآل تريسكا Tresca وآل كوفين Coffyn وآل ليرميت Lhermite وآل سپنس Spyns (٤٣). ونظفر بالصورة نفسها في مارسيليا، ويرى أ. شابو A. Chabaud (٤٤) أن « عضوية المجلس ظلت لمدة ١٥٠ سنة [قبل قيام ثورة ١٧٨٩] في يد عدد محدود من العائلات، نحو عشر عائلات على أكثر تقدير، سرعان ما تحولت عن طريق المصاهرات والإشبينيات المتعددة إلى أسرة واحدة » ولو حسبنا نسبة التجار الكبار في مارسيليا في القرن الثامن عشر مع شارل كاريير Ch. Carrière (٤٥) لوجدنا أن نسبتهم لم تصل إلى ١ ٪ [من مجموع السكان] : . . . أقلية لا تذكر عدداً، ولكنها كانت تمسك في قبضتها بالثروة، وتهيمن على نشاط المدينة كلها وتستأثر لنفسها بالإدارة . » وكان أصحاب الامتيازات في فلورنسا في القرن الخامس عشر حول ٣٠٠٠ أو أكثر قليلاً ؛ ثم انخفض عددهم وأصبحوا بين ٨٠٠ و ١٠٠٠ حول عام ١٧٦٠ حتى إن آل هابسبورج لوترينجن Habsburg-Lothringen عندما آل إليهم الحكم في غرندوقية توسكانا بعد آل مديتشي اضطروا إلى خلق العديد من النبلاء الجدد (٤٦). وإذا نظرنا إلى مدينة پياتشينزا الإيطالية في وسط القرن الثامن عشر، وكانت مدينة صغيرها عدد سكانها نحو ٣٠٠٠٠ نسمة، لم يكن بها من الأسر النبيلة إلا ما بين ٢٥٠ و ٣٠٠ أسرة، وهو ما يعني ما بين ١٢٥٠ و ١٥٠٠ من الرجال والنساء والولدان هم أصحاب الامتيازات، وهي نسبة بين ٤ و٥ ٪ من العدد الكلي للسكان. ونلاحظ أن هذه النسبة العالية نسبياً تضم النبلاء من كل صنف، ومن كل درجة من درجات الثراء. وكان نبلاء المدن هم وحدهم الأغنياء في هذه المنطقة الريفية، وينبغي أن نضيف إلى سكان مدينة پياتشنزا ١٧٠٠٠٠ من الفلاحين في الربوع الريفية التابعة لها، وفي هذه الحالة سيكون العدد الكلي للسكان هو ٢٠٠٠٠٠، وستكون نسبة النبلاء أقل من ١٪ (٤٧) .

ولا يعتقدنَ مُعْتَقِدٌ أن هذه النسبة منخفضة انخفاضاً مذهلاً، فهناك تقرير تناول القرن الثامن عشر يصل إلى نسبة الـ ١٪ في لومباريا كلها، نسبة النبلاء إلى المجموع الكلي لسكان المدن والأرياف، وكان هؤلاء النبلاء بعددهم الصغير يمتلكون وحدهم نصف الأطيان تقريباً (٤٨). ونأخذ حالة محدودة أكثر، كان هناك حول كريمونا في عام ١٦٢٦ أو نحوه أكثر من ١٦٠٠٠٠٠ قصبة مربعة من الأرض – قصبة من نوع البيرتيكة pertiche – كان « ١٨ أسرة إقطاعية تمتلك منها وحدها ٨٣٢٠٠٠ » أي أكثر من النصف (٤٩).

كذلك الحسابات التي أجريت على مستوى الدول الإقليمية تشير إلى نسب شبيهة. لدينا التقديرات التي قدرها جريجوري كينج Gregory King في عام ١٦٨٨ (٥٠) والتي أكدها البحث التاريخي في *خطوطها العريض*، تشير هذه التقديرات إلى أن عدد الأسر في انجلترة كان حوالي ٣٦٠٠٠ أسرة يجاوز دخلها السنوي ٢٠٠ جنيه من بين العدد الكلي للأسر وهو ١٤٠٠٠٠٠ أسرة [وهم رقم قريبه أنا]، ومعنى هذا أن النسبة كانت حول ٢,٦ ٪. وهذا الرقم الذي احتسبه جريجوري كينج للأسر التي دخلها السنوي فوق ٢٠٠ جنيه يضم أخلاطاً من اللوردات والبارونات والسادة الذين يلقبون بالإسكواير، والسادة الذين يلقبون بالجنتلمان، والموظفين الملكيين، وكبار التجار، وأكثر من ١٠٠٠٠ من رجال القانون - وكان رجال القانون آنذاك في صعود. أضف إلى هذا أن المقياس - وهو الـ ٢٠٠ جنيه سنوياً - يوسع الشريحة توسيعاً مفرطاً، فإذا هي تضم ألواناً من التفاوت الشديد، ويكفي أن نذكر أن الدخول الكبيرى، وهي دخول كبار ملاك الأطيان كانت تقدر *في المتوسط* بـ ٢٨٠٠ جنيه سنوياً. أما الأرقام التي أوردها ماسي Massie في عام ١٧٦٠ (٥١) إبان اعتلاء الملك جورج الثالث العرش فتدلنا على توزيع جديد للثروة، حيث زاد نصيب طبقة التجار على نصيب ملاك الأطيان. أما إذا أردنا أن نعد الأغنياء الذين هم أغنياء حقاً وصدقاً، والذين أوتوا قوة سياسية واجتماعية في المملكة كلها، فإننا لا نكاد نجاوز فيما يقول الخبراء عدد ١٥٠ أسرة: أي ما بين ٦٠٠ و٧٠٠ من الأفراد (٥٢). وانظر إلى فرنسا في العصر نفسه تقريباً، تجد أن النبلاء القدامى كانوا يقدرون بـ ٨٠٠٠٠ شخص، أما النبلاء في مجموعهم الكلي فكانوا ٣٠٠٠٠٠، أي أن النسبة كانت « ١,٥ ٪ » من الفرنسيين جميعاً (٥٣). أما البورجوازية فكيف نحققها ؟ والمتحدثون عنها كثيراً ما يدلوننا على ما لا تكونه، لا على ما تكونه، والأرقام غائبة على أية حال. ويجازف بيير ليون Pierre Léon فيقدر البورجوازية بـ ٨,٤ ٪ من المجموع الكلي للسكان. ولكن الرقم لا يفيدنا كثيراً، فنحن نبحث عن *كبار* البورجوازيين. والنسبة المئوية الوحيدة التي يمكن أن نقبل بها هي التي تختص بالنبلاء البريتانيين، وهي نسبة ٢ ٪، ولكن بريتانيا بنبلائها البالغ عددهم ٤٠٠٠٠ نبيل، كانت، كما يعلم الجميع، فوق المتوسط بالنسبة إلى المملكة الفرنسية في مجموعها (٥٤).

أما النسبة المئوية العالية فنجدها في پولندة، وهي نسبة جديرة بقدر كبير من الثقة (٥٥)، وتدل هذه النسبة على أن عدد النبلاء كان بين ٨ و١٠ ٪ من عدد السكان، وهي « أعلى نسبة في أوروبا كلها ». ولكن هؤلاء النبلاء البولنديون لم يكونوا جميعاً من أولي الثراء، بل كان منهم الفقراء، بل والمساكين، ومنهم من كانوا متشردين يهيمون على وجوههم، « وما كان مستوى حياتهم يختلف عن مستوى حياة الفلاحين في قليل أو كثير ». وكانت طبقة التجار قليلة العدد. وهنا نخلص إلى النتيجة التي خلصنا إليها في كل مكان وهي أن



نبلاء بولنديون وتجار يتحادثون في أمور التجارة في مدينة جدانتسك (دانتسيج). صورة تزدان بها صفحة من أطلس هامان B. Haman -J.، ترجع إلى القرن السابع عشر.

الشريحة المتميزة التي لها وزن حقيقي تمثل نسبة قليلة جداً بالقياس إلى العدد الإجمالي للسكان.

وهناك أقليات أقل عدداً نسبياً، من أمثلتها: أقلية من النبلاء خدمت تحت إمرة بطرس الأكبر، وأقلية من الماندارين في الصين، والدايميو في اليابان، والراجاوات والأمراء في الهند في عصر الخان الأعظم (٥٦)، أو تلك الحفنة من البحارة المغامرين الذين كانوا يرهبون الأهلين في الجزائر في ولاية الجزائر ويسيطرون عليهم، أو تلك الفئة القليلة من الملاك الذين لم يكونوا جميعاً من الأغنياء والذين فرضوا أنفسهم بكل الوسائل على بقاع أمريكا الإسبانية. ونلاحظ أن نفوذ التجار الكبار في هذه البلاد المختلفة متباين أشد التباين، ولكنهم على أية حال كانوا قلة من ناحية العدد. ونخلص إلى النتيجة التي خلص إليها ڤولتير: القلة في بلد حسن النظام « تشغّل الكثرة وتحكمها وتعيش على ما تنتجه من قوت ».

ولكن هل هذه هي الخلاصة الحقيقية؟ لا، إننا على أكثر تقدير وصفنا المشكلة دون أن نفهمها فهماً كاملاً. ونحن عندما وصفناها بيّنا نتائج « التركيز » واضحة للعيان في مجال الاقتصاد وغيره من المجالات، ومعنى هذا أننا وسعنا المشكلة ونقلناها من موضعها إلى



٢٨ - النبلاء في البندقية

مثال نموذجي : كل أرستقراطية منغلقة على نفسها تنكمش عدداً بمرور الأيام. أما الأسرالجديدة فلم يكن صعودها إلى مواقع التميز كافياً. ويبين المنحنى ارتفاعاً طفيفاً بعد عام ١٦٨٠، ربما كان إشارة إلى تحسن في ظروف الحياة. - الرسم البياني عن كتاب Jean Georglin, Venise au siècle des Lumières, 1975, p. 653، وهو يستخدم الأرقام الواردة في كتاب: James Davis, The Decline of the Venetian Nobility as a Ruling Class, 1962, p. 137.

موضع آخر. وكيف السبيل إلى شرح التركيز في العدد القليل فوق القمة ؟ ومع ذلك فإننا نجد المؤرخين يهتمون كل الاهتمام بهذه القمم الاجتماعية ويحيطونها بكل الأضواء. وهم هكذا « يسعون إلى الأسهل » على حد قول شارل كاريير (٥٧) . ولكن ليس من المؤكد أن هذا السعي يتجه نحو هذا الهدف، لأن مشكلة قلة عدد المتميزين مشكلة لا تحتمل الحلول السهلة. فكيف صمدت عبر الثورات ؟ وكيف احتفظت باحترام الجماهير العريضة التي كانت تنمو من تحتها ؟ ولماذا لم تكن هي الخاسرة خسارة كاملة أو نهائية في الصراع الذي كانت الدولة تخوضه ضد المتميزين ؟ وأغلب الظن أن ماكس ڤيبر لم يخطيء عندما رفض أن يغمض عينه عما يجري في أعماق المجتمع وشدد على أهمية « الأهلية السياسية للطبقات المهيمنة والصاعدة » (٥٨). أليست الصفوة، سواء كانت صفوة بروابط الدم أو بمستويات المال، هي العلامة المميزة للمجتمع القديم ؟

الحراك الاجتماعي

وليست الطبقات الصاعدة، والتغيرات التي تستهدف القمة، والحراك الاجتماعي - هذه المشكلات المتعلقة بالبورجوازية أو بالبورجوازيات والطبقات التي تعرف بالطبقات الوسطى، مشكلات كلاسيكية، ولكن وصفها بالكلاسيكية لا يزيدها وضوحاً. إن إعادة تكوين طبقات الصفوة ونمائها عمليات تتم بحركات وزحزحات بطيئة عادة، وبصورة خفيفة يصعب قياسها

بل يصعب ملاحظتها ملاحظة دقيقة، ناهيك عن تفسيرها التفسير القاطع. ومن رأي لورانس ستون Lawrence Stone [٥٩] أن الحركات الاقتصادية الناهضة تعجل باتجاهات الصعود الاجتماعي، وهذا محتمل. وفي هذا المعنى، وعلى نحو أكثر عمومية، يتبين هرمان كيللينبينتس Hermann Kellenbenz [٦٠] أن المدن التجارية المطلة على البحر تتقدم فيها الحياة الاقتصادية بسرعة أكبر، ويتطور فيها الحراك الاجتماعي على نحو أكثر راحة مما يحدث في المدن البعيدة عن البحر. وهنا نلتقي بالتعارض الذي يوشك أن يكون كلاسيكياً بين الموانيء الواقعة على شطآن البحر والمدن الواقعة في أعماق البلاد، ونرى أن الفروق الاجتماعية تكون في لوبيك وبريمن وهامبورج - المطلة على البحر - أقل منها في مدينة نورنبرج الرجعية. ويطالعنا مثل هذا الوضع عندما نقارن بين ميناء مارسيليا وبين مدينة بوردو. وعلى العكس نلاحظ أن الانحسار الاقتصادي يسد الأبواب أمام الترقي في مدارج المجتمع، ويدعم الوضع الاجتماعي القائم. كذلك بيتر لاسليت Peter Laslett [٦١] يرى أن الهبوط الاجتماعي ، أي الحراك الاجتماعي في الاتجاه العكسي، كان هو الغالب في انجلترة قبل الثورة الصناعية - ولا يقف لاسليت في رأيه هذا وحده، على المستوى العام[٦٢]. وإذا ما استطاع البحث أن يحيط بما يحدث على قمة كل مجتمع من اتساع وانكماش، فالأرجح أن تشير النتائج إلى أن العصرية تتمثل في تركيز الثروة والسلطة، لا في توسيع نطاقها. وتشير أرقام دقيقة إلى حد كبير عن الأوضاع في فلورنسا والبندقية وجنوة تبين أن الأسر المتميزة تنكمش عدداً على نحو مستمر استمراراً منتظماً، ومنها ما ينقرض. ونلاحظ نفس الشيء في دوقية أولدنبورج Oldenburg حيث انقرضت عائلات النبلاء التي كان عددها مائتين في العصر الوسيط، فإذا عددها يصبح ٣٠ فقط حول عام ١٦٠٠[٦٣]. هناك اتجاه بيولوجي يبدو أنه كان يحدد عدد الفئة القليلة المتربعة فوق القمة، كان يركز الميراث والسلطة في أيد قليلة، وربما تراجعت الأعداد إلى مستويات حرجة كما حدث في فلورنسا في عام ١٦٨٥ وفي البندقية في عام ١٧١٦ وعام ١٧٧٥[٦٤]. فإذا حدث هذا التراجع الشديد كان من الضروري أن تفتح الأبواب أمام أسر جديدة لتتمكن من الصعود الاجتماعي مهما كان الثمن، وكان المال هو الثمن أو كما كانوا يقولون في البندقية per denaro [٦٥] . وكلما ظهرت ظروف أحدثت تفتتاً في الطبقة المتربعة على القمة، ازدادت سرعة الحركة لملء الفراغات، وكأنما كان المجتمع يعطي نفسه الفرصة لعلاج جروحه وسد فجواته .

وربما اجتمعت ظروف جعلت من السهل ملاحظة هذه العمليات، كما حدث عندما أعاد بطرس الأكبر (١٦٧٢ - ١٧٢٥) تشكيل المجتمع الروسي. وعندنا مثل أفضل هو ما حدث في انجلترة إبان الأزمة التي نجمت عن حرب الوردتين، وسقطت فيها الرؤوس، فلما انتهت

المذابح وجد الملك هنري السابع (١٤٨٥ - ١٥٠٩) ومن بعده ابنه هنري الثامن (١٥٠٩ - ١٥٤٧) أن ما تبقى على القمة كان يتمثل في بقايا الأرستقراطية القديمة التي عاندت الملكية فاشتطت في عنادها. كانت الحرب الأهلية قد ألتهمتها، ففي عام ١٤٨٥ كان من بقي من ٥٠ لورد ٢٩ فقط. هكذا دالت دولة لوردات الحرب warlords، وتلاشت الأسر الكبيرة التي كانت تناصب آل تودور Tudors العداء، من أمثال عائلة پول Pole و ستاتفورد Stattford وكورتني Courtenay . . . عندذاك تقدم لملء الفراغ الاجتماعي على القمة أشراف من الدرجة الأدنى، وبورجوازيون ممن امتلكوا الأرض، وأناس من أصول متواضعة يكتنفها الغموض، من محاسيب الملك، انتهزوا فرصة هذا التحول الذي طرأ على ما سمي « الجيولوجيا السياسية » للتربة الإنجليزية. ولم تكن تلك الظاهرة جديدة في حد ذاتها، وإنما الجديد كان في ذلك الوقت حجمها. أياً كان الأمر فقد تربعت على القمة في عام ١٥٤٠ أرستقراطية جديدة، كانت جديدة، ولكنها كانت محترمة .

ولكن هذه الأرستقرطية بدأت قبل موت هنري الثامن، وفي الأزمنة المضطربة الهشة التي حكم فيها الملك إدوارد السادس (١٥٤٧- ١٥٥٣) والملكة ماري تودور (١٥٥٣ - ١٥٥٨)، تتصرف على مزاجها، وما لبثت أن وقفت في وجه الحكومة. فقد أفادت من الإصلاح الديني، ومن بيع ممتلكات الكنيسة والتفاتيش الملكية، ومن زيادة نشاط البرلمان في تدعيم موقفها. وإذا نحن تجاوزنا القشرة البراقة الظاهرية التي اكتسى بها عصر الملكة اليزابث الأولى (١٥٥٨- ١٦٠٣) وجدنا الأرستقراطية تدعم وضعها، وتوسع نطاق مصالحها وامتيازاتها. هل يحق لنا أن نقول أن توقف الملكية في عام ١٥٤٠ عن إقامة المباني المنيفة العديدة التي كانت علامة على حيويتها، يمكن اعتباره سمة مميزة للعصر ؟ أياً كان الأمر فلم يكن لهذا التحول علاقة بالحركة الاقتصادية، لأن الكلف بابتناء العمائر الباذخة انتقل إلى النبلاء. وهانحن أولاء نرى، عندما يقترب القرن من نهايته، مبان منيفة تنتشر في ربوع الريف الإنجليزي، لها سمات قصور الأمراء، نذكر منها لونجليات Longleat وولاتون Wollaton ووركسوب Worksop وبيرلي هاوس Burghley House وأولدنبي Oldenby [٦٦]. وواكب صعود هؤلاء النبلاء إلى السلطة المجْدُ البحري الإنجليزي، وزيادة الدخول الزراعية، والنهضة التي يسميها نيف J. U. Nef اعتماداً على أسباب لها وجاهتها الثورة الصناعية الأولى. ولم تعد الأرستقراطية في سعيها إلى زيادة ثرواتها تحتاج إلى الملكية على النحو الذي كان قائماً من قبل . وعندما حاولت الملكية في عام ١٦٤٠ أن تستعيد سلطتها المطلقة كان الوقت قد تأخر بها تأخراً مسرفاً. ونجد الأرستقراطية والبورجوازية الكبيرة تجتازان سنوات الحرب الأهلية الصعبة، وكانت البورجوازية الكبيرة تدعم الأرستقراطية من كثب، وازدهرتا جميعاً في عصر التصحيح عندما حكم الملك تشالز الثاني (١٦٦٠ - ١٦٨٥):

«ويمكننا بعد الهرج الإضافي الذي شهدته الفترة من ١٦٨٨ إلى ١٦٨٩ أن نحكم بأن الثورة الإنجليزية، التي بدأت في عام ١٦٤٠ وربما قبل ذلك من وجهة نظر أخرى، قد أكملت دورتها . . . (٦٧). كانت طبقة إنجليزية حاكمة قد استقرت في موضعها.

ومَثَلُ انجلترة، وإن امتد امتداداً واسعاً امتلأ بالتفصيلات مثلُ واضح، لا يقلل من وضوحه ما أثاره من الجدل الكثير بين المؤرخين (٦٨). ويمكننا أن نقول إن بلاد أوروبا المختلفة شهدت ما يشبه هذا الذي حدث في انجلترة، حيث كان البرجوازيون يحصلون على ألقاب النبلاء أو يزوجون بناتهم إلى نبلاء. ولكننا لكي نتتبع ذبذبات مثل هذه العملية نحتاج إلى إجراء بحوث إضافية، من منطلق مبدئي هو القبول بأن المهمة الجوهرية التي يسعى إليها كل مجتمع تتمثل في ***إعادة تكوين*** قمته، ومعنى هذا أن نضع ثقتنا، ونحن ننظر من الحاضر إلى الماضي، في مدرسة علم الاجتماع المناضلة التي تزعمها پيير بورديو Pierre Bourdieu (٦٩) : وهو أيضاً السير على نهج مؤرخين من أمثال دوباكييه Dupâquier وشوسينانوجاريه Chaussinand-Nogaret وچان نيقولا Jean Nicolas وغيرهم. والقبول بأن هناك حركات اجتماعية تلعب دوراً حاسماً مع حركات أخرى، ومفادها أن هناك هيكلاً هرمياً قائماً، ونظاماً قائماً، وأنهما يستهلكان شيئا فشيئاً إلى أن يأتي يوم يتفتتان فيه : وهنا يأتي أفراد جدد فيصعدون إلى القمة، هدفهم في تسعة أعشار الأحوال إعادة تكوين - أو يوشك أن يكون إعادة تكوين - الواقع الذي كان قائماً. وقد تبين چان نيقولا في دراسة اختصت بمنطقة الساڤوى في عصر شارل إمانويل الأول (١٥٨٠- ١٦٣٠) أن المنطقة تعرضت لمصائب لاحصر لها من طاعون وقحط ومحاصيل رديئة وحروب و «كانت تسير في طريق تتسم بالاضطراب . . . ، وهنا تحركت أرستقراطية جديدة، انطلقت من دوائر الأعمال ودوائر المشتغلين بالقانون والمشتغلين بالوظائف العامة، وتقدمت لكي تحل محل أرستقراطية النبلاء الإقطاعيين القديمة » (٧٠). وهكذا تسلل أغنياء جدد، ومتميزون جدد ليحلوا محل القدامى على القمة، بينما كانت الهزات العنيفة التي بددت بعض الامتيازات القديمة ومكنت من هذا التحول على القمة، تصيب القاعدة بأضرار بالغة وتنوء بكلكلها على الفلاحين. وهكذا فلكل شيء ثمن .

كيف نحيط بالتحول ؟

هذه الحركة الاجتماعية التي تحدثنا عنها، بسّطناها فأفرطنا في تبسيطها، وهي في الحقيقة تحدث في بطء أشد مما نتصور. ومن البديهي أنه ليس من الممكن قياس حركة اجتماعية من هذا النوع، ولكن ربما كان من الممكن حساب حد تقديدي ، إذا ما حاولنا حصر تقريبي لعدد المرشحين الجادين للحراك الاجتماعي، أي حصر العدد الأكثر ثراءً من



دار بيرلي أو بيرلي هاوس Burghley House في ستامفورد بارون Stamford Baron بمنطقة لينكولنشير Lincolnshire على نهر ويلاند Welland، وأنشأ هذه الدار وليم سيسيل بين عام ١٥٧٧ وعام ١٥٨٥، وهي واحدة من الدور القديمة النادرة التي بقيت، بطبيعة الحال بعد ترميمات وتعديلات، من بين الدور المتعددة التي بناها وليم سيسيل .

البورجوازية، وحساب النسبة بالقياس إلى النبلاء وأعيان التجارة. ولقد اعتاد المؤرخون أن يميزو على نحو تخطيطي بين : البورجوازية العالية، البورجوازية الوسطى، البورجوازية الصغيرة، ونحن نريد أن نفيد من هذا التخطيط ولا يعنينا هنا إلا الشريحة العليا التي يمكننا أن نقبل بأنها كانت أقل من ثلث العدد الكلي للبورجوازية، فإذا قيل مثلاً إن البورجوازية الفرنسية كانت في القرن الثامن عشر تمثل ٨ ٪ من السكان تقريباً، فمعنى ذلك أن البورجوازية العليا لم تكن تزيد على ٢ ٪، ومعنى ذلك أيضاً أنها كانت في حدود نسبة النبلاء قد تزيد أو قد تنقص قليلاً. وهذا التساوي بين البورجوازية العليا والنبلاء هو مجرد *افتراض*. ولكن لدينا أرقام عن البندقية، نعرف منها أن التشيتاديني cittadini وهم البورجوازية العليا، كانوا شريحة محددة من الأغنياء أو من أولي السعة من الناس، كانوا يتقدمون للعمل في الوظائف الحكومية للسينيوريا (فقد كانت الوظائف الدنيا تشترى بالمال)، بل كانوا يشغلون ابتداء من عام ١٥٨٦ مناصب عالية، كأن يكون الواحد قنصلاً في الخارج ويمارس إلى جانب هذا المنصب أعمال التجارة والصناعة، هذه الشريحة من التشيتاديني أو البورجوازية العالية كانت تساوي النبلاء nobili عدداً [٧١]. كذلك لدينا أرقام عن مدينة نورنبرج الألمانية حول عام ١٥٠٠، جاءت نتيجة لدراسة متأنية دقيقة، تدلنا على تساوي طبقة الأعيان وطبقة التجار عدداً [٧٢] .

من البديهي أن الحراك الاجتماعي يتم بين شريحة الأعيان (أو النبلاء) وبين الشريحة التي تقع دونها مباشرة وهي شريحة التجار الأغنياء. ولكن ما هي النسبة ؟

ليس من السهل قياس هذه النسبة، إلا أن يكون ذلك في بعض الحالات الخاصة. ولما لم تكن الشريحة المهيمنة على القمة تنكمش إلا على مدى طويل ، بل كانت تبقى مدة طوية على نفس المستوى، ولم يكن الصعود الاجتماعي يزيد على سد الفراغات. ويذكر هرمان كيللينبينتس [٧٣] أن هذا هو ما حدث في مدينة لوبيك في القرن السادس عشر. . كانت طبقة الأعيان التي ائتلفت من كبار التجار تعد ما بين ١٥٠ و٢٠٠ أسرة، وكانت في كل جيل تفقد خُمس أفرادها، وكان هذا الفاقد يتم تعويضه بعدد مساوٍ تقريباً من الجُدُد. فإذا قبلنا بأن الجيل يساوي عشرين سنة ، واخترنا رقم الـ ٢٠٠ أسرة على سبيل التبسيط، فمعنى ذلك أن من بين سكان المدينة البالغ عددهم ٢٥٠٠٠ نسمة كانت أسرتان فقط تتجاوزان في كل عام العتبة إلى الطبقة المهيمنة لتنضوي في جماعة أعلى منها مائة مرة. ولما كانت هذه الجماعة تنقسم في داخلها إلى درجات، كانت تتربع على الدرجة العليا فيها ١٢ أسرة هي التي تقبض على زمام الأمور في الحقيقة، فكيف يمكن أن نتخيل أن الصاعد الجديد يستطيع أن يقلب قواعد الدائرة التي يدخلها ؟ بل هو في وضع عزلة يدفعه إلى أن يسرع في السير على خطى أهل القمة . ؛ وإذا بالتقاليد والأعراف تفرض نفسها عليه ، ؛ وإذا هو يغير حياته، بل يغير زيّه ؛ بل إنه ليغير إيديولوجيته إذا دعت الضرورة .

ولما كانت الأمور كلها يكتنفها التعقيد، فربما حدث أن غيرت الطبقة المهيمنة كلها إيديولوجيتها، وعقليتها، وقبلت أو تظاهرت بقبول أفكار الصاعدين الجدد، أو أولئك الذين تقترحهم عليها البيئة الاجتماعية الاقتصادية، وأنكرت نفسها، على الأقل ظاهرياً. ويرجع السبب في هذا إلى أن الازدهار الاقتصادي الذي يحمل الصاعدين الجدد يؤثر على الجماعة القديمة. وقد نبه ألفونس دوبش [٧٤] إلى العبارات الساخرة التي تهكم بها لوسيداريوس على أولئك السادة الذين كانوا في القرن الثالث عشر لا يقدرون على الحديث في بلاط الأمير عن شيء آخر سوى سعر القمح، والجبن والبيض والخنازير اللباني، وما تدره أبقارهم من اللبن، ونتائج محاصيلهم. فهل نستنتج أن طبقة النبلاء التي يتحدث عنها قد أخذت منذ القرن الثالث عشر بعقلية البورجوازية ؟ يبدو أن الأمر كان بالفعل كذلك، وأن الأرستقراطية أخذت تسلك على نحو متزايد سبل الأعمال وتنتهج نهج المشروع. ونلاحظ أن الارستقراطية والجنتري اعتنقت فكر البورجوازية في انجلترة منذ القرن السادس عشر وشاركت علناً في الشركات المساهمة الجديدة التي بعثتها التجارة الخارجية [٧٥]. فلما بدأت هذه الحركة لم يكن من سبيل إلى وقفها، فلا غرابة في أن نجدها تزداد وتنتشر. حتى إذا وصلنا إلى القرن الثامن عشر وجدنا النبلاء في المجر وألمانيا والدنمرك وبولندة وإيطاليا قد أصبحوا يمارسون التجارة فكراً وعملاً [٧٦]. أو لننظر إلى فرنسا في عصر الملك لويس السادس عشر لنجد النبلاء قد أولعوا بالأعمال التجارية ولعاً من قبيل العشق، ويحدثنا مؤرخ مرموق عن هؤلاء النبلاء قائلاً إنهم كانو يبزون الجميع في المغامرة والمضاربة [٧٧]. وربما لم يكن في هذا القول ما يثير الدهشة، لأن النبلاء الفرنسيين شرعوا في ذلك الوقت، لا قبله، في الاندفاع إلى طريق المشروع الخاص، وكانت من قبل تضارب مضاربة جريئة في مجال آخر هو مجال «الأعمال الكبيرة» وهو مجال المالية الملكية والائتمان الذي يحقق عائد المعاش.

وخلاصة القول إن العقليات إذا كانت، على القمة المهيمنة، قد أخذت تصطبغ بالصبغة البورجوازية، كما قال الكثيرون، فلم يكن السبب في ذلك الصاعدون الجدد الذي دخلوا دائرة القمة - حتى إذا كان عدد هؤلاء الجدد قد زاد في نهاية القرن الثامن عشر عن المألوف - وإنما كان السبب في ذلك هو العصر، عصر الثورة الصناعية الذي بدأت علاماته تظهر في فرنسا. في ذلك الوقت شاركت طبقة النبلاء العالية، « نبلاء السيف، ونبلاء المناصب الملكية والأميرية » في « في كل صنوف المشروعات التجارية المربحة، سواء كانت التجارة عبر المحيط الأطلسي، إو المزارع في المستعمرات، أو المناجم » [٧٧]. وظل نبلاء الأعمال منذ ذلك الحين يشاركون في كل المشروعات التي أقامها الاقتصاد الجديد : مناجم أنزان وكارمو، مصانع الحديد في نيدربرون وكروسو، والشركات الرأسمالية الكبيرة التي أخذت تنشط

وتنتشر وتدفع التجارة البحرية إلى الأمام. فلا غرابة عندذاك أن نرى هؤلاء النبلاء الذين ظلت ثرواتهم ضخمة يغيرون فكرهم، ويغيرون أنفسهم، ويتحولون إلى البورجوازية، ويبدو عليهم كأنما كانوا ينكرون ذواتهم، فيصبحون ليبراليين، ويتوقون إلى تقييد سلطة الملك، ويمهدون السبيل إلى ثورة سلمية شبيهة بالثورة الإنجليزية في عام ١٦٨٨. ونحن نعرف أن المستقبل كان يخبيء لهم مفاجئات مريرة، ولكن لندع أمر هذا المستقبل الآن جانباً. كان الاقتصاد في السنوات التي سبقت الثورة الفرنسية عام ١٧٨٩ يتغير، وكان وهو يتغير يغيرِّ بنيات وعقليات المجتمع الفرنسي، وهكذا حدث في فرنسا ما حدث من قبل في انجلترة وفي هولندة ؛ وما حدث قبلهما في المدن التجارية الإيطالية.

تزامن الحركات الاجتماعية في أوروبا

ليس بيننا من يدهش عندما يقرأ أن الاقتصاد يؤثر تأثيراً قوياً على ارتقاء السلم الاجتماعي. أما الشيء الذي يثير دهشتنا فهو ما تبين من أن الحركات الاجتماعية، مثلها مثل الحركات الاقتصادية العادية التي تواكب مسارها أو تترجمه، تميل إلى التزامن في بقاع أوروبا قاطبة، بغض النظر عن حالات التباطؤ الواضحة من بلد إلى بلد.

فالقرن السادس عشر في عنفوانه مثلاً، لنقل بين ١٤٧٠ و ١٥٨٠، يمثل في تقديري من خلال أوروبا قاطبة فترة ارتقاء اجتماعي سريع، يوشك أن يشبه القفزة البيولوجية بما يتسم به من تلقائية. نلاحظ أن البورجوازية التي تفتقت عن التجارة وصلت من تلقاء نفسها إلى قمة الهيكل الهرمي الاجتماعي آنذاك. وأتاح النشاط الاقتصادي للتجار تكوين ثروات كبيرة، وسريعة أحياناً، وفتحت هذه الثروات لهم الأبواب على مصراعيها أمام الارتقاء الاجتماعي. فلما تغيرت الأحوال في السنوات الأخيرة من القرن وانقلب الاتجاه الذي استمر نحو قرن من الزمان، أو على الأقل أعقبته دائرة انتقالية مطولة، انغلقت المجتمعات الأوروبية من جديد أمام الحراك الاجتماعي. ونحن، عندما ننظر إلى فرنسا أو إيطاليا أو إسبانيا نخرج بانطباع يدلنا على أن قمة المجتمعات الإقطاعية، بعد أن كانت قد شهدت مرحلة من التجديد الواسع النطاق في الأشخاص، تمثل في عمليات إحلال تلقى فيها أصحابها ألقاب النبلاء، عادت فانغلقت مرة أخرى انغلاقاً صارماً إلى حد كبير، فلم يعد الباب المؤدي إلى سلم الصعود الاجتماعي مفتوحاً. والشواهد تدلنا على أن هذا حدث أيضا في بورجونديا [٧٨]، وحدث في روما [٧٩] وفي إسبانيا. وكنا قد رأينا في إسبانيا كيف كيف أسرع الريخيدوريسregidores الطامحون إلى القمة إلى شغل الفراغات التي تكونت. ونجد الصورة نفسها في نابلي «حيث صنعوا عدداً من الأنواق والأمراء، كان من الممكن صرف النظر عنهم .» [٧٩].

فالعملية إذن عملية عامة. وهي عملية مزدوجة : على مر هذا القرن الطويل انقرض جزء من النبلاء، وسرعان ما تم الإحلال، ثم عادت الأبواب فأغلقت مرة أخرى. أليس من حقنا أن ننظر بالشك إلى رأي بيير جوبير Pierre Goubert الذي شرح انكماش شريحة النبلاء في فرنسا نتيجة للمعارك المريرة التي قام بها الحلف الكاثوليكي Ligue ، رافضاً « تأثير الظروف الاقتصادية، وخاصة ما يتصل منها بالحركة الاقتصادية. . . » ؟ [٨٠] وأنا بطبيعة الحال لا أهون من أثر معارك الحلف الكاثوليكي والكوارث التي ترتبت عليها، وأرى أنها تدخل في إطار الحركة الاقتصادية المتردية التي شهدتها الفترة الأخيرة من القرن، بل أرى أنها كانت صورة من صورها. فمن الطبيعي أن تأخذ الحركة الاقتصادية المتردية أشكالاً مختلفة في المجتمعات الأوروبية المختلفة. وجدير بالتنويه أن تفسير بيير جوبير - الذي سأعود إليه - يختص بظروف فرنسا النوعية، ولا يمنع هذا أن يكون متصلاً بصعود اقتصادي لطبقة جديدة خرجت لتوها من عالم الأرباح التجارية. ومن هنا فليست الحالة حالة خاصة، بل هذه هي العملية العامة. وهذه العملية العامة عملية مزدوجة قوامها الحركة الاقتصادية والحركة الاجتماعية اللتان تتسمان بسمة الحركة الواحدة في كل البقاع في القرن السادس عشر. ونجد نفس الوضع في القرن الثامن عشر حيث يندفع الحراك الاجتماعي في اتجاه الصعود في كل بقاع أوروبا. وتأمَّلْ الكتابات الساخرة في إسبانيا. تجدْها تتهكم على النبلاء الجدد، قائلة إنهم كانوا من الكثرة بحيث لم يكن هناك نهر أو قرية أو حقل لم يشرف بلقب من ألقاب النبلاء [٨١] .

نظرية

هنري پيرين

ما زالت نظرية المؤرخ البلچيكي هنري پيرين Henri Pirenne التي تناول بها عصور التاريخ الاجتماعي للرأسمالية Les Périodes de l'histoire sociale du capitalisme [٨٢] محتفظة بقيمتها، وهي لا تأخذ بمفهوم الحركات والموجات الاقتصادية، بل تقوم على أساس آلية اجتماعية *منتظمة* تنطبق على مجال أنشطة الأفراد أو على الأحرى أنشطة العائلات.

اهتم المؤرخ البلچيكي الكبير برأسمالية الثورة الصناعية المبكرة أو ما قبل الثورة الصناعية، وتبين أن هذه الرأسمالية كانت موجودة في أوروبا منذ ما قبل عصر النهضة، ولاحظ أن العائلات المشتغلة بالتجارة لم تكن تستمر طويلاً، ربما استمرت جيلين أو ثلاثة أجيال. ثم كانت تهجر التجارة لتحتل مواقع أقل تعرضاً للمغامرة، وأكثر اتساماً بالتشريف، فكانت تشتري منصباً أو تشتري أرضاً إقطاعية، أو الاثنين جميعاً. ويخلص پيرين إلى أنه لم تكن هناك عائلات رأسمالية، بل لكل عصر رأسماليوه، فإذا انتهى وجاء عصر جديد كان للعصر الجديد رأسماليوه المختلفون عن السابقين. كان رجال المال والأعمال إذا فرغوا من

قطف ثمار الموسم الذي يرونه مواتياً يسارعون بالفرار من الميدان، وينضمون إذا استطاعوا إلى صفوف النبلاء - - ولم يكونوا يفعلون ذلك بدافع من الطموح الاجتماعي وحده، وإنما لأن العقلية التي مكنت آباءهم من النجاح في التجارة كانت تجعلهم عاجزين عن التكيف مع مشروعات الأزمان الجديدة.

وقد حظي هذا الرأي بقبول عام لأن الكثير من الوقائع دعمته. فقد درس هرمان كيللينبينتس [٨٣] المدن الألمانية في الشمال، درس العائلات المشتغلة بالتجارة، وتبين أنها عندما تفقد قدرتها الخلاقة بعد جيلين أو ثلاثة أجيال تتجه إلى حياة هادئة تعيش فيها على إيراداتها، مفضلة الأطيان التي كانت تتيح لهم الحصول على ألقاب النبلاء على العمل في التجارة. وهذا صحيح، وبخاصة بالنسبة للفترة التي درسها وهي فترة القرنين السادس عشر والسابع عشر. ولن أجادل إلا في عبارة «القدرة الخلاقة» وفي صورة صاحب المشروع التي يوحي بها كيللينبينتس .

سواء كان الأمر أمر قدرة خلاقة من هذا الشكل أو ذاك، فإننا نلاحظ أن هذه العادات، وهذه الاتجاهات الساعية إلى الانتقال من موقع إلى موقع موجودة في كل العصور. في برشلونه في القرن الخامس عشر كان أفراد أسر التجار القديمة ينتقلون يوماً ما إلى المناصب الشرفية، على الرغم من أن الميل إلى الحياة على المعاش لم يكن هو الميل الغالب في مجتمع برشلونة [٨٤]. وهناك شيء أكثر دلالة وإثارة وهو السرعة النسبية التي اختفت بها في جنوب ألمانيا « الأسماء الخلابة التي لمعت في القرن السادس عشر، أسماء آل فوجار Fugger، وآل فيلزر Welser وآل هوكستيتر Höchstetter وآل پاوماجارتنر Paumgartner وآل مانليش Manlich وآل هاوج Haug وآل هيرڤارت Herwart في أوجسبورج ؛ أو آل توخر Tucher وآل إيمهوف Imhoff في نورنبرج - - وغير هؤلاء وأولئك ! » وكأنما توارت في غيابات جب سحيق [٨٥]. ويتحدث هيكستر J. Hexter [٨٦] عما أسماه «أسطورة الطبقة المتوسطة في انجلترة إبان عصر آل تودور » فيبين أن كل مؤرخ يعتبر انتقالات بورجوازية التجار إلى مستوى النبلاء أو الچنتري بمثابة ظاهرة مميزة لعصره، يقصد للعصر الذي يتناوله بالدراسة، في حين أن هذه الظاهرة تحدث في كل العصور. ويثبت هيكستر رأيه دونما صعوبة فيما يختص بانجلترة. وإذا انتقلنا إلى فرنسا وجدنا كولبير Colbert، ومن بعده بقرن نيكار Necker، يشكوان من هروب رجال المال هروباً مستمراً نحو المواقع الهادئة، مواقع أصحاب الأطيان وأصحاب ألقاب النبلاء [٨٧] . أما في مدينة روان الفرنسية في القرن الثامن عشر، فكانت بعض عائلات التجار تختفي، إما أن ينطفيء نورها وتنقرض، أو تترك التجارة لتشغل مناصب في القضاء، كما جرى على آل لوچندر Le Gendre - وكانت عائلة لوچندر مشهورة في المنطقة بأنها أغنى عائلات التجار في أوروبا - أو عائلة

بلانتروز Planterose . . .(٨٨). وحدث الشيء نفسه في أمستردام، ويحدثنا مراقب في عام ١٧٧٨ : « إذا نحن عددنا البيوت التجارية المرموقة في المدينة وجدنا أن عدداً قليلاً جداً منها تمتلكه أسر كان أجدادها القدامى تجاراً كباراً في زمن الثورة [١٥٦٦ - ١٦٤٨]. فالبيوتات العريقة لم يعد لها وجود : أما البيوت التجارية التي تضطلع الآن بأكبر نصيب من التجارة فهي بيوت تجارية جديدة قامت وتكونت منذ وقت ليس بالبعيد. وهكذا فإن التجارة تنتقل من بيت إلى بيت، أنها تتجه بطبيعتها إلى أكثر من يشتغلون بها نشاطاً وتمكناً من الاقتصاد »(٨٩). هذه أمثلة اخترناها من بين أمثلة كثيرة أخرى. ولكن هل انتهت القضية على هذا النحو ؟

إذا كانت عمليات تلاشي البيوت التجارية تلاشياً منتظماً ترتهن باستهلاك يأتي على عقلية المشروع، فليس معنى هذا أن الحركة الاقتصادية لا تلعب دوراً على الإطلاق . وهناك ملحوظة أخرى على ما قاله هنري پيرين وهي أن النظر إلى هذه الظاهرة على اعتبار أنها تمثل في المقام الأول الجانب الاجتماعي للرأسمالية - التي لا تشكل إلا لحظة عابرة في حياة عشيرة متتالية الأجيال - يعنى أننا نخلط بين التاجر وبين الرأسمالي. وإذا كان كل تاجر كبير رأسمالياً، فليس كل رأسمالي بالضرورة تاجراً كبيراً. فمن الممكن أن يكون الرأسمالي صاحب أموال، مشتغلاً بالصناعة، ممولاً، مصرفياً، ملتزم ضرائب أو صاحب سندات حكومية . . . . وهذا التنوع في الأنشطة التي يمارسها الرأسمالي يتيح إمكانية التنقل بين المراحل الداخلية، يعني أن التاجر يستطيع أن يصبح مصرفياً، وأن يتحول المصرفي إلى ممول، ومن الممكن أن يتحول هذا أو ذاك الرأسمالي إلى رجل يعيش من عائد رأس مال - وهكذا يبقى على مر الأجيال المتعددة، ***من حيث هو رأسمالي***. ومن الملحوظ أن تجار جنوة الذين تحولوا إلى مصرفيين وممولين منذ ما قبل القرن السادس عشر، اجتازوا القرون التالية دون أن يمسهم مكروه. وينطبق الكلام نفسه على أمستردام، حيث يحدثنا شاهدنا في عام ١٧٧٨ عن تلك الأسر التي لم تعد تمارس التجارة ، وينبغي أن نعرف إلام صارت هذه الأسر، إذا لم تكن قد تحولت إلى ممارسة فروع أخرى من الأنشطة الرأسمالية، وقد علمنا أن التحولَ إلى ممارسة فروع أخرى من الأنشطة الرأسمالية شيءٌ قريب الاحتمال إذا نظرنا إلى الإطار العام الهولندي في القرن الثامن عشر. وحتى إذا انتقل رأسمال ما من مجال التجارة إلى مجال الأطيان أو المناصب، وإذا استطعنا أن نتتبع مساره فترة طويلة من خلال البناء الاجتماعي، فسنتبين أنه لم يخرج بالضرورة ***تلقائياً*** بصفة نهائية خارج الدورة الرأسمالية، فربما رجع إلى التجارة أو العمل المصرفي، إلى المشاركة في الأعمال، وإلى الاستثمار في الأصول المنقولة والثابتة ، أو أعمال الصناعة أو المناجم، أو المغامرات الغريبة أحياناً، أو الزيجات أو المهور التي تقدمها

النساء للرجال، وكلها «تحرك دورة رأس المال». ولا غرابة في أن نرى، بعد مرور قرن على إفلاس آل باردي Bardi الرهيب، كيف أن بعض الورثة المباشرين كانوا من بين المساهمين في بنك مديتشي [٩١].

وهناك مشكلة أخرى : هناك على مستوى ***مراحل الرأسمالية*** الذي يتحرك فوقه هنري بيرين، ما هو أقوى أثراً من الأسرة التجارية، هناك الجماعة التي تنتسب إليها وتغذيها وتدعمها، هكذا كانت الحال في الماضي، وهكذا هي الآن أيضاً. فإذا نحن خرجنا عن إطار الأسرة، ولم ننظر إلى أسرة آل فوجار، بل نظرنا إلى كل التجار الكبار في أوجسبورج، الذين كانوا معاصرين لآل فوجار، وإذا لم ننظر إلى ثروة آل تيليسون وآل نيكار، بل نظرنا إلى ثروة البنك البروتستانتي، تبينّا أن هناك فترات معينة تحل فيها مجموعة بعينها محل مجموعة أخرى، ووجدنا أن كل فترة من هذه الفترات أطول بكثير من جيلين أو ثلاثة أجيال، وهي الفترة المقياسية في رأي بيرين، وتبينّا أكثر من هذا أن التبديل والإحلال من شأن الحركات الطويلة المدى.

والتدليل الوحيد الذي أتيح لنا في هذا المجال، وهو على الرغم من أنه الوحيد إلا أنه عظيم القيمة، هو الذي انتهت إليه أبحاث ج. شوسينان نوجاريه التي انصبت على رجال المال في اللانجدوك [٩٢]، وكانوا في وقتٍ واحد أصحاب مشروعات، ومصرفيين، ومطقمي مراكب، وتجاراً كباراً، ورجال صناعة، وكانوا فوق هذا وذاك من رجال المالية وموظفيها. كانوا كلهم أو جلهم قد تخرجوا من قطاع التجارة بعد أن مارسوها زمناً طويلاً في حرص وحققوا النجاح المأمول. وكانوا جميعاً يأتلفون في منظومة أعمال محلية مترابطة، وعائلات متصاهرة يمسك بعضها بعضاً في ترابط وثيق. وإذا نحن تتبعناهم في مديرية من مديريات اللانجدوك، وجدنا ثلاثة تشكيلات متتابعة يلي الواحد منها الآخر، تشكيلات مختلفة في تكوينها وفيما بينها من علاقات عمل وعلاقات عائلية. وبين كل تشكيل من هذه التشكيلات والذي يليه قطع وإحلال، أي ***تجديد في الأفراد***. التشكيل الأول يمكن تبينه في الفترة بين ١٥٢٠ و١٦٠٠، وهو لا يتجاوز نقطة تحول الحركة الاقتصادية في نهاية القرن السادس عشر ؛ والتشكيل الثاني يمتد من عام ١٦٠٠ إلى عام ١٦٧٠ وإلى سنوات التحول من ١٦٦٠ إلى ١٦٨٠ ؛ والتشكيل الثالث يمتد من عام ١٦٧٠ إلى عام ١٧٨٩ أي لفترة تزيد على قرن من الزمان. هذه الدراسة تدعم في خطوطها العريضة أفكار هنري بيرين، ولكننا نرى بوضوح أنها تتناول حركات ***جماعية***، لا حياة أفراد ؛ بل إننا نلاحظ أن الحركات التي تصفها حركات تمتد زمناً طويلاً.

ويمكننا أن نقول إنه لا يمكن أن تكون هناك مراحل اجتماعية يتنقل رأس المال بينها إلا إذا كان المجتمع يقدم أشياء يمكن الاختيار بينها : الدكان، الوكالة، المنصب، الأطيان – أو



مشهد وداع في فناء بيت ريفي هولندي . لوحة من أعمال بيتر دي هوجه Pieter de Hooghe ترجع إلى عام ١٦٧٥ تقريباً .

غير ذلك. كذلك من الممكن أن ينغلق المجتمع على نفسه ويسد كل الأبواب. ولدينا حالة مذهلة ذات دلالة خاصة في هذا المجال هي حالة التجار والرأسماليين اليهود : فلم يكن أمامهم في الغرب خيار بين المال والأطيان والمناصب. وإنما كان نشاطهم محصوراً في المال. وليس علينا أن نصدق مغمضي العينين أن بنك نورسا Norsa اليهودي (٩٣) استمر قائماً لمدة ستة قرون، ولكن الدلائل تشير إلى أن بنك نورسا حقق رقماً قياسياً في طول البقاء. ويشبه اليهودَ التجارُ المصرفيون في الهند الذين فُرض عليهم بناء على طبقتهم الاجتماعية ألا يشتغلوا إلا بالمال والمال وحده. ومن هذا القبيل ما نعرفه عن التجار الأغنياء في أوزاكا باليابان، فقد فرضت على صعودهم إلى درجة النبلاء قيود بالغة الشدة. وكانت النتيجة أنهم أكبوا على ممارسة التجارة. ويدلنا كتاب أندريه ريمون André Raymond الأخير (٩٤) على أن عائلات التجار في القاهرة كانت تستمر مدة أقل من المراحل التي

تحدث عنها هنري بيرين : ويبدو أن المجتمع الإسلامي كان يستهلك رأسمالييه في سن صغيرة. ولكن هذه الحال لم تكن حال المجتمع الإسلامي وحده، بل كانت هي الحال السائدة بين التجار في المرحلة الأولى بين القرنين السادس عشر والسابع عشر في مدينة لايبتسيج الألمانية. فلم يكن الأغنياء في لايبتسيج يظلون طول عمرهم أغنياء، وكان خلفاؤهم ينجون بأنفسهم من التجارة بأسرع ما يستطيعون، فيشترون الأطيان ويلونون بها وينعمون بالحياة المطمئنة التي تتيحها لهم. ولكننا نتساءل عما إذا كان المسئول عن ذلك سبب آخر غير المجتمع، ألا وهو الاهتزازات الاقتصادية الفظيعة التي تواكب بداية كل ازدهار اقتصادي.

فرنسا :

چنتري أم نبلاء الروب ؟

يمكننا أن نقول إن تعدد شرائح المجتمع وقطاعاته يأتي في مجموعه نتيجة لطول عمر المجتمع نفسه. وليس من شك في أن المجتمع يتغير، بل إن المجتمع يمكن أن يتحول تحولاً كاملاً في قطاع من قطاعاته، لكن المجتمع يحتفظ عنيداً باختياراته وأبنيته الكبرى، ويتشبث بها، وهو يتطور، ولكنه يحتفظ بذاته بحيث يأتي التطور من نوع هويته. ومن هنا، إذا أردنا أن نسعى إلى فهم المجتمع، قلنا بدايةً إن المجتمع ما كان وما يكون وما سيكون، المجتمع يلوح لنا في صورة تراكم تم على المدى الطويل يجمع بين السمات الدائمة والتحويرات المتتابعة. ومثل المجتمع الفرنسي الراقي المتشابك المختلط في القرنين السادس عشر والسابع عشر مثلٌ يمكن أن نذكره دليلاً وبرهاناً. وهذا المثل حالة قائمة بذاتها، تشرح بذاتها مساراً خاصاً، وهو يقوم شاهداً بطريقته على مجتمعات أخرى في أوروبا. وهو يمتاز بميزة خاصة هي أن العديد من الشروح تناولته بالإيضاح ، وعاد چورچ هوبيرتGeorge Huppert ففسرهامن جديد في كتابه الممتاز « The French Gentry أي چنتري فرنسا أو النبلاء الفرنسيون »[٩٥].

يستخدم هوبرت كلمة چنتري gentry في وصف الشريحة العليا من بورجوازية فرنسية أثرت من التجارة، ولكنهم منذ جيل أو جيلين اتخذوا أماكن لهم خارج الدكان أو الوكالة، وتحرروا على أية حال من التجارة وأدرانها، واستندوا في حياة الثراء والسعة على ما تدره عليهم عائدات عقاراتهم، واتجارهم المستمر في المال، أو على ما يحصلون عليه من وراء شراء مناصب ملكية دخلت في تراث العائلات التي أخذت نفسها بالحرص والاقتصاد والمحافظة - - وكلمة چنتري كلمة مثيرة بطبيعة الحال يفزع عند سماعها كل المؤرخين المتخصصين في أحوال فرنسا في تلكم القرون. ولكن المناقشات التي أثارتها هذه الكلمة سرعان ما تبين أنها مفيدة ؛ فقد تطلبت منذ البداية شيئاً أولياً، وهو تعريف تلك الطبقة أو

الجماعة أو الفئة السائرة ببطء في طريقها نحو درجة النبلاء ونجاحها الاجتماعي التقليدي، وهي طبقة واضحة المعالم، متشابكة الأطراف، تختلف اختلافاً أساسياً عن نبلاء البلاط المحبين للأبهة، وعن نبلاء الريف الفقراء المعوزين، طبقة كانت تتطور نحو مفهومها الخاص عن النبلاء، نحو فن للحياة كان خاصاً بها. هذه الطبقة أو هذه الفئة تتطلب في مصطلح المؤرخين كلمة تطلق عليها وتعبر عن سماتها الخاصة وتميزها بسهولة عن غيرها من التشكيلات الاجتماعية التي اتصلت حلقاتها بين عصر فرانسوا الأول وبداية حكم لويس الرابع عشر. وإذا نحن لم نقبل كلمة **جينتري**، فليس من حقنا أن نستخدم بدلاً منها عبارة البورجوازية العالية متصورين أنها أدق وأنسب.

ويشبه حال كلمة **بورجوازية** حال كلمة **بورجوازي**، وهما كلمتان مستعملتان في اللغة الفرنسية منذ القرن الثاني عشر على الأقل، أما البورجوازي فكلمة كانت تعني المواطن الحضري ابن المدينة المتميز. ولكن البحث في المناطق والمدن الفرنسية بيَّن أن كلمة بورجوازي لم تنتشر إلا في أواخر القرن السادس عشر أو أواخر القرن السابع عشر؛ ومن المؤكد أن الكلمة لم تلق التعميم إلا في القرن الثامن عشر، ثم كانت الثورة الفرنسية هي التي أكدت استخدامها. أما العبارة التي كنا نجدها في المواضع التي كنا نتوقع أن نجد فيها كلمة بورجوازي فكانت تلك العبارة المألوفة، honorable homme أي الرجل المشرَّف، الرجل المحترم. والعبارة ذات دلالة يمكن استخدامها على سبيل الاختبار، حيث كانت تدل دون خطأ على الدرجة الأولى من الصعود الاجتماعي، على الخطوة الصعبة التي يخطوها الفلاح من «درجة الأرض» أي من طبقة الفلاحين فيرتفع إلى درجة ما كانوا يسمونه المهن الحرة، وكانت هذه المهن الحرة تضم المهن القضائية، وهي مهن المحامين، ووكلاء النيابة، والموثقين. وكثيراً ما كان الصاعدون إلى هذه المناصب يتعلمون متطلبات المهنة لدى زميل أكبر سناً، ولا يلتحقون بجامعة لهذا الغرض، بل كان من بين التحقوا بالجامعة من لم يدرسوا حقيقةً بل اختلفوا إلى الجامعة بصورة شكلية أو من قبيل المجاملة. وتدخل زمرة المهن المشرَّفة : مهن الأطباء والجراحين الحلاقين، ونادراً ما كان الجراحون الحلاقون قد تعلموا في الجامعة وانتسبوا رسمياً إلى أولئك الذين يحتمون بالقديس الشهيد كوزيموس راعي الجراحين الحلاقين، وأتموا من الدرس في الجامعة ما أتاح لهم لبس الروب الجامعي، وكان لبس الروب الجامعي الصفة التي يوصف بها من أتموا الدراسة في المعاهد الأكاديمية [٩٦]. أضف إليهم الصيادلة الذين كانوا في أغلب الأحيان يتناقلون المهنة «في داخل الأسرة نفسها» [٩٧]، كما كان الآخرون يفعلون. وهناك تجار يتخذون مكانهم بكل حق على مستوى الرجال المشرَّفين، على الرغم من أنهم لم يكونوا يمارسون مهناً من نوع المهن الحرة، ونعني بهم خاصةً كبار التجار négociants ، وإن لم نكن نقتصر عليهم. في شاتودان

Châteaudun كانوا على الأقل ظاهرياً بين التاجر البورجوازي وبين التاجر المحترف صاحب الدكان [٩٨].

ولكن المهنة لم تكن وحدها تصنع التشريف، فقد كان من الضروري أن يمتلك المتميز قدراً ما من الثراء، أن يكون على قدر من السعة، وأن يعيش حياة كريمة، وأن يكون قد اشترى أطياناً حول المدينة، وأن يستوفي شرطاً لابد منه وهو أن يكون له «بيت مِلْك» . والتعبير الفرنسي كما شرحه قاموس ليتريه تعبير متصل بالتراث المعماري والمقصود به إثبات الشرعية الكاملة .

هذه هي سمات الحفنة القليلة من الرجال المشرَّفين، كما يعثر عليهم المؤرخ في بقاع فرنسا كلها، حتى في المدن الصغيرة التي قد تلوح لنا قليلة الشأن، وكانت هذه الحفنة الصغيرة تبرز من فوق سواد الحرفيين وأصحاب الدكاكين، والعمال الأجراء والفلاحين في المناطق المحيطة. ومن الممكن أن نعود مع مسار الزمن من الحاضر إلى الماضي معتمدين على محفوظات الموثقين، فنرسم صورة لثروات هؤلاء المتميزين في المرحلة الأولى، وهم يختلفون اختلافاً أساسياً عن الچينتري. ولن نبدأ في رؤية من يمكن أن ينتموا إلى الچينتري إلا عندما نصعد درجة أعلى، ونصل إلى درجة «الرجال النبلاء ». وينبغي أن نوضح هنا أن «الرجل النبيل noble homme » ليس هو من الناحية القانونية « النبيل»، وإنما راجت عبارة الرجل النبيل بين الناس في الواقع الاجتماعي لتعبر عن وضعٍ تولّد عن الطموح الاجتماعي إلى صعود يرضي الغرور. حتى إذا كان الرجل النبيل يمتلك إقطاعيات، «ويعيش حياة النبلاء، أي دون أن يمارس حرفة التجارة »، فإنه لا ينتمي إلى « النبلائية الحقيقية » بل إلى « نبلائية شرفية، ناقصة، غير خالصة، كان الناس يسمونها على سبيل الاحتقار نبلائية المدينة، وكانت على الأحرى بورجوازية » [٩٩]. أما إذا وجدنا في حجة من حجج الموثقين أن « الرجل النبيل» يوصف علاوة على ذلك بأنه écuyer أي ***خيّال*** فهناك احتمال أكبر الاحتمال أن يعترف به منتمياً إلى النبلاء .

وهذا الانتماء يعبر عن واقع ***اجتماعي*** أكثر مما يعبر عن واقع قانوني، ونقصد بالواقع الاجتماعي ما كان صادراً تلقائياً عن الممارسة الجارية. ونحن نلح على التدقيق في الشروط العادية للانتقال إلى صفوف النبلاء : ونلاحظ اعتباراً من عام ١٥٢٠ بشكل أكثر وضوحاً واتساعاً أن حالات الانتقال هذه تعددت دون مشكلات. ولسنا نعني خطابات منح اللقب، التي كانت نادرة، والتي كان الملك يبيعها، أو شراء المناصب النبلائية، أو ممارسة الشياخة التي كانت تفترض أن أن يكون صاحبها من النبلاء الذين كانوا يسمونهم نبلاء الجرَس cloche. وكان عبور خط النبلائية يُثْبَتُ باستقصاء قضائي، بعد استماع عادي لأقوال الشهود الذين يقررون أن الرجل موضوع الاستقصاء « يعيش حياة نبلائية » – يعني أنه يعيش من

موارده لا من عمل يديه - وأن والديه ووالدي والديه كانوا يعيشون حياة نبلائية أيضاً على مرأى ومسمع من الناس جميعاً. - ولم تكن الانتقالات إلى صفوف النبلاء على هذا النحو تسير بسهولة إلا إذا كانت الثروة المتزايدة للمتميزين تتيح لهم الحياة على أسلوب النبلاء، وتفترض تواطؤ القضاة معهم، وكثيراً ما كان القضاة يرتبطون بهم بصلة القرابة، وتفترض ألا يكون النبلاء الموجودين بالفعل في القرن السادس عشر - كما بينّا من قبل - قد أغلقوا الدائرة أمام الجدد. وليس هناك في فرنسا آنذاك ما يدعم رأي پيتر لاسلي[١٠٠] الذي يذهب فيه إلى أن الخط الفاصل بين النبلاء وغير النبلاء كان خطأً حاسماً قاسياً كذلك الخط الفاصل بين المؤمنين والكفار، وإنما كانت بين هؤلاء وأولئك مناطق حدودية قابلة للاجتياز من نوع الأرض التي لا صاحب لها، لا من نوع الأرض المليئة بالنباتات الشوكية والأعشاب البرية التي لا يستطيع ولوجها أحد.

أما ما يزيد الأمور تعقيداً فهو أن النبلائية الجديدة لم تكن تحدوها دائماً الرغبة في الانصهار داخل صفوف النبلائية التقليدية. وإذا أصاب چورج هوپرت، وهناك ما هو أقوى من الاحتمال أن يكون على صواب، فإن « الرجال النبلاء » من المستوى الغالي لم يكونوا في صورة « النبيل البورجوازي » كما رسمها موليير في مسرحيته. وجدير بالذكر أن أول عرض لهذه المسرحية جاء في وقت متأخر هو عام ١٦٧٠، بعد سنوات طوال من ربيع القرن السادس عشر، وكان الغرض الذي سعى إليه موليير هو إرضاء نبلاء البلاط. وليس من شك في أن الأستاذ چوردان في المسرحية لم يكن من اختراع موليير، ولكنه كان يمثل بورجوازية باهتة، استبدت بها رغبة واحدة عارمة تدفعها إلى الانتماء إلى النبلائية ، كما لو كان هذا الانتماء سيمنحها « إكسير الحياة ». ومن الخطأ أن نعتبر هذه الشخصية في المسرحية الكوميدية نموذجاً لمن أوشكوا على الانضمام إلى صفوف النبلاء، أو من أصبحوا نبلاء لتوهم في القرن السادس عشر[١٠١]. ولسنا نقول إنهم لم يكونوا يتعلقون بأهداب الغرور الاجتماعي، ولكنهم هذا الغرور الاجتماعي لم يكن يدفع بهم إلى السعي إلى الانخراط في صفوف النبلاء المحاربين أرباب السيف : لم يكن لديهم أي افتتان بالأسلحة والصيد والمبارزة ؛ بل كانوا على العكس من ذلك يستهجنون أسلوب حياة هؤلاء النبلاء من أرباب السيف وكانوا يرون أنهم مجردون من الحكمة والثقافة، ولم يكونوا يتحدثون عن هذا الاستهجان شفاهة فحسب، بل كانوا يعبرون عنه كتابةً أحياناً.

وكانت البورجوازية كلها، البورجوازية العالية والبورجوازية العادية على السواء، تفكر في هذه الموضوعات نفس الأفكار. ولنستمع إلى أودار كوكو Oudard Coquault[١٠٢]، وكان بورجوازياً عادياً من أبناء مدينة ريمس، كتب في وقت متأخر نسبياً، في ٣١ أغسطس من عام ١٦٥٠، في يومياته : « هذه هي حال السادة من صغار النبلاء الذين يدعون أنهم من

جنس رفيع، وهذه هي حياتهم، وهذه هي أوضاعهم ؛ وكثير من النبلاء لا يعيشون على نحو أفضل، ولا ينفعون في شيء إلا في النهم وفي سلب الفلاحين أقواتهم. وعلى سبيل المقارنة نقول إن البورجوازيين الوجهاء في المدينة والتجار الأخيار أكثر نبلاً منهم جميعاً : لأنهم أطيب منهم طبعاً، وأحسن منهم حياةً، وأفضل منهم مثلاً، وبيوتهم وعائلاتهم أفضل انتظاماً، وكل واحد منهم يحرص قدر الطاقة على ألا يغضب الناس، وعلى أن يدفع لكل أجير أجره ؛ وهم يسمون بأنفسهم عن ارتكاب الأعمال المشينة ؛ أما غالبية أولئك الذين يمتشقون السيوف من النبلاء فيسلكون عكس هذا المسلك على خط مستقيم. وإذا عدنا إلى المقارنة قلنا إنهم يظنون أنهم كل شيء، وأن على البورجوازي أن ينظر إليهم نفس النظرة التي ينظر بها إليهم فلاحوهم . . . وما من رجل شريف يقيم لهم وزناً. هذه هي حال الدنيا الآن : لا تبحث عن الفضيلة بين النبلاء.»

كان كبار البورجوازيين الفرنسيين عندما يدخلون في عداد النبلاء يستمرون في حياتهم التي كانوا يحيونها من قبل، حياة متوازنة، عاقلة، يتنقلون بين دورهم الجميلة في المدينة وقصورهم ومغانيهم في الريف . ولم يكن لهم من أمر يفخرون به ويسعدون به إلا الثقافة الهومانية، ثقافة الإنسانيات ؛ ولم يكن لهم من ملذات إلا مكتباتهم يقضون بين جنباتها خير ما يتاح لهم من فراغ ؛ وكان الإطار الثقافي الذي يحيط بهم ويميزهم خيرَ تمييز هو شغفهم باللاتينية واليونانية والقانون والتاريخ القديم والتاريخ القومي. وهم أصل إنشاء العديد من المدارس المستقلة عن الكنيسة في المدن بل في المراكز. ولم تكن لهم من سمات تجمعهم مع النبلاء الأصليين إلا رفضهم العمل والتجارة، وحبهم للبطالة والجِدة، أي لوقت الفراغ الذي كانوا يشغلونه بالقراءة والمناقشة الذكية مع قرنائهم. وكان هذا الأسلوب من الحياة يتطلب أن يكون صاحبه من أرباب السعة، وكثيراً ما كان النبلاء الجدد على جانب من الثراء يتجاوز السعة، وكانت ثرواتهم تأتي من مصادر ثلاثة، أولاً : الأرض التي كانوا يستغلونها استغلالاً منهجياً ؛ ثانياً : الربا الذي كانوا يمارسونه ضد الفلاحين وصغار النبلاء ؛ ثالثاً : المناصب في مجال القضاء ومجال المالية وكانت هذه المناصب قد أصبحت قابلة للتنازل والتوارث حتى قبل إدخال ضريبة توريث المناصب في عام ١٦٠٤ والتي عرفت باسم paulette. لم تكن ثرواتهم في أساسها مكتسبة بل موروثة، وكانوا بطبيعة الحال يزيدونها ويوسعونها، فالمال يجلب المال، والمال يفتح أبواب النجاح في المجتمع، ويعين على ارتقاء مدارجه . ولكن نقطة البداية كانت دائماً هي هي : فقد خرجت طبقة الجينتري الفرنسية من دنيا التجارة، وكانت تحرص على إخفاء هذه الحقيقة عن الناس، وتحوطها بأستار صفيقة.



كان بيير سيجييه Pierre Séguier (١٥٨٨- ١٦٧٢) من النبلاء الجدد الذين كونوا لأنفسهم في القرن السادس عشر ثروات متينة من عائد الأطيان، والمناصب والربا (انظر الصفحات الأخيرة من هذا الباب) . وقد بلغ ما بلغه من درجات سياسية رفيعة عندما خدم الملكية دون قيد أو شرط ، فاصبح المستشار حامل ختم الملك منذ عام ١٦٣٥، وجلس مجلس القاضي الصارم في قضية فوكيه Fouquet [الذي كان ناظر الضرائب، فحسده الحساد وكادوا له وأوغروا صدر الملك لويس الرابع عشر، فقدم لمحاكمة استمرت ثلاث سنوات، انتهت بإدانته ظلماً]، ولكنه كان فيما عدا هذا محباً للثقافة. وكاننا عندما ننظر إلى اللوحة نتصور أنه اختار أن يصور بكتاب في يده، ومن خلفه مكتبته الرائعة التي وهبها دير سان جرمان دوبريه. (مجموعة فيولليه Viollet)

ولكن هذه المحاولات لم تكن تخدع الجميع. ويحدثنا پيير دي ليتوال L'Estoile في يومياته التي تناول بها السنوات من ١٥٧٤- ١٦١١ [١٠٣] حديثاً كثيراً ما تردد في ذلك الزمان ، قال إن نيقولا دي نيفڤيل، سيد ليڤروا (١٥٤٢- ١٦١٧) وكان سكرتير الدولة، أمسك بمقاليد العمل الحكومي طوال عمره تقريباً، لا يرى إلا وأمامه تلال من الأوراق، والوثائق المدونة على الرق . . . وفي يده الريشة يغمسها في المحبرة » [١٠٤] وما كان إلا حفيد تاجر أسماك، وكان جده قد اشترى في عام ١٥٠٠ ثلاث إقطاعيات، ثم اشترى بعض المناصب، وورث عن طريق الزواج إقطاعية ڤيللاروا قرب كوربي. ويذكر چورچ هوپيرت العديد من الأمثلة الشبيهة. لم يكن الناس ينخدعون بالمظاهر الجديدة. ولكن الشيء الهام هو أن المجتمع في القرن السادس عشر لم يضع عراقيل أمام الصعود الاجتماعي، بل كان يشارك فيه. وليس من الممكن أن نفهم تكوّن *طبقة* حقيقية من النبلاء الجدد، لم تندمج أو لم تندمج إلا على نحو سيء في طبقة النبلاء القائمة، واستندت على قدرتها السياسية الخاصة، وعلى شبكة علاقاتها الخاصة بها في داخل الجماعة. وكانت تلك ظاهرة غير طبيعية لن يستمر .

فقد تغيرت الصورة في القرن السابع عشر تماماً. كانت جماعة النبلاء غير الحقيقيين غير جازت حتى ذلك الحين ظروفاً صعبة قاسية : منها حركة الإصلاح الديني، والحروب الدينية، ولكنها لم تنضم لا إلى البروتستانت، ولا إلى الحلف المناهض للبروتستانت، بل ظلت *جاليكانية* [نسبة إلى الاسم القديم لفرنسا وما ارتبط به من خصوصية للكنيسة الكاثوليكية الفرنسية]، *وسياسية* تتبع طريق الوسط المعتدل الذي يتلقى السائر فيه ضربات من الجانبين ولكنه يحتفظ بالقدرة على المناورة. حتى إذا أهل هلال القرن السابع عشر في عام ١٦٠٠ حدث تطور شمل كل شيء : المناخ الاجتماعي، الاقتصاد، السياسة، الثقافة. ولم يعد من الممكن أن يصبح الإنسان نبيلاً بناء على شهادة شهود يدلون بشهادتهم أمام قاض مجامل، وإنما أصبح من الضروري أن يأتي الطالب بشجرة عائلته النبيلة وألقابها الأصيلة، وكانت البيانات تخضع لفحص صارم، بل إن النبلاء الذين حصلوا على صفة النبلاء يوماً ما أصبحوا يخضعون لفتح الملفات بقصد التثبت والتأكد. وأصبح الحراك الاجتماعي الذي يزود شريحة *الچنتري* الفرنسية بالرجال أقل طبيعية، وأقل وفرة. هل كان السبب يرجع إلى أن الاقتصاد قلت حيويته بالقياس إلى القرن السابق ؟ وهذه هي المَلَكية، بعد أن ثبتت أركانها على يد هنري الرابع وريشيليو ولويس الرابع عشر تلجأ إلى البطش، وتحرص على أن يطيعها العاملون في كنفها، وبدأت بفرض الطاعة على القضاة أنفسهم. ثم دعم الملك نبلاء اختارهم للبلاط وسمح لهم بالحياة فيه، وأتاح لهم فرص الازدهار، واتخذوا مكان الصدارة حول الملك لويس الرابع عشر الذي كني *بالملك الشمس*، أو *ملك المسرح* كما وصفه واحد من خلصائه [١٠٥]، وكان المسرح الذي يشير إليه بالرمز

يجمع كل إمكانات السلطة وتسهيلاتها في دائرة ضيقة يراها الجميع. ووقف نبلاء البلاط ضد نبلاء *الروب* من قضاة ومحامين، ووضعوا في طريقهم العراقيل، وكانت الملكية قد سلكت مع نبلاء الروب مسلكاً شبيهاً عندما أعطتهم السلطة وفرضت عليهم القيود في وقت معاً. هكذا كان أشباه النبلاء في موقف غامض على المستوى اسياسي وعلى المستوى الاجتماعي. ولنذكر في هذا المقام أيضاً أن الحركة المناهضة للبروتستانتية التي سميت الحركة المضادة للإصلاح - أو الحركة اليسوعية - كانت في جزء منها تصب جام غضبها على هذه الشريحة من أشباه النبلاء ، وعلى أفكارها وعلى مواقفها الفكرية، وكان أشباه النبلاء أساساً في جانب التنوير، وكانوا يأخذون أنفسهم بنوع من العقلانية حتى أوشكوا أن يبتدعوا صورة *علمية* للتاريخ (١٠٦). ثم جاء التحول فقلب كل هذا رأساً على عقب، وأصبح أشباه النبلاء هدف كل هجوم، هكذا هاجمهم اليسوعيون في غير هوادة . . كذلك كان دور أشباه النبلاء مختلطاً متداخلاً لا وضوح فيه، عندما تفجرت حركة الجانسينية jansénisme الدينية، والمؤامرات والتحركات العسكرية التي استهدفت سلطات الملكية والتي عرفت باسم *الفروند* la Fronde إبان الوصاية على لويس الرابع عشر. كان البرلمانيون منذ بداية عام ١٦٤٩ وحتى توقيع اتفاقية سلام روي Rueil في ١١ مارس ١٦٤٩، التي تعتبر فصلاً من فصول الفروند هم السادة الذين يمسكون بمقاليد أمور باريس في أيديهم «ولكنهم لم يجسروا على أن يفعلوا شيئاً بما تحقق لهم من سلطان » (١٠٧).

في وسط هذه الصعاب والأزمات المتوالية تحولت طبقة الجنتري شيئاً فشيئاً إلى ما سنسميه *نبلاء الروب*، أو طبقة النبلاء الثانية، وكانت طبقة النبلاء الأولى تنازع الثانية حقها، فلم يكن من سبيل إلى اندماجهما. وأصبحت الملكية تحرص على إبراز الاختلاف بين الطبقتين، وتميز الواحدة على الأخرى، وتفيد من هذا التفريق في التمكين لنفسها في الحكم. ولم يكن من قبيل المصادفة أن يظهر تعبير *نبلاء الروب* في بداية القرن السابع عشر، لا قبله، وربما كان تاريخ ظهوره هو عام ١٦٠٣ (١٠٨) اعتماداً على البحوث الحالية. وإذا كانت هذه البحوث اهتمت بالناحية اللغوية في تتبع التعبير، فليست شهادة اللغة شيئاً هيناً يصح تجاهله. هذا التعبير الجديد يعني فيما يتعلق بقطاع القضاء، أو الروب، أن مرحلة انتهت. أصبحت طبقة نبلاء الروب أكثر تحديداً، وأقل هدوءاً، وأقل رونقاً منها في القرن الماضي، ولكن وزنها ظل ثقيلاً في تأثيره على مصير فرنسا. واتخذت لنفسها، من أجل البقاء، كل الهياكل الهرمية، هياكل : السادة الإقطاعيين، ودنيا المال، وعالم الكنيسة، والهيكل الهرمي للدولة (الإدارة، الرؤساء، المحاكم، المجالس الملكية) ثم الهياكل الهرمية التي ستثبت جدواها في المستقبل، وهي الهياكل الهرمية للثقافة.

وهكذا نجد أنفسنا أمام كَمٍ متداخل متشابك، أثر عليه البطء والتثاقل، ولكنه نجح بفضل الدأب والمثابرة. والرأي عند جورج هوبيرت أن نبلاء الروب منذ أن ظهروا في القرن السادس عشر وحتى قيام الثورة الفرنسية كانوا بمثابة قلب المصيرالفرنسي، فهم الذين «خلقوا ثقافة فرنسا، وقاموا على ثرواتها، وأبدعوا الأمة، وبنوا صرح التنوير، بل أبدعوا فرنسا » نفسها. وما أكثر الأسماء اللامعة التي تخطر ببال الإنسان وتدفعه إلى أن يوافق على هذاالرأي، ولكننا، إذ نوافق، نتحفظ تحفظاً هاماً : وهو أن هذه الطبقة الخصبة التي تعبر عن صفحة من صفحات حضارة فرنسا، كانت فرنسا كلها هي التي حملتها على كتفيها، وهي التي دفعت ثمن السعة التي أتاحتها لها، وثمن الاستقرار الذي نعمت به، بل ثمن الذكاء الذي عرفت به ؛ ولكن نبلاء الروب شغلوا هذا الرأسمال المادي والثقافي لمصلحتهم ؛ فهل شغلوه أيضاً لصالح فرنسا ؟ هذا موضوع آخر .

ليس هناك بلد من بلاد أوروبا لم يعرف على نحو أو آخر هذه الصور من الانقسام أو الازدواج على قمة هيكله الهرمي، أو لم يعرف الصراعات الخفية والصريحة بين الطبقة التي وصلت بالفعل والطبقة التي تسعى إلى الوصول. ويمتاز كتاب جورج هوبيرت بأنه يبرز الخصوصية الفرنسية، والأصالة التي اتسمت بها طبقة نبلاء الروب في نشأتها وفي أدوارها السياسية. وهو بهذا يشد الانتباه على نحو مفيد نحو السمة المتفردة التي يتسم بها كل تطور اجتماعي. والتطورات الاجتماعية ترجع في البلاد المختلفة إلى أسباب متشابهة، ولكن الحلول تختلف من بلد إلى بلد آخر.

من المدن إلى الدول :

ترف وأبهة

ليست هناك إذن قواعد عامة يمكن أن نستخلصها فيما يتصل بالحراك الاجتماعي ومواقف المجتمعات حيال الهيبة المعتمدة على المال، والهيبة التي تعتمد على المولد واللقب أو قل الحسب والنسب، أو الهيبة المعتمدة على السلطة. هنا نلاحظ أن المجتمعات تختلف في العمر، وفي الهياكل الهرمية وفي أمر أهم هذا وذاك إلا وهو العقلية.

أما فيما يتصل بأوروبا فإننا يمكننا على أية حال أن نجد تمييزاً واضحاً بين عالمَيْن كبيرين : من ناحية المجتمعات الحضرية ونقصد بها مجتمعات المدن التجارية التي حققت ثراء مبكراً، مثل مدن إيطاليا والأراضي الواطئة وألمانيا، ومن ناحية ثانية المجتمعات في الدول الإقليمية الفسيحة الامتداد والتي خرجت ببطء - أو لم تخرج تماماً - من ماضي العصر الوسيط، بل ظلت تحمل سماته حتى الأمس القريب. ومنذ نحو قرن من الزمان كتب برودون يقول : « مازال الإقطاع يطبق علينا ويكتم أنفاسنا سواء في مجال الكيان العضوي الاقتصادي، أو مجال الكيان السياسي الحقيقي للدولة، أو مجال القضاء، أو التعليم العام »(١٠٩).

هناك سمات قوية تميز العالمين، تحدث عنها المتحدثون فأفاضوا، وأعادوا وكرروا. ويمكننا أن نأخذ على سبيل المثال المذكرة الفرنسية التالية التي كتبت في عام ١٧٠٢، وسنرى أنه من الممكن تنويعها عشرات التنويعات، قديمة وحديثة، ويظل المعنى واحداً : « في الدول القائمة على النظام الملكي لا يستطيع التجار أن يصعدوا إلى درجات التقدير والاعتبار التي يبلغونها في الدول الآخذة بالنظام الجمهوري حيث جرت العادة على أن يتولى الحكم التجار الكبار »(١١٠). ولكننا لا نرى أن نطيل الوقوف عند هذه الفكرة الواضحة البديهية التي لا يجد فيها إنسان ما يدهشه. إنما الشيء الذي ينبغي أن ننتبه له هو موقف الصفوة، وكيف يتغير بحسب وجودهم في في مدينة نشط فيه العمل في التجارة والمال منذ وقت طويل، أو في دولة إقليمية فسيحة، حيث يضع البلاط - كما هي الحال في انجلترة وفرنسا - المعايير التي يقيس عليها المجتمع كله، يقول قائلهم : « المدينة [باريس] تقلد البلاط كما يقلد القرد »(١١١). والمدينة التي يحكمها التجار تعيش على نحو آخر يختلف عن المدينة التي يحكمها أمير. وهذا حكيم إسباني هو لويس أورتيث Luis Ortiz ينصح ويعظ، وكان معاصراً للملك فيليب الثاني، يعبر عن هذه الفكرة بوضوح لا مواربة فيه. ولنذكر أن الوقت الذي تكلم فيه كان عام ١٥٥٨، في إسبانيا التي كانت تعاني من القلاقل ؛ كان الملك فيليب الثاني غائباً عن المملكة، يقيم في الأراضي الواطئة تربطه بالإقامة هناك ضرورات الحرب والسياسة الدولية. أما في مدينة بلدالوليد التي بقيت فترة قصيرة عاصمة لإسبانيا ، فقد كان الترف والأبهة والفراء والحرير والعطور الغالية هو القاعدة على الرغم من الصعاب التي حاقت بالناس آنذاك وغلاء المعيشة الذي وصل إلى حد المعاناة القاسية. ويذكر شاهدنا الإسباني أن الترف الذي عرفته العاصمة الإسبانية لم يكن له مثيل لا في فلورنسة ولا جنوة ولا الأراضي الواطئة، ولا في مملكة البرتغال المجاورة الحافلة بالنشاط التجاري، فلم يكن في البرتغال على حد قوله من «يلبس الحرير»(١١٢). وكانت لشبونه مدينة تجارة وتجار، وكانت هي التي تعزف النغمة التي تتردد في البرتغال كلها.

أما في الدول المدن بإيطاليا التي كان التجار قد أمسكوا بقيادها منذ وقت مبكر - ميلانو في عام ١٢٢٩، فلورنسة في عام ١٢٨٩، البندقية في عام ١٢٩٨ إن لم يكن قبل ذلك - فقد كان المال هو الأسمنت الفعال الخفي الذي يمسك النظام الاجتماعي، أو « الصمغ الشديد » كما كان عمال الطباعة الباريسيون في القرن الثامن عشر يقولون(١١٣). لم تكن طبقة التجار الكبار تحتاج لكي تحكم إلى الإغراق في الإبهار وخلب الألباب، فقد كانت تمسك بمقاليد المال في يدها، وكان هذا يكفي. وليس معنى هذا أنها كانت تجهل الترف، ولكن الترف كان يلوذ بالاختفاء. كان النبيل في البندقية يلبس روباً طويلاً أسود اللون، لم يكن يدل على رتبته العالية، واستمع إلى تشيزاري ڤيتشيليو Cesare Vecellio في



سيدات متنكرات مقنعات في البندقية. لوحة بريشة بييترو لونجي Pietro Longhi (١٧٠٢- ١٧٨٥).

تعليقاته على مجموعة الأزياء القديمة والحديثة في مختلف بقاع العالم habiti antichi et mod-emi di diverse parti del mundo، التي ألفها في نهاية القرن السادس عشر، يقول إن هذا الروب أو التوجا toga كان يلبسه أهل المدن والدكاترة والتجار وغيرهم. ويضيف قوله إن النبلاء الشباب يحبون أن يلبسوا تحت الروب الأسود ملابس حريرية رقيقة الألوان، ولكنهم يحرصون على إخفاء هذه الألوان بكل ما أوتوا من قوة » بدافع من التواضع الذي هو من السمات الخاصة بهذه الجمهورية «. إذن فلم يكن البعد عن التظاهر بالملابس بين كبار التجار في البندقية شيئاً غير مقصود. وشبيه به التخفي وراء الأقنعة الذي لم يكن قاصراً على الكرنفال والاحتفالات العامة، فقد كانت وسيلة للتخفي والتنكر تهدف إلى الذوبان في

الجماهير، وإلى عدم الإعلان عن الاسم، وإلى التمتع بالترف دون تمثيل أو تظاهر. وكانت النبيلات في البندقية يستخدمن هذه الوسيلة التنكرية لكي يذهبن إلى المقاهي وإلى الأماكن العامة المحرمة على سيدات من درجتهن. وجولدوني هو الذي قال: « ما أريح القناع! الناس كلهم تحت القناع سواسية.. وكبار رجال الدولة يستطيعون كل يوم أن يتنكروا ويتقنعوا ليطلعوا بأنفسهم على كل الأمور الكبيرة والصغيرة التي تهم الشعب... بل إن الدوج نفسه ليتقنع ويتنكر، وكثيراً ما يسير في جنبات المدينة على هذا النحو ». كانت الأبهة تقتصر في البندقية على الاحتفالات العامة التي كثيراً ما كانت عظيمة هائلة، أو على الحياة الخاصة كل الخصوصية وراء الجدران. كذلك كان النبلاء في جنوة يلبسون ثياباً تتسم بنوع من الصرامة، وكانت الاحتفالات تقام متسترة في الدور الريفية أو في داخل القصور الحضرية، ولم تكن تقام في الشوارع أو الميادين العامة. وأنا أعرف تماماً أن فلورنسة شهدت مع القرن السابع عشر ترف العربات الفاخرة، وما كان يمكن أن تشهد البندقية أو جنوة شيئاً من هذا القبيل بشوارعهما الضيقة. أما فلورنسة فقد انتهت الجمهورية فيها في عام ١٥٣٤٠ عندما عاد إليها اليساندرو ميديتشي وأسس الغرندوقية التوسكانية في عام ١٥٦٩. وحتى في ذلك العصر ومع هذا التغير، فقد كانت فلورنسة تعيش حياة متقشفة بسيطة، توشك أن تكون بورجوازية في نظر الإسباني الذي حدثنا عن انطباعته عنها. وكذلك كان الذي جعل من أمستردام آخر مدينة polis بمعنى البولِس في أوروبا هو أنها تمسكت بأهداب من بينها التواضع المتشدد الذي أخذ به الأغنياء فيها أنفسهم، وكان تواضعاً أشد مما مارسه أهل البندقية حتى « إنهم دهشوا له عن زاروا أمستردام. لم يكن من الممكن أن تميز عضو المجلس الأعلى في أمستردام عندما تراه في الطريق، فلم يكن يفترق في هيئته عن المواطنين الآخرين (١١٤).

فإذا خرج الإنسان من أمستردام أو من إحدى المدن الإيطالية ذات الثراء القديم ودخل عاصمة واحدة من الدول الحديثة أو بلاطاً أميرياً، فإنه يجد الجو قد تغير تغيراً مطلقاً. فلم يكن الناس في تلك المدن يحرصون على التواضع أو التقشف أو إخفاء الترف، بل كانت طبقة النبلاء التي تحتل الصفوف الأولى في المجتمع تنبهر بالأبهة الرائعة التي يطالعها بها الأمير. وكانت هي أيضاً تزهو بنفسها وتجد نفسها مضطرة إلى الظهور. كان الظهور الخلاب سبيل صاحبه إلى أن يمكن لنفسه أو يفرض نفسه، فهو يميز نفسه عن بقية البشر، ويعطي انطباعاً له شعائره ومراسمه بأنه من جنس آخر، وهو يقيم بينه وبين الآخرين بعداً ومسافة. وإذا رأينا الأمير رادتسيفيل Radziwill في بولندة في عصر التنوير قادراً وحده على تجييش جيش في عام ١٧٥٠ وتسليحه بالمدفعية، ثم يقوم ذات يوم بتوزيع الأنبذة بلا حساب في مدينته الصغيرة، مدينة نيفيتش Niewicz » ويبدو عليه أنه لا يحفل

بالكميات التي تسيل وتضيع في النهر الصغير »، فقد كانت تلك - كما لاحظ ف. كولا W. Kula وسيلة لإحداث انطباع قوي على المشاهدين، فقد كان النبيذ سلعة باهظة الثمن تستوردها پولندة، لكي «يوحي إلى الناس أن إمكاناته بلا حدود، ولكي ينال خضوعهم لإرادته... كان التبذير إذن عملية عقلية محسوبة في إطار بنية اجتماعية بعينها »[١١٥].
ونلتقي بأبهة باذخة من النوع نفسه في ناپلي : لنذهب إليها في زمان توماسو كامپانيللا Tommaso Campanella، المفكر الثوري صاحب القلب العامر بالتنوير، ومؤلف كتاب ***مدينة الشمس*** Città del sole الذي صدر في عام ١٦٠٢ وفيه تصوره للمدينة الفاضلة، وهنا نجد فابريتسيو كارافا Fabrizio Carafa، أمير روتشيللا الذي قيل عنه إنه كان ينفق أمواله على الطريقة الناپوليتانية، غروراً وأبهة. ففي الوقت الذي كانت فيه الرعية تموت جوعاً بمعنى الكلمة، كان السادة في ناپلي ينفقون أموالهم على « الكلاب والخيول والبهلوانات والأقمشة المذهبة والعاهرات وذلك أسوأ ما في الأمر »[١١٦]. لم يكن هؤلاء المبذرون، الذين ربما بلغ دخل الواحد منهم ١٠٠٠٠٠ جنيه إيكو في حين أن الواحد من رعاياهم لم يكن يحتكم على ثلاثة جنيهات، يبذرون بدافع المتعة فحسب، بل من أجل الإبهار : كانوا يلعبون دورهم، يصنعون ما كان كل واحد ينتظره منهم، وكان الشعب مستعداً للإعجاب بما يفعلونه، وكان في الوقت نفسهم يحسدهم، ثم يكرههم. كانت مشاهد الإبهار بالتبذير تستهدف السيطرة كما قلنا. كانت ضرورة. وكان على هؤلاء النبلاء الناپوليتانيين أن يختلفوا إلى بلاط الوالي الإسباني، وكسب وده، حتى إذا خسروا الجلد والسقط، وعادوا إلى أراضيهم خالي الوفاض. واكتسبوا الكَلَفَ بالحياة في العاصمة العظيمة، التي كانت واحدة من العواصم الأوروبية العظمى، وكانت بالضرورة تتطلب الإنفاق عن سعة. في عام ١٥٤٧ أقام آل بيزينيانو Bisignano في ناپلي قصرهم المنيف، قصر كيايا Chiaia، وتركوا بيوتهم الأولى في كالابريا، وعاشوا في القصر حياة السادة النبلاء، فأحاطوا أنفسهم ببلاط صغير سارع إليه - على حساب صاحب القصر - الندماء والفنانون والأدباء[١١٧].

كانت هذه الأبهة ***تغطي تكلفتها***، أي أنها كانت محسوبة بالعقل، ولكنها تحولت إلى الزهو والهوس، بل إلى مايشبه المرض العصابي، وهذا هو فينيلون Fénelon يؤكد أن الكاردينال ريشيليو Richelieu « لم يترك في السربون باباً أو شباكاً أو لوح زجاج إلا ووضع عليه بيارقه »[١١٨]. ولنذكر أن القرية الصغيرة التي حملت اسمه، قرية ريشيليو، والتي كان فيها « بيت إبيه، والتي كانت قائمة إلى الآن بين تور Tours ولودان Loudun » تحولت بأمر من الكاردينال ريشيليو إلى مدينة ظلت شبه خاوية على عروشها[١١٩]. والشيء بالشيء يذكر. فكأنما فعل ريشيليو تماماً ما فعله فيسپازيانو جونتساجا Vespasiano Gonzaga، الذي توفي في عام ١٥٩١، وكان من أسرة أدواق مانتوا Mantua، فقد سعى إلى أن يصبح أميراً

مستقلاً، ولم يجد شيئاً يفعله أفضل من أن يبني مدينة سابيونتيتا Sabbioneta [١٢٠] الصغيرة الرائعة، فيها قصر مترف، ومتحف للآثار، وكازينو، ومسرح - وكان المسرح شيئاً نادراً في القرن السادس عشر -، وكنيسة خططت لكي تتسع خاصة لعروض كورالية وموسيقية، وتحصينات حديثة.. كانت باختصار تضم مقومات العاصمة الحقيقية، ولكنها في مكانها القريب من نهر البو لم تلعب دوراً اقتصادياً أو إدارياً، ولم تلعب إلا دوراً عسكرياً ضئيلاً : فقد كان بها من قبل قصر حصين. وعاش فيسپازيانو جونتساجا في سابيونيتا عيشة الأمير الحقيقي، وكان له بلاطه الصغير، فلما مات هُجرت المدينة وخيم عليها النسيان. والناظر إليها اليوم يراها في وسط الريف أقرب ما تكون إلى ديكورات المسرح.

ومجمل القول إنه كانت هناك طريقتان للحياة والظهور : إما التظاهر وإما التخفي. وانظر إلى المجالات التي كان فيها المجتمع القائم على المال يتعثر في اتخاذ مكانه، ترى الترف الحريص على التظاهر يفرض نفسه على الطبقة الحاكمة التي كانت تعتمد على سياسة الإبهار بالمظاهر لأنها لم تكن قادرة على الاعتماد على المال في صمت. ومن الطبيعي أن نرى أن الإبهار المظهري يمكن أن يكون في كل مكان، فهو لا يغيب أبداً غياباً تاماً في تلك المجالات التي يتاح للناس فيها الوقت والرغبة في أن يرى الناس بعضهم بعضاً، ويقيم بعضهم بعضاً، ويقارنوا، ويحددوا مواقع الناس بناء على سمة تفصيلية أو طريقة لاتخاذ الثياب والأزياء، أو الطعام، أو للظهور أو للكلام. بل إن مدن التجارة والتجار لم تكن تقفل في وجه الإبهار المظهري أبوابها بالضبة والمفتاح، ولكنها إذا فتحت أبوابها أكثر مما ينبغي كانت تلك علامة تدل على اختلال النظام، وعلى الاضطراب الاقتصادي والاجتماعي . ولقد كانت البندقية بعد عام ١٥٥٠ غنية غنى مفرطاً يحل بينها وبين أن تقيم وضعها على حقيقته وكان قد بدأ يتأرجح، وهكذا ظلت تتحرى الترف، وتزيد نصيبها منه في إلحاح يوماً بعد يوم، وتنوع فيه، وتبسطه أمام العيون بسطاً لم تألفه في الماضي. وتوالت قوانين التقشف، وهي دائماً قوانين تدلنا على الإنفاق البازخ، وعلى أنها لم تكن تستطيع التصدي له، ولنذكر : حفلات الزفاف الخلابة، وحفلات التعميد الرائعة، واللآليء التي قيل عنها إنها لم تكن أصيلة والتي كانت النساء تتزين أو قل تتغطى بها، واعتياد النساء أن يلبسن من فوق ثيابهن أنواعاً من ثياب الرجال صنعت من الحرير. ومن هنا نفهم ما كان أهل الحل والعقد يوجهونه من تهديد ووعيد إلى « الخياطين والمطرزين والمصممين » الذين اتهموا بأنهم يعملون على الإبقاء على هذا المنكر. « ولقد كان حفل الزفاف في الأسر الغنية بلا شك كالعيد، يحتفل به الكافة.... والمذكرات التي كتبت في ذلك العصر لا تتحدث إلا عن الحفلات وألعاب البرجاس وحفلات الرقص، والزينة التي كانت تتخذ عند الاحتفال بالزواج....» مما يدل على أن مجلس السينيوريا لم يمنع هذا البذخ. كذلك ينبغي أن نتنبه إلى الانتقال في هذا المجال من الأبهة على المستوى الشخصي إلى الأبهة على المستوى العام وهي علامة لها دلالتها [١٢١].



الأمراء ينعمون بالترف والمتعة في انجلترة في القرن السادس عشر في بلاط الرينسانس : وتظهر الملكة اليزابث تراقص خليلها روبرت ديودلي، دوق ليسيستر.
(متحف الفن القومي الإنجليزي، الناشنال بورتريت جالليري)

أما انجلترة فلا ينبغي أن نتعجل ونقول إن الأمورسارت هناك على العكس، بل كانت أكثر تعقيداً. في القرن السابع عشر كان الترف يغطي كل شيء : في البلاط الملكي وفي أوساط النبلاء. ونقرأ عن هنري بيركلي Henry Berkeley، لوردجلوسيسترشير Gloucestershire، عندما ذهب في زيارة قصيرة إلى لندن صحبه ١٥٠ من الخدم »[١٢٢]. وإذا نظرنا إلى القرن الثامن عشر وبخاصة إلى فترة حكم الملك چورج الثالث الطويلة من عام ١٧٦٠ إلى عام ١٨٢٠، لا شك في أننا نجد الأغنياء وأرباب السلطة يفضلون ترف الرفاهية على بذخ

المظاهر. وهذا هو سيمون ڤورونتسوف Simon Vorontsof ، سفير الإمبراطورة الروسية كاترين الثانية [١٢٣]، الذي كان معتاداً على قواعد السلوك والمراسم المعقدة في بلاط سان بطرسبرج، يتمتع في لندن بحرية « ذلك العالم الذي يعيش فيه الإنسان على هواه وحيث لا توجد مراسم سلوك معينة في التعامل بين الناس ». ولكن هذه العبارة لا تصف لنا بوضوح نظام المجتمع الإنجليزي، فقد كان في الحقيقة مجتمعاً معقداً، ومتنوعاً، وما على الإنسان إلا أن ينعم النظر إليه حتى يتبين أوجه التنوع والتعقيد فيه. ولقد كانت طبقة النبلاء، أو على الأحرى الطبقة الأرستقراطية الإنجليزية التي وصلت إلى قمة الهيكل الهرمي الاجتماعي منذ الإصلاح الديني على وجه التقريب، كانت طبقة جديدة المولد، ولكنها اتخذت لنفسها – لأسباب عديدة، منها أسباب من قبيل المصلحة الخاصة – طابع أرستقراطية أصحاب الإقطاعيات الريفية. فالأسرة الإنجليزية الكبيرة لا يمكن أن تتكون إلا انطلاقاً من إقطاعية مترامية الأطراف، وفي قلب هذه الإقطاعية ؛ فإذا حققت النجاح تمثل هذا النجاح في صورة قصر من نوع قصور الأمراء. ومن هنا كانت هذه الأرستقراطية، كما قيل من قبل، أرستقراطية «بلوتوقراطية [يحكمها المال] وإقطاعية » في وقت واحد ؛ وكانت بدافع من إقطاعيتها تضفي على نفسها مهابة مفتعلة توشك أن تكون مسرحية. في عام ١٧٦٦ جاء إلى أبينجدون سادة جدد استقروا فيها « وأقاموا وليمة لعدة مئات من النبلاء الجنتلمن gentlemen، والملتزمين وأهل الجوار. ودقت الأجراس فبثت أعلى صليلها.» وسار موكب من الخيالة يسبقه الزمارون، فلم أسدل الليل أستاره أضاءت الزينات... [١٢٤]. ليس في هذا الصخب شيء من البورجوازية – كان هذا الصخب عن يقين ضرورياً، من الناحية الاجتماعية، على الأقل لتدعيم السلطة المحلية الأساسية للأرستقراطية. ولكن هذا الكلف بالاحتفالات لا يعني الدعة وغياب السعي إلى الأعمال وممارستها. فمنذ عصر الملكة اليزابث كانت طبقة النبلاء العالية، طبقة الپيرس peers، هي التي أقبلت على استثمار أموالها في التجارة الخارجية البعيد[١٢٥].

فإذا انتقلنا إلى هولندة وجدنا الأحوال قد سلكت مساراً مختلفاً، كان المحافظون القائمون على المدن، وربما يقابلون من يسميهم الفرنسيون « نبلاء الجرس »، هم الذين تربعوا على قمة الهيكل الهرمي، وكانوا يشكلون أرستقراطية بورجوازية.

وما كانت الأحوال في فرنسا إلا معقدة متشابكة كمثيلاتها في انجلترة ؛ فقد تطورت العاصمة – التي سيطر عليها البلاط الملكي – وتطورت المدن الكبيرة المشتغلة بالتجارة والتي كانت على وعي بقوتها المتعاظمة وبأصالتها تطوراً مختلفة. فلم يكن كبار التجار في تولوز أو في ليون أو بوردو يظهرون كلفاً بالترف إلا في حدود ضيقة. بل كانوا يجعلون الترف خالصاً لبيوتهم الحضرية الجميلة من الداخل، أو يفضلون للترف «مقارهم الريفية، التي

ابتنوا فيها البيوت البديعة، وكانت هذه المقار الريفية الغناء تحيط بالمدن، ولا تبعد عنها إلا بما لا يجاوز سفر يوم على متن الحصان »[١٢٦]. فإذا يممنا شطر باريس وجدنا رجال المال من أصحاب الثراء الهائل في القرن السابع عشر يحبون أن يقلدوا الترف الذي أحاط بهم، وأن يبالغوا فيه، وأن يستقوا أسلوب الحياة المترفة من أعلى شرائح النبلاء .

ثورات وصراعات طبقية

أما سواد البشر في المجتمع على مستوياته الأدنى فكانت تحتويه شبكة النظام القائم، فإذا هو تحرك وتقلب أكثر مما ينبغي ضاقت عيون الشبكة، واشتدت حبكتها واشتد إحكامها، أو ابتكر المبتكرون وسائل أخرى لإحكام القبضة عليه في الشبكة نفسها. وكانت مهمة الدولة تتلخص في الحفاظ على التفاوت الذي كان في رأيها عماد النظام الاجتماعي. كانت الثقافة – ومن يمثلونها – تقوم في أكثر الأحوال بالدعوة إلى الخضوع، والتهاون، والحكمة، والالتزام بإعطاء ما لقيصر لقيصر. وأفضل ما يتاح للسواد هو أن يتطور في هدوء تطوراً عضوياً ذاتياً، في داخل كيان المجتمع، في الحدود التي لا تمس التوازن العام. ولم يكن محرماً على السواد أن يصعد الواحد منهم من درجة منخفضة إلى درجة منخفضة أخرى أفضل منها ؛ بمعنى أن الحراك الاجتماعي كان موجوداً على المستويات المنخفضة، كما كان موجوداً على المستويات العالية ؛ وكان الانتقال من درجة إلى درجة في المجال المنخفض يشمل صعود الفلاح إلى درجة البقال القروي، أو صعود البقال القروي إلى درجة السيد الصغير صاحب الأملاك القليلة في القرية، وهو قد يحصل على بعض الحقوق، كأن يصبح ملتزماً يستأجر مزرعة على الطريقة الإنجليزية، وبهذا يصبح نواة للبورجوازية»[١٢٧]، أو يستطيع أن يترقى إلى درجة بورجوازية الموظفين الصغيرة ، أو درجة البورجوازية الصغيرة التي تعيش على إيراد سندات أو عقارات. في البندقية[١٢٨] كانوا يعتبرون الإنسان من سواد الشعب على أدنى درجة في الهيكل الهرمي إذا لم يكن اسمه مسجلاً في سجل جمعية كانوا يسمونها اسكؤولا Scuola ». ولكن مثل هذا الرجل كان يحل له، أو لأولاده، أن ينضم إلى اتحاد حرفي كانوا يسمونه أرتي Arte، وأن يصعد على هذا النحو درجة في الهيكل الهرمي.

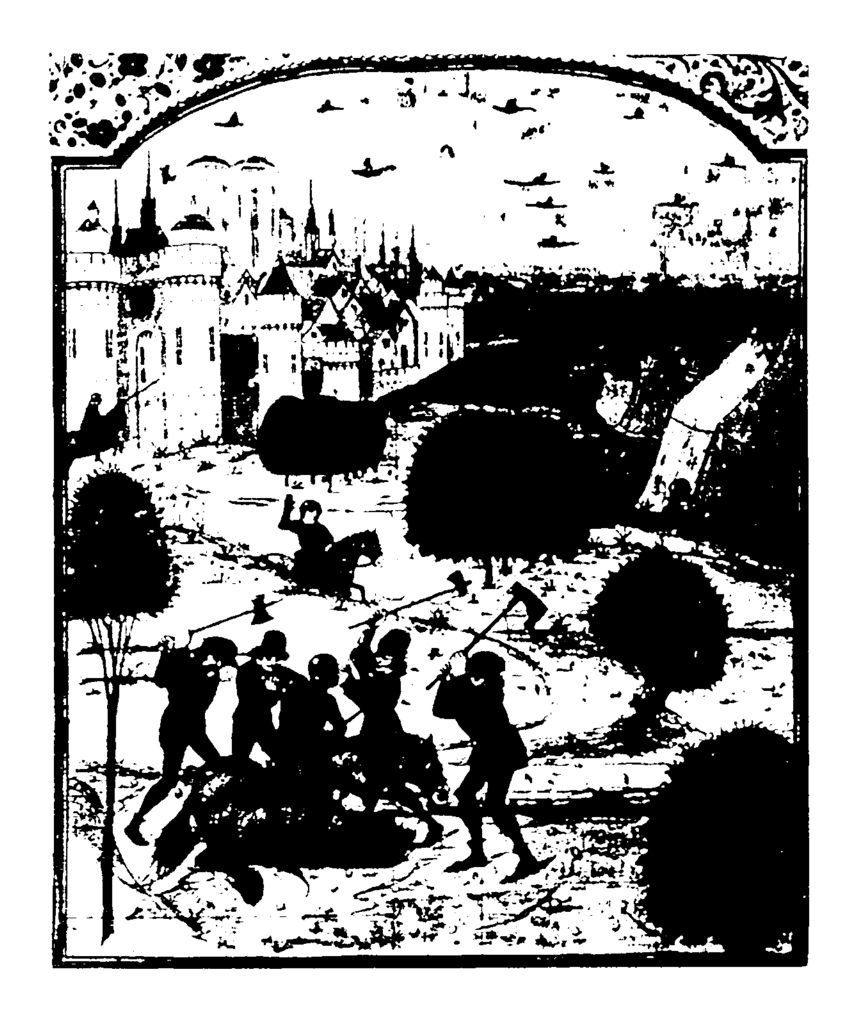
كل هذه المعارك الدرامية التي تدور حول الدرجة أو المرحلة، وكل هذه الصراعات حول «*أريد أن أكون نفسي* el ser quien soy » كما قال شخص في رواية من الروايات البيكاردية، روايات الشطار صدرت في عام ١٦٢٤ [١٢٩]، كل هذه وتلك علامات تشير إلى وعي طبقي. وهناك ألوان التمرد على النظام القائم [١٣٠] تشهد على وجوده، وهي

كثيرة كثيرة. وهذا هو إيف ماري بيرسيه Yves-Marie Bercé يعد ٥٠٠ تمرد أو شبه تمرد فلاحي في منطقة أكيتانيا في الفترة من ١٥٩٠ إلى ١٧١٥، وهناك عن الفترة من ١٣٠١ إلى ١٥٥٠ إحصاء شمل نحو مائة من المدن الألمانية يبين حدوث مائتين من المصادمات، كان أغلبها مصادمات دموية. وفي مدينة ليون شهدت الفترة من ١١٧٣ إلى ١٥٣٠، أي ٣٥٧ سنة، اضطرابات بلغت ١٢٦، أي بمعدل مصادمة كل ثلاث سنوات تقريباً. ومن الممكن أن نسمي هذه المصادمات، تمردات، اضطرابات، هوجات، صراعات طبقية، حوادث، أحداث - ولكن المهم أن بعضها كان من العنف بحيث لا تطابقه إلا كلمة **ثورة**. وعلى مستوى أوروبا، على مدى الخمسة قرون التي نتناولها في كتابنا هذا، حدثت عشرات الآلاف من هذه الأحداث، لم توصف كلها الوصف المناسب لها، ولم نستخرج من الأرشيفات كل البيانات الخاصة بها. ولا تتيح لنا البحوث التي أجريت حتى الآن إلا بعض الاستنتاجات المحدودة، نصيبها من اليقين والدقة كبير فيما يتعلق بالمصادمات الفلاحية، أما إمكانية الخطأ فكبيرة فيما يتعلق بحصر الاضطرابات العمالية التي كان تحدث أساساً في المدن.

شهد مجال البحث في الاضطرابات التي كان الفلاحون يقومون بها إنجازاً هائلاً فيما يتصل بفرنسا، يتمثل في كتاب رائع ثوري نشره بوريس پورشنيف Boris Porchnev (١٣١) ولكن من البديهي أن فرنسا ليست وحدها في هذا المجال، ولكن إنجاز المؤرخين جعل منها حالة نموذجية في الوقت الراهن. وليس هناك مجال للخطأ في استقراء الوقائع المعروفة في مجموعها : كان عالم الفلاحين لا يكف عن مناهضة كل ما يثقل كاهله : الدولة، السيد الإقطاعي، الظروف الخارجية، الموجات الاقتصاديةالسيئة، القوات العسكرية المسلحة، وكان يهب في وجه كل ما يهدده، أوعلى الأقل كل ما يمس المجتمعات القروية، التي تعتبر في رأيه ضمان حريته. وكانت هذه الأمور كلها في تصور الفلاحين شيئاً واحداً . في عام ١٥٣٠ أو نحوه أرسل واحد من السادة خنازيره إلى الغابات التابعة للقرية، فهبت قرية صغيرة في بوقية نوليزه النابوليتانية منتصرة لحقوقها في الرعي وحدها في هذه الغابات ورافضة افتئات السيد عليها، وصاح الجمع : «ليحيا للشعب ! وليمت السيد ! » (١٣٢) . وهذه هي الأحداث تتوالى على هذا النحو شاهدة على العقليات التقليدية، وعلى الظروف الخاصة لحياة الفلاحين التي استمرت حتى منتصف القرن التاسع عشر. وإذا أردنا أن نبحث، كما قال إنجومار بوج، عن شاهد على ما يمكن أن نعتبره استمرار الظاهرة «مدة طويلة»، فإننا نرى أن تكرار هذه التمردات، وتواترها، وتتابعها على وتيرة واحدة ظاهرة يقدم تاريخ الفلاحين أمثلة عديدة ممتازة عليها (١٣٣).

ونحن عندما نقرأ تاريخ الفلاحين الطويل طولاً مسرفاً قراءة أولى نكتسب انطباعاً بأن الغليان الذي جاش في صفوف الفلاحين في غير هوادة لم يتمكن من النجاح. كانت ثورة الفلاحين أشبه شيء بالبصق إلى أعلى [١٣٤] : نذكر ثورة الفلاحين في جزيرة ليل دي فرانس l'Ile-de-France [منطقة باريس وما حولها تقريباً] في عام ١٣٥٨ ؛ وتمرد العمال الإنجليز في عام ١٣٨١ ؛ وحرب الفلاحين الباورنكريج Bauernkrieg في ألمانيا في عام ١٥٢٥ ؛ وتمرد الفلاحين في قرى جيين Guyenne [إقليم فرنسي قديم حول بوردو] على ضريبة الملح في عام ١٥٤٨ ؛ وهوجة بولوتنيكوف العارمة في روسيا في مطلع القرن السابع عشر ؛ وتمرد دوسا Dosza بالمجر في عام ١٦١٤ ؛ وحرب الفلاحين الهائلة التي رجت أركان مملكة نابلي في عام ١٦٤٧ - - كل هذه الانتفاضات العارمة فشلت وكان الفشل فيها هو القاعدة. وشبيه بها الانتفاضات التي هب فيها عمال المناجم، وكانت متتابعة كحلقات السلسلة. ومجمل القول إن النظام القائم لم يكن يقبل الاضطراب الذي يقوم به الفلاحون، فقد كان هذا الاضطراب، عندما ينظر إليه في إطار السعة الهائلة لعالم الفلاحين وما يتصل به، يمكن أن يهدم بناء المجتمع والاقتصاد كله. وكأنما قام ضد الفلاح تحالف يوشك أن يكون دائماً من الدولة والنبلاء والملاك البورجوازيين، بل الكنيسة، والمدن بطبيعة الحال. ولكن النار لم تكن تنطفيء عند قمع التمرد، بل كانت تظل متقدة تحت الرماد.

ولكن الفشل الذي كانت تمنى به انتفاضات الفلاحين لم يكن فشلاً كاملاً كما كانوا يبدو للوهلة الأولى. صحيح أن الفلاح كان يُرَدُّ إلى الطاعة بوسائل العنف، ولكن ألواناً من التقدم كانت تتحقق له في أعقاب كل انتفاضة أو تمرد. فالفلاحون الفرنسيون الذين عرفوا إبان ثورتهم في عام ١٣٥٨ باسم الجاكيري أو الجاكات، جمع : جاك Les Jacques، حققوا للفلاحين حول باريس حريتهم. ويبدو أن ما حدث في هذه المنطقة الهامة، عندما خلت من السكان، ثم عندما امتلأت بالسكان من جديد، قد لا يكفي لتفسير ممارسة الحرية التي حصل عليها الفلاحون بعد انتفاضتهم، ثم تشبثوا بها وحافظوا عليها، ولكنها تعطي بعض ملامح الصورة. ولندقق النظر في حرب الفلاحين الألمانية عام ١٥٢٥، الباورنكريج، لنجد أنها لم تنته إلى هزيمة كاملة. فالفلاح الذي قام بالثورة وشارك في هذه الحرب في المنطقة الواقعة بين نهري الإلبه والراين لم يصبح مثل الفلاح في المنطقة الممتدة وراء نهر الإلبة الذي ظل عبداً للأرض ؛ بل عرف كيف يصون حرياته وحقوقه القديمة. وماذا عن انتفاضة الفلاحين في منطقة جيين الفرنسية في عام ١٥٤٨ [١٣٥] ؟ حقيقة أن التمرد سُحق، ولكن ضريبة الملح ألغيت، وكانت ضريبة الملح وسيلة توسلت بها الملكية إلى قهر الاقتصاد القروي، وفتحه عنوة على الخارج. والحديث عن الهزيمة والنصر يمكن أن يشمل ثورة ١٧٨٩، فرب قائل إن الثورة الواسعة التي عمت الأرياف الفرنسية في خريف وشتاء عام ١٧٨٩ قد فشلت



الفلاحون يهجمون على جندي تاه عن كتيبته، هو جان دي فافران Jean de Wavrin عن كتاب : Chroniques d'Angleterre, XVe siècle

من ناحية بعينها. فقد ألغت الثورة الإقطاع، وأصبح السؤال المطروح هو : من الذي يأخذ الإقطاعيات التي أصبحت من الممتلكات القومية ؟ وأياً كان الأمر فلا جدال في أن إلغاء الحقوق الإقطاعية يمثل تقدماً هائلاً.

أما فيما يتعلق بانتفاضات العمال فإن معلوماتنا عنها رديئة نظراً لأن البيانات متفرقة مبعثرة، نتيجة لأن العمالة لم تكن تجد ظروف عمل مستمرة مستقرة، ولأن الأنشطة

الصناعية كانت في تدهور مستمر. كان عالم العمال يتأرجح بين التجمع وبين التبعثر، وربما دفع به إلى مجالات للعمل غير مجالاته، بل ربما إلى أعمال أخرى، وكانت كل هذه الأمور تحرم الانتفاضة العمالية من استمرارية التضامن التي هي أساس النجاح. فعندما بدأ تطوير إنتاج المنسوجات من أنواع الكستور الفوستانيو في ليون، اقتداء بنماذج الأنوال المستخدمة في ميلانو وبيمونتو، خطا خطوات سريعة جداً، وتم تشغيل ما يصل إلى ألفين من المعلمين والعمال . ثم تدهورت الأوضاع تدريجياً، حتى انهارت في وقت كان الغلاء فيه قد اشتد. « كان العمال المشتغلون بهذا الفن لا يكسبون إلا الكفاف، فلما اشتد الغلاء لم يعودوا يستطيعون الحياة في المدينة ؛ وذهب عدد منهم إلى فوريه وبوجليه ليعملوا هناك »، ولكن شغلهم في هذه الظروف السيئة لم يكن ينتج منسوجات تحقق شهرة ما[١٣٦]. وانتقلت صناعة منسوجات الكستور الفوستانيو إلى أماكن أخرى جديدة، مارسيليا وفلاندريا. ويذكر التقرير الذي كتب في عام ١٦٩٨ والذي نقلنا عليه : « ولقد أدى انهيار هذه الصناعة إلى خسارة كبيرة عانت منها ليون، التي تحول فيها عدد من العمال إلى شحاذين لا يلوون على شيء ويعيشون عالة على الناس.» ولو كانت هناك حركة ما - وهو ما نجهله - تطالب بحقوق عمال نسيج الكستور الفوستانيو في ليون البالغ عددهم ٢٠٠٠ عامل، لانتهت من تلقاء نفسها بلا نتيجة.

وكان هناك وجه آخر من أوجه الضعف يتمثل في سوء تركيز النشاط العمالي، فقد كانت العمالة في أكثر الأحوال عندما تتجمع تكون وحدات صغيرة، حتى في داخل المدن الصناعية، فقد كان العامل - الذي لم يصل إلى درجة معلم - يحب الترحال، فإذا هو يمتطي صهوة حصانه ويتنقل في جنبات الريف والمدينة، تارة يعمل في الفلاحة ، وتارة يعمل بالأجر. وكان العالم العمالي في المدن منقسماً على نفسه في كل مكان، وكانت الاتحادات العتيقة تمسك هي الأخرى بخناقه ومعها الامتيازات الضيقة المسكينة التي كان المعلمون قد حصلوا عليها. وبدأت بشائر العمل الحر تظهر في كل مكان، ولكنها لم تكن متماسكة متآلفة في هيكل متسق، بل كان هناك على القمة معلمون لهم امتيازات نسبية، وحرفيون يشغِّلون آخرين لقاء أجر - كانوا هم يعملون عند رئيس ويشغِّلون لديهم العمال والخدم، قل عددهم أو كثر، وهكذا كانوا مقاولين من الباطن أو مقاولين من الدرجة الثانية ؛ ومن تحت هؤلاء نجد معلمين في وضع مشابه ولكنهم لا يستطيعون الاعتماد إلا على عمالة من دائرة الأسرة، عمالة عائلية ؛ ومن تحت هؤلاء عالم عريض من سواد العمال الأجراء، ومن دونهم عمال اليومية الذين لم يتعلموا شيئاً خاصاً، من قبيل الشيالين والعتالين والشغالين والأرزاقية، ومنهم السعداء الذين يشتغلون باليومية، ومنهم الأقل حظاً الذين يشتغلون بالمقطوعية.

في هذه الأوضاع من الطبيعي أن يكون تاريخ المطالبة بالحقوق والحركات العمالية تاريخاً مكوناً من سلسلة من الحلقات الصغيرة القصيرة التي لا تترابط ولا تتتابع إلا على نحو واه. إنه تاريخ يتكون من نقط متفرقة. فإذا خلصنا من ذلك إلى ما خلص إليه الكثيرون، وهو إنه لم تكن هناك عقلية طبقية على الإطلاق، فالأرجح أننا نكون بذلك مخطئين لأننا نحكم استناداً إلى وقائع متفرقة هي التي نعرفها عن كثب. والحقيقة أن العالم العمالي في مجموعه كان مزنوقاً بين الأجر الضئيل وبين خوف من بطالة تتهدده ولا يعرف لها دواء. وما كان ليعرف السبيل إلى الخلاص إلا بالالتجاء إلى العنف، ولكن العامل كان فيما مضى أعزل مثل العامل اليوم إذا حلت فترة من البطالة الحادة. ربما كان هناك عنف، غضب، حنق، كراهية.. ولكن كان هناك نجاح أو نصف نجاح يتحقق، من أمثلته نجاح عمال الورق في فرنسا عشية قيام الثورة الفرنسية (١٣٧)، ولكنه كان يتطلب شيئاً خاصاً وهو أن تسبقه عشرات المحاولات، مائة محاولة فاشلة تتوالى إلى أن يتحقق نجاح.

بضعة

أمثلة

يرجع تاريخ أول مكبس اتخذ للطباعة في ليون (١٣٨) إلى عام ١٤٧٣. في عام ١٥٢٩، عشية الإضراب الكبير الأول، وأقول الإضراب ولا أقول الغليان، كان عدد المكابس الشغالة نحو مائة، وهذا يعني أن عدد العاملين من صبية، وعمال فنيين – عمال جمع، عمال طبع، عمال تصحيح – ومعلمين نحو ألف كان أغلبهم قد قدموا إلى ليون من مناطق فرنسية أخرى، أو من خارج فرنسا من ألمانيا وإيطاليا والكانتونات السويسرية، أي أنهم كانوا من الأجانب في مدينة ليون. وكانت غالبية المطابع ورشاً صغيرة، كان المعلم يمتلك عادة مكبسين، وربما اتسع رزق المعلم فزادت المكابس التي يستخدمها في الطبع حتى تصل ستة. وكان شراء هذه المكابس وما إليها من أدوات يكلف الكثير ؛ ثم لا بد من أن يتوفر للمعلم رأس المال الجاري الذي يسدد منه الأجور، ويشتري الورق والحروف. وكثيراً ما لم يكن المعلم هو الممثل الحقيقي لرأس المال، وهذا شيء لا يدركه العمال، بل يكون المعلم بدوره في قبضة التجار، والناشرين، وربما كان هؤلاء شخصيات كبيرة، أعضاء في مجلس المدينة أو حكومتها، وكان يسمى أنذاك Consulat حرفياً : قنصلية. ومن نافلة القول أن نذكر أن السلطات كانت تقف إلى جانب الناشرين، لا إلى جانب المعلمين، وكانت، أرادت أو لم ترد، تمالىء الناشرين لما لهم من نفوذ ولأنها تعتمد عليهم. ولم يكن أمام معلمي الطباعة من سبيل إلى الحياة وزيادة الربح إلا خفض الأجور وزيادة وقت العمل، وكانوا يحتاجون في تنفيذ هذه السياسة إلى شيء ثمين لا محيص عنه، هو مساندة السلطات.

وكانت وسائل تنفيذ هذه السياسة مختلفة، منها مثلاً تغيير نظام الدفع؛ كان النظام الأول يقوم على إطعام العاملين، ورأى المعلم أن أسعار الأطعمة لا تكف عن الارتفاع، فأبعد هؤلاء النهومين عن مائدته، وأعطاهم المال نقداً وتركهم يذهبون إلى المطاعم ليأكلوا فيها. فلما أبعدهم المعلم عن مائدته اغتاظوا أشد الغيظ وأعنفه. ومن طرق التحايل التي لجأ إليها المعلمون استخدام الصبية الذين لم يكونوا يحصلون على أجور، وتكليفهم بالعمل على المكبس وهو ما كان محظوراً من الناحية المبدئية. أو كان المعلم يلجأ إلى طريقة مباشرة مكشوفة : فينوع الأجور الثابتة هابطاً بالحدود الدنيا إلى أقل مستويات ممكنة : ٨ سولات لعامل الجمع، وسولان ونصف إلى أربعة سولات للعامل غير الفني. وكان المعلم يطلب من العاملين يوميات شغل لا تنتهي، تبدأ من الساعة الثانية صباحاً، وتنتهي الساعة العاشرة مساء، مع الإدعاء بأنها تتخللها فترة أربع ساعات لتناول الطعام (من الذي يصدقه ؟)، وإلزام كل عامل بطبع ٣٠٠٠ فرخ في اليوم ! ومن السهل أن نفهم أن العمال الشباب احتجوا، وطالبوا بشروط عمل أفضل، وأنكروا على المعلم المكاسب الفاحشة التي يكسبها. وهكذا لجأوا إلى استخدام سلاح الإضراب. وكان الإضراب يعني استنكار ***الغش*** tric[١٣٠]، كان العمال يصيحون هاتفين بهذه الكلمة السحرية، ويخرجون من الورشة عندما يتبينون أن المعلم أمر الصبي بالعمل على المكبس فانطاع. وقس على هذا. ولم يكن الاضراب يقف عند هذا الحد، بل كان المضربون يضربون ***الصُفر*** jaunes الذين كانوا يسمونهم ***فورفان*** fourfants عن الإيطالية ***فورفانتي*** furfante أي أثيم مجرم ؛ وكانوا يوزعون منشورات، ويقيمون القضايا. بل لقد تجاوزوا هذه الخطوات فانصرفوا عن جماعة الطبّاعين القديمة التي كانت تضم في مطلع القرن السادس عشر المعلمين والعمال الفنيين، وأسسوا جمعية خاصة بهم، أطلقوا عليها اسم جمعية ***الجريفياران*** Grifiarins نحتاً من كلمة فرنسية قديمة معناها الأكولين النهومين، واعتمدوا في الدعاية على شخصية هزلية اخترعوها في إطار المواكب الهزلية لتي كانت مألوفة في احتفالات مدينة ليون، وكانت هذه الشخصية هي السينيور دي لا كوكي le seigneur de la Coquille أي ***السيد غلطة مطبعية***، التي انتشرت واشتهرت بين الناس وكانوا يجدونها في الاحتفالات فيعرفونها بسماتها ويحيونها. فإذا قرأنا أن هذا التمرد فشل في النهاية، ثم عاود الفشل مرة أخرى في عام ١٥٧٢، فلن ندهش دهشة تجاوز المألوف.

أما الذي يثير الدهشة فهو أن هذا الصراع الصغير كان يتسم بسمات عصرية واضحة . حقيقة أن الطباعة حرفة حديثة، رأسمالية ..تؤدي فيها نفس الأسباب إلى نفس النتائج في كل مكان، تشهد على ذلك أمثلة من باريس في نفس تواريخ ليون أعني في عام ١٥٣٩ وعام ١٥٧٢ وجينيف حول عام ١٥٧٠، والبندقية في وقت مبكر هو عام ١٥٠٤ عام

التمرد في ورشة ألدو مانوتسيو... كانت كل هذه الإضرابات والاضطرابات شديدة الأهمية [١٤٠].

مثل هذه الشهادة، ومثل هذه الأحداث المبكرة ليس فيها شيء استثنائي. فقد كان المفروض أن يظهر ***العمل*** منذ البداية ذا طبيعة مختلفة تماماً عن ***رأس المال***، وكان المفروض أن يحدث هذا مبكراً عما حدث. وانظر إلى صناعة المنسوجات التي قامت منذ وقت مبكر، على يد أناس يعطون العمل أو قل أصحاب عمل من ناحية، ومن ناحية ثانية عمال يقومون بالعمل وتراهم في تجمعات غير عادية - كانت هذه الصناعة أرضاً خصبة لهذا الوعي الجديد الذي ظهرت بشائره مبكرة، وتكرر هذا النمط الجديد بعد ذلك. حدث هذا في ليدن، تلك المدينة الصناعية القوية في القرن السابع عشر. وحدث على نحو ما في عام ١٧٢٨ في سيرام Sarum، في قلب صناعة الصوف القديمة في ويلتشير Wiltshire قرب بريستول Bristol.

ولم تكن السمة المميزة لليدن [١٤١] تنحصر في أنها كانت في القرن السابع عشر أكبر مدينة منتجة للمنسوجات الصوفية في أوروبا : كان عدد سكان ليدن حول عام ١٦٧٠ نحو ٧٠٠٠٠ نسمة، منهم ٤٥٠٠٠ عمال ؛ وفي عام ١٦٦٤ حيث حقق الإنتاج رقماً قياسياً بلغ الإنتاج ١٥٠٠٠٠ مقطع من الصوف، كانت قد أعدت لهذه الانطلاقة فاجتذبت إليها آلافاً من العمال من جنوب الأراضي الواطئة ومن شمال فرنسا ؛ وإنما كانت سمتها المميزة تتمثل في قيامها **وحده** بكل المهام المنوعة التي يتطلبها إنتاج أصناف المنسوجات الصوفية من أجواخ، وفلانيلا، وسايتا. ولا ينبغي أن نتصورها شبيهة بنورويتش، أو بفلورنسة ذات الطابع الوسيطي القديم، معتمدة اعتماداً واسعاً على النسيج أو على أعمال الغزل التي كانت المناطق الريفية المحيطة بها تقدمها إليها. فقد كانت المناطق الريفية المحيطة بليدن مناطق غنية غنى واسعاً، وكانت تصدر نتاج أراضيها إلى سوق أمستردام وكانت سوقاً تتيح الربح العريض وتستوعب كميات السلع بلا حدود. ونحن نعرف أن المناطق الريفية الفقيرة هي وحدها التي كانت تأخذ بطريقة العمل في البيوت على نطاق واسع. وهكذا اضطرت مدينة ليدن النشيطة في قلب القرن السابع عشر إلى أن تتولى كل الأعمال بنفسها، ابتداء من غسيل القطن الخام، إلى تمشيطه، إلى غزله، ثم نسجه وكبسه وصباغته وتجهيزه، ولم يكن أمامها من سبيل إلا استخدام عمالة كثيرة العدد. وكانت المشكلة الصعبة تتمثل في كيفية إسكانهم على نحو لائق : ولم يكن كل العمال يقيمون في المدن العمالية الحقيقية التي أنشئت لهم. فما أكثر أولئك الذين كانوا يتكدسون في حجرات استأجرت بالأسبوع أو بالشهر. أضف إلى ذلك أن العمالة كانت تتكون في جزء كبير منها من نساء وأطفال. ولما لم تكف العمالة، ظهرت الآلات : مكابس تعمل بقوة الخيل أو بقوة الريح،

وآلات دعت إليها الضرورة » ففرضت نفسها على الورش الكبيرة لتؤدي أعمال العصر والجندرة بأسطوانات يدور بعضها فوق بعض، وأعمال التجفيف ». وتطالعنا هذه الميكنة النسبية التي دخلت مجال صناعة *حضرية* خالصة في اللوحات المحفوظة في متحف مدينة ليدن والتي كانت فيما مضى تزين اللاكينهال Lakenhal أي قاعة الجوخ .

وكان كل هذا النشاط يخضع لإلزام واضح : بينما كانت أمستردام تصنع الأقمشة اللوكس، وهارلم تحرص على اتباع الموضة، كانت ليدن متخصصة في المنسوجات الرخيصة الثمن تستخدم لها أنواع الصوف العادية، وكانت الجهود تتركز على ضغط المصروفات. كان هناك النظام الحرفي الذي ظل باقياً، ولكنه ترك إلى جانبه أنماطاً أخرى من العمل تنمو وتتسع، منها منشآت جديدة من قبيل الورش التي ربما اتخذت أبعاد المصانع، ومنها التشغيل في البيوت وكان يمثل نوعاً من الاستغلال الذي لا يعرف الرحمة. وعلى الرغم من أن المدينة قد زاد سكانها زيادة سريعة، مقارناً بحالها في عام١٥٨٣ حيث كان عدد سكانها ١٢٠٠٠ نسمة، فإن أصحاب الأعمال الذين حقق عدد كبير منهم ثروات كبيرة لم ينشئوا بنيات خاصة برأسماليتهم، بل كان ناتج نشاط ليدن ينتهي إلى تجار أمستردام الذين كانوا يحكمون قبضتهم عليه.

كان تجميع العمال على هذا النحو من شأنه أن يشجع على التقاء *رأس المال والعمل* وعلى حدوث التصادمات بينهما. كان شعب العمال في ليدن كثير العدد كثرة هائلة يستحيل معها ألا يكون قلقاً مثيراً للاضطرابات، وكان يشجعه على هذا الاتجاه أن أصحاب الأعمال لم يكن في مقدورهم، عند الضرورة، أن يستعينوا بعمالة أكثر طاعة وأسهل قياداً يجلبونها من الأرياف. وكان العملاء الفرنسيون، ابتداء من السفير الذي كان يقيم في لاهاي، أو القنصل الذي كان يقيم في أمستردام، يسمعون ويسجلون حركات التزمر المزمنة، وكانوا يأملون في أن يجتذبوا إليهم بعض العمال يشغلونهم لتدعيم المصانع الفرنسية، وهو أمل كان يتحقق أحياناً [١٤٢]. ومجمل القول إنه إذا كانت أوروبا عرفت مدينة *صناعية* حقيقية، أي تجمعاً عمالياً حضرياً حقيقياً، فقد كان يتمثل في ليدن.

كانت الإضرابات تحدث، وكان هذا شيئاً طبيعياً. ولكننا عندما نتتبع هذه الإضرابات نجد مفاجأة ثلاثية. *أولاً* كانت الإضرابات قليلة، على ما نتبين من الحصرالدقيق الذي وضعه پوستوموس Posthumus، فقد ذكر أنها حدثت في الأعوام : ١٦١٩، ١٦٣٧، ١٦٤٤، ١٦٤٨، ١٧٠٠، ١٧٠١ ؛ *ثانياً* أنها كانت مبعثرة، فما كانت تخص إلا فئةبعينها، مثل النساجين أو الكباسين، باستثناء اضرابات عامي ١٦٤٤ و ١٧٠١ التي كانت من قبيل الحركات الجامعة ؛ *ثالثاً* أن البحوث التاريخية لم تلق عليها ما ينبغي من ضوء، ربما لعدم توفر الوثائق.



الصناعة الحضرية في ليدن : عجلات غزل الصوف. لوحة بريشة إيزاك ڤان سڤاننبورج Isaac van Swanenburgh (١٥٣٨- ١٦١٤) هي واحدة من مجموعة لوحات تصور تشغيل الصوف علقت في قاعة الجوخ بليدن. والسمة التي تتميز بها كل اللوحات هي الميكنة التي وصلت لأقصى ما تطورت إليه التقنية في العصر.

لابد لنا إذن من أن نكون على بينة من الأمور : كانت البروليتاريا العمالية في ليدن تنقسم إلى فئات وظيفية : عامل المكبس من فئة، وعامل الغزل من فئة ثانية، وعامل النسيج من فئة ثالثة، الخ. وكانت البروليتاريا العمالية تضمها جزئياً اتحادات حرفية لم تكن تتسم بالتماسك، وتضمها جزئياً إطارات من النشاط الحرفي الحر - الذي لم يكن حراً في الحقيقة وإنما كان يخضع لرقابة وثيقة. في هذه الظروف لم تنتجح البروليتاريا العمالية في أن تخلق لصالحها تضامناً يمكن أن يكون له تأثيره الخطير على أولئك الذين يوجهونها

ويستغلونها، على المعلمين أصحاب المصانع، ومن وراء هؤلاء على التجار الذين يمسكون بمقاليد اللعبة في مجموعها. وعلى الرغم من ذلك فقد كانت هناك اجتماعات منتظمة للعمال، وأنواع من الاشتراكات تغذي صناديق المعونة.

أما السمة السائدة التي اتسم بها تنظيم صناعة المنسوجات في ليدن فكان باختصار القوة الصارمة التي تمارس بها صنوف التسلط والهيمنة ؛ وكانت الرقابة والقمع والسجن والإعدام تمثل تهديداً دائماً. وكان رجال الحكومة يقفون في قوة عنيفة إلى جانب أصحاب الامتيازات. أضف إلى هذا أن أصحاب الأعمال كانوا مجتمعين فيما يشبه الكارتل الذي كان يشمل هولندة كلها، أو الأقاليم المتحدة الهولندية. كانوا يجتمعون مرة كل عامين في مجمع عام للعمل على مناهضة كل أنواع المنافسة المضرة بهم، ولتحديد الأسعار والأجور، وعند الضرورة لاتخاذ اجراءات ضد الاضطرابات الجارية أو المتوقعة. هذا التنظيم الحديث الذي أخذ به رجال الأعمال حمل پوستوموس على الاعتقاد في أن الصراع الطبقي كان على مستوى أصحاب الأعمال أكثر وعياً ونضالية منه على مستوى العمال. ولكن يبدو أن هذا الاعتقاد الذي انتهى إليه هذا المؤرخ هو من نوع الأحكام المتوهمة التي تضلل الوثائق فيها الإنسان بدلاً من أن تهديه سواء السبيل. وإذا لم يكن العمال قد خلفوا لنا الكثير من الوثائق الدالة على صراعاتهم ومشاعرهم، فليس معنى ذلك أنهم لم يفكروا في الموقف على النحو الذي لم يكن بد من التفكيرعليه. فقد كان محظوراً عليهم إنشاء أي تنظيم عمالي يهدف رسمياً إلى الدفاع عن مصالح العمال. أما الاجتماعات المنتظمة التي كانوا يعقدونها فلم يكن في مقدورهم أن يتكلموا أو يتصرفوا فيها علناً. ولكن رد فعل المعلمين أصحاب العمل يثبت أن صمت العمال لم يكن بلدة أو جهلاً أو قبولاً (١٤٣).

أما الفصل الأخير الذي نحب أن نختم به هذا العرض فهو مختلف تماماً، وهو ينصب على صناعة أكثر تواضعاً، وأكثر اتساقاً في نظامها مع معايير العصر، أي أنها كانت، على نحو ما، أكثر دلالة على العصر من الصناعة المتضخمة تضخماً فظيعاً في ليدن.

ونعني بها الصناعة التي اتصلت حلقاتها في سيرام Sarum بويلتشير Wiltshire، غير بعيد عن بريستول. ونحن الآن في عام ١٧٣٨. كانت سيرام في قلب منطقة قديمة في أعمال الصوف، تخضع لسيطرة رجال الأعمال الذين يصنعون الأقمشة الصوفية، وكانوا إلى التجار أقرب منهم إلى أرباب الصناعة، وكانوا يسمون clothiers أي القماشين. وفجأة حدثت ثورة قصيرة، قام الثوار في أثنائها بنهب وتخريب ممتلكات هؤلاء القماشين. ولم يتأخر القمع، فعلق ثلاثة من الثائرين على المشانق، وعاد النظام. ولكن هذه الحادثة لم تنته عند هذا الحد.

أول ما نلاحظه هو أن هذا الصعيد الجنوبي الغربي من انجلترة الذي حدثت فيه هوجة عام ١٧٣٨، كان الاضطراب الاجتماعي فيه شيئاً متكرراً، على الأقل بعد عام ١٧٢٠. وهنا ولدت الأغنية الشعبية المشهورة The Clothiers Delight أي *نعيم القماشين* التي احتفى بها بول مانتو Paul Mantoux في كتابه الكلاسيكي أي احتفاء[١٤٤] وأقرب الظن أن هذه الأغنية تعود في نشأتها إلى عصر جيوم دورانج Guillaume d'Orange الذي حكم من عام ١٦٨٨ إلى عام ١٧٠٢، فهي إذن أغنية أقدم من أحداث عام ١٧٣٨، كان الناس يتغنون بها لسنوات طوال في الحانات. وتصور كلمات هذه الأغنية القماشين يحكون في نجواهم عما يدبرون وينفذون، وعن المنافع التي يحققونها ويسعدون بها، والقلق الذي يعانون منه. فهم يغنون : «إننا نكنز الكنوز، ونغنم الثروات الهائلة، بأننا ننهب الفقراء نهباً، ونقمعهم... ولولا جهدهم الجهيد لما امتلأت خزائننا بالمال» ويتحدثون عن أنهم لا يجدون صعوبة في التحايل من أجل خفض الأجر الذي يدفعونه للعامل، فتارة يدعون أن النسيج به عيوب، فإذا لم تكن به عيوب، خفضوا الأجور على أية حال« مدعين أن أحوال السوق سيئة..وإذا تحسنت أحوال السوق فلن يحس العمال بها »، فالأقمشة التي ينتجونها تصدر إلى ما وراء البحار، إلى بلاد بعيدة، لا يعلمون من أمرها شيئاً. وكيف السبيل أمام هؤلاء المساكين الذين يكدون آناء الليل وأطراف النهار إلى فهم هذه الأسرار ؟ ثم إنهم لا خيار لهم إلا بين أمرين، إما العمل وإما الغياب.

وهناك واقعة صغيرة ذات دلالة : كانت هوجة عام ١٧٣٨ سبباً في ظهور كتيّبين، في عام ١٧٣٩ ثم في عام ١٧٤٠، لم يكتبهما عمال، وإنما كتبهما اثنان من دعاة التوفيق والوئام، قالا إن اضطراب الأحوال في هذه الحرفة لا سبّب له إلا منافسة البلاد الأجنبية، وبخاصة فرنسا، وذهبا إلى أنه ينبغي على أصحاب الأعمال أن يعدِّلوا مواقفهم، ويسلكوا طريق الصواب، ولكنهما انتهيا إلى أنه لا يمكن إجبارهم على الخسارة والخراب كما حدث للعديد منهم في السنوات القليلة الماضية ». ولكن الصورة كانت واضحة كل الوضوح، وكانت المواقف محددة أوضح التحديد على جانبي الخط الفاصل، وكان الخط الفاصل قائماً في موضعه، زادته الاضطرابات المتعاظمة في القرن الثامن عشر رسوخاً.

النظام المستتب
والنظام المختل

كانت هذه الاضطرابات محلية محدودة في بقاع ضيقة. كذلك كانت الاضطرابات في الماضي، في جنت عام ١٢٨٠، وفي فلورنسا عام ١٣٧٨ عندما ثار الصوّافون الذين عرفوا باسم تشومپي ciompi، اضطرابات محدودة، ولكن المدينة التي كان هذا أو ذاك الضطراب يحدث فيها كانت تعتبر وحدها عالماً مستقلاً، أي أن الثائرين كانوا يرون الهدف في متناول

أيديهم. أما شكاوى عمال الطباعة في ليون في عام ١٥٢٩ فقد شقت طريقها إلى برلمان [=محكمة] باريس. فهل يحق لنا أن نفكر أن الدولة الإقليمية بما اتسمت به من اتساع، ومن عجز ترتب على هذا الاتساع، كانت أصلاً تعزل حركات التمرد المتفرقة بعضها عن البعض الآخر، وتجعلها محدودة بل تعوقها ؟ أياً كان الأمر فقد تسبب تبعثر هذه الحركات في الزمان والمكان في زيادة صعوبة تحليل هذه المجموعات المتشابكة من الأحداث، فلا يسهل على المؤرخ إحاطتها بتفسيرات عامة لأنه لا يجد وثائق شاهدة عليها، بل يخمنها أو يتخيلها.

نقول يتخيلها لأن النظام المستتب والنظام المختل ينضويان على المشكلة نفسها، وهكذا يتسع مجال الجدل. أما النظام المستتب فهو : الدولة وقواعد المجتمع وردود الفعل الثقافية وبنيات الاقتصاد ومعها ثقل التطور العام المتشعب. ويذهب بيتر لاسليت إلى أن المجتمع الذي يسير في التطور بخطى سريعة يحتاج إلى نظام أشد صلابة من المألوف ؛ ويذهب فيركاند A. Vierkand إلى أن المجتمع الذي يتسم بالتنويع يترك للفرد مزيداً من حرية الحركة، ويشجع بالتالي المطالبة بالحقوق [١٤٥]. ولكن هذه التعميمات تثير فينا الشك . فالمجتمع الذي تمسكه قبضة قوية لا يتطور تطوراً حراً سهلاً، أما المجتمع الذي يتسم بالتنويع فهو يضيِّق على الفرد في مواضع كثيرة في وقت واحد، وقد يتبدد عائق، ولكن بقية العوائق تظل قائمة.

ومع ذلك فلا جدال في أن كل ضعف تمنى به الدولة - أياً كان سببه - يفتح الباب أمام الاضطرابات، والاضطرابات وحدها علامة تشهد على وهن سلطة الدولة. هكذا كانت في فرنسا السنوات المضطربة غاية الاضطراب ١٦٨٧- ١٦٨٩، ولا تقل عنها اضطراباً السنوات ١٦٩٦- ١٦٩٩ [١٤٦]. في عصر لويس الخامس عشر (١٧١٠- ١٧٧٤) ولويس السادس عشر(١٧٧٤- ١٧٩١) عندما بدأت « السلطة تضيع من بين يدي الحكومة» شهدت كل المدن حتى تلك التي كانت قليلة الأهمية ألواناً من التمرد والاضطرابات والدسائس. وتصدرت باريس القائمة بأكثر من ٦٠ من الاضطرابات. في ليون في عام ١٧٤٤ وعام ١٧٨٦ تفجرت حركة احتجاج عنيفة [١٤٧]. وعلينا أن نعترف بأن الإطار السياسي أو حتى الاقتصادي لا يمكن أن يعطينا إلا بداية تفسير على أحسن تقدير. والرأي عندي أن تحويل مشاعر الغضب والمعاناة الاجتماعية إلى حركة تمرد يحتاج إلى صياغة إيديولوجية، إلى لغة، إلى شعارات، إلى تعاون من مفكري ومثقفي المجتمع وهو ما لا يتحقق عادة.

كانت كل الأفكار الثورية في عصر التنوير الفرنسي على سبيل المثال منصبة على الهجوم على امتيازات طبقة المتعطلين والسادة الإقطاعيين، وكانت تدافع باسم التقدم عن الشعب النشيط بما فيه التجار وأصحاب المصانع وملاك الأرض التقدميين، ولم يكن الحديث

يدور في هذا الجدل حول امتياز رأس المال. كانت اتجاهات الفكر السياسي والاجتماعي في فرنسا في القرون من السادس عشر إلى الثامن عشر تدور حول صراع السلطة بين الملكية ونبلاء السيف وممثلي البرلمان. نقرأ عنه في ثنايا الأفكار المختلفة المتباينة المتعارضة التي كتبها باسكييه Pasquier ولوازو Loyseau وديبوس Dubos وبولانفيلييه Boulainvilliers وفونتنيل Fontenelle ومونتيسكيو Montesquieu وغيرهم من فلاسفة عصر التنوير. أما بورجوازية المال التي كانت قوة صاعدة في تلك القرون فيبدو عليهم كأنما نسوها أو غفلوا عنها. ومن الأمور العجيبة أن ملفات الشكاوى التي ترجع إلى عام ١٧٨٩ والتي تعتبر تصويراً يوشك أن يكون فوتوغرافياً لجانب من العقلية الجماعية ، تضم هجوماً واضحاً على امتيازات النبلاء، ولا تنبس ببنت شفة حيال الملَكية أو رأس المال.

كان امتياز رأس المال حقيقة واقعة، تشهد عليها وثائق الأمس إذا ما قرأناها بعقلية اليوم ، ولكنه ظل وقتاً طويلاً لا يُنظر إليه كامتياز، ولم يتغير الوضع إلا عندما قامت الثورة الصناعية. وإنما امتنع المفكرون «الثوريون» في القرن الثامن عشر عن الحديث عنه لأنهم كانوا هم أنفسهم بورجوازيين، أضف إلى هذا أن امتياز رأس المال أفاد في القرن الثامن عشر من إدانة امتيازات أخرى أحاط بها الوعي آنذاك . بدأ الهجوم ينصب على أسطورة النبلاء - التي تغنى بها كثيرون منهم المؤرخ هنري بولانفيلييه بكلام من قبيل الشطحات حول موضوع «السلطة الطبيعية» مدعياً أن النبلاء انحدروا من «الدم الجديد، الدم النقي» دم المحاربين الفرنكيين الذين سادوا البلد الذي أخضعوه - كذلك بدأ الهجوم ينصب على أسطورة المجتمع الطبقي، تركز الرفض على النظام الطبقي القائم على المولد، وامتدح النظام الطبقي القائم على المال الذي لم يعد ينظر إليه على اعتبار أنه النظام المضاد له، أو النظام المستقل المسبب للضرر ؛ وبينما استقبح ما يعيش عليه الكبار من البطالة والفراغ والسفه، استحسن العمل الذي تقوم به الطبقة النشيطة والفائدة التي يعود بها على المجتمع. وأغلب الظن أن ذلك كان هو النبع الذي اغترفت منه الرأسمالية في القرن التاسع عشر عندما وصلت إلى كمال قوتها، ما أقامت عليها يقينها الثابت وضميرها المطمئن. من هنا تولدت صورة صاحب العمل النموذجي، صانع الخير العام، ممثل الأخلاق البورجوازية الطيبة، والعمل والاقتصاد، الذي لن يلبث أن يصبح هو مانح الحضارة والرفاهية للشعوب المستعمَرة ، صورة الفضائل الاقتصادية لترك الصناعة تعمل على حريتها - دعه يعمل - وهي تنتج تلقائياً التوازن والسعادة في المجتمع. وما زالت هذه الأساطير موجودة إلى الآن على الرغم من الحقائق تناقضها يوماً بعد يوم. بل إن كارل ماركس نفسه كان في البداية يرى الرأسمالية مطابقة للتقدم الاقتصادي - وظل على هذا الرأي إلى أن جاء وقت التناقضات الداخلية.

تحت خط الصفر

إن ما يحد من الغليان الاجتماعي هو وجود طبقة تحت بروليتارية هائلة، نجدها في كل المجتمعات القديمة بما في ذلك المجتمعات الأوروبية. وكانت هذه الطبقة التحت بروليتارية تنتهي في الصين والهند إلى عبودية متوطنة تتقلب بين البؤس وبين الرأفة المهينة. ونلاحظ وجود العبيد في بلدان العالم الإسلامي، وفي روسيا، وفي جنوب إيطاليا ؛ كما نجدهم في إسبانيا والبرتغال، واتسع نطاق العبودية esclavage في العالم الجديد فيما وراء المحيط الأطلسي.

أما أوروبا في غالبيتها فكانت في مأمن من هذا الطاعون، ولكنها كانت ترضى في مناطق شاسعة بنظام عبيد الأرض servage الذي ظل عنيداً لا يتزعزع . وإذا كان الغرب محظوظاً، فلم يكن على أية حال أحس عالم بين العوالم الحرة، فقد كان الناس – باستثناء الأغنياء وأرباب السلطة – يخضعون لظروف قهرية في العمل. وربما جاز لنا أن نتساءل هل كان الفرق بين عبد الأرض في بولندة وروسيا وبين خولي المزارعة métayer في الكثير من ربوع الغرب كبيراً ؟ [١٤٨] في اسكتلندة حتي صدور قانون عام ١٧٧٥، وبخاصة صدور عهد سنة ١٧٩٩، كان عدد كبير من عمال المناجم مربوطين بعقود مدى الحياة « وكانوا مستعبدين بمعنى الكلمة » [١٤٩]. ولم تكن المجتمعات الأوروبية قط ترأف بصغار الناس، بالمعدمين، بالسوقة [١٥٠]. كانت هناك دائماً طبقة تحت بروليتارية، بلا عمل، طبقة من المتعطلين الدائمين يعيشون في المجتمع دائماً ويمثلون بالنسبة إليه لعنة قديمة، شديدة القدم.

وسارت الأمور في الغرب كما لو كان التقسيم العميق للعمل الذي استقر في القرنين الحادي عشر والثاني عشر، والذي جعل المدن في ناحية، والأرياف في ناحية أخرى، قد ترك خارج هذا التقسيم، وعلى نحو نهائي، سواداً هائلاً من المنحوسين لا عمل لهم. وكانت المسئولية تقع على عاتق المجتمع، وعلى مظالمه المعهودة، ولكنها كانت تقع أيضاً – وبصورة أكبر – على عاتق الاقتصاد الذي عجز عن أن يخلق عملاً للجميع. وكان الكثيرون من هؤلاء المتعطلين يعيشون عيشة الضنك، يجدون بين الفينة والفينة بضع ساعات من العمل، وسكناً عابراً. أما الآخرون، العجزة والمسنون، أولئك الذين ولدوا وشبوا على قارعة الطريق فلم يكن أمامهم من سبيل إلا أسوأ سبيل إلى حياة العمل النشيط. كان هؤلاء يعيشون في الجحيم، وكان هذا الجحيم على درجات، فمنهم من كانوا فقراء، ومنهم من كانوا متسولين، ومنهم من كانوا متشردين.

الفقير هو الفرد الذي يكفيه عمله لمجرد الحياة، فإذا ألم به مكروه – كأن يفقد قوته البدنية، أو يموت أحد الزوجين، أو تكثر العيال، أو يرتفع سعر الخبز فوق الطاقة، أو يشتد



متشرد هائم على وجهه في الريف الفلمنكي، *الإبن الضائع*، لوحة من رسم هيرونيموس بوش Hieronymus Bosch ترجع إلى مطلع القرن السادس عشر. (متحف بويمانس فان بوينينجن Boymans-van Beuningen في روتردام)

ابرد في الشتاء عن المألوف، أو يرفض أصحاب الأعمال تشغيله، أو تنخفض الأجور - كان من الضروري أن يجد العون حتى يتجاوز المحنة. فإذا تلقفته يد الرحمة في المدينة، نجا : فقد كان الفقراء يمثلون شريحة اجتماعية في المدينة، وكانت كل مدينة فيها شريحة فقرائها. فإذا زاد عدد الفقراء عن الحد اتخذت المدينة، كما فعلت البندقية، إجراء انتقائياً، وطردت الفقراء الذين لم يولدوا فيها، أما فقراء المدينة فزودتهم ببطاقة أو ميدالية signo di San Marco تشهد بأنهم من فقراء المدينة (١٥١).

فإذا خطا الفقير خطوة نحو البؤس تردي إلى التسول والتشرد، ومن تردى إلى هذه المستويات الدنيا عاش حياة الضنك، لا كما كان المتكلمون بأي كلام يقولون «إنهم يعيشون دون ما قلق على حساب الآخرين». وينبغي أن نشدد على التمييز الجلي الذي يصافحنا كثيراً في نصوص العصر، من ناحية الفقير - الذي قد يكون بائساً ولكنه ليس محتقراً - ومن ناحية ثانية المتسول أو المتشرد المتعطل الذي لا يحتمله الأخيار من الناس. وهذا هو أودار كوكو، تاجر ومواطن من أهل ريمس يتحدث في فبراير من عام١٦٥٢ عن عدد كبير من المعوزين ألموا بالمدينة « ليسوا من أولئك الذين يسعون على رزقهم [وهم الفقراء المعقولون الجديرون بالعون]، بل من الحقراء الذين يمدون أيديهم للسؤال، ويأكلون الخبز السبن والأعشاب وعروق الكرنب، والقواقع والكلاب والقطط ؛ ويضعون في حسائهم، بدلاً من الملح، الماء المملح الذي تنقع فيه أم الخلول » (١٥٢). إنه يميز بوضوح لا جدال فيه بين الفقير الطيب (١٥٣) وبين الفقير الخبيث الذي هو المتسول. الفقير الطيب هو الفقير المقبول، المضموم إلى المجتمع، المسجل في قوائم مكتب الفقراء، الذي له الحق في الصدقة العامة، بل قد يسمح له بأن يطلب هذه الصدقة على أبواب الكنائس في الأحياء الغنية، بعد انتهاء الصلاة، أو في الأسواق، مثل هذه المرأة الفقيرة التي ابتدعت في مدينة ليل في عام ١٧٨٨ طريقة متعففة للتسول فكانت تقدم للباعة في السوق منقداً فيه فحم متقد ليشعل مدخن الغليون غليونه. ومن هؤلاء الفقراء المتعففين من كانوا يدقون الطبول أمام بيوت المحسنين في ليل Lille ، لكي يتصدقوا عليهم (١٥٤).

والبيانات التي نستقيها من وثائق المحفوظات في المدن تدور حول الفقير الطيب، حول الشريحة الدنيا من الحياة القاسية التي يقبل المجتمع . في مدينة ليون (١٥٥) تتيح كمية ضخمة من الوثائق القياس والحساب لما كانت عليه الأحوال في القرن السادس عشر، ومنها يظهر أن هذا الحد الأدنى، أو حد الفقر أو عتبة الفقر، يقاس بناء على العلاقة بين الأجر الحقيقي وبين نفقات المعيشة، أو على وجه التحديد سعر الخبز. والقاعدة العامة هي أن : نصف الأجر اليومي الكلي ينفق على الطعام. ومعنى هذا أن نصف الأجر اليومي ينبغي أن يزيد على ثمن الخبز الذي تحتاج إليه العائلة. ولما كانت الأجورمتباينة أشد

التباين، فإننا نضع تقديرات على النحو التالي : نعتبر أجر المعلم ١٠٠، وأجر العامل الفني ٧٥، والفاعل الذي يشتغل في كل شيء ٥٠، والأجري ٢٥. وكانت الفئتان التحتيتان تمسان خط الفقر بل تنزلان عنه في أحيان ليست بالقليلة. في السنوات من ١٤٧٥ إلى ١٥٩٩ كان المعلمون والعمال الفنيون في ليون يرتفعون فوق هوة الفقر، أما الفعلة فواجهوا الصعاب من عام ١٥٢٥ إلى عام ١٥٧٤، وكانت السنوات حتى نهاية القرن من ١٥٧٥ إلى١٥٩٩سنوات ضيق عسير : فإذا نظرنا إلى الأجرية وجدناهم يعانون منذ ما قبل بداية القرن، وكانت أحوالهم تزيد سوءاً حتى وصلت إلى مستوى الكارثة منذ عام ١٥٥٠. والجدول التالي يبين بوضوح هذا المعطيات. ونجد هنا ما يؤكد تدهور سوق العمل في القرن السادس عشر الذي كان كل شيء فيه يتقدم، بما في ذلك الأسعار، ولكن هذا التقدم كان العمال كالمعتاد دائماً هم الذين يدفعون ثمنه على نطاق واسع.

في ليون : حد الفقر

(عدد السنوات التي شهدت تجاوز حد الفقر)

السنوات	عمال فنيون	فعلة	أجرية
١٤٧٥- ١٤٩٩	.	١	٥
١٥٠٠-١٥٢٤	.	.	١٢
١٥٢٥- ١٥٤٩	.	٣	١٢
١٥٥٠- ١٥٧٤	.	٤	٢٠
١٥٧٥- ١٥٩٩	١	١٧	٢٥

نقلاً عن :

Richard Gascon, "Économie et pauvreté aux XVIe et XVIIe siècles : Lyon, ville exemplaire", In : Michel MOLLAT, Études sur l'histoire de la pauvreté, II, 1974, p. 752

وكان الوصول إلى حد الفقر يعني أن يكون «الدخل اليومي المتاح مساوياً للإنفاق على الخبز. أما تجاوز حد الفقر فيعني أن يكون هذا الدخل أقل من الإنفاق على الخبز» - انظر ص ٧٤٩ من كتاب ريشار كاسكون المذكور.

أما إذا أردنا أن ننزل تحت حد الفقر هذا لنرى كيف تجري الأحوال دونه، فإن الوثائق لا تلقي الضوء على الجحيم الذي كان المتشردون والمتسولون يعيشون فيه. ونحن عندما نقرأ أن انجلترة في زمن آل ستيوارت كان ربع أو نصف السكان فيها يعيشون تحت أو قرب هذا الخط المنخفض [١٥٦]، فالإشارة هنا إلى الفقراء الذين يلقون نوعاً ما من العون. كذلك عندما نطالع أن مدينة كولونيا [١٥٧] في القرن الثامن عشر كان فيها ما بين ١٢٠٠٠ و٢٠٠٠٠ من البائسين من مجموع السكان البالغ عددهم ٥٠٠٠٠ نسمة، أو أن البائسين كانوا يشكلون ٣٠ ٪ من سكان مدينة كراكاو [١٥٨] ؛ ونحن نقرأ عن مدينة ليل حول عام ١٧٤٠ أن « أكثر من ٢٠٠٠٠ من الناس فيها كانوا يتلقون عوناً دائماً من الصندوق العام لرعاية الفقراء ومن الصدقات الكنسية، وأن سجلات الضرائب تبين أن نصف أرباب العائلات كانوا يعفون من الضرائب بسبب الفقر » [١٥٩]. والمعلومات التي تتناول البنادر الصغيرة مثل فوسيني Faucigny تدل على أن الوضع فيها كان على نفس النحو [١٦٠]. وكل هذه البيانات تدور حول فقراء المدن والأرياف أو « فقراء الحقول » كما كانوا يقولون [١٦١].

أما إذا أردنا أن نعرف شيئاً عن المتسولين والمتشردين، فهذا موضوع آخر، مناظرهم مختلفة، نلتقي بهم في : زرافات، وجموع، ومواكب، ومسارات، وربما هجرات جماعية « تسلك الطرق الزراعية الكبيرة في الأرياف والشوارع في المدن والبنادر »، «متسولون نبذهم الجوع والعري من حيث كانوا »، كما يقول ڤوبان Vauban [١٦٢]. وربما تورطوا في مشاجرات أو صرخوا بالتهديدات، أو أشعلوا الحرائق من حين لآخر، أو ارتكبوا الموبقات والجرائم. وكانت المدن تخشى هؤلاء الزوار المجوجين. وما كانت تحس بهم حتى تطاردهم، ولكنهم كانوا إذا أخرجوا من باب، تسللوا من باب آخر، [١٦٣] بأسمالهم البالية وحشراتهم المقيتة.

فيما مضى من الزمان كان السائل الذي يدق باب الغني أشبه شيء بالرسول الذي بعثت به العناية الإلهية، أو ربما كان هو المسيح قد تشكل على هيئته. ولكن هذا الإحساس بالاحترام والرأفة تلاشى شيئاً فشيئاً. وما لبث المحروم المهضوم أن اتخذ صورة الكسول الخطير المقيت في مجتمع أفزعته الموجة المتعاظمة من البائسين. وتعددت الإجراءات ضد التسول العلني [١٦٤] وضد التشرد الذي اعتبر في نهاية المطاف جنحة في حد ذاته. فإذا قُبض على المتشرد، جُلد، وتولى الجلاد ضربه [١٦٥]، وكانوا يحلقون رأسه، ويصمونه بالحديد المتأجج، ويحذرونه من العودة إلى ارتكاب هذا الإثم ويتوعدونه بالتعليق على المشنقة دون محاكمة، أو بالتجديف على السفن الجاليرية – وكانوا بالفعل ينفذون التهديد والوعيد فعلاً [١٦٦]. وكانت السلطات تقوم من حين لآخر بعمليات جمع مباغتة، تلم فيها المتسولين الأصحاء وتحضهم على العمل، وكانوا يفتحون لهم الورش، أو يشغلونهم كرهاً – وهو

الأغلب – في تطهير قنوات المجاري، وترميم أسوار المدينة أو ينقلونهم إلى المستعمرات(١٦٧). وانظر إلى البرلمان الإنجليزي كيف أصدر في عام ١٥٤٧ مرسوماً يعتبر المتشردين عبيداً، لا أقل ولا أكثر (١٦٨). ولكن المرسوم ألغي بعد عامين لأنهم لم يستطيعوا التصرف في هؤلاء العبيد، وتقرير من الذي يملكهم الدولة أم الأفراد، ومن الذي يتولى إرغامهم على العمل ! أياً كان الأمر فقد كانت الفكرة مطروحة. وهذا هو أوجييه جيسلان دي بوسبيكOgier Ghislain de Busbecq – ولد في عام ١٥٢٢ وتوفي في عام ١٥٧٢ – وكان مفكراً هومانياً لطيفاً، عمل مبعوثاً لشارلكان لدى السلطان سليمان العظيم، يقول : « لو أننا... استخدمنا عقوبة الاستعباد ومارسناها بالعدل والرأفة كما كانت القوانين الرومانية تنص، لما كانت بناحاجة إلى أن نعدم أو نعاقب كل أولئك الذين لا يمتلكون شيئاً سوى الحرية والحياة، وتضطرهم الضرورة إلى الإجرام»(١٦٩).

وهذا الرأي هو الذي سيصبح في نهاية المطاف الحل الذي يأخذ به القرن السابع عشر، وهل كانت عقوبات السجن والأشغال الشاقة إلا من قبيل الاستعباد ؟ كان المتشردون في كل مكان يجمعون ويحبسون، كانوا في إيطاليا يحبسونهم في ملاجيء الفقراء alberghi dei poveri، وفي انجلترة في دور العمل workhauses، وفي جنيف في دار النظام la Discipline، وفي ألمانيا دور التهذيب Zuchthäuser، وفي باريس في دور السلطة maisons de force : في المستشفى الكبير الذي أنشيء في عام ١٦٦٢ لحبس الفقراء، والباستيل، وقصر ڤانسين، وسانلازار، وبيستر، وشارنتون، والمادلين، وسانت بلاچي (١٧٠) . وكان المرض والموت يخففان لمساعدة السلطات في التخلص من الفقراء. فإذا اشتد البرد، وعزت الأقوات سجلت المستشفيات، حتى في الأوقات التي لم يكن فيها أوبئة، ارتفاعاً شديداً في عدد الوفيات. فقد حدث في جنوة في أبريل من عام ١٧١٠ أن اضطرت السلطات إلى إغلاق ملجأ الفقراء لأن الجثث تكدست فيه : ونقلت الأحياء إلى المحجر الصحي، الذي تصادف خلوه من المصابين بالطاعون ». وقال الأطباء : إن الأمراض التي أصابت هؤلاء الفقراء نجمت عن البؤس الذي عانوه في الشتاء المصرم وعن الأطعمة الرديئة التي تناولوها » (١٧١). والمقصود بالشتاء المنصرم شتاء عام ١٧٠٩.

ولكن الداء ظل كما هو، لم يفلح في اقتلاعه الموت الذي لم يكف لحظة عن العمل، ولا السجن الذي لم يعرف الرحمة. وإنما أبقى على الشحاذين عددهم الكبير، فما كان الواحد يموت حتى يأتي من يخلفه، ويحفظ على العدد ثباته. بل ربما زاد العدد. فقد ارتفع عدد المتسولين في البندقية في مارس من عام ١٥٤٥ فجأة حتى جاوز ٦٠٠٠ ؛ أما باريس فقد بلغ عدد الشحاذين الذين افترشوا الطرقات واستظلوا بالأسوار فيها في منتصف شهر يولية من عام ١٥٨٧ نحو ١٧٠٠٠ (١٧٢). أما لشبونة في منتصف القرن الثامن عشر فقد ثبت



متسولون في هولندة، لوحة من أعمال بروبجل الكبير ترجع إلى عام ١٥٦٨. كان هؤلاء العجزة الكُسحان يضعون فوق رؤوسهم بُرْطُلاً، أو قلنسوة من الورق، أو قبعة اسطوانية حمراء، ويلبسون مسوح المصلين، ويحتفلون بالكرنفال ويتحركون في مواكب خلال المدينة.

عدد المتشردين فيها على عشرة آلاف متشرد، كان هناك دائماً « ١٠٠٠٠ من المتشردين ... ينامون حيثما اتفق، منهم بحارة هاموا على وجوههم واسترسلوا في السلب والنهب، ومنهم هاربون من الخدمة العسكرية، وغجر، وباعة جائلون، وصعاليك، وحواة، وحتالة، وشحاذون وحثالة وسفلة من كل صنف [١٧٣]. هذه المدينة التي كان محيطها يأتلف من حدائق متفرقة، وخرائب غامضة من نوع ما نسميه اليوم العشش الصفيح، كانت تعاني من اختلال رهيب في الأمن، وكانت قوات الأمن تقوم بكبسات متتالية وتجمع المجرمين والفقراء دون تمييز وترسل بهم جنوداً إلى جوا، تلك المستعمرة التي كانت البرتغال تستخدمها منفىً ناءٍ هائل للتأديب والتكفير عن الآثام. ويحدثنا ماليرب Malesherbes عن باريس في العصر نفسه، وعلى وجه التحديد في ربيع عام ١٧٧٦، « كان فيها نحو ٩١٠٠٠ شخص بلا سكن مؤكد، يلمون مساءً إلى أنواع من التخشيبات والتسقيفات والعشش، وينصرفون عنها صباحاً دون أن يعلموا مما سيعيشون يومهم » [١٧٤].

والحقيقة أن البوليس كان عاجزاً حيال هذه الأخلاط من المتسولين والمتشردين الذين كانوا يلتقون في كل مكان بمن يساعدونهم، بل ربما التقوا – في حالات نادرة – بشحاذين

محترفين، وعصبجية تمركزوا في قلب المدن الكبيرة، وكونوا عوالم مغلقة صغيرة، ذات درجات هرمية، كونوا « مناطق الشحاذة » فيها شحانوها، ولها لغتها الخاصة، وكأنها تشبه البلاط العجيب . وإذا نظرنا إلى سان لوكار دي باراميدا القريبة من إشبيلية، ذلك الميناء الذي كان ملتقى الفجار والأشرار والمهربون والقراصنة الأسبان، وجدناه شبيهاً بالقلعة الحرام، لها شبكات من الاتصالات والتواطؤات تمتد حتى تصل إلى رجال الشرطة في المدينة الكبيرة المجاورة وليس من شك في أن الأدب الأسباني، ثم الأدب خارج إسبانيا، قد هوّل في دورها ؛ فجعل من البيكارو - وهو الشرير الشاطر الذي لا يغلبه غالب - البطل المختار، الذي يستطيع وحده، عندما يحلو له ، أن يشعل النار في مجتمع طيب مستقر، كما تؤجج قذيفة صغيرة النار في سفينة عظيمة معتدة بنفسها. لندع السمات البراقة التي اتسم بها دور البيكارو جانباً، فلسنا لننخدع بها، وهي « ذات صبغة يسارية »، ولننظر بدقة إلى السمات الحقيقية المميزة لشخصية البيكارو لنتبين أنه ليس بائساً حقيقياً من قبيل المتشردين البائسين الحقيقيين.

وعلى الرغم من الازدهار الاقتصادي فقد زاد فقر الفقراء في القرن الثامن عشر، نتيجة الزيادة السكانية التي أثرت في الاتجاه العكسي، واشتدت موجة البؤساء على نحو متزايد. وكان الرأي عند جيتون J. -P. Gutton [١٧٥] وهو يبحث عن السبب بالنسبة إلى فرنسا، أن هذه الموجة المتزايدة من الفقر ترجع إلى أزمة استبدت بالعالم الريفي منذ نهاية القرن السابع عشر، وواكبتها ضروب المجاعة والغلاء، والقحط ومصاعب إضافية نشأت عن تركيز الملْكية أو عن نوع من التحديث في هذا المجال القديم. وافترش آلاف من الفلاحين الشوارع على النهج القديم الذي انتهجه من قبل، قبل زمن طويل، الفلاحون الإنجليز عند بداية نظام الانكلوچرز enclosures، الضياع المسيجة، عندما أحيطت أرض المنافع العامة بالأسيجة،واستغلها السادة.

تجمعت أخلاط البؤساء كلها في القرن الثامن عشر في هذا المستنقع البشري الموحل الذي لم يعرف فيه إنسان لنفسه سبيلاً للنجاة : الأرامل، واليتامى، والعجزة - ولنذكر من بين العجزة ذلك الكسيح الذي فقد ساقيه والذي كان المارة في باريس في عام ١٧٢٤ يرونه وقد تعرى مِن ثيابه - [١٧٦] ، العمال الهاربون، الفعلة الذين لا يجدون عملاً، القساوسة الذين لا يجدون سكناً أو مورداً كنسياً، المسنون، ضحايا الحرائق - فما كان التأمين ضد الحريق إلا في بداياته -، ضحايا الحرب، الهاربون من الميدان، الجنود والضباط المسرحون - وكثيراً ما كان هؤلاء الضباط المسرحون يطلبون الصدقة بأسلوب متعجرف ! - ومن يدعون أنهم باعة جائلون يبيعون التوافه، والوعاظ الطوافون الحقيقيون أو الذين رسموا أنفسهم بأنفسهم، والخادمات الحبالى، والبنات اللاتي حملن سفاحاً ونبذهن الجميع،

والصبية الذين يقذف بهم إلى الطرقات وراء لقمة العيش أو السرقة. ولا تَعُدّ الموسيقيين الجوالين الذين يتسترون وراء العزف، «هؤلاء العازفون على الآلات الذين طالت أسنانهم فحاكت القيلة طولاً [وما القيلة إلا آلة موسيقية وترية لها قرص ويد دوارة تشغلها] وخوت بطونهم فحاكت بطون آلات الباص خواءً »[١٧٧]. وربما اندست في صفوف هؤلاء المشردين المضطربين في السلب والنهب والصعلكة جماعات من بحارة السفن المكهنة[١٧٨]، وحدِّث عن أعداد الجنود المسرحين ولا حرج. نذكر على سبيل المثال تلك الفرقة الصغيرة التي تبعت دوق السافوى ثم حلها في عام ١٦١٥، فجاس الجنود خلال الريف يسلبون وينهبون، ثم انقلبوا على أعقابهم، وعادوا إلى الفلاحين « يطلبون الإحسان بعد أن نهبوا منهم في الشتاء السابق كل ما وصلت إليه أيديهم حتى ريش الدجاج.. وهاهم أولاء قد أصبحوا معدمين، يسألون الناس إلحافاً، ويرفعون عقائرهم بأغاني التسول : زمرنا تيرالالالا ! ويقينا على الله ! »[١٧٩]. ولنذكر أن الجيش كان الملجأ الذي تلوذ به الطبقة التحت بروليتترية، والحوض الذي تتجمع فيه، وكانت تلك حقيقة تفسر بعض الأحداث، ففي عام ١٧٠٩ كان الشتاء قارص البرودة شديدة الوطأة، فهرع المعدمون إلى الانخراط في صفوف الجيش ضماناً للقمة العيش، وهكذا أتيح للملك لويس الرابع عشر الجيش الذي أنقذ به البلاد في معركة دينان في عام ١٧١٢. ولكن الحرب لها وقتها، ولها مستتبعاتها ونكباتها، ومن نكبات الحرب الهرب من الميدان، وكان الهرب من الميدان بلية أشبه شيء بالمرض المتوطن، تزدحم من جرائها الشوارع والطرقات بالهاربين ازدحاماً لا نهاية له. في عام ١٧٥٧ في بداية الحرب التي عرفت فيما بعد بحرب السنين السبع، يحدثنا خبر من أخبار العصر أن « عدد الهاربين من الميدان الذين كانوا يمرون يومياً بمدينة ريجنسبورج الألمانية يتجاوز التصديق ؛ وهؤلاء الهاربين ينتمون إلى أمم مختلفة أشد الاختلاف، وأغلبهم يرجعون السبب في هربهم من الميدان إلى النظام القاسي الذي لا يحتمل، أو إلى أنهم جندوا عنوة مرغمين»[١٨٠]. وكان الانتقال من جيش إلى جيش آخر شيئاً عادياً. ففي العام نفسه، وفي يونية ١٧٥٧ على وجه التحديد، كان الجنود النمساويون يتلقون من الإمبراطورة النمساوية أجراً رديئاً

«فانخرطوا في الجيش البروسي للخروج مما كانوا يعانونه من بؤس» الحساب[١٨١]. ونجد عدداً من الأسرى الفرنسيين الذين أسروا في روسباخ Roßbach يحاربون في صفوف فريدريش الثاني، ملك بروسيا، وقد دهش الكونت ديلاميسيلير عندما رآهم في عام ١٧٥٨ يطلعون من وراء أجمة على حدود مورافيا ومازالوا يلبسون «زيهم الفرنسي الذي كانوا يلبسونه عندما كانوا في كتيبة پواتو» وكان معهم جنود هاربون من جيوش مختلفة يلبسون نحو عشرين زياً مختلفاً من أزياء جيوش الروس والسويديين والنمساويين[١٨٢]. وإذا رجعنا إلى الوراء نحو أربعين سنة، إلى عام ١٧٢٠ وجدنا السيد دي لاموت de la Motte قد كلف رسمياً من قبل الملك الفرنسي بتكوين كتيبة من الهاربين الفرنسيين في روما[١٨٣].

كان هؤلاء يمثلون ظاهرة الاقتلاع من الجذور الاجتماعية على نطاق واسع، وهي في حقيقة الأمر المشكلة الكبرى في المجتمعات القديمة، وقد تناولتها عالمة الاجتماع البولندية النابهة نينا أسّودوروبراج Nina Assodorobraj[١٨٤] بالدراسة فيما يتعلق ببولندة في أواخر القرن الثامن عشر، حيث جرت محاولات لتشغيل هذه الفئات الهلامية من الشعب - وكانت تتكون من عبيد أرض هاربين، ونبلاء أذلهم الدهر، ويهود بائسين، ومواطنين حضريين فقراء من كافة الألوان - وأقيمت أول مشروعات صناعية في المملكة لتشغيل العمالة ؛ ولكن المشروعات الصناعية لم تكف لتشغيل كل الفقراء المجوجين ؛ أضف إلى ذلك أن هؤلاء الفقراء لم يكن من السهل اصطيادهم وترويضهم على العمل. فقد تبين أنهم كانوا يشكلون ما يمكن تسميته **لامجتمع**. « فالفرد عندما ينفصل عن المجموعة التي ينتمي إليها أصلاً يتحول إلى عنصر مضطرب أشد الاضطراب، لا يرتبط قط بعمل محدد ولا ببيت ولا بسيد. بل إن الإنسان ليجد ما يحفزه على الجرأة في القول بأن مثل هذا الفرد ينفصل واعياً عن كل ما يمكن أن يؤدي به إلى إقامة علاقات تبعية شخصية مستقرة بدلاً من تلك التي تمزقت». هذه الملحوظات تدور حول موضوعات جوهرية، فهي تريد منا أن نتصور مبدئياً أن هذه الأعداد من المتعطلين كانت تضغط على سوق العمل ضغطاً لاحد له، وقد ضغطت عليها بالفعل على الأقل فيما يتعلق بالأعمال الزراعية الملحة، المتقطعة، التي كان الجميع يتدافعون إليها ويستطيعون القيام بها ؛ وكذلك فيما يتعلق بالأعمال العديدة التي لا تتطلب تخصصاً في المدن. ولكن الحقيقة هي أن تأثيرها على سوق العمل العادية وعلى الأجور كان أقل نسبياً مما تصور البعض، فقد كانت أعداداً من البشر المتفرقين الذين لا يمكن ضمهم في منظومة محددة. في عام ١٧٨١ شبّه كوندورسيه Codorcet هؤلاء الكسالى « بالعجزة »[١٨٥] فهم أناس غير صالحين للعمل. وذهب مدير اللانجدوك في عام ١٧٧٥ إلى حد القول : «هذه النسبة العالية من الأفراد الذين لا فائدة فيهم... تؤدي إلى ارتفاع أجور العمالة سواء في الريف أو المدينة، لأنها تطرح عدداً كبيراً من العاملين، وتحمل الشعب أعباء زائدة في مجال الضرائب ومجال الأعمال التعاونية »[١٨٦]. وعندما تبدأ الصناعة الحديثة في وقت لاحق سيكون هناك انتقال مباشر وسريع من الريف - أو من العمل الحرفي - إلى المصنع، ولن تكون هناك فرصة لتبدد الرغبة في العمل أو لخمول الإرادة.

والشيء الذي جرد جماعة المتشردين التحت بروليتارية من القوة والتأثير، على الرغم من الخوف الذي كانت تثيره في النفوس، فكان افتقارها إلى التماسك، وما تقوم به من عنف مضطرب لا يؤدي بها إلى نتائج. إنها ليست طبقة بل هي أخلاط مضطربة من الناس، يكفي أن يواجهها بعض الجنود المسلحين أو راكبي الخيول حتى تتكمش على نفسها، وتكف عن الأذى . وإذا كان العمال الزراعيون يرتكبون أحياناً أعمال السرقة أو يتشاجرون

ويتضاربون، أو يشعلون النار ، فكل هذه الأمور تظل أحداثاً متفرقة تضيع في بحر الأحداث اليومية المختلفة. ولنقرأ هذه العبارات : «التنابلة والمتشردون يعيشون منعزلين، والأخيار من الناس يحاولون أن ينسوا هذه الحثالة، التي هي من قبيل روث المدن، أو طاعون الجمهوريات، أو حلية المشانق ... وهم كثيرون في كل صوب وحدب حتى إن الإنسان لا يحصيها عداً.. وهم لا يصلحون لشيء إلا ليرسفوا في الأغلال تشدهم إلى المجاديف في سفن التعذيب الجاليرية أو ليعلقوا على المشانق ليكون عبرة » فهل يصح أن تأخذ الإنسان بهم رحمة ؟ لماذا إذن ؟ » لقد سمعت بنفسي، وبلغني نقلاً، أن أولئك الذين اعتادوا هذا الأسلوب من الحياة لا يستطيعون الانصراف عنه ؛ وهم لا يهتمون لشيء، ولا يدفعون ضرائب أو فردة، وليس لديهم ما يخشون فقدانه، وهم يهيمون على وجوههم، يستمدون الدفء من الشمس، وينامون حيثما اتفق لا يلوون على شيء، بل يضحكون من كل قلوبهم، كل مكان بيتهم، يلتحفون السماء، ويفترشون الغبراء، وكأنما هم طيور مهاجرة تهش إلى الربيع والجو الصحو، فلا تراهم إلا في البلاد الغنية السخية التي يجدون فيها من يعطيهم، وما يأخذونه...إنهم أحرار طلقاء في كل مكان...ثم هم لا يشغلون بالهم بشيء.»(١٨٧) هذه العبارات كتبها تاجر من أهل مدينة ريمس يشرح لأولاده المشكلات الاجتماعية في زمانه.

الخروج من الجحيم

وهل إلى الخروج من الجحيم من سبيل ؟ نعم، أحياناً، ولكن الخارج منه لا يجد ذاته وحريته الشخصية بل يتحتم عليه دائماً أن يرضى بالتبعية الضيقة، تبعية الإنسان للإنسان. الخارج من هذا الجحيم عليه أن يلحق بشواطيء النظام الاجتماعي أياً كان هذا النظام، أو عليه أن ينشيء لنفسه نظاماً اجتماعياً يؤلف أجزاءه ويضع قوانينه، في داخل أي مجتمع مضاد. فالعصابات المنظمة التي كانت تهرب الملح، أو العصابات التي كانت تمارس تهريب سلع أخرى، وعصابات مزيفي النقود، وقطاع الطرق، والقراصنة، والتجمعات المستقلة من قبيل الجيوش، ومن قبيل سلك الخدم – هذه هي على وجه التقريب المجالات التي يستطيع الهارب من الجحيم أن يلوذ بها. والغش والاحتيال والتهريب لا يستطيع أن تمكن لنفسها إلا اعتماداً على نظام، على طائفة، على كيان من كيانات التضامن والتضافر. فالعصابات لها رؤساؤها، واتفاقاتها وأنظمتها التي تذكرنا بنظام السادة الإقطاعيين (١٨٨). أما أنشطة القرصنة وخطف السفن فهي تفترض على الأقل أن يكون من ورائها مدينة. الجزائر، طرابلس، بيزا، لاڤاليتا، سيجنا ..كانت قواعد القراصنة من البربر أو من فرسان مالطة وفرسان سانت إتيين والأوسكويين les Uscoques أعداء البندقية (١٨٩). أو لنذكر الجيش الذي

كان يعج بالأفراد دائماً على الرغم من نظامه الصارم ومن احتقاره البشر (١٩٠) فقد كان على أية حال يمثل ملاذاً يلجأ إليه من يطلب حياة منتظمة ؛ فإذا هرب الفرد من الجيش دخل الجحيم مدة أخرى.

وتأتي بعد ذلك جماعات الخدم الهائلة التي يرمز إليها الزي المعروف بالليفريه. وكانت سوق الخدم هي سوق العمل الوحيدة المفتوحة على الدوام، وكانت كلما حدثت زيادة في السكان، أو أزمة اقتصادية تشهد تزايداً في أعداد الداخلين الجدد. في ليون في القرن السادس عشر، كان الخدم يمثلون بحسب الأحياء ما بين ١٩ ٪ إلى ٢٦ ٪ من عدد السكان (١٩١). أما باريس فيحدثنا دليل ظهر في عام ١٧٥٤ عن باريس أو على الأحرى عن المنطقة الباريسية، يقول : «... هناك ما يقرب من ١٢٠٠٠ عربة حنطور، وما يقرب من مليون شخص، من بينهم ٢٠٠٠٠٠ من الخدم » (١٩٢) وكانت الأسرة إذا زاد عدد غرف مسكنها عن غرفة واحد تتخذ خدماً ذكوراً وإناثاً. بل إن الفلاح كان يتخذ خدماً. وكان الخدم ملزمين بطاعة سيدهم حتى إذا كان خسيساً، وقد أصدرت محكمة باريس حكمها في عام ١٧٥١ على خادم بأن توضع الأغلال في عنقه، وبأن يُنفَى من الأرض جزاءً وفاقاً علي إهانته لسيده (١٩٣). ولم يكن الخادم هو الذي يختار سيده، بل كان السيد هو الذي يختار خادمه ؛ وكان الخادم إذا سرحه سيده، فلم يجد من فوره عملاً جديداً، اعتبر



عدد كبير من الخدم في هذا المطبخ الإسباني. رسم لتابيسيري من أعمال فرانثيسكو باين Francisco Bayen (١٧٣٦- ١٧٩٥).

متشرداً، وكانت السلطات تقبض على الخادمات البنات في الشوارع وتجلدهن، وتحلق شعورهن، أما الخدم الرجال فكانت ترسلهم إلى التجديف على المراكب الجاليري[١٩٤]. فإذا ارتكب الخادم سرقة، أو اشتبه في أنه ارتكبها، كان جزاؤه الشنق. ويحكي مالويهMalouet[١٩٥]، الذي سيلمع اسمه في الجمعية التأسيسية، أن خادماً سرقه، وعلم ذات يوم أنهم قبضوا عليه وحاكموه وأنهم سيشنقونه على باب مخدومه ؛ وتدخل فأنقذه في آخر لحظة. فلا عجب، والأمر كذلك، أن نقرأ أن الخدم كانوا ينضمون إلى الأشقياء إذا رأوهم يضربون فارساً من رجال الضبطية، أو أن الخادم الأثيم الذي أنقذه مالويه من الإعدام انقلب على سيده فلم يكن جزاء الإحسان هو الإحسان.

وأنا لم أتحدث في هذه السطور إلا عن المجتمع الفرنسي، ولكنه لم يكن حالة استثنائية، بل كانت المجتمعات الأخرى تشبهه في أمر الطاعة. كان الملك والدولة والنظام الهرمي يفرض الطاعة، وكان الإنسان البائس الذي يجد نفسه على شفا حفرة التسول أن يختار بين طاعة سيده، وبين التشرد. وإذا كان جان بول سارتر في أبريل من عام ١٩٧٤ قد كتب أنه ينبغي تحطيم الهيكل الهرمي la hiérarchie، والقضاء على خضوع الإنسان للإنسان، فقد عبر في تقديري عن لب المشكلة. ولكن هل هذا المطلب يقبل التحقيق ؟ يبدو لى أن الذي يقول كلمة مجتمع، يقول ضمنياً وبالضرورة : هيكل هرمي [١٩٦]. ولم يكن كارل ماركس هو الذي اخترع : العبيد، عبيد الأرض، العمال الأجراء - وكلها تعني ربط الإنسان بالأغلال ، كل ما في الأمر أن الأغلال تتغير، وما يعني تغيير الأغلال القضاء عليها. فإذا ألغي الاسترقاق، ظهر استرقاق آخر. وانظر إلى مستعمرات الأمس تجدها قد تحررت، تحررت بالكلام والخطب، ولكن العالم الثالث يرسف في أغلال لها صليل أغلال الجحيم. والذين يمتلكون ويجدون أنفسهم بمنأى عن هذه الأغلال، يرتاحون إلى ما هو قائم، أو قل إنهم يرضون به متواكلين، وهذا هو القسيس كلود فلوري Claude Fleury يكتب في عام ١٦٨٨ كلاماً خالة من الحكمة : « إذا لم يكن الفقراء يعقبون أبناء، فمن أين نأتي للأغنياء بعمال وجنود وخدم؟»[١٩٧]. أو استمع إلى ميلون Melon وهو يعلّمنا : «أن ممارسة العبودية في مستعمراتنا لا يناقض الدين والأخلاق »[١٩٨]. أو انظر إلى ما حدث لشارل ليون Charles Lion، وكان تاجراً صدوقاً، من أبناء هونفلور، كان بين عام ١٦٧٤ وعام ١٦٨٠ يجمع العمال الأحرار ويتفق معهم على العمل في سانتو دومينجو، ويعهد بهم إلى ربان السفينة الذي يتولاهم، ويعطي التاجر عند العودة مقابل ذلك جدائل التبغ، ولكن التاجر المسكين كان يعاني الأمرّين، فما أندر الشباب الذين يصلحون لهذا العمل، « أما الذي يحزنك ويشقيك، فهو أن تجمع هؤلاء المتسولين، وتطعمهم زمناً طويلاً، حتى إذا حل موعد رحيلهم هرب منك أكثرهم»[١٩٩].

الدولة
قادمة

الدولة هي ذلك الكيان المتشابك الحاضر أشد الحضور وأشمله. وكانت الدولة تفرض خارج أوروبا، منذ قرون طوال، أحمالها الثقال التي لا سبيل إلى حملها. فإذا نظرنا إلى أوروبا ابتداء من القرن الخامس عشر وجدنا الدولة يتعاظم شأنها في إصرار يوماً بعد يوم، ووجدناها تخطو في مدارج العصرية يؤسسها ثلاثة مؤسسين يسميهم فرنسيس بيكون « المجوس الثلاثة » – استعارة من الإنجيل – هم : هنري السابع من آل لانكستر، ولويس الحادي عشر ملك فرنسا، وفرديناد الكاثوليكي ملك إسبانيا. وكانت دولتهم العصرية شيئاً جديداً، من قبيل الجيش العصري، والرينسانس، والرأسمالية، والعقلانية العلمية. والحقيقة أن إنشاء الدولة العصرية جاء نتيجة لحركة هائلة بدأت قبل هؤلاء الرواد الثلاثة بكثير، فالمؤرخون يجمعون على أن أول دول عصرية كانت مملكة الصقليتين التي أسسها الملك فريدريش الثاني الذي ولد في عام ١١٩٤ وتوفي في عام ١٢٥٠. بل إن إرنست كورتسيوس Ernst Curtius [٢٠٠] حلا له أن يقول إن شارلمان [الذي ولد في عام ٧٤٢ وتوفي في عام ٨١٤] كان في هذا المجال الرائد الأول.

مهام
الدولة

أياً كان الأمر فإن الدولة العصرية حورت أو حطمت كل الأنماط أو المؤسسات التي سبقتها : الدويلات الإقليمية، المدن الحرة، الإقطاعيات، الدويلات الضئيلة. في سبتمبر من عام ١٤٩٩ أدرك ملك نابلي الأراجوني أنه يوشك أن يفقد ملكه، فقد جاءت جيوش الملك الفرنسي لويس الثاني عشر غازية، واحتلت ميلانو، وتهيأت لاحتلال نابلي، فاقسم « أنه سيعتنق اليهودية إذا لزم الأمر لينقذ مملكته التي لن يرضى بفقدانها حسيراً. بل يبدو أنه هدد بالتحالف مع الأتراك »[٢٠١]. وكان كلامه هذا كله من قبيل كلام الخاسرين أو الذين يوشكون على الخسارة، وما كان أكثرهم !، فقد كانت الدولة الجديدة تلتهم الطعام المتاح، وتندفع بقوة الحياة الاقتصادية الناهضة التي كانت تميزها. ولكن التطور لم يصل إلى منتهاه : فلم تتمكن إسبانيا تحت حكم شارلكان، ولا تحت حكم فيليب الثاني، ولا فرنسا تحت حكم لويس الربع عشر – وكانت تتصور نفسها امبراطورية – من أن تعيد وتصادر لصالحها الوحدة القديمة التي ضمت عالم المسيحية. فقد تبين أن نمط « الملكية العالمية » موضة قدمت وأصبحت كالقبعة القديمة التي لم يعد من اللائق لبسها. وتحطمت كل المحاولات في هذا الاتجاه، الواحدة بعد الأخرى. ربما كانت هذه السياسة التي تبالغ في اللعب بالمظاهر والتفاخر سياسةً ولّى زمانها، وجاء زمان التفوق الاقتصادي حتى وإن لم يكن

المعاصرون يبصرون به في وضوح ويدركون حقيقته. وإذا كان شارلكان قد فشل في الاستيلاء على أوروبا بسياسته المتهالكة، فقد نجحت أنتفرين بوسائل الاقتصاد فيما فشل فيه. وكان نجاحها طبيعياً إلى أبعد حدود الطبيعية. وما فشل فيه لويس الرابع عشر، نجحت فيه دولة هولندة الصغيرة : فإذا بها تصبح قلب العالم. كانت هناك إذن اللعبة القديمة واللعبة الحديثة، فاختارت أوروبا اللعبة الحديثة، أو إذا أردنا الدقة، فرضت اللعبة الحديثة نفسها على أوروبا. أما بقية دول العالم فقد ظلت تقلب في ورق اللعب القديم، وتلعب على النهج القديم : الدولة العثمانية التي جاءت من أعماق التاريخ جعلت من نفسها نسخة من امبراطورية الأتراك السلاجقة؛ كذلك سلطان المغول الأعظم تربع على كرسي سلطان دلهي؛ وكانت الصين في زمن أسرة منشو استمراراً للصين في أيام أسرة مينج، ولا يَغُرَّنَّكَ أنها قهرتها في شراسة ما بعدها شراسة. كانت أوروبا وحدها هي التي جددت سياسياً، ولم تكتف بالتجديد السياسي.

وإذا كانت قد أعادت تشكيل الدولة أو جددتها تجديداً كاملاً، فقد بقيت الدولة على ما كانت عليه دائماً : حزمة من الوظائف ومن السلطات المنوعة. وإذا كانت الوسائل قد أخذت تتغير ولا تكف عن التغير، فإن المهام الرئيسية للدولة لم تتغير على الإطلاق.

كانت المهمة الأولى للدولة : فرض طاعتها، واحتكار العنف المتصور لمجتمع ما لصالحها، وإخلاء هذا المجتمع من كل صنوف العنف المحتملة، ومنحه بدلاً منها ما أسماه ماكس ڤيبر «العنف الشرعي»[٢٠٢].

والمهمة الثانية : مراقبة الحياة الاقتصادية مراقبة مباشرة وغير مباشرة، وتنظيم تداول السلع بطريقة ذكية أو غير ذكية ، و - وهو الأهم - الاستئثار بقسط ملحوظ من الدخل القومي لتغطية مصروفات الدولة، وتمويل المظاهر، والإدارة أو الحرب. وإلا فإن الأمير قد يعبيء لصالحه نسبة هائلة من الثروة العامة : ولنذكر هنا كنوز الخان الأعظم ؛ والقصر الهائل الذي كان يقوم مقام المخزن الذي اتخذه امبراطور الصين في بكين ؛ أو ٣٤ مليوناً من الدوكات الفضية والذهبية وجدوها في نوفمبر من عام ١٧٣٠ في جناح السلطان العثماني في استانبول عقب وفاته[٢٠٣].

والمهمة الثالثة : المشاركة في الحياة الروحية التي لا تقوم لمجتمع قائمة بدونها. والعمل قدر الطاقة على استخراج مزيد من القوة من القيم الدينية القوية، إما بالاختيار من بينها، أو الخضوع لها. كذلك مراقبة الحركات الثقافية النشيطة التي كثيراً ما تتصدى للتقاليد مراقبة بلا حدود، حتى لا تتعرض الدولة لأفكار جديدة مثيرة للقلق تغمرها وتجتاحها : مثل أفكار الإنسانيين أو الهومانيين في عصر لورنتسو العظيم Lorenzo Magnificos، أو أفكار فلاسفة التنوير عشية الثورة الفرنسية.

حفظ النظام

من مهام الدولة : حفظ النظام. ولكن أي نظام ؟ كلما اشتدت معاناة المجتمع من القلق والانقسام، اشتدت ضربات الدولة عنفاً، فالدولة تعتبر نفسها الحَكَمَ الطبيعي، والشرطي الطيب أو القبيح.

والنظام هو بطبيعة الحال في نظرالدولة حل وسط بين قوى ***موالية***وقوى ***مضادة***، أما ***الموالية*** فهي التي تخف في أغلب الأحوال لمساندة الهيكل الهرمي الاجتماعي : فكيف يبقى العدد الضئيل من البشر المتربع على القمة في مكانه إذا لم يكن الشرطي بجانبه؟ ومن الناحية الأخرى فليست هناك دولة بغير طبقات مهيمنة تتعاون معها : فلست أتصور أن يحكم فيليب الثاني إسبانيا والإمبراطورية الإسبانية الهائلة بدون كبار رجال المملكة. وأما ***المضادة*** فالدولة تسعى إلى إحكام قبضتها على الأعداد الكبيرة وتوجيهها إلى أداء واجبها ألا وهو العمل.

وقياساً على هذا فإن الدولة تؤدي واجبها عندما تضرب أو تهدد لكي تطاع. إن « لها الحق في أن تمسح الأفراد من الوجود باسم الصالح العام »(٢٠٤). إنها الجلاد الرسمي، الذي يضرب وهو بريء من الذنب. حتى إذا ضرب ضربات مروِّعة فهي شرعية. والجموع التي تسارع بدافع الفضول الرهيب فتحيط بالمشانق والمقاصل لا تتعاطف مع المحكوم عليه أبداً. في پاليرمو في الثامن من أغسطس من عام ١٦١٣ نفذ حكم الإعدام على النحو المألوف في ميدان مارينا، وسار موكب الرهبان المستغفرين في ثياب التكفير البيضاء، وعرضت رأس المحكوم عليه بالإعدام على الملأ، تحيط بها مشاعل سوداء عِدَّتُها اثنا عشر مشعلاً، ويحدثنا كاتب الأخبار بأن « كل العربات ذهبت إلى موضع تنفيذ الإعدام، كما ذهب المترجلون، وكان الزحام شديداً فلم تعد عينٌ ترى شيئاً من الطريق »(٢٠٥). ونقرأ عن مشهد إعدام حرقاً جرى في عام ١٦٣٢ في طليطلة، أن الحشد الذي اجتمع أوشك أن يفتك بالمحكوم عليهم رمياً بالحجارة، وهم يساقون إلى الحريق، لولا أن رجال الدرك كانوا يحيطون بهم (٢٠٦). وفي ١٢ سبتمبر من عام ١٦٤٢ جرى في ليون في ميدان تيرُو إعدام « رجلين معروفين هما السيد دي سانكمارس والسيد دي تو، قطعت رأساهما ؛ وقد وصل أجر استنجار نافذة من نوافذ المنازل المطلة على الميدان إلى ما يقرب من جنيه ذهب من فئة الدوبلون »(٢٠٧).

أما باريس فكان ميدان تنفيذ حكم الإعدام المألوف هو ميدان جريف. ولسنا نريد أن نسترسل في تخيل ما كان يجري فيه من مشاهد بشعة. وإذا كان أحد المخرجين قد أخرج

فيلماً عن *ميدان الجمهورية* Place de la République في عام ١٩٧٤ على اعتبار أنه وحده يشهد على باريس، فماذا يكون شكل فيلم وثائقي يصور ما كان يجري في القرن الثامن عشر، قرن التنوير، في ميدان جريف حيث كانتتتوالى بلا انقطاع مشاهد الإعدام وما كان يُتخذ لها من إعداد. ولنذكر على الأقل كيف أقبل الشعب في عام ١٧٦٦ ليشاهد إعدام الجنرال لاللي- توللندال

[الذي اتهم بالخيانة العظمى افتراءً، وظل ڤولتير بعد إعدامه يدافع عنه، حتى برئت سمعته]. ولقد حاول أن يتكلم عندما وضعوه على نصب المشنقة، ولكن الجلادين سدوا فمه (٢٠٨). وفي عام ١٧٨٠ جرى المشهد في ميدان دوفين، وكانت المشنقة في انتظار رجل متعجرف قتل أباه، حاول أن يبدو متماسكاً بليداً، حتى إذا أطلق أول صيحة من صيحات الألم صفقت الجماهير المحيطة وهللت (٢٠٩).

وليس من شك في أن أحاسيس الناس تبلدت من كثرة مشاهدة عمليات التعذيب التي كانت في أكثر الأحيان تتنزل لعقاب آثام نراها اليوم طفيفة. في عام ١٥٨٦ لم يقاوم رجل من أهل صقلية الغواية، عشية زفافه، فسرق من امرأة مرموقة معطفاً قيماً، واقتيد الرجل إلى الوالي، فحكم باعدامه، ونفذ الحكم بعد ساعتين(٢١٠). في مدينة كاءور الفرنسية سجل كاتب مذكرات يبدو أنه كان مهتماً بحصر كل صنوف التعذيب التي نفذت في عام ١٥٥٩، يقول: « في أيام الصيام من عام ١٥٥٩ المذكور أعدم كاربوت وهو من أهل رويرج حرقاً؛ ومزقت أوصال رامون على العجلة؛ وعذب أرنو بالكماشة المتأججة؛ وفُسِّخ بورسكيه إلى ستة أشلاء؛ وعلق فلوريمون على المشنقة؛ وعلق نيجو على مقربة من جسر ڤالاندر قُدّام حديقة فوربيه؛ وحرق بوريو قرب لاروك ديزارك [على بعد ٤ كيلومترات من المدينة الحالية]؛ وفي العام نفسه قطع رأس السيد إتيين ريجال في ميدان لاكونك في كاءور...» (٢١١). كانت المشانق تقوم في البرية كالشجر، والمشنوقون يتدلون منها كالعناقيد من الأغصان، عناصر تبدو كظلال صغيرة تشوب صفحة سماء في لوحات قديمة مرسومة، وما أكثرها في تراث الفن، فما كانت إلا نتفاً من الحقيقة، ووشائج من المنظر الطبيعي.

حتى انجلترة عرفت مثل هذه القسوة العنيفة. كانت عمليات تنفيذ الإعدام تجري مجمعة ثماني مرات في السنة، وكان التنفيذ يتخذ صورة المسلسل المتتابع الحلقات في تيبورن وفيما وراء أسوار هايدبارك، خارج المدينة. وفي عام ١٧٢٨ شهد رحالة فرنسي تسع عشرة عملية إعدام تتم في وقت واحد، وحكى عن بيع الجثث لدارسي االطب فقا إن أطباء كانوا هناك ينتظرون الجثث التي اشتروها من المحكوم عليهم أنفسهم ودفعوا لهم ثمنها فشربوا بثمن جثثهم خمراً قبل أن ينفذ فيهم حكم الإعدام. وكان على أقارب المحكوم عليهم أن يحضروا التنفيذ، ولما كانت أعمدة المشانق منخفضة، فقد كانوا يجذبون المشنوقين في أثناء



مشانق هولندية. رسم بالحفر من أعمال بورسوم Borssum (المتحف القومي في امستردام).

التنفيذ من أرجلهم حتى تضيق عقدة المشنقة حول رقابهم، ويموتوا بسرعة، فيقل عذاب احتضارهم. وعلى الرغم من ذلك فإن الرحالة الفرنسي يشهد بأن انجلترة كانت أقل قسوة من فرنسا. وهو يقرر أن : « العدالة في انجلترة ليست صارمة على نحو كاف، وأنا أعتقد أنهم في انجلترة لا يتبعون سياسة قتل اللصوص قطاع الطرق إلا لأنهم يخشون أن يتحولوا إلى القتل إذا هم بقوا أحياء، وهو ما لا يحدث إلا نادراً ». ولكن السرقة منتشرة حتى في الطرق السريعة ، مثل طريق دوفر لندن الذي تسير فيه العربات السريعة التي يسمونها العربات الطائرة. أما كان ينبغي تعذيب هؤلاء اللصوص ووصمهم بوصمة الخسة كما نفعل في فرنسا ؟ لو فعل الإنجليز ذلك لأصبحت السرقة نادرة.» (٢١٢).

فإذا خرجنا عن حدود أوروبا وجدنا الدولة تكشف عن نفس الوجه، بل ربما أكثر فظاعة، في الصين واليابان وسيام والهند، حيث كانت عمليات الإعدام شيئاً عادياً يحدث كل يوم، ولا

يعبأ به الناس. وفي بلاد فارس وبلاد الأتراك من عالم الإسلام، كانت الأحكام تنفذ على الفور، وبسرعة. ويحكي رحالة نزل بلاد فارس في عام ١٨٠٧ أنه لكي يدخل القصر الملكي في طهران كان عليه أن يخطو فوق جثث الذين نفذت فيهم أحكام الإعدام. وذهب الرحالة نفسه – وهو أخو الجنرال جاردان – في العام نفسه إلى إزمير، وتوجه إلى مقر الباشا ليزوره، فوجد على عتبة بيته جثتين ممددتين « إحداهما لرجل شنقوه والثانية لرجل قطعوا رأسه »[٢١٣]. ونقرأ في جريدة في يوم ٢٤ فبراير من عام ١٧٧٢ : « إن الباشا الجديد الذي تولى الحكم في سالونيكي قد أعاد بقسوته الهدوء إلى المدينة. فقد أمر عند وصوله بشنق عدد من مثيري الشغب الذين كانوا يعكرون صفو الأمن العام، فعادت التجارة إلى النشاط بعد توقف » [٢١٤].

هل نحكم بناء على النتيجة ؟ هذا العنف الذي مارسته الدولة، وهذه القبضة الصارمة كانت هي الضمان الذي ضمن الأمن في الداخل، والأمان على الطرقات، وأتاح تموين الأسواق والمدن، والدفاع عن البلاد ضدالعدو الخارجي، ومكن من القيام بالحروب التي لم تكن تهدأ إلا لتنشب من جديد. كان السلام في داخل الدولة نعمة لا تعدلها نعمة أخرى. في عام ١٤٤٠ أو نحوه، في سنة من السنوات الأخيرة لحرب المائة عام، قال چان چوڤينال ديزورسان Jean Juvénal des Ursins « لو أوتي الفرنسيون ملكاً يحقق لهم السلام، ولو كان ملكاً مسلماً، لارتضوه وخضعوا له وأطاعوه »[٢١٥]. ثم مرت الأعوام وتولى الحكم لويس الثاني عشر الذي لقب بأبي الشعب، لا لشيء إلا لأن الحظ واتاه. وأعانته الظروف، فأعاد السلام إلى المملكة، وحفظ على الناس « زمان رغيف العيش الرخيص »وهذا هو كلود سيسيل يكتب في عام ١٥١٩« أن النظام استتب على خير وجه بعد معاقبة عدد ليس بالقليل من المجرمين العتاة الذين مارسوا السلب والنهب... وكان العقاب صارماً حتى إن العسكريين لم يكونوا يتجاسرون على أن يأخذوا من فلاح بيضة إلا دفعوا له ثمنها»[٢١٦]. لقد كان الحفاظ على هذه النعم الغالية والهشة – السلام والنظام والانضباط – هو الذي مكن الملكية الفرنسية بعد الحروب الدينية وقلاقل الفروند الخطيرة، من أن تستعيد مكانتها وتصبح« ملكية مطلقة ».

المصروفات تتجاوز الموارد :

الالتجاء إلى القروض

والدولة تحتاج لتنفيذ كل هذه المهام إلى المال، وتزداد حاجتها إليه زيادة مطَّردة تواكب توسيع سلطتها وتنويعها. ولم يعد من الممكن أن تعيش الدولة من الموارد الأميرية، بل عليها أن تضع يدها على الثروة المتداولة.

كان نوع ما من الرأسمالية ونمط ما من الدولة العصرية يتكونان في حركتين متزامنتين في إطار اقتصاد السوق. وكانت هناك بين الحركتين صور من التشابه هي أكثر من مجرد مصادفات، والتشابه الرئيسي بين الحركتين يتمثل في إقامة هيكل هرمي، متخف في حالة الرأسمالية، ومتظاهر شديد الاحتفاء بالمظاهر والتأثير في حالة الدولة العصرية. وثمة تشابه آخر يتمثل في في أن الدولة العصرية تلجأ مثل الرأسمالية إلى الاحتكارات لتحقق لنفسها الثراء: « احتكر البرتغاليون الفلفل؛ واحتكر الإسبان الفضة؛ والفرنسيون الملح؛ والسويديون النحاس؛ واحتكر البابا حجرالشب »(٢١٧). وينبغي أن نضيف بالنسبة إلى إسبانيا احتكار الميستا Mesta، وهو احتكار مراعي قطعان الغنم،، واحتكار التعامل مع العالم الجديد وتركز هذا الاحتكار في مؤسسة غرفت باسم دار التعاقدات Casa de la Contratación.

والدولة العصرية، مثلها مثل الرأسمالية، لا تقضي، وهي تتطور، على الأنشطة التقليدية التي تعتمد عليها أحياناً اعتماد الإنسان «على العكاكيز» (٢١٨)؛ هكذا طوعت الدولة العصرية لنفسها البنيات السياسية السابقة، واتجهت إليها لتفرض عليها قدر الطاقة سلطانها وعملتها وضرائبها وقضاءها ولغتها الآمرة. هنا يحدث تغلغل في القديم، كما يحدث تركيب لجديد فوق قديم: استيلاء وتطويع في وقت واحد. عندما أمسك فيليب أوجست الثاني بمقاليد الحكم في تورين، أدخل في عام ١٢٠٣ في المملكة عملة الدنييه المسكوك في تور، دنييه تورdenier tournois، الذي جرى تداوله إلى جانب الدنييه الباريسي أو دنييه باريس denier parisis، ولسوف يظل الدنييه الباريسي متداولاً زمناً طويلاً حتى يلغى في عصر لويس الرابع عشر(١١٩). ولقد كان الملك لويس التاسع بالقديس هو الذي أصدر مرسوم عام ١٢٦٢ (٢٢٠) ففرض به على المملكة كلها العملة الملكية، ولكن المعركة التي بدأها لم تصل إلى منتهاها إلا في القرن السادس عشر، بعد ثلاثمائة سنة. وما حدث بالنسبة إلى العملة حدث بالنسبة للضرائب، بنفس البطء: كان الملك فيليب الجميل هو أول من فرض الضرائب الملكية على الأراضي الإقطاعية، ولقد أخذ نفسه بالمكر والحذر، ونراه في عام ١٣٠٢ يوصي عماله: « لا تجبوا هذه الضرائب على أراضي البارونات غصباً، وهم لها كارهون » أو يقول لهم: « احرصوا وأنتم تجمعون هذه الضرائب على ألا تحدثوا من الإثارة إلا أقلها، وألا تغلظوا للشعب البسيط إلا في أضيق الحدود، واعتمدوا في التنفيذ على جباة وعمال طيبين ليِّنين »(٢٢١). ولم تفرض الضرائب وجودها وتكسب المعركة إلا بعد قرن من الزمان في أيام شارل الخامس؛ ثم اهتزت في عصر شارل السادس، وعادت لتستقر من جديد في عصر الملك شارل السابع الذي أصدر في ٢ نوفمبر من عام ١٤٣٩ مرسوماً يجعل تقديرَ ضرائب الفردة من شأن الملك(٢٢٢).

كان تَقَدُّمُ الضرائب بطيئاً نظراً لما اعتور تنظيم المالية من عيوب، وقد أدى هذا بالدولة إلى التردي إلى وضع من الصعوبة بمكان، بل وضعٍ لامعقول : فقد كانت المصروفات دائماً تتجاوز الموارد ؛ كانت المصروفات ضرورية ضرورة لا غنى عنها كل يوم، وكانت الموارد تمثل المال الذي تتوقع الدولة الحصول عليه، دون أن تكون على يقين من تحصيله في كل الأحوال. ولم يكن الأمير عادة يتبع الحكمة البورجوازية فيوائم بين المصروفات والموارد، بدلاً من أن ينفق أولاً، ثم يسعى بعد ذلك إلى تحصيل الموارد اللازمة. كانت المصروفات تقفز عَدْواً إلى الأمام، وكانت المحاولات تتصل حلقاتها للحاق بها، ولكن ما من أحد نجح في لقاء متوازن بين الموارد والمصروفات، وإلا أن يمون ذلك استثناءً، والاستثناء يؤكد القاعدة.

ولم يكن الرجوع إلى دافعي الضرائب، وملاحقتهم، والتضييق عليهم، وفرض ضرائب جديدة، وابتكار اليانصيب واللوتاريا يفيد بشيء : كان العجز في الموارد يتزايد ويشبه الهوة السحيقة. كانت هناك حدود لا يمكن تجاوزها، فلم يكن من الممكن إدخال كل ما في الدولة من مال إلى خزائن الدولة. كان دافعو الضرائب يواجهون الدولة بالمكر، أو عند اللزوم بالغضب. وهذا هو جوفاني دي پاجولو موريللي من أبناء فلورنسة في القرن الرابع عشر يقدم إلى أبنائه نصائح في أمور التجارة والضرائب : إياكم والكذب، احذروه حذركم من النار » - إلا أن يكون الكذب على الضرائب، فهو حلال « لأنكم في هذه الحالة لا تكذبون بقصد الاستيلاء على مال الآخرين، بل للحيلولة دون أن تؤخذ منكم أموالكم بغير وجه حق »[٢٢٣]، ولقد تكررت الثورات في عصر لويس الثالث عشر، ثم في عصر لويس الرابع عشر، وكانت ترجع دائماً تقريباً إلى المبالغة في الضرائب.

فلم يكن أمام الدولة إلا حل واحد : الاقتراض. ولم تكن الدولة تعرف كيف يكون، فلم يكن التعامل مع القروض بالأمر السهل، ولم ينتشر نظام القروض الحكومية أو الدين العام في الغرب إلا متأخراً، في القرن الثالث عشر، فقد أدخله في فرنسا فيليب الجميل الذي حكم من عام ١٢٨٥ إلى عام ١٣١٤، ومن المؤكد أنه عرف في إيطاليا قبل ذلك حيث يصعب علينا أن نعرف متى بدأت مؤسسة القروض التي عرفت باسم المونتي ڤيكيوأو المونتي القديم Monte Vecchio [٢٢٤]. تأخر نظام الدين العام، ولكنه كان ابتكاراً جديداً، يقول إيرل هاميلتون Earl J. Hamilton : « الدين العام ظاهرة من الظواهر النادرة جداً التي لا تعود جذورها إلى التراث الإغريقي الروماني القديم »[٢٢٥].

ووجدت الدولة نفسها مضطرة، لمواجهة أشكال التمويل ومتطلباته المختلفة، إلى أن تضع سياسة كاملة، يصعب على الإنسان فهمها للوهلة الأولى، بل كان من الصعب تنفيذها. ولو لم تكن البندقية قد اختارت نظام القرض الإجباري، وتجبر أغنياءها على الاكتتاب، وتجد نفسها نتيجة للحرب تحت وطأة مشكلات رد القروض، لكانت قد أصبحت نموذجاً مبكراً للحكمة الرأسمالية. فقد اخترعت مدينة البندقية منذ القرن الثالث عشر حلاً ستأخذ به انجلترة إبان



محصل الضرائب. رسم من أعمال المدرسة الفرنسية في القرن السادس عشر. (متحف اللوفر، باريس).

نجاحها العظيم في القرن الثامن عشر : وكانت القروض البندقية أو القروض الإنجليزية تقوم على تحديد دخول معينة تغطيها وتسدد فوائدها وتستهلكها ؛ وكانت سندات الدين البندقية وكذلك سندات الدين الإنجليزية تتداول في السوق بالبيع، وكانت تباع أحياناً بأعلى من قيمتها الإسمية، ولكن المألوف أنها كانت تباع بأقل من هذه القيمة. وأنشئت مؤسسة خاصة أنيط بها الإشراف على الدين ودفع الفوائد المستحقة كل عامين، بنسبة ٥ ٪.. وكانت القروض الخاصة في نفس هذا الوقت بفائدة قدرها ٢٠ ٪، وسميت هذه المؤسسة في البندقية وفي المدن الإيطالية الأخرى مونتي، وكان المونتي الأول الذي لا نعرف عنه الكثير هو المونتي القديم Monte Vecchio، ومن بعده جاء المونتي الجديد Monte Nuovo في عام ١٤٨٢ (٢٢٤) ؛ ثم المونتي الحديثMonte Nuovissimo. واتبعت هذه السياسة في جنوة، ولكنها انتهت إلى نتيجة مختلفة، فبينما بقيت الدولة في البندقية مهيمنة على الثروات والموارد الضامنة للدين، استولى الديانة في جنوة على موارد الجمهورية كلها تقريباً وأقاموا، من أجل إدارتها لصالحهم، دولة داخل الدولة، هي المؤسسة الشهيرة كازا دي سان چورجو أو بيت سان چورچو Casa di San Giorgio في عام ١٤٠٧ .

لم تعرف كل الدول الأوربية منذ البداية هذه التقنيات المالية المتقدمة، ولكنها جميعها استدانت، ومنذ وقت مبكر جداً (٢٢٦). فمنذ ما قبل القرن الرابع عشر كان ملوك انجلترة يستدينون من ديّانة لوكا وفلورنسة ؛ وكان آل ڤالوا في بورجونديا يستدينون من الديانة في مدنهم ؛ وكان شارل السابع [حكم فرنسا من عام ١٤٢٢ إلى عام ١٤٤١] يقترض من ناظر ماليته چاك كور ؛ أما لويس الحادي عشر فكان يلجأ إلى آل مديتشي الذين استقروا في ليون. ونعرف أن فرانسوا الأول أصدر في عام ١٥٢٢ سندات الدخل على دار بلدية باريس: وكانت دار البلدية تلعب دوراً شبيهاً بدور المونتي، فقد نزل الملك لدار البلدية عن الموارد التي تضمن تسديد فوائد هذه السندات. والمعروف أن البابا لجأ منذ وقت مبكر جداً إلى الاستدانة لكي يوازن ميزانته ويدبر مصروفات دولته التي لم تكن تستطيع الحياة على مواردها في الوقت الذي تضاءلت فيه العوائد التي كانت تأتيه من الدول المسيحية. كذلك اضطر شارلكان إلى الاستدانة لينفق على سياسته الطامحة إلى العظمة : فتفوق على كل من استدانوا من معاصريه. ولم يتخلف عنه ابنه الملك فيليب الثاني، وظل الدين العام يتزايد ويتزايد منذ ذلك الحين. وانظر إلى الأموال التي تراكمت في أمستردام تجد قدراً كبيراً منها يختفي في القرن الثامن عشر في خزائن أمراء أوروبا. ولندع الآن أمستردام، بورصة القروض العالمية، وسنعود إلى الحديث عنها بالتفصيل، وقد كانت مملكة الديانة والمدينين، إنما الذي يعنينا الآن هو أن ننظر عن كثب إلى آلية الدولة في سعيها إلى المال، وسنتخذ لنا مثلين، أحدهما لا يعرفه إلا القليل : قشتالة، وثانيهما كلاسيكي : انجلترة.

قشتالة :

سندات الخوروس والأسينتوس

أصدر ملوك قشتالة [227] في القرن الخامس عشر سندات هي الخوروس juros بضمان موارد خصصت لهذا الغرض. وكان ربط السند بالمورد الذي يغطيه يعطي السند اسمه، فكانت هناك سندات خوروس على دار التعاقدات Casa de la Contratación أو على مراعي الأغنام Maestrozgoz أو Puertos Secos أو Almojarizfazgo de Indias وإليك هذه الشخصية التي أجرى سربنتس Cervantes (٢٢٨) على لسانها حديثاً عن استثمار المال فتشبهه بمن يمتلك سنداً على الأعشاب، أي مراعي الأغنام.

ولم تنتشر السندات انتشاراً واسعاً إلا إبان حكم شارلكان ومن بعده فيليب الثاني، وتنوعت أشكال السندات الخوروس، فكانت هناك سندات مستديمة perpetuo، وسندات مدى الحياة de por vida، وسندات واجبة الأداء al quitar، كما كانت هناك سندات جيدة وسندات أقل جودة بحسب الموارد الملكية الضامنة لها، فمنها الموارد المؤكدة، والموارد التي دون ذلك. كذلك تنوعت السندات بحسب سعر الفائدة الذي تراوح بين ٥ ٪ و ١٤ ٪، وربما زاد عن ذلك. وعلى الرغم من عدم وجود سوق منظمة للأوراق المالية من النوع الذي سنراه فيما بعد في أمستردام أو لندن، فقد كانت سندات الخوروس تباع وتشترى وتُتبادل، وكانت أسعارها تتغير صعوداً وهبوطاً، ولكنها كانت عادة أقل من القيمة الإسمية، ونقرأ أن بعض سندات الخوروس بيعت في ١٨ مارس ١٥٥٧، في عز الأزمة الاقتصادية بـ ٥٥ ٪ من قيمتها.

ويصح أن نضيف نوع سندات التأمين التي استخدمها إلى حين رجال الأعمال الذين قدموا إلى الملك فيليب الثاني مبالغ مالية هائلة بعقود سميت أسينتوس asientos، واعتمد تجار جنوة هذه العقود أو الأسينتوس اعتباراً من الأعوام من ١٥٥٢ إلى ١٥٥٧، وقبلوها في التعامل، وكانت تمثل ديناً عائماً هائلاً على الحكومة القشتالية التي كانت تلجأ إلى الاستدانة عن هذا الطريق كلما تعرضت للإفلاس، وهو ما حدث في عام ١٥٥٧ و١٥٦٠ و١٥٧٦ و١٥٩٦ و١٦٠٦ و١٦٢٧، كانت تسلك السبيل نفسه، فتحول جانباً من الدين السائر إلى دين موحد - وهي عملية لا نستغربها. ووافقت الحكومة القشتالية بين عام ١٥٦٠ و١٥٧٥ على ألا تكون السندات الخوروس التي أعطتها لمقرضيها مجرد سندات تأمين caución، من قبيل الرهونات، بل سمحت بأن تتداول وسميت juros de resguardo، فكان لحاملها أن يبيعها إلى الجمهور، بشرط أن يتعهد هو بدفع الكوبونات عندما يحل موعدها، وبأن يقدم إلى الملك سندات خوروس بنفس سعر الفائدة عند المحاسبة النهائية.

تفسر لنا هذه الأساليب الأسباب التي جعلت رجال المال والأعمال الجنويين يمسكون في

أيديهم مقاليد سوق السندات الخوروس، فيشترونها عندما تنخفض أسعارها، ويبيعونها عندما ترتفع، ويتخلصون من تلك التي تسوء أحوالها، ويقتنون تلك التي تتحسن أحوالها. فلما سيطروا على السوق أصبح في مقدورهم أن يلعبوا لعبتهم مطمئنين إلى الكسب، وإن حدث العكس أحياناً، فهذا هو أشهرهم نيقولاو جريمالدي - الذي اشترى بماله لقب أمير ساليرنو، ذلك اللقب النابوليتانية العظيم - يعلن إفلاسه في عام ١٥٧٥ بعد أن ضارب على السندات الخوروس مضاربات محمومة بغير حساب للمغامرة. وكانت الحكومة الإسبانية قد تعلمت بمرور الوقت أن إشهار الإفلاس، وهو الإجراء الصارم، ليس هو الوسيلة الوحيدة المتاحة لها : بل كانت بين يديها وسائل أخرى عرفت كيف تستخدمها، منها تعليق دفع فوائد الخوروس، أو خفض نسبة الربح، أو تحويل السندات. في فبراير من عام ١٥٨٢ اقترح بعضهم على فيليب الثاني تحويل الفوائد المقررة على سندات الخوروس الصادرة بضمان ضرائب المبيعات في إشبيلية والتي عرفت باسم الكابالاس، وكانت هذه الفوائد بين ٦٪ و ٧٪، وكان لحاملي السندات أن يختاروا بين الاحتفاظ بسنداتهم - بعد تحويلها إلى الفائدة الجديدة التي لم تحددها الوثيقة - أو الحصول على أموالهم، وسيتم تدبير مبلغ « مليون جنيه ذهب » لهذا الغرض عندما تصل أول سفن أسطول الهند. ولا يخفي عنا محدثنا البندقي أن الرأي عنده هو أن الأفضل بالنسبة لحاملي السندات، نظراً لبطء رد قيمة السندات، هو أن يبيعوا سنداتهم إلى طرف ثالث يرضى بالفائدة الجديدة. ولكن العملية المقترحة لم تتخرج إلى حيز التنفيذ.

كانت مأساة المالية الإسبانية تتمثل في أنها كانت لا تكف عن إصدار عقود أسينتوس جديدة. في عهد شارلكان لعب الأدوار الأولى في هذه المسرحيات المصرفيون في جنوب ألمانيا الذين كان الملك يلجأ اليهم في أغلب الأحايين فجأة بين عشية وضحاها، هؤلاء المصرفيون هم آل فيلزر Welser، وأكثر منهم : ال فوجار Fugger. ولا ينبغي أن ننسى لهؤلاء المصرفيين الذين كانوا أمراء متربعين على عروش المال، فقد كانت النقود الرنانة تخرج من خزائنهم، ولكنهم كانوا يستعيدونها من جديد، ربما كان عليهم أن ينتظروا، أو أن يهددوا في رفق، أو يستولوا على الأصول التي تضمن السندات، فقد استولى آل فوجار على المراعي الخاصة بطوائف سانتياجو وقلعة رباح Calatrava والقنطرة Alcántara، وآل إليهم استغلال مناجم الزئبق في جبل المعدن Almadén. ولكنهم تردوا من سيء إلى أسوأ، فقد كان استرجاع المال المقرض يتطلب تقديم قروض جديدة. وإذا كان إفلاس الدولة الإسبانية في عام ١٥٥٧ قد أخرجهم من سوق سندات الأسينتوس، فنحن نراهم يعودون إليه قبيل نهاية القرن يحدوهم الأمل في أن يعوضوا ما خسروه، ولكنهم كانوا واهمين.

وبدأ حول عام ١٥٥٧ عصر المصرفيين الجنويين آل جريمالدي، وآل بينيللي، وآل

لوميلليني، وآل سبينولا، وآل دوريا، وكانوا جميعاً من قدامى النبلاء في جمهورية جنوة التي عرف عنها منذ نشأتها تبركها بالقديس چورچ. وقام هؤلاء المصرفيون من أجل عملياتهم التجارية الواسعة المتزايدة بتنظيم أسواق للتحويلات عرفت بأسواق بيزانسون، كانت تقام منذ عام ١٥٧٩ في پياتشينتسا. وأصبحوا منذ ذلك الحين السادة المهيمنين على ثروة إسبانيا، العامة والخاصة على السواء، فلم يكن في إسبانيا نبيل أو رجل من رجال الكنيسة أو موظف لا يعهد إليهم بأمور أمواله، ومن ثم أصبحوا يمسكون بمقاليد الثروة كلها، أو على الأقل بالثورة المنقولة في أوروبا. كان الناس جميعاً في إيطاليا يشاركون في المضاربات في أسواق بيزانسون، ويقدمون القروض إلى الجنويين دون أن يفكروا في شيء، حتى فوجئوا كما فوجيء البندقيون إفلاس دولة إسبانيا في عام ١٥٩٦، وخسروا لذلك الكثير.

أما الشيء الذي جعل التجار الجنويين ضرورة لا غنى للملك الإسباني الكاثوليكي عنها، فقد كان تحويلهم تيار الفضة المتقطع القادم إلى إشبيلية من أمريكا إلى تيار مستمر. فمنذ عام ١٥٦٧ كان على الملك أن يدفع، شهراً بعد شهر، على نحو منتظم رواتب القوات الإسبانية المحاربة في الأراضي الواطئة، وكانت القوات تصر على أن تتلقى مستحقاتها ذهباً، وبقيت على إصرارها هذا حتى نهاية حكم فيليب الثاني في عام ١٥٩٨. ومعنى هذا أن الجنويين طلب إليهم أيضاً أن يحولوا الفضة الواردة من أمريكا إلى ما يعادلها من ذهب. ونجحوا في هذه المهمة المزدوجة، وظلوا يخدمون الملك الكاثوليكي حتى عام ١٦٢٧.

عندذاك تركوا صدارة المسرح لغيرهم وتراجعوا إلى الخلف. كان الفارس الإسباني قد استهلكهم كما استهلك المصرفيين الألمان قبلهم. وما نصل إلى السنوات من ١٦٢٠ إلى ١٦٣٠ حتى نرى كيف أقبل المسيحيون البرتغاليون الجدد واحتلوا الموقع الذي خلا، وكان الدوق أوليباريس Conde Duque Olivares هو الذي أدخلهم في هذا الميدان عن علم بما يجرى فيه : والحقيقة أنهم كانوا موجودين بالاسم فقط، بينما كان العمل الفعلي يقوم به التجارالبروتستانتيون في الأراضي الواطئة. وهكذا أفاد الإسبان عن طريقهم من شبكات الائتمان الهولندية في الوقت الذي كانت الحرب قد عادت فيه إلى الأقاليم المتحدة.

وليس من شك في أن إسبانيا إبان عظمتها لم تعرف إلا نحو سيء كيف يكون الاقتراض، فمصّ الدّيانة دمها. فلما أيقن أصحاب الحل والعقد من ذلك حاولوا أن يفعلوا شيئاً، بل حاول أن ينتقموا. فاصطنع فيليب الثاني الإفلاس في عام ١٥٧٥ حتى يتخلص من الجنويين، فلم يفلح، حتى قرر هؤلاء بإرادتهم في عام ١٦٢٧ أن يتخلوا عن سندات الأسينتوس أو رفضوا أن يجددوها. وهكذا استطاعت الرأسمالية أن تتصرف على المستوى العالمي وكأنها هي سيدة العالم.



ياكوب فوجار ومحاسبه، رسم ألماني بالحفر يرجع إلى القرن السادس عشر، إلى الوقت الذي قدم فيه بيت أوجسبورج التجاري، أعظم بيت تجاري في العالم، إلى الملك شارلكان قروضاً هائلة. ونرى على الأدراج التي تضم المستندات أسماء المراكز التجارية الكبرى في أوروبا : روما، ميلانو، البندقية، إنسبروك، نورنبرج، لشبونة..الخ

الثورة المالية الإنجليزية :

١٦٨٨- ١٧٥٦

نجحت انجلترة في القرن الثامن عشر في تنفيذ سياسة الاقتراض التي وضعتها، بل نقول مع ديكسون P. G. M. Dickson [٢٢٩] إن ***ثورتها المالية*** نجحت. وهذ التعبير تعبير سليم لأنه ينطبق على شيء جديد واضح الجدة، ولكنه يصبح موضع الجدل إذا نحن نظرنا إلى بطء العملية التي بدأت على أقل تقدير منذ عام ١٦٦٠ وازدهرت منذ عام ١٦٨٨، ولم تبلغ أوجها إلا في مطلع حرب السنوات السبع التي بدأت في عام ١٧٥٦ وانتهت في عام ١٧٦٣، بمعنى أن عملية النضج كانت طويلة استمرت نحو قرن من الزمان، وأنها تطلبت ظروفاً مواتية وحركة اقتصادية مزدهرة مستمرة.

ولم يكن من الممكن أن تحدث هذه الثورة التي انتهت إلى تغيير شكل الائتمان العام إلا بفضل عملية تنظيم عميقة تمهيدية تناولت المالية الانجليزية واتخذت صورة واضحة في خطوطها العامة. وكانت المالية الإنجليزية في عام ١٦٤٠ أو في عام ١٦٦٠ تشبه في بنيتها المالية في فرنسا آنذاك إلى حد كبير. فلم يكن على جانبي المانش، لا في انجلترة ولا في فرنسا مالية عامة مركزية لا تخضع إلا للدولة. فقد تركت أمور كثيرة كثرة مفرطة للمبادرة الفردية الخاصة لجباة الضرائب الخصوصيين الذين كانوا في الوقت نفسه الديانة الدائمين الذي يقدمون القروض إلى الملك، ولرجال الأعمال الذين كانوا يقومون بأعمالهم التجارية الخاصة، وللموظفين الذين لم يكونوا يخضعون للدولة فقد اشتروا وظائفهم بحر مالهم، ولمدينة لندن التي كان ملك انجلترا يلجأ إليها كما كان ملك فرنسا يلجأ إلى مدينة باريس. وتمثل الإصلاح المالي الإنجليزي في استبعاد الوسطاء الذين كانوا يتطفلون على الدولة، وتم هذا الإصلاح في تكتم وعلى نحو مستمر دون أن تظهر معالمه الرئيسية بوضوح. وتمثلت الخطوات الأولى في سيطرة الدولة على الجمارك في عام ١٦٧١، ثم على ضريبة المشروبات في عام ١٦٨٣ وهي ضريبة نُقلت عن هولندة؛ ومن بين الخطوات الأخيرة نذكر إنشاء منصب اللورد ناظر الخزانة في عام ١٧١٤ الذي أسس مجلس الخزانة الذي أنيطت به مهمة مراقبة انتقال الموارد إلى الخزانة ولو أردنا أن نعبر بلغتنا الآن لقلنا إن ما حدث كان عملية تأميم تناولت المالية، عملية تأميم بطيئة لم تعط بنك انجلترة مسئولية الإشراف والمراقبة إلا في منتصف القرن الثامن عشر على الرغم من أن البنك أسس في عام ١٦٩٤، وتضمنت العملية اعتباراً من عام ١٦٦٠ تدخلاً حاسماً من جانب البرلمان في التصويت على القروض والضرائب الجديدة.

أما أن هذا التأميم أحدث تغييراً بيروقراطياً عميقاً، وغيّر كل العلاقات الاجتماعية لموظفي الدولة، فأمرٌ نستطيع أن نحكم عليه استناداً إلى ملحوظات عابرة مقتضبة لأسف الشديد، سجلها اثنان من الفرنسيين. كانت حكومة لويس الرابع عشر قد ارسلت مرتين إلى انجلترة أنيسون Anisson، نائب ليون وفينيللون Fenellon نائب بوردو في مجلس التجارة، لكي يتفاوضا في عقد اتفاق تجاري لم يتم. وهذا ما كتباه من لندن في ٢٤ يناير إلى ديماريتس Desmaretz مراقب عام المالية في فرنسا: «...لما كان الموظفون هنا، شأن الموظفين في كل مكان، يحرصون أشد الحرص على مصالحهم، فإننا نأمل في أن نصل إلى نتيجة معهم بالمال، وبخاصة لأن الهدايا التي قدمناها إليهم لا يمكن أن تُحْمَلَ على محمل الرشوة لأن كل شيء هنا يخضع لأمر الحكومة»(٢٢٠). فهل معنى ذلك أن فساد الموظف يكون أقل ظهوراً عندما يكون الموظف من ناحية المبدأ ممثلاً للدولة؟ هذا شيء فيه نظر. أما الشيء المؤكد فهو أن المراقبيْن الفرنسييْن رأيا أن النظام الإنجليزي الذي اقتربت

صورته من صورة النظام البيروقراطي الحديث كان شيئاً جديداً تماماً مختلفاً عما كانا يعرفانه، ولنتأمل في عبارة « كل شيء هنا يخضع لأمر الحكومة.»

أياً كان الأمر فلو لم تمسك الدولة في يدها بزمام الجهاز المالي، لما استطاعت انجلترة أن تطور - كما فعلت - نظاماً ائتمانياً على الرغم من أن هذا النظام ظل في زمانه إلى حين مُضغةً في أفواه الساخرين. ولا ينبغي أن نعظم دور وليم الثالث، سليل أسرة أورانيين الملكية، الذي كان والياً على هولندة ثم أصبح ملكاً على انجلترة، ونتصور أنه لعب دوراً كبيراً في نقل أشياء من النظام الهولندي. ليس من شك في أنه اقترض أموالاً كثيرة « على الطريقة الهولندية »، لكي يشد إلى قضيته، التي كانت ما تزال هشة، عدداً كبيراً من حملة السندات التي ضمنتها الدولة في انجلترة. ولكن الحكومة الإنجليزية كانت دائماً تتبع طرقاً تقليدية، أو قُلْ بالية، لتقترض حتى تتجاوز الصعاب التي نجمت عن حلف أوجسبورج من عام ١٦٨٩ إلى عام ١٦٩٧، ثم تلك التي نجمت عن حرب الخلافة على عرش إسبانيا من عام ١٧٠١ إلى عام ١٧١٣. ولكن الشيء الجديد الحاسم كان يتمثل في القرض الطويل الأجل الذي مكن لنفسه في بطء. فقد تعلمت الحكومات شيئاً فشيئاً أن هناك سوقاً ممكنة للقروض الطويلة الأجل بسعر فائدة منخفض : وأن هناك تناسباً يوشك أن يكون محدداً سلَفاً بين الحجم الحقيقي للضرائب وبين الحجم الممكن للقروض، وأن حجم القروض يمكن أن يرتفع إلى ما يساوي ثلث المجموع الكلي دون ما ضرر، بين حجم القروض القصيرة الأجل وحجم القروض الطويلة الأجل ؛ وأن الخطر الحقيقي، الخطر الوحيد، يتمثل في ربط دفع فوائد القروض على موارد غير مؤكدة أو موارد لم يتم تقديرها تقديراً جيداً منذ البداية ولقد بدأت هذه القواعد التي دارت حولها المناقشات زمناً طويلاً تتضح معالمها في اليوم الذي بدأت فيه عمليات الاقتراض تجري على نطاق واسع وعن بيِّنة. وما لبثت العقول في انجلترة أن فهمت جدلية الأجل القصير/الأجل الطويل، وخطت إلى هذا الفهم خطى بطيئاً. فنحن نلاحظ أن هذا الفهم لم يكن موجوداً في عام ١٧١٣، العام الذي عقدت فيه معاهدة السلام في أوتريخت، حيث قيل عن القروض الطويلة الأجل إنها قروض تسدد نفسها بنفسها أو تصفي نفسها بنفسها. ولكن القروض الطويلة الأجل تحولت بعد ذلك على نحو يوشك أن يكون تلقائياً إلى قروض دائمة، أي لم يعد على الدولة أن ترد قيمة الديون، بل كان في مقدورها أن تحول الديون السائرة إلى ديون موحدة، وكان في مقدورها ألا تبدد مواردها في صورة قروض، وألا تدفعها نقداً. أما المقرض فأصبح في إمكانه، منذ عام ١٦٩٢، أن يحول الدين إلى طرف ثالث، وكان بهذه الطريقة يستطيع أن يسترد ماله. كان ذلك إجراء يقترب من المعجزة : لم تكن الدولة تدفع الدين، ولكن الدائن كان يسترد ماله كلما شاء.

ولكن المعجزة لم تكن بلا ثمن. فقد كان من الضروري وقف أعداء الديون التي استدانتها

الدولة والتي زادت عن الحد في وقت قصير، وكان الجدل حول الديون قد اتسع واحتدم. وكان نظام اقتراض الدولة يعتمد على الثقة التي تنعم بها الدولة لدى الجمهور. كانت استدانة الدولة لا تتم إلا إذا دبر البرلمان موارد جديدة تضمن دفع الفوائد بانتظام. وكانت هناك شرائح من الشعب - مثل ملاك الأرض الذين كانوا يدفعون للدولة خمس دخلهم ضرائب عقارية، والمستهلكين لسلع فرضت عليها ضرائب، أوالتجار الذين كانوا يتاجرون فيها - كانت تحس بأنها تتحمل تكاليف العملية كلها ؛ بينما كانت هناك طبقة من المتطفلين والمستغلين تأتلف من : حملة السندات، وأصحاب المال، وكبار التجار - الذين لم يكونوا يدفعون ضرائب على دخولهم، وأرباب الثراء الذين يتفاخرون بثرائهم ويغيظون الكادين الكادحين. كان هؤلاء المنتفعون يجرون وراء مصلحتهم، ويرون أن مصلحتهم أن يلعبوا دور المحرضين على الحرب، لأنهم يعرفون أن الحرب الجديدة تعني قروضاً جديدة، وزيادة في سعر الفوائد. وكانوا هم الذين تسببوا بدرجة كبيرة في إشعال نار الحرب ضد إسبانيا في عام ١٧٣٩ وكانت تلك الحرب كشرخٍ سياسي كبير في جدار القرن الثامن عشر . ولما كان الأمر كذلك، فمن البديهي أن نجد نظام الدين الموحد - الذي نعتبره اليوم بمثابة الأساس الذي قام عليه الاستقرار الإنجليزي - قد تعرض لهجوم عنيف من جانب المعاصرين الذين احتجوا بالمبادىء الطيبة لاقتصاد سليم. والحقيقة أن هذا النظام الثمرة البرجماطية التي أثمرتها الظروف.

كان كبار التجار، والصياغ، والقائمون على البيوت المصرفية، أعني ركائز دنيا المال والأعمال في لندن الذي تخصصوا في القروض والذين كانوا يمثلون قلب الأمة صاحب القرار والحسم، هم الذين عملوا على نجاح سياسة الاقتراض. ولعب الخارج دوره أيضاً. فقد شاركت الرأسمالية الهولندية في الفترة حول عام ١٧٢٠ وما بعده، إبان عصر روبرت ولبول Robert Walpole [الذي تولى رئاسة الوزارة الإنجليزية من عام ١٧٢١ إلى عام ١٧٤٢]، مشاركة فعالة حتى كأنها كانت صانعة العملية فعلاً. وأعلنت لندن في ١٩ ديسمبر من عام ١٧١٩ أن هناك «تحويلات جديدة وردت من هولندة تربو قيمتها على مائة ألف جنيه استرليني تهدف إلى شراء سنداتنا our funds» [٢٣١] وكانت كلمة funds تستخدم للدلالة على سندات الدين الإنجليزية، إلى جانب كلمة securities وكلمة annuities.

فكيف نفسر شراء الهولنديين لهذه السندات الإنجليزية بهذه الكميات الكبيرة ؟ كان سعر الفائدة في انجلترة في أكثر الأحيان، لا في كلها، أعلى من أسعار الفائدة في الأقاليم المتحدة الهولندية، وكانت سندات الدين الإنجليزية - على عكس سندات أمستردام - معفاة من الضرائب، وتلك ميزة بلا شك ؛ أضف إلى ذلك أن ميزان التجارة بين هولندة وانجلترة كان لصالح هولندة التي كان لها فائض في انجلترة : فكانت البيوت التجارية الهولندية

المقيمة في لندن ترى في استخدام أرباحها في سندات الدين الإنجليزية استثماراً مريحاً سهلاً. بل إن بعض هذه البيوت كانت تعيد استخدام فوائد السندات في شراء سندات جديدة. وهكذا كانت بورصة أمستردام تكون مع بورصة لندن ابتداء من منتصف القرن الثامن عشر كتلة واحدة، وكانت المضاربات في أمستردام ولندن على سندات الدين الإنجليزية، سواء للشراء الفوري أو المؤجل، أكثر نشاطاً وتنوعاً من المضاربات على أسهم الشركات الهولندية ويمكن أن نقول بصفة عامة إن هذه الحركات، التي لا يمكن تفسيرها بردها إلى خطة بسيطة لا تعقيد فيها، كانت أمستردام تقوم بها مستخدمة السوق الموازية للسندات الإنجليزية لتسوي بها عملياتها الائتمانية القصيرة الأجل. ومن قائل إن الهولنديين كان يمتلكون أحياناً ربع أو خمس السندات الإنجليزية. وهذا قول فيه مبالغة. فهذا هو إيزاك دي پينو Isaac de Pinto يكتب في عام ١٧٧١ : « إنني أعرف بناء على بيانات جميع المصرفيين في لندن أن الخارج لا يمتلك من سندات الدين الإنجليزي إلا ما لا يجاوز الثمن. »[٢٣٢].

وهذا موضوع لا أهمية له في الحقيقة. وليست هناك غرابة في أن تبني انجلترة عظمتها على حساب الآخرين، على حساب الدائنين الهولنديين، والدائنين الفرنسيين، والسويسريين والألمان كذلك، فما كان يمكن أن تكون سندات الدين في القرنين السادس عشر والسابع عشر في فلورنسة أو ناپلي أو جنوة على هذا الكم من الضخامة بدون مشاركة المكتتبين الأجانب. كان أهل راجوزة مثلاً حول عام ١٦٠٠ يمتلكون سندات قيمتها ٣٠٠٠٠٠ دوكات[٢٣٣]، فروس الأموال لا تعترف بحدود الدول، بل هي تسعى نحو الأمان. وهنا نسأل: هل كان نظام الاقتراض في حد ذاته هو الثورة المالية التي صنعت العظمة الإنجليزية؟ الإنجليز انتهوا بعد طول بحث إلى هذا الرأي. في عام ٧٦٩ تحدث توماس مورتيمر Thomas Mortimer في الطبعة السابعة من كتابه : ***لكل إنسان سمساره*** Every man his broker عن الدَّيْن الأهلي حديثه عن المعجزة الدائمة التي شهدتها السياسة والتي أدهشت دول أوروبا وزدات من ثرائها[٢٣٤]. وفي عام ١٧٧١ كتب إيزاك دي پينتو في كتابه الذي كثيراً ما أشرنا إليه كلاماً امتدح به نظام الاقتراض الأهلي، فرفعه إلى الأعالي[٢٣٥]. وهذا هو پيت يقول في عام ١٧٨٦ إنه في هذا المجال مقتنع بأن الدين الأهلي هو الأساس الذي قامت عليه قوة الأمة واستقلالها[٢٣٦].

أما سيمولين، السفير الروسي في لندن، فقد ذهب - على الرغم من إدراكه لميزات الدين الإنجليزي الموحد - إلى أن هذا الدين هو السبب في الغلاء الذي تزايد في لندن منذ عام ١٧٨١ والذي « كان فاحشاً تجاوز كل تصور »[٢٣٧]. ولا يمكن أن يمنع الإنسان نفسه من أن يفكر في أن تزايد حجم القرض الأهلي، وتزايد ارتفاع الأسعار كان يمكن أن يُحدثا في

انجلترة نتائج مختلفة تماماً، لو لم تكن انجلترة قد حققت لنفسها الهيمنة على العالم في الوقت ذاته، لو لم تكن، سبيل المثال، قد ظهرت على فرنسا في أمريكا الشمالية والهند، هاتين البقعتين اللتين اعتمدت عليهما اعتماداً لا مراء فيه في صعودها.

الميزانيات
والموجات الاقتصادية والناتج القومي

لا يمكن أن نفهم المالية في بلد ما، ونقيِّمها إلا إذا وضعناها في إطار الحياة الاقتصادية التي اتصلت حلقاتها في الفترة التي نتناولها بالدرس، وهنا نجد أنفسنا بحاجة إلى أرقام دقيقة، وبيانات صحيحة واضحة عن المالية، وظروف اقتصادية قابلة للمراجعة. وليس بين أيدينا شيء من هذا. ولكن الذي بين أيدينا ميزانيات، أو لعلنا نترك كلمة ميزانية التي لم تستخدم بكامل معناها إلا في القرن التاسع عشر، ونقول إن لدينا بيانات عن الموارد والمصروفات الحكومية. ولو أخذنا بها مصدقين كل التصديق لكنا من المسرفين في السذاجة، ولو ضربنا عنها صفحاً لكنا مسرفين في التجني.

لدينا ميزانيات Bilanci البندقية من القرن الثالث عشر إلى عام ١٧٩٧ [٢٣٨]؛ ولدينا حسابات آل ڤالوا في بورجونديا من عام ١٤١٦ إلى عام ١٤٧٧ [٢٣٩]؛ وفي مقدورنا أن نستعيد أرقام الموارد والمصروفات بالنسبة إلى قشتالة، وهي أنشط أقاليم إسبانيا، في القرنين السادس عشر والسابع عشر [٢٤٠]: فالوثائق محفوظة في سيمانقة. ولدينا أرقام توشك أن تكون كاملة بالنسبة إلى انجلترة، وبقي أن تُدرس دراسة نقدية صارمة. أما بالنسبة إلى فرنسا فليس لدينا سوى تقديرات عامة [٢٤١]. وهناك بحوث تجري حالياً تتناول الموضوع فيما يختص بالدولة العثمانية [٢٤٢]، ولدينا أرقام عن الصين، وإن كانت تحيطها الشكوك [٢٤٣]. أما الأرقام التي بين أيدينا عن موارد الخان الأعظم المغولي، فنجدها في تقرير كتبها مصادفةً واحد من الرحالة [٢٤٤]، وينطبق الكلام نفسه على ميزانية الإمبراطور الروسي [٢٤٥].

ونلاحظ بدايةً أن المسئولين عن الشئون المالية لم يكن لديهم إلا تصور مبهم عما يجري في دولهم، فلم يكن لديهم تصور عن مفهوم الميزانية التي توضع مسبقاً؛ ولدينا حالة فريدة نادرة تقترب من مفهوم الميزانية هذا تتمثل في البيان العام للمالية الذي وضعته الحكومة الفرنسية في أول مايو من عام ١٥٢٣، وكان بياناً يختص بعام ١٥٢٣، وإنْ وضع متأخراً [٢٤٦]. ويدخل في هذا الإطار الأمر الذي أصدره ملك إسبانيا، الملك الكاثوليكي، إلى السوماريا Sommaria [٢٤٧] وهي ديوان المحاسبات في نابلي، يطلب إليها أن ترسل إليه ميزانية مسبقة، وميزانية استرجاعية عن حسابات ختام السنة. ويرجع هذا الأمر العقلاني

الذي صدر عن الدواوين في مدريد إلى رغبتها في استغلال كل موارد مملكة نابلي، حتى إنها أخذت تهدد مستشاري السوماريا بشطب مخصصاتهم كلها أو نصفها إذا هم تقاعسوا عن تنفيذ هذا الأمر. ووجد هؤلاء المستشارون صعاباً كبيرة في تنفيذ هذا العمل، وقالوا إن السنة الضرائبية لا تطابق السنة المالية في نابلي: فجباية ضرائب الملح في منطقة الأبروتسو Abruzzo تبدأ في أول يناير، بينما تبدأ في مخازن كالابريا في ١٥ نوفمبر، ويحل موعد ضرائب الحرير ابتداء من أول يونية، وكذلك قالوا إن الضرائب تختلف من منطقة لأخرى على مستوى المملكة. والخلاصة إن العمل المطلوب لم يمكن تنفيذه على الفور، بل كان يحتاج إلى وقت، ولمدريد أن تستشيط غضباً ما شاءت! وبالفعل لم تصل الميزانية التي طلبت لعام ١٦٢٢ إلا في ١٣ يناير من عام ١٦٢٥، ولم تصل الميزانية التي طلبت لعام ١٦٢٦ إلا في يونية من عام ١٦٣٢، ولم تتلق مدريد الميزانية الخاصة بعام ١٦٧٣ إلا في ديسمبر من عام ١٦٧٦. ومن الملحوظات الختامية التي سجلها المستشارون ما يحذر من إلغاء نظام ملتزمي الضرائب وتولي الدولة جباية الضرائب مباشرة، فإن مثل هذا الإجراء يعني وضع الضرائب في يد الشيطان in mano del demonio.

ولا يختلف الوضع في فرنسا عن هذا. فلم يبدأ الأخذ بنظام مراجعة المالية العام الذي يقضي بالتقييد المزدوج إلا في عام ١٧١٦، بصدور مرسوم يونية ١٧١٦[٢٤٨]. كان هذا الإجراء يعني مراقبة المصروفات، ولم يكن يستهدف التدبير المسبق لكيفية توجيهها. كانت كل الميزانيات تفتقر إلى الحساب بناء على تدبير مسبق، ولم تكن المراقبة تنصب إلا على ملاحظة المصروفات في صورتها النقدية. وكان النظر إلى مستوى الأموال السائلة في الخزينة هو السبيل إلى معرفة حدود التصرف، وكان هو الذي يحدد ترتيبات السياسة المالية موزعة على العام. وعندما تولى شارل ألكسندر دي كالون Calonne في الظروف المثيرة المعروفة [بعد أن نشر سلفه چاك نيكر تقريره عن الأحوال المالية المتردية في المملكة، وأغضب الملك، واستقال] منصب المفتش العام للمالية في ٢ نوفمبر من عام ١٧٨٣ لم يستطع أن يكون صورة صحيحة عن أحوال الخزينة إلا بعد شهور.

فلا ينبغي أن نعتبر الميزانيات التي وصلت إلى أيدينا، أو التي يمكننا استخلاصها من البيانات المتاحة، إلا «مؤشرات» على أكثر تقدير.

نعرف منها أن الميزانيات كانت تعوم بحسب الحركة الصاعدة للأسعار، تزيد بزيادتها، بمعنى أن الدولة لم تكن تعاني من ارتفاع حركة الأسعار. بل كانت تتبعها، ولم يكن يجري عليها ما يجري على السادة أصحاب الأرض الذين كانت دخولهم تجر ذيولها في أكثر الأحيان وراء مؤشر الأسعار العام، ومعنى هذا أن الدولة لم تكن تجد نفسها فجأة في مأزق بين الموارد على مستوى الأمس وبين المصروفات على مستوى الغد. ولنا أن ننظر إلى

الرسوم البيانية - اللوحة رقم ٢٩ - لنجد أن تلك التي تصور الأحوال المالية في فرنسا في القرن السادس عشر أقل اكتمالاً من تلك التي تصور الأحوال المالية في إسبانيا أو البندقية في الفترة نفسها. وجدير بالذكر أن لوروا لادوري E. Le Roy Ladurie [٢٤٩] يخلص من دراسة منطقة اللانجدوك إلى أن موارد الدولة كانت في القرن السادس عشر متأخرة في ملاحقة ارتفاع الأسعار الشديد الذي حدث، وأن هذا التأخر سدت ثغراته ابتداء من عام ١٥٨٥. ولكن الشيء الذي لا يرقى إليه الشك هو صعود موارد الدولة الفرنسية في القرن السابع عشر، ولو كانت هذه العملية لتسير على أساس المواكبة صعوداً وهبوطاً، لكان المفروض أن تهبط موارد الدولة مواكبة لانخفاض الأسعار، ولكن الذي حدث كان غير ذلك، فقد تزايدت الموارد في عصر رشيليو - من عام ١٦٢٤ إلى عام ١٦٤٢ - بل تضاعفت ضعفين أو ثلاثة أضعاف، وكأنما كانت الدولة في تلك الفترة من الركود هي المؤسسة الوحيدة التي ظلت بمأمن، وكأنما كان لها الحق في زيادة مواردها متى شاءت. أمَا سجل الكاردينال ريشيليو في وصيته السياسية أن على مُدَرَاء المالية « أن يجعلوا عائد ضريبة الملح على الملاحات وياً لما يحصله ملك اسبانيا من جزر الهند الغربية » ؟ [٢٥٠].

أما دراسة العلاقة بين الموارد الضرائبية وبين الناتج القومي - وما موارد الدولة إلا جزء من الناتج القومي - فدراسة يمكنها أن تفسر عدداً من الحالات الشاذة. وهناك بحث تناول البندقية[٢٥١] - والبندقية أساساً حالة خاصة جداً - بين أن نسبة الضرائب إلى الناتج القومي الكلي بين ١٠ ٪ و١٥ ٪. وإذا كانت البندقية قد حققت موارد قدرها ١٢٠٠٠٠٠ دوكات في عام ١٦٠٠، فإنني أتصور أن الناتج القومي كان بين ٨ و١٢ مليون. ولقد ناقشت هذا الموضوع مع المتخصصين في تاريخ البندقية، وهم يرون أن تقديراتي أقل مما ينبغي، أو نسبة الضرائب أعلى مما ينبغي. أياً كان الأمر فمن الواضح - دون أن نجر القاريء إلى مزيد من الحسابات والمناقشات - أن نسبة الضرائب في منطقة أكثر امتداداً وأقل مدناً من دولة البندقية تقل حتماً عن ٥ ٪ [٢٥٢]. هل يحق أن نتساءل عما اذا كان توسع الدولة الإقليمية قد أفاد من انخفاض نسبة الضرائب فيها بالقياس بالدول المدن ؟ ولكن هذا السؤال لا يزيد عن أن يكون في المرحلة الحالية من التفكير في المشكلة مجرد إشارة إلى احتمال.

ولو أجرى المؤرخون دراسات وحسابات تناولوا فيها العديد من البلدان، لاستطعنا - إذا ظهرت بعض التطابقات - أن نتبين هل يمكن التوصل إلى وسيلة لاستنتاج قيمة الناتج القومي. فإذا لم نتمكن من ذلك، فإن استعارة التفسيرات والإيضاحات التي تتوصل إليها الدراسات المنصبة على النمو الاقتصادي في الحاضر والسعي إلى نقلها وتطبيقها على الماضي سيكون توهماً لا حقيقة فيه. فلا يمكن أن نجري مقارنات أو تقييمات إلا بالقياس

BUDGETS DE VENISE
VENISE + TERRE FERME

Centaines de milliers de ducats courants

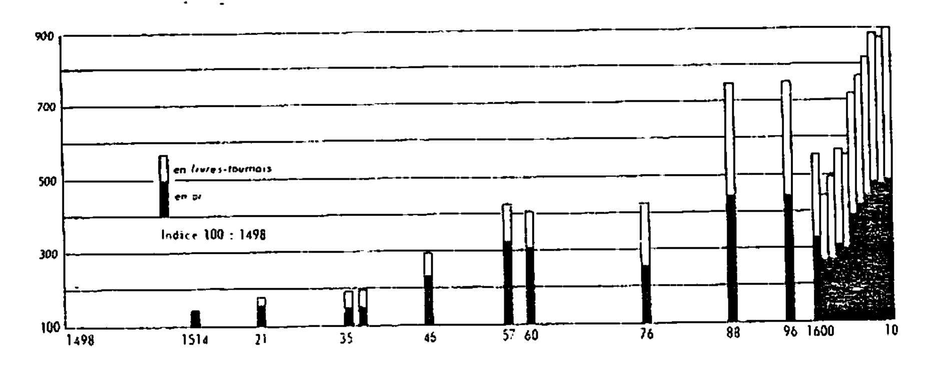
Centaines de milliers de zecchini

Dizaines de tonnes d'argent

50 10 5 1

1423 54 64 69 90 1500 59 69 78 82 87 94 1602 09 21 33 37 38 41

١- البندقية



٢- فرنسا

إلى القيمة الكلية للدخل القومي. وإذا خرج علينا مؤرخ، كما حدث مؤخراً، وتحدث عن نفقات الحرب في أوروبا الغربية في القرن الخامس عشر فقدرها بأنها كانت تتأرجح بين ٥ ٪ و ١٥ ٪ من الدخل القومي، فإنه – حتى إذا كانت هذه النسبة وليدة التقدير أكثر منها وليدة الحساب – يلقي ضوءاً على مشكلات بالغة القدم [٢٥٣]. فنسبة الـ ٥ ٪ التي ذكرها كحد أدنى كانت تمثل في عصور قديمة نصيب التسليح من ميزانية عادية ؛ بينما تمثل نسبة الـ ١٥ ٪ حداً عالياً مفرطاً لا يمكن أن يستمر دون أن يؤدي إلى كوارث على المدى القريب أو البعيد .

رجل المال

يفسر لنا نظام الضرائب المعيب، ونظام الإدارة المعيب، والتجاء الدولة المتكرر إلى الاقتراض المكانة البارزة التي احتلها رجال المال financiers منذ وقت جد مبكر، وهم يمثلون قطاعاً قائماً بذاته في الرأسمالية، قطاعاً يرتبط بالدولة ارتباطاً وثيقاً متيناً، ولهذا لم نتعرض له في الباب السابق، فقد كان من الضروري تناول الدولة أولاً.

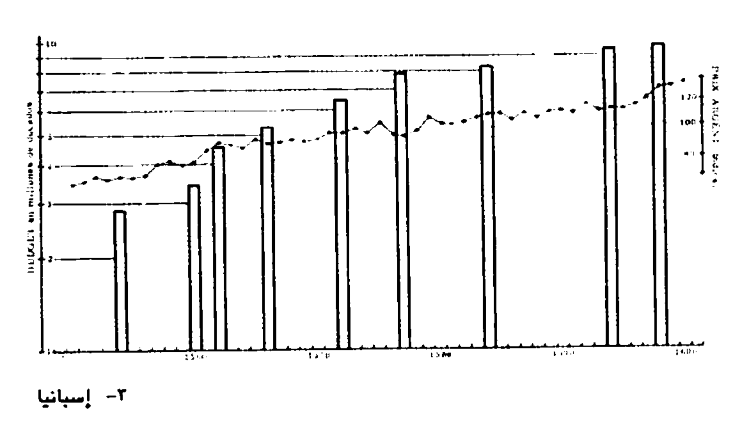
فكلمة فينانسييه، أي رجل المال، لا تخلو من الغموض، فنحن نعرف أن كلمة فينانسييه لا ترادف كلمة بانكييه، أي المصرفي، في استخدامها القديم. ورجل المال، من ناحية المبدأ، مشغول بنقود الدولة، بينما البانكييه مشغول بنقوده الخاصة وبنقود عملائه قبل نقوده. ولكن هذا التمييز لا ينطبق على الواقع، كذلك التمييز بين رجل المال *العام* وبين رجل المال

---

٢٩ – الميزانيات تتبع حركة الأسعار ⟶

ميزانية البندقية تتكون من ثلاث وحدات : ١) مدينة البندقية نفسها ٢) أرض القارة التابعة لها والمعروفة باسم التيرافيرما ٣) الإمبراطورية أو قل الجمهورية : وقد تركنا الوحدة الثالثة التي كثيراً ما كانت الأرقام الخاصة بها خيالية. والرسم البياني من إعداد الانسة جيما ميانيGemma Miani التي اعتمدت اساساً على الميزانيات العامة.. والخطوط الثلاثة تبين مجمل موارد البندقية والتيرافيرما، والأرقام تذكر القيمة الإسمية مقدرة بالدوكات المتداولة، أما الأرقام المقدرة بالذهب فهي بحسب السيكينو، وأما الأرقام المقدرة بالفضة فوحدتها العشرة أطنان فضة . والأرقام الخاصة بفرنسا والتي جمعها سبونرF. C. Spooner ليست كلها جديرة بالثقة : والأرقام التي تذكر القيمة الإسمية مقدرة بالجنيه الليفر التورني، والأرقام التقديرية مقيمة بالذهب. وعلى الرغم مما يعيب هذه الخطوط البيانية من عيوب فإنها تبين أن الميزانيات كانت تواكب حركات الأسعار. انظر كتاب فرنان برودل : البحر المتوسط وعالمه في عصر فيليب الثاني، الجزء الثاني، ص ٣١

Fernand Braudel, La Méditerranée et le monde méditerranéen à l'époque de Philippe II, *II*, 1966, p. 31

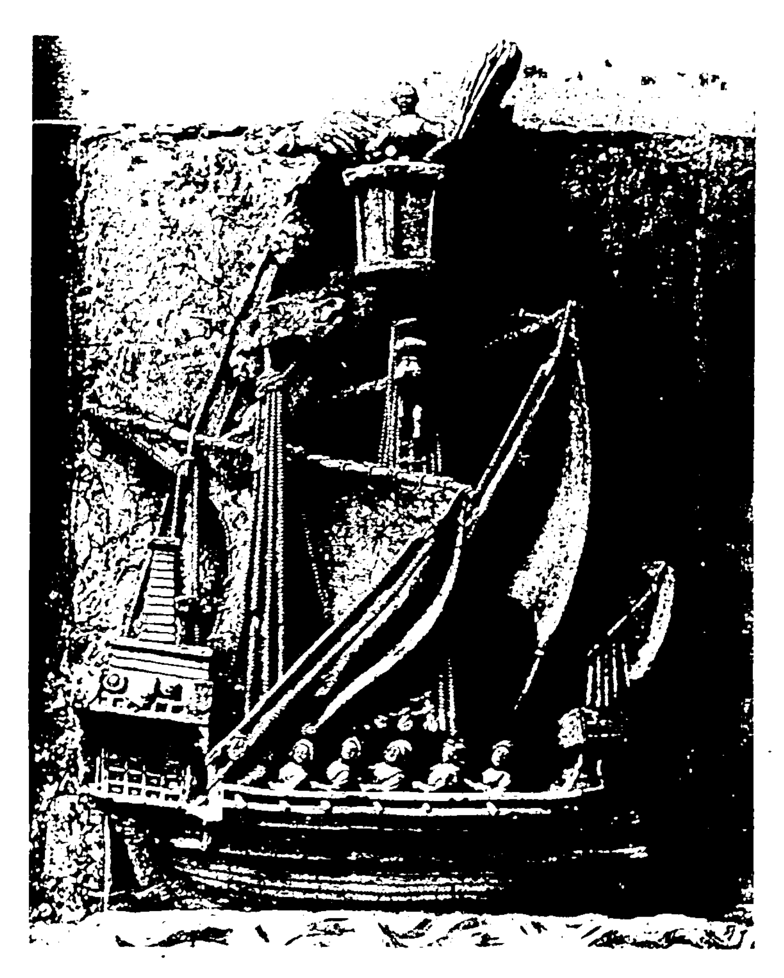


٣- إسبانيا

بيانات أسعار الفضة مأخوذة من إيرا هاميلتون. والميزانيات مقدرة بملايين الدوكات القشتالية، هي عملات حسابية لم تتغير في الفترة التي يشملها الرسم البياني. وأخذت الميزانيات التقديرية عن دراسة لم تنشر بعد قام بها إلبارو كاستيليو بينتادو. وعلى الرغم من القصور الذي يعتورحساب الموارد، فإن مواكبة حركة الأسعار لحركة تحصيل الضرائب تبدو أشد وضوحاً من الرسمين السابقين. ومن الممكن وضع رسوم بيانية تمهيدية شبيهة بتلك التي أعددناها، تتناول صقلية ومملكة نابلي، بل والدولة العثمانية، وهو ما تضطلع به مجموعة عمر لطفي باركان. انظر فرنان برودل، البحر المتوسط..الخ، المرجع المذكور،الجزء الثاني، ص ٣٣.

الخاص(٢٥٤). والواقع يشهد على أن رجل المال لا يقتصر على حرفة المالية وحدها. فهو دائماً يشتغل بشيء آخر – خاصة بالمصارف – وهذا الشيء الآخر يندمج في عملية شاملة كثيراً ما تكون شديدة الاتساع والتنوع.

هكذا كانت الحال دائماً منذ أقدم العصور. كان جاك كور Jacques Coeur أمين خزائن الملك شارل السابع – حرفياً = القائم على الفضة argentier ؛ ولكنه كان في الوقت نفسه تاجراً، ومقاولاً يعمل في مشروعات المناجم، وفي تجهيز وتطقيم السفن التجارية، وعلى هذا الأساس بث الحياة، انطلاقاً من إيجمورت Aigues-Mortes ، في تجارة للشرق سعت إلى الاستقلال عن احتكار البندقية. وتبين الوثائق التي تضمها ملفات قضية جاك كور قائمة لا نهاية لها من الأعمال والمشروعات(٢٥٥). كذلك الحال بالنسبة لأعداد كبيرة من « ملتزمي الضرائب traitants »، و« ملتزمي التمويل partisans »، و« رجال الأعمال hommes d'affaires » نلتقي بهم على مدى التاريخ المالي للمملكة الفرنسية، نجدهم لا يشتغلون بالمالية العامة إلا نصفاً :كانوا يمارسون عمل المصرفيين مع الملك، أو كانوا مصرفيين يعملون في خدمة الملك، ويعملون في المقام الأول في خدمة أنفسهم. كانت القروض التي



مستنسخ جصي من نحت على واجهة دار جاك كور Jacques Coeur في مدينة بورج Bourges، منتصف القرن الخامس عشر. ويمثل هذا النحت سفينة من سفن جاك كور الذي كان أمين خزائن الملك، وشارك في التجارة العالمية الكبيرة في زمانه، وهي تجارة الشرق.

يقدمونها إليه أموالاً عليهم أن يقترضوها، وكان عليهم بالضرورة أن يدخلوا في العمليات الائتمانية المعقدة. وهذا هو الذي فعله على سبيل المثال رجال المالية الإيطاليين العاملين في خدمة الوزير مازاران Mazarin وهم سيرانتوني Serantone، وتشينامي Cenami، كونتاريني Contarini، أيرولي Airoli، ڤالينتي Valenti، وقد وضعهم مازاران عن حكمة وتدبير

إما في جنوة وإما في ليون، مما ممكنه من المشاركة في العمليات المربحة المنصبة على الكمبيالات وكانت عمليات مربحة، وإن لم تخل من المجازفة [٢٥٦]. حتى إذا تحول رجل المال إلى « ناظر المالية »، وشغل منصباً رسمياً في الدولة، وهو ما حدث في أكثر الأحيان في فرنسا، وكان يسلف الملك أموالاً جباها من دافعي الضرائب، لم يكن يقنع بممارسة عمله كناظر لمالية الدولة ومقرض للملك. ولننظر على سبيل المثال إلى آل كاستانييه، تلك الأسرة القوية في منطقة اللانجدوك التي كانت تعمل في مالية الحكومة، في عصر الملك لويس الخامس عشر [٢٥٧]. ولقد بدأت تحقق الثراء مع حرب الخلافة على عرش إسبانيا. كان بعض أفراد هذه الأسرة يجبون ضرائب في كاركاسون، وكان آخرون يعملون رؤساء لشركة الهند، وكان آباؤهم وأبناء إخوتهم في برلمان تولوز، ثم أصبحوا وزراء دولة. وكان آل كاستانييه يمتلكون مشروعات صناعية في كاركاسون. وأقاموا في باريس بنك الكاستانيين. وكان آل كاستانييه يشاركون في عمليات تجهيز وتطقيم السفن التجارية في قادس وفي بايون. وفي الوقت الذي أقام فيه *لو* نظامه المصرفي، كان لآل كاستانييه بنك في أمستردام. وفيما بعد اقترض دوبليكس Dupleix من آل كاستانييه لتنفيذ سياسته الهندية. ولدينا أمثلة أخرى من هذا النمط من رجال المال الذي يسميه جي شوسينان نوجاريه Chaussinand- Nogaret: ***التاجر- المصرفي- المقاول- المطقِّم- الممول*** في النصف الأول للقرن الثامن عشرنذكر منها آل چيي وآل كروزا. كان أنطوان كروزا من المقرضين الرئيسيين للملك، وخطط لتجديد نشاط شركة الهند بالاشتراك مع صامويل برنار، وشارك في تأسيس شركة كاپ نيجر وشركة غينيا، وفي اتفاقية أسينتو لتوريد العبيد الزنوج إلى بقاع أمريكا الخاضعة للإسبان ، وشركة بحر الجنوب..باختصار في كل التجارة الفرنسية العالمية الكبير. وفي عام ١٧١٢ حصل على احتكار تجارة لويزيانا.

ولكن الوضع يختلف عندما يقوم رجل المال ببيع خدماته إلى الخارج، إلى أمراء آخرين أو دول أخرى، بدلاً من إقراض الدولة التي هو جزء منها. هل يمكن أن نقول إنه بهذا يمارس حرفة أخرى، حرفة أعلى درجة ؟ هذا ما يؤكده على أية حال شاهد عبّر في عام ١٧٧٨ عن وجهة النظر الهولندية، يقول : « لا ينبغي أن نخلط فن رجل المال من ناحية والفن التخريبي الذي قدمته إيطاليا هدية فظيعة إلى فرنسا من ناحية ثانية ؛ أو ذلك الفن الذي صنع ملتزمي المالية، ملتزمي الضرائب، ملتزمي العوائد الكبيرة – في انجلترة يسمونهم الشطار gens d'expédient -- أولئك الذين دفعت السذاجة بالبعض ألى امتداح مهارتهم، وهم أناس يجدر بكل حكومة متنورة أن تنبذ فكرة الاعتماد عليهم.» [٢٥٨] هذا النمط من من رجل المال «العالي»، المتمكن من الشئون المالية على المستوى العالمي انتشر على نطاق واسع في القرن الثامن عشر في جنوة وچينيف ، وعلى نحو أكثر في أمستردام.

بدأ التمييز بين كبار التجار وبين المصرفيين رجال المال يتضح في أمستردام [٢٥٩] ابتداء من نهاية القرن السابع عشر، وازداد عمقاً بمرور الوقت. وتقع المسئولية على تدافع الدولة المقترضة على بورصة أمستردام. وكانت أول عملية استدانة قامت بها دولة في مقابل سندات، هي تلك التي قامت بها النمسا عندما اقترضت مليون ونصف فلورين من بيت دويتس Deutz في عام ١٦٩٥ [٢٦٠]. وتطور هذا الفرع من الأعمال تطوراً سريعاً، وأصبح له بالإضافة إلى الوكالات التي تتناول العمليات على المستوى الكبير، حشد من المروجين والمتعاملين الذين كانوا يروجون السندات والصكوك بين الجمهور ويكسبون عمولتهم في الوساطة. فإذا تم تدبير القرض، وأغلقت الاكتتاب، انتقلت سندات الدين إلى البورصة، وهناك كانت تجري العملية المألوفة، عملية افتعال ارتفاع قيمة السندات التي تم الحصول بأسعار منخفضة، حيث يتم التصرف فيها بأسعار تزيد على قيمتها الإسمية ؛ فإذا انتهت العملية على هذا النحو، بدأت العملية التالية على النمط نفسه، شريطة أن يكون رجل المال قد تخلص من السندات كلها، وألا يكون جزء من الدين القديم قد بقي على عاتقه. بهذه الطريقة تمكن بنك هنري هوب Henry Hope الهائل الذي خلف بيت سميث في إقراض الإمبراطورة الروسية كاترين الثانية، في الفترة من عام ١٧٨٧ إلى عام ١٧٩٣ من تدبير ١٩ قرضاً لروسيا قيمة كل قرض ثلاثة ملايين فلورين، أي كان مجموعها ٥٧ مليون فلورين [٢٦١]. ويخلص ي. ج. فان ديللين J. G. Van Dillen إلى أن روسيا استطاعت بالأموال الهولندية أن تظهر على تركيا وتقتطع منها أراض شاسعة تمتد حتى تبلغ سواحل البحر الأسود. وشاركت بيوت مالية أخرى في التعامل في هذه القروض التي كانت تهم أوروبا سياسياً أو ما يوشك أن يكون كذلك، ونذكر منها هوجر وهورنيكا وشركاه Ho-guer, Horneca et Cie، فيربروجه وجول Verbrugge et Goll، فيزو وجران وشركاهم Fi-zeaux, Grand et Cie، ودي سميت de Smeth. ولكن لعبة القروض السهلة كانت تتخللها أحياناً بعض الكوارث، ولكنها كانت تعتبر من قبيل مخاطر المهنة : ففي عام ١٧٣٦ قدموا قرضاً بضمان أصول في سيليزيا، وفي عام ١٧٦٣ انهار القرض نتيجة لغزو فريدريش الثاني لسيليزيا ؛ وتعرضت قروض فرنسا التي استدانتها ابتداء من عام ١٧٨٠ لكارثة عند قيام الثورة الفرنسية.

والحقيقة أن نفوذ أموال أمستردام ليس شيئاً جديداً في حد ذاته : فنحن نلتقي دائماً منذ العصر الوسيط، تارة في هذا وتارة في ذاك البلد، بمجموعة مالية مهيمنة تفرض خدماتها على أوروبا كلها. ولقد بينت بشيء من التفصيل كيف وقعت إسبانيا عندما حكمها آل هابسبورج في قبضة تجار جنوب ألمانيا وبخاصة آل فوجار، ثم كيف وقعت بعد ١٥٥٢-١٥٥٧ في أيدي تجار جنوة ؛ ونذكر أن فرنسا ظلت على مدى قرون فريسة شطارة التجار

الإيطاليين ؛ وكانت انجلترة في القرن الرابع عشر تحت رحمة المصرفيين الديانة من أبناء لوكا وفلورنسة. أما في القرن الثامن عشر فقد وقعت فرنسا في النهاية تحت النفوذ العالمي للبنك البروتستانتي، ووقعت ألمانيا تحت نفوذ رجال المال اليهود الذين عرفوا باسم يهود البلاط Hofjuden، الذين ساعدوا على تشغيل وتطوير المالية في الإمارات الألمانية، وكانت الشئون المالية حتى تحت حكم فريدريش الثاني تواجه صعاباً ليست بالهينة.

وكانت انجلترة في هذا المجال، كما كانت في مجالات عديدة، حالة خاصة. فقد تولت الدولة فيها المالية، واستبعدت نتيجة لذلك نفوذ الديانة الذين كانوا يسيطرون فيما مضى على الائتمان، كما كانوا يفعلون في فرنسا. وبناء على هذا الإجراء تحول جزء من رأس المال القومي إلى الأعمال، واتجه بخاصة إلى التجارة والبنوك. ولكن تولي الدولة قطاع الائتمان لم يقض على القوى المالية القديمة . كان نظام السندات قد شهد تعميماً مبكراً، بالنسبة إلى القروض الطويلة الأجل، وبالنسبة للقروض القصيرة الأجل جميعاً ؛ وبينت الدراسة التي قام بها. ب. ج. م. ديكسون P. G. M. Dicksonأن قائمة المكتتبين في هذه السندات كانت تضم فئات المجتمع المختلفة من أعلى السلم الاجتماعي إلى أسفله ؛ ولكن ديكسون لم يجد صعوبة في إثبات أن انفتاح المجتمع ظاهرياً بكل فئاته أمام الائتمان، لم يحل دون سيطرة مجموعة ضيقة من التجار ورجال المال المتمكين من لعبة المضاربة على قروض الحكومة، وكانوا بذلك ينتقمون لأنفسهم من تأميم الحكومة لهذا القطاع وإخراجها إياهم منه (٢٦٢). وكانت الصورة واضحة، فلم يكن نصيب الأعداد الكبيرة من *صغار* المكتتبين يمثل إلا جانباً هيناً من مجموع القروض المطروحة للاكتتاب. أضف إلى هذا أن رجال المال الذين كانوا يطرحون القروض في لندن للاكتتاب، كانوا مثلهم مثل رجال المال في أمستردام، لا يكتفون بعمليات الاكتتاب المتناثرة، بل كانوا يشترون لأنفسهم كميات ضخمة من السندات، ينزلون بها إلى سوق المضاربة - أحياناً قبل قفل دفاتر الاكتتاب، فيفيدون منها في الاكتتاب في قرض جديد. وقد أدان السير جون بارنارد John Barnard في البرلمان الاحتكار الذي اصطنعه في مالية الدولة أولئك الذين وصفهم على سبيل التحقير بالمقاولين ، وانتهى به الأمر إلا الحصول على قرار من البرلمان بأن تطرح قروض عام ١٧٤٧ وعام ١٧٤٨ على الجمهور مباشرة دون وساطة من رجال المال. ولكن المضاربين لم يصعب عليهم اللف حول النظام الجديد، وتبينت الحكومة أنها لا تستطيع أن تنصرف عن هؤلاء المحترفين إذا كانت تريد لقروضها أن تنجح (٢٦٣). ويعلق ديكسون على ذلك بقوله بأن المحافظين الذين هاجموا عالم المال ونفوذه كان يتكلمون عن شيء حقيقي، ولم يكونوا يتكلمون بدافع الجهل أو التحيز الأعمى الذي يتحيزه المحرومون (٢٦٤).

من الالتزام المحدود
إلى الالتزام الاحتكاري العام

لم تتمكن فرنسا أيام الملكية من *تأميم* ماليتها، وربما يرجع السبب في ذلك إلى أنها لم تحاول محاولة جادة، على الرغم من جهود القس تيريه Terray وتيرجو Turgot ونيكر Necker، وكانت النتيجة أن الملكية ماتت ضحية لها. وإذا كانت الثورة الفرنسية قد نجحت في الاصلاح المالي منذ البداية، فإنما يرجع ذلك إلى أن الصعاب كانت تتصل بالناحية الاجتماعية وناحية المؤسسات[٢٦٥]. وج. ف. بوشير J. F. Bosher على حق فيما ذكره في كتابه الذي نشره في عام ١٩٧٠ من أن الشيء الأساسي في تاريخ المالية في النظام الملكي لم يكن هو موازنة الموارد والمصروفات - وهو موضوع كانت له أهميته ما في ذلك شك - وإنما كان على الأحرى هو قيام نظام انتصرت فيه المصالح الشخصية على مر القرون.

والحقيقة أن فرنسا لم يكن فيها نظام مالي عام مركزي، ولهذا لم يكن من الممكن التنبؤ بشيء أو تدبير شيء للمستقبل، ولم يكن من الممكن إدخال نظام يحكم مالية الدولة. كانت كل الآليات الخاصة بالنواحي المالية خارج الرقابة الحقيقية للحكومة. وكانت المالية من الناحية الفعلية في يد وسطاء يتولون جباية الضرائب والعوائد وتلقى المبالغ المقترضة. كان هؤلاء الوسطاء يتمثلون في **المدن**، وبخاصة باريس - صاحبة سندات دار البلدية - وليون، و**مجالس الأقاليم**، و**مجلس الإكليروس**، و**الملتزمين** الذين كانوا يجبون الضرائب غير المباشرة، و**موظفي الضرائب** الذين كانوا يتولون الضرائب المباشرة. وحتي نتصور هذه الأوضاع، علينا أن نتخيل اليوم فرنسا، وخزينة الدولة لو لم يكن بجانبها بنك فرنسا، وتحت أمرها القائمون بتحصيل الضرائب، والمشرفون على تحصيل الضرائب، والجهاز الإداري الذي لا شك في ثقل حركته، ولا شك في أنه يعتبر قلعة في حد ذاته، وانظر إليه في مقره بشارع ريفولي في باريس. إلامَ كانت تصير حال خزينة الدولة لو كانت كل العمليات في يد مؤسسات خاصة أو شبه خاصة ؟ لقد كانت الخزينة في أيام الملكية على هذه الحال، حيث كانت تعتمد على العديد من الخزائن، بلغ عددها نحو مائة خزينة. أما الخزينة التي كانت تعتبر من ناحية المبدأ الخزينة الرئيسية أو المركزية، وهي الخزينة الملكية فلم يكن يدخلها إلا نصف الموارد الملكية على أكثر تقدير[٢٦٦]. وكان الملك إذا احتاج إلى المال، كلف هذه أو تلك الخزينة بتغطية المصروفات المطلوبة، ولكن المثل السائر كان يقول ما معناه : إذا خوت الخزينه ضاعت حقوق الملك. كان المحصلون والمحصلون العامّون الذين تخضع لهم المجالات الأساسية للضرائب المباشرة موظفين اشتروا وظائفهم، وكانوا يدفعون للملك مبالغ مقدماً ويحصِّلون هم الضرائب سواء كانت الضريبة العامة أو العشرينية أو ضريبة الرؤوس، ويضعونها في خزائنهم الخاصة. كانوا مستقلين، وكانوا يقومون بأعمالهم الخاصة.



دفع العوايد. جزء من لوحة من أعمال بروجل Brueghel الصغير الذي ولد حول عام ١٥٦٥ وتوفي حول عام ١٦٣٧. (متحف الفنون الجميلة في جِنْتْ)

هكذا كانت الملكية الفرنسية إلى آخر يوم من حياتها نهباً لاستغلال المصالح الخاصة. لعلنا نتأسّى لرجال المال الذين لاحقتهم محاكمات قاسية لا رحمة فيها، من قبيل جاك كور وسيمبلنسيه Semblançay ونيقولا فوكيه وجون لو John Law، ولكننا في الوقت نفسه لا بد أن نعترف بالفعالية، أو بالفعالية العابرة التي اتسمت بها المحاكم التي شكلت للتحقيق مع هؤلاء المضاربين وأرغمتهم على رد جزء من أموال الدولة التي احتالوا بهذه أو تلك من الوسائل للحصول عليها دون حق. وبلغ عدد هذه المحاكم أربع عشرة محكمة، ثمان في القرن السادس عشر، وخمس في القرن السابع عشر، وواحدة – هي الأخيرة – تشكلت في القرن الثامن عشر بينعام ١٧١٦ وعام ١٧١٧ بعد وفاة الملك لويس الرابع عشر [٢٦٦]. وتتيح الوثائق التي وصلت إلينا عن هذه المحاكمات الإحاطة بشيء من أحوال مالية الدولة، وشخصية ملتزمي الضرائب traitants – الذين حصلوا على حق ما أو على التزام بجباية ضرائب – أو الكشافين partisans – الذين يدفعون للدولة مبلغاً من المال ثم يتولون جمع الضرائب لصالحهم [٢٦٧].

وتقدم إلينا أوراق المحكمة التي تشكلت في عام ١٦٦١ [٢٦٨] لمحاكمة ناظر المالية فوكيه صورة حية عن آليات النظام وتشعباته. وتناولت المحاكمة ٢٣٠ من المتولين، كان كلهم أو جلهم متهمين. كانت مالية المملكة في بداية تولي لويس الرابع عشر الحكم في أيدي هؤلاء الرجال الذين يتراوح عددهم بين ٢٠٠ و ٣٠٠، وكان ٧٤ منهم هم الأوسع ثراءً والذين يقودون العملية. وهم يلوحون لناظرينا كالمعتاد في صورة أقليات أو شلل. وكان هؤلاء الأشخاص مترابطين، تجمعهم المشاركات، والاتفاقات، والمصاهرات، والأعمال المشتركة – وكانوا يكونون مجموعات ضاغطة، لوبي lobbies بمعنى الكلمة. لن تلبث مجموعة كولبير الضاغطة أن تنتصر وتبعد منافسيها [٢٦٩] وكانوا يكونون المجموعة الضاغطة للمزاران التي كان كولبير من رجالها – وهذه معلومة تجعل الإنسان يفكر فيما تنطوي عليه من مدلولات. ولقد كان الملتزمون، على الرغم مما كانت العامة تقوله عنهم من أنهم انحدروا من أصول فقيرة فقراً مدقعاً، من أصول كريمة متميزة: وقد تأكد أن من بين ٢٣٠ من الملتزمين كان ١٧٦ من النبلاء، يعني ٧٦,٥ ٪؛ ومن بين الـ ٧٤ الذين يتصدرون القائمة كان ٦٥ من «أمناء الملك» (وجدير بالذكر أن ٣ منهم لم يمكن التأكد من شخصياتهم).

هذه هي المفاجأة الأولى: هؤلاء الرجال الذين قيل إنهم خرجوا من أصول فقيرة مدقعة كانوا منذ وقت طويل من النبلاء، وكانوا منذ وقت طويل في خدمة الملك. كانت نشأتهم إذن في هذه البيئة، لا في أوساط التجار. وكانوا يؤمنون بأن خدمة الملك هي السبيل إلى الوصول، وكانوا على حق في ذلك، فكيف كان يمكنهم أن يبحروا بمركبهم إذا لم يعرفوا أسرار البحر، ويستجلوا غوامضه ويعرفوا مداخله. والمفاجأة الثانية: أن الأموال التي كان

الملتزمون يقدمونها إلى الملك نقداً كان يتلقونها من كبار الملاك الأرستقراطيون. وإذا كانت قضية فوكيه قد أقضت مضجع الطبقة العالية فقد كان السبب في ذلك أنها كانت تخشى أن يكشف ناظر المالية فوكيه أسرارها، ولكنه لزم الصمت. ولكننا رغم صمته نعرف أصحاب الثراء الهائل الذين كانوا يقدمون القروض في الخفاء : ولنتدبر في وصية مازاران التي حض فيها على ألا يبحث أحد عن مصدر ثرواته، وألا يكشف أحد الغطاء عن حساباته وعماله، مبيناً أنه يحض على ذلك من أجل صالح الدولة ! وهكذا استخدم مفهوم صالح الدولة الذي أشاروا إليه بالعبارة الإيطالية ragione di state كان يستخدم لإثبات البراءة التي لم تكن براءة. والحقيقة أن الأرستقراطية كلها كانت ضالعة في فضيحة المالية الملكية. ولو فجرت الفضيحة لكان معنى ذلك إماطة اللثام عن الأرستقرطية، ورشها بالوحل، وإظهار تواطؤها.

وإذا كانت هذه الأرستقراطية قد ارتبطت بأسر ملتزمي الضرائب بروابط المصاهرة، فقد كان مرجع ذلك إلى ما اتصل بين الفئتين من علاقات اجتماعية : كانت ثروات الأرستقراطيين الذين سعوا إلى تشغيل أموالهم في القروض « مساوية أو ربما أكبر من ثروات الكثيرين من ملتزمي الضرائب الذين كانت الشائعات تحب أن تجعل لهم ثروات هائلة تفوق الواقع » والرأي عند دانييل ديسيرDaniel Dessert أن « الزواج بين الفئتين لم يكن صفقة تجارية، ولم يكن تبادل بين المال واللقب، وانما كان اقتران رأسمال برأسمال آخر. » وهكذا فإن الأرستقراطية، منذ أن مارس لويس الرابع عشر الحكم، لم تكن خارج عالم المال والأعمال ؛ بل لقد استأثرت بأفضل ما فيه ربحاً ألا وهو قطاع المالية الملكية، ولقد ظلت المالية الملكية حتى قيام الثورة الفرنسية هي القطاع المربح الأول الذي لا يفضله غيره، القطاع الذي تستقر فيه رأسمالية قوية نشيطة حتى إذا كنا نحط من قدرها.

فالنظام الذي كان قائماً في عام ١٦٦١، عام محاكمة فوكيه، قديم يرجع إلى ماضٍ بعيد ما في ذلك أدنى شك [٢٧٠]، ودفعه الماضي إلى الأمام. ولم يكن من سبيل إلى تغيير نظام استقر في قلب مجتمع الامتيازات. وإذا كانت الإيرادات العقارية التي تنساب إلى خزائن الطبقة الأرستقراطية المهيمنة قد نزلت من أعاليها لتستثمر من جديد في الحياة الاقتصادية بالبلاد، فإنما يرجع الفضل في ذلك بدرجة كبيرة إلى الأموال التي كان ملتزمو الضرائب يقدمونها إلى الملك مقدماً. وبمرور الأيام ثبتت أركان النظام واتخذ صورة توشك أن تكون صورة المؤسسة الرسمية. فمنذ عام ١٦٦٩، عندما آلت المقاليد إلى كولبير، ظهرت في وضوح سنديكيات - يمكننا أن نستعين بلغة البورصة فنعتبر السنديكيات من قبيل تجمعات الرأسماليين - تنهض بجباية عدد من الضرائب . « إلا أن الالتزاميات العامة بالنسبة لجباية الضرائب لم تبدأ بداية حقيقية إلا بالتزام فوكونيه Fauconnet في عام ١٦٨٠ الذي جمع



رجل من رجال المال في الريف يلبس ثياب الصباح. رسم كاريكاتيري فرنسي يرجع إلى القرن الثامن عشر. (مجموعة فيوالليه).

طائفة من الضرائب في التزام واحد : ضرائب الملح، ضرائب العقارات، الضرائب المعاونة، ضرائب الصادر والوارد »[٢٧١] في مقابل مبلغ يربو على ٦٣ مليون جنيه ليفر. واتخذ هذا الالتزام صورته النهائية بعد عام ١٧٢٦ فأصبح الالتزام العام، وكأنما نضج متأخراً كالفاكهة التي تنضج في أواخر الموسم، فاكتمل نضجه في عام ١٧٣٠، عندما جاء احتكار التبغ فانضم إلى طائفة الضرائب الضخمة التي أحاط بها الالتزام السابق. وكان هذا الالتزام الضرائبي يمنح لشخص صوري، يتغير كل ست سنوات، وكان هذا الشخص الصوري عادة واحداً من خدم المفتش العام للضرائب، وكان الملتزمون الأربعون يوقعون على العقد بصفتهم كفلاء يتعهدون بضمان تنفيذ العقد، وكانوا يودعون مبالغ ضخمة من قبيل التأمين ربما وصلت بالنسبة للشخص الواحد إلى مليون ونصف مليون جنيه ليفر، وكانوا يحصلون على نسبة الفائدة. هذه المبالغ التي كانوا يقدمونها سلفاً كانت تعتبر بمثابة

دفعات أولى من الضرائب التي يلتزمون بها، ولكنها كانت لضخامتها تثبت الملتزمين في مناصبهم تثبيتاً يوشك أن يكون نهائياً، فقد كان خلعهم - وهو ما حدث أحياناً - يتطلب رد مبالغ التأمين الهائلة إليهم، ويتطلب شيئاً عسيراً آخر وهو العثور على بديل للمخلوع يستطيع دفع مبلغ مماثل.

وكان العقد ينص على أن الملتزم يدفع إلى الملك مقدماً مبلغ الالتزام، وكان هذا المبلغ عادة جزءاً من العائد السنوي للضرائب المتعددة التي يضطلع الملتزم بجبايتها. ومعنى هذا أن عملية الجباية كانت، عندما تنتهي، تضع بين أيدي الملتزمين ثروة هائلة من الضرائب التي فرضت على الملح والتبغ والقمح والواردات والصادرات من كافة الأنواع. ولكن الدولة كانت عند تجديد العقد ترفع المبلغ الذي تطلبه من الملتزم، في عام ١٧٢٦ كان المبلغ ٨٠ مليون؛ في عام ١٧٣٨ : ٩١ مليون ؛ في عام ١٧٥٥ : ١١٠ مليون ؛ ١٧٧٣ : ١٣٨ مليون . وعلى الرغم من ذلك فقد ظل هامش الربح بالنسبة للملتزم هائلاً.

ولم يكن نادي أصحاب الثروات الهائلة يفتح أبوابه أمام كل من هب ودب لينضم إليه. كان على من يسعى إلى الانضمام أن يكون صاحب ثروة هائلة، وأن يحصل على موافقة المفتش العام للمالية، وأن يكون مظهره شاهداً على وجاهة عظيمة، وأن يكون قد عمل في مجال المال وحقق نجاحاً متصلاً، وأن يكون قد شغل منصب المدير أو أسهم في شركة الهند. ولابد أن يقبله نادي كبار الأغنياء خاصة. كان الملتزمون العموميون بتأثيرهم المباشر أو غير المباشر على شغل طائفة من المناصب الحاسمة يراقبون دخول الأشخاص الجدد، ويهيئون لهم السبل أو يضعون العراقيل في طريقهم. وإذا استطعنا أن نتتبع مسار كل ترشيح انتهى بالنجاح، من جوانبه المختلفة كلها، فإننا نكتشف المساعي، والتوصيات، والتواطؤات والرشاوى. والحقيقة أن نظام الالتزام العام كان عبارة عما يشبه الزمرة العائلية حيث تتداخل وتتشابك خيوط المصاهرات والقرابات القديمة والجديدة. ولو قمنا بدراسة الصلات العائلية بين الملتزمين الأربعين - كان عددهم بالضبط ٤٤ في عام ١٧٨٩ - وركزنا الاهتمام على علاقاتهم المتعددة « فليس من المستبعد أن تؤدي مثل هذه الدراسة ... أو المواجهة إلى الكشف عن أنهم جميعاً يأتلفون في عائلتين، بل ربما في عائلة واحدة » (٢٧٢). وأنا عن نفسي أري أنهم يمثلون برهاناً آخر يُثبت قاعدة العدد القليل الذي يستأثر بالنشاط الرأسمالي، أو ما يمكن أن نسميه أيضاً البنية المتمركزة للنشاط الرأسمالي. هذا العدد القليل يشكل أرستقراطية مال تتجاوز على نحو طبيعي العتبة لتدخل في طبقة النبلاء العالية.

شهد نظام الالتزام العام فترة ازدهاره من عام ١٧٢٦ إلى عام ١٧٧٦، على مدى نصف قرن على وجه التقريب. وهذان التاريخان لهما أهمية خاصة. فقد كان نظام الالتزام

هو منتهى ما وصل اليه النظام المالي الذي ابتنته الملكية طوبة طوبة. فالملكية عندما كونت كوادر موظفيها ، أنشأت بهم القاعدة التي قام عليها تطور الجهاز المالي. كانت هذه القاعدة تأتلف من أنظمة قوية عنيدة ذات أصول أسَرية

اتخذت مكانها وبقيت. وكان نظام لوLaw بداية عصر ازدهار جديد هائل بالنسبة إلى رجال المال. فلم يكن المضاربون المحظوظون هم الذين أصبحوا المساهمين الذين أثروا من شركة تجارة الميسيسيبي، وإنما لعب هذا الدور رجال المال الأغنياء. وانتقل المركز الاقتصادي من ليون إلى باريس، وانتقل أبناء الأقاليم إلى العاصمة، ووسعوا دائرة علاقاتهم ومصالحهم وأنشطتهم. وليس هناك ما يشهد على هذه الحال أفضل من المثل المعروف لرجال المال من إقليم اللانجدوك : كان إقليم اللانجدوك عشر المملكة ؛ فلما نزل أبناء الإقليم باريس ومارسوا نشاطهم في مجال المال بمعناه الواسع أصبحوا أكثر مجموعة مالية عدداً، وكانوا يقومون بأنشطة ناجحة متعددة من بينها توريد الزخائر للجيش ونجحوا نجاحاً عظيماً على مستوى فرنسا كلها. هل يحق لنا أن نقول إن تاريخ فرنسا كان في المجالات المختلفة - الحرب، الأدب، السياسة.... - رهناً بما قدمته الأقاليم، التي كانت تتقدم الصفوف إقليماً بعد إقليم ؟

ولم تكن المصادفة هي التي دفعت بإقليم اللانجدوك إلى الصفوف الأمامية في عالم المال الفرنسي، فقد كان يصدر الملح - المستخرج من ملاحات بيكيه - ويصدر القمح والنبيذ والأقمشة الصوفية والأقمشة الحريرية، وكان هذا التصدير يجعل الإقليم بطبيعة الحال متجهاً إلى الخارج . وكان الإقليم ينعم بميزة أخرى وهي أن رجال المال والأعمال فيه كانوا من البروتستانت ومن الكاثوليك على السواء ، ولم يؤد إلغاء مرسوم نانت [كان هنري الرابع قد أصدر مرسوماً في عام ١٥٩٨ بحرية العبادة للبروتستانت، وألغاه لويس الرابع عشر في عام ١٦٨٥، مما أدى إلى طرد البروتستانت أو نزوحهم] إلى تغيير الأحوال إلا من الناحية الشكلية. كان البروتستانتيون يمثلون العمل مع الخارج، مع جنوة التي كان للبروتستانت فيها مركزاً، ومع جينيف وفرنكفورت وأمستردام ولندن. وليست هناك غرابة في أن يتغاضى رجال الأعمال الكاثوليك عن الحساسيات الدينية، وكان اللِّحام الذي يلحم الكاثوليك والبروتستامنت معاً هو ***اللحام الاقتصادي*** الذي لا محيص عنه والذي يضم الداخل والخارج جميعاً. وكان هذا هو الوضع الذي فرض نفسه على كل المجالات التجارية في المملكة قاطبة. ثم جاء المصرفيون البروتستانت الذين نعبر عنهم بمصطلح البنك البروتستانتي فما زالوا يمارسون نشاطهم حتى قبضوا في النهاية على مقاليد الحياة الاقتصادية في فرنسا، أو قل استعمروها. كان هذا البنك يمثل رأسمالية عالية المستوى، أحاطت بالأعمال في فرنسا على نطاق واسع، حتى تمكنت من الالتفاف حول رجال المال

الفرنسيين ثم شل حركتهم. وفي عام ١٧٧٦ شغل نيكر منصب مفتش عام المالية في فرنسا- وإن لم يحصل على اللقب - وكان توليه هذا المنصب نقطة تحول في نظام المالية في فرنسا، فقد وقف من نظام الالتزام موقف العداء الصريح، وأعلن وهو الرجل الأجنبي - الذي ولد في جينيف - الحرب على الملتزمين الفرنسيين

ومن سوء حظ رجال المال الفرنسيين أن النظام المالي الفرنسي كان يتحول شيئاً فشيئاً عن أساليبه المعهودة التي مارس بها الاستثمار النشيط ؛ وانكمش النظام المالي الفرنسي على نفسه، واكتفى بأنشطته المحلية، وبدا في عيون الناس في صورة المتراجع المنهزم، حتى إن رجلاً باريسياً - ينطق بلسان أواسط الناس في باريس هو سيباستيان ميرسييه Sébasien Mercier - قال : « الشيء الغريب أن هناك من يريدون أن يغفروا للمالية الفرنسية ذنوبها لأنها لا تحقق اليوم من الربح ما كانت تحققه فيما مضى؛ ولكن أرباحها لا بد أنها ما زالت ضخمة لأنها لا زالت تناضل في معركتها من أجل الاستمرار في أعمالها » (٢٧٣).

ويقي نظام الالتزام العام على أية حال حتى قامت الثورة الفرنسية فأنزلت بالملتزمين عقوبات ما بعدها عقوبات، تمثلت في إعدام أربعة وثلاثين في الشهور من مايو يونية يولية من عام ١٧٩٤ ؛ كانت ثرواتهم الظاهرة وعلاقاتهم بالنبلاء الكبار والصعاب المالية النكراء التي عانت منها الدولة عشية الثورة هي التي عرضتهم للتحقيق ولهذا المصير. ولم يتح لهم من الحظ ما أتيح لكثير من كبار التجار والمصرفيين من أبناء الأقاليم أو حتى من أبناء باريس الذين عرفوا كيف يخفوا ثرواتهم حتى جاءت اللحظة التي أصبحوا فيها يقدمون القروض إلى رجال الحكم الجديد ويوردون لقواتهم المؤن والذخائر.

السياسة الاقتصادية للدول:

الميركانتيلية أو المذهب الاستئثاري (٢٧٤)

هل يمكننا أن نتحدث عن سياسة اقتصادية للدول الأوروبية، سياسة كانت دائماً واحدة؟ على الرغم من أن أنشطتها كانت متباينة ما في تباينها أدنى شك، وكانت تحكمها المصادفات والمتناقضات ؟ إننا لو أردنا أن نصور هذه الأنشطة وكأنه كانت تتسم بسمات واحدة، أو كأنها محددة تحديداً بالغ الوضوح، لكنا فارضين عليها ترابطاً لم يكن في مقدورها أن تتسم به. كان هذا هو ما سعى إليه زومبارت عندما التمس في بحوثه معادلة مستحيلة، معادلة الميركانتيلية.

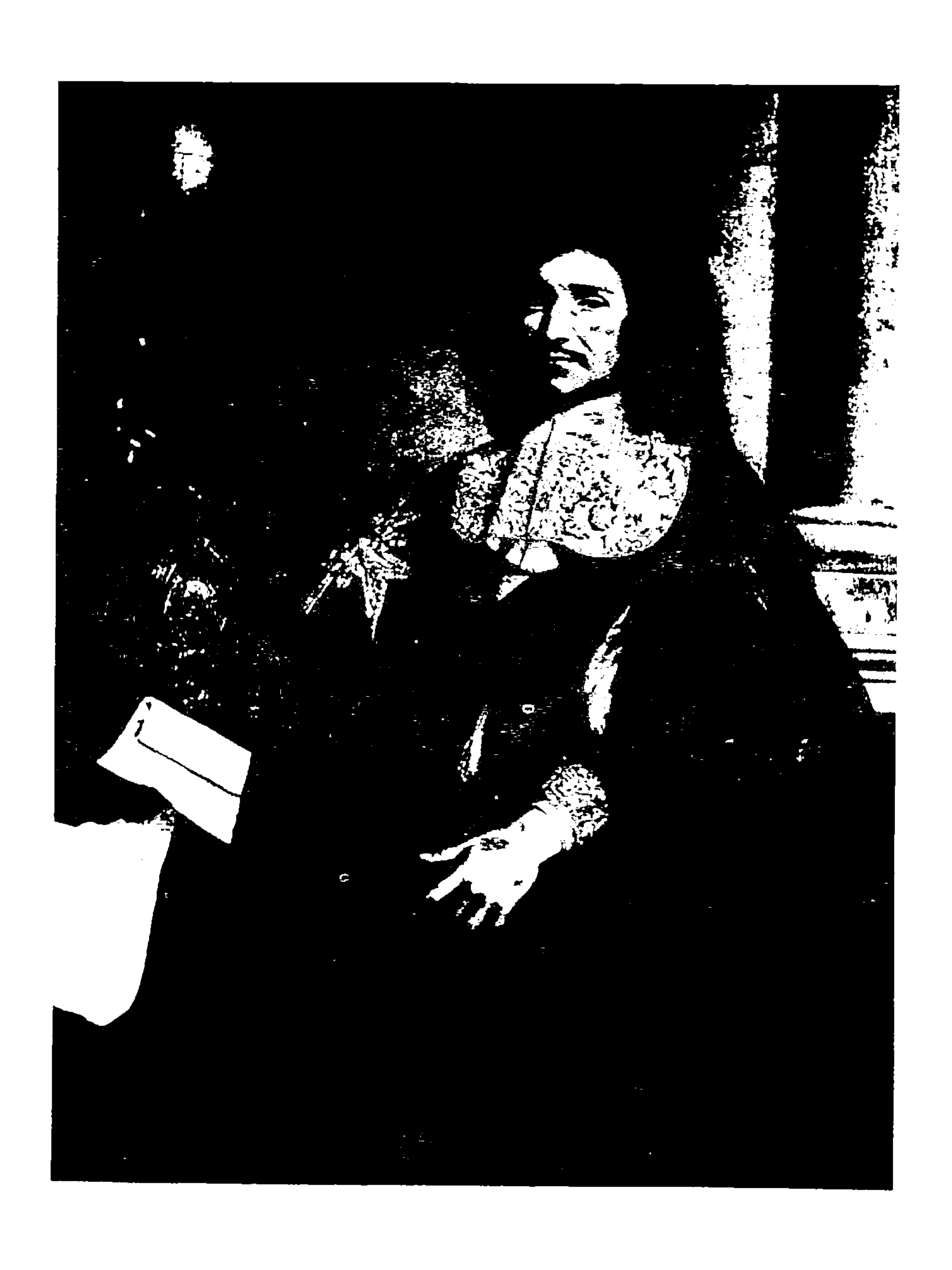
وما من شك في أن هاتشينسون T. W. Hutchinson على حق[٢٧٥] عندما دعا المؤرخين والاقتصاديين إلى استبعاد كلمة ميركانتيلية : « إنها واحدة من أسخف الكلمات الجديدة المنتهية بـ " ـية " وأكثرها غموضاً في قاموسنا »، وقد نحتت الكلمة في وقت متأخر قياساً على النظام الميركانتيلي mercantile system الذي هاجمه آدم سميث في كتابه الكلاسيكي الذي صدر في عام ١٧٧٦ . وعلى الرغم من هذه العيوب فإن الكلمة مفيدة، يمكن استخدامها من حيث هي لافتة تشير إلى طائفة من الإجراءات والمواقف والمشروعات والآراء والخبرات التي تشهد على ما فعلته الدولة العصرية بين القرن الخامس عشر والقرن الثامن عشر لتأكيد وجودها في مواجهة المشكلات الفعلية التي قابلتها . ويعبر هـ. كيللينبينتس H . Kellenbenz[٢٧٦] في عام ١٩٦٥ عن رأيه في أن « الميركانتيلية الاستئثارية كانت هي الاتجاه الأساسي في السياسة الاقتصادية (والفكر الذي انضوت عليه) في زمان الأمراء المطلقين ». وربما كانت عبارة ***أمراء مطلقين*** عبارة مضللة، ولهذا فإنني أفضل أن أضع مكانها : الدول الإقليمية أو الدول العصرية لكي نبرز التطور الذي دفعها نحو العصرية، وكانت هذه الدول قد سلكت إلى العصرية سبلاً مختلفة، وقطعت مراحل متباينة، وهذا هو الذي جعل أحد المؤرخين يقول في عام ١٩٦٦ دون أن يخشى التورط في الخطأ : « هناك العديد من الميركانتيليات الاستئثاريات والعديد من الميركانتيليين الاستئثاريين.»[٢٧٧] ربما كان فريدريش الثاني، ملك صقلية المذهل، [٢٧٨] قد وضع القواعد الأولى لهذا النظام في القرن الثالث عشر، ولعل بداياته ترجع إلى القرن الرابع عشر، ولقد عمر طويلاً وكان موجوداً في القرن الثامن عشر، والمؤكد أن هذا النظام ليس من السهل تعريفه تعريفاً جامعاً مانعاً نهائياً كمل فعل آدم سميث حتى يستطيع الإجهاز عليه على خير وجه[٢٧٩].

ومن الضروري القيام بدراسات مدققة لبيان اختلاف الميركانتيلية الاستئثارية باختلاف الأماكن والأزمان. وكان ريشارد هيبكه Richard Häpke قد ميز في الفترة من القرن الثالث عشر إلى القرن الثامن عشرثلاث مراحل : الميركانتيلية المبكرةFrühmerkantilismus ، ثم الميركانتيلية العليا Hochmerkantilismus (في عصر كولبير) ، ثم الميركانتيلية المتأخرة Spätmerkantilismus بعد موت كولبير أي بعد عام ١٦٨٣ [٢٨٠]، كذلك كان هنري هاوزر قد تبين وجود كولبيرية قبل كولبير[٢٨١].. والحقيقة أن الميركانتيلية لم تكن إلا نهوض الدولة ذلك النهوض الذي اتسم بالاستئثار والأنانية، بل اتسم بالعنف منذ وقت مبكر. ويعبر دانيل ڤيللي عن هذا المعنى على نحو آخر فيقول: « الميركانتيليون هم الذين اخترعوا الأمة » [٢٨٢].إلا أن تكون الأمة، أو شبه الأمة وهي في طريق التكون، قد اخترعت نفسها واخترعت في الوقت نفسه الميركانتيلية. بل إن الميركانتيلية أضفت على نفسها سمات دين الدولة، وهناك عبارة

ساخرة قالها الأمير فون كاونيتس، أحد كبار العاملين في خدمة الإمبراطورة ماريا تيريزيا، متهكماً على جميع الإقتصاديين الرسميين، فوصف نفسه بأنه كافر بالاقتصاد [٢٨٣].

أياً كان الأمر فكلما قامت القومية قيامتها ودافعت عن حدودها فارضة حقوقاً جمركية، تصل إلى حد التعسف [٢٨٤]، وكلما تأكد الشعور بشكل من أشكال الأنانية القومية، استطاعت الميركانتيلية أن تلعب دورها. من أمثلة ذلك قيام قشتالة بحظر تصدير القمح والمواشي في عام ١٣٠٧، ثم ١٣١٢، ١٣٥١، ١٣٧١، ١٣٧٧، ١٧٩٠ [٢٨٥]. وشبيه بهذا ما فعلته فرنسا في زمن فيليب الجميل في عام ١٣٠٥ ثم ١٣٠٧ عندما حظرت تصدير الحبوب [٢٨٥] وهناك مثل أوضح من هذين المثلين ، ألا وهو إصدار أراجون في القرن الثالث عشر لائحة للملاحة سبقت اللائحة الإنجليزية ؛ في انجلترة حظر استيراد الحديد من الخارج منذ عام ١٣٥٥ [٢٨٦] ؛ ومنذ عام ١٣٩٠ طبقت انجلترة لائحة التشغيل التي حرمت الأجانب من حق تصدير الذهب والفضة، وفرضت عليهم أن يحولوا الأرباح التي يحققونها إلى بضائع إنجليزية [٢٨٧]. وإذا نحن دققنا البحث في تاريخ التجارة في المدن الإيطالية فليس من شك في أننا سنجد إجراءات مشابهة. ومجمل القول إنه ليس هناك جديد في القرارات الرئيسية التي اتخذتها الميركانتيلية الكلاسيكية، فهذه هي لائحة الملاحة الإنجليزية تصدر في عام ١٦٥١ ؛ وهذا هو كولبير يفرض مكوساً على السفن الأجنبية تقدر بحسب حمولاتها، في عام ١٦٦٤ ثم في عام ١٦٦٧؛ ومن هذا القبيل لائحة عام ١٧٢٤ التي أصدرتها السويد لحماية الحقوق القومية لسفنها [٢٨٨] فمنعت السفن الهولندية التي كانت حتى ذلك الحين تنقل الملح من ناحية المحيط الأطلسي. وكانت النتيجة أن الملح شح، وأن أسعاره ارتفعت، ولكن الضربة التي سددت إلى المنافس الأجنبي شجعت على إنشاء أسطول سويدي لن تلبث سفنه أن تمخر عباب البحار في كل أرجاء المعمورة. ومن هنا نستنتج أن الميركانتيلية أو الاستئثارية هي في أساسها سياسة يحقق بها كل واحد مصلحته الذاتية. وقد عبر مونتني وفولتير عن هذا المعنى، فقال مونتني في عبارة عامة لم يحدد مقصدها : «لايمكن أن تكون المنفعة التي يحققها فلان إلا مضرة بعلاّن » ؛ أما فولتير فقال في عام ١٧٦٤ عبارة محددة : « من الواضح أنه لا يمكن لبلد أن يربح دون أن يخسر بلد آخر ».

وكانت الدول الميركانتيلية الاستئثارية ترى أن أفضل سبيل للاستئثار بالمكاسب هو أن تجتذب إليها قدراً، بل قل أكبر قدر ممكن، من الكمية المتاحة عالمياً من المعادن الثمينة، والعمل على منعها بعد ذلك من الخروج من المملكة. كان هذا المبدأ الذي يقوم على أن ثروة الدولة تتمثل في تراكم المعادن الثمينة مبدأً قامت عليه سياسة كاملة كانت لها نتائجها العديدة ومتطلباتها الاقتصادية ، سياسة تتضمن احتفاظ الدولة بموادها الأولية، وتشغيلها، وتصدير المنتجات المصنعة، وخفض الاستيراد من الخارج عن طريق تعريفة جمركية



چان باتيست كولبير. لوحة من أعمال ليفيفر Cl. Lefebvre. (متحف ڤرساي - مجموعة ڤيولليه).

تستهدف الحماية ؛ وقد تبدو لنا هذه السياسة كأنما كان الغرض منها تحقيق النمو الاقتصادي عن طريق التصنيع، ولكن الدوافع التي دفعت إليها كانت مختلفة تماماً. كان هنري الرابع قد أصدر في قبل عام ١٦٠٢ مرسوماً يهدف إلى إقامة صناعات تكون هي «الوسيلة الوحيدة التي تمنع خروج الذهب والفضة من المملكة حيث يثرى بهما جيراننا»[٢٨٩]. وفي عام ١٦٦٣ أرسل ف.س. ماليفسكي F. S. Malivsky وهو محام من أبناء برون Brno تقريراً ضافياً إلى الإمبراطور ليوبولد ذكر فيه أن « الملكية الهابسبورجية تدفع إلى الخارج سنوياً الملايين لشراء بضائع كان من الممكن انتاجها في البلاد »[٢٩٠]. وفي سبتمبر من عام ١٧٠٤ عبر لوبوتييه ديلا هيسترو Le Pottier de La Histroy عن المسألة ببساطة سافرة: إذا كان الفائض في الميزان التجاري يتمثل في ورود بضائع، « فلا يمكن أن تكون هذه البضائع إلا في خدمة الترف والمتع الحسية للأهالي، ولا يمكن أن تؤدي إلى ثراء المملكة، لأن البضائع في النهاية تستهلك نتيجة الاستخدام. وعلى العكس من ذلك إذا تم التبادل بالفضة التي لا تستهلك نتيجة الاستخدام، فإن الفضة تبقى حتماً في البلد، وتزيد يوماً بعد يوم، فيثرى البلد ويزداد قوة.»[٢٩١] وعبر ڤرنر زومبارت عن الفكرة بقوله إنه في الفترة منذ الحروب الصليبية وحتى قيام الثورة الفرنسية كانت هناك علاقة تبعية وثيقة بين الدولة من ناحية وبين مناجم الفضة ومنجم الذهب من ناحية ثانية : « أو بعبارة أخرى على قدر الفضة (فيما بعد الذهب) تكون قوة الدولة »[٢٩٢].

وسيطرت على الدول فكرة أصبحت أقرب ما تكون إلى الهوس، مفادها أنه لا ينبغي تبديد العملات، وفي هذا المعنى قال ريشيليو إن الذهب والفضة حاكمان مستبدان[٢٩٣]. ولدينا خطاب أرسله كولبير - ابن عم كولبير الكبير - في أول يولية من عام ١٦٦٩[٢٩٤]، وكان يشغل منصب سفير الملك لويس الرابع عشر في لندن، بعد أن عمل حيناً محافظاً للألزاس، في هذا الخطاب يعلق على قرار الحكومة الإنجليزية بمنع إيرلندة من تصدير أبقارها، فيقول إن هذا القرار يحرم فرنسا والبحرية الفرنسية من مورد رخيص كانت تتزود منه ببراميل اللحم البقري المملح. وماذا يعمل الناس ؟ يستوردون الأبقار من سويسرة أو ألمانيا، « وهذا ما شهدت الجزارين يفعلونه أيام كنت في الألزاس» ؟ ربما كان هذا يحدث. ولكن « الأفضل أن نشتري البقر غالياً من رعية الملك، سواء للبحرية أو للاستهلاك الخاص، عن أن نشتريه من الأجانب بأسعار أرخص. فإن الأموال التي تنفق في هذه الحالة تبقى في المملكة، وتمكن الرعية من دفع ما عليهم من عوائد، وبهذا تعود الأموال إلى خزائن الملك، بدلاً من أن تخرج من المملكة إلى الخارج عند الشراء من الأجانب.» ومن الواضح أن هذه العبارات عبارات نمطية متناقلة، شبيهة بعبارات كولبير الآخر الذي قال « إن الجميع متفقون على الاعتراف بأن عظمة دولة ما وقوتها تقاسان فقط بكمية الفضة التي

تمتلكها »(٢٩٥). وإذا رجعنا القهقرى خمسين سنة وجدنا دون هيرناندو دي كاريليو Don Hernando de Carillo يذكر فيليب الثالث في ٤ أغسطس من عام ١٦١٦ « أنه لا تقوم قائمة لشيء إلا بقوة الفضة.. وما عندكم يا صاحب الجلالة من قوة يتكون أساساً من الفضة ؛ فإذا عزت الفضة يوماً، كان ذلك إيذاناً بالهزيمة في الحرب »(٢٩٦). وهذه عبارات بديهية يقولها هذا الرجل الذي كان رئيس مجلس المالية في قشتالة. ونجد مثل هذه العبارات مراراً وتكراراً فيما كتبه معاصرو كولبير أو مازاران. وهذا هو السيد بالتازار، رئيس التحقيقات الذي أرسله إلى المستشار دي سيجييه في مهمة للتحقيق في مونپلييه، يكتب إليه في ٢٦ أكتوبر من عام ١٦٤٤ : « أنت تعلم يا صاحب المعالي أن الحرب الآن تجري على نحو آخر، فما تحسمها إلا حبة القمح الأخيرة، والجنيه الأخير، والرجل الأخير »(٢٩٧). وليس من شك في أن الحرب التي تزايدت تكاليفها شيئاً فشيئاً، كان لها دورها في تأسيس الميركانتيلية ونموها. كان تقدم المدفعية والترسانات والأساطيل الحربية والجيوش الدائمة وفن التحصينات، ارتفعت مصروفات الدول الحديثة ارتفاعاً صارخاً. وهكذا كانت الحرب رهناً بالفضة، ثم بالفضة، ثم بالفضة. وأصبح تراكم هذا المعدن الثمين هوساً، وأصبح هو قمة الحكمة، ومنتهى التقدير والتفكير والتدبير.

فهل ينبغي علينا أن نستنكر هذا الهوس الاستئثاري، وأن نصفه بالصبيانية والفجاجة؟ هل ننظر إليه من منطلق حديث فنقول إنه كان من السخف، بل من الخطورة القيام بحجز المعادن الثمينة والسهر على أن تنساب إلى الداخل ولا تتسرب إلى الخارج ؟ أم هل كانت الميركانتيلية تعبيراً عن حقيقة أساسية تتمثل في أن المعادن الثمينة ظلت طوال قرون عديدة تقوم من اقتصاد العهد القديم مقام الضامن والمحرك ؟ كانت النظم الاقتصادية القوية صاحبة الهيمنة هي وحدها التي تترك للعملات حرية الحركة، هكذا فعلت هولندة في القرن السابع عشر، وانجلترة في القرن الثامن عشر، والمدن التجارية الإيطالية من قبل، فكانت الفضة والذهب يدخلان البندقية دون صعوبة ويخرجان منها بشرط أن يعاد سكها في تسيكا Zecca . فهل يحق لنا أن نستنتج أن نستج أن التداول الحر للمعادن الثمينة، وإن كان دائماً حالة استثنائية، كان هو الاختيار الذكي الذي اختاره الاقتصاد القوي صاحب الهيمنة، وكان سراً من أسرار عظمته ؟ أم هل ينبغي علينا أن نقول على العكس ***إن الاقتصاد القوي المهيمن وحده كان هو الذي يستطيع أن يمنح نفسه ترف حرية تداول المعادن الثمينة، ويؤثر نفسه بها، دون أن يتعرض لخطر ؟***

وهذا هو المؤرخ كيللينبينتس يذهب إلى أن هولندة لم تعرف الميركانتيلية الاستئثارية في أي صورة من صورها (٢٩٨). ربما. ولكننا لا نصدق مثل هذه المبالغة بسهولة. قلت ربما: لأن هولندة كانت تتمتع بحرية التصرف التي تتيحها القوة. كانت أبوابها مفتوحة، لا تخشى

أحداً، ولا تحتاج إلى إطالة التفكير في معنى ما تفعله، ولم تكن تتأمل في أوضاعها بل كان الآخرون هم الذين يُنعمون النظر في أمرها. أما أننا لا نصدق مثل هذه المبالغة بسهولة: فالمعروف أن أمثلة السياسات الأخري تنتقل بالعدوى، لميل الناس الطبيعي إلى الانتقام. وليس معنى أن الاقتصاد الهولندي كان قوياً، أنه لم يكن يتعرض لألوان من القلق ومن المشكلات والتوترات. هنالك كانت إغراءات الميركانتيلية تفرض نفسها عليه : وهكذا أخذت فجأة تنظر بالريبة إلى الطرق الجديدة الحديثة التي أنشئت في عام ١٧٦٨ في بقاع الأراضي الواطئة التابعة للبيت الهابسبورجي النمساوي الحاكم (٢٩٩). ثم إنها استقبلت البروتستانت الفرنسيين واستقبلت معهم صناعاتهم الترفية، ثم اجتهدت ما وسعتها الحيلة في حمايتها (٣٠٠). فهل كانت على صواب في هذه الإجراءات ؟ وهل صحت حساباتها عندما نضعها في إطار الأنشطة الهولندية ؟ الرأي عند إيزاك دي پينتو أن الأفضل بالنسبة لهولندة كان أن تظل ملتزمة بتجارة اقتصادية، بنظام الباب المفتوح وأن تتلقى المنتجات الصناعية من أوروبا ومن الهند دون أن تفرض عليها قيداً أو حظراً مبالغا فيه (٣٠١).

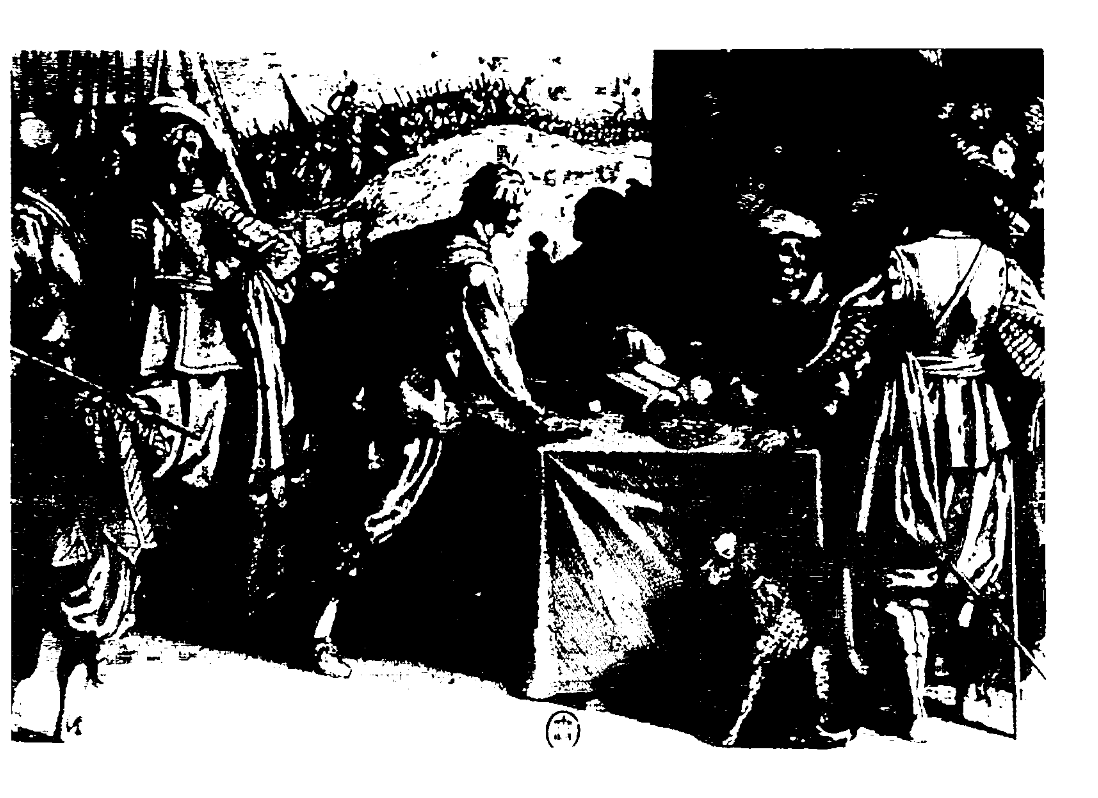
والحقيقة أن هولندة لم تستطع أن تفلت من الروح التي سادت زمانها، ولم تكن أنواع الحرية التي اصطنعتها في تجارتها إلا قشرة ظاهرية، بينما الواقع أنها كانت في نشاطها تنتهي إلى احتكارات فعلية كانت تتشبث بها في غير هوادة. ثم إنها كانت في إمبراطوريتها الاستعمارية تسلك مسلك الآخرين، بل كانت أشد منهما نكراً. كانت أوروبا تعتبر المستعمرات التي استولت عليها لنفسها أشبه شيء بمحميات الصيد التي تخضع لمشيئة الصياد، أو التي تطيع طاعة مطلقة، وكانت القاعدة المتبعة تفرض على سبيل المثال ألا يُصنع مسمار، ولا تنتَج قطعة من قماش في أمريكا المستعمرة الخاضعة للإسبان إلا أن تسمح بذلك العاصمة الأوروبية. ومن حسن حظ المستعمرات أنها كانت تبعد عن أوروبا مسافات تقدر بشهور أو سنوات من ركوب البحر، وكان هذا البعد في حد ذاته يخلق الحرية، على الأقل بالنسبة للبعض : وكان الناس يقولون في أمريكا الإسبانية إن القوانين المفروضة على تلك البقاع - التي كانوا يسمونها جزر الهند الغربية - أشبه شيء بنسيج العنكبوت الذي يمسك الصغار، لا الكبار.

ولكن لنعد إلى سؤالنا : هل كانت الميركانتيلية مجرد تقدير خاطيء، وهوس تشبث به الجهلاء الذين لم يفهموا أن المعادن الثمينة ليست لب القيمة، وإنما لب القيمة هو العمل؟ ليس الرد بالإيجاب رداً يدعمه اليقين، فالحياة الاقتصادية تتصل حلقاتها على مستويين :من ناحية دورة العملة، ومن ناحية ثانية دورة الورق - إذا جاز لنا أن نجمع تحت هذه التسمية المريحة كل الصور الاصطناعية للائتمان (كما فعل الفرنسيون في القرن الثامن عشر مما أثار استنكار إيزاك دي پينتو). وهاتان الدورتان تقبع الواحدة منهما فوق الأخرى، وكأنهما

في طابقين من مبنى الاقتصاد، حيث يحتل الورق الطابق الأعلى، فالعمليات التي يقوم بها الملتزمون والمصرفيون وكبار التجار تعبر عن نفسها أساساً بهذه اللغة العالية، لغة الورق. ولكن الناس لا يتعاملون على مستوى الحياة اليومية إلا بالعملات، جيدة كانت أو رديئة. على هذا المستوى المنخفض، أو في هذا الطابق السفلي الذي يشبه الدور الأرضي، لا يقبل الناس في تعاملاتهم الورق، أو لا يقبلونه إلا على مضض، وهكذا لا تتصل دورة الورق هنا إلا على نحو سيء. فلن تستطيع أن تحرك مقاولي النقل الصغار من مكانهم لينقلوا في عام ١٦٠١ المدفعية الفرنسية في منطقة الساڤوى إذا دفعت لهم أجورهم ورقاً [٣٠٢]. ولن تجد جندياً أو بحاراً يعمل تحت إمرتك إذا دفعت إليه أجره ورقاً. ففي عام ١٥٦٧ عندما نزل دوق ألبا الأراضي الواطئة بجيشه كان الجنود يتلقون أجورهم ذهباً، وكذلك كانت نفقات الجيش كلها تسوى بالذهب، لا سبيل إلى بديل عنه، وقد بين ذلك فيليب رويث مارتنFelipe Ruiz Martin منذ وقت طويل [٣٠٣]، ولم يقبل الجندي أجره فضة إلا منذ عام ١٥٩٨، فلم يكن أمامه سواه، ولكنه كان يحول الفضة عندما يتسلمها إلى ذهب ويعجل في ذلك ما استطاع. كان الجندي يحمل ثروته معه في صورة قطع صغيرة من العملة يدسها في حافظته أو يواريها في حزامه، وكان الجندي يعتبر تلك ميزة أو ضرورة. وهكذا كانت الحرب تترجم إلى عدد من قطع العملة الذهبية أو الفضية، لم يكن عنها محيص شأنها شأن الخبز.

فلما دفع بالورق بالقوة الجبرية إلى أيدي صغار الناس، أياً كانوا، حرصوا على أن يحولوه، مهما كان الثمن، إلى قطع من ذهب أو فضة، فإن لم يجدوا فإلى قطع من نحاس. وقد وصلت إلينا طائفة من مراسلات دارجنسون، رئيس الشرطة، بين عام ١٧٠٦ وعام ١٧١٥، وهي تشهدنا على عمليات النصب المتكررة التي لا تكف ولا تعف، حيث كان « المرابون الخبثاء يشترون من الناس بنصف الثمن أوراق النقد التي أصدرت حكومة جلالة الملك » [٣٠٤]. كان هؤلاء المتاجرون الأواسط في العملة لا يكفون عن العمل، يسعون بتجارتهم إلى الأغنياء والفقراء على السواء. كانت تلك ممارسات جارية – على الرغم من اختلاف نسب التحويل التي كانت تتذبذب نتيجة لهذه الأوضاع – ويكفي أن نقرأ مراسلات التجار في ذلك العصر لنتأكد منها. في دفاتر حسابات سفن ميناء سان مالو، وقد تحدثنا عنها من قبل، نقرأ في عام ١٧٠٩ هذه العبارة الواضحة كل الوضوح : «عند تحويل ١٢٠٠ جنيه أوراق نقدية إلى عملات معدنية بلغت الخسارة ٤٠ ٪ على الأوراق النقدية المذكورة... ولهذا لا يمكننا أن نقدم إليك إلا ٧٢٠ جنيه ». وفي العام نفسه نقرأ : « تحويل مبلغ ١٦٨٠٠ جنيه أوراق نقدية...بخسارة ٤٠ ٪...يتبقى ١٠٠٨٠ جنيه » [٣٠٥].

وقد يقول قائل إن تلك حقيقة واقعة من شأن فرنسا وحدها. لأن فرنسا كانت متأخرة في مجال التقنيات الاقتصادية، بل لقد ظل الجمهور الفرنسي حتى مطلع القرن التاسع عشر لا



جنود الجيش يتلقون أجورهم. لوحة من أعمال كاللو Callot.

يقبل أوراق النقد التي أصدرها بنك فرنسا إلا على مضض. ولكن انظر إلى انجلترة في القرن الثامن عشر تجد أن الورق كان أحياناً لا يلقى القبول ؛ كان بحارة البحرية الملكية على سبيل المثال يتلقون راتباً يصل إلى أربعة جنيهات شهرياً، وكانوا يحصلون على مستحقاتهم عندما يعودون إلى البر في صورة أوراق نقدية، لم تكن تحظى بقبولهم، يدلنا على ذلك أن توماس جي الصراف الخبيث دبر للانتفاع من هذا الوضع، فكان يتردد على حانات البحارة في رذرهيث Rotherhithe ، من ضواحي لندن، فيشتري الأوراق النقدية ويدفع مقابلها عملات معدنية، وما زال يمارس هذا العمل حتى أصبح واحداً من أكابر أغنياء لندن (٣٠٦).

ومجمل القول إن كثرة من الناس كانت يقيناً – كما يقول د. ديسير D. Dessert – ترى أن «العملة المعدنية هي وحدها المقياس الحقيقي التي تقاس به الأشياء كلها» [٢٠٧]. وفي ظل هذه الظروف فإن الميركانتيلية الاستئثارية كانت تعكس إمكانات الحركة التي أتيحت للدول التي كانت في طريق النشأة والنمو. كانت الضرورات الاقتصادية في واقعها العادي اليومي الذي يشمل غالبية الناس، تضطرها إلى استخدام المعدن الثمين ورفع قدره. وهي إن لم يتح لهذا المعدن الثمين لما استطاعت أن تمارس نشاطها الاقتصادي، ولأصابها الشلل في أغلب الأحيان.

الدولة قبل اكتمالها

في مواجهة المجتمع والثقافة

في هذه اللحظة التي نختتم فيها هذه الشروح، لابد أن يكون القاريء على بينة من الأمر، وأن يدرك الرأيين اللذين عليه أن يختار بينهما.

الرأي الأول: هو أن يكون كل شيء قد اعتمد على الدولة – وبخاصة التوجه العصري الذي توجهته أوروبا، وبالتالي العالم كله، وتدخل في إطار هذا التوجه العصري الرأسمالية التي كانت في وقت واحد نتيجته له والسبب الفعال الذي أدى إليه. والأخذ بهذا الرأي يعني الانضمام إلى صف ڤرنر زومبارت في كتابيه ***الترف والرأسمالية*** Luxus und Kapitalismus الذي صدر في عام ١٩١٢ ***والحرب والرأسمالية*** Krieg und Kapitalismus الذي صدر في عام ١٩١٣؛ في هذين الكتابين يُرجع زومبارت نشأة الرأسمالية إلى سلطة الدولة، ويفسر ذلك بأن الترف ظل على مدى القرون الطوال ترف البلاط الأميري، فقد كان البلاط الأميري هو صميم مركز الدولة؛ ويرى أن الحرب التي ظلت مقوماتها وتجهيزاتها ووسائلها تتضخم وتتضخم هي المقياس الذي يبين ذلك النمو الشديد العارم الذي أخذت بأسبابه الدول الحديثة. وهذا الرأي الذي ذهب إليه زومبارت هو الذي ارتضته جماعة المؤرخين – والاستثناء يؤكد القاعدة – [٢٠٨] الذين يشبهون الدولة العصرية بما نطلعه في الحكايات والأساطير عن الغول النهم الذي لا يشبع، من قبيل جارجانتوا [في رواية جارجانتوا وپانتاجرويل للأديب الفرنسي رابليه التي كتبها في القرن السادس عشر]، ومولوخ [ذلك الإله البابلي الذي كانوا يقدمون إليه الأطفال قرابين فلا يكف عن التهامها] ولوياثان،[ذلك الحيوان البحري المتوحش الذي تتحدث عنه التوراة].

والرأي الثاني: يعتمد على تفكير عقلي أوسع مدى، يذهب إلى عكس ما قال به زومبارت ومن لف لفه، فيبين أن الدولة التي لم تكن قد اكتملت بعد، والتي كانت تسعى إلى الاكتمال ما استطاعت إلى ذلك من سبيل، لم تستطع وحدها أن تمارس حقوقها كلها، ولا

الوفاء بمهامها جميعاً، فاضطرت في الواقع إلى طلب العون من الآخرين على ما كان في هذا العون من ضرر عليها.

وإذا كانت الدولة قد اضطرت رغماً عنها إلى التماس العون في كل مجال، فإنما كان السبب في ذلك أنها لم يكن لديها جهاز إداري كاف، هكذا كانت الحال في فرنسا، ولم تكن فرنسا إلا حالة من كل الحالات. كان لدى فرنسا حول عام ١٥٠٠ - إذا صدقنا تقدير مؤرخ غلب عليه التفاؤل (٣٠٩) - ١٢٠٠٠ فرد يعملون في خدمتها بالقياس إلى سكان تعدادهم ما بين ١٥ و٢٠ مليون نسمة. وأغلب الظن أن رقم الـ ١٢٠٠٠ كان الحد الأقصى الذي لم تتجاوزه فرنسا على ما يبدو في عصر لويس الرابع عشر. ففي عام ١٦٢٤ تحدث رجل دقيق الملاحظة هو رودريجو بيبيرو Rodrigo Vivero (٣١٠) حديث الاستنكار عن ملك إسبانيا، الملك الكاثوليكي، قائلاً إن تعييناته تشمل « ٧٠٠٠٠ من الدرجات والمناصب والوظائف » في إسبانيا التي كان عدد سكانها أقل من فرنسا ولكنها كانت تحتكم على إمبراطورية هائلة. كان هذا العدد القليل من الناس هو الذي يمثل البيروقراطية العصرية الأثيرة إلى قلب ماكس ڤيبر. لنا أن نتساءل عن ضآلة الجهاز الإداري أو ما عرف باسم البيروقراطية ولنا أن نتساءل: هل كانت بيروقراطية بالمعنى الذي نعرفه اليوم (٣١١) ؟

وليس هناك من يضمن لنا صحة هذين الرقمين ١٢٠٠٠ و٧٠٠٠٠اللذين يشيران إلى عدد أفراد الجهاز الإداري لدي الملك الفرنسي الذي كُني بالمسيحي جداً ولدى الملك الإسباني الذي كُني بالكاثوليكي. ومن الصحيح أن الدولة العصرية لم تكف عن الاعتماد على هذه القاعدة البيروقراطية في توسيع دوائر نشاطها ولكنها لم تنجح في أن تضم إليها الأمة كلها. كانت تسعى إلى ذلك، ولكن مسعاه هنا وفي مجالات أخرى كان من قبيل المعارك التي منيت بالفشل المحقق المتوقع سلفاً. كان المدير الذي يمثل الحكومة المركزية تمثيلاً مباشراً في كل مديرية من مديريات فرنسا بغير مساعدين أو معاونين أو وكلاء، ولهذا كان عليه، وهو المعين من قبل الملك، أن يرفع صوته حتى يسمع ويطاع، وكان عليه أن يعاقب في غير هوادة ليضع أمام الناس أمثلة للاعتبار والردع. بل إن الجيش نفسه كان غير كاف، حتى في زمن الحرب، ناهيك عن زمن السلم. ولنذكر على سبيل المثال ما جرى في عام ١٧٢٠ عندما تقرر إقامة حزام صحي ليحمي فرنسا من الطاعون الذي تفشى في مارسيليا، فعبئت قوات الشرطة الراكبة وقوات الجيش العاملة كلها للمشاركة في العمل، ومعنى هذا أنها سحبت من مناطق الحدود (٣١٢). وكانت كل هذه الأعمال التي كلفت بها أعداد صغيرة من العاملين، تعني بمقياس النسبة والتناسب من وجهة نظرنا أن هؤلاء العاملين كانوا يقومون بأعمال في مملكة أضخم من مملكتنا مائة مرة، وأن كل جهد كان يتبدد، وكل طاقة كانت تضيع أمام العجز بالوفاء بالمطلوب.

ولم تنقذ الملكية ماء وجهها إلا عن طريق وضع المجتمع - أو لنقل المجتمعات التي يتكون منها المجتمع - والثقافة في خدمتها. نعني بالمجتمع : كل الطبقات التي كانت تسيطر بما أوتيت من وجاهة ووظائف وثروة. ونعني بالثقافة : سواد البشر، هذه الملايين من الأصوات ومن الآذان ، نعني بها كل ما تقوله الألسن، وتفكر فيه القرائح، ويردده الناس في جنبات المملكة من أقصاها إلى أقصاها.

ولما كانت البنيات الاجتماعية تتغير ببطء شديد، فلنا أن نتصور أن التخطيط الذي رسمه چورچ جورڤيتش للقرن الثالث عشر، يمكن أن نستعين به في القرون التالية فنجده ينطبق على أحوالها. حتى في عام ١٧٨٩ كانت هناك خمسة مجتمعات ترتسم صورها في اتجاه الدرجات العالية من الهيكل الهرمي : مجتمع رجال الملك، مجتمع الأرستقراطية ذات الطابع الإقطاعي، مجتمع طبقة السادة، مجتمع المدن، مجتمع المدن الجيدة، وأخيراً مجتمع الكنيسة. وجدت الملكية السبيل إلى عقد اتفاق وسط، تسوية مؤقتة، مع كل واحد منها. الكنيسة جرى إلزامها، وربما قال قائل جرى شراؤها على الأقل مرتين وفي مقابل ثمن كبير: باتفاقية بابوية عقدت في عام ١٥١٦ أعطت الملكية الحق في تعيين كبار رجال الكنيسة، وكان على الملكية أن تختار بين كاثوليكية روما وبين حركة الإصلاح البروتستنتي، كان عليها أن تختار، وكان لاختيارها المثير نتائجه الثقيلة ؛ ثم تكرر الوضع في عام ١٦٨٥ عند إلغاء مرسوم نانت فقد دفعت الملكية ثمن الانحياز إلى الكاثوليكية متمثلاً في خسارة جزء هام من ازدهارها ؛ أما مجتمع النبلاء من السادة ومن كبار الأشراف فقد ألقت الملكية على كاهله فن السلاح، وكانت تلك مهمة عريضة تحدوها الآمال الكبار في عصر استمرت فيه الحروب؛ وكان البلاط وما يمنحه من مخصصات طُعماً لا يفتأ يجتذب النبلاء. وليس في مقدورنا أن نقول إلى أي حد كانت الملكية، بغض النظر عن هذا الإغراء والاجتذاب إلى البلاط، ملتحمة بنبلائها. ويرى عالم الاجتماع نوربرت إلياس Norbert Elias أن المجتمع ينطبع بسمات دائمة تأتيه من المراحل السابقة التي مر بها وتأتيه على نحو لا يقل قوة من أصوله الأولى. وقياساً على هذا الرأي نجد الملكية الفرنسية قد خرجت في أصولها الأولى من عجينة الإقطاع، حيث كان الملك الفرنسي سيداً إقطاعياً مثل السادة الإقطاعيين الآخرين، ثم تميز عنهم، وارتفع فوقهم، واستخدم لغتهم ومبادئهم لكي يتجاوزهم. ظلت الملكية مطبوعة إذن بسمات أصولها الأولى، وكانت تجمعها بالنبلاء قرابة الأصل. وإذا كانت الملكية قد دخلت في صراع مع النبلاء، فإنها لم تقطع ما بينها وبينهم من وشائج، بل حبستهم في احتفالات البلاط، فلما حبستهم على هذا النحو حبست نفسها بالفعل معهم. وإذا كانت الملكية قد اقتلعت جذور النبلاء، فإنها لم تعوضهم عنها، ولم تفتح أمامهم في صراحة وعلنية أبواب التجارة، بل قر رأيها على أن تضم إليها النبلاء وتكفلهم.

أما بالنسبة إلى المدن فقد أغدقت عليها الملكية من النعم والامتيازات، ثم أرهقتها بالضرائب، واقتطعت لنفسها جانباً من مواردها. ولكن المدن أخذت تفيد من السوق القومية التي نشأت شيئاً فشيئاً. وحصل أعيان التجار وأبناء المدن البورجوازيون على احتكار التجارة، ولم يكن هذا بالشيء الهين. ثم باع الملك للتجار في المدن جزءاً من سلطته، فأصبحت المدن الجيدة تمده بكبار الموظفين، وكان هؤلاء يشترون مناصبهم، وكان من حقهم أن يبيعوها أو ينزلوا عنها لورثتهم. وانتهي شراء المناصب إلى تحول قطاع من البورجوازية إلى الإقطاع[٢١٣]. وما المنصب إلا قطعة من السلطة العامة، تمنحه الدولة كما كانت فيما مضى تمنح الإقطاعيات. وأدى شراء المناصب إلى تكوين شريحة اجتماعية موالية للملكية، أو قل مجتمعاً موالياً للملكية، خادماً لها، اتخذ شكل الهيكل الهرمي، الذي كانت تتربع على درجاته العالية شريحة النبلاء أصحاب المناصب، وهي شريحة غامضة، قوية النفوذ، لم تخلقها نزوة ملوك، بل نشأت عن طريق تطور نواة جهاز إداري، سار بخطوات طبيعية بسيطة وبطيئة، واكب احتياجات الدولة.

ومع انتشار نظام شراء المناصب انتشاراً عاماً نعمت طبقة بورجوازية كاملة، وبخاصة في فرنسا، بالرفاهية. كانت الدولة في نظرها آلة تصنع الأغنياء، وإليها يرجع قدر كبير من ثروة فرنسا. ويمكننا أن نقول نفس الشيء بالنسبة لغالبية البلاد الأخرى - سواء كان المنصب فيها يُشترى أو لم يكن - مثل انجلترة، والأقاليم المتحدة، والبلاد الواطئة الخاضعة للحكم الكاثوليكي. كانت شرائية المناصب في إسبانيا قاصرة على المناصب الدنيا، مناصب الريچيدوريس. ولكن هؤلاء الموظفين أصحاب المناصب الدنيا، سواء كانوا من النبلاء أو أصبحوا من النبلاء، ظهروا في الفترة بين نهاية القرن السادس عشر ومطلع القرن السابع عشر على النبلاء القدامى، واستولوا على أراضيهم، وصعدوا إلى قمة الهرم الاجتماعي. وكان هؤلاء الأغنياء الجدد هم الذين يقدمون القروض إلى رجال المال والأعمال الأجانب؛ وكانوا هم الذين قاموا في القرن السابع عشر بإحكام قبضتهم على الريف القشتالي فحولوه إلى إقطاعيات وأفرغوه من كثير من فلاحيه. كذلك في البندقية كانت شرائية المناصب قاصرة على المناصب الدنيا التي كانت تتاح للبورجوازيين. أما مناصب المستشارين فكان النبلاء يشغلونها فترة صغيرة، وكانوا يتتابعون عليها الواحد بعد الآخر على النحو الذي كان معروفاً عند قدماء الإغريق والرومان. ولكن هذا النظام لم يمنع النبلاء من أن يقوموا على نحو غير مباشر بجباية ضرائب مجلس السيادة أو السينيوريا، أو ممارسة التجارة، أو إدارة أملاكهم الشاسعة.

هذه الشريحة الضيقة من المجتمع التي تتخذ أماكنها داخل إطارات الدولة كانت تستمد من مناصبها قوة إضافية فوق قوتها. كان المنصب بالنسبة إلى البورجوازية ما كانه البلاط

بالنسبة لطبقة النبلاء العليا : إرضاء الشعور بالذات ووسيلة إلى الوصول إلى أعلى. وكان النجاح في تحقيق هذا الصعود يتطلب عملاً دؤوباً تتابع عليه أسر وأجيال تتحلى بالصبر أعظم الصبر والجلَد أرفع الجلد. فإذا أصابت الهدف كان معنى ذلك أن زمرة من الأسر حلت محل الدولة. فإذا كانت الدولة قوية، لم يصبها ضرر من جراء هذا التحول. وهذا هو الرأي الذي يعبر عنه ي. فان كلافيرين J. van Klaveren (٣١٤) حيث يقول إن شرائية المناصب، حتى في فرنسا التي انتشرت فيها انتشاراً لم تبلغه في بلد آخر، لم تتسبب بالضرورة في فساد سلطة الدولة أو انحسارها انحساراً خطيراً. ولا يرجع السبب في ذلك إلى أن المنصب المتوارث كانت تدبر أموره بحكمة رب الأسرة الذي يحرص على حفظه لأبنائه وأحفاده ؛ ولكن يرجع أيضاً إلى أن ملكاً مثل لويس الرابع عشر كان يحصل من أصحاب المناصب على نسبة مما تحققه هذه المناصب من حيث هي ممتلكات بورجوازية، وكانت هذه النسبة بمثابة ضريبة فعالة ؛ وكان بالإضافة إلى ذلك يتدخل لحماية الطبقات الدنيا مما يمكن أن يتردى إليه أصحاب المناصب من ظلم، وكان يقبض على زمامهم في حزم. فلما انتهى عصر الملك لويس الرابع عشر الذي عرف بقوة الشكيمة تدهورت الأحوال. فما نتجاوز منتصف القرن الثامن عشر حتى نجد الرأي العام المتنور قد هب يناهض شرائية المناصب ؛ وإذا كانت شرائية المناصب قد عادت على الملكية حيناً بالفائدة، فقد تغير الوضع، ولم تعد تفيدها بشيء (٣١٥). ولكن هذه التطورات لم تمنع الهولنديين في عام ١٧٤٦ من استنكار حكم القلة الذي تولته المدن، والمطالبة بإقامة نظام حكم على النمط الفرنسي (٣١٦).

كانت إذن تحيط بالمجتمع كله، وتحيط أيضاً بالثقافة كلها أو جلها. والثقافة من وجة نظر الدولة تعني استخدام لغة خُيَلائية تقصد إلى التأثير على الناس، وكانت بالفعل تحدث أثرها. فكان هناك تتويج الملك في مهرجان هائل في ريمس، وكان هناك مهرجان الافتراء والتهويل الذي يدّعي كرامات الملك في شفاء المرضى بداء الخنازير، وكانت هناك مهرجانات التفضل والإنعام (٣١٧)، كلها ألاعيب رائعة تذهل الناس وتحقق للملك النجاح، وتضمن له الفوز. ومن الوسائل التي توسلت بها الملكية للتمكين لنفسها بين الناس : مشاهدة الطلعة البهية، أو ظهور الملك بلحمه وشحمه وطلعته البهية أمام أعين الرعية، وكانت هذه السياسة مؤكدة النجاح، لم تفشل قط في تحقيق الهدف. ولنذكر مثل الملكة الأم كاترين دي ميديسيس التي ظلت طوال عامين من ١٥٦٣ إلى ١٥٦٥ تتنقل في ربوع المملكة من أقصاها إلى أقصاها مصممة على أن ترى الرعية طلعة ابنها الملك شارل التاسع الذي كان لا يزال صبياً (٣١٨). وهناك نصوص تحدثنا عن الأحوال في قطالونيا في عام ١٥٧٥ وتتلخص في أن الناس كانوا يطالبون برؤية طلعة الملك (٣١٩). كان هذا هو مطلبهم. وهناك مجموعة من التعاليم الإسبانية ترجع إلى



الملك شارل التاسع صبياً.

ومجمل القول إن الملكية كانت في فرنسا - وفي أوروبا العصرية قاطبة - تشمل المجتمع كله. وربما كان الأصوب أن نقول إنها كانت تشمل في المقام الأول المجتمع الراقي، ولكنها كانت عن طريق هذا المجتمع الراقي تحيط بسواد البشر.

عام ١٣٤٥ جاء بها «إن فضل الملك على الشعب كفضل الغيث على الأرض»(٣٢٠).

واستخدمت الدعاية منذ وقت طويل لتثبيت أركان المملكة، والدعاية قديمة قدم الدنيا

المتحضرة. والشواهد الدالة على ذلك في فرنسا كثيرة، نحتار كل الحيرة في الاختيار من بينها. وإليك كاتب نشرة صدرت في عام ١٦١٩ (٣٢١) يقول فيها : « إننا نعتبر أنفسنا بعوضاً صغيراً أمام النسر الملكي. له أن يضرب، له أن يقتل، له أن يمزق إلى إرب وأشلاء أولئك الذين يتمردون على أوامره، حتى لو كانوا من نسائنا وأولادنا وأقربائنا المقربين !». هل نتصور كلاماً أبلغ من هذا الكلام ؟ - كانت هذه هي القاعدة، ولكننا عندما نبحث نجد نصوصاً شذت على هذه القاعدة تطيب لها نفوسنا : « ألا تسمع، أيها القاريء العزيز، الزمامير، والنفافير، واللحن الذي يواكب وقع قدمي ملكنا المعظم ترلترا.. تراترا.. تراترا ؟ نعم. هذا هو الرجل الذي لا نظير له ولا شبيه، الذي لا يُغلب ولا يُقهر، يأتي بنفسه لحفل التتويج المقدس » في ريمس. كتب هذه السطور الساخرة في ٣ يونية من عام ١٦٥٤ التاجر البورجوازي مايفير (٣٢٢) الذي كان يعيش في ريمس. هل يصح أن نعتبر هذا الرجل نموذج البورجوازي النمطي الذي وصفه إرنست لابروس بقوله : إنه المغلوب على أمره اجتماعياً(٣٢٣). كان هذا البورجوازي هو الذي انضم إلى حلف الليجا الكاثوليكي المقدس، ثم إلى حركة الجانسينيستيين، ثم إلى مؤامرة الفروند على لويس الرابع عشر قاصراً (٣٢٤). ولكنه كان حتى بداية حركة التنوير يعبر عن رأيه متخفياً، متبرماً أو مزمجراً من وراء أبواب مغلقة.

هذا المجال الذي عملت فيه الثقافة والدعاية مجال ثري بالموضوعات التي تستحق أن نتناولها بالدرس والعرض، كذلك موضوع المعارضة المتنورة والطريق الذي اختارته، وهو الطريق البرلماني الذي كان معادياً للاستبداد الملكي أو لامتيازات النبلاء، ولكنه لم يكن معادياً لامتيازات رأس المال. وسنعود إليها، كذلك سنتحدث عن الوطنية والقومية اللذين كانا موضوعين جديدين، مازالا في مرحلة الصبا الأولى آنذاك، ولكنهما كانا موجودين بين القرنين الخامس عشر والثامن عشر حيث كانت الحروب تشجعهما، وتؤجج نارهما بلا انقطاع. ولكننا لا نود أن نسبق الأحداث. ولا نود أن ننسب الأمة إلى الدولة، فالعلاقة بين الأمة والدولة مزدوجة، الدولة تخلق الأمة وتعطيها إطاراً وكياناً. ولكن العكس صحيح أيضاً فالأمة تتوسلا بألف وسيلة ووسيلة لتخلق الدولة، وتشق إليها القنوات العديدة وتدفع إليها المياة قوية، وتبثها انفعالات عنيفة.

الدولة.. الاقتصاد.. الرأسمالية

تركنا جانباً، ونحن نشق طريقنا، طائفة كاملة من المشكلات الهامة، ولكننا كنا مترددين أمام الاستطراد وإطالة الوقوف عندها. كنت أود الوقوف وقفة تقصٍ عند كلمة الميركانتيلية، الاستئثارية وكنت أود أن أقترح أن نستخدم كلمة البوليونية أو *المعدنية* bullionisme

للتعبير عن ظاهرة الحرص على الاستئثار بالمعادن النفيسة. والحقيقة أن الميركانتيلية الاستئثارية تتضمن المعدنية بالضرورة، بل إن المعدنية، بغض النظر عن النواحي الشكلية، هي التي تبرر وجود الميركانتيلية. كذلك في معرض الحديث عن الضرائب كنت أود أن أتحدث عن الضرائبيةfiscalisme أو النزعة الضرائبية ؛ وكانت النزعة الضرائبية تسير مع الدولة في خط واحد دون أن ينشب بينهما خصام، وماكس فيبر هو القائل[٣٢٥] إن الدولة مشروع، مثل المصنع، وهي لهذا تنزع إلى التفكير في تدبير موارد مالية، وهي لا تفتأ ترى هذه الموارد أقل من أن تكفي، كما رأينا من قبل، وتسعى إلى زيادتها.

وأخيراً هل يصح أن نترك خلف ظهورنا السؤال الذي طرحناه مراراً وتكراراً : هل شجعت الدولةُ الرأسماليةَ أو لم تشجعها ؟ هل دفعتها إلى الأمام ؟ حتى إذا تحفظنا على درجة النضج التي حققتها الدولة العصرية آنذاك، وإذا دفعتنا معرفتنا بأحداث الحاضر إلى الحذر في الحكم عليها، فإننا لابد أن نقرر أن الدولة كانت بين القرنين الخامس عشر والثامن عشر تؤثر في كل شيء وفي كل الناس، وأنها كانت قوة من القوى الجديدة التي أتيحت لأوروبا. ولكن هل تفسر الدولة كل شيء ؟ هل كان كل شيء يخضع للدولة ؟ لا، وألف لا. ولكننا نلاحظ أن هناك تبادلية تحكم المنظور، فيكون سليماً في هذا الاتجاه وسليماً أيضاً في الاتجاه العكسي. فالدولة كانت تشجع الرأسمالية وتخف لمعاونتها - هذا صحيح. ولكننا إذا عكسنا العبارة وقلنا : إن الدولة لم تشجع الرأسمالية، وإن الرأسمالية كانت قادرة على إزعاج الدولة - كانت تلك عبارة صحيحة أيضاً. القضيتان صحيحتان، على التوالي أو على التوزاي، فالواقع يتسم بالتعقيد الذي قد نستطيع التنبؤ به وقد لا نستطيع. كانت الدولة العصرية تميل إلى الرأسمالية، وكانت تميل عنها، ولكنها كانت على أية حال حقيقة واقعة من الحقائق الواقعة التي شقت الرأسمالية بينها طريقها، تارة تلقى التشجيع، وتارة تتلقى العقبات، وبين هذا وذاك تتقدم في أكثر الأحيان في أرض محايدة لا تحفز ولا تعوق. وهل كان من الممكن أن تسلك الدولة سبيلاً آخر ؟ فإذا كانت مصلحة الدولة في كثير من الأحيان متفقة مع مصلحة الاقتصاد القومي في مجموعه، انطلاقاً من أن ازدهار أحول الرعية يعتبر من ناحية المبدأ شرط تحقيق الدولة للربح من حيث هي دولة - مشروع، فإن الرأسمالية تكون موجودة في تلك الشريحة من الاقتصاد التي تسعى إلى التغلغل داخل الأنشطة الأكثر نشاطاً والأكثر تحقيقاً للربح على مستوى المعاملات العالمية، وهكذا تجد الرأسمالية نفسها تمارس دوراً على مستوى أكثر اتساعاً من مستوى اقتصاد السوق العادية ومن مستوى الدولة واهتماماتها الخاصة. ومن الطبيعي أن تتجاوز المصالح الرأسمالية، بالأمس واليوم، حدود المجال القومي الضيق، وهذا من شأنه أن يزيِّف أو على الأقل يعقِّد الحوار والعلاقات بين رأس المال وبين الدولة. وأختار من بين الأمثلة الكثيرة مثل لشبونة، حيث نلاحظ أن

رأسمالية كبار التجار ورجال المال والأعمال وأرباب السلطة لا تظهر في المدينة، ولا يحس أحد بنشاطها، وإنما يرجع السبب في ذلك إلى أنها كانت بصفة أساسية تعمل في ماكاو التي كانت تمثل الباب السري المؤدي إلى الصين، كما كانت تعمل في جوا بالهند، وتعمل في لندن التي كانت تفرض أوامرها ومتطلباتها، وفي روسيا البعيدة - التي كانت الرأسمالية تذهب إليها مثلاً لتبيع ماسة ذات حجم خارق للمألوف(٢٢٦)، وفي البرازيل الواسعة المليئة بالعبيد والمزارعين والباحثين عن الذهب والمباحثين عن الألماس وكانوا يسمونهم جاريمبيروس garimpeiros. كانت الرأسمالية تحب أن تنتعل الأحذية التي تمكنها من السفر إلى بعيد، أو لنقل إنها تتخذ لنفسها ساقي ميكروميجاس Micromegas [ذلك الرحالة الخرافي من أبناء الفضاء الذي قص فولتير قصته في عام ١٧٥٢ - والكلمة تعني "الصغير الكبير" - الذي يتنقل في سهولة وسرعة بين الكواكب حتى يصل إلى الأرض]. وهذا البعد هو موضوع المجلد الثالث والأخير من كتابنا هذا.

أما الخلاصة التي نخلص إليها الآن مؤقتاً، فهي أن ***جهاز السلطة*** - السلطة التي تخترق كل البنيات وتحيط بها - جهاز أكبر من الدولة، هو جماع من هياكل هرمية سياسية واقتصادية وثقافية، وركْمة من وسائل القهر تتمكن بها الدولة دائماً من الإشعار بوجودها، وتقوم فيها في أغلب الأحيان مقام مفتاح القبة الذي يمسك بالبناء في مجموعه، ولا تكون فيها الدولة أبداً - أو تقريباً أبداً - السيد الوحيد الذي له الأمر والنهي (٢٢٧). بل قد يحدث أن يتلاشى هذا الجهاز أو يتحطم ؛ ولكنه يعيد تكوين نفسه من جديد، يقيناً، في غير تقاعس، وكأنما كان ضرورة بيولوجية للمجتمع.

الحضارات

لا تقول دائماً لا

الحضارات أو الثقافات – والكلمتان تختلطان هنا دون عيب وكأنهما تعبران عن مدلول واحد – عبارة عن محيطات هائلة تضم عادات وألواناً من الإجبار والإلزام والرضاء وضروباً من النصائح والتوصيات والتأكيدات، كلها حقائق واقعة تبدو لكل واحد منا كأنما كانت تلقائية شخصية، على الرغم من أنها تأتينا من بعيد. إنها تراث آل إلينا مثل اللغة التي نتكلمها. وكلما حدثت شروخ في المجتمع أو أوشكت ثغرات أن تحتفر أسرعت الثقافة الحاضرةُ في كل مكان فسدتها أو على الأقل أخفتها، حتى تحصرنا في مهمتنا. وإذا كان نيكر قد عرف الدين بأنه قلب الحضارة وأنه بالنسبة للفقراء «رباط قوي، وسلوان يومي»[٢٢٨]، فإننا نقتبس هذا التعريف ونجعل منه تعريفاً للحضارة، ولا نقصر التعريف على الفقراء بل نجعله يشمل الناس جميعاً.

عندما نهضت الحياة نهضة جديدة في القرن الحادي عشر، كان اقتصاد السوق وحيلة النقود من البدع الجديدة «الفاضحة». والحضارة أساساً مثل الانسان المتقدم في السن تعادي التجديد، ولهذا رفضت وقالت «لا» للسوق، و«لا» لرأس المال، و«لا» للربح. أو على الأقل وقفت منها موقف الشك والريبة والتحفظ. ثم مرت الأعوام، وتجددت متطلبات الحياة اليومية وضغوطها. ووجدت الحضارة الأوروبية نفسها فريسة صراع دائم يمزق أوصالها، فغيرت مسلكها وأعطت على مضض النور الأخضر. ولم تكن هذه الخبرة قاصرة على أوروبا، بل مرت بها حضارات أخرى.

الإسهام في نشر الثقافة :

نموذج الإسلام

الحضارة استمرار وحركة. تظهر الحضارة في مكان ما، فتتشبث به، وتظل فيه القرون الطوال. وهي في الوقت نفسه تقبل بعض النعم والطيبات التي تعرضها عليها الحضارات المجاورة أو النائية، كذلك هي تنشر نعمها وطيباتها خارج نطاقها. ويلعب التقليد والعدوى دوراً مساوياً لدور الإغراءات التي تدفع الناس من الداخل إلى مناهضة الأشياء المعروفة المألوفة القائمة.

والرأسمالية لا تشذ عن هذه القواعد. فالرأسمالية في كل لحظة من لحظات تاريخها عبارة عن مركمة من الوسائل والسبل والممارسات وعادات التفكير لا جدال في أنها من النعم والطيبات الثقافية التي تسافر وتتبادل. فعندما نشر لوقا پاتشولي في عام ١٤٩٥ في البندقية كتابه *" الحساب "* De Arithmetica، لخص في مجال المحاسبة، التي أخذت إلى

حد ما بالتقييد المزدوج، حلولاً معروفة منذ وقت طويل، منها ما كان معروفاً في فلورنسة منذ نهاية القرن الثالث عشر (٣٢٩). وعندما أقام ياكوب فوجار الغني في البندقية تعلم هناك طريقة التقييد المزدوج وأخذه معه عند عودته إلى أوجسبورج. وهكذا سلكت طريقة التقييد المزدوج هذه سبلاً مختلفة، وما زالت تتنقل عبر هذه السبل حتى انتهت إلى بيئات التجار في ربوع أوروبية مختلفة.

وكذلك خرجت الكمبيالة من بعض المدن الإيطالية وانتقلت من مكان إلى مكان وانتشرت ومكنت لنفسها. ولكن هل ترجع أصول الكمبيالة إلى هذه المدن الإيطالية أم ترجع إلى أبعد منها؟ هل لها علاقة بالسفتجة sutfaya [suftaga ?] الإسلامية؟ يرى إ. أشتور E.Ashtor(٣٣٠) أنه لا شأن للسفتجة على الإطلاق بالكمبيالة في العالم الغربي. إنها تختلف عنها اختلافاً عميقاً من الناحية القانونية. ليكن. ولكن السفتجة بغض النظر عن هذا الاختلاف وجدت يقيناً قبل الكمبيالة الأوروبية بوقت طويل. فكيف نتصور أن التجار الإيطاليين الذين اختلفوا إلى الموانيء الإسلامية والأسواق الإسلامية منذ وقت جد مبكر لم يتنبهوا إلى وجود هذه الوسيلة التي تعتمد على مجرد كتابة صك يتيح تحويل مبلغ من المال إلى مكان بعيد ؟ لقد كانت الكمبيالة التي ينسبون اختراعها إلى الإيطاليين تحل في أوروبا المشكلة التي كانت السفتجة تحلها في بلدان العالم الإسلامي، ولنا أن نتصور أن السفتجة كان عليها أن تتكيف مع الظروف القائمة في أوروبا، والتي كانت مختلفة عن الظروف في عالم الإسلام، وبخاصة فيما يتعلق بتحريم القرض ذا الفائدة. إنني أرى أن أخذ الكمبيالة عن الشرق محتمل.

ومن المحتمل أيضاً أن تكون أوروبا قد استعارت نظام المشاركة التجارية من نوع المضاربة commenda وهو أسلوب قديم جدا في بلدان عالم الإسلام - وكان النبي [صلى الله وعليه وسلم] قد شارك زوجه السيدة خديجة، وكانت أرملة غنية، في متاجرة (٣٣١) - وكان هذا الأسلوب هو الأسلوب المألوف في التجارة البعيدة إلى الهند والجزر المحيطية والصين. أما الشيء المؤكد فهو أن نظام المشاركة لم يظهر في إيطاليا إلا في القرن الثاني عش أو ربما القرن الحادي عشر، ثم انتشر من هناك من مدينة إلى مدينة، ولن نفاجأ بوجوده في مدن الهانزا في القرن الرابع عشر وقد تحور متأثراً بالظروفق المحلية، حيث أصبح "الخادم" Diener يتلقى مبلغاً محدداً ممن قدم إليه رأس المال، واتخذ بهذا شكل المستخدم في مقابل أجر (٣٣٢). ولكن نجد حالات من نوع المشاركة.

ربما دخلت تغييرات أحياناً على النموذج المستعار. وربما وجدنا حالات ظهر فيها في مكانين مختلفين حلٌ واحدٌ دون تكون هناك استعارة بالضرورة. وقرون العصر الوسيط المظلمة تحول في هذا المجال بيننا وبين القطع باليقين. ولكن عادات التنقل التي اتخذها التجار في العصور الوسطى، والطرق المعروفة التي سلكوها في تجارتهم، تجعلنا نقطع بانتقال طائفة



التجارة فوق مراسي الشرق. عن صورة منمنمة من كتاب رحلات ماركو بولو.

من أنماط التبادل. وهذا ما توحي به الكلمات التي استعارها الغرب من عالم الإسلام: douanes [الديوان وعلى وجه التحديد ديوان الجمارك]، magasins [المخازن]، ma-hones [في القاموس mahonne الماهون، مركب، عن التركية mâoûna]، fondouks (الفندق)، mohatra المخاطرة (عملية بيع محددة الموعد تشترط تصريف فوري للبضاعة، ونجد النصوص اللاتينية في القرن الرابع عشر المختصة بالربا تسميها contractus mo-hatrae). وهناك شواهد أخرى على خيرات الشرق التي تلقتها أوروبا : الحرير، الأرز، قصب السكر، الورق، القطن، الأرقام الهندية [تعرف أيضاً بالأرقام العربية]، الحساب المئوي [المقسم إلى خانات أحاد وعشرات ومئات الخ]، العلم الإغريقي الذي اكتشفه الإسلام، البارود، البوصلة - وكلها نعم قيمة تلقتها أوروبا ونشرتها بدورها.

ونحن عندما نقبل بأن هذه النعم قد استعيرت، ننكر على الغرب ما ذهب إليه المؤرخون التقليديون ؛ وننكر عليه الصورة التي ابتدعها لنفسه وألفها من أشتات وجعل نفسه هو الوحيد الذي سلك في عبقرية سبيلَ العقل إلى التقنية والعلم ؛ وننكر على الإيطاليين أبناء

المدن في العصر الوسيط شرف اختراع أدوات الحياة التجارية العصرية. بل إننا بهذا ننتقل من خطوة إلى خطوة لنصل إلى اتخاذ موقف مضاد حيال الدور البارز للإمبراطورية الرومانية. هكذا نصل إلى أن هذه الإمبراطورية الرومانية التي طالما بالغوا في تعظيمها، ووصفوها بأنه سُرّة عالمنا وتاريخنا، التي امتدت إلى كل سواحل البحر المتوسط بل توغلت إلى داخل الأصعدة القارية المطلة عليه، ليست إلا جزءاً من نظام اقتصادي عالمي قديم أعظم اتساعاً منها، قدر له أن يبقى بعد أن تنتهي وأن يعمر القرون الطوال. كانت الدولة الرومانية إذن قطعة مرتبطة بمنطقة شاسعة يدور فيها النشاط الاقتصادي وتتم المبادلات التجارية، منطقة تمتد من جبل طارق إلى الصين، منطقة الاقتصادالعالمي Weltwirtschaft التي شهدت على مدى القرون رجالاً تنقلوا في جنباتها، سالكين طرقاً لا تنتهي، ناقلين في أحمالهم سلعاً ثمينة ، سبائك وعملات ومشغولات من الذهب والفضة، فلفل، قرنفل، زنجبيل، لاكيه، مسك، عنبر، أقمشة مقصبة، أقطان، موصلين، حرائر، ساتان مقصب بالذهب، أخشاب عطرية وأخشاب الصباغة، حجر اليشب، أحجار كريمة، لآلىء، بورسلين من الصين -- وكلها سلع لم تنتظر حتى تجلبها شركات الهند الشهيرة.

كانت الدولة البيزنطية وبلدان عالم الإسلام تعيش في عصورها الزاهرة على هذه التجارة المتنقلة في جنبات العالم من أقصاه إلى أقصاه. أما الدولة البيزنطية فربما هبت من سباتها نشيطة أحياناً نشاطاً مفاجئاً، ولكنها كانت أسيرة ماضيها المجيد، وتراثها المقدس، تتظاهر بالأبهة الخلابة، تسلب بها لب الأمراء البرابرة، وتغلب بها الشعوب القائمة بخدمتها، وما كانت تنزل عن شيء إلا في مقابل الذهب. أما دولة الإسلام فكانت على العكس من دولة بيزنطة تفيض نشاطاً وحيوية، وكأني بها نبتاً طُعِّم على نبات الشرق الإدني الفتي ومقوماته الكامنة، لا على نبات العالم الإغريقي الروماني الذي استبدت به الشيخوخة. ولقد لعبت الدول التي فتحها الإسلام دوراً نشيطاً في تجارة الشرق والبحر المتوسط قبل وصول القادم الجديد ؛ وستعود إلى لعب هذا الدور مرة أخرى عندما تعود الأمور، بعد اضطراب، إلى سابق عهدها. وكان الأداتان الرئيسيتان في الاقتصاد الإسلامي : عملة ذهبية هي الدينار، وعملة فضية هي الدرهم. أما الدينار فكان أصله بيزنطياً denarius وأما الدرهم فكان ساساني الأصل. وكانت البلاد التي دخلت حومة الإسلام على ضربين، منها بلاد أخلصت للذهب مثل الجزيرة العربية وبلاد شمال أفريقيا، ومنها بلاد أخلصت للفضة مثل فارس وخوراسان وإسبانيا، وبقيت الأوضاع على هذه الحال، وظل انقسام البلاد بين المعدنيين الذهب والفضل قروناً عديدة قائماً، وإن داخلته هنا وهناك بعض التغيرات. فهذا الاقتصاد الذي نسميه الاقتصاد الاسلامي هو اقتصاد تكون نتيجة بث الحياة والنشاط في نظام كان موجوداً من قبله، ورثه الإسلام، وكان يقوم على سباق المراحل الذي تبارى فيه

تجار إسبانيا والمغرب ومصر وسوريا والعراق وإيران والحبشة وجودجيرات وساحل ملبار والصين والجزر المحيطية... ووجدت الحياة الإسلامية فيها تلقائياً مراكز ثقلها، وأقطابها المتتالية : مكة، دمشق، بغداد، القاهرة - وكان الاختيار بين القاهرة وبغداد يحكمه اختيار الطريق إلى التجارة البعيدة، إما عبر الخليج الفارسي انطلاقاً من البصرة وسيراف وإما عبرالبحر الأحمر انطاقاً من السويس وجدة وكانت جدة هي ميناء مكة.

ولقد كان الإسلام منذ البداية الأولى، بالنظر إلى تراثه، حضارة تحث على التجارة. وكان التجار المسلمون ينعمون منذ وقت مبكر، على الأقل لدى السادة القابضين على مقاليد السياسة، بتقدير لم تعرفه أوروبا فيما بعد، بل بخلت به أشد البخل. وقد جاء في الأحاديث النبوية الشريفة أن التاجر ينعم برضاء الله في الدنيا والآخرة، وأن الذي يتاجر ويكسب المال يقوم بعمل يرضي الله. وهذه الكلمات تكفي لكي نتصور مناخ الاحترام الذي يحيط بالتجارة والتجار في بلاد الإسلام. ولكننا نحب أن نضيف إليها مثلين محددين. في مايو من عام ١٢٨٨ سعت حكومة المماليك إلى اجتذاب تجار السند والهند والصين واليمن إلى الشام ومصر، فهل هناك في بلاد الغرب من يتصور أن يصدر مرسوم في هذا الشأن يعبر هذا التعبير [الذي نصوغه بتصرف] : «إننا نوجه الدعوة إلى الكرام الأجلاء، تجار الجملة العظام الراغبين في الربح، أو تجار التجزئة الصغار إلى القدوم إلى بلادنا... كل من يأتي إلى بلادنا يستطيع أن يقيم كما يشاء، وأن يروح ويجيء على الرحب والسعة...فإن بلدنا وأيم الحق جنة الله في الأرض، هي الفردوس لمن يقيمون فيها.... بارك الله لكل رجل يسعى إلى الخير مقترضاً ، أو يعمل الخير مقرضاً.» ونمضي مع الزمن قرنين، فنصل إلى النصف الثاني من القرن الخامس عشر، ونطالع النصائح التقليدية التي كانت تقدم إلى كل أمير في بلد من بلاد الدولة العثمانية : « عامل التجار في البلاد معاملة كريمة ؛ وارعهم أحسن الرعاية ؛ ولا تسمح لأحد بأن يضايقهم أو يتآمر عليهم ؛ واعلم أن تجارتهم هي نبع الازدهار، وأن بضائعهم هي التي تبث الرخاء في الدنيا كلها »(٣٣٣).

كان للنشاط التجاري هذا الوزن العظيم، فماذا فعل به قلق المتدينين وتخوفهم ؟ وقد عرف الإسلام، مثل المسيحية، نفوراً من الربا، ما لبث أن اتخذ صورة شكوى عامة، انتشرت وساعد تداول العملات على انتشارها. كان التجار ينعمون بحظوة الأمراء فأستنزلوا عداوة صغار الناس، وعداوة اتحادات الحرف، والطوائف والسلطات الدينية. وهناك كلمتان لم تكن لهما أصلاً علاقة بالتجار هما bazingun و matrabaz - فإحداهما تعني خازن البضائع وثانيتهما تعني المساوم - نجدهما في النصوص الرسمية عند الأتراك تشيران إلى التجار، ثم تحملتا في اللغة الدارجة التي يتكلمها سواد الشعب بمعنى سيء كريه هو المتربحون والخبثاء(٣٣٤). والكلمات الدارجة التي تعبر عن الكراهية الشعبية تعطينا مؤشراً يدل على ثراء

التجار وعجرفتهم، فلا نتصور أن تكون هناك كراهية للتجار على نطاق شعبي إلا إذا كان ثراؤهم واسعاً. ولسنا نريد أن ندخل في مقارنات ولكن الحديث النبوي يرفع التاجر الصدوق إلى مرتبة عالية بالجنة (٣٣٥). أما المسيحية فكانت تهبط بالتاجر إلى قاع الجحيم، وهي التي قالت قولاً جرى مجرى المثل : « فلتنشق التجارة طريقها حرة طليقة على راحتها حتى تنتهي إلى الجحيم ».

هذا الصورة التي رسمها الإسلام للتجارة والتجار هي صورة المستقبل الذي ستتطور إليه أوروبا بعد زمن طويل. فلم تكن التجارة الخارجية البعيدة التي قامت بها الرأسمالية الأوروبية الأولى انطلاقاً من المدن الإيطالية تبني على أسس تلقتها من الإمبراطورية الرومانية، وإنما سلكت سبيل الازدهار الإسلامي الرائع في القرنين الحادي عشر والثاني عشر، ذلك الازدهار الإسلامي الذي أنشأ الصناعات، وأعد المنتجات للتصدير، ونشر نشاطاً اقتصادياً واسع النطاق بعيد المدى. وتدلنا الرحلات البحرية الطويلة، والقوافل المنتظمة في بلدان العالم الإسلامي على وجود رأسمالية نشيطة فعالة. وكانت هناك في كل بقاع الدولة الإسلامية طوائف حرفية مستقرة تطورت، فارتفع قدر المعلمين الحرفيين، واتسع أسلوب التشغيل في البيوت، ونمت الأعمال الحرفية في الريف، وتذكرنا هذه التطورات على نحو بالغ الإلحاح بالأوضاع التي ستشهدها أوروبا، حتى إننا لا نستطيع أن نمنع أنفسنا من استنتاج أنها كانت تحقق ضرورة اقتصادية، وتستجيب لمنطق اقتصادي. وهناك أوجه تشابه أخرى، منها : النظم الاقتصادية التي قامت عليها مدن استقلت عن السلطات التقليدية، كما كانت الحال في هرمز، وعلى ساحل ملبار، كذلك نذكر مثل مدينة سبتة التي تطورت على هذا النحو على الساحل الأفريقي ، كما ننوه بمدينة غرناطة في إسبانيا. كانت كلها مدنا دولاً. وجدير بالذكر أن بلدان عالم الإسلام كانت تقبل بالموازين التجارية التي تحقق عجزاً يكون عليها أن تسددها بالذهب، فكانت تشتري في مقابل الذهب بضائع من موسكوفيا وبلاد البلطيق ومنطقة المحيط الهندي، بل من المدن الإيطالية التي كانت منذ وقت مبكر في خدمتها مثل أمالفي والبندقية. وهذا الأسلوب الذي سبق إليه عالم الإسلام كان إرهاصاً بما سيحدث في النشاط التجاري في أوروبا التي ستعتمد في هذا على تفوق نقدي يتيح لها هذا اللون من التعامل التجاري في مقابل التسديد بالذهب.

التحقت أوروبا المتاجرة إذن في مدرسة مدن العالم الإسلامي والعالم البيزنطي، تطلب العلم. فإذا أردنا في ظل هذه المعطيات أن نحدد تاريخاً لنهاية فترة التعلم، فلنأخذ عام ١٢٥٢، علماً بأنه ليس من الممكن اقتراح تاريخ من هذا النوع لأن التعلم عملية تطور تسير ببطء، ولا تنقطع بين عشية وضحاها. ولكن عام ١٢٥٢ يمثل علامة فارقة ففيه عادت أوروبا إلى سك عملات ذهبية من جديد (٣٣٤). أياً كان الأمر فإن عناصر الرأسمالية التي يمكن أن تكون مستوردة، جاءت من عالم الإسلام ما في ذلك أدنى شك.

المسيحية والتجارة :

شقاق حول الربا

لم تعرف الحضارة الأوروبية ضروب السهولة واليسر الأولى التي عرفتها الحضارة الإسلامية منذ البداية والتي أتيحت لها تلقائياً وبدون مقابل. فقد بدأت الحضارة الأوربية مسيرة التاريخ مما يمكن أن يكون نقطة الصفر. ودار الحوار بين الدين - الذي هو الحضارة بامتياز - وبين الاقتصاد منذ خطا خطاه الأولى. ولكن مع استمرار المسيرة، وطول الطريق، كان أحد الطرفين - الاقتصاد - يسرع الخطى ويصوغ متطلبات جديدة. كان الحوار حواراً صعباً لأنه جعل بين عالمين يصعب التوفيق بينهما : الدنيا والآخرة. حتى في البلدان البروتستنتية لم يسر التطور بإيقاع سريع، وانتظرت دولة هولندة إلى عام ١٦٥٨ حتى تستطيع أن تعلن رسمياً أن الممارسات المالية - المقصود القروض بالفائدة - من شأن السلطة المدنية وحدها [٣٣٧]. أما في البلدان المسيحية الكاثوليكية التي ظلت مخلصة لبابا روما فقد دفع رد الفعل الشديد فيها البابا بنيديتو الرابع عشر إلى إصدار إعلان Vix per-venit في أول نوفمبر من عام ١٧٤٩ [٣٣٨] الذي أكد فيه الحظر القديم على الإقراض بفائدة. وفي عام ١٧٦٩ رفضت المحكمة دعوى رفعها بعض المصرفيين من أبناء أنجوليم Angoulême في فرنسا على مستدينين متخلفين عن السداد واحتجت المحكمة بأنهم « أقرضوهم قرضاً بفائدة » [٣٣٩]. أما في عام ١٧٧٧ فقد أصدرت محكمة باريس قراراً حرمت « كل نوع من الربا [المقصود : القرض بالفائدة] التي حرمتها النواميس المقدسة » [٣٤٠] وظل التشريع الفرنسي يمنع الإقراض بالفائدة على اعتبار أنه جنحة حتى ١٢ أكتوبر من عام ١٧٨٩. ولكن الجدل استمر. وفي عام ١٨٠٧ صدر قانون يحدد الفائدة في المجال المدني بـ ٥ ٪، وبـ ٦ ٪ في المجال التجاري ؛ واعتبر ما يزيد على ذلك ربا. ويصم المرسوم بقانون الصادر في ٨ أغسطس من عام ١٩٣٥ بالربا الذي يعاقب عليه القانون نسب الفائدة المبالغ فيها [٣٤١].

اتخذ الجدل صورة دراما طويلة. وهو إذا لم يكن قد استطاع في نهاية المطاف أن يمنع شيئاً، فقد أثار أزمات عميقة في الضمائر في نفس الوقت الذي كانت فيه العقليات تتطور حيال متطلبات الرأسمالية.

ويقترح بنيامين نيلسون Benjamin Nelson [٣٤٢] في كتاب مبتكر تخطيطاً بسيطاً يشرح بناء عليه المشكلة، فهو يتصور أن معركة الربا التي دارت رحاها في قلب الثقافة الغربية كانت استمراراً دام خمسة وعشرين قرناً للتحريم القديم الذي جاء في التوراة : « لا تُقرض أخاك بربا ربا فضة أو ربا طعام أو ربا شيء ما مما يُقرض بربا. للأجنبي تُقرض بربا ولكن لأخيك لا تقرض بربا لكي يباركك الرب إلهك في كل ما تمتد إليه يدك في الأرض التي أنت داخل إليها لتمتلكها.» (التثنية ٢٣، ١٩-٢٠) ذلك مثل سافر على طول حياة المقومات

الثقافية. فهذا المصدر العتيق الذي توارى في أعماق العصور ظل نبعاً ينساب منه الماء في نهر لا يجف. ونلاحظ أن التمييز بين إقراض الأخ وبين إقراض الأجنبي لم يكن يرضي الكنيسة المسيحية التي كانت تتصور نفسها للناس جميعاً، وكان الرأي لديها أن ما كان محللاً للشعب اليهودي الصغير الذي كان يحيط به أعداء أقوياء لم يعد محللاً للمسيحية: فهي شريعة جديدة نصت على أن البشر جميعاً أخوة. واستنتجت من ذلك أن الإقراض بالربا محرم على الجميع. هذا هو ما ذهب إليه القديس هيرونيموس Hieronymus الذي ولد في عام ٣٤٠ وتوفي في عام ٤٢٠ [ويسميه الفرنسيون چيروم Jérôme]، أما القديس أمبروزيوس Ambrosius الميلاني [ويسميه الفرنسيون القديس أمبرواز Ambroise] الذي ولد في عام ٣٤٠ وتوفي في عام ٣٩٧، أي أنه كان معاصراً لهيرونيموس، فقد حلل الربا في حالة إقراض الأعداء عندما تنشب حرب ***عادلة***، وقال عبارته المشهورة باللاتينية ubi jus belli, ibi jus usurae. وهكذا فقد فتح الباب أمام القروض الربوية في حالة الاتجار مع المسلمين - وهي مسألة سيعود طرحها من جديد إبان الحروب الصليبية.

واستمرت المعركة التي قادتها البابوية والكنيسة بغير هوادة، مما يدل على أن الربا لم يكن مرضاً وهمياً. وقرر مجمع لاتيران الثاني الذي انعقد في عام ١١٣٩ أن من يرتكب الربا دون أن يتوب يحرم من أسرار الكنيسة ولا يدفن في أرض المسيحية، وتصاعدت حدة المعركة على أيدي علماء اللاهوت المتلاحقين : من القديس توماس الأمويني الذي ولد في عام ١٢٢٥ وتوفي في عام ١٢٧٤، إلى القديس برناردينو السييني الذي ولد في عام ١٣٨٠ وتوفي في عام ١٤٤٤، إلى القديس أنطونيوس الفلورنسي الذي ولد في عام ١٣٨٩ وتوفي في عام ١٤٥٩. كانت الكنيسة متشبثة بالتحريم، لا تكف عن المعركة التي لم تكن تريد لنارها أن تخبو[٣٤٣].

ولكن يبدو أن المعركة تلقت في القرن الثالث عشر دعماً جديداً يثير الدهشة، فقد عرفت المسيحية حول عام ١٢٤٠ فكر أرسطو الذي تردد صداه في كتابات توماس الأكويني. ولأرسطو رأي قاطع في موضوع الإقراض بالفائدة، فهو يقول : « من الكياسة كل الكياسة... أن نمقت الإقراض بالفائدة. فالإقراض بالفائدة يجعل المال بذاته منتجاً، أي ينحرف به عن هدفه، وهو تسهيل التبادل التجاري. والفائدة تزيد المال، ومن هنا سميت باليونانية توكوس tokos أي خلْفَة أو فسيلة. وإذا كان الأبناء بالفطرة من جنس آبائهم، كذلك فإن الفائدة التي هي خلفة المال تكون مالاً.»[٣٤٤]. والخلاصة أن « المال لا يلد مالاً » أو لا ينبغي له أن يلد مالاً، وهذه عبارة كررها القديس برناردينو، ورددها مجمع ترينتا في عام ١٥٦٣، وهي باللاتينية : pecunia pecuniam non parit. ومن الأمور التي لها دلالتها أننا نجد نفس المواقف المناهضة للإقراض بفائدة في مجتمعات أخرى غير المجتمع اليهودي، واليوناني، والغربي والإسلامي. فهناك مواقف مشابهة في الهند وفي الصين. وعلى الرغم من أن ماكس ڤيبر عُرف بحرصه على التزام النسبية فإنه لا يتردد في كتابة هذه العبارة:



تحذير إلى المرابين : الرب يمحق أعمالهم الخبيثة. رسم بالحفر على الخشب يرجع إلى القرن الخامس عشر (مكتب الكونجرس).

«...إن التحريم الشرعي للفائدة...يطالعنا في غالبية المذاهب الأخلاقية في العالم»[٣٤٥]. فهل كانت هذه المواقف الرافضة سببها أن النقود - وهي أداة تبادل لاشخصية - اقتحمت دوائر الاقتصادات الزراعية القديمة، فكانت هذه المواقف تعني مناهضة قوة خارجية غريبة اقتحمت حماها ؟ ولكن النقود من حيث هي أداة للتقدم لا يمكن أن تُمحى من الوجود. ثم إن الائتمان كان ضرورة بالنسبة إلى الاقتصادات الزراعية القديمة التي كانت تتعرض لتقلبات الزمن، والكوارث، وتضطر إلى مايفرض عليها من انتظار : كان على الزارع أن يحرث لكي يبذر، ثم يبذر لكي يحصد، وهكذا دواليك، دائرة لا تنتهي حتى تبدأ من جديد. وجاء الاقتصاد القائم على النقود بحركته السريعة، ولكنه لم يكن يمتلك من العملات الذهبية

والفضية ما يكفي للدوران دورة كاملة، ولهذا لم يكن مفر من الاعتراف للربا *المقيت* بحقه في العمل في وضح النهار.

ولكن الأمر تتطلب وقتاً وجهداً للمواءمة والتطويع. كانت الخطوة الأولى الحاسمة في هذا المقام هي تلك التي خطاها توماس الأكويني الذي يعتبره شومبيتر « أول رجل أتيحت له رؤية شاملة للعملية الاقتصادية »[٣٤٦]. وهناك كلمات قالها كارل بولاني Karl Polanyi، قالها على سبيل المزاح، ولكنها صحيحة، قال إن الدور الذي لعبه الفكر الاقتصادي للاسكولائيين أو المدرسيين لا يقل أهمية عن دور آدم سميث Adam Smith أو ريكاردو Ricardo في القرن التاسع عشر [٣٤٧]. بنى الاسكولائيون على فكر أرسطو، وأقاموا مبادىء لم يمسوها، ولكنهم دققوا في التفسير : فاستمروا يؤكدون أن الربا لا يرتهن بمبلغ الفائدة - وهو الرأي الذي نأخذ به اليوم - ولا يرتهن بإقراضك إنساناً فقيراً تحت رحمتك تماما ؛ بل الربا يتحقق عندما يأتيك القرض بربح ؛ والقرض الوحيد الذي لا يعتبر ربوياً هو ذلك الذي لا ينتظر مقرضه شيئاً سوى سداد المبلغ المقدم في الموعد المحدد. وإلا فإن الحصول على فائدة أو ربح يعني أن الذي قدم القرض باع الزمن الذي قدم القرض خلاله ؛ والزمن ملك لله وحده ولا يجوز بيعه. البيت قد يعود عليك بإيجار، والحقل قد يعود عليك بمحصول أو مكسب، هذا حلال؛ أما النقود فهي عقيمة وينبغي أن تبقى عقيمة. ولقد مارس الناس هذا النوع من الإقراض بغير ربح في مجالات الإحسان، وفي التعامل بين الأصدقاء، وفي الترفع عن التربح، وفي السعي إلى مرضاة الله . ولدينا وثائق في بلدالوليد ترجع إلى القرن السادس عشر تشهد على هذا النوع من القرض الحسن « من أجل الشرف والخير » [٣٤٨].

ولكن الفكر الاسكولائي فتح ثغرة، وسار إلى التيسير. فرأى أن الفائدة تكون حلالاً إذا كان المقرض يتعرض لمخاطرة أو إذا كان الإقراض يحرمه من الكسب. وفتحت هذه التيسيرات أبواباً كانت مغلقة. وهكذا اعتبرت عمليات تحويل للنقود التي تستخدم فيها الكمبيالة حلالاً، وأصبحت الكمبيالة تنتقل من مكان إلى مكان في سلام، شريطة ألا يُضمن الربح مسبقاً، وأن تكون هناك مخاطرة، وهذا هو الواقع. واقتصر التحريم على الكمبيالات الصورية التي لا تنتقل من مكان إلى مكان، حيث اعتبرت من قبيل القروض الربوية، ولم يكن هذا التحريم بغير سبب، لأن الكمبيالات الصورية تساوى القروض الربوية. كذلك حللت الكنيسة تقديم القروض إلى الأمير أو إلى الدولة ولم تعتبر أرباحها ربوية؛ وحللت الأرباح التي تحققها المشاركات التجارية من نوع الكوميندا commenda التي عرفت في جنوة أو من نوع الكولليجانتسا colleganza التي عرفت في البندقية أو من نوع السوتشيتاس societas التي عرفت في فلورنسة. وكذلك المال الذي يودع لدى المصرفي ويدر عائداً، حللته الكنيسة بعد تحريم، واعتبرته نوعاً من المشاركة في المشروع[٣٤٩].

ففي الوقت الذي كانت فيه الحياة الاقتصادية قد نشطت نشاطاً اندفع إلى أعلى كالسهم، كان تحريم استثمار المال يعتبر مخاطرة. كانت الزراعة قد كسبت من الأرض مساحات تفوق المساحات التي كانت الإنسانية قد زرعتها منذ العصر الحجري الحديث (٢٥٠)، وكانت المدن قد ازدهرت كما لم تزدهر من قبل، والتجارة قد نشطت واتسمت بالقوة والحيوية، فكان من الطبيعي أن ينتشر الائتمان ويربو في كل بقاع أوروبا النشيطة: فلاندريا، برابانت، هينيجاو، أرتوال، إيلديفرانس، اللورين، شامپانيا. بورجونديا، فرانشكونتيه، دوفينيه، اليروڤانس، انجلترة، قطالونيا، إيطاليا. ولكن الائتمان ظل في وضع خاص، حيث تُرك لليهود : أما أن يترك الربا من الناحية المبدئية لليهود المتفرقين في أصعدة أوروبا المختلفة (وكان الربا هو المجال الوحيد من النشاط التجاري الذي ترك لليهود ليكسبوا منه حياتهم) فقد كان هذا **حلاً** للمشكلة ولكنه لم يكن *الحل*. والظاهر أن هذا التدبير كان تطبيقاً لتعاليم التوراه التي أحلت لليهود ممارسة الربا مع غير اليهود، في هذه الحالة: مع المسيحيين الذين اعتبروا أجانب بنص التوراه. ولكن المعلومات التي وصلت إلينا عن النشاط الربوي لليهود، مثلاً في البنوك banchi التي امتلكوها في إيطاليا ابتداء من القرن الخامس عشر، تدلنا على أن هذا النشاط لم يكن من الناحية الفعلية قاصراً على اليهود، بل كان المقرضون المسيحيون ضالعين فيه.

والحقيقة أن المجتمع كله كان يمارس الربا. الأمراء، الأغنياء، التجار، البسطاء، بل الكنيسة نفسها. كان المجتمع الذي يحاول أن يخفي الممارسة المحرمة ويتستر عليها، يستنكرها ولكنه يلجأ إليها، يولي القائمين بها ظهره ولكنه يقبلهم. «كان الناس يذهبون إلى المقرض وهم يستخفون، كما يفعلون عندما يذهبون إلى بنات الهوى » (٢٥١)، ولكنهم كانوا يذهبون. ويقول مارينو سانودو : « لو كنت في هذا العام بين اليريجادي Pregadi، كما كنت في العام الماضي، لطلبت الكلمة... لأبين أن اليهود [المرابين] ضروريين لنا مثل الخبازين» (٢٥٢). هذا هو ما يصرح به واحد من نبلاء البندقية في عام ١٥١٩. ولا يغيبنّ عن بالنا أن اليهود كان يستندون إلى ظهر قوي، لأن أصحاب المال اللومبارديين والتوسكانيين والكائوريين، وهم من المسيحيين، كانوا يقدمون علناً قروضاً على رهونات ويقدمون قروضاً بالفائدة. إلا أن المرابين اليهود كانوا يوسعون دائرة نشاطهم على الرغم من القيود، واستطاعوا أن يغزوا سوق الربا في بقاع متعددة، وبخاصة إلى الشمال من روما منذ القرن الرابع عشر. أما فلورنسة التي ظلت زمناً طويلاً تفرض القيود عليهم، فقد دخلوها في عام ١٣٩٦، واستقروا فيها، ومكنوا لأنفسهم عندما عاد كوزيمو المديتشي في عام ١٤٢٤ من المنفى، وما مرت ثلاثة أعوام على عودته حتى حصلت مجموعة من اليهود على احتكار القروض في المدينة. ومن الأمور ذات الدلالة أنهم أقاموا في البنوك التي كان المقرضون

المسيحيون من قبلهم يقيمون فيها، واحتفظوا بالأسماء والعلامات التجارية نفسها التي كان هؤلاء يتخذونها :Banco della Vacca بانكو ديللا ڤاكا أي بنك البقرة، وبانكو دي كواترو باڤاني Banco deo quatro Pavoni أي بنك الطواويس الأربعة..» (٣٥٣)

ومهما يكن من أمر، فقد كان اليهود والمسيحيون – إلا أن يكونوا من رجال الكنيسة – يتبعون الوسائل نفسها : عمليات البيع الصوري، استخدام أوراق مزيفة من السوق، إدراج أرقام كاذبة في سجلات الموثقين وكُتَّاب العدلية. ودخلت هذه الممارسات والحيل في قاموس العادات، وتردد صداها في اللغة، التي عبرت عنها. نلاحظ ذلك في فلورنسة، مدينة الرأسمالية المبكرة، منذ القرن الرابع عشر، عندما نقرأ كلمات پاولو ساسيتي الذي كان شريكا لآل مديتشي وموضع ثقتهم، كتب في عام ١٣٨٤ عن كمبيالة و« نضيف ٤٥٠ فلورين فائدة interesse أو إذا شئت فقل ربا uxura ». وجدير بالملاحظة أن كلمة فائدة ظهرت في هذا المجال لتتخلص من الحرج الذي تسببه كلمة الربا وقد اصطبغت بصبغة مستهجنة (٣٥٤). ولنلاحظ أيضاً كيف كان الحديث طبيعياً عندما شكا فيليب دي كومين، وقد أودع مالاً في فرع بنك آل مديتشي في ليون، من أنه لم يتلق إلا فائدة ضئيلة : « هذا المبلغ ضئيل جداً في نظرى » كتب هذا الكلام في نوفمبر من عام ١٤٨٩ (٣٥٥). دُفع بعالم المال والأعمال إلى هذا المنحدر، فسرعان ما أصبح لا يخشى إجراءات الكنيسة أو لا يخشاها إلا أقل خشية. وإليك هذا الصراف الفلورنسي الذي كان في القرن الرابع عشر يقرض بفائدة حول ٢٠ ٪، بل ربما تجاوزتها (٣٥٦). هكذا أخذت الكنيسة نفسها بالرحمة حيال ذنوب التجار، كما أخذت نفسها بالرحمة حيال خطايا الأمراء.

ولكن هذا كله لم يحل دون إحساس المرابي بوخز الضمير. فكثيراً ما كان المرابي عندما تحين ساعته ويحس بأنه يوشك على المثول بين يدي خالقه، فيتملكه وخز الضمير، ويرد ما أخذه من فوائد ربوية إلى أصحابها. ولدينا بيانات عن ٢٠٠ حالة رد فوائد ربوية ردها مراب واحد فقط من أبناء پياتشينتسا كان يمارس نشاطه في نيس (٣٥٧). وقد تبين نيلسون أن حالات الندم ورد الفوائد التي امتلأت بها سجلات الموثقين وكتاب العدلية وامتلأت بها الوصايا، تلاشت تماماً بعد عام ١٣٣٠ (٣٥٨). ولكننا نلاحظ أن ياكوب ڤيلزر الكبير رفض بدافع من ضميره أن يشارك في الاحتكارات التي أنقضت ظهر ألمانيا في عصر الرينسانس. كما نقرأ عن معاصره ياكوب فوجار الغني أنه أحس بقلق يملك عليه ضميره حيال مثل هذه الأعمال فاستشار عالم اللاهوت يوهان إيك Johann Eck الذي عرف فيما بعد مناهضاً لمارتن لوتر، وتحمل بنفقات رحلته إلى بولونيا (٣٥٩). وكان التجار الإسبان المقيمون في أنتڤرين قد توجهوا مرتين – المرة الثانية في عام ١٥٣٢ – إلى علماء اللاهوت في جامعة السربون يستفتونهم في هذه المسائل نفسها (٣٦٠). في عام ١٥٧٧ نجد لاتسارو



تاج عمود في كاتدائية أوتون ترجع إلى القرن الثاني عشر. ويمثل الشيطان حاملاً صرة مال في يده.

دوريا Lazaro Doria وهو تاجر من جنوة استقر في إسبانيا يحس بوخز الضمير فينسحب من عالم المال والأعمال، ويصبح مضغة في الأفواه يتقول عليه كل من هب ودب [٣٦١]. ومجمل القول إن العقليات لم تتغير دائماً بنفس السرعة التي كانت الممارسات الاقتصادية تتغير بها. تشهد على ذلك الوثيقة In eam التي أصدرها البابا پيوس الخامس في عام ١٥٧١، وأثارت النفوس، فقد أراد أن يسوى مسألة الكمبيالات والتحويل وإعادة التحويل، فإذا به يعود في غير قصد إلى تأكيد موقف التصلب الشديد، فالوثيقة تحرِّم دون مواربة ما أسمته الوديعة deposito ، وتقصد بالوديعة القرض الذي كان يقدم في سوق موسمية ويحل في السوق الموسمية التالية، وكان عادة بفائدة قدرها ٢,٥ ٪ وكان التجار الذين ألفوا البيع والشراء بالائتمان يستخدمون هذه الطريقة المألوفة لهم. وغضب آل بونڤيزي كما غضب كثير من كبار التجار، وأرسلوا من ليون رسالة إلى سيمون رويث في ٢١ أبريل من عام ١٥٧١ : «لابد أن تعرفوا أن صاحب القداسة البابا قد حرَّم قرض الوديعة الذي يعتبر وسيلة مريحة للتجارة : وما علينا إلا أن نتذرع بالصبر : فلم يتضح الوضع بشأن نسبة الفائدة لهذا النوع من قروض الوديعة في السوق الموسمية الحالية، ولم يكن من الممكن مساعدة

الأصدقاء إلا بصعوبة شديدة، وكان علينا أن نستعين على قضاء حوائجنا بالكتمان. لقد فعلنا أقصى ما نستطيع، ولكن علينا من الآن أن نمتثل للأمر وأن نطيع مثل الدنيا كلها، وسيكون علينا أن نلجأ إلى التحويل في المراكز التجارية بإيطاليا وفلاندريا وبورجونديا»[٢٦٢]. وكان الحل الذي لجأ إليه تجار مدينة لوكا هو العودة إلى نظام التحويل العادي القديم، مادام القرض الوديعة قد حُرِّم. وهكذا كلما أُغلق باب، التمسوا باباً آخر. ولنا أن نصدق ما قاله الأب لينيث P. Leinez - ولد في عام ١٥١٢ وتوفي في عام ١٥٦٥ - الذي خلف إجناتسيوس الليولي على رئاسة اليسوعيين، قال: «لقد ابتدع مكر التجار العديد من الحيل حتى أصبح من الصعب علينا أن نرى حقيقة الأشياء»[٢٦٣]. ولم يكن القرن السابع عشر هو الذي اخترع صك الريكورسا ricorsa، وليس هذا العقد سوى قرض طويل الأجل بما يتضمنه من التحويل وإعادة التحويل، أو هو كمبيالة متجددة، وكانت هذه الطريقة المألوفة تسيِّر الكمبيالة من مكان لمكان زمناً طويلاً، مما يؤدي إلى زيادة قيمة المبلغ المستحق عاماً بعد عام، ولكن الصك كان بهذه الطريقة يوسع نطاق استخدامه. وكانت الكنيسة قد اعتبرت هذه الطريقة رباً لا ريب فيه، وتدخلت جمهورية جنوة لدى البابا واستطاعت بعد وقت طويل أن تحصل من البابا أوربان الثامن في ٢٧ سبتمبر من عام ١٦٣١ على إباحتها واعتبارها حلالاً[٢٦٤].

فهل ندهش للين الكنيسة؟ هل كان في مقدورها أن تقف في وجه الحياة اليومية وما تحركها من قوى متضامنة متضافرة؟ لقد تحول أواخر الاسكولائيين، وكانوا من الإسبان، ومن بينهم لويس دي مولينا الكبير Luis de Molina، وأصبحوا من دعاة الليبرالية[٢٦٥]. وهناك عبارة طريفة قالها بيير ڤيلار Pierre Vilar متعجباً: «لو علم كارل ماركس بالعبارات المتحمسة التي استخدمها علماء اللاهوت الإسبان الذي شغلوا بالكمبيالات من أجل تحليل الفائدة، لسعد بها أي سعادة!»[٢٦٦]. وهو على حق في هذا القول، ولكن هل كان في مقدور هؤلاء اللاهوتيين أن يضحوا باقتصاد إشبيلية أو اقتصاد لشبونة، وكان الاثنان مرتبطين معاً إلى حين منذ عام ١٥٨٠؟

ثم إن الكنيسة لم تكن وحدها هي التي سلّمت، فقد سلمت الدولة كذلك، إما قبل الكنيسة وإما بعدها. ففي عام ١٦٠١ ضم هنري الرابع إلى مملكة فرنسا بعد معاهدة ليون مناطق بيجي le Bugey وبريس la Bresse وجيكس Gex التي أخذها من دوق سافوى عنوة، وكانت مناطق صغيرة لها امتيازاتها وعاداتها، وبخاصة فيما يتصل بالسندات ذات العائد، والفوائد والربا. وحاولت حكومة الملك التي ضمت هذه المناطق إلى قضاء برلمان ديجون أن تفرض عليها القواعد المعمول بها في المملكة، وكان هذا يعني أولاً تخفيض عائد السندات من ٨,٣ ٪ إلى ٦,٢ ٪. وفي عام ١٦٢٩ تتابعت الملاحقات القضائية ضد المرابين، وصدرت

أحكام ضدهم. » وبثت هذه التحقيقات والمحاكمات جواً من الفزع، ولم يعد هناك من يجرؤ على التعامل في عقود السندات ذات العائد » ؛ وفي ٢٢ مارس من عام ١٦٤٢ أصدر الملك في مجلسه مرسوماً بإعادة الأوضاع إلى ما كانت عليه في زمن تبعية المناطق لدوق ساڤوى، وعلى وجه التحديد « الحق في جعل الفوائد المطلوبة مشروطة » على النحو المعروف في الأقاليم الأجنبية المجاورة « حيث تخضع الفوائد لشروط مسبقة »[٢٧٦].

وبمرور الوقت تلاشت الاعتراضات، وتساءل واحد من أصحاب النوايا الطيبة في عام ١٧٧١ بصراحة « أليس من الأفضل لفرنسا أن يكون فيها قرض حسن، وبنك للتسليف، يكونان أداة فعالة للتصدي لأنواع الربا الصارخة التي خربت الكثير من البيوت »[٣٦٨]. وهذا هو سيباستيان ميرسييه قبيل قيام الثورة الفرنسية يذكر أن الفوائد الربوية التي يحصلها الموثقون وكتاب العدلية زادت زيادة كبيرة أثرى منها هؤلاء ثراء سريعاً، ويتحدث عن المسلِّفين الذين يقدمون القروض السريعة لآجال قصيرة، ويصفهم بأنهم نعمة أو نجدة بالنسبة للفقراء، لأن الدولة استأثرت عن طريق ديونها الكثيرة بكل إمكانات الائتمان المتاحة، فلم تبق على شيء[٣٦٨]. وجدير بالذكر أن مجلس الشيوخ رفض في ٣٠ مايو من عام ١٧٨٦ مشروع قانون قدم إليه « كان الهدف منه السماح بنسبة أرباح تصل إلى ٢٥ ٪ لمسلِّفين يسلفون الناس بضمان رهون ويلحقون بالشعب ضرراً كبيراً »[٣٦٩].

وعلى الرغم من ذلك فقد كانت الصفحة قد طويت نهائياً في ذلك الوقت، أي في النصف الثاني من القرن الثامن عشر، وربما رفع بعض علماء اللاهوت الرجعيين أصواتهم، دون جدوى. فقد تم التمييز بين الربا وبين إيجار المال. وإليك هذا التاجر الغني الطيب من أبناء مارسيليا جان باتيست رو Jean-Babtiste Roux الذي كتب في ٢٩ ديسمبر من عام ١٧٩٨ إلى ابنه : « أنا أرى رأيك في أن القانون الخاص بالقرض الحسن بدون فائدة قد جُعل من أجل إقراض إنسان محتاج، وأن هذا النوع من القروض لا يمكن أن يقدم إلى التاجر الذي يقترض ليقوم بمشروعات مربحة ومضاربات مربحة. »[٣٧٠] وقبل ذلك بربع قرن كان رجل المال البرتغالي إيزاك دي پينتو Isaac de Pinto قد قال في في صراحة ودونما مواربة في عام ١٧٧١ : « الفائدة التي يدرها المال ضرورية لكل الناس ؛ أما الربا فهو خراب ووبال. والخلط بين الفائدة وبين الربا مثل اقيام بتحريم استخدام النار لأنها تحرق من يسرف في الاقتراب منها وتفتك به »[٣٧١].

هل التطهرية تساوي الرأسمالية ؟

كان موقف الكنيسة حيال الربا قد تشكل نتيجة تطور بطيء شاركت فيه العقليات الدينية

في مجموعها، وكان الذي جرى في شأن الربا بعد ذلك يمثل في نهاية المطاف ضرباً من الانفصال - ونقول ضرباً كما لو كانت هناك ضروب أخرى كثيرة من الانفصال. ولم تكن المعاصرة aggiornamento التي أخذ بها المجمع الفاتيكاني الثاني هي المعاصرة الأولى في تاريخ الفاتيكان، نوقن من ذلك كل اليقين. والرأي عند أوجستان رينوديه [٣٧٢] أن كتاب « خلاصة اللاهوت Summa theologiae » الذي ألفه توماس الأكويني [ولد حول عام ١٢٢٥ وتوفي في عام ١٢٢٧٤] كان في حد ذاته صورة أولى من صور « العصرية » - صورة نقول عنها إنها كانت ناجحة. كذلك كانت حركة الهومانية أو الإنسانية humanisme [واكبت حركة الرينسانس وكانت في فرنسا في القرنين الخامس عشر والسادس عشر] هي كذلك نوعاً من المعاصرة، ولم تكن تقل أو تزيد عن استعادة منظمة شاملة لكل التراث الإغريقي اللاتيني إلى قلب الحضارة الغربية.

فماذا نقول عن الانفصال الذي أحدثته حركة الإصلاح الديني ؟ هل شجع هذا الانفصال على ازدهار رأسمالية تحررت من قلقها ومخاوفها وندمها، أو نوجز فنقول تحررت من وخز ضميرها ؟ هذا هو الرأي الذي يذهب إليه بصفة عامة ماكس ڤيبر Max Weber في كتابه الصغير الذي نشره في عام ١٩٠٤ بعنوان: Die protestantische Ethik und der Geist des Kapitalismus ***الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية***. صحيح أن الفترة التالية على القرن السادس عشر شهدت تواكباً واضحاً بين البلاد التي مسها الإصلاح الديني وبين المناطق التي كانت فيها الرأسمالية التجارية ثم الصناعية بعد ذلك تتهيأ للازدهار العظيم، ونذكر منها أمستردام ثم لندن التي فاق ازدهار الرأسمالية فيها ازدهاره في أمستردام. لا يمكن أن يكون هذا التواكب من قبيل المصادفة البحتة. فهل كان ماكس ڤيبر على حق ؟

إن طريقة ماكس ڤيبر في توضيح رأيه طريقة مضطربة محيرة. فهو يتوه في جولاته بين حنايا تأملات متشعبة معقدة. ونراه يبحث عن أقلية بروتستانتية يرى أنها كانت تمثل عقلية خاصة، هي النمط ***المثالي*** « للعقلية الرأسمالية »، ويفترض بحثه مجموعة من الافتراضات المسبقة. ويتسم البحث بتعقيد إضافي فماكس ڤيبر يسير فيه على عكس اتجاه الزمن، من الحاضر إلى الماضي.

يبدأ من ألمانيا حول ١٩٠٠، ويعتمد على بحث إحصائي أجري في منطقة بادن في عام ١٨٩٥ وبيّن تفوق البروتستانت على الكاثوليك فيما يتصل بالثراء وبالنشاط الاقتصادي. ولنا أن نقبل أن هذه النتيجة سليمة. ولكن ما هو معناها على المستوى الأوسع. نعود إلى الباحث الذي أجرى الدراسة الإحصائية وهو مارتين أوفنباخر Martin Offenbacher، تلميذ ماكس ڤيبر، فنجده يؤكد : « الكاثوليكي إنسان أكثر... هدوءاً، وتعطشه إلى الربح أقل من

تعطش البروتستانتي : إنه يفضل حياة آمنة، حتى ولو كان عائده فيها قليل، على حياة تقوم على المجازفة والإثارة حتى ولو كانت تجلب له الثراء والتشريف. وإذا كانت الحكمة الشعبية تقول : لـمّـا تاكل أكلة كويسة، تنام نومة كويسة. وهنا يختلف الاختيار، فالبروتستانتي يفضل الأكلة الكويسة ؛ بينما يفضل الكاثوليكي النومة الكويسة الهادئة.» - بهذه الطريقة المضحكة، التي تقسم الكاثوليك والبروتستانت، وتضع البروتستانت إلى الناحية الجيدة، والكاثوليك إلى الناحية السيئة، يرجع ماكس ڤيبر من الحاضر إلى الماضي. ثم نفاجأ به بدون مقدمات يستشهد ببنيامين فرانكلين. ويا له من شاهد ! ويختار من كلماته تلك التي يحدثنا أنه قالها منذ عام ١٧٤٨ : « تذكر أن الوقت مال.. وتذكر أن الائتمان مال. وتذكر أن المال بطبيعته يلد ويتكاثر ».

والرأي عند ماكس ڤيبر أن بنيامين فرانكلين كان حلقة في سلسلة من المتميزين، سلسلة أجداده وأسلافه من أشياع التطهرية البوريتانية. ويعود ماكس ڤيبر فيجري بخطى سريعة إلى الماضي، ويقف بنا أمام ريتشارد باكستر Richard Baxter، وهو راع بروتستانتي معاصر لكرومويل ؛ ونلخص ثرثرة الراعي المبجل في عبارة واحدة : لا ينبغي لنا أن نهدر لحظة من وجودنا على الأرض ؛ وعلينا أن نمارس حرفتنا في المكان الذي وضعنا الله فيه وننتظر منه الجزاء ؛ وعلينا أن نعمل في المجال الذي أراد الله لنا أن نكون فيه. والله يعرف من قبل من سينخرط في سلك الذين غضب عليهم، ومن سيدخل في زمرة الذين أنعم عليه، فإذا نجحنا كان نجاحنا في حرفتنا هو الدليل على أننا في زمرة الصفوة الذين أنعم عليهم، وكأن هذا النجاح في عملنا وسيلة لمعرفة الغيب الذي كتبه الله لنا ! فالتاجر الذي ينجح ويحقق ثروة يجد في نجاحه وثروته دليلاً على أن الله اصطفاه. ولكن عليه - كما يقول باكستر - أن يحذر من استخدام الثروة للمتعة وإلا كان في ذلك يسلك أقصر الطرق إلى اللعنة. إنما على الإنسان أن يستخدم ثرواته لخدمة الصالح العام، وأن يجعل من نفسه إنساناً نافعاً. ويسعد ماكس ڤيبر بهذه النتيجة التي تصور الإنسان وقد أصبح ضحية عمله؛ الإنسان ينشيء رأسمالية مُتنَسِّكة، مكتوب عليها أن تحقق أعلى ربح، والإنسان عليه أن يحرص أشد الحرص على تلجيم عقلية التربح. هكذا تكون الرأسمالية عقلانية حيال النتائج، لاعقلانية في جذورها، تكون الثمرة التي أثمرها هذا اللقاء غير المتوقع بين الحياة العصرية والروح التطهرية البيوريتانية.

هذه عبارات نلخص بها بسوعة مفرطة وعلى نحو رديء تفكير ماكس ڤيبر الذي يتسم بالتشعب والاستطراد؛ إنني أبسّط طريقة تفكير أريبة ولكنها مختلطة وأعترف بأنني أحس حيالها بالحساسية والاستثارة، وهكذا كان لوسيان فيڤر من قبلي. ولكن هذا لا يبرر أن نجري على لسان ماكس ڤيبر ما لم يقله. فهناك من النقاد من اتهموه بأنه أكد أن

البروتستانتية هي التي ولدت الرأسمالية واستشهدوا بعبارات قال فيها إنه يرى تواكباً من قبيل المصادفة أو الالتقاء. وكان هذا هو المنهاج الذي انتهجه ڤرنر زومبارت الذي كان من أوائل الذين ضخموا طريقة ڤيبر في التدليل لكي يجهزوا عليها على نحو أفضل. قال زومبارت متهكماً إن البروتستانتية في بدايتها كانت محاولة للعودة إلى الفقر الذي تصوره الأناجيل، وكانت هذه المحاولة دعوة خطيرة بالفعل بالنسبة للحياة الاقتصادية وبنياتها ومراميها. وأضاف زومبارت أن قواعد الحياة المتنسكة قواعد لم تأت بها البروتستانتية وإنما نحن نجدها عند القديس توماس الأكويني والاسكولائيين ! أما التطهرية البوريتانية فلا تزيد على أحس الفروض عن أن تكون مدرسة تعلم البخل الساذج على الطريقة الاسكتلندية، تعلمه لصغار الباعين أصحاب الدكاكين الصغيرة (٣٧٣). ولابد أن نقول بصراحة تعليقاً على نقد زومبارت إنه تورط في كلام مضحك كما يحدث في غير قليل من الحالات عندما يدور جدل بين الناس. ومن النقد المضحك أيضاً ما قد يحاوله البعض من الرد على ماكس ڤيبر اعتماداً على الترف المفرط الذي نعم به الهولنديون في باتاڤيا في القرن الثامن عشر أواعتماداً على الحفلات الباذخة التي كانوا يقيمونها في القرن السابع عشر في جزيرة ديشيما التي كان اليابانيون يفرضون عليهم الإقامة فيها، فكانوا يقاومون الملل الذي يعانونه في حبستهم عن طريق هذه الحفلات.

ولو كان الازدهار الرأسمالي لِيُرَد صراحة إلى رسالة Calvin كالڤان [مؤسس حركة الإصلاح الديني البروتستانتية المناظرة لحركة مارتن لوتر] عن الربا التي تعود إلى عام ١٥٤٥ لكانت المسألة أكثر سهولة، ولحق اعتبار هذه الوثيقة منعطفاً حاسماً. والحق أن هذه الرسالة تتناول مشكلات الربا بفكرٍ محدد منظم على علم بالأحوال الاقتصادية الحقيقية، وتصل إلى تصور واضح. والرأي عند كالڤان أن الموضوع له وجهان، أحدهما من شأن اللاهوت، أو من شأن بنية أساسية أخلاقية لا مساس بها، والآخر من شأن القوانين الإنسانية، والقاضي، وعلم الحقوق، والقانون. هناك في رأيه فائدة حلال - شريطة أن تكون معتدلة في حدود ٥ ٪ - تُتَداول بين التجار، وفائدة حرام هي تلك التي تتعارض مع الإحسان والصدقة. « إن الله لم يحرم الربح قط، حتى يستطيع الإنسان أن يعمل ويربح. ولو لم تكن هذه هي الحال، لانصرف البشر عن كل لون من ألوان التجارة...». ولم يمس كالڤان المبدأ الذي قال به أرسطو : « إنني أؤمن بالحقيقة التي لا تغيب حتى عن الأطفال أنفسهم، وهي أنك إذا حبست مالاً في صندوق، أصابه العقم.» ولكن المال وُجد « لتشتري به حقلاً... [وعندما تشتري بالمال حقلاً] فلن يقول أحد [عندما تجني ما يدره عليك] إن المال يلد مالاً». وهو لا يرى خيراً في «التشبث بالكلمات »، ويرى أنه من الضروري «النظر إلى الأشياء». هذه الاستشهادات نقلتها عن هنريّ هاوزر Henri Hauser (٣٧٤) وهي استشهادات اختارها

فأحسن اختيارها، وينتهي هاوزر إلى أن الازدهار الاقتصادي الذي حققته البلاد البروتستانتية يرجع إلى أنها أخذت بمفهوم أيسر في التعامل بالمال وتحقيق مردود أفضل «وهذا ما يفسر نمو نظام الائتمان في بلاد مثل هولندة، أو جنيف. كان كالفان هو الذي جعل هذا الازدهار ممكناً، دون قصد أو علم منه.» وهكذا فهو ينتهي، سالكاً طريقاً أخرى، إلى رأي ماكس فيبر.

ولكن الأمر ليس بهذه البساطة، ففي عام ١٦٠٠ كانت فائدة المال ١,٢ ٪ في جنوة، وهي مدينة كاثوليكية كانت قلب رأسمالية شملت العالم كله [٢٧٥]. فمن يمكنه أن يقرض بفائدة أفضل من هذه ؟ كانت هذه الفائدة المنخفضة إنجازاً صنعته الرأسمالية المتعاظمة المتنامية، ولكن لا ينبغي أن ننسى أن الفائدة هي التي صنعت الرأسمالية أساساً. وأياً كان الأمر فلم يقتحم كالفان باباً في مجال الربا والفائدة، ليفتحه بعد أن كان موصداً : فقد كان الباب مفتوحاً منذ زمن طويل.

جغرافية استرجاعية
تشرح الكثير من الأمور الغامضة

ولكي نخرج من ربقة هذا الجدل الذي لا نجد فائدة من إطالته – ولو أردنا للجدل في هذه الموضوع أن يأتي بفائدة لكان علينا أن نضم إليه عدداً من المجادلين الذين نميل إليهم من أمثال ر. هـ. تونيR. H. Tawney و هـ. لوتيH. Luthy – فإننا نستعرض طائفة من الشروح العامة التي تتسم بالبساطة وتختلف عن الشروح المعقدة الهشة التي انتهت إليها تلك الدراسة المحيرة في إطار علم اجتماع استرجاعي. وهذا هو ما حاول صامويلسون [٢٧٦] أن يقوله في عام ١٩٥٧ ثم في عام ١٩٧١ وما قلته أنا في عام ١٩٦٣ [٢٧٧] وإن اختلفت حججنا.

والرأي عندي أن هناك شيئاً لا يمكن إنكاره، وهو أن المناطق البروتستانتية في أوروبا، عندما نأخذها في مجموعها، قد ظهرت على اقتصاد البحر المتوسط الذي كان ناجحاً لامعاً صنعته الرأسمالية منذ قرون طوال، وأنا أفكر بخاصة في إيطاليا. ولكن هذه التحولات مألوفة في التاريخ : فقد انمحت بيزنطة أمام الإسلام ؛ وواجه الإسلام أوروبا المسيحية؛ وكسبت الدول المسيحية في حوض البحر المتوسط الجولة الأولى في الصراع على الملاحة البحرية العالمية، ولكن ميزان أوروبا قاطبة اهتز حول عام ١٥٩٠ ومال لصالح الشمال البروتستانتي الذي كان متميزاً في ذلك الوقت. ويجدر بنا أن نحتفظ حتى ذلك التاريخ، وربما حتى الأعوام من ١٦١٠ إلى ١٦٢٠ بكلمة ***الرأسمالية*** لنخص بها بلاد جنوب أوروبا، فقد ثبتت الرأسمالية هناك أركانها على الرغم من بابا روما وعلى الرغم من الكنيسة.

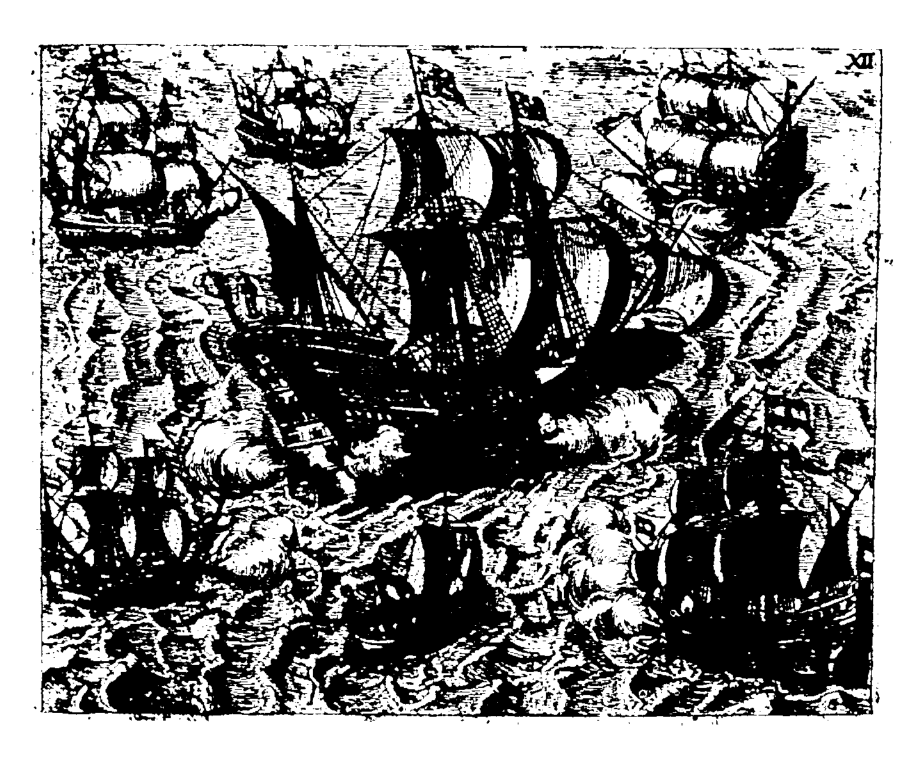
وكانت أمستردام في ذلك الوقت في بداية تجاربها في مجال الرأسمالية. وعلينا أن نلاحظ أن الشمال الأوروبي لم يكتشف شيئاً، لم يكتشف أمريكا، ولم يكتشف طريق رأس الرجاء الصالح، ولم يكتشف الطرق البعيدة حول العالم : وإنما كان البرتغاليون هم الذين سبقوا إلى الجزر المحيطية، وإلى الصين واليابان؛ كل هذه الإنجازات القياسية أنجزتها أوروبا الجنوبية التي تُتهم بالكسل. كذلك لم يكتشف الشمال الأوروبي شيئاً من أدوات الرأسمالية: كلها جاءت من الجنوب ؛ حتى بنك أمستردام كان منقولاً عن نموذج بنك ريالتو في البندقية. كذلك الشركات التجارية الكبيرة التي تأسست في شمال أوروبا لم تنشأ إلا عن النضال ضد سلطة الدولة في بلدان جنوب أوروبا.

ونحن عندما ندقق النظر إلى خريطة أوروبا ونتتبع مسارات نهر الراين ونهر الدانوب، ونتناسى إلى حين الوجود الروماني المتقطع في انجلترة، فإننا نرى القارة الضيقة تنقسم إلى قسمين : منطقة قديمة صنعها التاريخ والرجال وأثرت بما قدموه من كد وجهد، ومنطقة جديدة ظلت فقراء زمناً طويلاً. وكان النصر الذي حققته قرون العصر الوسيط يتمثل في استعمار هذه الربوع الأوروبية الفقراء، ونقل التعليم والإصلاح إليها، ونشر البناء الحضري من خلال ربوع هذه المنطقة الأوروبية الفقراء حتى وصلت إلى نهر الإلبه، ونهر الأودر، ونهر الڤيسلا، ثم إلى انجلترة، وإيرلندة، واسكتلندة، والبلاد الاسكندناڤية. وإذا كانت كلمتا ***مستعمرة*** و ***استعمار*** قد استخدمتا للدلالة على هذا العمل، فإنهما كلمتان تحتملان معان نوعية، ولكن المعنى العام لا خلاف عليه، فقد كانت أوروبا تقوم بعمل استعماري يعتمد على مقومات التراث الثقافي اللاتينيي القديم، والكنيسة، والبابوية يشبه العمل الاستعماري الذي قام به اليسوعيون في باراجواي حيث راحوا يستغلون، ويبشرون بالدين، ويأمرون وينهون ويشكّلون الناس على نمط واحد، في المناطق التي خصصت لهم، والتي ظلوا يبشرون فيها دون أن يحققوا أهدافهم في النهاية. وكانت حركة الإصلاح الديني البروتستانتية تعني بالنسبة إلى هذه البقاع التي تنتهي إلى بحر الشمال وبحر البلطيق نهاية الاستعمار.

كانت هذه البلاد – على الرغم من منجزات مدن الهانزا وبحارة بحر الشمال – يقع على كاهلها عبء الأعمال المتدنية، وتوريد المراد الأولية، الصوف الإنجليزي، الخشب النرويجي، الجاودار البلطيقي. في بروجه وفي أنتڤرين كان التاجر والمصرفي من أبناء جنوب أوروبا هما اللذان يفرضان شريعتهما، وأسلوبهما الذي يغيظ الصغار والكبار. وعلينا أن نلاحظ أن الثورة البروتستانتية كانت أكثر حدة على صفحة الماء منها على اليابسة : فما كادت أوروبا تغزو المحيط الأطلسي حتى اتخذ البروتستانت منه ميدانهم الأثير الذي اتصلت فيه حلقات معاركهم الدينية والدنيوية، وهذا شيء غفل عنه المؤرخون في أكثر الأحيان. وإذا كان القدر قد اختار الوقوف إلى جانب الشمال الأوروبي بأجور منخفضة، وصناعته التي

أصبحت قوية لا تقهر، ونقلياته الرخيصة، وملاحيه الكثيرين الذين ينقلون البضائع بأسعار رخيصة سواء في سفن تحازي السواحل أو سفن شحن شراعية، فقد اعتمد هذا الوقوف إلى جانب الشمال الأوروبي على أسباب مادية من نوع ما له وما عليه ومن نوع التكلفة التي تتحدى المنافسة.وكان كل شيء يُنتج في الشمال بتكلفة أقل: القمح، المنسوجات التيلية، المنسوجات الصوفية، السفن، الخشب الخ. كان انتصار الشمال دون شك انتصار العامل الكادح البروليتاري، القانع بالأجر القليل، الذي يأكل طعاماً أردأ أو أقل من الآخرين. وهناك عامل آخر لعب دوراً إضافياً وهو انقلاب الحركة الاقتصادية حول عام ١٥٩٠، ومثل هذه الأزمات تصيب أول ما تصيب الدول المتقدمة والآليات الأكثر تعقيداً، هكذا كانت الحال فيما مضى، وهكذا الحال اليوم أيضاً. حظي الشمال بطائفة متتالية من الفرص المواتية، فأدركها، وعرف أبعادها، واستغلها رجال مال وأعمال جاؤا من هولندة وألمانيا ومن فرنسا ومن أنتفرين بالدرجة نفسها.كل هذا أدى إلى الازدهار العظيم الذي نعمت به أمستردام، والذي استتبع الحالة الصحية الطيبة العامة في البلاد البروتستانتية. لقد كان نجاح بلاد الشمال الأوروبي هو نجاح المنافسين الذين ظلوا متواضعين في متطلباتهم إلى أن جاء اليوم الذي تمكنوا فيه من القضاء على غرمائهم، فأصبحت لهم متطلباتهم، كل متطلبات الأغنياء: وهذا هو الخط العام الكلاسيكي في مثل هذه المجالات. ولقد اتسعت شبكات أعمالهم، فكونوا في كل مكان تقريباً، وفي ألمانيا على وجه الخصوص، مجموعات من البروتستانت أكثر ثراء وأكثر جرأة وأكثر حنكة من أولئك الذين كانوا على سجيتهم وغشمهم - وهكذا كانت حال الإيطاليين من قبل عندما نزلوا بلاد الشمال، وشامپانيا، وليون، وبروجه، وأنتفرين، ومثلوا دور المتمكنين الذين لا يشق لهم غبار في أمور التجارة والمصارف.

إنني أعتقد أن هذا التفسير صائب ومتين. فما يجري في الدنيا ليس من شأن الروح وحدها. ولنا أن ننظر إلى القرن الثامن عشر لنرى قصة الغلبة نفسها تعود من جديد، حيث تتراجع مملكة وتظهر عليها أخرى. ولو لم تكن الثورة الصناعية قد حدثت في انجلترة أيام حكمها الملوك الهانوڤريون مقيمة مثلاً أعلى جديداً، لما كان لواء الغلبة قد انعقد لانجلترة، ولرجحت كفة روسيا التي كانت تتجه إلى صعود سريع، أو لرجحت كفة أخرى أقرب إلى الاحتمال، هي كفة الولايات المتحدة التي صنعت نفسها بجهد جهيد لتكون جمهورية على نمط الأقاليم المتحدة الهولندية، وكانت إمكاناتها تتمثل في سفن بروليتارية شبيهة بسفن الشحاذين في القرن السادس عشر - فالأشياء كثيراً ما تتشابه. ولكن الثورة الصناعية كانت قد انطلقت، تفجرت من بين مصادفات تقنية وسياسية وظروف اقتصادية مواتية، وحدثت إنجازات في مجال الآلة، منها اختراع السفينة البخارية، السفينة المصنوعة من الحديد التي تتحرك بقوة البخار، وهي التي مكنت انجلترة من أن تعود في القرن التاسع



أهل الشمال ينتصرون. سفينة برتغالية ضخمة تهاجمها في أعالي البحار عند ملقا مراكب شراعية صغيرة إنجليزية وهولندية في ١٦ من أكتوبر من عام ١٦٠٢. رسم مأخوذ من كتاب
.J. Th. de Bry, India orientalis, pars septima

عشر إلى استرداد المحيط الأطلسي. وأدى ظهور السفينة البخارية إلى اختفاء السفن الخشبية الشراعية التي كان ركبها بحارة بوسطن، وغلب الحديد الخشب. أضف إلى ذلك أن أمريكا كانت في تلك اللحظة قد انصرفت عن البحار والمحيطات وعكفت على غزو الأراضي الوعرة في غرب القارة.

هل نخلص من ذلك إلى أن حركة الإصلاح البروتستانتية لم يكن لها أثر على سلوك رجال المال والأعمال وتوجهاتهم، ولم تحدث بذلك أصداء واضحة على الحياة الحياة المادية قاطبة ؟ لا، من السخف إنكار هذا الأثر. فأول ما نتبينه في شأن حركة الإصاح الديني البروتستانتي أنها ضمت بلاد الشمال معاً وألفت بينها على نحو وثيق. وأنهضتها، متحدة معاً، لتواجه منافسيها في الجنوب. ولم يكن هذا بالشيء الهين. ثم إن الحروب الدينية خلفت من ورائها تضامنا انبثق عن وحدة المعتقدات، تضامناً شمل الشبكات البروتستانتية ولعب

دوره في مجال الأعمال، على الأقل إلى حين، إلى أن هيمنت الصراعات القومية على كل ما عداها من اعتبارات.

ولعلي لا أجانب الصواب عندما أضيف أن الكنيسة الكاثوليكية وقد بقيت وتدعمت في الشطر الكاثوليكي من أوروبا، تحولت بالقياس إلى المجتمع القديم إلى ما يشبه الإسمنت الذي ثبت مقوماته التقليدية. كانت كل طوابق البناء الكنسي الكاثوليكي، والرواتب التي تصرف دون عمل، والتي كانت من قبيل العملة الاجتماعية، كل هذا دعم البناء التقليدي للكنيسة وللهيكل الهرمية الأخرى، فهو قد دعم نظاماً اجتماعياً قائماً وأضفى عليه التصلب، بينما أخذ النظام الاجتماعي نفسه في البلاد البروتستانتية بمزيد المرونة. والرأسمالية تتطلب على نحو ما تطوراً اجتماعياً يلائم توسعها وانتشارها. ومن هنا فليس من الصواب أن نقفل ملف العلاقة بين الرأسمالية وحركة الإصلاح الدينية البروتستانتية دون تدبر، ونعتبر الموضوع منتهياً كمن يكفي على الخبر ماجوراً.

الرأسمالية

والعقل

هل الرأسمالية تساوي العقل؟ هناك تفسير يأخذ بمزيد من العمومية، ويرى أن ضروب التقدم التي شهدتها أوروبا في صميمها، والتي أحدثت فيها الصعود الاقتصادي الشامل، تولدت عن الروح العلمية والعقلانية، وأنها حفزت بحركتها الذاتية الرأسمالية أو على الأصح حفزت الذكاء الرأسمالي وانطلاقته البناءة. وهذا التفسير ينسب نصيب الأسد إلى «الروح»، إلى ابتكارات أصحاب المشروعات - وهو يبرر الرأسمالية من حيث هي رأس حربة الاقتصاد. وهذا التفسير يثير الجدل، وقد اعترض عليه دوب M. Dobb [٣٧٨] قائلاً إذا كانت الروح الرإسمالية هي التي ولدت الرأسمالية، فعلينا أن نشرح ونوضح من أين جاءت هذه الروح الرأسمالية. وليس هذا النقد بديهياً تماماً، فمن الممكن أن تكون هناك علاقة تبادلية بين كَم الأدوات وبين الروح التي تلاحظها وتحركها.

وأعلى المدافعين عن هذا الرأي صوتاً هو ڤرنر زومبارت الذي وجد هنا فرصة أخرى ليرفع من قيمة العوامل الروحية في مجملها على حساب العوامل الأخرى. ولكن الحجج التي أتى بها تفتقر إلى الثقل ما في ذلك أدنى شك. فما هو بالضبط معنى التأكيد المسرحي الذي يؤكد به أن العقلانية (أي عقلانية؟) هي المضمون العميق، أو هي اتجاه التطور الأوروبي منذ قرون وما يسمى اليوم تريند ملتيسيكولير trend multiséculaire، أو ما يسميه أوتو برونر Otto Brunner [٣٧٩] قَدَرها التاريخي، وأن هذه العقلانية هي التي أتاحت التطور للدولة العصرية والمدينة العصرية والعلم والبورجوازية، والرأسمالية. ومجمل القول هو: أن الروح الرأسمالية والعقل شيء واحد.

والعقل الذي يدور حوله الحديث هو في رأي زومبارت خاصةً عقلانية أدوات ووسائل التبادل. وهذا الكلام جاء في عام ١٢٠٢ من قبل في كتاب ، كتاب الحساب الأباسي Liber Abaci الذي ألفه ليوناردو فيبوناتشي Leonardo Fibonacci من أبناء بيزا. هذا الكتاب اختاره زومبارت على اعتبار أنه اللبنة الأولى، وهو اختيار غير موفق، ولا يثبت القضية التي طرحها، فجداوله عربية، وكان أبو ليوناردو قد أقام في بلدة باجة في شمال أفريقيا تاجراً، وتعلم الابن الحساب بالجداول والخانات العشرية والمئوية، وتعلم الأرقام العربية، كما تعلم طريقة حساب قيمة العملة بناء على ما فيها من معدن خالص، وتعلم حساب خطوط وخطوط العرض الخ [٣٨٠]. وهكذا فإن فيبوناتشي يقم شاهداً على العقلانية العلمية للعرب ! ومن اللبنات المبكرة التي ذكرها زومبارت : كتب المحاسبة، وأول كتاب منها نعرفه كتاب فلورنسي يرجع إلى عام ١٢١١. وإذا أخذنا بكتاب التجارة Handlungsbuch الذي ألفه باللاتينية بين عام ١٢٠٤ وعام ١٣٠٧ آل هولتسشوهر Holzschuher [٣٨١] ، تبينا أنه صدر في هذا التأليف عن ضرورة تسجيل البضائع التي تباع بالائتمان في الدفاتر، ولم يصدر في ذلك عن فكر مجرد. أياً كان الأمر فلن تصبح كتب المحاسبة ركيزة للتجارة إلا بعد مرور وقت طويل، وكان التجار يقنعون « بتسجيل عملياتهم الحسابية على وريقات يلصقونها على الحائط »، وهذا ما يحدثنا عنه ماتيوس شڤارتس Matthäus Schwartz، وهو رجل عليم بمثل هذه الأمور وكان منذ عام ١٥١٧ يمسك دفاتر مؤسسة آل فوجار [٣٨٢]. ولكن في هذا التاريخ كان الراهب لوقا دي بورجو Luca di Borgo – وكان اسمه الحقيقي لوقا باتشولي Luca Pacioli – قد أقام في الفصل الحادي عشر من كتابه الذي أتمه في عام ١٤٩٤ بعنوان Summa di arithmetica, geometria, proportioni e proportionalità أي: ***خلاصة الحساب والهندسة والنسبة والتناسب***، النموذج المكتمل للتقييد المزدوج، وهناك كتابان أساسيان في المحاسبة،الأول كتاب المانوالي Manuale أي المختصر أو الجورنالي Giornale أي اليومية ويعلم تسجيل العمليات فرادي في ترتيب متتابع، والثاني هو الكتاب الأساسي الكواديرنو Quaderno الذي يعلم تقييد العمليات تسجيلاً مزدوجاً، مرة على صفحة (له) ومرة ثانية على صفحة (عليه)، وهذا الكتاب الثاني هو الذي يأتي بجديد، فطريقة التقييد المزدوج تتيح في كل لحظة موازنة بين ما له وما عليه. فإذا لم يكن الفرق صفراً، فمعنى هذا أن هناك خطأً ينبغي البحث عنه في الحال [٣٨٣].

والحقيقة أن فائدة التقييد المزدوج بديهية، لا تحتاج إلى شرح، ولكن زومبارت يتغنى بها، حيث يقول: «إن الإنسان لا يمكنه أن يتصور الرأسمالية بدون طريقة التقييد المزدوج ؛ إنهما شيئان لا يمكن تصور أحدهما بدون الآخر، مثل الشكل والمضمون.» «لقد ولدت طريقة التقييد المزدوج من ***الروح*** نفسها [أبرزنا كلمة الروح] التي تولدت عنها نظريات جاليليو ونيوتن

ومبادىء الفزياء والكيمياء الحديثتين.[...] ولسنا بحاجة إلى كثير من الذكاء لنتبين في طريقة التقييد المزدوج مفاهيم الجاذبية والدورة الدموية وبقاء الطاقة »[٣٨٤] وإننا لنذكر عبارة كيركجورد التي يقول فيها : «ما من حقيقة، إلا وهي حقيقة إلا إلى حدٍ ما، فإذا تجاوز الإنسان هذا الحد انقلبت الحقيقة إلى لاحقيقة.» ولقد تجاوز زومبارت الحد، وجرف في اندفاعه آخرين أغرتهم المبالغة مثله. فقد رفع أوسفلد شبينجلر لوقا پاتشولي إلى مصاف كريستوف كولمبوس وكوبرنيكوس[٣٨٥]. وإليك ك. كوك C. A. Cooke الذي أكد في عام ١٩٥٠ « أن أهمية التقييد المزدوج ليست في معناه الحسابي، بل في معناه الميتافيزيقي»[٣٨٦] ولا يتردد عالم الاقتصاد المرموق ڤالتر أويْكِن Walter Eucken في أن يعلن في عام ١٩٥٠ أن ألمانيا متمثلة في مدن الهانزا لم تضيع فرصتها في الازدهار في القرن السادس عشر إلا لأنها لم تأخذ بطريقة التقييد المزدوج، بينما ازدهرت أوجسبورج في نفس الوقت الذي أخذ فيه تجارها بطريقة التقييد المزدوج[٣٨٧].

وما أكثر الاعتراضات التي ثارت ضد هذه الآراء ! كانت الاعتراضات الأولى صغيرة. منها ما تناول لوقا پاتشولي ؛ وعلى الرغم من أنها لم تكن تهدف إلى خلعه عن العرش الذي تبوأه، فقد نبه العلماءُ إلى من سبقوه. بل إن زومبارت نفسه أشار إلى كتاب التجارةDeolla Mercatura الذي ألفه كوتروليCotrugli من أبناء مدينة راجوزه، والذي ظهرت طبعته الثانيه في عام ١٥٧٣. وكانت الطبعة المتداولة، ولكن الكتاب يرجع إلى عام ١٤٥٨[٣٨٨]. مر بين الطبعة الأولى والطبعة الثانية من كتاب كوترولي أكثر من قرن من الزمان دون أن يدخل على الطبعة تعديل، مما يدل على أن أسلوب التجارة لم يتطور إبان هذه السنوات التي كانت تتسم بنشاط اقتصادي صاعد. أياً كان الأمر فقد تضمن الفصل الثالث عشر من الباب الأول من هذا الكتاب عدة صفحات تتحدث عن فوائد المحاسبة السليمة، التي تتيح الموازنة بين ما له وما عليه. ويذكر فيديريجو ميليس الذي قرأ مئات من السجلات التجارية أنه لاحظ في فلورنسة ظهور طريقة التقييد partita doppia المزدوج قبل هذا التاريخ، منذ نهاية القرن الثالث عشر، في دفاتر شركةCompagnia dei Fini وشركة Compagnia Faroli[٣٨٩].

ولكن لننتقل إلى الاعتراضات الحقيقية. فقد تبين أن طريقة التقييد المزدوجة التي توضع موضع المعجزة لم تنتشر بسرعة، ولم تفرض نفسها في كل مكان، وليست هناك دلائل على أنها قد حققت انتصارات في القرون الثلاثة التالية على ظهور كتاب لوقا پاتشولي. كانت كتب التجارة المتداولة تعرفها، ولكن التجار لم يكونوا جميعاً يمارسونها. بل كانت هناك مؤسسات ضخمة ظلت زمناً طويلاً تضرب صفحاً عن هذه الطريقة، من هذه المؤسسات: الشركة الهولندية للهند الشرقية التي تأسست في عام ١٦٠٢ ؛ وشركة التأمين البريطانية Sun Fire Insurance Office التي لن تأخذ بهذه الطريقة إلا في عام ١٨٩٠ -



الرجل الذي نشر طريقة التقييد المزدوج على نطاق واسع. هل اللوحة التي رسمها جاكوبو دي بارJacopo de Bar في عام ١٤٩٥ تبين الراهب الفرنسيسكاني لوقا پاتشولي وهو يشرح الهندسة المستوية لأحد تلاميذه هو على الأرجح ابن دوق أوربينوUrbino، فيديريكودا مونتيفيلترو Federico da Montefeltro.

نعم في عام ١٨٩٠ [٣٩٠]. ومن المؤرخين العليمين بالمحاسبة القديمة – من أمثال دي روفر R. de Roover ، وبازيل يامي Basil S.Yamey، فيديريجو ميليس – من لا يرون أن طريقة المحاسبة المزدوجة هي البديل الضروري لطرق المحاسبة السابقة التي لا يعتبرونها عاجزة. والرأي عند روفر أنه في الوقت الذي كانت فيه المحاسبة تتبع طريقة التقييد البسيط [٣٩١] «كان التجار في العصر الوسيط يعرفون كيف يطوِّعون هذه الطريقة المنقوصة لتناسب أعمالهم ولتصل بهم إلى غاياتهم، وربما سلكوا إلى ذلك سبلاً ملتوية. [...] وهكذا توصلوا إلى حلول تدهشنا بما تتسم به من مرونة وتنوع فائق للمألوف. فليس هناك من رأي أشد خطأ من رأي زومبرت الذي ذهب إلى أن المحاسبة كما عرفها تجار العصور الوسطى كانت

مضطربة مختلطة إلى أشد درجات الاضطراب والاختلاط حتى ليستحيل على الإنسان أن يعرف فيها رأسه من رجليه ».

أما بازيا يامي فقد كتب في عام ١٩٦٢ أن زومبارت بالغ في تقدير أهمية المحاسبة في حد ذاتها. فالمحاسبة، من حيث هي الآلة المجردة التي تهدف إلى الإحاطة بالكم، تلعب في التجارة بكل أشكالها دوراً هاماً، ولكنها لا تملي القرارات كما لو كانت هي رئيسة المؤسسة. ثم إن محاضر الجرد، والموازنات - التي لا تزيدها طريقة التقييد المزدوج أسهل من طريقة التقييد البسيط، والتي هي بصفة عامة نادرة في عالم التجارة - ليست هي قلب العمل الرأسمالي. فالموازنات في أكثر الأحيان تصور تقفيل العملية أكثر مما تصور تنفيذها. أضف إلى ذلك أن وضع الموازنات ليس بالأمر السهل : فماذا يصنع المحاسب بالمبالغ التي ليس من المؤكد تحصيلها ؟ وكيف يقيِّم المخزون ؟ وإذا كانت العملات المستخدمة مختلفة اختلافاً لا يستهان به، فكيف يدون المبالغ إذا اعتمد على عملة واحدة ؟ وتدلنا الموازنات الخاسرة في القرن الثامن عشر على أن مثل هذه المشكلات لم تعرف لها حلولاً ناجعة. وليس لمحضر الجرد من قيمة إلا بالنسبة إلى محضر جرد سابق، والمألوف في محاضر الجرد أنها لم تكن تسجل إلا على فترات طوال. وهكذا لم يستطع آل فوجار أن يحسبوا في عام ١٥٢٧ رأسمال مؤسستهم وأرباحها إلا بالمقارنة بمحضر جرد عام ١٥١١، ومن المؤكد أنهم لم يقوموا بما قاموا به من أعمال تجارية بين العامين، اعتماداً على محضر جرد عام ١٥١١.

وإذا ما كنا في معرض وضع سجل يضم الوسائل العقلانية التي استخدمتها الرأسمالية، فلماذا نقتصر على وسيلة التقييد المزدوج، ولا نعدد الوسائل الأخرى التي كانت لها فعاليتها المختلفة عن فعالية التقييد المزدوج : الكمبيالة، المصرف، البورصة، السوق، التظهير، الخصم..الخ ؟ وهذه الوسائل لم تكن قاصرة على العالم الغربي وعقلانيته المقدسة، بل كانت معروفة خارجه. أضف إلى هذا أن هذه الوسائل تراث، فقد حدث تراكم بطيء للممارسات، وكانت الحياة الاقتصادية العادية هي التي بسّطتها وحسّنتها في أثناء الاستخدام. ولم تكن روح التجديد لدي أصحاب الأعمال هي وحدها التي لعبت هذا الدور بل كانت هناك أسباب أعظم منها أثراً منها : اتساع حركة التبادل، وعدم كفاية كم النقود المتداول - وهي حالات كانت تحدث أكثر بكثير مما قد نتصور الخ

والآن نطرح السؤال التالي : هل ترجع البساطة التي نسوي بها بين الرأسمالية وبين العقلانية إلى إعجاب بتقنيات التبادل العصرية ؟ أم هل ترجع على الأحرى إلى الشعور العام - ولا نقول إلى التفكير - الذي يخلط بين الرأسمالية وبين النمو، والذي لا يجعل من الرأسمالية حافزاً، بل يجعل منها الحافز الوحيد، والمحرك، والحثّاث، والمسئول عن التقدم؟ - إن هذا الخلط يعني العودة مرة أخرى إلى الخلط الضيق بين اقتصاد السوق وبين



بنك أحد الصيارفة المشتغلين بتغيير العملات في جنوة، رسم على مخطوط يرجع إلى القرن الرابع عشر.

الرأسمالية - وما هذا الخلط في تقديري إلا حكم متعسف، ولقد شرحت وجه نظري فيه من قبل ؛ ومع ذلك فهو خلط يمكن أن يفهم الإنسان أسبابه، فالرأسمالية واقتصاد السوق يعيشان معاً، وهما قد تطورا في حركة واحدة، وكان كل منهما سبباً للآخر، تارة يكون أولهما سبب ثانيهما، وتارة يكون ثانيهما هو السبب. ومن هنا كان الانتقال من نسبة «العقلانية» إلى توازن السوق، إلى نسبتها إلى المنظومة في مجموعها - منظومة الرأسمالية - شيئاً سهلاً. ولكن إليس في هذا شيء من تناقض؟ إن عقلانية السوق - كما قالوا وأعادوا وزادوا - هي عقلانية التبادل ***التلقائي***، غير الموجه، الحر، التنافسي، الذي تجري به يد آدم سميث الخفية أو كومبيوتر لانجه Lange الطبيعي، عقلانية تتولد عن « طبيعة الأشياء »، عن

الصدام بين الطلب والعرض الجماعيين، عن تجاوز للحسابات الفردية. يمكن أن نقول مسبقاً إن الأمر ليس هو أمر عقلانية رجل الأعمال الذي يقوم فردياً بالبحث حسب الظروف عن أفضل طريق يؤدي به إلى الهدف وهو تحقيق أقصى ربح. وليس على رجل الأعمال، مثله مثل الدولة، أن يشغل بباله بالمسار العقلاني للحياة الاقتصادية فهو من ناحية المبدأ مسار تلقائي. فما من «حكمة أو معرفة بشرية» تستطيع أن تحرك مسار الحياة الاقتصادية أو تنهض بمثل هذه المهمة وتُحْسِنُ القيام عليها. ومن البديهي ألا تكون هناك رأسمالية بغير عقلانية، أي بغير تطويع مستمر للوسائل لتناسب الغايات، وبغير حساب ذكي للاحتمالات. وهكذا نعود مرة أخرى إلى تعريفات نسبية للعقلانية التي تتغير ليس فقط من ثقافة إلى ثقافة، بل أيضاً من حركة اقتصادية إلى حركة أخرى، ومن مجموعة اجتماعية إلى مجموعة أخرى، وبحسب غاياتها ووسائلها. هناك عقلانيات متعددة حتى في داخل الاقتصاد الواحد. من هذه العقلانيات مثلاً عقلانية المنافسة الحرة. ومنها أيضاً: عقلانية الاحتكار، وعقلانية المضاربة، وعقلانية السلطة.

ويبدو أن زومبارت أدرك في أواخر حياته، وفي عام ١٩٢٤ على وجه التحديد، أن هناك نوعاً من التناقض بين القاعدة الاقتصادية وبين الممارسة الرأسمالية. وسواء صح هذا التصور أو لم يصح، فإن زومبارت صور على نحو عجيب رجل الأعمال في صراع بين الحساب الاقتصادي وبين المضاربة، بين العقلانية وبين اللاعقلانية. ولقد علقتُ على آرائه هذه قائلاً إنه بخبطة واحدة يُرجع الرأسمالية إلى لاعقلانية المضاربة، وهو ما يتنافى مع نظريته! (٢٩٢) وإذا نحن تناولنا الموضوع بنظرة متعمقة وجدنا أن التمييز بين اقتصاد السوق وبين الرأسمالية تمييز أساسي. فلا ينبغي أن ننسب إلى الرأسمالية فضائل وعقلانيات اقتصاد السوق - وهذا ما فعله كثيرون من بينهم ماركس ولينين اللذان نسبا إما ضمنياً أو صراحة نمو الاحتكار إلى تطور حتمي ولكن **متأخر** للرأسمالية. وقد ذهب ماركس إلى أن نظام الرأسمال عندما خَلَفَ نظام الإقطاع، كان يؤدي دوراً حضارياً لأنه كان « أكثر ملاءمة لنمو القوى المنتجة والعلاقات الاجتماعية » التي يتولد عنها التقدم، ولأنه كان « يؤدي إلى ازدهار مرحلة من النمو تخلو من الضغط ومن ***احتكار التقدم الاجتماعي (بما فيه ميزاته المادية والفكرية) على يد طبقة من طبقات المجتمع على حساب الأخرى*** » (٢٩٣). وإذا كان ماركس يشجب في موضع آخر « أوهام التنافس »، فهو يفعل ذلك في إطار تحليل لنظام الإنتاج في القرن التاسع عشر، لا في إطار تحليل مسلك الرأسماليين. فالرأسماليون يستقون « سلطتهم الصارمة الموجِّهة » من منبع واحد وهو وظيفتهم الاجتماعية من حيث هم منتجون، ولا يستقونها - كما كانت الحال في الماضي - من واقع هيكل هرمي طبقي يجعل منهم « السادة السياسيين أو التيوقراطيين » (٢٩٤). كان

ماحدث يتمثل في تماسك اجتماعي للإنتاج... تصدى من حيث هو قانون طبيعي شديد المراس للقرارالفردي المستبد ». أما أنا فأنا متمسك برأيي الذي يتلخص في ***خارجانية*** extériorité الرأسمالية قبل القرن التاسع عشر وبعده.

أما لينين فقد قال في سطور اشتهرت في عام ١٩١٦ [٣٩٥] إن الرأسمالية لم تغير معناها - لتصبح « الإمبريالية » في مطلع القرن العشرين - « إلا إلى درجة محددة، درجة عالية جداً من تطورها، عندما بدأت بعض سمات الرأسمالية الأساسية تتحول فتنقلب إلا أضدادها... وكان أهم ما حدث في هذه العملية من الناحية الاقتصادية هو احتلال الاحتكارات الرأسمالية مكان المنافسة الحرة... التي كانت تمثل السمة الجوهرية للرأسمالية وللإنتاج التجاري بصفة عامة ». ولا فائدة من أن أكرر هنا أنني لا أوافق على هذه الفكرة. أياً كان الأمر فلينين يضيف قوله «والحقيقة أن الاحتكارات لا تقضي كليةً على المنافسة الحرة في اقتصاد السوق الذي انبثقت عنه : بل تبقى فوقها أو بجانبها .» في هذه النقطة أتفق معه تماماً. وأنا أترجم هذه الفكرة إلى لغتي فأقول : «الرأسمالية (بالأمس واليوم بمراحلها التي تنطبع بداهةً بسمات احتكارية متباينة الحدة) لا تقضي كليةً على المنافسة الحرة لاقتصاد السوق التي انبثقت عنها (والتي تعيش عليها) ؛ بل هي تظل فوقها وإلى جانبها ». فأنا أرى أن الاقتصاد من القرن الخامس عشر إلى القرن الثامن عشر، وهو بصفة أساسية قد انطلق من بعض النقاط التي كانت قد تطورت من قبل، فغزا المكان باعتباره اقتصاد سوق وتبادل ناجح مظفر، كان اقتصاداً يتكون هيكله من طابقين، أميِّزهما على أساسٍ رأسي، أحدهما فوق الآخر، كما فعل لينين عندما تناول «الإمبريالية » في أواخر القرن التاسع عشر : أحد هذين الطابقين تحتله الاحتكارات الفعلية أو المقننة، والطابق الثاني تحتله المنافسة ؛ أو بعبارة أخرى تحتل أحدهما الرأسمالية - كما سعيت إلى تعريفها، ويحتل الثاني اقتصاد السوق إبان نمائه.

ولو أتيتُ كَلَفَ زومبارت بالتفسيرات المتواترة لوضعت في المقدمة اللعبة، أو قل المضاربة على اعتبار أنها العنصر الأعظم في التنمية الرأسمالية. ولقد شهدنا في كتابنا هذا كيف نشأت هذه الفكرة الخفية، فكرة المضاربة، فكرة اللعب والمجازفة والغش، وكيف كانت القاعدة الأساسية تتلخص في اصطناع لعبة مضادة تواجه آليات السوق وأدواته العادية، وتهدف إلى تشغيل السوق ***بطريقة أخرى*** أو بطريقة عكسية. وقد يحلو للبعض أن يكتبوا تاريخاً طريفاً للرأسمالية في إطارٍ مبتكر قوامه نظرية اللعب. وعلى من يقدم على مثل العمل أن يسعى إلى الغوص تحت قشرة البساطة الظاهرية التي توحي بها كلمة ***لعب*** لاستخراج حقائق واقعة ملموسة مختلفة ومتباينة ومتناقضة تمثل أنواع الألعاب الذي جرت ممارستها: اللعبة التي يمكن التنبؤ بها، اللعبة المألوفة، اللعبة المشروعة، اللعبة المقلوبة، اللعبة

الاحتيالية. والحق أن كل هذه الأنواع ليس من السهل جمعها تحت سقف نظرية واحدة.

فن حياة جديد :

في فلورنسة في القرن الرابع عشر

عندما نرجع اليوم من الحاضر إلى الماضي ونطل على الرأسمالية من هذا المنظور الاسترجاعي، فلن نستطيع أن ننكر أن الرأسمالية الغربية صنعت على المدى الطويل عقليات جديدة وفن حياة جديد، واكبها وواكبته. هل نقول إنها صنعت حضارة جديدة ؟ لا، إلا أن نكون مبالغين، فالحضارة شيء آخر، إنها تراكم يتكون على مدى وقت أطول بكثير.

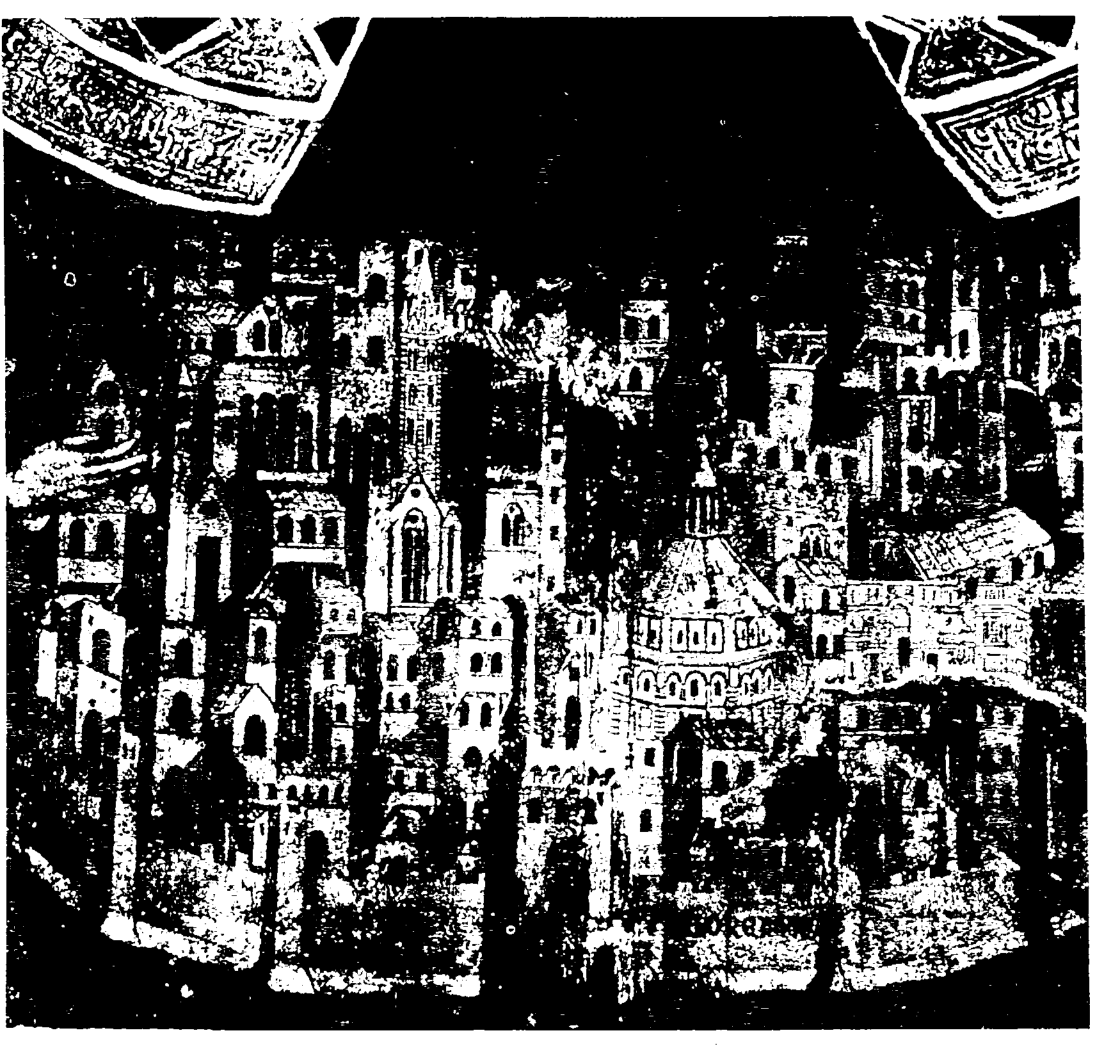
هناك إذن تغير حدث، ولكن منذ متى ؟ ماكس ڤيبر يرى أن التغير بدأ منذ البروتستانتية، أي أنه لم يبدأ قبل القرن السادس عشر ؛ أما زومبارت فيرى أن التغير بدأ من فلورنسة في القرن الخامس عشر. ويعلق أوتو هينتسه Otto Hintze [٢٩٦] قائلاً إن أحدهما كان منحازاً للبروتستانتية، وأن الثاني كان منحازاً لحركة النهضة الرينسانس.

وهذا موضوع لا يحتمل الشك في تقديري، والقطع فيه يسير، والخلاصة أن: زومبارت على حق. كانت فلورنسة في القرن الثالث عشر، ويقيناً في القرن الخامس عشر، مدينة رأسمالية أياً كان المعنى الذي نعطيه لهذه الكلمة [٢٩٧]. ومن الطبيعي أن زومبارت دهش لهذا المشهد المبكر، غير المألوف للرأسمالية في فلورنسة. ولكن الشيء الذي لا أراه طبيعياً هو أنه أقام تحليله كله على مدينة واحدة، هي مدينة فلورنسة (ونذكر أن أوليڤييه كوكس Olivier C.Cox قدم من الحجج المقنعة ما يدل على أن البندقية كانت في القرن الحادي عشر رأسمالية، وسنعود إلى هذا الموضوع)، وعلى شهادة واحدة، لا شك في أنها عظيمة، ولكنها واحدة، هي شهادة ليون باتيستا ألبرتي Leon Battista Alberti – ولد في عام ١٤٠٤ وتوفي في عام ١٤٧٢ – وكان مهندساً معمارياً ونحاتاً ومفكراً هومانياً وسليل عائلة عاشت ظروفاً مثيرة وكانت واسعة النفوذ : وقد استعمر آل ألبرتي انجلترة اقتصادياً في القرن الرابع عشر ؛ وكان آل ألبرتي من الكثرة بحيث أن الوثائق الإنجليزية كانت تتحدث عنهم حديثها عن أمة، فتقول الألبرتيين Albertynes كما كانت تقول اللوكاويين – أهل لوكا – والفلورنسيين، والهانزاويين – أهل مدن الهانزا ! ولقد عاش ليون باتسيتا نفسه زماناً في المنفى، وانتهى إلى الانضمام إلى طائفة من طوائف الرهبان هرباً من صروف الحياة. وكتب في روما في الفترة من عام ١٤٣٣ إلى عام ١٤٣٤ الفصول الثلاثة الأولى من كتابه Libri della Famiglia ؛ أما الفصل الرابع فأتمه في فلورنسة في عام ١٤٤١. ولقد اكتشف زومبارت في هذا الفصل الرابع مناخاً جديداً يقوم على : مدح المال، وقيمة الوقت، ضرورة التقتير، وكلها مبادىء بورجوازية في بداياتها. وأمامنا هذا الرجل الذي انخرط في سلك رجال الدين

والذي انحدر من أسرة من التجار يتبع بعضهم بعضاً في خط طويل عرفوا بأنهم كانوا يحظون بالاحترام لما تمسكوا به من أمانة، وهذه كلمات من شأنها أن يدعم النتيجة التي يصل إليها زومبارت. المال هو « أصل كل شيء » : « بالمال [وأنا أفضل أن أترجم con dinari بـ « القرشينات»] يمكن أن يشتري الإنسان بيتاً في المدينة، أو ڤيللا؛ وبالمال يشتري الإنسان كل الحرف، ولقد كان أهل الحرف جميعاً يكون من حيث هم خدم لمن لديه المال. أما من يفتقر إلى المال، فهو يفتقر إلى كل شيء ؛ لأن المال ضروري لكل شيء ». إننا هنا بإزاء موقف جديد حيال الثروة ؛ فقد كان المألوف قبل ذلك أن يُصَوَّر المال كعقبة في طريق خلاص الإنسان. كذلك الموقف حيال الوقت جديد : فقد كان الناس ينسبون الوقت إلى الرب؛ وكان الذي يبيع الوقت – للحصول على الفائدة بالأجل – يبيع شيئاً ليس ملكه. وهانحن أولاء نجد الوقت يعتبر بمثابة بعد من أبعاد الحياة، وخير لدى الناس لا يليق بهم أن يهدروه. والموقف جديد حيال الترف، وألبرتي يكتب في شأن الترف: «وأنكروا يا أولادي أنه لا ينبغي أن تزيد مصروفاتكم على مواردكم ». ونجد قاعدة جديدة تشجب التظاهر الذي مارسه النبلاء. ويقول زومبارت : «كان الموضوع يتلخص في إدخال مفهوم التوفير لا في الاقتصاد المنزلي المحدود في بيوت الصغار الذين لا يكادون يجدون من الطعام ما يسد رمقهم، بل في بيوت الأثرياء»[٢٩٨]. وهكذا تكون الروح الرأسمالية قد وُجدت.

ويعترض ماكس ڤيبر، وكأنه يجيب بالنفي عن سؤال مطروح، ويكتب رأيه في ملحوظة مركزة نكية [٢٩٩]. لم يكن ألبرتي في رأيه إلا مكرراً لدروس القدامى ؛ ومن عبارات ألبرتي التي استشهد بها زومبارت ما يوشك أن يكون نقل مسطرة عن سيسيرون. وما أغرب قول الناقد إن الموضوع الذي تحدث عنه ألبرتي هو في أساسه موضوع اقتصاد البيت أو التدبير المنزلي، وليس اقتصاد المال بمعنى انسياب الثروات من خلال السوق، واستعان بأصل كلمة إيكونوميا اليونانية التي استخدمت مؤخراً بمعنى اقتصاد وكانت أصلاً تعني اقتصاد البيت أو التدبير المنزلي. ومعنى هذا الحط من قدر ألبرتي من قدر ما كتبه، والهبوط بكتابه إلى نوعية المصنفات الخاصة بالتدبير المنزلي ونصائح رب البيت الأريب، وهي نوعية عرفها الألمان باسم Hausväterliteratur هاوسفيترليتراتور، وكثيراً ما نوه الحكماء الألمان بهذه المصنفات واغترفوا منها حتى القرن الثامن عشر، وأكثروا من الاستشهاد بها وبعباراتها اللذيذة التي لم تكن تتصل بآفاق التجارة إلا اتصالاً غير مباشر.

ومع هذا فإن ماكس ڤيبر هو الذي أخطأ، وما كان عليه إلا أن يطالع كتاب ألبرتي نفسه Libri della Famiglia ليقتنع بخطأ استنتاجاته، فهو قد اعتمد على استشهادات زومبارت، وهي استشهادات مقتضبة لم تعطه فكرة سليمة عن المضمون. وكان ينبغي عليه أن يوسع دائرة الشهود، فيستمع إلى عدد من العليمين بالحياة في فلورنسة، من أمثال باولو



صورة بانورامية لمدينة فلورنسا، جزء من اللوحة الحائطية في كنيسة لامادونا ديللا ميزيريكورديا La Madonna della Misericordia التي تعود إلى القرن الرابع عشر.

تشيرتالدو Paolo Certaldo [٤٠٠] فهو القائل: « إذا كان لديك مال، فلا تقف مكتوف الأيدي، ولا تحبسه ميتاً في بيتك، وخير للإنسان أن يعمل بلا جدوى، من أن يرتاح بلا جدوى، لأنك حتى

إذا لم تكسب شيئاً وأنت تعمل، فأنت على الأقل لا تفقد عادة ممارسة الأعمال ». ومن أقواله أيضاً: « لا تكف عن الكد والاجتهاد، واسع دائما إلى الكسب». أو: « ما أجمل أن يعرف الإنسان كيف يكسب المال، وأن يحيط بالعلم العظيم الذي يمكن منه ! ولكن هناك ما هو أفضل من ذلك. هناك الخصلة الجميلة التي ينبغي أن يتحلى بها المرء ، الخصلة العظمى، ألا وهي أن تعرف كيف تنفقه بقدر وفي أوجهه الحقة ». ولنذكر أن شخصاً من أولئك الذين استنطقهم ألبرتي في محاوراته قال على وجه التقريب : «واعلم أن الوقت مال ». وإذا كنا نعرف الرأسمالي من « روحه »، وأن نزنه بميزان كلماته، فإن ماكس فيبر قد أخطأ التعرف عليه. ولنا أن نتخيل إجابته، فهو سينتهي إلى القول بأن هذا الكلام كله لا يدل إلا على الشغف بالكسب. ولكن الرأسمالية لا تقوم على الشغف بالكسب فحسب، بل تقوم أيضاً على شيء آخر، بل شيء عكسي ألا وهو التحكم في الذات » وكبح جماحها، والأخذ بالاعتدال أو على الأقل الاعتدال العقلاني الذي يتحكم في الاندفاع اللاعقلاني نحو الكسب ». وهكذا نعود من حيث بدأنا!

والمؤرخ في أيامنا هذه يرى أن هذه الأبحاث المنصبة على الجوهر بحوث لها أهميتها، ولها جاذبيتها، ولكنه على يقين من أنها لا يمكن أن تكفي في أية حالة. وإذا كنا نريد الإحاطة بالعقليات الرأسمالية فعلينا أن نتجاوز عالم الكلمات المسحور. إن رؤية الحقائق الواقعة في مجال بحثنا هذا يتطلب منا الذهاب إلى المدن الإيطالية في العصر الوسيط وإطالة الدرس فيها. صاحب هذه النصيحة هو كارل ماركس.

لكل زمن رؤيته للعالم

ليس هناك اليوم إنسان لا يحس بشيء من الغرابة وهو يتابع هذا الجدل بين زومبارت وفيبر، وبأن هذا الجدل لا يؤدي إلى شيء، وبأنه يسير في طريق خطأ. ربما كان الشيء الذي يزعجنا بصفة خاصة في هذه الحالة، بل «يبعدنا»، هو خبرتنا الخاصة التي عشناها. لم تكن هناك غرابة في أن يحس ماكس فيبر في عام ١٩٠٤ وفرنر زومبارت في عام ١٩١٢ بأنهما في أوروبا في القلب الحتمي لعالم العلم والعقل والمنطق، كان ذلك شيئاً طبيعياً. كانا يتشبثان بهذا التصور تشبثهما بيقين، ولكننا تخلصنا من هذا اليقين، وتخلصنا من عقدة التفوق. وأصبحنا نتساءل لماذا تعلو حضارة ما على حضارة أخرى إلى الأبد فتكون أعظم منها ذكاء وعقلانية ؟

ولقد ألقى ماكس فيبر على نفسه هذا السؤال، ولكنه ما لبث بعد قليل من التردد أن تشبث برأيه. وكان رأيه هذا يتمثل في أن كل تفسير للرأسمالية ينبغي أن يقوم على

أساس تفوق الروح الغربية تفوقاً لا جدال فيه، وكان زومبارت يلف هذا اللف. ولقد كان هذا التفوق *أيضاً* وليد مصادفات، وأحداث عنيفة أحدثها التاريخ، وتوزيع خاطيء لورق اللعبة على مستوى العالم. ولا جدوى من إعادة تشكيل تاريخ العالم ليوافق قضية ما، أو ليوافق تفسير ما. ولكن لنفترض للحظة أن السفن الجونكية الصينية قد عبرت رأس الرجاء الصالح في عام ١٤١٩ في صميم الوقت الذي كانت فيه أوروبا تعاني من الركود الذي عرف باسم حرب المائة سنة، ولنفترض أن لواء الهيمنة على العالم انعقد للصين ذلك البلد النائي الهائل، في القطب الآخر من العالم الآهل بكثافة سكانية عالية ؟

وهناك تقدير آخر يحمل طابع زمانه: فقد تصور ماكس ڤيبر الرأسمالية كأنها منتهى التقدم، كأنها اكتشاف أرض الميعاد في الاقتصاد، والازدهار النهائي للتقدم. لم يخطر بباله – إلا أن أكون قد قرأته في غير تدقيق – أن الرأسمالية نظام هش، أو أنها يمكن أن تكون مرحلة انتقالية. أما اليوم فإننا لا نحس بغرابة عندما نسمع عن الرأسمالية أنها تموت أو أن تحولات طفرية متتابعة تلحق بها، ولا نجد هذه الأمور بعيدة عن الاحتمال. فمثل هذه التحولات الطفرية ماثلة تحت عيوننا. وأقل ما يقال إن الرأسمالية « لم تعد في نظرنا هي الكلمة الأخيرة التي قالها التطور التاريخي » [٤٠١].

الرأسمالية
خارج أوروبا

لم تكن أوروبا وحدها هي التي شُغلت منذ قرون بضرورات الإنتاج، ومسلتزمات التبادل وسبل الإسراع بحركة النقود، بل شغلت بها بقية ربوع العالم. فهل من العبث أن نبحث في هذه المجالات المتشابكة خارج أوروبا على علامات تشير إلى صورة ما من الرأسمالية أو تحققها ؟ وأنا أميل إلى القول مع دولوز Deleuze وجوتاري Guattari [٤٠٢] بأن « الرأسمالية قد مست على نحو ما كل شرائح المجتمع »، على الأقل الرأسمالية كما أفهمها. ولكن علينا أن نتصور الموضوع مبدئياً في وضوح بغير لف أو دوران : لقد نجح بناء الرأسمالية في أوروبا، وارتسمت ملامحه التخطيطية في اليابان، وفشل البناء الرأسمالي في كل البقاع الأخرى، أو لنقل أن البناء لم يكتمل، والاستثناءات تؤكد القاعدة.

وهذا الحكم المبدئي يحتمل تفسيرين أساسيين، أحدهما اقتصادي ومكاني والثاني سياسي اجتماعي. وهذان التفسيران لا يمكننا أن نعرض لهما إلا على نحو تخطيطي، فليست الدراسات التي تمت إلا دراسات محدودة ناقصة، فهي قد شقت طريقها في وسط معطيات لم تتناولها عين الملاحظة ويد الترتيب سواء من جانب المؤرخين الأوروبيين أو غير الأوروبيين إلا على نحو رديء، ولكنها على أية حال كشفت عن فشل الرأسمالية أوعجزها عن تحقيق نجاح، إلا أن يكون نجاحاً جزئياً، وهي على أية حال شواهد على الرأسمالية من حيث هي مشكلة عامة، ومن حيث هي مشكلة خاصة بأوروبا.

معجزات

التجارة الخارجية البعيدة

الشروط الأولية التي تقوم عليها الرأسمالية تعتمد على الدورة ، بل يكاد الإنسان أن يقول لأول وهلة : تعتمد عليها وحدها ؛ وكلما امتدت هذه الدورة وتجاوزت المكان، زاد ما تحققه من ربح. هذه الحتمية الابتدائية تعمل عملها في كل أرجاء العالم. وقد نشرت إيڤلين ساكاكيدا پاڤسكي مؤخراً دراسة بينت فيها أن الجزء الساحلي من الإقليمين الصينين فوكيين في القرن السادس عشر وهونان في القرن الثامن عشر، وهو الجزء الذي ينعم بخيرات البحر، المنفتح على التبادل، جزء آهل بالسكان، آخذ بالتقدم، يبدو على الفلاحين فيه السعة واليسار ؛ أما في المناطق البعيدة عن الساحل، وفيها البشر أنفسهم ومزارع الأرز نفسها، فهي منغلقة على نفسها، والناس فيها أقرب إلى البؤس. جزء ينعم بالنشاط ؛ وجزء يعاني من الوهن. وما يجري هنا يجرى في كل بقاع العالم، قاعدة عامة.

وإذا كان هذا التضاد يلفت نظرنا على نحو خاص في الصين بالذات وفي أسيا في تلك القرون البعيدة، فإنما يرجع ذلك إلى الاتساع المكاني الشاسع المفرط الذي يضخم المسافات

البرية والمساحات البحرية التي ينبغي اجتيازها، كما يضخم المناطق شبه الميتة المتخلفة. والفرق بين الجانبين يطالعنا على مستوى يختلف عن المستوى الذي نعرفه في أوروبا. فبالنسبة إلى الاتساع الشاسع تبدو لنا المناطق النشيطة ضيقة عل طول الخطوط التي تسلكها السفن والبضائع والبشر. وإذا كانت اليابان قد بقيت بمنأى عما جرى على منطقة شرق آسيا فإنما يرجع ذلك إلى أن البحر يحيط بها من كل اتجاه، ويتيح لها اتصالات سهلة وكأنما كان ***سيتونواوشي*** بالنسبة لليابان بحراً متوسطاً، نراه صغيراً ولكنه كان يعج بالحركة والنشاط. ولكي نتصور أهمية سيتونواوشي يمكننا أن نتخيل بحراً صغيراً يمتد في فرنسا من ليون إلى باريس. صحيح أننا لا يمكن أن نرد كل شيء في اليابان إلى البحر المالح وخيراته، ولكننا لا يمكننا أن نتصور تاريخ اليابان وما تضمنه من ارتباطات وعمليات بدون خيرات البحر المالح. ومن الممكن أن نقول نفس الشيء عن الساحل الجنوبي للصين بخلجانه الكثيرة حيث يجاوز البحر الشريط الساحلي ويتوغل في الأرض ابتداء من فوتشيئو وأموي إلى كانتون. هنا نلاحظ أن الرحلات والمغامرات البحرية كانت تُعاون رأسمالية صينية معيّنة لن تأخذ أبعادها الحقيقية إلا عندما تفلت من قبضة حكومة صينية متسلطة تفرض الإشراف والرقابة والضغط والإجبار. كان هذا الشريط الصيني الساحلي الخارجي النشيط هو الذي احتفظ - حتى بعد عام ١٦٣٨ وانغلاق اليابان إلى حد كبير في وجه التجارة الخارجية - بسوق النحاس والفضة في الجزر اليابانية، على نحو شبيه بما فعلته هولندة، ولكن على نطاق أكبر. كانت السفن تخرج من هذا الجزء من الصين ميممة شطر مانيلا لتأخذ الفضة التي كانت تحملها إلى هناك الغليونات القادمة من أكابولكو ؛ ومن هذا الجزء من الصين انساب من قديم الزمان تيار من البشر والبضائع، من الحرفيين والتجار الكبار لا مثيل لهم قغمر الجزر المحيطية كلها. ثم ازدهرت كانتون فيما بعد ازدهاراً واسعاً بعيد المدى، بما مارسه الأوروبيون بحماس عنيد من تجارة الصين، وبث هذه التجارة النشاط في الاقتصاد الصيني قاطبة وبخاصة في طبقته العالية حيث أرباب المهارة من المصرفيين ورجال المال والمقرضين. وانظر إلى مجموعة تجار الكوهونج Co-Hong في كانتون التي وكلت إليها حكومة بكين مهمة التصدي للأوروبيين، وتكونت هذه المجموعة في عام ١٧٢٠ وظلت قائمة حتى عام ١٧٢١، وكانت بمثابة شركة مضادة لشركة الهند الشرقية ، وكانت أداة حققت ثروات صيينية هائلة.

ولو تناولنا بالحديث مدناً تجارية أخرى فائقة الجهد في هذه الأصقاع لكررنا الكلام نفسه، مثل ملقا قبل قبل عام ١٥١٠ وهو عام الاحتلال البرتغالي ؛ أو مدينة أشم في جزيرة سومطرة حول عام ١٦٠٠ (٤٠٢) ؛ أو بانتام - التي كانت تضارع البندقية أو بروجة في هذه البقاع الاستوائية قبل أن تمتد يد الهولنديين المخربة إليها في عام ١٦٨٣ ؛ أو المدن الكثيرة

في الهند وفي عالم الإسلام، وكانت مدن تجارة عريقة. إن الأمثلة هنا من الكثرة بحيث نحتار في الاختيار.

ولو اخترنا مثلاً سورات على خليج كامبي، حيث أقام الإنجليز في عام ١٦٠٩ وكالة تجارية، وأقام الهولنديون مثله في عام ١٦١٦، وتأخر الفرنسيون حتى عام ١٦٦٥ في إنشاء وكالة لهم، ولكنها كانت بديعة [٤٠٤]. فإذا نظرنا إلى سورات حول عام ١٦٦٥ وجدناها تنعم بازدهار هائل. وكانت السفن الضخمة ترسو في ميناء سوالي المتقدم على مصب نهير تابتا، وهو نهير ساحلي يمتد حتى يصل إلى سورات، ولكنه لا يحتمل إلا مرور السفن الخفيفة. وكانت هناك في سوالي أكواخ مغطاة بالخيزران ينزل فيها أفراد أطقم السفن من الإوروبيين وغير الأوروبيين. ولم تكن السفن الكبيرة تطيل البقاء في هذه المياه لأن العواصف كانت كثيرة وخطيرة ؛ فلم يكن من الخير تمضية الشتاء هنا. كانت السفن ترحل، وكان التجار يذهبون إلى سورات حيث الوكالات التجارية.

ويحدثنا أحد الفرنسيين [٤٠٥] أن سورات كانت في عام ١٦٧٢ تحاكي ليون عظمة، ويدفعه الكرم إلى تقدير عدد سكانها بمليون نسمة، وهو تقدير لا يمكن أن نتلقاه إلا بالشك. ويحدثنا بأن المنطقة يهيمن عليها المصرفيون والتجار والقومسيونجية من طائفة البانيان الهندية، وكل واحد منهم يمتدح نفسه بحق ويشيد بأمانته ومهارنته وثرائه. « وعددت من بينهم نحو ثلاثين كانت ثرواتهم تبلغ مائتي ألف إيكو، وثلث هؤلاء هذا العدد كانوا يتمتعون بثروة تبلغ مليونين أوثلاثة ملايين.» أما الرقم القياسي من الثراء فكان ينعم به ملتزم الضرائب الذي بلغت ثروته ثلاثين مليوناً، ومثله تاجر « كان يسلف التجار العرب والأوروبيين بالفائدة » وكانت ثروته ٢٥ مليوناً. كانت سورات محطة من المحطات الكبرى في المحيط الهندي بين البحر الأحمر وفارس والجزر المخيطية. كانت باب الدخول والخروج من وإلى إمبراطورية المغول، وملتقى الهنود جميعاً، والمكان المفضل لتلاقي المطقيمن والمقرضين الذين تستهويهم المغامرات الكبيرة. وكانت الكمبيالات تنهمر عليها ؛ ومن يذهب إلى هناك ليشحن بضاعة يعرف يقيناً أنه سيجد المال، وهذا ما يؤكده تافرنييه عن خبرة [٤٠٦]. وكانت سورات هدف الهولنديين الساعين إلى الحصول على الروبيات التي يحتاجون إليها في تجارة البنغال [٤٠٧]. ومن علامات التجارة الواسعة ما اتسمت به سورات من عالمية الاختلاط بين الطوائف العرقية والدينية. إلى جانب البانيان الذين كانوا يحتلون المكان الأول كوسطاء، وإلى جانب الأعداد الكبيرة من الحرفيين « الكفار » في المدينة وحولها، كانت هناك أعداد مماثلة تقريباً من الهندوس، وجماعة من المسلمين المشتغلين بالتجارة كان نشاطها التجاري يمتد من البحر الأحمر إلى سومطرة وبقية أجزاء الجزر المحيطية، وجالية نشيطة من الأرمن. ويقول أحد الرحالة كانت هناك كل الأمم إلا اليابانيين والصينيين. أما جوتييه

شوتن Gautier Schouten (٤٠٨) فيقول إن كل الرحالة العالميين و« التجار من كل أمم الهند » كانت هناك، و«إن التجارة التي تتصل أسبابها هناك تجارة رائعة.»

ومن البديهي أن الثراء في سورات كان يتبذب صعوداً وهبوطاً. ويحدثنا رجل إنجليزي هو هنري جروز، في عام ١٧٥٨، غداة احتلال الانجليز للبنغال، عن انبهاره وإعجابه بما شاهد في سورات. وهو في معرض الحديث يشكك فيما دفعت إليه المبالغة بالبعض إلى القول بأن « التاجر الكبير عبد الغفور [...] يمارس وحده تجارة ضخمة تعدل تجارة الشركة الإنجليزية »، ولكنه يذكر أن هذا التاجر يرسل إلى البحر « كل سنة عشرين سفينة تجارية تتراوح حمولة الواحدة بين ٣٠٠ و٨٠٠ طن، عليها شحنات من البضائع لا تقل ما تحمله السفينة عما قيمته عشرون ألف من الجنيهات الاسترلينية، وربما بلغت خمسة وعشرين ألف ». وهو يشعر بشيء من الذهول أمام هؤلاء السماسرة البانيان الذين لاشك في أمانتهم «الذين يقومون في نصف ساعة [...] بقليل من الكلام بعقد صفقات تبلغ قيمتها ثلاثين ألف جنيه استرليني » ويذكر أن دكاكينهم هينة المظهر، « ولكن ليست هناك سلعة لا تجدها فيها » و«قد اعتاد التجار أن يضعوا بضائعهم في مخازن أخرى ؛ ولا يضعون في دكاكينهم إلا ما يحتاجون إليه في البيع من عينات ». ويحدثنا هذا الإنجليزي أنه وجد من بين الأقمشة الهندية، وبخاصة تلك التي نقشت برسوم من الزهور والورود، وما تلونت أرضيته بلون أحمر ما لا يتفق مع ذوقه على الإطلق ؛ أما الشال الكشمير، فيحدثك عنه قائلاً، خذه في يديك، وتحسسه فستذهل من « نعومة خامته [...] ومن رقة نسجه حتى إنك لتستطع أن تسلك الشال في خاتم إصبعك (٤٠٩) ».

ويمكننا أن نتخيل على سواحل الهند والجزر المحيطية عشرات من المدن تجيش فيها حياة نشيطة مثل تلك التي عهدناها في سورات حيث الآلاف من التجار وأصحاب المشروعات وأرباب النقل والسماسرة والمصرفيين وأرباب الصناعة. فهل من المعقول ألا يكون هناك رأسماليون، وألا تكون هناك رأسمالية ؟ سنتردد أي تردد قبل أن نجيب بلا. فقد توفرت هناك كل العناصر المميزة لأوروبا في ذلك الوقت : رؤوس الأموال، البضائع، السماسرة، التجار، البنك، أدوات التجارة، حتى إننا لنجد بروليتاريا الحرفيين، والمشاغل التي تتخذ صبغة المصانع في مراكز النسيج الكبيرة مثل أحمدأباد، والشغل في البيت بتكليف من التجار وبإشراف وضمان السماسرة المتخصصين (ونجد وصفاً لآليات هذا العمل في عدد من المقالات التي تتحدث عن التجارة الإنجليزة في البنغال)، والتجارة الخارجية البعيدة. ولكن الحقيقة أن هذا النشاط التجاري الفائق لا تتصل حلقاته إلا في بعض النقاط فقط ولم يكن له وجود في بقاع شاسعة. هل كانت تلك الصورة تقابل صورة أوروبا في القرن الثالث عشر والقرن الرابع عشر ؟



تاجر من البانيان في كامبي، وزوجته، أكواريل من رسم أحد البرتغاليين عاش في القرنالسادس عشر في جوا والهند. (مكتبة كازانتنزي في روما)

حجج وتأملات

نورمان چاكوبس

قبل أن نتحدث عن التفسير الثاني الذي مهدنا الطريق إليه وهو التفسير السياسي الاجتماعي، نود أن نفتح قوسين لنسجل استطراد طويل ومفيد،، أوحى به إلينا كتاب نورمان چاكوبس Norman Jacobs الــذي ظهر في هونج كونج في عام ١٩٥٨ بعنوان The Origin of modern capitalism and Eastern Asia أي *أصل الرأسمالية الحديثة وشرق آسيا* .

ويبدو حديث نورمان چاكوبس للوهلة الأولى بسيطاً، فهو يرى أن اليابان *اليوم* هي الدولة الرأسمالية الوحيدة في الشرق الأقصى. وليس القول بأن الرأسمالية الصناعية هناك كانت مجرد تقليد للتصنيع الأوروبي تفسيراً كافياً. لأننا في هذه الحالة نسأل، إذا كانت الرأسمالية في اليابان مجرد تقليد، فلماذا عجزت دول الشرق الأقصى الأخرى عن مثل هذا هذا التقليد الذي يستنسخ نموذجاً متاحاً ؟ من المحتمل أن تكون بعض البنيات القديمة

مسئولة عن القدرة على استقبال الرأسمالية أو العجز عنه. ومعنى هذا أن التفكير يعتمد على الرجوع إلى ما قبل الرأسمالية، إلى الماضي لتفسيرالحاضر. ومن أجل بلوغ هذا الهدف يحسن أن نقارن بين اليابان القديمة وبين : ١) الصين، من الناحية الثقافية قريبة، ولكنها مختلفة أشد الاختلاف ؛ ٢) وأوروبا التي تبعد ثقافياً عن اليابان بعداً شديداً، ولكنها قد تسمح على الرغم من ذلك ببعض التشابه. وإذا كان المجتمع والنظام الاجتماعي والجهاز السياسي - لا الثقافة - هي المقومات التي تمثل الاختلاف بين اليابان وبين الصين، فإن ذلك سيؤدي إلى أن التشابه بين اليابان وبين أوروبا سيتخذ بعداً عظيم الدلالة. ربما أدت بنا المقارنة إلى حد الوصول إلى توضيحات جديدة إلى حد كبيرتنصب على الرأسمالية بصفة عامة، وأصولها الاجتماعية بالمعنى الواسع.

والحقيقة أن كتاب نورمان چاكوبس يعيبه أنه يفترض أن القارئ يعرف مقدماً السمات الأساسية للرأسمالية المبكرة الأوروبية ؛ فهو يركز على مقارنة دقيقة، خطوة خطوة، بين الصين وبين اليابان، راضياً بأن صورة الصين، من حيث هي صورة اللارأسمالية، تنطبق - مع الأخذ في الاعتبار التغييرات الضرورية - على الهند (وهو أمر لابد من المجادلة فيه يقيناً). ثم إنه لا يشير إلى عالم الإسلام، وهذا نقص لا يستهان به، ما في ذلك شك. أما أخطر ما يزعج الإنسان في هذاالاختزال إلى طرفين هو بلا شك سعي المؤلف إلى المبالغة في إظهار التناقضات بين الصين وبين اليابان، وينتهي بنا المؤلف إلى ازدواجية، فما يكون في ناحية أسود، يكون في الناحية المقابلة أبيض، مع تشديد عنيف على التضاد بين النور والظلام، وكأننا أمام لوحة من لوحات چورچ دي لاتور. ومن هنا تكون المخاطرة في الوقوع في التبسيطات التعسفية. ولكن المقارنة التي يجريها المؤلف من حقها علينا أن نقر بأنها على الرغم من نقدنا هذا تغري بالمتابعة، وتفيد من البداية إلى النهاية.

ونورمان چاكوبس لا يتردد عن أن يضع في كفتي الميزان الماضي ***الكامل*** للصين والماضي ***الكامل*** لليابان. وهو شيء أوافق عليه، وحكمي على ذلك مغرض إلى حد كبير: فقد فعلت أنا نفس الشيء عندما تناولت أوروبا فقد رجعت إلى الماضي حتى منعطف القرن الحادي عشر، بل ربما قبل هذا المنعطف التاريخي الحاسم. ونلاحظ في كتاب نورمان چاكوبس أنه اتبع قاعدة مناظرة للقاعدة التي اتبعتها عندما رجعت إلى الوراء ملتمساً معلومات تدعم الدراسة، فهو يذكر قراراً اتخذه آل هان - في القرن الثالث قبل الميلاد - في شأن الملكية الخاصة، ويذكر مراسيم يابانية ترجع إلى القرن السابع تعفي من الضرائب الأراضي التي يتم التنازل عنها لبعض الفئات الاجتماعية - هي الأساس الأول الذي قام عليه الإقطاع الياباني، كما يذكر بعض التفصيلات ذات الدلالة التي ترجع إلى عصر أشيكاجا (١٣٦٨-١٥٧٣) والتي تؤكد اهتمام اليابان في المستقبل بالملاحة البحرية





صورة جميلة من نوع الصور المشطورة : الصبي الفارق، يوريتيمو Yoritomo (١١٤٧-١١٩٩) يقتل وهو في الثالثة عشرة من عمره اللصوص الذين هجموا عليه. من كتاب *تسوكيوجا نوجان ساي ماسانوبو : سير عظماء الرجال*.... Tsoukioga Nogin Sai Massanobou, Biographie des hommes célèbres... يرجع إلى عام ١٧٥٩، محفوظ في المكتبة القومية في باريس تحت رقم Est. DD 161)

وتعاظم نشاط قراصنتها في بحار الشرق الأقصى في نفس الوقت الذي كان فيه الاقتصاد يحقق ألوان من النجاح ويسعى إلى الحصول على حريته، أو على الأحرى على حرياته – وعلينا أن نفهم كلمة حريات على نحو شبيه بمعناها في أوروبا في العصر الوسيط – حيث كانت تعني الامتيازات أو المتاريس التي تصد الآخرين. وهكذا فإن نورمان ياكوبس يسعى في وضوح تارة، وضمنياً تارة أخرى، إلى وضع مقدمات الرأسمالية في إطار تطور طويل جداً استمر قروناً، ويترك لتتابع البراهين التاريخية مهمة حسم المشكلة المطروحة. وهذه الخطوة التي يخطوها تعتبر من جانب عالم اجتماع وضع ثقة نادرة في التاريخ.

إذن فهو يتتبع القرون مبيناً الأنشطة المختلفة *الوظيفية* للمجتمعات والاقتصادات والسياسات الحكومية والكيانات الدينية. وهو يتناول كل شيء : التبادل التجاري، المـلْكـية، السلطة السياسية، تقسيم العمل، شرانحية المجتمع، حرة المجتمع، القرابة، نظم التوريث، مكان الحياة الدينية – – وكانت المشكلة التي تستوقفه في كل حالة هي تمحيص هذه السمات الدائمة والتعرف على أيها أكثرشبهاً بالتراث الأوروبي، وبالتالي تلك التي تحمل –

من ناحية المبدأ - نواة مستقبل رأسمالي. والنتيجة : هذا الكتاب المبتكر المطوّل الذي سنلخصه على هوانا إلى حد ما، مضيفين إلى تلخيصنا ملحوظاتنا التي دونّاها في أثناء القراءةوتفسيراتنا.

من رأيه أن العقبة التي اعترضت الرأسمالية في الصين كانت الدولة، البيروقراطية المتماسكة - وأنا أضيف سمة أخرى وهي طول عمر هذه الدولة، ولقد تكسر هذا العمر الطويل على فترات طوال، ولكنه كان إذا تكسر التأم من جديد وعاد سيرته الأولى باتجاهات ترمي إلى المركزية وتتحرى الموعظة الأخلاقية القائمة على التعاليم الكونفوشيوسية التي كثيرا ما نوهت بها، واضعة بصفة عامة الثقافة والعقائدية والدين في خدمتها، بل واضعة الدولة نفسها، أي الماندارين في خدمة الصالح العام. كانت الدولة تستأثر لنفسها بالأعمال العامة، وإقامة سدود الأنهار، والطرق، والقنوات، والأمن، وإدارة المدن، والمعارك التي تنشب على الحدود في مواجهة التهديدات الخارجية. كل هذه الأمور كانت في يد الدولة. كذلك مجابهة القحط : ويعني هذا حماية الإنتاج الزراعية وتأمينه، والإنتاج الزراعي هو حجر الزاوية بالنسبة لكل اقتصاد.؛ وربما منحت الدولة مبالغ مالية مقدماً إلى الفلاحين والقزازين والمقاولين ؛ وكانت تملأ صوامع الغلال العامة بالحب مكونة احتياطيات أمنية؛ وكانت في مقابل ذلك التدخل العامل الشامل تجعل للدولة وحدها الحق في جباية الضرائب من الأفراد. وكانت أخلاقيات الكونفوشيوسية تعلّم أن الإمبراطور إذا تخلى عن الأخلق، تخللت السماء عنه، وفقد نفوذه وسلطانه. ولكن سلطة الإمبراطور كانت عادة كاملةً شاملةً، وكانت من الناحية النظرية محيطةً بكل الحقوق. ويرجع نظام الملكية الخاصة إلى أسرة هان، ولكن الحكومة ظلت على الرغم منه مالكة الأرض، وكانت الحكومة تجبر من تشاء من الفلاحين وملاك الأرض الكبار على ترك مكانهم وتدفع بهم إلى آخر الإمبراطورية، وكانت تبرر ذلك بالصالح العام وبمتطلبات الإعمار الزراعي. كذلك كانت الحكومة تحتفظ لنفسها، بصفتها مقاول هائل، بتشغيل الفلاحين بالسخرة بكل أنواعها. صحيح أن طبقة نبلائية من ملاك الأرض قد نصبت نفسها من فوق ظهور الفلاحين الذين كانت تفرض عليهم العمل قسراً، ولكن دون أن يكون لها في ذلك حق مشروع، ولم تكن هذه الطبقة النبلائية تمارس كيانها، إلا بقدر قبولها تكليف الدولة لها بتمثيلها في القري التي لا يكون فيها موظف حكومي ينهض بالإشراف المباشر، وأهم ما كانت تمثل فيه الدولة هو جباية الضرائب. وهكذا كانت هذه الطبقة النبلائية تعتمد في وجودها على رضاء الدولة عنها.

وينطبق هذا الوضع على كبار التجار وأرباب الصناعة الذين كانت الحكومة تلاحقهم بعيونها التي لا تكل ولا تمل من المراقبة، وتلزمهم بالنظام إذا خرجوا عنه، وتمسك بقيادهم، وتحد من نشاطهم. كانت الحكومة تراقب السفن في الموانيء عندما تصل وعندما تقوم،

يتولى ذلك الماندارين القائم بتنمية الموارد. ويذهب بعض المؤرخين إلى القول بأن الرحلات البحرية الضخمة التي شهدها مطلع القرن الخامس عشر كانت حيلة احتالت بها الدولة هادفة من ورائها إلى مراقبة أرباح التجارة الخارجية الخاصة. وهذا احتمال قائم، وإن لم يكن من الممكن الجزم به. وكانت الحكومة تراقب على النحو نفسه كل المدن، وكأنما كانت تنصب فيها الفخاخ، فتقسمها إلى أحياء، وإلى شوارع مختلفة، كانت تقفل متاريسها كل مساء. وفي إطار تلك الظروف لم يكن التجار والمرابون والصيرفيون وأرباب الصناعة - الذين كانت الدولة أحياناً تقدم إليهم الدعم حتى يتجهوا وجهة بعينها - في راحة. فقد كان للحكومة الحق، باسم الصالح العام، في أن تفرض على من تشاء الضرائب، وفي أن تنزل بمن تريد العقاب، وفي أن تشجب الغنى الفاحش الذي يحققه الأفراد فتعتبره من قبيل التفاوت المنافي للأخلاق ومن قبيل الظلم الحرام. والحكومة عندما تفعل هذا بالمتهم لا تدع له الحق في الشكوى : فقد كانت الأخلاق العامة هي التي تفصل. ولم يكن بمنأى عن هذه القواعد إلا الموظف الكبير، والماندارين، والفرد الذي يحميه هؤلاء المهيمنون، وإن لم تكن امتيازات هؤلاء مضمونة ضماناً بلا حدود. ولنأخذ حالة الوزير هيشين مثلاً، دون أن نبالغ في تحويلها من حالة فردية إلى حالة عامة ؛ كان هيشين الوزير المقرب إلى نفس الإمبراطور قيانلونج فلما مات الإمبراطور في عام ١٧٩٩، حكم الإمبراطور الجديد عليه بالإعدام، وصادر أملاكه. وكان هذا الوزير رجلاً جشعاً، شرهاً، شريراً، وكان يمتلك الكثير المفرط من التحف، مجموعة من تحف الفنانين العظام القدامى، وعدداً من بيوت الرهونات والتسليف، وكنزاً هائلاً من الذهب والجواهر - كان ثرياً ثراءً مفرطاً، وكان - وهذا هو الأهم - قد فقد منصبه.

وكانت الدولة تستأثر لنفسها بحقوق أخرى : منها حقها المطلق في سك نقود رديئة منها الكايكسات الثقيلة من سبيكة النحاس والرصاص) كثيراً ما كانت تزيف (وكانت تظل متداولة) وكانت تفقد قيمتها عندما تنتهي أو تُنهى مبررات سكها ؛ ومنها الحق المطلق أيضا في إصدار نقود ورقية لا يطمئن حاملوها إلى أنهم سيحصلون على قيمتها دائماً. وكان التجار، والمرابون الكثيرون، والصيرفيون الذين يدبرون أمور حياتهم الضيقة بقيامهم بجمع عوائد الدولة، يعيشون في خوف دائم من أن تطالبهم الدولة بدفع ضرائب إذا ما ظهرت عليهم علامات ثراء، أو إذا ما وشى بهم غريم حاقد يسعى إلى جعلهم يذوقون سلطة الدولة التي تدعي تحقيق المساواة.

في ظل هذا النظام لم يكن في مقدور أحد سوى الدولة وجهازها إحداث تراكم رأسمالي. وخلاصة القول إن الصين كانت تعيش في ظل نظام شمولي (ونستخدم الكلمة هنا مجردة من الصبغة القبيحة التي اصطبغت بها منذ حين) . ولسوف نعتمد على نموذج

الصين في الموضع المناسب لندلل على رأينا الذي نتمسك به في عناد والذي يقوم على التمييز الحاسم بين *الاقتصاد* وبين *الرأسمالية* . ونحن نرى على العكس مما يدعونا جاكوبس إليه من استنتاج مترتب على فكر مسبق : يتصور أنه إذا لم تكن هناك رأسمالية لم يكن هناك اقتصاد سوق، نرى أن الصين كان فيها اقتصاد سوق متين وصفناه في أكثر من موضع، له عناقيد من الأسواق المحلية، وزرافات من العمال الحرفيين والتجار الجوالين، وكثرة كثيرة من الدكاكين والملتقيات الحضرية . كانت قاعدة البناء عامرة إذن بالمبادلات التجارية النشيطة تغذيها وتنشطها حكومة ترى أن النشاط في المجالات الزراعية هو الأساس ؛ ثم قامت، من فوق هذه القاعدة، *الوصاية الشاملة الواسعة التي يتولاها* جهاز الدولة بما اتسم به من عداوة صريحة ضد كل فرد يثرى « بطريقة شاذة anormalement » وقد وصل الأمر بالدولة أن فرضت ضرائب باهظة على الأراضي الزراعية القريبة من المدن - وكانت في أوروبا مصدر دخل ومعاش هام لأهل المدن الذين كانوا يشترونها بأسعار مرتفعة ؛ وكانت الدولة في الصين تفرض عليها هذه الضرائب الباهظة لكي تحدث مساواة بينها وبين الإراضي الزراعية النائية، لأنها كانت ترى أن هذه الأراضي تنعم بقربها من أسواق المدن. لم تكن هناك رأسمالية، إلا أن تكون في داخل مجموعات بعينها توافق عليها الدولة، وتراقبها، وتضعها تحت رحمتها على نحو أو آخر، مثل تجار الملح في القرن الثالث عشر، أو جماعة الكوهونج في كانتون. وأقصى ما نستطيع الحديث عنه، وجود طبقة بورجوازية من نوع ما في زمن آل مينج، ووجود رأسمالية استعمارية من نوع ما ظلت قائمة إلى يومنا هذا، يمثلها الصينيون الذي هاجروا إلى الجزر المحيطية خاصة.

أما اليابان - فدون حاجة منا إلى المبالغة في دفع تفسيرات جكوبس إلى أبعد مما تحتمل - فإننا نجد أن زهر الحظ وقع في عصر أشيكاجا، الذي يمتد من عام ١٣٦٨ إلى عام ١٥٧٣، لصالح مستقبل رأسمالي، حيث برزت قوى اقتصادية واجتماعية مستقلة عن الدولة منها : الاتحادات الحرفية، والتجارة الخارجية البعيدة، والمدن الحرة، والتجار المتجمعون في جمعيات ليست مسئولة أمام أحد. بل لقد ظهرت العلامات الأولى لغياب سلطة الدولة غياباً نسبياً في وقت مبكر، عندما مكن نظام إقطاعي متين لنفسه. وليس هناك اتفاق على تاريخ بداية النظام الإقطاعي ؛ فمن يحدده بعام ١٢٧٠ يحدده بدقة مفرطة شيئاً لا يمكن فيه التحديد الدقيق إلا خطأ، فهو يهمل المراحل التمهيدية لنشأة النظام الإقطاعي، وما جرى من تكوين إقطاعيات خاصة كبيرة على حساب تفاتيش الخاصة الإمبراطورية ؛ ولم تصبح هذه الإقطاعيات الخاصة وراثية إلا في وقت متأخر. ولكنها كانت في البداية تجرد جيوشاً لتدافع عن استقلالها واستمرارها. وقد أدى هذا كله في الواقع، على المدى

القريب أو البعيد، إلى إنشاء أقاليم شبه مستقلة، قوية، تضم في داخلها مدنها، وتجارها وحرفها ومصالحها الخاصة.

أما الشيء الذي ربما كان هو الذي أنقذ الصين من قيام نظام إقطاعي إبان حكم آل مينج الذي استمر من عام ١٣٦٨ إلى عام ١٦٤٤ وعلى الرغم من كوارث الغزو المنغولي التي وقعت في الفترة من عام ١٦٤٤ إلى عام ١٦٨٠، فربما كان هو الكم البشري الهائل الذي كان يضمن إمكانية الاستمرارية، واحتمالات استعادة التوازن.

وأنا أميل بصفة عامة إلى افتراض نقطة ابتداء لنظام الاقطاع تتمثل في وضع أولي في نقطة الصفر وسكان قليلين، سواء كان هذا الوضع نتيجة لمصادفات أو أحداث أو كوارث أو حركات نزوح شديدة، أو كان نقطة انطلاق أولى في بلد جديد نسبياً في التاريخ. واليابان في تاريخها القديم كانت أرخبيلاً خالياً إلى ثلاثة أرباعه، يحدثنا ميشيل ڤيبه [٤١٠] «أن إبرز ما كان يميزها هو أنها في تطورها كانت متأخرة تأخراً واضحاً بالقياس إلى القارة» – القارة الأسيوية ، كوريا وخاصة الصين. كانت اليابان في تلك القرون البعيدة تشدها ومضات الحضارة الصينية، ولكنها كانت تفتقر إلى ما كانت تتمتع به الصين من الكثافة السكانية. وتوالت الحروب الشرسة المتلاحقة اللانهائية التي قامت بها مجموعات صغيرة وما كانت تتيح لها إلا بصعوبة شديدة أن تخضع العدو أو الأعداء، وأدت هذه الحروب إلى تثبيت تخلف مزمن ، وبقي الأرخبيل الياباني مقسماً إلى وحدات مستقلة لم يكن القسر يضمها معاً إلى ضماً مفتعلاً، فما تكاد فرصة تلوح في الأفق حتى تعود هذه الوحدات سيرتها الحرة المستقلة الأولى فتتفرق.. كانت المجتمعات اليابانية التي تكونت على هذا النحو تتسم بالفوضى والتباين والتقوقع بعضها حيال البعض الآخر. وكان هذا التفكك يحدث على الرغم من سلطة تينّو Tennô، الإمبراطور الذي لزم مقره في كيوتو، فقد كانت سلطته نظرية وكهنوتية أكثر منها سلطة دنيوية ؛ كذلك كانت الحال عندما انطلق الشوجون من العواصم المتتالية التي كانت تدوم لفترات متفاوتة محاولاً فرض سيطرته المشكوك فيها بالعنف، وكان الشوجون في قصر الإمبراطور مثل الياور في قصر ملوك الأسرة الميروڤينجية في فرنسا. وانتهى الأمر بالشوجون في النهاية إلى تأليف حكومة الباكوفو bakufu العسكرية التي اتسع نطاقها حتى شملت اليابان كلها على يد يدوشيي Iedoshyi، مؤسس أسرة توكوجاوا Tokugawa التي حكمت من عام ١٦٠١ إلى عام ١٨٦٨ حينما قامت ثورة مييجي Meiji.

ونبسّط فنقول إن اليابان كانت في حالة من الفوضى شبيهة بحالة االفوضى في أوروبا بالعصر الوسيط، وفي إطار هذه الفوضى خرج كل العناصر معاً إلى مسرح الأحداث في اليابان إبان قرون نشأتها البطيئة : الحكومة المركزية، الإقطاعيون، المدن، الفلاحون، العمال

الحرفيون، التجار. ومنح المجتمع الياباني نفسه حريات أو امتيازات - كما فعل المجتمع في أوروبا في العصر الوسيط، وكانت تلك الحريات أو الامتيازات ساتراً احتمى وراءه المجتمع ودافع عن نفسه وعن بقائه. ولكن لم يكن هناك شيء قضي فيه نهائياً، فقد كانت الحلول المنفردة مستحيلة. فهل كانت هناك سمة من سمات التعددية التي عرفتها المجتمعات الإقطاعية الأوروبية، تلك التعددية التي بثت الحركة والفعالية كما خلقت الصراعات والتناحرات ؟ أياً كان الأمر فإن حكم آل توكوجاوا قد سعى إلى تحقيق توازن، لنا أن نتصور أنه كان المطلوب إعادته المرة تلو الأخرى، كانت عناصر التوازن مجبرة على التكيف بعضها مع البعض الآخر، ولم يكن النظام نظاماً شمولياً على النمط الصيني. لم يكن النصر الذي حققه آل توكوجاوا والذي يسعى المؤرخون إلىالمبالغة في تعظيمه إلا نصف نصر - كان نصراً حقيقياً ولكنه كان ناقصاً، مثله في ذلك مثل النصر الذي حققته المَلَكيات في أوروبا.

كان هذا النصر نصراً حققه المشاة وحققته الأسلحة المستوردة من أوروبا، وبخاصة بنادق الأركبوزه، لأن المدافع اليابانية كانت تحدث فرقعة ولا تصيب هدفاً. وكان على الدايميو daimyô، آجلاً أو عاجلاً، أن يرضخوا وأن يرضوا بسلطة حكومة نشيطة، لها جيش متين، ولها طرقات كبيرة لها مراحل ومحطات منظمة تسهل الرقابة والتدخل الفعال. كان على الدايميو أن يقبلوا بالذهاب مرة كل سنتين إلى عاصمة الشوجون العجيبة الجديدة إيدو - فيما بعد طوكيو - وأن يبقوا فيها سنة كاملة فيما يشبه الإقامة تحت المراقبة، وكان يسمون هذا الإلزام سانكين sankin. فإذا عادوا بعد ذلك إلى ضياعهم كان عليهم أن يتركوا وراءهم في دورهم زوجاتهم وأولادهم كرهائن. بل لقد كان واحد من أقارب التينــو يقيم في إيدو بصفة رهينة. ويمكننا على سبيل المقارنة أن نذكر الاستعباد المغلف بغلاف من ذهب الذي تعرض له النبلاء الفرنسيون في اللوفر وفي فرساي والذي لا يقاس بنظام السانكين، بل إنه يعتبر حرية فائقة بالقياس إليه. والصورة التي نخرج بها هي أن ميزان القوى كان لصالح الشوجون، وإن لم يحل هذا دون استمرار التوتر والعنف ملء السمع والبصر. ونذكر تدليلاً على ذلك ما فعله الشوجون يميتسمو Iemitsu عندما خلف أباه في عام ١٦٣٢، وكان شاباً في ميعة الصبا، وظن أن عليه أن يقوم بعملية مسرحية ليقنع الجميع بأنه يملك ناصية السلطة المهيمنة، فدعا الدايميو، فحضروا إلى القصر كالمعتاد، وانتظروا في الغرفة الأخيرة وحدهم ؛ وتركهم ينتظرون ؛ واشتد بهم البرد ؛ ولم يقدم إليهم أحد شيئاً يأكلونه ؛ ولزموا الصمت، وظلوا على هذه الحال حتى خيم الليل عليهم واشتدت الظلمة. وهنا انفرجت الأستار وطلع عليهم الشوجون في ضوء المشاعل. وتحدث اليهم حديث السيد إلى المسود: «لقد عزمت على أن أعامل الدايميو جميعاً، حتى كبراءهم، معاملتي لرعيتي. فإذا كان بينكم

من لا يرضيه هذا الخضوع، فلينصرف، وليذهب إلى ضيعته، وليستعد للحرب ؛ فسيحسم السلاح بيننا»[٤١١] وهذا الشوجون هو الذي سيقيم نظام الساكين في عام ١٦٣٥، ثم سيغلق اليابان بعد ذلك في وجه التجارة الخارجية، باستثناء بعض السفن الهولندية وبعض الجونكات الصينية. وكانت تلك وسيلته لإحكام القبضة على التجار، كما أحكم قبضته على النبلاء.

هكذا قهر السادة أصحاب الأرض، ولكن ضياعهم ظلت باقية في حوزتهم لم يمسها. صحيح أن الشوجون قام بعمليات مصادرة شملت بعض الضياع، ولكنه قام كذلك بتوزيع عدد من الضياع. وظلت الأسر الإقطاعية باقية إلى يومنا هذا - ويعتبر طول بقائها شاهداً على طول البقاء بصفة عامة. وكانت كل الظروف تشجع طول بقاء الأسر، وبخاصة نظام التوريث الذي يميز الإبن البكر، بينما كان نظام التوريث في الصين يقوم على تقسيم ميراث الأبوين على الأبناء الذكور. وفي ظل هذه الأسر الغنية القوية - التي اجتاز عدد منها بنجاح برزخ الرأسمالية الصناعية - بقيت زمناً طويلاً أسر من صغار النبلاء، الساموراي، الذين سيلعبون هم أيضاً دورهم في الثورة الصناعية بعب ثورة ميجي.

أما الشيء الذي نراه أكبر أهمية فهو ظهور الأسواق الحرة والمدن الحرة، حقيقة أنها ظهرت متأخرة، لكنها سرعان ما نشطت نشاطاً كبيراً، وكانت أولى هذه المدن النشيطة هي مدينة ساكاي بمرفئها في عام ١٥٧٣. كذلك مدت اتحادات الحرف القوية شبكاتها واحتكاراتها من مدينة لأخرى ؛ أما روابط التجار التي اتخذت صورة الاتحادات الحرفية منذ نهاية القرن السابع عشر والتي اعترف بها رسمياً في عام ١٧٢١ فقد أصبحت هنا وهناك شبيهة بالشركات التجارية ذوات الامتيازات من النوع الذي عرف في أوروبا. ثم هناك سمة قوية نشير إليها أخيراً وهي : أُسَرُ التجار التي بدأت تمكن لنفسها، على الرغم من المصائب والمحن، وطال بقاؤها وتجاوز الحدود التي تصورها هنري بيرين، بل منها ما بقي على مدى قرون، نذكر منها آل كونوئيك وآل سوميتونو وآل ميتسوي. وكان مؤسس آل ميتسوي - ومازال خلفاؤهم موجودين إلى اليوم - بين أصحاب النفوذ الفائق» قد أنشأ معملاً لصناعة خمر الساكي في عام ١٦٢٠ في إقليم إيسي» أما ابنه فأصبح في عام ١٦٩٠ في إيدو - طوكيو - «المستشار المالي للشوجون وللبيت الإمبراطوري في وقت واحد»[٤١٢].

هكذا كان هناك تجار يستغلون الدايميو وحكومة الباكافو بل والتينو نفسه ؛ وكانوا تجاراً أذكياء مَهَرَة سرعان ما عرفوا كيف يفيدون من المناورة بالنقود، وعرفوا النقود من حيث هي عامل مضاعفة وأداة لا مفر منها للتراكم الرأسمالي الحديث. فلما خطر ببال الحكومة أن تناور بالنقود لمصلحتها، بأن خفضت قيمتها في أواخر القرن السابع عشر،



واجهت معارضة كبيرة عنيفة مما دعاها إلى التراجع بعد عدة سنوات. وكان التجار على كل حال يعرفون متى يبتعدون عن الخطر، تاركين بقية قطاعات الشعب تتحمل المغبة.

ولم يكن المجتمع يحابي التجار في كل وقت وفي كل أمر، بل على العكس نجد المجتمع لا يعطي التجار مركزاً اجتماعياً مرموقاً. وإليك الاقتصادي الياباني الأول كومازاوا بانزان Kumazawa Banzan - ولد عام ١٦١٩ وتوفي عام ١٦٩١ (٤١٣) - لم يكن يحب التجار على الإطلاق، وكان يشيد بالمجتمع الصيني الذي لا يفسح للتجار مكاناً علياً، بل كان المجتمع الصيني يمثل بالنسبة إليه المثل الأعلى الذي يمتدحه دون مواربة. كانت هناك رأسمالية يابانية أولى لا شك في أصالتها وتوطنها، كانت تنمو من داخلها على تراب اليابان. كان التجار يشترون الأرز من الدايميو أو من خُدَّامهم، وكانوا يمسكون على هذا النحو بزمام الاقتصاد الياباني، وكان هذا المجال حاسماً فقد كان الأرز فيما مضى يلعب دور النقود، وتحول الأرز عن طريق مشتروات التجار إلى نقود حقاً وصدقاً. وكان **سعر** الأرز رهناً بالمحصول، ولكنه كان أيضاً رهناً بالتجار الذين يحكمون قبضتهم على فائض



سوق يابانية في القرن الثامن عشر. من رسم شونشو Shunsho الذي كان من فناني هوكوساي Hokusai

الإنتاج الأساسي. كذلك كان التجار هم السادة أصحاب الهيمنة على المحور الحاسم الممتد بين أوزاكا وبين إيدو، أي بين مركز الإنتاج وبين مركز الاستهلاك ، وكانت إيدو عاصمة متطفلة هائلة يربو عدد سكانها على المليون نسمة. كما كان التجار هم الوسطاء بين قطبين، قطب الفضة (أوزاكا) وقطب الذهب (إيدو) وكانوا يبادلون المعدنين أحدهما بالآخر، ويسيطرون من أعلى على تداول النحاس الذي شمله نظام تقرر في عام ١٦٣٦، وكان النحاس هو نقود الفقراء في الدور الأرضي للمبادلات. زد على الفضة والذهب والنحاس وسيلة رابعة أمسك بهاالتجار وهي الكمبيالات والشيكات والبنكنوت، وأوراق تصلح لبورصة حقيقية. ثم ظهرت مصانع يدوية تفتقت عنها الأنشطة الحرفية التقليدية الهائلة. وهكذا كانت كل التيارات تتجه نحو رأسمالية أولى لم تخرج لا ثمرة تقليد للخارج، ولا من عباءة دينية أياً كانت، وكان دور التجار يتمثل غالباً في القضاء على المنافسة التي كانت عنيفة في البداية، وكانت تنهض بها الأديرة البوذية وكان الشوجون هو الذي سعى إلى هدمها.

ومجمل القول إن كل هذه التطورات جاءت في المقام الأول وليدة انطلاقة شملت اقتصاد السوق، وكان اقتصاد السوق هذا اقتصاداً قديماً نشيطاً مثمراً : الأسواق العادية، الأسواق الموسمية، الملاحة، المبادلات – على الأقل تصريف السمك في المناطق الداخلية البعيدة عن الساحل. وانطلاقة التجارة الخارجية البعيدة التي تطورت هي الأخرى منذ وقت مبكر وبخاصة في اتجاه الصين، وكانت تحقق أرباحاً خرافية وصلت إلى ١١٠٠ في المائة حققتها الرحلات التجارية الأولى في القرن الخامس عشر [٤١٤]. وكان التجار يغدقون على الشوجون من أموالهم في سخاء حول عام ١٥٧٠ عندما راودهم الأمل في غزو الفيليبين. ولكن حظهم سيخيم عليه السوء وستفتقر اليابان إلى هذا المكون الضروري والحاسم للبنية العلوية الرأسمالية ألا وهي التجارة الخارجية، فعندما أغلقت اليابان على نفسها في عام ١٦٣٨ ضاقت التجارة الخارجية ضيقاً شديداً، إن لم يكن الشوجون قد منعها كليةً. ويذهب بعض المؤرخين إلى القول بأن التهريب خفف من نتائج هذا الإجراء، وكان المهربون ينطلقون من جزيرة كيوشو في الجنوب، ومن جزيرة صغيرة مهجورة سميت جزيرة الصمت كانت على الطريق إلى كوريا. وما أظن إلا أن هؤلاء المؤرخين قد بالغوا، حتى إذا كانت بين أيدينا أدلة تشهد على تهريب نشيط قام به تجار ناجازاكي وغيرهم، أو قام به هذا السيد من أسرة شيماتسو العتيدة، هو السيد سيتسوما الذي اتصلت بينه وبين مراسليه في الصين لينظم صفقات التهريب السرية التي كان يقوم بها [٤١٥]. ولا جدال في أن إجراءات الحظر والتقييد والمضايقات التي فرضت من عام ١٦٣٨ إلى عام ١٨٦٨ أي لأكثر من قرنين من الزمان قد عطلت ازدهاراً اقتصادياً متوقعاً. ولكن اليابان استعوضت التأخر الذي حاق بها بسرعة كبيرة، وإنما تمكنت من تحقيق ذلك لأسباب متعددة، من بينها ما يتصل بالحركات الاقتصادية، ولكن أهم الأسباب هو أن اليابان انطلقت في نهضتها الصناعية الأخيرة – التي قلدت فيها الغرب – من رأسمالية تجارية قديمة عرفت كيف تبنيها، وحدها، في صبر وتؤدة . « كان القمح قد نبت تحت الثلوج » منذ وقت طويل، عبارة تصويرية استعارية أنقلها عن كتاب قديم ظهر في عام ١٩٣٠ هو كتاب تاكيكوشي [٤١٦]، وهو كتاب تغنّى فيه مؤلفه بكلمات مبهورة مذهولة بالتشابه الاقتصادي والاجتماعي بين اليابان وبين أوروبا، حيث تطور كل منهما من جانبه متبعاً عمليات متشابهة، وإن اختلفت النتائج التي نتجت عن هذه العمليات في كل جانب.

السياسة،

وأكثر منها : المجتمع

لنقفل هذه القوسين بعد الاستطراد الطويل، ولنعد إلى تناول المشكلة في مجموعها،

والمسألة معروفة، كثر الحديث عنها، ولكنها مثيرة لا تزال، وإذا نحن عبرنا عنها بعبارة ماركسية قلنا : إن الإقطاع مهد الطريق للرأسمالية - ونحن نعرف أن ماركس لم يول هذا الانتقال من الإقطاع إلى الرأسمالية الكثير من اهتمامه فيما قام به من تحليل. أما چاكوبس فلم يزد عن أن مسّها، من ناحية لينفي أن الإقطاع هو المرحلة التمهيدية التي تسبق الرأسمالية بالضرورة، ومن ناحية ثانية ليقترح « أن... العناصر التي سيكون عليها - من الناحية التاريخية - أن تنشيء الرأسمالية » وجدت في « بعض القيم الخاصة بالحقوق والامتيازات القائمة من زمن الإقطاع، والتي كانت ترمي إلى *أهداف أخرى* » مناخاً ملائماً « لتبني موقفها » كما تُبنى المؤسسات. هذه هي رؤيته. أما أنا فلي رؤيتي التي أعرضها فيما يلي. ***باستثناء المدن التي تطورت مبكراً على نحو مستقل ذاتياً*** - مثل البندقية أو جنوة أو أوجسبورج - حيث احتلت طبقة أعيان، أصلها من التجار، الطابق الأعلى من المجتمع - نجد أن الأسر التجارية المرموقة، في أوروبا وفي اليابان، لا تحتل - عندما تدفعها حداثة الاقتصاد وحداثة الدولة إلى الأمام - إلا الصف الثاني، فهي تصطدم بحدود، مثل النبات الذي يصطدم بجدار ؛ فإذا قاوم الجدار نمت الفروع والجذور وامتدت بطول الجدار، هذا هو ما جرى على البورجوازية ؛ فإذا ما انتصرت وتجاوزت الحدود، تغير وضع الأسرة المنتصرة، وصعدت إلى الصف الأعلى، ولقد ذكرتُ في كتاب آخر أن البورجوازية في هذه الحالة ترتكب خيانة حيال أصلها، ولعلي كنت متعسفاً، فالحقيقة أن الأسرة لا تخون دائماً خيانة كاملة، وإنما هي تحور نفسها في مواجهة العائق.

هذه الأسر المستمرة جيلاً بعد جيل، المصطدمة بالعوائق، والتي تتقدم نحو النور، نحو عتبة النجاح الاجتماعي، نراها - طالما ظلت العوائق - تأخذ نفسها بالتقتير والحساب والحرص وتتمسك بفضائل التراكم الرأسمالي. شيء آخر : لما كانت طبقة النبلاء من فوقها تبسط يدها كل البسط، وتبذر، وتتظاهر وتتبهرج، فهي في وضع اقتصادي مترد، وهي تتصرف فيما لديها نازلة عنه شيئاً فشيئاً، وكلما تركت شيئاً تقدمت الطبقة المجاورة لها وأخذته. ويمكننا أن نعرج على مثل سريع مقنع هو النشاط أوعلى الأحرى السياسة الربوية التي مارستها أسرة آل سيجييه Séguier الفرنسية. لم ينحصر ما قام به البورجوازيون ونبلاء المناصب من أجل جمع الثروات والتقدم إبان القرن السادس عشر في شراء المناصب، والأراضي والعقارات أو في المرتبات التي حصلت عليها من الملك أو المهور التي جمعت مبالغها بانتظام وتدبير أو الأعمال الإدارية التي قام بها رب الأسرة - وإنما كانت هناك علاوة على ذلك سلسلة كاملة الحلقات من الخدمات التي قدموها إلى الكبراء في عالمنا، منها خدمات ربوية، ومنها خدمات أخرى، ولكن الخدمات الربوية كانت هي الغالبة. كان الرئيس پيير سيجييه - ولد عام ١٥٠٤ وتوفي في عام ١٥٨٠ - يتلقى الودائع، ويقدم سُلفاً، ويتولى

تحصيل الصكوك، يعطي قروضاً على رهون ويتلقى فوائد وعقد صفقات مربحة مع ماري دالبريه، دوقة نيفير، وعندما حانت ساعة تسوية الحسابات باعت الدوقة إلى سيجييه « ضيعة سوريل قرب درو Dreux في مقابل ٩٠٠٠ إيكو، ولكنها لم تتلق نقداً سوى ٣٦٠٠ إيكو، فقد سددت بالباقي ما عليها من ديون له »[٤١٧]. وما هذه إلا صفقة واحدة من عشر صفقات. كذلك كانت لسيجييه علاقات إقراض ربوية مع آل مونمورنسي الذين تصدوا له في صلابة، وعلاقات مع عدة أفراد من عائلة سيي، وتحدث الناس في أعقاب هذه المعاملات عن حصول بيير سيجييه على « غابة فوق الهضبة » قرب ميلان، وعزبة في إيكوري قرب أونو Auneau، وغير هذه وتلك[٤١٨]. عمليات تقوم على التطفل والاستغلال والنهم. أما الصعود إلى الطبقة الأعلى في المجتمع فكان شبيهاً بالثمرة التي تنضج ببطء، ثمرة تتكون من امتلاك الأراضي، ومن الهيمنة التقليدية، ثمرة أصبحت لقمة مستحبة مأمولة يأكلها على الرغم مما يحف بها من مخاطر، فقد كانت منافعها كثيرة. ونرى العملية نفسها في اليابان، حيث يفيد التاجر في أوزاكا من المصائب التي تصيب الدايميو ويفيد من شغفهم بالتبذير. ويمكننا أن نصف هذه العملية مستخدمين عبارات كارل ماركس، فنقول إنه كانت هناك مركزية تتيح إلحاق الضرر بطبقة، لصالح طبقة أخرى. وهكذا تتحول الطبقة المهيمنة يوماً ما إلى لقمة يلتهمها الخلفاء، كما جرى على طبقة النبلاء الأوبياتريد في أثينا، وعلى أمثالهم الذين التهمتهم المدن البولايس poleis . أما إذا كانت الطبقة المهيمنة تمتلك من القوة ما يمكنها من الدفاع عن نفسها، ومن التصدي، فإن صعود الآخرين إلى الثروة والقوة سيكون صعباً، أو ربما وصلت الصعوبة أحياناً إلى درجة الاستحالة. وهذه أمور حدثت في أوروبا. ولكن الحراك الاجتماعي لا يكفي على أية حال. فإذا كانت طبقة ما في المجتمع لتتحول إلى طبقة تلتهمها طبقة أخرى، وإذا كان هذا التحول ليتم على نحو فعال، أي على نحو طويل الأجل، على نحو مستمر، فلابد أن تكون لكل طبقة من الطبقتين القدرة على تجميع أو تركيم الأموال ونقل الأموال المجمعة أو المركمة من جيل إلى جيل يزيد فيها كما يزيد حجم كرة الثلج.

في الصين كان المجتمع البيروقراطي يغطي المجتمع الصيني بشريحة علوية واحدة لبيس من المكن من الناحية العملية تمزيقها، بل كانت إذا أصابها تمزق تلتئم على نحو يوشك أن يكون تلقائياً. فلم يكن في مقدور أي مجموعة، أو أي طبقة أن تقترب من المكانة الهائلة التي نعم بها الماندرين المثقفين. ولم يكن الماندرين، الذين مثلوا النظام والأخلاق العامة، جميعاً فضلاء بلا نقائص، فكان كثير من الماندرين - وبخاصة في الموانيء - يودعون أموالاً لدى التجار الذين كانوا يحرصون على شراء مودتهم. ونجد في حديث بعض الرحالة الأوروبيين ما يظهرنا على أن الماندرين المحليين كانوا يمارسون الفساد المألوف، ويحققون لأنفسهم

الثراء دون إحساس بوخز ضمير. ولكن ما فائدة ثروة تجتمع في يد رجل واحد فرد ؟ مثل هذه الثروة تجتمع لرجل نشط طوال حياته، ومارس وظيفة، أو تحققت نتيجة دراسات، في إطار منافسة مفتوحة يغلب عليها الطابع الديموقراطي. (٤١٩) وكانت مكانة الماندرين كثيراً ما تجذب أسر التجار الموسرين ليدفعوا بأبنائهم إلى تلك مناصب الماندارين المرموقة، وكان دفع هذه الأسر لأبنائهم إلى هذا السبيل نمط الخيانة الذي ترتكبه هذه الأسر حيال كيانها الأصلي. ثم إن ابن الماندرين لا يصبح بالضرورة ماندريناً. فمن الممكن أن ينقطع حبل هذا الصعود الاجتماعي فجأة فينتهي أمره بالنسبة للأسرة التي كان من الممكن أن تركِّم ثروة وتثبيت أركان نفوذ وهيمنة. ونحن نلاحظ أن ثروة الماندرين لم تكن تسلك سبيلاً مستمراً لا تتقطع أسبابه على تتابع الأجيال.، وكذلك كانت الحال بالنسبة إلى نفوذهم وهيمنتهم.

أما في بلدان عالم الإسلام فإن الوضع يختلف من أساسه، ولكن العجيب أن نرى أن النتائج كانت هناك هي هي. فعلى خلاف ما رأينا في الصين كانت الطبقة العليا لا تغير نفسها، بل كانت دائماً عُرضة للتغيير. نجد المثل النموذجي في استانبول حيث كان السلطان العثماني يغير الطبقة العليا كما يغير الإنسان قميصه. ولنا أن نذكر كيف كون الإنكشارية من أبناء المسيحيين. ولم يكن الإقطاع العثماني الذي كثر الحديث عنه إلا إقطاع منتفعين ؛ كانت الثمار timars والسباهية sipahinik تُقطَــع كدخل مدى الحياة، ولكنها ملكيتها لم تكن تنقل. وظل الوضع على هذه الحال حتى نهاية القرن السادس عشر هنالك ارتسمت خطوط إقطاع عثماني حقيقي في صورة رأسمالية تستهدف إصلاح الأراضي وإدخال زراعات جديدة (٤٢٠). وتكونت أرستقراطية مالكة للضياع في شبه جزيرة البلقان خاصة، نجحت في التمسك بأراضيها وضياعها تحت سيطرة الأسرة لأجل طويل. ويرى المؤرخ نيقولاي تودوروف (٤٢١) أن الصراع الذي قامت به الطبقة الحاكمة التي كانت تشغل آنذاك كل المناصب الإدارية العالية في الدولة من أجل الحصول على إيراد عقاري انتهى بانتصار كامل. ولكنني أشك في أن يكون هذا الانتصار كاملاً. وعلينا أن ننعم النظر فيما حدث. الشيء المؤكد هو أن هذا التغير الاجتماعي كان سببَ ونتيجةَ تغيُّر تاريخي واسع يتمثل في : تحلل الدولة القديمة العسكرية المحاربة الغازية، كانت الدولة العثمانية قد أصبحت «رجلاً مريضاً ». وكانت القاعدة في تلك البلاد أن المجتمع تمسكه عادة دوله تحكم قبضتها عليه، وترجُّه وتقلبه أحياناً، وتفصله نهائياً عن الأرض التي تطعمه. نجد هذه الصورة في فارس حيث كان السادة الملقبون بالخان سادة الأرض التي يقطعونها مدى الحياة فقط، وهكذا كانت الحال في الهند إبان ازدهارها في عصر خان المغول الأعظم.

لنا أن ننظر إلى دلهي فلا نجد فيها « أسراً كبيرة » تستمر جيلاً بعد جيل. وهذا هو فرانسوا برنييه François Bernier وهو دكتور تخرج في كلية طب مونبيلييه في زمان كولبير،

وجد نفسه غريباً وسط المجتمع العسكري المحيط بخان المغول الأعظم، ووصف ما أشعره بالحيرة وصفاً رائعاً. لم يكن الأمراء والراجات في الحقيقة إلا مرتزقة، سادة مدى حياتهم، والخان الأعظم يعينهم ويلقبهم ولكن أولادهم لا يخلفونهم. وهذا شيء لا يداخله الشك من بين يديه أو من خلفه : فقد كان بحاجة إلى جيش كبير وكان يدفع أجرهم في صورة ريع أرض، أو ما كانوا يسمونه السباهية في تركيا، وهو إقطاعيه يقدمها العاهل - الذي يمتلك قانوناً كل الأرض - للرجل فإذا مات استردها وهكذا فلا يمكن أن تكون هناك طبقة نبلاء تمد جذورها في أرض تؤخذ منها. ويشرح بيرنييه الوضع في الهند : « كل أرض المملكة ملك يمينه [الخان الأعظم] ولذلك فليست هناك دوقيات أو ماركيزيات وليست هناك أسرة غنية بما تملك من أرض تعيش من مواردها ومواريثها.» ومعنى هذا أن الناس كانت تعيش في عملية مستمرة من عقد صفقات جديدة، وفي عملية إعادة توزيع كروت اللعبة بصفة متوالية وأوتوماتيكية. ولهذا فإن هؤلاء المحاربين لم يكن لهم اسم عائلة من نوع هذه الأسماء التي نعرفها في الغرب. « إنما هم يحملون اسماء جديرة بالمحاربين : قاذف الرعود، رامي الصواعق، كاسر الصفوف، السيد المخلص، الكامل، العلامة الخ ذلك.» (٤٢٢) ليست هناك هذه الأسماء اللذيذة المعروفة في الغرب المنسوبة إلى مسميات جغرافية،أسماء قرى، أسماء أماكن. ولم يكن يتربع على قمة الهيكل الهرمي إلا محاسيب العاهل، والمغامرون، والعابرون، والأجانب، «وأناس جاءوا من العدم»، بل من العبيد المحررين. هذه القمة التي تربعت فوق الهيكل الهرمي للمجتمع كانت مؤقتة، طيارية، تحطمت عندما جاء الغزو الإنجليزي، ومن الطبيعي أنها تحطمت، لأنها كانت تعيش على قوة العاهل، فلما غرق غرقت. أما ما ليس بطبيعي تماماً فهو أن الوجود الإنجليزي صنع في الهند أسراً كبيرة لها ثرواتها التي تناقلتها من جيل إلى جيل. وهكذا نقل الإنجليز إلى الهند عن غير قصد الصور والعادات الأوروبية، وأسقطوها على ما حولهم فحالت بينهم وبين تقدير جاد للبنية الاجتماعية المختلفة تماماً التي بهرت بيرنييه. وارتكب الإنجليز هذا الخطأ عن جهل وعن فساد معاً، فظنوا أن الزاميندار - الذين كانوا يجبون الضرائب في قرى بغير ملاك ثابتين - ملاك حقيقيون، فوضعوهم بجرة قلم في هيكل هرمي على النمط الأوروبي، فأخلصوا للسيد الجديد واستمرت أسرهم إلى اليوم.

أما الطبقة الوحيدة التي انتلفت من أسر مهيمنة، الطبقة الوحيدة التي عرفتها الهند من هذا النمط، - طبقة التجار وأرباب الصناعة اليدوية والمصرفيين الذين كانوا بحكم التقاليد، أباً عن جد يمسكون بزمام الاقتصاد والإدارة في مدن التجارة سواء كانت موانيء أو مدناً قوية نشيطة منتجة للمنسوجات مثل أحمدأباد - فقد استمرت تدافع عن وجودها على نحو أفضل ولزمن أطول، واستخدمت السلاح الذي تعرفه جيداً : سلاح المال، فأفسدت الغزاة، وأفسدها الغزاة سواء بسواء



خان المغول الأعظم أكبر (١٥٤٢- ١٦٠٥) في الطريق إلى الحرب.

ولنستمع إلى ما قاله اللورد كلايف Clive [٤٢٣] في خطاب مثير في مجلس العموم في ٣٠ مارس من عام ١٧٧٢، مدافعاً عن شرفه وحياته ضد الاتهامات التي نسبت إليه إساءة استخدام السلطة وخيانة الأمانة، والتي تصاعدت حتى دفعته إلى الانتحار بعد أيام قلائل. أشار اللورد إلى شاب انجليزي نزل البنغال ليعمل كاتباً أي مستخدماً صغيراً في الحكومة، «كان واحد من هؤلاء الوافدين الجدد يتمشى في شوارع كلكتا على قدميه، لأن دخله لم يكن يسمح له بأن يركب عربة. فرأى كتبةً مثله، منهم من لم يكونوا أقدم منه في الخدمة، أقول رآهم يركبون عربات براقة خلابة، تجرها الخيول الثمينة المطهمة المجللة بالفاخر من الأجلال، أو تحملهم هوادج ذوات أستار يتكئون فيها على راحتهم. فرجع إلى البيت، وحكى للبَانْيان الذي سكن عنده المنظر الذي رأى رفيقه عليه. فقال له البانْيان: "وما الذي يمنعك من أن تساويه في الأبهة ؟ فأنا عندي من المال ما فيه الكفاية، لن يكون عليك إلا أن تأخذ، ولن يكون عليك أن تجشم نفسك مشقة الطلب." ... وبلع الشاب الطعم، وأصبحت له جياده، وعربته، وهودجه، وحريمه : ولكنه وهو يسعى إلى تحقيق ثروة، ضيع ثلاثاً. ومن سائل كيف عوّض البانيان ما أنفقه في هذه الأثناء؟ كان السيد الكاتب يتقدم تقدماً حديثاً، ويصعد الدرجة وراء الدرجة حتى وصل بخطى واسعة إلى عضوية المجلس، وكان البانيان يصعد معه، ويجمع المال الحرام، وكان مطمئناً كل الاطمئنان، فقد كان جمع المال الحرام شيئاً مألوفاً منتشراً. وأنا أستطيع أن أؤكد لكم أن أبناء بريطانيا العظمى ليسوا هم وحدهم الذين يمارسون الظلم والقهر مباشرة، وإنما الهنود الذين يستترون وراءهم ويحتمون بسلطتهم، والذين فرضوا عليهم القروض بأموالهم، فشقوا لأنفسهم الطريق نحو التحرر من كل خضوع [...] فهل يدهش أحد لهؤلاء الرجال الذين ينهارون أمام الإغراءات المختلفة التي يتعرضون لها ؟ [...] يأتي إليك هندي، ويريك حافظة نقوده، ويرجوك أن تقبل المال هديةً، فإذا صمَدَتْ فضيلتُك في الامتحان أمام الإغراء، أتاك في اليوم التالي بالحافظة نفسها مليئة بالذهب. فإذا استمر تعففك الرواقي، جاءك مرة ثالثة بالحافظة وقد ملأها بالجواهر. فإذا خشيت من أن يفتضح أمرك، ورفضت عرضه هذا، نشر أمامك بالات بضائعه، وهذا فخ يقع فيه كل تاجر. ويتلقى الكاتب البضاعة بثمن بخس، ويرسلها إلى سوق بعيدة [لاحظ الإطراء على التجارة البعيدة]، فيربح فيها ٣٠٠ ٪. وهكذا يضاف إلى النهّابين نهّابٌ جديد يعثو في المجتمع فساداً.» هذا الخطاب الذي استشهدت به اعتماداً على ترجمة فرنسية معاصرة لذيذة، دافع به اللورد عن نفسه، ولكن الصورة التي رسمها ليست بعيدة عن الصواب. إنها تعبر عن رأسمالية هندية قديمة قوية المراس قاومت «الخضوع» للسيد الجديد، ونفذت من خلال الجِلْد الجديد، جلد الحكم الإنجليزي.

كل هذه الأمثلة، على الرغم من أنها مركزة خاطفة، تبدو كأنها ترسم شرحاً إطارياً يوشك أن يكون صائباً بقدر ما تتقاطع الحالات الفردية، فهي في المواضع التي تتقاطع فيها تطرح علينا المشكلة طرحاً مقبولاً. ولقد أوتيت أوروبا طبقة عالية - كانت مزدوجة على الأقل - استطاعت على الرغم من عثرات التاريخ أن تتابع مسيرة الأجيال جيلاً بعد جيل دون أن تواجه صعوبات يستحيل التغلب عليها، فلم تواجه استبداداً شمولياً، ولا استبداداً قمعياً. وهكذا شجعت أوروبا إحداث تراكم صبور للثروات في مجتمع منوّع، وشجعت تطور القوى والهياكل الهرمية المتعددة التي كانت تتنافس فيما بينها وكانت تتجه بتنافسها اتجاهات مختالفة أشد الاختلاف. وليس من شك في أن الشريحة الاجتماعية القائمة على قوة الاقتصاد قد أفادت، فيما يتعلق بالرأسمالية الأوروبية، من موقعها في الصف الثاني : فهي على خلاف الشريحة الاجتماعية القائمة على الحسب والنسب فقط، كان عليها أن تبرر وجودها وتحقق له القبول على أساس من الاتزان والحكمة والعمل الجاد. كانت الطبقة المهيمنة سياسياً تستأثر بالاهتمام مثل مانعة الصواعق التي تشر إليها الصاعقة، ولهذا صرف امتياز السيد النبيل الانتباه مراراً عن امتياز التاجر.

وختاماً

في ختام هذا المجلد من كتابنا، وهو المجلد الذي خصصناه للمبادلات التجارية، يبدو لنا أن العملية الرأسمالية في مجموعها لم يكن في مقدورها أن تنمو إلا انطلاقاً من معطيات اقتصادية واجتماعية معينة كانت هي التي فتحت أمامها الطريق أو على الأقل سهلت عليها المسيرة:

!) أول هذه المعطيات هي شرط أولي واضح يتمثل في اقتصاد سوق قوي سائر في طريق التقدم، دعمته طائفة من العوامل الجغرافية والسكانية والزراعية والصناعية والتجارية. ومن الواضح أن هذا التقدم الذي شهده اقتصاد السوق جرى على مستوى العالم وواكبته زيادة في عدد السكان في كل مكان، في أوروبا وفي غير أوروبا، في العالم الإسلامي، في الهند، والصين، واليابان، وإلى حد ما في أفريقيا ثم في أمريكا التي بدأت فيها أوروبا قدرها من جديد. نلاحظ في كل مكان التسلسل نفسه والتطور الخلاق نفسه، نرى: مدناً تقوم على قلاع حصينة، مدناً تقوم على هيئة الأديرة، مدناً تقوم على الإدارة، مدناً تقوم على ملتقى الطرق التجارية أو على سواحل الأنهار والبحار. هكذا نرى اقتصاد السوق تتصل حلقاته في كل مكان مما يقوم دليلاً على أن اقتصاد السوق الذي نراه في صورة واحدة - إذا غضضنا البصر عن الفروق الطفيفة - هو القاعدة الضرورية، التلقائية، العادية في كل مجتمع يتجاوز في نموه حجماً معيناً؛ فإذا وصل المجتمع إلى هذا الحد أو هذه العتبة، تزايدت المبادلات والأسواق والتجار تلقائياً. واقتصاد السوق العادي هذا هو الشرط *الضروري* - وإن لم يكن الشرط *الكافي* - لنشأة الرأسمالية. ولا نتردد عن تكرار ما قلناه من أن الصين تعتبر البيان الواضح الذي يشهد على أن البنية العلوية الرأسمالية لا تقوم تلقائياً انطلاقاً من اقتصاد سريع الإيقاع بكل ما يتضمنه مثل هذا الاقتصاد من مقومات. بل إنها تحتاج في قيامها إلى عناصر أخرى.

٢) فلابد أن يشارك المجتمع ويعين، وأن يضيء النور الأخضر منذ وقت مبكر، دون أن يعرف يوماً ما كُنْهَ هذه العملية التي يدخل فيها، أو ما هي هذه العمليات التي أفسح أمامها الطريق منذ قرون. وتبين لنا الأمثلة التي نعرفها أن شروط نشوء الرأسمالية في مجتمع ما تتحقق عندما يأخذ هذا المجتمع نفسه بهيكل هرمي بشكل أو بآخر يشجع استمرار تواصل الأجيال في الأُسَر استمراراً طويلاً، وما ينجم عنه من تراكم ثروات لا تقوم للرأسمالية قائمة بدونها. فلا بد أن ينتقل التراث بأشكاله المختلفة من جيل إلى جيل، ولابد أن تتسع الممتلكات المتوارثة، ولابد أن تتعدد الارتباطات والعلاقات المثمرة على راحتها ؛ ولابد أن يكون المجتمع مقسماً إلى مجموعات، منها مجموعات مهيمنة أو يمكنها أن تصبح مهيمنة، ولابد أن تكون في هذا المجتمع درجات لها سلالمها، تتيح الصعود الاجتماعي في سهولة، أو على الأقل تدعه ممكناً. كل هذا يتطلب إعداداً طويلاً، بالغ الطول، تتدخل فيه عناصر عديدة، منها عناصر سياسية، وتلعب فيها العناصر ***التاريخية*** - إذا جاز هذا التعبير- دوراً أكبر من دور العوامل الاقتصادية النوعية. هذه العملية التي يشهدها المجتمع تتسم بأنها عملية شاملة تستمر القرون الطوال وينهض بها المجتمع بكامله. يشهد على ذلك مثلان : اليابان وأوروبا، كلٌ على شاكلته.

٣) ولن يتحقق شيء في النهاية دون تأثير السوق العالمية، وهو تأثير متميز أكاد أصفه بأنه محرِّر. والتجارة البعيدة ليست كل شيء ولكنها تمثل الانتقال إلى مستوي أعلى من الربح. وسنتناول في المجلد الثالث والأخير من الكتاب دور الاقتصادات العالمية، دور هذه المجالات ***المقفلة***، التي يكون كل واحد منها عالماً قائماً بذاته، وشريحة مستقلة متمايزة من كوكبنا. لها تاريخها الخاص فهي قد غيرت حدودها على مر الوقت، وكبرت في نفس الوقت الذي خرجت فيه أوربا لتغزو العالم. وسنرى أنفسنا نصل في هذه الاقتصادات العالمية إلى مستوى آخر من المنافسة، وإلى درجة أخرى من الهيمنة. وسنتبين قواعد متكررة نستطيع تتبعها في غير خطأ من خلال تاريخ أوروبا والعالم، ومن خلال منظومات عالمية متوالية يأتلف منها في حقيقة الأمر تاريخ متكامل للرأسمالية ؛ ومن خلال التقسيم العالمي للعمل إذا جاز لنا أن ١٨٥ ١٨٥ ١٨٥ ١٨٥ ١٨٥ ١٨٥ وبالتالي بطبيعة الحال للأرباح التي يحققها، نستخدم عبارة قيلت في الماضي ومازالت تقال بحق إلى اليوم.

NOTES

Notes de l'avant-propos

1. Jacques ACCARIAS DE SÉRIONNE, *Les Intérêts des nations de l'Europe développés relativement au commerce*, 1766, I, notamment p. 270.

2. Frédéric W. MAITLAND, *Domesdaybook and Beyond*, 2ᵉ éd. 1921, p. 9. « *Simplicity is the outcome of technical subtlety; it is the goal, not starting point.* »

Notes du chapitre 1

1. *Œuvres*, éd. La Pléiade, 1965, I, p. 1066.
2. *Ibid.*, I, p. 420.
3. Jean ROMEUF, *Dictionnaire des sciences économiques*, 1956-1958, au mot : « Circulation. »
4. *Œuvres de Turgot*, G. Schelle éd., 1913-1923, I, p. 29.
5. Voyez la « majoration » de la circulation dans l'œuvre de Guillaume de GREEF, *Introduction à la sociologie*, 2 vol., 1886-1889.
6. Gabriel ARDANT, *Théorie sociologique de l'impôt*, 1965, p. 363. « Une production est très difficile à saisir en tant que telle. »
7. P. MOLMENTI, *La Vie privée à Venise*, 1896, II, p. 47.
8. Julien FREUND, compte rendu de : C. B. MACPHERSON, *La Théorie politique de l'individualisme possessif de Hobbes à Lockes*, *in : Critique*, juin 1972, p. 556.
9. Avant tout dans le livre édité avec la collaboration de C. M. ARENSBERG et H. W. PEARSON, *Trade and Market in the Early Empires, Economics in History and Theory*, 1957; trad. française : *Les Systèmes économiques dans l'histoire et dans la théorie*, 1975.
10. Gaston IMBERT, *Des Mouvements de longue durée Kondratieff*, 1959.
11. Un hasard nous a conservé quelques images du marché de Puyloubier, petit village de Provence, pour les années 1438-1439, 1459-1464. On y vendait du blé, de l'avoine, du vin, des moutons, des menons (boucs châtrés), des peaux et des cuirs, une mule, un âne, un poulain, des porcs, du poisson, des légumes, des huiles, des sacs de chaux. *Cf.* Noël COULET, « Commerce et marchands dans un village provençal du XVᵉ siècle. La leyde de Puyloubier », *in : Études rurales*, nᵒˢ 22, 23, 24, juillet-décembre 1966, pp. 99-118; Alan EVERITT, « *The Marketing of Agricultural Produce* » *in : The Agrarian History of England and Wales*, pp. M. P. R. FINBERG, IV, *1500-1640*, 1967, p. 478.
12. Paul-Louis HUVELIN, *Essai historique sur le droit des marchés et des foires*, 1897, p. 240.
13. A Lucques, 144 emplacements numérotés sur la place San Michele. A. d. S. Lucca, Officio sopra la Grascia, 196 (1705).
14. Élie BRACKENHOFFER, *Voyage en France, 1643-1644*, 1927, p. 47.
15. B.N., Ms. Fr., 21633, 133, à propos du marché du cimetière Saint-Jean.
16. Édouard FOURNIER, *Variétés historiques et littéraires*, 1855-1863, V, 249 (1724).
17. B.N., Ms. Fr., 21633, 153.
18. *Variétés...*, *op. cit.*, II, p. 124 (1735).
19. G. von BELOW, *Probleme der Wirtschaftsgeschichte*, 1926, p. 373.
20. Étienne BOILEAU, *Livre des métiers*, éd. Depping, 1837, pp. 34-35, cité par Paul CLAVAL, *Géographie générale des marchés*, 1962, p. 115, notes 9 et 10; p. 125.
21. Werner SOMBART, *Der moderne Kapitalismus*, 15ᵉ éd. 1928, II, p. 482.
22. Ferdo GESTRIN, *Le Trafic commercial entre les contrées des Slovènes de l'intérieur et les villes du littoral de l'Adriatique du XIIIᵉ au XVIᵉ siècle*, 1965, résumé en français, p. 265.
23. P.-L. HUVELIN, *op. cit.*, p. 18.
24. P. CHALMETTA GENDRON, « *El Señor del Zoco* » *en España*, 1973, préface de Maxime Rodinson, p. XXXI, note 46; référence à Bernal DIAZ DEL CASTILLO, *Historia verdadera de la conquista de la Nueva España*.
25. P. Jean-Baptiste LABAT, *Nouvelle Relation de l'Afrique occidentale*, 1778, II, p. 47.
26. Simon D. MESSING, *in : Markets in Afrika*, p.p. Paul Bohannan et Georges Dallon, 3ᵉ éd. 1968, pp. 384 *sq.*
27. Jacques SAVARY DES BRUSLONS, *Dictionnaire universel du commerce*, 1761, III, col. 778.
28. *Diarii della città di Palermo, dal secolo XVI al XIX*, 2, p. 61, *in : Biblioteca storica e letteraria di Sicilia* p.p. G. di Marzo.
29. Marcel COUTURIER, *Recherches sur les structures sociales de Châteaudun, 1525-1789*, 1969, p 191.
30. Renseignements fournis par Jean NAGLE qui prépare un travail sur le faubourg Saint-Germain au XVIIᵉ siècle.

31. A. Everitt, art. cit., p. 488, note 4.
32. Alberto Grohmann, *Le Fiere del regno di Napoli in età aragonese*, 1969, p. 28.
33. *The Autobiography of William Stout of Lancaster*, p. 162, cité par T. S. Willan, *Abraham Dent of Kirkby Stephen*, 1970, p. 12.
34. Henri Pigeonneau, *Histoire du commerce de la France*, 1889, I, p. 197.
35. Joseph Aquilina, *A Comparative Dictionary of Maltese Proverbs*, 1972.
36. Roger Bastide, Pierre Verger, « Contribution sociologique des marchés Nagô du Bas-Dahomey », *in : Cahiers de l'Institut de science économique appliquée*, n° 95, nov. 1959, pp. 33-65, notamment p. 53.
37. B.N., Ms. Fr., 21633, 49, oct. 1660.
38. *Ibid.*, 20 septembre 1667.
39. B.N., Ms. Fr., 21782, 191.
40. *Ibid.*, 21633, 43, 19 septembre 1678.
41. *Ibid.*, 21633, 44, 28 juin 1714.
42. *Ibid.*, 21782, 210, 5 avril 1719.
43. *Ibid.*, 21633, 46 et 67.
44. Ambroise Contarini, *Voiage de Perse... en l'année 1473*, col. 53, *in : Voyages faits principalement en Asie dans les années XII^e-XIII^e-XIV^e et XV^e siècle*, II, 1785.
45. Atkinson et Walker, *Manners and Customs of the Russians*, 1803, p. 10.
46. A.N., A.E., C.P. Angleterre, 122, f° 52, Londres, 14 janvier 1677.
47. Londres, 28 janvier-7 février 1684, A.d.S., Florence, Mediceo 4213.
48. Edward Robinson, *The early english Coffee Houses*, 1^re éd. 1893, 2^e édit. 1972, pp. 176-177.
49. Jean Martineau, *Les Halles de Paris, des origines à 1789*, 1960.
50. Robert Caillet, *Foires et marchés de Carpentras, du Moyen Age au début du XIX^e siècle*, Carpentras, 1953, p. 11.
51. Claude Carrère, *Barcelone, centre économique à l'époque des difficultés, 1380-1462*, 1967, p. 498.
52. W. Sombart, *Der moderne Kapitalismus*, *op. cit.*, II, pp. 484-485.
53. G. D. Ramsay, *The City of London*, 1975, p. 37.
54. Georges et Geneviève Frêche, *Le Prix des grains, des vins et des légumes à Toulouse (1486-1868)*, 1967, p. 28.
55. W. Sombart, *op. cit.*, I, p. 231.
56. A. Everitt, art. cit., pp. 478 et 482.
57. Pierre Deyon, *Amiens, capitale provinciale. Étude sur la sociologie urbaine au XVII^e siècle*, 1967, p. 181.
58. Marcel Baudot, « Halles, marchés et foires d'Évreux », *in : Annuaire du département de l'Eure*, 1935, p. 3.
59. Albert Babeau, *Les Artisans et les domestiques d'autrefois*, 1886, p. 97.
60. Giuseppe Tassini, *Curiosità veneziane*, 4^e éd. 1887, pp. 75-76.
61. B.N., Ms. Fr., 21557, f° 4 (1188).
62. J. Martineau, *op. cit.*, p. 23.
63. *Ibid.*, p. 150.
64. « Économie et architecture médiévales. Cela aurait-il tué ceci? », *in : Annales E.S.C.*, 1952, pp. 433-438.
65. J. Martineau, *op. cit.*, p. 150. La réfection des Halles de 1543 à 1572, d'après Léon Biollay, « Les anciennes halles de Paris », *in : Mémoires de la Société de l'histoire de Paris et de l'Ile-de-France*, 1877, pp. 293-355.
66. J. Savary des Bruslons, *op. cit.*, III, col. 261.
67. *Journal du voyage de deux jeunes Hollandais (MM. de Villers) à Paris en 1656-1658*, pp. A.-P. Faugère, 1899, p. 87.
68. J.A. Piganiol de La Force, *Description de Paris*, 1742, III, p. 124.
69. Louis Batiffol, *La Vie de Paris sous Louis XIII*, 1932, p. 75.
70. Dorothy Davis, *A History of Shopping*, 1966, pp. 74-79 et 89-90.
71. *Voyage en Angleterre*, 1728, Victoria and Albert Museum, 86 NN 2, f° 5.
72. J. Savary des Bruslons, III, col. 779. Pour beurre, œufs, fromages, Abraham du Pradel, *Le Livre commode des adresses de Paris pour 1692*, p.p. E. Fournier, 1878, I, pp. 296 *sq.*
73. J. Martineau, *op. cit.*, p. 204.
74. J. Savary des Bruslons, IV, col. 1146.
75. J. Babelon, *Demeures parisiennes sous Henri IV et Louis XIII*, 1965, pp. 15-18.
76. *Journal du voyage de deux jeunes Hollandais*, *op. cit.*, p. 98. « Le marché aux chevaux au bout du faubourg Saint-Victor », A. du Pradel, *op. cit.*, I, p. 264.
77. *Journal du citoyen*, 1754, pp. 306-307.
78. A.N., G^7, 1511.
79. A.N., G^7, 1668-1670, 1707-1709, *Cf.* *Annales*, I, p. 304.
80. A.N., G^7, 1511.
81. Jean Meuvret, *in : Revue d'histoire moderne et contemporaine*, 1956.
82. A.N., G^7, 1701, 222. Paris, 4 déc. 1713. «... depuis que la mer est devenue libre, toutes les marchandises viennent par Rouen à Paris débarquer au port St-Nicolas... »
83. P. de Crousaz Cretet, *Paris sous Louis XIV*, 1922, pp. 29-31, 47-48.
84. *Voyage en Angleterre*, 1728, f° 36.
85. David R. Ringrose, « Transportation and economic Stagnation in eighteenth Century Castile », *in : The Journal of Economic History*, mars 1968.
86. Tirso de Molina (Gabriel Tellez dit), *El Burlador de Sevilla in : Théâtre de Tirso de Molina*, « Le Séducteur de Séville », 1863, p. 54.
87. Bien que parfois « les corsaires turcs les prennent face à Lisbonne », British Museum, Sloane, 1572.
88. Nombreuses références. Ainsi A.d.S. Venise, Senato Terra 12, mars 1494.
89. W. Hahn, *Die Verpflegung Konstantinopels durch staatliche Zwangswirtschaft nach türkischen Urkunden aus dem 16. Jahrhundert*, 1926. Sur le même sujet : Dersca-Bulgaru, « Quelques données sur le ravitaillement de Constantinople au xvi^e siècle », *in : Congrès d'études balkaniques*, Sofia, 1966.
90. Ingomar Bog, « Das Konsumzentrum London und seine Versorgung », *in : Munich 1965*, pp. 109-118. Mieux, du

même auteur, sous le même titre, *in : Mélanges Lütge*, 1966, pp. 141-182.

91. *The Evolution of the english Corn Market*, 1915.
92. *Ibid.*, p. 122. A. S. USHER, *The History of the Grain Trade in France, 1400-1710*, 1913, pp. 82, 84, 87.
93. Dorothy DAVIS, *A History of Shopping* 3e éd. 1967, p. 56.
94. I. BOG, *in : Mélanges Lütge, op. cit.*, p. 150.
95. *Ibid.*, p. 147. La plus haute estimation est celle de L. Stone.
96 Alan EVERITT, « The Food Market of the english Town », *in : Munich 1965*, p. 60.
97. *Voyage en Angleterre*, 1728, fos 14 et 161.
98. Voyez, pour le pays de Galles et l'Écosse, les remarques de Michael HECHTER, *International Colonialism*, 1975, pp. 82-83.
99. Daniel DEFOE, *En explorant l'île de Grande-Bretagne*, ed. de 1974, p. 103.
100. A. EVERITT, *in : The Agrarian Hist., op. cit.*, pp. 468, 470, 473.
101. Eckart SCHREMMER, *Die Wirtschaft Bayerns*, pp. 613-616.
102. *Ibid.*, p. 608.
103. A. EVERITT, *in : The Agrarian Hist.*, p. 469.
104. *Ibid.*, pp. 532 *sq.*
105. *Ibid.*, p. 563.
106. G. von BELOW, *op. cit.*, p. 353.
107. N. DELAMARE, *Traité de police*, 1705, II, p. 654.
108. *Ibid.*, 1710, II, p. 1059, 16 janvier 1699. Parmi les accapareurs de blé, un drapier, un vendeur de laine, un apothicaire, un marchand, un médecin, un fermier des douanes, un boulanger, un laboureur...
109. M. BAUDOT, art. cit., p. 2.
110. R. CAILLET, *op. cit.*, pp. 23-24.
111. Même chanson à Saint-Jean-de-Losne en 1712 et 1713, Henri JACQUIN, « Le ravitaillement de Saint-Jean-de-Losne au XVIIIe », *in : Annales de Bourgogne*, 1974, pp. 131-132.
112. Moscou, A.E.A., 50/6, 474, fos 60 et 61, 13/24 avril 1764.
113. A.N., Ms. Fr. 12 683.
114. Saint-Malo, 29 juin 1713, A.N., G7, 1701, fo 120.
115. R.L. REYNOLDS, « In Search of a Business Class in thirteenth Century Genoa », *in : J. of Economic History*, 1945.
116. Franck SZENURA, *L'Espansione urbana di Firenze nel Dugento*, 1975.
117. Emmanuel LE ROY LADURIE, *Le Territoire de l'historien*, 1973, « Le mouvement des loyers parisiens de la fin du Moyen Age au XVIIIe siècle, pp. 116 *sq.*
118. Cesena, Bib. Malatestiana, Cassetta XVI, 165, 39.
119. *Variétés*, IV, pp. 105 et *sq.*
120. J. BABELON, *op. cit.*, pp. 15-18.
121. D'après le travail inédit de Jean NAGLE.
122. Museo Correr, P.D., C. 903, fo 12, Andrea Dolfin, ambassadeur vénitien à Paris, à Andrea Tron, 13 août 1781.
123. G. HUPPERT, ouvrage à paraître, titre probable : *Vivre noblement*, dactylogr., p. 127.
124. Wilhelm ABEL, *Agrarkrisen und Agrarkonjunktur* 2e éd. 1966, pp. 124 *sq.*
125. Eugenio ALBERI, *Relazioni degli ambasciatori veneti durante il secolo XVI*, 1839-1863, VIII, p. 257.
126. Jean MEYER, *La Noblesse bretonne au XVIIIe siècle*, 1966, II, p. 897.
127. A. du PRADEL, *op. cit.*, I, p. XXVI, II, pp. 333 *sq.*
128. Yvonne BEZARD, *La Vie rurale dans le Sud de la région parisienne, 1450-1560*, 1929, pp. 68 *sq.*
129. E. SCHREMMER, *op. cit.*, *passim* et notamment pp. 219, 685.
130. *Le Capital*, Éd. sociales, II, p. 352 : « ... le marché du travail qu'il faut distinguer du marché des esclaves ». Entre autres exemples, commerce d'esclaves à partir de l'Istrie et de la Dalmatie en direction de Florence, Sienne et Bologne, A.d.S. Venise, Senato Mar, 6, fo 136 vo, 17 août 1459.
131. J. FREUND, compte rendu de : Bernhard WILLMS, *Die Antwort des Leviathan, Th. Hobbes politische Theorie*, *in : Critique*, 1972, p. 563.
132. A.N.,A.E., BI, 598, Gênes, 31 mars 1783; David RICARDO, *Principes de l'économie politique*, éd. de 1970, p. 67.
133. Eric MASCHKE, « Deutsche Städte am Ausgang des Mittelalters », *in : Die Stadt am Ausgang des Mittelalters*, pp. W. RAUSCH, tirage à part, p. 20.
134. *Acta hungarica*, XXIV, p. 30.
135. Marcel POËTE, *Une Vie de cité, Paris de sa naissance à nos jours*, 1924, I, p. 301.
136. Robert-Henri BAUTIER, « A propos d'une société lucquoise à Lyon au XIIIe siècle. Les contrats de travail au Moyen Age », *in : Bulletin philologique et historique (avant 1610)*, 1964, pp. 162-164.
137. Antonio H. de OLIVEIRA MARQUES, *Daily Life in Portugal in the late Middle Ages*, 1971, pp. 186-188.
138. Marcel DELAFOSSE, « Les vignerons d'Auxerrois (XIVe-XVIe siècles) », *in : Annales de Bourgogne*, t. 20, no 77, janv.-mars 1948, pp. 22 *sq.*
139. Ernst PITZ, *in : Wirtschaftliche und soziale Probleme der gewerblichen Entwicklung im 15.-16. Jahrhunderten nach Ansich-Nieder Deutschen Quellen*, publié par F. LÜTGE, 1968, p. 35. Brigit FIEDLER, *Die gewerblichen Eigenbetriebe der Stadt Hamburg im Spätmittelalter*, 1974.
140. A. BABEAU, *Les Artisans et les domestiques d'autrefois, op. cit.*, p. 273, note 1, Tallemant des Réaux (1619-1692).
141. Gustave FAGNIEZ, *L'Économie rurale de la France sous Henri IV*, 1897, p. 55.
142. *Le Journal du sire de Gouberville*, 1892, p. 400, *Cf.* le recueil de A. TOLLEMER *Un Sire de Gouberville*, pp. 27 *sq.*
143. E. LE ROY LADURIE, *op. cit.*, p. 202.
144. M. BAUDOT, art. cit., p. 8.
145. Voir *infra* p. 220 à propos de la généralité d'Orléans.
146. Selon un article de René GAUCHET.
147. B.N., Ms. Fr., 21672, fo 16 vo.

148. Rolf ENGELSING « Der Arbeitsmarkt der Dienstboten im 17., 18. und 19. Jahrhundert », *in : Wirtschaftspolitik und Arbeitsmarkt*, p.p. Hermann KELLENBENZ, 1974, p. 174.
149. *Op. cit.*, II, p. 49.
150. Peter LASLETT, *Un Monde que nous avons perdu*, 1969, p. 60. E. H. PHELPS-BROWN et S. V. HOPKINS parlent seulement d'un tiers de la population qui serait salarié, cité par Immanuel WALLERSTEIN, *The Modern World System*, 1974, p. 82.
151. Herbert LANGER, « Zur Rolle der Lohnarbeit im spätmittelalterlichen Zunfthandwerk der Hansestädte. Dargesltellt hauptsächlich am Beispiel der Hansestadt Stralsund », *in : Jb. f. Regionalgeschichte*, 3, 1968.
152. Jeffry Kaplow, *Les Noms des rois*, 1974, pp. 47-48.
153. *Op. cit.*, I, p. 448.
154. Voir *infra*, pp. 444-448.
155. Cité par A. BABEAU, *op. cit.*, p. 40.
156. Lorenzo LOTTO, *Libro di spese diverse (1538-1556)*, p.p. Pietro ZAMBELLI; *Paolo* FARINATI, *Giornale 1573-1606*, p.p. Lionello PUPPI, 1968, p. XL.
157. P. FARINATI, *ibid.*, p. XLIII, note 116.
158. Palerme, 10 déc. 1704. D. Francisco de Arana au Cardinal Judice. Biblioteca Comunale, Palerme, hQq 66, f°ˢ 452 *sq.* et f° 476.
159. Benedetto COTRUGLI, *Della mercatura e del mercante perfetto*, Brescia, 1602, p. 50 (ce livre a été écrit en 1458).
160. *Vida y hechos de Estebanillo González, in : La Novela picaresca española*, 1966, p. 1830.
161. 12 avril 1679, A.N.. G⁷, 491, 505.
162. Yves-Marie BERCÉ, *Histoire des croquants. Étude des soulèvements populaires au XVIIᵉ siècle dans le Sud-Ouest de la France*, 1974, I, p. 41.
163. Louis-Sébastien MERCIER, *Tableau de Paris* VIII, 1783, pp. 343-345.
164. Y.-M. BERCÉ, *op. cit.*, I, p. 242.
165. Aldo de MADDALENA, Semaine de Prato, avril 1975.
166. Bistra A. CVETKOVA, « Vie économique des villes et ports balkaniques aux XVᵉ et XVIᵉ siècles », *in : Revue des études islamiques*, 1970, pp. 277-278, 280-281.
167. Stefan OLTEANU, « Les métiers en Moldavie et en Valachie (Xᵉ-XVIIᵉ siècles) », *in : Revue roumaine d'histoire*, VII, 1968, p. 180. Ici, de toute évidence, foire = marché.
168. *Young's Travels in France during the Years 1787, 1788, 1789*, éd. Betham-Edwards, 1913, p. 112.
169. Lazslo MAKKAI, Semaine de Prato, avril 1975.
170. Michelet de nous dire : une vente, de terre a lieu, « nul acquéreur ne se présentant, le paysan arrive avec sa pièce d'or », *Le Peuple*, éd. 1899, p. 45.
171. Maurice AYMARD, Semaine de Prato, avril 1975, à propos de la Sicile.
172. Emiliano FERNÁNDEZ DE PINEDO, *Crecimiento económico y transformaciones sociales del pais vasco 1100-1850*, 1974, voir surtout pp. 233 *sq.*
173. F. Sebastián MANRIQUE, *Itinerario de las Missiones*, 1649, p. 59.
174. Michel MORINEAU, « A la halle de Charleville : fourniture et prix des grains, ou les mécanismes du marché (1647-1821) », *in : 95ᵉ Congrès national des sociétés savantes*, 1970, II, pp. 159-222.
175. Marco CATTINI, « Produzione, auto-consumo e mercato dei grani a San Felice sul Panaro, 1590-1637 », *in : Rivista storica italiana*, 1973, pp. 698-755.
176. Voir *supra*, note 162.
177. *Variétés*, I, 369, note 1.
178. *Journal du voyage de deux jeunes Hollandais à Paris en 1656-1658*, *op. cit.*, p. 30.
179. E. BRACKENHOFFER, *op. cit.*, p. 116.
180. Ignace-François LIMOJON de SAINT-DIDIER, *La Ville et la république de Venise*, 1680, p. 68.
181. Charles CARRIÈRE, *Négociants marseillais au XVIIIᵉ siècle*, 1973, I, p. 165.
182. G. William SKINNER, « Marketing and social structure in rural China », *in : Journal of Asian Studies*, novembre 1964, p. 6. Des marchés plus tard dans le Setchouen, *infra*, pp. 96-97.
183. Abbé PRÉVOST, *Histoire générale des voyages...* (1750), VIII, p. 533.
184. Marcel MARION, *Dictionnaire des institutions de la France aux XVIIᵉ et XVIIIᵉ siècles*, p. 195, article « Échoppe ».
185. A. EVERITT, *in : The Agrarian History...*, *op. cit.*, p. 484.
186. Robert MARQUANT, *La Vie économique à Lille sous Philippe le Bon*, 1940, p. 82.
187. Une image de K. MARX, *Œuvres*, I, p. 902.
188. R. MARQUANT, *op. cit.*, p. 82.
189. A. H. de OLIVEIRA MARQUES, *op. cit.*, p. 201.
190. E. BRACKENHOFFER, *op. cit.* p. 97.
191. B.N., Ms. Fr., 21633, f°ˢ 1, 14, 18, 134.
192. A.d.S. Florence, Mediceo 4709, Paris, 27 juin 1718.
193. Friedrich LÜTGE, *Deutsche Sozial- und Wirtschaftsgeschichte*, 1966, *passim* et pp. 143 *sq.*
194. A.N., G⁷, 1686, 156. Mémoire sur la décoration des commerçants.
195. A.N., F¹², 724, 11 avril 1788.
196. Le mépris social en Italie, ainsi à Lucques, est pour le petit boutiquier non le vrai marchand, Marino BERENGO, *Nobili e mercanti nella Lucca del Cinquecento*, 1963, p. 65.
197. Alfred FRANKLIN, *La Vie privée d'autrefois au temps de Louis XIII*, I. *Les Magasins de nouveautés*, 1894, pp. 22 *sq.*
198. P. BOISSONNADE, *Essai sur l'organisation du travail en Poitou*, I, p. 287.
199. Archives de Cracovie, correspondance de Federigo Aurelio (3 septembre 1680-20 mars 1683), fonds Ital. 3206.
200. W. SOMBART, *op. cit.*, boutique d'un mercier juif, II, pp. 455 et suivantes sur l'ensemble du problème.
201. T.S. WILLAN, *Abraham Dent of Kirkby Stephen*, *op. cit.*

202. D'après T.S. Willan, *op. cit.*
203. E. Schremmer, *op. cit.*, pp. 173-175.
204. A.N., F[12], 116, f° 58 *sq.*, 28 mai 1716.
205. A.N. G[7], 1686, 156 — vers 1702.
206. *Journal de voyage de deux jeunes Hollandais*, *op. cit.*, p. 76.
207. E. Brackenhoffer, *op. cit.*, p. 117.
208. *Journal de voyage de deux jeunes Hollandais*, *op. cit.*, p. 50.
209. Tirso de Molina, *op. cit.*, p. 107.
210. Y.-M. Bercé, *op. cit.*, I, pp. 222 et 297 et aux références du mot « cabaret » à l'index.
211. Miguel Capella et Antonio Matilla Tascón, *Los Cinco Gremios mayores de Madrid*, 1957, p. 13 et note 23. *Cf.* Lope de Vega, *La Nueva Victoria de Don Gónzalo de Córdoba*.
212. E. Schremmer, *op. cit.*, p. 595.
213. A.N., A.E., C.P. Angleterre, 108, f° 28.
214. *The Complete English Tradesman*, Londres, 1745, II, pp. 332 et 335.
215. *Voyage en Angleterre*, *op. cit.*, f° 29.
216. L. Batiffol, *op. cit.*, pp. 25-26.
217. Voir le premier volume du présent ouvrage, éd. 1967, pp. 193-194.
218. W. Sombart, *op. cit.*, II, p. 465; *Mémoires de la baronne d'Oberkirch*, 1970, p. 348 et note 1, p. 534.
219. A. Franklin, *La Vie privée d'autrefois au temps de Louis XIII*, I, *Les Magasins de nouveautés*, *op. cit.*, *passim*, pp. 20 et 40.
220. A. de Malte, 6405, début XVIII[e] siècle.
221. Jean-Baptiste Say, *De l'Angleterre et des Anglais*, 1815, p. 23.
222. L'enquête reste à faire. En voici quelques jalons. A Valladolid, en 1570, pour 40 000 habitants, 1 870 boutiques d'artisans et de marchands, soit en gros une pour 20 habitants (Bartolomé Bennassar, *Valladolid au siècle d'or*, 1967, p. 168). A Rome, en 1622, même proportion : 5 578 boutiques pour 114 000 habitants (Jean Delumeau, *Vie économique et sociale de Rome dans la seconde moitié du XVI[e] siècle*, 1957-1959, I, pp. 377 et 379). Voir aussi, pour Venise, Daniele Beltrami, *Storia della popolazione di Venezia dalle fine del secolo XVI alla caduta dalla Republica*, 1954, p. 219, et, pour Sienne, un relevé de tous les métiers de la ville, en 1762 (A.d.S. Sienne, Archivio Spannochi B 59). Pour Grenoble, en 1723, voir E. Esmonin, *Études sur la France des XVII[e] et XVIII[e] siècles*, 1964, p. 461 et note 80.
223. W. Sombart, *op. cit.*, II, p. 454.
224. *Wirtschafts-und Sozialgeschichte zentraleuropäischer Städte in neuerer Zeit*, 1963, pp. 183 *sq.* A Bâle, du XVI[e] siècle à la fin du XVIII[e], les marchands merciers et détaillants augmentent de 40 %, l'ensemble des métiers se maintient ou tend à baisser.
225. Je dois à Claude Larquié l'inventaire après décès de la boutique d'un *aguardientero* de la Plaza Mayor, Archivo de los Protocolos, n° 10598, f[os] 372-516, 1667.
226. Sondages de Maurice Aymard : 1548, Tribunale del Real Patrimonio 137, Livelli f[os] 3561 et 1584; *ibid.*, Privilegiati, f° 8.
227. Moscou, A.E.A., 35/6, 390, 84, Londres, 7 mars 1788.
228. Albert Soboul, *Les Sans-Culottes parisiens en l'an II*, 1958, *passim* et notamment pp. 163, 267, 443, 445.
229. A.N., F[12], 724.
230. Chanoine François Pedoue, *Le Bourgeois poli*, 1631.
231. Adam Smith, *Recherches sur la nature et les causes de la richesse des nations*, éd. de 1966, I, p. 18.
232. *Médit...*, I, p. 293.
233. Jean-Jacques Hémardinquer, « La taille, impôt marqué sur un bâton (Landes, Pyrénées, Bourgogne) », *in : Bulletin philologique et historique* (jusqu'à 1610), 1972, pp. 507-512.
234. Lucien Gerschel, « L'Ogam et le nom », *in : Études celtiques*, 1963, pp. 531-532; *supra*, I, éd. de 1967, pp. 357-358.
235. D. Defoe, *op. cit.*, I, p. 356.
236 A. du Pradel, *op. cit.*, II, p. 60.
237. A. de Paris, 3 B 6 27, 26 février 1720.
238. *Variétés*, II, p. 136.
239. *Variétés*, VI, p. 163.
240. A.D. Isère, II E, 621 et 622.
241. *Les Mémoires de Jean Maillefer, marchand bourgeois de Reims (1611-1684)*, 1890, p. 16.
242. A.N., F[12], 863-7, 7 octobre 1728.
243. Renseignement fourni par Traian Stoianovich.
244. Georges Livet, « Les Savoyards à Strasbourg au début du XVIII[e] siècle », *in : Cahiers d'histoire*, IV, 2, 1959, p. 132.
245. José Luis Martin Galindo, « Arrieros maragatos en el siglo XVIII » *in : Estudios y Documentos*, n° 9, 1956; *Médit...*, I, p. 408.
246. M. Capella, A. Matilla Tascón, *op. cit.*, pp. 14 et 22.
247. Marius Kulczykowski, « En Pologne au XVIII[e] siècle : industrie paysanne et formation du marché national », *in : Annales E.S.C.*, 1969, pp. 61-69.
248. D. Defoe, *op. cit.*, II, p. 300.
249. J. Savary des Bruslons, *op. cit.*, mot : « Forain », col. 707.
250. Maurice Lombard, « L'évolution urbaine pendant le Haut Moyen Age », *in : Annales E.S.C.*, XII-1957; Édouard Perroy, *Histoire du Moyen Age*, « Syri, c'est-à-dire juifs et chrétiens de langue grecque », p. 20.
251. *Variétés*, III, p. 36.
252. E. Schremmer, *op. cit.*, p. 604.
253. Robert Mandrou, *De la culture populaire aux XVII[e] et XVIII[e] siècles. La Bibliothèque bleue de Troyes*, 1964, p. 56.
254. W. Sombart, *op. cit.*, II, p. 446.
255. Claude Nordmann, *Grandeur et liberté de la Suède (1660-1792)*, 1971, p. 36.
256. D'après les renseignements fournis par Andrzej Wyczanski.
257. Moscou, A.E.A. 84/2, 420, f[os] 10-11, Leipzig, 6/17 octobre 1798; et 84/2, 421, f° 3 v°, Leipzig, 8-19 janvier 1799.
258. A.N. G[7], 1695, f° 202. Rapport d'Amelot, Paris, 20 septembre 1710. Colporteurs juifs signalés à Toulouse (1695) par Ger-

main Martin et Marcel Bezançon, *L'Histoire du crédit en France sous le règne de Louis XIV*, 1913, p. 189; à Valogne (leurs méfaits), archives du Calvados, C 1419 (1741-1788).
259. E. Fournier, *Le Théâtre français aux XVIe et XVIIe siècles*, 1874, II, p. 288.
260. *The Scandinavian Economic History Review*, 1966, n° 2, p. 193.
261. A.d.S. Bologne, II-C, 148-150, 1595.
262. Heinrich Bechtel, *Wirtschaftsgeschichte Deutschlands*, II, p. 392, note 286.
263. E. Brackenhoffer, *op. cit.*, pp. 115 et 144. Raisins de caisse, raisins séchés, voir Littré, au mot « Raisin ».
264. Jean Georgelin, *Venise au siècle des Lumières*, à paraître, dactyl., p. 213, d'après le témoignage de Gradenigo.
265. Guy Patin, *Lettres*, III, p. 246.
266. Jacques Accarias de Sérionne, *La Richesse de la Hollande*, 1778, II, p. 173.
267. B.N., Ms. Fr., 14667, 131.
268. *La Response de Jean Bodin à M. de Malestroit*, 1568, p.p. Henri Hauser, 1932, p. XXXVIII.
269. Fonds du docteur Morand, Bonne-sur-Ménoge (Haute-Savoie).
270. J. Savary des Bruslons, *op. cit.*, II, col. 679; V, col. 915-916.
271. Fonds Morand, Joseph Perollaz à son père, Lucerne, 13 mai 1819.
272. *Gazette de France*, Madrid, 24 mai 1783, p. 219.
273. Voir *Il Libro dei vagabondi*, p.p. Piero Camporesi, 1973, introduction, nombreuses références aux littératures européennes.
274. Ernst Schulin, *Handelsstaat England*, 1969, pp. 117 et 195. Des colporteurs portugais au début du XVIe siècle, dans les Pays-Bas. J. A. Goris, *Étude sur les colonies marchandes méridionales... à Anvers 1488-1567*, 1925, pp. 25-27.
275. David Alexander, *Retailing in England during the Industrial Revolution*, 1970, pp. 63 *sq.* En 1780, un projet de loi, à Londres, pour supprimer le colportage, se heurte à la réaction très vive des manufacturiers anglais (laine et coton) qui signalent par leurs pétitions aux Communes l'énorme masse de marchandises qu'ils débitent, D. Davis, *op. cit.*, pp. 245-246.
276. Jean Drouillet, *Folklore du Nivernais et du Morvan*, 1959; Suzanne Tardieu, *La Vie domestique dans le Mâconnais rural et pré-industriel* 1964, pp. 190-193.
277. Fonds Morand, J. C. Perollaz à sa femme, Genève, 5 août 1834.
278. A.N., F^{12}, 2175, Metz, 6 février 1813.
279. A.N., F^{12}, 2175, Paris, 21 août 1813.
280. Basile H. Kerblay, *Les Marchés paysans en U.R.S.S.*, 1968, pp. 100 *sq.*
281. Jean-Paul Poisson, « De quelques nouvelles utilisations des sources notariales en histoire économique (XVIIe-XXe siècles) », *in : Revue historique*, n° 505, 1973, pp. 5-22.
282. Voir infra pp. 331 *sq.*
283. A.N. F^{12}, 149, 77.
284. A.N. F^{12}, 721, Périgueux, 11 juin 1783.
285. W. Sombart, *op. cit.*, II, p. 566, Priorité, sans doute, à la *Hamburger Kommerzdeputation*, née en 1663.
286. J. Georgelin *op. cit.*, p. 86.
287. Piero Bargellini, *Il Bicentenario della Camera di commercio fiorentina 1770-1970*, 1970.
288. A.N., G^7, 1965, 12.
289. A.N., F^{12}, 151, 195.
290. A.N. F^{12}, 683, 23 décembre 1728.
291. Michael Mitterauer, « Jahrmärkte in Nachfolge antiker Zentralorte », *in : Mitteilungen des Instituts für osterreichische Geschichtsforschung*, 1967, pp. 237 *sq.*
292. J. Savary des Bruslons, *op. cit.*, au mot « Landi », col. 508,
293. Félix Bourquelot, *Études sur les foires de Champagne*, 1865, p. 10.
294. E. Brackenhoffer, *op cit.*, p. 105, l'apprend à son passage à Lyon; il cite Eusèbe, IV ch. 3.
295. A.N., F^{12}, 1259 D, Livry-sur-Meuse, Vendémiaire an VIII.
296. Littré, au mot « Marché ». Les marchés et les foires ne se peuvent établir que par la permission du roi. Ferret, *Traité de l'abus*, I, 9.
297. A.N., K 1252.
298. Gérard Bouchard, *Un Village immobile, Sennely-en-Sologne au XVIIIe siècle*, 1972, p. 200.
299. J. Savary des Bruslons, *op. cit.*, II, col. 668.
300. *Ibid.*, col. 663.
301. *Ibid.*, col. 668.
302. *Ibid.*, col. 671.
303. Jean Merley, *La Haute-Loire de la fin de l'Ancien Régime aux débuts de la Troisième République, 1776-1886*, 1974, I, pp. 146-147.
304. Voir carte, *supra*, p. 30.
305. Farnesiane, 668, 17. Valentano, 14 mai 1652.
306. R. Gascon, *op. cit.*, 4, I, pp. 241-242.
307. J. Savary des Bruslons, *op. cit.*, II, col. 676.
308. Ernst Kroker, *Handelsgeschischte der Stadt Leipzig*, 1925, p. 85.
309. Cristobal Espejo, *Las Antiguas Ferias de Medina del Campo*, Valladolid, 1908.
310. Jean Baruzi, *Saint Jean de la Croix et le problème de l'expérience mystique*, 1931, p. 73.
311. H. Mauersberg, *Wirtschafts-und Sozialgeschichte zentral-europäischer Städte in neuerer Zeit*, *op. cit.*, p. 184.
312. E. Kroker, *op. cit.*, pp. 113-114.
313. Friedrich Lütge, « Der Untergang der Nürnberger Heiltumsmesse », *in : Jahrbücher für Nationalökonomie und Statistik*, Band 178, Heft 1/3, 1965, p. 133.
314. Ruggiero Nuti, *La Fiera di Prato attraverso i tempi*, 1939.
315. R. Caillet, *op. cit.*, pp. 155 *sq.*
316. *Variétés*, IV, 327 et I, 318, note 2.
317. Moscou, A.E.A. 84/12, 420, 7. Leipzig, 18/29 septembre 1798.

VAA

318. Francisque Michel, Édouard Fournier, *Le Livre d'or des métiers, Histoire des hôtelleries, cabarets, hôtels garnis et cafés...* Paris, 1851, 2, 10 (1511).
319. R. Caillet, *op. cit.*, pp. 156 et 159.
320. *Ibid.*, p. 156.
321. A.d.S. Napoli, Affari Esteri, 801, La Haye, 17 mai 1768 et 8 mai 1769.
322. *Gazette de France*, p. 513, Florence, 4 octobre 1720.
323. A.d.S. Florence, Fondo Riccardi 309. Leipzig, 18 octobre 1685, Gio. Baldi à Francesco Riccardi.
324. *Médit.*, I, 347, et note 6.
325. P. Molmenti, *op. cit.*, II, p. 67, note 1.
326. *Insignia Bologne*, X-8, 1676.
327. Henry Morley, *Memoirs of Bartholomew Fair*, Londres, 1859; J. Savary des Bruslons, *op. cit.*, II, col. 679, mot « Foire ».
328. Cité par P.-L. Huvelin, *op cit.*, p. 30, note 1; référence à Leroux de Linci, *Proverbes*, II, p. 338.
329. J. Savary des Bruslons, *op. cit.*, II, col. 656; B.N., Ms. Fr., 21783, 170.
330. *Voyage de deux jeunes Hollandais...*, *op. cit.*, p. 75.
331. A. Grohmann, *op. cit.*, p. 31.
332. R. Gascon, *op. cit.*, I, p. 169.
333. Y.-M. Bercé, *op. cit.*, p. 206.
334. E. Kroker, *op. cit.*, p. 132.
335. Lodovico Guicciardini, *Description de tout le Pays-Bas (1568)*, 3e éd. 1625, p. 108.
336. *Gazette de France*, avril 1634.
337. Oliver C. Cox, *The Foundation of Capitalism*, 1959, p. 27. En sens inverse, P. Chalmetta Gendron, *op. cit.*, p. 105.
338. Alfred Hoffmann, *Wirtschaftsgeschichte des Landes Oberösterreich*, 1952, p. 139.
339. E. Kroker, *op. cit.*, p. 83.
340. Corrado Marciani, *Lettres de change aux foires de Lanciano au XVIe siècle*, Paris, 1962.
341. Louis Dermigny, « Les foires de Pézenas et de Montagnac au XVIIIe siècle », *in : Actes du congrès régional des fédérations historiques de Languedoc*, Carcassonne, mai 1952, notamment pp. 18-19.
342. Robert-Henri Bautier, « Les foires de Champagne », *in : Recueils de la Société Jean Bodin*, V : *La foire*, pp. 1-51.
343. F. Bourquelot, *Études sur les foires de Champagne*, II, *op. cit.*, pp. 301-320.
344. *Médit.* ..., I, p. 458 et note 3.
345. *Ibid.*, I, 314.
346. José Gentil da Silva, *Banque et crédit en Italie au XVIIe siècle*, 1969, p. 55.
347. *Ibid.*. voir à l'index « *Mercanti di conto* ».
348. Domenico Peri, *Il Negotiante*, Gênes, 1638; *Médit.* ... I, p. 461.
349. J. Gentil da Silva, *op cit.*, p. 55.
350. Giuseppe Mira, « L'organizzazione fieristica nel quadro dell'economia della "Bassa" Lombardia alla fine del medioevo e nell'età moderna », *in : Archivio storico lombardo*, vol. 8, 1958, pp. 289-300.
351. A. Grohmann, *op. cit.*, p. 62.
352. A. Hoffmann, *op. cit.*, pp. 142-143.
353. Henri Laurent, *Un Grand Commerce d'exportation au Moyen Age : la draperie des Pays-Bas en France et dans les pays méditerranéens, XIIe-XVe siècles*, 1935, pp. 37-41.
354. A. Grohmann, *op. cit.*, p. 20.
355. F. Borel, *Les Foires de Genève au XVe siècle*, 1892 et documents joints; Jean-François Bergier, *Les Foires de Genève et l'économie internationale de la Renaissance*, 1963.
356. R. Gascon, *op. cit.*, I, p. 49.
357. A.N., F[12], 149, f° 59, 27 septembre 1756.
358. Turgot, article « Foire », dans l'*Encyclopédie*, 1757; J. Savary des Bruslons, *op. cit.*, mot « Foire », col. 647.
359. W. Sombart, *op. cit.*, II, pp. 472 et 479.
360. A. Hoffmann, *op. cit.*, p. 143; E. Kroker, *op. cit.*, p. 163. A noter que le mot *Messe* (foire) courant à Francfort ne s'acclimate à Leipzig que durant la seconde moitié du XVIIe siècle et détrône les mots *Jahrmärkte* ou *Märkte*, *ibid.*, p. 71.
361. *Médit.*, ... I, 479.
362. W. Sombart, *op. cit.*, II, p. 473.
363. B. H. Kerblay, *op. cit.*, pp. 85 *sq.*
364. Alice Piffer Canabrava, *O Comércio português no Rio da Prata (1580-1640)*, 1944, pp. 21 *sq.* J. Savary des Bruslons, *op. cit.*, V, col.; 1367 *sq.*, voir également article consacré à La Vera Cruz et à Carthagène.
365. Nicolás Sánchez Albornoz, « Un testigo del comercio indiano : Tomás de Mercado y Nueva Espana », *in : Revista de historia de America*, 1959, p. 113.
366. Cité par E. W. Dahlgren, *Relations commerciales et maritimes entre la France et les côtes de l'océan Pacifique*, 1909, p. 21.
367. José Gentil da Silva, « Trafic du Nord, marchés du "Mezzogiorno", finances génoises : recherches et documents sur la conjoncture à la fin du XVIe siècle », *in : Revue du Nord*, XLI, n° 162, avril-juin 1959, pp. 129-152, notamment p. 132.
368. Louis Dermigny, *in : Histoire du Languedoc*, 1967, p. 414.
369. A.N. F[12], 1266. Le projet ne sera pas accepté. La place de la Révolution est la place actuelle de la Concorde.
370. Werner Sombart, *Apogée du capitalisme*, 1932, éd. André E. Sayous, p. XXV.
371. W. Sombart, *Der moderne Kapitalismus*, II, *op. cit.*, pp. 488 *sq.*
372. J. Savary des Bruslons, *op. cit.*, III, mot « Marchand », col. 765. *sq.*
373. Littré, *op. cit.*, mot « Corde », p. 808.
374. W. Sombart, *Der moderne Kapitalismus*, II, p. 489.
375. Jean-Pierre Ricard, *Le Négoce d'Amsterdam contenant tout ce que doivent savoir les marchands et banquiers, tant ceux qui sont établis à Amsterdam que ceux des pays étrangers*, Amsterdam, 1722, pp. 5-7.
376. Moscou, A. Cent. 1261-1. 774, f° 18.

377. W. SOMBART, *op. cit.*, II, p. 490.
378. *Histoire du commerce de Marseille*, II, p. 466; IV, pp. 92 *sq.*; V., pp. 510 *sq.*
379. W. SOMBART, *op. cit.*, II, p. 490.
380. A.N., F¹², 116, 36.
381. Raymond OBERLÉ, « L'évolution des finances à Mulhouse et le financement de l'industrialisation au XVIIIᵉ siècle », *in : Comité des travaux historiques. Bulletin de la section d'histoire moderne et contemporaine*, n° 8, 1971, pp. 93-94.
382. Cardinal François-Désiré MATHIEU, *L'Ancien Régime en Lorraine et Barrois... (1658-1789)*, Paris, 1878, p. 35.
383. Jacqueline KAUFFMANN-ROCHARD, *Origines d'une bourgeoisie russe, XVIᵉ et XVIIᵉ siècles*, 1969, p. 45.
384. J. SAVARY DES BRUSLONS, *op. cit.*, II; mot « Entrepôt », col. 329-330.
385. A.N., F¹², 70, f° 102, 13 août 1722.
386. R. GASCON, *op. cit.*, t. I, p. 158.
387. *Médit.* ,... I, 525.
388. C. CARRÈRE, *op. cit.*, p. 9.
389. Roberto CESSI et Annibale ALBERTI, *Rialto*, 1934, p. 79.
390. Maurice LÉVY-LEBOYER, *Les Banques européennes et l'industrialisation internationale dans la première moitié du XIXᵉ siècle*, 1964, pp. 254 *sq.*
391. Mateo ALEMÁN, *Guzmán de Alfarache*, *in : La Novela picaresca española*, *op. cit.*, p. 551.
392. Viera da SILVA, *Dispersos*, III. 340 et IX, 807. C'est à partir de 1760 que sera construite la *Real Plaça do Comercio*. Ces indications me sont fournies par J. GENTIL DA SILVA.
393. Raimundo de LANTERY, *Memorias*, p.p. Alvaro PICARDO Y GOMEZ, Cadix, 1949. *In : Mélanges Braudel*, article de Pierre PONSOT, pp. 151-185.
394. R. CESSI et A. ALBERTI, *op. cit.*, p. 66.
395. Richard EHRENBERG, *Das Zeitalter des Fugger*, 3ᵉ éd. 1922, I, p. 70.
396. D'après une information de Guido PAMPALONI.
397. La loggia dei Mercanti ai Banchi se trouve à 400 m de la Strada Nuova, d'après les indications de Giuseppe FELLONI (lettre du 4 septembre 1975).
398. R. EHRENBERG, *op. cit.*, I, p. 70.
399. R. MARQUANT, *op. cit.*, p. 61.
400. Jean LEJEUNE, *La Formation du capitalisme moderne dans la principauté de Liège au XVIᵉ siècle*, 1939, p. 27.
401. Claude LAVEAU, *Le Monde rochelais de l'Ancien Régime au Consulat. Essai d'histoire économique et sociale (1744-1800)* thèse dactyl., 1972, p. 146.
402. *Scripta mercaturae*, I, 1967, entre la p. 38 et la p. 39, gravure sur cuivre de Gaspar Merian, 1658.
403. E. KROKER, *op. cit.*, p. 138.
404. A.N., G⁷, 698, 24.
405. *Diarii di Palermo*, *op. cit.*, II, p. 59.
406. A.d.S. Gênes, Lettere Consoli, 1/26-28.
407. Charles CARRIÈRE, *op. cit.*, I, p. 234.
408. Moscou, A.E.A., 35/6, 744, 9 *sq.*
409. C. CARRÈRE, *op. cit.*, p. 50.
410. *Ibid.*, p. 51.
411. R. EHRENBERG, *op. cit.*, I, p. 70.
412. Raymond BLOCH, Jean COUSIN, *Rome et son destin*, 1960, p. 126.
413. Ch. CARRIÈRE, *op. cit.*, I, pp. 232-233.
414. L.-A. BOITEUX, *La Fortune de mer, le besoin de sécurité et les débuts de l'assurance maritime*, 1968, p. 165.
415. D. DEFOE, *op. cit.*, I, 108.
416. J.-P. RICARD, *Le Négoce d'Amsterdam...*, *op. cit.*, pp. 6-7.
417. *Ibid.*, p. 6
418. F. BRAUDEL, *supra*, I, éd. 1967, p. 360; Gino LUZZATTO, *Storia economica di Venezia dall'XI al XVI secolo*, Venise, 1961, pp. 147 *sq.*
419. Federigo MELIS, *Tracce di una storia economica di Firenze e della Toscana in generale dal 1252 al 1550*, cours dactylographié, 1966-1967; Alfred DOREN, *Storia economica dell'Italia nel Medio Evo*, 1936, pp. 559.
420. Adam WISZNIEWSKI, *Histoire de la Banque de Saint-Georges de Gênes*, Paris, 1865.
421. E. MASCHKE, art. cit., tiré à part, p. 8.
422. *Médit.* ..., II, pp. 44-45.
423. Bernard SCHNAPPER, *Les Rentes au XVIᵉ siècle, Histoire d'un instrument de crédit*, Paris, 1957; *Registres de l'Hôtel de Ville pendant la Fronde*, p.p. LEROUX de LINCY et DOUET d'ARCQ, 1846-1847, t. II, p. 426.
424. R. SPRANDEL, *Der städtische Rentenmarkt in Nordwestdeutschland im Spätmittelalter*, 1971, pp. 14-23.
425. Armando SAPORI, *Una Compagnia di Calimala ai primi del Trecento*, 1932, p. 185.
426. Heinrich Johann SIEVEKING, *Wirtschaftsgeschichte*, 1935, p. 87.
427. John FRANCIS, *La Bourse de Londres*, 1854, p. 13; N. W. POSTHUMUS, « The tulipomania in Holland in the years 1636 and 1637 », *in : Journal of Economic and Business history*, I, 1928-1929, pp. 434-466.
428. Amsterdam 1688, réédition. Madrid 1958.
429. J. G. VAN DILLEN, « Isaac le Maire et le commerce des actions de la Compagnie des Indes orientales », *in : Revue d'histoire moderne*, janv.-fév. et mars-mai 1935, notamment pp. 24 et 36.
430. J. G. VAN DILLEN, art. cit., pp. 15, 19, 21.
431. A.N., K 1349, 132, f° 82.
432. A.N. A.E., B¹, 757.
433. A.N., K 1349, 132, f° 81.
434. Isaac de PINTO, *Traité de la circulation et du crédit*, 1771, p. 311.
435. C. R. BOXER, *The Dutch Seaborn Empire 1600-1800*, 1965, p. 19.
436. Pierre JEANNIN, *L'Europe du Nord-Ouest et du Nord aux XVIIᵉ et XVIIIᵉ siècles*, 1969, p. 73.
437. J. de LA VEGA, *op. cit.*, p. 322.
438. *Le Guide d'Amsterdam* 1701, p. 65, mentionne le « Café françois ». Les autres indiqués par Joseph de LA VEGA, *Die Verwirrung der Verwirrungen*, éd. Otto Pringsheim, 1919, p. 192, note 2, d'après BERG, *Réfugiés*, p. 328.

439. Michele TORCIA, *Sbozzo del commercio di Amsterdam*, 1782.
440. A.N., 61 AQ 4.
441. Herbert LÜTHY, *La Banque protestante en France de la Révocation de l'Édit de Nantes à la Révolution*, 1959-1961, II, p. 515.
442. A.N., 61 AQ 4, Paris, 2 mars 1780.
443. H. LÜTHY, *op. cit.*, II, se reporter à l'index.
444. A.N., 61 AQ 4. Par « compte à 3/3 », entendez à trois tiers, entre Marcet, Pictet et Cramer.
445. A.N., 61 AQ, 77 et 88.
446. J. FRANCIS *op. cit.*, pp. 23 et 87.
447. *Ibid.*, p. 27.
448. A.N., G⁷, 1699, Londres, 29 may 1713.
449. J. FRANCIS, *op. cit.*, p. 32.
450. Jean SAVANT, *Tel fut Ouvrard*, 1954, p. 55.
451. *Cf.* P. G. M. DICKSON, *The financial Revolution in England*, 1967, pp. 505-510; E. V. MORGAN et W. A. THOMAS, *The Stock Exchange*, 1962, pp. 60-61.
452. *Ibid.*. p. 65.
453. E. SCHULIN, *op. cit.*, pp. 249 et 295.
454. P. G. M. DICKSON, *op. cit.*, p. 504.
455. E. V. MORGAN et W. A. THOMAS, *op. cit.*, p. 17.
456. P. P. M. DICKSON, *op. cit.*, p. 506.
457. Jakob van KLAVEREN, « Rue de Quincampoix and Exchange Alley. Die Spekulationjahre 1719 und 1720 in Frankreich und England », *in : Vierteljahrschrift für Sozial-und Wirtschaftsgeschichte*, 1963, 48, 3, pp. 331-359.
458. Robert BIGO, « Une grammaire de la Bourse en 1789 », *in : Annales d'histoire économique et sociale*, II, 1930, pp. 500 et 507.
459. Marie-Joseph Désiré Martin, *Les Étrennes financières*, 1789, pp. 97 *sq.*
460. *Ibid.*, ch. VI, « Bourse », p. 68.
461. Robert BIGO, *La Caisse d'Escompte (1776-1793) et les origines de la Banque de France*, Paris, 1927, notamment pp. 95-116.
462. *Mémoires du comte de Tilly*, 1965, p. 242.
463. Moscou, A.E.A., 93/6, 428, p. 40, Paris, 15 août 1785.
464. A.N., 61 AQ 4.
465. Roland de LA PLATIÈRE, *Encyclopédie méthodique*, II, p. 2, d'après C. CARRIÈRE, *op. cit.*, I, p. 244, note.
466. Maurice LÉVY-LEBOYER, *op. cit.*, p. 420, note 17.
467. Jacques GERNET, *Le Monde chinois*, Paris, 1972, p. 231.
468. Pierre GOUBERT, *Beauvais et le Beauvaisis de 1600 à 1730*, Paris, 1960, p. 142.
469. I. de PINTO, *op. cit.*, p. 69.
470. C'est le chiffre avancé pour la Hollande lors de la crise de 1763., A.E., Hollande, 513, p. 64.
471. M. LÉVY-LEBOYER, *op. cit.*, p. 709; Guy THUILLIER, « Le stock monétaire de la France en l'an X », *in : Revue d'histoire économique et sociale*, 1974, p. 253. Un libelle anglais anonyme, vers 1700, distingue trente catégories différentes de papiers, E. SCHULIN, *op. cit.*, p. 287, note 191.
472. A.N., G⁷, 1622.
473. M. TORCIA, *Sbozzo del commercio di Amsterdam*, *op. cit.*, p. 41.
474. *Op. cit.*, I, p. 266.
475. E. MARTINEZ ESTRADA, *Muerte y transfiguración de Martin Fierro*, 1948, *passim* et en particulier, I, pp. 134-135.
476. Roger LETOURNEAU, *Fès avant le protectorat*, Casablanca, 1949, cité par P. CHALMETTA, *op. cit.*, p. 128.
477. P. CHALMETTA, *op cit.*, pp. 133-134, référence à al-MAQRIZI, *Kitab az-Jitat.*
478. S. Y. LABIB, *Handelsgeschichte Agyptens im Spätmittelalter 1171-1517*, 1965, pp. 277, 290 et 323.
479. Nikita ELISSEEFF, *Nur-ad-Din*, III, p. 856, cité par P. CHALMETTA, p. 176.
480. Carlo A. PINELLI, Folco QUILICI, *L'Alba dell'uomo*, 1974, p. 219.
481. Pierre GOUROU, *Leçons de géographie tropicale*, 1971, p. 106; *Pour une géographie humaine* 1973, p. 105. L'essentiel de l'information dans le livre collectif *Mount Everest*, Londres, 1963.
482. G. W. SKINNER, art. cité.
483. Richard CANTILLON, *Essai sur la nature du commerce en général*. INED, 1952, pp. 5 *sq.*
484. J. C. VAN LEUR, *Indonesian Trade and Society*, 1955, pp. 53, 60, 63, etc., et particulièrement, pp. 135-137, 197, 200. La position de VAN LEUR est reprise par Niels STEENSGAARD, *The Asian Trade Revolution of the seventeenth cent.*, 1973. Contre cette position, une note que m'a adressée Daniel THORNER et l'ouvrage de M. A. P. MEILINK-ROELSFSZ, *Asian trade and European influence in the Indonesian Archipelago between 1500 and about 1630*. 1962. Ce débat est au cœur même de l'histoire du monde. J'y reviendrai dans le volume III de cet ouvrage au chapitre 5.
485. J.-C. VAN LEUR, *op. cit.*, pp. 3 *sq.*
486. A.N., Marine B⁷, 46, pp. 256 *sq.*
487. B. N. de Lisbonne, F.G 7970; traduction de levon KHACHIKIAN, « Le registre d'un marchand arménien en Perse, en Inde et au Tibet (1682-1693) », *in : Annales E.S.C.*, mars-avril 1967.
488. Robert MANTRAN, *Istanbul dans la seconde moitié du XVIIᵉ siècle*, 1962.
489. *Roussko-indiickie otnochenia v XVIII veke* (Les relations russo-indiennes au XVIIIᵉ siècle). Recueil de documents, pp. 29 *sq*, 56-65, 74, 82, 95 *sq.*
490. *Ibid.*, pp. 32, 51-55, 67.
491. *Médit.* ..., I, p. 263; II, pp. 577-578.
492. Luigi CELLI, *Introduction à Due Trattati inediti di Silvestro Gozzolini da Osimo, economista e finanziere del sec. XVI*, Turin, 1892, pp. 2-6.
493. *Médit.* ..., II, pp. 142 *sq.*
494. Jacques de VILLAMONT, *Les Voyages du Seigneur de Villamont*, 1600, p. 102 recto et verso.

495. Irfan M. Habib, « Banking in Mughol India », *in : Contribution to Indian economic history*, I, Calcutta, 1960, pp. 1-20.
496. C. R. Boxer, « Macao as religious and commercial entrepot in the 16th and 17th centuries », *in : Acta asiatica*, 1974, p. 71.
497. *Voiage de Henri Hagenaar aux Indes orientales*, *in* R.-A. Constantin de Renneville *Recueil des voiages qui ont servi à l'établissement et au progrès de la Compagnie des Indes orientales*, V, 1706, pp. 294 et 296-297.
498. *Médit.* ,... II, p. 149.
499. Abbé Prévost, *op. cit.*, VIII, 629; W. H. Moreland, *From Akbar to Aurangzeb*, 1923, pp. 153-158.
500. Jean-Henri Grose, *Voyage aux Indes orientales*, 1758, pp. 155 *sq.* « Ce grand commerçant Abdugafour qu'on dit avoir fait à lui, seul un commerce aussi considérable que celui de la compagnie angloise... »
501. Jean-Baptiste Tavernier, *Les Six Voyages de Jean-Baptiste Tavernier... qu'il a faits en Turquie, en Perse et aux Indes...*, Paris, 1676, I, pp. 192, 193.
502. Louis Dermigny, *Les Mémoires de Charles de Constant sur le commerce à la Chine*, 1964, pp. 76 et 189-190.
503. Dominique et Janine Sourdel, *La Civilisation de l'Islam classique*, 1968, p. 584.
504. Robert Brunschvig, « Coup d'œil sur l'histoire des foires à travers l'Islam », *in : Recueils de la Société Jean Bodin*, t. V : *La Foire*, 1953, p. 44 et note 1.
505. J. C. Van Leur, *op. cit.*, p. 76.
506. R. Brunschvig, art. cit., pp. 52-53.
507. Ludovico de Varthema, *Les Voyages de Ludovico di Varthema ou le viateur en la plus grande partie d'Orient*, Paris, 1888, p. 21. « Nous prinsmes nostre chemin et mismes trois jours à aller à ung lieu appelé Mezeribe. et là demourasmes trois jours à ce que les marchans se fournissent et acheptassent des chameaux et tout ce qui leur estoit necessaire. Le seigneur dudict Mezeribe nommé Zambey est seigneur de la campagne, c'est-à-dire des Arabes..., il a quarante mille chevaux et pour sa court, il a dix mille jumentz et trois cent mille chameaulx. »
508. S. Y. Labib, *Handelsgeschichte Ägyptens im Spätmittelalter ..., op. cit.*, pp. 193-194.
509. *Ibid.*, p. 194.
510. R. Brunschvig, art. cit., pp. 56-57.
511. S.Y. Labib, *op cit.*, p. 197.
512. *Médit.* ..., I, p. 190; référence à Henry Simonsfeld, *Der Fondaco dei Tedeschi und die deutsch-venetianischen Handelsbeziehungen*, 1887; Hans Hausherr, *Wirtschaftsgeschichte der Neuzeit vom Ende des 14. bis zur Höhe des 19. J.*, 3e éd. 1954, p. 28.
513. William Crooke, *Things. Indian*, 1906, pp. 195 *sq.*
514. Pour les détails qui suivent, *cf.* Abbé Prévost, *op. cit.*, I, p. 414 et VIII, pp. 139 *sq.*
515. W. Heyd, *Histoire du commerce du Levant au Moyen Age*, 1936, t. II, pp. 662-663.
516. Denys Lombard, *Le sultanat d'Atjéh au temps d'Iskandar Muda, 1607-1636, 1967*, p. 46; référence à John Davis. *A briefe relation of Master John Davis, chiefe pilote to the Zelanders in their East India Voyage... 1598*, Londres, 1625.
517. François Martin, *Description du premier voyage faict aux Indes Orientales par les Français de Saint-Malo*, 1604, cité par D. Lombard, *op. cit.*, p. 25, n. 4.
518. D. Lombard, *op. cit.*, pp. 113-114; référence à Guillaume Dampier, *Supplément du voyage autour du monde...*, 1723.
519. D'après les indications que m'ont fournies Michel Cartier, Denys Lombard et Étienne Balazs.
520. Étienne Balazs, « Les foires en Chine », *in : Recueils de la Société Jean Bodin*, V : *La Foire*, 1953, pp. 77-89.
521. *Encyclopedia britannica*, 1969, XIII, p. 124.
522. Louis Dermigny, *La Chine et l'Occident. Le commerce à Canton au XVIIIe siècle*, 1964, I, p, 295, III, p. 1151.
523. *La Tradition scientifique chinoise*, 1974.
524. « Le marché monétaire au Moyen Age et au début des Temps modernes », *in : Revue historique*, 1970, p. 28.
525. C. Verlinden, J. Craeybeckx, E. Scholliers, « Mouvements des prix et des salaires en Belgique au xvie siècle », *in : Annales E.S.C.*, 1955, n° 2, p. 187, note 1 : « Dans l'état actuel de la recherche, on peut même se demander si le xvie siècle ne se caractériserait pas par la concentration du grand commerce entre les mains de quelques-uns... »
526. « Rue de Quincampoix und Exchange Alley », *in : Vierteljahrschrift...*, art. cit. 1963.

Notes du chapitre 2

1. Pour ne pas dire *lois* selon le conseil de Georges GURVITCH.
2. Je pense avant tout aux Archives de Simón Ruiz à Valladolid et de Francesco Datini à Prato.
3. MAILLEFER, *op. cit.*, p. 102.
4. F. BRAUDEL et A. TENENTI, « Michiel da Lezze, marchand vénitien (1497-1514) », *in : Mélanges Friedrich Lütge*, 1956, p. 48.
5. *Ibid.*, p. 64.
6. L. DERMIGNY, *La Chine et l'Occident...*, II, p. 703 et note 5.
7. A.N. 62 AQ 44, Le Havre, 26 mars 1743.
8. F. BRAUDEL et A. TENENTI, *art. cit.*, p. 57.
9. *Médit.* ... I, pp. 560 *sq.*
10. *Ibid.* I, p. 285.
11. Tout le passage ci-dessous d'après le long rapport de Daniel Braems (1687) à son retour des Indes, où il avait longtemps occupé un poste de premier plan dans la Compagnie. A.N., B⁷, 463, f°ˢ 235-236, 253, 284.
12. *Ibid.*, f° 125.
13. *Supra*, I, éd. 1967, p. 366.
14. Felipe RUIZ MARTIN, *Lettres marchandes échangées entre Florence et Medina del Campo*, Paris, 1965, p. 307.
15. A.N., 62 AQ 33, 12 mai 1784.
16. A.N., 62 AQ 33, 29 novembre 1773. Ce Dugard est le fils de Robert Dugard, le fondateur de la grande teinturerie de Darnetal qui avait fait faillite en 1763.
17. *Ibid.*, 34, 31 octobre 1775.
18. Le sens de cet adjectif est à comprendre d'après celui d'*extinction* : « Acte qui met fin à une obligation » (LITTRÉ).
19. A.N., 62 AQ 34, 14 mars 1793.
20. A.N., 94 AQ 1, dossier n° 6.
21. A.N., 94 AQ 1, dossier n° 6, f° 35.
22. Jean CAVIGNAC, *Jean Pellet, commerçant de gros, 1694-1772*, 1967, p. 37.
23. A.N., F¹², 721, 25 février 1783.
24. A.N., 61 AQ 1, f° 28 v°, 4 avril 1776.
25. A.N. 94 AQ 1, dossier, 11, lettre de Pondichéry du 1ᵉʳ octobre 1729.
26. Pierre BLANCARD, *Manuel de commerce des Indes orientales et de la Chine*, 1806, pp. 40-41.
27. Ferdinand TREMEL, *Das Handelsbuch des Judenburger Kaufmannes Clemens Körber, 1526-1548*, 1960.
28. J. CAVIGNAC, *op. cit.*, p. 152.
29. *Ibid.*, p. 153.
30. *Ibid.*, p. 154.
31. *Ibid.*, p. 37.
32. Romuald SZRAMKIEWICZ, *Les Régents et censeurs de la Banque de France nommés sous le Consulat et l'Empire*, 1974,
33. Clemens BAUER, *Unternehmung und Unternehmungsformen im Spätmittelalter und in der beginnenden Neuzeit*, 1936, p. 45.
34. Raymond de ROOVER, *Il Banco Medici dalle origini al declino (1397-1494)* (éd. anglaise, 1963), 1970, pp. 127 *sq.*
35. A.N., 62 AQ 33.
36. Ils sont de toute évidence, pour cette affaire, associés à moitié avec Dugard, ce qui s'écrit, dans les correspondances, 2/2. De même 3/3 est une association au tiers entre trois personnes.
37. Fernand BRAUDEL, « Réalités économiques et prises de conscience : quelques témoignages sur le XVIᵉ siècle », *in : Annales E.S.C.*, 1959, p. 735.
38. A.N., G⁷, 1698, 132, 12 avril 1713.
39. Sur les *metedores*, E. W. DAHLGREN, *Relations commerciales et maritimes entre la France et les côtes de l'océan Pacifique*, *op. cit.*, I, p. 42. Sur les *cargadores*, John EVERAERT, *De internationale en coloniale handel der vlaamse Firma's te Cadiz, 1670-1740*, 1973, p. 899.
40. R. GASCON, *op. cit.*, pp. 204-205.
41. Armando SAPORI, *Sutdi di storia economica*, 3ᵉ éd. 1955, II, p. 933.
42. Jean-Baptiste TAVERNIER, *Voyage en Perse*, éd. Pascal Pia, 1930, p. 69.
43. P. D. de PASSENANS, *La Russie et l'esclavage*, 1822, I, p. 129, note 1.
44. L. BRENTANO, *Le Origini del capitalismo*, 1954, éd. allemande, 1916, p. 9.
45. Hektor AMMAN, « Die Anfänge des Aktivhandels und der Tucheinfuhr aus Nordwesteuropa nach dem Mittelmeergebiet », *in : Studi in onore di Armando Sapori*, 1957, I, p. 276.
46. H. PIGEONNEAU, *op. cit.*, I, p. 253.
47. *Médit...*, I, p. 458.
48. La formule est de Richard EHRENBERG, *Das Zeitalter der Fugger. Geldkapital und Creditverkehr im 16. J.*, 1896.
49. Pierre VILAR *La Catalogne dans l'Espagne moderne*, 1962, III, p. 484.
50. Mesroub J. SETH, *Armenians in India from the earliest times to the present day*, 1937.
51. L. DERMIGNY, *Mémoires de Charles de Constant...*, *op. cit.*, p. 150, note 5.
52. L. KHACHIKIAN, *art. cit.* pp. 239 *sq.*
53. L. DERMIGNY, *La Chine et l'Occident...*, *op. cit.*, I, p. 35.
54. Pierre CHAUNU, *Les Philippines et le Pacifique des Ibériques*, 1960, p. 23.
55. V. A. PARSAMIANA, *Relations russo-arméniennes*, Erivan, 1953, doc. n°ˢ 44 et 48-50.
56. F. LOTGE, *op. cit.*, p. 253.
57. *Médit....*, I, p. 264.
58. Archives de Malte. Liber Bullarum, 423, f° 230, 1ᵉʳ mars et 1ᵉʳ avril 1553.

59. *Gazette de France*, 30 janvier 1649, p. 108. P. Joseph Bougerel, *Mémoires pour servir à l'histoire de plusieurs hommes illustres de Provence*, 1752 pp. 144-173.
60. Louis Bergasse et Gaston Rambert, *Histoire du commerce de Marseille*, IV, 1954, p. 65.
61. Simancas, Estado Napoles, 1097, f° 107.
62. Traduction du titre : Trésor des mesures, poids, nombres, et monnaies du monde entier; ou connaissance de toutes [les] sortes de poids, mesures et monnaies qui régissent le commerce du monde entier, rassemblées... par les soins du vil luminier Lucas de Vanand aux frais et à la demande du Sieur Pierre fils du Xac'atur de Djulfa. Imprimé par les soins et avec l'agrément du très grand et sublime docteur et saint évêque Thomas de Vanand de la maison de Golt'n. En l'an du Seigneur 1699. le 16 janvier. A Amsterdam.
63. Alexandre Wolowski, *La Vie quotidienne en Pologne au XVIIe siècle*, 1972, pp. 179-180.
64. L. Dermigny, La Chine et l'Occident. I, p. 297.
65. Paul Shaked, *A tentative Bibliography of Geniza Documents*, 1964; S. D. Goitein, « The Cairo Geniza as a source for the history of Mulsim civilisation », *in : Studia islamica*, III, pp. 75-91.
66. S. Y. Labib, *in : Journal of Economic History*, 1969, p. 84.
67. H. Pigeonneau, *op. cit.*, I, pp. 242-245.
68. *Médit.* ..., II, p. 151; Attilio Milano, *Storia degli Ebrei in Italia*, 1963, pp. 218-220.
69. H. Inalcik, *in : Journal of Economic History*, 1969, pp. 121 *sq.*
70. *Sephardim an der unteren Elbe*, 1958.
71. F. Lütge, *op. cit.*, pp. 379-380, et surtout H. Schnee, *Die Hoffinanz und der moderne Staat*, 3 vol., 1953-1955.
72. Pierre Saville, *Le Juif de Cour, histoire du Résident royal Berend Lehman (1661-1730)*, 1970.
73. Werner Sombart, *Die Juden und das Wirtschaftsleben*, 1922.
74. H. Inalcik, art. cit., pp. 101-102.
75. Lewis Hanke, « The Portuguese in Spanish America », *in : Rev. de Hist. de America*, juin 1961, pp. 1-48; Gonzalo de Reparaz hijo, « Os Portugueses no Peru nos seculos XVI e XVII », *in : Boletim da Sociedade de Geografia de Lisboa*, janv.-mars 1967, pp. 39-55.
76. Pablo Vila, « Margarita en la colonia 1550 a 1600 », *in : Revista nacional de cultura*, Caracas, octobre 1955, p. 62.
77. A. P. Canabrava, *O Comércio português no Rio da Prata*, *op. cit.*, pp. 36-38, et, en note, références à L. Hanke et autres.
78. *Ibid.*, pp. 116 *sq.*; L. Hanke, art. cit., p. 15.
79. L. Hanke, *ibid.*, p. 27.
80. A. P. Canabrava, *op. cit.*, pp. 143 *sq.*; Emanuel Soares da Veiga Garcia, « Buenos Aires e Cadiz. Contribuição ao estudo do comercio livre (1789-1791) », *in : Revista de historia*, 1970, p. 377.
81. L. Hanke, *art. cit.*, p. 7.
82. *Ibid.*, p. 14. Citation de José Toribio Medina, *Historia del Tribunal del Santo Oficio de la Inquisición de Cartagena de las Indias*, Santiago de Chile, 1899, p. 221.
83. Gonzalo de Reparaz, « Los Caminos del contrabando », in : *El Comercio*, Lima, 18 février 1968.
84. Note communiquée par Alvaro Jara, d'après les comptes de Sebastián Duarte, conservés à l'Archivo Nacional de Santiago.
85. Jakob van Klaveren, *Europäische Wirtschaftsgeschichte Spaniens im 16. und 17. J.*, 1960, p. 151, n. 123.
86. Genaro Garcia, *Autos de Fe de la Inquisición de México con extractos de sus causas*, 1910; Guijo, *Diario, 1648-1664*, Mexico, 2 vol., 1952, chronique au jour le jour qui relate *l'auto de fe* du 11 avril 1649, I, pp. 39-47, 92-93.
87. Au sens de João Lucio de Azevedo, *Epocas do Portugal económico, esboços de historia*, 1929; l'auteur entend par-là les périodes successives pendant lesquelles domine une production, le sucre, le café, etc.
88. L. Dermigny, *La Chine et l'Occident...*, *op. cit.*, I, p. 77.
89. Johann Albrecht Mandelslo, *Voyage aux Indes orientales*, 1659, II, p. 197.
90. Balthasar Suárez à Simon Ruiz, le 15 janvier 1590; Simon Ruiz à Juan de Lago, 26 août 1584; S. Ruiz aux Buonvisi de Lyon, 14 juillet 1569, Archives Ruiz, Archivo historico provincial, Valladolid.
91. Voir *infra*, III, ch. 4.
92. M. Capella et A. Matilla Tascón, *op. cit.*, pp. 181 *sq.*
93. *Médit.* ..., I, 195.
94. G. Aubin, « Bartolomäus Viatis. Ein nürnberger Grosskaufmann vor dem dreissigjährigen Kriege », *in : Viertelj. für Sozial-und Wirschaftsgeschichte*, 1940, et Werner Schultheiss, « Der Vertrag der nürnberger Handelsgesellschaft Bartholomäus Viatis und Martin Peller von 1609-15 », *in : Scripta mercaturae*, I, 1968.
95. Archives de Cracovie, Ital. 382.
96. *La Novela picaresca*, *op. cit.*, Estebanillo Gonzalez, pp. 1812, 1817, 1818. Marchands italiens à Munich, à Vienne, à Leipzig, E. Kroker, *op. cit.*, p. 86.
97. *Op. cit.*, p. 361.
98. *Europe in the Russian mirror*, 1970, pp. 21 *sq.*
99. *Diarii*, 9 nov. 1519.
100. H. Sieveking, *op. cit.*, p. 76.
101. Francesco Carletti, *Ragionamenti sopra le cose da lui vedute ne' suoi viaggi* 1701, p. 283.
102. François Dornic, *L'Industrie textile dans le Maine (1650-1815)*, 1955, p. 83.

103. F. Lütge, *op. cit.*, p. 235.
104. G. Lohmann Villena, *Las Minas de Huancavelica en los siglos XVI y XVII*, 1949, p. 159.
105. Gérard Sivery, « Les orientations actuelles de l'histoire économique du Moyen Age, dans l'Europe du Nord-Ouest », *in : Revue du Nord*, 1973, p. 213.
106. Jacques Schwartz, « L'Empire romain, l'Égypte et le commerce oriental », *in : Annales E.S.C.*, XV (1960), p. 25.
107. A. Sapori, *Una Compagnia di Calimala ai primi del Trecento*, *op. cit.*, p. 99.
108. Federigo Melis, « La civiltà economica nelle sue esplicazioni dalla Versilia alla Maremma (secoli x-xviii) », *in : Atti del 60° Congresso internazionale della « Dante Alighieri »*, p. 26.
109. Pierre et Huguette Chaunu, *Séville et l'Atlantique de 1504 à 1650*, 1959, VIII-1, p. 717.
110. R. Cantillon, *Essai sur la nature du commerce en général*, *op. cit.*, p. 41.
111. F. Melis, art. cit., pp. 26-27, et « Werner Sombart e i problemi della navigazione nel medio evo », *in : L'opera di Werner Sombart nel centenario della nascita*, p. 124.
112. R. Gascon, *op. cit.*, p. 183.
113. G. F. Gemelli Carreri, *Voyage autour du monde*, 1727, II, p. 4.
114. *Ibid.*, IV, p. 4.
115. F. Carletti, *op. cit.*, pp. 17-32.
116. Condillac, *Le Commerce et le gouvernement*, éd. E. Daire, 1847, p. 262.
117. Michel Morineau a eu la gentillesse de me communiquer le microfilm de la correspondance de la maison Sardi à Livourne avec Benjamin Burlamachi, conservée aux Archives municipales d'Amsterdam (Familie-papieren 1. Archief Burlamachi).
118. A.N., 62 AQ 33, Amsterdam, 27 mars 1766.
119. Archives de Paris, D⁵B⁶ 4433, f° 48.
120. Archives Voronsov, Moscou, 1876, vol. 9, pp. 1-2. Venise, 30 décembre 1783, Simon à Alexandre Voronsov : « Tout est ici, hors les étoffes de soie, d'une cherté prodigieuse. »
121. Claude Manceron, *Les Vingt Ans du roi*, 1972, p. 471.
122. *Médit...*, I, p. 471.
123. Barthélémy Joly, *Voyage en Espagne, 1603-1604*, p.p. L. Barrau Dihigo, 1909, p. 17.
124. Bohrepans, Londres, 7 août 1686 (A.N., A.E., B¹, 757); Anisson, Londres, 7 mars 1714 (A.N., G 7, 1699); Carlo Ottone, déc. 1670 (A.d.S. Gênes, Lettere Consoli, 1-2628); Simolin, Londres, 23 mars/3 avril 1781 (Moscou, A.E.A. 35/6, 320, f° 167); Hermann, 1791 (A.N., A.E., B¹, 762, f° 461 v°).
125. Fynes Moryson, *An Itinerary containing his ten yeeres travell*, 1908, VI, p. 70, cité par Antoine Maczak, « Progress and underdevelopment in the ages of Renaissance and Baroque Man », *in : Studia Historiae Oeconomicae* IX, 1974, p. 92).
126. I. de Pinto, *op. cit.*, p. 167 : « Là où il y a plus de richesses, tout y est plus cher... C'est ce qui me fait conjecturer que l'Angleterre est plus riche que la France. »; *François Quesnay et la physiocratie*, éd. de l'INED, 1966, II, p. 954.
127. *Voyages en France*, 1931, *I*, p. 137.
128. *De la monnaie*, tr. fr. de G. M. Bousquet et J. Crisafulli, 1955, p. 89.
129. Léon H. Dupriez, « Principes et problèmes d'interprétation », *in : Diffusion du progrès et convergence des prix. Études internationales*, 1966, p. 7.
130. Voir *infra*, III, ch. 1. Et J. Accarias de Sérionne, *op. cit.*, 1766, I, pp. 270 *sq.*
131. Turgot, *Œuvres*, I, *op. cit.*, pp. 378-379.
132. Pierre Des Mazis, *Le Vocabulaire de l'économie politique* 1965, p. 62.
133. H. et P. Chaunu, *Séville et l'Atlantique de 1504 à 1650*, *op. cit.*, 12 vol.
134. *Ibid.*, VIII-1, p. 260, note 2, 293, note 1.
135. Felipe Ruiz Martin, *El Siglo de los Genoveses*, à paraître, Ruth Pike, *Enterprise and Adventure. The Genoese in Seville*, 1966.
136. *Gazette de France* 14 février 1730, de Madrid, p. 102.
137. Je tiens ce détail important de J.-P. Berthe.
138. D. Defoe, *op. cit.*, I, p. 354.
139. Thomas Gage, *Nouvelle Relation contenant les voyages de Thomas Gage dans la Nouvelle-Espagne*, 1676, 4ᵉ partie, p. 90.
140. A.F., F², A, 21.
141. W. L. Schurz, *The Manila Galleon*, 1959, p. 363.
142. Ragnar Nurkse, *Problems of capital formation in underdeveloped countries*, 1958.
143. *François Quesnay... op. cit.*, II, p. 756.
144. *Pierre de Boisguilbert ou la naissance de l'économie politique*, éd. de l'INED, 1966, II, p. 606.
145. *François Quesnay... op. cit.*, II, pp. 664 et 954-955.
146. Au sens où Pierre Gourou emploie l'expression.
147. *Médit.* ..., I, p. 409.
148. *Ibid.*, I, p. 233.
149. H. et P. Chaunu, *op cit.*, VIII-1, p. 445
150. A.N., G⁷, 1695, 252.
151. *Ibid.*
152. J. Savary des Bruslons, *op. cit.*, IV, 1762, col. 1023, arrêts du 5 septembre 1759 et du 28 octobre de la même année. col. 1022 et 1024.
153. Paul Bairoch, *Révolution industrielle et sous-développement.* Paris, 1963 p. 201.
154. R. M. Hartwell, *The Industrial Revolution and economic Growth*, 1971, pp. 181-182.
155. Cf. *infra*, III, ch. 4.
156. Thomas Sowell, *The Say's Laws*, 1972; Ch. E. L. Meunier, *Essai sur la théorie des débouchés de J.-B. Say*, 1942.
157. *Œuvres*, *op. cit.*, I, p. 452.

158. Cité par R. Nurkse, *op. cit.*, p. 16.
159. D'après J. Romeuf, *op. cit.*, I, p. 372..
160. Henri Guitton, *Les Fluctuations économiques*, 1952, p. 173.
161. I. de Pinto, *op. cit.*, 0. 184.
162. Eli F. Heckscher, *La Epoca mercantilista*, 1943. p. 653.
163. D. Ricardo, *op. cit.*, 1970, p. 66.
164. *Ibid.*, chapitre sur les profits, notamment pp. 88-89.
165. « Tawney's Century », *in : Essays in Economic and social History of Tudor and Stuart England*, 1961.
166. Michelet, *Le Peuple*, 1899, pp. 73-74.
167. Sur les Gianfigliazzi, Armand Sapori, *Studi di storia economica* 3e éd. 1955. II, pp. 933 *sq.* Sur les Copponi, registre possédé par Armando Sapori qui a eu la gentillesse de m'en communiquer le microfilm.
168. Archives conservées à l'Université Bocconi de Milan.
169. B. Cotrugli, *op. cit.*, p. 145.
170. *In : Mélanges Hermann Aubin*, 1965, I, pp. 235 *sq.*
171. Ernst Hering, *Die Fugger*, 1940, pp. 23 et 27.
172. F. Melis, « La civiltà economica nelle sue explicazione dalla Versilia alla Maremma », art. cit., pp. 21 et 35.
173. F. Lütge. *op. cit.*, p. 288.
174. F. Gestrin, *op. cit.*, p. 116.
175. Hermann Kellenbenz, « Le front hispano-portugais contre l'Inde et le rôle d'une agence de renseignements au service des marchands allemands et flamands », *in : Estudia*, XI, 1963; C. R. Boxer, « Uma raridade bibliografica sobre Fernão Cron », *in : Boletim internacional de bibliografia luso-brasiliana*, 1971.
176. *Das Meder'sche Handelsbuch und die Welser'schen Nachträge* 1974.
177. Johannes Müller. « Der Umfang und die Hauptrouten des nürnbergischen Handelsgebietes im Mittelalter », *in : V. Jahrschrift für S.-und W. Geschichte*, 1908, pp. 1-38.
178. E. Kröber, *op. cit.*, pp. 71, 163 et *passim*.
179. J.-C. Perrot, *op. cit.*, pp. 181 *sq.*
180. F. Maurette, *Les Grands Marchés des matières premières*, 1922.
181. R. Gascon, *op. cit.*, I, p. 37.
182. Cf. *supra*, I, pp. 187-190.
183. Voir *supra*, I, édit. 1967. p. 162.
184. *Ibid.*, p. 165.
185. Jacob Baxa et Guntwin Bruhns, *Zucker im Leben der Völker*, 1967, pp. 24-25.
186. *Ibid.*, p. 27.
187. *Ibid.*. p. 32.
188. *Supra*, I, éd. 1967, p. 166.
189. J. Savary des Bruslons, IV, col. 827.
190. J. Baxa et G. Bruhns, *op. cit.*, p. 27.
191. *Ibid.*, pp. 40-41 et *passim*.
192. 1759, p. 97.
193. *Pierre de Boisguilbert...*, *op. cit.*, II, p. 621.
194. R. Cantillon, *Essai sur la nature du commerce en général*, *op. cit.*, p. 150.
195. Joseph Schumpeter, *History of economic analysis*, 1954, éd. italienne, 1959, p. 268.
196. L. Dermigny, *op. cit.*, I, p. 376.
197. B. E. Supple, « Currency and commerce in the early seventeenth century », *in : The Economic Historical Review*, janv. 1957, pp. 239-264.
198. G. de Manteyer, *Le Livre-journal tenu par Fazy de Rame*, 1932, pp. 166-167.
199. Léon Costelcade, *Mentalité gévaudanaise au Moyen Age*, 1925, compte rendu par Marc Bloch, *in : Annales d'histoire économique et sociale*, I, 1929, p. 463.
200. Public Record Office, 30/25, Portfoglio 1, 2 novembre - 2 décembre 1742.
201. A.d.S. Naples, Affari Esteri, 796, La Haye, 28 mai 1756.
202. Moscou A.E.A. 50/6, 470.
203. *Ibid.*, 84/2, 421, f° 9 v°, lettre de Facius.
204. Abbé Prévost. *Histoire générale des voyages...*, *op. cit.*, III, p. 641. Voyage de Compagnon, en 1716.
205. A. P. Canabrava, *O Comércio português...*, *op. cit.*, p. 13; Lewis Hanke, *La Villa impérial de Potosí. Un capítulo inédito en la historia del Nuevo Mundo*, 1954.
206. P. V. Cañete y Dominguez, *Guia histórica*, p. 57, cité par Tibor Wittman, « La riqueza empobrece; problemas de crisis del Alto Peru colonial en la Guia de P. V. Cañete y Dominguez », *in : Acta historica*, Szeged, 1967, XXIV, p. 17.
207. Sergio Buarque de Holanda, *Monções*. 1945.
208. J.-B. Tavernier, *op. cit.*, II, p. 293.
209. Fondateur en 1844 de la zone cacaoyère des Ilheor, Pedro Calmon, *Historia social do brasil*, 1937, p. 190.
210. Aziza Hazan, « En Inde aux XVIe et XVIIe siècles : trésors américains, monnaie d'argent et prix dans l'Empire mogol », *in : Annales E.S.C.*, juil.-août 1969, pp. 835-859.
211. C.R. Boxer, *The Great Ship from Amacom. Annals of Macao and the old Japan Trade, 1555-1640*, Lisbonne, 1959, p. 6, note 1, 12 septembre 1633, lettre de Manuel da Câmara de Noronha.
212. Antonio de Ulloa, *Mémoires philosophiques, historiques, physiques, concernant la découverte de l'Amérique*, 1787, I, p. 270.
213. J. Gernet, *Le Monde chinois*, *op. cit.*, p. 423.
214. P. Chaunu, *Les Philippines*, *op. cit.*, pp. 268-269.
215. Par exemple, vers 1570, la ratio est de 6 environ en Chine, contre 12 en Castille; vers 1630, respectivement de 8 contre 13. Pierre Chaunu, « Manille et Macao », in : *Annales E.S.C.*, 1962, p. 568.
216. W. L. Schurz, *op. cit.*, pp. 25-27.
217. *Ibid.*, p. 60.
218. George Macartney, *Voyage dans l'intérieur de la Chine et en Tartarie fait dans les années 1792, 1793 et 1794....* Paris, 1798, I, p. 431.
219. *Médit.* ..., I, p. 299. Lieux encore l'ar-

ticle d'Ömer L. Barkan, « Les mouvements des prix en Turquie entre 1490 et 1655 », *in : Mélanges Braudel*, 1973, I, pp. 65-81.

220. A.N., 94 AQ 1, dossier 11, Pondichéry, 1er octobre 1729.
221. M. Cherif, « Introduction de la piastre espagnole (« ryâl) » dans la régence de Tunis au début du xviie siècle », *in : Les Cahiers de Tunisie*, 1968, nos 61-64, pp. 45-55.
222. J. Eon, (en religion P. Matthias de Saint-Jean), *Le Commerce honorable*, 1646, p. 99.
223. A.d.S. Venise, Senato Misti, reg. 43, fo 162.
224. *Ibid.*, reg. 47, fo 175 vo. Je dois ces renseignements à R. C. Mueller.
225. Museo Correr, Donà delle Rose, 26 fo 2.
226. A.N. A.E., BIII, 235, et Ch. Carrière, *op. cit.*, II, pp. 805 *sq.*
227. E. F. Heckscher, *op. cit.*, p. 695.
228. *State Papers Domestic, 1660-1661*, p. 411, cité par E. Lipson, *The Economic History of England*, 1948, III, p. 73.
229. *Gazette de France*, 16 janvier, p. 52; 6 mars, p. 135; 20 mars 1721, p. 139. Annonces analogues : 6 mars 1730, p. 131; 16 septembre 1751, p. 464.
230. Moscou, A.E.A., 50/6, 472, pp. 26-27.
231. *Le Journal d'émigration* du comte d'Espinchal a été publié par Ernest d'Hauterive, 1912. Le passage cité, resté inédit, se trouve dans le manuscrit, Bibl. Universitaire de Clermont-Ferrand, fo 297.
232. F. C. Spooner, *L'Économie mondiale et les frappes monétaires en France, 1493-1680*, 1956, éd. anglaise augmentée en 1972.
233. M. Marion, *Dictionnaire..., op. cit.*, p. 384.
234. Jean-François de Bourgoing, *Nouveau Voyage en Espagne, ou Tableau de l'état actuel de cette monarchie*, Paris, 1788, II, p. 87.
235. E. F. Heckscher, *op. cit.*, p. 466, attribue l'ouvrage à John Hales, d'après les études d'Edward Hughes (1937,) et Mary Dewar (1964), il faut l'attribuer à sir Thomas Smith. Voir E. Schulin, *op. cit.*, p. 24.
236. E. Schulin, *op. cit.*, p. 94.
237. M.-J. D. Martin, *op. cit.*, pp. 105-106.
238. A.d.S., Venise, Inghilterra, 76 et Londres, 13/34, août 1703.
239. B.N., Paris, Ms. 21779, 176 vo (1713).
240. René Gandilhon, *Politique économique de Louis XI*, 1941, pp. 416-417.
241. N. Sanchez Albornoz, « Un testigo del comercio indiano : Tomás de Mercado y Nueva Espana », *in : Revista de historia de América*, art. cit., p. 122.
242. Turgot, *op. cit.*, I, p. 378.
243. Moscou, A.E.A., 35/6, 765.
244. Thomas Mun, *A Discourse of trade from England unto the East Indies*, 1621, p. 26.
245. A.N., G7, 1686, 53.
246. René Bouvier, *Quevedo, « homme du diable, homme de Dieu »*, 1929, pp. 305-306.
247. France-Piémont, A.N., G7, 1685, 108. Sicile-République de Gênes, Geronimo de Uztariz, *Théorie et pratique du commerce et de la marine*, 1753, pp. 52-53. Perse-Indes, *Voyage de Gardane*, manuscrit de la Bibliothèque Lénine, Moscou, p. 55.
248. A.d.S. Gênes, *Lettere Consoli*, 1, 26-29.
249. Margaret Priestley, « Anglo-French Trade and the Unfavoarable Controversy, 1660-1685, *in : The Economic History Review*, 1951, pp. 37 *sq.*
250. A.E., C.P. Angleterre, 208-209.
251. A.N., G7, 1699.
252. Moscou A.E.A., 35/6, 381.
253. E. Schulin, *op. cit.*, pp. 308 *sq* et surtout 319-320.
254. A été utilisée toute la correspondance du consul russe à Lisbonne, J. A. Borchers, de 1770 à 1794, Moscou, A.E.A., à partir de 72/5, 217, 58. Le traité de Methuen a duré jusqu'en 1836, E. Schulin, *op. cit.*, p. 290.
255. Moscou A.E.A. 725, 226, 73 vo, 10 novembre 1772; 273, 25 vo.
256. H. E. S. Fischer, *The Portugal Trade*, 1971, pp. 38 et 35.
257. Pierre-Victor Malouet, *Mémoires*, 1874, t. I, pp. 10-11.
258. Moscou, A.E.A., 72/5, 226, fo 59, Lisbonne, 6 octobre 1772, Borchers à Ostermann.
259. *Ibid.*, 72/5, 270, fo 52 et vo, 23 avril 1782.
260. *Ibid.*, 72/5, 297, fo 22, 13 décembre 1791.
261. H. E. S. Fischer, *op. cit.*, p. 136.
262. Moscou, *ibid.*, 72/5, 297, fo 25, 20 décembre 1791.
263. Sur l'ensemble, Ingomar Bog, *Der Aussenhandel Ostmitteleuropas, 1450-1650*, 1971.
264. S.A. Nilsson, *Den ryska marknaden*, cité par M. Hroch, « Die Rolle des zentraleuropäischen Handels im Ausgleich der Handelsbilanz zwischen Ost- und Westeuropa, 1550-1650 », *in :* Ingomar Bog, *op. cit.*, p. 5, note 1 : Arthur Attmann, *The Russian and Polish markets in international Trade, 1500-1600*, 1973.
265. M. Hroch, art. cit., pp. 1-27.
266. L. Makkai, semaine de Prato, avril 1975.
267. Ernst Kroker, *op. cit.*, p. 87. est formel sur ce point.
268. Archives de Cracovie, Ital., 382.
269. Voir *infra*, III, ch. 3.
270. A noter la présence de monnaies polonaises en Géorgie (R. Kiersnowski, Semaine de Prato, avril 1975). En 1590, le roulage polonais porte à Istanbul des réaux d'Espagne (Tommaso Alberti, *Viaggio a Constantinopoli, 1609-1621*, Bologne, 1889; *Méditerranée*, I, pp. 183 *sq.*). Des marchands de Pologne et de Moscovie gagnent les Indes avec des rixdales d'Allemagne (Tavernier, *op. cit.*, II, p. 14).

271. Voir *infra*, III, ch. 5.
272. A.N., G^7, 1686, 99, 31 août 1701.
273. E. SCHULIN, *op. cit.*, p. 220.
274. R. GASCON, *op. cit.*, p. 48.
275. Albert CHAMBERLAND, « Le commerce d'importation en France au milieu du XVIe siècle », *in : Revue de géographie*, 1892-1893, pp. 1-32.
276. BOISGUILBERT, *op. cit.*, II, p. 586, J. J. CLAMAGERAN, *Histoire de l'impôt en France*, II, 1868, p. 147.
277. Henryk SAMSONOWICZ, *Untersuchungen über das danziger Bürgerkapital in der zweiten Hälfte des 15. Jahrhunderts*, Weimar, 1969.
278. Anders CHYDENIUS, « Le Bénéfice national (1765) », trad. du suédois, introd. de Philippe COUTY, *in : Revue d'histoire économique et sociale*, 1966, p. 439.
279. Référence malheureusement égarée, fiche en provenance de Moscou, A.E.A.
280. A.N., A.E., B^1, 762, f° 401, lettre d'Hermann, consul de France à Londres, 7 avril 1791.
281. S. VAN RECHTEREN, *Voiage aux Indes Orientales*, 1706, V, p. 124.
282. K. M. PANIKKAR, *L'Asie et la domination occidentale du XVe siècle à nos jours*, pp. 68-72.
283. *Ibid.*
284. *Ibid.*, pp. 95-96.
285. Frédéric MAURO, *L'Expansion européenne*, 1964, p. 141.
286. William BOLTS, *État civil, politique et commercial du Bengale, ou Histoire des conquêtes et de l'administration de la Compagnie anglaise de ce pays*, 1775, I, p. XVII.
287. G. UNWIN, « Indian factories in the 18 th century », *in : Studies in economic history*, 1958, pp. 352-373, cité par F. MAURO, *op. cit.*, p. 141.
288. *Gazette de France*, 13 mars 1763, de Londres, p. 104.
289. A.E., Asie, 12, f° 6.
290. Moscou, A.E.A., 50/6, 474, f° 23, Amsterdam, 12/33 mars 1764.
291. *Gazette de France*, avril 1777.
292. PANIKKAR, *op. cit.*, pp. 120-121.
293. G. d'AVENEL, *Découvertes d'histoire sociale*, 1920, p. 13.
294. *In : Finanzarchiv*, I, 1933, p. 46.
295. A. HANOTEAU et A. LETOURNEUX, *La Kabylie et les coutumes kabyles*, 1893; plus l'admirable livre de Pedro CHALMETTA, *op. cit.*, pp. 75 *sq.*
296. Roger BASTIDE et PIERRE VERGER, art. cit.
297. Pierre GOUROU, *Les Paysans du delta tonkinois*, 2e éd. 1965, pp. 540 *sq.*
298. Voyages personnels en 1935.
299. Bronislaw MALINOWSKI, *Les Argonautes du Pacifique occidental*, 1963, p. 117.
300. Karl POLANYI, toute son œuvre et spécialement, K. POLANYI et C. ARENSBERG, *Les Systèmes économiques*, 1975.
301. Voir *infra*, p. 409.
302. Walter C. NEALE, *in :* K. POLANYI et C. ARENSBERG, *op. cit.*, p. 342.
303. *Ibid.*, p. 336 *sq.*
304. *Ibid.*, p. 341.
305. « Markets and Other Allocation Systems in History : the Challenge of K. Polanyi », *in : The Journal of European Economic History*, 6, hiver 1977
306. W.C. NEALE, *op. cit.*, p. 343.
307. Maxime RODINSON, *in :* Pedro CHALMETTA, *op. cit.*, p. LIII *sq.*
308. *Ibid.*, pp. LV *sq.*
309. *In : Annales E.S.C.*, 1974, pp. 1311-1312.
310. Tr. française, 1974.
311. *Ibid.*, p. 22.
312. *Œuvres*, t. XXII, 1960, pp. 237, 286 sq. 322. *sq.*

Notes du chapitre 3

1. François PERROUX, *Le Capitalisme*, 1962, p. 5.
2. Herbert HEATON, « Criteria of periodization in economic history », in : *The Journal of Economic History*, 1955, pp. 267 *sq.*
3. Notamment Lucien FEBVRE, « Les mots et les choses en histoire économique », in *: Annales d'histoire économique et sociale*, II, 1930, pp. 231 *sq.* 1930, pp. 231 *sq.*
4. Pour de plus amples explications, voir le livre clair et méticuleux, malheureusement difficile à consulter, d'Edwin DESCHEPPER, *L'Histoire du mot capital et dérivés*, thèse dactylographiée, Université libre de Bruxelles, 1964. Je l'ai largement mis à contribution dans les lignes qui suivent.
5. Archives de Prato, n° 700, *Lettere Prato-Firenze*, document communiqué par F. Melis.
6. Edgar SALIN, « Kapitalbegriff und Kapitallehre von der Antike zu den Physiokraten », *in : Vierteljahrschrift für Sozial- und Wirtschaftsgeschichte*, 23, 1930, p. 424, note 2.
7. R. GASCON, *Grand Commerce et vie urbaine. Lyon au XVIe*, 1971, p. 238.
8. E. DESCHEPPER, *op. cit.*, pp. 22 *sq.*
9. François RABELAIS, *Pantagruel*, éd. La Pléiade, p. 383.
10. A.N., A.E. B^1 531, 22 juillet 1713.
11. J. CAVIGNAC, *op. cit.*, p. 158 (lettre de Pierre Pellet, de la Martinique, le 26 juillet 1726).
12. François VÉRON DE FORBONNAIS, *Prin-*

cipes économiques (1767), éd. Daire, 1847, p. 174.
13. A.E. Mémoires et Documents, Angleterre, 35, f° 43, 4 mai 1696.
14. TURGOT, *op. cit.*, II, p. 575.
15. J. SAVARY DES BRUSLONS, *Dictionnaire*, II, 1760, col. 136.
16. A.N., G 7, 1705, 121, après 1724.
17. A.N., G 7, 1706, 1, lettre du 6 décembre 1722.
18. CONDILLAC, *op. cit.*, p. 247.
19. J.-B. SAY, *Cours complet d'économie politique*, I, 1828, p. 93.
20. SISMONDI, *De la richesse commerciale*, 1803.
21. *Op. cit.*, p. 176.
22. DU PONT DE NEMOURS, *Maximes du docteur Quesnay*, éd. 1846, p. 391, cité par Jean ROMEUF, *Dictionnaire des sciences économiques*, au mot « capital », p. 199.
23. C. MANCERON, *op. cit.*, p. 589.
24. MORELLET, *Prospectus d'un nouveau dictionnaire de commerce*, Paris, 1764, cité par E. DESCHEPPER, *op. cit.*, pp. 106-107.
25. E. DESCHEPPER, *op. cit.*, p. 109.
26. *Ibid.*, p. 124.
27. A.N., K 1349, 132, f° 214 v°.
28. E. DESCHEPPER, *op. cit.*, p. 125.
29. Lucien FEBVRE, « Pouvoir et privilège » (Louis-Philippe MAY : « L'Ancien Régime devant le Mur d'Argent »), *in : Annales hist. éc. et soc.*, X (1938), p. 460.
30. E. DESCHEPPER, *op. cit.*, p. 128.
31. A.N. Z 1, D 102 B.
32. A.d.S. Naples, Affari Esteri, 801.
33. Pierre-Victor MALOUET, *Mémoires*, 1874, I, p. 83.
34. A.E., M. et D., Angleterre, 35 f°• 67 *sq.*
35. A.N., F 12, 731, 4 juillet 1783.
36. Luigi DAL PANE, *Storia del lavoro in Italia*, 2e éd., 1958, p. 116.
37. Cahier de doléances, Tiers État de Garde-Figanières.
38. Cahier de doléances de Saint-Pardoux, Sénéchaussée de Draguignan.
39. D. MATHIEU, *L'Ancien Régime dans la province de Lorraine et Barrois*, 1879, p. 324.
40. C. MANCERON, *op. cit.*, p. 54.
41. Henry COSTON, *Les Financiers qui mènent le monde*, 1955, p. 41; 25 septembre 1790, *Moniteur*, t. V, p. 741.
42. *Moniteur*, t. XVII, p. 484.
43. H. COSTON, *op. cit.*, p. 41. RIVAROL, *Mémoires* 1824, p. 235.
44. A. DAUZAT, *Nouveau Dictionnaire étymologique et historique*, 1964, p. 132. Mais je n'ai pas retrouvé cette indication dans l'*Encyclopédie*. S'agirait-il d'une erreur?
45. J.-B. RICHARD, *Les Enrichissements de la langue française*, p. 88.
46. Louis BLANC, *Organisation du travail*, 9e éd., 1850, pp. 161-162, cité par E. DESCHEPPER, *op. cit.*, p. 153.
47. J. ROMEUF, *Dictionnaire des sciences économiques*, au mot « capitalisme », p. 203 et J.-J. HÉMARDINQUER, *in Annales E.S.C.*, 1967, p. 444.
48. Jean-Jacques HÉMARDINQUER, compte rendu du livre de Jean DUBOIS : *Le Vocabulaire politique et social en France de 1869 à 1872, à travers les œuvres des écrivains, les revues et les journaux*, 1963, *in : Annales E.S.C.*, 1967, pp. 445-446. Mais ENGELS l'utilisera et, dès 1870, *Kapitalismus* est sous la plume de l'économiste allemand Albert Schäffle (Edmond SILBENER, *Annales d'histoire sociale*, 1940, p. 133).
49. H. HEATON, art. cit., p. 268.
50. Lucien FEBVRE, « L'économie liégeoise au XVIe siècle (Jean LEJEUNE : *La Formation du capitalisme moderne dans la principauté de Liège au XVIe siècle*) », *in : Annales E.S.C.*, XII, pp. 256 *sq.*
51. Andrew SHONFIELD, *Le Capitalisme d'aujourd'hui*, 1967, pp. 41-42.
52. *Annales E.S.C.*, 1961, p. 213.
53. Alexandre GERSCHENKRON, *Europe in the Russian mirror*, 1970, p. 4.
54. K. MARX, *op. cit.*, I, p. 1170.
55. *Histoire de la campagne française*, 2e éd. 1974, pp. 71 *sq.*
56. Cité par SALIN, art. cit., p. 434.
57. J. GENTIL DA SILVA, *op. cit.*, I, p. 20.
58. J.-P. CATTEAU-CALLEVILLE, *Tableau de la mer Baltique*, II, 1812, pp. 238-239.
59. Ernst PITZ, « Studien zur Entstehung des Kapitalismus », *in : Festschrift Hermann Aubin*, I, 1965, pp. 19-40.
60. A.E., Moscou/A, 35/6 341/71 v°-72, Londres, 26 mai-6 juin 1783.
61. *Cours d'économie politique*, 1823, I, pp. 246-247.
62. A.d.S. Venise, Notatorio di Collegio, 12, 128 v°, 27 juillet 1480.
63. Alice HANSON JONES, « La fortune privée en Pennsylvanie, New Jersey, Delaware (1774) », *in : Annales E.S.C.*, 1969, pp. 235-249, et *Wealth estimates for the American middle colonies, 1774*, Chicago, 1968.
64. J'ai surtout utilisé ici son rapport au congrès de Munich (1965), « Capital formation in modern economic growth, and some implications for the past », *in : Troisième Conférence internationale d'histoire économique*, I, pp. 16-53.
65. *British economic Growth, 1688-1959*, 2e éd., 1967.
66. S. KUZNETS, art. cit., p. 23.
67. *Théorie générale de la population*, I, 1954, notamment, p. 68.
68. QUIQUERAN DE BEAUJEU, *De laudibus Provinciae*, Paris, 1551, œuvre éditée en français sous le titre *La Provence louée*, Lyon, 1614, cité par André BOURDE, *Agronomie et agronomes en France au XVIIIe siècle*, p. 50. *Cf.* aussi A. PLAISSE, *La Baronnie de Neubourg*, 1961, p. 153, qui cite Charles Estienne : « Il faut tant de fois labourer et relabourer que la terre soit tout en poudre si possible. »
69. Jean-Pierre SOSSON, « Pour une approche économique et sociale du bâtiment. L'exemple des travaux publics à Bruges aux XIVe et XVe siècles », *in : Bulletin de*

la Commission royale des Monuments et des Sites, t. 2, 1972, p. 144.

70. Samuel H. Baron, « The Fate of the *Gosti* in the reign of Peter the Great. Appendix : Gost' Afanasii Olisov's reply to the government inquiry of 1704 », *in : Cahiers du monde russe et soviétique*, oct.-déc. 1973, p. 512.
71. Traian Stoianovich, Colloque de l'Unesco sur Istanbul, oct. 1973, p. 33.
72. S. Kuznets, art. cit., p. 48.
73. R. S. Lopez, H. A. Miskimin, « The Economic depression of the Renaissance », *in : The Economic history Review*, 1962, n° 3, pp. 408-426.
74. Indications fournies par Felipe Ruiz Martin.
75. Ce fait est mentionné par Alois Mika, *La Grande Propriété en Bohême du Sud, XIVᵉ-XVIᵉ siècles*, Sbornik historicky I, 1953, et par Josef Petran, *La Production agricole en Bohême dans la deuxième moitié du XVIᵉ et au commencement du XVIIᵉ siècle*, 1964; (ces informations m'ont été communiquées par J. Janáček).
76. Schnapper, *Les Rentes au XVIᵉ siècle*, Paris, 1957, pp. 109-110.
77. Cavignac, *op. cit.*, p. 212, 13 novembre 1727.
78. J. Meyer, *op. cit.*, p. 619.
79. D. Mathieu, *op. cit.*, p. 324.
80. Archivio di Stato Prato, Arch. Datini Filza 339, Florence, 23 avril 1408.
81. D'après les nombreux papiers de l'A.d.S. de Venise sur la faillite de cette banque, la liquidation de la banque n'est pas encore terminée, 31 mars 1592, Correr, Donà delle Rose, 26 f° 107.
82. C. Laveau, *op. cit.*, p. 340.
83. H. Soly « The "Betrayal" of the Sixteenth-Century Bourgeoisie : A Myth? Some Considerations of the Behaviour Pattern of the Merchants of Antwerp in the Sixteenth Century », *in : Acta Historiae Neerlandicae*, vol. VIII, pp. 31-39.
84. Robert Mandrou, *Les Fugger, propriétaires fonciers en Souabe, 1560-1618*, 1969.
85. Gilles Caster, *Le Commerce du pastel et de l'épicerie à Toulouse, 1450-1561*, 1962.
86. A.N., B III, 406, long rapport du 23 janvier 1816.
87. G. Galasso, *Economia e società nella Calabria del Cinquecento*, p. 78.
88. A. Bourde, *op. cit.*, pp. 1645 *sq.*
89. Gérard Delille, « Types de développement dans le royaume de Naples, xviiᵉ-xviiiᵉ siècle », *in : Annales E.S.C.*, 1975, pp. 703-725.
90. Moscou, Fonds Dubrowski, Fr. 18-4, f° 86'-87.
91. László Makkai, *in : Histoire de la Hongrie*, Budapest, 1974, pp. 141-142.
92. Georg Grüll, *Bauer, Herr und Landesfürst*, 1963, pp. 1 *sq.*
93. André Malraux, *Anti-mémoires*, 1967, p. 525.
94. A. Bourde, *op. cit.*, p. 53.
95. Wilhelm Abel, *Crises agraires en Europe (XIIIᵉ-XXᵉ siècles)*, 1973, p. 182.
96. Wilhelm Abel, *Geschichte der deutschen Landwirtschaft*, 1962, p. 196.
97. Paul Bois, *Paysans de l'Ouest*, 1960, pp. 183-184.
98. Sombart, II, p. 1061.
99. F. Gestrin, *op. cit.*, *cf.* résumé en français, pp. 247-272.
100. A.d.S. Naples, Sommaria Partium 565; Galasso, *op. cit.*, p. 139.
101. Elio Conti, *La Formazione della struttura agraria moderna nel contado fiorentino*, Rome, 1965, I, p. VII.
102. Guy Fourquin, *Les Campagnes de la région parisienne à la fin du Moyen Age*, 1964, p. 530.
103. Otto Brunner, *Neue Wege der Verfassungs-und Sozialgeschichte*, éd. ital. 1970, p. 138.
104. M. Gonon, *La Vie familiale en Forez et son vocabulaire d'après les testaments*, 1961, p. 16.
105. *Ibid.*, p. 243.
106. E. Juillard, *Problèmes alsaciens vus par un géographe*, 1968, p. 110.
107. *Ibid.*, p. 112.
108. G. Fourquin, *op. cit.*, pp. 160 *sq.*
109. G. Galasso, *op. cit.*, pp. 76-77.
110. *Ibid.*, p. 76.
111. Georg Grüll, *op. cit.*, pp. 30-31.
112. Evamaria Engel, Benedykt Zientara, *Feudalstruktur, Lehnbürgertum und Fernhandel im Spätmittelalterlichen Brandenburg*, 1967, pp. 336-338.
113. Marc Bloch, *Mélanges historiques*, Paris, 1963, II, p. 689.
114. Jacques Heers, *Le Clan familial au Moyen Age*, Paris, 1974.
115. Vital Chomel, « Communautés rurales et *casanae* lombardes en Dauphiné (1346). Contribution au problème de l'endettement dans les sociétés paysannes du Sud-Est de la France au bas Moyen Age », *in : Bulletin philologique et historique*, 1951 et 1952, p. 245.
116. Georges Livet, *L'Intendance d'Alsace sous Louis XIV, 1648-1715*, 1956, p. 833.
117. André Plaisse, *La Baronnie de Neubourg*, 1961.
118. G. Delille, art. cit., 1975.
119. Yvonne Bézard, *Une Famille bourguignonne au XVIIIᵉ siècle*, Paris, 1930.
120. J. Meyer, *op. cit.*, p. 780.
121. Vauban, *Le Projet d'une dixme royale* (éd. Coornaert, 1933), p. 181, cité par J. Meyer, *op. cit.*, p. 691, note 1.
122. A. Plaisse, *op. cit.*, p. 61.
123. Y. Bézard, *op. cit.*, p. 32.
124. Gaston Roupnel, *La Ville et la campagne au XVIIᵉ siècle*, 1955, p. 314; Robert Forster, *The House of Saulx-Tavanes*, 1971.
125. Albert Soboul, *La France à la veille de la Révolution*, I : *Économie et Société*, p. 153.
126. A. Plaisse, *op. cit.*, 1974, p. 114.
127. Louis Merle, *La Métairie et l'évolution agraire de la Gâtine poitevine*, 1958, pp. 50 *sq.*

128. G. Grüll, *op. cit.*, pp. 30-31.
129. Pierre Goubert, *Beauvais et le Beauvaisis, op. cit.*, p. 180 *sq.*
130. Michel Caillard, *A travers la Normandie des XVII^e et XVIII^e siècles*, 1963, p. 81.
131. Vital Chomel, « Les paysans de Terre-basse et la dîme à la fin de l'Ancien Régime », *in : Évocations*, 18^e année, n.s., 4^e année, n° 4, mars-avril, 1962, p. 100.
132. Cité par L. Dal Pane, *op. cit.*, p. 183.
133. Michel Augé-Laribé, *La Révolution agricole*, 1955, p. 37.
134. Giorgio Doria, *Uomini e terre di un borgo collinare*, 1968.
135. Aurelio Lepre, *Contadini, borghesi ed operai nel tramonto del feudalesimo napoletano*, 1963, p. 27.
136. *Ibid.*, pp. 61-62.
137. Paul Butel, « Grands propriétaires et production des vins du Médoc au XVIII^e siècle », *in : Revue historique de Bordeaux et du département de la Gironde*, 1963, pp. 129-141.
138. Gaston Roupnel, *op. cit.*, pp. 206-207.
139. Witold Kula, *Théorie économique du système féodal. Pour un modèle de l'économie polonaise, XVI^e-XVIII^e siècles*, 1970.
140. J. Rutkowski, « La genèse du régime de la corvée dans l'Europe centrale depuis la fin du Moyen Age », *in : La Pologne au VI^e Congrès international des sciences historiques*, 1930; W. Rusinski, *in : Studia historiae œconomicae*, 1974, pp. 27-45.
141. L. Makkai, *in : Histoire de la Hongrie, op. cit.*, p. 163.
142. A. von Transehe-Roseneck, *Gutsherr und Bauer im 17. und 18. Jahr.*, 1890, p. 34, note. 2
143. J. Ziekursch, *Hundert Jahre Schlesischer Agrargeschichte*, 1915, p. 84.
144. F. J. Haun, *Bauer und Gutsherr in Kursachsen*, 1892, p. 185.
145. I. Wallerstein, *op. cit.*, p. 313 et note 58. A la fin du XVI^e siècle, les corvées atteignaient rarement 4 jours par semaine; au XVIII^e siècle, les exploitations paysannes de même taille étaient obligées de fournir, en règle générale, 4 à 6 jours de corvée par semaine. Ces chiffres se rapportent aux exploitations paysannes de plus grande taille, les corvées fournies par les autres étaient moindres, car elles variaient en fonction de la taille de l'exploitation. Mais la tendance à l'accroissement des charges et notamment des corvées était générale. *Cf.* Jan Rutkowski, art. cit., pp. 142 et 257.
146. Fiche égarée.
147. Charles d'Eszlary, « La situation des serfs en Hongrie de 1514 à 1848 », *in : Revue d'histoire économique et sociale*, 1960, p. 385.
148. J. Leszczynski, *Der Klassen Kampf der Oberlausitzer Bauern in den Jahren 1635-1720*, 1964, pp. 66 *sq.*
149. Alfred Hoffmann, « Die Grundherrschaft als Unternehmen », *in : Zeitschrift für Agrargeschichte und Agrarsoziologie*, 1958, pp. 123-131.
150. W. Kula, *op. cit.*, p. 138.
151. Jean Delumeau, *La Civilisation de la Renaissance*, 1967, p. 287.
152. Sur le caractère capitaliste ou non des entreprises seigneuriales, voir la controverse entre J. Nichtweiss et J. Kuczynski, *in : Z. für Geschichtswissenschaft*, 1953 et 1954.
153. Jean de Léry, *Histoire d'un voyage faict en la terre de Brésil*, p.p. Paul Gaffarel, II, 1880, pp. 20-21.
154. Gilberto Freyre, *Casa Grande e Senzala*, 5^e éd. 1946.
155. Frédéric Mauro, *Le Portugal et l'Atlantique au XVII^e siècle*, 1960, pp. 213 *sq.*
156. Alice Piffer Canabrava, *A industriado açucar nas ilhas inglesas e francesas do mar das Antilhas*, thèse dactylographiée, São Paulo, 1946, pp. 8 *sq.*
157. Gabriel Debien, « La sucrerie Galbaud du Fort (1690-1802) », *in : Notes d'histoire coloniale*, I, 1941.
158. *Guildiverie* vient de *guildive*, l'eau-de-vie tirée des « sirops de sucre et de l'écume des premières chaudières ». *Tafia*, mot synonyme, serait employé par les Noirs et les Indiens. Littré.
159. J. Cavignac, *op. cit.*, p. 173, note 1.
160. Savary, cité par Cavignac, *op. cit.*, p. 49, note 3.
161. G. Debien, art. cit., pp. 67-68.
162. G. Debien, « A Saint-Domingue avec deux jeunes économes de plantation 1777-1788) », *in : Notes d'histoire coloniale*, VII, 1945, p. 57. L'expression « piastre *gourde* », ou grosse piastre, vient de l'espagnol *gorda*, grosse.
163. Pierre Léon, *Marchands et spéculateurs dauphinois dans le monde antillais, les Dolle et les Raby*, 1963, p. 130.
164. François Crouzet, *in :* Charles Higounet, *Histoire de Bordeaux*, t. V, 1968, p. 224; Pierre Léon, *in :* Braudel, Labrousse, *Histoire économique et sociale de la France*, II, 1970, p. 502, figure 52.
165. Gaston Rambert, *in : Histoire du commerce de Marseille*, VI, pp. 654-655.
166. François Crouzet, *in : Histoire de Bordeaux, op. cit.*, p. 230 et note 40.
167. Pierre Léon, *Marchands et spéculateurs..., op. cit.*, p. 56.
168. Marten G. Buist, *At spes non fracta, Hope et Co 1770-1815*, 1974, pp. 20-21.
169. R. B. Sheridan, « The Wealth of Jamaica in the Eighteen Century », *in : Economic Historical Review*, vol. 18, n° 2, août 1965, p. 297.
170. *Ibid.*, p. 296.
171. Richard Pares, *The Historian's Business and other essays*, Oxford, 1961. Id., *Merchants and Planters*, Economic History Review Supplement n° 4, Cambridge, 1960, cité par R. B. Sheridan, art. cit.
172. R. B. Sheridan, art., cit., p. 305.
173. *Ibid.*, p. 304.

174. *Ibid.*, pp. 306 *sq.*
175. Roland Dennis Hussey, *The Caracas Company 1728-1784*, 1934.
176. J. Beckmann. *Beiträge zur Oekonomie, Technologie, Polizei und Cameralwissenschaft, 1779-1784*, I, p. 4. Sur cette diversité foncière de l'Angleterre, *cf.* Joan Thirsk, *in : Agrarian hist. of England, op. cit.*, passim et pp. 8 *sq.*
177. *Encyclopédie*, t. IV, 1754, col. 560 *sq.*
178. Karl Marx, *Le Capital*, Éd. sociales, 1950, t. III, p. 163.
179. *Cf.* Jean Jacquart, *La Crise rurale en Ile-de-France, 1550-1670*, 1974.
180. André Bourde, *op. cit.*, I, p. 59.
181. Émile Mireaux, *Une Province française au temps du Grand Roi, la Brie*, 1958.
182. *Ibid.*, p. 97.
183. *Ibid.*, p. 103.
184. *Ibid.*, p. 299.
185. *Ibid.*, pp. 145 *sq.*
186. V. S. Lublinsky, « Voltaire et la guerre des farines », *in : Annales historiques de la Révolution française*, 1959, pp. 127-145.
187. Pierre Goubert, *in :* Braudel, Labrousse, *Histoire économique et sociale de la France*, II, p. 145.
188. Édités par Jean Mistler, 1968, pp. 40 et 46.
189. *Méditerranée, op. cit.*, I, pp. 70 *sq.*
190. Jean Georgelin, *Venise au siècle des Lumières*, 1978, pp. 232 *sq.*
191. Jean Georgelin, « Une grande propriété en Vénétie au xviiie siècle : Anguillara », *in : Annales, E.S.C.*, 1968, p. 486 et note 1.
192. *Ibid.*, p. 487.
193. Mireaux, *op. cit.*, pp. 148 *sq.*
194. P. Molmenti, *op. cit.*, pp. 138 *sq* et 141.
195. Cité par Jean Georgelin, *Venise au siècle des lumières, op. cit.*, pp. 758-759.
196. J. C. Léonard Sismonde de Sismondi, *Nouveaux Principes d'économie politique ou de la richesse dans ses rapports avec la population* (1819), 1971, p. 193.
197. A. Reumont, *Della Campagna di Roma*, 1842, pp. 34-35, cité par Dal Pane, *op. cit.*, p. 53.
198. Dal Pane, *ibid.* pp. 104-105 (et note 25) ; N. M. Nicolai, *Memorie, leggi ed osservazioni sulle campagne di Roma*, 1803, cité par Dal Pane, *ibid.*, p. 53.
199. *Ibid.*, p. 106.
200. Adam Smith, *La Richesse des nations*, réédition Osnabrück, 1966, I, pp. 8-9.
201. Olivier de Serres, *Le Théâtre d'agriculture et mesnage des champs*, 3e éd. 1605, p. 74.
202. Chants populaires italiens, *I dischi del Sole*, Edizioni del Gallo, Milan (s.d.).
203. Giovanni Di Pagolo Morelli, *Ricordi* p.p. Vittore Branca, 1956, p. 234. Cette chronique personnelle porte sur les années 1393-1421.
204. Elio Conti, *La Formazione della struttura agraria moderna nel contado fiorentino*, I, p. 13.
205. *Ibid.*, p. 4.
206. Renato Zangheri, « Agricoltura e sviluppo del capitalismo », *in : Studi storici*, 1968, n° 34.
207. Renseignements fournis par L. Makkai.
208. Rosario Villari, *La Rivolta antispagnola a Napoli*, 1967.
209. Cité par Pasquale Villani, *Feudalità, riforme, capitalismo agrario*, 1968, p. 55.
210. *Ibid.*, pp. 97-98.
211. Jean Delumeau, *L'Italie de Botticelli à Bonaparte*, 1974, pp. 351-352.
212. Pierre Vilar, *La Catalogne dans l'Espagne moderne*, t. II, p. 435.
213. Pierre Goubert, *in :* Braudel, Labrousse, *op. cit.*, pp. 12 et 17.
214. Jean Meyer, *La Noblesse bretonne au XVIIIe siècle*, 1966, t. II, p. 843.
215. Eberhard Weiss, « Ergebnisse eines Vergleichs der grundherrschaftlichen Strukturen Deutschlands und Frankreichs vom 13. bis zum Ausgang des 18. Jahrhunderts », *in : Vierteljahrschrift für Sozial- und-Wirtschaftsgeschichte*, 1970, pp. 1-74.
216. E. Le Roy Ladurie, « Révoltes et contestations rurales en France de 1675 à 1788 », *in : Annales E.S.C.*, n° 1, janv.-févr. 1974, pp. 6-22.
217. Pierre de Saint-Jacob, *Les Paysans de la Bourgogne du Nord au dernier siècle de l'Ancien Régime*, 1960, pp. 427-428.
218. *Civilisation matérielle*, I, éd. 1967, p. 88.
219. René Pillorget, « Essai d'une typologie des mouvements insurrectionnels ruraux survenus en Provence de 1596 à 1715 », *in : Actes du quatre-vingt-douzième Congrès national des Sociétés Savantes*, Section d'histoire moderne, 1967, t. I, pp. 371-375.
220. P. Chaunu, *La Civilisation de l'Europe classique*, 1966, p. 353.
221. Paul Harsin, « De quand date le mot industrie? », *in : Annales d'histoire économique et sociale*, II, 1930.
222. Hubert Bourgin, *L'Industrie et le marché*, 1924, p. 31.
223. Pierre Léon, *La Naissance de la grande industrie en Dauphiné (fin du XVIIe siècle-1869)*, 1954, t. I, p. 56.
224. W. Sombart, *op. cit.*, II, p. 695.
225. Luigi Bulferetti et Claudio Costantini, *Industria e commercio in Liguria nell'età del Risorgimento (1700-1861)*, 1966, p. 55.
226. T. J. Markovitch, « L'industrie française de 1789 à 1964 », *in : Cahiers de l'ISEA*, série AF, n° 4, 1965; nos 5, 6, 7, 1966, notamment n° 7, p. 321.
227. Federigo Melis, Conférence faite au Collège de France, 1970.
228. Hubert Bourgin, *op. cit.*, p. 27.
229. *Méditerranée*, I, p. 396.
230. Voir *infra*, pp. 287 *sq.*
231. W. Sombart, *op. cit.*, II, p. 732.
232. Henri Lapeyre, *Une Famille de marchands, les Ruiz...*, 1955, p. 588.
233. Jacques de Villamont, *Les Voyages du seigneur de Villamont*, 1600, f° 4 v°.

234. Hubert Bourgin, *op. cit.*, p. 31.
235. W. Sombart, *op. cit.*, II, p. 731.
236. Ortulf Reuter, *Die Manufaktur im frankischen Raum*, 1961.
237. François Coreal, *Relation des voyages de François Coreal aux Indes occidentales... depuis 1666 jusqu'en 1697*, Bruxelles 1736, p. 138.
238. Otto von Kotzebue, *Entdeckungs-Reise in die Süd-See und nach der Berings-Strasse...*, 1821, p. 22.
239. M. Cartier et Teng T'o, « En Chine, du XVIe au XVIIIe siècle : les mines de charbon de Men-t'ou-kou », *in : Annales E.S.C.*, 1967, pp. 54-87.
240. Louis Dermigny, *op. cit.*, I, p. 66; Jacques Gernet, *op. cit.*, p. 422.
241. Louis Dermigny, *op. cit.*, I, p. 65.
242. *Ibid.*, p. 65.
243. Lord Macartney, *Voyage dans l'intérieur de la Chine et en Tartarie... fait dans les années 1792, 1793 et 1794*, Paris, 1798, IV, p. 12; J. Gernet, *op. cit.*, p. 422.
244. P. Sonnerat, *Voyage aux Indes orientales et à la Chine fait par ordre du Roi depuis 1774 jusqu'en 1781*, 1782, t. I, p. 103.
245. *Ibid.*, pp. 104-105; gravures pl. XX et XXII.
246. Guy Patin, *Lettres*, I, p. 2.
247. *De l'Esprit des Lois*, XXIII, p. 15.
248. Marc Bloch, *Mélanges historiques*, 1963, t. II, pp. 796-797.
249. A.d.S., Gênes, *Lettere Consoli*, 1/2628.
250. Charles de Ribbe, *Une Grande Dame dans son ménage au temps de Louis XIV, d'après le journal de la comtesse de Rochefort (1689)*, Paris, 1889, pp. 142-147.
251. Witold Kula, *op. cit.*, p. 156, note 84, Ukraine en 1583-Lithuanie en 1788.
252. A.N., F 12, 681, f° 112.
253. J. Beckmann, *op. cit.*, III, pp. 430-431.
254. Jean Lejeune, *op. cit.*, p. 143.
255. C. et S. Suárez à Cosme Ruiz, Florence, 1er juin 1601. Archives Ruiz. Valladolid. « ... que todos acuden a la campaña ».
256. A.N., G 7, 1706, f° 167.
257. Ange Goudar, *Les Intérêts de la France mal entendus*, Amsterdam, 1756, t. III, pp. 265-267, cité par Pierre Dockes, *L'Espace dans la pensée économique*, *op. cit.*, p. 270.
258. Roger Dion, *Histoire de la vigne et du vin en France des origines au XIXe siècle*, 1959, p. 33.
259. Germain Martin, *La Grande Industrie sous le règne de Louis XIV* (plus particulièrement de 1660 à 1715), 1898, p. 84.
260. E. Tarlé, *L'Industrie dans les campagnes de France à la fin de l'Ancien Régime*, 1910, p. 45, note 3.
261. Renseignements qui m'ont été fournis par I. Schöffer.
262. Ortensio Landi, *Paradossi, cioè sententie fuori del comun parere, novellamente venute in luce*, 1544, p. 48 recto.
263. Joan Thirsk, *in : The Agrarian History of England and Wales*, 1967, IV, p. 46.
264. Jacqueline Kaufmann-Rochard, *op. cit.*, pp. 60-61.
265. Heinrich Bechtel, *op. cit.*, I, p. 299.
266. Joan Thirsk, *in : op. cit.*, IV, p. 12 et *passim*.
267. Defoe, *op. cit.*, I, pp. 253-254.
268. Isaac de Pinto, *op. cit.*, p. 287.
269. A.N., G 7, 1704, f° 102.
270. Mirabeau, *L'Ami des hommes ou traité de la population*, 1756-1758.
271. P. S. Dupont de Nemours, *De l'exportation et de l'importation des grains*, 1764, pp. 90-91, cité par Pierre Dockes, *L'Espace dans la pensée économique du XVIe au XVIIIe siècle*, 1969, p. 288.
272. François Véron de Forbonnais, *Principes et observations économiques*, 1767, t. I, p. 205, cité par Pierre Dockes, *op. cit.*, p. 288.
273. *Mémoires de Oudard Coquault (1649-1668) bourgeois de Reims*, éd. 1875, II, p. 371.
274. *Gazette de France*, 1730, p. 22.
275. Moscou, Bibl. Lénine, Fr, 1100, f°s 76-77.
276. Enrique Florescano, *Precios del maiz y crisis agricolas en México (1708-1810)*, 1969, p. 142.
277. Germain Martin, *op. cit.*, p. 80.
278. A.N., F 12, 149, f° 80.
279. Defoe, *op. cit.*, p. 125.
280. E. Tarlé, *op. cit.*, p. 43.
281. Semaine de Prato, avril 1968.
282. Domenico Sella, *European industries (1500-1700)*, 1970.
283. *Ibid.*, pp. 88-89.
284. « Archéologie de la fabrique : la diffusion des moulins à soie « alla bolognese » dans les États vénétiens du XVIe au XVIIIe siècle », *in : L'Industrialisation en Europe au XIXe siècle*, p.p. P. Léon, F. Crouzet, R. Gascon, 1972.
285. E. Schulin, *op. cit.*, p. 220.
286. « The unmaking of the Mediterranean trade hegemony », *in : Journal of economic history*, 1975, p. 515.
287. Aloys Schulte, « La lana come promotrice della floridezza economica dell'Italia nel Medio Evo », *in : Atti del Congresso di scienze storiche*, vol. III, Rome, 1906, pp. 117-122, notamment p. 119.
288. A.N., G 7, 1685, 76 (Mémoire de 1684).
289. Louis Dermigny, *op. cit.*, II, p. 756, note 3.
290. Louis-Félix Bourquelot, *Études sur les foires de Champagne*, 1865, I, p. 102.
291. Pierre Dardel, *Commerce, industrie et navigation à Rouen et au Havre au XVIIIe siècle*, 1966, pp. 108-109.
292. *Gazette de France*, 1783, p. 351.
293. 5 sept. 1759. Savary des Bruslons, IV, col. 1023.
294. Geneviève Anthony, *L'Industrie de la toile à Pau et en Béarn de 1750 à 1850* (Études d'économie basco-béarnaise, t. III), 1961, p. 41.
295. A.N., F 12, 151, 148 v°, 29 avril 1729.

296. A.N., F 12, 682, 29 août 1726.
297. A.N., G 7, 1706, f° 81, 19 janvier 1723.
298. A.N., F 12, 721.
299. A.N., 62 AQ 7.
300. *Variétés*, *op. cit.*, V, p. 345, note 2.
301. A.N., G 7, 1700, f° 86.
302. Johann BECKMANN, *op. cit.*, III, introduction non paginée.
303. Pierre CHAUNU, *La Civilisation de l'Europe classique*, 1970, p. 332.
304. Bertrand GILLE, *Les Forges françaises en 1772*, 1960, p. XII.
305. Par exemple, les officiers-rouleurs de vin à Paris ont fourni en six ans (1703-1709) presque un million et demi de livres et sont en difficulté. A.N., G 7, 1510.
306. LÜTGE, *op. cit.*, pp. 205-206 et 258.
307. Hektor AMMAN, « Die Anfänge des Aktivhandels und der Tucheinfuhr aus Nord-westeuropa nach dem Mittelmeergebiet », *in : Studi in onore di Armando Sapori*, 1957, I, dépliant, p. 308 *bis*.
308. Erich MASCHKE, « Die Stellung des Reichsstadt Speyer in der mittelalterlichen Wirtschaft Deutschlands », *in : Vierteljahrschrift für Sozial-und Wirtschaftsgeschichte*, 1967, pp. 435-455, notamment p. 436.
309. *Paris sous Philippe le Bel d'après des documents originaux...*, pub. par H. GÉRARD, 1837.
310. B.N., Fr., 21557, f° 9.
311. F. MELIS, *Aspetti della vita economica medievale, studi nell'Archivio Datini di Prato*, I, p. 458.
312. Archives communales de Gênes, 572, f° 4.
313. Moscou, Bibl. Lénine, Fr, 374, f° 171.
314. *Ibid.*, f° 121.
315. Diego de COLMENARES, *Historia de la insigna ciudad de Segovia*, 2e éd. 1640, p. 547.
316. Hermann KELLENBENZ, « Marchands capitalistes et classes sociales », p. 14 (dactylogramme).
317. Gino LUZZATTO, « Per la storia delle costruzioni navali a Venezia nei secoli XV e XVI », *in : Miscellanea di studi storici in onore di Camillo Manfroni*, pp. 385-400.
318. Museo Correr, Donà delle Rose, 160, f° 53 et 53 v°.
319. Hermann KELLENBENZ, art. cit., note 316.
320. François DORNIC, *L'Industrie textile dans le Maine*, 1955.
321. Raoul de FÉLICE, *La Basse-Normandie, étude de géographie régionale*, 1907, p. 471.
322. Johann BECKMANN, *op. cit.*, I, pp. 109 *sq.*
323. F. DORNIC, *op. cit.*, p. 307.
324. Moscou, Bibl. Lénine, Fr, 374, f° 160 v°.
325. Londres, Victoria-Albert Museum, 86-HH, Box 1, sans date.
326. *Barchent* = futaine.
327. Forme d'entreprise minière qui remonte au Moyen Age jusqu'aux *Tridentiner Bergwerkgebräuche* de 1208.
328. Gunther v. PROBSZT, *Die niederungarischen Bergstädte*, 1966.
329. Antonina KECKOWA, *Les Salines de la région de Cracovie du XVIe siècle au XVIIIe siècle*, en polonais, 1969.
330. Danuta MOLENDA, *Le Progrès technique et l'organisation économique de l'extraction des métaux non ferreux en Pologne du XIVe au XVIIe siècle*, p. 14. Du même auteur, *Gornictwo Kruszcowe na terenie zloz slaskokrarowskich do Polowy XVI'wieku*, 1963, p. 410.
331. F. LÜTGE, *op. cit.*, p. 265.
332. *Zur Genesis des modernen Kapitalismus*, 1935.
333. G. LOHMANN VILLENA, *Las Minas de Huancavelica en los siglos XVI y XVII*, pp. 11 *sq.*
334. A. MATILLA TASCÓN, *Historia de las minas de Almaden*, I (1958), pp. 181-202.
335. F. LÜTGE, *op. cit.*, p. 304; *Encyclopédie italienne*, au mot « Idria ».
336. Enrique FLORESCANO, *Precios del maiz y crisis agricolas en México (1708-1810)*, 1969, p. 150, note 33.
337. F. LÜTGE, *op. cit.*, p. 378.
338. L. A. CLARKSON, *The preindustrial economy in England*, 1971, p. 98.
339. *Ibid.*
340. *Gazette de France*, 6 août 1731, p. 594.
341. A.N., F 12, 682, 9 janvier 1727.
342. Marcel ROUFF, *Les Mines de charbon en France au XVIIIe siècle*, 1922, p. 245, note 1.
343. Germain MARTIN, *La Grande Industrie en France sous le règne de Louis XIV*, 1900, p. 184.
344. A.N., A.E., B¹, 531, 18 février 1713.
345. A.N., F 12, 515, f° 4, 23 mai 1738.
346. Département des Ardennes. C'est le village d'Illy qu'illustrera la guerre de 1870.
347. A.N., F 12, 724.
348. A.N., G 7, 1692, 101.
349. J. A. ROY, *Histoire du patronat du Nord de la France*, 1968, dactylogr.
350. H. SÉE, « L'État économique de la Champagne à la fin du XVIIe siècle, d'après les mémoires des intendants de 1689 et de 1698 », *in : Mémoires et documents pour servir à l'histoire du commerce et de l'industrie*, dir. J. Hayem, Xe série, 1966, p. 265.
351. Guy ARBELLOT, *Cinq Paroisses du Vallage, XVIIe-XVIIIe siècles*, 1970, thèse dactylogr.
352. Ortulf REUTER, *op. cit.*, pp. 14-15.
353. SAVARY DES BRUSLONS, *op. cit.*, t. III, colonne 721.
354. F. L. NUSSBAUM, *A History of the economic institutions of Modern Europe*, 1933, p. 216.
355. *Cf. infra*, p. 294 *sq.*
356. F. L. NUSSBAUM, *op. cit.*, pp. 212-213.
357. F. LÜTGE, *op. cit.*, p. 366.
358. DEFOE, *op. cit.*, II, pp. 271-272.

359. Federigo Melis, *Aspetti della vita economica medievale*, 1962, pp. 286 *sq.*, 455 *sq.*, et *Tracce di una storia economica di Firenze e della Toscana*, p. 249.
360. F. Lütge, *op. cit.*, p. 366.
361. Eckart Schremmer, *Die Wirtschaft Bayerns*, 1970, p. 502.
362. René Gandilhon, *op. cit.*, p. 176.
363. Cité par Pierre Dockès, *L'Espace dans la pensée économique du XVIe au XVIIIe siècle*, p. 108.
364. Claude Pris, *La Manufacture royale des glaces de Saint-Gobain, 1665-1830*, 1973, thèse dactylogr. en 5 vol., introduction.
365. A.N., G 7, 1697, 2, 3 janvier 1712.
366. A.N., F 12, 682.
367. A.N., G 7, 1706, 126, mars 1723 (pour tout le paragraphe qui précède).
368. L'étude de base est M. Courtecuisse, « La manufacture de draps fins Vanrobais aux XVIIe et XVIIIe siècles », *in : Mémoires de la Société d'émulation d'Abbeville*, t. XXV, 1920.
369. Voyage d'Angleterre, document cité, f° 4.
370. Georges Ruhlman, *Les Corporations, les manufactures et le travail libre à Abbeville au XVIIIe siècle*, 1948.
371. F. L. Nussbaum, *op. cit.*, p. 215.
372. *Ibid.*, p. 213.
373. *Ibid.*, p. 213.
374. *Ibid.*, p. 216.
375. L. A. Clarkson, *op. cit.*, p. 99.
376. A.N., G 7, 1697, 6.
377. *Ibid.*
378. A.N., F 12, 681, 9.
379. A.N., F 12, 516, 13.
380. Claude Pris, *op. cit.*, dactylogr. a fourni toutes les données qui suivent.
381. Sidney Homer, *A History of interest rates*, 1963.
382. J'entends par point imparfait quelque chose d'analogue au « chapeau » des relèvements topographiques, les lignes de visée se recoupant imparfaitement.
383. D'après W. Kula, le renseignement m'est retransmis par Andrej Wiczansky.
384. Raymond Oberlé, « L'évolution des fortunes à Mulhouse et le financement de l'industrialisation au XVIIIe siècle », *in :* Comité des travaux historiques, *Bulletin des travaux historiques*, 1971, p. 151 et note 32, référence à *Histoire documentaire de l'industrie de Mulhouse et de ses environs au XIXe siècle*, 1902, pp. 287 et 698.
385. D'après le travail inédit de R. Zuber qui a dépouillé les archives Montgolfier (Bibliothèque de la Sorbonne).
386. *Handbuch der Deutschen Geschichte*, p.p. Aubin et Zorn, 1971, I, p. 550.
387. J.-C. Perrot, *Genèse d'une ville moderne : Caen au XVIIIe siècle*, 1975, I, p. 372.
388. Ludwig Scheuermann, *Die Fugger als Montanindustrielle in Tirol und Kärnten*, 1929, p. 27.
389. *Daily life in Portugal in the late Middle Ages*, 1971, notamment p. 198.
390. Walther G. Hoffmann, *British industry, 1700-1950*, 1955.
391. *Cambridge economic history of Europe*, IV, 1967, p. 484, figure 33.
392. Jean-Claude Perrot, *op. cit.*, I, p. 400.
393. *Ibid.*, p. 408.
394. Sidney Pollard, David W. Crossley, *The Wealth of Britain*, 1968, pp. 134 *sq.*
395. Information communiquée par F. Ruiz Martín.
396. *Beauvais et le Beauvaisis...*, *op. cit.*, p. 327.
397. Orazio Cancila, « I prezzi su un mercato dell'interno della Sicilia alla metà del XVII secolo », *in : Economia e Storia*, 1966, p. 188.
398. Basile Kerblay, « Les foires commerciales et le marché intérieur en Russie dans la première moitié du XIXe siècle », *in : Cahiers du monde russe et soviétique*, 1966, p. 424.
399. *Archives Voronsov*, 10, p. 129. Simon Voronsov, Southampton, 12-24 septembre 1801.
400. Cantillon, *Essai sur la nature du commerce en général*, éd. INED, 1952, p. 36. Faux dilemme, me dit Pierre Gourou. Beaucoup de chevaux, c'est beaucoup de fumier, et donc de meilleures récoltes.
401. Galiani, *Dialogue sur le commerce des blés*, cité par Pierre Dockès, p. 321.
402. W. Sombart, *op. cit.*, II, pp. 357 *sq.*
403. A.N., G 7, 1510.
404. Dutens, *Histoire de la navigation hauturière en France*, 1828, cité par J.-C. Toutain, *Les Transports en France, 1830-1965*, 1967, p. 38.
405. Toutain, *ibid.*, p. 38.
406. A.N., G 7, 1646, Orléans, 26 décembre 1708.
407. Jacob Strieder, *Aus Antwerpenen Notariatsarchiven*, 1930, p. XXV, note 4.
408. Émile Coornaert, *Les Français et le commerce international à Anvers*, I, pp. 269-270.
409. Aloys Schulte, *Geschichte des mittelalterlichen Handels und Verkehrs*, I, pp. 357 *sq.*
410. A.N., F 12, 721.
411. Stockalper Archiv, Brigue, Sch. 31, nos 2939, 2942, 2966.
412. A.D., Haute-Savoie, C 138-307, f° 92 v°.
413. A.N., H 3159/2.
414. W. Sombart, II, pp. 330-332.
415. *Méditerranée*, I, p. 191.
416. A. Everitt, *in : op. cit.*, IV, p. 559.
417. A.N., G 7, 1510.
418. Jacques Savary, *Le Parfait Négociant*, 1712, I, 2e partie, pp. 208-209.
419. « Relazione »... de Bernardo Bigoni, *in : Viaggiatori del '600*, p. Marziano Guglielminetti, 1967, pp. 309-310.
420. Savary des Bruslons, *op. cit.*, IV (1762), colonne 1251.
421. Sully, *Mémoires*, III, p. 42.
422. Wilfrid Brulez, *De Firma della Faille en de internationale Handel van vlaamse Firma's in de 16° Eeuw*, 1959, p. 577.

423. H. Kellenbenz, *Der Meder'sche Handelsbuch und die Welser'schen Nachträge*, 1974, p. 121.
424. A.N., G 7, 1685, 77.
425. W. Sombart, *op. cit.*, II, p. 334.
426. J.-P. Ricard, *Le Négoce d'Amsterdam*, p. 218, cité par W. Sombart, II, p. 338.
427. Ray Bert Westerfield, *Middlemen in English business, particularly between 1660 and 1760*, 1915.
428. W. Sombart, *op. cit.*, II, p. 329.
429. J.-C. Toutain, *op. cit.*, p. 14.
430. Savary des Bruslons, *op. cit.*, I (1759), colonne 429.
431. A.N., G 7, 1646.
432. A.N., G 7, 1633.
433. Toutes les indications qui suivent sur Roanne ont été prises au mémoire dactylographié de Denis Luya, *Batellerie et gens de rivière à Roanne au dernier siècle de l'Ancien Régime*, Université de Lyon, 1972.
434. A.N., H 3156 et H 2933 (en particulier mémoire de 1789 reprenant l'historique du problème).
435. Michel de Boislile, *Mémoires des Intendants*, I (1881), pp. 5-6.
436. A.N., K 1352, n° 63, f° 1.
437. Savary des Bruslons, I, colonne 430.
438. B.N., Fr., 21702, f°s 71-73.
439. *Ibid.*, f°s 120-126.
440. A.N., G 7, 1532, août 1705.
441. A.N., F 12, 681, 60 et 44.
442. P. Deyon, *Amiens, capitale provinciale*, 1967, pp. 91 *sq.*
443. Voir *supra*, note 433.
444. Defoe, *op. cit.*, II, pp. 254-256.
445. Savary des Bruslons, *op. cit.*, I, colonne 429.
446. K. Kellenbenz, « Bäuerliche Unternehmertätigkeit im Bereich der Nord- und Ostsee von Hochmittelalter bis zum Ausgang der neueren Zeit », *in : Vierteljahrschrift für Sozial- und Wirtschaftsgeschichte*, mars 1962.
447. *Ibid.*
448. *Ibid.*
449. L.-A. Boiteux, *La Fortune de mer, le besoin de sécurité et les débuts de l'assurance maritime*, pp. 45 *sq.*
450. *Ibid.*, p. 48.
451. Ralph Davis, *Alippo and Devonshire Square*, p. 34, note 2.
452. A.N., K 1351.
453. Seignelay, *Journal de voyage en Hollande*, éd. 1867, pp. 293 et 297.
454. A.N., F 12, 724.
455. A.N., F 12, 724, 25 septembre 1788.
456. A.N., A.E., B¹, 627, 2 août 1725.
457. A.N., Colonies F 2 A 16.
458. Yosaburo Takekoshi, *The Economic aspects of the political history of Japan*, 1930, I, pp. 223-224.
459. Les documents utilisés m'ont été communiqués par Jean Meyer.
460. Frédéric C. Lane, « Progrès technologiques et productivité dans les transports maritimes de la fin du Moyen Age au début des Temps modernes », *in : Revue historique*, avril-juin 1974, pp. 277-302.
461. Germain Martin, *La Grande Industrie sous le règne de Louis XIV*, p. 213.

Notes du chapitre 4

1. Menendez Pidal, *Historia de España*, III, pp. 171-172.
2. *In : Boll. Senese di Storia Patria*, VI, 1935.
3. H. Pigeonneau, *Histoire du commerce en France*, 1885, p. 237.
4. *Op. cit.*, p. 230.
5. Georg von Below, *Probleme der Wirtschaftsgeschichte*, 1926, p. 381. Voir également pour les confusions honorables entre négociants et « négociateurs détailleurs », J. Accarias de Sérionne, *Les Intérêts des nations de l'Europe*, 1766, II, p. 372.
6. P. Chalmetta, *op. cit.*, pp. 103 et 117.
7. F. Sebastiàn Manrique, *Itinerario de las Missiones*, 1649, p. 346.
8. Sur *tradesman* et *merchant*, cf. D. Defoe, *op. cit.*, I, pp. 1-3; sur *mercatura* et *mercanzia*, cf. Cotrugli, *op. cit.*, p. 15.
9. Condillac, *op. cit.*, p. 306.
10. Sur les Génois à Madrid, cf. *Méditerranée*, I, p. 462 et note 4; sur Charles Lion, cf. Paul Decharme, *Le Comptoir d'un marchand au XVII^e siècle d'après une correspondance inédite*, 1910, p. 11.
11. Florence Edler, « The Vandermolen, commission merchants of Antwerp : Trade with Italy 1538-1544 », *in : Essaies in honor of J. W. Thompson*, 1938, p. 90, note 34, Anvers, 7 décembre 1539.
12. D. Defoe, *op. cit.*, II, p. 135.
13. B.N., Fr., 21702, f°s 14 et 40.
14. Turgot, *Œuvres*, *op. cit.*, I, p. 262.
15. P. Ruiz Martín, *Lettres marchandes...*, *op. cit.*, pp. XXXVI-XXXVII.
16. Pierre Vilar, *op. cit.*, III, *passim* et pp. 384-422.
17. Jean-Claude Perrot, *op. cit.*, I, pp. 435-437.
18. Sur la firme d'A. Greppi, *cf.* Bruno Caizzi, *Industria, commercio e banca in Lombardia nel XVIII secolo*, 1968, pp. 203, 206, 210; sur la firme des Trip, *cf.* P. W. Klein, *De Trippen in de 17^e Eeuw*, 1965, pp. 474 *sq.*
19. *Middlemen in English business*, 1915.

20. C. Carrière, *op. cit.*, I, p. 251.
21. D. Defoe, *op. cit.*, I, p. 102.
22. S. Pollard et D. W. Crossley, *op. cit.*, p. 169, note 65.
23. *Variétés*, *op. cit.*, III, pp. 41 et 56-57.
24. A.N., G 7, 1686, f° 156.
25. Claude Carrère, *Barcelone, centre économique...*, 1967, I, p. 143.
26. Claude-Frédéric Lévy, *Capitalistes et pouvoir au siècle des Lumières*, 1969, p. 354.
27. Jean Savant, *Tel fut Ouvrard*, 1954, pp. 11 *sq.*
28. Remy Bensa à P. F. Delessart, Francfort, 14 septembre 1763, A.N., 62 AQ 34.
29. M. G. Buist, *op. cit.*, p. 13.
30. *Œuvres*, I, p. 264.
31. 1759, p. 57.
32. Defoe, *op. cit.*, I, pp. 354-357.
33. *Ibid.*, I, p. 368.
34. *Ibid.*, I, p. 364.
35. *Ibid.*, I, p. 358.
36. *Ibid.*, I, p. 46.
37. *Ibid.*, II, p. 10.
38. *The Trading world of Asia and the English East India Company*, 1978.
39. Marx, *Œuvres*, édition La Pléiade, I, p. 1099.
40. Ch. Carrière, *op. cit.*, II, pp. 916-920.
41. Ch. Carrière, *op. cit.*, I, p. 88.
42. *Variétés*, V, p. 256.
43. Robert Bigo, « Une grammaire de la Bourse en 1789 », *in : Annales*, 1930, p. 507.
44. G. B. Cardinale di Luca, *Il Dottor vulgare*, 1673, V, p. 29.
45. Daniel Dessert, « Finances et société au xvii^e siècle : à propos de la chambre de justice de 1661 », *in : Annales E.S.C.*, 1974, n° 4, pp. 847-885.
46. Museo Correr, référence exacte non retrouvée.
47. C. Laveau, *op. cit.*, p. 154.
48. Violet Barbour, *Capitalism in Amsterdam in the seventeenth century*, 1950, p. 44.
49. S. Pollard et D. W. Crossley, *op. cit.*, pp. 149-150.
50. Isaac de Pinto, *op. cit.*, pp. 44-45, 77 *sq.*, 95-96.
51. A.N., 62 AQ, fonds Dugard.
52. Passer debout, sans doute (dans le sens de *passe debout*) passer sans s'arrêter.
53. Ch. Carrière, *op. cit.*, II, p. 918.
54. A. P. Usher, *The Early history of deposit banking in Mediterranean Europe*, 1943, p. 6.
55. Federigo Melis, « Origines de la Banca Moderna », *in : Moneda y credito*, n° 116, 1971, pp. 3-18, notamment p. 4.
56. *Cf. supra*, pp. 72-73.
57. M. Morineau, *in : Anuario de historia económica y social*, 1969, pp. 289-362.
58. P.R.O. Londres, 30/25, 4 janvier 1687.
59. 9 août 1613, cité par J. Gentil da Silva, *op. cit.*, p. 350, note 46.
60. Carlo M. Cipolla, « La prétendue "Révolution des prix"; réflexions sur l'expérience italienne », *in : Annales E.S.C.*, 1955, pp. 513-516.
61. Isaac de Pinto, *op. cit.*, pp. 46 et 77-78.
62. Cité par S. Pollard et D. W. Crossley, *op. cit.*, p. 169.
63. A.N., G 7, 1691, 35 (6 mars 1708).
64. A.N., A.E., B^1, 331, 25 novembre 1713.
65. A.d.S. Venise, Consoli Genova, 6, 98, Gênes, 12 novembre 1628.
66. A.G. Varsovie, fonds Radziwill, Nantes, 20 mars 1726.
67. A.N., G 7, 1622.
68. A.N., G7 1622 « Mémoire sur les billets de monnoye », 1706 (?).
69. Marcel Rouff, *Les Mines de charbon en France au XVIII^e siècle*, 1922, p. 243.
70. C. Carrière, *op. cit.*, II, pp. 917 *sq.*
71. B. Caizzi, *Industria, commercio e banca in Lombardia...*, *op. cit.*, pp. 149, 206.
72. Guy Chaussinand-Nogaret, *Les Financiers du Languedoc au XVIII^e siècle*, 1970, pp. 40 et 103-104; *Gens de finance au XVIII^e siècle*, 1972, *passim* et pp. 68 *sq.*; compte rendu du livre de Yves Durand, *in : Annales E.S.C.*, 1973, p. 804.
73. Pierre Vilar, *op. cit.*, t. II, pp. 482-491.
74. Turgot, *Œuvres*, *op. cit.*, I, p. 381.
75. L. Dermigny, *Le Commerce à Canton*, *op. cit.*, II, p. 774.
76. C. Glamman, *Dutch asiatic trade, 1620-1740*, 1958, p. 261.
77. La Bruyère, *Caractères...*, VI, 39.
78. Léon Schick, *Un Grand Homme d'affaires au début du XVI^e siècle, Jakob Fugger*, 1957, p. 416.
79. Pierre Vilar, *in : L'Industrialisation en Europe au XIX^e siècle*, 1972, p.p. Léon, Crouzet, Gascon, p. 423.
80. J. Cavignac, *op. cit.*, p. 156, 12 avril 1725.
81. Jean Maillefer, *op. cit.*, p. 179.
82. Mably, *Œuvres*, XIII, *Du commerce des grains*, pp. 291-297.
83. Jean-Baptiste Say, *op. cit.*, I, p. 176.
84. Jacques Heers, *in : Revue du Nord*, janv. 1964, pp. 106-107; Peter Mathias, *The First industrial nation, an economic history of Britain, 1700-1914*, 1969, p. 18.
85. F. Lütge, *op. cit.*, p. 294.
86. *Méditerranée*, I, p. 386.
87. Pierre Goubert, *Louis XIV et vingt millions de Français*, 1966.
88. Enrique Otte, « Das Genuesische Unternehmertum und Amerika unter den Katolischen Königen », *in : Jahrbuch für Geschichte von Staat, Wirtschaft und Gesellschaft Latein-amerikas*, 1965, Bd 2, pp. 30-74.
89. Maurice Dobb, *Studies in the development of capitalism*, 4^e éd. 1950, pp. 109 *sq.*, 191 *sq.*
90. A.N., G 7, 1865, 75.
91. H. H. Mauruschat *Gewürze, Zucker und Salz im vorindustriellen Europa...*, cité par Wilhem Abel, *Einige Bemerkungen zum Land Stadtprobleme im spätmittelalter*, p. 25.
92. Baltasar Suárez à Simón Ruiz, 26 février 1591, Archives Ruiz, Valladolid.

93. *Encyclopedia britannica*, 1969, XIII, p. 524.
94. SAVARY DES BRUSLONS, V, colonne 668.
95. Moscou, Archives Centrales, Alex. Baxter à Voronsov..., 50/6, 1788.
96. C. R. BOXER, *The Great ship from Amacon*, 1959, pp. 15-16.
97. Abbé de BELIARDY, *Idée du Commerce*, B.N., Fr., 10759, f° 310 v°.
98. G. F. GEMELLI CARERI, *op. cit.*, IV, p. 4.
99. Denys LOMBARD, *op. cit.*, p. 113.
100. Johan Albrecht MANDELSLO, *op. cit.*, II, p. 346.
101. F. GALIANI, *Dialogues sur le commerce des bleds*, éd. p. Fausto Nicolini, 1959, pp. 178-180 et 252.
102. Simón Ruiz à Baltasar Suàrez, 24 avril 1591, Archives Ruiz, Valladolid.
103. D. DEFOE, *op. cit.*, II, pp. 149 *sq.*
104. Pour les détails qui suivent, voir Christian BEC, *Les Marchands écrivains à Florence, 1375-1434*, 1967, pp. 383 *sq.*
105. Richard EHRENBERG, *Das Zeitalter der Fugger*, 1922, I, p. 273, n. 4.
106. J.-P. PALEWSKI, *Histoire des chefs d'entreprise*, 1928, pp. 103 *sq.*
107. Ralph DAVIS, *Aleppo and Devonshire Square*, 1967, p. 66.
108. Publiées par V. von KLARWILL, *The Fugger News-Letters*, 1924-1926, 2 vol.
109. Paolo da CERTALDO, cité par C. BEC, *op. cit.*, p. 106.
110. A.N., A.E., B¹, 623.
111. A.N., 61 AQ 4, f° 19.
112. *Ibid.*
113. A.N., 61 AQ 2, f° 18, lettre du 18 décembre 1777.
114. Texte de Paolo de CERTALDO, cité par C. BEC, *op. cit.*, p. 106.
115. A.E., C.P., Angleterre 532, f°ˢ 90-91, Beaumarchais à Vergennes, Paris, 31 août 1779.
116. Bonvisi à S. Ruiz, cité par J. GENTIL DA SILVA, *op. cit.*, p. 559.
117. Sur cette crise prolongée, correspondance de Pomponne, A.N., A.E., B¹ Hollande, 619 (1669).
118. James BOSWELL, *The Life of Samuel Johnson*, 8ᵉ éd. 1816, II, p. 450.
119. Le mot est de l'auteur d'une brochure de 1846 dénonçant le ministre des Travaux publics qui avait prononcé l'adjudication des chemins de fer du Nord à la Banque Rothschild frauduleusement, en acceptant qu'elle soit seule soumissionnaire. Cité par Henry COSTON, *Les Financiers qui mènent le monde*, 1955, p. 65.
120. Voir *supra*, p. 32 *sq.*
121. A.N., F 12, 681.
122. A.N., G 7, 1707, p. 148.
123. A.N., G 7, 1692, pp. 34-36.
124. *Ibid.*, f° 68.
125. A.N., F 12, 662-670, 1ᵉʳ février 1723.
126. A.N., G 7, 1692, f° 211 v° (1707 ou 1708). La vallée de la Biesme, en Argonne.
127. A.N., F 12, 515, 17 février 1770.
128. A.N., G 7, 1685, p. 39.
129. A.N., F 12, 681, f°ˢ 48, 97, 98, 112 et A.N., G 7, 1706, n°ˢ 237 et 238. Une lettre du 26 décembre 1723 fait allusion à des mesures gouvernementales de 1699 et 1716, annulant tous les marchés précédemment passés, afin d'empêcher « ces sortes d'accaparements », en matière de commerce des laines.
130. A.N., F 12, 724, n° 1376.
131. SAVARY DES BRUSLONS, *op. cit.*, IV, col. 406, poids respectifs des razières ou rasières, 280-290 livres contre 245.
132. A.N., G 7, 1678, f° 41 et f° 53, nov. et déc. 1712.
133. Jean ÉON (P. Mathias de Saint-Jean), *Le Commerce honorable*, *op. cit.*, pp. 88-89.
134. John NICKOLLS (Plumard de Dangeul), *Remarques sur les avantages et les désavantages de la France et de la Grande-Bretagne*, 1754, p. 252.
135. Henri PIRENNE, *Histoire économique de l'Occident médiéval*, 1951, p. 45, note 3.
136. Joseph HÖFFNER, *Wirtschaftsethik und Monopole*, 1941, p. 58, note 2.
137. Hans HAUSHERR, *Wirtschaftsgeschichte der Neuzeit*, 1954, pp. 78-79.
138. Ulrich de HÜTTEN, *Opera*, éd. 1859-1862, III, pp. 302 et 299, cité par HÖFFNER, *op. cit.*, p. 54.
139. Violet BARBOUR, *op. cit.*, p. 75.
140. *Ibid.*, p. 89. (Déclaration de De Witt aux États-Généraux en 1671. Ce blé n'est pas stocké à Amsterdam seulement, mais dans plusieurs villes de Hollande.)
141. Samuel LAMBE, *Seasonable observations...*, 1658, pp. 9-10, cité par V. BARBOUR, *op. cit.*, p. 90.
142. J. SAVARY, *Le Parfait Négociant*, *op. cit.*, éd. 1712, II, pp. 135-136.
143. A.N., A.E., B¹, 619, La Haye, 25 septembre 1670.
144. *Ibid.*, 4 juillet 1669.
145. *Ibid.*, 26 septembre 1669.
146. J. SAVARY, *op. cit.*, II, pp. 117-119.
147. A.N., G 7, 1686-99.
148. Marteng G. BUIST, *op. cit.*, pp. 431 *sq.*
149. P. W. KLEIN, *op. cit.*, pp. 3-15, 475 *sq.*
150. Jakob van KLAVEREN, *Europäische Wirtschaftsgeschichte Spaniens op. cit.*, p. 3. « ... Erstens ist es für die Wirtschaft an sich von keiner Bedeutung, ob das Geld aus Silber, Gold oder aus Papier besteht. »
151. Marcel MARION, *Dictionnaire des institutions*, p. 384, 2ᵉ colonne. Louis DERMIGNY, « La France à la fin de l'Ancien Régime, une carte monétaire », *in : Annales E.S.C.*, 1955, p. 489.
152. MALESTROIT, « Mémoires sur le faict des monnoyes... », 1567, *in : Paradoxes inédits*, éd. L. EINAUDI, 1937, pp. 73 et 105.
153. F. C. SPOONER, *L'Économie mondiale et les frappes monétaires en France, 1493-1680*, 1956, pp. 128 *sq.*

154. C. M. CIPOLLA, *Studi di storia della moneta : i movimenti dei cambi in Italia dal sec. XIII al XV*, 1948, et c.r. par R. DE ROOVER, *in : Annales*, 1951, pp. 31-36.
155. Geminiano MONTANARI, *Trattato del valore delle monete*, ch. III, p. 7, cité par J. GENTIL DA SILVA, *op. cit.*, p. 400.
156. C. M. CIPOLLA, *Mouvements monétaires de l'État de Milan (1580-1700)*, 1952, pp. 13-18.
157. Marquis d'ARGENSON, *Mémoires et Journal inédit*, éd. 1857-1858, II, p. 56. Pour que le lecteur refasse le calcul, qu'il se souvienne qu'un sol vaut 12 deniers et que le liard représente 3 deniers. On a donc dévalué de 6 deniers une pièce de 24 deniers, soit à un taux de 25 %.
158. J. GENTIL DA SILVA, *Banque et crédit en Italie au XVIIe siècle*, I, pp. 711-716.
159. Gio. Domenico PERI, *Il Negotiante*, éd. 1666, p. 32.
160. F. RUIZ MARTÍN, *Lettres marchandes de Florence*, *op. cit.*, p. XXXVIII.
161. R. GASCON, *op. cit.*, I, p. 251.
162. J. GENTIL DA SILVA, *op. cit.*, p. 165.
163. Jean ÉON, *op. cit.*, p. 104.
164. Isaac de PINTO, *op. cit.*, pp. 90-91, note 23.
165. *États et tableaux concernant les finances de France depuis 1758 jusqu'en 1787*, 1788, p. 225.
166. J. BOUVIER, P. FURET et M. GILLET, *Le Mouvement du profit en France au XIXe siècle*, 1965, p. 269.
167. M. G. BUIST, *op. cit.*, pp. 520-525 et note p. 525.
168. Louis DERMIGNY, *Cargaisons indiennes. Solier et Cie, 1781-1793*, 1960, II, p. 144.
169. Giorgio DORIA, *in : Mélanges Borlandi*, 1977, p. 377 *sq.*
170. F. RUIZ MARTÍN, *El Siglo de los Genoveses*, à paraître.
171. J. MEYER, *L'Armement nantais*, *op. cit.*, pp. 220 *sq.*
172. *Ibid.*, p. 219.
173. Jacob M. PRICE, *France and the Chesapeake*, 1973, I, pp. 288-289. Ces calculs m'ont été communiqués par J.-J. Hémardinquer.
174. A.N., 94 AQ 1, fo 28.
175. L. DERMIGNY, *Cargaisons indiennes*, *op. cit.*, pp. 141-143.
176. J. MEYER, *op. cit.*, pp. 290-291.
177. M. BOGUCKA, *Handel zagraniczny Gdanske...*, 1970, p. 137.
178. A.N., Colonies, F 2 A 16.
179. Thomas MUN, A *Discourse of trade from England into the East Indies*, Londres, 1621, p. 55, cité par P. DOCKES, *op. cit.*, p. 125.
180. HACKLUYT (1885), pp. 70-71, cité par J.-C. VAN LEUR, *op. cit.*, p. 67.
181. Jean GEORGELIN, *Venise au siècle des Lumières (1669-1797)*, p. 436 du dactylogramme.
182. *Ibid.*, p. 435.
183. Voir la façon dont les capitaux libérés par l'abandon de grandes industries à Caen, se réinvestissent ailleurs. J.-C. PERROT, *op. cit.*, I, pp. 381 *sq.*
184. Stephan MARGLIN, *in : Le Nouvel Observateur*, 9 juin 1975, p. 37.
185. J. KULISCHER, *op. cit.*, trad. ital., I, p. 444.
186. *Cf. infra*, III, ch. 2.
187. J. KULISCHER, *op. cit.*, I, p. 446.
188. J. GENTIL DA SILVA, *op. cit.*, p. 148.
189. Jean MAILLEFER, *op. cit.*, p. 64.
190. C. BAUER, *op. cit.*, p. 26.
191. F. MELIS, *Tracce di una storia economica...*, *op. cit.*, p. 29.
192. A.-E. SAYOUS, « Dans l'Italie, à l'intérieur des terres : Sienne de 1221 à 1229 », *in : Annales*, 1931, pp. 189-206.
193. Hermann AUBIN, Wolfgang ZORN, *Handbuch...*, *op. cit.*, p. 351.
194. J. KULISCHER, *op. cit.*, éd. allemande, I, pp. 294-295.
195. A. SCHULTE, *Geschichte der grossen Ravensburger Handelsgesellschaft, 1380-1530*, 1923, 3 v.
196. H. HAUSHERR, *op. cit.*, p. 29.
197. Françoise BAYARD, « Les Bonvisi marchands banquiers à Lyon, 1575-1629 », *in : Annales E.S.C.*, nov.-déc. 1971, p. 1235.
198. Jean MEYER, *L'Armement nantais...*, *op. cit.*, p. 105, note 8.
199. *Ibid.*, p. 112, note 2.
200. *Ibid.*, pp. 107-115.
201. F. MELIS, *Tracce di una storia economica*, *op. cit.*, pp. 50-51.
202. Jean MEYER, *L'Armement nantais...*, *op. cit.*, p. 107 et note 6.
203. Archives de la Ville de Paris (A.V.P.), 3 B 6, 21.
204. J.-P. RICARD, *op. cit.*, p. 368.
205. Titre IV, article 8, cité par Ch. CARRIÈRE, *op. cit.*, II, p. 886.
206. *Ibid.*, p. 887.
207. J. SAVARY, *Le Parfait négociant*, éd. 1712, seconde partie, pp. 15 *sq.*
208. Eric MASCHKE, « Deutsche Städte am Ausgang des Mittelalters », *in : Die Stadt am Ausgang des Mittelalters*, 1974, tirage à part, pp. 8 *sq.*
209. L'organisation toulousaine est admirablement mise en lumière par Germain SICARD, *Aux Origines des sociétés anonymes : les moulins de Toulouse au Moyen Age*, 1953.
210. *Ibid.*, p. 351, note 26.
211. E. F. HECKSCHER, *op. cit.*, pp. 316, 385 et *passim.*
212. A.V.P., 3 B 6, 66.
213. A.N. Z1D 102 A, fos 19 vo-20 vo.
214. Jean-François MELON, *Essai politique sur le commerce*, 1734, pp. 77-78.
215. Jean MEYER, *L'Armement nantais...*, *op. cit.*, p. 275.
216. A.N., Z1D 102 A.
217. Jean MEYER, *L'Armement nantais...*, *op. cit.*, p. 113.
218. Ch. CARRIÈRE, *op. cit.*, II, pp. 879 *sq.*
219. D. DEFOE, *op. cit.*, I, p. 215.

220. Le mot apparaît à peine. Cité par LITTRÉ : « Entreprise », p. 1438, dans FÉNELON, *Télémaque*, XII, 1699.
221. D'après une réflexion incidente d'Isaac de PINTO, *op. cit.*, p. 335.
222. Guy ANTONETTI, *Greffulhe, Montz et Cie, 1789-1793*, p. 96; *cf.* J. EVERAERT, *op. cit.*, p. 875. Les firmes allemandes à Cadix vers 1700 peu nombreuses.
223. George LILLO, *The London merchant, with the tragical history of George Barnwell*, 1731, p. 27.
224. W. SOMBART, *op. cit.*, II, p. 580.
225. Manuel NUÑES DIAS, *O Capitalismo monarquico poàtuguês (1415-1549) São Paulo*, 1957, Tese de doutoramento.
226. Charles VERLINDEN, *Les Origines de la civilisation atlantique*, 1966, pp. 11-12 et 164.
227. Louis DERMIGNY, *La Chine et l'Occident, Le commerce à Canton...*, *op. cit.*, I, p. 86.
228. A.N. A.E., B¹, 760, Londres, juillet 1713.
229. Charles WILSON, *England's apprenticeship, 1603-1763*, 3ᵉ éd. 1967, pp. 172-173
230. *Cf.* à ce sujet la mise au point (qui renvoie à une large bibliographie) de Jürgen WIEGANDT, *Die Merchants Adventurers' Company auf dem Kontinent zur Zeit der Tudors und Stuarts*, 1972.
231. E. F. HECKSCHER, *op. cit.*, p. 310.
232. *Ibid.*, pp. 362-363.
233. M. M. POSTAN, *Medieval trade and finance*, 1973, pp. 302-304.
234. F. LÜTGE, *op. cit.*, p. 342.
235. Selon les explications de J. U. NEF, de K. W. TAYLOR, d'I. WALLERSTEIN et de Th. K. RABB, *Enterprise and Empire*, 1967, pp. 19 *sq.* 26 *sq.*
236. Pour la Compagnie du Nord, *cf.* A.N. G 7, 1685, I; pour la Compagnie des Indes occidentales, *cf.* A.E., M. et D., 16.
237. *Études d'histoire économique*, 1971, p. 33.
238. S. POLLARD et D. W. CROSSLEY, *op. cit.*, pp. 150-151.
239. *Ibid.*, pp. 143, 146, 147, 163.
240. P. JEANNIN, *L'Europe du Nord-Ouest et du Nord aux XVIIᵉ et XVIIIᵉ siècles*, 1969, p. 192.
241. S. POLLARD et D. W. CROSSLEY, *op. cit.*, p. 149.
242. Lettre de Pontchartrain à Tallard (6 août 1698), *cf.* A.E., CP. Ang., 208, fº 115; lettre de Tallard à Pontchartrain (21 août 1698), *cf.* A.N., A.E., B¹, 759.
243. *Op. cit.*, éd. française, p. 172.
244. Charles BOXER *The Dutch Seaborne Empire, 1600-1800*, 1965, p. 43.
245. Maurice DOBB, *Studies in the development of capitalism*, 4ᵉ éd. 1950, p. 191, note 1.
246. A.N., G 7, 1686, fº 85.
247. A N., Marine, B 7, 230, cité par Charles FROSTIN, « Les Pontchartrain et la pénétration commerciale française en Amérique espagnole (1690-1715) », *in : Revue historique*, 1971, p. 311, note 2.
248. A.N., K 1349, fº 14 vº et fº 15.
249. Paul KAEPPELIN, *La Compagnie des Indes orientales et François Martin*, 1908, pp. 135-136.
250. *Ibid.*, p. 593.
251. A.N., G 7, 1699.
252. Charles MONTAGNE, *Histoire de la Compagnie des Indes*, 1899, pp. 223-224.
253. M. LÉVY-LEBOYER, *op. cit.*, p. 417, note 2.
254. *Civilisation matérielle*, I, éd. 1967, pp. 10-11 et 437.
255. Walter ACHILLES, « Getreidepreise und Getreidehandelsbeziehungen europäischen Raum in XVI. und XVII. Jahr. » *in : Zeitschrift für Agrargeschichte*, 59, pp. 32-55.
256. E. MASCHKE, art. cit., p. 18.
257. J.-P. RICARD, *Le Négoce d'Amsterdam*, 1722, p. 59.
258. *Schriften*, 1800, I, p. 264, cité par W. SOMBART, 2, p. 500.
259. E. ZOLA, *L'Argent*, éd. Fasquelle, 1960, p. 166, cité par P. MIQUEL, *L'Argent*, 1971, pp. 141-142.
260. GALIANI, *op. cit.*, pp. 162-168, 178-180, 152.

Notes du chapitre 5

1. Cité par Louis DUMONT, *Homos hierarchicus*, 1966, p. 18.
2. Je me reporte à une conversation de novembre 1937.
3. Émile DURKHEIM (1858-1917) prend la relève d'Auguste COMTE, passe sa thèse *De la division du travail social*, en 1893, et fonde l'*Année sociologique*, en 1896. C'est cette dernière date que nous avons retenue.
4. *In : Revue de synthèse*, 1900, p. 4.
5. Malgré d'anciens essais comme ceux d'Alfred -WEBER, *Kulturgeschichte als Kultursoziologie*, 1935, ou d'Alfred von MARTIN, *Soziologie der Renaissance...*, 1932; ou, plus récemment, la puissante synthèse d'Alexander RUSTOW, *Ortsbestimmung der Gegenwart*, 3 vol., 1950-1957.
6. *Op. cit.*, p. 9.
7. Josef SCHUMPETER, *op. cit.*, I, p. 23.
8. NOVALIS, *Encyclopédie*, 1966, p. 43.
9. Des remarques analogues chez René CLEMENS, Raymond ARON, Wilhelm RÖPKE, Jacques ATTALI, Joseph KLATZMANN, Marcel MAUSS.

10. *English Social History*, 1942; trad. espagnole, 1946.
11. De nombreuses opinions contraires. Ainsi Edward J. NELL, « Economic relationship in the decline of feudalism : an economic interdependence », *in : History and theory*, 1957, p. 328 : « considérer davantage les relations entre les variables que les variables elles-mêmes ». Pour Evans PRITCHARD, la structure sociale se réduit aux inter-relations des groupes, d'après Siegfried Frederik NADEL, *La Théorie de la structure sociale*, 1970, p. 30.
12. I. WALLERSTEIN, *op. cit.*, p. 157.
13. Jack H. HEXTER, *Reappraisals in History*, 1963, p. 72.
14. *Variétés*, III, p. 312, *Advis de Guillaume Hotteux ès Halles*.
15. *L'idéal historique*, 1976.
16. Karl BOSL, « Kasten, Stände, Klassen in mittelalterlichen Deutschland », *in :* ZBLG 32, 1969. Impossible d'employer le mot dans un sens strict.
17. A propos des castes de l'Inde, voir l'article de Claude MEILLASSOUX, « Y a-t-il des castes aux Indes? », *in : Cahiers internationaux de sociologie*, 1973, pp. 5-29.
18. *La Vocation actuelle de la sociologie*, 1963, I, pp. 365 *sq.*
19. *Pour la sociologie*, 1974, p. 57.
20. PRÉVOST, *op. cit.*, t. I, p. 8.
21. Van RECHTEREN, *Voyages*, 1628-1632, V, p. 69.
22. A.N. K 910, 27 *bis*.
23. Ainsi Arthur Boyd HIBBERT, *in : Past and Present*, 1953, n° 3, et Claude CAHEN, *in : La Pensée*, juillet 1956, pp. 95-96, le féodalisme n'est pas la négation du commerce. Point de vue orthodoxe, Charles PARAIN et Pierre VILAR, « Mode de production féodal et classes sociales en système précapitaliste », 1968, *Les Cahiers du Centre d'Études et Recherches marxistes*, n° 59.
24. Date au plus de la Restauration, pas encore dans *La Néologie*, de L. S. MERCIER, 1801; dans N. LANDAIS, *Dictionnaire général et grammatical*, 1934, II, p. 26.
25. Armando SAPORI et Gino LUZZATTO.
26. Georges GURVITCH, *Déterminismes sociaux et liberté humaine*, 2e éd., 1963, pp. 261 *sq.*
27. Marc BLOCH, *La Société féodale*, 2 vol., 1939-1940.
28. Jacques HEERS, *Le Clan familial au Moyen Age*, 1974.
29. A. THIERS, *De la propriété*, 1848, p. 93.
30. Jean-François MELON, *op. cit.*, p. 126.
31. Charles W. MILLS, *The Power Elite*, 1959.
32. *Delle lettere di Messer Claudio Tolomei*, Venise, 1547, f^{os} 144 v°-145. Ce passage m'a été signalé par Sergio BERTELLI.
33. Frederic C. LANE, *Venice, a maritime Republic*, 1973, p. 324. Voir aussi K. J. BELOCH, *Bevölkerungsgeschichte Italiens*, t. III, 1961, pp. 21-22.
34. F. C. LANE, *op. cit.*, pp. 429-430.
35. SAINTOLON, *Relazione della Republica di Genova*, 1684, Venise, Marciana, 6045, c. 11-8.
36. Gerald STRAUSS, « Protestant dogma and city government. The case of Nuremberg », *in : Past and Present*, n° 36, 1967, pp. 38-58.
37. C.A.B.F. de BAERT-DUHOLAND, *Tableau de la Grande-Bretagne*, an VIII, IV, p. 7.
38. C. R. BOXER, *The Dutch seaborne Empire, 1600-1800*, 1965, p. 11.
39. R. GASCON, *op. cit.*, I, p. 407.
40. G. D. RAMSAY, *The City of London*, 1975, p. 12.
41. E. W. DAHLGREN, *Les Relations commerciales et maritimes entre la France et les côtes du Pacifique*, I, 1909, pp. 36-37, note 2.
42. François DORNIC, *op. cit.*, p. 178.
43. Jacques TENEUR, « Les Commerçants dunkerquois à la fin du XVIIIe siècle et les problèmes économiques de leur temps », *in : Revue du Nord*, 1966, p. 21.
44. Cité par Charles CARRIÈRE, *op. cit.*, I, pp. 215-216.
45. *Ibid.*, p. 265.
46. Référence égarée.
47. Emilio NASALLI ROCCA, « Il Patriziato piacentino nell'età del principato. Considerazioni di storia giuridica, sociale e statistica », *in : Studi in onore di Cesare Manaresi*, 1952, pp. 227-257.
48. J. M. ROBERTS, *in : The European Nobility in the Eighteenth Century*, éd. par A. GOODWIN, 1953, p. 67.
49. J. GENTIL DA SILVA, *op. cit.*, pp. 369-370, note 92.
50. Phyllis DEANE et W. A. COLE, *British economic growth*, 2e éd. 1967, pp. 2 *sq.*; S. POLLARD et D. W. CROSSLEY, *op. cit.*, pp. 153 *sq.*
51. S. POLLARD et D. W. CROSSLEY, *op. cit.*, p. 169.
52. André PARREAUX, *La Société anglaise de 1760 à 1810*, 1966, p. 8.
53. Pierre GOUBERT, *L'Ancien Régime*, 1969, I, pp. 158-159.
54. P. LÉON, *in : Histoire économique et sociale de la France*, II, 1970, p. 607; Jean MEYER, *La Noblesse bretonne au XVIIIe siècle*, p. 56.
55. W. DWORZACZEK, « Perméabilité des barrières sociales dans la Pologne du XVIe siècle », *in : Acta Poloniae Historica*, 1971, 24, pp. 30 et 39.
56. M. N. PEARSON, « Decline of the Moghol Empire », *in : The Journal of Asian Studies*, février 1976, p. 223 : 8 000 hommes privilégiés dans un Empire de 60 à 70 millions d'hommes... « The 8 000 men were the empire ».
57. *Op. cit.*, I, p. VIII.
58. Cité par Julien FREUND, *op. cit.*, p. 25.
59. Lawrence STONE, « The anatomy of the Elizabethan aristocracy », *in : The Economic History Review*, 1948, pp. 37-41.
60. H. KELLENBENZ, *Der Merkantilismus in Europa und die soziale Mobilität*, 1965, pp. 49-50.

61. Peter LASLETT, *op. cit.*, p. 44.
62. Pierre GOUBERT, *L'Ancien Régime*, *op. cit.*, I, p. 105.
63. *Handbuch der deutschen Wirtschafts- und Sozialgeschichte*, *op. cit.*, p. 371.
64. Pour Venise, *La Civiltà veneziana nell'età barocca*, *op. cit.*, p. 307, février 1685; *La Civiltà Veneziana del Settecento*, pp. 244 et 274.
65. *Ibid.*, p. 244.
66. Sur Longleat, *cf. New Encyclopedia Britannica*, 15ᵉ éd., VI, p. 319; sur Wollaton Hall, *ibid.*, X, p. 729; sur Burghley House, *cf.* J. Alfred GOTCH, *Architecture of the Renaissance in England*, I, 1894, pp. 1-3; sur Holdenby, *cf.* Henry SHAW, *Details of Elizabethan Architecture*, 1839, p. 8.
67. Peter LASLETT, *op. cit.*, p. 166.
68. *Cf.* H. R. TREVOR-ROPER, « The General crisis of the seventeenth century », *in : Past and Present*, n° 16 (nov. 1959), pp. 31-64, et discussion de cet article par E. H. KOSSMANN, E. J. HOBSBAWM, J. H. HEXTER, R. MOUSNIER, J. H. ELLIOTT, L. STONE et réponse de H. R. TREVOR-ROPER, *in : Past and Present*, n° 18 (nov 1960), pp. 8-42. Le livre d'ensemble de Lawrence STONE, *Les Causes de la Révolution anglaise*, tr. fr., 1974; J. H. HEXTER, *Reappraisals in History*, 1963, pp. 117 *sq.*
69. P. BOURDIEU et J. C. PASSERON, *La Reproduction. Éléments pour une théorie du système d'enseignement*, 1970.
70. *In : Histoire de la Savoie*, p.p. GUICHONNET, 1974, p. 250.
71. Daniele BELTRAMI, *Storia della popolazione di Venezia*, 1954, pp. 71, 72, 78. Les proportions, par rapport à l'ensemble de la population, sont pour 1581 de 4,5 % de nobles et 5,3 % de *cittadini*, et, pour 1586, de 4,3 % et 5,1 % respectivement.
72. Werner SCHULTHEISS, « Die Mittelschicht Nürnbergs im Spätmittelalter », *in : Städtische Mittelschichten*, p.p. E. MASCHKE et J. SYDOW, nov. 1969.
73. « Marchands capitalistes et classes sociales » dactylogramme, p. 9; à Lübeck, au XVIᵉ siècle les *Fernhändler* sont de 50 à 60 maisons pour une ville de 25 000 habitants.
74. *Verfassungs- und Wirtschaftsgeschichte des Mittelalters*, 1928, p. 329.
75. Th. K. RABB, *Enterprise and Empire*, 1967, pp. 26 *sq.*
76. D'après André PIETTRE, *Les Trois Ages de l'économie*, 1955, p. 182, cité par Michel LUTFALLA, *L'État stationnaire*, 1964, p. 98.
77. G. CHAUSSINAND-NOGARET, « Aux origines de la Révolution : noblesse et bourgeoisie », *in : Annales E.S.C.*, 1975, pp. 265-277.
78. [Bourgogne] : Henri DROUOT, *Mayenne et la Bourgogne, étude sur la Ligue (1587-1596)*, 1937, I, pp. 45, 51; [Rome] : Jean DELUMEAU, *op. cit.*, I, p. 458 : « Lorsque s'ouvre le XVIIᵉ siècle, les grands seigneurs d'autrefois [dans la campagne romaine], écrasés par leurs dettes, liquident leurs biens fonciers et s'effacent devant une aristocratie nouvelle et docile, sans passé guerrier. »
79. B.N., F. Esp., 127, vers 1610.
80. *Beauvais et le Beauvaisis...*, p. 219; F. BRAUDEL, *in : Annales E.S.C.*, 1963, p. 774.
81. Raymond CARR, « Spain », *in : The European Nobility in the Eighteenth Century*, *op. cit.*, p. 44.
82. Henri PIRENNE, *Les Périodes de l'histoire sociale du capitalisme*, Bruxelles, 1922.
83. H. KELLENBENZ, dactylogramme, *op. cit.*, p. 17.
84. Claude CARRÈRE, *op. cit.*, I, p. 146.
85. Friedrich LÜTGE, *op. cit.*, p. 312.
86. J. H. HEXTER, *op. cit.*, pp. 76 *sq.*
87. G. TAYLOR, « Non capitalist Wealth and the Origins of the French Revolution », *in : American Historical Review*, 1967, p. 485.
88. Pierre DARDEL, *op. cit.*, pp. 154-155.
89. ACCARIAS DE SÉRIONNE, *La Richesse de la Hollande*, *op. cit.*, II, p. 31.
90. F. DORNIC, *op. cit.*, p. 161.
91. R. de ROOVER, *The Medici Bank*, 1948, p. 20, note 50.
92. Guy CHAUSSINAND-NOGARET, *Les Financiers du Languedoc au XVIIIᵉ siècle*, 1970.
93. Paolo NORSA, « Una famiglia di banchieri, la famiglia Norsa (1350-1950) », *in : Bollettino dell'Archivio storico del banco di Napoli*, 1953.
94. André RAYMOND, *Artisans et commerçants au Caire au XVIIIᵉ siècle*, 1973, II, pp. 379-380.
95. Titre primitif du livre que j'ai utilisé en dactylogramme, paru en 1977 sous le titre : *Les Bourgeois-gentilshommes.*
96. Guy PATIN, *op. cit.*, II, p. 196.
97. Romain BARON, « La bourgeoisie de Varzy au XVIIᵉ siècle », *in : Annales de Bourgogne*, 1964, p. 173.
98. M. COUTURIER, *op. cit.*, pp. 215-216. Parmi les tanneurs par exemple, on distingue les « maîtres tanneurs » et les « marchands tanneurs », ces derniers seuls étant dits « honorables hommes ».
99. C. LOYSEAU, *Cinq Livres du Droict des Offices*, 1613, p. 100.
100. *Op. cit.*, pp. 43-44.
101. G. HUPPERT, *op. cit.*, dactylogramme.
102. *Op. cit.*, pp. 128-129.
103. Publié par L. Raymond LEFEBVRE, 1943, pp. 131-133.
104. Joseph NOUAILLAC, *Villeroi, Secrétaire du roi*, 1909, p. 33.
105. Son astrologue, Primi Visconti, si l'on en croit Henry MERCIER, *Une Vie d'ambassadeur du Roi-Soleil*, 1939, p. 22.
106. G. HUPPERT, *L'Idée de l'histoire parfaite*, 1970.
107. R. MANDROU, *La France aux XVIIᵉ et XVIIIᵉ siècles*, 1970, p. 130.

108. Dans le *Cayer présenté au roy par ceux du tiers estat de Dauphiné*, Grenoble, 1re éd. 1603, cité par Davis BITTON, *The French Nobility in crisis — 1560-1644*, 1969, pp. 96 et 148, note 26.
109. Cité par BANCAL, *Proudhon*, I, p. 85, n° 513.
110. A.N., G 7, 1686, 156.
111. SAINT-CYR, *Le Tableau du siècle*, 1759, p. 132, cité par Norbert ÉLIAS, *La Société de Cour*, 1974, p. 11.
112. Manuel FERNÁNDEZ ALVAREZ, *Economia, sociedad y corona*, 1963, p. 384.
113. *Variétés*, V, 235 [1710].
114. Voir *infra*, t. III, ch. 3.
115. Witold KULA, « On the typology of economic systems, » *in : The Social sciences, Problems and Orientations*, 1968, p. 115.
116. Tommaso CAMPANELLA, *Monarchia di Spagna, in : Opere*, 1854, II, p. 148, cité par Carlo de FREDE, *in : Studi in onore di Amintore Fanfani*, V, pp. 5-6 et 32-33.
117. Giuseppe GALASSO, *op. cit.*, p. 242.
118. FÉNELON, *Dialogues des Morts*, II, 1718, p. 152.
119. R. PERNOUD, *Histoire de la bourgeoisie en France*, II, 1962, p. 10.
120. Paolo CARPEGGIANI, *Mantova, profilo di una città*, 1976, *appendice : Sabbioneta*, pp. 127 *sq.* Le mot *casino* (p. 139) désigne la villa privée du prince et son jardin.
121. Pour le paragraphe ci-dessus, *cf. :* A. de S. Venise, à titre d'exemples : *Senato Terra*, 24, 9 janvier 1557; 32, Padoue, 9 janvier 1562; P. MOLMENTI, *op. cit.*, II, p. 111.
122. Jürgen KUCZINSKI, *op. cit.*, p. 71.
123. Archives VORONSOF, VIII, p. 34, 18-29 déc. 1796.
124. André PARREAUX, *La Société anglaise de 1760 à 1810*, 1966, p. 12. Abingden sur la Tamise dans le Berkshire.
125. Entre 1575 et 1630, la moitié environ des *peers* a investi dans le commerce, soit un sur deux alors que la proportion est de un sur cinquante si l'on considère l'ensemble de la noblesse et de la *gentry*, Th. K. RABB, *Enterprise and Empire*, 1967, note 16 et p. 27.
126. R. GASCON, *op. cit.*, I, p. 444.
127. Intervention de Pierre VILAR, Congrès international des sciences historiques, Rome 1955.
128. P. MOLMENTI, *op. cit.*, II, p. 75.
129. Jerónimo de ALCALÁ, *El donador hablador*, 1624, *in : La Novela picaresca española*, 1966, p. 1233.
130. Pour les exemples qui suivent : Y.-M. BERCÉ, *op. cit.*, II, p. 681 [Aquitaine]; E. MASCHKE, art. cit., p. 21 [villes allemandes]; René FÉDOU, « Le cycle médiéval des révoltes lyonnaises », *in : Cahiers d'histoire*, 3, 1973, p. 240 [Lyon].
131. *Les Soulèvements populaires en France de 1623 à 1648*, 1963.
132. Carlo de FIDE, *in : Mélanges Fanfani*, V, 1962, pp. 1-42.
133. Ingomar BOG, *in : Z. für Agrargeschichte*, 1970, pp. 185-196.
134. *Variétés*, VII, p. 330, 7 juin 1624.
135. Y.-M. BERCÉ, *op. cit.*, p. 300.
136. B.N., Fr., 21773, f° 31.
137. Henri GACHET, « Conditions de vie des ouvriers papetiers en France au XVIIIe siècle », *Communication à l'Institut français d'histoire sociale*, 12 juin 1954.
138. Tout le paragraphe qui suit d'après Nathalie ZEMON DAVIS : « Strikes and salvation at Lyons », *in : Archiv für Reformationgeschichte*, LVI (1965), pp. 48-64, et Henri HAUSER, *Ouvriers du temps passé*, 1927.
139. H. HAUSER, *op. cit.*, p. 180 et note 1.
140. *Ibid.*, pp. 203 et 234, note 1 et A. FIRMIN-DIDOT, *Alde Manuce et l'hellénisme à Venise*, 1875, p. 269.
141. N. W. POSTHUMUS, *De Geschiedenis van de Leidsche lakenindustrie*, 3 vol., 1908-1939; Émile COORNAERT, « Une capitale de la laine : Leyde », *in : Annales E.S.C.*, 1946.
142. A.N., A.E., B1, 619, 8 et 29 octobre 1665.
143. Pour les trois paragraphes ci-dessus, *cf. :* POSTHUMUS, *op. cit.*, III, pp. 721-729; 656-657, 674; 691-696; 869 *sq.*; 722-724; 876-878.
144. Paul MANTOUX, *La Révolution industrielle au XVIIIe siècle*, 1959, pp. 57-59. Carlos GUILHERME MOTA, « Conflitos entre capital e trabalho; anataçoes acérca de uma agitaçao no Sudo-este inglés en 1738 », *in : Revista de Historia*, São Paulo, 1967, m'a donné le désir de faire un sort à l'incident ci-dessous rapporté.
145. Peter LASLETT, *Un Monde que nous avons perdu*, 1969, pp. 172-173; A. VIERKAND, *Die Stetigkeit im Kulturwandel*, 1908, p. 103 : « Moins l'homme est développé, plus il est sujet à subir cette force du modèle de la tradition et de la suggestion. » Cité par W. SOMBART, *Le Bourgeois*, p. 27. Mais qui expliquera les violences des mouvements populaires en Russie?
146. Émile COORNAERT, *Les Corporations en France avant 1789*, 10e éd. 1941, p. 167.
147. *Ibid.*, pp. 168-169.
148. R. ZANGHERI, *in : Studi Storici*, 1968, p. 538; Jérôme BLUM, « The condition of the European Peasantry on the Eve of Emancipation », *in : J. of Modern History*, 1974.
149. Roland MARX, *La Révolution industrielle en Grande-Bretagne*, 1970, p. 19.
150. SULLY, *Mémoires...*, *op. cit.*, III, p. 107. Ou l'expression « mendians de mendicité publique », *Variétés*, V, p. 129. En Espagne, les *hampones*, J. van KLAVEREN, *op. cit.*, p. 187, note 36; en Italie, les *oziosi*, Aurelio LEPRE, *op. cit.*, p. 27.
151. 21 juin 1636. *Civiltà Veneziana*, *op. cit.*, p. 285.
152. *Mémoires*, *op. cit.*, 1875, I, p. 215.
153. A.N., G 7, 1647, 1709.
154. Mémoire dactylographié de Mme BURIEZ, *L'Assistance à Lille au XVIIIe siècle*, Faculté des lettres de Lille.
155. Richard GASCON, « Économie et pauvreté aux XVIe et XVIIe siècles : Lyon, ville

exemplaire et prophétique », *in : Études sur l'histoire de la pauvreté*, 1975, p.p. M. MOLLAT, II, 1974, pp. 747 *sq. Cf.*, dans le même sens, une remarque de Rolf ENGELSING, art. cit., p. 27.

156. P. LASLETT, *op. cit.*, pp. 54-55.
157. F. LÜTGE, *op. cit.*, p. 382.
158. D'après les renseignements qui m'ont été fournis, à Cracovie, par M. KULZCYKOWSY et M. FRANCIC.
159. Mémoire de Mme BURIEZ, *op. cit.* A Cahors, en 1546, 3 400 pauvres pour 10 000 habitants, Marie-Julie PRIM, Mémoire inédit, Toulouse, dactylogramme, p. 53; dans les Causses, à Chanac, 60 mendiants contre 338 taillables, Paul MARRES, « L'économie des Causses du Gévaudan au XVIIIe siècle », *in : Congrès de Mende*, 1955, p. 167; à La Rochelle, en 1776, 3 668 pour 14 271 habitants, LAVEAU, *op. cit.*, p. 72; les pauvres sont un sixième de la population à Avallon (1614), Yves DURAND, *op. cit.*, p. 42; sur les *Habenichtse*, les « sans avoir », à Augsbourg, en 1500, H. BECHTEL, *op. cit.*, II, p. 52, note 6. D'un intérêt général, Olwen HUFTON, « Towards an Understanding of the poor of eighteenth century France », *in : French government and society, 1500-1850*, p.p. J. F. BOSMER, 1975, pp. 145 *sq.*
160. Nombreuses références pour 1749, 1759, 1771, 1790, dans les archives départementales de Haute-Savoie, C 143, fos 29-38; C 135, H.S.; C 142, 194, fo 81; C 165, fo 81 vo; IC III, 51, fos 40 à 47.
161. Car ils existent, ils surabondent, M. COUTURIER, *op. cit.*, Châteaudun, 1697; Abel POITRINEAU, *op. cit.*, p. 608 : « les mendiants constituant la couche inférieure de toute population villageoise ».
162. VAUBAN, *Projet d'une dîme royale*, éd. Daire, 1843, p. 34.
163. Yves DURAND, *in : Cahiers de doléances des paroisses du bailliage de Troyes pour les États généraux de 1614*, 1966, pp. 39-40. La distinction pauvres-mendiants et pauvres-chômeurs est à ne jamais perdre de vue. Jakob van KLAVEREN, « Población y ocupación », *in : Económica*, 1954, no 2, signale avec raison que Malthus parle des pauvres, non des chômeurs.
164. Dans les villes d'Allemagne en 1384, 1400, 1442, 1446, 1447.
165. E. COYECQUE, « L'Assistance publique à Paris au milieu du XVIe siècle », *in : Bulletin de la Société de l'histoire de Paris et de l'Ile-de-France*, 1888, p. 117.
166. *Ibid.*, pp. 129-230, 28 janvier 1526 : 500 pauvres de Paris envoyés aux galères.
167. *Variétés*, VII, p. 42, note 3 (1605). Envoi de « gueux » irlandais qui se trouvent à Paris, au Canada. Vagabonds de Séville envoyés au détroit de Magellan. A. d. S. Venise, Senato Spagna Zane au Doge. Madrid, 30 octobre 1581.
168. C.S.L. DAVIES, « Slavery and Protector Somerset; the Vagrancy Act of 1547 », *in : Economic History Review*, 1966, pp. 533-549.
169. Ogier Ghislain de BUSBECQ, *Ambassades et voyages en Turquie et Amasie, 1748*, p. 251.
170. *Cf.* Olwen H. HUFTON, *The poor of the 18th century France*, 1974, pp. 139-159.
171. A.N., A.E., B1, 521, 19 avril 1710. *Cf.* AD XI, 37 (1662), Autour de Blois, « ... il y a peu de chemins qui ne soient bordez de corps morts ».
172. A.d.S. Venise, Senato Terra, 1 [Venise]; DELAMARE, *op. cit.*, 1710, p. 1012 [Paris]. 3 000 pauvres devant Chambéry, François VERMALE, *Les Classes rurales en Savoie au XVIIIe siècle*, 1911, p. 283.
173. Suzanne CHANTAL, *La Vie quotidienne au Portugal après le tremblement de terre de Lisbonne de 1755*, 1962, p. 16. Nombreuses indications dans la correspondance du consul russe à Lisbonne et notamment Moscou, A.G.A. 72/5, 260, 54 vo, Lisbonne, 30 mai 1780.
174. C. MANCERON, *op. cit.*, I, pp. 298-299, d'après P. GROSCLAUDE, *Malesherbes*, p. 346.
175. J.-P. GUTTON, *La Société et les pauvres. L'exemple de la généralité de Lyon*, 1970, pp. 162 *sq.*
176. J.-P. GUTTON, « Les mendiants dans la société parisienne au début du XVIIIe siècle », *in : Cahiers d'Histoire*, XIII, 2, 1968, p. 137.
177. *Variétés*, V, p. 272.
178. Les deux postes — consulats français de Rotterdam et de Gênes — pour la récupération des marins « dégradés », mis à terre, offrent une correspondance surabondante notamment : A.N., A.E., B1, 971-973 (Rotterdam) et A.E., B1, 530 et la suite pour Gênes. Des hommes misérables, sans souliers, sans chemise, dépenaillés, au milieu desquels sur l'espoir de toucher quelques secours et d'être rapatriés se glissent une série d'aventuriers, de « coureurs », B1, 971, fo 45, 31 décembre 1757; « ... plusieurs étaient couverts de vermine, il a fallu les faire nettoyer, mettre leurs hardes au four »...
179. *Variétés*, V, p. 222.
180. A.d.S. Napoli, Affari Esteri, 796.
181. *Ibid.*
182. Comte de LA MESSELIÈRE, *Voyage à Saint-Pétersbourg, an XI-1803*, pp. 262-263.
183. A.N., Marine, B1, 48, fo 113.
184. Nina ASSODOROBRAJ, *Les Origines de la classe ouvrière* (en polonais), 1966; résumé en français, pp. 321-325.
185. Cité par J.-C. PERROT, *op. cit.*, I, p. 423, note 232.
186. Robert MOLIS, « De la mendicité en Languedoc (1775-1783) », *in : Revue d'hist. écon. et sociale*, 1974, p. 483.
187. J. MAILLEFER, *Mémoires*, pp. 120 et 122.
188. Gaston ZELLER, *Aspects de la politique française sous l'Ancien Régime*, 1964, pp. 375-385.
189. *Méditerranée*, I, pp. 425, 438, 512, etc.
190. De LINGUET, cité par MANCERON, *op. cit.*, I, p. 169 : « Dans l'armée on estime

bien moins un pionnier qu'un cheval de caisson parce que le cheval de caisson est fort cher et qu'on a le soldat pour rien... » Chiffrer vaudrait mieux que décrire, mais les chiffres se dérobent. Un ordre de grandeur peut-être : d'après une nouvelle de Francfort-sur-le-Main, 9 août 1783, les effectifs militaires s'élèveraient en Europe à deux millions d'hommes, soit un peu plus de 1,3 % de la population en supposant que l'Europe ait alors compté 150 millions d'habitants. *Gazette de France*, p. 307.

191. R. GASCON, *op. cit.*, I, p. 400.
192. JÈZE, *Journal du Citoyen*, 1754, p. 1.
193. Extrait des Registres du Parlement de Paris, années 1750-1751, f° 427. Arrêt du 14 août 1751 condamnant le domestique Pierre Pizel.
194. Marius MITTRE, *Les Domestiques en France*, p. 14. *Variétés*, V, p. 253 en note : référence au *Traité de la Police*, titre 9, chapitre 3.
195. Pierre-Victor MALOUET, *Mémoires de Malouet*, 1874, t. I, pp. 48-49.
196. Claude VEIL, « Phénoménologie du travail », *in : L'Évolution psychiatrique*, n° 4, 1957, p. 701. « Même lié à la machine, l'homme n'est pas esclave de la machine. Il n'est jamais esclave que d'autres hommes. A cet égard, et *mutadis mutandis*, il y a toujours des galères. »
197. Abbé C. FLEURY, *Les Devoirs des maîtres et des domestiques*, 1688, p. 73. C'est une réflexion analogue, presque un siècle plus tard (1771) qui fait écrire à I. de PINTO, *op. cit.*, p. 257 : « Imaginons, pour un moment, un État où tout le monde fut riche; il ne pourrait subsister sans faire venir des étrangers indigènes pour le servir. » Phrase prophétique si l'on songe à l'avenir. Mais dès avant le XVIIIe siècle, et au XVIIIe siècle, n'y avait-il pas déjà d'innombrables migrations compensatoires de pauvres?
198. *Op. cit.*, p. 58. Des déclarations analogues et bien plus tardives sous la plume de BAUDRY DES LOZIÈRES, *Voyage à la Louisiane*, 1802, pp. 103 *sq.*
199. P. DECHARME, *op. cit.*, p. 119.
200. *Literatura europea y Edad Media*, 1955, I, p. 40.
201. A.d.S. Mantoue, Archivio Gonzaga, Donatus de Bretis au marquis de Mantoue, B. 1438.
202. *Le Savant et le Politique*, 1963, p. 101.
203. *Gazette de France*, p. 599.
204. Max WEBER, *Economia e società*, 2, p. 991.
205. *Diarii*, *op. cit.*, I, pp. 184 et 196.
206. British Museum, Mss Sloane, 42.
207. Élie BRACKENHOFFER, *op. cit.*, p. 111.
208. Louis-Sébastien MERCIER, *op. cit.*, III, p. 278.
209. *Ibid.*, III, p. 279.
210. *Diarii*, *op. cit.*, I, p. 111.
211. *Livre de main des Du Pouget (1522-1598)*, éd. critique par M. J. PRIM, D.E.S., Toulouse, 1964, dactylogramme.
212. Voyageur anonyme, 1728, Victoria-Albert Museum, 86 NN2, f°s 196 *sq.*
213. D'après la copie conservée au F. Fr. de la Bibliothèque Lénine, à Moscou, f°s 5 et 54.
214. *Gazette de France*, 29 février 1772, p. 327.
215. Françoise AUTRAND, *Pouvoir et société en France, XIVe-XVe siècles*, 1974, p. 12.
216. R. GASCON, *in : Histoire économique et sociale de la France*, BRAUDEL-LABROUSSE éd., 1976, I, p. 424; Claude SEYSSEL, *Histoire singulière du roy Loys XII*, 1558, p. 14.
217. L. STONE, *An Elizabethan : Sir Horatio Pallavicino*, 1956, p. 42.
218. L'expression est de MARX.
219. Jean IMBERT, *Histoire économique*, 1965, p. 206.
220. *Ibid.*, p. 207 et LE BLANC, *Traité historique des monnoyes de France*, 1692, pp. 175-176.
221. *Ordonnances des Rois de France de la troisième race*, éd. de Laurière, 1723, t. 1, p. 371 (instruction sur l'ordonnance touchant la subvention à cause de la guerre de Flandre, 1302).
222. Gabriel ARDANT, *Histoire de l'impôt*, 1971, 1, p. 238.
223. C. BEC, *op. cit.*, p. 62.
224. G. LUZZATTO, *Storia economica di Venezia*, *op. cit.*, p. 208.
225. « Origin and growth of the national debt in Western Europe », *in ; American Economic Review*, n° 2, mai 1947, p. 118.
226. Dès le XIIe siècle, H. PIRENNE, *op. cit.*, p. 35, note 2. Le premier grand emprunt en France serait celui de 1295 pour la campagne de Guyenne contre l'Angleterre : Ch. FLORANGE, *Curiosités financières..*, 1928, p. 1.
227. Je n'ai pas voulu multiplier les références qui peuvent se retrouver aisément dans *La Méditerranée*, ni donner les références à l'ouvrage à paraître de Felipe RUIZ, *El siglo de los Genoveses*, dont j'ai pris connaissance, il y a quelques années.
228. Dans *La Gitanilla*, *Novelas Ejemplares*, édit. Nelson, p. 100.
229. P. G. M. DICKSON, *The Financial revolution in England. A study in the development of public credit, 1688-1756*, 1967.
230. A.N., G 7, 1699.
231. Varsovie, A.G., F. Radziwill, 26 déc. 1719.
232. I. de PINTO, *op. cit.*, p. 1, note 2.
233. Communication de Jorjo TADIĆ.
234. Thomas MORTIMER, *Every man his own broker*, 1775, p. 165.
235. Isaac de PINTO, *op. cit.*, qui en 1771 se flatte (p. 13) d'être le premier à avoir soutenu « que la dette nationale avait enrichi l'Angleterre » et qui explique admirablement l'avantage du système, en le comparant d'ailleurs à celui de la France, il indique que les Anglais en général et non les moindres en « ignorent la nature » et s'y opposent sottement (p. 43).
236. Moscou, AEA, 35/6, 390, 114.

237. Moscou, AEA, 35/6, 320, 167, Lettre de Simolin, Londres, 23 mars-3 avril 1781.
238. *Bilanci generali*, Seria seconda, Venise, 1912.
239. Michel MOLLAT, *Comptes généraux de l'État bourguignon entre 1416 et 1420*, 1964.
240. *Méditerranée*, II, p. 33 et graphique.
241. *Ibid.*, II, p. 31.
242. Voir la traduction par S. J. SHAW (*The budget of Ottoman Egypt, 1596-1597*, 1968) d'un budget de l'Égypte ottomane. Et surtout les travaux en cours d'Omer Lufti BARKAN.
243. Ainsi MACARTNEY, *op. cit.*, IV, p. 119 (1793, 66 millions de £; ainsi, R. VIVERO, British Museum, Add. 18287, f° 49, 1632, 130 millions d'écus d'or).
244. Abbé PRÉVOST, *Voyages*, *op. cit.*, X, pp. 238 *sq.*
245. A.N., K 1352 (1720) ou A.E., Russie M. et D., 7, f°s 298-305 (vers 1779).
246. Roger DOUCET, *L'État des finances de 1523*, 1923.
247. Francesco CARACCIOLO, *Il regno di Napoli nei secoli XVI e XVII*, 1966, I, p. 106.
248. VÉRON DE FORBONNAIS, *Recherches... sur les finances de France*, 1758, pp. 429 *sq.*
249. Emmanuel LE ROY LADURIE, *Les Paysans du Languedoc*, 1966, I, pp. 295-296.
250. Cardinal de RICHELIEU, *Testament politique*, p.p. Louis ANDRÉ, 1947, p. 438. Texte cité par [J.-F. MELON], *Essai politique sur le commerce*, 1734, p. 37.
251. *Cf. infra*, III, chapitre 2.
252. Selon C. M. CIPOLLA, Semaine de Prato, mai 1976.
253. Philippe CONTAMINE, Semaine de Prato, avril 1974.
254. François PIETRI, *Le Financier*, 1931, p. 2.
255. Michel MOLLAT, *Les Affaires de Jacques Cœur. Journal du Procureur Dauvet*, 2 vol., 1952.
256. Germain MARTIN et Marcel BESANÇON, *op. cit.*, p. 56.
257. G. CHAUSSINAND-NOGARET, *Les Financiers du Languedoc au XVIIIe siècle*, 1970, et *Gens de finance au XVIIIe siècle*, 1972. Nombreuses références. Voir : « Castanier » à l'index.
258. *Richesse de la Hollande*, *op. cit.*, II, p. 256.
259. J. G. van DILLEN, *Munich V*, pp. 181 *sq.*
260. *Ibid*, p. 182.
261. *Ibid.*, p. 184.
262. P. G. M. DICKSON, *op. cit.*, pp. 253-303.
263. *Ibid.*, pp. 289-290.
264. *Ibid.*, p. 295.
265. J. F. BOSHER, *French Finances 1770-1795. From Business to Bureaucracy*, 1970, p. XI. Son insistance sur les réformes institutionnelles de Necker, pp. 150 *sq.*
266. *Ibid.*, pp. 304, et 17 note 2.
267. M. MARION, *Dictionnaire*, *op. cit.*, p. 236.
268. Daniel DESSERT, « Finances et société au XVIIe siècle à propos de la chambre de justice de 1661 », *in : Annales E.S.C.*, n° 4, 1974.
269. Daniel DESSERT et Jean-Louis JOURNET, « Le *lobby* Colbert : un royaume ou une affaire de famille? », *in : Annales E.S.C.*, 1975, pp. 1303-1337.
270. Mais avec une série d'accidents de parcours : 1522, exécution de Semblançay et mise à l'écart des officiers de finance; recours ensuite aux capitaux des places de Paris et de Lyon; banqueroute de 1558 qui ramènera à la fin du XVIe siècle une oligarchie de financiers, etc. *Cf.* R. GASCON, *in : Histoire économique et sociale de la France*, *op. cit.*, I, pp. 296 *sq.*
271. Marcel MARION, *op. cit.*, p. 232.
272. G. CHAUSSINAND-NOGARET, *op. cit.*, p. 236.
273. L.-S. MERCIER, *op. cit.*, III, p. 201.
274. Sur l'ensemble du problème, l'excellent petit livre de Pierre DEYON, *Le Mercantilisme*, 1969.
275. *In : Z. für Nationalökonomie XVII.*
276. *Der Merkantilismus*, 1965, p. 5.
277. Henri CHAMBRE, « Posoškov et le mercantilisme », *in : Cahiers du monde russe*, 1963, p. 358.
278. Le mot échappe à Paul MANSELLI, Semaine de Prato, avril 1974.
279. Adam SMITH, *op. cit.*, III, p. 1.
280. H. BECHTEL, *op. cit.*, II, p. 58.
281. Henri HAUSER, *Les Débuts du capitalisme*, 1931, pp. 181 *sq.*
282. *In : Revue d'histoire économique et sociale*, 1959, p. 394.
283. Franz von POLLACK-PARNAU, « Eine österreischiche-ostendische Handels-Compagnie 1775-1785 », *in : Vierteljahrschrift für Sozial- und Wirtschaftsgeschichte*, 1927, p. 86.
284. A.N., G 7, 1698, f° 154, 24 juin 1711.
285. Werner SOMBART, *op. cit.*, I, p. 364.
286. J. KULISCHER, *op. cit.*, éd. allemande, II, p. 203.
287. H. HAUSHERR, *op. cit.*, p. 89.
288. Eli F. HECKSCHER, *op. cit.*, p. 480.
289. ISAMBERT, *Recueil général des anciennes lois françaises*, 1829, XV, p. 283 (Édit d'établissement d'une manufacture d'habits de draps et toiles d'or, d'argent et de soie à Paris, août 1603).
290. A. KLIMA, J. MACUREK, « La question de la transition du féodalisme au capitalisme en Europe centrale (XVIe-XVIIe siècles) », *in : Congrès international des sciences historiques*, Stockholm, 1960, IV, p. 88.
291. A.N., G 7, 1687.
292. W. SOMBART, *op. cit.*, I, p. 366.
293. Cardinal de RICHELIEU, *Testament politique*, éd. de 1947, p. 428.
294. A.N., A.E., B1, 754, Londres, 1er juillet 1669.
295. Ch. W. COLE, *Colbert and a century of French mercantilism*, 1939, I, p. 337.
296. SIMANCAS, *Consultas y juntas de hacienda*, leg. 391, f° 542.
297. A. D. LUBLINSKAYA, *Lettres et mémoires adressés au chancelier Séguier (1633-1649)*, 1966, II, p. 88.
298. H. KELLENBENZ, *Der Merkantilismus*, *op. cit.*, p. 65, c'est l'opinion de van DILLEN.

299. A.d.S. Naples, Affari Esteri, 801, La Haye, 2 septembre et 15 novembre 1768.
300. Isaac de Pinto, *op. cit.*, p. 247.
301. *Ibid.*, p. 242.
302. Voir *supra*, p. 310.
303. *El siglo de los Genoveses*, malheureusement encore inédit.
304. A.N., G 7, 1725, 121, 6 février 1707.
305. A.N., 94 A Q 1, 28.
306. John Francis, *La Bourse de Londres*, 1854, p. 80.
307. Daniel Dessert, art. cit.
308. Les exceptions confirmant la règle, Lavisse, *Histoire de France*, VII, 1, pp. 5 *sq.*; *Méditerranée*, II, pp. 34-46.
309. Roland Mousnier, *Les XVIe et XVIIe siècles*, 1961, p. 99.
310. British Museum, Add. 18287, f° 24.
311. J.-F. Bosher, *op. cit.*, pp. 276 *sq.*; le mot *bureaucratie* apparaîtrait pour la première fois chez Gournay, 1745, *cf.* B. Lesnogorski, Congrès international des sciences historiques, Moscou, 1970.
312. A. G., Varsovie, Fonds Radziwill.
313. Ou reféodalisation, dans le sens où Giuseppe Galasso emploie le mot, *op. cit.*, p. 54, à savoir un certain retour vers une féodalisation antérieure.
314. J. van Klaveren, « Die historische Erscheinung der Korruption... », *in : Vierteljahrschrift für Sozial- und Wirtschaftsgeschichte*, 1957, pp. 304 *sq.*
315. Selon Mousnier et Hartung, c'est seulement après la guerre de Succession d'Autriche que la vénalité en France est devenue insupportable. *Congrès international des sciences historiques*, Paris, 1950, cité par I. Wallerstein, *op. cit.*, p. 137, note 3.
316. J. van Klaveren, art. cit., p. 305.
317. Voir le tableau brillant de Régine Pernoud, *op. cit.*, II, pp. 8 *sq.*
318. Pierre Champion, *Catherine de Médicis présente à Charles IX son royaume 1564-1566*, 1937.
319. British Museum, Add. 28368, f° 24, Madrid, 16 juin 1575.
320. L. Pfandl, *Philipp II. Gemälde eines Lebens und einer Zeit*, 1938; trad. fr. 1942, p. 117.
321. *Variétés*, II, p. 291.
322. *Op. cit.*, p. 55.
323. E. Labrousse, *Le XVIIIe siècle*, *in : Hist. générale des civilisations*, p.p. M. Crouzet, 1953, p. 348.
324. D'après Pierre Goubert, *Beauvais...*, *op. cit.*, p. 338.
325. *Op. cit.*, II, 698.
326. Moscou, A.E.A., 72/5-209, 22, Lisbonne, 22 février 1791.
327. Sur cette fragmentation de l'appareil du pouvoir, *cf.* F. Fourquet, *op. cit.*, notamment pp. 36-37.
328. « De l'importance des idées religieuses », *in : Œuvres complètes de M. Necker*, publiées par le baron de Staël son petit-fils, 1820, t. XII, p. 34, cité par Michel Lutfalla, « Necker ou la révolte de l'économie politique circonstancielle contre le despotisme des maximes générales », *in : Revue d'histoire économique et sociale*, 1973, n° 4, p. 586.
329. F. Melis, *Tracce di una storia economica...*, *op. cit.*, p. 62.
330. E. Ashtor, Semaine de Prato, avril 1972.
331. S. Labib, « Capitalism in medieval Islam », *in : Journal of Economic History*, mars 1969, p. 91.
332. Hans Hausherr, *op. cit.*, p. 33 et Philippe Dollinger, *La Hanse*, 1964, pp. 207 et 509.
333. Halil Inalcik, « Capital formation in the Ottoman Empire », *in : The Journal of Economic History*, 1969, p. 102.
334. *Ibid.*, pp. 105-106.
335. M. Rodinson, *Islam et capitalisme*, *op. cit.*, p. 34.
336. C'est la date de la frappe du florin d'or, *Cf.* F. Melis, article « Fiorino », *in : Enciclopedia Dantesca*, 1971, p. 903.
337. H. Du Passage, article « Usure » du *Dictionnaire de théologie catholique*, t. XV, 2e partie, 1950, col. 2376.
338. *Ibid.*, col. 2377-2378.
339. Turgot, *Mémoire sur les prêts d'argent*, éd. Daire, 1844, p. 110. *In : Œuvres*, éd. Schelle, III, pp. 180-183.
340. Ch. Carrière, « Prêt à intérêt et fidélité religieuse », *in : Provence historique*, 1958, p. 107.
341. Loi du 3 septembre 1807 et décret-loi du 8 août 1935. *Cf.* le *Nouveau Répertoire Dalloz*, 1965, au mot « usure », IV, p. 945.
342. Benjamin N. Nelson, *The Idea of usury from tribal brotherhood to universal otherhood*, 1949. Voir, pour l'ensemble du problème, Gabriel Le Bras et H. Du Passage, article « Usure » du *Dictionnaire de théologie catholique*, t. XV, 2e partie, 1950, col. 2336-2390.
343. G. Le Bras, art. cit., col. 2344-2346.
344. Aristote, *Politique*, I-III, 23.
345. Max Weber, *L'Éthique protestante et l'esprit du capitalisme*, 1964, p. 76, note 27.
346. Schumpeter, *Storia dell'analisi economica*, p. 10, note 3.
347. Karl Polanyi, *in :* K. Polanyi et Conrad Arensberg, *Les Systèmes économiques dans l'histoire et dans la théorie*, 1975, p. 94.
348. B. Bennassar, *Valladolid au siècle d'or*, p. 258.
349. R. de Roover, *The Medici Bank*, 1948, p. 57.
350. Marc Bloch, *Les Caractères originaux de l'histoire rurale française*, 1952, I, p. 5.
351. Léon Poliakof, *Les Banchieri juifs et le Saint-Siège, du XIIIe au XVIIe siècle*, 1965, p. 81.
352. *Diarii*, 9 novembre 1519, cité par L. Poliakof, *op. cit.*, p. 59, note 5.
353. L. Poliakof, *op. cit.*, p. 96.

354. C. BEC, *Les Marchands écrivains à Florence, 1355-1434*, p. 274.
355. R. de ROOVER, *op. cit.*, p. 56, note 85.
356. Charles de LA RONCIÈRE, *Un Changeur florentin du Trecento...*, 1973, pp. 25, 97, 114, note 5, 172, 197.
357. B. NELSON, « The Usurer and the Merchant Prince: Italian businessmen and the ecclesiastical law of restitution, 1100-1550 », *in: The Tasks of economic history* (supplemental issue of *The Journal of economic history*), VII (1947), p. 116.
358. *Ibid.*, p. 113.
359. G. von PÖLNITZ, *Jakob Fugger*, 1949, I, p. 317 et B. NELSON, *The Idea of usury, op. cit.*, p. 25.
360. J. A. GORIS, *Les Colonies marchandes méridionales à Anvers*, 1925, p. 507.
361. Pierre JEANNIN, *Les Marchands au XVI^e siècle*, 1957, p. 169.
362. Archivo provincial Valladolid, fonds Ruiz, cité par H. LAPEYRE, *Une Famille de marchands, les Ruiz*, 1955, p. 135 et note 139.
363. Le P. LAINEZ, *Disputationes tridentinae...*, t. II, 1886, p. 228 (... subtilitas mercatorum, ducentes eos cupiditate... tot technas invenit ut vix facta nuda ipsa perspici possint...).
364. Giulio MANDICH, *Le Pacte de Ricorsa et le marché italien des changes au XVII^e siècle*, 1953, p. 153.
365. J. HÖFFNER, *Wirtschaftsethik und Monopole*, 1941, p. 111 et B. NELSON, *Idea of usury*, p. 61, note 79.
366. Dans une conversation.
367. Ph. COLLET, *Traité des usures...*, 1690, dans l' « avertissement ».
368. Isaac de PINTO, *Traité de la circulation et du crédit*, 1771, p. 36; L.-S. MERCIER, *Tableau de Paris*, 1782, III, pp. 49-50.
369. Moscou, A.E.A., 35/6, 370, p. 76.
370. C. CARRIÈRE, art. cit., p. 114.
371. I. de PINTO, *op. cit.*, pp. 213-214.
372. A. RENAUDET, *Dante humaniste*, 1952, pp. 255-256.
373. Werner SOMBART, *Le Bourgeois*, 1926, p. 313.
374. H. HAUSER, *Les Débuts du capitalisme*, 1931, pp. 51 et 55.
375. C. M. CIPOLLA, « Note sulla storia del saggio d'interesse, corso, dividendi e sconto dei dividendi del Banco di S. Giorgio nel sec. XVI », *in : Economia internazionale*, vol. 5, mai 1952, p. 14.
376. *Économie et religion, une critique de Max Weber*, éd. suédoise 1957, française, 1971.
377. F. BRAUDEL, *Le Monde actuel*, 1963, pp. 394-395.
378. *Studies in the development of capitalism*, 1946, p. 9.
379. O. BRUNNER, *op. cit.*, pp. 16-17.
380. Aldo MIELI, *Panaroma general de historia de la Ciencia*, II, pp. 260-265.
381. Édition de H. PROESLER, 1934.
382. W. SOMBART, *op. cit.*, II, p. 129 et note 1.
383. F. MELIS, *Storia della Ragioneria*, 1950, pp. 633-634.
384. W. SOMBART, *op. cit.*, II, p. 118.
385. Oswald SPENGLER, *Le Déclin de l'Occident*, 1948, II, p. 452.
386. Cf A. COOKE, *Corporation Trust and Company*, 1950, p. 185.
387. Cité par Basil S. YAMEY, « Accounting and the rise of capitalism », *in : Mélanges Fanfani*, 1962, t. VI, pp. 833-834, note 4. Sur la lenteur de la pénétration en France, R. GASCON, *op. cit.*, I, pp. 314 *sq.*
388. W. SOMBART, *op. cit.*, II, p. 155.
389. F. MELIS, *Tracce di una storia economica di Firenze e della Toscana dal 1252 al 1550*, 1966, p. 62.
390. B. S. YAMEY, art. cit., p. 844 et note 21.
391. R. de ROOVER, *in : Annales d'hist. économique et sociale*, 1937, p. 193.
392. W. SOMBART, *Die Zukunft des Kapitalismus*, 1934, p. 8, cité par B. S. YAMEY, art. cit., p. 853, note 37.
393. K. MARX, *Le Capital*, *in : Œuvres*, II, pp. 1457 *sq.* et 1486-1487.
394. *Ibid.*, p. 1480.
395. LÉNINE, *Œuvres*, 1960, t. 22, p. 286.
396. Otto HINTZE, *Staat und Verfassung*, 1962, II, pp. 374-431 : *Der moderne Kapitalismus als historisches Individuum. Ein kritischer Bericht über Sombarts Werk.*
397. W. SOMBART, *Le Bourgeois*, p. 129.
398. W. SOMBART, *ibid.*, pp. 132-133.
399. M. WEBER, *L'Éthique protestante et l'esprit du capitalisme*, p. 56, note 11, et pages suivantes.
400. C. BEC, *Les Marchands écrivains à Florence 1375-1434*, pp. 103-104.
401. Otto BRUNNER, *op. cit.*, pp. 16-17.
402. Gilles DELEUZE, Félix GUATTARI, *Capitalisme et schizophrénie. L'anti-Œdipe*, 1972, p. 164.
403. Denys LOMBARD, *Le Sultanat d'Atjeh au temps d'Iskandar Muda (1607-1636)*, 1967.
404. J. SAVARY, V, col. 1217.
405. PRÉVOST, *op. cit.*, VIII, p. 628.
406. TAVERNIER, *op. cit.*, II, p. 21.
407. A.N., Marine, B 7 46, 253. Rapport du Hollandais Braems, 1687.
408. Gautier SCHOUTEN, *Voiage... aux Indes Orientales, commencé en l'an 1658 et fini en l'an 1665*, II, pp. 404-405.
409. Jean-Henri GROSE, *Voyage aux Indes orientales*, 1758, pp. 156, 172, 184.
410. Michel VIÉ, *Histoire du Japon des origines à Meiji*, 1969, p. 6.
411. DE LA MAZELIÈRE, *Histoire du Japon*, 1907, III, pp. 202-203.
412. D. et V. ELISSEEFF, *La Civilisation japonaise*, 1974, p. 118.
413. N. JACOBS, *op. cit.*, p. 65.
414. Y. TAKEKOSHI, *The Economic aspects of the political history of Japan*, 1930, I, p. 226.
415. N. JACOBS, *op. cit.*, p. 37.

416. Y. TAKEKOSHI, *op. cit.*, I, p. 229.

417. Denis RICHET, *Une Famille de robe à Paris du XVI[e] au XVIII[e] siècle, les Séguier*, Thèse dactyl., p. 52.

418. D. RICHET, *ibid.*, p. 54. Toute une série d'exemples dans le livre de George HUPPERT, *Les Bourgeois gentilshommes, op. cit.*, chapitre V.

419. PING-TI HO, « Social Mobility in China », *in : Comparative Studies in society and history*, I, 1958-1959.

420. *Méditerranée*, II, p. 65.

421. Nicolaï TODOROV, « Sur quelques aspects du passage du féodalisme au capitalisme dans les territoires balkaniques de l'Empire ottoman », *in : Revue des études sud-est européennes*, t. I, 1963, p. 108.

422. François BERNIER, *Voyages... contenant la description des États du Grand Mogol*, 1699, I, pp. 286-287.

423. Lord CLIVE, Discours à la Chambre des Communes; les extraits donnés ici d'après une traduction française, Cracovie, Fonds Czartorisky.

محتويات الكتاب

الأرض والمال

الشروط الأولى للزراعة الرأسمالية . الفلاحون بين الكثرة والبلادة وضعف الإنتاجية . البؤس والبقاء على الحياة . طول الزمن لا يعني عدم حدوث تغير . نظام السادة لم يمت في الغرب . في مونتالديو . اجتياز السدود . من هوامش أوروبا إلى قلبها . الرأسمالية والاستعباد الثاني . الرأسمالية والمزارع في أمريكا . مزارع جامايكا . عودة إلى قلب أوروبا . على مشارف باريس : منطقة بري في عصر لويس الرابع عشر . البندقية وأرض القارة . المنطقة الريفية حول روما ، حالة شاذة في القرن التاسع عشر . عزب توسكانا . المناطق المتقدمة أقلية . وماذا عن فرنسا .

الرأسمالية والصناعة المبكرة

هيكل رباعي . هل ينطبق هيكل بوجان الرباعي على المناطق خارج أوروبا ؟ لا طلاق بين الزراعة والصناعة المبكرة . الصناعة قَدَر. مواقع متنقلة . من الريف إلى المدينة ومن المدينة إلى الريف . هل هناك صناعات دالة؟. التجار والاتحادات الحرفية . نظام التشغيل في البيوت . نظام التشغيل في البيوت في ألمانيا . المناجم والرأسمالية الصناعية . المناجم في العالم الجديد . ملح حديد فحم . المصنع اليدوي «المانوفاكتورة» والمصنع الآلي «الفابريقة». مصنع ڤانروبيه في أبيڤيل . رأس المال والمحاسبة . الأرباح الصناعية . قانون ولتر هوفمان في كتابه الصادر في عام ١٩٥٥ .

وسائل النقل والمشروع الرأسمالي

وسائل النقل البري . النقل النهري الداخلي. النقل البحري . حقائق بالحساب : رأس المال والعمل .

حساب ختامي نتيجته سلبية

- **الباب الرابع : الرأسمالية في عالمها** ٤٨٥

على قمة مجتمع التجار

تخصص على مستوى القاعدة فقط . نجاح التاجر . المولون . الائتمان والمصارف . المال ، إما أن يختبيء وإما أن يدور .

المؤلف فى سطور :

فرنان برودل (١٩٠٢-١٩٨٥)

Fernand Braudel

- ولد المؤرخ الفرنسى القدير فرنان برودل فى عام ١٩٠٢ وتوفى فى عام ١٩٨٥، تذكر المراجع الموثوق بها أنه بعد أن وصل فى دراساته الجامعية إلى مرحلة الإعداد للدكتوراه تعرضت فرنسا بين ١٩٣٩ و ١٩٤٤ فى مواجهة ألمانيا النازية وسعير الحرب العالمية الثانية للهزيمة والاحتلال النازى ، ووقع فى الأسر وظل فى معسكر الأسرى فى لوبيك شمال ألمانيا سنوات عديدة تعلم فى أثنائها اللغة الألمانية وعكف فى رسالة الدكتوراه فأتمها وكان موضوعها تاريخ "البحر المتوسط وعالمه فى عصر فيليب الثانى"، فلما انتهت الحرب عادل إلى فرنسا ونال بها درجة الدكتوراه فى عام ١٩٤٧ ثم نشرها كتاباً فى عام ١٩٤٩ تعددت طبعاته وحظى باهتمام العلماء لأنه تضمن أساسيات مفاهيمه الفلسفية ومناهجه البحثية وتوجهاته الفكرية علاوة على أهمية الموضوع فى حد ذاته وفقد حفل اتخذ ولا نلاحظ .

- وجدير بالذكر أن برودل كان وثيق الصلة بأستاذين من كبار أساتذة التاريخ هما مارك بلوك Marc Bloch ولوسيان فيقر Lueien Febvre مؤسسى المجلة العلمية المرموقة "الحوليات" اختصار "حوليات التاريخ الاقتصادى والاجتماعى" التى ظل برودل يكتب فيها من عام ١٩٤٦ حتى وفاته.

- واختير فى عام ١٩٨٤ قبيل وفاته عضواً فى "الاكاديمية الفرنسية" تقديراً لريادته فى مجال البحوث التاريخية الحديثة.

- مؤرخ فرنسى شهير.

- أعد رسالة دكتوراه حول "البحر المتوسط وعالم فى عصر فيليب الثانى" ونشرت فى كتاب عام ١٩٤٩. وقد خطى هذا الكتاب باهتمام العلماء لأنه تضمن أساسيات مفاهيمه البحثية وتوجهاته الفكرية.

- كان وثيق الصلة بأستاذين من كبار أساتذة التاريخ هما مارك بلوك Mare Bloch ولوسيان فيفر Lucien Febvre مؤسسى المجلة العلمية المرمومة "الحوليات" اختصار "حوليات التاريخ الاقتصادى والاجتماعى" الى ظل برودل يكتب فيها من عام ١٩٤٦ حتى وفاته.

- اختير فى عام ١٩٨٤ قبيل وفاته عضواً فى "الأكاديمية الفرنسية" تقديراً لريادته فى البحوث التاريخية الحديثة.

المترجم فى سطور :

مصطفى ماهر

- مصطفى ماهر (من مواليد القاهرة فى عام ١٩٣٦) حاليًا "أستاذ متفرغ" بكلية الألسن جامعة عين شمس التى أسس فيها منذ مطلع الستينيات قسم اللغة الألمانية وآدابها والترجمة على المستوى الأكاديمى، وأدخل فى برنامجها علم الترجمة الحديث الذى حظى باهتمام مستحق وازداد ترسخًا بمرور الزمن.

أهم ترجماته:

- ترجمة القرآن الكريم كاملاً إلى اللغة الألمانية (نشرتها وزارة الأوقاف والمجلس الأعلى للشئون الإسلامية).

- مختارات من القصص القصيرة (من أعمال ألفونس دوديه، موپاسان، بولانچيه) ومن الروايات "رحلة العمر" تأليف إينيس كانياتى و"الطبق الطائر" تأليف رينيه فالليه و"ثمار الشتاء" تأليف برنار كلافيل و"تل العشاق" تأليف بولانچية ومن المسرحيات "إيفيچينى" فى مشروع طه حسين لترجمة أعمال راسين الكاملة، وننوه على نحو خاص بكتاب "مدخل إلى الأدب" تأليف إميل فاجيه، "مبادئ علم الجمال.. الإستطيقا" تأليف شارل لالو، "السياسة فى الشرق القديم" تأليف إيڤ شمايل، "فلسفة العصر الوسيط" تأليف ألان دى ليبيرا، "حيل الذكاء.. دهاء الإغريق الميتيسى" تأليف مارسيل ديتيين وچان پيير ڤرنان، موسوعة "الحضارة المادية والاقتصاد والرأسمالية من القرن الخامس عشر إلى القرن الثامن عشر" فى ثلاثة مجلدات تأليف فرنان برودل، "تاريخ فرنسا الثقافى من العصر القديم إلى العصر الحاضر" تأليف پاسكاله جوتشيل وإيمانويله لواييه.

- كُرم المؤتمر الدولى الأول للترجمة الذى أقامه "المركز القومى للترجمة" بمشاركة "المجلس الأعلى للثقافة" فى القاهرة فى مارس ٢٠١٠ له تقديراً لعطائه وجهوده فى إثراء حقل الترجمة من وإلى العربية.

الإشـــــراف اللـغــــوى: حسام عبد العزيز

الإشـــــــراف الفــنـــى: حـســـن كـــامـل

التصميم الأساسى للغلاف: أســامة الـعـبـد

تم طبع هذا الكتاب من نسخة قديمة مطبوع